





893.7 H21

S  
3

Columbia University  
in the City of New York  
Library



Special Fund

1898

Given anonymously











المجلد  
العدد  
الكتاب

«الجزء الثالث»

من شرح المحقق الجليل

الفاضل المدقق سيدي أبي

عبدالله محمد الطرشي على المختصر الجليل

للإمام أبي الضياء سيدي خليل

رحمهما الله تعالى

آمين

—

«وبهامشه حاشية نادرة زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ»  
«على العدوي نغمدا لله الجميع برحمته وأسكنهم بفضلهم فسيح جنته»

—

الطبعة الأولى

«بالمطبعة الخيرية المنشأة بجمالية»

(مصر المحمية سنة ١٣٠٨)

(هجريه)







(قوله مجاز في العقد) أي مجاز راجح أي مجاز من سسل من اطلاق اسم المسبب على السبب وأما قوله وفي الشرع على العكس أي فهو مجاز من سسل من اطلاق اسم السبب على المسبب (قوله وفائدة الخلاف) أي بين أهل الشرع الخ لا يخفى انه حيث كان الامر كذلك فعبارة محتملة لان يكون أهل الشرع اختلفوا على أقوال ثلاثة (قوله على أنه حقيقة في الوطء) هذه محتملة لقولين الأول حقيقة في الوطء أي كما هو حقيقة في العقد فيكون مشتركا بين أهل الشرع الثاني حقيقة في الوطء أي ومجاز في العقد (قوله مندوب اليه) الجار والمجرور نائب الفاعل (قوله في الجملة) أي في بعض الاحوال سيأتي بقول الشارح ان المندوب هو الاصل انظر ما لم يرح لكون المندوب هو الاصل وما عداه خلاف الاصل وكانه انما كان هو الاصل لكون الاغلب من صفات الناس هي الحالة المقتضية للمندوب (قوله لمن احتاج اليه) أي رغب فيه أي ولو قطعه عن عبادة غير واجبة هذا هو المراد بالا احتياج بقول وكذا يندب لمن لم يرغب فيه ولكن رجا النسل ولم يخش العنت ولم يقطع عن عبادة غير واجبة (قوله من مهر ونفقة) لم يبين مقدارها هل هو شهر أو أقل أو أكثر أفاده في شرح شب (قوله في حق القادر ويخشى على نفسه الزنا) المدار على خشية الزنا فحق الزنا وجب عليه التزويج ولو عجز عن النفقة كما سيأتي (قوله خير فيها) أي في الثلاثة والزواج أولى أي لقوله عليه الصلاة والسلام يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء فقدم النكاح على الصوم والسراري يتطبع بطباعه عن الولد انتهى وأيضاً الزوجة أحفظ من السرية في نفسها وماله والباءة بالموحدة (٣) والمد والهمزة وآخره هاء تأنيث هو النكاح والمراد به مؤن النكاح فهو على حذف مضاف (قوله من لم يحتج له) أي لم يرغب فيه وقوله ويقطعه عن العبادة أي التي ليست بواجبة رجا النسل أم لا كذا أفاده عجم وقد يقال رجا النسل فيه بقاء الذكر وتنفيذ ارادة الله تعالى ورسوله فهل يرجح ذلك على العبادة التي ليست بواجبة (قوله ويباح في حق من لا يحتاج اليه) أي ليس له رغبة فيه ولا يرجو نسلا أي ولم يقطع عن عبادة غير واجبة ولم يحصل موجب التحريم والحاصل ان الشخص اماراغب فيه أم لا

والاقرب انه حقيقة لغه في الوطء مجاز في العقد وفي الشرع على العكس الخ وفائدة الخلاف من زنى بأمرأة هل تحرم على ابنه وأبيه على أنه حقيقة في الوطء أم لا تحرم على أنه مجاز في الوطء حقيقة في العقد ولم يعرفه المؤلف بل ذكر حكماً من أحكامه فقال (ص) ندب لمحتاج ذى أهبة نكاح بكر (ش) يعني ان النكاح مندوب اليه في الجملة فيندب لمن احتاج له ولم يخش العنت وكان ذاً أهبة أي له قدرة على كفاية الزوجة من مهر ونفقة وكسوة وقد يجب في حق القادر ويخشى على نفسه الزنا فان قدر على التسرى معه خير فيها فان ذهب عنه بالصوم معها خير فيها والزواج أولى وقد يكره في حق من لم يحتج اليه ويقطعه عن العبادة ويحرم في حق من لم يخش العنت ويضر بالمرأة لعدم قدرته على النفقة أو على الوطء أو يتكسب من موضع لا يحل قال بعض مفهومه لو خشى العنت تزوج ولو عدم النفقة ونحوها والظاهر وجوب اعلامها بذلك ويباح في حق من لا يحتاج اليه ولا نسل له والمرأة مساوية للرجل في هذه الاقسام الا في التسرى فقول المؤلف ندب هو الاصل ويندب أيضاً ان يتزوج بكر الا ثيبا وكان الاولى أن يقول وبكر الا يفيد ان كونها بكر مستحب آخر (ص) ونظر وجهها وكيفية فقط بعلم (ش) يعني انه يندب لمن أراد نكاح امرأة اذا رجا انها ووليها يجيبانه الى ما سأل والا حرم

والراغب امان يخشى العنت أم لا فالراغب ان خشى العنت وجب عليه ولو مع اتفاق عليها من حرام أو مع وجود مقتضى التحريم غير ذلك فان لم يخش ندب له رجا النسل أم لا ولو قطعه عن عبادة غير واجبة وغير الراغب ان خاف به قطعه عن عبادة غير واجبة كره رجا النسل أم لا وان لم يخش ورجا النسل ندب فان لم يرج النسل أبيع واعلم ان كلا من قسم المندوب والجائر والمكروه مقيد بما اذا لم يكن موجب التحريم فقول المصنف ندب لمحتاج خرج قسم المباح والمكروه وأحد قسمي المندوب وهو ما اذا كان غير راغب ورجا النسل ونحوه مشكلاً ويجاب بان في المفهوم تفصيلاً وشمل قسم الواجب وبعض ما يندرج في المحرم فيقيد بما يخرجهم افيقال ولم يخش الزنا ولم يحصل موجب حرمة (قوله الاقسام) من الحرمة والوجوب ونحو ذلك وقوله الا في التسرى أي لانه لا يصح ان المرأة تمكّن عبداً من وطئها بخلاف الذكر له وطء مملوكة من الاناث (قوله ليفيد ان كونها بكر الخ) أي لان البكر لم تجرب الرجال فلا تقيس أحواله بأحوال غيره وأيضاً فهي درة لم تثقب ومهورة لم تتركب (قوله نظرونها وكيفية الخ) هذا ضعيف والمعتمد جواز النظر كما يفيد النقل أفاده محشيت (قوله يجيبانه الى ما سأل الخ) مفاد هذه العبارة مع عبارة المصنف انه اذا علم اجابة سؤاله يجوز له ان ينظر بعلمها وان لم يسأل وان لم يرج لا يجوز له ولو مع علمها مع انه اذا كان النظر لها بعلمها دون استغفاله فامعنى ذلك وأصل ذلك لابن القطان فقد قال وان علم الخاطب انها لا تجيبه هي أو وليها لم يجز له النظر وان كان قد خطب انتهى وقوله والاحرم لا وجه للحرمة لان الفرض انه لا لذة فالظاهر الكراهة لانه مظنة قصد اللذة وأيضاً يعارض قوله بعد ويكره استغفالها ثم بعد كتبى هذا وجدت في شرح عب مانعه فان علم بعدم الاجابة لم يجز له النظر كما قال ابن القطان أي يحرم ان خشى فتنه والا كره وان كان نظروها الاجنبية وكيفية اجاز لان



فعل هذا مظنة قصد اللذة انتهى (قوله فقط) أي نظره فقط لا مس وجهها وكفيها فقط لا يزيد (قوله ووكيله مثله) لكن ان كان رجلا فالامر ظاهر وان كان امرأه فنظرها للوجه والكفين منسذوب وماعدا هما جائز قال ت و الظاهر ان المراد ظاهر الكفين وباطنهما والاصابع للمعصم واستظهر جواز فعل المصيرين من فتح فمها ونظر أسنانها لكن ظاهر قوله ينظر الوجه للجمال واليدان لخصب البدن برذلك (قوله ويستحب لها) أي على الظاهر وفاقا للشافعية فان المسئلة ليست منصوصة للمالكية (قوله المبيع للوطء) احترازا مما اذا كان صحيحا ولم يبيع للوطء كمنسكاح العبد يدون اذن سيده فانه صحيح وليس سيده الخيار الا انه لا يبيع للوطء لعدم اذن السيد ومثل الصحيح الفاسد اذا فات (قوله المستقل بملكها) وأما المشتركة فلا يجوز وطؤها ولا النظر الى عورتها (قوله محرمية) احترازا من أمته اذا كانت عمة أو خالة مثلا وقوله ونحوها هو ما أشار اليه بقوله بخلاف الامة المعتقة الخ فلا يجوز وطؤها لانه يشبه نكاح المتعة (قوله ولعله انما أطلق) أي لم يقيد المصنف بقوله المستقل بملكها الخ (قوله لان الجواز يجامع الخ) أي بمعنى الاذن والافتقار اذ به استواء الطرفين (قوله ويصح في حتى) ليس هذا من المواضع (٤) التي يحذف فيها الفاعل فالمناسب ان يكون فاعل حل ضمير اعداء على الاستمتاع

وحتى عاطفة ما بعدها عليه والفصل موجود (قوله أي حل النظر الخ) أي وحل لهما النظر أي فالفاعل ضمير يفهم من المقام (قوله أو نظر جميع البدن الخ) عطف مغاير وكأنه يقول حل لهما جنس النظر أو نظر جميع البدن وكذا يقال فيما بعد ولا يخفى ان الانتهاء هنا ليس بحسب المسافة بل بحسب ما يتوهم من عدم جواز النظر اليه (قوله الى ضعف الحديث الوارد في النهي عنه) أي فقد ورد اذا جامع أحدكم زوجته فلا ينظر لفرجها فانه يورث العيب نعم ان نظره في غير جماع يورثه ورد بأنه منكر أي دون نظرها لذكره فيما يظهر وبالغ أصح في تحقيق جوازه بقوله للسائل عن ذلك نعم ويحسه بلسانه انتهى ولم يرد أصح حقيقة لان لحسه ليس من مكارم الاخلاق (قوله خلا الوطء في الدبر) أي فيجوز

نظر وجهها وكفيها فقط بعلمها باللذة بنفسه ووكيله مثله اذا أمن المفسدة ويكره استغفارا لها لئلا يتطرق أهل الفساد لنظر محارم الناس ويقولون نحن خطاب ويستحب لها أيضا ان تنظر منه الوجه والكفين وانما اقتصر في الرؤية على الوجه والكفين لانه يستدل بالوجه على الجمال وبالكفين على خصب البدن فلا حاجة لما وراء ذلك ثم ان كلام المؤلف فيه شيء لا يقتضاه عدم استحباب النظر لغير ما ذكره ونفي الاستحباب لا ينفي الجواز مع انه منهى عنه (ص) وحل لهما حتى نظر الفرج كالملك (ش) ضمير لهما عائد على الزوجين والمعنى انه يجوز لكل واحد من الزوجين ان ينظر في نكاح الصحيح المبيع للوطء الى جميع جسده صاحبته حتى الى عورته من قبل أو من دبر وفاقا للبرزلي وخلافه لا فقهسي والبساطي في تخصيصه بالقبول وكذلك الرجل مع أمته المستقل بملكها وليس به مانع من محرمية ونحوها بخلاف الامة المعتقة الى أجل أو المبعضة ولعله أطلق للعلم به وانما عدل عن جاز الى حل لان الجواز يجامع الكراهة بخلاف الحبل ويصح في حتى ان تكون عاطفة على مقدر أي حل لهما النظر أو نظر جميع البدن حتى نظر الفرج وانما نص على الفرج للاشارة الى ضعف الحديث الوارد في النهي عنه (ص) وقنع بغير دبر (ش) يعني أنه يجوز للزوج وللسيدان يتمتع كل منهما بصاحبه بجميع وجوه الاستمتاع خلا الوطء في الدبر لانه لا يجوز لقوله تعالى نساؤكم حرث لكم فأنقروا حرثكم اني شئتم أي موضع حرث فهو من مجاز الحذف أي اتوا ذلك المحل كيف شئتم من خلف أو قدام بركة أو مستلقية أو مضطجعة وذكر الحرث دليل على أن الاتيان في غير المائى المأذون فيه محرم بشبهه بمحل الحرث لانه من فروع الذرية وعليه قول ثعلب

انما الارحام ارضو \* ن لنا محثرات فغلبنا الزرع فيها \* وعلى الله النيات ففرج المرأة كالارض والنطفة كالبدن والولد كالنبت والحثر بمعنى المحثر ووحده لانه

ان يتمتع بظاهره ولو بوضع الذكر عليه خلا فالقول تب يمنع التمتع بالدبر بالنظر ودليل حرمة وطء الدبر خبر مصدر

النسائي وصححه من أتى امرأته في دبرها فعليه لعنة الله (قوله نساؤكم حرث لكم) الحرث اثاره الارض للزراعة وقوله أي موضع حرث أي خيئت تكون الآية من قبيل التشبيه الذي حذف منه الاداة كدال عليه قوله بعد شبهه الخ والتقدير أي نساؤكم كم موضع حرثكم أي من حيث الفرج وكأنه قيل فرج نساؤكم كالارض التي هي موضع الحرث (قوله أي اتوا ذلك المحل) الذي هو الفرج الذي هو شبهه بمحل الحرث (قوله لانه من فروع) أي موضع زرع الذرية وهو بضم الميم أي لان المأذون فيه من فروع (قوله محثرات) بفتح الميم جمع محثر وزان جعفر أي انما الارحام كالارضين لنا محثرات أي محل حرثنا (قوله ففرج المرأة) المناسب لقول ثعلب فرحم المرأة ولكن لما كان الوضع في الرحم انما يكون بواسطة الفرج عبر به (قوله والحثر بمعنى المحثر) كذا يترأى في نسخة أي بعد الحاء تاء وبعد التاء راء ولكن المناسب ان يقول والحثر بمعنى المحثر وزان جعفر كما قلنا بقي انه ان أريد بالحرث المحثر لا يحتاج لحذف مضاف فيكون ذلك من شارحنا اشارة الى وجه ثان في الآية والمآل واحد



(قوله التماس التزويج) أي طلب التزويج وعطف المحاولة مرادف (قوله زمر تكلم) أي جماعتكم (قوله بمثل ذلك) أي قدر الخطبة المذكورة (قوله لعله بالضاد) أي كما يفيد كلام الصحاح (قوله ويحتمل انطوى) أي وهو بمعنى نسخة الضاد (قوله فأنكحوه) أمر والامر للمستقبل فلم يكن عقد بخلاف زوجتك وأنكحتك فيقول قبلت فكلام الشارح لا يتم (قوله بمثل ذلك) أي الخطبة بالضم المذكور وحينئذ فيفهم هذا ان الفصل بين الايجاب والقبول بالخطبة المذكورة غير مضر والظاهر ان الفصل بينهما بالقبول قدرها كذلك بقي ان ظاهر عبارته يعطى ان المخطوب اليه يقول أما بعد الخ وهو لا يصح فاذن يكون قوله بمثل ذلك أي من قوله الحمد لله الى تمام آية وقولوا قولاً سديداً والظاهر انه يزيد أما بعد فيقول أما بعد فقد أجبتك الخ (قوله وينبغي الخ) أي لان الزوج طالب فينبغي ان يقدم الوسيلة وقوله والولى عند العقد أي لانه صار معطياً الا فيقدم الخطبة وتبين أن الخطب أربع فقول المصنف وخطبة أراد الجنس بخلافه يستحب كتمان الامر للعقد ونكحوه في المقدمات ولعل وجهه (هـ) سعى أهل الفساد في ابطال الخطبة لحديث

استعجنوا على قضاء الحوائج بالنكتمان (قوله لتقليل الخطبة) بضم الخاء قال عجم قال بعض الاكابر أقول ان يقول الزوج الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلت نكاحها لنفسى (قوله واشهره) عطف تفسيرا وأما الخطبة بالكسر فيسندب اخفاؤها كالتحناث واغنا ندب الاخفاء خوفاً من الحسد فيسعون بالافساد بينه وبين أهل الخطوبة (قوله واطعام الطعام) أي الذي هو الولية (قوله وتهنئته) بالهمز أي على غير وجه الدعاء والابتكار مع ما بعده أي التهنئة وعج أي ويستحب تهنئة كل من الزوجين والدعاء لكل بعد العقد وقبل الدخول اه وعجارة بهرام أي ومما يستحب أيضاً تهنئة العروس والدعاء له عقب العقد أو الدخول وهكذا قال ابن حبيب في النوادر (قوله واشهاد عدلين)

مصدر نحو رجل صوم وقوم صوم (ص) وخطبة بخطبة (ش) الخطبة مستحبة وهي بضم الخاء اسم للفاظ يقال عند الخطبة بالكسر وهي التماس التزويج والمحاولة عليه صريحاً مثل ان يقول فلان يخطب فـلانة أو غير صريح كيريد الاتصال بكم والدخول في زمر تكلم من الخاطب والمجيب له بان يقول الاؤل الحمد لله والصلوة والسلام على رسوله يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم مسلمون واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام ان الله كان عليكم رقيباً ويا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً الآية ثم يقول أما بعد فان فلا نارغب فيكم وانطوى اليكم وفرض لكم من الصداق كذا وكذا فأنكحوه ويجيبه المخطوب اليه بمثل ذلك ثم يقول أجبتك وانطوى لعله بالضاد ومعناه الاثواء والانضمام ويحتمل انطوى بالطاء المهملة كما قال بعض فقوله وخطبة بالضم وهو كلام مسجع مخالف للنظم والنثر بخطبة بالكسر وهي التماس التزويج (ص) وعقد (ش) أي وتستحب الخطبة بالضم عند عقد العقد من المترجّع بان يأتي بما سبق من الحمد وما معه الى قوله فأنكحوه ويجيبه المزوج بمثل ذلك ثم يقول زوجتك فـلانة ابنتي أو أختي أو بنت فلان أو أنكحتها وينبغي ان يبدأ الزوج بالخطبة عند الخطبة والولى عند العقد (ص) وتقليلها واعلانه (ش) أي ومما يستحب تقليل الخطبة واطهار النكاح واشهره واطعام الطعام عليه (ص) وتهنئته والدعاء له (ش) يعني أنه يستحب ادخال السرور على كل من الزوجين كفرحنا لكم وسرنا ما فعلتم ونحو ذلك ويستحب الدعاء لكل من الزوجين بعد العقد وقبل الدخول بان يقال له بارك الله لكل منكم في صاحبه وجمع بينكم في خير وجعل منكم ذرية صالحة فالضمير في تهنئته يرجع لاحد الزوجين لا بعينه أو للعروس ذكراً أو أنثى (ص) واشهاد عدلين (ش) أي يندب ايقاع الاشهاد عند العقد فان لم يفعل فعند الدخول والافسخ كما يأتي وأشار بقوله (غير الولي بعده) الى ان شهادة الولي على عقد وليته لا يجوز ولو مع غيره لانه يهتم في الستر عليها وان شهد بتوكيلها غير عدول وعلم منها الرضا والدخول بعد علمها مضى النكاح

أي أقل ما يكفي عدلان انما لم يقل وشهادة عدلين مع ان شهادتهما من غير علم بذلك كافية لان الكلام في الاستحباب ولا يحصل ذلك الا بشهادتهما وكذا في جانب الزوج فلولي يحصل اشهاد لسان الواجب متر وكاحين الدخول فيأثم الاولياء بذلك لترك الواجب كذا قاله الشيخ أحمد وان صح النكاح لان الصحة منوطة بالشهادة والحاصل أن أصل الاشهاد أي على النكاح واجب وأما احضارهما عند العقد فستحب فان حصل الاشهاد عند العقد فقد وجد الامر ان الاستحباب والوجوب وان فقد وقت العقد وجد عند الدخول فقد حصل الواجب وفات الاستحباب وان لم يوجد اشهاد عند العقد والدخول ولكن وجدت الشهود عند واحد منهما فالحكمة قطعاً وان لم يحصل الوجوب والاستحباب وان لم يوجد شهود عند واحد منهما فافساد قطعاً (قوله وعلم منها الرضا) أي الرضا بفعل الوكيل وحصل الدخول بعد علمها وأشار بذلك الى أنه فرق بين الشهادة على العقد والشهادة على التوكيل والحاصل كما هو المنقول ان شهادة غير العدل على النكاح من مستور وفاسق عدم ولو كانت الزوجة ذمية قال البرزلي في مسائل النكاح عن السيوري لا يشهد في النكاح الا العدول في الوكالة يعني في وكيل المرأة الشيب من يعقد نكاحها وفي العقد غير انه ان ترك ما ذكر يعني من شهادة غير



العدول عليها في الوكالة على العقد وعلم منها الرضا والدخول بعد علمها مضى النكاح اه (قوله والمراد بالولي الخ) أي ليس المراد بالولي من يباشر العقد بل من له ولاية النكاح ولو تولى العقد غيره باذنه وكذا لا تصح شهادة هذا المتولى لأنها شهادة على فعل النفس (قوله بلاه) يحتمل كون ضمير بلاه متصلا أتى به بعد لا أو منفصلا أصله هو حذفت واوه وأتى به كذلك اختصارا وكلاهما خاص بالضرورة قاله ابن هلال (قوله ولا حدان فشا) قال عجب ظاهر كلام المصنف أنه إذا انتفى الفشو وجب الحد ولو جهل حكم الشهادة وهو كذلك بتنبه به تقدم أنه يكفي عدلان عند العقد وكذا أن وجد اعدلين بعد العقد وأشهداهما على وقوع العقد كفي الظن عجب (قوله ضمير بلاه عائد على الاشهاد) لا يخفى أنه صادق بصورتين أن تنعدم الشهادة أصلا أو توجد بدون اشهاد وهو مسلم في الأول دون الثاني فإن النكاح صحيح (قوله بطلقة بآئنة) وإنما كان الطلاق بائنا لأنه يشترط في الرجعي تقدم وطء صحيح ولم يحصل هنار لذا كان الطلاق بائنا حكمه كما لم لا (قوله بآئنة ما) أي دخولهما أو قوله باسم النكاح أي باسم هو النكاح أي أو شهد شاهد على دخولهما دخولا ملتبسًا باسم النكاح بأن يشهد بان فلان دخل على فلانة لأنه لا يترجحها وشرطه أن يكون غير ولي المرأة وأما ولي الرجل فمقتضى التعليل أنه كذلك حيث ولي العقد وفي الخطاب (٦) شهادة الولي لا ندرأ الحد ولو غير عاقد (قوله ولو علما) أي الزوجان لا يخفى أنه

والمراد بالولي من له ولاية العقد ولو قولا غيره باذنه (ص) وفسخ ان دخلا بلاه ولا حدان فشا ولو علم (ش) ضمير بلاه عائد على الاشهاد والمعنى أن الزوجين إذا دخلا بلا اشهاد فان النكاح يفسخ بينهما بطلقة بآئنة ولا حد على الزوجين أن كان النكاح والدخول ظاهرًا فاشيا بين الناس أو شهدا بآئنة ما باسم النكاح شاهد واحد ولو علما أنه لا يجوز لهما الدخول بلا اشهاد فان لم يكن ذلك ظاهرًا فاشيا بين الناس فأنما يجدان أن أقربا لوطء أو ثبت بيينة وإنما فسخناه بطلاق لأنه عقد صحيح و يفسخ جبرًا عليهم ماسدا للربعة الفساد إذا لبأه اثنا ينجمتان على فساد في خلوة الأي فعلانه ويدعيان سبق العقد بغير اشهاد فيؤدى إلى ارتفاع حد الزنا والتعزير ويحصل الفشو بالولية وضرب الدف والدخان (ص) وحرمة خطبة را كنهه لغير فاسق ولو لم يقدر صداق (ش) يعني أن المرأة إذا ركنت لمن خطبها ووافقتة على ذلك وهو غير فاسق وسواء قدر لها صداقا أم لا فإنه يحرم حينئذ على غيره أن يحط بها وبعبارة ومحل الحرمة إذا ركنت لغير فاسق في دينه ولو ذميا ركنت إليه ذمية فيحرم خطبتها على مسلم وقوله في الحديث أخيه خرج مخرج الغالب أما ان ركنت لفاسق جازا الخطبة على خطبته لمن هو أحسن حالا منه ولو مجهول الحال لأنه خير من الفاسق وركون المحبر كاف في الحرمة ولو ظهر ردّها وكذا لركون غيره مالم يظهر ردّها وكل من يقوم مقام المرأة مثل أمها كركونها مالم يظهر ردّها ويكره للرجل ترك من ركنت إليه بعد خطبته لأنه من خلاف الوعد قال بعض ولا يحرم على المرأة أو وليها بعد الركون أن يرجعا عن ذلك إلى غير الخطاب وقد صرح به ابن عسكرفي شرح العمدة (ص) وفسخ ان لم يبين (ش) أي وان ارتكب الحرمة وخطب من ركنت لغير فاسق وعقدان نكاحه يفسخ قبل الدخول وجوبًا بطلاق من غير مهر ولو لم يقم الخطاب الأول وما يأتي في قوله وعرض را كنهه لغير عليه

يحتمل أن يكون علم مبنيًا للمفعول ونائب الفاعل وجوب الاشهاد ويحتمل أن يكون مبنيًا للفاعل والمفعول محذوف أي ولو علم العاقد وجوبه وحرمة الدخول بلاه (قوله سدا للربعة الفساد) أي لو سيلة الفساد وهو العقد بلا اشهاد (قوله إذا لبأه الخ) أي لا يريد اثنتان اجتماعا على فساد في حالة من الأحوال الأفعال الفساد وادعيان سبق العقد بغير اشهاد (قوله فيؤدى إلى ارتفاع حد الزنا) أي أن وقع منها لوطء أو قرأ أو ثبت بالبيينة أربعة شهود يرون المرود في المسكحة وقوله والتعزير رأى أن لم يثبت ذلك (قوله وضرب الدف) الواو بمعنى أو وكذا في قوله والدخان (قوله لغير فاسق) لا يخفى أن صور هذه المسئلة تسع لأن الخطاب الأول إما

صالح أو مجهول حال أو فاسق والثاني كذلك فحرم في سبع ويجوز في ثنتين والمصنف يفيد التسع ستة بمنطوقه من وثلاثة بمفهومه وذلك لأن قوله لغير فاسق شامل للصالح ومجهوله كان الثاني صالحا أو فاسقا أو مجهول حال فهذه ستة وأما إذا ركنت لفاسق فيجوز لصالح ومجهول حال لفاسق (قوله ولو لم يقدر صداق) أي خلافا لابن نافع وظاهر الموطأ من أنه لا يكتفى بركونها بل حتى يقدر الصداق (قوله ركنت) ركن من باب قعد ومن باب تعب (قوله وركون المحبر) أي ولو بسكوته (قوله وكل من يقوم) أي وركون كل من يقوم ولا يعتبر ردّها أمها أو غير محبرها مع ركونها (قوله ركنت إليه) أي بنفسها أو بوليها ليكون شاملا للصورتين (قوله ان يرجعا عن ذلك إلى غير الخطاب) الأولى أن يقول ان يرجعا عن ذلك الخطاب إلى غيره مالم يكن سبب الرجوع خطبة ذلك الغير (قوله وفسخ ان لم يبين) حيث استمر الركون أو كان الرجوع لأجل خطبة ذلك الثاني فإن كان لغيره مالم يفسخ وظاهر المصنف الفسخ ولو لم يعلم الثاني بخطبة الأول وانظره ومحل الفسخ حيث لم يحكم بحكمه حيث لم يراه والالم يفسخ والمراد بالبناء إرخاء السر وان أنكر الميسس (قوله ولو لم يخطب الثاني) أي بان رضي بتركها الثاني فإن تزوجت الثاني وادعت هي أو محبرها أنها كانت رجعت عن الركون للأول قبل خطبة الثاني وادعى الأول أن الرجوع بسبب خطبة الثاني ولا فريضة لاحدهما فالظاهر أنه يعمل بقوله وقول محبرها لأن هذا لا يعلم



الامن جهنما وهو موجب للجمعة بخلاف دعوى الاول وذكر الشيخ اللقاني انه لابد من الاشهاد على الرجوع لخطبة الثاني (قوله من وفاة أو طلاق الخ) أى أو من شبهة نكاح لانها تعد بثلاثة قروء (قوله من غير المطلق) الاولى ان يقول معتدة من غير الخطاب (قوله فانه لا يحرم) أى حيث لم يكن بالثلاث (قوله أن لا يأخذ غيره) هذا الحصر غير مراد فالاولى أن يقول بان يتوثق كل منهما بصاحبه ان يأخذ وبعد كتيبي هذا رأيت الخطاب قال ما نصه والمواعدة ان يعتدل منهما صاحبه بالتزويج فهي مفاعلة لا تكون الا من اثنين (قوله فيع المجر وغيره) أفاد الخطاب ان هذا قول ابن حبيب ولكن حكى ابن رشد الاجماع على ان مواعدة غير المجر بغير علمها كالعادة من أحدهما فيكره فالمناسب للمصنف ان يقتصر عليه (قوله وهو المناسب لاطلاقها) أى المدونة (قوله كاستبراء من زنا) الاولى ان يقول وان من زنا فيشمل المستبراء من ملك أو شبهة ملك (قوله أو من غصب) (٧) معطوف على قوله من غيره ولا تفهم انه

حل المصنف على صورة الزنا منه كما قد يتوهم بل أراد المصنف الزنا منه أو من غيره ويقاس عليه الغصب (قوله يعنى ان المعتدة من طلاق غير رجعي أو موت) ومثل ذلك المعتدة من شبهة نكاح والاولى زيادتها لان قول المصنف معتدة شامل للمعتدة من شبهة نكاح (قوله أو شبهة) هو المشاركة بقوله وان بشبهة والحاصل أن المعنى وتأيد تحريرها بوطء هذا اذا كان وطأ مستند النكاح بل وان كان مستند الشبهة نكاح فحاصله حينئذ انك تقول طرأت عدة من نكاح أو شبهة نكاح على عدة من نكاح أو شبهة أو استبراء من زنا أو غصب فالصور ثمانية لان الطارئ اما عدة نكاح أو شبهة والمطرء عليه عدة من نكاح أو شبهة أو استبراء من غصب أو زنا (قوله فلا يتأيد تحريرها لانها زوجة) وهل يحسد الواطئ لانه زان حينئذ لكونها زوجة الغير أو لا وللشيوخ في باب الزنا ما يدل على انه يحسد بعض

من ان العرض مستحب هو قول ابن وهب وهو مبني على القول بعدم الفسخ وهو ضعيف والمشهور ما هنا من الفسخ قبل البناء لا بعده (ص) وصرح بخطبة معتدة (ش) يعنى ان المعتدة من وفاة أو طلاق رجعي أو بائن مسلمة كانت أو كتابية حرة أو أمة يحرم التصريح لها في العدة بالخطبة والتعريض لها جائز وهذا اذا كانت معتدة من غير المطلق وأما ان كانت معتدة من مطلقها فانه لا يحرم عليه ان يصرح لها بالخطبة في العدة منه (ص) ومواعدتها (ش) أى وبما يحرم أيضا مواعدة المعتدة بالنكاح بان يتوثق كل من صاحبه أن لا يأخذ غيره لانها مفاعلة من الجانبين فان كان ذلك من أحدهما دون الآخر فمكروه (ص) كوليها (ش) تشبيهه لأفادة الحكم وهو حرمة صريح الخطبة عليه ومواعدتها وأطلقه فيع المجر وغيره وهو المناسب لاطلاقها (ص) كاستبراء من زنا (ش) يعنى ان المستبراء من زنا منه وأولى من غيره أو من غصب حكمها حكم المعتدة من طلاق أو غيره في تحريم التصريح بالخطبة لها في زمن الاستبراء وفي تحريم المواعدة لها أولولها بالنكاح ويفسخ ويتزوجها بعد تمام ما هي فيه من عدة أو استبراء اذا لم يحصل منه وطء ولا تلذذ فان حصل شئ منهما فهو قوله (ص) وتأيد تحريرها بوطء (ش) يعنى ان المعتدة من طلاق غير رجعي أو موت والمستبراء من غيره من زنا أو اغتصاب اذا وطئت بنكاح أو شبهة نكاح في عدتها أو في استبرائها وسواء كانت هذه المستبراء حاملا أو غير حامل فانه يتأيد تحريرها على واطئها والصداف ولا ميراث بينهما الا انه عقد مجمع على فسادها وأما الرجعية فلا يتأيد تحريرها لانها زوجة كائن عليه ابن القاسم في المدونة وكذا المستبراء من زناه (ص) وان بشبهة (ش) بأو سببية عطف على مقدر أى وتأيد تحريرها بوطء بنكاح بل وان بشبهة من نكاح كوطء الغلط وأشار بقوله (ولو بعدها) الى ان العقد اذا وقع في العدة فلا فرق في الوطء الذي يتأيد به التحريم بين أن يكون في العدة أو في الاستبراء أو بعد العدة أو بعد الاستبراء وبعبارة المبالغة راجعة لقوله بوطء لان المراد به وطء نكاح ولا يصح رجوعها لقوله وان بشبهة لان من وطئ امرأه ليست في عدة معتقد انها زوجته فانها لا تتأيد عليه ولو انضم الى ذلك خطبته اياها في العدة كما أشار اليه الشيخ كريم الدين (ص) وبمقدمته فيها (ش) يعنى ان مقدمات الجماع من قبله ومباشرة الجماع اذا عقد عليها في العدة أو في الاستبراء ووقعت المقدمات في العدة أو في الاستبراء فانها تتأيد على فعلها

وانظر وطء الصبي هل يؤيد تحريرها كالبالغ (قوله وكذا المستبراء من زناه) فلا يتأيد فيها التحريم ويستبرأ من هذا الماء الفاسد ويندم الاقل ان كان بقي منه شئ لانه استبراء طرأ على مثله ثم يعقد عليها ان شاء (قوله وان بشبهة) كان الاولى أن يقول وان باشبهة لان الاشتباه الاتباس في المحل والشبهة السبب المسوغ للادغام وهذا ليس معه ذلك لان نكاح العدة لا شبهة فيه أى وان كان وطء في العدة باشبهة أى غلط (قوله كوطء الغلط) أدخلت النكاح الا كراه كما أفاده في كذا الا انك خبير بان الاكراه غصب فيكون من قبيل الزنا والمراد بالوطء الخلوة ولو تقاررا على عدم الوطء اه (قوله أو في الاستبراء) أى من زنا أو غصب (قوله لان المراد به وطء نكاح) لا يقال فيه ان ما قبل المبالغة صادق على ما بعده ها وهذا ينافية لانا نقول ما قبله ظاهر غير انه عند التصريح بالمبالغ عليه ينحل المعنى هذا اذا كان وطأ مستند النكاح بل وان كان مستند المشبهة نكاح فقد نظر الشارح لذلك (قوله أو في الاستبراء) أى من زنا



أو غصب هذا الذي يدل عليه سياق الكلام ومثل ذلك المستبرأة من ملك أو شبهة ملك (قوله أي بمقدمة النكاح في العدة) ومثل ذلك مقدمة النكاح في الاستبراء من زنا أو غصب (قوله وكذا يقال في مقدمات الملك في عدة النكاح أو شبهته) أي يحرم فخاله ان أمة معتدة من نكاح أو شبهة نكاح اشتراها شخص وقبلها في حال عدتها ولو بطأها فإنه يتأبد تحريرها وأما قبلها شخص في تلك الحالة أعني حال عدتها من نكاح أو شبهة نكاح معتقدا أنها أمة وليس ذلك في الحقيقة فلا يتأبد بالاولى من مقدمات شبهة النكاح كما تقدم (قوله كانت من أي شيء) أي سواء كانت مستبرأة من زنا أو غصب أو ملك أو شبهة ملك فخاله حيثما طرأ وطء مستند ملك أو شبهة ملك على عدة من نكاح أو شبهته فهذه أربعة يتأبد فيها التحريم ويبقى ما إذا طرأ وطء بملك أو شبهة ملك على استبراء من زنا أو غصب ومثل ذلك استبراء من ملك أو شبهة ملك فهذه ثمانية لا يتأبد فيها التحريم التي هي مرادة من قول المصنف أو بملك عن ملك على ما سيأتي بيانه فقول الشارح من طلاق زوجها قبل ومثله ما إذا كانت معتدة من شبهة نكاح (قوله ان أمة مستبرأة الخ) الاولى ان يقصرها على أمة مستبرأة من ملك كما هو المفاد (٨) من المصنف ومثلهما مستبرأة من شبهة الملك طرأ عليها عدة من نكاح أو شبهة نكاح

فيتأبد التحريم فقول الشارح أو غيره من زنا أو غصب الاولى حذفه لتقدمه في قوله وتأبد تحريرها بطء وان شبهة الخ ما تقدم (قوله أو انتقال ملك) معطوف على قوله من زنا أو غصب والمعنى أو غيره من أجل انتقال ملك ببيع أو موت وان لم يقر بها السيد فصار حاصله ان الامة المستبرأة من سيدها الواطئ لها بالفعل أو المستبرأة لكون سيدها باعها أو مات ووطئها مستند النكاح أو شبهة نكاح فانه يتأبد التحريم وقد تقدم ما إذا كانت مستبرأة من زنا أو غصب ووطئها مستند النكاح أو شبهته وقولنا فيما تقدم مستبرأة من ملك شامل لما إذا كانت مستبرأة لكون سيدها وطئها أو لكونها بيعت أو مات السيد (قوله أو شبهته فانه يتأبد الخ) فيه شيء لانه لا يصح انسلاكه

لان وقعت بعدها وبعبارة أي بمقدمة النكاح في العدة من نكاح أو شبهة وأما مقدمات الشبهة في العدة فلا يتأبد بها التحريم فن قبل معتدة من غيره معتقدا أنها زوجته فلا يتأبد تحريرها بذلك وكذا يقال في مقدمات الملك في عدة النكاح أو شبهته (ص) أو بملك (ش) يعني وكذلك يتأبد تحرير الامة اذا وطئها سيدها أو مشتريها بملك في عدتها من طلاق زوجها أو موته فقولنا أو بملك معطوف على نكاح المقدر وهو خاص بالمعتدة من نكاح أو شبهة وأما المستبرأة فلا يتأبد بتحريرها بطء الملك كانت من أي شيء وصورة قوله (كعكسه) ان أمة مستبرأة من سيدها أو غيره من زنا أو غصب أو انتقال ملك ببيع أو موت تزوجها شخص في استبرائها ووطئها فيه بنكاح أو شبهته فانه يتأبد تحريرها عليه (ص) لا بعقد أو زنا (ش) هذا يخرج مما قبله والمعنى ان العقد اذا وقع في العدة أو في زمن الاستبراء ثم فارقها قبل الوطء ومقدماته فانه لا يتأبد تحريرها عليه وكذلك لا يتأبد بتحريرها عليه اذا زني بامرأة في عدتها أو في استبرائها فانه تزوجها بعد تمام ما هي فيه (ص) أو بملك عن ملك (ش) يعني ان الامة اذا كانت تستبرأ من سيدها أو من غيره فاشتراها شخص ووطئها بالملك في ذلك الاستبراء فانه لا يتأبد عليه بذلك لان المقصود من الملك الخدمه دون الوطء فضعف الوطء فيه ومثل الوطء في الملك شبهة الملك (ص) أو مبتوتة قبل زوج (ش) يعني ان الرجل اذا طلق امرأته ثلاثا ثم تزوجها في عدتها ووطئها فيها فانه لا يتأبد بتحريرها عليه بذلك لان منعه منها ما كان لاجل العدة بل حتى تنكح زوجا غيره ولان المأواه ولذا ووطئها في عدتها من زوج بعده تأبد تحريرها كما أفاده الظرف في كلامه وأشار بقوله (كالحرم) الى ان الوطء المحرم لا يتأبد التحريم على فاعله كفي حج أو عمرة أو بلاولي أو خامسة أو جمع بين محرمتي الجمع بنكاح أو ملك فقولنا محرم بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الراء المفتوحة ليتناول ما هو أهم مما يتناول من ضبطه بضم الميم وسكون الحاء وكسر الراء

في حيز قوله تزوجها شخص الخ (قوله ان العقد اذا وقع في العدة) أي من نكاح أو شبهته وقوله في زمن الاستبراء أي كان لخصوص الاستبراء من زنا أو غصب أو ملك أو شبهة ملك فهذه ست صور في طرأ العقد فقط (قوله اذا زني بامرأة في عدتها) لافرق في تلك العدة بين ان تكون عدة نكاح أو شبهته وقوله أو في استبرائها لافرق في ذلك بين ان تكون من زنا أو غصب أو ملك أو شبهة ملك (قوله أو بملك) أي لا وطء بملك ومثله شبهة الملك كما قال الشارح آخره وقوله عن ملك أي طرأ على استبراء ناسئ عن ملك ومثله زنا أو غصب أو شبهة ملك وقوله من سيدها أي ولو في الجلة كالامة المبيعة أو التي مات سيدها عنها (قوله أو من غيره) وهو شبهة الملك والزنا والغصب بخمسة ذلك ثمان صور وبيانه انما مستبرأة من ملك أو شبهة ملك أو زنا أو غصب والطارئ أو ماوطء مستند ملك أو شبهة ملك والحاصل ان صور لا بعقد أو زنا اثنا عشرة وصور ما عداه غير مسائل المقدمات ست وثلاثون صورة يباينها ان المرأة اما معتدة من نكاح أو شبهة نكاح أو مستبرأة من زنا أو غصب أو ملك أو شبهة ملك والطارئ كذلك وستة في ستة وستة وثلاثين فيتأبد التحريم في طرأ وطء بنكاح أو شبهته في واحد من الستة فهذه اثنا عشر وكذا في طرأ بملك أو شبهة ملك طرأ على عدة نكاح أو شبهة نكاح فهذه أربعة تضم للثاني خمس تكون الجلة ستة عشر وما عداها لا يتأبد وكلها تؤخذ من المصنف تصريحا وقياسا كما بين مما قررنا (قوله ليتناول ما هو أهم)



أى وليتناول من أفسد امرأه على زوجها فطلقها زوجها ثم تزوجها المفسد المذكور بعد انقضاء عدتها فلا يتأبد فحرم عليها به وذلك لا ينافي ان نكاحه يفسخ قبل البناء بعده (قوله في عدتها بالنكاح) أى أو شبهته أو المستبرأة مطلقاً ويستثنى من العدة عدة المرأة المطلقة طلاقاً رجعياً فحرم التعريض أجمعاً ثم جوازها في غيرهما في حق من عيز بين التصريح والتعريض وأما غيره فلا يباح له (قوله وأشار بقوله كفيلاً) أى حيث أتى بالنكاح (قوله فهو حقيقة أبداً) فقوله كفيلاً راغب استعماله في حقيقة وهو ثبت الرغبة له لأن غرضه التلويح لكونه يتزوجها (قوله بالازمه) أى باسم لازمه هذا على طريقة السكاكي وأما على طريقة القزويني فهي استعمال اسم الملزوم في اللازم أو اسم الملزوم المستعمل في اللازم مع القرينة التي ليست بمبانعة (قوله كقولنا في شجاعة الخ) فطول القامة يلزمه طول جائل السيف والكرم يلزمه كثرة الرماح فقد عبرت بهذا الاعتبار عن الملزوم باسم اللازم وإذا علمت ذلك فالمناسب أن يقول كقولنا في وصف الشخص بالطول (قوله جائل السيف) أى الخيوط التي يحمل بها السيف (قوله بخلاف اجراء النفقة عليها) أى فلا يجوز (قوله لم يرجع عليها بشئ) ولو كان المانع منها الا لشرط أو عرف وذكر الشمس اللقاني عن البيهقي ان ذلك اذا كان المانع منه فان كان من قبلها رجوع بما أعطاها الا الذي أعطى لاجله لم يتم اهـ ولعل ذلك كله الا لشرط أو عرف وكل ذلك قبل العقد فان أهدي أو أنفق بعد العقد ثم طلق قبل البناء فهل كذلك للتعليل المذكور أم لا اهـ من شرح عب فاذا علمت ذلك فالعقد ما قرره شارحنا وكلام البيهقي ضعيف كما قرره شيخنا السيد السلموني رحمه الله (قوله ٩) وتفويض الولي) وأولى الزوج (قوله لفاضل) وأما غيره فخلافاً لأولى (قوله

لخصوص هذا من حرمت بسبب احرامها من حج أو عمرة (ص) وجاز تعريض (ش) يعنى انه يجوز للرجل أن يعرض للمعتدة في عدتها بالنكاح وأشار بقوله (كفيل راغب) الى أن كل ما في معنى ذلك ولو لكل منهم إلا لا تخرمها والتعريض لفظ استعماله في معناه ليولوج بغيره فهو حقيقة أبداً والكفاية هي التعبير عن الشيء بالازمه كقولنا في شجاعة الشخص طويل النجاد وكرمه كثير الرماح والنجاد بكسر النون جائل السيف (ص) والاهداء (ش) أى يجوز للرجل أن يهدي الى المعتدة هدية في عدتها الا في الهدية مودة ولا يكون كالتصريح بالخطبة في العدة بخلاف اجراء النفقة عليها فان أنفق أو أهدي ثم تزوجت غيره لم يرجع عليها بشئ ومثله لو أهدي أو أنفق لمخطوبة غير معتدة ثم تزوجت غيره (ص) وتفويض الولي العقد لفاضل (ش) يعنى أنه يجوز لولي المرأة أن يفوض الامر في وليته الى رجل صالح رجاء لحصول خيره وبركته وظاهر لفظ الواضحة عن ابن عبيد الحكم استحبابه (ص) وذكر المساوي (ش) يعنى انه يجوز لمن استشاره أحد الزوجين ذكر الاشياء التي تسوء مما يلعبه في الآخر التحذير منه بما يفهم من تلويح ولا يجوز التصريح اذا استغنى عنه ولا يقتصر على ذكر مساوي الزوج فقط وهذا أحد خمسة عشر موضعاً تجوز فيها الغيبة ذكرها صاحب المدخل انظر شرحنا الكبير (ص) وكره

المساوي) بفتح الميم أى العيوب (قوله يعنى انه يجوز لمن استشاره الخ) هذا ما وافق لما قاله الجزولي من الجواز اذا كان هنالك من يعرف حال المسئول عنه والا فذلك واجب عليه لانه من باب النصيحة لأخيه المسلم الا أن ما في القرطبي يخالفه وحاصله ما فيه انه اذا استشاره يجب عليه والا فنبذ فقط وفي عجم مانعه ثم ان ما ذكره المصنف من جواز ذكر المساوي محمله ما لم يسأله عن ذلك فان سأله وجب لانه من باب النصيحة حينئذ

(٢ خرشي ثالث) اهـ لا يخفى ان الطرق ثلاثة حينئذ ان كان ما قاله عجم منقولاً وبعدما للجزولي حيث حكم بالجواز مع الاستشارة (قوله التي تسوء) وسيمت عيوب الانسان مساوي لان ذكرها يسوءه فالباء بدل من الهمزة والمساوي جمع مساواة نقيض المسرة وأصلها مساواة على وزن مفعلة بفتح الميم والعين ولهذا ترد الواو في الجمع فنقول المساوي لكنه استعمال الجمع محققاً (قوله ولا يقتصر على ذكر مساوي الرجل) أى خلافاً للشارح في الصغير فانه خصه بمساوي الزوجية (قوله انظر شرحنا الكبير الخ) هذه الخمسة ٢ يجمعها قول القائل تظلم واستغث واستغث حذر \* وعرف بدعة فسق المجاهر فقوله تظلم يشمل غيبة الظالم من خصمه عند الحاكم وذكرها لمن يرجو زوالها والمكاس وحذر يشمل خطبة الناكح والمشاورة في الشركة والمراعاة في السفر ومجاورة دار أو بستان ونحوه يريد شراؤه وقوله وعرف يشمل التعريض باسم غير جنس كالأعرج ونحوه والتجريح عند الحاكم والرواة من سأل الحاكم عن حاله وبدعة يشمل الظاهرة التي يدعوا اليها الحقيقية التي يلقبها لمن يظفر به اهـ اذا علمت ذلك يظهر لك ان الشارح سكت عن ثلاث استغث واستغث وفسق المجاهر وعليها فيكون عد قوله والتجريح عند الحاكم والرواة واحداً والبدعة بضمها قسم واحد ومجاورة دار أو بستان أو نحوه واحداً ولا يخفى ان قوله وذكرها لمن يرجو زوالها للتفسير واستغث فلا حاجة لدخولها تحت تظلم وذلك لان دخولها تحت تظلم يوجب الاستغناء عن قوله واستغث على أن ذكرها لمن يرجو زوالها يدخل تحتها الحاكم وأيضا المكاس داخل في قوله غيبة الظالم والحاصل أن الشارح أدخل تحت قوله تظلم أمور أربعة قد علمت ما فيها من التداخل ولوجعلها سبعة كافي للنظم وان كان يدخل تحت البعض متعدداً لكان أحسن فقدر



(قوله مخافة أن لا يحصل ما وعد به الخ) الظاهر التعليل بخلافه وذلك لان الشارع لما منع النكاح في العدة والخطبة فيها والمواعدة من الجانبين علم أن القصد التباعد من ذلك النكاح من فعله وفعله وأسبابه ولما كانت العدة من أحدهما سببا في الجملة وليس فيها تباعد من كل وجه حكم بانكراهه فقط دون الحرمة (قوله فانه يستحب له أن يفارقها) فان ابتلى بغيرها فليحسم ابن القاسم المرأة الزانية المبيحة فزوجها الغير لصادق لها على زوجها وينبغي أن يقيد بما اذا تزوجها وهو غير عالم (قوله ثبت بالبينة) أي باربعة شهود يرون المرود في المسجلة حدث أولا وظاهر العبارة حدث أولا وفي كلام عب ما يفيد أنها اذا حدثت أولا يكره تزويجها أي لان الحد جابر وذكر أيضا ما قد يقال انها اذا لم تنب ولم تحجب لم تزوجها لان فيه اقرا را على المعصية وقال ثم لا يلزم من جواز تزويجه بالزانية أن يكون ذلك من غير استبراء فلا ينافي ما يأتي له من وجوب استبراء الزانية عند ارادة تزويجها كرا دة زوجها بثلاث حيض ان كانت حرة ومحيضة ان كانت أمة قد بر (قوله بعدها) متعلق بتزويج (قوله فانه يستحب له فراقها) ظاهر العبارة أنه يتعلق به الاستحباب مرتين الاول ينسب العرض الثاني اذا (١٠) عرض وأبى يستحب له فراقها أي يطلقها ومفاد النقل انما هو الاستحباب

الثاني والحاصل انه ليس مفاد النقل نيب العرض بل طلب التحلل ويمكن حل المصنف على أن الفسخ استحباب ويحمل على ما بعد البناء فيأتي كلامه هذا على المشهور الذي قدمه (قوله وركنه) مفرد مضاف بعم بمعنى وكل أركانه ثم يراد السكل المجعوى أي مجموع أركانه ولي الخ فلا يلزم عليه الاخبار عن المفرد بالمتعدد (قوله أركان خمسة) أي بعد المحل ركنين (أقول) لا يخفى ان النكاح بمعنى العقد وقضية كون هذه الخمسة أركاناً أن يكون كل واحد جزءاً من ماهية العقد ولا يظهر كونه جزءاً من ماهية العقد فغاية ما يقال جعلها أركاناً باعتبار انعدام الماهية بانعدامها ففيه تسامح غير أنه لا جعل شهادة الشهود كنها هذا الاعتبار وأما

عدة من أحدهما (ش) تقدم اذا وعد كل واحد من الزوجين صاحبه بالنكاح انه حرام لانها مفاعلة من الجانبين وأما اذا وعد أحدهما صاحبه دون أن يعده الاخر فهذا مكره ومخافة أن لا يحصل ما وعد به فيكون من باب اختلاف الوعد (ص) وتزويج زانية (ش) يعني انه يكره للرجل أن يتزوج المرأة المتجاهرة بالزنا فان تزوجها فانه يستحب له أن يفارقها والمراد بالزانية من شأنها ذلك بان يعرف ذلك منها ثبت بالبينة أم لا وأما من تكلم فيها وليس شأنها ذلك فلا كراهة (ص) أو مصرح لها بعدها (ش) أي ومما هو مكروه أن يتزوج الرجل المرأة التي صرح لها بالخطبة أي أو واعدها في العدة ثم تزوجها بعد عدتها ونسب فراق ماذكر من الزانية والمصرح لها بالخطبة في العدة اذا تزوجها بعدها واليه الاشارة بقوله (ونسب فراقها) أي فراق ماذكر من الزانية والمصرح لها في العدة (ص) وعرض ركنه لغير عليه (ش) يعني انه يستحب ان عقد على امرأة ركنه لغيره أن يعرضها عليه فان حاله وسامحه منها فلا كلام والا يحلله فانه يستحب له فراقها فالضمير في قوله عليه راجع للغير الذي كانت ركنه اليه وهذا مبني على القول بعدم الفسخ وهو ضعيف والمذهب ما مر من أنه يفسخ ان لم يبين (ص) وركنه ولي وصادق ومحل وصيغته (ش) يشير بهذا الى أن النكاح له أركان خمسة منها الولي فلا يصح نكاح بدونه ومنها الصداق فلا يصح نكاح بغير صداق لكن لا يشترط ذكره عند عقد النكاح لجواز نكاح التفويض فانه عقد بلا ذكر مهر فان تراضيا على اسقاطه أو اشترطا اسقاطه أصلا فان النكاح لا يصح كما يأتي عند قوله أو باسقاطه ومنها المحل أي ما تقوم به الحقيقة وهي لا تقوم الا من الزوج والزوجة الخالدين من الموانع الشرعية كالاحرام والمرض وغير ذلك لان المحل من الامور النسبية التي لا تقوم بالاعتداد ومنها الصيغة الصادرة من الولي ومن الزوج أو من وكيلهما الدالة على انعقاد النكاح ابن الحاجب هي لفظ يدل على

قول الخطاب الظاهر أن الزوج والزوجة ركنان لان حقيقة النكاح انما توجد بهما والولي والصيغة شرطان التأييد أي لخروجها عن ذات النكاح وأما الصداق والشهرود فلا ينبغي عدهما من الاركان ولا من الشروط لوجود النكاح بدونهما لان المضر اسقاط الصداق والدخول بلاشهود اه فيرد عليه ان حقيقة النكاح العقد المخصوص ولا يتحصل الا بالصيغة كما انه لا يتحصل الا بالزوج والزوجة من حيث انهما محلان لا من حيث انهما مقومان لحقيقته (قوله فلا يصح نكاح الخ) بمعنى انه لا يصح النكاح مع اسقاطه (قوله فلا يصح) التفريع بجامع الشرطية أيضا وكذا يقال فيما بعد (قوله فان تراضيا على اسقاطه) أي بدون اشتراط وقوله أو اشترطا اسقاطه الظاهر ان الشرطية لا تعقل الا من أحدهما على الاخر (قوله أي ما تقوم به الحقيقة) من قيام الصفة بالموصوف لا من قيام الكل بالجزء (قوله لا تقوم) أي لا تحصل من قيام الكل باجزائه لكن ينافية قوله لان المحل الخ وذلك لان صوابه العقد وانه قال ولان العقد من الامور النسبية ومن المعلوم أن المتعدد فيها لا يدخل في حقيقته (قوله لان المحل من الامور الخ) لا يخفى انه تعليل لقوله وهي لا تقوم الا من الخ ثم نقول كذا في نسخة أي لفظ المحل وصوابه لان العقد من الامور النسبية (قوله الدالة على انعقاد النكاح) هذا يفيد أن الصيغة ليست من أركان النكاح فالسكلام مشكل ولو اردوا بالاركان ما توقف عليه الحقيقة لكان أحسن



(قوله كأنكحت الخ) فان قلت أنكحت خبر عن شيء وقع في الماضي وكلامنا في لفظ ينعقد به النكاح في المستقبل فالجواب ان المراد بهذه الصيغة الانشاء وان دلت على الاخبار عن الماضي والانشاء سبب لوقوع مدلوله كقول الحاكم حكمت انتهى (قوله وملكت وبعث) لا يخفى أنهم ما من محل التردد عند المصنف (قوله وكذلك وهبت بتسمية صداق) هذا يفيد ان ملكتك وبعث لا يتوقف على تسمية الصداق ولعل الفرق بين الهبة والبيع ان المتبادر من الهبة هبة غير الثواب بخلاف البيع فان شأنه المعاوضة وان لم يصرح به بخلاف الهبة فلما كانت ليست في مقابلة عوض باعتبار ما قلنا اشترطنا ذكر الصداق فتدبر هذا وقد ذكر عجم أن من موضع التردد ملكتك وبعث ذكر مهر أو أولاً وأما وهبت مع ذكر المهر فليست من موضع التردد وكذا تصدقت ونحوه فهو مشكل مع هذا الكلام (قوله الصيغة تحصل وتوجد الخ) فيه أن هذا يفيد أن البدء بالسببية وان شئت قلت أو الالة المناسبة لقوله الباء تفسيرية أن يقول الصيغة نفسها بأنكحت (قوله وأبواء التصوير) اعترض على النكاح في بقاء التصوير وكاف الاستقصاء بأنهم لا يعرفون غير انه لا يخفى ان التفسيرية والتصويرية من جمعهما الشيء واحد وظاهر عباراتهم يتنافيه فتدبر (قوله لان في هبة المرأة نفسها الخ) فيه نظير الولى هو الواهب أيضاً لان قول المصنف وفسخ ان وهبت نفسها ضبط (١١) بالبناء للثائب أفاده محشى نت (قوله أن

وهبتها مع عدم ذكر الصداق لا يكفي) ظاهره اتفاقاً مع أن فيه خلافاً (قوله ولغوها الخ) لا يخفى انه لا يظهر فرق بين وهبت وتصدقت عند تسمية الصداق فنواجه القول بالغاء تصدقت دون وهبت (قوله قول ابن القصار) اعلم أن ابن القصار لا يشترط ذكر الصداق لافي الهبة ولا في الصدقة (قوله ويظهر من كلام المؤلف ترجيح قول ابن رشد) أي بانه لا ينعقد به الا أنك خبر بأنه اذا دخل في موضع التردد لم يكن المصنف حاكماً بالغائه جزماً كما قد يتبادر من كلامه (قوله وسواء ذكر مهر أم لا) يقال أي فرق بين لفظ تصدقت ينعقد على هذا القول وان لم يذكر مهر بخلاف وهبت لا يفيد من ذكر مهر على

التأيد مدة الحياة كأنكحت وملكت وبعث وكذلك وهبت بتسمية صداق اه وقدم المؤلف الكلام على الصيغة لقلة الكلام عليها فقال (بأنكحت وزوجت) الباء تفسيرية كأن قال له ما الصيغة فقال الصيغة تحصل وتوجد بأنكحت الخ وأبواء التصوير أي والصيغة مصورة بأنكحت الخ (ص) وبصداق وهبت (ش) أي وينعقد النكاح اذا وقع بلفظ الهبة من ولى المرأة مع تسمية الصداق وانما قلنا من الولى لان في هبة المرأة نفسها خلافاً سيأتى في فصل الصداق عند قوله وفسخ ان وهبت نفسها قبله أي قبل الدخول ومفهوم قوله بصداق ان وهبتها مع عدم ذكر الصداق لا يكفي ولا ينعقد ابن عرفة وفي كون لفظ الصدقة كالهبه ولغوها قول ابن القصار وابن رشد قال بعض ويظهر من كلام المؤلف ترجيح قول ابن رشد لاقتصاره على لفظ الهبة وادخال ما عداه في التردد بقوله (ص) وهل كل لفظ يقتضى البقاء مدة الحياة كبعث تردد (ش) أي وهل مثل أنكحت وزوجت كل لفظ يقتضى البقاء مدة الحياة كبعث وتصدقت وملكت وأعطيت وأبجت وأحلت وأطلقت وسواء ذكر مهر أم لا ولا ينعقد بما عدا أنكحت وزوجت كما عند ابن رشد والاول قول الاكثر والى طريقة الاكثر وابن رشد أشار بالتدريج ما لا يقتضى التأيد كما وصيت لاختلاله ورهنت لاقتضائه التوثق وأجرت وأعرت لاقتضاءه ما التوقيت ولا مدخل للفظ الوقف والحبس والاعمار في ذلك قاله ابن فرحون فلا بد من اخر اجها من كلام المؤلف ولعل قول المؤلف كبعث اشارة الى اخراج ما مضى (ص) وكفملت (ش) أشار به الى الصيغة الصادرة من الزوج بعد قول ولى المرأة أنكحت وأزوجت وما أشبه ذلك فيقول الزوج قبلت أو رضيت أو اخترت وما أشبه ذلك وهذا مدخل المكاف وفي اقتصاره على قبلت دلالة على انه لا يحتاج لزيادة

ما تقدم له ما هذا الا محض التقليد (قوله بما عدا أنكحت وزوجت) أي وما عدا وهبت بتسمية صداق وقد علمت من تقرير الشارح أن لفظ أحلت وملكت وبعث مساوية لفظ تصدقت ولعل تقرير آخر تبعه فيه عب فقال وحاصل ما ذكرنا أن وقوعه بغير لفظ الانكاح والتزويج وما تصرف منها على ثلاثة أقسام قسم لا ينعقد به ولو نوى به النكاح واقترب بلفظ الصداق وهو لفظ الوقف والحبس والعمرى والاجارة والرهن والعارية والوصية وقسم ينعقد به اذا اقترن بلفظ الصداق وهو لفظ الهبة والصدقة والعطية ونحوها كالمنحة وتسمية الصداق تضمن ارادة النكاح بما قارنها وقسم فيه التردد وهو لفظ الهبة والصدقة وما معها ما حيث لم يسم مع ذلك الصداق وقصدها النكاح وكذلك اللفظ الاباحة والاحلال والاطلاق والبيع والتبليد ونحوها اذا قصد بها النكاح أو سمي معها الصداق انتهى وهذه تفرقة لم يظهر لي وجهها في السكك وان أقره بعض شيوخنا (قوله والى طريقة الخ) والراجح عدم الانعقاد (قوله لا لاختلاله) أي لان الوصية غير لازمة لان للموصى أن يرجع في وصيته (قوله ولا مدخل للفظ الوقف) لا يخفى ان هذا الحل يفيد ان لفظ الوقف والحبس والاعمار لا يتوهم انعقاد النكاح بها بخلاف وهبت وما بعده فانه وان لم ينعقد به لكن يتوهم الانعقاد به فاخرجه ولا يظهر فرق أصلاً فلو قال وكذلك لفظ الوقف والحبس ونحو ذلك لكان احسن



(قوله وقرن الكاف) وذلك لانه لو كانت للتشبيه لم تكن مقترنة بالواو والفرق بين كافي التمثيل وكافي التشبيه ان كافي التمثيل يدخل  
 الافراد وكافي التشبيه لا تدخل شيئا وحيث ان الكاف للتمثيل في العبارة حذف والتقدير وصيغة الزوج مثل قبلت (قوله على انها  
 للتمثيل) أي المحذوف والتقدير والصيغة الدالة المثل قبلت ثم يرد على ذلك قوله تعالى وكذلك جعلناكم أمم وسطا والحواب ان الواو في  
 المعنى داخل على الجملة أي وجعلناكم أمم خيارا كما جعلت قبلتكم خير القبل أو عدولا كما جعلت قبلتكم متوسطة بين المشرق والمغرب  
 وما هنالك تكن داخل على الجملة بخلاف ما هنالك بل قد يقال أيضا انها في الحقيقة داخل على محذوف كما ظهر مما قررنا لان المعنى  
 والصيغة الدالة المثل قبلت (قوله وزوجني فيفعل) لما لم يكن تقديم الايجاب على القبول شرط بل مندوب فقط ذكر انعقاده بتقديم  
 القبول على الايجاب وقوله فيفعل بأن يقول زوجت أو فعلت فاذا جرى لفظ الانكاح أو التزوج من الولي أو الزوج فيمكن أن يجيبه  
 الاخر بما يدل على القبول دون اشتراط صيغة معينة ودخل لفظهما معا عن لفظ الانكاح والتزوج غير مغتفر وأشعر اتيانه بالفاء  
 باشتراط الفور بين الايجاب والقبول وصرح به في القوانين ولا يضر التقرير اليه وتقدم أنه بالخطة لا يضر (قوله بخلاف البيع  
 الخ) لا يخفى انه لا يظهر فرق وذلك لان التصوير يختلف اذ لو قال في البيع يعني هذه السلعة بعشرة فقال البائع بعه كما فان البيع يلزم  
 وهذا نظير قوله وزوجني فيفعل ولو قال (١٢) الرجل لا تحربكم هي أي بأى شيء أصدقت ابنتك فقال له الولي بما أنه فقال

نكاحها وهو كذلك وقرن الكاف بالواو يدل على انها للتمثيل لا للتشبيه خلافا للشارح (ص)  
 وزوجني فيفعل (ش) يشير بهذا الى أنه لا يشترط الترتيب في صيغة النكاح بمعنى أنه لا يشترط  
 أن يكون كلام الزوج بعد كلام ولي المرأة بل لو بدأ الزوج فقال لولي المرأة زوجني وليتلك بكذا  
 فيقول الولي زوجتك كما به فان النكاح ينعقد بذلك كالبيع فلو قال الزوج بعد ذلك أو ولي المرأة  
 لا أرضى لم يفده ولزمه النكاح واليه أشار بقوله (ولزم ان لم يرض) أي وان لم يرض أحدهما  
 على المشهور بأن قال عقب فعلت أو زوجت لا أرضى بخلاف البيع اذا أوقف الرجل سلعته  
 في السوق للبيع فقال له المشتري بكم هي فقال البائع هي بمائة فقال المشتري أخذتها فقال  
 البائع لا أرضى انه يحلف ما أراد البيع وبأخذ سلعته والفرق ان النكاح هزل جدد بخلاف  
 البيع ولان العادة جارية بمساومة السلعة وايقافها للبيع في الاسواق فناسب ان لا يلزم ذلك  
 في البيع اذا حلف لاحتمال أن يكون قصده معرفة الاثمان ولا كذلك النكاح كافي (ص)  
 وجبر المالك أمه وعبد ابلا اضمرار (ش) لما قدم أركان النكاح وقدم الكلام على الصيغة  
 أخذ الاثنان يتكلم على الولي وهو ضرمان غير محبر وسيأتي ومحبر وهو المالك المسلم في أمته  
 وعبداه وسواء كان هذا المالك ذكرا أو أنثى لكن الاثنان في قول من لم يعقد كما يأتي عند قوله  
 ووكت مالكة ثم بعد المالك الاب في ابنته البكر أو التي ثبت قبل بلوغها وقدم المالك على  
 الاب لانه أقوى منه في التصرف لان المالك يجبر الصغيرة والكبيرة البكر واليتيم المجنونة  
 وغيرهما الذكور والانثى لانها ما مال من أمه له فله أن يصلح ماله بأي وجه شاء ثم الوصي

الزوج أخذتها فالظاهر أنه لا يلزم  
 الاب لانه لم يوجد أن سكعت ولا  
 زوجت ولا وهبت فتدبر وهو نظير  
 قول المشتري لمن أوقف سلعته في  
 السوق وقال له بكم هي نعم قال في  
 التوضيح مانصه لكن ذكر بعض  
 المتأخرين انه اختلف اذا قال  
 تزوجني وليتلك أو تبيعني سلعتك  
 فقال قد بعتهما من فلان أو زوجتها  
 على أربعة أقوال يلزم ولا يلزم  
 والفرق بين أن يدعى ذلك بأمر  
 من مقدم أو لا يدعيه الا بذلك  
 اللفظ والفرق فيلزم في النكاح  
 لا البيع انتهى (قوله هزل جدد)  
 بكسر الجيم وهذا هو المعتمد ولو  
 قامت قرينة على ارادة الهزل  
 من الجانبين وكذا الطلاق والعق

والرجعة واختلف في تمكنه منها مع اقراره على نفسه بعدم قصد النكاح حين الهزل فقبل يمكن منها ولا يضر بشرطه  
 انكاره وهو ما ذكره أبو عمران وهو الموافق لما يأتي من قول المؤلف وليس انكار الزوج طلاقا وقيل لا يمكن ويلزمه نصف الصداق  
 (قوله ولان العادة جارية بمساومة السلعة) أي بتعريضها للبيع كما أفاده المصباح فيقول الشارح وايقافها عطف تفسير (أقول) فاذا  
 علمت ذلك فتقول هذا التعديل انما ينتج لزوم لا عدمه فكيف يقول الشارح فناسب أن لا يلزم ذلك في البيع بل المناسب له للزوم  
 (قوله لاحتمال الخ) أي لكون قصده ما يعطى في السوق أي وليس قصده البيع ولا يخفى ان هذا ينسلك كما أشرفنا على قوله وايقافها  
 للبيع فالاحتمال ما في هرام من قوله وفرق بينهما لان للناس مقاصد في اختبار السلعة في الاسواق من غير ارادة بيع بخلاف النكاح  
 فتدبر (قوله لاحتمال أن يكون قصده معرفة الاثمان) أي قصده معرفة ما يعطى فيها من الاثمان لانه قصده نفس البيع (قوله وهو  
 المالك) أي الحر المالك لامر نفسه والا فوليته ومثل الحر المالك العبد المأذون له في التجارة يجبر رقيقه (قوله ذكرا أو أنثى) فيه  
 اشارة الى أن أل في المالك للاستغراق وهذا اذا كان الرقيق لاشتباه فيه ولا تبعيض وسيأتي المبعوض والتفصيل في ذى الشائبة  
 وهذا كله اذا كان رقيقه ورقيق محجوره من سفيه وصغير ومذبر وأم ولد ومعتق لاجل ما لم يعرض السيد أو يقرب الاجل ويخرج  
 المكاتب فليس له جبر رقيقه



(قوله ان لم يقصد بذلك) الاولى حذف القصد ويقول ان لم يحصل اضرارهما فقصداً لم لا (قوله وهو عدم جبر) تفسير للعكس ولا ينبغي ان المعنى لا يظهر لان التقدير لا عدم جبر السيد مع الاضرار (قوله أى لا عكس هذا الفرض) هذا التفسير ينافي مقتضى العطف على المالك (قوله وهو ان العبد والامة) يتبادر منه انه تفسير للعكس ولا يظهر بل هو تفسير لعدم العكس فالخلاص انه من عطف الجمل والمعنى لا عكس هذا الفرض وعكسه هو جبر العبد والامة السيد والمعنى لا عكس هذا الفرض يصح (قوله أو التسكين) معطوف على منع والتقدير اذا كان فيه التسكين به أى يمنع حق واجب والمناسب أن يحذف فيه (قوله والشارح) أى فى قوله وينبغي أن يقيده بما اذا قصد السيد بذلك المصلحة ولم يقصد الضرر وأما اذا قصد الضرر أمر بالبيع أو التزويج (قوله أى ولا يجبر مالك الخ) فيه اشارة الى أن قول المصنف ولا مالك بعض معطوف على ما تقدم من عطف الجمل (١٣) فعلى ما قلنا سابقا يكون معطوفاً على قوله

لا عكسه والتقدير لا عكس ما تقدم يكون ولا يجبر مالك البعض ولا فرق بين أن يكون البعض بسيراً أو كثيراً كان مالك البعض ذكراً أو أنثى كان البعض الآخر حراً أو غيره اذ لا تسلط له على الجزء الآخر الا أن يتفق ملاك الجميع فالجبر كالواحد (قوله وأما اذا كان المزوج أنثى فيسترد النكاح) أى ولو رضيت هى أو وليها بما فعله سيد بعضها سواء كانت لما لم يكن أو بعضها لما لم يكن وبعضها الآخر حراً هذا حاصله ورد ذلك محشى تحت بما حاصله ان الذى يتحتم رده انما هو اذا كانت الامة مشتركة بين شريكين مثلاً يزوجه أحدهما الشريكين بغير إذن الآخر وأما البعض فلا لان ظاهر كلامهم ان السيد يخير فى اجازة نكاحها بغير اذنه ورده لان الرد متحتم وقد نص فى المدونة على ذلك فى المكاتب (قوله والاختار) فآخرى هذه انتهى (قوله والاختار) مبتدأ محذوف الخبر والتقدير والاختار ما يدكر بعده من الحكم

بشرطه الا تقي فالسيد له ان يجبر أمته وعبيده على التزويج اذ لم يقصد بذلك اضرارهما اما ان قصد بذلك الاضرار فانه لا يجوز له جبرهما على النكاح كما اذا زوج أحدهما بذى عاهة كجذام ومرض وما أشبه ذلك (ص) لا عكسه (ش) وهو عدم جبر السيد مع الاضرار اذ عكس الجبر عدم الجبر وعكس عدم الاضرار الاضرار وبعبارة عطف على المالك أى لا عكس هذا الفرض وهو ان العبد والامة لا يجبران المالك ولو قصد السيد منع النكاح اضرارهما وهذا هو حقيقة العكس ولا يؤمر بالبيع أو التزويج لان الضرر انما يجب رفعه اذا كان فيه منع حق واجب أو التسكين به ولا حق له ما فى النكاح والشارح تبع التوضيح وفيه نظر (ص) ولا مالك بعض (ش) أى ولا يجبر مالك بعض لكن لو تزوج الذكراً من غير اذنه فان له الرد وله الاجازة سواء كان مشتركا بين اثنين أو بعضه حراً وبعضه مملوكاً وأما ان كان المزوج أنثى فيسترد النكاح الى التخيير أشار بقوله (وله الولاية والرد) أى حيث كان المزوج ذكراً ولا يخفى ان الرد ليس قسماً للولاية بل قسم منها وقسمها الآخر الاجازة ولما أفهم كلام المؤلف عدم جبر البعض ذكراً وأنثى وهو بعض من فيه شائبة حرة استورد الكلام على بقية ذوى الشائبة بقوله (ص) والاختار ولا أنثى شائبة ومكانت بخلاف مدبر ومعتق لاجل ان لم يعرض السيد ويقرب الاجل (ش) يعنى ان اللخمي اختار من عند نفسه ان السيد لا يجبر من الاناث الا انثى التى فيها شائبة حرة كدبرة ومكاتبه ومعتقة لاجل وأمومة ولد لان حق السيد انما هو فيما قبل الحرية ولا حق له فيما بعدها وعقد نكاحهن بيع لما يكون من الاستمتاع الا ان وبعد العتق وما بعد العتق لا حق له فيه وليس لهن حل ذلك العقد اذ اصرن للحرية ولا يجبر من الذكور من لا ينتزع ماله من مكاتب ومبعض كما هو بخلاف المدبر ان لم يعرض السيد مرضاً مخوفاً ومعتق لاجل ان لم يقرب الاجل فان مرض السيد فى المدبر أو قرب الاجل فى المعتق لاجل فلا يجبرهما لعدم ملكة انتزاع ماله ما حينئذ يبق على المؤلف شرط لجبر المدبر والمعتق لاجل صرح به اللخمي من جملة اختياريه وهو ان لا يجعل عليهما من الصداق ما يضر بهما فى المطالبة اذا اعتقا ولعله استغنى عنه المؤلف بقوله سابقاً بلا اضرار لحصول الاضرارهما وأما المخدمة فلا تزوج الا برضاها ورضا من له الخدمة ان كان مرجعها

(قوله ولا أنثى) بالرفع معطوف على مالك أى مالك البعض فلا يجبر ولا أنثى شائبة ومكانت فلا يجبر فيهما يصح فى أنثى وما عطف عليه الجراى بالعطف على المضاف اليه أى ولا مالك أنثى (قوله ومكانت) أى ذكر وأما المكاتبه فهى داخلية فى قوله ولا أنثى شائبة هذا الذى تجب به الفتوى انه ليس له جبر أم الولد والمكاتبه وله جبر المدبرة والمعتقة لاجل ماله يعرض السيد ويقرب الاجل ويتحتم رد نكاح أم الولد بتزويجه لها جبراً أو زوجاً غيراً بغير اذنه على المذهب كذا فى عب وهو ضعيف والمعتمد أن له جبراً أم الولد مع الكراهة (قوله ويقرب الاجل) فى حد قرب الاجل بالاشهر أو الشهر قولان لما لك وأصبح قاله ابن عرفة وهو يقتضى ترجيح الاول لعزوه لما لك ولتقدمه (قوله يعنى ان اللخمي الخ) فيه اشارة لا اعتراض على المصنف وانه كان الاول أن يقول واختار (قوله لان حق السيد الخ) ينبغي فتحتم رد نكاح كل أنثى شائبة زوجت أو تزوجت ولو أجازها سيدها وله الخيار فى الذكركا تقدم فى شائبة البعض اذ لا فرق بين شائبة وشائبة انتهى قد علمت ما تقدم من الكلام فى شائبة البعض



(قوله أى ان مرتبة) أى فى الجبر وليس مراده أنه بعد المالك فى الولاية الاب لأنه ليس المذهب بل الابن بلى المالك ثم ابنه ثم الاب غير المجبر فثم هنالك ترتيب الرتبة (قوله مالم يكن له ولى فالمجبر الخ) ومن المعلوم أنه لا يكون له ولى الا السفينة (قوله فيجبرى الخ) فى العبارة تقديم وتأخير والاصل فيجبرى فى جبره ابنته على النكاح على الخلاف عند مالك (قوله وتنتظر افاقة من تنيق) حيث كانت ثيبا بالغا (قوله لانهم الماعنست) من باب ضرب (قوله وهل سنهما ثلاثون) بيان للمبدأ ومنتهى لاحدله وقد وجدته خلافا لعج فانه جعله بيانا لانتهاء (قوله أو منها للستين) أى فقبل من الواحد والتسعين وقيل من الثانى والتسعين وهكذا تنبيهه  $\text{✎}$  قال فى الشامل وله تزويجها لمن هو دونها فقدر او مالا وبدون مهر المشى وبضمير وقبيح منظر وفى التوضيح وللاب تزويجها بربع دينار وان كان صداق مثلها ألفا ولا كلام لها ولا غير ها قال فى المدونة (١٤) ولا يجوز للسلطان ولا لاحد من الاولياء ان يزوجه بأقل من صداق مثلها وينبغى

الحرية والا كفى رضامن له الخدمة (ص) ثم أب (ش) ثم هنالك ترتيب الرتبة أى ان مرتبة الاب متأخرة عن مرتبة السيد عند عدمه وأمام وجوده فلا كلام للاب وقوله ثم أب مالم يكن له ولى فالمجبر حينئذ ولىه فان لم يكن له ولى فيجبرى على الخلاف فى جبر ابنته على النكاح المشار اليه بقوله فيما يأتى وتصرفه قبل الجبر محمول على الاجازة عند مالك لابن القاسم كذا ينبغى كما أشار له (ه) فى شرحه (ص) وجبر المجنونة (ش) يعنى ان الاب له جبر ابنته المجنونة البالغة ولو كانت ثيبا وكذلك الحاكم له ان يجبر المجنونة البالغة اذ لم يكن هناك أب وتنتظر افاقة من تنيق لتأذن وقوله وجبر المجنونة ولو كان لها ولد (ص) والبكر (ش) يعنى ان الاب له جبر ابنته المبكر الصغيرة انفاقا ولا خيار لها اذا بلغت على المشهور وبالباغ غير المعنسة بل (ولو) كانت (عائسا) على المشهور وقيل ليس له جبرها كما عند ابن وهب لانهم الماعنست صارت كالثيب ومنشأ الخلاف هل العلة البكارة وهى موجودة أو الجهل بمصالح النساء وهى مفقودة والعائس هى من طالت اقامتها عند أهلها وعرفت مصالح نفسها ولم تزوج وهل سنهما ثلاثون أو ثلاثه وثلاثون أو خمسة وثلاثون أو أربعون أو خمس وأربعون أو خمسون أو منها للستين أقوال (ص) الا لكصى (ش) يعنى ان ما مر من أن الاب له ان يجبر ابنته المبكر مقيد بعدم الضرر وأشار بقوله (على الاصح) لقول الباجي ورأيت استحسنون انه لا يلزمها فى الخصى وهو الاظهر عندى وفى العنين والمحبوب قال ووجه ذلك ان كل مالمراة ان تفسخ نكاح الزوج من العيوب فليس للاب ان يلزمها ذلك كالمظهرت بعد عقد النكاح انتهى ولولمثلها لانها قد تبرأ (ص) والثيب ان صغرت (ش) يعنى ان الاب له ان يجبر ابنته الثيب اذا كانت صغيرة لانها فى حكم المبكر يريد اذا ثبت بنكاح صحيح فلو أزيلت بكارتها بغير الجماع كما لو أزيلت بعارض من عود دخل فيها أو وثبة وما أشبه ذلك فلا خلاف ان له جبرها واليه أشار بقوله (أو بعارض) لبقاء الجهل بالمصالح كما كانت قبل الشبهة فلو أزيلت بكارتها بطوط حرام كالوزن أوزنى بها أو غصبت فالمشهور هو مذهب المدونة انه له جبرها واليه أشار بقوله (أو بجرام) خلافا للجلاب ولعبد الوهاب جبرها ان لم تكرر زناها والا فلا تجبر تلجع جلباب الحياء عن وجهها واستظهر المؤلف انه تفسير وابن عبد السلام انه خلاف واليهما أشار بقوله (ص) وهل ان لم تكرر الزنا أو يلا (ش) أى وهل تجبر الزانية مطلقا أو تجبر الا ان تكرر فلا تجبر

لولى أن يختار لوليمته زوجا سالما وكره عمر أن يزوج وليته الرجل القبيح (قوله الا لكصى) مقطوع الذكرا ثم الاثنيبن أو مقطوع الاثنيبن قائم الذكر اذا كان لاغنى فلا يجبرها على الاصح وأما ان كان يعنى فله جبرها عليه لانها تلتد بتزول المسنى فيها (قوله الا لكصى) دخل بالكاف مجنون يخاف عليها منه أو برص أو مجذوم يئنا ولو لمثلها (قوله وفى العنين الخ) حذف من عبارة الباجي شيئا والاصل وهو الاظهر عندى فى الخصى وفى العنين والمحبوب الا انك خير بان نص المواق يفيد ان سحنونا يقول بعدم اللزوم فى الخصى والعنين والمحبوب لخصوص الخصى فقط (قوله لانها قد تبرأ) أى ولا يمكنها الفراق وأمالو برئ هو فيمكنه الفراق وهذا هو الفرق بينهما (قوله يريد اذا ثبت بنكاح صحيح) بدليل قوله لا يفسد أى أو ثبت الصغيرة بعارض أو بجرام وكلامه هذا يفيد ان قوله

أو بعارض الخ فى خصوص الصغيرة وليس كذلك بل المراد أو بلغت وثبت بعارض غير جماع فعلى هذا أو يلا (قوله أو زنى بها) أى بان فعل بها يكون قوله ان صغرت شامل للثيب بنكاح أو غيره (قوله كالوزن) أى تعمدت فعل الزنا بها (قوله أو زنى بها) أى بان فعل بها وهى نائمة أى ولولدت الاولاد (قوله فالمشهور وهو الخ) هذا يفيد ضعف كلام الجلاب الذاهب لعدم الجبر مطلقا فتدبر (قوله خلافا للجلاب) أى فانه يقول لا يجبرها مطلقا وعبد الوهاب يفصل فتكون المسئلة ذات أقوال ثلاثة ولعبد الوهاب قول يوافق فيه الجلاب (قوله تلجع جلباب الحياء عن وجهها) الجلباب الازار قاله فى المصباح أى تلجع الحياء الشبيهة بالجلباب والتلجع ترشيع (قوله انه تفسير) أى للمدونة أى تقييد فقوله المدونة بجبر الزانية معناه ان لم تكرر الزنا وقوله وابن عبد السلام انه خلاف أى فقوله المدونة بجبر الزانية أى مطلقا (قوله وهل ان لم الخ) أى أو مطلقا المحذوف إشارة لتأويل الخلاف خارجا قول عبد الوهاب والمذكور تأويل الوفاق



تنبيه كلام الخطاب يقتضي ان الخلاف فيمن اشتهرت بالزنا وحديث فيه وكلام الفاكهاني يقتضي اعتبار كثرة فيه اجدوا كما قال المصنف نكر الزنا ولم يقل نكره أي الحرام لان الحرام يشمل الغصب فلو قال نكره لاهم جريان الخلاف فيه وليس كذلك بل يجبرها اتفاقا (قوله هذا مخرج الخ) فيه تسامح بل عطف على ما قبله (قوله ان درأ الحد) بان دخل فيه الزوج وأزال بكارتها وجهلا حرمة ذلك راجع للمجمع عليه وكأنه قال هذا اذا كان غير مجمع عليه أو كان مجمعا عليه إلا أنه درأ الحد فاسد بصفة النكاح وأما ما لا يدرك الحد كالحرام فلا جبرها فيه (قوله وعدم جبرها) أي التي ثبتت بفاسد (قوله لا يتوهم مساواتهما) أي المال والنكاح (قوله المشهور الخ) ومقابل له لابن عبد البر ان له جبرها (قوله ولو قبل البلوغ) أي ولو كان الترشيدي قبل البلوغ أي فلا جبر له بعد البلوغ ويجبرها قبل كذا انقل عن بعض شيوخ شيوينا (قوله عطف على محل بفساد) فيه شيء لأنه يكون التقدير لا ان ثبتت بفاسد ولا ان ثبتت بكارا شدت فالمناسب عطفه على المقدري قوله لا بفاسد أي ولا يجبر ثيبا بفاسد ولا يجبر بكارا وجعله تن معمو لا لمقدر أي ولا يجبر بكارا ويجاب عن الشيء المتقدم بأنه يعتد في التابع ما لا يعتد في المتبوع (١٥) (قوله وأنكرت الخ) ولو وافقها على عدمه أو جهلت خلوة بها وأنكرت

المس أيضا (قوله المشهور ان البكر الخ) ومقابل له ما لعبد الوهاب من أن الطول اغيا محذوف في ذلك بالعرف (قوله اذا أقامت بيتها) أي الساكنة فيه مع زوجها فلو علم عدم الخلوة بها وعدم الوصول اليها فلا يرتفع اجبار الاب عليها ولو أقامت على عقد النكاح أكثر من سنة (قوله سنة من بلوغها) وأما مكثها عنده قبل بلوغها فلا يعد من السنة (قوله الاولى الخ) خلاصته ان الفائدة الاولى كون مسألة الاقرار مفهومة بالاولوية وفيه ان التصريح أقوى في الفهم الا أن يقال قوله فاقصاره الخ أي مع ملاحظة الاختصار (قوله اذا كانت حين الاجبار منكرا) أي وكان الاقرار بالبكار قبل العقد أو بعده بالقرب كذا ابن رشد (قوله حتى لا يكون) تفريع على قوله انه اغيا يجبرها اذا كانت حين

تأويلان على المدونة (ص) لا بفاسد (ش) هذا مخرج مما قبله والمعنى ان البكر البالغ اذا أزيلت بكارتها نكاح فاسد ولو مجمع عليه ان درأ الحد فلا جبر لا يبعها عليها اذا طلقها زوجها أو مات عنها أو فسخ نكاحها تنزيلا له منزلة الصحيح للحق الولد ودرأ الحد وعدتها بيتة التي كانت تسكنه كما يأتي عند قوله وسكنت على ما كانت تسكن وعدم جبرها ان لم تكن سفينة بل (وان) كانت (سفينة) على المعروف لا يلزم من ولاية المال والنظر فيه ولاية النكاح وبالغ عليها الثلاث توهم مساواتهما (ص) وبكرار شدت (ش) المشهور ان البكر اذا ارشدها أبوها لاجبره عليها بعد ذلك ولا غيره وصار حكمها حكم الثيب البالغة وانقطع جبره عنها فاذا زوجها فلا بد من نطقها وأما معاملتها فانه يجبر عليها فيها وقوله رشدت أي وثبت ترشيدها باقرار الاب أو بينة اذا أنكر وقوله رشدت بان يقول لها أبوها رشدتك أو أنت مرشدة أو أطلقت يدك أو نحو ذلك ولو قبل البلوغ وقوله وبكر بالانصب عطف على محل بفساد وهو في محل نصب لعطفه على بعارض وهو في محل نصب اذا التقدير أو ثبت بعارض (ص) أو أقامت بيتها سنة وأنكرت (ش) المشهور ان البكر اذا أقامت بيتها عند زوجها سنة من بلوغها ثم فارقها قبل المسيس أنه لا جبر لا يبعها لان اقامة السنة توجب تكميل الصداق على الزوج بمنزلة الوطاء ومفهوم وأنكرت المسيس وسواء صدقها الزوج أو كذبها أو حرقى لو أقرت بالمسيس فاقصاره على انكارها المسيس تحتها فائدة ان الاولى اذا لم يجبرها بعد السنة وهي مقرة ببقاء حكم الاجبار فاحرى اذا ادعت المسيس المقتضى عدم الاجبار الثانية انه اغيا يجبرها فيما نقص عن السنة كسنة أشهر اذا كانت حين الاجبار منكرا للمسيس لتضمن ذلك اقرارها ببقاء الاجبار حتى لا يكون ذريعة الى اجبار ثيب ولما كانت أسباب الولاية خاصة وهي خمسة الابوة وأنهي المؤلف الكلام عليها وخلافه الابوة وهي الوصاية تسرع الآن فيها وهي على خمسة أقسام وهي وصى أمره الاب بالاجبار فلا خلاف ان له ذلك وينزل منزلة الاب في حياته ومماته واليه الاشارة بقوله (ص) وجبر وصى أمره أب به أو عين له الزوج (ش) يعني ان الوصى له جبر من

الاجبار فحينئذ لا يكون الاجبار ذريعة الى اجبار ثيب ووجه ذلك ان شأن المرأة اذا دخل بها الزوج ان يرذل البكاره قاله بقوله بقاء الاجبار حينئذ يكون ذريعة الى اجبار ثيب فلما جعلنا الموضوع انما منكرا للمسيس فلا يكون الاجبار ذريعة الى اجبار ثيب والاولى ان يقول فلا تكون الثيب مجبرة كما يظهر بالتأمل (قوله خاصة) ومقابلها العامة التي هي ولاية الاسلام (قوله الابوة) هي أحد الخمسة وبقيتها تعصيب وايباء وكفالة وسلطنة وبيان الخمسة التي شملها الايباء أو لها وصى أمره أب به أو عين له الزوج وثانيها وصى أمره الاب بالنكاح ولا يدخل تحت الخلاف الثلاثة الباقية وهي وصى على مالي أو على ضيعتي وتفرقة ثلثي ولا مقدم القاضي لاختلاف الاقوال فيها وعدم مناسبتها لقول المصنف فقد كملت الصور الداخلة تحت قوله وصايا انتهى (قوله وجبر وصى) أي ذكر وما الاثني فهل لها الجبر حيث نص لها على الجبر كذهب اليه شيخ ابن ناجي وقوله وصى ولو رقيقا (قوله أو عين له الزوج) وهذا ما لم يكن المعين فاسقا اذ ليس للاب ولاية عليها بالنسبة للفاسق وكذا لو كان حال الايباء غير فاسق وتغير حاله فلو وصى ان لا يزوجه ولا يضرم المعين أن



يكون له زوجات أو سرار ولو طرأ ذلك وكان حال الابصاء عزبا ويلزمها ويلزم الولي النكاح ان فرض فلان مهر المثل فليس كالأب الا في  
 الجبر لان في له الزوج بدون مهر المثل (قوله بل أوصاه بالنكاح) ظاهر في كونه قصر موضع الخلاف على صورة فقط وهو ما اذا اقتصر  
 على النكاح بناتي غير ان هذه فيها قولان من غير تشهير وقوله فقال للخمى الخ كلام للخمى وعبد الوهاب فيما اذا أمر الوصي بالجبر  
 فلا يناسب ذكره هنا فلو اقتصر المؤلف على قوله أمره أب به أو عين له الزوج ويحذف قوله والان خلاف أو يقول والافقولان لكان  
 أحسن هذا ما أفاده محشى نت وفي شرح عب ان موضع الخلاف خمس صور زوجها بمن أحبت أو زوجها أو أنت وصى على بناتي  
 أو على بضع بناتي أو على بعض بناتي لان البعض مبهم فهو بمثابة الموقوف وصى على بناتي والراجح في الصور الخمس الجبر انتهى وفيه نظر  
 لانه غير منقول غاية ما فيه انه اذا أوصاه بالنكاح ففيه قولان بدون تشهير وابن عرفة قائل بالاول فهو الراجح وقائل أيضا بالجبر فيما اذا  
 أوصاه على بضع بناته وليذكر فيها قول مشهور بعدم الجبر ومثل الوصية بالنكاح الوصية بالتزويج سواء قال بمن أحبت أو لا ووصى  
 على بناتي أو بعض بناتي بدون لفظ نكاح وبضع ليس له جبرهن كما أفاده عجم فلو قال المصنف وجبر وصى أمره أب به أو بالنكاح  
 أو على الوصية ببضع الانثى أو عين (١٦) الزوج لطابق الراجح على كلام ابن عرفة وغيره (قوله وهو كاحد منهم في الثيب)

يجبره الأب وهي الثيب ان صغرت والبكر ولو عانس اذا أمره الأب بالاجبار صريحاً وتضمنها  
 بأن يقول له تزوجها قبل البلوغ وبعده أو عين الأب له الزوج كزوجها من فلان وسواء أطلق  
 أو قيد كزوجها من منة اذا بلغت أو بعد كذا من السنين (ص) والان خلاف (ش) أي وان لم يعين  
 الزوج للوصى ولا أمره بالاجبار بل أوصاه بالنكاح فقال للخمى له جبرها وقال عبد الوهاب  
 ليس له جبرها بل هو أحق من الاولياء في البكر البالغ باذنها وهو كاحد منهم في الثيب وصرح  
 الاقهي سي بتشهيرهما وانظر الثلاثة بقية الاقسام الخمسة الداخلة تحت أقسام الوصايا المشار  
 اليها فيما مر في شرح س (ص) وهو في الثيب ولي (ش) لما كانت هذه الاقسام في وصى البكر  
 أشار بهذا الى حكمه في الثيب والمعنى ان الوصى على النكاح ولي في الثيب البالغ غير الرشيدة  
 كاحد الاولياء لا يزوجه الا رضاها قاله عبد الوهاب ولما كان القور بين الايجاب والقبول  
 شرطاً الا أنه لا يضر التفريق اليسير وخرج عن ذلك مسألة بالاجماع نص عليها أصبغ أشار لها  
 بقوله (وصح ان مت فقد زوجت ابنتي) فلان (بمرض) من فلان طال مرضه أو قصر وقيد  
 سجنون الصحة عما اذا قبل الزوج النكاح بقرب موت الأب لان العقود يجب ان يكون القبول  
 بقربها لاسيما عقد النكاح فان الفروج يحتاط فيها ما لا يحتاط في غيرها وقال يحيى بن عمر  
 يصح ذلك طال الامر أو لم يطل يعني قبل الزوج النكاح بقرب الموت أو بعد طول ولهذا قال  
 ابن بشير ومذهب المدونة الصحة مطلقاً ابن رشد وهو ظاهر الغيبة وقول سجنون خلافه والى  
 هذا أشار بقوله (ص) وهل ان قبل بقرب موته تأويلان ثم لا جبراً بالغ (ش) تقدم الكلام  
 على الولي المجبر وهو السيد في أمته والأب في ابنته والوصى بشرطه وماعدا هذه الثلاثة لا جبر

فلو كان لها اخوة فلهو كاحد منهم  
 أو أعمام فلهو كاحد منهم وهكذا في  
 الثيب البالغ غير الرشيدة فيقوم  
 الوصى مقام الأب ويقدم على  
 الابن وأما اذا كانت رشيدة ولها  
 ابن فهو مقدم حتى على الأب (قوله  
 لا يزوجه الخ) بيان لوجه الشبهة  
 فلا ينافي ان الوصى مقدم على الابن  
 وغيره من الاولياء ومفاده انه  
 لا ولاية له في الرشيدة أصلاً وان ظاهر  
 انه في الرشيدة يقدم على الاخ  
 وابنه ومن بعده فلا ينافي ان ابنتها  
 مقدم عليه (قوله وخرج عن ذلك  
 مسألة بالاجماع) أي فالسيد اذا قال  
 ما ذكره في أمته بمرض لا يكون  
 كذلك فان قلت قوله نص عليها  
 أصبغ يقتضي انها ليست في المدونة  
 مع ان مقتضى التأويلين على

المدونة انها في المدونة فالجواب ان المخصوص بأصبغ كونها بالاجماع أي وصفها بكونها مجمعا  
 عليها فلا ينافي أن المدونة ذكرت هذه المسئلة (قوله ان مت) معمول لمقدر تقديره وصحة النكاح في قول الأب ان مت وقوله بمرض  
 متعلق بمحذوف تقديره وكان قوله المذكور بمرض مخوف أم لا وقوله بمرض مفهوماً لوقال ذلك في صحته لم يصح وهو كذلك وذلك لان  
 مسألة المرض خرجت عن الاصل فلا يقاس عليها غيرهما فان صح من مرضه بطالت وصيته (قوله وقيد سجنون الصحة) أي قيد  
 المدونة أي فهو أحد المؤولين للفظ المدونة وقوله لان العقود أي لان ابتداءها (قوله وقال يحيى الخ) أي فيكون من الذين أبقوا  
 المدونة على ظاهرها فيكون من المؤولين وقوله ولهذا أي وليكون يحيى بن عمر قال يصح مطلقاً قال ابن بشير ولا صحة لهذا التعليل  
 والجواب ان في العبارة حدقا والتقدير وهو ظاهر أي كلام يحيى بن عمر ظاهر وظهوره قال ابن بشير الخ أي فهو من المؤولين القائلين  
 بالاطلاق (ثم أقول) هذا الكلام مع قوله بعد ابن رشد يقتضي ان ذلك صريح المدونة ومقابل للمدونة وليس تأويلها  
 ولا تقييدها مع انه تقدم ان سجنوناً قيد المدونة فتدبر (قوله وهل ان قبل بقرب موته) والقرب بالعرف وروى بخط بعض انه سنة  
 وأفاد ان القبول قبل الموت عدم (قوله بالغ) مفعول فعل محذوف أي يزوجه الولي البالغ أو بالرفع مبتدأ أو الخبر محذوف والتقدير  
 فالبالغ تزوجه لا غيرها وبطل قولها في دعوى البلوغ كذا كره البرزلي



(قوله خيف فسادها) المتبادر منه خوف الزنا وان كان الشارح أراد بخوف الفساد ما يشمل الخوف من جهة فقرها <sup>في تنبيهه</sup> مقتضى كلام المصنف ان غير البالغ اذا لم تكن يتيمة لاتزوج مطلقا وقال ابن حارث لا خلاف ان غير البالغ اذا قطع الاب عنها النفقة وغاب وخشى عليها الضيعة انهما تزوج والمشهور انه لا يزوجه الا السلطان او من يقوم مقامه في ذلك لانه حكم على غائب انتهى أى اذا كانت غيبته بعيدة كما نذكره عند قوله وزوج الحاكم في كافر يقيمة وظاهره وان لم تبلغ عشرة ولا اذنت بالقول قال عجم ويحجب عن المصنف بانه تفصيل في مفهوم يتيمة انتهى من عب وذكر أيضا مانصه وانظر اذا زوجت بالشروط المذكورة ثم طلقت قبل البلوغ هل يحتاج في تزويجها قبله اليها أيضا وهو الظاهر أم لا (قوله أن يخاف عليها الفساد) الظاهر أن المراد به غلبة الظن وقوله في حالها أى بان يخشى عليها الزنا أو الضيعة بالفقر وقوله أو مالها لا يخفى أن الفساد في المال أى بأن يصاع يرال بالوصى وبالمقام من قبل القاضي ويحجب بأن يفرض ذلك حيث لا وصى ولا أمكن مقدم من جهة القاضي (قوله وكان لها ميل للرجال) لا يخفى أن هذا انما يأتي فيما اذا كان الفساد من جهة حالها بالزنا (قوله وان تكون محتاجة) أى أو ان تكون محتاجة هذا انما يأتي فيما اذا كان الفساد في حالها بالفقر (قوله لا دخوله فيما قبله) أى لان خوف الفساد يستلزم الميل للرجال ومستلزم الاحتياج للزواج (قوله وان تكون قد أتمت عشرة أعوام) أى فيكون قوله عشرة أى أتمتها (قوله بان يثبت الخ) تصوير للمشاورة أى ان المراد بالمشاورة ثبوت ما ذكرتم انك خبر بانه اذا كانت المشاورة عبارة عن ثبوت ما ذكره فلا حاجة لقول المصنف خيف فسادها فكان يقول الا يتيمة ثبت عند القاضي موجه أى المفسر بقوله بان ثبت الخ وقوله خوف فسادها تقدم انه قال في مالها (١٧) وحالها قد ذكر عجم ان هذا فيما اذا خيف

فسادها بالزنا أو مالها أو ما خوف الضيعة بعدم النفقة عليها فهو موجب لتزويجها وان لم تبلغ عشرة وان لم تأذن بالقول اه (أقول) لا يخفى أن خوف فسادها بالزنا قطيع لما فيه من اختلاط الانساب فكان أولى بعدم اعتبار ما ذكر من خوف الضيعة بالفقر وقد بحث في ذلك مع بعض شيوينا فلم يسلمه (قوله وبلوغها العشر) أى تمامها يوافق ما قبله (قوله وبلوغها العشر) أى وان لم تمتها وقال الزرقاني أتمتها (قوله وان تأذن

لهم وليس لهم ولاية الاعلى البالغ فقط بكرا أو ثيبا ولا يزوجهها الا باذنها ورضاها لكن هذه البالغ ما أن تكون ثيبا أو بكرا فالما الثيب فانه يشترط نطقها كما يأتي وأما البكر ففيها تفصيل فان كانت من الابكار السبع اليتيمة في كلامه فانه يشترط نطقها أيضا وان كانت من غيرها فانه لا يشترط نطقها كما سيأتي عند قوله ورضا البكر صحت (ص) الا يتيمة خيف فسادها وبلغت عشرة وشور القاضي (ش) هذا مستثنى من مفهوم البالغ باعتبار عموم الاحوال أى ان الولي غير المحجب لا يزوجه غير البالغ بحال الا يتيمة وهى من اب لها فتزوج بشرط ان يخاف عليها الفساد في حالها أو مالها بعدم تزويجها ولا يحتاج الى زيادة وكان لها ميل للرجال وأن تكون محتاجة لدخوله فيما قبله وأن تكون قد أتمت عشرة أعوام فاكثروا يشاور القاضي الذي يرى ذلك بان يثبت عنده خوف فسادها وبلوغها العشر فيأمر حينئذ الولي بتزويجها وان تأذن بالقول لعاصيها أو لوصيها غير المحجب أن يزوجه أو للعالم ان لم يكونا بعبارة وشور القاضي مالكا أو غيره بان يثبت عنده ينها وفقرها وخالوها من زوج وعدة ورضاها بالزوج وانه كفؤها في الدين والحرية والنسب والحال والمال والصدق وأنه مهر مثلها في غير المالكة

(٣ - خرشي ثالث) بالقول معطوف على قوله بان يثبت واعلم ان قول المصنف الا يتيمة يخرج من قوله فلا جبر عند البساطى وجاعة وعند بعضهم يخرج من مقدار أى فالبالغ لا غيرها الا الخ قاله البدر (قوله أو لوصيها غير المحجب) وأما لو كان وصيها محجبا لجبرها واستغنى عما ذكر (قوله وفقرها) وانه ما أوصى أبوها لاحد ولا أن أحدا من القضاة قدم عليها مقدا (قوله وفقرها) هذا اذا كانت تزوج لخوف الضيعة بعدم النفقة (قوله وخالوها من زوج وعدة) لا يخفى ان هذه شروط في تزويج الحاكم للمرأة التي لا ولي لها فذكرها هنا انما هو لاعتبار ما يمكن اعتباره منها كما تبين (قوله ورضاها بالزوج) وقد تقدم انها لا بد ان تأذن بالقول في خوف الفساد بالزنا أو المال لافي الضيعة بعدم النفقة (قوله وانه كفؤها في الدين) أى انه ليس بفاسق وقوله والحرية أى بان يكون مثلها في الحرية أى بناء على ان الرقيق غير كفء (قوله والحال) ما بعد من المفاسد ككفر وعلم لا يخفى ان غير الشريف والمولى والاقل جاهها كفء للشريف والعربي والعظيم جاهها والمعتد ان المال ليس من الكفاة فحينئذ اما ان يقال هذا ماش على ضعيف أو ان المطلوب اعتبارها فان لم تعتبر فلا فصيح ومضى التسكاح وفي خط الشيخ أحمد النفراوي وتكون هذه مخصوصة لقولهم الكفاة الدين والحال فقط والظاهر خلافه (قوله والصدق) أى بان يقدر على الصدق (قوله وانه مهر مثلها في غير المالكة) أى كموضوع ما هنا لان اليتيمة لم تكن مالكة لامر نفسها أو مالو كانت مالكة لامر نفسها أى بان كانت رشيده فلها الرضا بدون مهر المثل ولا يخفى ان كون المهر مهر المثل انما هو عند الامكان وأما عند عدمه فلا يعتبر وقوله بكارتها وثبوتها ويختلف المهر بالثبوت والبكارة وأيضا فيقيدانه لا بد من نطقها بخلاف البكر التي ليست من السبعة وتقدم ان هذه شروط في التي تزوجه القاضي فذكرها هنا باعتبار ما يناسب المقام منها



(قوله) يشترط أيضا الخ أي ما فيه من جاتها أو حفظ مالها وهذا يظهر في التي زوجت لحوف الفساد في مالها أو بالزنا أو لحوف الضيعة لان الجهاز في كل بتمه بحسبها فقر أو غنى (قوله لتلا يلتبس الخ) انما كان يلتبس لان مقتضى المقام ان يراد المشاورة ومقتضى التشديد ان يراد التفعيل أي التجهيز وبذلك اندفع ما يقال انه اذا قرئ بالادغام تعين انه من باب التفعيل فكيف يقول يلتبس (قوله مع فقد الشروط أو بعضها) الذي يفيد نقل المواق وحلولها واختصاص قوله والاصح ان دخل وطال بفهوم القيد الاول وهو خيف فسادها ولم تر من ذكره في باقي مفاهيم القيود اه (أقول) حينئذ معناه ان المطلوب ابتداء ان تكون بلغت عشر ما فعل في فرض اذا لم تبلغ عشرها وزوجت صح النكاح (قوله بان ولدت الاولاد) قال بعض وينبغي أن يكون المراد بولادة ولدتين فاكثر وانه ليس المراد حقيقة الاولاد بل ما وازى ذلك من السنين بمزلة ذلك ويقال مثل ذلك في مسئلة فولاية عامة مسلم كشر يفقه دخل وطال وولادة قوامين ليست كافيته فيما يظهر (قوله فان لم يدخل أولم يطل فسخ على المشهور) ومقابلها ما رواه ابن حبيب عن مالك وأصحابه انه يفسخ وان ولدت الاولاد وما روى عن ابن القاسم من انه (١٨) لا يفسخ (قوله وقدم ابن الخ) ولو من زنا ان ثبت بحلال ثم زنت فأنت به منه فان ثبت

زنا ابتداء فأنت به أو كانت مجنونة أو سقيمة قدم الاب ووصيه عليه وقوله وقدم ابن الخ أي على جهة الاولوية (قوله والمشهور ان الذي يتولى عقد نكاحها هو الابن) ومقابلها ان الاب مقدم على الابن وهذا كله في الحرة وأما الاممة فالكلام لسيدها (قوله مقيد بما اذا لم تكن محجور عليها) أي ما لم تكن في حجر أب أو وصى فيقدم كل على من ذكره وأما المقدم من قبل القاضى فيجوز فيه ذلك على القول بانه في مستزلة الاب (قوله وأما جد الجد) لعل الاولى أن يقول وأما أبو الجد لان ظاهره ان أبا الجد يقدم على العم وليس كذلك بل العم يقدم على أبي الجد وأولى على جد الجد (قوله والمشهور ان الاخ وابنه الخ) ومقابلها ان الجد وأباه وان عمه مقدمان على الاخ وابنه قال عجب

أمر نفسهها وبكارتها وثبوتها الجـ زولى اه ويثبت عنده أيضا ان الجهاز الذي جهزت به مناسب لها وهذا معنى قوله وشوور القاضى وشوور بالفضل لا بالادغام لتلا يلتبس باب المفاعلة باب التفعيل (ص) والاصح ان دخل وطال (ش) أي وان زوجت اليتيمة مع فقد الشروط أو بعضها فان النكاح يصح ان يدخل بها الزوج وطال مكنتها معه أصبح بان ولدت الاولاد ولم ير الولد الواحد والسنتين طولان لم يدخل أولم يطل فسخ على المشهور (ص) وقدم ابن فابنه (ش) الكلام الآن على أولياء الشيب البالغ فهو تفصيل لقوله ثم لا جبر فالبالغ والمشهور ان الذي يتولى نكاحها هو الابن ثم ابنه وان سفل فيقدم كل منهما على الاب لانهما أقوى عصبة من أبيهما في الميراث وغيره وبعبارة الكلام هنا في الأولياء غير المحبرين فيخرج الابن اذا كان من زنا فانه لا ينفى جبر الاب كما يفهم مما مر اذ لم يفرق في الحرام بين ان ينشأ عنه ولد أم لا وتقدم الابن على الاب مقيد بما اذا لم تكن محجور عليها والا فالمقدم الاب (ص) فأب (ش) أي فان لم يكن لها ابن ولا ابن ابن فأبوها هو الذي يتولى نكاحها والمراد بالاب الاب الشرعى لا مطلق من خلقت من مائه لان الاب الزانى لا عبرة به فان لم يكن لها أب فأخوها ثم ابنه وان سفل ثم الجد أبو الاب دنية وأما جد الجد فمهما يقدم عليه والمشهور ان الاخ وابنه يقدمان على الجد في ولاية النكاح وكذلك يقدمان في الولاء وفي الصلاة على الجنائز فان لم يوجد الجد فالعم وهو ابن الجد ثم ابن العم وان سفل ثم عم الاب فابنه ثم عم الجد كذلك صعودا وهبوطا واكتفى بذكر العم لشموله من ذكره والى هذا أشار بقوله (فأخ فابنه بخدفع فابنه وقدم الشقيق على الاصح والمختار) يعنى ان الاصح عند ابن بشير وغيره والمختار عند اللخمي وهو قول مالك وابن القاسم وسحنون ان الاخ الشقيق وابنه والعم الشقيق وابنه يقدم كل منهم على غير الشقيق قياسا على الارث والولاء والصلاة وأما الاخ للام فلا كلام له كالجدة للام الامن باب ولاية الاسلام وعليه في فصل في تزويج كل منهما كما يأتي وروى على بن زياد عن مالك اذا

بغسل وايضا ولا جنازة \* نكاح أخا وابنه على الجد تقدم وعقل ووسطه باب حضانة \* زوج وسوء مع الاتباء في الارث والدعم (قوله ثم عم الاب) لا يخفى انه كان المناسب ان يقدم أبا الجد على عم الاب الذي هو ابن لأبي الجد والحاصل ان ظاهره ان أبا الجد لا يقدم على عم الاب مع انه يقدم عليه وانما كان ظاهره ذلك لانه جعل أولا الجد ويلييه العم وبعد ذلك ابناؤه ويلييه عم الاب مع ان أبا الجد مقدم والحاصل ان كل جد يقدم على ابنه وقوله صعودا وهبوطا المراد بالصعود عم جد الجد وعم جد الجد وهكذا والمراد بالهبوط ابن عم جد الجد وابن ابنة وهكذا بل قال تتجددان علا وهو ظاهر المصنف وقال به صاحب التلقين وابن راشد (قوله واكتفى بذكر العم لشموله من ذكره) فيه نظر لانه يلزم عليه استواء المراتب الا أن يقال ان كل على ما هو معلوم من ان الابعاد لا يستحق مع وجود الاقرب (قوله على الاصح والمختار) ومقابلها انهم سواء (قوله أن الاخ الشقيق الخ) الحاصل ان قول المصنف وقدم الشقيق أي في الاخوة وبنينهم والاعمام وبنينهم ولا يتأتى ذلك في الابن وابنه والاب والجد مع استواء المراتب والا فالاخ للاب مقدم على ابن الاخ الشقيق (قوله وروى على بن زياد) هو مقابل لما يأتي



(قوله فولى أعلى للمعتق) أى المعتق للمرأة أى وهو معتق بكسر التاء (وقوله ثم معتق للمعتق) أى ثم عصيته وانما قبل ثم عصيته ولم يقل ثم ورثته لان بنته وأخته وزوجته ونحوهن وأخاه لأمه يرثونه ولا ولاية لهم لانهم لا يرثون الولاء فلا ولاية لورثته بالنسب لانهم لا يرثون الولاء واستغنى المصنف عن ذلك كله بقوله فولى اذ من ذكر مولى بطريق الجرو يستفاد هذا الترتيب بينهم من حيث انهم لا يتصفون حقيقة بكونهم موالى الامع هذا الترتيب اذ معتق للمعتق مثالا ليس بمولى حقيقة مع وجود عصية المعتق واذا اختلف مذهب المولى والزوجة عمل بمذهب المولى (قوله ثم هل الاسفل) هو عتيق المرأة التى تريد التزويج وانظر هل الاسفل على الاول وان نزل أوفى معتقها خاصة لافى معتقه ولا فى اولاده والظاهر الاول كذا استظهره عجم وتبعه عب وفى لـ نقلا عن ابن نونس النص فى ان المراد بالاسفل خصوص الذى اعتقه المرأة لان اعتقه المعتق بالفتح فى التاء (١٩) فلا حاجة للتنظير (قوله أولا وصح) لا يخفى ان

العبارة توهم ان المنفى رتبة مع ان المنفى ولايته رأسا وهو الظاهر (قوله وهو القياس) بل هو المشهور كقوله ابن رشد (قوله انما نستحق بالعصية) أى أو ما يقوم مقامه من الولاية فى الحاكم أو الكفالة فى الكافل (قوله أو ما يشفق) وهو الظاهر (قوله أو غاب) أو بمعنى الواو أى مات أبوها أو غاب أهلها أى عصيتها أى لم يوجد كمن من أبيها وأهلها ولا يظهر بقاؤها لانه يغفل المعنى من مات أبوها أو لم يمت وغاب أهلها وهو لا يصح (قوله وذلك أقل الكفالة) أى ما ذكر من العشرة أو الاربعة (قوله قد علمت) أى من خارج هذا يؤذن بان الراجح اعتبار ظاهرها وهو ما فى شرح عب ورجح اللقانى الاول وهو ان الكافل يزوج الشريفة أيضا وهو ظاهر المصنف لتقديمه الاطلاق وهو يؤذن بارجحيته والحاصل ان البدر جعل الاطلاق معتمد المصنف والتقييد استثنائا منه وهما قولان كافى التوضيح (قوله لجهة) أى علقه وارتيباط (قوله صحها) أى

زوج الاخ لام مضى (ص) فولى (ش) أى فان فقدولى النسب فولى أعلى للمعتق ثم عصيته ثم معتق للمعتق كالارث (ص) ثم هل الاسفل وبه فسرت أولا وصح (ش) أى فان لم يوجد المولى الأعلى ولا عصيته فهل تنتقل الولاية للمولى الاسفل وهو العتيق أى يكون له ولاية على من اعتقه وبه فسرت المدونة أولا ولاية له على من اعتقه كفى الجلاب ابن الجلاب وهو الاصح قال فى التوضيح وهو القياس لان الولاية هنا انما تستحق بالعصية ولم يعتبر قول ابن عبد السلام لا خلاف فى ثبوت ولايته لرد ابن عرفة له بنقل أبى عمران فى الكافى وابن الجلاب وابن شاس لا ولاية له (ص) فكافل وهى ان كفلا عشرة أو أربعا أو ما يشفق تردد (ش) يعنى ان الكافل المذكور اذا كفل صبية ورباها الى ان بلغت عنده فله تزويجها برضاها والمراد بالمكفولة هنا من مات أبوها أو غاب أهلها واختلاف الاشباخ فى حذر من الكفالة التى تكون للكافل الولاية بها على الصبية فقال بعض المؤثرين عشرة أعوام وقال أبو محمد صالح أربعة أعوام وذلك أقل الكفالة وقال أبو الحسن لا حد لها وانما المقصود منها اظهار الشفقة والحنان على الصبية وان ذلك يورث له عقد نكاحها ولومات زوج المكفولة أو طلق فهل تعود ولاية الكافل ثلثها ان كان فاضلا ورابعها ان عادت لكفالاته والمراد بالكافل دون الشريفة القائم بأمورها ولو أجنبي لا امن يستحق الحضانه شرعا واثبات المؤلف بالوصف مذكرا مشعر بانخراج الكفالة فلا ولاية لها وهو المذهب (ص) وظاهرها شرط الدناءة (ش) قد علمت ان ظاهر المدونة كالتخصص فى ان ولاية الكافل فى نكاح مكفولة مقصورة على الدينونة دون الشريفة التى لها قدر (ص) كما (ش) يعنى ان ولاية الحاكم وهو القاضى متأخرة عن مرتبة من ذكر من الولاية الخاصة أى فان لم يكن أحدهم من تقدم من الاولياء زوجها القاضى بعد ان ثبت عنده ما يجب اثباته وانما تأخرت مرتبة الحاكم عن مرتبة المولى لقوله عليه الصلاة والسلام الولاء لجهة كحكمة النسب وبعبارة قال الجوزى وغيره يزوجها الحاكم بعد ان ثبت عنده صحها وانما غير محرم ولا محرمة وانما بالغة حرة لا لى لها أو عضله أو غيبته وخلوها من زوج وعدة ورضاها بالزوج وانه كفؤها فى الدين والحرية والنسب والحال والمال والصدائق وأنه مهر مثلها فى غير المسالكة أمر نفسها وكرتها أو ثوبتها وان كانت غير بالغة فيثبت عنده فقرها وبلغها عشرة أعوام فاكثر (ص) فولاية عامة مسلم (ش) وهذا

انما غير مريضه (قوله غير محرمة) من الاحرام ولا محرمة من التبريم ويصح العكس والعطف مغاير وقوله أو عضله أى أو ثبت عضله أو غيبته (قوله فى الدين) أى ليس بفاسق وقوله والحال أى السلامة من العيوب ولو فى غير ما يوجب الخيار أو ما عليه من صفات السكال تقريران والظاهر ان المراد به ما يشمل ذلك كله وقد تقدم فى التيمية معنى ذلك (قوله فى غير المسالكة) أى وأما المسالكة أمر نفسها أى التى هى الرشيدة فلها ان ترضى باقل من مهر المثل (قوله فقرها) أى أو خوف الزنا أو الخوف على مالها فينبيه بها فان زوجها الحاكم قبل اثبات هذه الشرط فالظاهر الامضاء ولم أر فى ذلك نصا فان وجد ما يناقض ذلك يحمل به والا فلا فاده الخطاب واعلم ان هذه المطالب الاربعة عشر نص عليها ابن سلون وابن ناجي والنوادر والتلقين والمتيطى وابن فرحون والبرزلى الخ لكن العمل بمصر والشام والجزال يجر بها وهى مجمع الاسلام قاله البدر (قوله فولاية عامة مسلم) أى كل مسلم معناه انما حق على كل مسلم فاذا قام بها واحد سقط عن الباقي على



طريق فرض الكفاية ويدخل فيها الزوج فيمتولى حينئذ الطرفين كفى ابن العم قال القسطلاني في شرح البخاري الولاية بالفخ في القرابة والعتق وبالكسوف في الامارة اه (قوله كعتقة ومسلمانية) أي وسوداء حاصل ما يستفاد من عجب أن المعتقة والمسلمانية والسوداء دينية مطلقة وان غير هاشم يف باعتبار اتصافها بحسب أو مال أو جمال أو حال وهذا ظاهر فيما إذا لم يوجد وصف يخل بالشرف كسؤال الجميلة ونحو ذلك والمراد بالحسب مفاخر الآباء وهو يتضمن طيب النسب والمراد بالسوداء كقوله مالك قوم من القبط يقدمون من مصر إلى المدينة وهم سود اه أي لا كل سوداء (قوله أو ولاية) وهي للحاكم (قوله ولا يجوز الاقدام على ذلك ابتداء) وفي شرح شب المشهور يجوز ابتداء وذكر الخطاب انه يكره ابتداء (قوله وهذه الرواية) أي الحكيم بالحكمة (قوله عليها الفتوى) ومقابله مارواه أشهب من انها ليست بولاية (قوله لكن ان حصل دخول الخ) ظاهره انه اذا لم يحصل دخول لا تعزير مع انها رتبة كسبحانها وهو موجب للتعزير فانظر في ذلك والحاصل (٢٠) ان التعزير مقتض للحرمة (قوله كشريفة ان دخل وطال) لكن بشرط أن

يكون صوابا والا فله فسحة ولو طال بعد الدخول لانه نص ابن القاسم وقول مالك قال البدر قوله كشريفة أي ويعاقب الزوج والزوجة والشهود ولم يجز ابتداء انتهى (قوله والمال والجاه الخ) تفسير للقدر والواو في قوله والجاه الخ بمعنى أو (قوله كالتسنيين الكثيرة) المراد بها الثلاثة السنيين فكثر ثم لا يخفى ان التعبير بقوله سنيين ثم قوله فاكثري ينافي ذلك فان قيل ان ال أبطلت معنى الجمعية فنقول الكثرة متحققة بواحدة على واحدة مع ان السنيين لا يكفيان الا ان يقال لم ينظر لكون ال أبطلت معنى الجمعية وأطلق الجمع على اثنتين حينئذ تتحقق الكثرة بثلاث وقوله أو ولدت الاولاد أراد بذلك ولدين فاكثري (قوله فاولد الواحد) والتأويل ان منزلة واحدة فيما يظهر (قوله غاب غيبة بعيدة) أي كالثلاثة الايام (قوله فانه يكتب اليه) فان كتب اليه وأمضى

شروع منه على الولاية العامة وما يتعلق بها والمعنى ان ولاية الاسلام عامة لا تختص بشخص دون آخر بل لكل أحد فيها مدخل لقوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض كانت المرأة شريفة أردنية فلو عقد النكاح بالولاية العامة في امرأة دينية كعتقة ومسلمانية مع وجود الولي الخاص وهو غير مجبر فالمشهور وهو قول ابن القاسم ان النكاح صحيح واليه أشار بقوله (وصح بها) أي بالولاية العامة أي بسببها (في دينية) أي في عقد نكاح امرأة دينية (مع خاص) أي مع وجود ولي خاص ذي نسب أو ولاء أو ولاية (لم يجبر) ولا يجوز الاقدام على ذلك ابتداء وهذه الرواية عليها الفتوى والعجل وسواء دخل بها أم لا لكن ان حصل دخول عز الزوجان فلو عقد النكاح بالولاية العامة مع وجود الولي الخاص وهو مجبر كالاب في ابنته والسيد في أمتة والوصي في البكر على ما مر فان النكاح لا يصح ولا بد من فسحة أبدأ ولو أجاز المجبر (ص) كشريفة ان دخل وطال (ش) يعني ان المرأة الشريفة أي صاحبة القدر والمال والجاه والنسب اذا عقد نكاحها بالولاية العامة مع وجود الخاص وهو غير مجبر فان لم يعتز على ذلك الا بعد أن دخل بها زوجها وطال مكثها معه كالتسنيين الكثيرة أو ولدت الاولاد فان نكاحها لا يفسخ حينئذ فالولد الواحد والولدان والسنة والسنتين لا يكونان طولاً ولولي الاقرب حينئذ نكاحها واجازته وكذلك الحاكم ان لم يكن لها ولي أو كان لها ولي ولكن غاب غيبة بعيدة له رده واجازته وأمان كان ولها غائب غيبة قريبة فانه يكتب اليه فانه لا يخفى ويوقف الزوج عنها واليه أشار بقوله (وان قرب فلا قرب أو الحاكم ان غاب الرد) أي وان قرب زمن الاطلاع على نكاح الشريفة بالولاية العامة مع وجود الخاص من وقت عقده دخل أم لا فلا قرب من الاولياء أو الحاكم ان غاب الاقرب أي وبعدت غيبته كالثلاثة الايام الرد كما يأتي في قوله كغيبة الاقرب الثلاث فالرد مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله (ص) وفي تحتمه ان طال قبله تأويلان (ش) يعني لو عقد على الشريفة بالولاية العامة مع وجود الولي الخاص غير المجبر وطال الزمان بعد العقد وقبل الدخول فهل يتحتم الفسخ أولاً يتحتم ويخير الولي بين الاجازة والرد ولا فرق على هذا التأويل بين عدم الطول قبل البناء أو

النكاح أو رد فالامر ظاهر وان قال لا علاقة لي أولاً أنكح في هذه برد ولا امضاء فاستظهر أنه ينتقل الخيار أو للحاكم دون الابد (قلت) ولكن الظاهر انه اذا قال لا علاقة لي فقد صار كالعدم فينتقل الحق للابعد فان سكنت عنه مع حضوره فهو اقرا وليس للحاكم كلام فلو لم يكن لها ولي وعقد شخص من المسلمين مع وجود الحاكم فالحاكم أيضا الرد لانه ولي خاص (قوله أي وان قرب زمن الاطلاع) أي من زمن العقد (قوله وفي تحتمه ان طال قبله) أي طال ما بين العقد والاطلاع والطول بالعرف لك والظاهر جريان التأويلين ولو حصل طول بعد الدخول ولا صداق لها ويرجع به ان كان دفعه والا فلا شيء عليه ما لم يبتد منها بشئ فتعاض بقدره وانظر هل الفسخ بطلاق أم لا (قوله ولا فرق على هذا التأويل) ظاهر العبارة ان المراد التأويل بالتخيير ولا يظهر فالاولى ان يقول ولا فرق على التأويل الاول وقوله لقول ابن القاسم الخ ظاهره انه دليل للتخيير قبل البناء وبعده عند عدم الطول مع انه لفظ المدونة الواقع فيه التأويل بل فن يقول يتحتم الفسخ يعتبر مفهوم قوله ان أجاز له الولي بالاقرب ومن يقول بالتخيير لا يعتبر مفهومه



(قوله ان كان صوابا) وأما ان لم يكن صوابا فله رده في تنبيهه في علم من ذلك ان عقد الولاية العامة مع الشرع في صحة قطع التخيير في الرد والاجازة في حالة القرب ولو كان فاسدا لتحم الفسخ ولاجل ذلك لم يقل المصنف ان دخل وطال لانه يعتبر مفهوم الشرطية في عدم الحجة مع عدم الدخول أو عدم الطول مع أنه غير باطل فكان يحتاج للجواب بأنه ذكر مفهومه لما فيه من التفصيل (قوله وقال غير ابن التبان) أي فابن التبان قائل بالاول لانه قال ان كان قبل البناء بالقرب فللولى اجازته وفسخه وان طال قبل البناء فليس الا الفسخ وان كان بقرب البناء فله أيضا فسخه واجازته وان طال فليس له فسخه (قوله وبأبعد الخ) والبناء في قوله وبأبعد بمعنى من نحو شرب بماء البحر ويصح جعلها للتعدية على تقدير مضاف أي بانسكاخ أبعدها فان قلت قوله ولم يحز يقتضى ان القاضى يفسق بذلك ان فعله فكيف يتصور امضاؤه بوصف كونه أبعدها لانه يكون مختلفا فيه لان بعض أهل المذهب قائل بالجواز والمراد بالابعد المؤخر عن الاتساع في الرتبة وبالقرب المقدم عليه في الرتبة فيشمل تزويج الاخ للاب مع الشقيق (٢١) (قوله والافسخ) أي لو قلنا من باب الاوجب لتحم الفسخ وقوله ولما الخ حاصله ان

الحجة مبينة على انه من باب الاولى والحكم بعدم الجواز بناء على القول الثاني فهو كالجمع بين القولين فقوله ولما أفاد الحجة أي المبينة على انه من باب الاولى خشى أن يتوهم منها الجواز أي يقع في الوهم برجحان الجواز أفاد المراد عدم الجواز مراعاة للثاني اذا علمت ذلك فلا حاجة لقوله وانظر كيف جمع الخ (قوله للخلاف والاطلاع على العورات) الاولى حذفه وذلك لان الحجة مطلقة دخل أم لا وهذا الكلام يقتضى ان الحجة مع الدخول فالاحسن ان يقال انه واجب غير شرطويبلغ لذلك قوله ولما أفاد الحجة خشى ان يتوهم منها الجواز (قوله ولو قيل) الوالوالحال وبقي ان قوله ولم يحز هل على الكراهة أو التحريم وجل شيوخ المدونة على الكراهة ومبناها هل تقديم الاقرب من باب الاوجب أو من باب الاولى

أو بعده يعني ان الولي مخير في الرد وعدمه لقول ابن القاسم في المدونة ان أجازه الولي بالقرب جاز سواء دخل أم لا وان أراد فسخه بحدوث الدخول فذلك له وأما ان طالت اقامتها معه وولدت الاولاد أمضيتها ان كان صوابا قاله مالك وقال غير ابن التبان وهو ابن سعدون الولي مخير في الاجازة والرد وان طال الزمان قبل الدخول انتهى (ص) وباعده مع اقرب ان لم يحز (ش) أي وصح النكاح بالولاية العامة وبالأبعد مع وجود الاقرب غير المحز كهم مع أخ أو أخ لاب مع شقيق والحجة مبينة على ان تقدم الاقرب من باب الاولى لامن باب الاوجب والافسخ ولما أفاد الحجة خشى ان يتوهم منها الجواز فقال (ولم يحز) أي ابتداء بناء على ان تقديم الاقرب على الابعد من باب الاوجب وانظر كيف جمع بين القول بالحجة المبني على ان تقديم الاقرب على الابعد من باب الاولى والقول بعدم الجواز المبني على ان تقديم الاقرب من باب الاوجب الا أن يقال ان امضاؤه بعد الوقوع للخلاف والاطلاع على العورات ولو قيل انه من باب الاوجب والاولى رجوع قوله ولم يحز للجمع أي لقوله وصحها وما بعده (ص) كأحد المعتقين (ش) يعني ان حكم الولي اذا استويا في الدرجة كالمعتقين والعمين والاخوين حكم الابعد مع الاقرب فيصح نسكاخ أحدهما مع وجود الآخر ولا يجوز الاقدام على ذلك ابتداء فالكاف للتشبيه والتشبيه معا كذا ذكره الرضى وحينئذ فيشمل كلامه غير المعتقين كما ذكرنا ثم ان المرتضى ان التشبيه في الحجة فقط لافي عدم الجواز أيضا اذ هو جائز ابتداء ولما كان غير المحز يحتاج الى اذن وليته ذكر ما يكون اذا منها مقسمها الى بكر وثيب فقال (ص) ورضا البكر صحت (ش) يعني ان البكر يكفي في اذنها بالزوج والصداق صحتها ولا يشترط نطقها بما جبل عليه أكثرهن من الامتناع من النطق ولما يلحقها به من الحياء ولا تنسب في ذلك الى الميل للرجال وهذا في البكر البالغ غير المحز وهذا يصدق بما اذا مات أبوها أو فقد أو أسر أو غاب غيبة بعيدة أو نحو ذلك وكما يكتفي بصحتها في رضاها بالزوج والصداق يكتفي به في تفويضها لوليها في تولي عقد نكاحها أي اذا كانت حاضرة واليه أشار بقوله (كتفويضها) اذ لا يعقد الولي غير المحز الا بتفويض منها له عند ابن القاسم بكذا كانت أو ثيبا فقوله كتفويضها أي المرأة أو المعقود عليها وقوله فيما

(قوله فالكاف للتشبيه والتشبيه معا) بان يجعل مثالا لمخدوف كالتساويين كأحد العمين وحينئذ فيشمل الخ ويشمل أبوى من ألحقتهما القافة بأبوين اذا لم يكونا محزين والا فلا بد من فسح النكاح وان أجازه الآخر كأحد الوصيين المحزين واحدا للشرعيين ولا يخفى ما فيه من التكلف فالمناسب جعلها للتشبيه ويلحق بالمعتقين غيرهما ما ذكر (قوله ان المرتضى الخ) أي وحله الاول ناظر فيه للظاهر المتبادر (قوله ورضا البكر صحت) فيها قلب والاصل وصحت البكر رضا حيث يقتصر العقد لاذنها وجوب في التي لا تجبر وندب في التي تجبر وان كان الشارح قصره على الاول (قوله أو نحو ذلك) أي كان عضلها أبوها (قوله أي اذا كانت حاضرة) هذا لا يكون الا في الثيب وأما البكر فيكتفي بصحتها في التفويض حاضرة أو غائبة (قوله عند ابن القاسم) ومقابلها ما لابن حبيب من انكار ذلك وقال هو حق له قد استخلفه الله عليه والولى أحق به منها (قوله بكذا كانت الخ) أي فاضمه برعائده على البكر لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى مطلق المخطوبة بكذا أو ثيبا فهو استخدام وهو ان تذكر الشيء بمعنى وتعيد عليه الضمير بمعنى آخر ولو محجاز وشبهه الاستخدام وهو ان تذكر الشيء بمعنى وتعيد به باسمه



الظاهر معنى آخر كأن تقول ورضا البكر صحت كنفو بض البكر أى لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى مطلق المخطوبة أى بان يقال لها شهيد  
عليك انك فوضت العقد لو كليك أو هل تفوضين له في العقد فسكتت في هاتين الصورتين فيمكنني به فيهما غابت أو حضرت وأمان لم تسئل  
وأرادت ان تفوض لوليها في العقد فلا يتصور السكوت بل لابد من نطق أو ما يقوم مقامه (قوله فان رضيت فاصمتي) من باب قتل أى  
فاسكتي عبد الملك ويطيئون الجلوس عندها قليلا لئلا تهاب وتنجل في وقت دخولهما فتمنع من المسارعة الى الانكار (قوله وظاهره  
الا كنفاء بمرة الخ) أى ظاهر المصنف ان (٢٣) الاعلام يكفي منه مرة واحدة (قوله دعوى جهله) من اضافة المصدر لمفعوله (قوله

بالبه) بفتح الباء واللام (قوله وقلة  
المعرفة) عطف تفسير (قوله خلافا  
لعبد الجيد) فانه يقول يقبل  
دعوى الجهل اذا عرفت بالبه  
وقلة المعرفة (قوله وان منعت أو  
نفرت) في ل عن تقرير فلوزجت  
مع النفر لا بد من الفسخ أباوهى  
أولى من المقتات عليها لانه اشترط  
في المقتات عليها أن لا يظهر منها  
منع وهذه قد أظهرته (قوله هو  
رضا لا احتمال أن تكون بكت على  
فقد أبيها) أى لا احتمال راجع على  
مقابلته الذي هو كراهة التزويج  
والالم يظهر كونه رضا فان أنت قبل  
العقد بمنافيتين فالظاهر اعتبار  
الاخير منهما (قوله وأما انهما في  
العقد فيكفي فيه الصمت) أى اذا  
كانت حاضرة في المجلس لان غابت  
عنه فلا بد من نطقها وشاركها  
في ذلك البكر على ما قاله عجم (قوله  
تبرك بالحديث) جواب عما يقال  
حيث كان المراد بالاعراب  
الافصاح والظهور والمناسب التعبير  
بذلك المعنى الظاهر (قوله كبكر  
رشدت) ورشدها أبوها أو وصيها  
وهل للاب رد رشيدها الى ولايته  
قولان ومحلهما فيما يظهر مالم يثبت  
موجب الرد أو عدمه والاتفق على  
ما ثبت (قوله وما يرد منها) عطف

هرادف لما قبله (قوله التي تزوجت بعرض) أى كل الصداق أو بعضه وهى من قوم لا يزوجون به  
(قوله فلا بد من نطقها) الامن قوم تزوج به فلا يحتاج لنطقها على المعتمد أو ذات أب أو وصيه فلا كلام لها (قوله وانظر ما يرد الخ) أى  
فيرد عليه ان البيع يكفي فيه بما يدل على الرضا والصمت يدل عليه واعلم ان الوصى لا يزوج بدون صداق المثل وله ان يزوج  
بالعرض بخلاف الاب فيزوج بدون صداق المثل والعرض الا ان يقال ذلك في العوضين الحقيقيين والبضع مع الصداق ليس كذلك  
وفي عبارة أخرى انه يقتضى أى قوله والبيع والشراء الخ ان الإشارة منها مثل النطق لان البيع يلزمها وهو خلاف ما يفيد جعلها  
من النظائر التي تعرب فيها ولا يرد بالاعراب ما قابل الصمت ليشمل الإشارة لانه خلاف ظاهر كلامهم



(قوله ولو كان لا يباي الخ) بالغ على ما ذكره المايقال الاب مجبر فله ذلك (قوله وقيل ان كان لا يباي الخ) مفاد عجم اعتماد هذا القول (قوله وعند ابن غازي الخ) كلامه ليس بظاهر في التي تزوجت بندي عيب (قوله ولما كانت هذه الخ) الاحسن ان يقال ان اليتيمة حقيقة في التي لم تبلغ وأما وصف البالغ به ففيه تجوز فصح كلام المصنف (قوله التي يتعدى الولي عليها) وكذا اذا كان الافتيات على الزوج أو الولي وأما اذا كان الافتيات على الزوج والزوجة معا فلا بد من فسخ النكاح مطلقا دخل بها أم لا ولو وجدت الشروط (قوله بالبلد) ولو بعد طرفاها لانها لما كانت البلد واحدة نزل بعد الطرفين منزلة (٢٣) القرب بخلاف البلدين ولو تفرقا بما

فان شأنهما بعد المسافة وهو حال من الضمير في عليها المقدر بعد صح أي وصح العقد عليها حال كونها بالبلد كذا في بعض الشراح (قوله يكون العقد بالسوق أو المسجد ويسار اليها بالخبر من وقته واليوم من حيز البعد) هذا الحد يعيسى (قوله ويسار اليها) بالسين المهملة فان نسخة ليس فيها نقط وكذا في غيره (قوله واليوم من حيز البعد) لا يخفى تعارض مفهوم هذا مع مفهوم قوله ويسار اليها بالخبر من وقته وبظهور ان العبرة بمفهوم هذا مراعاة لقول سحنون اليومان من القرب وعنه ما بين مصر والقلم قريب وما بين مصر واسكندرية أو اسوان بعيد (قوله هل الخيار الحكمي كالشرطي) أي فلا يصح وقوله أم لا فيصح وذلك لان النكاح لا يصح مع شرط الخيار والمرأة ثبت لها الخيار حين اقيمت عليها وقد يقال هذان متأت ولو قرب رضاها الا ان يقال نزل القرب منزلة الواقع في صلب العقد (قوله وان لا ترد قبل رضاها) أي وان لا يفتات على الزوج أيضا والحاصل ان مثل الافتيات عليها الافتيات عليه فقط وأما اذا اقيمت

ولو كان لا يباي وزوجها أبوها به بناء على أنه غير كف فلا تجبر عليه ولا بد من النطق وقيل ان كان لا يباي فلا بد من نطقها ولو على القول بان العبد كف للحرمة لما في تزويجها منه من زيادة المعرفة التي لا يحصل مثلها في تزويجها من عبد غير أبيها الخامسة التي تزوجت بندي عيب يوجب لها الخيار كسحنون وجدنا م وبرص ولو مجبرة وعند ابن غازي ان هذه في اليتيمة كافي لليتين قبلها وانما لم يكفها هنا الا لالنطق لان ذلك عيب تدخل عليه ويلزمها السادسة اليتيمة الصغيرة المحتاجة وهي المتقدمة في قوله اليتيمة خيف فسادها وانما أعادها جعلها للنظر ولما كانت هذه مقيدة بالحاجة ذكرها بوصف اليتيم وان لم يختص اليتيم بها السابعة التي يتعدى الولي عليها وهو المراد بالافتيات فيزوجهها غير اذنها ثم تستأذن بعد العقد عليها فتقترا جازنها الى النطق لان الولي لما تعدى عليها افتقرت للتصريح لنفي العداة فقوله أو اقيمت أي البكر المفتات عليها وهي لا تكون الا غير مجبرة اذ المجبرة لا ينص وفيها اقيمت (ص) وصح ان قرب رضاها بالبلد ولم يقر به حال العقد (ش) يعني ان نكاح المفتات عليها بكر أو ثيبا يصح بشرط ان رضيت بالنطق كما هو وقرب زمن رضاها من العقد بان يكون العقد بالسوق أو المسجد ويسار اليها بالخبر من وقته واليوم من حيز البعد فان بعد فلا يصح وقيل يصح وسبب الخلاف هل الخيار الحكمي كالشرطي أم لا وكون المرأة بالبلد الذي وقع فيه الافتيات فلو كانا ببلدين ولو تفرقا بالبلد لم يقر الولي الواقع منه الافتيات بالافتيات حال العقد بان ادعى اذنها أو سكنت فان أقر بالافتيات فسخ أبا اتفاقا وان قرب رضاها وان لا ترد قبل رضاها فان ردت لم يعتبر رضاها وان قرب ولما أفهم قوله وبأبعد مع أقرب ان لم يجبر أن انكاح غير المجبر معه غير صحيح استثنى من ذلك اشخاصا ثلاثة أشار اليهم بقوله (ص) وان أجاز مجبر في ابن وأخ وجد ففوض له أموره بينة جاز (ش) أي وان أجاز النكاح ولي مجبر كسيد أو أب في عقد صدر بغير اذنه من ابن للمجبر وهو أخو المجبرة وأخ له وهو معها وجد للمجبرة وهو أبو المجبرة جاز بشرط أن يكون المجبر ففوض لمن ذكر من الاشخاص الثلاثة أموره وثبت تفويضه له بينة لا بقول المجبر فقوله مجبر بالابوة أو بالملك أو بالوصية وقوله ففوض بالنص أو بالعادة وقوله بينة متعلق بفوض والينة تشهد على التفويض بالصيغة أو بالعادة بان تقول رأينا قريبه المذكور يتصرف في أموره وهو حاضر ساكت والمراد بالتفويض بالصيغة التي حملنا كلامه على ما يعمله وهو ما يحتاج لاجازة هو ان يقول ففوضت اليه جميع أموري أو أقمته مقامي في جميع أموري أو نخوذ ذلك ولم يصرح بالتزويج أو الانكاح أما لو صرح بأحدهما فهذا لا يحتاج الى اجازة وهو المراد بقول الشيخ عبد الرحمن لا بالصيغة أما ان كان بهما لم يحتاج في ذلك الى اجازة فالتفويض بالصيغة له صورتان كما

عليهما معا فتمت عين الفسخ والحاصل ان جملة الشروط ستة الرضا وقربه وكونه بالبلد وان لا يقر بالافتيات حال العقد وان لا ترد قبل رضاها وان لا يفتات على الزوج (قوله بينة) متعلق بمحذوف والتقدير وثبت ذلك بينة خلافا للشارح في جعله متعلقا بفوض (قوله وهو أخو المجبرة الخ) هذا الاثنان الافتيا اذ تزوجت بنته لأمته والحكم واحد وهو ان المزوج أخو المجبرة أو ابنه أو جده (قوله وجد للمجبرة) ويحتمل جدا يبايها المجبر (قوله يتصرف في أموره) أي يتصرف في أموره تصرفا عاما كتصرف الوكيل المفوض اليه حتى يكون بمنزلة المصريح به فان شهد بان يتصرف في بعض حوائجها فلا (قوله هو ان يقول) خبر المراد وقوله هو ما يحتاج هذا ما يعي الصيغة والعادة مع انه لم يحمل العبارة على معنى عام انما جعلها على المعنيين قبله (قوله صورتان) أي فواحدة تحتاج لاذن وواحدة لا تحتاج لاذن



(قوله بل والاجنبى عند بعضهم) وهو الابهرى وابن محرر لانه اذا كانت العلة تفويض الاب فلا فرق وذلك لان تعلق الحكم بمسئق يؤذن بالعلية قال شب وحينئذ فقوله في ابن واخ وجدلا مفهوما له وفي شرح عب تضعيفه بل شارحنا حيث يقول فلو قال في ولى الخ فانه قال ومفهوم قول المصنف في ابن انه لو زوج الاجنبى المفوض له نصا أو عادة بنت الموكل لم يحز ولم يحض وان أجازة وهو كذلك وما ذكرناه من أن من له ولاية العقد عليها لا بد في محضه ولو تفويضه بالنص من اجازة المجبر هو المعتمد كما لابن أبى زيد من ان المفوض له بالنص لا يزوج بغير اذن المجبر ابنته ولا يبيع دار سكناه ولا عبده ولا يطلق زوجته لانه معزول عرفا عن هذه الاربعه حيث لم ينص له على واحد منها (قوله ان قرب ما بين الاجازة والعقد) والظاهر ان القرب هنا كلقرب المشار اليه في السابقة (قوله وفسخ تزويج) هذا اذا كانت النفقة جارية عليها ولم يخش عليها الفساد وكانت الطريق مأمونة والا فترفع للقاضى فيزوجها (قوله كعشرة أيام ومحوها) أى ذهابا ولم يبين المحو وهو محتمل لخمس وعشرة الا انك خبير بأنه يتعارض مفهوم هذا مع مفهوم قوله وزوج الحاكم كما اذا زوجها على مسافة شهر والظاهر ان مقارب كلا يعطى (٢٤) حكم كل ويبقى الامر فى المتوسط والظاهر ان يلحق بالعشرة \* وفى عبارة عب

تنبية \* يتعارض قوله كعشرة وكافر يقيمة فى غيبته بمسافة فوق كعشرة ودون ثلثه أشهر أو أربعة والحكم انه لا يجوز له أن يزوجه لكنه يصح بعد الوقوع على ما عليه غير واحد من مشايخى قائلين ان كلام التوضيح يفيد (قوله اما ان يزوجه) نسخة الشارح فتقدم الى الامام اما ان يزوجه الخ وفى العبارة حذف والتقدير فتقدم الى الامام فيرسل له اما ان يزوجه والا زوجها (قوله والا زوجها عليه) أى الحاكم فلو تبين ضرر الاب بها فيزوجها الحاكم بدون كتب فهل يحضى أو يصح (قوله أى القيروان) وذلك لانه حيث أطلق افر يقيمة فى المدونة فالمراد القيروان لانها اذ كان كانت عامرة (قوله لان المسئلة لمالك) يقال وابن القاسم حين قررهم لم يقيد هافا فان افر يقيمة بعيدة

علمت ولا خصوصية لهؤلاء الاشخاص بل غيرهم من بقية الاولياء مثلهم بل والاجنبى عند بعضهم اذا قام هذا المقام كذلك فلو قال فى ولى لها لكان أشمل وأخصر (ص) وهل ان قرب تأويلان (ش) أى وهل محل ذلك الجواز باجازة المجبر ان قرب ما بين الاجازة والعقد واليه ذهب حمديس أو مطلقا كما ذهب اليه أبو عمران تأويلان تحتسملهما المدونة ولما أفهم قوله وان أجاز مجبر الخ ان غير الاشخاص الثلاثة لا يجوز انكاحه للمجبرة بدون اذن المجبر ولو أجازة حضر المجبر أو غاب قربت غيبته أو بعثت ذكر ان لغيبه المجبرة ثلاثة أقسام قريبة وهى المشار اليها بقوله (ص) وفسخ تزويج حاكم أو غيره ابنته فى كعشر (ش) يعنى ان الحاكم أو غيره من الاولياء كاخ وجد اذا زوج المرأة المجبرة بكرة كانت أو ثيبا صغيرة أو كبيرة مجنونة فى غيبه أبيها غيبه قريبة كعشرة أيام ومحوها فان التزويج يفسخ وان ولدت الاولاد أو أجازة الاب مالم يتبين ضرر الاب بها والا زوجت وبصير كالعاقل الحاضر فتقدم الى الامام اما ان يزوجه والا زوجها عليه قاله الرجاء ومثل الاب السيد فى أمته وان علم بقل مجبرته ليشمل الامه لاجل الاقسام بعده فانها خاصة بالحرة (ص) وزوج الحاكم فى كافر يقيمة (ش) هذا هو القسم الثانى وهو بعيد الغيبة يعنى ان للحاكم أن يزوجه ابنته المجبر اذا غاب عنها غيبه بعيدة وغايتها كما قاله مالك مسافة افر يقيمة أى القيروان واختلف فى ابتداءها فغنى عن ابن رشد مصر لان ابن القاسم هو وتبعه المؤلف بقوله (وظهر من مصر) واستبعده ابن عبد السلام واستظهر قول الاكثر من المدينة لان المسئلة لمالك وانما قاله بالمدينة واعلم ان بين المدينة ومصر نحو شهر وبين مصر وافر يقيمة نحو ثلاثة أشهر وكما تولت المدونة على عدم اشتراط الاستيطان للمجبرة تولت أيضا على اشتراط الاستيطان بالفعل له ولا يكفي مظنته واليه أشار بقوله (وتولت أيضا بالاستيطان) \* (ص) كغيبه الاقرب الثلاث (ش) تشبيهه فى ان للحاكم تزويجها والمعنى ان الولي الاقرب غير المجبر اذا غاب غيبه مسافة من بلد المرأة ثلاث

من البلدان هذا هو الذى ينبغي وعبارة عب وزوج الحاكم فى كافر يقيمة بحيث لا يرجى قدومه بسرعة غالباً بغيبته المسافة المذكورة ولو دامت نفقتها لم يخف عليها ضيعة ولا بد من اذنها بالقول ولو خيف فسادها خلافاً لقول اللخمي يجبرها فى هذه الحالة بدون اذنها اه ولكن اعتمد بعض شيوخنا كلام اللخمي فى تنبيهه \* قيد بعض الشارحين قول المصنف وزوج بالبالغ دون غيرها مالم يخف ضيعة ذكره البدر (قوله وتولت أيضا الخ) هذا ضعيف والمعتمد الاول ومحل الخلاف اذا غاب غيبه انقطاع بحيث لا يرجى قدومه بسرعة غالباً ولم تعد النفقة ولم يخش عليها الفساد وأما من لا تطول اقامته على الوجه المذكور فلا تزوج حيث لم تعد النفقة ولم يخش عليها الفساد فان عدم النفقة أو خشى عليها الفساد فانها تزوج فيزوجها السلطان هذا ما قاله عجم الا انه مخالف للنقل وذلك لانه ذكر ابن رشد انها تزوج اذا قطع عنها الاب النفقة وخشى عليها الضيعة اتفاقا هكذا بالواقع اعتبر الامر من وهكذا نقله ابن عرفة وجعله مقابلاً لمن اعتبر قطع النفقة فقط أفاده محشى تت (قوله كغيبه الاقرب الثلاث) ظاهره وان لم يحصل من الغائب عضل وذلك لان غيبته بمنزلة عضله

ليال



(قوله غيبة أبي البكر الخ) لا يخفى ان غير أبي البكر من أخ أو عم أولى في ذلك (٢٥) الحكم أي في ان الحق ينتقل للابعد (قوله)

فالمشهور ان الولي زوجها الخ قال في لـ وينبغي ان يثبت الولي عند الحكم طول غيبة الاب وانقطاع خبره والجهل بمكانه وحينئذئذ له انكحها وصوب ان ذلك للحاكم اذ لا فرق بين أسير وبعيد غيبة <sup>بـ</sup> تنبيه <sup>هـ</sup> أفهم ان المجنون والمجنوس ليس حكمه كذلك وهو كذلك فلا تزوج بنت واحد منهما لان بره وخروجه مرجوان قاله نت وفي التوضيح ما يفيد ان هذا في الذي يفتي أحيا ناوأما المطبق فلا ولاية له والتعليل المذكور يفيد (قوله جنون أو ضعف عقل) أي اذا كان من أصل الخلقة وأما الظاري فينبغي انتقاله للسلطان (قوله فبعيد) لا بعد أصلا خصوصا وبعض الأئمة يقول لا بد من عدالة الولي فيكون ذلك مراعاة له (قوله ولما ذكر الخ) الانسب أن لو قال ولما ذكر ان المرأة لا يصح مباشرتها العقد على الانثى وكان يتوهم انه لاحق لها أصلا ذكر ان لها ولاية في الجملة بقوله ووكلت مالكة الخ (قوله ووكلت مالكة) ولو قصدت التوكيل في المباشرة وكان الولاية تبعاً أي لا كافلة اذ لاحق لها في ولايته (قوله مالكة) أي في تزويج الانثى احترازاً عن الذكور فان كل واحد مما ذكرنا يلي تزويجه (قوله وان أجنبي) ولو مع حضور أوليائها (قوله على تقديم الوصي) أي وهو الصحيح (قوله اذ لو ثبت ولاية عليها) أي على ابنته (قوله الا في المكاتب) مستثنى من محذوف وكان قال

ليال أو نحوها ودعت لكف، وأثبتت ما تدعيه من الغيبة والمسافة والكفاءة فان الحكم يزوجه الا بالبعد لان غيبة الاقرب لا تسقط حقه والحكم وكيل الغائب وحذف التاء من قوله الثلاث لحذف الموصوف ولوزوجها الا بعد في هذه الحالة صح كما مر في قوله وبأبعد مع أقرب وما زاد على الثلاث حكمه حكم الثلاث وما نقص عن الثلاث فانه ينتقل الحق للابعد لكن بعد الارسال اليه فان حضر والزوجها الا بعد (ص) وان أسير أو فقد (ش) هذا هو القسم الثالث من أقسام غيبة أبي البكر وهو ما اذا حصل له أسير أو فقد ولم يعلم له خبر فبذل بمنزلة الموت فالمشهور ان الولي زوجها ولهذا قال (فالا بعد) أي فلا بعد من أوليائها يزوجه الا بالحكم وان جرت على البكر النفقة ولم يخف عليها المتيطى وبه القضاء (ص) كذا في رق وصغر (ش) هذا شروع منه في شروط الولي بذ كراضادها والمعنى ان الولي الاقرب اذا كان متصفاً بوصف من هذه الاوصاف لاحقه والحق اغما هو للابعد فعلم منه انه يشترط فيه الحرية فريقي كل أو بعض مسلوب الولاية ولو مكاتباً بل يقدم على امانه اذا طلب فضلاً كما يأتي فانكاح الرقيق باطل يفسخ أبداً بطمقة وان ولدت الاولاد وان دنية وان باذن الولي الشرط الثاني أن يكون بالغاً احترازاً من الصغير فانه لا يلي أمر نفسه فكيف بأمر غيره وكذلك المعتوه الضعيف العقل والمجنون لان الولي شرطه العقل فلا يصح عقد واحد منهما وهذا هو الشرط الثالث واليه أشار بقوله (وعنه) أي وجنون أو ضعف عقل ويقال في قوله (وأفوتة) ما قيل في صغر أي فالانثى مسلوقة ولا ينعان مثلها للذكر الا بعد عنها وبقي من الشروط كونه حلالاً وكونه مسلماً على تفصيل فيه يأتي وكونه عدلاً على قول والمشهور خلافه واليه أشار بقوله (لا) ذي (فسق) فلا يسلمها على المشهور لكن يسلب السكال واليه أشار بقوله (وسلب السكال) أي وسلب الفسق السكال عن الولاية لكن ان أريد به تقديم الابعد العدل على الاقرب الفاسق فبعيد وان أريد رجحان العدل المساوي في القرابة على مساويه فقر يب ولما ذكر ان الولاية مسلوقة عن المرأة ذكر ان لها ولاية في الجملة وهو ان لها التوكيل دون المباشرة في مسائل ثلاث أشار لها بقوله (ص) ووكلت مالكة ووصية ومعتقة (ش) والمعنى ان المرأة المالكة تוכל حراً ذكراً بياشراً عقد بموكتها وكذلك المرأة الوصية تוכל رجلاً بعقد على من هي في انصائها فقد كانت عائشة موصاة على أيتام تختار الازواج وتقرر الا صدقة ثم تقول اعقدوا فان النساء لا يعقدن وكذلك المعتقة بكسر التاء تוכל في تزويج مولاتها وقوله (وان أجنبي) أي من الموكلة في الثلاث ومن الموكل عليها في الاولى وكذلك في الثانية على تقديم الوصي على ولي النسب لافي الثالثة لما علمت من تقديم ولي النسب في الولاية على المعتق فاذا كان للمعتق بالفتح عاصب نسب فليس للمعتقة بالسكس ان تוכל أجنبياً من المعتقة بالفتح اذ ليس لها ولاية حيةئذ على المعتقة بالفتح ولما ذكر سلب الولاية عن ذي الرق ذكر ان بعض الرقاء يجوز له التوكيل وانما يمنع المباشرة كبعض الاناث المذكورات مشبهاً بهن بقوله (كعبد أوصى) على اناث فيوكل من يباشره عقد من نمابة عن أوصاه عليهن فوكيله نائب نائب ولا يضره وصف رقه اللازم السالب لولاية عن ابنته مثلاً اذ لو ثبتت ولايته عليها كانت أصلية ولو وكل فيها كان وكيله نائب ولي أصلي والأصلية مسلوقة عنه الا في المكاتب اذا طلب فضلاً كما أشار اليها بقوله (ومكاتب) يוכל (في) تزويج (أمنه) اذا طلب فضلاً أو غبطة لمهرها (وان كره) ذلك (سيده) لا حرازه نفسه وماله وهذا كله اذا وكل ولم يتول العقد بنفسه والا فلا بد من فسخه

(ع - خرشي ثالث) وحيث كانت الأصلية مسلوقة عنه فلا يصح منه ان يוכל (قوله وغبطة) تفسير بقوله فضلاً فلو كان ذلك من غير ابتغاء الفضل فلا يزوجه الا سيده فان أجاز السيد جاز وان رده رد فان جهل هل زوجها لا ابتغاء الفضل أم لا حل على عدمه لان النكاح



نقص فهو على ذلك حتى يبين انه على النظر وقوله أمته أي لافي ابنته ذكره في ك (قوله ان يكون صداقها الخ) نسخة الشارح ان يكون صداقها يزيد عما يجبر عيب التزويج وزائدا على صداق مثلها (قوله يجبر عيب التزويج الخ) كأن يكون ثمنه اخصين وبعبعب التزويج أربعين وصداق مثلها بقطع النظر عن كون تزويجها عيبا عشرة مثلا في زوجها باحد وعشرين فهي أزيد من صداق مثلها ومن عيب التزويج معا والاحسن ان يقول بان يزيد صداقها على ما يجبر به عيب التزويج وعلى صداق مثلها اقنا مل (قوله ومنع احرام الخ) العبرة بوقت العقد حلا أو محرما في الثلاثة أو أحدهم فان وكل خلاف لم يعقد الا أو أحدهم محرم فسودوان وكل محرما لم يعقد الا أو الجميع حل لم يفسد ويستثنى من ذلك اذا كانت الولاية (٢٦) للسلطان وهو محرم ونائبه ولو قاضيا حلالا فيصح العقد لعموم مصالح الناس وكذا ان

كانت الولاية ابتداء للقاضي وهو محرم ونائبه حلال فكذلك صحيح اذا علمت ذلك تفهم معنى قول الشارح ولا يكون الخ (قوله بالزنى) أي فلولم يرم جرة العقبة وطاف وركع للطواف ثم عقد فان عقده يفسخ \* (تنبيه) \* يندب ان يؤخر حتى يحلق أو يقصر والحاصل انه يستمر المنع في الحج حتى يطوف طواف الافاضة ويصلي الركعتين ان كان فعل السعي قبله والاقتمام السعي فان أفاض وقد كان قد قدم السعي وعقد قبل صلاة ركعتين ففسخ حيث قرب فان تباعد لم يفسخ ولا فرق بين كون الحج صحيحا أو فاسدا والظاهر ان العقد الرجوع لبلده ولعل الفرق بين منعه وفسخه قبل تمام الركعتين وبين جواز وطئه قبلهما طول فراق أهله فأبى له قبل الركعتين بخلاف من أنشأ عقد قبلهما ففيه أحداث ما ليس فيه نكاح حاضرا (قوله المسلمة) متعلق بمحذوف أي كما يمنع وصف كفر ولا ية كافر مسلمة (قوله مانع أيضا من صحة عقد نكاح وليته المسلمة) فلوزوجها ففسخ أبدا (قوله ما لكم من ولايتهم من شيء الخ) أي والهجرة كانت في بدء الاسلام

ولو أجاز سيمده أو أولياء ابنته الحرة وبعبارة والمراد بطلبه الفضل أن يكون صداقها يزيد عما يجبر عيب التزويج وزائدا على صداق مثلها ثم ذكر أن شرط الولي أن يكون حلالا بقوله (ص) ومنع احرام من أحد الثلاثة (ش) يعني ان الاحرام السكائن من أحد الثلاثة وهم الزوج والزوجة والولي يمنع من صحة عقد النكاح فلا يقبل زوج ولا ناذن زوجته ولا يوجب ولي محرمون ولا يكونون ولا يجوزون الى اتمام الاحلال بالرمي والطواف والسعي في الحج والعمرة بخلاف شراء الاممة وهو محرم فخا تزولا بطأ حتى يحل لانه لا يشكح الامن يحل له وطؤه بخلاف الشراء فيكون لما هو أعم (ص) ككفر مسلمة (ش) لما ذكر ان الاحرام يمنع من صحة عقد النكاح ذكر ان كفر الولي مانع أيضا من صحة عقد نكاح وليته المسلمة اذ لا ولاية له عليه بالقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وسواء في ذلك الذمي والمريد والحربي (ص) وعكسه (ش) أي ان الحكم كذلك في عكس هذا الفرع المذكور وهو ان يكون الولي مسلما والمرأة كافرة على المشهور لقوله تعالى ما لكم من ولايتهم من شيء فلوزوجها ففيه تفصيل يعلم من قوله وان عقد مسلم لكافر ترك أي وان عقد مسلم لا يترك بل يفسخ فقصود المؤلف انه لا ولاية للمسلم على الكافر وأما الفسخ وعدمه فشي آخر (ص) الا الاممة ومعتقة من غير نساء الجزية (ش) هذا مستثنى من قوله وعكسه والمعنى ان المسلم اذا كانت له أمة كافرة أو معتقة كذلك فانه يجوز له ان يزوجهما بشرط ان تكون المعتقة من غير نساء الرجال الذين يؤدون الجزية بان أعتقها وهو مسلم ببلاد الاسلام وأما لو أعتقها كافر ثم أسلم فلا يزوجهما الا أهل الكفر الا أن أسلم (ص) وزوج الكافر لمسلم (ش) هذا انفرد به على المشهور من ان المسلم مسلوب الولاية على الكافرة فكانه قال واذا فرغنا على السلب فان الكافر زوج وليته الكافرة لمسلم وأولى لكافر فان لم يكن للكافرة ولي كافر فأساقفتهم فان امتنعوا ورفضت أمرها للسلطان جبرهم على تزويجها لانه من رفع النظام الذي له نظره ولا يجبرهم على تزويجها من مسلم ثم استطردها لعلها تعلق بما هو فيه وهو انه لو تجرأ المسلم وعقد على وليته الكافرة بعد ان قلنا بسلب ولايته عنها فقال (وان عقد مسلم لكافر ترك) ولا يتعرض له لانا اذا لم نتعرض لهم في الزنا اذا لم يعلنوه فاحرى النكاح ابن القاسم وقد ظلم المسلم نفسه لما أعانه على ذلك وان عقد عليه المسلم فانه يفسخ أبدا خلافا لا صبيغ وهذا ما لم تكن الكافرة معتقة العاقدا يفسخ ان كانت كاتبة بخلاف ما اذا كانت أمته فانه لا يصح لما يأتي من قوله ان الامة الكافرة انما توطأ بالملك ثم أشار الى أن شرط الرشد في الولي مختلف فيه وقول ابن القاسم عدم اشتراطه بقوله

شرط صحة أو ان الكافر بطريق الاولى قال الشيخ أبو الحسن وتأمل الاستدلال بالآية مع انها استخت بقوله تعالى وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله وأجاب بعض شيوخنا بان نسخ المنطوق لا يلزم منه نسخ فحواه (قوله فانه يجوز له ان يزوجهما) لعبد كافر أو لغيره لا للمسلم وأما الكافر الحرفا لظاهر كما قال الشيخ سالم انه لا يصح لان علة عدم تزويج الحرة الاممة استرقاق الولد وهي موجودة وظاهر قول المصنف كحل لا يولد له كان مسلما أو كافرا وقال اللقاني اطلاقه يشمل عقده لكافر حرا كان أو رقيقا ولجبر (قوله) وأما لو أعتقها كافر أو أعتقها مسلم ببلاد الحرب (قوله وزوج الكافر لمسلم) مع مراعاة أن كان النكاح وشروطه في الاسلام غير وليها (قوله ولا يجبرهم على تزويجها الخ) لعله بغير رضاها (قوله لما أعانه على ذلك) أي لما أعان الكافر على ذلك العقد لا من الامور بعينه



على ذلك العقد (قوله وعقد السفية) أي سواء كان مجبراً أم لا (قوله وله وغيره) لفظه لم يذكروا عجم ولا الشيخ سالم لانه الاتي في قول المصنف ولولي سفية فسخ عقده وقصر كلام المصنف على تزويجه لغيره لان الكلام هنا في الاولياء وقد يقال قصده بيان الحكم (قوله والظاهر انه ينظر وليه) فان لم ينظر مضي (قوله والظاهر الخ) فيه ان المراد بالدين التدبير وهو كونه ليس بفاسق وهو لا يقتضي الفسخ وقوله العقل ان اراد كماله بان لا يكون عنده طيش فنقول هذا لا يقتضي الفسخ وان اراد ان لا يكون مجنوناً ولا معتوها فظاهر غير انه لا يصح على ان سفية ينافي كون عقله كاملاً (قوله وهذا لاننا فيمن السفه) لانه صرف المال في اللذات والشهوات ولو مباحة (قوله وصح توكيل زوج الخ) وانظر هل للوكيل ان يوكل هذا أولاً (قوله لاولي) (٢٧) بالجر عطف على قوله زوج (قوله مع انه

قليل) كذا نسخة الشارح أي مذهب ابن مالك كونه قليل لا ضرورة ومذهب غيره انه ضرورة (قوله وكفوها أولى) لعل المراد به انه واجب ثم ان هذا في غير المجبرة كما يدل عليه ما ذكره المؤلف من ان الاب يجبر المجبرة الا لخصي وهذا يفيد انه لا يجب عليه اجابة كفها كما هو بين وبعبارة أخرى في غير مجبر كجبريين منه عضل قال في ك وهذا ما لم تكن ذمية ويدعو لمسلم فلا تجاب له حيث امتنع أهلها لان الاسلام ليس بكف عندهم انتهى (قوله كما عند الباجي الخ) الظاهر انه راجع لقوله وحينئذ فيزوجها الحاكم (قوله ويحتمل ان تزويج الحاكم الخ) اذا دقت النظر تجدد هذا الاحتمال هو الصواب لانه حين يتبادى على الامتناع يصير كالمعدم فينتقل الحق للابعد وأما الحاكم فلا يظهر كونه وكيله الا اذا لم يظهر منه امتناع كان يكون غائباً مثلاً (قوله ولا يعضل الخ) اعلم ان الذي يفهم من كلام المدونة ان الاب يكون عاضلاً

(ص) وعقد السفية ذوالرأي باذن وليه (ش) أي وعقد السفية له ولغيره على وليته اذا كان له رأي باذن وليه فان لم يكن له ولي وهو ذورأي جاز انكاحه اتفاقاً وانظر لعقد ذوالرأي بغير اذن وليه والظاهر انه ينظر وليه وأما ضعف الرأي فيفسخ والمراد بالرأي العقل والدين وهذا لا ينافيان السفه (ص) وصح توكيل زوج الجميع (ش) يعني ان جميع من تقدم ممن لا يجوز لهم عقد النكاح من جهة المرأة لنقص فيهم يجوز ان يكونوا وكلاء من جهة الزوج فيقبضوا له ففي سماع عيسى لا بأس أن يوكل الرجل نصرانياً أو عبداً أو امرأة على عقد نكاحه ابن عرفة وزيادة ابن شاس أو صبيلاً لا تعرفه واعترضه المشدائي بانه في النواذر عن ابن حبيب ويستثنى من كلامه المحرم فلا يوكل ولا يتوكل والمعتوه وأما ولي المرأة فلا يوكل الا من يصح أن يكون ولياً لها ولهذا أشار بقوله (ص) لاولي الا كهو (ش) أي لاولي المرأة فلا يوكل على نكاحها الا من يكون مثله في الاستكمال شروط الولاية لان الحق لله فلا يوكل كافراً ولا عبداً ولا صبيلاً ولا امرأة وأدخل المؤلف الكاف على الضير على مذهب ابن مالك مع انه قليل لا ضرورة (ص) وعليه الاجابة لكف وكفوها أولى فبأمره الحاكم ثم زوج (ش) يعني انه يجب على الولي غير الاب في البكر اجابة المرأة الى كف معين دعت اليه يريد وهي بالغة لانها لو لم تجب لذلك مع كونها مضطرة الى عقده كان ذلك ضرراً بها فان دعا الولي الى كف غير كفها أجيبت وكان كفوها أولى من كفها لانه أدوم للعشرة فبأمره الحاكم أن يزوجه من دعت اليه في المسئلتين فان فعل فواضح وان عمداً على الامتناع فيسأله عن وجهه فان رآه صواباً ردها اليه والاعتد عاضلاً برأول كف وحينئذ يزوجه الحاكم بعد ثبوت ثبوتها عنده ومليكها أمر نفسها وان المهر مهر مثاها وكفاءة الخاطب كما عند الباجي مع بعض المؤثرين وان شاع رد العقد لغير العاضل من الاولياء ويحتمل ان تزويج الحاكم انما هو عند عدم الولي غير العاضل وجوز هذا الاحتمال ابن عبد السلام في قول ابن الحاجب فان امتنع الولي زوج الحاكم (ص) ولا يعضل أب بكر ابرد متكرر حتى يتحقق (ش) يعني ان الاب في ابنته المجبرة لا يكون عاضلاً لبرد خاطب أو خاطبين وهو مراده بالمتكرر رأي بردمتعدد من الخاطب لما جعل عليه من الحنان والسفقة وبلهلهما بمصالح نفسها فبما علم الاب من حالها وأحوال الخاطب ما لا يوافق حتى يتحقق اضمراره فان تحقق قال له الامام اما أن تزوجه والا تزجنها عليه ان ولو أتى المؤلف بلم عوض لا كان أولى لان لنفي الماضي ولان لنفي المستقبل ولو عبر بمتعدد بدل متكرر لكان أولى لان

يتحقق الضرر وان لم يحصل منه رد من خاطب كن علم من حاله منعه اياها من النكاح تكرر خاطبها أم لا (قوله ولا يعضل أب الخ) مفهوم بكرة أن من لا يجبر بعد عاضلاً من أول وهلة وكذا الوصي المجبر بعد عاضلاً برأول كف وهو ليس كالأب وفي بعض الشراح ولا يعضل أب ومثله الوصي المجبر (قوله بكرة) ومثله الشيب المجبر تجبر (قوله فان تحقق) أي ولو بمرة قال له الامام الخ وانظر اذا زوج الحاكم قبل العرض على الاب وامتناعه فلزوجه الحاكم قبل تحقق العضل فسخ (قوله والا تزجنها) أي فان لم تزوجه الحاكم الخ ولا يسأله عن وجهه امتناعه اذا لمعنى للسؤال مع تحقق العضل (قوله ولو أتى الخ) فيه نظر بل الايمان بلا أفضل لان المصنف يتكلم على الاحكام المستقبلة (قوله ولو عبر بمتعدد الخ) عبارته هذه تقتضي ان تحقق العضل انما يكون اذا تعدد لان اتحاد ولو بمتكرر وبعبارة شب احسن لانه قال وقوله بر دالتين أولي لانه يشهد كلامه ما اذا كان التكرار من خاطب واحد أو متعدد وكلام



الشارح مبقى على قراءة برددون ثنوين وامامع الثنوين فالسختان بمعنى وان ادعى عضله العذر وادعت هي عدمه فالقول قوله وعليه اثبات الذي تدعيه وهذا اذا كان من أهل الصلاح والاستئثار الجيران وكلام شارحنا ظاهر في قراءته ثنوين رد لانه عبر بتصدق وأما قراءته بالاضافة فهو نص في صورة واحدة فقط (قوله وان وكلته ممن أحب) أي وكالة تفويض وأما لو قالت له ممن أحببت بضم التاء فلا بد من اذنها فان زوجها من غير تعيين فانه يجري على مسئلة الفضولي أي فيصح ان قرب رضاها بالبدل ولم يقر به حال العقد عجم (قوله وظاهره) ولو بعد وظاهره أيضا ولو بعد جردا (قوله وسواء طال ما بين التعيين) أي التعيين الطارئ بعد العقد ولذلك قال عجم ولو بعد ما بين العقد وعلمها (قوله والمبالغة راجعة للاجازه) وأما الرد فيشترط القرب خلاصته ان الرد انما يكون اذا كان الامر قريبا وأما الاجازه ولو بعد فقاده انه في حالة البعد اذا لم يحصل اجازة يكون الامر موقوفاً وهذا في غاية البعد فالمناسب ما يفيد النقل ان الرد لا فرق فيه بين القرب والبعد وصرح بالتعميم شب (وأقول) انما بالغ على الاجازة رد اعلى ابن حبيب القائل بان الاجازة انما تكون بالقرب وأما ان بعد فليس الرضا الا بشكاح جديد بعد فسخ الاول (قوله لا العكس) أي لا العكس في الحكم والتصوير في الجملة أما في الحكم فظاهر وأما في التصوير فلان الموكل في الاولى امرأة والموكل في هذه رجل أي وكل شخصاً ذكرًا كان أو أنثى ولذا قلت في الجملة نعم لو كان الرجل وكل امرأة كان عكساً في الحكم والتصوير (قوله فان الشكاح يلزمه) ان كانت تليق به قاله في المتبعية (قوله على أحد القولين) راجع لما اذا وكل امرأة تزوجه (٣٨) فروجته من نفسها (أقول) اعتمد المقابل عجم وتبعه عجم وشب قائلان يستثنى

منه ما اذا تزوجه من نفسها فانه يثبت له حينئذ الخيار بين الاجازة والرد لان التوكيل على شيء لا يفعله مع نفسه فليس للموكل على بيع أو شراء أو نحوه ما ان يبيع أو يشتري لنفسه (قوله لان الرجل اذا كره الخ) لا يقال كون خلاصه بيده مع غرم نصف الصداق قبل البناء فيه ضياع مال عليه وأما بعده فقد تلذذ لان نقول كانه داخل على الغرم بتوكيله وظاهر كلامه في هذه المسئلة سواء كانت صيغته زوجني ممن أحببت أنت أو أنا أو زوجني وأطلق كذا في عجم

ما عبر به المؤلف بصديق على تكرار مخاطب واحد من غير تعدد والضمير في يتحقق عائداً على العضل المفهوم من يعضل (ص) وان وكلته ممن أحب عين والافلها الاجازة (ش) يريد ان المرأة اذا قالت لو كملها زوجني ممن أحببت وأولى ان لم تقل ممن أحببت فلا بد ان يعين لها قبل العقد ذلك الزوج الذي أحبه فلوز وجهها من غير تعيين معتمداً على عموم اذنها فلها ان تحيز الشكاح أو ترده وظاهره سواء زوجها من نفسه أو غيره وهو كذلك في المدونة وسواء زوجها بمهر المثل أو بدونه وسواء قرب زمن ما بين التعيين والعقد أو بعده واليه الاشارة بقوله (ولو بعد) والمبالغة راجعة للاجازه وأما الرد فيشترط القرب ولاجل ذلك اقتصصر على الاجازة وأشار بقوله (لا العكس) الى ان الرجل اذا وكل رجلاً زوجته ممن أحب فروجه من غير أن يستأذنه أو امرأة تزوجه فروجه من نفسها وعقد ذلك وليها فان الشكاح يلزمه على أحد القولين لان الرجل اذا كره الشكاح قدر على حله لان الطلاق بيده بخلاف المرأة (ص) ولا بد ان يعم ونحوه ان عين تزويجها من نفسه بتزويجها بكذا وترضى وتولى الطرفين (ش) يعني انه يجوز لابن العم والمعتق الاعلى والسفل على ما فيه والحاكم ومن يزوج بولاية الاسلام ان يتولى طرفي عقد الشكاح ان عين لها ان يزوجه من نفسه ويشهد على رضاها احتياطاً من منازعتها

(قوله ولا بد ان يعم) خبر مقدم وتزويجها مبدئاً مؤخر وقوله وتولى الطرفين بكسر اللام مصدر وتولى عطف فان على تزويجها عطف مرادف أو مفسر والاولى ان يذكره عقب تزويجها لانه مرادف له أو مفسر وقوله ان عين أي من يزوجه من نفسه وبه شرط للجواز وقوله بتزويجها الباء للتصوير وقوله وترضى أي ويقع منها الرضا حين يقول تزويجك بكذا وقبل أو الحال انه يقع منها الرضا قال بعض الشيوخ الحاصل انه ان وقع منه تعيين نفسه وتعيين ما تزوج به قبل ان يأتي بهذه الصيغة كان قوله بتزويجك تصويراً للصيغة التزويج فقط وان لم يقع منه واحد منهما قبلها كان تصوير الصيغة التزويج وتعيين نفسه وتعيين ما يتزوجها به وان وقع منه واحد منهما قبلها بأن يقع منه تعيين نفسه دون تعيين ما يتزوجها به كان تصوير الصيغة التزويج وتعيين ما يتزوجها به وان وقع منه تعيين ما يتزوجها دون تعيين نفسه كان تصوير الصيغة التزويج وتعيين نفسه (قوله انه يجوز) أي وأما الوصي فيكره له ذلك فهو مستثنى (قوله والمعتق الاعلى الخ) بيان لقول المصنف ونحوه أي ناراد المصنف بقوله ونحوه من بعد صالحاً للايجاب والقبول من الطرفين (قوله على ما فيه) أي من الخلاف المتقدم (قوله ان عين لها) أي في صيغة التزويج أو قبل (قوله ويشهد على رضاها) الاشهاد ليس بشرط بل يستحب كما صرح به في شرح العمدة قاله الخطاب أي رضاها الحاصل حين تلفظه بذلك أو رضاها السابق على الصيغة المستمر والحاصل أنه اذا تبين لها قبل الصيغة المذكورة انه يريد تزويجها من نفسه وعين لها الصداق وحصل منها الرضا ولو حال نطقه بالصيغة فانه يكتب بذلك والرضا منزلة التفويض وانما المشتراط رضاها ولو بالسكوت كما هو ظاهر كلامهم وقال في ك وجد عندى مانصه ولا يحتاج لقوله قبل لان قوله تزويجك فيه قبول وقال الشيخ سالم قوله تزويجك بكذا ايجاب وقبول من جانبه وكأنه قال تزويجك وقبلت



انتهى (قوله للرد) أي صريحاً وقوله مما قبله أي قوله تزويجها (قوله ان ادعاه الزوج) أي في الزوج للعهد أي المعهود أي الذي عينه الوكيل (قوله في أيهما يصدق) انظر هذا مع ما يأتي في باب الوكالة من أن عزل الوكيل لا يصح إلا بالشهرة والظاهر وأما وعزله سرا فلا يعزل قولاً واحداً (قوله وبعبارة وان ادعت الخ) إشارة لترجيح أحد القولين المشار إليهما بقوله في أيهما يصدق قولين (قوله فان السلطان ينظر) فيقدم الاكفاء في الثانية فان تنازعا وفي العقد فيقدم أفضلهم فان تساوا وفيه فاسمهم فان استوا وفيه زوج الجميع وهذا هو الذي يجب المصير إليه وان كان خلاف ظاهر المصنف (وأقول) (٢٩) يمكن حل المصنف عليه وقوله وترضى أي اذا

كانت ممن يعتبر رضاها والا فالمعتبر رضا وليها (قوله وان أذنت لوليي) كلام المؤلف شامل لما اذا أذنت له - ماعا - وهو تبين ويحمل هذا التفصيل على أنه لماعين لها هذا الثاني كانت ناسية للاول أو اتحاد اسم الزوجين أو اعتقدت أن الثاني هو الاول فاندفع ما يقال ما ذكره المصنف لا يتصور لأن أشهر القولين أنه لا بد أن يعين لها الزوج والا فلها الخيار فان عين كل من الوليين الزوج فلا يتصور فيها هذا التفصيل وتكون للاول مطلقا لعلها بالثاني وان لم يعين كل منهما الزوج فلها البقاء على من اختارت البقاء عليه سواء كان الاول أو الثاني من غير نظر لتلذذ من الاول أو الثاني وقوله أو تلذذ بعلم ولا حد عليه لدخوله عالم بالاول كافي المعيار أي للخلاف لأن ابن سهل لم يقيس استحقاق الثاني لها بالدخول بعدم العلم غير أن قضيته أن يكون مع العلم الفسخ بطلاق مع أنه بلا طلاق إلا أن يقال هذا خلاف ضعيف جداً وفسخ نكاح الثاني بالخلاف كفي التوضيح (قوله لوليي) وكذا الاولياء (قوله يعني ان المرأة الخ) وكذا المجر اذا أذن لوليي حكمه حكم

فان لم يشهد على ذلك والمرأة مقررة فهو جائز ولفظ ذلك ان يقول لها قد تزوجت على صداق كذا وكذا وترضى به وأتى بقوله وتولى الطرفين وان كان مستفاداً مما قبله للرد على من يقول ليس له تولى الطرفين أي إيجاباً وقبولاً (ص) وان أنكرت للعقد صدق الوكيل ان ادعاه الزوج (ش) يعني اذا قالت المرأة للوكيل لم تزوجني فان الوكيل مصدق باليمين اذا ادعى الزوج النكاح لانها مقررة بالاذن والوكيل قائم مقامها وان لم يدعه الزوج صدقت هي وظاهر قوله ان ادعاه الزوج ولو كان هو الوكيل ولو صدقته على وقوع العقد وادعت عزله قبل العقد وقال الوكيل بل بعده حكى ابن بشير في أيهما يصدق قولين وبعبارة وان ادعت عزله قبل العقد وادعى أنه عقد قبل العزل فالقول قوله الا ان يطول ما بين التوكيد وعقد النكاح نحو ستة أشهر والا فيقبل قولها ويحمل على العزل (ص) وان تنازع الاولياء المتساوون في العقد أو الزوج نظر الحاكم (ش) أي اذا كان للمرأة أولياء وهم في المنزل سواء اخوة أو بنواخوة أو اعمام أو بنوا اعمام فاختلفوا أيهم يتولى العقد مع اتفاقهم على الزوج أو اختلفوا في تعيين الزوج بان يريد كل منهم تزويجها غير من يريده الآخر ولم تعين المرأة أحد الزوجين والأجيب أن ما عينته ان كان كفاً كما مر فان السلطان ينظر فيمن يلي العقد منهم في الاولى وفيمن يزوجه هو منه في الثانية فقوله المتساوون في العقد أي في الدرجة من نسب أو ولاء (ص) وان أذنت لوليي فعقد الاول (ش) يعني ان المرأة اذا أذنت لوليي في أن يزوجه كل من رجس فعقد الهاكل على زوج فتكون للزوج الاول دون الثاني لانه تزوج ذات زوج ومفهوم وليي أنه لو كان الولي واحداً فلا بد من فسخ الثاني ولودخل بها وفي قوله أذنت دلالة على أنها غير مجبرة وهو واضح (ص) ان لم يتلذذ الثاني بالاعلم (ش) يعني أنه يحكم بها للاول ان اتفق تلذذ الثاني منها بعد ممتوط فافوقها على المشهور بالاعلم منه أو من العاقد له بالاول فهي للاول في صورتين بان لم يتلذذ الثاني منها أصلاً أو تلذذ بها بعلم وللثاني في صورة بان تلذذ بها بالاعلم منه أنه ثان ومحل كونها للاول اذا تلذذ بها الثاني عالماً اذا ثبت علمه بالبينه أي بان تشهد البينة على اقراره قبل التلذذ بانه عالم أنه ثان وأما لو أقر بذلك فقط بعد التلذذ فلا تكون للاول لاحتمال كذبه وتكون للثاني زوجة ولكنه يفسخ نكاحه عملاً باقراره ويكون فسخه بطلاق لانه مختلف فيه كافي ز (ص) ولو تأخر تفويضه (ش) مبالغة في مفهوم الشرط أي انه اذا تلذذ بها الثاني بالاعلم فانها تكون له ولو كان التفويض أي الاذن للولي الذي عقد للثاني متأخراً عن الاذن للعاقد الاول وقوله تفويضه من اضافة المصدر الى مفعوله والاصل تفويضها له وقال الباجي ان فوضت لاحدهما بعد الاخر فان النكاح للاول ويفسخ نكاح الثاني ولودخل وقوله (ان لم تكن في عدة وفاة) شرط في المفهوم أيضاً أي ان الثاني اذا تلذذ

المرأة اذا أذنت لوليي (قوله ان لم يتلذذ) والمراد بالتلذذ ارخاء السور وانظر هل تلذذ الصغير يفوت كالكبير أم لا الا أن هذا خلاف قول الشارح بمقدمات وطء وما قبلناه صرح به بعضهم وارتضاء الخطاب لانه قال وانظر لو خلا بها ثم تصادق هو والنزوجة على أنه لم يقع منه تلذذ ولاوطء ما الحكم هل تكون هذه الخلوة فتا على الاول أو لا تكون فتا وظاهر نصوصهم ان الدخول فوت (قوله وللثاني في صورة الخ) ومحل كونها للثاني أيضاً هو أن لا يكون الاول تلذذها قبل تلذذ الثاني والا كانت له مطلقاً (قوله تفويضها) أي للعاقد الثاني المفهوم من المقام أو المراد التفويض المنسوب للزوج الثاني والاضافة تأتي لادنى ملائمة



(قوله ان لم تكن حالة التلذذ الخ) أى بأن عقد ودخل في حياته أو عقد في حياته ودخل بها بعد عدة وفاته نعم بصديق المصنف بصورة غير مرادة وهو ما إذا كان عقد الثاني في عدة وفاة الاول ودخل بها الثاني بعد العقد وذلك لانه في تلك الحالة يتأبد بتحريمها على الثاني (قوله أما ان تلذذها الثاني) أى وكان العقد بعد وفاة الاول أو قبل وفاته وهى المشار لها بقوله ولو تقدم العقد الخ ثم لا يخفى ان كلام المصنف يفيد انه اذا تلذذ بها في عدة الوفاة لا تكون له وهل يتأبد بتحريمها عليه اذا وطئ في العدة وقد عقد قبل وفاة الاول أم لا لان العقد وقع على ذات زوج والذي يظهر الاول نظر الوقوع الوطئ في العدة وهو الذى خزموا به في مسألة المفقود كذا قررنا وأظنه لعج (قوله اختاره من نفسه لامن الخلاف) أى اختاره من نفسه مقابله قول ابن المواز (قوله وجواب ز فيه نظر) قال الشيخ أحمد فان قيل ما بيان الخلاف الذى اختار منه ابن رشد فالجواب ان تشبيه ابن المواز ذلك لمن عقد ودخل قبل الموت أو الطلاق يفيد القول الثاني اذ مذهب ابن عبد الحكم انها لا تقوت (٣٠) على الاول بحال فقد ثبت من هذا قول انها لا الاول مطلقا وقول انها لا الثاني مطلقا

بها غير عالم فانها تكون له ان لم تكن حال التلذذ بها في عدة وفاة أما ان تلذذ بها الثاني في عدة وفاة من الاول كان مات عنها قبل الدخول الثاني ثم دخل بها الثاني بعد موته وقبل انقضاء عدته فيفسخ نكاحه وترد لا كمال عدة الاول وترثه وقوله وفاة لبيان الواقع لا للاحتراز اذا تكون العدة هنا الاعدة وفاة لان طلاق الاول انما يكون قبل الدخول والمطلقة قبله لا عدة عليها اذ لا يتأتى أن يكون الاول دخل بها وتكون للثاني وقوله (ولو تقدم العقد على الاظهر) مبالغة في مفهوم الشرط الثاني أى ولو كان التلذذ في عدة وفاة الاول تقدم العقد له على موت الاول على الاظهر فيفسخ نكاحه وترث الاول ويتأبد بتحريمها عليه وقال ابن المواز يقر نكاحه معها ولا مسيرات لها من الاول بمنزلة ما اذا عقد ودخل قبل موته انتهى ورده المؤلف بالو كان المناسب لاصطلاحه التعبير بالفعل لان ابن رشد اختاره من نفسه لامن الخلاف وجواب ز فيه نظرا انظر الشرح الكبير (ص) وفسخ بالطلاق ان عقد ابر من أوليينه يعلمه انه ثان (ش) أى وفسخ عقد كل منهما ان عقد ابر من واحد تحقيقا أو شككا بالطلاق سواء حصل دخول منهما أو من أحدهما أم لا وما وقع في الشارح مما يخالف ذلك لا يعول عليه وقوم وقوع العقد في زمن واحد كالشك في ذلك كما هو ظاهر كلام أبي الحسن وعقد الثاني لاجل بينة يعلمه انه ثان بالطلاق أيضا وترد الاول بعد الاستبراء وقوله أوليينه المعطوف على فاعل فسخ محذوف وأول التفسير بمعنى الواو كما ترى والضمير في بعلمه للزوج بدليل قوله (لان أقر) انه ثان أى لان أقر الثاني انه عقد وهو عالم بالاول ثم بنى أو أقر بعد بناءه أنه بنى وهو عالم بالاول فيفسخ نكاحه بطلاق لا احتمال كذبه في دعواه العلم بالاول ويلزمه المهر كاملا وحكم ما اذا قامت بينة على علم الولي انه الثاني حكم ما اذا قامت على علم الزوج انه ثان فيفسخ بالطلاق (ص) أو جهل الزمن (ش) أى وكذا يفسخ النكاحان بطلاق ما لم يدخل بها أحدهما اذا جهل الزمن للعقدين بحيث لم يعلم السابق منهما فان دخلا معا كانت لاهما دخولا ان علم والافسخا صورة أو جهل الزمن انه جهل تقدم زمن أحدهما على زمن الآخر مع تحقق وقوعهما في زمنين وأما مع احتمال اتحاد زمنهما فهو داخل في قوله ان عقد ابر من كافر (ص) وان مات وجهل الاحق

وحينئذ يتوجه أن يقال ليس ما اختاره ابن رشد أحد القولين بل هو قول ثالث بالتحصيل فكان المناسب لاصطلاح المصنف التعبير بالفعل دون الاسم وقد تقدم ما يشبه هذا في باب الايمان بالنسبة للخمى ولعل المصنف لما رأى ان ما اختاره ابن رشد بعض ما تقدم لا غيره جعله مختارا من الخلاف وكذا يقال فيما تقدم ثم ان قول محمد ان ذلك بمنزلة الخ يدل على انه دخل غير عالم وقد صرح بذلك عنه ابن عرفة في نقله انتهى قال اللقاني وكان المناسب لاصطلاحه التعبير بالفعل فيقول على ما ظهر وهو اعتراض لا شك في صحته وجواب ز فاسد لان هذا علم بالنقل والرواية لا بالاحتمال (قوله وما وقع في الشارح) أى من ان محل فسخهما ما لم يدخل بها أحدهما فان دخل كانت لمن دخل بها (قوله لاجل بينة) علة لفسخ عقد الثاني (قوله لاجل بينة بعلمه) أى فالبينة شهدت

بأقراره قبل التلذذ انه دخل وهو عالم انه ثان خلاصته شهادة البينة بعد الدخول انه كان أقر قبل الدخول انه عالم بانه ثان في سواء عقد مع علمه أو حدث له العلم بانه ثان بعد العقد (قوله لان أقر الخ) حاصله ان الأقرار بعد الدخول وتحته صورتان الاولى أن يقر فيقول عقدت وأنا عالم بالاول ثم دخلت الثانية ان يقول دخلت وأنا عالم بالاول (قوله ويلزمه المهر كاملا) ولا تكون للاول (قوله وحكم ما اذا قامت بينة) أى قامت بينة أى على أقراره حالة العقد أن هذا الزوج ثان قال عجي فتخلص من هذا انه اذا ادعى كل من الزوج أو الزوجة انه علم قبل التلذذ ان الزوج ثان وثبت ذلك ببينة فانها تكون للاول ومثل ذلك ما اذا ادعى الولي انه عقد للزوج وهو عالم بانه ثان وثبت ذلك ببينة وأما اذا ادعى الزوج بعد التلذذ انه كان عالم بانه ثان فانه يفسخ نكاحه بطلاق وأما دعوى الزوجة أو الوكيل في هذه الحالة فلا يعمل بها وتبقى زوجة للثاني وفائدة الفسخ بطلاق انه لو تزوجها بعد ذلك كانت عنده على طلقتين (قوله ما لم يدخل بها أحدهما) وان دخل بها أحدهما كان أولى بها (قوله وجهل الاحق) جملة حاله مقدرفها قد وقوله في الارث قولان



مبتدأ وخبر جواب الشرط وقوله الاحق افعل التفضيل على غير بابه أى المستحق (قوله فى الارث) أى لتحقيق الزوجية وعدم تعيين مستحقها لا يضر وعدم ارث واحد منهما بالكلية بناء على ان الشك فى تعيين المستحق كشكه فى سبب الارث ورأى بعضهم ان القياس دفعه للزوجين لان النزاع فى تعيين مستحقه لا فى أصل وجوبه ولكن رجح عدم الارث (٣١) تنبيهه على محل القولين اذا دعى كل

انه الاول أو ادعى أحدهما انه الاول وقال الآخر لا أدري أو علم الاول والثاني وقال الاول للثاني أنت لم تملذذ وقال الثاني بل تملذذت غير عالم (قوله أى وعلى القول الخ) هذا التقرير صدر به فى ك وقد نقله بهرام عن اللباب ناقله عن بعض المذاكرين له (قوله قدر ميراثه) أى من مالها كما اذا كان يخصه من مالها غير الصداق عشرة دنانير وصداقها عشرة دنانير وقوله ومن كان ميراثه أقل كما اذا كان يخصه من ميراثها عشرة دنانير وصداقها عشرون ديناراً فإنه يغرم عشرة (قوله وبهذا التقدير ظهر الفرق بين القولين) وذلك لان القول الاول يقول بالارث من مالها كان مالها كثيراً أو قليلاً ويدفع الصداق ويرث منه كان قليلاً أو كثيراً أو لم يكن لها مال أصلاً الا الصداق بخلاف الثانى فإنه على تقدير اذا لم يكن لها مال فإنه يغرمه ولا ارث واذا كان ما يخصه أكثر من صداقها باضعاف مضاعفة لا يأخذ منه شيئاً (قوله وكلام المؤلف) أى الذى هو قوله وان ماتت وجهل الاحق فى الارث قولان الى قوله وعلى الارث بادخال الغاية (قوله وكل يدعيها) الواو للتعليل (قوله وذلك) حيث حصل الاقرار بالنكاح) هى المشار

فى الارث قولان (ش) أى فان ماتت المرأة فيما اذا جهل الزمن وجهل الاحق من الزوجين أى الذى يقضى بالزوجية له لو علم به وهو اما الاول قبل دخول الثانى أو الثانى بعد دخوله فاختلف فى ثبوت الارث للزوجين منها وعدمه على قولين للمتأخرين وأكثرهم على سقوطه وبعبارة ومحل الخلاف اذا كان بين العقد من ترتب وأمان وقعا فى زمن ولو شكاً أو وهما فلا ارث اتفاقاً لانه يفسخ بالاطلاق كما مر فهو متفق على فساد (ص) وعلى الارث فالصداق والا فزائده (ش) أى وعلى القول بالارث فاللزام لكل من الزوجين الصداق كله لانه مقر بوجوب ذلك عليه للورثة فلا يستحق شيئاً الا بعد دفع ما أقرب له ولو لم يكن لها مال الا الصداق ويقع الارث فيه وعلى القول بعدم الارث فاللزام له الزائد على ارثه على تقدير الارث فما كان صداقه قدر ميراثه فأقل فلا شيء عليه ومن كان ميراثه أقل من صداقه غرم ما زاد على ميراثه لاقراره بثبوت عليه فلو كان ما يرثه أرزى من صداقها لا يكون له شيء ولا عليه كما اذا كان مساوياً وان لم يكن لها مال غرم الصداق وبهذا التقدير ظهر الفرق بين القولين وكلام المؤلف حيث ادعى كل منهما انه الاول وان شكاً فلا غرم كفى تت وعليه فان شك أحدهما فلا غرم عليه ويغرم الآخر الزائد من الصداق (ص) وان مات الرجلان فلا ارث لهما ولا صداق (ش) أى وان مات الرجلان أو أحدهما والمسئلة بحالهما من جهل الاحق فلا ارث لهما منهما ولا صداق لهما عليهما اتفاقاً لان سبب الارث والصداق الزوجية ولم تثبت لانا شئاً فى زوجية كل منهما وبعبارة والفرق بين موتها وموتها ان الزوجية فى موتها محققة وكل يدعيها وهنا لا يمكن دعوى تحقيقها على كل منهما فى شرح (ه) مانصه تنبيهه سكت المؤلف عن بيان كونها تعبد فى هذه أم لا ولم أر الا أن من تعرض له والذى ينبغى الجزم به ان يقال انها تعبد عدة وفاة حيث كان يفسخ النكاح بطلاق وذلك حيث حصل الاقرار بالنكاح أو حصل نكاحها فى زمنين فان كان يفسخ بالاطلاق كما اذا وقع العقدان فى زمن تحقيقاً أو شكاً فانها تعبد عدة طلاق ولا تجب عليها العدة فى هذه الحالة الا ان يحصل دخول ولو من أحدهما الا نكاحها فى الاول من المختلف فى فساد وفى الثانى من المجمع على فساد تأمل (ص) وأعدلية متناقضتين ملغاة (ش) أى وأعدلية احدى يمتنع متناقضتين ملغاة كالأوامر أحدهما بينه ان نكاحه سابق ونكاح غيره لاحق فاقام غيره بينه على عكسه وكانت احدهما أعدل من الاخرى فان زيادة العدالة كغيرها من المرجحات الانسية فى باب الشهادة غير معتبرة هنا لقيام الزيادة مقام شاهد وهو ساقط فى النكاح دون البيع فاسقط البيئتان لتناقضهما وعدم مرجح وحينئذ فيقيد قوله فيما يأتى فى باب القضاء وبمزيد عدالة بغير النكاح وأشار بقوله (ولو صدقتها المرأة) الى انه لا يقضى بالاعدل من البيئتين ولو صدقتها المرأة لانهما متساوستان فى اقرار الزوجان بالبيئتين فلاتفت الى قول المرأة حينئذ فلا بد من حذف فى كلام المؤلف أى وأعدلية احدى يمتنع متناقضتين ملغاة فحذف المضاف والمضاف اليه الذى هو الموصوف وأبقى صفته للدلالة عليه ولما كان النكاح الفاسد بالنسبة الى الفسخ وعدمه أقساماً ثلاثة وهى ما يفسخ قبل الدخول وبعده ان لم يطل وما يفسخ قبل الدخول لا بعده وما يفسخ أبداً شرعاً فى ذكرها على هذا الترتيب

لها بقوله لان أقر وقوله أو حصل نكاحها فى زمانين وهى المشار لها بقوله أو جهل الزمن أى وان لم يحصل دخول (قوله وأبقى صفته للدلالة عليه) أى للدلالة على الموصوف بصفته أى وأما الدلالة على المضاف فأخوذة من المعنى لان موجب المقاضاة بين الامرين انما يكون قائماً بأحدهما



(قوله أو من امرأة) كذا في نسخة أو من امرأة الأأن الموجود في غيره من امرأة والاحسن أن يقول المصنف وفسخ نكاح أوصى الزوج فيه بكنتم شهود وان من امرأة لانه لا بد أن يكون الموصى بالسكسر الزوج والموصى بالسكتمان الشهود (قوله أو بمنزل) أي عن منزل (قوله إلى حكم نكاح السر) لا يخفى أن المصنف لم يتكلم على حكم نكاح السر (وأقول) أفاد بهرام أن الحكم البطلان وأفاد الخطاب أن الحكم المراد للشارح هو المنع فقد قال وقول المصنف فسخ يدل بطريق الالتزام على أنه ممنوع قال ابن عبد السلام لا خلاف أعلمه في المنع منه انتهى فإذا علمت ذلك فقول الشارح ثم أشار بما بالصرحة أو بالالتزام فهو بالنسبة للحكم بالالتزام والعلماء قد يستعملون الإشارة فيما يشمل الصريح (قوله والمشهور الخ) مقابلة قول يحيى بن يحيى (قوله أنه المتواصى بكنتمه) الحاصل أن نكاح السر هو ما أوصى فيه الزوج الشهود بكنتمه إذا لم يكن الكتم خوفا من ظالم أو قاض والأفلا يضر وإن أوصى الولي فقط أو الزوج فقط أو هـما الشهود دون الزوج فلا يضر أيضا وكذلك الاتفاق الزوجان والولي على الكتم دون إيصاء الشهود فلا يضر أيضا وكذلك النسخة حاولوا وفسخ موصى بكنتم شهود وان من امرأة الخ ونحوه في المواقف أنه قال لعله وفسخ موصى بكنتم شهود وان من امرأة فإذا علمت ذلك فقول الشارح أنه المتواصى بكنتمه أي المتواصى فيه الشهود فإذا كان كذلك فقول المصنف وان بكنتم شهود الوافيه واول الحال وانما فسخ لان الكتم من أوصاف الزنا قال عجب فهم من قوله (٣٢) بكنتم شهود انه لا يكون نكاح سر بإيصاء شاهد واحد بكنتمه بل يفهم مما تقدم

انه لو كثرت الشهود وأوصى بكنتمه ماعدا شاهدين يفهم انه لا يكون نكاح سر وسيأتى للشارح أنه يجعل الواو للمبالغة وسيأتى ما فيه إذا علمت الذي قررناه يكون قول البايجي أن اتفق الزوجان والولي على كتمه ولم يعلموا البيعة بذلك فهو نكاح سر انتهى ضعيف (قوله امرأه الخ) فقضيته لو كانت امرأه غيره لم يكن نكاح سر ويقال ان ابن عرفة انما قال امرأه نظرا للشأن لان الشأن أن ذلك يكتم عن امرأه (قوله أو يكتموا ذلك عن أهل منزله) عبارة بهرام في حله أو يكتموا ذلك في المنزل الذي نكح فيه ويظهره في غيره أو عكسه فإذا علمت ذلك فيستغنى عن ذلك بقوله عن امرأة لانه إذا كان عن

فقال (ص) وفسخ موصى وان بكنتم شهود أو من امرأة أو بمنزل أو أيام ان لم يدخل ويطل (ش) يشير بهذا إلى حكم نكاح السر وإلى معناه وإلى ما يترتب عليه والمشهور انه المتواصى بكنتمه ولو شهد فيه جماعة مستكثرة وقال يحيى بن يحيى هو أن لا يشهد فيه شاهدان قبل الدخول وإذا فرغنا على المشهور فلا فرق بين أن يستل الشهود أن يكتموا ذلك من امرأة دون أخرى وظاهر امرأته أو غيرها وهو ظاهر ما حكاها المؤلف عن الواضحة وفي كلام ابن عرفة امرأته أو يكتموا ذلك عن أهل منزله دون غيرهم أو يكتمونه ثلاثة أيام ونحوها رواه ابن حبيب اللخمي ولو يؤمّن فقط فان ذلك كله نكاح سر وهذا كله إذا كان التواصى بالسكتمان قبل العقد أو حينه وأما لو أمر الشهود بالسكتمان بعده فانه ليس نكاح سر ويؤمّنون بأشهاده ولا بد أن يكون للزوج في نكاح السر مدخل فلما استكمل الولي والزوجة دون الزوج لا يضر وأما ما يترتب على هذا النكاح فامر ان أحدهما الفسخ بطلقة لانه مختلف فيه ومحل فسخه مالم يدخل ويطل فان دخل وطال فلا فسخ لحصول مظنة الظهور المطالب على المشهور وتعقب قول ابن الحاجب يفسخ بعد البناء وان طال على المشهور بانه غير موجود ففسخا عن كونه المشهور فقوله وفسخ أي بطلاق ولها المسمى بالدخول ان كان والا فصدّق المثل وقوله موصى أي بكنتمه بدليل المبالغة وبالحق بقله وان بكنتم شهود فقط دون الزوجة والولي على المشهور للرد على يحيى بن يحيى القائل بان نكاح السر هو ان لا يشهد فيه شاهدان قبل الدخول كما امر والطول هنا بما يحصل فيه الفشو والثاني انه يعاقب الزوجان والشهود مع العمد لا مع الجهل واليه الإشارة بقوله (وعوقبا والشهود) وظاهره وان لم يحصل دخول وهو ظاهر لا نكاحهم

امرأة فأولى المنزل (قوله ونحوها) ان كان المراد فأز يد فلا يتوهم وان كان المراد اليومان فبأبعده موافق له العصيان فلذلك قال بعض والمراد بالايام الجنس أي جنس الايام أي المتحقق في اثنين فيصدق باليومين (قوله لانه مختلف فيه) وذلك لانه رؤى لاصحاب مالك ان هذا النكاح جائز وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي (قوله على المشهور) أي خلاف لما أفاده ابن الحاجب (قوله أي بكنتمه) لا يخفى أن بكنتمه نائب الفاعل فهو عمدة خذق الجار ثم المضاف فان فصل الضمير واستتر في عامله (قوله وبالغ الخ) لا يخفى أن ما قبل المبالغة أن يكون الموصى بكنتمه هو الشهود والزوجة والولي أي والذي يوصى هو الزوج فقط وإذا علمت ما ذكرنا فلا مدار على إيصاء الشهود بالسكتمان فحينئذ يصح ان تكون الواو للمبالغة بالاعتبار المذكور وان تكون الواو للحال كما قررنا ولا تنعاب بعض الشراح (قوله للرد على يحيى بن يحيى) لا يخفى ان الرد على يحيى بن يحيى لا يكون بالواو للمبالغة بل تكون الواو للحال أيضا على انه إذا كانت للمبالغة يكون الرد بما قبل المبالغة وما بعدها بخلاف ما إذا جعلت الواو للحال فالرد ليس بالواو بل بالردتين كونه نكاح السر هو الموصى بكنتم الشهود (قوله والطول هنا) أي خلاف الطول في نكاح البيعة (قوله وعوقبا) أي الزوجان مالم يكونا مجبرين والا فلعقاب على الاوليا والارجح نصب الشهود مفعول معه اضعف رفعه عطفًا على ضمير الرفع لعدم الفصل \* والنصب مختار لدى ضعف النسق \*



وظاهر المصنف ولو شهدوا عند من يرى جواز ذلك لان الانسان لا يجوز له أن يشهد إلا بما يجوز في مذهبه (قوله الانهارا) أي أوليلا  
 أي أو بعض ذلك (قوله هذا عطف الخ) فيه مسامحة اذ المعطوف جملة وهو فسخ قبل الدخول وجوبا والمعطوف عليه هو قوله وفسخ  
 النكاح المتواصي بكتمة (قوله عند ابن القاسم) ومقابله يفسخ ولو دخل (قوله لانه يزيد وينقص) لانه اذا كان الشرط منه يكون  
 الصداق أزيد واذا كان منها يكون الصداق قليلا (قوله لاحدهما) والاولى أن يزيدا ولهما لان اقتصاره على ما ذكره هوهم انه يفسخ  
 عند الخيار لهما مطلقا لانه أشد وليس كذلك قاله الشيخ أحمد (قوله أو على ان لم يأت بالصداق لكذا فلا نكاح وجاء به) وأما ان وهبت  
 له وقبله فإظهاره انه يحكم ما اذا أتى به من التفصيل (قوله ويثبت بعده بالمسمى) (٣٣) وهذا اذا سمى شيئا وكان حلالا والا فصداق

المثل والنكاح في هذه والتي قبلها  
 المثل والنكاح في هذه والتي قبلها  
 فاسد لعقده (قوله عند الاجل)  
 أي عند تمام الاجل أي في اليوم  
 المتمم للاجل وأما قوله حتى انقضى  
 الاجل أي بعد تمام الاجل (قوله  
 فلا نكاح بينهما قولا واحدا) لا قبل  
 الدخول ولا بعده لانه لم يحصل  
 عقد بالكلية لانه معق ولم يحصل  
 المعلق عليه الا أن يعبره بالفسخ  
 يدل على انه منعقد (قوله وظاهره)  
 أي ظاهر قول التوضيح فلا نكاح  
 بينهما قولا واحدا الخ هذا معناه  
 قال الشيخ أحمد قول المصنف  
 وجاء به مفيد لامر من أحدهما ان  
 المجيء لا يصير بسببه صحيحا الثاني  
 انه لم يجئ به يفسخ قبل الدخول  
 وبعده وهذا كالصريح في كلام  
 ابن رشد (قوله الاختيار المجلس)  
 بحث فيه بعض الشيوخ بان  
 اشتراطه في البيع بنفسه فأولى  
 النكاح بل البيع أولى بالصحة لان  
 الخيار عهد فيه في الجملة وأجاب بان  
 النكاح مبني على المسكارمة فسوخ  
 فيه مالم ينسأح في غيره (قوله أو  
 لتفريق الصفقة) كعبد يساوي  
 ألفين على أن يعطيه ألفا مثلا أي

العصيان لكن قال ابن ناجي ان المعاقبة انما تكون بعد الدخول أي وان لم يحصل فسخ (ص)  
 وقبل الدخول وجوبا على أن لا تأتية الانهارا (ش) هذا عطف على قوله ان لم يدخل ويطل  
 أي وفسخ النكاح المتواصي بكتمة ان لم يدخل ويطل وفسخ قبل الدخول وجوبا اذا نكح بشرط  
 ان لا تأتية أو تأتيتها الانهارا أوليلا ويعضى بالدخول عند ابن القاسم ويسقط الشرط ولها مهر  
 المثل وان كان فاسدا لعقده لما في الشرط من التأثير في الصداق لانه يزيد وينقص لذلك وانما  
 كان يثبت بعد الدخول بخلاف نكاح المتعة لدخوله هنا على دوام النكاح بيده الى الممات  
 وتنصيف الزمن لا تأتير له في العقد بعد الدخول وانما قال المؤلف وجوبا لثلاثتهم ان هذا  
 النكاح لما كان يعضى بعد الدخول يكون الفسخ فيه استحبابا يدفع ذلك التوهم (ص) أو  
 بخيار لاحدهما أو غير أو على ان لم يأت بالصداق لكذا فلا نكاح وجاء به (ش) أي ومما يفسخ  
 قبل الدخول وجوبا ويثبت بعده بالمسمى ما اذا تزوجها على خيار يوما أو أكثر للزوج أولها أو  
 لغيرهما أو لغيره وكذلك الجواب فيمن تزوج امرأة على أن ان لم يأت بالصداق الذي وقع  
 به العقد أو بعينه الى أجل كذا فلا نكاح بينهما وأتى به عند الاجل أو قبله وان لم يأت به حتى  
 انقضى الاجل فلا نكاح بينهما قولا واحدا قاله في التوضيح وظاهره انه يفسخ أبدأ ومثله ان لم  
 يأت به أصلا والباء في اختيار بمعنى على الاختيار المجلس فلا يضر على المعتمد (ص) وما فسد  
 لصداقه (ش) هو معطوف على موصى بكتمة شهود فيؤخذ منه ان ما حر فاسد لعقده أي ومما  
 يفسخ قبل الدخول لا بعده ما فسد من النكاح لصداقه اما لعدم جواز بيعه كما بقى أو لتفريق  
 الصفقة كنكاح مع يسع أو لتضمن اثباته رفعه كدفع العبد في صداقه وسيأتى ذلك كله (ص)  
 أو على شرط يناقض كأن لا يقسم لها (ش) معطوف على قوله على ان لا تأتية الانهارا لانه مما  
 فسد لعقده أي أو وقع النكاح على شرط يناقض المقصود منه كشرط أن لا يقسم لها في المبيت  
 مع غيرها أو أعاد العامل للبعد وكعقده على ان لا ميراث بينهما أو على ان لها نفقة مسمأة في  
 كل شهر وكذا الوشرط نفقة زوجة الصغیر أو السفیه أو العبد على الاب أو السيد وفسخ قبل  
 ويثبت بعده المثل ويسقط الشرط ويكون على الزوج في الجميع ولو شرط نفقة زوجة الكبير  
 المالك أمر نفسه في نفس العقد على غيره كان الجواب كذلك ابن حبيب الا أن ترضى الزوجة  
 بكون النفقة على غير الزوج فيثبت العقد ومثل ذلك لو أعطى الزوج حميلا بالنفقة لانها ليست  
 بدین ثابت في الذمة كالمهر فيفسخ قبل ويثبت بعد لان شرط الخيول بالنفقة كشرطها على

(٥ - خرشي ثالث) انه جعل بعض السلعة بيعا وبعضها صداقا فيلزم اجتماع البيع والنكاح ويثبت بعده بصداق  
 المثل ولعل تسميته تفريق صفقة مع انه جمع بين بيع ونكاح في صفقة ان القصود بصفقة النكاح وحدتها وكذا بصفقة البيع فقد  
 فرق الصفقة عن وحدتها (قوله أو على ان لها نفقة مسمأة في كل شهر) لعل وجه ذلك لانه يحتمل أن يطرأ ما يقتضي أن لا تنفي تلك  
 النفقة المرأة المذكورة والظاهر انه يدخل في ذلك ما لو جعل لها دراهم معينة في كسوة لها كل سنة لاحتمال ارتفاع السعر (قوله  
 ولو شرط نفقة الكبير الخ) كذا في نسخة الشارح وفي العبارة حذف والتقدير نفقة زوجة الكبير (قوله الا أن ترضى الزوجة الخ)  
 مفاد النقل ان هذا الاستثناء من بطل بقوله ولو شرط نفقة الكبير الخ ولكن الظاهر انه لا فرق بين ذلك وبين ما قبلها في جواز ذلك وقوله  
 لكون النفقة كذا في نسخة الشارح باللام وهي بمعنى الباء (قوله لانها ليست بدین ثابت في الذمة) فيه نظر على قاعدة المذهب



ان الحالة تكون بدین لازم أوایل الى اللزوم الا ان يقال شرط الجمیل بالنفقة كشرط النفقة على غیر الزوج ذكره فی ك (قوله وهذا الخ) أى محل كون الفسخ فی التزام النفقة على الاب أو السيد (قوله ما لم یبین الخ) ومثل ذلك یجری فی العبد فلو اشترط فی أصل النكاح نفقة زوجته العبد على سیده كان فاسدا یفسخ قبل البناء ویثبت بعده بمهر المثل ویبطل الشرط ویكون على العبد وجهه انه قد يموت السيد قبل انقضاء العصمة ولو شرط انه ان مات قبل انقضاء العصمة لرجعت على العبد جاز كما أفاده الخطاب (قوله فساد اتفاقا) والحكم ما تقدم من الفسخ قبل الدخول والحاصل انه اذا شرط نفقة الزوجة على أب الصغیر والسفیه وسیده العبد فاختلف فیہ بالجواز وعدمه والمعمد المنع ومحل هذا الخلاف الى آخر ما قال وأما اشترط نفقة زوجة الکبیر فانفق على المنع ولا یدخله الخلاف فی المسئلة الاولى لظهور الغرر والفساد فی هذه كما أفاده الخطاب (قوله ولو اختلفا فی الطوع والشرط الخ) هذا جار فی السيد والصبی والسفیه كما أفاده الخطاب (قوله فالقول قول مدعی الشرط للعرف) قال فی ك قلت وانظر هل یعارض ما ذكره هنا فی العبد قول المؤلف ونفقة العبد فی غیر خراج وكسب الاعرف لان الأصل استواء العرف والشرط أو یفرق هنا بینهما انتهى ك (قوله اذا شرط أن یؤثر علیها غیرها) هذا ینکون منه وقوله أو یؤثرها على غیرها هذا ینکون منها أو من ولیها (قوله أو لا یعطیها الولد) لعل المراد أن لا یعطیها الولد انه لو حصل فراق لا تستحق (ع ٣) حضنة الولد ولا تأخذه (قوله فان النكاح معه صحیح) أى ولا یفسخ قبل ولا بعد

ولا یلزم الوفاء به وانما یستحب فقط وهذا الكلام فیما لا تعلیق فیہ فان علق طلاقها أو طلاق من یتزوجها علیها على التزوج أو طلاقها أو عتیق من یتسرى بها علیها على وقوع ذلك منه وقع ما علقه عند وقوع المعلق علیه (قوله ومطلقا كالنكاح) الكاف بمعنى مثل معطوف على نائب فاعل فسخ ومطلقا حال من النكاح أى فسخ مثل النكاح لاجل وما أشبهه حالة كون النكاح لاجل مدخولا فیہ أو غیر مدخول فیہ فان قلت ما یشبهه النكاح لاجل فالجواب ان المراد بشبهه ما لم یصرح فیہ بالتأجل كما أن أعلم الزوج الزوجة بأنه مفارق بعد سفره مثلا کفی تزوج أهل الموسم من مكة بعد سفره وظاهر المصنف كالدونة وغیرها قرب

غیر الزوج وهذا ما لم یبین انه ان مات الملتزم قبل البلوغ أو الرشد رجعت على الزوج راجلا جاز اتفاقا ولو شرط سقوطها بموت الملتزم ولا تعود على الزوج الا بالوفاة أو رشفة فساد اتفاقا ولو طوع بها متطوع بعد العقد جاز وسقطت بالموت لانها هبة لم تقبض ولو اختلفا فی الطوع والشرط فی صلب العقد فالقول قول مدعی الشرط للعرف (ص) أو یؤثر علیها (ش) أى وبما یفسخ قبل الدخول ویثبت بعده بمهر المثل اذا شرط أن یؤثر علیها غیرها أو یؤثرها على غیرها أو لا یعطیها الولد أو على ان أمرها ینسبها وإذا عثر على الشرط المناقض بعد الدخول ثبت النكاح وألغى أى أبطل الشرط المناقض ووجب لها من القسم وما معه ما یجب لغيرها والیه أشار بقوله (وألغى) واحتراز بقوله یناقض عن الشرط المكروه وهو ما لا یتقضیه العقد ولا ینافیہ كشرط أن لا یتزوج علیها أو لا یخرجها من مکان كذا فان النكاح معه صحیح ولا یلزم الشرط وكره وعن الجائر وهو ما یتقضیه العقد ولو لم یذکر كشرط أن لا یضربها فی عشرة وكسوة ونحوهما فان ذكره وحذفه سواء كما سیأتی (ص) ومطلقا كالنكاح لاجل (ش) یعنی ان النكاح المؤجل وهو نكاح المتعة یفسخ بعد البناء كما یفسخ قبله ویعاقب فیہ الزوجان ولا یبلغهم ما مبلغ الحد والولد لاحق وفسخه بغیر طلاق وقیل به وهل فیہ المسمى بالدخول أو المثل قولان ابن عرفة ولو قیل بالمثل على انه مؤجل لاجله كان له وجه اللخمى الاحسن المسمى لان فساده لعقده وأدخلت الکاف کل فاسد لعقده غیر ما تقدم من نكاح الخيار وتعلیق النكاح على اتیانها بالصداق (ص) أو ان مضى شهر فانا أتزوجك (ش) المعطوف محذوف وهو معطوف على معنى ما مر أى وفسخ ان قال أنا أتزوجك مدة كذا أو قال ان مضى شهر فانا أتزوجك أى ورضیت بذلك هى وولیها وقصده به انبرام العقد بحیث

الاجل أو بعد بحیث لا یدرکه عمر أحدهما والفرق بینہ وبين عدم وقوع الطلاق على أجل لا یبلغه عمرهما ان المانع لا یحتاج اذا وقع فی العقد أشد تأثیرا من المانع الواقع بعده قاله ابن عرفة وظاهر كلام أبی الحسن ان الاجل البعید الذى لا یبلغه عمرهما لا یضر بخلاف ما یبلغه عمر أحدهما فیضروه هل یعتبر على كلامه فی قدر سنه ثمانون أو سبعون أو خمس وسبعون الآتية فی الفقد وهذا كله اذا أعلم الزوج المرأة أو ولیها بما قصده من الاجل وأما ان لم یقع ذلك فی العقد ولا اشترطه الا ان الرجل قصده وفهمت المرأة ذلك منه فانه یجوز وقیل بالفساد فان لم تفهم المرأة ذلك فلیس بمتعة اتفاقا (قوله وفسخه بغیر طلاق) وهو الراجح وهذا یقید انه یجمع على فساده وحینئذ فنكح امرأه نكاح متعة ولم یلزم ذیها له أن یتزوج بأمرها (قوله لاجله) أى المعین بینهما لان الصداق یقل ویکثر باعتبار ذلك (قوله لان فساده لعقده) لا یحیی انه فاسد لعقده الا انه وجد ما یؤثر خلا فی الصداق وهو یوجب صداق المثل (قوله وتعلیق النكاح) معطوف على قوله نكاح الخيار (قوله أو ان مضى شهر) هذا نكاح متعة تقدم فیہ الاجل (قوله وقصده به انبرام العقد) أى ولو كان هذا وعدا فیهما لم یضر نقل عن غیر واحد من القرویین



(قوله المختلف في صحته وفساده) أي لا المختلف في جوازه وعدم جوازه إلا قائل (٣٥) بجواز الشغار وانكاح العبد (قوله ولو كان

الخلاف خارج المذهب) أي المخالف القائل بالصححة أي فذهبنا قائل بالفساد وغيرنا كالشافعية مثلاً قائل بالصححة وقولنا الشغار أي صريح الشغار وفي عب ولا بد فيه من حكم حاكم فهو بائن لأرجحى ومعنى قولهم فسخ بطلاق احتياجه لحكم فان عقد شخص عليه اقبل الحكم بالفسخ لم يصح قاله الخطاب (قوله أحد الثلاثة) الزوج والزوجة والولي وقوله بنفسه أي نكح بنفسه أو بوكيله بل ويشترط أن يكون الوكيل حالاً (قوله والتحرير بعقده) أي فيما يعتبر فيه العقد وقوله ووطئه أي فيما يعتبر فيه الوطء (قوله فانه يحرم عليه نكاح أمها) أي دون أبيه وابنه فلا يحرم عليهم نكاح أمها وأما نكاحها فيحرم عليهم ما (قوله لا اتفق الخ) اعلم أن المختلف في فساد لا بد من الحكم بفسخه فان عقده على من نكحت فاسداً مختلفاً فيه قبل الحكم بفسخه لم يصح العقد وأما المتفق على فساده فلا يحتاج الفسخ فيه لحكم بل لا يحتاج لفسخ أصلاً هكذا في شرح شب وهو غير ظاهر بل مقاد النقل ان المختلف في فساد لا يحتاج لحكم اذا تراضى الزوجان على الفسخ أو الزوج والولي عليه فتدبر (قوله وسقط بالفسخ قبله) ظاهره حتى في المختلف فيه فليس كإطلاق قبل البناء في الصحيح (قوله سواء كان متفقاً على فساد) أي تكبر وقوله أو مختلفاً فيه أي كاتفق (قوله وما اتفق على فساد لعقده الخ) أي نكاح المعتدة والمرأة

لا يحتاج إلى استئناف عقد آخر ثم ان المؤلف أجاب عن أربعة أسئلة وهي هل الفسخ بطلاق أم لا وهل التحريم بعقده ووطئه أم لا وهل فيه الارث أم لا واذا فسخ هل للمرأة فيه شيء أم لا فأجاب عن الرابع بقوله فيما يأتي وما فسخ بعده فالمسمى الخ وعما قبله بقوله والتحريم بعقده الخ وعن الاول بقوله هنا (ص) وهو طلاق ان اختلف فيه كحرم وشغار (ش) يعني ان الفسخ في النكاح المختلف في صحته وفساده ولو كان الخلاف خارج المذهب حيث كان قويا يكون طلاقاً بمعنى ان الفسخ نفسه طلاق أي يحكم بأنه طلاق أي يكون طلاقاً بانه لا يحتاج إلى ايقاع طلاق فقولهم فسخ بطلاق أي ان الفسخ متى وقع كان طلاقاً لفظ الزوج أو الحاكم بالطلاق أو لم يلفظ مثال المختلف فيه ~~كنكاح المحرم من أحد~~ الثلاثة بنفسه أو بوكيله بحج أو عمة وشغار بضع بضع (ص) والتحرير بعقده ووطئه (ش) يعني ان النكاح المختلف فيه يقع به التحريم تارة بعقده كما اذا تزوج امرأته وهو محرم مثلاً ففسخ نكاحه قبل الدخول بها فانه يحرم عليه نكاح أمها وتارة بوطئه دون عقده كما اذا تزوج امرأته وهو محرم مثلاً ففسخ نكاحه بعد الدخول بها فانه يحرم عليه نكاح ابنتها ولو فسخ قبل الدخول لم تحرم عليه (ص) وفيه الارث (ش) أي وفي النكاح المختلف فيه الارث اذا مات أحد الزوجين قبل الفسخ سواء دخل الزوج أو لم يدخل وهذا في غير نكاح الخيار أما هو فلا ارث فيه كما مر عن المدقونة لانه منحل فهو كالعدم بمثابة تلف السلعة في زمن الخيار ثم استثنى من الارث فقط ما لو كان سبب الفسخ التوارث فقال (النكاح المريض) منه ما فلا ارث فيه للحجى سواء مات الصحيح أو المريض قبل الفسخ لان سبب فساد فسخه ادخال وارث (ص) وانكاح العبد والمرأة (ش) عطف على قوله كحرم أي ان من المختلف في فساد النكاح الذي وقع فيه ولى المرأة عبداً أو امرأته لنفسها أو لغيرها ففعل ناسخ المبيضة أخره عن محله على انه في توضيحه قال ولا أعلم من قال بجواز كون العبد ولياً والخلاف في نكاح المحرم وانكاح المرأة نفسها الابي خفيه ثم عطف على قوله اختلف فيه قوله (ص) لا اتفق على فساد فلا طلاق (ش) أي فليس الفسخ طلاقاً ولو قال الحاكم أو الزوج أو الولي فسخته بطلاق كان فسخ المختلف فيه بطلاق ولو قال من ذكر فسخته بالطلاق (ص) ولا ارث تكامسه (ش) أي ولا ارث في النكاح المتفق على فساد اذ مات أحدهما قبل الفسخ كالتكاسم ولا عبرة بخلاف الظاهرية (ص) وحرم وطؤه فقط (ش) يعني ان العقد في النكاح المتفق على فساد لا ينشر الحرمة بل انما ينشرها الوطء ان درأ الحد كان يحجى في الحامسة الحكم وفي الزنا خلاف سيأتي ومقدمان الوطء كالوطء فاذا عقد على خامسة فيحل له أن يتزوج بامها ولا أثر للعقد فان وطئها أو تلذذ بها نشر الحرمة واحترز بقوله فقط عن العقد فانه لا يحرم لا عمادون الوطء حتى يخرج مقدمات لانها محرمه كالوطء ولو قال ولم يحرم عقده لكان أحسن ثم شرع يتكلم على الواجب للمرأة في النكاح الفاسد اذا فسخ أو طلق فيه فقال (ص) وما فسخ بعده فالمسمى والافصاد المثل (ش) يعني أن النكاح اذا فسخ بعد البناء ولا يكون فساداً إلا لعقده أو له وصدقه فان الواجب فيه المسمى ان كان وصح وان لم يكن فيه مسمى كصريح الشغار أو كان فساداً الواجب لها صدق المثل (ص) وسقط بالفسخ قبله (ش) أي وسقط المسمى وصدق المثل بالفسخ قبل الدخول وسكت المؤلف هل تستحق المرأة في الفاسد بالموت شيئاً أم لا والحكم ان مفسد لصدقه سواء كان متفقاً على فساد أو مختلفاً فيه وما اتفق على فساد لعقده وما اختلف في فساد لعقده وأثر خلا في الصداق ~~كنكاح الحمل~~ فانه لا يجب للمرأة في شيء من ذلك شيء بالموت وأما

على عمتها أو خالتها (قوله وأثر خلا) والمراد بتأثير الحمل في الصداق أن يوجب نقصاً فيه أو زيادةً ولا وجه كون نكاح الحمل يؤثر خلا



في الصداق انه لما كان القصد به باحثها بالباطن اباحه شرعية ولم تستوف فيه الشروط فيفسد الصداق لقصد المزوج التحليل به فقط ولا يخفى ان هذا فيما اذا فسخ لا فيما اذا طلق والانتكاح مع ما يأتي في المصنف حينئذ قد مشى على أحد قولين (قوله) أولا فساد بدليل (الخ) اشارة الى ان الاستثناء متصل واذا كان كذلك فيرد على المصنف فرقة المتلاعنين قبل الدخول ففيها انصف المسمى لانه يتم ان يكون لاعنها يفسخ فيسقط عنه النصف فعول بنقيض مقصوده وهي فسخ لا طلاق ودعوى الزوج الرضاع المحرم وانكرته الزوجة فيفسخ وعليه نصف الصداق وأما اذا ثبت الزنا بينه أو الرضاع بينهما فلا يلزمه شيء لعدم اتهم الزوج نعم لو جعل الاستثناء منقطعاً لم يرد عليه ما ذكره ذلك لان النكاح في فرقة المتلاعنين صحيح ابتداء وطراً له ما فيه الفرقة وكلما به في الفساد ابتداء ومسئلة الرضاع الغالب طرق الدعوى فيها على صحيح والعقد في نكاح الدرهمين انما لم يكن فاسداً بالنظر لآخر الامر وهو رضاه باتتمام الصداق ولما كان قادراً على اتمام الصداق ولم يكمل ألزمنه نصف الدرهمين (قوله وانما اقتصر الخ) وأجيب بأن نكاح الدرهمين لقب عندهم لكل ما نقص الصداق فيه عن ثلاثة دراهم أو ربع دينار (قوله لدفع توهم الخ) أو لدفع توهم ان الصداق انما ينصف حيث كان صداقاً شرعياً وأما ان كان دونه (٣٦) فيكون له جميعه (قوله ان الاستثناء من الفسخ فقط الخ) أي من الفسخ بعد الدخول

ما اختلف في فساد لعقده ولا تأثير له في الصداق كنكاح المحرم فانه يجب لها الصداق بالموت (ص) الانتكاح الدرهمين فنصفهما (ش) أي وسقط كل من المسمى وصداق المثل بالفسخ قبله كان فساد لعقده أو لصداقه أو لهما أو لفساد بدليل قوله الانتكاح الدرهمين ونحوهما مما هو أقل من ربع دينار اذا أبي الزوج من اتمامه فنصفهما واجب للمرأة لانه ليس فاسداً حقيقة بل في اطلاق الفساد عليه تسامح ولهذا يرد فرقة المتلاعنين قبل الدخول فالواجب للمرأة نصف المسمى وانما اقتصر على نكاح الدرهمين ومراعاة ما يأتي في قوله وفسدان نقص عن ربع دينار أو ثلاثة دراهم الخ تبعاً للمدونة وانما قال فنصفهما مع ان الاستثناء يفيد دفع توهم ان الاستثناء من الفسخ فقط وان كان خلاف السياق وقوله (كطلاقه) مصدر مضاف لفاعله أي ان طلاق الزوج في النكاح الفاسد كفسخه فيعتبر طلاقه ان اختلف فيه لان اتفاق على فساد فلا يلزم فيه طلاق وفيه المسمى ان طلق بعد الدخول ان كان والا فصداق المثل وسقط الصداق فيه ان طلق قبل الدخول الانتكاح الدرهمين فنصفهما فأفاد بالتشبيه أحكام الفسخ الثلاثة (ص) وتعاض المتلذذ بها (ش) يعني ان النكاح الفاسد اذا فسخ بعد ان تلذذ من المرأة بشيء دون الوطء فانها تعطى شيئاً وجوباً بحسب ما يراه الامام من غير تقدير على ما لابن القاسم في رخص استورها وعددها (ص) ولولي صغير فسخ عقده فلا مهر ولا عدة (ش) يعني ان الصغير المميز اذا تولى عقد نفسه من غير اذن وليه فان وليه ينظر ما هو الاصلح واذا فسخه فلا مهر للمرأة على الصغير ولو افضها لانها ساطة أو وليها على نفسها ولا عدة عليها من وطئه لانه كلاوطء أما لو مات قبل الفسخ فعدة الوفاة دخل بها أو لم يدخل بها ثم انه يجرى هنا ما جرى في السفينة من قوله فيما يأتي ولومات وتعين لموته راجع ح فان قلت قد تقرر

وعبارة الشيخ أحد الجواب من وجهين أحدهما ان الاستثناء يحتمل رجوعه لاصل الكلام وهو الفسخ بعده وليس بمراد وان كان صحيحاً في نفسه الثاني أنه اذا كان من قوله وسقط فخفاه عدم السقوط وحينئذ فيحتمل أن يقال انها تستحق نصف المفروض حيث كان صحيحاً وأما في مثل هذا فتستحق نصف صداق المثل لان هذا المفروض غير معتبر فلذلك لم يستغن عن قوله فنصفهما انتهى ويصح أن تقول قوله من الفسخ فقط أي من متعلق الفسخ المشار له بقوله وسقط بالفسخ قبله والتقدير وسقط بالفسخ الكائن قبله الحاصل في كل فساد الانتكاح الدرهمين فليس الفسخ حاصل فيه تدر (قوله) أحكام الفسخ الثلاثة) الأول هو

قوله فيعتبر طلاقه الثاني قوله وفيه المسمى الخ الثالث قوله وسقط الصداق الخ وحينئذ فقد استكمل المصنف أحكام ان فسخ الفاسد وأحكام طلاقه وأما أحكام الموت فقد ذكرها الشارح رحمه الله تعالى ونفعنا به الا ان الشيخ ذكر عن ابن رشد انه لو كان فساد لعقده ولم يؤثر خلا في الصداق يكون لها نصف الصداق بالطلاق والمسمى بالموت قال الشيخ أحمد وعلى هذا فقوله في العدة أو موت واحد يحمل على الصحيح والفساد الذي لا تأثير لعقده في الصداق ومقتضى التوضيح ان كلام ابن رشد هو المذهب اه (قوله) يعني ان النكاح الفاسد اذا فسخ بعد ان تلذذ (ش) لا فرق بين أن يكون متفقاً على فساد أو مختلفاً في فساد (قوله بحسب ما يراه الامام) أي أو نائبه أو جماعة المسلمين أي بقدر حالها وحاله بان يقال مثل هذا لا يتلذذ بمثل هذه الا بعوض قدره كذا وكذا (قوله ولولي صغير) اللام للاختصاص فيشمل التخيير عند استواء المصلحة في الفسخ والبقاء وتعين البقاء أو الفسخ عند تعين المصلحة في ذلك (قوله يعني ان الصغير المميز) أي سواء قوى على الجماع أو لا وقوله من غير اذن وليه كان وليه ذكراً أو أنثى فان لم يكن له ولي فالخا كم فان لم يكن فاعقد صحيح اه ك (قوله ولو افضها) الا ان عليه ما سألنا في تنبيهه قال الخطاب قول المصنف فسخ عقده يريد والله أعلم بطلاق وهذا لانه نكاح صحيح الى آخر ما ذكر (قوله راجع الخطاب) قال الخطاب فرع فلم يرد النكاح حتى مات الصغير فالظاهر ان حكمه



حكم السفينة وكذا اذا ماتت الزوجة وانظر ابن عرفة اه (قوله قلت أجب القراني الخ) قال المشدائي الاولى في الفرق أن يقال الطلاق حدم من الحدود ولا حد على الصبي ولذلك يشترط طلاق العبد والنكاح جرى مجرى المعاوضة فلذلك خير وليه ثم أفاد ان الدليل على ان الطلاق حدم من حدود الله لقوله تعالى تلك حدود الله ونصت المدونة ايضا على انه من الحدود (قوله أو أجيزت) المعطوف محذوف والجملة صفة لموصوف محذوف أيضا والتقدير أو زوج نفسه بشروط أجيزت وقوله فله التطبيق ليس جواب الشرط بل الجواب محذوف واللام بمعنى على والتقدير وان زوج بشرط الخ خير في التزامها ويثبت النكاح وعدم التزامها وحيث لم يلزم فعليه التطبيق أي الفسخ بطلاق (قوله وبلغ) أي فيما يعتبر فيه البلوغ وأما ما يعتبر فيه الرشد فلا يكفي فيه البلوغ ولا يتفت لكلامه فيه قبل رصده (قوله ذكر أو أني) نعميم في قوله أو غيره (قوله كطلاق من تزوجها عليها) أي كأن تزوج عليها فهي أو التي تزوجها طالق لا مالا يلزم المكلف اذا وقعت منه كقوله في العقد فلا يتزوج ولا يسرى عليها فان العقد صحيح ويكره ما ذكره ولا يلزمه ما التزمه وليس له ولا يفسخ لا قبل ولا بعد بل يستحب الوفاء به (قوله وعليه يتفرع) أي وعلى القول بأن الفسخ (٣٧) بطلاق يتفرع ظاهر عبارة بهرام انه على

القول بأن الفسخ بطلاق يتفرع نصف المصداق وعدمه مع ان الظاهر ان الذي يتفرع على الطلاق نصف المصداق وعلى عدمه عدم النصف المذكور ويؤخذ بهذا الذي قلناه من مجموع نقل الشراح وأما شارحنا فيمكن أن تقول قوله وعليه يتفرع أي القول الاول من القولين لا القولان معا ثم بعد هذا كله فكل كلام المصنف من أصله مخالف للنقل وحاصله ان القائل بالفسخ لا يقول بنصف المصداق فقد فرغ ابن رشد وغيره على القول بالفسخ عدم لزوم المصداق وقد جعل ابن رشد وابن عرفة قول ابن القاسم يلزم نصف المصداق على الوفاق لمن قال يلزم الشروط لانه مفرع على الفسخ كما فعل المؤلف ومن تبعه أفاده محشى تن (قوله وفي وجوب نصف

ان طلاق الصبي لا يقع بالنكاح يصح عقده فيه ويخير فيه الولي فما الفرق قلت أجب القراني بان عقد النكاح سبب للإباحة والصبي من أهلها والطلاق سبب للتحریم ولم يخاطب به اغناي مخاطب به وليه كزكاة ماله (ص) وان زوج بشرط أو أجيزت وبلغ وكرهه فله التطبيق (ش) يعني ان الصغير اذا عقده وليه أب أو غيره ذكر أو أني على امرأة وشروط عليه للمرأة شروطا كطلاق من تزوجها عليها أو عتق من يسرى بها عليها أو عقده هو على نفسه على هذه الشروط وأجازها وليه ثم بلغ الصغير فان رضى بتلك الشروط فالامر واضح وان كرهها فله البقاء فتلزمه وله التطبيق فتسقط عنه ولا تعود عليه الشروط ان تزوجها ولو بقي من العصمة المعلق فيها شيء بخلاف من تزوج على شروط وهو بالغ ثم طلقها ثم تزوجها فان الشروط تعود عليه ان بقي من العصمة المعلق فيها شيء لان عادت بعصمة جديدة وهذا فائدة تخير الصغير اذا بلغ فلا يقال لفائدة في النص على التخيير اذ من المعلوم ان لكل زوج التخيير بين الابقاء والطلاق وأفاد قوله فله التطبيق ان فراقه بطلاق وهو المشهور وعليه يتفرع قوله (وفي وجوب نصف المصداق) أي وفي جوبه لها عليه أو على من تحمل عنه اذا طلق وعدم وجوبه فلا يلزمه شيء ولا على من تحمله عنه (قولان عمل بهما) أي عمل ببعض القضاة بكل منهما ومحل كون الفسخ بطلاق أو بغيره اذا عسكت المرأة بالشروط اما ان أسقطتها فلها ذلك ولو محجورة دون أبيها فيلزمه بالطلاق النصف اتفاقا وكلام المؤلف محله ان لم يحصل دخول امان دخل بعد بلوغه وعلمه لزومه الشروط وان ادعى عدم العلم بها صدق بيمينه وان دخل قبل بلوغه سقطت عنه وان علم بها لانها مكنت من لا يلزمه الشروط فان دخل قبل العلم فحكي ابن بشير في لزومها ثلاثة أقوال ثالثها يخير الآن بناء على لزومها قبل الدخول وسقوطها وتخييره فيها (ص) والقول لها ان العقد وهو كبير (ش) يعني ان الزوج اذا قال عقدت أو عقد لي ولي على هذه

المصداق) وهو الزاج وهو يدل على انه قبل الدخول وأما بعد فالصداق كامل (قوله ومحل كون الفسخ بطلاق) المناسب أن يقول ومحل لزوم النصف وعدم لزومه (قوله وأمان أسقطتها) هذا انما يتأتى فيما اذا قال ان تزوجت عليها فأمرها بيدها لا فيما اذا تزوجت عليها فهي طالق للزوم الطلاق بمجرد وقوع المعلق عليه كما أفاده عب (قوله لزومه الشروط) أي في غير ما يتعلق بالمال والا فالكلام لوليها (قوله وان ادعى عدم العلم بها صدق) وحيثما تجرى الاقوال الثلاثة لا تية (قوله لانها مكنت من لا يلزمه الشروط) اذا كانت بالغة وان لم تكن رشيدة أي حيث لم تكن الشروط متعلقة بالمال فان تعلقت به كان أسقطت له بعد العقد من المصداق مائة على ان لا يتزوج عليها فانها لا تسقط بتمكينها ولو بالغة حيث لم تكن رشيدة وهو ظاهر ويبعد ان يقال بالسقوط لان هذا من تعلقات العصمة فليس للولي كلام فيه عجب (قوله وان دخل قبل العلم) أي وبعد البلوغ كما أفاده بعض شيوخنا (قوله فحكي ابن بشير في لزومها) أي وعدم لزومها (قوله بناء على لزومها) راجع للاول المذكور وقوله وسقوطها راجع للثاني المحذوف الذي هو عدم لزوم وتخييره فيها راجع للثالث الذي هو قوله نائها الخ حاصله ان المسئلة ذات أقوال ثلاثة الاول يلزمه ذلك ولا يحد عنه الثاني لا يلزمه أصلا الثالث يخييره فاما ان يكنت مع المرأة فتلزمه أولا فلا تلزمه ويأتى الاشكال المتقدم وجوابه وصدق في نفي العلم مع عينه على الاصح (قوله ان العقد)



يجوز فتح أن على تقدير حرف الجر أي في أن العقد وحذفه في مثل هذا ما طردوكم مرة على أن الجملة محكية بالقول أن كان ذلك اللفظ عين اللفظ الواقع من المرأة وأن كان معناه فيجوز الفتح أفاده الدماميني (قوله وعلى الزوج البينة) أي وعلى الصبي أو وليه إثبات أن العقد وهو صغير لا نفاقهما على انعقاده وهي تدعى اللزوم وهو أو وليه يدعى عدمه ويريد خلافه (قوله والاحلف الولي) أي ولي المرأة هذا إذا كانت الدعوى من وليها أبا أو وصيا أو مالوكا كانت منها فتختلف هي ولو سفيهة ويؤخر عيني الصغير لمبلغها وأمالوا انفقا على وقوع العقد في حال الصغر واختلف في التزام الشرط فالقول له بمين وله ردها على صهره (قوله بآئنة) ليست مجرورة لأن الطلقة إذا قيدت بآئنة كانت بتاتا (قوله يعني أن للسيد) اللام للتخيير أي فله الرد ولو كانت المصلحة في الامضاء لأن السيد لا يجب عليه فعل المصلحة مع عبده مطلقا قرب نكاح العبد أو بعد والتقييد (٣٨) بالقرب فيه نظر (قوله وله الامضاء على المشهور) مقابله ما قاله أبو الفرج أنه يفسخ

الشرط وأن صغير وقات المرأة أو وليها بل عقدته وأنت كبير فالقول قولها وعلى الزوج البينة والاحلف الولي (ص) وللسيد رد نكاح عبده بطلقة فقط بآئنة (ش) يعني أن للسيد رد نكاح عبده كان قنا أو ذاشا بآئنة من مكاتب فن دونه إذا تزوج بغير إذنه وله الامضاء على المشهور وإذا فسخ يكون بطلقة واحدة بآئنة لا أكثر ولا الثانية أن أوقع اثنين واحتز بالعبدة من الامه فان نكاحها بغير إذن سيدها يتحتم رده ووارث السيد كهو ولو اختلف وارثوه في رده وامضائه فالقول قول ذي الفسخ (ص) أن لم يبعه (ش) يعني أن ما مر من أن السيد له رد نكاح عبده المتزوج بغير إذنه انما هو إذا لم يبعه والافلامقال له حينئذ لزال تصرفه ويقال للمشتري أن كنت علمت بالزواج فهو عيب دخلت عليه والافلامقال رد فان تمسك به فلا رد له لنكاحه وإذا سقط رد البائع السكاح ببيعته لعله زال ملكه لو عاد لملكه عادله الرد واليه أشار بقوله (الان رد به) أي بعيب التزويج وقد كان حين بيعه غير عالم فيعود له الخيار فيه كما كان قبل بيعه وقوله (أو بعته) معطوف على بيعه أي أن رد السيد لنكاح عبده مقيدان لا يبيعه أو يعتقه فكل من يبعه وعتقه أي ناجز موقوف لرده زال ملكه بكل منهما ومفهوم يرد به أنه لو رد بغيره لم يكن الحكم كذلك والحكم أن المشتري إذا طلع على عيب التزويج ورضيه ورده بعيب آخر فان فيه قولين أحدهما أن البائع يرجع عليه بأرضه لأنه لما رضى به كانه حدث عنده وليس للبائع حينئذ رد نكاحه لأنه أخذ أرضه من المشتري والثاني ليس للبائع الرجوع عن المبتاع بأرضه وللبائع حينئذ رد نكاحه والاول مبنى على أن الرد بالعيب ابتداء يبيع وهو مراد من قال ان الرد بالعيب نقض للبيع من حين الاطلاع عليه والثاني مبنى على أن الرد بالعيب نقض للبيع من أصله أشار إلى ذلك الشارح بصيغة قرع وأما أن لم يطلع عليه المبتاع ورده بغيره فللبائع رد نكاحه حيث لم يكن اطلع عليه قبل البيع وهذا يفهم مما ذكرناه عن الشارح بالاولى (ص) ولها ربيع ديناران دخل (ش) يعني أن السيد إذا رد نكاح عبده والحال أنه قد دخل بالزوجة فانها تستحق عليه ربيع دينار وفي حكم العبد المكاتب والمسدبر والمعتق لاجل أو بعضه وترد الزائدة ان قبضته فان أعدمت اتبع وصريح المدونة وابن عرفة أن ربع الدينار من مال العبد لا من مال السيد (ص) وانبع عبد ومكاتب بمأبى وان لم يغرا ان لم يبطله سيد أو سلطان (ش) يعني أن العبد والمكاتب إذا عتقا فانهما يتبعان بمأبى للمرأة عليها ما بعد ربيع دينار غرا المرأة

لأنه نكاح فيه خيار وصححه الباجي (قوله ووارث السيد كهو) اذ هو سيده أيضا وان لم يحصل ابتداء الخلل في سيادته (قوله فالقول قول ذي الفسخ) فان قسمه على أنه ان وقع لذى اجازته جاز لم تجز القسمة على هذا (قوله ان لم يبعه) وليس للمشتري فسخ نكاحه فليس كالوارث والموهوب له كالمشتري وينبغي أن الصدقة كالهبة والكتابة والتدبير بعد التزويج كالبيع (قوله الا ان يرد به) فان أعتقه المشتري ثم اطلع على عيب التزويج رجع بأرضه على البائع العالم فقط (قوله يرجع عليه بأرضه) وظاهره ولو كان البائع عالما به أيضا (قوله بصيغة قرع) فانه قال قرع لورضى المشتري بالعبدة على ما هو عليه فان نكاحه يفضى على ما تقدم فان اطلع بعد رضاه على عيب قديم فقال ابن بشير له الرد بما اطلع عليه وهل يعد العيب الذي رضى به نقضا لان رضاه يقضى أنه كالحادث عنده للمتأخرين قولان في ذلك أحدهما أنه يرد ما نقص وليس

للسيد الاول فسخ والثاني انه لا يرد ما نقص وللسيد الفسخ وأجرى هذا بعضهم على الخلاف في الرد بالعيب هل هو بالحرية نقض للبيع من أصله أو نقض له الآن فان جعلناه نقضه من أصله لم يرد ما نقص وكان للسيد الاول الخيار وان جعلناه نقضه الآن ردمانقص ولم يكن للاول خيار اه (قوله بالاولى) وذلك لأنه اذا اطلع عليه المبتاع على القول الثاني فقد ثبت للبائع الرد فأولى اذ لم يطلع عليه المبتاع وذلك انه اذا اطلع عليه المبتاع قد جرى فيه قول بأنه ليس للبائع رد نكاحه ومع ذلك قد قلنا للسيد نكاحه على القول الثاني فأولى ما لم يجز فيه قول بعدم الرد (قوله ولها ربيع دينار الخ) أي ان كان بالغا (قوله وان لم يغرا) ونسخة ان غرا فقهوهما ان لم يغراها بل أخبرها العبد انه عبيد والمكاتب انه مكاتب أو سكا فلا يتبعان بشئ وعليه اقتصر المتبطل وعليه اختصر المدونة أبو محمد وابن أبي زمنين وأبو سعيد قال اللقاني وهي أحسن واعتمده عجم أيضا



(قوله ومحل اتباعهما الخ) المعتمدان للسيد أو السلطان الإسقاط عن العبد وان غروا أما المكاتب فلهما الإسقاط عنه ان لم يغروا وكذا ان غروا رجوع رقيقا فان خرج حرافا يعتبر اسقاطهما عنه (قوله فامتنع ان يجيز) اما ابتداء أو بعد سؤال بان قال لا أرضى أولا يجيز والظاهر انه لا يشمل ردود (قوله بان كان بالمجلس) عياض القرب في المجلس (٣٩) فان طال أياما لم يجز له ابن وهب والمعتبر مفهوم أياما فاذا كان كذلك

فقوله بان كان بالمجلس لا مفهوم له بل مثله اليوم واليومان لا الثلاثة (قوله بل هو فرع مقتضب) أي فهو قسم لقوله وللسيد في الجملة وليس قسما حقيقة (قوله اذا وقع السيد) أي اذا وقع البتات السيد (قوله ويصدق السيد الخ) فان شئ هل أراد فراقا أم لا فقراق ولا اجازة له بعد (قوله ولو ماتت) ويرثها حيث حصل الموت قبل الفسخ فان فسخ بعده رد المال فيما يظهر (قوله على المشهور من قول ابن القاسم) ومقابله ما نقل عن ابن القاسم من ان النظر بفوت بالموت ويتوارثان فان لم يكن للسفيه ولي فيأتي قوله وتصرفه قبل الحجر محمول الخ (قوله وقيل ينتقل ما كان لوليه) ضعيف كما قال اللقاني (قوله وتعين لموته) ومفاده انه بموته يحصل الفسخ ولا يتوقف ذلك على فسخ الحاكم وهو الموافق للنقل الا انه خلاف ما يفهمه كلام الشيخ كريم الدين ويفسخه الحاكم لا الولي لان بموته انقطعت ولايته وانما تعين الفسخ بموته لان في امضائه ترتب المصداق والميراث بدون فائدة وأما اذ ماتت كان لها المصداق يأخذ ورثتها وللزوج الميراث فاشبه المعاملة (قوله يريد من مالهما) أي لا من مال السيد قال عجب المراد بمال المأذون الذي حصل له من هبة

بالحرية أو أخبراها برقهما لان الجراغا كان لحق السيد وقد زال بالعتق بخلاف السفيه فلا يتبع كما يأتي لان الجراغا عليه لحق نفسه ومحل اتباعهما بما بقي ان لم يبطله السيد عن العبد قبل عتقه أو سلطان بان يرفع السيد الامر اليه أو يكون غائبا لان السلطان يذب عن مال الغائب والمكاتب كالعبد (ص) وله الاجازة ان قرب (ش) أي حيث علم وامتنع من الامضاء فله امضاء ذلك بالشروط وهو اشارة لما في المدونة من قوله فيها واذا كلم السيد في اجازته فامتنع ان يجيز ثم اجاز فان أراد بول كلامه فسخا تم الفسخ وان اراد انه لم يرض ثم اجاز فذلك جائز ان كان ذلك قريبا اه ومعنى قوله ان قرب وقت اجازته من امتناعه بان كان بالمجلس ولم يتم ولم يطل فليس قسم قوله وللسيد رد الخ بل هو فرع مقتضب وانما قسم قوله وللسيد رد الخ هو الاجازة ابتداء من غير تقدم امتناع وهو لا يتقيد بالقرب (ص) ولم يرد الفسخ أو يشك في قصده (ش) يعني ان محل كون السيد له الاجازة بالقرب حيث لم يرد بامتناعه الفسخ أو يشك في قصده بامتناعه هل قصده الفسخ أو الغضب أما اذا اراد به الفسخ أو شك فيه كان فراقا واقعا ابن محرز ويكون بتاتا احتياطا كمن ظهر شك في الحدث قلت هذا مناسب لاحد القولين في لزوم البتات اذا وقع السيد والاحسن خلافه ابن القاسم ويصدق السيد في عدم ارادة الطلاق في المجلس ما لم يتم (ص) ولولى سفيهه فسخ عقده ولو ماتت (ش) يعني ان السفيه البالغ اذا تزوج بغير اذن وليه فله فسخه بطلقة بائنة ولا شئ لها قبل البناء ولها بعده ربع دينار وله امضاءه لمصلحة ويثبت الخيار للولي ولو ماتت المرأة على المشهور من قول ابن القاسم ان فسخه يكون ما يلزمه من المصداق أكثر مما له من الميراث وفي قولهم له الفسخ والامضاء تساهل لتعين الامضاء لمصلحة وتعين الفسخ لعدمها الا ان يقال اللام للاختصاص لا للتخير ويحمل على ما اذا استوى الامضاء والفسخ في المصلحة ولو لم يطلع الولي حتى خرج من ولايته ثبت النكاح على الاصح وقيل ينتقل له ما كان لوليه وقوله (وتعين لموته) أي وتعين الفسخ من قبل الشرع لموت السفيه لان قبل الولي لفوات نظره بموت السفيه ثم ان المرأة لا ترثه (ص) ومكاتب ومأذون تسرى (ش) يعني انه يجوز للمكاتب والعبد المأذون له في التجارة التسري يريد من مالهما والمباغة في قوله (وان بلاذن) من السيد لهما في ذلك رابعة للمسئلين لئلا يتوهم في المكاتب انه لا بد من الاذن خوف عجزه كالتزوج وفي المأذون لانه في ماله كالوكيل (ص) ونفقة العبد في غير خراج وكسب الاعراف كالمهر (ش) هنا حذف مضاف أي ونفقة زوجته العبد المأذون له في تزويجهما أو محسوبة عليه في غير خراجه وكسبه فتكون فيما يوجب له أو يوصى له أو نحو ذلك ما لم تكن عادة بالانفاق من الخراج والكسب والا أنفق من ذلك واذا لم يجد من أين ينفق ولم يكن عرف بما ذكر فرق بينهما الا ان ترضى بالمقام معه بالنفقة أو يتطوع بها من تطوع وحكم المهر كالنفقة لا يكون من كسبه وخراجه الا اذا جرت العادة بأن المهر من ذلك ولا يباع العبد في نفقة زوجته والنجمي والمدبر والمعق لاجل كالعبد والمكاتب كالحر

ونحوها والمراد بمال المكاتب الذي بيده ولا يأتي فيه تفصيل بان منه ما هو للسيد ومنه ما هو له (قوله وان بلاذن) ظاهره انه ليس للسيد منعهما من التسري بخلاف النكاح فله المنع (قوله هنا حذف مضاف) أو نقول ان نفقة مصدر بمعنى انفاق مصدر مضاف للفاعل وأما نفقة ولد العبد فان كان حرافا فعلى بيت المال والافعل السيد (قوله سواء بئوت أم لا) أي استقلت ببيت أم لا (قوله والمكاتب كالحر) وأما المأذون له في التجارة فيكون فيما بيده من المال المأذون له فيه وفي ربحه وفيما أتى به من نحو صدقة لا في غلته فهو موافق لغير المأذون له في ان نفقة زوجته لا تكون من غلته ويخالفه في انه يكون في ربح المال الذي بيده



(قوله والمراد الخ) هذا كلام الزرقاني قال بعض الشراح وحينه دفع عطف المكسب على الخراج من عطف العام على الخاص تأمل (قوله) كاجارة) أدخلت المكاف الجمالة أي أجر نفسه في صنعه أو خدমে (قوله إلا ان يشترطه) أي أو يجري به عرف (قوله بل ولو جبره) أي أو بأمر العقد (قوله ووصى) ولوائى لانه من قبل الزوج (قوله وحكم) عبر بالحاكم دون القاضي لانه أعم (قوله مجنوناً) أصلياً مطبقاً وان كان جنونه بعد شدة جبره الحالك فقط لأب أو وصى لانهم لا ولاية لهم عليه والمراد المجنون الذي كره لا لائى فلا يجبرها إلا الأب والوصى على تفصيل سبق في قوله ثم وصى (قوله للزوج طلاقه) فيه انه لا يزوج المصلحة والجواب أن يقال لما احتمل وقوع ذلك فالمصلحة كالأعدم لاحتمال وقوع ذلك (قوله واعلم ان محل جبر الوصى الخ) ومقدم القاضي مثله (قوله محجوره الذي كره) أي الذي هو الصغير ثم بعد هذا فيقاله الشراح رده محشى تب بأن هذا القيد غير معتبر بل المراد مطلق وصى هذا الذي يفيد اطلاق أهل المذهب كالمصنف ويدل عليه جعلهم مقدم القاضي مثله (قوله وكذا السفينة على القول به) أي لا يكون المصلحة ولا يتأتى أن يقال في السفينة حيث يجبر لانه بالغ ولا يرد ان الوصى (٤٠) يجبر بالغة ان عين الأب الزوج لان جبره له معمل بالبكارة فله فيها الجبر ثم

لا يخفى انه تقدم ان المصلحة في الصغير تزويجه من شريفة أي لاكتساب الولد الشرف والموسرة أمرها ظاهر وفي ابنة العم لان شأنها الشفقة بابن عمها هذا ما ظهر لى وهل بنت عم العم كذلك وهو الظاهر وأما بنت الخالة وبنت الخال فهل هما كذلك والعلة تفيد حورفاذا علمت ذلك فظاهر الشراح ان المصلحة في السفينة كذلك إلا ان في شرح شب أن الخلاف في السفينة حيث خيف فسادها وأمن طلاقه والمناسب عدم الجبر لان السفينة لا تجبر اذا كانت ثيباً اه (قوله وان كان كل من الأب الخ) أي إلا ان الوصى لا بد فيه من ظهور المصلحة (قوله ان أعدمو) أي ولو أعدمو أي ولو كانوا أعدمو وحينئذ فلا إشكال أي أعدمو كلا أو بعضاً أي فما أعدمو به فعلى الأب كلا أو بعضاً

والمبعض في يومه كالخروف في يوم سيده كالعبد والمراد بالخراج ما ينشأ عن كاجارة وبالكسب ما كان ينشأ عن مال (ص) ولا يضمه سيد باذن التزويج (ش) يعني ان السيد اذا زوج عبده فان المهر على العبد إلا ان يشترطه على السيد ومثل المهر النفقة أي ولا يضمن ما ذكر من نفقة ومهر سيد باذن التزويج بل ولو جبره كما هو ظاهر ما حله المواق وح فليس السيد كالأب ان الصداق عليه حيث جبر عبده ولما كان الجبر على النكاح مخصوصاً بالائى وجبر الذي كره على سيد التطفل عليها بخصوصاً بشخص ثلاثة في ذكور ثلاثة على خلاف في بعضها بين ذلك بقوله (ص) وجبر أب ووصى وحكم مجنوناً احتاج وصغيراً في السفينة خلاف (ش) يعني ان كلاماً من الأب ووصيه وان سفل والحاكم يجبر المجنون اذا احتاج للنكاح لخدمة بان خيف منه الفساد لان الحد وان سقط عنه فلا يعان على الزنا وهذا اذا كان مطبقاً فان كان يفيق أحياناً انتظرت افاقته كما مر في المجنونة وكذا يجبر الصغير لمصلحة كتزويجه من شريفة أو موسرة أو ابنة عمه وكذا يجبر السفينة وقيل لا يجبر للزوج طلاقه والصداق أو نصفه من غير فائدة واعلم ان محل جبر الوصى في محجوره الذي كره حيث يكون له جبر الاثني وانه انما يجبر الصغير حيث كان فيه مصلحة وكذا السفينة على القول به وان كان كل من الأب والوصى محمولاً في ذلك على المصلحة (ص) وصداقهم ان أعدمو على الأب وان مات أو أيسر وأبعد ولو شرط ضده (ش) يعني ان الأب اذا زوج ولده الصغير أو المجنون أو السفينة ولو نفقوا يضا وكانوا وقت الجبر معدمين فان الصداق يكون على الأب على المشهور لانه لا فائدة للولد في تعميده منته بالصداق مع فقره وعدم حاجته في الحال ولا فرق على المشهور بين حياة الأب أو موته ويتبع به كدين لزم منه فلا ينتقل عنه بموته وسواء بقي الولد على فقره أو أيسر بعد جبره ولو قبل الفرض في التفويض ولو شرط الأب الصداق على الولد لم يسقط عنه وأما صداقهم ان زوجهم الوصى أو الحاكم في مالهم أو على من تحمل عنهم (ص) والافعلهم الا بشرط

فلو أعدم الأب أيضاً اتبع أولهما يساراً كما قاله الشيخ سالم وفي عبارة أخرى فاذا أعدم ما يتبع الأب والحاصل انه يتبع الأب (ش) في عدمهما وفي عدم الابن ويتبع الابن في ملائهما وفي ملائ الابن فقط ومفاد هذه العبارة انه لا يتبع أولهما يساراً بل تقرر على الأب فقط والظاهر العمل بتلك العبارة (قوله على الأب) أي اذا كان المتولى له الأب ولو لم يشترط عليه وأما الوصى لا يزوج إلا الموسر لاجل الصداق ومثله الحاكم وسواء كان الأب موسراً أو معدماً يؤخذ منه تركته بعد الموت ولا يقال انها صدقة لم تقبض لانها عوض وفي عبارة أخرى واقتصر على الأب من المجبرين لانه المختص بهذا الحكم أي وأما الوصى والحاكم فلا شيء عليهم ما هو عليهم من غير تفصيل (قوله بعد) أي بعد تمام العقد وأشار بالقول ابن القاسم أيضاً انه على الولد ان شرط عليه وفهم جماعة المدونة عليه وبه جرى العمل عند الشيوخ (قوله فان الصداق يكون على الأب على المشهور) ومقابلته ما لابن القاسم أيضاً وقال أصبغ وابن حبيب ان الأب ان بين ان الصداق على الولد فهو لازم له ولا يكون على الأب شيء منه وقوله وعدم حاجته في الحال لا يظهر في المجنون لما تقدم فيه فان براد وعدم حاجته في الحال بالنسبة للبعض (قوله والافعلهم) وان أعدمو بعد وقوله الا بشرط ويجرى في الحاكم والوصى أيضاً



ما ذكرناه يكون الصداق في مال المجبورين أو في مال من تحمل الا ان يشترط الصداق على الحاكم أو الوصي فيعمل به وظاهره ولو كانا حال الشرط معدمين واعلم ان المصنف تكلم على الجبر وأما لو أذن الاب لولده في النكاح ولا مال له فترجح وكتب الصداق عليه ثم مات فطلبت الزوجة صداقها من الاب وقالت اذنك كعقدك عليه فقال ابن رشد نزلت بقصة وأفقي الشيخ عبد الحميد بن أبي الدنيا انه لا شيء على الاب وهو الظاهر كفولهم في السيد يأذن لعبداه اه قاله الشيخ سالم وقد يفرق بان السيد لا يضمن صداق العبد اذا جبره على النكاح بخلاف الاب (قوله وكل ما تقدم هو منصوص الخ) والظاهر انه اذا أراد به قول المصنف وصداقهم ووعايفهم من مهران (قوله وهل ان حلفا الخ) أي أو الفسخ مطلقا وهو المذهب وافهم كلامه ان غير الرشيد ليس كذلك وفيه تفصيل فان كان مليا فالصداق عليه لانه اذا كان عليهم في حالة جبر الاب لهم فالولى في حالة عدم الجبر وان كان (٤١) معدما في حالة الجبر الصداق على الاب وأما في حالة عدم الجبر فهل هو كذا

أم لا (قوله فقال الرشيد انما أردت الخ) هذا حل الشارح (قوله أو شرطته الخ) هذا حل البساطي ولكن المسئلة مفروضة في كلام اللخمي وابن بشير وابن عرفة والتوضيح وغيرهم وعليه قرر من يعتد به من شراحه ان الاب قال انما أردت أن يكون على الابن وقال الابن انما ظننت ان ذلك على أبي وعلى هذا يتفرع قوله والالزم الناكل أي بمجرد نكوله من غير انقلاب على قاعدة أيمان التهم ابن بشير ويحري على أيمان التهم لان الزوجة ولها لا يحققان على أحدهما وعلى فرض البساطي فليس يمين تهمة لا مكان تحقيق الدعوى فلا يتأتى عليه قوله والا لزم الناكل فافهم أفاده محشى نت الان الشارح في لا أجاب عن ذلك فقال فان قيل لاى شيء ما طواب الاب بالصداق لانه اذا زوج الرشيد بانه فهو وكيل عنه وسيأتى في باب الوكالة ان الوكيل يطالب بالثمن يقال انما يطالب به حيث قبض

(ش) أي فان لم يكونوا وقت جبر الاب لهم معدمين بل كانوا أغنياء ولو ببعضه فان ما يسروا به من كل أو بعض عليهم دون الاب وسواء شرط عليهم أو سكت عنه الا ان يشترط على الاب فيكون عليه على المعروف قال الشارح وكل ما تقدم هو منصوص في تزويج الاب الصغير ونص اللخمي على ان السفينة مثله ولم أر من نص على المجنون كذلك اه (ص) وان تطارحه رشيد وأب فسخ ولا مهر وهل ان حلفا والالزم الناكل تردد (ش) الضمير المنصوب في تطارحه راجع الى الصداق السابق ذكره ومعنى التطارح ان كل واحد من الاب والرشيد يريد ان يلزم ذمة الآخر به فاذا زوج الاب ولده الرشيد وباشر العقد بانه بصداق ولم يبين الصداق على أيهما فقال الرشيد انما أردت ان الصداق على الاب أو شرطته على الاب وقال الاب انما أردت أن يكون على الابن أو شرطته على الابن فان النكاح يفسخ ولا شيء على واحد منهما ما لم يبين بالزوجة وهل الفسخ وعدم المهر مقيد بقول ابن المواز ان حلفا ويلزمهما الصداق سوية ان نكلا معا ويقضى للحالف على الناكل وحده أو الفسخ غير مقيد بذلك وعلى الاول يبدأ الاب بالحلف لانه المباشر للعقد وقيل يقرع فيمن يبدأ ويقهر من قوله ولا مهر ان الزوج لم يدخل وأما لو دخل فيحلف الاب ويبرأ ثم ان كان المسمى أقل من صداق مثلها أي أو مثله غرم الزوج صداق المثل بلاعين وان كان أكثر من صداق المثل حلف وغرم صداق المثل قاله اللخمي وانما غرم صداق المثل حيث كان المسمى أقل منه لان المسمى في هذه الحالة لاغنى وصار الاعتبار بقيمة ما استوفاه الزوج وهو صداق المثل فلا يقال لاى شيء دفع للزوجة ما لم تدعه (ص) وحلف رشيد وأجنبي وامرأة أنكر والرضا والامر حضورا ان لم ينكروا بمجرد علمهم وان طال كثير الزم (ش) يعنى ان الاب اذا زوج ابنته البالغ المالك لا امر نفسه أو الأجنبي زوجته من زعمه توكيله أو رضاه أو المرأة يزوجه غير مجبر يزعم توكيلها أو رضاه أو ينكر كل من الابن الرشيد والأجنبي والمرأة الرضا بالعقد والامر به والحال انهم حاضرون للعقد فلا يخفى بل من ثلاثة أوجه اما ان ينكروا الرضا بالعقد والامر به من غير مبادرة بالانكار فيحلف الابن الرشيد والأجنبي والمرأة على الامر من وبسقط عنهم النكاح والصداق عن العاقد والمعقود له واما ان ينكروا حين علمهم بذلك العقد فلاعين على واحد منهم سواء كانوا حين العقد حضورا أو غيبا

(٦ - خرى ثالث)

السلعة وهنا القابض انما هو الزوج فانفق البيع والنكاح وكلام المؤلف حيث لم تحقق الزوجة ولا وليها الدعوى على أحدهما (قوله وقيل يقرع فيمن يبدأ) المنصوص الاول (قوله أقل من صداق مثلها) كذا في نسخة فيزاد أي أو مثله فليست هذه نسخة الشارح (قوله حضورا) حال من الواو في انكروا ولا يستغنى بالرضا عن الامر بل لا بد منهم ما أي انكروا الرضا أي اذا ادعى عليهم الرضا دون الامر وقوله والامر اذا ادعى عليهم الامر أي الاذن فالواو يعنى أو ولو عطفه بأو كان أحسن وأذا دخلت في حين النفي فهو ينصب عليهم ما معاولا حاجة لقوله حضورا فانه لا كبير فائدة فيه فكان يقول انكروا الرضا والامر ان لم ينكروا بمجرد علمهم والعذر له تبسع المدونة (قوله فيحلف الابن الخ) فيحلفون ولو ادعوا انهم لم يعلموا الاب بعد تمام العقد اذا حضورهم المجلس يقتضى حلفهم على العلم وتعلق حق الغير فان نكل لزم النكاح (قوله واما ان ينكروا حين علمهم) لانه لم يأت من الابن ونحوه ما يدل على الرضا



(قوله و بعد ما حصلت الخ) قال عجم ظاهره وان لم يتقدم له علم بذلك لانه مظنة العلم فان لم يحصل له ذلك المذكور من التهنئة والدعاء وطال الامر بعد العقد ثم لما علم فأنكر بمجرد العلم مع احتمال العلم فالظاهر انه يخلف أيضا (قوله فلو قامت له بينة) أى عليه بينة (قوله والفرق بين الناكل) أى المشار له بقوله وأما فى الحالة الخ (قوله وغيره) هو من أنكر بعد الطول (قوله هو ان النكول) أى عن اليمين فجعل الموجب النكول عن اليمين لا الانكار (قوله وهو متماد) أى لانه متماد وهو تعليل لقوله اتها ما أى انما لزمه النكاح اتها ما لا تحقيقا وقوله لا يظهر منه انكار (٤٣) أى فى أول الامر فلا ينافى أنه يرجع بعد ذلك ولما كان فى ذلك دقة أمر

واما ان ينكروا بعد طول بعد عقد النكاح فليزوم كلا النكاح فقوله وحلف الخ أى بعد طول يسير بدليل قوله وان طال كثير الزم والطول بالعرف والقول بأنه يوم أو بعضه قول ابن وهب وهو ضعيف وبعبارة بأن يحصل الانكار بعد تمام العقد وبعد ما حصلت التهنئة والدعاء على حسب العادة <sup>بجوابه</sup> تنبيهه إذا أنكروا بعد الطول وقلنا يلزم النكاح فانه لا يمكن منها ولو رجع عن انكاره الا بعد جديده يلزمه نصف الصداق فلو قامت له بينة واستمر على انكاره لم يمكن منها فان رجع لها فالظاهر تمكينه منها وأما فى الحالة التى يلزمه النكاح فيها ان نكل ولا يلزمه ان حلف فانه يمكن منها بعد نكوله حيث رجع عن انكاره والفرق بين الناكل وغيره هو ان النكول اقرار منه بتكذيب نفسه وبحقيقة النكاح وغير الناكل وهو من طال سكوته انما يلزمه النكاح اتها ما وهو متماد على انكاره لم يظهر منه تكذيب تأمل (ص) ورجع لآب وذى قدر زوج غيره وضامن لابنته النصف بالطلاق (ش) يعنى ان الآب اذا زوج ولده الصغير أو الرشيد وضمن صداقه أو ذا القدر اذا زوج غيره على ان الصداق عليه أو الآب زوج ابنته لاجنبى وضمن الصداق لها عنه فطلاق الولد بعد بلوغه أو من معه قبل الدخول فأخذت الزوجة نصف الصداق فان النصف الاتخير يرجع للآب المزوج ولده أولدى القدر والمزوج غيره والضامن لابنته وليس للزوج فيه حق لان المعطى انما قصد بالالتزام ان يكون على حكم الصداق ولو اطاع على فساد النكاح رجع لمن ذكركم جميع الصداق يريد اذا وقع التفريق قبل البناء والا فلها المسمى بالدخول كما مر وايه الاشارة بقوله (والجميع بالفساد) ففاعل رجع فى كلام المؤلف هو النصف وبالطلاق متعلق برجع وكذلك الآب والتقدير ورجع للآب نصف الصداق بالطلاق وذى القدر وضامن لابنته معطوفان على المجرور وهو لآب (ص) ولا يرجع أحد منهم الا ان يصرح بالحالة أو يكون بعد العقد (ش) أى ولا يرجع أحد من الآب وذى القدر والضامن لابنته على الزوج بما أخذت منه الزوجة من نصف أو كل على ما مر ان كان التزام من ذكر عن الزوج بلفظ الحمل كان فى العقد أو بعده اذا قصد به الاقربة لانه عطية لا رجوع فيها لمعطيها وان كان التزام من ذكر عن الزوج بلفظ الحالة يرجع كان فى العقد أو بعده كحالة الديون وان كان التزام من ذكر عن الزوج بغير اللفظين بل كان بلفظ الضمان أو على أو عندى أو نحو ذلك فان كان حين العقد حمل على الحمل وان كان بعده حمل على الحالة فقوله أو يكون أى الدفع أو الضمان ونحوه بعد العقد ثم ان كلام المؤلف حيث لا عرف ولا قرينة تخالف ما ذكره من التفصيل وامان وجد عرف يحالفه كما اذا جرى العرف بان من دفع عن شخص صداقه أو تحمّل به عنه بأى لفظ يرجع به فانه يعمل بذلك وكذا ان قامت قرينة تدل على ذلك (ص) ولها الامتناع ان تعذر أخذها حتى يقرر وتأخذ الحال وله الترتك (ش)

بالتأمل ويجوز أن يكون انما أمر بالتأمل لان التماضى انما هو فى السكوت وقد عقبه بالانكار دفعة فليس فيه تماذ فان قلت سيأتى ان انكار الزوج ليس طلاقا فيمكن المناسبتة كمينه منها ولا عبرة بانكاره فالجواب ان الامر والرضا لما كانا غير ثابتين هنا بل محتملان وكان النكاح هناك ثابتا بالبينة كان الانكار هنا قويا وهناك ضعيفا (قوله فلها المسمى) أى أو رابع دينار منه ان كان الزوج سفيها أو عبد اتزوج بغير اذن سيده والباء فى بالطلاق وبالفساد سببية (قوله ففاعل رجع هو النصف) أى وما عطف عليه الذى هو قوله والجميع وقوله وبالطلاق الخ أى وما عطف عليه وهو بالفساد فلا اعتراض (قوله ولا يرجع أحد منهم الخ) الحاصل انه ان صرح بالحمل بان قال والمهر على حمل لا يرجع مطلقا وان صرح بالحالة بأن قال والمهر على حالة رجع مطلقا ففرقوا هنا بين الحمل والحالة وهذا اصطلاح لهم ولا مشاحة فى الاصطلاح لان الحمل أصله ان لا يطالب بغير الحامل بشئ والحالة أصلها الضمان فنظروا فى هذا الباب للالفاظ لانه باب معروف لا باب مشاحة من ك

غير انه هنا فرقوا بين الحالة والضمان مع ان الحالة بمعنى الضمان (قوله أو يكون أى الدفع أو الضمان الخ) سيأتى الصواب ان الضمان المفهوم من قوله وضامن هذا الموجود فى كلام الائمة أفاده محشى نت فانظره واعلم ان هذا كله حيث وقع ذلك مبهم ما لم يشترط فيه رجوع ولا عدمه والا فالعبرة بالشروط اتفاقا (قوله حتى يقرر) راء مكررة أو بدال فراء أى يعين لها الصداق ويقر بالبناء للفاعل والمفعول ونسخة الدال أحسن (قوله وله الترتك) وله دفعه لها عند الامتناع ويتبع به الحامل ولا يجبر على الدفع ولو كان له مال لا نلزمه دخلا على غرم شئ فان فارق ثم مات الحامل اتبع تركته متى طرأ له مال ولو كان الحامل



عدياً كنت من نفسها ثم مات فلا شيء على الزوج والمراد بالتعذر التعمير لان التعذر لا يشترط ومفهوم ان تعذرا نه لولم يتعذر الاخذ  
لكونه ملياً فليس لها الامتناع لا يخفى ان تعذر الاخذ يكون في المعين وغير المعين كافي التفويض بخلاف الاخذ فلا يكون الا في معين  
(قوله حتى يعينه ويقبضه وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وهو ظاهر لانه اذا كان الاخذ منتهذا فافادة في تقرير الصداق وحده  
وعلى هذا فيختلف نكاح التفويض الذي الصداق فيه على غير الزوج ونكاح التفويض الذي الصداق فيه على الزوج فانه يكفي في  
الثاني التعيين وان لم يقبضه كما يفيد قول المؤلف ولها طاب التقدير (قوله أي وبطل (٤٣) الضمان على وجه الحمل ان ضمنها (٣)

لا يخفى ما في ذلك من الركة الا ان  
يضمن ضمن معنى وقع وقوله وقد  
دخل الخ أي أو أراد الدخول فان لم  
يحصل شيء من ذلك فلا شيء عليه  
وقوله ولما كان من صورته أي  
المفهوم أي فقوله لا زوج محترق قوله  
عن وارث أي ولو أتى بالمفهوم  
بتمامه لقال لا كزوج ابنته (قوله  
فتصح في المرض للوارث من الثلث)  
انما تقيده بالثلث لانه تبرع في  
الجملة (قوله لا زوج ابنته) اجنبيا  
كان أو قريبا غير وارث فلا يبطل  
الا فيما زاد على الثلث فيبطل اتفاقا  
الا ان تجيزه الورثة فان لم يجزوه  
خير الزوج بين دفعه من ماله أو ترك  
النكاح ولا شيء عليه (قوله لما  
قبل انها حق لله الخ) أي والمذهب  
انها ليست حقاً لله ولا شرطي صحة  
العقد لقوله ولها وللولى (قوله لغة  
المماثلة والمقاربة) أي مطلق المماثلة  
والمقاربة الا ان صيغة المفاعلة  
تقتضي مقارنة من الجانبين أي  
كل منهما قارب الآخر ولا تقتضي  
المماثلة فحينئذ يشكل الحال الا  
أن تكون الواو بمعنى أو والظاهر  
انه أراد بالمقاربة عين المماثلة

سيأتي ان للمرأة ان تمنع نفسها من الدخول والوطء بعده الى آخر ما يأتي في باب الصداق حيث  
كان الصداق على الزوج وذكره ان لها أيضاً ذلك اذا كان على غيره وتعذر اخذه من  
المتحمل به حتى يعين لها صداق في نكاح التفويض وتأخذ الحال بالاصالة أو ما كان مؤجلاً  
وخل في التسمية وسواء كان الصداق على غير الزوج وسواء كان يرجع به المتحمل على الزوج  
أم لا لان الزوج لم يدخل على تسليم سلعها مجاناً وللزوج الترتك ولا شيء عليه في حالة عدم رجوع  
من قام به عن الزوج عليه وأما في حالة رجوعه عليه وهو ما اذا صرح بالجملة أو كان بلفظ  
الضمان ووقع بعد العقد فانه ليس له الترتك أي الطلاق مجاباً بل ان طلق غرم لها النصف وان  
لم يطلق وغرم لها الصداق لم يتبع به الحامل لان الحامل في الفرض المسد كوراد دفع شيئاً  
رجع به عليه ولما كان التزام المهر جلا ومجالة وغيرهما كما مر وكان الحمل صفة لا رجوع فيه  
جرى مجرى الوصية اذا وقع في المرض فيبطل للوارث وينفذ من الثلث لغيره أشار الى ذلك  
بقوله (ص) وبطل ان ضمن في مرضه عن وارث (ش) أي وبطل الضمان على وجه الحمل ان  
ضمن أحد مهرها في مرضه الخوف عن وارث ابن أو غيره لانها وصية لوارث والنكاح صحيح فلو  
كانت المرأة قبضته من النضام ثم مات رده وان كان الزوج كبيراً أو قد دخل أو صغيراً ودخل  
بعد بلوغه اتبعته الزوجة به ففعل بطل الضمان على وجه الحمل وأما على وجه الجملة فتصح في  
المرض للوارث من الثلث وفهم من قول المؤلف عن وارث صحته عن غير وارث اجنبي أو غيره  
ويكون وصية من الثلث ولما كان من صورة ضمان الاب صداق ابنته عن زوج غير وارث  
خصها بالذ كر لخلاف فيها بقوله (لا زوج ابنته) فيجوز له لانه لغير وارث ولما كانت الكفاءة  
مطلوبة في النكاح طلب الدوام المودة بين الزوجين أعقب المؤلف ما ذكره من أركان النكاح  
بالكلام عليها لما قيل انها حق لله وشرطي صحة العقد بقوله (ص) والكفاءة الدين والحال  
(ش) الكفاءة لغة المماثلة والمقاربة والمراد بالدين الدين أي كونه غير فاسق لقوله ولها  
وللولى تركها أي ترك الكفاءة بمعنى الدين أي زيادة الديانة لا بمعنى الدين أي الاسلام لانه  
ليس لها ولا للولى تركه وتأخذ كافر والمراد بالحال السلامة من العيوب التي ثبتت للزوجة  
بها الخيار لا من العيوب الفاحشة خلافاً لما قاله في التوضيح فان قلت تفصيل الكفاءة بالمماثلة  
والمقاربة لا يوافق ما فسرها المؤلف به قلت المراد بالمماثلة والمقاربة في الدين والحال (ص)  
ولها وللولى تركها (ش) أي وللمرأة بكراً أو ثيباً مع وليها ترك الكفاءة والرضا بالقاسق بالجارية

(قوله لا من العيوب الفاحشة) مطلقة سواء ثبت لها الخيار أم لا بل المراد ما ثبت به الخيار كالجذام والبرص والجنون ويمكن أن  
يكون أراد بالفاحشة ما ردهم بخلاف الداء المعروف عند الناس بالمبارك فانه ليس من العيوب التي ثبتت للزوجة بها الخيار وان  
كان من العيوب الفاحشة فقد نقل لنا شيخنا السلموني عن الشارح ما قلناه من ان المبارك لا يثبت به الخيار (قوله فان قلت نفسير  
الكفاءة) فيه ان الذي تقدم معنى لغوي فلا يرد الاعتراض وكأنه فهم ان هذا المعنى اللغوي مراد في الفقه (قوله قلت المراد الخ) حاصله  
انه ليس المراد مطلق المماثلة ومقاربة بل المراد المماثلة والمقاربة في الدين والحال وحينئذ فكلام المصنف فيه حذف والتقدير  
الكفاءة المماثلة في الدين والحال الا انه يرد ان المعنى اللغوي مطلق فتدبر (قوله والرضا بالقاسق بالجارية) ولو سكر ايؤ من عليها  
منه لم يمسح الحق لهما ويكون النكاح صحيحاً على المعتمد فان لم يؤمن عليها رده الامام وان رضيت لان الحق لله تعالى حينئذ لا يوجب



حفظ النفوس (قوله الفاسق بالجراحة) والفاسق بالاعتقاد فهو كالفاسق بجراحة أو أشد لانه يجرحها الى اعتقاده ومذهبه بناء على انه غير كافر والحاصل ان الاجماع منعقد على حرمة نكاح الكافر المسلمة كافي التوضيح ويفسخ ولو أسلم بعده ويؤدب الا ان يعتذر بجهل قال أبو الحسن الصغير ان زوج ابنته من سكير فاسق لا يؤمن عليها رده الامام وان رضيت وكذلك اذا أوصى ان تزوج ابنته من سكير فاسق لم يجز ذلك عليها كالموقع له الاب (قوله فان تركها المرأة فحق الولي باق) قال الشيخ سالم فان رضيت بغير كف فلا ولياء الفسخ ما لم يدخل ابن خويزمنداد فان دخل فلا شئ في عدم الفسخ ثم ان ظاهره ان الرجل لو كان معترضا أو نحو ذلك من عيوب الفرج ورضيت المرأة ولم يرض هو يكون القول قوله (قوله فطلق) قال الزرقاني هي الفاء الفصيحة وفيه نظر لان الراجح ان الفاء الفصيحة هي الواقعة في جواب شرط مقدر وهما ليس كذلك كافي شرح (٤٤) عب بل الفاء للترتيب فقط بدون تعقيب لكن ما ذكره الشارح هنا في الفاء

الفصيحة أحد أقوال (قوله وانقضت العدة) وأما لو لم تنقض العدة فهي زوجة ولا كلام لها ولا لوليها (قوله وللأم) أي المطلقة وأسقطه المصنف لانه وصف طردى خرج على سؤال سائل (قوله التسكلم) أي بان ترفع للحاكم فينظر فيما أراد به الاب هل هو صواب فيردها اليه أم لا وقوله في تزويج أي في ارادة تزويج (قوله من فقير) ابن أخ له أو غيره فاسقط المصنف ابن الاخ لانه وصف طردى خرج على سؤال سائل وفي ك عن تقرير قوله في تزويج ابنته وغير الاب أولى بذلك وأما الام الخاص بها مطلقة أم لا ومثل الفقير من يغريها عن أمها مسافة خمسة أيام ويشكل هذا الفرع بما تقدم من قوله الا لخصي أي فليس للاب ان يجبر ابنته على الخصى ونحوه من العيوب الفاحشة أي وأما الفقير فلم يذكره فله جبرها ولا كلام لاحد حتى للام من جعلهم هنا للام التسكلم الا ان يقال مبنى ما هنا على ان المال يعتبر في الكفاة

والمعيب الفاحش العيب فان تركها المرأة فحق الولي باق وبالعكس وعلى هذا فالمؤلف أعاد الجار للعطف على الضمير المحفوض لا لكون كل منهما كافيا في الترك دون الآخر (ص) وليس لولي رضى فطلق امتناع بلا حادث (ش) يعني ان الولي اذا رضى بغير كف وزوج منه ثم طلق طلاقا بائنا أو رجعيا وانقضت العدة وأراد عودها فرضيت الزوجة وامتنع الولي منه فليس له الامتناع حيث لم يحدث فيه ما يوجب الامتناع وبعد عاصلا (ص) وللأم التسكلم في تزويج الاب الموسرة المرغوب فيها من فقير ورويت بالنفي ابن القاسم الا لضرر بين وهل وفاق تأويلات (ش) ونص المسدونة وقد أتت امرأه مطلقة الى مالك فقالت ان لي ابنة في حجرى موسرة مرغوب فيها فاراد أبوها ان يزوجه من ابن أخ له فقيرا وفي الامهات معذما لا مال له فترى لي في ذلك متسكلا ما قال نعم اني لأرى لك متسكلا ما عياض وكذا روينا بالاجاب لا على النفي ولا يصح الكلام الاب له لانه سألت أن لها نكلا ما قال نعم ثم أعاد عليها انه رأى لها متسكلا ما ومن روى فلا يرى أي على النفي لم يستقم مع قوله قبل نعم واختل المعنى وناقض بعض كلامه بعضها ثم قال ابن القاسم بعد الكلام السابق وأنا أراه ماضيا الا لضرر بين واختلاف في قول ابن القاسم هل هو خلاف لقول مالك أو وفاق فنهى من جعله على الخلاف وهو مذهب سحنون وقال بقول ابن القاسم أقول قال ويعني بالضرر ضرر البدن وأما الفقر فلا ومنهم من قال هو وفاق ولعل ابن القاسم لم يتسكلم على الفقر الفادح المضربها وانما تسكلم على أن ابن الاخ بالاضافة الى مالها فقير لسعة حالها وكثرة يسرها أو أن ابن القاسم تسكلم على ما بعد الوقوع ومالك انما تسكلم قبله وقال لها متسكلم ولم يقل ان التسكاح مفسوخ وبعبارة وهل قول ابن القاسم وفاق أو خلاف وهذا يتأتى على كلا الروايتين اما على رواية الاثبات فوجه الخلاف ان الامام جعل لها التسكلم وابن القاسم جعل فعل الاب ماضيا فيقتضى انه لا تسكلم لها اذ لو كان لها التسكلم لم يكن لها الرد ووجه الوفاق ان محمل قول الامام لها التسكلم حيث كان يلحقها الضرر البين كما قال ابن القاسم وأما على رواية النفي فوجه الخلاف ان الامام لم يجعل لها التسكلم مطلقا وابن القاسم جعله حيث الضرر البين ووجه الوفاق أن كلام الامام ليس على إطلاقه بل هو مقيد بما اذا لم يكن ضرر ولا شيوخ في الوفاق غير هذا الوجه أيضا (ص)

ولا مانع من بناء مشهور على ضعيف (قوله فترى) بفتح الهمزة ولم تكن موجودة في نسخته الا انه على حذف الهمزة (قوله والمولى متسكلا) أي نكلا (قوله ثم أعاد عليها) أي مؤكدا لقوله نعم (قوله لم يستقم مع قوله نعم) أجيب بانه مستقيم وان قوله نعم معناه أجبته سؤالك قال جماعة من الشيوخ رواية الاثبات أصح قاله البدر قال بعض شيوخنا وتقديم المصنف قول مالك وتقديمه الاثبات على قول ابن القاسم وعلى رواية النفي يشعر بترجيحها اه (أقول) وقضية ما تقدم ان الراجح كلام ابن القاسم من أنها ليس لها التسكلم أي الا لضرر بين أي من حيث الفقر (قوله ويعني بالضرر ضرر البدن) أي كالجنون والجذام والبرص (قوله لم يتسكلم على الفقر المضربها) أي وأما الامام فقد تسكلم على الفقر المضربها أي فقول ابن القاسم الا لضرر بين أي الفقر بين مضر بها (قوله حيث كان يلحقها الضرر البين) أي بفقر ابن الاخ وهو المراد بقول ابن القاسم الا لضرر بين (قوله لم يجعل لها التسكلم) فقط سواء كان يحصل بفقر ابن الاخ الضرر البين أم لا (قوله بما اذا لم يكن ضرر) يحصل لها بفقره (قوله وللشيوخ في الوفاق) أي بان ابن القاسم تسكلم على صداق



المثل والامام على مادونه أو انه عند مالك يخشى منه أو كل مالها وعند ابن القاسم لا يخشى منه لكن رد هذا بأنه حالة للمسئلة اذ لا معنى لذكر الفقر حينئذ اذ المانع الخوف منه أو عدم امانته (قوله والمولى الخ) هذا يفيد أنه لا يشترط في الكفاءة حسب ولا نسب والنسب يرجع للاتباء والامهات والحسب المناقب والصفات الحميدة كالكرم والعلم والشجاعة والتقوى ولا يخالف قوله الا في وللعربية رد المولى المنتسب لانه بانسابه كانه أوقع العقد على اشتراط أن يكون كذلك وما هنالك يحصل انتساب ولا اشتراط شيء (قوله والاقل جاها) أراد بالاقل ما يشبه العدم (قوله وفي العبد تأويلان) المذهب أنه ليس بكف كذا في شب (أقول) وصححه عبد الوهاب وفي شرح عب أن الراجح أنه كف وهو الا حسن لانه قول ابن القاسم (أقول) والظاهر التفصيل فما كان من جنس الابيض فهو كف لانه الرغبة فيه أكثر من الاحرار وبه الشرف في عرف مصرنا وما كان من جنس (٤٥) السود فليس بكف لان النفس تنفر

منه ويقع به الذم والحسة (قوله ذكر أو أنثى) لا يخفى أنه يلزم على ذلك الحيل الاستغناء عن قوله وفصوله فالاولى أن يقال وحرم على الذكر أصوله الاثنا فاذن يحتاج لقوله وفصوله الا أن يقال أراد التنصيص على تعلق التحريم من الجانبين غير مكف بدلالة الالتزام في مقام الضبط والبيان (قوله لان الجميع خلق من مائه) أي خبيثه (قوله ولو خلقت من مائه أي المجرى عن العقد (قوله على المشهور) أي فهي بنت أو كالبنت على المشهور خلافه لان يقول انها ربيبة فقوله لا ربيبة معطوف على قوله بنت أو كالبنت فقابل المشهور انها كالربيبة فيلزم حملها لابي الواطئ وابنه وأجاز ابن المباحسون جميع ذلك وجعلها أجنبية وبه قال الشافعي (قوله فيحرم على صاحب الماء تزوج بنته) ومثل من خلقت من مائه من شرب من لبن امرأه زنى بها حال وطئه فانها تحرم عليه لانها بنته رضاعا وكذلك الخلوقة من ماء زنا أبيه

والمولى وغير الشريف والاقل جاها كف (ش) يعني ان كل واحد من هذه الثلاثة كف لمن هو دونها في المرتبة فالمولى أي العتيق كف للعربية وغير الشريف كف للشريفة والاقل جاها كف لمن هو أقوى منه جاها (ص) وفي العبد تأويلان (ش) أي وفي كفاءة العبد للحرية وعدم كفاءته لهما تأويلان وظاهر قوله وفي العبد ولو عسداً أيها (ص) وحرم أصوله وفصوله (ش) أي وحرم على الشخص ذكر أو أنثى أصوله وهو من له عليه ولادة مباشرة أو بواسطة فيحرم على الذكر أمه وأمهات وان علت وأم أبي أمه وأم أبي أمه وأم أبي أمه وعلى الانثى أبوها وأبوه وان علا وأبوا أم أبيها وأبوا أمها وان بعد وأبوا أمها كذلك وفصوله وهو من له عليه ولادة مباشرة أو بواسطة وان بعدت فيحرم على الذكر بنته وان سفلت وعلى الانثى ابنها كذلك وقوله أصوله وفصوله أي من النسب وأما من الرضاع فسيأتى (ص) ولو خلقت من مائه (ش) يعني ان الرجل اذا زنى بامرأة فحملت منه بانه فانها تحرم عليه كما يحرم عليه من بناته من ثبت نسبها منه لان الجميع خلق من مائه فهي بنت أو كالبنت على المشهور فيحرم عليه وعلى أصوله وفروعه لا ربيبة ومثل البنت الابن المخلوق من مائه فيحرم على صاحب الماء تزوج بنته (ص) وزوجتهما (ش) ضمير التثنية راجع الى أصل الشخص وفصله يعني انه يحرم على الشخص ان يتزوج امرأه تزوجها أحد من آبائه وان علوا أو بنيه وان سفلا ويجوز ان يتزوج أم زوجته أبيه وابنة زوجته أبيه التي لم ترضع بلبان أبيه والمناسب لاول الكلام حذف التاء لان المراد بقوله وحرم على الشخص النكاح ذكر أو أنثى لكنه اتكل على ظهور المعنى المراد وانما لم يقل وزوجها بالتثنية لانه جعل الاضافة للجنس فيصدق بالمفرد والمتعدد ثم أشار الى بقية الضابط فقال (ص) وفصول أول أصوله (ش) أي وحرم على الشخص فصول أبيه وأمه وهم اخوته وأخواته أشقاء وأولاد أولادهم وان سفلا (ص) وأول فصل من كل أصل (ش) يريد انه يحرم الفصل الاول خاصة من كل أصل ما عدا الأصل الاول لان الأصل الذي يلي الأصل الاول هو الجدة الاقرب والجدة القربى وابن الاول عم أو خال وابنته عممة أو خالة وابن الجدة المذكورة وابنتها كذلك وهم أول الفصول والتحريم مقصور عليهم وأما أولادهم فهم حلال وأما فصول الأصل الاول فهم حرام وان سفلا كما هي (ص) وأصول زوجته (ش) أي وعمما يحرم على الشخص أصول

أوابنه وصرح صاحب القبس بان من زنى بحامل لا يجوز له أخذ بنتها التي تلدها بعد الزنا لان زرع غيره مسق بمائه وأما المخلوقة من ماء أخيه فلا تحرم كذا كره البحري في شرح الارشاد لانها بمنزلة الربيبة لا بمنزلة بنته وهو أحد قولين ومقتضى كلام بعضهم ترجيحه ويدخل في قول المصنف وان خلقت من مائه ما اذا التقطت منية في نحو جام ووضعته في فرجها ثم حملت منه فيصدق على ذلك انها خلقت من مائه حيث علم ذلك وانظر حليمة الابن من الزنا هل تحرم على أبيه من الزنا ومقتضى كون المخلوق من الزنا كولد الصلب الحرمه وانظر ذلك (قوله لكنه اتكل على ظهور المعنى المراد) بان يقال ترجيع الضمير للأصل والفصل لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى آخر وهو الذكورة في العبارة استخدام ويجرى هذا فيما تقدم من كون المراد بالأصل الذكور والانثى (قوله فيصدق بالمفرد والمتعدد) أي والمتعدد هي ادناها (قوله وأصول زوجته) ولو كان الزوج صغيراً أو مجنوناً



(قوله وبتملذه) أي قصداً لذه ووجدانها كوجدانها فقط وفي القصد وحده قولان وكل ذلك في باطن الجسد وهو ما عدا الوجه والكفين وأماهما فلا يحرم مطلقاً كباطن الجسد مع انتفاها (قوله وبتملذه) ظاهر المصنف كغيره حرمة الفصول بالتملذ ولو كانت الام وقت التلذذ بها صغيرة جداً فليس كقضاء الوضوء (قوله ولو ينظر) أي لباطن الجسد ولو من فوق حائل خفيف يشفر الحاصل انه لا بد من قصد التلذذ مع وجود التلذذ أو أحدهما في جميع المقدمات من قبله ومباشرة وملاعبة ونظر لا في خصوص النظر وهذا كله فيما عدا الوجه والكفين مطلقاً أي سواء التذ بالنظر أم لا لأنه سواء كان بالنظر أو باللمس أو القبلة بل مهما كان بلبس أو قبلة لا يختص بوجهه وغيره من بقية الجسد (قوله والمعطوف محذوف) لا حذف بل المعطوف قوله فصولها (قوله كالمك) يشع من تلذذ بامة مجوسية على كفاهاً فإنه يحرم عليه (٤٦) بناتها وأمهاتها وشبهه الملك مثله (قوله واعلم ان الخلاف الخ) أي اختلف في وطئه

ومقدماته هل يحرم كالبالغ أم لا والراجح عدم التحريم (قوله سواء اعتبرنا فيه كونه يقوى) أي كما عبر به بعضهم وقوله أو كونه مراهما أي كما عبر به آخر لا يخفى ان الذي يقوى على الجماع أعم من كونه مراهما (قوله سواء اعتبرنا الخ) فان لم يكن كذلك فوطؤه كالعدم باتفاق القولين وكذا مقدماته وهذا كله في الواطئ واللامس وأما الموطوءة والمموسة فظاهر المصنف حرمة فصولها بالتملذ ولو كان التملذ به وقته صغيرة (قوله هل ينسأ الخ) بدل من الخلاف في قوله ان الخلاف الخ (قوله شرع في تفصيل ذلك) أي تفصيل بعض ذلك أي تبين بعض ذلك أي وهو ان التحريم بالعقد العكج والفساد المحتلف فيه وأما المجمع عليه فلا يحرم الاوطؤه (قوله وان كان فيه نوع تكرار) أي نوع من التكرار باعتبار البعض فقط وهو ان المتفق على فساده لا يحرم فيه الا الوطء العكج والمختلف في فساده العقد فيه وحده كاف في التحريم أي في غير

زوجته وهن أمهاتها وان علون ممن له عليهما ولادة مباشرة أو بواسطة من قبل أبيها وأمهاتها من نسب أو رضاع لقوله تعالى وأمها نساءكم ولا فرق بين ان يدخل بالزوجة أم لا لان العقد على البنات يحرم الامهات بخلاف العكس (ص) وبتملذه وان بعد موتها ولو ينظر فصولها (ش) الواو والعطف والمعطوف محذوف دل عليه ما مر وهو حرم وبتملذه متعلق به والضمير المؤنث في الموضوعين راجع الى الزوجة المتقدمة ذكرها وفصولها يصح أن يكون فاعلاً ويصح أن يكون خبراً والمحذوف مبتدأ أي وحرم بالتملذ بالزوجة وان بعد موتها ولو ينظر فصولها وهي بناتها وان سفلن أو أوال المحرم بتملذه فصولها وان لم تكن في حجره لان قوله تعالى اللاتي في حجوركم وصف خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له فلا تحرم فصول الزوجة بمجرد العقد على الزوجة بخلاف أصولها والحكمة في ذلك أن الام أشد برا بانبتها من الابنة بها فلم يكن العقد كافياً في بعضها لا بئها اذا عقد عليها الضعف ميلها للزوج بمجرد العقد وعدم مخالطته فاشترط في التحريم اضافة الدخول وكان ذلك كافياً في الابنة لضعف ودها لأمها وميلها للزوج (ص) كالمك (ش) ان جعل تشبيهاً في قوله وبتملذه وان بعد موتها ولو ينظر فصولها لا يستثنى شيء وان جعل تشبيهاً في جميع ما مر أي في قوله وحرم أصوله الى هنا يستثنى العقد فان عقد الاب في النكاح يحرم على الابن وعقد الابن يحرم على الاب وعقد الشراء لا يحرم شيئاً والفرق ان الملك ليس المبتغى منه الوطء وانما المبتغى منه الخدمة والاستعمال بخلاف النكاح واعلم ان الخلاف في وطء أو تملذ الصغیر سواء اعتبرنا فيه كونه يقوى على الجماع أو كونه مراهما هل ينسأ الحرمة أم لا اغما هو فيما يتوقف فيه التحريم على التملذ وأما ما لا يتوقف فيه التحريم على التملذ بل يحصل فيه التحريم بالعقد كتحريم الام بالعقد على البنت فانه يحصل بعقد الصغیر ولو لم يقو على الوطء ولما قدم اجمالاً ان تحريم المصاهرة تارة يحصل بمجرد العقد وأخرى بالتملذ بالوطء وكان العقد صحيحاً تارة وفساداً أخرى والتملذ بالوطء حلال وحرام فيه الحد تارة ولا حد فيه أخرى شرع في تفصيل ذلك وان كان فيه نوع تكرار مع قوله سابقاً وهو طلاق ان اختلف فيه والتحريم بعقد ووطئه لا اتفاق على فساده وحرم ووطؤه فقط فقال (ص) وحرم العقد وان فسد ان لم يجمع عليه والا فوطؤه ان درأ الحد وفي الزنا خلاف (ش) يعني ان النكاح الفاسد على ضربين تارة يكون مختلفاً في فساده يريد والمذهب قائل

العقد على الام فلا تحرم البنت وظاهره ان قول المصنف وهو طلاق ان اختلف فيه فيه تكرار وليس كذلك واعلم ان بالفساد المتفق عليه ما اتفق عليه أهل المذهب والمجمع عليه ما أجمعت عليه الامة الا ان المراد هنا بالمتفق عليه المجمع عليه (قوله وحرم العقد) أي عقد النكاح على صغیر أو كبير لا رقيقاً بغير اذن سيده ورد عقده فلا يحرم ذلك لانه لما در ارتفع من أصله وانظر فيما هو مثله في عدم البت من عقد الصبي والفسق والظاهر كذلك فليس كالعقد الفاسد المختلف فيه لان الفساد المختلف فيه لازم عند بعض الائمة فهو غير متفق على حله بخلاف نكاح نحو الصبي والعبد بغير اذن سيده فهو متفق على حله وقيل يحرم ولا يشترط كونه لازماً وانظر في ذلك ومثل عقد النكاح عقد البيع يفصل فيه بين كون البيع مختلفاً في فساده فيحرم الوطء المستند اليه وبين كونه متفقاً على فساده فيحرم ووطؤه ان درأ الحد والا فلا ويجرى في المقدمات ما جرى في الوطء (قوله وفي الزنا خلاف) أي في قبل المرأة أو دبرها



(قوله وأفتى بالتحریم الى أن مات فقيل له لو محوت ما في الموطأ فقال سارت به الركان) وبقي هنا بحث كيف يكون المعتمد والمشهور هو المرجوع عنه أي مع الكراهة وقد تقرر في الأصول ان المرجوع عنه لا ينسب الى قائله فضلا عن كونه معتمدا مشهورا وقد يجاب عن هذا بان اتباع الامام أخذوا من قواعده ما رجع عنه وان كان لا ينسب الى نفس (٤٧) الامام وإنما ينسب لمذهبه على انه يمكن أن يقال لم يعتبر وانقل ابن حبيب

وجوه لا نفراده به مع انه لم يدرك مالسا (قوله فالتدبيا بنتها الخ) ومثل بنتها سا فرفر وعها وأصولها (قوله فتردد) على حد سواء في تلذذه بابنتها بغير وطء وأما به فالراجح فيه حرمة زوجته عليه والذي ينبغي التحريم راجحا أيضا في التلذذ (قوله فالتدبها بوطء الخ) قال محشي نت بل الصواب والمتعين فالتدبيا بنتها بغير الوطء اذ هو محل التردد كما في الجواهر وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم أما الوطء فالمشهور التحريم وعبارة المؤلف تدل على ذلك اذ لا يقال في الوطء التذال محشي نت وذكر النصوص المفيدة لذلك فراجعها ان شئت (قوله نذب التزوه الخ) واعلم ان استعمال التزوه في الخروج الى البساتين والخضرة خطأ قال البدر قال الشيخ كريم الدين وينبغي اذا صدقت الحرمة الاب أن تؤخذ باقرارها فلا يجوز أن تزوج الولد وظاهر هذا انه لا ينظر لما تقوله الامه لانها مباحة في محبة الولد أو ضدها (قوله فقال ابن حبيب لا تحل) وهو معمول به (قوله وكذا ان باعها) أي الاب لابنه أو بالعكس ثم غاب البائع أو باعها أحدهما لاجنبى ثم باعها للآخر فلا تحل فغيبته مثل موته فان أخبر البائع منهما الآخر بعدم الاصابة صدق فلو أخبر الاب البائع مثلا لاجنبى المشتري منه بانه لم

بالفساد وتارة يكون مجمعا على فسادة فان كان مختلفا فيه كحرم وشغار ونكاح العبد والمرأة فان عقده ينشر حرمة المصاهرة كما ينشر الصحيح وان كان مجمعا على فسادة فلا يعتبر عقده في انتشار الحرمة وإنما ينشرها الوطء بشرط أن يدرك الحد عن الواطئ كمن نكح معتدة أو ذات محرم أو رضاع غير عالم أمان علم حد في ذات المحرم والرضاع وفي حد العالم في نكاح المعتدة قولان سيأتيان وقد أفهم قوله ان درأ الحد أنه ان لم يدركه كاهن لم يلتفت الى وطئه في انتشار الحرمة لانه شبهه بالزنا وفي نشر الحرمة بوطء الزنا وهو مذهب المدونة فقيها وان زنى بام زوجته أو ابنتها فليفارقها فحملها الاكثر على الوجوب وذهب جميع الى ترجيحه على ما في الموطأ من عدم نشره وذكر ابن حبيب ان مالكا رجع عما في الموطأ وأفتى بالتحریم الى أن مات وانه قيل له ألا تمحو الاول قال سارت به الركان وعدم النشر به وهو مذهب الموطأ والرسالة وعليه الاكثر بل قيل جميع الاحتجاب وشهره ابن عبد السلام خلاف فاذا زنى بامرأة يجوز للزاني أن يتزوج بابنتها وأما ولا يسه وابنه أن يتزوجها على الثاني لا على الاول (ص) وان حاول تلذذا بزوجه فالتدبيا بنتها فتردد (ش) يعني ان من أراد أن يتلذذ بزوجه في ظلام مثلا فوقع يده على ابنتها فالتدبها بوطء أو مقدمة سواء كانت منه أو من غيره ولم يشعر بها فقد تردد الا شيخ في تحريم أمها على زوجها وفراقها وجوباً وعدم تحریمها وعدم وجوب الفراق ولو قصد ولم يتلذذ لم ينشر على الصحيح والواطئ بان امرأته لا ينشر عند الامه الثلاثة خلافا لابن حنبل والثوري وان وقع الالتذاذ منه على الابنة عمد أخرى فيه الخلاف السابق في قوله وفي الزنا خلاف ولا يقال اذا التدبيا بنته زوجته بوطء تحرم زوجته عليه قولاً واحداً لانه وطء شبهة وهو يحرم اتفاقاً فلم جرى التردد هنا لاننا نقول وطء الشبهة إنما هو الوطء غلطاً فينحل مستقبلاً ولذا كان وطء أخت الزوجة غلطاً محرماً بانها على زوج أختها الواطئ لها لانها تحل مستقبلاً فوطؤها وطء شبهة وأما وطء بنت الزوجة غلطاً فليس بوطء شبهة لانها لا تحل مستقبلاً فهو من محل التردد (ص) وان قال الاب نكحها أو وطئت الامه عند قصد الابن ذلك وأنكر نذب التزوه في وجوبه ان فشا تأويلان (ش) أي وان قال الاب عقدت على المرأة وهو المراد بالنكاح عند قصد الابن العقد عليها أو وطئت الامه أو تلذذت بها بشراء عند قصد الابن ذلك وأنكر الابن ذلك ولم يعلم سبقية ملك الاب لها لم يقبل قوله لكن نذب للابن أن يتزوه عن نكاح المرأة ووطء الامه ان لم يكن ذلك فاشياء من قول الاب قبل شراء أو نكاح الابن فان فشا قول الاب قبل ارادة الابن ذلك فهل يجب الفسخ أو انما يتأكد التزوه بالفسخ ولا يجب تأويلان على المدونة بنسبه من ملك جارية ابنه أو أبيه بعد موته ولم يعلم هل وطئها أم لا فقال ابن حبيب لا تحل واستحسنه اللخمي في العلية وقال نذب في الوخش أن لا يصيب ولا تحرم وكذا ان باعها ثم غاب قبل أن يسئل (ص) وجمع خمس (ش) هذا معطوف على قوله أصوله أو هو فاعل لفعل محذوف دل عليه حرم الاول والمعنى وحرم على الحر والعبد جمع خمس من النساء في عقد ولو سمي لكل واحدة صداقها ويفسخ نكاح الجميع أو عقود ويفسخ نكاح الخامسة ان علم والا فالجميع ويجوز ما دونهن بالوجهين شرط تزوج الواحدة بالآخرى أم لا اذا سمي لكل وسبأ في ذلك كله

يصب ثم أخبر لاجنبى الولد بان أباه أخبره بانه لم يصب أو كان البائع الولد لاجنبى وباع لاجنبى للوالد وحصل مثل ذلك فهل يعمل بذلك أولا والظاهر انه اذا كان مثل هذا لاجنبى يصدق في قوله أن يصدق (قوله وهو فاعل الخ) ينافي قوله هذا معطوف على قوله أصوله فالاولى أن يحذف قوله وهو فاعل الخ فتدبر (قوله اذا سمي) أو نكحها نكاح تقويض



(قوله الى المشهور) مقابله ما قاله ابن وهب من انه لا يجوز له ان يبايعه على اثنى عشر (قوله آية) موصولة وصلتها محذوفة وآية مفعول أول نائب فاعل قدرت وقوله كرام مفعول الثاني والتقدير لو قدرت التي هي معهاد كرا حرمت الاخرى وهي مبهمه لا يتحقق الابتداء بهما معا (قوله شامل للمرأة وأمتها) لانها لو قدرت الجارية ذ كرا لم يحل أن يعقد على سيدة ذ كرا لم يحل أن يعقد على أمته (قوله لم يمنع وطء أم زوجته) المناسب (٤٨) أن يقول لم يمنع وطء أم زوجها (قوله والاحلف لله) أي والا تصدق أنها الثانية بأن ادعت انها الاولى أو قالت لا علم

في كلامه عند قوله وجع امرأتين الخ وأشار بقوله (وللعبد الرابعة) الى المشهور وهو ان العبد يباح له تزوج ثالثة ورابعة كالحر لان النكاح من العبادات والعبد والحرف فيها سواء بخلاف الطلاق فهو من معنى الحدود فكان طلاقه نصف طلاق الحر كما في الحدود (ص) أو اثنتين لو قدرت آية ذ كرا حرم (ش) فاعل حرم يرجع للنكاح أي ويحرم الجمع بين كل امرأتين اذا قدرت احدهما انها لو كانت ذ كرا لحرم عليه نكاح الاخرى وكلامه شامل للمرأة وأمتها فيفيد منع الجمع بينهما وليس كذلك فيجاب بتخصيص هذا الضابط بما يمنع جمعهما لقراءة أو صمراً أو رضاعاً وان جعل فاعل حرم واجعا للوطء خرجت المرأة وأمتها لان المساكنة اذا قدرت رجلاً جازله وطء أمته بالملك كما تخرج المرأة وبنت زوجها أو أم زوجها سواء جعل الضمير في حرم للوطء أو للنكاح لانه اذا قدرت المرأة ذ كرا لم يمنع وطء أم زوجته ولا بنته بنكاح ولا غيره لانها أم رجل أجنبي وبنت رجل أجنبي وحينئذ فكلام المؤلف على هذا غير محتاج للتقييد السابق (ص) كوطئها بالملك (ش) اعلم أن الجمع بين امرأتين اما أن يكون بنكاح كما هو واما بنكاح وملك وسيأتي واما بملك وهو امرأته بهذا الكلام والمعنى انه لا يجوز الجمع بين المرأة وخالتها أو عمتها في الوطء بالملك ولو طرأ ملكها على الاخرى بعد وطئها حتى يحرم فرج الموطوءة نعم يجوز جمعهما للخدمة أو احدهما للخدمة والاخرى للوطء فالضمير في وطئهما للثنتين اللتين لو قدرت آية ذ كرا حرم ولما كان صور جمع المحرمات في الجمع اما بنكاح أو بملك أو بنكاح وملك شرع في حكم هذه الاقسام لو وقعت فقال (ص) وفسخ نكاح ثانية صدقت والاحلف للمهر بلا طلاق (ش) يعني انه اذا جمع بين كالأختين في عقد نكاح واحد فسخا أبداً وان أفرد كل واحدة منهما في عقد وهو امرأته المسئلة ثبت نكاح الاولى وفسخ نكاح الثانية مع البينة وكذا ان صدقته انها الثانية وسواء دخل بها أم لا والفسخ بالطلاق لانه يجمع على فساد وان لم تصدقه في كونها الثانية يريد ولم يبق على ذلك بينة ولم يدخل بها فان الزوج يحلف على تكذيبها لانه مدع لسقوط نصف الصداق عنه الواجب لها بالطلاق قبل المسيس لو ثبت انها الاولى والفسخ بطلاق فقوله بالطلاق متعلق بفسخ وهو راجع لما قبل الاوانما أخره لاجل أن يشبه به ما بعده (ص) كام وابتها بعقد (ش) التشبيه في الفسخ بغير طلاق سواء كان قبل الدخول أو بعده والباء في بعقد للظرفية وحذف ما يتعلق به أي بكأماً وابتها جمعها في عقد ولما كان لتأييد التحريم وعدمه ثلاثة أوجه أشار إليها بقوله (ص) وتأبذ تحريرهما ان دخل ولا ارث (ش) يعني انه اذا عقد على أم وابنتها ووطئها فانه يحرم ان عليه أبداً يريد اذا كان جاهلاً بالتحريم وأما العالم فانه ينظر الى نكاحه ذلك هل يدرك الحد عن الواطئ أم لا يجري على ما مر وأما منع الارث ان مات قبل الفسخ لو احدهما منه ما فواضح للاتفاق على فساد و يكون لكل واحدة منهما صدق للمسيس وعليه ما الاستبراء بثلاث حيض وبالغ على الفسخ بالطلاق وتأبذ

عندي مفهوم حلف انه ان لم يحلف غرم النصف بمجرد نكوله ان قالت لا علم عندي لانها تشبه دعوى الاتهام وبعد حلفها ان كذبت فان نكلت فلا شيء لها وخلصته ان الزوج يدعي ان فاطمة مثلاً هي الاولى وخديجة الثانية وهي تكذبه فالقول قوله في ان فاطمة هي الاولى واستشكل قبول قوله في تعيين الاولى بانه مخالف لما تقدم في ذات الوليين من عدم قبول قوله هنالك ولعل الفرق عدم قبول الزوجة لزوجين في آن واحد والزوج يقبلهما في آن واحد فان ادعى جهلها وادعت كلتاها الجهل مثله فليكل منهما ربع صداقها لان لهما نصف صداق غير معين فليكل واحدة من صداقها بنسبة قسم النصف عليهما لان كل واحدة زوجة قطعاً وطلقت قبل البناء فان ادعت كل واحدة انها الاولى مع دعواه الجهل فليكل واحدة نصف صداقها ان حلفت ولا شيء لمن نكلت منهما فان ادعت احدهما انها الاولى وقالت الاخرى لا أدري حلفت المدعية وأخذت نصف صداقها ولا شيء للآخرى فان نكلت فليكل واحدة ربع صداقها هذا كله ان كان الزوج حياً فان لم يقم عليه الا بعد موته

فهو بمثابة ما اذا دعي عليه حياً وادعي جهل الاولى فان ادعت كل واحدة انها الاولى فانما تحلف وتأخذ جميع صداقها التحريم والميراث بينهما ومن نكلت لشيء لهما (قوله لانه مدع لسقوط الخ) فاذا دخل بها لا يمين عليه لوجوب المهر بالبناء وفارقها وبقى على نكاح الاولى المدعية انها الاولى وموافقة لها في دعواها وظاهره حلف للآخرى أم لا (قوله ثلاثة أوجه) الاول اذا دخل بها الثاني لم يدخل بواحدة الثالث دخل باحدهما والمراد به التلذذ (قوله هل يدرك الحد عن الواطئ) بان كان جاهلاً بأنها بنتها (قوله وبالغ الخ) لا تصح المبالغة لان شرطها أن يكون ما بعدها اخلافاً قبلها ولا يصلح هذا ذلك لان ما قبلهما جمعهما عقد واحد



(قوله ويحتمل أن تكون ان شرطية) هذا هو المناسب (قوله ويأتى ماذا لم يدخل) بواحدة هذا هو الوجه الثاني (قوله وان دخل بواحدة) هذا هو الوجه الثالث (قوله ان كانت البنت) أى المدخول بها (قوله وان كانت الام) أى المدخول بها الام وقوله فكذلك على المشهور أى ثبت نكاح الام على المشهور ومقابلته انهما يحرمان لان نكاح البنت الفاسد ينشر الحرمة أفاده محشى تحت رحمه الله رجة واسعة (قوله حرمتا أبدا الخ) أما الام فلا أن العقد على البنات يحرم الامهات وأما البنت فلا أن الدخول بالامهات يحرم البنات وعلى هذا ولو كان العقد فاهدا كما هنا (قوله فيحرمان أبدا ان كانت الام) أى ان كان المدخول بها الام أى فالام مدخول بها قطعاً لكن لم يعلم هل هى الاولى أو الثانية وانما حرمت الام لاحتمال أن تكون الام (٤٩) هى الثانية والعقد على البنات يحرم الامهات وحرمت البنت لان

الدخول بالامهات يحرم البنات وقوله ولا ميراث أى حيث حكمنا بتحريرهما معاً (قوله ويفسخ نكاحهما) معامستاً نف (قوله ان كانت البنت) لانها ان كانت الاولى فالامر ظاهر وان كانت الثانية فالعقد على الامهات لا يحرم البنات (قوله فان مات الزوج) أى فى هذه الصورة وهى ما اذا علمت المدخول بها وجهل كونه الاولى أو الثانية (قوله أقصى الاجلين) أى الاربعة أشهر أى على تقدير أن تكون الاولى وثلاثة قروء على تقدير أن تكون الثانية وقوله وصوب أن لا ميراث لها أى للمدخول بها أى لانه لا ميراث مع الشك لانه على احتمال أن تكون الاولى ترث وعلى احتمال أن تكون الثانية لا ترث وسكت الشارح عما اذا دخل بواحدة وكان عقدهما معاً والحكم انه يفسخ نكاحهما وتحرم عليه التى لم يدخل بها وتحل له التى دخل بها بعد الاستبراء باتفاق ان كانت البنت وعلى المشهور اذا كانت الام وهى ما اذا لم يعلم المدخول بها فى الفرض المذكور

التحرير ان دخل بها ولزوم الصداق وعدم الميراث بقوله (وان ترتبنا فى العقد) ويحتمل أن تكون ان شرطية والجواب محذوف أى وان ترتبنا فكذلك فى الاحكام الاربعة ويأتى ماذا لم يدخل وان دخل بواحدة من المترتبين وهى الاولى ثبت عليها بالاخلاق ان كانت البنت وفسخ نكاح الثانية وتأبدت وان كانت الام فكذلك على المشهور وان دخل بالثانية وكانت البنت فرق بينهما وبينه وكان لها صداقها وله تزويجها بعد الاستبراء وان كانت الام حرمتا أبدا ولا ميراث ومثل ذلك ما اذا لم يعلم المدخول بها أى الاولى أو الثانية فيحرمان أبدا ان كانت الام ولا ميراث ويفسخ نكاحهما ويتزوجها بعد الاستبراء ان كانت البنت فان مات الزوج كان على المدخول بها أقصى الاجلين وصوب ان لا ميراث لها ولا صداق ولا ميراث لغير المدخول بها ولا عدة عليها (ص) وان لم يدخل بواحدة حلت الام (ش) يعنى ان الشخص اذا جمع فى عقد واحد بين الام وابنتها فانه يفسخ ويحل له أن يتزوج الام لان العقد على البنت يحرم الام اذا كان صحيحاً وأما الفاسد المتفق على فسادة فلا وهذا هو المشهور خلافه بعد الملك اجراء له مجرى الصحيح وأما حلية البنت فلا خلاف فيها لان العقد الصحيح على الام لا يحرم البنت فالحرى الفاسد ولذلك اقتصر المؤلف على حلية الام وقولنا فى عقد واحد احتراز عما اذا عقد عليهما عقدين مترتبين فانه يفسخ عقد الثانية فقط بالاخلاق ويمسك الاولى كانت الام أو البنت ثم ان كانت التى فسخ نكاحها الام فهى حرام أبداً وان كانت البنت كان له أن يطلق الاولى وهى الام ويتزوجها وهذا مع علم الاولى والثانية وأما مع جهل ذلك فقد مر عند قوله وفسخ نكاح ثانية الخ (ص) وان لم تعلم السابقة فالارث وانكل نصف صداقها (ش) يعنى ان الشخص اذا عقد على الام وابنتها مترتبين ومات ولم يدخل بواحدة ولم تعلم السابقة فى العقد فان الارث بينهما لم يثبت سببه وجهل مستحقه ويجب عليه لكل واحدة نصف صداقها لان بالموت تكمل عليه صداق وكل منهما تدينه من غير مصدق فيؤخذ منه نصف الصداقين فيعطى لكل واحدة نصف صداقها سواء اختلفت الصداقان أو استويا فى القدر كفى المدونة (ص) كان لم تعلم الخامسة (ش) تشبيهه فى وجوب الميراث والصداق لامن كل وجه والمعنى ان الشخص اذا تزوج خمس نسوة واحدة بعد واحدة أو جمع أربعاً بعقد وأفرد واحدة بعقد أو جمع اثنتين أو ثلاثاً بعقد وأفرد ما بقى كل واحدة بعقد ومات الزوج ولم تعلم الخامسة فى تلك الصور فان الارث يقتسمه الخمس سالان نكاح أربع صحيح ولهن مسها منهن صداقها فان دخل بهن فلهن خمسة أصدقه وبأربع فلهن أربعة أصدقه ولمن لم يدخل بها نصف

(٧ - خرشى ثالث) (قوله حلت الام) وأولى البنت وكل من يتزوجها منه ما فهى على العصمة كاملة

وسكت أيضاً عما اذا علمت الاولى والثانية ودخل باحدهما وجهلت وكانتا بعقدين وانما ظهر تصديق الزوج لانه غارم فان جهل فليكل واحدة أقل المهر من كان مات من غير تعيين أو مع الجهل والميراث بينهما فى الصورتين قاله عجم (قوله وأما مع جهل ذلك فقد مر) لم يمر (قوله ولكل نصف صداقها الخ) وانظر هذا مع ما تقدم فى قوله وان ماتت وجهل الآخر فى الارث قولان فان سبب الميراث فى كل محقق والجهل فى تعيين مستحقه ولعل الفرق النظر الى عدم اجتماع رجلين على امر أو دون اجتماع امرأتين لرجل فى الجملة وان لم يكن مما نحن فيه (قوله وباربع الخ) وسكت الشارح عما اذا لم يدخل بواحدة أصلاً وما اذا دخل بواحدة فقط وما اذا دخل باثنتين وما اذا دخل



ثلاث فاذ لم يدخل بواحدة فاربعة أصدقة يقسمه على قدر أصدقتهن فلكل واحدة أربعة أخماس صداقها كما أفاده المحققون وان دخل ثلاث فلم يدخلهن أصدقتهن وللباقيتين صداق ونصف لان واحدة منهن أربعة قطعاً والآخرى تدعى اثنان أربعة وان الخامسة من المدخول بهن والوارث منازعها فيقسم الصداق المتنازع فيه بينهما وبينها فيكون لهما صداق ونصف والمراد انه يكون لكل واحدة من صداقها بنسبة خمسة قطعاً ونصف عليهما فلكل واحدة ثلاثة أرباع صداقها كثر أو قل وان دخل باثنتين فبغير المدخول بهن صداقان ونصف لان اثنتين منهن صداقين قطعاً والصداق الثالث ينزع فيه الوارث لانه يقول ما على الاثنان فقط وان واحدة من التي لم يدخل بها خامسة قطعاً فلا شيء فيها وهن يقلن ان الخامسة ليست واحدة منابلهن واحدة من اللتين دخل بهما فلنا ثلاثة أصدقة كوامل فيقسم ذلك الواحد (٥٠) بينهما نصفين واذ قسم اثنان ونصف على ثلاثة خص كل واحدة ثلاثة أرباع

صداقها وثلاثين صداقها وان دخل بواحدة فلكل واحدة صداقها الاثنته هذا هو المناسب خلافاً لما في عب (قوله ولما قدم ضابط محرمان الجمع) لا يخفى ان البنت والام لا يجوز تزويجهما لامعية ولا ترتباً فلا يدخلان في محرمان الجمع (قوله أو عمتها الخ) اشارة الى أن الاولى للمصنف أن يقول وحلت كاخت ولا حاجة لذلك لان العلة التي في الاختية تقتضي جريانها في الجميع (قوله فان صدقتهما) الجواب محذوف أي ترى بصفتي أقصى أمداً الحمل وان لم يصدقتهما الخ وهل منعه من النكاح يسمى عدة قولان وعلى الاول فهي إحدى المسائل التي يعتد فيها الزوج ومنهما من تحته أربع زوجات فطلق واحدة وأراد أن يتزوج غيرها ومنها إذا مات ولد المرأة من غير زوجها وادعى جملها منه فليس له وطؤها حتى يستبرئها لاجل ارث جملها ان كان بأخوة لام أي ان كان الارث بسبب أخوة لام (قوله أو زوال ملك

صداق لانها تدعى انها ليست بخامسة وان الخامسة إحدى المدخول بهن ويدعى الوارث انها هي الخامسة فلا شيء لها فيقسم الصداق بينهما نصفين ولما قدم ضابط محرمان الجمع وكان بعض افراده تحريره مؤبداً كالبنت مع الام على ما هو وبعضها مقيد كاللاختين وما معها ما تسكن على ما ينزل ذلك القيد وأشار الى ان السابقة امام نسكوحة أو مملوكة والى ما ينزل ذلك القيد في الاولى بقوله (ص) وحلت الاخت بينونة السابقة (ش) يعني ان الشخص اذا عقد على أمر أه بنسكاح فلا يحل له وطء أختها أو عمتها متلاًماً أو بنسكاح مادامت الاولى في عصمته اللهم الا أن يبينها ما بأن يخالعه أو يطلقها ثلاثاً أو واحدة وهي غير مدخول بها أو بخروجها من العدة حيث كان الطلاق رجعيًا والقول قولها في عدم انقضاء عدتها لانها مؤتمنة على فرجها فاذا ادعت احتباس الدم صدقت بيمينها لاجل النفقة الى انقضاء السنة فاذا ادعت بعددها تحريكاً نظرها النساء فان صدقتهما لم تحل أختها مشلاً ولا ليلزم الزوج التبرص الى أقصى الحمل قاله عبد الحق (ص) أو زوال ملك بعق وان لاجل أو كتابة (ش) ما ذكره في المسئلة التي فرغ منها خاص بالنسكاح كإم والكلال لانه فيهما اذا وطئ الامه بملك اليمين وأراد أن يتزوج من منع الجمع معها من عمة ونحوها أو بطأها بملك اليمين فلا تحل له حتى يحرم فرج السابقة بعق ناخروان لبعضها أو مؤجلاً أو كتابة لانها أحرزت نفسها ومالها وليس للسيد وطؤها والاصل عدم عجزها خلافاً للحمي ويؤخذ من كلام المؤلف منع وطء المعتقة لاجل ولم يصرح به في هذا الكتاب وصرح به في الرسالة وانما امتنع وطؤها لان فيه نوعاً من نسكاح المعتقة فاذا وطئها وحملت صارت أم ولد وسقطت عنها خدومتها بذلك فيجعل عتقها حينئذ وقيل لا يحل لبقاء أرش الجنابة له ان جرحته وقتلها ولا يجوز له وطؤها بعد ذلك سواء يحل عتقها أو بقيت الى أجلها وان لم تحمّل بقيت معتقة لاجل فلها حكمها ومثل العتق لاجل عتق البعض كما قاله للحمي (ص) أو انسكاح يحل المبتوتة (ش) يعني ان الشخص اذا عقد على أمته لشخص عقداً صحيحاً لازماً فانه يحل له أختها أو عمتها أو نحوهما مما يحرم له ان يجتمع معها هذا هو المراد بقوله يحل المبتوتة وان لم يدخل الزوج بها وظاهر كلام المؤلف المشعر بانه لا بد في الحلية من دخول الزوج لانه الذي يحل المبتوتة متروك ولكن عدوله عن لفظ نسكاح الذي

الخ المراد بالملك التسلط الشرعي على الوطء لملك الرقبة بدليل قوله أو كتابة أو انسكاح فان كلا لا يزيل ملك الرقبة هو وانما يزيل ملك الوطء أي لم يبق له تسلط شرعي على الوطء أي أو زوال حل الوطء (قوله خلافاً للحمي الخ) راجع لقوله أو كتابة فان للحمي يخالف فيها كما يستفاد من صريح بهرام (قوله لان فيه نوعاً من نسكاح المعتقة) أي لان فيه شبهة بنسكاح المعتقة أي بالعقد على امرأة لاجل (قوله خدمتها) أي الخدمة التي تلزم المعتقة لاجل (قوله لبقاء أرش الجنابة) الحاصل ان الذي يقول بتجليل عتقها يقول لما سقطت خدمتها صار لافائدة في بقائها أم ولد فينجز عتقها والمقابل يقول هناك فائدة في بقائها أم ولد وهو بقاء أرش الجنابة له ان جرحته وقتلها فلا ينجز عتقها وليس المراد انه بعد تجيز عتقها في قتلها القيمة بل في قتلها الدية كما هو في كل حر كانت حرية اصله أو طارئة بالعق فتسدر حتى التدبر (قوله عتق البعض) فحل أختها بنسكاح أو ملك حرمة وطء المبعضة وان لم يكمل عليه عتقها لدين أو ان حصول التحرر بعقق البعض لا ينافي ان عتق البعض يوجب التسكين لفاده عجز (قوله عقداً صحيحاً لازماً) أي أو فاسداً



يمضي بمجرد الدخول أو غير لازم كمنكاح عبد أو صبي بغير إذن ثم أجبر وكنه كاح ذى عيب أو غرر ثم رضى الآخر فحل بوطء ثان وفي  
الاول تردد (قوله لان انكاح افعال الخ) ويكون قوله يحل المبتوتة أى يحل وطؤه المبتوتة بان يكون لازما وان لم يطأ فيه أو شأنه  
يحل المبتوتة ولو طئ (قوله لاحتمال ريبتها) أى بتأخر الحيض (قوله وحيضتها في كل سنة في آخرها) وأما اذا لم تحض في آخرها وكانت  
تحل بمضى السنة فلما حاضت تبين انها من ذوات الاقراء فتمتظر اما حيضة أو سنة بيضاء فان جاءت بسنة بيضاء حلت وان جاءت  
الحيضة تنتظر اما الحيضة أو سنة بيضاء وحينئذ تحل (قوله وهكذا) أى بان كانت (٥١) عادت ان يأتيها الحيض في كل عشر سنين

مرة (قوله اكنفت بثلاث سنين)  
من طلاقها ولو كانت عادت ان  
تحيض قبل السنة خلافا لعب  
لان التبرص سنة انما هو لاحتمال  
الاحتباس لمن تكون عادت  
الحيض قبل السنة فتدبر (قوله  
حيث خرجت من الموضع)  
والمواضعة هى الجارية التى  
أقر السيد بوطئها أو كانت عليه  
الا ان الموضوع هنا انه معترف  
بوطئها وأراد أن يطأ أختها وكذا  
ان كانت فيها عهدة أو خمار فلا  
تحل الا بمضى ذلك وقوله دلس فيه  
مفهومه أخرى (قوله وعدة  
شبهة) أى استبراء من وطء شبهة  
فاطلاق العدة عليه التجوز (قوله  
وردة) أى فى أمه تملوكة وأما ردة  
الزوجة حرة أو أمه فهو داخل في  
قوله بينونة السابقة لان ردة أحد  
الزوجين طلاق بان الا أن تكون  
قصدت بردها فصح النكاح فلا  
يكفى ذلك فى حليلة الاخت لانه لم  
يقع طلاق بسببه أو أن هذا  
مشهور مبنى على ضعف وهو ان  
الردة غير طلاق (قوله واستبراء)  
أى بان زنى بها انسان أو غصبها  
أو أنه وطئ الاخت مع اختها ثم  
يريد العود للاولى بعد أخذ  
فى استبراء الثانية فلا تحل الاولى

هو مصدر الثلاثى الصالح لان يراد به الدخول الى الانكاح الرباعى الذى لا يصلح أن يراد به  
الا العقد دليل لذلك لان انكاح افعال أى إيجاد العقد (ص) أو أسر أو اباق اياس (ش) يعنى  
ان الامة اذا أسرها العدو وأبقت اباقا أيس سيدها من عودها منه فانه يحل له أن يطأ بالملك  
أو بالنكاح من يحرم جمعه معها من أخت ونحوها وانما يقيد الاسر بالاياس لانه مظنة  
بخلاف الاباق فلذلك حسن التقييد فيه بالاياس وكلام المؤلف فيمن طوأ بالملك وأما من طوأ  
بالنكاح فلا يحل من يحرم الجمع معها بأسرها أو اباقها فان طلقها فى حال أسرها طلاقا بائنا  
حلت من يحرم الجمع معها من أخت ونحوها وان طلقها طلاقا رجعا لا تحل كاختها الا بمضى  
خمس سنين من أسرها لاحتمال حملها وتأخره الى أقصى أمد الحمل وثلاث سنين من يوم طلقها  
لاحتمال ريبتها وحيضتها فى كل سنة فى آخرها وان كانت عادت فى الحيض فى كل خمس سنين  
مرة لم تحل الا بمضى خمس عشرة سنة وهكذا وان أسرت بغير نفاسها اكنفت بثلاث سنين  
للا من من حملها كما قاله ح وقوله بمضى خمس سنين من أسرها أى ان كان مسترسلا عليها  
لوقت الاسر والافتة بر الخسة من يوم أمسك عنها ومثل أسرها بغير نفاسها ما اذا تحقق  
نفي حملها بغير ما ذكر وقوله اكنفت بثلاث سنين من يوم طلاقها لم تكن عادت أ كثر فيعـ حل  
بما علم من عادت (ص) أو بيع دلس فيه (ش) يعنى ان يبيع السيد لأمته المبيعة ببيعها  
كافى فى حليلة من يحرم اجتماعه معها حيث خرجت من الموضع ولو كان السيد عالما  
بالعيب وكنه عن المشتري وأخرى ان لم يعلم به لان للمشتري التمسك فيهما (ص) لافاسد لم يفت  
وحيض وعدة شبهة وردة واحرام وظهار واستبراء وخمار وعهدة ثلاث واخدام سنة وهبة  
لمن يعتصرها منه وان يبيع (ش) يعنى انه لا أثر لهذه الاشياء فى حليلة كالاخت من المحرمات  
الجمع فاذ باع الموطوءة ببيع فاسد أو زوجها تزويجا فاسدا ولم يفت بمحو السوق فاعلى أو دخول  
لم تحل له الاخرى وكذا اذا حاضت لان زمنه يسير ولا يحرم معه الاستمتاع وأما المعتدة من  
شبهة أى التى غلط بها فى وان كانت تحرم فى الحال الا أن زمنه قصير واقصر منه زمن  
الاستمابة بالنسبة الى المرتدة وهو ثلاثة أيام والغالب رجوعها الى الاسلام لحوق القتل  
وزمن الاحرام بحج أو عمره قصير وأما الظهار فلا يحل الاخرى لان المظاهر قادر على رفع تحريم  
المظاهر منها بالكفارة ولا تحل كالاخت يمين على ترك وطء اختها ولو بجرئتها أو ما الاستبراء  
من مائه الفاسد فهو كعدة الشبهة وأما يبيع الخيار لاحد المنبايعين أو لاجنبى فلا يكفى فى تحريم  
المبيعة وحليلة الاخرى لعدم انعقاده كما اذا أبى الاولى وحرم الثانية فلا تحتاج الاولى الى  
استبراء الا أن يكون عادلو طئها من الايقاف فلا بد من استبرائها الفساد مائه لعدم انعقاده  
وعهدة الثلاث مثله لانها على ملك البائع حتى ينقضى الخيار واحترز بعهدة الثلاث من

بهذا الاستبراء ذكره فى ك الآن هذا خلاف المشهور والمشهور انه اذا أبى الاولى لا يجب عليه استبراء فيها الا ان يكون وطئها  
زمن الايقاف كما يعلم مما أبى (قوله وزمن الاحرام بحج أو عمره قصير) أى وأما احرامه قبل زمانه فهو أمر نادر ومكرره وأما قوله  
وعدة شبهة فعنه ان انسا باوطئها غلطاً فانها تستبرئ الا انه يقال له عدة شبهة (قوله وأما الاستبراء) أى من مائه الفاسد ظاهر العبارة  
انه حل قول المصنف واستبراء على خصوص هذه الصورة أعنى من مائه الفاسد وهو ما اذا وطئ الاخت مع اختها ثم يريد العود  
للاولى كما بينا وقد تقدم تصويرها بغيرها وقال محشى تن بل المتعين وهو ان المؤلف انه اذا باع الاولى ببيع فيه استبراء أى مواضعة



فلا تحل الثانية فهو كقول ابن شاس وابن الحاجب ولا يبيع فيه استبراء ولا على العهدة أو الخيار ويدل على ذلك قرنه بالعهدة أو الخيار  
 اه (قوله ادوائها) جمع داء وهي الجنون والجدام والبرص (قوله أو نحو ذلك) أي كأن يخدمها سنتين أو ثلاثاً (قوله فالمراد بالسنة  
 ماعد السنين الكثيرة) سيأتي ان المراد بالسنتين الكثيرة أربعة فما فوق (قوله قبل حصول مفوت الاعتصار) متعلق بمحذوف والاصل  
 وأراد أن يطاء أختها قبل حصول مفوت الاعتصار (قوله بعد حصول الخ) راجع لقوله أو ولد غير أنه متعلق بمحذوف أي وأراد أن يطاء  
 أختها بعد حصول مفوت الاعتصار أي بغير شيء فلا ينافي أنه يعتصرها بالعوض فان قلت شراء الولي مال محجوره لا يجوز فكيف يكون  
 له انتزاعها بالبيع فالجواب ان المهمة منع شراؤه مال محجوره الذي لم يهبه له وأما ما وهبه له فبكره شراؤه ولا يمنع كما يفيد كلام أبي الحسن  
 واعلم ان الهبة لمن يعتصر لا تحل بها الاخت ظاهر او تحل بها فيما بينه وبين الله قاله الخطاب (قوله بشرائها) أفاد ان المصنف أطلق  
 البيع على الشراء وكأنه قال وان بشراء (قوله أو ولد بعد فواتها) حاصله انه اذا كان وهبها لابنه وفات فانها لا تحل له أختها لانه قادر على  
 اعتصارها بالشراء ويوافقه ما في شرح عب (٥٢) أولا وليس كذلك بل متى حصل مفوت جازله وطء كأختها حينئذ نقول لك ما فيه

الصواب والحاصل ان الصور  
 ثمانية وذلك لانه امان يهب لمن  
 يعتصرها منه واما لغيره وفي كل  
 امان ثواب أم لا وفي كل امان نفوت  
 عند الموهوب له أم لا فاذ فأت  
 عند الموهوب له بزيادة أو نقص  
 حلت الاخت لثواب أم لا كانت لمن  
 يعتصرها منه أم لا فان لم تنف لم  
 تحل ان كانت لمن يعتصرها منه  
 كانت لثواب ولو قبضه أم لا لغيره  
 تحل ان كانت لغير ثواب كأن  
 يكون لثواب وقبضه فتدبر (قوله  
 وحازها غير المتصدق) هذا بالنسبة  
 طلبة أختها واما بالنسبة لجهة  
 الصدقة فيكفي حوزة المحجور والحوز  
 اما حقيقة وهو ظاهر أو حكما كما اذا  
 اعتقها المتصدق عليه أو وهبها  
 قبل الحوز فيمضي فعله وبعد هذا  
 كله فنقول اعترض المصنف ابن  
 فرحون بان الصدقة لا تنكفي  
 لقدرة الاب على انتزاعها بالبيع

عهدة السنة فانها كافية في تحريم المبيعة وحلية الاخرى لطول زمنها وورادوا انها قد نص  
 ابن حبيب على ان اخدام الامة شهرا أو سنة أو نحو ذلك لا يحل أختها للسيد فالمراد بالسنة  
 ماعد السنين الكثيرة كما يأتي وأما هبة الامة فلا يكفي في حليتها أختها مالا اذا كان الواهب  
 قادرا على الرجوع فيها اما باعتصار كما اذا وهبها الولد الصغير قبل حصول مفوت الاعتصار  
 الا أني بيانه في باب الهبة واما بشراء من الموهوب كما اذا وهبها المحجور من يتيه أو ولد بعد حصول  
 مفوت الاعتصار فقوله وان يبيع مبالغة في الاعتصار بمعنى مدلوله الاغوى وهو الرجوع أي  
 وان كان يقدر على الرجوع في هبته بشرائها من الموهوب له من يتيه أو ولد بعد فواتها (ص)  
 بخلاف صدقة عليه ان حيزت (ش) الصير في قوله عليه يرجع لمن يصح الاعتصار منه والمعنى  
 انه اذا تصدق بالموطوءة على من هو في حجره وحازها غير المتصدق بكسر الدال فان ذلك يكون  
 كافيا في حليته وطء كاختها وهبها لغير ثواب لا جنبي لا يعتصرها منه أصلا يحل كالاخت وان  
 كانت لثواب فلا تحل كالاخت حتى يعوض عليها أو تنفوت عنده وتجب فيها القيمة قاله الجزولي  
 (ص) واخدام سنتين (ش) يعني ان الشخص اذا أخدم موطوءة سنتين كثيرة بحسب العرف  
 كالخمس فما فوق فان ذلك يحل له وطء كاختها ومثل السنتين الكثيرة حياة المخدم وماذا كران  
 الثانية لا تحل الا بمسوغ من الوجوه السابقة تسكلم على ما اذا حصل وطء الثانية بغير مسوغ  
 فقال (ص) ووقف ان وطئها ليحرم فان أبقى الثانية استبرأها (ش) يعني ان الشخص اذا  
 وطئ كالاختين من غير مسوغ لوطء الثانية فانه يوقف عنهما ليحرم من شاء منهما بحرم مما ذكر  
 آنفا فان أبقى الاولى وحرم الثانية استمر على الاولى من غير استبرائها الا أن يكون عادلو طئها  
 في زمن الايقاف فلا بد من استبرائها لفساد مائه وان أبقى الثانية استبرأها لفساد مائه  
 الحاصل قبل التحريم وان كان الولد لاحقابه فقد ينظر أثره في القذف فاذا نسب شخص هذا  
 الولد الى شبهة في نسبه لم يحد حديث نساء من هذا الماء الواقع قبل الفسخ (ص) وان عقد

كافي حق اليتيم فلا يثم ماقاله المؤلف محشى نت (قوله كالخمس فما فوق) بل الاربعة كذلك كما نصوا عليه ولا فاشترى  
 يحل للمخدم بالكسر أن يطاء الامة المخدمة في تلك المدة ولو قل زمن الخدمة اما لانه يبطل حوز الهبة أولا لانه قد تحل من اول وطئه  
 فيؤدي الى استخدام أم الولد فان قلت حيث حرم وطء المخدمة فلم تحل به الاخت ولو كانت مدته قليلة كسنة قلت لعله مراعاة لمن  
 يقول انها لا تحرم حيث قلت مدته وهو ضعيف فان قلت ما الفرق بين منع وطئها وبين جواز وطء السيد للمؤجرة كافي معين الحكام  
 وظاهره كما قال الزرقاني أي الشيخ أجسد طالت المدة أم لا وحينئذ فلا يكفي ايجارها في حليتها أختها قلت لعله أن المؤجرة اذا حلت  
 انفسخت الاجارة وسقط عن المستأجر الاجرة فلا ضرر عليه بخلاف المخدمة فانه يبطل حقه من خدمتها اذا حلت من سيدها وان  
 وجب عليه ان يخدمه مثلها ان أسر كافي المدونة فان وطئ المخدم بفتح الدال فقال بعض الشراح يحد وقال اصبح لا يحد وأما  
 المؤجرة فيجوز لسيدها أن يطاءها من الاجارة وقال بحرمة وطء المخدمة أبو الحسن (قوله ووقف ان وطئها) أي أو تلذذها (قوله  
 الا أن يكون عادلو طئها في زمن الايقاف) هذا في الموطوءتين بالملك وفيما اذا وطئ احداهما بشكاح وأخرى بملك سواء تقدم الشكاح



على الملك أو تأخر ولا يشمل ماذا كانتا من نكاح فانه ان أبقى الاولى فانه لا يستبرئها ولو وطئها في زمن الايقاف قاله عجم (قوله فان وطئ) في بعض النسخ بقاء التفريع كافي المدونة وابن الحاجب وفي جملها بالواو ويرد على الاول ان المفرع عليه تقدم العقد مع ان بعض المفرع وهو قوله أو عقد بعد تلذذه الخ عكسه فكيف يفرع عكس ما هو عكس الشيء عليه ويرد على الثاني فوات الربط اه البدر قال بعض شيوخنا رحمه الله يجاب عن الاول بجوابين اما أن يكون التفريع باعتبار المنطوق والمفهوم في المفرع عليه فان مفهوم قوله وان عقد فاشترى عكس ذلك أو يكون التفريع على نوع من التغليب وهو باب واسع والجواب عن الثاني ان الربط مفهوم من المقام (قوله ويؤكد ذلك لاماتته) أي ولا يحتاج لشي من المسوغات السابقة واذا اختار تحريم الزوجة وكان ذلك قبل البناء هل يكون عليه نصف الصداق أو لا نظريه أبو الحسن وهذه تشبه مسئلة من أسلم على أكثر من أربع قال بعض وانظرا هرا نه اذا اختار بعد البناء فلها المسمى كاملا وهذا أيضا جاري في المسئلة التي قبلها وتحريم (٥٣) الزوجة في هذه مثل تحررها في تلك انظر

الشرح (قوله والمبتوتة) ولو أدخل ذكره ملفوفا بخرقه كثيفة فلا تحل ولا تحصن بذلك وان كانت خفيفة حلت وتحصن بذلك وانظرا هرا نه لا يحلها ادخال الذكر في هواء الفرج لانه لا يوجب غسلا كما يفهم من كلام ابن عرفة المتقدم وانظرا هرا نه وطء العنين والخشبة لا يحلها اه ك (قوله بالغ) أي الواطئ بالغ ولو كان حين العقد غير بالغ (قوله قدر الخشبة) أي فين لا خشبة له خلفة أو بقطع أو الخشبة فيمن هي له أي في مطبقة وفي غيرها عدم ويؤخذ ذلك من قوله بلا منع (قوله هذا معطوف على فاعل حرم) يردان حرم مسلط عليه فيلزم أن يقول حرم والجواب انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع أو المراد الجنس أي وحرم هذا الجنس (قوله وان لم ينزل الخ) والمراد بالعسيلة في الحديث الايلاج تصغير عسيلة لانها حالة تشبه

فاشترى فالاولى (ش) يعني انه اذا عقد على امرأة نكاحا ثم اشتري من يحرم جمعها معها فانه يتبادر على نكاح الاول وتبقى الثانية عنده للخدمة فقط اذا لم يحد في ذلك (ص) فان وطئ أو عقد بعد تلذذه باختها بملك فكالاول (ش) يعني فان تجر أو وطئ المشترا بعد عقد النكاح على كاختها أو عقد على كالاخت بعد تلذذه بخدمته جماع فافوقها باختها بملك له عليها فانه يجب عليه في الوجهين ان يوقف عنهما حتى يحرم أيتم ما شاء اما المنكوحه بالبينونة أو المملوكه بزوال ملكه بمنزلة وطء كالاختين فقوله فكالاول أي فكالفرع الاول وهو قوله ووقف عنهما ليحرم فهو جواب عن الفرعين ومفهوم قوله بعد تلذذه انه لو كان قبل تلذذه باختها بملك فانه لا يكون الحكم كذلك والحكم انه ان أبقى الاولى للوطء لا للخدمة أبان الثانية وان أبقى الثانية ووقف عن الاولى أي كف عنها ويؤكد ذلك لاماتته (ص) والمبتوتة حتى يوجب بالغ قدر الخشبة (ش) هذا معطوف على فاعل حرم يعني ان المبتوتة وهي المستوفاة طلاقا فلا تلحق واثنين للعبدة أو ما في معنى الثلاث كالبتة مسلمة كانت أو كناية لا يحل وطؤها لمن طلقها ولو بالملك حتى تنكح زوجها غيره مسلما بالغاعند الوطء ويدخل بها ويصليها بذكره المنتشر في قبلها ولو حصل الانتشار بعد الايلاج وان لم ينزل ثم يطلق أو يموت ولا يشترط في الزوج الحرية بل الاسلام ويؤخذ من قوله لازم لانه لا يكون الاصححا لان أنكحة الكفار فاسدة فلا يحتاج لما وقع في بعض النسخ من زيادة مسلم لانه عليها يلزم التكرار (ص) بلا منع (ش) يعني ان الايلاج المذكور لا تحل به المبتوتة الا اذا كان الايلاج باحافان كان ممنوعا فانها لا تحل به كما اذا وطئها في حال احرامها ونحوه ويدخل في الوطء الممنوع الوطء في الدبر وقول الشارح لو قال في قبل لكان أحسن غير ظاهر لانه حينئذ يشمل الدبر ويدخل في الممنوع الوطء في المسجد والوطء في القضاة مستقبل القبلة ومستدبرها كما يفيد قول ابن عرفة وكل وطئه مني الله عنه أي فلا يحلها وفي التسمية ما يخالفه (ص) ولا نكرة فيه (ش) أي في الايلاج بان يتصاذا على الايلاج أو لا يعلم منهما اقرار ولا انكار فقوله فيه يتنازع فيه قوله ولا نكحه مع ما قبله أي بلا منع فيه ولا

حالة العسل بخلاف الانزال يقال له ذبيلة الحاصل ان الرجل لا يزال في لذة في الملاعبة حتى اذا أوجع فقد حصل له لذة العسل ثم لا يزال يتعب نفسه ويجهدها الى أن ينزل فيحصل له فتور فهو يسدأ بلذة ويحتم بالم ولها ذهاب ابن عرفة والابن بعال ابن العربي الى ان حالة الجماع الذوات مع حالة الانزال وقال الغزالي بالعكس قال ولودامت لقتلت (قوله ويؤخذ من قوله) أي يؤخذ الاسلام من قول المصنف لازم (قوله لانه) كذا في نسخة أي لان اللازم لا يكون الاصححا أي وأنكحة الكفار فاسدة فقوله لان بمعنى مع أي مع أن أنكحة الكفار فاسدة (قوله ولو قال في قبل الخ) أي بعد قوله بلا منع (قوله لانه حينئذ) أي لان المنع في قول المصنف بلا منع حينئذ أي حين قلنا ويدخل في الممنوع الوطء في الدبر يشمل الدبر أي فيخرج الوطء في الدبر بقوله بلا منع فلا حاجة الى زيادة في قبل (قوله أولا يعلم منهما اقرار) أي لغيبة الزوج أو موته بعد الخلوة بها وأشار الخطاب لذلك بقوله فرع اذا علمت الخلوة وغاب المحلل أو مات قبل ان يعلم منه اقرار أو انكار صدقت قاله اللخمي ونقله ابن عرفة فقول الشارح أولم يعلم منهما أي معا فلا ينافي انها تدعي الاصابة والظاهر ان مراده ما لم يحصل تصديق ابتداء أو ما لم يؤكرا ابتداء ثم اعترف بعد ذلك وادعى انه كان كاذبا في الانكار فلا يصدق



(قوله فلو جامعها الخ) انظر هذا مع قوله في الحديث حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك فانه يقتضي عدم الاحلال بوطء المغمى عليه وكان الامام فهم من دليل آخران العبرة بما هي فقط (قوله لانه غير لازم) أي فاستغنى المصنف عن هذا التقييد بقوله سابقا لازم (قوله على المشهور) ومقابلته انه لا يحلها (قوله وان كان مختلفا في فساده الخ) قضيته ان كل نكاح فاسد مختلف في فساده لا يفسخ أبدا مع ان نكاح المحرم والمرأة (٥٤) مختلف فيه والعبد يفسخ أبدا (قوله أولا يحلها) وهذا هو المناسب وقوله صرح

بمفهوم الشرط أي من حيث ذكره متعلق الجواب أي جواب الشرط وذلك المتعلق هو قوله بوطء (قوله راجع لمفهوم الخ) ويصح رجوعه للمعطوف أيضا على ان قوله بوطء ثان حال من ضمير ثبت أي ان لم يثبت بعده حال كون حليتها بوطء ثان احترازًا عما لو ثبت بعد حليتها بوطء ثان فانها تحل فيكون المقصود من هذا مفهومه وانما قلنا حال احترازًا من تعلقه بيثبت فانه لا يصح لانه يقتضي ان الثبات هنا لا يكون الا بالوطء الثاني وليس كذلك اذ هو حاصل بالاول بخلاف الحلية حينئذ (قوله تردد) الحاصل ان في حلها بالوطء الاول وعدمه ترددا للباحث لقوله لم أرفيه نصا وعندى انه يحتمل الوجهين الاحلال وعدمه قال المؤلف ولعله أشار للخلاف في النزاع هل هو وطء أي هل يتبعض أم لا اه (قوله كحل) وينبغي أن يفسخ بطلاق لانه مختلف فيه ~~فائدة~~ يعاقب المحلل ومن علم ذلك من الزوجة والشهود والولي وحل الفساد ما لم يحكم بحكمته من يراه والامضى وانظر لوفى الزوج المحلل امسا كما على التابيد وشرط عليه أن يحللها زوجها ووافق على ذلك ظاهرا فهل يكون نكاحه فيما بينه وبين الله صحيحا وهو الظاهر كما

نكورة فيه فلو حصلت نكورة في الايلاج فلا تحل وظاهره كان ذلك قبل الطلاق أو بعده طال الامر بعد الطلاق أم لا وهو كذلك ما لم يحصل تصديق عليه (ص) بانتشار (ش) هذا ايضا من شروط الاحلال يعني انه لا يحل المبتوتة الا الوطء مع انتشار الذكر ولو بعد الايلاج اذا لم يحصل العسيلة الامع الانتشار ولا يشترط أن يكون تاما وباء انتشار بقاء الملابس أي ما تبسسا الايلاج بانتشار مقارن أو متعقب له (ص) في نكاح لازم (ش) يعني انه يشترط في الوطء الذي يحصل المبتوتة لطلقها أن يكون في نكاح فوطء سيدها لو كانت أمة لا يحلها الزوج الذي طلقها واحترز بقوله لازم من الوطء لها في نكاح غير لازم كنكاح المحجور بغير إذن وليه فاذا أجازة الولي فلا تحل لمن طلقها الا بوطء بعد الاجازة (ص) وعلم خلوة وزوجة فقط (ش) يعني ان من جملة الشروط التي تحل المبتوتة لطلقها ان تعلم الخلوة بينها وبين محلها ولو باهر آئين والا فلا تحل ولو صدقها الثاني على الوطء لانها اتهم على الوطء لتلك الرجعة لمن طلقها ويشترط ايضا علم الزوجة بالوطء حتى تحل لمن طلقها فلو جامعها المحلل حال جنونها أو فوطءها فانها لا تحل بذلك ولو كان الزوج عاقلا فلو جامعها حال جنونه أو انجائته حلت ان كانت عاقلة لان الحلية وعدمها من صفاتها هي فاعتبرت فقط (ص) ولو خصيا (ش) يعني انه يشترط في المحلل ان يكون قائم الذكرو لو كان مقطوع الخصيتين وسواء كان مقطوع الحشفة أم لا وهذا مع علم الزوجة بان الزوج خصي والا فهو نكاح معيب فلا يحلها لانه غير لازم (ص) كترجيح غير مشبهة ليمين (ش) التشبيه في انه يحلها لطلقها وان كان لا يبر في يمينه والمعنى ان الانسان اذا حلف ليتزوجن على امر أنه فترزوج المبتوتة ودخل بها وغيب فيها الحشفة أو قدرها فانه يحلها ولو لم تشبهه أن تكون من نسائه لدنا متاعا على المشهور ومن باب أولى أنه يحلها اذا كانت من مناجحه نظرافها الى انه لو أراد أن يثبت على نكاحها ثبت بخلاف نكاحها بنية أن يحلها (ص) لا بفاسد ان لم يثبت بعده بوطء ثان وفي الاول تردد (ش) يعني ان المبتوتة اذا تزوجت تزوجا فاسدا فان كان مجعها على فساده فانها لا تحل بوطئه ويفسخ قبل البناء وبعد ان كان مختلفا في فساده فانه يفسخ قبل ويثبت بعد البناء وتحل لمن طلقها ان فارقتها المتزوج لها نكاحا فاسدا حيث وطئها وطأ ثانيا غير الوطء الاول الذي فوت النكاح انفساد فان فارقتها قبل وطئها ثانيا فحل لمن طلقها بناء على ان النزاع وطء أولا يحلها بناء على انه ليس وطئا فقوله بوطء ثان متعلق بمقدور راجع لمفهوم الشرط أي فان ثبت بعده حلت بوطء ثان أي حاصل بعد الوطء الذي حصل به الثبوت وفي حلها بالوطء الاول وهو الذي حصل به الثبوت تردد وصرح بمفهوم الشرط للتفصيل في الوطء والضمير في بعده للدخول المفهوم من قوله من وطء ثان (ص) كحلل وان مع نية امسا كما مع الاعجاب (ش) هذا مثال للفاسد الذي لا يثبت بالدخول ولا يحل وهو من تزوج باهراة ابنتها زوجها بنية احلالها له أو بنية الاحلال مع نية امسا كما ان أعجبته لا تنفاه نية

الامساك

ذكروا مثله في يسوع الآجال أم لا فاذا علمت ذلك تعرف ان من المختلف

في فساده ما يفسخ قبل الدخول وبعد فحينئذ لا يظهر قول الشارح سابقا فان كان مختلفا في فساده فيفسخ قبل ويثبت بعده وقوله المطلق صفة الامساك وقوله خالطه أي الامساك أي نيته وقوله ان أعجبته شرط في الامساك وقوله من نية التحليل بيان لما وقوله ان لم تجبه شرط في نية التحليل وقوله وقيل مهر المثل هذا القول هو الموافق للقواعد وذلك لان ذلك النكاح فاسد ويؤثر خللا في الصداق والقاعدة انه متى أثر خللا في الصداق وجب صدق المثل



(قوله من بلد بعيد) فان قرب الممكان الذي طرأت منه فلا تصدق (قوله واندراس العلم) أي العلم بتزويجها (قوله الا أن يقال نفقة الخ) وأيضا خدمة الزوجة ليست بخدمة الرق (قوله أو لولده) أي أو ماله لولده ويصح أن يكون معطوفا على الضمير في ملكه والفصل باللام بين المتضامين لا يضر فقد جعل الرخصى من ذلك قوله تعالى وما هم (٥٥) بضارين به من أحد في قراءة حذف النون

اذلا فرق بين اللام وغيرها من حروف الجر (قوله ولا للرجل أن يتزوج) هو أعم مما قبله ويزيد بقوله وان نزل لان الولد يشمل الانثى (قوله الذ كرم) صفة لولده وقضيته انه يتزوج بملك بنت بنته لما قاله الشاعر

بنو بنوا بنوا بنائنا وبنائنا

بنوهن أبناء الرجال الا باعد كذا كتب بعض شيوخنا وكذا في عب مثل شارحنا وفي شب العموم وهو الحق كما أفاده بعض شيوخنا المحققين (قوله وسواء كان الاب الخ) أي المشار له بقوله التي للاب في مال ولده (قوله لان الرق الخ) فيه شبه مصادرة (قوله يعني ان الرجل الخ) هذا التصوير فيما اذا سبق الملك النكاح فقول الشارح ولا فرق بين أن يسبق الملك النكاح هو عين التصوير المذكور وقوله أو يسبق النكاح الملك هو عين المبالغة في المصنف فمعنى المبالغة وفسخ النكاح هذا اذا سبق الملك بل وان طراً ملكه أو ملك ولدها أو بعضها بعد التزويج رهل له وطؤها بالملك قبل الاستبراء قولان لابن القاسم وأشهب (قوله أو وليها) فيه نظر لان وليها اذا ملك زوجها لا يفسخ ولعل الاولى أو ولدها ويحجب بانه أراد وليا مخصوصا الذي هو ولدها (قوله لا ندرجها الخ) لا يخفى ان تلك

الامساك المطلقة المسترطة شرعا في الاحلال لما خاطه ان أعجبته من نية التحليل ان لم تجبه ويفرق بينهما قبل البناء وبعده بتطليقة بآنة ولها المسمى بالبناء على الاصح وقيل مهر المثل (ص) ونية المطلق ونيتها لغو (ش) يعني ان المعترف في تحليل المبتوتة نية التحليل لان الطلاق بيده وأمانية المطلق ونية المطلقة لغو (ص) وقبل دعوى طارئة التزويج كحاضرة أمنت ان بعد وفي غيرها قولان (ش) يعني ان المبتوتة اذا ادعت انها تزوجت ثم طلقت وأرادت الرجوع لمن طلقها فلا يخلو اما أن تكون طارئة على تلك البلدة من بلد بعيد يشق عليها اثبات ما ندعه أو حاضرة فيها فان كانت طارئة فانها تصدق في انها تزوجت لمشقة الاثبات عليها لو كلفت ذلك وأما الحاضرة البلدية تصدق أيضا بشرط أن يطول الزمان من يوم طلاقها ودعواها التزويج بما يمكن فيه موت شهدها واندراس العلم ان كانت مأمونة فان لم تكن مأمونة مع الطول فهل تصدق كالمأمونة أو لا تصدق في ذلك قولان ثم ان قوله وقبل الخ كالمستثنى من قولهم لا بد في الاحلال من شاهدين على العقد واهر آئين على الخلوة وانفاق الزوجين على الوطاء وقوله أمنت خاص بما بعد الكاف ومثل دعوى التزويج ودعوى الطلاق أو الموت للزوج الثاني (ص) وملكه (ش) هذا معطوف على فاعل حرم أصوله وفصوله والمعنى انه يتمتع على الرجل ان يتزوج بآنته وعلى المرأة ان تتزوج بعبدها لان الملك ينافي الزوجية لطلب أحدهما بحق الرق ومنه النفقة والآخر بحق الزوجية ومنه النفقة وهو ظاهر في تزويج المرأة وأما في تزويج أمته فلا ينافي لانها مطالبة بالنفقة على كل حال وهو يطالبها بحقوق الزوج من استمتاع وخدمة وذلك لا ينافي الملك الا ان يقال نفقة الرق ليست كنفقة الزوجية فتتما فيما فيها أيضا وشمل الملك الكامل والمبعض وذو الشائبة وأمومة الولد والمكانة وأشار بقوله (أو لولده) المراد به الجنس ليشمل الذكور والانثى فلا يجوز للجد ان يتزوج بآنة ابن ابنه ولا للرجل ان يتزوج بآنة ولولده الذكور وان نزل ولا للمرأة ان تتزوج بعبدانها أو ابنتها لقوة الشبهة التي للاب في مال ولده وسواء كان الاب حرا أو عبدا وانما حرم عليه ذلك لان الرق من موانع التزويج بالنسبة الى المالك (ص) وفسخ وان طراً بلا طلاق (ش) يعني ان الرجل اذا تزوج بآنة نفسه أو بآنة ولده فانه يفسخ قبل الدخول وبعده بلا طلاق لانه عقد مجمع على فساد ولا فرق بين أن يسبق الملك النكاح أو يسبق النكاح الملك كقول ملك زوجته أمه أو زوج أمه بآنة أو بآنة (ص) كمرأة في زوجها (ش) التشبيه في فسخ النكاح بلا طلاق والمعنى ان المرأة الحرة أو الامه اذا ملكت هي أو وليها زوجها بوجه من وجوه الملك فان النكاح يفسخ بلا طلاق وهذه الصورة تشبه أن تكون مستغنى عنها لاندرجها في قوله فسخ وان طراً وانما ذكرها ليرتب عليها قوله (ولو بدفع مال ليعتقه عنها) أي ان المرأة اذا دفعت لسيدها زوجها مالا أو سألته من غير دفع مال ليعتقه عنها ففعل فان نكاحها يفسخ لدخوله في ملكها تقديره هو قول ابن القاسم ولهذا كان ولاؤه لها واذا أعتقه سيده عنها بغير سؤال منها فلا يفسخ ولها الولاء ان كانت حرة وليس لها ان كانت أمه (ص) لان رد سيد شراء من لم يادنها (ش) يعني ان الامه التي لم يادنها

العله تنتج الاستغناء حقيقة لا شبه الاستغناء (قوله أو سألته) أي أو رغبته في عتقها عنه وأما لو دفعت مالا ليعتق عن غيرها أو سألته أو رغبته في عتقه عن غيرها أو دفعت له مالا ليعتقه من غير تعيين المعتق عنه أو سألته أو رغبته كذلك فانه لا يفسخ النكاح (قوله وهو قول ابن القاسم) ومقابلها لا يشبه من انه لا يفسخ لانه لم يستقر في ملكها حقيقة وليس لها فيه الا الولاء كالأمة التي أعتقه السيد عنها من غير سؤالها (قوله واذا أعتقه سيده عنها) لا يخفى انه بردها عليه ان الدخول في الملك تقديره وجدناها أيضا



(قوله بخلاف المأذون لها الخ) أى المأذون لها فى شرائه هذا إذا كان الأذن حاصلًا بالتخصيص بل ولو كان حاصلًا بسبب إذن فى تجارة ذى عموم أى عام سواء كان حاصلًا بالتخصيص أو حاصلًا بطريق التضمن أى طريق الاستلزام بسبب كتابة أى أن الحصول بطريق الاستلزام بسبب الكتابة أو مصور تلك الطريق بالكتابة ويصح أن تقول أن قوله أو تضمن معطوف على محذوف أى هذا إذا كان حاصلًا بطريق التخصيص بل ولو حصل بسبب إذن عام فى تجارة بتصریح أو استلزام بسبب كتابة فإن الكتابة تتضمن الأذن فى التجارة فاللزام للكتابة على الأول الأذن فى التزويج وعلى الثانى الأذن فى التجارة ويلزم من الأذن فى التجارة الأذن فى شراء زوجها (قوله فيفسخ) وان كان من زل لا أيضا لان زلته فى الأولى فى مضيقه ورده وفى الثانية فى بقائه على ملك المشتري وفى انتقاله لسيده فالبيع فيها ثابت قطعا بخلاف الأولى (قوله تجرى على بحث ابن عرفة) أى فهم ابن عرفة ونصه فى أول نكاحها ان اشترت زوجها بعد البناء ففسخ نكاحها وتتبعه غيرها وقبله لا تتبعه الآن يرى أنها وسيده اغتري أى قصد افسخ نكاحه فلا يجوز ذلك وبقيت زوجته قلت ظاهره ان اغتراه وحده لغو وفيه نظرا فبحث ابن عرفة هو قوله وفيه نظر وقوله وقصد ها وحدها لا يفسخ على بحث ابن عبد السلام ويوافقه ابن عرفة انما النزاع فيما اذا قصد وحده فان عبد السلام (٥٦) يقول بالفسخ فتدبر (قوله لقصد السيد الاضرار الخ) لا يصح هذا التعليل

مع قوله والحال ان العبد لم يقبل بل لا يحسن هذا التعليل الامع قبول العبد للهبة ولذلك عبارة المدونة خالية من هذا التقييد والحاصل ان عجز فرعه على منطوق قول المصنف كهيته الخ وان المعنى فقبيل وأولى فى عدم الفسخ اذ لم يقبل وانما كان الجبر مأخوذا منها لانه لو كان غير مجبور لكان من حجة السيد أن يقول قبولها باختياره دليل على رضاه بما قصد به اذ هو قادر على ابطال ذلك بعدم قبوله (قوله وسواء كان العبد عاك مثله مثلها) أى كان ذاملا مثله عاك مثلها (قوله وسواء قصد ازالة عيب عيه) أى الحاصل بالتزويج أم لا وأتى بهذين التعميمين دفعا لما يقال اذا كان مثله عاك مثلها أو قصد ازالة العيب لفسخ النكاح

له السيد ها فى التجارة اذا اشترت زوجها بغير إذن سيدها فلما بلغه ذلك رد شراءها فان نكاحها لم يفسخ بذلك لعدم تمام الشراء بخلاف المأذون لها ولو بعوموم فى تجارة أو تضمن بكتابة فيفسخ (ص) أو قصد بالبيع الفسخ (ش) أى قصد سيده الزوج مع الزوجة الحرة أو الامه بالبيع أى ببيع العبد لها الفسخ فلا يفسخ ويرد البيع معاملة لهما بنقيض قصدهما ومثله قصد السيد فقط بالبيع الفسخ فتسخة التمسكة تجرى على نص المدونة ونسخة الافراد والبناء للفاعل تجرى على بحث ابن عرفة وقصد ها وحدها لا يفسخ على بحث ابن عبد السلام (ص) كهيته العبد لينتزعها (ش) تشبيهه فى عدم الفسخ يعنى ان من زوج أمته من عبده ثم ان السيد وهب الزوجة لزوجها ليتوصل بذلك الى أن ينتزعها منه والحال ان العبد لم يقبل الهبة بل رد ها فان الهبة لا تتم وترد كد البيع فيسار ولا يفسخ النكاح لقصد السيد الاضرار وسواء كان العبد عاك مثله مثلها أم لا وسواء قصد ازالة عيب عيه أو احلالها لنفسه أم لو قبل العبد الهبة لفسخ نكاحه ولو اراد سيده الفسخ وانما تفرق ارادة السيد وعدم ارادته اذ لم يقبل الهبة وبه يتم قول المؤلف (ص) فأخذ منه جبر العبد على الهبة (ش) أى فأخذ من التفرقة المذكورة جبر السيد عبده على قبول الهبة والالم يكن للتفرقة معنى ولما كان من ثمرات شبهة الاب فى مال ولده حرمة ملكه عليه وعدم قطعه لسرقه ماله وعدم حسده ان وطئ جارية فرعه أشار الى هذه الثمرة والى ما يترتب عليها بقوله (ص) وملك أب جارية ابنه بتلذذه بالقيمة (ش) يعنى ان الاب وان عاك جارية ابنه وان سفل صغيرا أو كبيراً ذكرا أو أنثى حراً أو عبداً بمجرد تلذذه منها بشئ من الجساع أو مقدماته بنكاح أو غيره لقوة شبهة لكن لا يجانبا بل بالقيمة يوم الوطء ولولم تحمل ويتبع بها ان كان معديما وتباع عليه ان لم تحمل وله عليه الزيادة

(قوله أى فأخذ من التفرقة المذكورة) وفى الحقيقة انما الأخذ من مفهوم لينتزعها أى فان لم يقصد السيد انتزاعها والنقص منه دخلت فى ملكه ولولم يقبل الهبة فيفسخ نكاحه فيؤخذ من ذلك انه يجبره على قبول الهبة وقوله على الهبة أى من غير السيد وأما من السيد فلا يستل عنه كذا فى لُ وشب والراجح القول بعدم جبر العبد على قبول الهبة كما يفيد كلام ابن عرفة والظاهر ان المراد هبة غير السيد أو هبة السيد فى غير هذه الصورة (قوله حرمة ملكه عليه) أى حرمة تزويج ملك الولد على الاب (قوله أشار الى هذه الثمرة) أى جنس الثمرة أى لانها ثمرات ثلاثة وظاهر العبارة ان هناك ثمرات أخرى ولم يظهر ذلك ويحاج بان يعتبر التبعيض باعتبار كل واحد أى ان كل واحد بعض الثلاثة وقوله وما يترتب عليها أى على الثمرة وهو الملك بالقيمة وأراد بالترتب الحكم به عند وجودها الا انك خبير بان المصنف لم يشر لتلك الثمرة بل أشار لما يترتب عليها (قوله بتلذذه) الباء سببية أى ولو بالوطء لانه وان كان عمدا فهو من وطء الشبهة وقوله بالقيمة الباء للعوض أى ملكها بتعويض القيمة أى بسبب تلذذه فلا يلزمه تعلق حرف جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله ذكر الخ) منه يعلم ان الأولى للمصنف أن يعبر بالولد (قوله بنكاح أو غيره) لا يظهر قوله بنكاح (قوله يوم الوطء) أى أو يوم التلذذ (قوله وتباع عليه) أى ولولابن



(قوله لكن تكون القيمة في رتبة العبد) ويحتمل تعليقها بذمته فيتمتع بها ان عتق (قوله ما لم يعلم بوطء الابن فانه يحسد) هذا خلاف الراجح والراجح انه يؤدب ما لم يعذر بجهل ولا حد عليه للشبهة ولو وطئها بعد علمه بوطء الولد على الراجح والحاصل ان الاب لا حد عليه بوطء جارية ابنته مطلقا علم بوطء ابنته لها أم لا على الراجح ويحسد الابن مطلقا بجارية أبيه علم بوطء أبيه لها أم لا وكذا يحسد اذا وطئ جارية نفسه بعد علمه ان أباه تلذذ بها ان لم يعذر بجهل (قوله وحرمت عليهما) هذا ان كان الابن بالغاً والام تحرم على الاب كافي كفاية الطالب وهذا عند عدم الحمل كما يدل عليه ما بعده (قوله وطئها الابن قبل أو بعد) ينافي قوله أولاً بعد ان وطئها الابن فهو يشير الى ان الترتيب المتقدم ليس بشرط الا ان قضية كون الولد يحسد اذا وطئ جاريته بعد علمه بتلذذ أبيه بها لا تحرم على أبيه بوطئه اياها (قوله وأولدها أحدهما) الحاصل انه تارة تلد من أحدهما فقط ويعلم أولاً وتارة تلد من كل واحد ويعلم السابق أولاً وفي كل امان يقع الوطآن في طهر واحد أو لا فان ولدت من أحدهما فقط وعلم كانت أم ولده وتعتق (٥٧) عليه ناجز سواء كان هو الاب أو الابن كان وطئهما في طهر أو طهرين وأما

والنقص والابن التمسك بها في عدم الاب وقيل يتمسك بها مطلقاً ان كان ما موافقاً ان حملت لم تبع وبقيت أم ولدها يطؤها بعد استبراء من مائه الفاسدان لم يكن استبراءها قبل وطئها والا فله وطئها من غير استبراء وبعبارة وملاك أب ولو عسدا وان علا جارية ابنته وان سفل لكن تكون القيمة في رتبة الاب حيث كان عبداً ويخير سيده في اسلامه أو فدائه ولا حد على الاب للشبهة ما لم يعلم بوطء الابن فانه يحسد وينبغي ان يحسد الابن اذا وطئ جاريته بعد علمه بتلذذ أبيه بها (ص) وحرمت عليهما ان وطئها (ش) يعني ان الاب اذا وطئ جارية ابنته بعد ان وطئها الابن فانها تحرم عليه ما عدا الان وطئ كل منهما ما يحرمها على الآخر سواء وطئها الابن قبل أو بعد ومثل الوطء التلذذ (ص) وعتقت على مولدها (ش) يعني ان الامة اذا حرمت عليه ما معاً بان وطئها الابن ثم الاب وأولدها أحدهما فانها تعتق على من أولدها منهما ناجز الا انه ليس له فيها سوى الاستمتاع وقليل الخدمة والقاعدة ان كل أم ولد حرمت وطئها على مولدها فانها يتجنز عتقها عليه ولذا يعتق بحرم الشخص عليه ان أولدها غير عالم (ص) ولعبد تزويج ابنته سيده (ش) يعني انه يجوز للعبد ولو مكاتباً أن يتزوج بابنته سيده المبكر أو البالغ الثيب لكن برضا سيده ورضاها كافي النكاح الاول من المدونة وأخذ منه عدم كفاءة العبد للحره وكذا يتزوج ابن السيد مكاتبته فان مات السيد فسخ النكاح والمكاتبه قائمة كانت الابنة متزوجة بالمكاتب أو الابن بالمكاتبه وأشار بقوله (بنقل) لقولها كان مالك يستقله وحمله الاشياخ على الكراهية وهي متعلقة بالزوجة وأولياهم بدون الزوج فلا منافاة بين قول المؤلف وجاز وقوله بشقل لاختلاف متعلقهما وعللت الكراهية بأن النكاح معرض للفسخ لموت الاب فترته ورد بجواز نكاح الابن أمة أبيه وأجيب ببقاء حليمة الوطء بالملك بخلاف الابنة ورد بانة قد يكون معه وارث ويجوز نكاح الزوج أمة زوجته وهو لا يستقل بارئها فلا حسن التعليل بانه ليس من مكارم الاخلاق ومؤدى التنافر والتقاطع لان النفوس تأنف من ذلك (ص) وملاك غيره (ش) يصح جرح عطفاً على لفظ ابنة ونصبه عطفاً على محله لان تزويج مصدر مضاف الى مفعوله والمعنى انه يجوز للعبد أن يتزوج بملاك غيره بشرط اسلامها فقط سواء خشى العنت أم لا

للمعلم من أيهما الولد فيفصل ان وطئها في طهر واحد فالقافة كالامة المشتركة يطؤها الشرى كان في طهر في الحقيقة القافة فهو ابن له وتعتق عليه سواء الاب أو الابن وان لم تلحقه بواحد عتقت عليهما كالم يكن قافة أو كانت واختلفوا ولم يكن أعرف وان وطئها في طهرين بان استبراء أحدهما بحليمة ووطئها بعد وطء الآخر لها في طهر آخر وحديث ولد بعد الوطآن في طهرين فان ولدت لستة أشهر فأكثر من وطء الثاني لحق به وعتقت عليه ولا لحق بالاول لانه كان في بطنها عند حيضها لان الحامل تحيض عند مالك وأما ولدت من كل منهما ولد فانها تعتق على السابق منهما ان علم والاعتقت عليهما وكل من عتقت عليه وحده كان الولاء له وفي العتق عليهما الولاء لهما ويغرم الاب قيمتها في كل الصور ولو عتقت على ابنته وحده وتكون قيمة

(٨ - خرشي ثالث) فن باتفاق ان كان الولد لحق به وان لحق بالابن فكذلك على كلام أبي الحسن وابن يونس ويؤدب الابن في الصور كلها ان لم يعذر بجهل ولا حد عليه اه ملخصاً من شرح عيج فاذا علمت ذلك يكون قول المصنف وعتقت على مولدها أي جنس مولدها الصادق بواحد منهما وبهما معا (قوله ابنة سيده) ذكرنا وأنتى (قوله يجوز للعبد ولو مكاتباً) المبالغة على المكاتب باعتبار قوله فيما بعد بشقل ودفعاً لما يتوهم من أن المكاتب أحرز نفسه وماله فيجوز بالانتقل (قوله فأخذ منه) أي من اشتراط رضا البنت المبكر (قوله وكذا يتزوج ابن السيد) أي بشقل (قوله بشقل) يصح قراءة بشقل بضم المثلثة وسكون القاف وبكسرهما وفتح القاف ولا يصح قراءته بكسرهما وسكون القاف لانه المتاع (قوله لاختلاف متعلقهما) فيه انه اذا كان الجواز من جانب لزم أن يكون الجانب الآخر كذلك وكذا يقال اذا كانت الكراهية من جانب تكون من الجانب الآخر فالمناسب انه أراد بالجواز الاذن الصادق بالكراهية (قوله ويجوز الخ) معطوف على قوله يجوز نكاح الابن (قوله وهو لا يستقل) أي فلا يثنى الجواب بالحليمة (قوله والتقاطع) أي التباعده وهو بمعنى ما قبله



(قوله لان الولد رقيق على كل حال) سواء خشى العنت أم لا كان واجدا الخ لا يخفى ان الحر لو تزوج الامة وقلنا يجوز له فولده رقيق على كل حال فالاولى التعديل بأن الامة من نساء العبد (قوله أى ويباح الخ) هذا يؤذن بخلاف المدعى لانه يفيد ان قوله ملك غيره نائب فاعل فعل محذوف (قوله فقوله غيره الخ) انفرغ لانه يناسب المفرع عليه (قوله كالشيخ الفاني) أى وعقيم وعقيمة فيما يظهر لجزم العرف بالامن من جملها منهما (قوله وكأمة الجدة) أى وان وجد الطول ولم يخش زنا (قوله للعلة المتقدمة) أى للملاحظة العلة المتقدمة في حال انتفاها فقوله وهو منتف جلة حالية (قوله وعلم مما قررنا الخ) والضابط كل من يعتق ولده على سيد هافلا يحتاج الى تقييدها بما اذا كان المالك لها حرا لانه اذا كان (٥٨) المالك رقيقا لا يعتق الولد عليه (قوله والا فان خاف زنا) فان لم يعف الا بأربع

تزوجهن فان خشى الزنا في واحدة تزوجها بلا شرط وهل هذان الشرطان في الابتداء والانتفاء أو في الابتداء فقط قولان الراجح الثاني وابن القاسم لاراهما شرطين لافي الابتداء ولا في الانتفاء وظاهر المصنف ولو قدر على شراء أمة وهو قول ابن القاسم خلافا للشهب وظاهره ان مطلق الخوف كاف ولو وهما والظاهر ان المرأة لو رضيت أن تزوجه بمهر في ذمته لا يجوز له أن يتزوج الامة لانه واجد الطول ولا يلزمه السلف ولو وجد من يعطيه ولا يجوز له أن يتزوج الاخرى حيث تكف نفسه الاولى لـ الاقوله والراجح الثاني (قوله وعدم) فعل ماض معطوف على خاف (قوله والطول هو المال) وهذا كلام أصبغ وهو خلاف رواية محمد بن أن القدرة على النفقة لا تعتبر والراجح كلام أصبغ وهو ان المراد بالطول القدرة على الصداق والنفقة كما أفاده بعض شيوخنا فقوله المصنف وعدم ما تفسر ما بأهبة ليشمل الصداق والنفقة والباق في قوله به بمعنى مع ولا تفسر ما بصداق

كان واجدا الطول الحر أم لا لان الولد رقيق على كل حال ويصح رفع قوله وملك على انه مبتدأ وللعبد خبر ويقدر خاصا أى ويباح للعبد ملك غير سيده فقوله غيره أى غير سيده أو غير نفسه بان تكون الامة مملكا سيده أو أجنبي (ص) كحر لا يولد له (ش) يعنى انه لا يجوز للحر الذي لا يولد لمثله كالشيخ الفاني أو المحبوب أن يتزوج الامة كالعبد لان علة خوف اوراق الولد منتفية هنا (ص) وكأمة الجدة (ش) يعنى انه يجوز أيضا للحر أن يتزوج بأمة يكون الولد منها حرا كزوجه بأمة أبيه أو أمه أو جده وان علا أو جدته وان علت للعلة المتقدمة وهو خوف اوراق الولد وهو منتف هنا وكل هذا اذا كان المالك للامه المذكورة حرا أمالو كان المالك عبدا والزواج حرا فانه لا يجوز لان الولد يكون رقا لسيده الاعلى وكل هذا اذا كانت الامة مسلمة وانما لم يقيد المؤلف المسئلة بهذا العلم القيد الاول من كون العلة في المنع خوف الاسترقاق للولد ولا ينتفى الا اذا كان المالك للامه حرا ولعلم القيد الثاني مما يأتى من قوله وأمنهم بالملك وعلم مما قررنا ان الكاف في كلام المؤلف داخلة على الجدل ما علم من عادته ادخال الكاف على الاول ومقصوده الثاني كقوله وكطين مطركا (ص) والا فان خاف زنا وعدم ما يتزوج به حرة (ش) يعنى وان لم يكن الزوج بالصفة المتقدمة بل كان حرا يتوقع منه الحمل والامة ملك لمن لا يعتق ولدها عليه من أجنبي أو أحد أصوله رقيقا فانه لا يجوز له أن يتزوج الامة الا بشرط منها أن تكون الامة مسلمة كأم وممنها أن يخشى العنت ومنها أن يكون عادم الطول أى لا يجدها يتزوج به حرة غير مغالية والطول هو المال الذى يقدر به على نكاح الحرائر والنفقة عليهم منه من نقد أو عرض أو دين على ملى أو مملكا يبيعه أو اجارته الادار سكه كما قاله ابن فرحون وقال غيره والسكابة طول وكذا خدمة المعتق لاجل بخلاف خدمة المدبر لانه لا يملك بيع منافعه المدة الطويلة وأما عبد الخدمة ودابة ركوبه وكتب الفقه المحتاج اليها في جلة الطول (ص) غير مغالية (ش) يعنى فان وجد ما يتزوج به حرة الا انه لم يجد الا حرة طلبت منه أكثر من مهر مثلها بما لا يغتفر مثله فانه يجوز له حينئذ أن يتزوج الامة لعذر قياسا على الماء في التيمم وعلى التعلين في الحج وعدل عن غالية الى مغالية للاشارة الى ان هذا لا بد فيه من مدافعة ومراوضة لان مغالية مفاعلة وهى من الجانبين (ص) ولو كابية أو تحت حرة (ش) المبالغة بالنسبة لكابية راجعة لقوله حرة أو لمفهوم قوله وعدم ما يتزوج به حرة والمعنى على الاول ان شرط تزوج الامة أن يخاف الزنا وان بعدم ما يتزوج به حرة مسلمة أو كابية والمعنى على

وتجعل الباء للعرض لانه كلام محمد وهو ضعيف (قوله الادار سكتاه) ظاهره ولو كان فيها فضل عن حاجته قاله عجم والفرق بين دابة الركوب وعبد الخدمة وكتب الفقه وبين دار السكنى ان الحاجة لها أشد من الحاجة لهذه الامور (قوله لانه لا يملك بيع منافعه المدة الطويلة) وظاهره انه يملك بيع منافعه المدة القصيرة والظاهر أن الطول والقصر يجري على ما تقدم في باب الجهاد بقى شئ آخر وهو أن قوله بخلاف خدمة المدبر الخ يقتضى انها ليست طولا مطلقا ولو كان لاجرة في المدة القصيرة يكون طولا لبعض الحرائر وهو ظاهر عجم (قوله بما لا يغتفر) الباء للتصوير أى تصوير الاكثر (قوله بما لا يغتفر مثله) بأن زادت على الثلث على ما تقدم في باب التيمم (قوله لا بد فيه من مدافعة ومراوضة) أى ومدامه على الدفع أى فلا يتوجه لتزويج الامة بمجرد اعتقاد انها غالية بل لا بد أن يذهب ويسأل الحره ويدافعها وتدافعها فيجد ما تطلب الزائد فينتد تزويج الامة والمراد بالمغالية أن تطلب أزيد من



مهر مثلها الى ما بعد سفرها (قوله جازله نكاح الامه ولو تحت حرة) بهذا يعلم ان المبالغة الاولى في ان الحرة تمنع نكاح الامه ولو كناية  
 خلافا لمن يقول الكناية لا تمنع نكاح الامه والثاني مبالغة في ان الحرة لا تمنع نكاح الامه خلافا لمن يقول الكناية تمنع نكاح الامه  
 ففيه تخالف موضوع الاغنياء وتعاكس المشهور لان المشهور في الاول المنع وفي الثاني الجواز في عبارة المصنف حذف والتقدير ولو  
 تحت حرة فلو تزوج مع الطول أو مع وجود من بعفه فانه يفسخ بطلاق وانظر ولو دخل أو ما لم يدخل انظره (قوله نظر شعر السيدة) أي  
 على المشهور ومقابلته ماقاله ابن عبد الحكم من أنه يمنع نظرهما السيد ثم ما ولو كانا كاملين لها وغدين فلا يمتثلان معها في بيت (قوله  
 وبقية أطرافها) هكذا قاله الشيخ سالم ونبهه شارحنا ومفاد عجب عدم ارتضائه وأفاد شيخنا عبد الله ان المعتمد ماقاله المصنف وهو نظر  
 الشعر فقط ولا يجوز له نظر بقية أطرافها ولا الخلوة بها وموقع للشيخ سالم من النقل عن (٥٩) ابن ناجي سهو والصواب ما نقله عجب  
 انتهى والحاصل ان الخلوة لا تجوز  
 على المعتمد وأما بقية الأطراف  
 فرأيت ما يقوى ماقاله الشيخ سالم  
 (قوله على ما شهره ابن ناجي) راجع  
 للخلوة فقط كإيدل عليه عبارة غيره  
 ومنع ذلك ابن عبد السلام (قوله  
 ويمتنع فيما لها فيه شرك) ولوللزوج  
 كانا وغدين أم لا وانظر في المبعوض  
 من شرح شب (قوله وحكي  
 اللخمي فيه الخلاف) أي فيما لا شيء  
 لها فيه من رق الخ نص اللخمي  
 واختلف في عبد زوجها وعبد  
 الاجنبي هل يدخل عليها ويرى  
 شعرها (قوله تحصى وغد لزوج)  
 المراد بالخصي مقطوع الذكر قائم  
 الاثنيتين وأخرى المحبوب وأما  
 الخصي ذاهب الاثنيتين قائم الذكر  
 فهو بمنزلة السالم (قوله وروى جوازه  
 الخ) قال اللخمي والصواب المنع  
 اليوم فمين لا زوج لها وان كان لها  
 زوج فلا بأس في حال حضوره  
 ويمتنع عبد الاجنبي جملة (قوله فلا  
 يلزم من عدم وقوف تت) نسخة تت  
 وان لم يكن لها وفيه بعض تكرار لان

الثاني فان وجد ما يتزوج به حرة غير مغالبة لا يجوز له نكاح الامه ولو كانت الحرة الغير المغالبة  
 كناية لان عدم ارقاق الولد يحصل بنكاح الكافرة وبالنسبة لقوله أو تحت حرة لجواز نكاح  
 الامه أي ان خاف زنا وعدم ما يتزوج به جازله نكاح الامه ولو تحت حرة لا تعفه اذ ليس  
 وجودها تحت طولا على المشهور ولو تزوج الامه بشرطه ثم زال المبيع لم يفسخ نكاحه والظاهر  
 لا يفسخ أيضا ولو تزوج الامه بشرطه ثم تبين انه على خلافه (ص) ولعبد بلا شرك ومكاتب  
 وغدين نظر شعر السيدة (ش) يعني ان العبد الوغد أي القبيح المنظر يجوز له أن ينظر الى شعر  
 سيدته وبقية أطرافها التي ينظرها محرما والخلوة بها على ما شهره ابن ناجي بشرط أن يكون  
 كاملا لها وانما نص على الشعر لانه المتوهم والمكاتب الوغد مثله ويمتنع فيما لها فيه شرك  
 ولوللزوج وأخرى ما لا شيء لها فيه من رق أو حركي اللخمي فيه الخلاف أيضا (ص) تحصى  
 وغد لزوج (ش) يعني ان عبد الزوج اذا كان خصيا فانه يجوز له أن ينظر الى شعر زوجته سيدة  
 ان كان وغدا الا ان كان له منظر فلا يجوز له أن ينظر الى شعر زوجته سيدة كالحر ولو وغدا  
 (ص) وروى جوازه وان لم يكن لهما (ش) أي وروى عن مالك جواز رؤية الخصي الى شعر  
 المرأة وان كان لاجنبي فقوله لهما بما يضمير التنبيه كفي بعض النسخ وهو الصواب كما قال ابن  
 غازي لانه عدل لا يهتم في النقل فلا يلزم من عدم وقوف تت على هذه النسخة عدم وجودها  
 وانظر الاعتراض عليه أيضا في الشرح الكبير (ص) وخيرت الحرة مع الحرفي نفسها بطلقة  
 بآئنة (ش) يعني ان الحرة اذا تزوج الامه بشرطه كما مر ثم وجد الطول للحرة فلا يفسخ نكاح  
 الامه فاذا تزوج عليها حرة ولم تعلم الحرة بالامه لا بعد زواجها فانه يثبت لها الخيار في نفسها  
 لا في نكاح الامه فان شاءت أقامت مع الامه وان شاءت طلقت نفسها بطلقة واحدة بآئنة لان  
 ما يزيل ضررها فان أوقعت أكثر فلا يلزم الزائد الزوج على المشهور واحترز بالحرم من العبد  
 فانه اذا تزوج الامه على الحرة أو تزوجها على الامه لا خيار للحرة لان الامه من نساء العبد  
 ولما كان الخيار للحرة في نفسها لا في الامه سواء سبقت الامه عليها كما مر أو سبقت هي على  
 الامه على المشهور وهو مذهب المدونة شبه احدى المسئلتين بالآخرى فقال (كترزوج أمه  
 عليها) يعني ان الرجل اذا كان تحت حرة ثم تزوج عليها أمه بشرطها بان لم تكن الحرة تعفه

قوله وان لم يكن لها يصدق بعبد الزوج وقد تقدم وقوله بل لاجنبي ليس مؤدى العبارة وقوله ويحتل قوله وان لم يكن لها بل كان حرا غير  
 ظاهرا لان موضوع المسئلة في العبد نعم يلزم التكرار بالنسبة لما قبل المبالغة على نسخة التنبيه (قوله بآئنة) صفة كاشفة أو خبر لمبتدأ  
 محذوف لان الطلاق الذي توقعه المرأة كطلاق الحما كم يكون بآئنا أي بخلاف المعتقد تحت العبد فلها أن تختار جميعا مع العبد من  
 الطلاق وهو طلعتان على ماسيأتي والفرق ان شرفها على زوجها بالعتق صير لها أن توقع جميع ماله من الطلاق بخلافها هنا لتساويها  
 معه واذا اختارت الفراق قبل البناء فلا شيء لها لان الفراق جاء من قبلها ولم يجعله لها فلورضيت الحرة بالامه ثم رجعت فليس لها بخلاف  
 ما اذا أرادت الفراق فلها أن ترجع (قوله فلا يلزم الزائد الزوج الخ) أي خلافا لقول محمد ان أوقعت التسلا لزم (قوله على المشهور  
 وهو مذهب المدونة) مقابله ما أشار اليه الشارح بقوله وقبل الخ وقوله وقبل غير ذلك أي من الذي هو خلاف المشهور فقد قيل ان  
 كانت هي السابقة على الامه فتخير في نفسها وان كانت الامه هي السابقة فلا خيار لها لانها تركت النظر لنفسها وقيل ان نكاح



الامة ينسخ وقبل ان كانت الحرة سابقة انفسخ نكاح الامة والا فلا لانه وقع بأمر جائز (قوله فألفت أكثر) متعددا لو احدث ويحتمل تعديه  
لاثنين والتقدير فألفته أكثر (قوله وتبوا أم الولد والمكاتبة بلا شرط ولا عرف) والظاهر الا أن يجري عرف أو شرط بعدم التسوي  
وعبارة الشارح محتملة له (قوله وللسيد السفر) ولو طال السفر (قوله فانه يجوز للسيد أن يسافر بها السفر الطويل) كذا في نسخة  
وقوله كما كان قبل البيع المناسب أن يقول كما كان قبل السفر وما يوجب في بعض النسخ من قوله أنه أن يبيعها لمن يسافر بها ليس في نسخة  
(قوله ما لم يكن العرف عدم السفر) أي أو يشترط عدم السفر (قوله ما لم يكن العرف السفر) أي أو يحصل شرط (قوله فاذا بؤت ليس  
للزواج) وأخرى عند عدم التسوي (٦٠) لشرط أو عرف كما في شرح شب ولو تعارض الشرط والعرف في جميع ذلك فيقدم

ولم يجد للحر طرطا ولو لان الحرة تخير ان شاءت أقامت مع الامة وان شاءت طلقت نفسها طلاقه  
بأنه على المشهور وقل ان سبقت عليها الامة فتخير في نفسها وان سبقت هي فتخير في الامة  
لان الضرر منها وقبل غير ذلك وفي بعض النسخ بالباء بدل الكاف وفي بعضها باللام أي فالتخير  
لاجل تزوج الامة عليها ونسخة الكاف التي شرحنا عليها أحسن لاشتمال الكلام معها على  
صورتين تفهم كيفية أولاها من كيفية الثانية (ص) أو ثانية أو عليها واحدة فألفت أكثر  
(ش) أي وكذلك ثبت الخيار للمرأة اذا رضيت أن يتزوج عليها أمة واحدة فتزوج بأمة ثانية  
أو عمت الحرة بأنه متزوج بأمة أو أكثر فتزوجته راضية بما عات به فلما دخلت عليه وجدت  
عنده أكثر من ذلك فان الخيار يثبت لها على ما هي (ص) ولا تبوا أمة بلا شرط أو عرف (ش)  
يعني ان السيد اذا زوج أمته غير أم الولد والمكاتبة لشخص فانه يقضى له بأن تقيم عند سيدها  
لان حقها في خدمتها باق ويأتيها زوجها في بيت سيدها ولا تنتقل مع زوجها في بيت وهو معنى  
التبوي نعم ان شرط الزوج أو جرى عرف بالتبوي فله أن ينقلها عن سيدها الى مسكن غير  
مسكن سيدها وتبوا أم الولد والمكاتبة بلا شرط ولا عرف لان السيد لا خدمة له فيها كما في  
غيرهما الا أن تجزأ المكاتبة فكلا الامة وأما المبيعة فانها لا تبوا في يوم سيدها الا لشرط أو عرف  
(ص) وللسيد السفر عن لم تبوا (ش) يعني ان السيد اذا زوج أمته ولم تبوا مع زوجها بيتا فانه  
يجوز للسيد أن يسافر بها السفر الطويل ويقضى لزوجها بعدم مفارقتها كما كان قبل البيع  
وقبل السفر ما لم يكن العرف عدم السفر بها وليس للسيد السفر عن لم تبوا ما لم يكن العرف  
السفر بها فاذا بؤت ليس للزوج أن يسافر بها لانه يمنع السيد مما له فيها من الخدمة وما قالوه في  
النفقة ان للزوج أن يسافر بزوجته ان أمن والطريق مأمونه الخ يحتمل على الحرة انظر  
البرموني (ص) وأن يضع من صداقها ان لم يمنعها دينار (ش) يعني ان السيد  
يجوز له أن يضع من صداق أمته عن زوجها بغير اذنها لانه حق له ولو قلنا ان العبد ملك الا ان  
يكون عليها دين محبط ندايته باذن سيدها فانه لا يجوز له حينئذ أن يضع من صداقها شيئا لاجل  
الدين وشرط الوضعية أن لا ينقص ما بقي عن ربع دينار لحق الله لكن هذا الشرط خاص بمن  
لم يدخل بها اذ من دخل بها له وضع جميع صداقها ودين السيد الذي عليه كدينها وانظر  
ما الحكمة في اتيان المؤلفين في قوله من صداقها الدالة على التبعض مع ان قوله الاربع  
دينار يقتضي عدم الاتيان بها لان الاستثناء من معيار العموم الا أن يقال من زائدة على  
مذهب الاخفش المجوز زيادتها في الاثبات (ص) ومنعها حتى يقبضه (ش) يعني ان سيد الامة  
اذا زوجها لانه أن يمنع زوجها من الدخول عليها حتى يقبض صداقها كما ان ذلك للحر (ص)

الشرط على العرف ولو جاهد بين به  
لان الشرط بمنزلة العرف الخاص  
ثم هذا خلاف ما في شرح عب من  
ان للزوج الحر السفر عن بؤت  
كالعبد في اليسير الذي لا يخاف  
ضرر عليه فيه دون الكثير لكن  
ما ذكرنا من كونها تخدم سيدها  
يؤيد ما قاله شارحنا في تنبيهه على ظاهر  
كلامهم انه اذا شرط التبوا  
فلسيدها فيها من الاستخدام مالا  
يشغلها عن زوجها ونفقة لها على  
زوجها احرا كان أو عبدا ما لم يشترط  
على السيد بؤت أم لا أو المبيعة  
فلا تبوا في يوم سيدها الا لشرط  
أو عرف (قوله الاربع دينار) أي  
لها وقوله لحق الله أي لانه اذا  
أخذ كله صار يضعها بغير عوض  
بخلاف ما اذا أخذت ربع دينار  
ولكن هذا ضعيف والمعتمد أن  
يأخذ كله أي وقوله لحق الله نقول  
هو أي السيد قائم مقامها ومالها  
ماله لحق الله حاصل بأخذه جميعه  
لنفسه (قوله ندايته باذن سيدها)  
لانه في تلك الحالة ليس له اسقاطه  
بخلاف ما اذا لم يكن باذنه فله  
اسقاطه (قوله له وضع جميع  
الصداق) وقرئ بأنه قبل الدخول

يشبه تحليل الامة أو عارية الفروج بخلافه بعده فانه ترتب في ذمته وبقى من الشروط أن  
تكون ممن ينزع مالها كالمعتقة لاجل ان لم يقرب الاجل والمدة اذ لم يرض السيد (قوله من معيار العموم) الاولى حذف من  
أي ان الاستثناء دليل العموم أو ان العبارة حذفوا التقدير لان الاستثناء من ذي ميزان هو العموم وكانه قال لان الاستثناء من  
العام (أقول) واذا سقطت من فلامعوم أيضا فلا يكون الاستثناء الامتناعا وان اعتبرنا الاضافة على معنى كل جزء من أجزاء  
متعاطفها الاربع الخ تجده لاصح له فالمخلص أن يكون مستثنى من محذوف والتقدير ولا يبقى شيئا الاربع دينار (قوله الا أن يقال  
الخ) أو يقال انما أتى بمن يقبض ان المنع مع وجود الدين لا يصح كالا ولا بعضا بخلاف لو أسقط من لا وهم انه مع وجوده ليس له وضع



الكل وله وضع البعض وليس كذلك (قوله ولا يترك منه ربع دينار) أي لها وهذا راجع لما قبل المبالغه فليس متعلقا بالقتل (قوله الاربع دينار) أي على أحد القولين وتقدم أنه ضعيف (قوله الا ظالم) أي قبل (٦١) الدخول وأما بعد الدخول فللبائع الصداق

لأنه تقرر بالميسر (قوله تأويلان الخ) أو الاول بأعها فقدّم حقّه والثاني لم يبيعها فقدّم حق الزوج قاله ابن الموارز ذكره نت بعكس ذلك أو الاول زوجها من عبده والثاني من أجنبي أو عبده غيره قاله ابن عبد الحكم وأسقطهما المصنف لضعفهما لان البيع طار على التزويج فالصداق للسيد لا فرق بين البيع وعدمه وعبده لا يمنع التمتع بشورتها كالأجنبي وعبده الغير فلا فرق بين عبده الغير وعبده (قوله وان قتلها الخ) هذا اذا كان ينتزع مالها (قوله وسقط بيعها قبل البناء) واذا سقط منع البائع والمشتري فليس لها منع نفسها من الزوج ويتبعه البائع بالصداق في ذمته ولو أعتقها سيدها ولم يستثن مالها فتمنع نفسها حتى يقبض صداقها كالخبرة وأما اذا استثنى مالها فلا كلام لها لان المال ماله ولكن ليس له منعها من الزوج خلافا لمن نوهمه (قوله وسقوط المنع) مبتدأ وقوله من البائع والمشتري خبر أي كائن من البائع والمشتري الخ وقوله ذكر العلة أي التي هي قوله لسقوط الخ والحكم الذي هو مضمّن قوله وسقط الخ وهو السقوط وقوله الصورة أي وهو البيع قبل البناء (قوله يعني ان الانسان اذا أعتق أمته) وكذا اذا اشتترط سيده العبد على مملوكها اذا أعتقته أن يتزوج بها (قوله ولا يلزمها الوفاء) هذا معنى المصنف فلا ينافي جوازه أو استحبابه ولما لم يلزم من عدم القضاء عدم لزوم

وأخذه وان قتلها (ش) يعني ان السيد اذا زوج أمته ثم قتلها فانه يقضى له بأخذ صداقها من زوجها بنى بها أم لا ويتكامل عليه الصداق بالقتل اذ لا يتهم السيد في قتل أمته لئلا يأخذ صداقها وظاهر قوله وأخذه الخ ان له أخذ جميعه ولا يترك منه ربع دينار والا كان يؤخر قوله الاربع دينار عن هذا وهو قول ابن القاسم ومثله للشيخ كريم الدين وقال ابن الحبيب الا ربع دينار على المنصوص لحق الله تعالى انتهى وعزاه بعضهم للمدونة (ص) أو بأعها بمكان بعيد (ش) يعني ان السيد اذا زوج أمته ثم بأعها لمن يسافر بها الى مكان بعيد يشق على الزوج الوصول اليها فانه يقضى له بأخذ صداقها من زوجها أو نصفه ان طلقها قبل البناء فقوله بمكان بعيد متعلق بمقدراً أي أو بأعها وتبقى بمكان بعيد هذا اذا كان الزوج ينتصف ممن اشتراها والا فلا يلزم الزوج شيء ويقضى على السيد برده اليه ان كان قبضه ومضى قدراً على الوصول اليها فدفعه اليه أشار بقوله (الا ظالم) ومثله هرويه المصنف لا يعلم فلو طلق الزوج بعيد بيعها ظالم أو هرويه المصنف لا يعلم فان ظاهر أنه لا شيء على الزوج من الصداق (ص) وفيها يلزمه تجهيزها به وهل هو خلاف وعليه الاكثر أو الاول لم تبوأ أو تجهزها من عنده تأويلان (ش) تقدم أنه يجوز للسيد أن يأخذ صداق أمته التي زوجها وان قتلها أو بأعها لزوجها أو غيره الاربع دينار كافي نكاح المدونة الا أن يشترطه المتباع فيكون له وظاهره ان للسيد حبس صداقها وتركها بلا جهاز ووقع في كتاب الزهون منها ان السيد يلزمه أن يجهر أمته بمهرها واختلف الشيوخ في ذلك فقال أكثرهم مافي الموضعين خلاف وقال به ابن عبد السلام وقال أقلهم ليس ذلك بخلاف بل هو وفاق واختلفوا في التوفيق بين ذلك فقالت طائفة منهم معنى مافي كتاب النكاح ان الامه لم تبوأ مع زوجها بيتاً بل أقامت عندها سيدة لها فزاله أخذ صداقها وان معنى مافي الزهون انها بؤنت مع زوجها بيتاً فيلزم سيدها أن يجهرها ومضى اذ المؤلف بالاول ما مضى من أنه يجوز لسيدة أن يأخذ صداقها وقالت طائفة منهم معنى مافي كتاب النكاح ان السيد يجهرها من عنده فزاله أن يأخذ صداقها وأما مافي كتاب الزهون انه لم يجهرها من عنده فيلزمه أن يجهرها بصداقها فقوله تأويلان بالتثنية وهما تأويل بالخلاف وتأويل بالوفاق وتأويل بالوفاق بوجهين (ص) وسقط بيعها قبل البناء منع تسليمها لسقوط تصرف البائع (ش) تقدم أن السيد له أن يمنع أمته التي زوجها من الدخول على زوجها حتى يقبض صداقها منه فان بأعها سيدها قبل البناء من غير زوجها فانه ليس له أن يمنع زوجها من الدخول عليها لسقوط تصرف السيد لانها خرجت عن ملكه بالبيع وليس للمشتري أيضاً أن يمنع تسليمها من الزوج لان الصداق ليس له وانما هو لبايعها لانه من جملة مالها الا أن يشترطه المشتري فيكون له المنع وأما ما يأتي من قوله وصداقها ولو يبيع الخ فصورتها أنه بأعها زوجها فقوله وسقط الخ ذكر العلة والحكم والصورة قوله لسقوط علة لسقوط المنع من البائع والمشتري الا انه علة في جهة البائع وتركه في جهة المشتري لوضوحه لانه ليس له حق في صداقها لانه كمالها ومالها لبايعها الا أن يشترطه المتباع (ص) والوفاء بالتزويج اذا أعتق عليه (ش) هذا معطوف على المصدر من قوله منع تسليمها والمعنى ان الانسان اذا أعتق أمته على شرط أن يتزوج به أو غيره فلما تمت عتقها امتنعت من ذلك فانه لا يقضى عليها به ولا يلزمها الوفاء به لانها ملكت نفسها بمجرد العتق والوعد لا يقضى به

الوفاء قال ولا يلزمها الوفاء (قوله والوعد لا يقضى به) مفاده أن تصويرها أن يقول لها ان أعتقك على أن تتزوجيني تفعلين ذلك فقول أفعل ذلك فيعتقها فليس هناك تعليق لفظي بل معنوي فلا جامع بين المصنفين حتى يحتاج للفرق وبعبارة عجيب أي اذا جعل عتقها في نظير



أن يتزوج فلا يلزم ذلك وقال عجم في كبره وانظر لو قال ان تزوجتني فقد أعنتها هل هو كما اذا أعنتها على أن تزوجه لحصول التعليق  
فيهما أو يفرض بأن التعليق بأداته أقوى من التعليق المعنوي فاذ لم تزوجه لا تعتق ويدل لما يأتي للمصنف في العتق من انه اذا قال أنت  
حرو عليك ألف لزم العتق والمال بخلاف حران أعطيتني ألفا انتهى ويجوز الوفاء بالتزويج حيث كان الشرط جائزا بخلاف غير الجائز كالو  
أعنتي أمة على ان صداقها عتقها فانه لا يجوز الوفاء به لان العتق غير ممتول كفي القصاص (قوله فالجواب ان وعد الرقيق كلا وعد)  
والوعد الذي يلزم بسببه التوريث هو الوعد المعتبر وهو وعد الاحرار لا أنه يرد ان هذا من الغرر القولي وهو لا يلزم وانظره (قوله  
وصداقها الخ) اعلم ان التأويل لكلام العتبية ونصها سمع أبو زيد ابن القاسم من قبض مهر أتمته فباعها السلطان في فلسه من زوجها  
قبل بناءه لا يرجع زوجها مهرها على ربه لان السلطان هو الذي باع منه انتهى فاذا علمت ذلك فاصلها ان المدونة على ان الصداق  
يسقط عن الزوج بالبيع له وقد علمت لفظ العتبية فهل مافي الكتابين خلاف وعليه أبو عمران قال وفرض العتبية في بيع السلطان  
وصف طردى وعند غيره موافق بحمل العتبية (٦٢) على انه لا يرجع به من الثمن بل يبقى في ذمة السيد وبيع السلطان وصف

طردى أيضا أي انه يلزم الموفق  
ان يكون لا مفهوم للسلطان  
وحيث قد قوله أولا ولكن الخ اشارة  
للموافق وقوله ولكن الخ من تمة  
قوله أولا فهو من تمة الوفاق وأما  
التأويل بالخلاف فقد أشير له  
بقوله ولو يبيع سلطان ولما كان  
قوله أولا معناه لا يسقط فيقتضي  
دفعه وعدم الرجوع به مطلقا  
بين المراد بعدم سقوطه أنه  
يتبع به ذمة البائع ولا يرجع به  
من الثمن وقال الشيخ عبد الرحمن  
ومحشى نت ان قوله ولكن راجع  
لما قبل النفي اشارة لتأويل الوفاق  
وقوله أولا أشار الى التأويل  
بالخلاف وعليه فصدر المسئلة  
وعجزها من تمة التأويل بالوفاق  
ووسط بينهما التأويل بالخلاف  
والاول اقل لعدم تشبيته والتأويل  
بالخلاف ظاهر العتبية (قوله يسقط  
عنه نصف صداقها) اشارة الى أن

فان قيل هذا وعد أدى الى التوريث فيلزم فالجواب ان وعد الرقيق كلا وعد لانه مقهور  
بسبب الملكية وأيضا الشارح متشوق للحرية وهذه المسئلة تخالف من قال لامته  
النصرانية أنت حرة على أن تسلمى وتأتي الاسلام أنها لا تعتق والفرق بينهما ان الامية  
النصرانية كما قال لها أنت حرة ان شئت الاسلام لانها تملكه فردها الاسلام رضا بأن  
لا تعتق وفي الامية التي أعنتها على أن تسلكه انما صار لها الخيار بعد العتق وحاصله ان  
الاسلام يدها قبل العتق بخلاف نصرها في تزويج نفسها منه فانما يكون لها بعد العتق اذ  
قبله لا تصرف لها في ذلك لانها في ملك السيد فالعتق في الاولى معلق على أمر يسدها قبل  
العتق بخلافه في الثانية (ص) وصداقها وهل ولو يبيع سلطان لنفسه أولا ولكن لا يرجع به  
من الثمن تأويلان (ش) يعني ان السيد اذا باع الامية المتزوجة لزوجها قبل بناءه بها فان الزوج  
يسقط عنه نصف صداقها وان قبضه السيد رده لان الفسخ جاء من قبله فلو باعها السلطان  
لزوجها قبل البناء لنفس السيد فهل كذلك يسقط عن الزوج النصف وهو ظاهر المدونة  
أولا يسقط عنه النصف وهو مافي الاسمعة عن ابن القاسم وهل مافي الاسمعة خلاف مافي  
المدونة أو موافق فذهب أبو عمران الى الخلاف وذهب كثير من الاشياخ الى الوفاق بحمل قول  
من قال انه لا يسقط على معنى أنه لا يرجع الزوج به من الثمن الذي يدفعه ولكن يتبع به البائع  
في ذمته وقول من قال انه يسقط على معنى انه يسقط أخذه من الثمن ولكن يتبع به ذمة البائع  
فقوله وهل ولو يبيع سلطان أي لاجل فلس اشارة للخلاف وقوله أولا ولكن لا يرجع به من  
الثمن اشارة للوفاق أي أنه يسقط ببيع السلطان للمفلس ولكن لا يرجع به من الثمن بل يتبع  
البائع به في ذمته لانه منزلة دين طرأ بعد الفلاس (ص) وبعده كمالها (ش) الضمير في بعده  
يرجع الى البناء والضمير في قوله كمالها يرجع الى الامية يعني أن السيد اذا باعها لزوجها بعد  
البناء فان صداقها حيثئذ كمالها يكون لسيدها انتزاعه فيمن يمتزعه ماله او يتبعها ان عتقت

قول المصنف وصداقها على حذف مضاف أي نصف صداقها وقوله وهو مافي الاسمعة أي أسمعة أبي زيد ابن القاسم الذي  
ذكره في العتبية (قوله بحمل قول من قال انه لا يسقط) أي الذي هو معنى قول العتبية لا يرجع زوجها مهرها أي فهو قولها معنى لانه تقدم  
ان التأويل لكلام العتبية وقول من قال انه يسقط على معنى أنه يسقط أخذه الخ الاولى انه يقتصر على قوله يتبع ذمة البائع أي بأن  
يقول على معنى أنه يتبع به ذمة البائع (قوله أي لاجل فلس اشارة للخلاف) فله الرجوع به ان شاء ولو من ثمنها وهو ظاهر اطلاق المدونة  
كما أفاده بعض الشراح وقوله أولا ولكن لا يرجع الخ فيه اشارة الى أن قوله ولكن من تمة تأويل الوفاق كما قررنا ولكن لا يرجع به من  
الثمن ولما كان قوله يسقط محتتملا للرجوع به من الثمن استدرك وقال ولكن لا يرجع به من الثمن (قوله لانه منزلة دين طرأ بعد الفلاس)  
هذا ظاهرا حيث دفعه الزوج للسيد بعد الفلاس لا قبله قلت بل هو ظاهر في دفعه قبله أيضا لانه انما يتقرر بعهده بذمة السيد  
بعد بيعها لزوجها الترتيب فسخ النكاح عليه المقتضي لسقوط الصداق وأما قبل البيع فلم يتقرر كونه بنا لانه أخذه على انه صداق  
أتمته انتهى عجم



(قوله لان بيعت) أى فهو للسيد وأما إذا اعتقت يكون لها هذا معنى يتبعها وهذا ما لم يشترط المشتري وهو زوجها والا كان له عيب (قوله وفي الهبة قولان) أى إذا وهب الرجل هل للواهب أو له وهو ب (قوله من سيد أو سلطان) أى كان البيع صادرا من سيد أو سلطان (قوله وغير ذلك) معطوف على قوله يكون للسيد والمعنى وبثت غير ذلك من أحكام مالها (قوله فقط) أى بطل في الأمة فقط (قوله والابطال العقدية) ما معا على المشهور (كان مقابله يقول يبطل في الأمة فقط (قوله على المشهور) سياتى مقابله قول سحنون وقوله ولا يقال الخ أى الذى احتج به سحنون (قوله فلا يتعين الخ) قد يقال يتعين بالتسمية بأن يقال للأمة كذا وللسيدة كذا الآن يقال تلك التسمية لغولان الصداقين يؤلان لها يجوزهما معا فعدم التعيين بالنظر لذلك والاحسن التعليل بأنه مؤيد للشاخن والتباغض (قوله والاباز العقدية) أى الحرية والأمة حتى في الأمة وسيدتها (٦٣) فالجواب انه ان جاز أخذ الأمة فانه يجوز فيها ولو في الأمة وسيدتها وأما

عند عدم الجواز فانه يبطل فيهما في الأمة وسيدتها وفي غيرها ما يصح في الحرية ويبطل في الأمة كما أفاده بعض شيوخنا (قوله بخلاف الجنس) أى حيث لم يكن إحدى الخمس أمة لا يصح نكاحها الفسق شرط والا فيصح نكاحها فقط وهذا يدخل تحت قوله قبله مع حرة أذهى جنس يشمل الواحدة والمتعددة (قوله والمرأة ومحرمها) ينبغى أن يفيد بما إذا لم تكن احدهما أمة لا تباع له فيفسخ فيها فقط قياسا على التى قبلها (قوله وسيدتها) مفعول معه ولا نزاع في جواز عزل السيد عن أمته وأم ولده وان لم تأذن اذ لاحق لها ومثل العزل أن تجعل في الرحم خرقه ونحوها مما يمنع وصول الماء للرحم (قوله فان امتنع حملها الصغر) أى أو كانت أمة كالجدة هؤلاء الاربعة ينفردون بالأذن دون السيد (قوله ولو كانت صغيرة) تجبر والحاصل ان الحرية تستقل بالأذن في العزل مجانا أو بعوض فان أخذت ما لا على العزل مدة فلها أن ترجع وترد جميع ما أخذت ابن

لان بيعت وفي الهبة قولان ولا يسقط عن الزوج بيعه له أو لغيره من سيد أو سلطان وغير ذلك من أحكام مالها (ص) وبطل في الأمة ان جمعها مع حرة فقط (ش) تقدم أنه لا يجوز للانسان أن يتزوج الأمة الا بشرط ثلاثة أن تكون الأمة مسلمة وأن يكون عادما لطلو الحرية وأن يخشى على نفسه الزنا فاذا عدمت هذه الشروط أو بعضها وعقد على الأمة مع الحرية في عقد واحد وسواء سمي لكل واحدة صداقها أم لا فان النكاح يكون بالنسبة الى الأمة باطلا وبالنسبة الى الحرية صحيحا على المشهور وهو قول ابن القاسم ولا يقال القاعدة أن العقدة اذا جمعت حالا وحراما غلب جانب الحرية وبطلت كلها لا نأقول هي فيما لا يمكن المعاوضة على الحرام بحال كالموجع بين خل وخمر في عقدة البيع أو بين ثوب وخنزير وما أشبه ذلك بخلاف الأمة مع الحرية في عقد فان الأمة نكاحها صحيح عند عدم الطول وخوف الزنا فلا يرد احتياج سحنون في بطلان العقد فيها ما ومحل فسخ نكاح الأمة فقط حيث لم تكن الحرية سيدتها والا بطل العقد فيها ما معا على المشهور ولا اتحاد المالك لان السيدة تلك الصداقين فلا يتعين الحلال من الحرام وهذا حيث امتنع تزويج الأمة كما هو الموضوع والاباز العقدية فيها ما ويتصور حلية تزويج الأمة مع الحرية فيما اذا خشى العنت في أمة معينة فان له تزويجها بالشرط كفى الواضحة (ص) بخلاف الجنس والمرأة ومحرمها (ش) يعنى ان من عقد على خمس نسوة في عقد واحد فان النكاح يفسخ في الجميع أبدا أى قبل الدخول وبعده طال الزمان أو قصر وسواء سمي لكل واحدة صداقها أو لم يسم ولا ارث لواحدة منهن ومن بنى بهما من فلها المسمى ان كان والا فصداق المثل وتعتد بالاقرءان كانت من تحيض وكذلك اذا جمع بين المرأة ومحرمها كعمتها مثلا في عقد واحد فان النكاح يفسخ فيهما أبدا ولو ولدت الاولاد ولا ارث كما في جمع الجنس وانما يفسخ في الجميع هنا لعدم تعيين الحرام بخلافه في الأمة مع الحرية (ص) ولزوجه العزل ان أذنت وسيدتها كالحرة اذا أذنت (ش) يعنى أنه يجوز للرجل أن يعزل عن زوجته لكن ان كانت أمة فلا بد من اذنها واذن سيدها للزوج حيث كانت ممن تحمل لحقه في الولد فلا تستقل دون السيد فان امتنع حملها الصغر أو كبر أو حمل استقلت قاله اللخمي وان كانت حرة فيمكن اذنها وان لم تأذن ولها وظاهر كلا مهم ولو كانت صغيرة في تنبيهه لا يجوز للمرأة أن تفعل ما يسقط مافى بطنها من الجنين وكذا لا يجوز للزوج فعل ذلك ولو قبل الاربعين وقيل بكره قبل الاربعين للمرأة شرب ما يسقطه ان رضى الزوج بذلك انتهى والذي ذكره الشيخ عن أبي الحسن

عبد السلام القياس أن ترد بقدر ما منعت من الاجل انظر عب (قوله لا يجوز للمرأة الخ) عبارة غير توضح ذلك القول وهى وربما أشعر جواز العزل بأن المنى اذا صار داخل الرحم لا يجوز اخراجه وهو كذلك وأشد منه اذا تخلق وأشد منه اذا انفخت فيه الروح اجاعا قاله ابن جزى ومفاد النقل ترجيحه بل رجحه بعض الاشياخ وبعضهم عبر بالمشهور فقال وفهم من قوله العزل ان المنى اذا صار داخل الرحم لا يجوز اخراجه وهو كذلك على المشهور ولا يجوز للمرأة أن تفعل ما يسقط ما بطنها من الجنين انتهى (قوله ان رضى الزوج) وقال يوسف بن عمر بكره اخراج المنى من أم ولده انتهى ويوسف بن عمر يحتمل أن يقول في الحرية بالقول الاول (قوله والذي ذكره الشيخ) أبو الحسن الخ (يوافقه اللخمي وظاهر ذلك ان الاول والثالث جاريان في الزوجة مطلقا وفي الأمة ولو بشأته حيث لم يعزل عنها سيدتها وظاهرها أيضا ولو من ماء زنا وينبغى تقييده بغيره خصوصا ان خافت القتل بظهوره كذا في عب الا أن قول



عيب وينبغي الخ لم يرتضه بعض شيوخ شيوخنا وينبغي لما مضى له وهو مطاوع بغيمته فانه ينبغي ان لا ينطق به أفاده بعض شيوخنا رجه الله تعالى (قوله ان يتسبب في قطع مائه) أي بحيث لا يلد أصلاً بخلاف قوله أن يقلل نسله (قوله لان قطع مائه الخ) هذا التعليل لاحدى الصور تين المشار اليها بقوله ان يتسبب في قطع مائه وسكت عن تعليل الثانية التي هي قوله ولا ان الخ (قوله وأراد بالكافرة) أي من جهة الفقه وأما من جهة القواعد الخوية فيعم لان الاستثناء معيار العموم (قوله من معيار) من زائدة أي ان الاستثناء دليل العموم (قوله وفي ترك التاء ما مر الخ) لم يبرح واصله انه معطوف على قوله أصوله فيكون المعنى وحرم الكافرة مع ان الصواب وحرم الكافرة فاجاب الشارح بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع أي الذي هو المعطوف فلا يصح أن تقول ابتداء وحرم الكافرة (قوله وعلى قول ابن القاسم) المناسب أن يقول وقال ابن القاسم (قوله لانها تتغذى بالخر) أي والخنزير وظاهره انه ليس له المنع ولو تضرر برائحة ذلك لدخوله على ذلك بخلاف ما يأتي في انفقات (٦٤) من منعها من أكل الثوم وماله رائحة كريهة (قوله وهو يقبلها) أي والحال

انه يقبلها ويضاجعها وقوله وليس له منعها أي والحال انه ليس له منعها وقوله من ذلك أي من كونها تتغذى بالخر والخنزير وقوله ولا من الذهاب للكنيسة أي ولا منعها من الذهاب للكنيسة فائدة زائدة وكذا لا يمنعها من فريضة ولا من صيامها ولا يطؤها صائمة لان الصيام من دينها وهو يفسد عليهم ذلك (قوله ولانه لا يأمن الخ) لا يقال هذا بوجوب حرمة بدار الحرب لانا نقول هذا غير محقق فلذا كره (قوله ولو يهودية تنصرت) أي أو مجوسية أو دهرية تنصرت أو تمودت لا العكس (قوله الى دين اليهودية) أي لا الى دين المجوسية أو الدهرية وكذا يقال في قوله الى دين النصرانية (قوله ببناء على ان الكفر كله مسلمة واحدة) مقتضى تلك العلة أنهما لو انتقلتا لمجوسية أو دهرية تحول وليس كذلك فالأحسن حذف تلك العبارة أي ولو قلنا ان الكفر ملل فالحكم كذلك وقول النبي صلى

أنه يجوز قبل الاربعين ولا يجوز للرجل أن يتسبب في قطع مائه ولا ان يستعمل ما يقلل نسله قاله ح وانظر هل المرأة كذلك فيها لان قطع مائه يوجب قطع نسله أتم لا (ص) والكافرة (ش) هذا معطوف على أصوله أي وحرم نكاح الكافرة أو وطء الكافرة وهو أولى ليكون الاستثناء في قوله وأمتهم بالملك متصلاً ومراوده بالكافرة غير الحرة الكتابية بقرينة ما بعده وأما أطلقه ليصح الاستثناء لان الاستثناء من معيار العموم أي دليل العموم وفي ترك التاء ما مر في قوله والمبتوتة من انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وأما اذا كانت حرة كتابية فانه يجوز نكاحها مع الكراهة على قول مالك واليه أشار بقوله (الا حرة الكتابية بكره) وعلى قول ابن القاسم يجوز بالا كراهة لقوله تعالى والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم أي الحرأروا غما كره مالك ذلك في بلد الاسلام لانها تتغذى بالخر وتتغذى ولده به وهو يقبلها ويضاجعها وليس له منعها من ذلك ولا من الذهاب الى الكنيسة وقد تموت وهي حامل فتدفن في مقابر الكفار وهي حفرة من حفرة النار (ص) وتأ كذب دار الحرب (ش) يعني ان كره تزويج الحرة الكتابية في دار الحرب أشد من كره تزويجها في بلد الاسلام لتركه ولده بها ولا يلا يأمن تربته على دينها وأن تدس في قلبه ما يتمكن منه ولا تبالي باطلاع أبيه على ذلك (ص) ولو يهودية تنصرت وبالعكس (ش) يعني ان الحكم المتقدم وهو جواز نكاح الحرة الكتابية مع الكراهة لحرأروا لعبد مسلم لا فرق فيه بين أن تكون النصرانية باقية على دينها أو انتقلت الى دين اليهودية وكذلك اليهودية لا فرق بين ان تكون باقية على دينها أو انتقلت الى دين النصرانية بناء على ان الكفر كله مسلمة واحدة فلو انتقلت اليهودية أو النصرانية الى المجوسية أو الى الدهرية وما أشبه ذلك فانه لا يجوز نكاحها (ص) وأمتهم بالملك (ش) تقدم انه قال الا الحرة الكتابية بكره وعطف هذا عليه والمعنى انه يجوز للمسلم وطء الأمة الكتابية بالملك حرأروا لعبد الا بالنكاح ولا أمة المجوسية هم الا لان القاعدة ان كل من جاز وطء حرأروا هم بالنكاح جاز وطء أمتهم بالملك وكل من منع وطء حرأروا هم بالنكاح منع وطء أمتهم بالملك (ص) وقرر عليها ان أسلم (ش) الضمير في قوله عليها يرجع للزوجة الحرة الكتابية والمعنى

ان الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه أي الدين المعتبر ولو تزوجت مسلمة بمجوسي أو كافر لم تحدد ولو تعمدت ولو تعمداً للمسلم نكاح المجوسية رجم وقرآن استناد النكاح للرجل حقيقة وللمرأة مجاز فائدة أهل الكتاب هم اليهود والنصارى ومن عداهم مجوس تسكوا بحرف شيث أو ادريس أو ابراهيم أو زبوراد وذلك لان تلك مواظ لا أحكام وكذلك من جمع بين دينين اه ملخصاً من شرح الموطأ كما أفاده بعض شيوخنا ونقل الجزولي عن بعض المؤرخين انه كان للمجوس كتاب ورفع وسبب رفعه ان عظيمهم تزوج بابنته فأرادوا رجه فحصن بحصنه وقال لهم نعم الدين دين آدم الذي زوج الاخ أخته فرفع الكتاب عقوبة لهم انتهى (قوله والدهرية) يضم الدال نسبة للدهر بفتحها على غير قياس (قوله وأمتهم) بالنصب أي الامه التي هي من أهل الكتاب ولو كانت ملكاً لمسلم فالأضافة بمعنى من لا أنها بمعنى اللام لانها تقتضي ان التي هي ملك للمسلم تجوز بغير الملك ويصح الرفع على أنه مبتدأ حذف خبره أي وأمتهم كذلك (قوله وقرر عليها ان أسلم) مع الكراهة على المذهب لان الدوام كالابتداء كان صغيراً أو كبيراً أو أماناً



أسلم وتحتته مجوسية فان كان بالغارق بينهما والوقوف حتى يبلغ فيفرق ان لم تسلم (قوله بل الاسلام) أي بل يقال ان الاسلام هو الصحيح له أي لا الترغيب فيه أي لا الترغيب للغير في الاسلام (قوله وأنكحهم فاسدة) أي ولو كانت مستوفية للشروط من صدق يتعامل به في الاسلام وولي مسلم وشاهدين مسلمين ولا عدة ولا مانع لا تنفاه كون الزوج مسلماً شب (قوله فقول من قال الخ) لا يخفى ان هذا القائل هو القراني فعنده أن اسلام الزوج ليس شرط صحة وهو ظاهر لانه لا يظهر كونه شرط صحة الا اذا كانت المرأة مسلمة وأما كونها كافرة فما وجه كونه شرط صحة فقوله غلط يتأمل وجهه نعم ان كان النقل عن الاقدمين هكذا فليستبع وقول المصنف فيما يأتي وفي لزومها الخ يؤيد كلام القراني (قوله وأسلمت) أي أو تهودت أو تنصرت (قوله أو مجوسية) لا يظهر ذلك لانه يقتضي انه يقرر على الحرة المجوسية وليس كذلك بل يتعين أن يراد الامة السكانية (قوله ان عتقت) أي الامة السكانية فقوله وسواء الخ هذا لا يناسب ما قبله (قوله خاص بالامة) أي السكانية (قوله وقوله وأسلمت عام الخ) ينافي أول حله (قوله راجع للامة) أي السكانية ولا فرق بين ان تكون الامة والمجوسية مدخولاً لهما أم لا (قوله ولم يبعد كالشهر) قال عجي ثم ان قوله ولم يبعد كالشهر (٦٥) لا يجرى في مسألة العتق فاذا أسلم وتحتته أمة فان عتقت عقب اسلامه أقر عليها والا فلا وهذا يفيد كلام ابن عرفة بل يفيد ان اسلامها كعتقها في انه لا بد ان يكون عقب اسلام الزوج فليس كاسلام الحرة المجوسية وينظر ما الفرق (قوله ونحوه) لم يبين النحو في المدونة قلت كم الطول قال لا أدري والشهر وأكثر منه قليل وفي بعض رواياتنا أرى الشهرين أي قليلاً انتهى فليعمله أراد بنحوه شهراً آخر بدليل رواية أرى الخ وخلاصته ان الشارح أشار بنحوه لما دخل تحت الكاف في قوله كالشهر وأما الكاف في قول الشارح كالشهر ونحوه فاستقصائية (قوله وهل ان غفل أو مطلقا غفل) أي عنه فخذ الخ الجاروا وصل الضمير بعامله (قوله وقعت الفرقة بينهما) ولو أسلمت بعد ذلك وأما ان توقفت فلا كما اذا غفل عنها (قوله وفاق القول مالك) أي لان قول

ان الكافر اذا أسلم وتحتته كابية فانه يقرر على نكاحها ترغيباً للاسلام بل الاسلام هو الصحيح له فهو مسلم تحتته كابية مالم تكن من محارمه ولما كان من تقريره عليها يتوهم صحة نكاحهم ورفع ذلك بقوله (ص) وأنكحهم فاسدة (ش) يعني ان أنكحهم الكفار فاسدة على المشهور ولا يتأتى استيفاء الشروط لان من شرط صحة النكاح اسلام الزوج فقول من قال انه اذا استوفى الشروط فصحيح والا فلا غلط (ص) وعلى الامة والمجوسية ان عتقت وأسلمت (ش) يعني كما يقرر الكافر اذا أسلم على الحرة السكانية يقرر على نكاح الامة والمجوسية الحرة ان عتقت الامة بعد اسلامه وأسلمت الحرة المجوسية وسواء كانت الامة كابية أو مجوسية فقوله ان عتقت خاص بالامة وقوله وأسلمت عام للحرة والامة من أي دين لانها تصير أمة مسلمة تحت مسلم فيشترط خشية العنت وعدم الطول كابتداء نكاح الامة المسلمة ومثل الاسلام اليهود أو التنصر للحرية على ما مر وبعبارة قوله ان عتقت راجع للامة وقوله وأسلمت راجع لهما وتصير أمة مسلمة تحت مسلم ولا يشترط على الراجح وجود شروط تزويج الامة لان الدوام ليس كالابتداء اذا علمت ذلك فلا يتعين ما قاله شراحه من كونه لفاً وشراحه بما (ص) ولم يبعد كالشهر (ش) هو مثال للذي لم يبعد أي مثال للنفي الذي هو حرف لم لا للنفي وهو لفظ يبعد أي ولم يبعد الزمان أي ما بين اسلامهما بل كان قريباً كالشهر ونحوه (ص) وهل ان غفل أو مطلقاً تأويلان (ش) أي وهل يتقرر النكاح في الشهر ان غفل عنها ولم توقف حين أسلم وأما ان لم يغفل فيعرض عليها الاسلام حين اسلامه فان أبته وقعت الفرقة بينهما فيكون قول ابن القاسم وفاق القول مالك أو يقرر النكاح في الشهر مطلقاً غفل عن إيقافها أم لا فيكون قول ابن القاسم خلافاً لقول مالك تأويلان (ص) ولا نفقة (ش) أي لا نفقة للكافرة التي أسلم زوجها قبلها لان المانع من قبلها هو تأخير اسلامها فلم يستمع بها زوجها في تلك المدة التي بين اسلامهما والنفقة في مقابلة الاستمتاع قاله اللخمي ولام المؤلف مقييد بغير الحامل مطلقاً

(٩ - خرشي ثالث) مالك مطلق ونصه وان أسلمت بقيت زوجته مالم يبعد ما بين الاسلامين (قوله غفل عن إيقافها أم لا) لا يخفى ان قوله أم لا صادق بما اذا لم توقف أو أبت كما هو مفاد شارحنا وعليه قرر عجي فعمل القولين اذا اطلعنا عليها قبل مضي الشهر وعرضنا عليها الاسلام وأبت وللشيخ أحمد كلام آخر فانظره ان شئت ثم أقول اذا كان كذلك فقد اتفق التأويلان على انه اذا لم يطلع عليها وأسلمت في المدة المذكورة فانه يقرر عليها وكذا لو اطلعنا عليها ولم يعرض عليها الاسلام وأسلمت في المدة المذكورة أو اطلعنا عليها وعرضنا عليها وأجابت له وأنها لو أسلمت بعد المدة المذكورة لا يقرر عليها وتبين أنه اذا عرض عليها الاسلام ولم يحصل منها ابادة بل توقفت فانها لا تبين باتفاق التأويلين قال عجي وما ذكرناه في التأويل الاول من انه اذا اطلعنا على ذلك وقت اسلامه يعرض عليها الاسلام الخ يشمل ما اذا اطلعنا على ذلك وقت اسلامه أو اطلعنا عليها بعده في انشاء المدة المذكورة وهو ظاهر كلام الرجراجي ولكن كلام أبي الحسن يقتضي انه انما يعرض عليها الاسلام اذا اطلعنا على ذلك وقت اسلامه لا بعده وحينئذ فيطلب الفرق نامل انتهى (قوله ولا نفقة) ولو أمة خلافاً لبعض الشراح لقدرتها كالحرة عليه دون العتق (قوله بغير الحامل مطاقاً) أي ان الحامل مطلقاً الخ أي حصل منها امتناع أم لا لها



النفقة (قوله وعن حصل منها امتناع) أما إذا لم يحصل منها امتناع فلها النفقة ثم لا يخفى أن عدم الامتناع صادق بما إذا أجابت للإسلام  
وبما إذا توقفت أما إذا أجابت للإسلام (٦٦) فلا يتوهم لأنها نصير زوجها لها النفقة فالكلام حينئذ في التي توقفت ولم تمنع فلها النفقة

أى فيما بين الإسلامين الذى هو  
بعد الايقاف (قوله ثم أسلم في  
عدتها) ما لم يحضر عقدها على غيره  
والافات وما لم يكن غائبا ويدخل  
بها غيره ما لم يثبت أنه أسلم قبل  
إسلامها وأما إذا كان حاضرا في  
البلد أو ما في حكمها ولم يعلم بتزوجها  
بالثاني فلا نفوت على الأول بدخوله  
(قوله والمراد بالعدة الاستبراء)  
أى لأن أنكحتمهم فاسدة (قوله وهذا  
هو المشهور) ومقابلها ما لابن القاسم  
من أن لها النفقة (قوله بآت  
مكانها) ليس المراد الطلاق البائن  
حتى يتوهم أن لها نصف المصداق  
بل ذلك فسخ (قوله نظر السلطان)  
أى أن كان قريب الغيبة فلا تبين  
بمجرد إسلامها بل ينظر في ذلك  
السلطان (قوله وانظر تفصيل  
المسئلة فيه) لم أر من ذكره (قوله  
أو أسلم) قبل البناء أو بعده (قوله  
ولو كان أحدهما بعد الآخر) لانا  
لما اطلعنا عليها مسلمين لم يثبت  
إسلامهما إلا الآن فلا عبرة  
بالترتيب في هذه الحالة وأغما راعى  
حيث علمنا بإسلام كل منهما  
بافتراده (قوله وقال) أى أو قال  
أحدهما خلافا لظاهر المصنف  
(قوله وأما أن قال) أى معا (قوله  
إذا أسلم أو أسلم الزوج بعد انقضاء  
العدة) ولو حصل وطء في العدة  
حالة الكفر كما يفيد بعض عباراتهم  
وأما أن حصل الوطء في العدة بعد  
إسلامهما أو إسلام أحدهما فيتم

وعن حصل منها امتناع بعد وقفها (ص) أو أسلمت ثم أسلم في عدتها (ش) المسئلة السابقة تقدم  
فيها الإسلام الزوج على الإسلام زوجته وهنا تقدم إسلامها على إسلامه والحكم أنه يقر عليها إذا  
أسلم في عدتها فإن انقضت عدتها قبل إسلامه فقد بآت منه ولم يقر عليها والمراد بالعدة  
الاستبراء فقوله في عدتها دليل على أن إسلامها بعد البناء يأتي مفهومه (ص) ولو طلقها أولا  
نفقة (ش) المبالغة في أنه يقر عليها ولو طلقها في عدتها قبل إسلامه وبعد إسلامها بعد البناء إذا  
لا عبرة بطلاق الكفر فإن لزوم الطلاق فرع صحة النكاح والكفر أنكحتمهم فاسدة فلو أسلم بعد  
انقضاء عدتها فزوجها كانت عنده على ابتداء عصمة كافي المدونة ولا نفقة لها في المدة التي بين  
إسلامها وإسلامه لأن المانع من قبلها بإسلامها قبله والنفقة في مقابلة الاستمتاع ولأن الزوج  
يقول أنا على دين لا أتقيل عنه وهى فعلت ما حال بيني وبينها وهذا هو المشهور واختاره  
اللعنمى وصححه ابن يونس وقال ابن رشد هو الاقيس وإلى ذلك أشار بقوله (على المختار  
والاحسن) وهذا ما لم تكن حاملا ولا قلها النفقة والسكنى بلا خلاف (ص) وقبل البناء  
بآت مكانها (ش) تقدم أنه إذا أسلم في عدتها يقر عليها ونكحها هنا على أن الكفارة إذا أسلمت  
قبل البناء فانه لا يقر عليها وقد بآت بمجرد إسلامها أولا مهر لها وان قبضته ودته ولو أسلم عقب  
إسلامها نسقا وكلام المؤلف فيما إذا كان الزوج حاضرا ولا نظر السلطان خوف أن يكون قد  
أسلم قبلها قاله في كتاب التجارة إلى أرض الحرب من المدونة وانظر تفصيل المسئلة فيه (ص)  
أو أسلم (ش) يعنى وكذلك يقر على نكاحها في هذه وهى ما إذا أسلم ما في وقت واحد بحضورنا  
أوجا آيينا مسلمين ولو كان أحدهما بعد الآخر فأنهما يقران على نكاحهما فقوله أو أسلم  
معطوف على أسلم لا على قبل البناء (ص) إلا المحرم (ش) يعنى أن جميع ما من الموضع التي  
يقر فيها مع زوجته محله ما لم يكن بينهما ما من النسب أو الرضاع ما يوجب التفريق بينهما في  
الإسلام كما إذا أسلم على عمته رما أشبه ذلك فانه لا يقر في شئ من ذلك على زوجته ويفرق  
بينهما لأن الإسلام لا يقر على شئ من ذلك فقوله إلا المحرم راجع لجميع الباب من قوله وقرر  
عليها أن أسلم إلى هنا (ص) وقبل انقضاء العدة والاجل وعاد ياله (ش) يعنى أن الكفارة إذا  
عقد على كفرة في عدتها أو عقد عليها إلى أجل معلوم ثم أسلم معا أو أسلم الزوج وحده قبل  
انقضاء العدة والاجل وقال نحن نتمادى للاجل المدخول عليه فأنهما لا يقران على نكاحهما  
ويفسخ بينهما لأن في الاقرار على ذلك سقي زرع غيره بما فيه في الأولى وإجازة نكاح المتعة في  
الإسلام في الثانية فقوله وعاد ياله قيد في الثانية وأما أن قال بعد الإسلام نحن نتمادى أبدا  
فأنهما يقران لأن الإسلام صححه كما أنهما يقران على نكاحهما إذا أسلم أو أسلم الزوج بعد  
انقضاء العدة (ص) ولو طلقها ثلاثا (ش) هذا راجع لقوله وقرر عليها أن أسلم ولقوله أو أسلمت  
ثم أسلم في عدتها ولقوله أن أسلم يعنى أن ما تقدم من أنه يقر عليها ولو كان طلقها قبل الإسلام  
ولم تقع بينهما يذونية بأنفسهما لما علمت أن الطلاق قبل إسلامه باطل لأن لزومه فرع صحة  
النكاح مع أن أنكحتمهم فاسدة والإسلام صحح ذلك ترغيبا للإسلام وكرر هذا مع قوله سابقا  
ولو طلقها لاجل قوله ثلاثا ولا يرتب عليه قوله وعقدان أبانها ونبه بلوعلى خلاف المغيرة من  
اعتبار طلاقه فلا تحل له إذا أسلم إلا بعد زوج (ص) وعقدان أبانها بلا محمل (ش) أى وعقد

عليها

التحريم (قوله إذا أسلم أو أسلم الزوج بعد انقضاء العدة) ما لم يحصل وطء في العدة بعد إسلام أحدهما

والاقتصر عليه تأييدا (قوله وعقدان أبانها بلا محمل) يفيدان البينونة بالثلاث لأن المحمل أغما يكون في الطلاق الثلاث مع أنه  
غير لازم فلذلك قال الشارح أى أخرجهما الخ



(قوله أي أخرجها من حوزة) وأما لو لم يخرجها من حوزة وأسلم فانه يقر ولا حاجة للعقد ولو كان لفظ بالطلاق الثلاث حال الكفر (قوله أي حيث وجب التفريق) إشارة لاصلاح المصنف وذلك لان ظاهره انه متى أسلم أحدهما يفسخ ويكون بالطلاق (قوله لارده فبأنه) أي ان نفس الارتداد طلاق بآئن لانه ينشأ بعده طلاق وتقديره المرأة بأن لا تقصد فسخ النكاح والالم يفسخ ثم ان الذي يفيد كلام ابن عرفة اعتماده ان ارتداد أي قبل الدخول غرم لها نصف الصداق وان ارتدت فليس لها شيء (قوله نظر الى أن الخ) لا يخفى ان كلام أصبغ جار ولو كانت الزوجة مجوسية وانظره ثم بعد كتي هذا رأيت تت قال ولولدين زوجته اليهودية أو النصرانية قال الشارح ويحتمل ما هو أعم فانه يحال على المشهور أصبغ لا يحال الخ (٦٧) (قوله طلقها) أي زوجته الكافرة ويحتمل طلقها أي

الثلاث (قوله أو ان كان صحيحا في الاسلام) فان لم يكن صحيحا فيه فلا يلزمه شيء وقوله وقال بعضهم لا يلزمه شيء هو معنى قول المصنف أو لا ثم ان محمل الخلاف اذا قالوا احكم بيننا بحكم الاسلام هذا مراده وبه قال ابن شهابون ثم ان هذا صادق بحكم الاسلام في أهل الاسلام أو بحكم الاسلام في أهل الكفر وأما ان قالوا احكم بيننا بحكم أهل الاسلام في طلاق الكفر أو بما يجب على الكافر عندكم أو اقتضى العرف ان مراده ذلك أو قامت قرينة عليه الغناء أي الغي الطلاق أي حكم بعدم لزومه على أحد القولين وأما لو قالوا احكم بيننا بحكم الطلاق الواقع بين المسلمين أي أو دل العرف على ذلك أو قامت قرينة عليه حكم بالطلاق فان كان ثلاثا منع من مراجعتها الا بعد زوج لان رجوعها قبل ذلك رجوع عما التزم وليس هذا من محمل الخلاف وأما لو قالوا احكم بيننا بما يجب في ديننا أو بما في التوراة لم نحكم بينهم لاننا ندرى هل هو مما غير أم لا وعليه هل منسوخ

عليها عقد اجدد ابل محال ان أبانها أي أخرجها من حوزة بما بعد فراقا عندهم وان لم يحصل منه طلاق (ص) وفسخ لا سلام أحدهما بالطلاق (ش) أي حيث وجب التفريق وفسخ لا سلامهما أو لا سلام أحدهما لاجل مانع من الموانع ككونها غير كتائية أو أمه أو محرما فهو فسخ بالطلاق على المشهور خلافا للسمع عيسى (ص) لارده فبأنه (ش) يعني ان أحد الزوجين اذا ارتد فان الفرقة تقع بينهما بطلقة بآئنة على مذهب المسدونة لارجعية خلافا للمعزوي وثمرة الخلاف عدم رجعتها ان تاب في العدة على الاول لا الثاني وقيل يفسخ بلا طلاق وفائدته اذا تاب المرء منهما ان يكون عنده على ثلاث وعلى المشهور ان يكون عنده على تطليقتين وأشار بقوله (ولولدين زوجته) الى أن المشهور ان ردة أحد الزوجين فسخ بطلاق ولو ارتد الزوج الى دين زوجته كما اذا تزوج المسلم نصرانية أو يهودية ثم ارتد الى دينها وقال أصبغ لا يحال بينه وبين زوجته نظر الى أن سبب الحيلولة بين المسلمة وبين المرتدة استيلاء الكافر على المسلمة وليس كذلك هنا وعلى هذا فلا تحرم عليه النكائية اذا عاود الاسلام (ص) وفي لزوم الثلاث لمدى طلقها وترافعا لينا أو ان كان صحيحا في الاسلام أو بالفراق مجعلا أو لا تأويلات (ش) للاشياخ على المسدونة في هذه المسئلة أربعة أقوال وموضوعها كما قال المؤلف ان الذي اذا طلق زوجته الكافرة ثلاثا أو الى الثلاث يعود الضمير من قوله طلقها أي الثلاث ولم يفارقها ثم ترافعا لينا وترافعا لينا باحكامنا فقال بعضهم يلزمه الثلاث وقال بعضهم لا يلزمه شيء ومعناه لا نحكم بينهم وقال بعضهم ان كان النكاح صحيحا في الاسلام بأن توفرت فيه شروط نكاح المسلمين فانا نحكم بينهم بحكم المسلمين والا فلا نعرض لهم وقال بعضهم نفرق بينهم مجعلا من غير نظر الى عدد فحل له اذا رضيت قبل محلل اذا أسلم وقيل لا بد من محلل كالقول الاول وكذا على الثاني حيث كان صحيحا في الاسلام ولا يشترط رضا اساقفتهم وهو ظاهر المسدونة ولا بن القاسم في العتبية لا بد من رضاهم ومفهوم ترافعا لاننا لا نعرض لهم عند عدم الترافع ولما كان قوله فيما مر وأنسكتهم فاسدة وقوله وقرر عليها ان أسلم لا يعلم منه هل يقر عليها بغير صداق أصلا أو بما وقع عليه من الصداق ولو فاسدا أو بصداق المثل أشار لبيان ذلك هنا بقوله (ص) ومضى صدقهم الفاسد أو الاسقاط ان قبض ودخل والا فكالنفويض (ش) اشتملت هذه الجملة على مسئلتين الاولى اذا تزوج الكافر الكافرة بصداق فاسد عندنا كما لو تزوجها على خمر ونحوه وهي تنقسم الى أربعة أحكام تارة تقبض الزوجة هذا الصداق

بالقرآن أم لا (قوله للاشياخ) خبر مقدم وقوله أربعة أقوال مبتدأ مؤخر أي تأويلات وفي الواقع هي تأويلات وأقوال في الخارج ويحتمل ان يكون قوله للاشياخ متعلقا بقول المصنف تأويلات وان كان لفظ ش المشار بها للشارح يبعده ويكون قوله أربعة أقوال خبر المبتدأ محذوف أي وهي أربعة أقوال (قوله يفرق بينهم مجعلا من غير نظر الى عدد) فنلزم طلقه واحدة كما يستفاد من بعض النصوص (قوله ومضى) لم يقبل وجاز لانه حكم وقع في غير الاسلام فلا نحكم عليه بجواز وقوله قبض بالبناء للمجهول يشمل قبضها وقبض غيرها ممن له قبضه وهو شرط في الفاسد (قوله ومضى صدقهم الفاسد) هذا التفصيل موضوعه اسما معا لان أسلمت فقط ولم يسلم فانها تبين بمجرد الاسلام ان كان قبل البناء (قوله والا فكالنفويض) يدخل تحته ثلاث صور في الفاسد وصورة في الاسقاط (قوله أربعة أحكام) المناسب أقسام لان الأحكام ليست أربعة كما هو المفهوم من كلام الابي



(قوله وان لم يدفع لها ذلك الخ) حاصله انه اذا دفع أقل من صدق المثل لا يلزمها الا أن ترضى ولا يلزمه هو ان يفرض والحاصل انه يلزمه  
صدق المثل في صورة واحدة وهي ما اذا حصل دخول دون قبض ويخير في باقي الصور بين ان يفرض المثل فيلزم الزوجة وبين ان لا  
يفرض ذلك فيثبت للزوجة الخيار في الفراق والبقاء وكلام ابن عرفة يدل على ان قول المصنف والافساح لتفويض فيما اذا لم يكن  
الصدق خيرا وباعته المرأة والافلاشي لها بالدخول غير ثمة ان بلغ ربع دينار وشرها اياه كعدم قبضها ولو تخللت بينها وقيمتها الا ان  
يرجع دينار لم يكن لها بالدخول غيره (قوله ٦٨) أو الاسقاط (معطوف على الخبر أي يستحلون النكاح بالاسقاط) (قوله فان النكاح

لا يثبت) أي الا أن يكونوا عتادا  
على ذلك النكاح قبل الاسلام على  
وجه صحته في زعمهم فيضى أيضا  
ففي مفهوم الشرط تفصيل (قوله  
أو المضى المذكور مطلقا) أي  
سواء استحلوه أم لا (قوله طردى)  
أي لا مفهوم له فقوله لا على سبيل  
الشرط تبين لقوله وصف طردى  
(قوله اما لانه لا يوجد كافر لا يستحل  
ذلك) لا يخفى ان ذلك يدل على انه  
ليمان الواقع فحينئذ لا يظهر قوله  
وصف طردى (قوله فبين انه لا فرق)  
أي انه فاسد مطلقا هذا اليت الأعلى  
ان قول المدونة وهم يستحلونه قيد  
للحكم بالفساد لا قيد للامضاء  
وقضية قوله وصف طردى انه قيد  
في العبارة شيء <sup>في</sup> تنبيهه بحث  
ابن عبد السلام في هذا الشرط  
بقوله وهو ظاهر ان وجد من الكفار  
من لا يستحل الخمر وشبهه وبحجته  
اغمايت وجهه على من مثل الصدق  
بالتحر والخنزير ولا يتوجه على  
مثال المصنف لان الفاسد يشمل  
ما لا يستحلونه في دينهم قطعا كالميتة  
عند بعضهم (قوله أربعا) أي ان  
شاء وان شاء اختار أقل وان شاء  
لا يختار شيئا (قوله لكونه كرجعة)  
أي لكون الاختيار كرجعة أي

الفساد ويدخل بها زوجها ثم أسلم بعد ذلك فانها يقران على نكاحهما لان الزوجة مكنت  
من نفسها وقبضت الصدق في وقت يجوز لها قبضه وتارة لا تقبض الزوجة الصدق المذكور  
ولا يدخل بها زوجها حتى أسلمها بالحكم فيه ان دفع الزوج لها صدق المثل لزمها النكاح وان لم  
يدفع لها ذلك وقع الفراق بينهما بطلقة ولا شيء عليه وتارة تقبض الزوجة الصدق الفاسد  
ولا يدخل بها زوجها حتى أسلمها فالزوج مخير بين أن يدفع للزوجة صدق المثل فان دفعه لزمها  
النكاح وان أبي من دفع ذلك وقعت الفرقة بينهما بطلقة واحدة ولا شيء عليه وتارة يدخل  
الزوج بها ولا تقبض الصدق حتى أسلمها فيقضى لها بصدق المثل المسئلة الثانية وهي ما اذا  
تزوج الكافر الكافرة على شرط اسقاط الصدق فهي على قسمين القسم الاول أن يدخل بها  
قبل اسلامها فالحكم فيها انهما يقران على نكاحهما ولا شيء لهما القسم الثاني اذا أسلمها قبل  
الدخول بها فيخير فان فرض صدق المثل لزمها النكاح وان فرض أقل لم يلزمها ولا يلزمه هو  
أن يفرض صدق المثل كزوج امرأة نكاح تفويض كما يأتي في محله (ص) وهل ان استحلوه  
أو يملان (ش) أي وهل محمل المضى المذكور في صورتين ان كانوا يستحلون ذلك في دينهم  
أي يستحلون النكاح بالتحر ونحوه أو لا محرما أو لا كانت المختارة أممة وهو واجد لطول الحرة  
أو الاسقاط وعليه ان لم يستحلوا ذلك فان النكاح لا يثبت بعد الاسلام لانهم اعتادوا على  
الزنا على النكاح أو المضى المذكور مطلقا وقول المدونة وهم يستحلونه في دينهم وصف  
طردى لا على سبيل الشرط اما لانه لا يوجد كافر لا يستحل ذلك وامانتها بالاخف على الاشد  
لانه يتوهم الصحة اذا كانوا يستحلونه فبين انه لا فرق تأويلان في فهم المدونة (ص) واختار  
المسلم أربعا (ش) يعني أن الكافر الكتابي أو المجوسي اذا أسلم وتحتة عشر مجوسيات ثم أسلمن  
أو كتمانيات وسواء كان تزوجهن في عقد واحد أو في عقود فانه يختار منهن أو يعاوان كن  
أو اخر في العقد ويفارق البواقي والفرقة فيخ لا طلاق على المشهور وسواء كان في حال اختياره  
مريضا أم لا محرما أم لا كانت المختارة أممة وهو واجد لطول الحرة أم لا لكونه كرجعة وقيل  
بامتناعه كالا ابتداء ابن عرفة والاول أظهر لانه ألغى فيه ركن النكاح أو شرطه وهو رضا  
الزوجة والولي فأحرى المانع وقوله المسلم أي العاقل البالغ وغيره يختار له وليه وقوله أربعا أي  
وان متن وفائدته الارث ونبه بقوله (وان أو اخر) أي في العقد للرد على أبي حنيفة القائل بتعيين  
الاوائل دون الاواخر (ص) واحدى أختين مطلقا (ش) يعني ان من أسلم على كاهنتين  
كتابيتين أو مجوسيتين من نسب أو رضاع أو أسلم على امرأة أو عمتها أو أما أشبه ذلك ممن لا يصح  
الجمع بينهما في الاسلام وأسلمت عقبه فانه يختار واحدة ويفارق الاخرى وسواء دخل بهما

والذي يتزوج أممة بشرطه ثم يطلقها فارجعها فله أن يراجعها وان كان واجدا لطول الحرائر (قوله أو شرطه) معا  
كدافي نستخسه باو في شب أيضا باو والظاهر أنها للتردد الا أنه تقدم ان كلاما من الزوج والولي ركن ومن المعلوم أنهما الواقع منهما  
الرضا ولم يقع الرضا فيما سبق ركنا ولا شرطا (قوله يختار له وليه) فان لم يكن له ولي فالسلطان يختار له ذكره بعض وفي عبارة القاضي  
يدل السلطان وكل صحيح (قوله وان أو اخر) وفي بعض النسخ وان أوائل أي يختار وان أوائل خلافا للحنفية في تعيين الاوائل من غير  
اختيار فتلك النسخة صحيحة خلافا لقول بهرام لا معنى لهذه النسخة أفاده نت ورد بان معنى اختار أي أبقى في عصمته ان شاء والقاعدة  
أن ما قبل لولي بالحكم بما بعده ولا يظهر هنا وأما التعيين فلا معنى له بعد قولنا أي أبقى في عصمته ان شاء فتدبر (قوله وأسلمنا) الاولى



أن يذكره عقب قوله أو مجوسيتين بأن يقول أو مجوسيتين وأسلمنا (قوله وأما وابنتها) بالنصب على حذف مضاف أو الواو بمعنى أو وفي بعضها بالجر معطوف على أخنتين وظاهره يشمل ماذا كانتا بعد قدين وعلمت الأولى وما تقدم من أنها إذا كانتا بعد قدين وعلمت الأولى تعين فهو في الصحيح بخلاف ما هنا (قوله والحرمت الام مطلقاً) أي مس البنت أم لا (قوله أي إذا أراد أن يبق) إشارة إلى ان البقاء غير متعين عليه (قوله البنت اتصافاً) أي إذا كانت البنت المدخول بها (٦٩) فيبقى عليها اتفاقاً وتحرم الأخرى اتفاقاً بما عدا واحداهما لأنهما أمة لا تنه عنهما إلا بغيره فلا بد أن لا تكونا ابنة ولا بنتاً لأم ولا بنتاً لأب

الممدونة أى إذا كان المدخول بها  
الام فانه يبقى عليها على مذهب  
المسدونة ويفارق البنت ومقابل  
مذهب المسدونة يقول لا يتعين  
ومس الام كلام مس وله ان يتزوج  
البنت (قوله ولا يتزوج) بالجزم  
بلا الناهية وهى تجزم فعل الغائب  
كشيرا وانهمى التحريم (قوله ولا  
يدخل هداى كلام المؤلف) لان  
قوله من فارقه يفهم منه ان هنالك  
من لم يفارقها مع انه لا يصح وعب  
صحح كلام بهرام وحمله على ما اذا  
مس كلام منه- ما فلم يلتفت لهذا  
المفهوم المتقدم وبعض الاشياخ  
يحمله على التى لم يدخل بها وان  
النهى على سبيل الكراهة وهو  
الذى فهمه ابن عبد السلام وهو  
الموافق للنقل فيتعين المصير اليه  
قوله وفارق من مسها) أى فى صورة  
أو احدها وما فى الصورة الاولى  
وهى ما اذا مسهما فالمناسب له  
وفارق احدها (قوله واختار  
بطلاق) كلامه فى الاختيار وما  
كونه يمكن منها أولا فئى آخر فان  
كان الطلاق قبل الدخول كان بائنا  
وان كان بعده عمل بعتضاء من  
رجعى وغيره من بالغ النهاية وغيره  
(قوله مما يدل على فعل أو قول)  
الاولى ان يقول مما كان قولاً أو

معاً أو باحداهما أم لا تزوجهما في عقد واحدة أم لا كاتنا من نسب أو رضاع (ص) وأم  
وابنتها لم يمسها وان مسها حرمتا واحداهما تعينت (ش) يعني ان الكفر اذا أسلم على أم  
وابنتها فكحهما في عقد أو عقدين وأسلمتا فان كان لم يمسها فانه يختار من شاء منهما لان العقد  
الفاسد لا أثر له على المشهور والاحرم الام مطلقا وان دخل بهما معاحل الكفر أو تلذ  
بهما حرمتا لان وطء المشبهة ينشر الحرمة وان دخل بواحدة فقط تعينت للبقاء لا للفراق أى  
اذا أراد ان يبقى فلا يبقى الا هذه وحرمت الاخرى البنت اتفاقا والام على مذهب المدونة  
وسواء عقد عليهما معا أم لا (ص) ولا يتزوج ابنته أو ابوه من فارقها (ش) يحتمل ان يكون كلام  
المؤلف في الام وابنتها خاصة وهو المتبادر من كلامه وعليه شرح الشارح والمواق وحينئذ  
فلا وجه لحرمة من فارقها منه - ما على أبيه أو ابنته سواء من التي أمسكها أم لا لانه ان لم يكن  
مس واحدة منهما فلم يكن الا العقد وعقد الكفر لا ينشر فان مس واحدة منهما تعين مفارقة من  
لم يمسها ومس من مسها لا يوجب تحريم من عقد عليها ولم يمسها على أبيه وابنته لان وطء البنت  
في عقد النكاح الصحيح لا يحرم أمها على أصله وفرعه واما ان مسها معافيتا بتدبيرها معا  
على أصله وفرعه ولا يدخل هذا في كلام المؤلف ويحتمل ان يحمل النهي على التحريم ويكون  
كلامه في محرمتي الجمع غير الام وابنتها وكانت التي فارقها مسها لان مسها بمنزلة العقد الصحيح  
كمن تزوج أختين وحصل منه المس فيهما أو في احداهما وفارق من مسها فانه يحرم على أصله  
وفرعه (ص) واختار بطلاق أو ظهار أو ابلاء (ش) تقدم ما اذا أسلم على أكثر من أربع  
زوجات أو أسلم على أختين أو على أم وابنتها أو على من لا يجوز جمعهما انه يختار البعض  
ويفارق البعض الآخر وأشار هنا الى صيغة الاختيار وبه على انه لا يشترط ان يكون  
بصرح اللفظ كقوله اخترت فلانة بل يكفي بغير صريح اللفظ ما يدل على فعل أو قول فأشار  
بما يدل على القول بما قال والمعنى انه يعد بالاطلاق مختارا لمن طلقها بمعنى انه ليس له ان يختار  
أربعا غيرها وكذلك يعد بالظهار مختارا لمن ظاهر منها اذ لا يكون الامن زوجة فالظاهر ملزوم  
لبقاء الزوجة وكذلك يعد بالابلاء مختارا وهل الابلاء اختيار مطلقا وهو ظاهر كلام المؤلف  
ورحمه ابن عرفة وابن عبد السلام كما يفيد به توجيههما وان اختلفا في التوجيه أو انما هو اختيار  
ان أفق كوالله لا أطولك الا بعد خمسة أشهر أو قيد بمحل كلا أطولك الا في بلد كذا والا فلا  
يكون اختيارا لانه يكون في الاجنبية وانظر بحث ابن عرفة وابن عبد السلام فيما كتبناه على  
تت والظاهر ان اللعان من الرجال يكون اختيارا وانظر لعان الزوجة فقط وأما لعانها معا  
فيكون فسحا للنكاح فلا يكون اختيارا أو أشار الى الاختيار الفصلى بقوله (أو وطئ) فاذا وطئ  
واحدة بعد اسلامه ممن أسلمن معه علمنا أنه قد اختارها فالوطء لالة فعلية ومقدمة كذلك

فعلا (قوله وان اختلفا في التوجيه) فوجه ابن عبد السلام ذلك بان الايلاء في العرف لا يكون الا في زوجة قال بشرط تقرر العرف بذلك قال ابن عرفة قلت لا يحتاج الى تقرر العرف به لان العرف العام في استعمال اداة السلب انما هو فيما يقبل المسلوب وهو المعبر عنه عندهم بالعدم المقابل للملكة كقولك زيد لا يبصر لا فيما لا يقبله وهو المعبر عنه عندهم بالسلب المقابل للايجاب كقولك الخائط لا يبصر فقوله والله لا وطئه دليل جعله اياها قابله لوطئه ولا سيما كون النفي مقصدا عليه ولا يقبله الا لكونها زوجة له (قوله وانظر بحث الخ) كانه ما تقدم من بحث ابن عرفة مع ابن عبد السلام فاذا كان المناسب انظر بحث ابن عرفة مع ابن عبد السلام والزمن قصير (قوله والظاهر ان اللعان الخ) ظاهره بنوعيه (قوله أو وطئه الخ) مستفاد مما قبله بالاولى لانه اذا كان فعل ما يقطع العصمة أو يوجب



فيما خلا لا يحصل به الاختيار فالو الطء المترتب اعتباره على وجودها (قوله وفي نظير الخ) خبر مقدم وقوله نظر مبتدأ مؤخر ووجه النظر ما تقدم من التعميم في قوله سواء نوى به الاختيار أم لا (قوله والغیر الخ) أي ويختار غير من فسخ نكاحها كفي شرح عب (قوله لكان أظهر) لأن ضمير نكاحها يتوهم من المصنف أنه عائد على الغير مع أنه انما هو عائد على المرأة الواقعة مضافا اليها بل لو قال واختار بطلاق لا فسخ لكان أخصر (قوله بخلاف (٧٠) الطلاق) والفرق بين الفسخ والطلاق مع أن كلا منهما لا تحل إلا بعقد أن

للمطلة تصف الصداق بخلاف الوطء اختيار سواء نوى به الاختيار أم لا لأنه ان نوى به الاختيار فظاهر وكذلك ان لم ينو لا نال ولم نصرفه الى جانب الاختيار لتعيين صرفه الى جانب الزنا والنسب عليه الصلاة والسلام يقول ادر والحدود بالاشبهات وفي نظير ابن عرفة الماشار اليه بقوله وفي كونه اختيارا بذاته أو بشرط أن ينوى ذلك نظرا اه نظر (ص) والغير ان فسخ نكاحها (ش) أل عوض عن المضاف اليه أي وغير امرأة ان فسخ نكاحها أي تلك المرأة ولو قال وغير من فسخ نكاحها لكان أظهر والمعنى أن من أسلم على أكثر من أربع وقال لواحدة فسخت نكاحك فان قوله ذلك لا يعد اختيارا لها وليكنها تبين منه فلا تحل له إلا بعقد جديد لان قوله ذلك اعلام بأنه لا يختارها لانه يكون في النكاح المجمع على فساد بخلاف الطلاق وفسخ في كلاهما فعل ماض مبني للفاعل (ص) أو ظهر أنهم أخوات مالم يتزوجن (ش) معطوف على معنى ما مر أي واختار غير من ظهر أنهم أخوات ولو قال واحدة ممن ظهر أنهم كآخوات لكان أحسن اذ كلاهما يقتضي انه لا يختار واحدة ممن ظهر أنهم أخوات وليس كذلك لما علمته وقوله مالم يتزوجن راجع لمقدور بعد قوله أخوات أي فلا يختار جميعهن بل واحدة ويتم باقي الأربع من سواهن مالم يتزوجن ويدخل بهن أزواجهن أو يتلدن بهن ولو قال واحدة ممن ظهر أنهم أخوات وباقي الأربع من سواهن مالم يتزوجن بمن يتلدن بهن غير عالم لا فاد المراد بلا كلفة (ص) ولا شيء لغيرهن ان لم يدخل به (ش) الضمير في غيرهن يرجع لمن اختارهن والضمير في قوله ان لم يدخل به يرجع لغير من اختارهن والمعنى انه اذا اختار البعض وفارق البعض قبل أن يدخل به فانه لا شيء من الصداق له لان نكاحه فسخ قبل البناء وما كان كذلك لا شيء فيه وقد علمت أن الفرقه هنا فسخ بالطلاق ومقتضى قوله ولا شيء لغيرهن انه اختار بعضهم وأما ان لم يختار شيئا فليس حكمه كذلك وهو كذلك فيكون لاربعة منهم غير معينات صداق ان صححنا لكل واحدة منهن نصف صداقها واذا قسم اثنتان على عشرة ناب كل واحدة منهن خمس (ص) كاختياره واحدة من أربع رضيعات تزوجهن وأرضعن امرأه (ش) التشبيه تام والمعنى أنه اذا تزوج أربع رضيعات في عقد واحد أو عقدين نكاحا صححنا ثم أرضعن امرأه فانه يختار منهن واحدة ويفارق الباقي ولا شيء لمن فارقها لانه فسخ قبل الدخول والزوج مغلوب عليه وما هذا شأنه لا شيء فيه والفسخ هنا بغير طلاق وهو قول ابن القاسم فلو مات كان لهن صداق واحد يقسمه أربعا فلو طلعهن قبل الدخول لزمه نصف صداق يقسمه أربعا وكلام المؤلف فيما اذا كانت المربعة ممن لا يحرم رضاعها على الزوج والالم يختار منهن واحدة كما اذا أرضعن أمه أو اخته ولا شيء لواحدة منهن من الصداق اذ لا يصلح واحدة منهن لان تكون زوجة له (ص) وعليه أربع صدقات ان مات ولم يختار (ش) يعني ان من أسلم على عشر نسوة أو أسلم على أربع ومات ولم يختار منهن واحدة فانه يكون لهن أربعة أصدقه لانه ليس في عصمته

للمطلة تصف الصداق بخلاف الوطء اختيار سواء نوى به الاختيار أم لا لأنه ان نوى به الاختيار فظاهر وكذلك ان لم ينو لا نال ولم نصرفه الى جانب الاختيار لتعيين صرفه الى جانب الزنا والنسب عليه الصلاة والسلام يقول ادر والحدود بالاشبهات وفي نظير ابن عرفة الماشار اليه بقوله وفي كونه اختيارا بذاته أو بشرط أن ينوى ذلك نظرا اه نظر (ص) والغير ان فسخ نكاحها (ش) أل عوض عن المضاف اليه أي وغير امرأة ان فسخ نكاحها أي تلك المرأة ولو قال وغير من فسخ نكاحها لكان أظهر والمعنى أن من أسلم على أكثر من أربع وقال لواحدة فسخت نكاحك فان قوله ذلك لا يعد اختيارا لها وليكنها تبين منه فلا تحل له إلا بعقد جديد لان قوله ذلك اعلام بأنه لا يختارها لانه يكون في النكاح المجمع على فساد بخلاف الطلاق وفسخ في كلاهما فعل ماض مبني للفاعل (ص) أو ظهر أنهم أخوات مالم يتزوجن (ش) معطوف على معنى ما مر أي واختار غير من ظهر أنهم أخوات ولو قال واحدة ممن ظهر أنهم كآخوات لكان أحسن اذ كلاهما يقتضي انه لا يختار واحدة ممن ظهر أنهم أخوات وليس كذلك لما علمته وقوله مالم يتزوجن راجع لمقدور بعد قوله أخوات أي فلا يختار جميعهن بل واحدة ويتم باقي الأربع من سواهن مالم يتزوجن ويدخل بهن أزواجهن أو يتلدن بهن ولو قال واحدة ممن ظهر أنهم أخوات وباقي الأربع من سواهن مالم يتزوجن بمن يتلدن بهن غير عالم لا فاد المراد بلا كلفة (ص) ولا شيء لغيرهن ان لم يدخل به (ش) الضمير في غيرهن يرجع لمن اختارهن والضمير في قوله ان لم يدخل به يرجع لغير من اختارهن والمعنى انه اذا اختار البعض وفارق البعض قبل أن يدخل به فانه لا شيء من الصداق له لان نكاحه فسخ قبل البناء وما كان كذلك لا شيء فيه وقد علمت أن الفرقه هنا فسخ بالطلاق ومقتضى قوله ولا شيء لغيرهن انه اختار بعضهم وأما ان لم يختار شيئا فليس حكمه كذلك وهو كذلك فيكون لاربعة منهم غير معينات صداق ان صححنا لكل واحدة منهن نصف صداقها واذا قسم اثنتان على عشرة ناب كل واحدة منهن خمس (ص) كاختياره واحدة من أربع رضيعات تزوجهن وأرضعن امرأه (ش) التشبيه تام والمعنى أنه اذا تزوج أربع رضيعات في عقد واحد أو عقدين نكاحا صححنا ثم أرضعن امرأه فانه يختار منهن واحدة ويفارق الباقي ولا شيء لمن فارقها لانه فسخ قبل الدخول والزوج مغلوب عليه وما هذا شأنه لا شيء فيه والفسخ هنا بغير طلاق وهو قول ابن القاسم فلو مات كان لهن صداق واحد يقسمه أربعا فلو طلعهن قبل الدخول لزمه نصف صداق يقسمه أربعا وكلام المؤلف فيما اذا كانت المربعة ممن لا يحرم رضاعها على الزوج والالم يختار منهن واحدة كما اذا أرضعن أمه أو اخته ولا شيء لواحدة منهن من الصداق اذ لا يصلح واحدة منهن لان تكون زوجة له (ص) وعليه أربع صدقات ان مات ولم يختار (ش) يعني ان من أسلم على عشر نسوة أو أسلم على أربع ومات ولم يختار منهن واحدة فانه يكون لهن أربعة أصدقه لانه ليس في عصمته

تشبيه في قوله ولا شيء لغيرهن أي ان الثلاث اللاتي يفارقهن لا شيء لهن وليس تشبيه في الاختيار والالزم عليه تشبيه اختيار باختيار فلمزم عليه تشبيه الشيء بنفسه وقوله وأرضعن امرأه المناسب هنا للقاء لا الواو وقول الشارح فانه يختار منهن واحدة الخ المناسب لما قلنا فانه اذا اختار واحدة فلا شيء للباقي لانه فسخ قبل الدخول الخ (قوله والفسخ هنا بغير طلاق) وقيل بطلاق وهما في تن (قوله وعليه أربع صدقات) راجع لقوله واختار المسلم أربعا (قوله أو أسلم على أربع ومات) يفهم من ذلك انه اذا أسلم على أربع فقط له الاختيار مع أنه يجوز ابقاء عليهن



(قوله فيكون لكل واحدة منهم خمسة صدقاتها الخ) وبذلك سقط ما يقال كلام المصنف ظاهر اذا كانت الصدقات متحدة واذا كانت مختلفة فما المرامي منها هل الكثير أو القليل أو القرعة وحاصل الجواب أنه لا يرعى ثنى من ذلك واغما عليه اذا كانت النساء عشرة لكل واحدة خمسة صدقاتها ومجموع ذلك أربعة اصدقة وهذا ما لم يكن دخل باحداهن الى آخر ما قال الشارح والحاصل ان لكل واحدة من العشرة خمسة صدقاتها ولو مدخولا بها غيرانه يتكامل لها بالدخول كما أفاده بعض شيوخنا (قوله أربع كتابيات) ومثله اذا تخلف أربع اربع اماء مسلمات لا كافرات لانهن لا يحل نكاحهن بالعقد قوله أو التبت المطلقة من مسلمة وكتابية (ومثل الكتابية الامة) (قوله وجهلت ودخل باحداهما الخ) أى وعلمت وأما العكس أو جهل كل منهما فالشارح تكفل ببيانها وقوله ودخل باحداهما مفهومه صورتان دخل بهما أو لم يدخل بواحدة أصلا تكفل الشارح ببيانها وقوله ولم تنقض العدة مفهومه لو انقضت العدة تكفل الشارح ببيانها (قوله وجهلت المطلقة) مفهوم جهلت واضح فان ادعت ببينة أنه لم يعين طلقتا فان ادعت أنه عينا ونسوها بطلت شهادتهم وحينئذ فان أنكرت المرأة شهادتها فضلا طلاق وان أقرت أنه قال احدا كما طالق ونوى معيضة ولم يبينها أو بين ونسى ما بين من الالتباس

شرعا إلا أن يقع غير معينات يقتسم ذلك فيكون لكل واحدة منهم خمسة صدقاتها قل أو أكثر فان نسبة الاربعة الى العشرة خمسان وهذا الحكم ثابت لمن لم يدخل بها ولو دخل بغيرها فاذا دخل بواحدة كان لها صدقاتها كاملا ولكل واحدة غيرها خمسة صدقاتها وكذلك لو دخل بثلاثة ورابعة والحاصل ان لمن لم يدخل بها خسي صدقاتها ومن دخل بها صدقاتها كاملا ولو دخل بأربع هذا اذا كان دخوله بمن دخل بها قبل الاسلام وأما ان كان بعد اسلامه فلن يدخل بها صدقاتها كاملا ولنغيرها من صدقاتها بنسبة خمسة باقى الاصدقة الاربعة على عدد من لم يدخل بها فاذا دخل بواحدة بعد اسلامه وهن عشرة ومات ولم يخترشى بعد الدخول بها فلم يدخل بها الصدقات ولكل واحدة من لم يدخل بها ثلث صدقاتها اذا الخارج بقسمة ثلاثة على تسعة ثلث فاذا دخل باثنتين كان لكل واحدة منهما صدقاتها والباقي ربع صدقاتها اذا هو الخارج بقسمة اثنين على ثمان وهكذا العمل اذا دخل بثلاثة وأما ان دخل برابعة فلا شئ لمن لم يدخل بها لان دخوله بعد الاسلام اختيار وقد اختارار بعاد دخوله بمن (ص) ولا ارث ان تخلف أربع كتابيات عن الاسلام (ش) صورتها أسلم على عشر كتابيات فأسلم منهم ست وتختلف عن الاسلام أربع ثم مات قبل أن يختار منهم فانه لا ارث لجميعهن أى لا ارث بينه وبينهن أما الكتابيات فلا ان الكافر لا يرث المسلم وأما المسلمات فلا احتمال أن يختار الكتابيات وهن غايبة ما يختار فوقع الشك في سبب الارث ولا ارث مع الشك ومفهوم قوله أربع كتابيات انه لو تخلف دون الاربع لحصل الارث للمسلمات لان الغالب فيمن اعتمد الاربع فأكثر ان لا يقتصر على أقل منهم حيث قدر عليهم وبهذا يرد ما يتوهم من انه قد يختار مادون الاربع (ص) أو التبت المطلقة من مسلمة وكتابية (ش) معطوف على تخلف ومعنى ذلك انه اذا كان عنده زوجتان مسلمة وكتابية فقال لاحداهما أنت طالق ومات قبل البناء ولم تعلم المطلقة من غيرها أو بعد البناء والطلاق بائن أو رجعي وانقضت العدة قبل موته فلا ارث للمسلمة لتبوت الشك في زوجيتها ولو لم تنقض العدة لا التباس والارث جميعه للمسلمة لانه على احتمال أن تكون المطلقة هى الكتابية فالمراث كله للمسلمة وعلى احتمال كون المطلقة هى المسلمة والعدة لم تنقض فلها الميراث أيضا (ص) لان طلاق احدى زوجتيه وجهلت ودخل باحداهما ولم تنقض العدة فلم يدخل بها الصدقات وثلاثة أو باع الميراث ولنغيرها بربعة وثلاثة أو باع الصدقات (ش) هذا معطوف على قوله ان تخلف فهذه المسئلة مخرجة من عدم الارث وهذه الارث فيها ثابت لعدم الشك في سببه واغما الشك في تعيين مستحقه وموضوع المسئلة طلاق احدى زوجتيه المسلمتين طلاقا قاصرا عن الغاية وجهلت المطلقة بان قال احدا كما طالق وادعى انه قصد واحدة بعينها ولم يعين ذلك للبينة ودخل باحداهما وعلمت ثم مات المطلق قبل أن تنقض عدة الطلاق وقد علمت أن هذا الطلاق رجعي بالنسبة الى المدخول بها وبائن بالنسبة الى غيرها وبيان ما قاله المؤلف أن المدخول بها لا منازع لها في الصدقات فهو لها بكمالها للمس وأما الميراث فان كانت هى المطلقة فالعدة لم تنقض فلها نصف الميراث ونصفه للآخرى وان كانت المطلقة للآخرى كان للمدخول بها الميراث كله ولا شئ منه لغير المدخول بها فالنصف منه لا منازع لها فيه والنصف الآخر تنازعها فيه الاخرى فيقسم بينهما نصفين فيكون لها ثلاثة أرباع الميراث وللآخرى ربعه وأما بيان ان غير المدخول بها ثلاثة أرباع الصدقات فانك ان قدرت انها هى المطلقة لم يكن لها الا نصف الصدقات والنصف الآخر للورثة وان قدرت ان المطلقة هى الاخرى كان لها الصدقات كاملا فنصف الصدقات لا منازع لها فيه



(قوله غير ممن) وذلك أن الورثة يسلمون لها ماصداقا ونصفا وينازعونها في النصف الباقي فتدعى كل إن المطلقة هي المدخول بها فيكون لها ماصداقان وتدعى الورثة أنها غير مدخول بها فلها ماصداق ونصف فيقسم النصف الآخر بينهما وبين الورثة فيحصل لكل واحدة صدق غير ممن (قوله وهل يمنع الخ) وهو الراجح (قوله مرض أحدهما) ولو مرضا معا لا تنفق على المنع كما هو مفهومه إذا المرض به لا تنفع المريض الحاجة غالباً وسواء كان المريض الخوف متظاولاً كالسبل والجذام أو لا <sup>في تنبيهه</sup> يستثنى من المصنف صحيح طلاق حامل لدون الثلاث بلفظ الخلع أو في مقابلة عوض (٧٢) ثم مرض فيجوز له نكاحها بعقد جديد قبل تمام ستة أشهر من حملها إلا أن أتمها فلا

يصح لأنها صارت مريضه شعراً فصار امرئ يضمن (قوله وما ألحق به) هو ما أشار به بقوله ويلحق بالمرض (قوله وإنما لم يمنع من وطء زوجته) جواب عما يقال إن في وطء الزوجة ادخال وارث ونهي عن ادخال وارث فأجاب بما قال (قوله وحامل ستة) صورتهما طلق زوجته طلاقاً بائناً ولو كان صحيحاً وأراد أن يعقد عليها بعد أن مضى للحمل ستة فإنه يحجر عليها لأنها مريضه وأما غير زوجها فلا يتصور نكاحه لها فيفسخ النكاح إلا أن وضعت قبل العثور على فسخه فيصح النكاح (قوله والمرضى به بالدخول المسمى) ولو كان المسمى بعد العقد تفويضا ومثل الدخول موته أو موتها قبل الفسخ فيقضى به من رأس المال فالخامس أن لها المسمى بأى واحد حصل دخول أو موتها أو موته قال عجم وسكت المصنف عن حكم ما إذا لم يحصل دخول ومقتضى كلامه أنه لا شئ فيه مطلقاً وليس كذلك إذ فيه أزمات أو ماتت الصداق لأن هذا مما فسد لعقده واختلف فيه ولم يؤثر خلاف في الصداق وما كان كذلك ففيه الصداق بالموت اهـ (قوله وعلى

والنصف الآخر تنازعهما فيه الورثة فيقسم بينهما نصفين فيكون لها ثلاثة أرباع الصداق وللورثة ربه وهذا هو المشهور الجاري على قوله فيما يأتي وقسم على الدعوى أن لم يكن يسد أحدهما فإن انقضت العدة قبل موته فالصداق على ما ذكره المؤلف والميراث بينهما نصفين وكذلك إذا كان الطلاق بائناً ولم يدخل بواحدة فلكل ثلاثة أرباع الصداق والميراث بينهما سواء وان دخل بكل فلكل صداقهما كاملاً والميراث بينهما سواء إلا أنه إذا كان الطلاق رجعياً لم تكن هذه الصورة من صور الالتباس أى والحكم ما قبله وإن علمت المطلقة وجهل المدخول بها أى ولم تنقض العدة فليتي لم تطلق الصداق كاملاً وثلاثة أرباع الميراث وللأخرى ثلاثة أرباع الصداق وربع الميراث فإن انقضت العدة أو كان الطلاق بائناً فليتي لم تطلق جميع الصداق وجميع الميراث ولتي طلقت ثلاثة أرباع الصداق ولا شئ لها من الميراث وإن جهل كل من المطلقة والمدخول بها فلكل واحدة صداقها غير ممن والميراث بينهما سواء (ص) وهل يمنع مرض أحدهما الخوف وإن أذن الوارث أو أن لم يتنجس خلاف (ش) موانع النكاح أربعة الرق والكفر ونقد ما يكون الشخص خنثى مشكلاً ولم يذكر له لدوره والمرض وما ألحق به وهو ما أشار إليه هنا والمعنى أن المريض مرضاً مخوفاً لا يجوز له أن يتزوج وإن أذن له الوارث الرشيد في ذلك لا احتمال موت الآخر أو صيرورته غير وارث وسواء احتاج المريض إلى النكاح أم لا وهو المشهور وعند اللخمي للنهي عن ادخال وارث وإنما لم يمنع من وطء زوجته لأن في النكاح ادخال وارث محقق وليس عن كل وطء جهل والقول الآخر يقول منع النكاح المذكور وإن أذن الوارث مقيد بعدم الاحتياج إلى النكاح أو إلى من يقوم به ويخدمه في مرضه وعليه أن احتاج إلى ذلك جازله النكاح وإن منعه الوارث منه قال في الجواهر وهو المشهور وإلى ذلك أشار بالخلاف ويلحق بالمرض في ذلك كل محجور من حاضر صف القتال ومقرب لقطع ومحجوس لقتل وحامل ستة (ص) وللمريض به بالدخول المسمى (ش) يعني أن المرأة إذا تزوجت في حال مرضها ودخل بها الزوج فإنه يقضى لها من رأس ماله بالمسمى قل أو كثر لقول المؤلف وتقرر بالوطء وإن حرم (ص) وعلى المريض من ثلثه الأقل منه ومن صدق الممثل (ش) التعبير بالثلث يدل على أن الكلام بعد الموت حينئذ يعني كلام المؤلف أن المريض مرضاً مخوفاً إذا تزوج في مرضه ودخل ولم يفسخ النكاح فتارة يموت فيكون عليه من ثلثه الأقل من المسمى وصدق الممثل وتارة يصح فلا يفسخ النكاح وأما إذا فسخ بعد الدخول ثم مات أوضح فقال العاصموني ما نصه وإن دخل بها ففسخ أيضاً وكان لها المسمى تأخذه من ثلثه مبدأً إن مات وإن صح من مرضه ذلك أخذته من رأس ماله اهـ فالضهير في منعه عائداً على المسمى

المريض الخ) الفرق أن الزوج في الأول صحيح فقبيره معتبر بخلاف الثاني فلذا كان في الثلث وهل تقدم بينة فكلما له الحجة على بينة المرض أو تقدم بينة لا عدل أقوال ثلاثة ذكرها في المعيار (قوله فتارة يموت) اعلم أنه إذا مات فلها الأقل من المسمى ومن صدق الممثل دخل أم لا فلا مفهوم لقوله دخل والترض أنه لم يفسخ ولو صح قبل الفسخ لا يفسخ (قوله الأقل من المسمى) ولو بعد العقد تفويضا (قوله وإن دخل بها ففسخ أيضاً) فإن لم يدخل وفسخ قبل موته فلا شئ عليه (قوله تأخذه من ثلثه مبدأً) أى على ما بعده على ما يأتي في قول المصنف وقدم لضيق الثلث فلأسير ثم مدبر صحة ثم صدق مريض (قوله فالضهير عائداً) أى فضمير منه في كلام المصنف عائداً على المسمى <sup>في تنبيهه</sup> سكت المصنف عن الارث وحاصله لا ارث لأحدهما بموت صاحبه كان الميت الصحيح



أو المريض قطعا في موت المريض وكذا في موت الزوج الصحيح وعلى ما استظهره ابن عبد السلام في موت المرأة الصحيحة (قوله وهي إحدى الممحوات الأربع) أي فكان مالك أو لا يحكم بالفسخ ولو صح ثم رجع مالك وقال المحو الفسخ وبني بعضهم ذلك على الخلاف في فساد هذا النكاح هل هو لحق الورثة أو لعقده والثانية من الممحوات كان الامام أو لا يقول يشذب ذبح الولد الذي خرج من الاضحية قبل ذبحها من غيرنا كد ثم أمر بمحوه وانبات انه يتأكد نذب ذبحه وهو الراجح دون الممحو الثالثة من حلف لا يكسر وزوجته فافتل نياها المراهونة فقال أو لا يحنث ثم أمر بمحوه وقال لا يحنث كافي نت ورد عليه الشيخ أحمد وقال النص عن ابن القاسم انه لما أمر بمحوه أبي الامام أن يحجب أي لا يحنث ثم محل الحنث الذي هو الراجح اذا لم يكن له نية وأولى ان نوى عدم نفعها فان نوى خصوص السكوة لم يحنث بقل المراهونة الرابعة من سرق ولا عين له أو له عين شلاء كان (٧٣) يقول يقطع رجلا اليسرى ثم رجع لقطع يده اليسرى (قوله ومنع نكاحه

النصرانية الخ) هذا هو الراجح وله ما عليه الأقل من ثلثه ومن المسمى ومن صدق المثل ان كان هناك مسمى والا فالاقل من صدق المثل والثلث وهذا كله اذا مات بعد البناء وقبل الفسخ ولا ارث لهما ان مات من مرضه المتزوج فيه بعد اسلامها وعقدها وأما اذا فسخ قبل الموت والبناء فلا شيء لهما مسمى لهما أو نكحهما فتوفيضا وعلى الثاني يكون صداقهما من رأس المال (قوله لان المنع فيه لحق الورثة) فالجامع ان في كل حق آدمي وقوله على قول ومقابله ان المنع لعقده فقد قال بهرام هل فساد هذا النكاح لحق الورثة أو لعقده أي لذاته أي فساد لذاته فعليه ولو أذن الوارث بمنع وأما اذا كان لحق الورثة فيموز عند اذن الوارث تأمل

### باب الخيار

عرفه بعض الاشياخ بأنه تمكين أحد الزوجين من رد صاحبه لكعيب

فكلامه يقيد ان على المريض الأقل من ثلثه ومن المسمى ومن صدق المثل وهذا حيث مات بعد دخوله وقبل فسحه بدليل كلام العاصموني (ص) ويجعل بالفسخ الا أن يصح المريض منهما (ش) أي ويجعل بفسخ نكاح المريض وقت العتور عليه ولو كانت المرأة حائضا كما يأتي في باب طلاق السنة الا أن يصح المريض منهما فلا يفسخ ويصح لان المنع انما كان خوف موته وقد بان عدمه وهو الذي رجع اليه مالك وأمر بمحو الفسخ وهي إحدى الممحوات الأربع (ص) ومنع نكاحه النصرانية والامة على الاصح والمختار خلافه (ش) يعني انه اختلف في نكاح المريض للامة المسلمة أو الحرة النصرانية هل يجوز ذلك أم لا فقال بعض الاشياخ لا يجوز له ذلك لان الامة قد عتق والنصرانية قد تسلم قبل موت الزوج فيصيران من أهل الميراث وهذا القول قال به ابن حجرز وصححه بعض البغداديين والقول الآخر يقول يجوز له لان العتق والاسلام نادر والاصل عدم مراعاة الطوارئ للتمحي وهو أحسن ولما كان الحق في العيب والغرور لا آدمي أعقبه لمانع المرض لان المنع فيه لحق الورثة على قول فقال

فصل في كراهية أسباب الخيار لأحد الزوجين أو لهما ما ابتدأ بالعيب فقال (ص) الخيار ان لم يسبق العلم أو لم يرض أو يتلذذ (ش) يعني ان العيب الذي يوجب الخيار لأحد الزوجين على صاحبه شرطه أن يكون موجودا عند العقد أو قبله فالطارئ بعده لا يوجب خيارا الا ما استثنى كما يأتي وشرطه أيضا أن لا يكون أحد الزوجين عنده علم بعيب المعيب قبل العقد والا فلا خيار أو يكون عنده علم به ولكن لم يرض به أو يكون عنده علم به ولكن لم يتلذذ من زوجته بشئ من مقدمات الجماع فان علم السليم بعيب المعيب ورضى به بالفعل أو بالقول أو تلذذ بعد علمه فلا خيار للسليم ولا يحتاج الى قوله أو يتلذذ لانه فعل داخل فيما قبله وفي المدونة تمكينها عالمه بعيبه رضا (ص) وحلف على نفيه (ش) يعني اذا أراد أحد الزوجين أن يرد صاحبه بالعيب الذي به فقال المعيب للسالم أنت علمت به قبل العقد ودخلت عليه أو علمت به بعد العقد ورضيت أو تلذذت ولا يثبت للمدعي تشهد له بما ادعاه أو انكر السليم ذلك وأراد المعيب أن يحلفه على نفي ما ادعاه فانه يلزمه أن يحلف فان حلف على نفي ما ادعى عليه من العلم أو الرضا أو التلذذ ثبت له الخيار وان نكل حلف المعيب وسقط الخيار وانظر لو نكل قال بعضهم لم أرفيه

### (١٠ - خشي ثالث)

يظهر تغلب السلامة منه عادة وقت لكعيب ليشمل الغرور بالحر به أو الاسلام اه (قوله أو لم يرض) أي صريحا أو التزاما (قوله أو يكون عنده علم به) أي بعد العقد لا قبله وان كان هو ظاهر العبارة (قوله أو يكون عنده علم به) أي علم حدث بعد العقد واعلم أن المراد نفي الجميع لان النجاة صرحوا بأن العطف بأو بعد النفي يفيد العموم أي يكون نفيا للمنفيات كلها لا أحدها كقوله تعالى ولا تطع منهم أعمى أو كفورا في تنبيهه في ظاهر كلامه اذا علم بالعيب وادعى حصول نسيان قبل العقد أو قبل التلذذ لم يقبل منه ولا يقبل منه الحلف على نفي العلم وهذا لا يخالف قوله وحلف على نفيه لاختلاف موضوعهما ويستثنى من كلامه زوجة المعتز اذا اطلعت على عيبه حال العقد وبعد حيث رجعت البرة فلها القيام حيث لم يحصل ما رجته (قوله أو يكون عنده علم به) أي بعد العقد الخ الا أن المناسب لما قدمه أن يقول أو يكون ورضي لم يتلذذ الا انه انما يقل ذلك لانه لاحظ ان التلذذ فرد من افراد الرضا (قوله تمكينها الخ) ظاهره وان لم يبطأ والمدار على التمكين وسيأتي في قول المصنف ولما كمل عتقها فراق العبد ما يفيد (قوله وانظر لو نكل) المناسب أن يقول وانظر لو نكل أي المعيب بعد نكول السليم وقوله قال بعضهم لم أرفيه نصا والظاهر



انه يثبت للسليم الخيار كما هو القاعدة (قوله ببرص) كان البرص يسيرا أو كثيرا في المرأة اتفاقا وفي الرجل على أحد قولين في اليسير وهذا في برص قبل العقد وأما ما حدث بعده فلا رد باليسير اتفاقا وفي الكثير خلاف ولذا أطلق هنا وقيد البرص الحادث بعده بالضرر وأما الجذام المحقق فيوجب القيام مطلقا قليلا أو كثيرا قبل العقد وبعده (قوله هذا متعلق بالخبر الخ) هذا على التحقيق وأما على المشهور عند النجاة فهو الخبر وهذه مسئلة معروفة (قوله لانه) أى الاسود من مقدمات الجذام ومع ذلك هو أكثر سلامة وأقل عدوى وأبعد في الانتشار من الالبيض كذا في شرح شب (قوله ويشبهه في لونه البهق) أى يشبه البرص البهق بياض يعتري الجلد بخلاف لونه ليس من البرص قاله في المختار فاذا علمت ذلك فقوله في لونه أى لون الالبيض الذى هو أحد فردى البرص (قوله التفليس) أى يكون قشره مدورا يشبه الفلوس بخلاف الآخر فاذا (٧٤) علمت ذلك فالمناسب أن يقدم التفسير على التفليس (قوله والظمار منه يتزايد

الخ) الضمير في منه الظاهر انه عائدا على البرص مطلقا بل ما تقرعن شرح شب يقرب رجوعه للالبيض (قوله وعذينة) كذا في نسخة وهو مخالف لما ضبطه (قوله وفتح الباء الخ) كذا ذكره بعضهم وذكر الجوهرى انه بالياء بانتسب من تحت لال بالباء (قوله ولا رد بالبرص) أى الرجح عند الجماع وقوله وفي البول في الفرش قولان مفاد الخطاب ترجيح الثاني وتبيين بعد ذلك فساد هذا وأن كلام الخطاب فيما اذا كانت تكثر القيام للبول لانها تبول في الفرش (قوله رواية بالمعنى) أى خفيئس يكون أراد بالحدث الغائط فقط وكذا استظهر بعضهم أن المراد به الغائط خاصة وبعضهم جعله شاملا للبول وهذا هو الذى ينبغي اعتباره وبعد كتبى هذا وجدته مرضى بعض الاشياخ وانظروا لم يعرف أن البول منه أو منها حيث لا قرينة تبين المراد وفي الزعر قولان والزعر قلة شعر العانة (قوله تحقق كونه جذاما) أى ولو

نصا ثم ان الضمير في حلف يرجع للمدعى عليه الشامل للرجل والمرأة وهذا أولى من رجوعه للسليم اذ قد يكون العيب بكل منهما وأفراد الضمير في قوله على نفيه مع رجوعه لمتعدد ليكون العطف بأو وترد اليقين ان كانت دعوى تحقيق والا فلا ترد وحاصل العيوب في الرجل والمرأة ثلاثة عشر أربع عشرة يشترك فيها الرجل والمرأة وهى الجنون والجذام والبرص والعذينة وأربعة خاصة بالرجل وهى الخصاص والجلب والعنة والاعتراض وخمسة خاصة بالمرأة وهى القرن والرتق والبخر والعقل والافضاء وأضاف ما هو مختص بالرجل للضمير وما هو مختص بالمرأة للضمير هار ما هو مشترك لم يصفه وبدأ به لعمومه فقال (ص) ببرص (ش) هذا متعلق بالخبر ولا فرق بين أبيضه وأسوده الاردى من الالبيض لانه مقدمات الجذام ويشبهه في لونه البهق ولا خيار فيه والناصب على الالبيض شعرا أبيض وعلى البهق أشقر واذا تخس البرص بارة خرج منه ماء ومن البهق دم وعلامه البرص الاسود التفليس والتفسير بخلاف الآخر والظمار منه يتزايد ورجعا تنقل لغيره (ص) وعذينة (ش) أى ولا أحد الزوجين أن يرد الآخر اذا وجده ذلك يقال للرجل عذينة بكسر العين واسكان الذال المجمة وفتح الباء الموحدة واسكان الواو ويقال للمرأة عذينة وهو الذى يتغوط عند الجماع هذه عبارتهم ولا رد بالرجح قول واحد وفي البول في الفراش قولان وقول الشارح وتبعه نت هو الذى يحدث عند الجماع رواية بالمعنى (ص) وجذام (ش) أى لا أحد الزوجين أن يرد الآخر اذا وجده جذاما ولا بد أن يقيس بالبين كفى الحادث بعد العقد والمراد بكونه يثبت تحقق كونه جذاما (ص) لا يجذام الاب (ش) يعنى ان جذام الاب أو الام لا يثبت به الخيار فلا يرد أحد الزوجين صاحبه بذلك بخلاف لو اشترى رقيقا فوجد في أحد أصوله من أب أو جد أو أم جذاما فبرده بذلك لانه عيب لان الشراء مبنى على المشاحة (ص) وبخصائيه وجبه وعنته واعتراضه (ش) هذه العيوب المختصة بالرجل يعنى ان الزوجة اذا وجدت بزوجه أحد هذه العيوب الاربعه فلها أن ترده منها الخصى وهو الذى قطع منه الذكر أو الانثيان وقيدته في الجواهر بما اذا لم ينزل لان الخيار انما هو لعدم تمام اللذة لا للوط، ولذلك لا ترد العقيم والخصى المقطوع الانثيين اذا أنزل من مثله وسئل الانثيين كقطعهما وقطع الحشفة كقطع الذكر على الراجح كما يفيد كلام ح ثم ان حكم خصاء ما يؤكل لحمه جائز لما فيه من صلاح لحومها من غير كراهة ونهى النبى صلى الله عليه وسلم عن خصاء

الخيل

الخنيل

قل فان شئت في كونه جذاما لم يفرق بينهما ولو كان البرص والجذام بكل منهما فانه يثبت لكل واحد الخيار في صاحبه لانه يزيد ما بكل واحد بسبب الاجتماع بخلاف ما اذا كان بكل واحد العذينة فيما يظهر والظاهر أن جنون كل بك جذام كل كفى ابن عرفة (قوله لانه عيب) أى في باب البيع دون ما هنا لان الشراء مبنى على المشاحة (قوله منها الخصى) ظاهره انه مقصور مع انه في المصنف محمود وقوله وهو أى الخصاء الشخص الذى الخ وهذا ليس بظاهر فبقدر مضاف وهو أى الخصاء صفة الذى قطع منه الذكر الخ وكذا يقال في الجلب (قوله وقيدته) أى قيد مقطوع الانثيين (قوله لان الخيار الخ) في العبارة حذف لا يستقيم الابه والتقدير لان الخيار انما هو لعدم تمام اللذة فقط لا لعدم الوط، أو عدم الولدية ولذلك لا يرد بالعقم ويرد بالخصاء قائم الذكرو مقطوع الانثيين الذى لم ينزل ولو قلنا لعدم الوط لما كان رد بذلك (قوله وقطع الحشفة) وانظر قطع بعضها والظاهر أن



يقال الاكثر كالكل (قوله فقبل نهي تحريم) الظاهر ان المراد فقال بعضهم وليس مراده التضعيف (قوله وذهاب) أي ويحصل ذهاب النسل منها وقوله مع ان المقصود منها الركوب أي الركوب الخاص وهو الركوب في الجهاد (قوله يكلم) أي يعتريه شيء كالجنون بحيث لا ينفع الا في الطاحون (قوله والمراد هنا) أي في باب النكاح بخلاف باب البيع فالمراد به ما كان طارئا وقوله والعيوب الواو للتعليل والمناسب أن يقول والنكاح يخالف البيع ثم لا يخفى ان هذا المراد يقتضي أشدنية النكاح على البيع الا أن هذا التعليل يقتضي العكس لان المعنى أن البيع يرد بوجوه العادة السلامة منه (٧٥) أي بخلاف النكاح فانه يرد بكل ما العادة السلامة منه بل بشئ خاص لان

النكاح مبني على المكارمة يتسامح فيه بخلاف باب البيع لانه مبني على المشاحة على أنه يعكر على ذلك ما ذكرنا في باب البيع أن العنة والاعتراض لاردهما (قوله وربما كان عدم انتشاره في امرأة دون أخرى) هل ذلك خلق أو بأمر طرأ كسحر فائدة لو كان خنثى محكوماله بحكم الرجولية فلاخبار لها قاله البدر وانظر في عكسه وهو ما اذا كانت الانثى خنثى محكوماله بحكم الاناث (قوله وألحق به الخ) هو خلاف المذهب (قوله ونوزع) وجه المنازعة انه خلاف تفسير القراني وهرام بالاول والجواب انه قول في اللغة في المصباح وأفضاها جعل مسلكها بالافتضاء واحدا وقبل جعل سبيل الحيض والغائط واحدا (فان قلت) هذه الامور اعتادك بالوطء وهو يدل على الرضا في الخيار (قلت) الوطء الدال على الرضا هو الحاصل بعده علم موجب الخيار لا الحاصل قبله ولا رد يكونها عجوزا فانية أو صغيرة بنت أربع سنين ولا باستحاضة وحرق فرجها حيث لا شرط (قوله ولها الخ) ثبوت الرد لها لا ينافي

الخيل فقبل نهي تحريم لان ذلك ينقص القوة وذهاب النسل منها مع ان المقصود منها الركوب وأما البغال والخيول فقال ابن يونس يجوز خصاؤها اذ ليس فيها عانة على الجهاد وقال أيضا الفرس يكلم بجوز خصاؤه وحكموا الاجماع على تحريم خصاء الا دمي ومنها الحب وهو الذي قطع ذكره وأنباه معا والمراد هنا عدم ما ذكره ولو خلقه والعيوب تخالف البيع لانه يرد فيه بوجوه العادة السلامة منه لان النكاح مبني على المكارمة ومنها العنة بضم العين والعين يطلق على من ذكره كالزور على المعترض لكن ذكره للمعترض دليل على ارادة الاول فهو من عطف المغاير والعين لغة هو الذي لا يشتهي النساء يقال امرأة عنيفة أي لا تشتهي الرجال ومنها الاعتراض وهو الذي له آلة كآلة الرجال ولكن لا ينتشر وربما كان عدم انتشاره في امرأة دون أخرى (ص) وبقرنها ورتقها وبخرها وافتضاءها (ش) الكلام الآن في عيوب الزوجة وهي خمسة ولذا أضافها الضمير لها منها القرن شيء يبرز في فرج المرأة يشبه قرن الشاة تارة يكون عظما فيعسر علاجه وتارة يكون لحا وهو الغالب فلا يعسر علاجه ومنها الرق يفتح أوله وتانيه وهو انسداد مسلك الذكر بحيث لا يمكن معه الجماع الا أنه اذا انسد بعضه لا يمكن معه معالجته ولحم أممكنت ومنها البخر وهو نبت الفرج لانه منفرد خلافا للأنثى الثلاثة وألحق به اللصم بخر القدم والانف لكن المؤلف مشى فيما يأتي على انه غير عيب بخلاف باب البيع فهو عيب سواء كان بالفرج أو بالفم ومنها العفل يفض العين والفم يبرز في فرج المرأة يشبه ادره الرجل ولا تسلم غالبا من رشع وقيل رغو في الفرج تحدث عندا الجماع ومنها الافتضاء وهو عبارة عن اختلاط مسلكي الذكر والبول حتى يصير مسلكا واحدا وقال البساطي هو زوال الخبز بين مسلك البول ومخرج الغائط اه ونوزع بأن هذا ليس معنى الافتضاء وهو ظاهر في كونه يرد به انتهى (ص) قبل العقد (ش) في محمل نصب حال من قوله يبرص الخ أي الخيار يبرص وما عطف عليه كائنات قبل تمام العقد فلا يحتاج الى قول الشارح قبل العقد وأما ما حدث بعده ففيه تفصيل أشار اليه بقوله (ص) ولها فقط الرد بالجدام البين والبرص المضر الحاد ثين بعده (ش) أي وللزوجة فقط دون الزوج الرد بالجدام البين ضد الخفي وان قل والبرص المضر أي الفاحش الحاد ثين بعده أي بعد العقد وقبل الدخول وكذلك بعد الدخول فقوله بعده صادق بعد الدخول أيضا كما نقله أبو القاسم الجزيري في وثائقه لا يسيرهما (ص) لا بكا اعتراض (ش) معطوف على بالجدام ويريد به بعدان وطئها ولو مرة فلا خيار لها وأما قبل الوطء فسيأتي أن لها الخيار بعد أن يؤجل الحرس سنة والعبد نصفها (ص) ويجوزونها وان مرة في الشهر قبل الدخول بعده (ش) لا اشكال في ثبوت الخيار يجنون

كونه بعد سنة كما يأتي في قوله وفي برص وجدام رجي برؤهما سنة ومثلهما الجنون (قوله وان قل) أي فالمراد بالبين المحقق وان كان قليلا (قوله لا يسيرهما) هذا ينافي صدر العبارة الا انه يأتي على قول أشهب القائل لا ترد بالجدام الا اذا فاحش ولا يمكن النظر اليه والمعتمد الاول (قوله لا بكا اعتراض) أدخلت المكاف الخاصة والحب وكبر الذكرا المانع من الوطء وكبر الادرة بحيث لا يبق من الذكر ما يحصل به الوطء (قوله فلا خيار لها) هذا حيث لم يتسبب فيه والافها الخيار بعد الوطء كما حدث قبله ولو بعد العقد (قوله وان مرة في الشهر) قضيته لو كان يأتي بعد شهرين لاردوا الظاهر انه كناية عن الكثرة كقوله في سجود السهو ولو بعد شهر (قوله قبل الدخول وبعده) ظاهر الشارح أن الضمير في بعده راجع للعقد فلا يشمل ما بعد الدخول والاحسن أن يرجع الضمير لما بعد الدخول



(قوله وأما الجنون الحادث لاحدهما) ظاهره جريان ذلك في الرجل والمرأة وليس كذلك بل يخص بالحادث بالرجل فيثبت لها الخيار لا ما حدث بالمرأة بعد العقد فلا خيار والحاصل أن ما حدث قبل العقد ثبت لكل الخيار في صاحبه وأما الحادث بعد العقد وقبل الدخول أو الحادث بعد الدخول فإن كان قائما بالرجل ثبت للمرأة الخيار وإن كان قائما بالمرأة فلا خيار ويمكن حمل كلام المصنف على ذلك فيكون معنى قوله ويجنونهما أي يرد بسبب (٧٦) الجنون أي القديم قبل العقد أي لها الخيار يجنونه وله الخيار يجنونهما

أحدهما السكأن قبل العقد على ما مر وأما الجنون الحادث باحدهما بعد العقد وقبل الدخول وهو المراد هنا فإنه أيضا ثبت به الخيار ولا يشترط فيه أن يستغرق كل الاوقات بل يكفي في ذلك ولو حصل مرة واحدة في كل شهر وفيبقى فيما سواه لان المصروع تخافه النفوس وتنفر منه (ص) وأجلا فيه وفي برص و جذام رجي برؤهما سنة (ش) في بعض النسخ بإثبات الواو أي وأجلا في الجنون وفي الجذام والبرص حيث رجي برء من ذكر سنة ولا فرق بين ما كان من هذه قبل العقد وما حدث بعده وكلام المؤلف يوهم أن هذا فيما حدث بعده لاسيما نسخة أجلا باسقاط الواو فإن قلت على هذه النسخة ما موقع أجلا قلت هو جواب شرط مقدر أي وإذا قلنا بالخيار أجلا فيه وفي بعض النسخ برؤها بضمير المفردة المؤنثة فيشمل الثلاثة وهو الذي يجب اعتماده كما يفيد كلام ابن عرفة وابن عات وإن كان ظاهر المدونة التأجيل في الجنون ولو عدم رجاء البرء لآن برأه أرجى من برء البرص والجذام ويوافقه ما في بعض النسخ من تشبيه ضمير برؤهما ولكنه غير معمول به ويمكن تصحيح هذه النسخة يجعل ضمير الاثنين عائدا على الزوجين فلا ينافي شموله للثلاثة ويوافق عبارة ابن عرفة وابن عات وعليه فاسناد برء الى الزوجين اسناد حقيقي والى الجذام والبرص مجازي والاصل في الاستعمال الحقيقة تأمل (ص) وبغيرها ان شرط السلامة (ش) أي ويثبت الخيار بغير العيوب المتقدمة من سواد وقرع واستحاضة وصغر وكبر مما يعد عيبا عرفا ان شرط السلامة سواء عين ما شرط لسلامة منه أو قال من العيوب أي أو من كل عيب ولا يحمل الثاني على عيوب تردها من غير شرط لشموله لغيرها أيضا والقول قوله ان في عدم شرط السلامة إذا ادعاه الزوج قاله ابن الهندي والفرق بين العيوب المتقدمة وبين غيرها من نحو السواد والقرع من أنه لا يرد بها الا بالشرط وما تقدم يرد بها من غير شرط ان تلك العيوب مما تعافا النفوس وتنقص الاستماع أو لانها تسري الى الولد أو لان الجذام أو الجنون شديد لا يستطيع الصبر عليه والبرص وعيب الفرج مما يخفى وأما غير ذلك من العيوب فالغالب عليها أنها مما لا يخفى فغير المشترط مفطر في استعلاء ذلك وإذا شرط الزوج السلامة من عيب لا يرد به الا بشرط ولم يوجد ما شرطه فان اطلع على ذلك قبل البناء فاما أن يرضى وعليه جميع الصداق أو يفارق ولا شيء عليه وان اطلع على ذلك بعد البناء ردت الصداق مثلها وسقط عنه ما زاده لاجل ما شرطه أي ما لم يكن صداق مثلها أكثر من المسمى ورجع عليها بما زاده المسمى عليه حيث زاد عليه ولا يرجع بجميع الصداق فليس كالعيب الذي يثبت به الخيار فيها من غير شرط (ص) ولو بوصف الولي عند الخطبة (ش) الخطبة بكسر الخاء وهي التماس النكاح وهذا ما بالغه في أن الزوج له رد الزوجة على المشهور وإذا وجدها على خلاف ما وصفها له وليها أو غيره بضرته وسواء صدر سؤال من الزوج أو لا فان الخلاف جار في الصورتين على ما عند اللغوي (ص) وفي الرد ان شرط الصحة تردد (ش) يعني ان الموثق اذا كتب

جميعا أولى وأما قوله قبل الدخول الخ فهو معمول لمخدوف أي وان حدث بالزوج قبل الدخول بعد العقد أو بعد الدخول فلها الخيار دونها قد يقال لاجابة لذلك الحذف فيجعل قوله قبل الدخول الخ من جملة الغاية على التفصيل المتقدم في قوله ولها الخ (قوله لان المصروع تخافه النفوس) هذا يفيد الرد بالذي عندنا بصرى بصرى في وقت دون وقت كما هو معروف عندنا (قوله سنة) أي قرية ان كان حرا وان كان عبدا فزوج حل نصفها والتأجيل انما يكون في صحته يوم الحكم (قوله فيكلام المؤلف الخ) أي لانه ذكره في الذي طرأ بعد العقد (قوله ان شرط السلامة) ظاهره أن العرف ليس كالشرط وهو ظاهر كلام غيره أيضا ولعل الفرق بينه وبين جعله في كثير من الابواب انه كالشرط ان النكاح مبنى على المسكامة (قوله من سواد وكبر) أي وغيرهما مما يعد عيبا عرفا ولا بد من هذا (قوله ولا يحمل الثاني) أي الذي هو قوله من العيوب أو من كل عيب (قوله مما تعافاه النفوس) كالجذام والبرص وغير ذلك (قوله أو لانها تسري الى الولد) أي وهو الجذام فقط فيما يظهر وقوله أو لان الجذام

والجنون ظاهره ان البرص ليس مثلهما فيما يظهر (قوله مفطر في استعلاء) انما أي في طلب علم ذلك أو ان في النسبية فيقدر مضاف أي بسبب عدم استعلاء ذلك (قوله وان اطلع على ذلك بعد البناء) أي فلارد وكذا لو تزوجها على ان لها من الجهاز كذا ومن المال كذا (قوله عند الخطبة) أي من الزوج أو وليه (قوله على ما عند اللغوي) وصدورها في توضيح وطريقه ابن رشد ان الخلاف انما هو اذا صدر الوصف ابتداء من الواصف وان صدر سؤال من الزوج فيستق على انه شرط بوجوب الرد وحينئذ فلا يصلح شمول كلام المصنف لهذه الصورة لان لو تشير بها الى الخلاف مع انه لا خلاف الا أن يقال ان لو بالنسبة لهذه يدفع التوهم (قوله اذا كتب الخ) أي فالمراد بالشرط الكتابة والقول بعدم الرد بطلان العادة جارية بتلفيق الموثق



(قوله كما اذا كتب الموثق انها سلمية) قال بعضهم انما فرق بين صحيحة وسليمة لان الاول عادة جارية في تليفق الموثقين ولم تجر العادة بالثاني ذكره بهرام في كبيره (قوله لا يختلف الظن) أي المظنون أي تخلفه (قوله ونتن الفم) والفرق بين نتن الفم وندن الفم هو ان المقصود الا هم من الزوجة وقاعها في الفرج فنتنه هو المانع لانتن الفم وظاهر المصنف كان نتن الفم من تغير المعدة أو من التغير بوسخ الاسنان لزواله للتنظيف (قوله معطوف على برص) انظره فان لا لا تعطف الا المفردات ثم هذا يأتي فيه البحث الاثني من أنه لا يوافق المعنى المقصود من مقابلة الشرط بخلاف الظن وقوله جرى مجرى الصحيح هو الذي يدرأ الحد ولو مجمعا على فساد فقول الشارح لا يقران عليه لا يظهر لان ظاهره ولو درأ الحد مع انه اذا درأ الحد يجري مجرى الصحيح (قوله بمفهومه) أي مفهوم ان شرط السلامة (قوله الا أن يقول عذراء) استثناء منقطع فان المستثنى منه بالنسبة لخلاف الظن (٧٧) لانه من أمثله وهذا بالنسبة للاشتراط فهو من غير الجنس (قوله ولا علم

عند الاب) بل ولو كان عنده علم به (قوله وأما ان شرط أنها بكر فوجدناها ثيبا) أي أو كتبها الموثق ولم يعلم انه من تليفقه (قوله بغير وطء نكاحه الخ) بقي اثنتان أن لا يجري العرف باستواء البكر للعذراء فان جرى باستوائهما كما بمصر فله عند الشرط الردوان يتفق مع الزوج على انها غير بكر فان ادعت انها بكر وادعى عدمها فالقول لها في وجودها على ماسباتي في قول المصنف وبكرتها الى آخر ماسباتي (قوله ولان البكارة الخ) كذا في نسخة بالواو وفي العبارة حذف والتقدير لو وقع اسم البكارة هذا اذا زالت بغير زنا بل وان بزنا وانما صح قولنا هذا اذا كانت بغير زنا لان البكارة قد تزول فالواو داخله على محذوف كما ترى ولكن الاولى قلب المبالغة أي هذا اذا ثبت بزنا بل وان بغير زنا وصح ذلك لان البكارة الخ (قوله وثبته) أي قفزة وقوله لان البكارة تعليل لو وقع

انها صحيحة العقل والبدن وتنازع الزوج والولي فقال الزوج أنا شرطت ذلك وأنكر الولي ولا يثبت فقال ابن أبي زيد لا رده وهو الذي كان يبقى به أشياخنا وقال غيره له الرد وأما لو شرط الصحة باللفظ فلا خلاف في ان للزوج الرد كما اذا كتب الموثق انها سلمية البدن كفي التوضيح (ص) لا يختلف الظن كالقرع والسودا من بيض وندن الفم (ش) معطوف على برص الخ ويصح عطفه على معنى ان شرط السلامة وتقديره وبغيرها بشرط السلامة لا يختلف الظن ثم هذا تصريح بمفهومه ليرتب عليه ما بعده ولو أراد عطفه على قوله بكاعتراض لقال ولا يختلف الظن فيكون العاطف الواو والتأكيدي التثني ولا يوافق المعنى المقصود من مقابلة الشرط بخلاف الظن والمعنى ان الظن اذا تخلف فانه لا يوجب لصاحبه كلاما في رد الزوجة فاذا تزوج انسان امرأة من قوم بيض وظن انها كذلك فاذا هي سوداء أو ظنها انها سلمية الرأس فوجدناها قرعاء أو تزوج امرأة فوجدناها مثنية الفم وهي البغراء أو الانف وهي الخشمة فانه لا رده بذلك (ص) والنيابة الا أن يقول عذراء وفي بكر تردد (ش) هو معطوف على القرع فهو من أمثلة ما خالف الظن أي اذا تزوج امرأة ظانها انما بكر ثم تبين انها ثيب ولا علم عند الاب فلا رده بذلك الا أن يقول أنزوجها بشرط انها عذراء وهي التي لم تنزل بكارتها بمزيل فاذا وجدها ثيبا فله ردها وسواء علم الولي أم لا كانت الثيبوبة بنكاح أم لا وأما اذا شرط انها بكر فوجدها ثيبا بغير وطء نكاح ولم يعلم الاب بذلك ففيه تردد قيل بخير وقيل لا وهو أصوب لوقوع اسم البكارة عليها وان زنت لان البكارة قد تزول بوثبة أو نكاح رحيض لان البكر عند الفقهاء هي التي لم توطأ بعقد صحيح أو فاسد جارى مجرى الصحيح فعلى هذا لو أزيلت بكارتها بزنا أو وثبة أو بنكاح لا يقران عليه فهي بكر أعظم من العذراء أما ان علم الاب فهو ما يأتي من قوله فان علم الاب بثبوتها بلا وطء وكتم فلزوج الرد على الاصح وأخرى بوطء ولو شرط البكارة وثبت بنكاح رد مطلقا علم الاب أولا (ص) والآن نروي الحرام والحرمة العبد (ش) هو معطوف على الاستثناء الذي قبله وهو قوله الا أن يقول عذراء ولكنه منقطع في المعطوف اذ ليس مستثنى مما استثنى منه الاول كما قاله الجيزي وعندى انه ليس بمنقطع بل هو مستثنى مما قبله وهو بخلاف الظن وكذلك والحرمة العبد اذا الحرمة معطوفة على الحر والعبد معطوف على الامه اذ ليس هنا شرط الحرية

اسم البكارة عليها وقوله أو فاسد جرى مجرى الصحيح أي في درء الحد ولو مجمعا على فساد فقول الشارح لا يقران عليه لا مفهوم له (قوله والحرمة العبد) ولو بشبهة (قوله معطوف على الاستثناء الخ) لا يخفى ان المعطوف عليه مقرون بأن المصدرية فهو اسم تأويل لا نقل ابن هشام في المغنى عن بعضهم أن الاسم المؤول من أن والفعل اسم صريح فاندفع ما يقال عطف المصدر على الفعل وهو غير جائز وقول اللفية واعطف الخ فهو في اسم يشبه الفعل كاسم الفاعل وغير ذلك لا المصدر (قوله ولكنه منقطع في المعطوف) أي الذي هو قوله والآن نروي ظاهر ذلك انه متصل في المعطوف عليه مع انه منقطع أيضا كما بينا (قوله بل هو مستثنى مما قبله) لانه معطوف على المستثنى والمعطوف على المستثنى مستثنى (قوله وهو بخلاف الظن) أي افراده ولو قال مستثنى مما استثنى منه الاول لكان أحسن وقوله وكذلك والحرمة الخ فيه أن نروي الذي هو المعطوف مساط على والحرمة العبد فيمنع ذلك لا يظهر قوله وكذلك الخ (قوله اذا الحرمة) فهو من باب العطف على معمول عامل واحد وهو جائز (قوله اذ ليس هنا شرط الحرية) تعليل لقوله بل هو مستثنى مما قبله وهو بخلاف الظن



(قوله نعم اذا كان الانقطاع باعتبار ان هذا من باب الغرور) أي لا من باب خلف الظن (قوله في حله) أي حل المصنف وقول ابن عرفة مقول القول (قوله دون بيان) أي تزوجت الامة الحرة ولم تخبره بانها أمة وتزوجت الحرة العبد ولم يخبرها بأنه عبد (قوله غرور) خبر تزويج وقوله واضح خبر قول وانما كان واضحا لان الغالب ان الحرة انما يتزوجان مثلهما (قوله والمسلم مع النصرانية) ولا يكون المسلم مرد الغرور للذمية بقوله انه دعي لان قرينة الحال صارفة عن ذلك اذ لو كان مردا بذلك لما أقر عليها (قوله يعني أن العبد اذا تزوج الخ) ومثله لو تزوجت الامة عبد اتظنه حرا (قوله الا أن يغرا) داخل في قوله وبغيرها ان شرط الاسلام ذكره توضيحا (قوله ووجه كونها أربعة الخ) اذا علمت ذلك (٧٨) تعلم قصور ما حل به سابقا وقد أثرنا اليه الا انك خير بأن المتبادر أن العبد غير

في الصورتين نعم ان كان الانقطاع باعتبار ان هذا من باب الغرور فيمتنع فلماذا قال المواق في حله ابن عرفة وقول ابن الحاجب تزويج الحرة أمة والحرة العبد دون بيان غرور واضح انتهى أشار الى ذلك البرموني (ص) بخلاف العبد مع الامة والمسلم مع النصرانية (ش) يعني ان العبد اذا تزوج امرأة يظن حرة فاذا هي أمة أو تزوجت النصرانية رجلا اتظنه نصرانيا فاذا هو مسلم أو تزوج المسلم امرأة يظنها مسلمة فاذا هي نصرانية فانه لا رد لاحدهما على صاحبه لحصول المساواة في الرق بين الامة والعبد والحرة بين المسلم والنصرانية (ص) الا أن يغرا (ش) يعني ان العبد اذا قال للامة انه حرا والمسلم اذا قال للنصرانية انه على دينها ثم ظهر خلافه فلا ممة أن ترد العبد وللنصرانية أن ترد المسلم لانه غرها وقوله يغرا بالبناء للمجهول أو بالبناء للفاعل ونائب الفاعل المغروران والفاعل على نسخة البناء للفاعل هو الغاران وعلى كل يشمل المغرور من الجانبين فهو راجع للفرع الاربعه المشتغل عليها قوله بخلاف العبد مع الامة والمسلم مع النصرانية ووجه كونها أربعة ان قوله بخلاف العبد شامل لغروره لها وغرور هاله وكذا قوله والمسلم مع النصرانية (ص) وأجل المعترض سنة (ش) تقدم التنبيه على أن المعترض هو الذي له آلة الرجال الا أنها لا تنتشر فاذا كان المعترض حرا وهو مقر باعتراضه ولم يتقدم منه وطء وزوجه أصلا فانه يؤجل سنة لتعلاجه سواء كان قديما أو حادثا والسنة من يوم الحكم لا من يوم الرفع فاذا امرت سنة فانه يطبق عليه حينئذ وانما كان أجله سنة لتمر عليه الفصول الاربعة فان الدواعر بما أثر في فصل دون فصل واذا قامت زوجة المعترض وهو مريض فلا يضرب له الاجل الا أن بل حتى يصح فاذا صح حكمة بينه ضرب الاجل فلو مرض ثانيا فلا يراد له على أجله والى هذا أشار بقوله (بعد الصحة من يوم الحكم وان مرض) أي بعد ان ضرب له الاجل وهو صحيح وسواء استغرق مرضه جميع السنة أو بعضها (ص) والعبد نصفها (ش) يعني ان العبد المعترض الذي لم يتقدم منه وطء وزوجه أصلا وهو مقر باعتراضه يؤجل نصف سنة ولو كان فيه شائبة حرية كالمدر ونحوه بعد الصحة من يوم الحكم كالحر (ص) والظاهر لا نفقة لها فيها (ش) أي والظاهر عند المؤلف لا نفقة لامرأة المعترض في السنة قياسا على ما قاله ابن رشد في امرأة المجنون اذا عزل عنها لا نفقة لها لانها منعت نفسها عما لا قدرة له على رفعه ومذهب المدونة لها النفقة كامرأة المعسر بالصداق اذا منعت نفسها حتى يؤدي صداقها اذ لعل له ما لا فكتمة فامرأة المعترض أخرى في وجوبها لها

الامة والمسلم غرا نصرانية (قوله وأجل المعترض) بفتح الراء قاله أبو الحسن مقيد باقراره وبرجاءه وعدم تقدم وطء منه وقوله سنة أي قرينة (قوله قديما) بأن كان حاصل قبل العقد وقوله أو حادثا بأن كان حاصل بعد الدخول (قوله من يوم الحكم) هذا اذا ترافعا للحاكم وأما ان لم يترافعا وتراضيا على ذلك فن يوم التراضي حرام (قول الفصول الاربعة) فصل الشتاء وفصل الربيع وفصل الصيف وفصل الخريف ثم لا يخفى أن هذه العلة تأتي في العبد مع أن المصنف قد قال والعبد نصفها (قوله وان مرض) سواء كان يقدر في مرضه ذلك على علاج أولا (قوله والعبد نصفها) بعد الصحة من يوم الحكم أي لان تحديد مدة النكاح عذاب والعبد على النصف من الحر والعلل الشرعية أمارات يختلف بعضها بعضا بخلاف العلل العقلية فلا منافاة بين هذا التعليل وبين تعليله التأجيل في الحر بالنسبة لمرور الفصول الاربعة (قوله أي والظاهر عند

المؤلف الخ) وأما ابن رشد فاختار عدمها في امرأة المجنون حيث لم يدخل والا فلها النفقة مدة تأجيله سنة أو نصفها لارساله فلا يصح قياس المصنف المعترض على المجنون (قوله اذا عزل عنها) أي اذا أجل سنة وعزل عنها أي لم يدخل بها والا فلها النفقة مدة تأجيله سنة أو نصفها كما هو الواقع في كلام ابن رشد (قوله بما) أي بسبب جنون لا قدرة لها على رفعه (قوله ومذهب المدونة لها النفقة الخ) أي لامرأة المجنون قال في المدونة في كتاب الخيارات ويتلوم للمجنون وينفق على امرأته في زمن التلوم فان برئ والافرق بينهما ذكره ابن غازي والحاصل ان كلاما من زوجة المجنون والاجنم والابرص والمعترض مستوفى وجوب النفقة بالدخول أو التمكن مع الدخالة فان منعت واحدة منهم نفسها سقطت نفقتها الا زوجة المجنون على غير ما استظهره ابن رشد لشدة خوف ضررها (قوله اذ لعل له مالا) تعليل لقوله كامرأة المعسر أي ان امرأته المعسر لها النفقة لاحتمال أن يكون له مال (قوله فامرأة المعترض أخرى) أي



من امرأة المعسر وقوله ولهذا أي قولنا لارساله (قوله وهم) أي غلط وحاصله ان هذا القياس غير صحيح الا انك خير بان كون المستظهر المصنف خلافا لاصطلاحه أول الكتاب من أنه يشير لغير المشايخ الاربعة وهو داخل فيه بصحح أو استحسن (قوله هذا اذا ادعى بعد السنة انه وطئ فيها) فاذا ادعى بعدها الوطء لم يصدق قطعا وما أفاده من أنه اذا ادعى بعدها الوطء فيها يصدق لابن هرون وقال غيره فان ادعى بعدها الوطء فيها لم يصدق وهو ظاهر المصنف لتقديمه فيها على (٧٩) الوطء وعلل بانه يريد أن يسقط حقها

من الفرق بدعواه الا ان (قوله) وأما لو ادعى فيها الوطء الخ لم يعتمد عجز ذلك بل اعتماده اذا ادعى فيها الوطء حلف فان نكل حلفت والابقيت بينهما قبل تمام السنة كافي المدونة وقوله والابقيت الخ أي وان لم تحلف بقيت زوجة (قوله وان لم يدعه) صادق بما اذا صدق على عدم الوطء أو سكنت (قوله أو يأمرها به) بأن تقول أنت طالق أو طلقك أو طلقك نفسي منك أو أنا طالق منك (قوله قولان) رجح كل منهما (قوله صيرورته بائنا) فيه نظر بل هو بائن لكونه قبل البناء بل الحكم لرفع خلاف من لا يرى أمر القاضي لها في هذه الصورة (قوله كطلاق الخيرة والمملكة الخ) أي من حيث كونه بائنا (قوله بلا أجل) أي بلا أجل ثان لان الاجل قد تقدم ضربه وضرب أولا وأما لو رضيت ابتداء بالانقضاء ضرب أجل ثم قامت فلا بد من ضرب الاجل (قوله وهذا يفيد قوله أول الفصل أولم يرض) فانه يفيد انه رضامطلق من حيث انه لم يقيد (قوله باجل آخر) أي غير الاجل الاول المشار له بقوله وأخلافه وفي برص وجدام الخ (قوله فلها الصداق كاملا على المشهور) ومقابل ما روى عن مالك من أن لها نصفه (قوله فظاهره)

لارساله عليها وبهذا يفرق بين امرأة المجنون والمعتز ولهذا وهم بعض المؤلف في قياسه (ص) وصدق ان ادعى فيها الوطء بمينه (ش) أي وصدق المعتز ان ادعى في السنة الوطء بمينه بعد اقراره بالاعتراض وضرب الاجل على ظاهر المدونة (ص) فان نكل حلفت والابقيت (ش) هذا اذا ادعى بعد السنة انه وطئ فيها وأما لو ادعى فيها الوطء فانه يحلف ويطلب خيارها فان نكل بقيت زوجة الى الاجل وليس لها أن تحلف لان بقية الاجل من حقه فان حلف أو وطئ عنده بطل خيارها وان غدا على انكاره حلفت والابقيت زوجة فالمؤلف خلط ما بعد السنة بما قبلها ويمكن أن يكون كلامه فيما بعدها أي وصدق ان ادعى بعدها الوطء فيها قاله س في تقريره (ص) وان لم يدعه طلقها والا فليل يطلق الحاكم أو يأمرها به ثم يحكم به قولان (ش) يعني وان لم يدع المعتز الوطء بعد انقضاء السنة بل وافقها على عدمه فانه يؤمر بالطلاق ان اختارته الزوجة فان طلق الزوج فواضح وله أن يوقع من الطلاق ماشاء وان أبي أن يطلق فهل يطلق الحاكم عليه واحدة بئنا فان زاد لم يلزم الزائد بخلاف الزوج أو يأمر الحاكم الزوجة بايقاع الطلاق فتوقعه ثم يحكم بذلك قولان وفائدة حكم الحاكم بما أوقفته المرأة صيرورته بائنا والا كان رجعي كطلاق الخيرة والمملكة (ص) ولها فراقه بعد الرضا بلا أجل (ش) يعني ان من رضيت بعد مضي السنة التي ضرب لها بالمقام معه مدة ثم رجعت عن ذلك الرضا فلها ذلك ولا يحتاج لضرب أجل بعد ولو قالت أنا رضيت به أو بالمقام معه أبدا فليس لها فراقه حينئذ كافي النص انظر المواق وهذا يفيد قوله أول الفصل أولم يرض وقوة النص تعطى ان زوجة المخدم لها القيام فيسه وان لم تقيد رضاه بالمقام معه بأجل آخر وكان الفرق شدة الضرر في فرع الجذام ولا كذلك المعتز (ص) والصداق بعدها (ش) يعني ان المعتز اذا أجل سنة ولم يحصل منه وطء لزوجته واختارت فراقه بعدها فلها الصداق كاملا على المشهور لانها مكنت من نفسها وطال مقامه معها وتلدن بها وأخلق شورتها أبو عمران جعل مالك الجعة في التكميل التلدن وأخلاق الشورة فظاهره انه متى انخرم أحدهما لا تكميل ولو طلق المعتز قبل السنة فلها النصف كما أفهمه الظرف واحتج ابن الحاجب لاستحقاق امرأة المعتز الصداق بعد السنة بالقياس على المحبوب كما أشار اليه المؤلف بقوله (كدخول العنين والمحبوب) ثم يطلقان والجامع حصول انتفاع كل منهما بحسب الامكان وقد يفرق بان المحبوب انما دخل على التلدن وقد حصل بخلاف المعتز فانه انما دخل على الوطء التام ولم يحصل وبأن مسألة المحبوب ومن معه خرجت بالاجماع وقولنا ثم يطلقان أي باختيارهما احتراز عما اذا اطلق عليهما العيب ما في أي عند قول المؤلف ومع الرد قبل البناء فلا صداق وبعده فعليه المسمى ومعها رجوع بجميعه على ولي الخ (ص) وفي تجميل الطلاق ان قطع ذكره فيها قولان (ش) يعني ان المعتز اذا قطع ذكره في أثناء السنة

لا يخفى أن معنى كلام الامام ان المكث سنة مظنة ذلك حينئذ لا يثبت أي قوله فظاهره الخ (قوله فلها النصف) أي وتعاض المتلدن بها زيادة على ذلك بالاجتهاد وينصور وقوع الطلاق قبل تمام السنة فيما اذا رضى بالفراق قبل تمامها وفيما اذا قطع ذكره (قوله بالقياس الخ) قضيته ان الكاف داخل على المشبه به وهو بعيدا لظاهر ان الكاف داخل على المشبه كما هو قاعدة الفقهاء وبعد ذلك رأيت ما يوافق فله الحمد (قوله والمحبوب) وأولى منه الخصى (قوله وبأن مسألة المحبوب) أي فهي مسألة سمعية فاعداها باق على أصله فلا يخرج عليها شي (قوله قطع ذكره) بالبناء المعجول وأما لو قطعه هو فيجمل الطلاق قطعاً ولها النصف حينئذ وانظر لو قطعه



هي عمدا والظاهر يسقط خيارها بالاولى من مسئلة المصنف على القول بأنه لا يطلق عليه جملة وهو مصيبة ترتب به (قوله فهل يجعل عليه الطلاق) وعليه نصف المصدق (قوله من غير تحديد على المشهور) ومقابله يقول شهرين (قوله ولا تجبر عليه اذا كان خلقه) مرادهم بالخلق ما كان أصليا في ابتداء الامر حين الولادة وبغيرهما كان عارضا بسبب كما اذا خفضت والتقت فخذاهما القم اللحم والا فالكمل بخلق الله تعالى (قوله وتفصيل اللغوى ضعيف ٣) ان لم يكن عليها في القطع ضرر ولا عيب في الاصابة بعده كان القول قول من دعى اليه منهم فان طلقها بعد رضاها به وقبل القطع لزمه نصف المصدق وان كرهت فطلق فلا شيء عليه وان كان في القطع ضرر ولا عيب بعده خیرت دونه وعكسه (٨٠) خیر دونها وان كان فيه ضرر وبعبء عيب في الاصابة خير كل منهما

والحاصل ان الذي يفهم من كلام اللغوى انه تارة يجبر كل واحد منهما صاحبه على التداوى وتارة لا يجبر واحد منهما الا بتروا تارة تجبره فقط وهو ما اذا كان عليها فيه ضرر ولا عيب معه وتارة يجبرها فقط وهو ما اذا كانت لا ضرر عليها ويحصل معه العيب (قوله وللغوى تفصيل) اعتمد عجم وأقول تفصيل اللغوى ظاهر معقول وان كان ظاهر كلام الشيوخ تضعيفه كما قال اللقاني قال عجم واذا كان الخيار لكل واحد منهما فلا يقع القطع الا باتفاقهما عليه وكذا عدمه (قوله وصديق الخ) وأجرة الجلس عليه لقيام المنافع به على دعاها **نفيه** قال الشيخ سالم وان استوى النظر للعودة واللمس في المنع والنظر يحصل العلم القوى دون المس الآن المس أخف ويحصل به العلم الذي تقع به الشهادة وقوله مظنة اللذة أي كما لها والافا ظاهر تحصل اللذة (قوله بل يصدق الزوج في نفيه الخ) يستغنى عن هذه بما تقدم لانه اذا صدق في

فهل يجعل عليه الطلاق حيث طلعت الزوجة ذلك اذا لفائدة في التأخير حينئذ وهو قول ابن القاسم أولا يجعل عليه الطلاق الا ان حتى يعصى الاجل لعلها ترضى بالاقامة معه بلا وطء حكامه في البيان عن مالك قولان وقيل لا يطلق عليه جملة وتكون مصيبة بها وانفقوا على أن قطع ذكر المولى في الاجل يبطله وثبتت الزوجية وكذا ما قطع ذكره بعد البناء ولم يكن مولا لا يفرق بينهما كما يؤخذ من قوله فيما مر لا بكاعتراض (ص) وأجلت الرقاء للدواء بالاجتهاد ولا تجبر عليه ان كان خلقه (ش) يعني ان الزوجة اذا أرادت ان تتداوى للرتق فانها تؤجل لذلك باجتهاد أهل الخبرة من غير تحديد على المشهور وليس للزوج ان يمنعها من ذلك بل يلزمه أن يصبر لعلاجها ولا خصوصية للرتق بذلك والظاهر أن أجرة القطع على الزوجة لان عليها ان تمكن زوجها وهو من جملة وبعبارة وأجلت الرقاء للدواء ولا خيار للزوج حيث أرادت التداوى فيما اذا كان خلقه أو غير خلقه وأمان امتنعت منه وطلبة الزوج فلا تجبر عليه ان كان خلقه وتجبر عليه فيما اذا كان غير خلقه كما يفيد كلام الشارح وابن غازي ولا خصوصية للرتق بل غيره من داء الفرج كذلك فتؤجل فيه للدواء ولا تجبر عليه ان كان خلقه وللغوى تفصيل انظره ان شئت (ص) وجس على ثوب منسكرا الحب ونحوه (ش) يعني ان المرأة اذا ادعت على زوجها انه محبوب أو خصي أو عني أي ذو ذكرك صغيرا أو كذبها فانه يتوصل الى معرفة ذلك بالجلس على الثوب بظاهر اليد لا بباطنها لان باطن اليد مظنة اللذة بذلك فلا يرتكب مع التمكن من العلم من ذلك بظاهر اليد (ص) وصدق في الاعتراض كالمراة في دائما (ش) يعني ان المرأة اذا ادعت على زوجها انه معترض أو كذبها فلا يمكن أن يعلم بالجلس بل يصدق الزوج في نفيه بعين كافي المدونة وقول نت من غير عين فيه نظرو وكذلك المرأة تصدق مع عينيها في نفي داء فرجها من عسل وقرن ورتق وما أشبه ذلك اذا ادعى زوجها أن بفرجها ذلك ولها أن ترد اليه على زوجها ولا ينظر اليها النساء كما قاله المؤلف فالمراد بالداء الذي لا يثبت برجال ولا نساء اما ما يثبت بالرجال كالبرص والجذام في الوجه والكفين فلا يثبت الا بالرجال أو كان داخل الثياب وهو في غير الفرج فلا يثبت الا بالنساء في كلامه اجمال وهو أخف من الفساد اللازم على جواب البساطي انظر نصه في نت (ص) أو وجوده حال العقد (ش) يعني ان الزوجين اذا تنازعا في عيب فرج المرأة بعد صدور العقد مدة فقال الزوج كان موجودا حال العقد فالخيار في الرد وعدمه وقالت الزوجة بل حدث بعد العقد فلا خيار لك فالقول قول المرأة في نفي وجوده حال

العقد

زواله بعد وجوده فأولى يصدق في نفيه وأجيب بأنه ذكره لاجل قوله كالمراة في دائما فتدبر (قوله مع عيني الخ) في شرح شب وظاهره انها تخلف ولو كانت سقيمة وانظر الحكم في الصغيرة (قوله وهو أخف من الفساد اللازم على جواب البساطي) وبعبارة نت واعتراض الشارح بأن داءها يوجب قبول قولها في البرص ونحوه وليس كذلك أجاب عنه البساطي بأن داء الفرج قسم بقبية العيوب عند أهل المذهب انتهى أي قسم من العيوب ووجه الفساد أنه يقتضي انها لا تصدق في البرص الذي في الفرج لانه ليس داءها المعهود وليس كذلك

٣ قول المحشى قوله وتفصيل اللغوى ضعيف بلس هذني نسخ الشرح التي بأيدينا



(قوله وسواء كان ذلك الاختلاف الخ) رجع خلافه وهو ان هذا اذا كان النزاع بعد الدخول وأما ان كان قبله وبعد العقد بأن يعتمد الزوج على اخبار امرأتين له بذلك والظاهر الاطلاق كما قاله شارحنا فالقول قول الزوج في وجوده حال العقد بين نص عليه ابن رشد في شرح العينية انتهى قال البساطي ولهم في الاستصحاب المعكوس اضطراب ولم يعتبروه هنا سيما في اعتبارها في مواضع والاستصحاب المعكوس هو ان صحاب وجود الشيء على ما قبله فيما مضى حتى ينتهي ويتبين انه لم يكن منه وأما غير المعكوس وهو المستقيم فهو ان صحابه على ما بعده في المستقبل حتى يتبين ما يقطعه (قوله أو بكارتها الخ) على أحد القولين المتقدمين أو أراد بها العذراء أو هو مشهور بمعنى على ضعف وهو ان الشيوعية يرد بها وهو ظاهر ما نقله الموافق وت (قوله معطوف على في دأئها) في الحقيقة هو معطوف على نفي فهو حينئذ عين قوله بعد أو معطوف على نفي المقدرو يؤيد هذا قوله والمعنى الخ (قوله يمكن كونه منه) يدل على انه لو تحقق كونه منه لا تخلف وهو الموافق لما يأتي من أن المرأة اذا قامت بما يحقق على أن الزنا بها وقع غصبا صدقت بغير عين قاله الشيخ سالم زاذني لكن هذا على قول سحنون من نظر النساء لها ولم يمض عليه المؤلف (قوله راجع للمسائل الثلاث) كذا قال اللقاني وقال عجب لا يصح ذلك لما تقدم في الاول من الثلاث من انها تخلف ولو كانت سفيهة وانظر الصغيرة وفي الثانية من (٨١) قول الجواهر اذا كان موجودا حالة العقد

فالبينة على الزوج فان لم يكن للزوج بينة فروى ابن حبيب عن مالك أنه ان كان الولي أباً أو أخاً فعليه اليمين وان كان غيرهما فاليمين عليها قال فجعل محل اليمين محل الغرم وكلام اللقاني هو ان ظاهره اذا لفرق (قوله وحلف عبد وسفيهة مع شاهده) أي اذا ادعى العبد أو السفيهة على انسان عيال وأقام على ذلك شاهداً واحداً فإنه يحلف معه ويستحق المال (قوله قلت لانه هناك ان لم يحلف يغرم وهنا لا غرم عليها) أي عند عدم الحلف كذا في نسخة والمناسب العكس فيقول قلت لانه هناك ان لم يحلف أي الولي لا يغرم فلذا أمر السفيهة بالحلف وهنا يغرم فلذا يحلف وأصل هذا الكلام لابن خلة فإنه قال ان قيل سيأتي ان السفيهة يحلف فلا

العقد وسواء كان ذلك الاختلاف قبل الدخول أو بعده (ص) أو بكارتها (ش) معطوف على في دأئها والمعنى انها تصدق في نفي دأئها في وجود بكارتها أو معطوف على نفي المقدر أي انها تصدق في أنها بكر أو أمالو ادعت انها كانت بكر أو أزال الزوج البكارة فانها تعرض على النساء فان شهدن ان بها أثر يمكن كونه منه دينت وحلفت وان كان بعيدا ردت به دون يمين على الزوج وقال ابن سحنون عنه لا بد من يمين انه ليس منه انتهى (ص) وحلفت هي أو أبوها ان كانت سفيهة (ش) راجع للمسائل الثلاث ومثل السفيهة الصغيرة وانما أبرز الضمير الذي للتأكيد لتلايلهم العطف على الضمير المرفوع من غير فاصل اذ قوله أو أبوها عطف على الضمير المستتر في حلفت أي المرأة الرشيدة بدليل قوله أو أبوها ان كانت سفيهة بكراً أو ثيباً ان قيل سيأتي ان السفيهة والعبد يحلفان عند قوله وحلف عبد وسفيهة مع شاهده فلا شيء حلف أبوها هنا قلت لما كان الغرم متعلقا به حلف لرد الغرم عن نفسه لانه هناك ان لم يحلف يغرم وهنا لا غرم عليها فان قيل كيف يحلف الاب ليستحق الغير يقال أمر الاب بالحلف لانه مقصر بعدم الاشهاد على ان وليته سالمة وأيضا لوجه اليمين عليها لانه تنكح فيسقط المال وينبغي ان الولي القريب كالاب فجعل اليمين محل الغرم (ص) ولا ينظرها النساء (ش) راجع لكل عيب بالفرج ولا يقصر على المسائل الثلاثة أي ولا ينظرها النساء جبراً عليها أو ابتداء بدليل قوله (وان أتى باهرأتين شهدان له قبلتا) أي شهدان للزوج على ما هي مصدقة فيه كالزنا ويحويه قبلتا ولا يكون تعمدهما النظر بجرحة اما لعذرهما بالجهل أو على قول سحنون يجوز النظر الى الفرج أو لعل المانع من نظرهما حق للمرأة في عدم الاطلاع على عورتها والغالب انهما يكون نظرهما

(٨١ - خرشي ثالث) شيء حلف أبوها قيل لما كان الغرم متعلقا به حلف لرد الغرم عن نفسه (قوله فان قيل كيف يحلف الاب ليستحق الغير) لا يخفى انك قد علمت أن حلفه هنا انما هو ليدفع الغرم عن نفسه فلا ورود له (قوله يقال أمر الاب بالحلف) كانه جواب بالمنع وانه قال لا نسلم انه حلف ليستحق الغير بل لانه مقصر الخ (قوله وأيضا الخ) هذا الجواب مما يقوى الاشكال وهو أن حلفه انما هو ليستحق الغير الذي هو الزوجة (قوله فجعل اليمين محل الغرم) أي فالموضع الذي فيه اليمين هو الموضع الذي فيه الغرم على تقدير عدم الحلف (قوله جبراً عليها أو ابتداء) تنويع في التعبير والمآل واحد (قوله وان أتى باهرأتين الخ) ومثل المرأتين المرأة الواحدة قال في عن تقرير هذا كالمستثنى من قوله كالمراة في دأئها فكأنه قال الا اذا أتى الزوج باهرأتين شهدان له بخلاف ذلك فيعمل بشهادتهما ولا تصدق حينئذ وظاهره ولو حصلت الشهادة بعد حلفها على ما ادعت وقوله اما لعذرهما أو ان جنابة النظر من الصغائر وان تكاب الصغائر لا تكون بجرحة الا اذا كانت من صغائر الحسة (قوله قبلتا) انما قبلتا لان شهادتهما وان لم تكن مالا فهي تؤل اليه لان من غرمتا سقوط الصداق عن الزوج قاله جهرام (قوله أو على قول سحنون الخ) بل يقول سحنون تجبر على أن ينظرها النساء (قوله أو لعل المانع الخ) أي في هذه المسئلة لا مطلقاً (قوله أو لعل المانع الخ) برد عليه انه قد تقرر في بحث ستر العورة انه لا يجوز النظر لفرج المرأة ولورضيت (قلت) أحجب بحمل ما في ستر العورة على ما اذا لم يكن ذلك لتفجع شرعي كما ذكره في هذه المسئلة ومثله اطيع انتهى (قوله والغالب الخ) جواب



عما يقال قد عرفنا ان النظر الى عورتها حق لها الا ان قول المصنف وان أتى بامر آئين ظاهر في شموله لزوجها ولو كانت غير عالمة أو فقرا عليها وحاصل الجواب ان الغالب انما يكون نظرها اليها بتمكينها (قوله هذا) أي محل التردد ان لم يعلم الاب بذلك والحاصل انه اذا وجدها نيبا فان لم يكن شرط فلا رد مطلقا وان شرط العذارة فله الرد مطلقا وان شرط البكارة وأزيلت بشكاح فله الرد سواء علم الاب أم لا وبغير شكاح من زنا أو ركوبة وعلم الاب وكنتم فالرد على الاصح وان لم يعلم الاب فقيه تردد (قوله فلزوج الرد) أي ورجع بالصداق على الاب وعلى غيره المتولى العقد كما سيقول (٨٣) المصنف وعلى غار غير ولى تولى العقد (قوله ومع الرد قبل البناء الخ) قال عجب

سواء حصل الرد بلفظ الطلاق أو بلفظ غيره فيما اذا كان العيب به وأما اذا كان العيب بها فان رد بغير طلاق فكذلك وان رد بطلاق فعليه نصف الصداق (قوله الدخول) أي الدخول المعهود عند الناس وقوله أو الخلوة أي خلوة زيارة مثلا (قوله مناكرة) أي مناكرة الوطء أي بأن حصل فيها اعتراف بالوطء اذا كان كذلك فالاحسن أن يراد بالبناء الوطء لانه الذي يتقرر به التكميل ومثله اقامة سنة (قوله كغرو ببحرية) ولو وقع الغرور من كل بحرية يجزى على حكمه (قوله على ما مر) يرجع لقوله أو من رقيق مثله (قوله فمع عيبه) أي فع الرد بسبب عيبه وليس المراد مع وجود عيبه فقط حتى يرد أن العيب قد يكون لسكل منها ما وتردهى ولو أراد كل منهما الرد فعليه صداق مثلها فيما يظهر الا ان كان المسمى دونه فليس لها سواء كفى شرح عب (قوله لان العيب علة للرد) لا يخفى ان ذلك انما هو علة لقوله فالمسمى أي فالمسمى انما يثبت للعيب أي للرد به (قوله يرجع بجميعة) أي الصداق الذي غرمه للزوجة كان النكاح صحيحا أو فاسدا وترد به بغير شرط

لها بتمكينها (ص) وان علم الاب بشيئتها بلاوطء وكنتم فلزوج الرد (ش) تقدم ان وجود الشيئية ليس بعيب الا ان يشترط انها عذراء أو انها بكر وثبتت بشكاح ولو جمعا على فسادها ان درأ الحدوان ثبتت بوثبة أو بزنا أو بنحو ذلك فهل له الرد أو ليس له الرد لان اسم البكارة صادق على ذلك تردد هذا ان لم يعلم الاب بذلك فان علم وكنتمه عن الزوج المشترط للبكارة فلزوج الرد قال بعض الموثقين وهو الصواب واليه أشار بقوله (على الاصح) وقال أشهب لا رد ومفهوم بلاوطء انما لو ثبت من نكاح آخر وى في ان للزوج الرد اتفاقا ولو لم يعلم الاب بذلك \* ولما أنهى الكلام على ما يوجب الرد وما لا يوجب شرع في الكلام على ما يترتب على الرد من أمر الصداق قبل الدخول وبعده فقال (ص) ومع الرد قبل البناء فلا صداق (ش) يعنى ان العيب اذا ظهر بأحد الزوجين ورد السالم ذال العيب قبل البناء فانه لاشئ للزوجة من الصداق لان العيب ان كان بالزوجة فهى غارة ومداسة فلا شئ لها وان كان بالزوج فجاء الفراق من قبلها مع بقاء سلعها فالمؤلف أتى بعارة تشمل الزوجين جميعا وكلام المؤلف شامل لما اذا كان الرد بعيب يوجب الرد بغير شرط أو بعيب لا يوجب الا بشرط وحصل ذلك والمراد بالبناء الدخول أو الخلوة التي لم يقع فيها مناكرة (ص) كغرو ببحرية (ش) التشبيه تام والمعنى ان أحد الزوجين اذا غر صاحبته بالحرية سواء وقع الغرور من رقيق حر أو من رقيق لمثله على ما مر من قوله الا أن يغرا وعلم المغرور بذلك قبل البناء فله أن يرد صاحبته ولا شئ للزوجة من الصداق لان الغاران كان هو الزوجة فظاهر وان كان الغار هو الزوج فكذلك لان الفراق جاء من قبلها ومثل المغرور بالحرية المغرور بالدين كما تقدم في قوله والمسلم مع النصرانية الا أن يغرا كاذ كره بعض بلفظ يذبحى (ص) وبعده فمع عيبه المسمى (ش) أي وان حصل الرد بعد البناء أي بعد بناء من يتصور وطؤه كالجنون والابرص فمع عيب الزوج يجب لها المسمى لتدليسه ولو قال فللعيبه المسمى ولعيبها يرجع بجميعة لكان أولى لان العيب علة للرد وقولنا من يتصور وطؤه الخ احتراز من المحبوب والغيبين الذى ذكره الزرواخصى المقطوع الذى كرفانه لامهر على من ذكر كرفاله ابن عرفة (ص) ومعه يرجع بجميعة لاقية الولد على ولى لم يغرب كابن وأخ ولا شئ عليها (ش) يعنى فان كان العيب بالزوجة وقد دخل بها فانها تستحق الصداق بجميعة بالدخول ولو بكر أو يرجع الزوج بجميعة على وليها الذى لا يخفى عليه أمرها كابنها وما أشبه ذلك فالمراد بالعيب خفاء العيب وليس المراد بها السفر واذ يرجع الزوج على وليها الذى لا يخفى عليه أمرها فان الولي لا يرجع بشئ منه على الزوجة لانها لم تكن حاضرة العقد والولى هو الذى غره وداس عليه (ص) لاقية الولد (ش) معطوف على بجميعة

وأما ما تردد فيه بشرط السلامة فانه يرجع بمازاده المسمى على صداق مثلها كمن زوج بنته على ان لها من الجاهاز كذا يعنى وكذا فلم يوجد (قوله على ولى لم يغرب) هذا فى عيب يظهر قبل البناء كالحدام والبرص وأما ما لا يظهر الا بعد البناء كعيب الفرج فهذا يستوى فيه القريب والاجنبى (قوله كابن وأخ) ويرجع على من ذكره أيضا بالتأويل ان خشى فليسهما والالم يغرم له الا بعد غرمه للمرأة فان زوج من ذكر مع وجود المخبر باذنه فالغرم على المخبر قاله فى النوادر (قوله ولا شئ عليها) اذا لم تكن حاضرة العقد (قوله ولو بكر) بالغ على البكر وقد علمنا بتوهم من انها لا تستحق لان بكارتها معها (قوله وليس المراد بها السفر) أى فقط (قوله فان الولي لا يرجع بشئ منه على الزوجة) وكذا لو أعدم الولي القريب أو مان ولم يخاف شيئا فلا يرجع الزوج عليها



(قوله وتولى الغار العقد) أى وقد أخبر بأنه ولى أى أولم يخبر بشئ وأما لو أخبر بأنه غير ولى فلا يرجع الزوج عليه بشئ من الصداق ولا من قيمة الولد كما أن الزوج لا يرجع على الاجنبي الذى غر بالحرية ولم يتول العقد بشئ من ذلك (قوله والزوج بوطئه الخ) أى فالوطء هو سبب اتلاف الولد أى أتلفه على سيد الجارية لأن سيد الجارية لم يملكه حينئذ (قوله والغار سبب السبب) وذلك لأن الغار سبب فى الوطء والوطء سبب فى اتلاف الولد وقوله والمباشر مقدم هو روح العلة (قوله ولكم من (٨٣) وطء) جواب عما يقال قد علمنا ان المباشر

مقدم لكن يقال لاى شئ قدم المباشر وكل منهما سبب فى اتلاف الولد فللمناسبتى غرهما معا وحاصل الجواب ان اتلاف الغار للولد غير محقق اذ كم من وطء لا ينشأ عنه ولد فظهر ان الاولى للشارح ان يؤخر قوله ولكم من وطء الخ بعد قوله والمباشر مقدم وبعد فالاولى ان يجعل هذا وجهان انما يتنبه به اعتراض على المصنف بأن قوله لاقية الولد فى غير محله وانما محله بعد قوله وعلى غار غير ولى تولى العقد فكان يقول عقبه ولا يرجع عليه ان غره بحرية بقيمة الولد (قوله وأما لو غره السيد) حاصل هذا انه لو غره السيد ولم يتول العقد فضيه قولان أحدهما اللازم له القيمة أى قيمة الامه لانها أمه محلة والاخر اللازم ربع دينار نظرا للصورة العقد وأما لو تولى العقد القيمة لا غير (قوله وقياس الخ) فالشيخ سالم يقول بأن الفقه ما تقدمه ولكن القياس انه لا يلزم للمغرور قيمة الولد ولكن سياتى للشارح الجزم بأنه لا يلزمه قيمة الولد حيث يقول ولو غره السيد لم يكن للسيد قيمة ولد على الزوج على ما يظهر (قوله أن لاقية على المغرور) أى قيمة الولد ولكن الراجح انه لو غره السيد عليه الاقل من المسمى ومن صداق

يعنى اذا غر الزوج غير السيد والامه بحرية الامه وتولى الغار العقد فعلى الزوج المسمى وقيمة الولد لانه حر ويرجع على الغار بالمسمى لابقية الولد لان الغار سبب اتلاف الصداق على الزوج والزوج بوطئه سبب اتلاف الولد فهو المباشر لاتلافه والغار سبب السبب ولكم من وطء لا ينشأ عنه ولد والمباشر مقدم على المتسبب أما لو غره الامه فعليه الاقل من المسمى وصداق المثل وهو قوله فيما باتى وعليه الاقل وأما لو غره من لم يتول العقد فلا شئ عليه وهو قوله فيما باتى لان لم يتول وأما لو غره السيد فلا صداق لها وهى أمه محلة عليه قيمتها وعليه فى الجميع قيمة الولد وسيمأتى تمة ذلك وقياس المحلة أن لاقية على المغرور كما قاله س فى شرحه وكلام عج مخالف لهذا فى الصورة الاخيرة واعتمد فيها الرجوع بالاقل من المسمى وصداق المثل (ص) وعليه وعليها ان زوجها بحضورها كاتمين ثم الولى عليها ان أخذته منه لا العكس (ش) يعنى ان الولى القريب اذا زوج وليته وهما معا كاتمان العيب من الزوج بان كانت المرأة حاضرة مع الزوج فى مجلس العقد ثم علم الزوج بالعيب بعد الدخول بالزوجة فان الزوج حينئذ بالخيار بين أن يرجع بجميع الصداق على الولى أو يرجع به على الزوجة لان كلا منهما غار مداس لكن ان رجح الزوج به على الولى يرجع على الزوجة وان رجح الزوج به على الزوجة فانها لا ترجع بشئ منه على الولى لانها غارة وهى المباشرة للاتلاف (ص) وعليها فى كابين العم الاربع دينار (ش) الكلام الا فى حكم الولى البعيد الذى يخفى عليه حال الزوجة فان الزوج اذا علم بعد الدخول بأن زوجته معيبة فانه يرجع عليها بالصداق ويترك لها ربع دينار لحق الله لئلا يعرى البضع عن الصداق وأدخلت المكاف القريب الذى يخفى عليه أمرها والمراد ربع الدينار ما يحل به البضع شرعا فيشمل الثلاثة دراهم وما يقوم بأحدهما (ص) فان علم فشكل قريب (ش) يعنى ان الولى البعيد اذا علم بالعيب وكتمه عن الزوج حكمه حكم الولى القريب فى الرجوع عليه فقط ان كانت غائبة وعليه وعليها ان زوجها بحضورها كاتمين (ص) وحلفه ان ادعى علمه (ش) يعنى ان الزوج اذا ادعى على الولى البعيد كابين العم انه علم بالعيب وغره وأكذبه الاخر وأنكر علمه بذلك فلا زوج حينئذ أن يحلف ذلك الولى فان حلف برئ وان نكل حلف الزوج ان الولى علم بالعيب وغره ورجع على الولى بجميع الصداق لان الزوج لما حلف تبين صدقه فيما ادعاه على الولى فقد استحق الزوج الصداق بنكول الولى وحلفه واليه أشار بقوله (فان نكل حلف انه غره ورجع عليه) أى فان نكل الولى حلف الزوج انه غره ورجع عليه ولا يخفى ان حلف الزوج بعد نكول الولى انما هو مفرع على دعوى التحقيق وأما اذا اتهم الزوج الولى بانه عالم بالعيب وانه غره فهل يتوجه على الولى اليمين أيضا أم لا فقال ابن الموارا ليمين عليه وقال غيره عليه اليمين وهو الجارى على المشهور فى توجيهه بين التهمة والغرم بمجرد النكول ولا يحتاج الى عين من الزوج واليه أشار بقوله (كأتهما على المختار) أى كشوجه اليمين على الولى باتهام الزوج له بالعلم

المثل وقيمة الولد والحاصل ان الامه الغارة بغرم الزوج قيمة ولدها فى جميع الصور فى غرور الاجنبي أو السيد أو غرورها (قوله وعليه وعليها) الواو بمعنى أو ينبغى ان يترك منه ربع دينار سواء كان من أخذ منه الزوجة أو الولى لئلا يعرى وطؤه عن صداق لكن الذى فى أت وغيره انه حيث رجح على الولى لا يترك شئ له أى لانه لا يعرى البضع عن عوض (قوله كاتمين) حال من الضمير المستتر فى زوجها ولا يكون الامر فوعا ومن المتصل البارز المنصوب وهو صحيح كلقية عبد الله راكبين (قوله الاربع دينار) تمة بترك لها أيضا ربع دينار فى الغرور بالعدة ان كان منها أو أمان الولى فيرجع عليه بكل الصداق (قوله فى توجيهه) فى معنى من



(قوله فان نكل الزوج) أى فى دعوى التحقيق (قوله وكذا الوحل فى الولى لاتباعه للزوج الخ) ومقابله ما قاله ابن حبيب من أنه اذا حلف الولى رجوع على المرأة (قوله فان نكل) أى الزوج صوابه فان حلف أى الولى البعيد رجوع الزوج بعد عينته ان الولى غره على الزوجة على المختار وهذا هو الذى فيه اختيار اللغوى والمذهب خلافه أى ان الولى البعيد اذا حلف انه لم يغره لم يرجع الزوج على الزوجة لاقراره ان الولى هو الذى غره كما لا يرجع عليه فى حلفه فالحاصل انه متى حلف الولى أو نكل الزوج وانما يكون ذلك فى دعوى التحقيق لا غرم على أحد لا على الولى ولا على المرأة وانما الرجوع فى صورتين على الولى احدهما ان ينكحل والدعوى دعوى اتهام يغرم فيها مجرد النكول والثانية ان يحلف الزوج بعد نكول الولى فى دعوى التحقيق فيغرم الولى أيضا (قوله والمعول عليه تصويب ابن غازى الخ) وعبارة ابن غازى قوله فان نكل رجوع على الزوجة على المختار هذا لم يذكره اللغوى هكذا هم اختيار اللغوى ان يرجع الزوج على الزوجة اذا وجد الولى (٨٤) القريب عدما أو حلف له الولى البعيد انه لم يعلم وهو قول ابن حبيب

فى الفرعين وعبر عن اختياره بقوله وهو أصوب فى السؤالين فتأمل فى تبصرته تجده كذا كرت لك فلو قال المصنف فلو أعسر القريب أو حلف البعيد رجوع عليها على المختار ليكن جيدا انتهى وكلام اللغوى ضعيف فى الفرعين والمذهب انه لا يرجع عليها فيما معها (قوله بناء على ما فهمه من التبصرة) ونص التبصرة أى تبصرة اللغوى لا يدل لما قرره كذا فى شرح شب ولفظ تب فان نكل الزوج أيضا رجوع على الزوجة انتهى المقصود منه (قوله وعلى غار) ويرجع عليه بجميع الصداق ولا يترك له ربع دينار قاله عجم (قوله فان كان مجبر الخ) ومثله السيد فى أمته (قوله فالرجوع على من تولى العقد) أى ويكون من افراد قول المصنف وعلى غار غير ولى تولى العقد وسكت عما اذا كان غير عالم بان كان الولى واحدا من العصابة غير المجبر وتولى العقد

الا ان الصواب كما قاله بعض اسقاط قوله على المختار اذ ليس للغوى فيه اختيار فان نكل الزوج عن اليمين بعد توجها عليه فلا شئ له على الولى ولا على المرأة وقد سقطت تباعته عن المرأة لاقراره بعلم الولى وانه غره وكذبه وكذا الوحل فى الولى لاتباعه للزوج على أحد على المشهور وكذا لا رجوع للزوج على الزوجة فى عسر الولى القريب فقول المؤلف (فان نكل رجوع الزوج على الزوجة على المختار) معترض مخالف للمشهور المتقدم يعرف بالوقوف على الانتقال والمعول عليه تصويب ابن غازى وتقريرت حيل للمتن على ظاهره بناء على ما فهمه من التبصرة (ص) وعلى غار غير ولى تولى العقد (ش) يعنى انه اذا غر الزوج شخص بان قال له هى سالمة من العيوب أو قال له هى حرة ثم تبين خلاف ما قاله بعد ان دخل بها وزوجها فهذه اذا الغار لا يخلو اما ان يتولى عقدة النكاح أولا فان لم يتول عقدة النكاح فانه لا غرم عليه لانه غرور بالقول والزوج مفروط حيث لم يثبت لنفسه وسواء كان الغار وليا أو أجنبيا ليكن ان كان أجنبيا فظاهر وان كان وليا فان كان مجبرا رجوع عليه وان كان غير مجبر فالرجوع على من تولى العقد حيث علم بغرور الولى وسكت وان تولى عقدة النكاح فاما ان يخبرانه ولى أو يسكت فانه يرجع عليه واليه أشار بقوله وعلى غار الخ واما ان يخبرانه غير ولى أى خاص وانما تولى عقدة النكاح بولاية الاسلام العامة أو بالوكالة فانه لا غرامة عليه ويؤدب واليه أشار بقوله (الا أن يخبرانه غير ولى) أى خاص ومثل الاخبار بانه غير ولى علم الزوج بذلك (ص) لان لم يتوله (ش) فلا غرامة عليه لانه غرور بالقول والزوج مفروط ولما كان قاعدة الشرع أن الولد تابع لأمه فى الرق والحرية ونخرج ولدا لأمه الغارة عن ذلك لاجتماع العناية على حرية تبعه لأمه لا يسه أشار الى ذلك بقوله (وولد المغرور الحرف فقط حر) يعنى ان الأمه اذا غرت الحرف قالت له انى حرة فتزوجها على ذلك ثم اطلع على انها أمه بعد ان دخل وحملت منه فان ولده يكون حرا لاحقابه لاجماع العناية على ذلك ويستثنى من قولهم الولد تابع لأمه فى الرق والحرية مسئلتان هذه وأم الولد التى ولدها من سيدها واحتز بالحر المغرور من العبد المغرور فان أولاده من الأمه يكونون أرقاء لسيدهم لان العبد لا يغرم قيمة أولاده لعدم ملكه بخلاف

الحر

أجنبى بوكالته ولم يعلم بالغرور والظاهر ان حكمه حكم ما اذا تولى العقد فى فيه التفصيل

المتقدم بين كونه يخفى عليه أمه أم لا (قوله حيث علم بغرور الولى وسكت) أى بان يكون ذلك الولى وكل ذلك الاجنبى فى العقد وأما اذا لم يعلم بغرور الولى فهل ينزل منزلة العاقد ويجرى فيه التفصيل المتقدم بين ان يكون يخفى عليه أمه أم لا ولا لانه لما وكل صار بمنزلة العاقد وهو الظاهر (قوله الا أن يخبر) فلا يرجع عليه مع تولى العقد ولو علم وغرولا عليها ما لم يقل أنا أضمن لك انها غير سوداء أو نحو ذلك فيرجع عليه لضمه انه (قوله الا أن يخبرانه غير ولى) الا أنه اذا لم يطلع على ذلك الا بعد الدخول فانه يرجع عليه بالزائد فان اطلع على خلاف الوصف قبله فهو بالخيار ان شاء بقى وعليه جميع الصداق وان شاء فارق ولا شئ عليه (قوله لان لم يتوله) ويتأ كذا دأبه الا أن يقول أنا أضمن لك كذا فيرجع عليه أيضا بما زاد على صداق مثلها اذا لم يجد لها على ماضى وليا كان أو غيره (قوله وولد المغرور) من أمه ولو يشابهه أو من سيدها (قوله وولد المغرور) واذا أراد امساكها فليست بمرثية بل يفرق بين الماء بين لان الماء قبل الاجازة الولد فيه



حرفا بعد الولد فيه رق (قوله فانه يغرم فيهم) أي سيد الامه ان اذن لشخص في الاستخلاف ولم ياذن له في الغرور فان اذن له في الغرور فلا قيمة للولد (قوله فقال المتولى) أي أو الامه (قوله والحال ان السيد لم ياذن له في أن يقول الخ) زاد في لفه في الغارة وهذا تعلم ان التقرير واحد لانها مراضيت بقول الولي وسكتت فقد غرت والحاصل ان أول الحل يقتضي ان الغار الامه وهذا يقتضي ان الغار المتولى فيهم ما تناف والجواب ما علمت الا انه يقتضي انها اذا اتفق المتولى (١٥) معها في الغرور وأخبر بأنه ولي خاص

أو سكتت يغرم فيكون غرورها لا تأثير له فيكون قول المصنف وعلى غار غير ولي تولى العقد شاملا لصورتين غرور حده أو معها أو ان الواو في قوله وصورة الخ بمعنى أو (قوله أو من صدق المثل) الأولى ان يقول ومن صدق المثل (قوله وتؤولت أيضا) أي ان المدونة تؤولت على الأول وهو ان عليه الأقل فقد تأول ابن رشد والآخر المدونة على هذا القول وهو نص ابن القاسم في العتبية وتؤولت أيضا على ان عليه الاكثر وقوله وأنكر معنى العبارة وأنكر هذا القول أشهب وقال ليس لها الا المسمى وليس المراد انكار التأويل بل انكار القول ثم مفاد غيره ان التأويل الثاني ليس بهذا بل انما مفاده ان الثاني ان عليه صدق المثل وان زاد على المسمى ولم تؤول المدونة على هذا القول (قوله احتراز عما اذا أمسكها فعليه المسمى) هذا اذا كان المغرور حرا وما اذا كان المغرور رقيقا فانه يرجع عليه بالفضل على مهر مثلها وان أمسكها فان عليه صدق المثل فهو يفارق الحر (قوله وتعتبر يوم الحكم) أي يوم الحكم بقيمة الولد (قوله الا لكجده) وعليه في أمه الحد الأقل من المسمى وصدق المثل (قوله كالجورث

الحر فانه يغرم قيمتهم وصورة كلام المؤلف انه عقد للامه شخص وكله سيدها على أن يزوجه فقال المتولى انها حرة وأخبرانه غير ولي حتى لا يتوجه عليه غرم والحال ان السيد لم ياذن له في ان يقول انها حرة ولو غره السيد لم يكن للسيد قيمة ولدها على الزوج على ما يظهر وعلى الزوج قيمة الامه (ص) وعليه الأقل من المسمى وصدق المثل (ش) يعني ان الحر المغرور يلزمه تلك الامه الغارة اذا فارقها الأقل من المسمى أو من صدق المثل اذ من حجة الزوج ان يقول كان المسمى أقل قدر ضيت به على انها حرة فرضاها به على انها أمه أولى وان كان المسمى أكثر من صدق المثل فلا يلزمه الا صدق المثل لانه يقول لم أدفع المسمى الا على انها حرة وقيل عليه الا أكثر من المسمى ومن صدق المثل وتؤولت أيضا وأنكر وقيل لهاربع دينار كالحرة الغارة كاهم والفرق على المشهور ان الامه الغارة قد حدث فيها عيب يعود ضرره على السيد فلزم الأقل بخلاف الحرة فلا شيء لها الا ربع دينار وفهم من قولنا ان الامه اذا غرت الحر الخ ان الغار هي أموال غره غير ما فعله المسمى وهو كذلك وقولنا اذا فارقها احتراز عما اذا أمسكها فعليه المسمى وانما يجوز له امساكها بشرط خوف العنت وعدم الطول واذن سيدها لها في استخلاف من يزوجه سواء عينه أو لافان اذن لها في النكاح ولم ياذن لها في الاستخلاف فسبح أبدا (ص) وقيمة الولد دون ماله يوم الحكم (ش) تقدم انه قال وعليه الأقل من المسمى وصدق المثل وعطف هذا عليه وتقدم ان الحر المغرور يغرم لسيد أمهم قيمة أولاده على انهم أرقاء أمسك أو فارق ولا يغرم الاب لسيد أمهم شيئا من أموالهم انما يغرم له القيمة فقط وتعتبر يوم الحكم ان كان حيا لا يوم الولادة لان الضمان سببه منع السيد من الولد وهو انما يتحقق يوم الحكم فلو مات الولد قبله يوم الحكم سقطت قيمته على الأول لا الثاني فلو استحققت حاملا فالقيمة يوم الولادة اتفاقا (ص) الا لكجده (ش) يعني ان محل غرم القيمة على الحر المغرور مالم يكن الولد يعتق على سيد أمه فان كان يعتق على سيد أمه فانه لا غرامة على الاب المغرور حينئذ للقيمة ولده كالجورث الولد أمه أبيه أو أمه جدته من أب أو أم أو أمه أمه بالحرية فتزوجها ظنا حرا بنتها وأولدها ثم علم بعد ذلك برقتها فان الولد يعتق على جده أو على جدته ولا قيمة فيه (ص) ولا ولاء له (ش) أي ولا ولاء للجد ونحوه على الولد المذكور لانه عتق على سيد الامه بالاصالة أي تخليق على الحرية لانه عتق بالملك حتى يكون فيه الولاء وفائدة نفي الولاء عن الجد مع انه يرثه بالنسب تظهر لو قيل به في الجد للام اذ لا يرث بالنسب (ص) وعلى الغرور في أم الولد (ش) عطف على المقدور أي وعليه أي المغرور قيمة ولده يوم الحكم على أنه رقيق في غير ولد أم الولد والمدابرة وعلى الغرور في أم الولد أي في ولد أم الولد الغارة لوجاز بيعه لاحتمال ان يموت سيد أمه قبله فيكون حرا أو احتمال ان يموت قبل سيد أمه فيكون رقيقا (ص) والمدابرة (ش) أي وتجب القيمة على الزوج المغرور في ولد المدابرة على الغرور على المشهور لاحتمال موته قبل السيد فيكون رقيقا أو بعده ويحمله الثلث فخرا ويحمل بعضه أولا يحمل منه شيئا فيفرق

الولد أمه أبيه) فلو غرت أمه الابن والده فتزوجها ووطئها وجاءت منه بولد ملكها بثلثه بالقيمة ولا قيمة عليه للولد ولا صدق لها وينسخ النكاح (قوله لو قيل به) أي الولاء (قوله وعلى الغرور) وأما ولد المبعضة فبميزانها يعتق بعضه فيغرم الاب قيمة البعض القن يوم الحكم ويغرم قيمة ولد الممتعة لاجل على الغرور لذلك الاجل على رجاء العتق بالبقاء الى الاجل وخوف موتهم قبل انقضائه (قوله أو احتمال) كذا في نسخة ما هو في معنى الواو (قوله على المشهور الخ) ومقابله يقول ان ولد المدابرة يقوم قيمة عبد وهو نص ابن المواز



(قوله فاحتمالات الرق أكثر) مثلالو كانت قيمته قناتين وثلاثين ويحتمل ان يكون رقاً خالصاً في حالتين وحراً في حالة واحدة وبعضه حر وبعضه رق فالرق له حالتان ونصف والحرية له حالة ونصف فاقسم اثنتين وثلاثين على ثمانية أنصاف فيخص كل واحد أربعة فيكون لاحتمال الرق عشرون وللحرية اثنا عشر فيغرم عشرين لسيده الام وهذا اقرب (قوله وهو ليس بمفهوم شرط) الواو بمعنى أو أي أن علة التصريح اما لقوة الخلاف أي لقوة القول المخالف الذي يقول لا يسقط وهو أشبه القائل تعتبر القيمة يوم الولادة لانه يومئذ تنلف على سيده فلو مات الولد قبل يوم الحكم لم تسقط قيمته أو لانه ليس بمفهوم شرط (قوله فانه لا يلزمه شيء) أي لا يلزم الأب شيء (قوله لان ذلك) أي الاقتصاص أو الهروب (٨٦) قبل يوم الحكم بموته وذلك ان القتل كان قبل الحكم بالقيمة فاتباعه من

الا يحمله الثلث من بعضه أو كله فاحتمالات الرق في ولد المدبرة أكثر منه في ولد أم الولد (ص) وسقطت بموته (ش) الضمير في قوله سقطت عائد على قيمة ولد الغارة وفي موته يحتمل ان يعود على موت الولد والمعنى ان قيمته انما تعتبر يوم الحكم فاذ مات الولد قبل الحكم بها سقطت قيمته على الأب المغرور في كل ما هو مفهوم قوله فيما مر يوم الحكم وصرح به لقوة الخلاف فيه وهو ليس بمفهوم شرط ويحتمل ان يعود على موت سيد أم الولد والمدبرة والمعنى ان سيد أم الولد أو المدبرة اذ مات فان التقويم يسقط عن الأب لخروج الولد والمدبرة والمعنى ان سيد أم أوديته ان قتل (ش) يعني ان ولد الحر المغرور اذا قتل قبل الحكم على أبيه بقيمته فانه يلزم أباه الأقل من الدية أو القيمة يوم القتل والدية تشمل الخطأ وصلح العمد فان كانت الدية أقل من قيمته فلا يلزم الأب غيرها لانه هو الذي أخذها والدية بمنزلة عين العبد وان كانت القيمة أقل من الدية فلا يلزمه غيرها بمنزلة مالو كان الولد حياً فلو اقتص الأب أو هرب القاتل فانه لا يلزمه شيء لان ذلك قبل يوم الحكم بالقيمة واذا كانت القيمة أقل أداها الأب من أول نجوم الدية فان لم يف الاول فن الثاني وهكذا ولو أنلف الأب الدية وهو عديم لم يكن للسيد على الجاني شيء لانه اغتادفعها بالحكم ولو صالح بأقل من الدية رجع السيد على القاتل بالأقل من قيمة الدية أو الدية وهل يرجع السيد على الجاني اذا عفا الأب قولان ويختص الأب من دية الخطأ بقدر القيمة والباقي ينسبه وبين الورثة على الفرائض (ص) أو من غرته أو ما نقصها ان ألقته (ش) يعني ان الامه الغارة اذا ضرب شخص بظمها فألقت جنيناً ميتاً وهي حية أي خرج الجنين كله منها وهي حية فأخذ الأب قيمته من الجاني عشرة دية خرة نقداً أو عبداً أو وليدة تساو ينفان الأب يلزمه ان يغرم للسيد الأقل مما أخذ من الغرة أو من عشرة قيمه أمه يوم الضرب فإذ بقوله أو ما نقصها عشرة قيمه أمه وعبر عنه بما ذكره الاختصار اذ لا يعرف هنامان قال الواجب في جنين الغارة ما نقصها وان كان هو قول ابن وهب في باب الجنائيات أما ان خرج حياً ففيه الدية ويرجع فيه الى قوله الأقل من قيمته أو دية (ص) كجرحه (ش) يعني ان ولد الغارة اذا جرحه شخص أي جنى عليه فيمادون النفس فصالح أبوه على ذلك الجرح أو أخذ دية ان كان فيه شيء مقدر من الشارح فانه يغرم للسيد الأقل مما قبضه من الجاني ومما بين قيمة الولد صحيحاً أو مجروحاً يوم جرح وذلك بعد ان يدفع الأب الى السيد قيمة الولد ناقصاً (ص) ولعدمه تؤخذ من الابن (ش) يعني ان الأب اذا كان معسراً بان مات أو فلس فان القيمة تؤخذ من الابن عن نفسه لانها

اقتصاص أو هرب وب يكون قبل الحكم بموته وذلك لانه لما قتل تعذر الحكم بقيمته (قوله لانه اغتادفعها بحكم) أي فلم يكن متعدياً حتى يكون للسيد على الجاني شيء (قوله بالأقل من قيمة الدية أو الدية) المناسب الواو مثلاً الدية ألف دينار وصالح بخمسمائة والقيمة ستمائة مثلاً فان الخمسمائة يأخذها السيد ويرجع السيد على الجاني بمائة التي هي قيمة القيمة فتمت الدية خمسمائة وقيمة القيمة مائة والمائة أقل من الخمسمائة فلو كانت القيمة اثني عشر مائة يرجع السيد على الجاني بخمسمائة التي هي قيمة الدية فتمت القيمة سبعمائة وقيمة الدية خمسمائة والخمسمائة التي هي قيمة الدية أقل من السبعمائة التي هي قيمة القيمة فيرجع بقيمة الدية (قوله اذا عفا الأب قولان) حاصله انه اذا عفا الأب فلا يتبع بشئ والخلاف اغناه في اتباع السيد الجاني وظاهر هذا الخلاف سواء وقع العفو في عمد أو خطأ وهو ظاهر في العمد وأما في الخطأ فينبغي ان يتبع السيد الجاني

(قوله ويختص الأب من دية الخطأ) وكذا صالح العمد (قوله والباقي الخ) كما اذا وجد للولد ولد أو ولد (قوله أو من عشرة قيمة) أو بمعنى الواو وكذا يقال في نظائره وذلك لان الاقلية انما تكون بين شيئين (قوله وان كان قول ابن وهب في باب الجنائيات الخ) فانه قال في جنين الامه ما نقصها سواء غرت أم لا فاذا علمت ذلك فلما نسب أن يقول اذ لا يعرف هنامان قال عليه الأقل من غرته أو ما نقصها وان كان ما نقصها قول ابن وهب في باب الجنائيات (قوله قيمة الولد ناقصاً) أي يوم الحكم مثلاً قيمته سليماً عشرين وناقصاً عشرة فمابين قيمته صحيحاً ومجروحاً عشرين فينظر الأقل من الامرين الذي قبضه من الجاني ومابين القيمتين يغرم للسيد زيادة على قيمته ناقصاً اذا كان قبض من الجاني خمسة فيدفعها الأب زيادة على قيمته مجروحاً فاذا كان قبض خمسة عشرة فيغرم عشرة زيادة على قيمته مجروحاً فاضابط مع ان أقل الامرين يغرمه الأب للسيد زيادة على قيمته مجروحاً (قوله فان القيمة تؤخذ) هذا



بناء على ان نسخة المتن بالتاء المشناة من فوق والاولى قرأته بالمشناة من تحت أى يأخذ المأثم الاب من قيمته أو الاقل مما أخذ ومما نقصته قيمته بمجر وحاعن قيمته سالما (قوله من ترك الميث) كان الابن أو الاب وقوله كجناية أى انه اذا جنى جناية فيها شئ فتؤخذ من تركته (قوله من أولهما يسار على المشهور) انظر المقابل وعبارته كعبارة بهرام (قوله أى قيمة نفسه) القسط يطلق على المقدار لغة فلا حاجة الى ان يقال وفي التعبير بالقسط تسامح لانه يقتضى ان للجميع قيمة واحدة وان لكل واحد منهما قسطا مع أن المراد القيمة (قوله رجعت القيمة اسيدها) سواء كان هذا السيد هو الذى عقد الكتابة ابتداء (٨٧) أو آخر اشترى كتابة أمه لا تحرم عجزت

ورقت لا تحرف ان قيمة الولد للمشتري

ان اشترطها لها أو استحق الولد لغير من كاتب أمه تبعالا استحقاق أمه من يد من كاتبها فانه يغيرم قيمتها مستحقها <sup>ب</sup>تبيينه <sup>ب</sup>بقي أولاد المعققة لاجل فتعتبر قيمة خدمتهم على انهم أحرار عند ذلك الاجل (قوله وقبل قول الزوج انه غر) لانه ادعى الغالب (قوله يعنى ان الزوج الحر) أى الشامل للرجل والمرأة (قوله يمين كما يفيد شرح الشامل) ونظر الخطاب في اليمين وقيل بلاعين وانظر ما أراد بشرح الشامل هل هو شرح السخاوى (قوله ثم اطلع السليم على عيب المعيب) أطلق العبارة وهو طريقة ابن القاسم وقيد عبد الملك بما اذا كان موجب الخيار بها أو ما لو كان موجب الخيار به بان كان العيب بالرجل فليس كالعدم بل تأخذ منه ما دفعت له وهذا التفصيل يفيد ما في الخلع عطفًا على ما يرد فيه المال اليها أو لعيب خيار به وهو الموافق لما في المسدونة أيضا والحاصل ان المصنف مشى هنا على قول ابن القاسم في الاطلاق ومشى فيما يأتى على قول عبد الملك ورجح عجب الا ترى وقال بعض

في معنى الفداء وهو أولى به ولا يرجع شئ منها على أبيه وكذلك الاب اذا غرمها فانه لا يرجع شئ منها على ولده ويحاصص بها غرماء المفلس وتؤخذ من ترك الميث كجنايته ودل قوله ولعدمه الخ أنهم مالو كانوا لميلين أن القيمة تؤخذ من الاب فان كانا معسرين فانها تؤخذ من أولهما يسار على المشهور ولو عبر بدل الابن بالولد لكان أحسن كما في المدونة وكما عبر به هو في قوله بعد (ولا يؤخذ من ولد من الأولاد الا قسطه) المرتب على الاب أى اذا تعدد الولد وكان الاب معدما وفيهم المعسر والموسر فانه لا يؤخذ من الولد الموسر الا قسطه أى قيمة نفسه لا قيمة من أعسر من اخوته ولا من غاب منهم أو مات فليسوا كالخلاء يؤخذ بعضهم عن بعض (ص) ووقفت قيمة ولد المسكينة فان أدت رجعت للاب (ش) صورة المسئلة غرته الامه بالحرية فتزوجها على ذلك وأولدها ثم علم بعد ذلك وثبت انها مكاتبه فان أولادها تؤخذ قيمتهم على انهم ارقاء وتوضع على يد أمين فان أدت الام كتابتها خرجت حرة وترجع القيمة للاب لان الغيب كشف انها عند عقد الكتابة كانت حرة وان عجزت عنها أو عن بعضها رجعت القيمة اسيدها لكشف الغيب عن رفها وانما لم يقوم ولد المسكينة على غروره كولد أم الولد والمدبرة بل قوم على انه رق لانه أدخل في الرق منهما ألا ترى الى قوله هم المكاتب عبد ما بقي عليه درهم (ص) وقيل قول الزوج انه غر (ش) يعنى ان الزوج الحر اذا ادعى على السيد أو على الامه أنهم اغراه بالحرية وكذابه وقال بل أنت علمت بعدم الحرية فالقول قول الزوج يمين كما يفيد شرح الشامل (ص) ولو طلقها أو ماتا ثم اطلع على موجب خيار فكالعدم (ش) يعنى ان الزوج اذا طلق زوجته ثم اطلع السليم على عيب المعيب فسد دفع الزوج لها الصداق كاملا ان كان دخل بها أو نصفه ان لم يدخل بها ويصير العيب كالعدم وكذلك لو ماتا أو مات أحدهما فلا قيام لورثة السليم على ورثة المعيب ولا للعي على ورثة الميث والارث ثابت بينهما لتفريط السليم في الفحص عن حال المعيب وبالموت يكمل الصداق سواء دخل بها أم لا وفي كلام تت نظر (ص) وللولى كتم العصى ونحوه (ش) أى مع عدم شرط الزوج السلامة مما ذكر لان النكاح مبني على المسكامة بخلاف البيع ولذا وجب فيه تبين ما يكرهه المشتري (ص) وعليه كتم الخنى (ش) يعنى أن الولي يجب عليه كتم الفواحش عن وليته سواء كانت زنا أو غيره من سرقه ونحوها وظاهره ولو اشترط الزوج السلامة من الخنى (ص) والاصح منع الاجد من وطء امائه (ش) يعنى ان الانسان اذا اشتد به الجذام فانه يمنع من وطء امائه لان ذلك يضر بهن حيثئذ والمنع المراد به هنا الخيلولة والبرص بمنزلة الجذام يجامع العلة كما في الطور والزوجه أولى بالمنع من الامه لان تصرفه في الامه أشد من تصرفه في الزوجه (ص) وللعربية رد المولى

شيوخنا وما هنا هو الصواب (قوله وفي كلام تت نظر) لانه جعل اذا لم يدخل بها عليه نصف الصداق (قوله الخنى) بفتح على الخاء في نسخة مظنون بها العجمة من المختار (قوله وظاهره ولو اشترط الزوج السلامة) لم يرتضه عجب بما حاصله انه لما شرط السلامة وجب اعلامه بذلك (قوله اذا اشتد به الجذام) فيه إشارة الى تقييد كلام المصنف بمن اشتد جذامه ليوافق النقل ونظر فيه هل المراد بالشديد المتحقق كونه جذاما أو برصا أولا وظاهر ان المراد الزائد لا المتحقق كونه جذاما وظاهر لا نفقة لامرأة الجذام أو الابصر حيث منعت نفسها خوفا العدى (قوله والمنع المراد به الخيلولة) والظاهر أيضا أنه يحرم عليه ذلك واذا وجدها ابنة زنا فلا رد له ما لم يشترط فليردها فان ردها فلا صداق لها ان لم يكن بنى بها وان بنى بها فعليه صداقها ويرجع به على من غره فان كانت هى الغارة ترك لها ربع دينار



وردت مابق واللغة بكسر اللام وفتح المجهمة وتشديد المشاء التحتية وحكى بعض اللغويين فتح اللام وكسر الغين بنت الزنا ٣ (قوله لا العربي) لا يخفى ان مفهوم أول كلامه وآخره يتعارضان في الفارسي المنتسب للعرب وكلام ابن عرفة يفيد ان المعتبر مفهوم الثاني (قوله الى نخذه من العرب) المراد بها القبيلة لا خصوص النخذه كما بينه في باب الجنائيات (قوله من قبيلة أخرى أدنى الخ) الراجح ان لها الردمتي وجدته أدنى مما انتسب أو اشترط فالانتساب بمنزلة الشرط سواء كان أدنى من قبيلتها أو مساوياً لها أو أعلى فهذه ثلاث صور ولا رد لها ان وجدته من قبيلة مساوية لما انتسب أو اشترط أو أعلى ولو كان أدنى من قبيلتها ثم انه يجري فيما اذا كان المشتري الرجل مثل ماجرى اذا كان المشتري المرأة من (٨٨) التفصيل المتقدم كما أفاده عجم (قوله والمراد الخ) الظاهر ان العربية على

ظاهرها والاشمل الفارسية (قوله غير مدخول عليه) لا يخفى انه في الكل مدخول عليه أى مجوز لحصوله (قوله بخلاف الغرور) هذا انما يظهر في صورة واحدة وهى تزويج الامه الحر

فصل ولما كمل عتقها فراق العبد (قوله عاطفاله الخ) أى ولا يمنع الفصل من العطف (قوله ولما كمل عتقها) أى بتلافي مرة وأمرات بان أعتق السيد جميعها ان كانت كاملة الرق أو باقية ان كانت مبعضة أو عتقت باداء كتابتها أو كانت مدبرة وعتقت من ثلث ماله أو أم ولد وعتقت من رأس ماله احترازاً عما اذا لم يكمل عتقها بان صارت مبعضة أو مدبرة أو معتقة لأجل أو مكاتبه أو مستولدة كما اذا كان عنده أمه متزوجة بعبد وعزل عنها لغيبه مثلاً فوطئها السيد بعد استبراءها من ماء العبد بحيثية وأنثى بولد فتكون أم ولد وان كان هذا الوطء لا يجوز أفاده محشى تن (قوله فقط) أى لمن كمل عتقها فقط فراق العبد فقط (قوله ولها فراقه) هذا اذا كانت بالغه رشيدة وينظر السلطان للصغيرة بالمصلحة

المنتسب لا العربي الا القرشية تتزوجه على انه قرشي (ش) يعنى ان الرجل اذا تزوج امرأة وقال لها انه من القبيلة الفلانية يعنى انه انتسب الى نخذه من العرب فتزوجه على ذلك فلما دخل بها وجدته غير عربي أى وجدته مولى أى عتيقاً تقوم من العرب فانه يثبت الخيار لها في رده وعدمه فلو وجدته عربياً الا انه ليس من القبيلة التى انتسب اليها بل من قبيلة أخرى أدنى منها فانه لا خيار لها وأما القرشية تتزوج رجلاً على انه قرشي فتجده عربياً لا قرشياً فلها ان تردده عند ابن القاسم لان قريشاً بالنسبة لغيرهم من العرب كالعرب بالنسبة للموالى والمراد بالعربية من لم يتقدم عليها راق لا حد وليس المراد بها من تتكلم باللغة العربية وانما كان لها رد المولى مع انه قد قدم ان المولى والاقل جها وغير الشريف كف لانه هنا وقع غرور يرشد لذلك قوله المنتسب \* ولما أنهى ما أراد من الكلام على السببين الاولين للخيار وهما العيب والغرور شرع في الثالث وهو العتق وآخره عنهما الضعف بسبب الفرقه فيه لان الخيار فيهما لئلا من الزوجين وفي هذا الزوجة فقط ولان السبب فيهما غير مدخول عليه وهذا مدخول عليه ولجواز النكاح فيه مع العلم بالرق مع الزوجين بخلاف الغرور فقال

فصل لا تمام الكلام على أسباب الخيار وهو العتق عاطفاله على قوله قبله وللغربية رد المولى بقوله (ص) ولما كمل عتقها فراق العبد فقط بطلقة بائنة (ش) يعنى ان الامه اذا صارت حرة وهى تحت عبداً كلاً أو بعضاً فان لها ان تبقى تحتها ولها فراقه بطلقة بائنة على قول الاكثر سواء بينت الواحدة أو أجهمت بان قالت اخترت نفسى فقط أو عمران لا معنى للقول بانها رجعية اذ لو ملك رجعت لم يكن لا اختيارها معنى ولها ان تقضى بائنتين كما هى رواية الاقل للمدونة ورجع اليها مالك فقوله (أو اثنتين) اشارة الى رواية الاقل فايست أو لاخير (ص) وسقط صداقها قبل البناء (ش) لما أطلق المؤلف في الفراق فشمع ما كان قبل البناء وبعدده وكان الحكم بالنسبة للصدقات مفترقاً أشار اليه الآن والمعنى ان نصف صداقها يسقط عن زوجها العبد اذا اختارت زوجته التى صارت حرة فراقه قبل البناء لانه جاء من قبلها ولو اختارت المقام معه لم يسقط لانه مال من أموالها فينبعها اذا عتقت الا ان يكون السيد أخذها أو اشترطه قبل العتق كما يأتى (ص) والفراق ان قبضه السيد وكان عديماً (ش) يعنى ان السيد اذا قبض صداق أمته من العبد ثم تجزعت أمته قبل البناء وكان السيد عديماً يوم العتق فانه لا يثبت للزوجة المذكورة خيار ونصير زوجته حرة تحت العبد لان السيد لما قبض صداقها وهو عديم صار ديناً عليه فلو مكنت من الخيار فاخترت نفسها وقع الفراق ووجب

وكذا السفينة مالم تبادر لا اختيار نفسها ولورضيت الصغيرة معه لم يلزمها على قول ابن القاسم ان لم يكن حسن الرجوع نظروا لمها على قول أشهب (قوله ولها ان تقضى بائنتين) المعنى انه اختلف في لزوم ما زاد على الواحدة بعد الوقوع وأما ابتداء فيعتق على انها تؤمر بايقاع واحدة فقط هذا واستبعد محشى تن كون أو اشارة للخلاف بأنه لم يعد بل هى للتخيير على القول المرجوع عنه (قوله اذا اختارت زوجته الخ) هذا يشير الى أن قول المصنف قبل البناء ليس متعلقاً بسقط بل متعلق بمحذوف وهو اختارت الفراق (قوله لان السيد لما قبض صداقها وهو عديم) لا يلزم ذلك بل المدار على أنه كان عديماً يوم العتق ولو كان وقت قبض الصداق ملياً ٣ قول المحشى واللغة الخ هذه العبارة ساقطة في بعض النسخ والذى في القاموس وولد غيبة ويكسر زينة فلعل ما وقع في المحشى تحريف من النسخ اه معجم



و خلاصة ما هنا ان عج والشيخ سالم يقولان وكان عديما يوم العتق والشيخ ابراهيم يقول وكان عديما يوم العتق واستمر عديمه وهو يرجع لما قاله عج والشيخ سالم كما هو ظاهر وقال الشيخ أجدو كان عديما حين القيام وان كان حين العتق مليا بمائة من أعتق وهو ملي عليه ديون سابقة وكان موسرا بها حين العتق ثم قام عليه أربابها في حال عديمه (قوله الى نبي العتق الموجب لخيارها) أي واذا اتقني العتق اتقني الخيار فصار ثبوت الخيار يؤدي لنفي الخيار فأتضح قوله وما أدى ثبوته أي والخيار الذي أدى ثبوته الى نفيه أي نفي الخيار بنفي العتق (قوله لانه اذا كان الخ) تعليل لقوله ففيه الحذف (قوله جملة ٨٩) ماضوية (أي حالية) (قوله فلذا اقدرنا قد)

أي لاجل كونها ماضوية حالية (قوله وبعدها) أي بعد البناء لها ولو في نكاح تفويض (قوله وهي مفوضة) جملة حالية من فاعل رضيت أي في حال كونها منكوحة تفويضا وفي قوله مفوضة ناسخ لا مالم يست مفوضة وانما المفوض نكاحها فلوبي بنى بها قبل الفرض فلها صداق المثل رضيت أم لا (قوله فرضه بعد عتقها) وأما ما فرضه قبل عتقها واشترطه السيد فانه يعمل به والحاصل انه اذا أعتقها السيد قبل فرض الصداق ثم فرض لها بعد العتق ولم يكن بنى بها قبل العتق فصداقها لها ولو اشترطه السيد (قوله الا ان يأخذه السيد) أي قبل عتقها من الزوج على وجه الانتزاع (قوله أو يشترطه) راجع لقوله وبعدها أي الا ان يشترط السيد لنفسه بعد ما ملكته قبل عتقها وأما ما ملكته بعد عتقها فلا يفيد اشتراطه فظهر صورتان اشتراط ما ملكته قبل العتق واشترط ما ملكته بعد العتق فلا يفيد في الثاني ويفيد في الاول وأما ما اشترطه في حال عتقها لها قبل البناء في نكاح التسمية فظاهر أن يقال يعمل بشرطه فيما يستحقه وفيه جرى

الرجوع على السيد ولا مال له سواها وعليه دين سابق على العتق وهو الصداق وهو مانع من العتق فيجب بيعها في دينه فصار خيارها يؤدي الى نفي العتق الموجب لخيارها وما أدى ثبوته الى نفيه اتقني فقوله والفراق عطف على صداقها والموضوع انه وقع العتق قبل البناء ففيه الحذف من الثاني لدلالة الاول عليه لانه اذا كان قيد في المعطوف عليه لا يلزم جريانه في المعطوف أي وسقط اختيار الفراق قبل البناء ان كان قبضه أي الصداق السيد قبل عتقها وقد كان عديما حين عتقه جملة وكان عديما جملة ماضوية فلذا اقدرنا قد مالو حصل ذلك بعد البناء كان لها الفراق لانها استحققت الصداق بالميسر (ص) وبعدها (ش) يعني ان الامة اذا اختارت نفسها بعد كمال عتقها تحت العبد بعد البناء فانها استحققت الصداق ويكون لها الآن يأخذه السيد أو يشترطه فانه يكون له كإتائي (ص) كما لو رضيت وهي مفوضة بما فرضه بعد عتقها لها (ش) التشبيه في ان الصداق يكون للامة لا للسيد ولو اشترطه وصورة المسئلة كما قال المؤلف زوج أمته نكاح تفويض ثم بنجر عتقها ثم فرض الزوج لها صداقا ورضيت بالمقام معه وذلك قبل البناء فان الصداق يكون لها لانها ملكته بالفريضة المتأخرة عن العتق والسيد انما له انتزاع المال الذي ملكته الامة قبل العتق وهذا انما ملكته بعد عتقها ولهذا الزوج أو طلق قبل ان يفرض لها لم يكن لها شيء من الصداق فقوله بما فرضه متعلق برضيت وقوله بعد عتقها المتعلق بفرض فهو مال تجدد لها بعد عتقها (ص) الا أن يأخذه السيد أو يشترطه (ش) هو راجع لقوله وبعدها (ص) وصدقت ان لم تمكنه انها ما رضيت وان بعد سنه (ش) صورة المسئلة كما قال المؤلف ان السيد بنجر عتق أمته وهي تحت عبدو وسكنت مدة والحال انها لم تمكنه فيها ثم طلبت الفراق بعد ذلك وقالت لم أرض بالمقام معه وانما سكت لا تطرف في نفسي فانها تصدق في ذلك ولا عين عليها فقوله وصدقت أي في دعواها انها ما رضيت بالبقاء معه وان سكوتها لم يكن ناشئا عن رضا وان بعد سنه أي بعد الوقوف كالو أو قفها الحاكم هذه المدة جهلا أو غفل عن ذلك ابن عرفه ونقل ابن عبد السلام سقوط خيارها طول المدة ونقله عن العتبية أنها تختلف وان بعضهم أجراه على إيمان التهمة لا عرفه انتهى (ص) الا أن نسقطه أو تمكنه (ش) هذا راجع لقوله ولمن كمل عتقها الخ أي الا أن نسقط خيارها بان نقول أسقطته أو اخترت المقام معه فلا خيار لها بعد ذلك وكذلك اذا مكنته من نفسها طائفة كما يشعر به التمكن من الوطء أو من مقدماته ولو لم يفعل ويدخل في قوله أو تمكنه ما اذا تلذذت بالزوج لانه اذا تلذذ بها مع محاولته لها يكون مسقطا فحرى اذا تلذذت به دون محاولة (ص) ولو جهلت الحكم لا العتق (ش) يعني ان الامة اذا علمت بعقوبتها وأسقطت

(١٢ - نرشي ثالث) خلاف هل تلك بالعقد الكل أو النصف أو لا تملك شيأ (قوله ونقل ابن عبد السلام) حاصله

ان ابن عبد السلام ذكر قولين أولهما انه يسقط خيارها طول المدة الثاني وهو للعتبية انه لا يسقط بل تختلف وقوله وأن بعضهم أجراه على إيمان التهمة أي ونقله ان بعضهم الخ لا يفيد كونه عن العتبية بل بدونه أي ان الزوج اتهمها على انها أسقطت حقها حين مكنت تلك المدة وكلاهما ضعيف لان القول قولها بغير عين وقوله أجراه على إيمان التهمة أي والمعتمد توجهها (قوله الا أن نسقطه) ولو سفيهة وكذا الصغيرة اذا كان الاسقاط حينئذ نظرا لها ولا يلزمها كما تقدم (قوله ولو جهلت الحكم) بأن لها الخيار أو بان تمكنها طائفة مسقط وان لم يشهر الحكم عند الناس



(قوله كوطئه المملكة الخ) تشبيهه في انه يعاقب أي قبل علمها بالتخير أو التملك وقبل علم ذات الشرط بزواجه مثلا كأن قال لها ان تزوجت عبدك فأمرك يسدك فتزوج عليها ثم وطئها قبل علمها بالزواج (قوله ولو ادعى عليها العلم وخالفته) بأن تصادق على المسيس والطوع واختلاف في علمها بالعتق فاقول قولها هذا صورته فان ادعى عليها الاصابة وخالفته فان أنكرت الخلو فالقول قولها مع عينها وان اعترفت بها فالقول قوله مع عينه (٩٠) وان تصادق على المسيس وادعى الطوع وادعت الاكراه فالقول قوله مع عينه وأما

لونسيت العتق فلا تعذر بذلك (قوله ولها الاكثر من المسمى الخ) هذا ان كان نكاحه صحيحا أو فاسد العقد فان كان فاسدا الصداقة وجب لها بالدخول مهر مثلها انفاقا قاله الخطاب (قوله وظاهر الخ) هذا يعارض صدر حله وعبارته في كنهها هكذا ومفادهم راجع بهذا التعيم وهو ظاهر (قوله معذورة) لازم لقوله مظلومة (قوله أو يمينها) ولو كان تأخيرها لحيض فقوله الاتي الالتأخير لحيض محله حيث لم يبينها قبل ذلك (قوله أو يمينها الخ) انما ذكره ليرتب عليه قوله لا برجحي والا فعلوم ان الاختيار لا يكون الا مع وجود العصمة (قوله فلم تختار حتى أبانها) أي ولها نصف الصداق لطلاقها قبل اختيارها نفسها ولا يدخل هذا تحت قوله وسقط صداقها قبل البناء لانه فيما اذا اختارت فراقه قبل طلاقها (قوله معطوف على التوهم) أي مع التوهم أي معطوف على قوله أن تسقطه مع توهم حرف الجر (قوله أو عتق) ظاهره وان لم يعلم هي بعته ولكن الفرق الذي ذكر بين التأخير للحيض وغيره ربما يشعر بأن المسئلة في العالمة (قوله عتق بصيغة الماضي) أي لا بالمصدر عطف على برجحي فانه

خيارها أو مكنت زوجها فانه يسقط خيارها ولا قيام لها بعد ذلك ولو قالت كنت أجهل ان التمكين يسقط خيارى ولا تعذر بالجهل أما ان جهلت العتق ومكنت من نفسها فان ذلك لا يسقط خيارها وهي باقية على خيارها العذر بها بعدم علمها بعتهها وينبغي ان يعاقب الزوج ان وطئها علمها بالعتق والحكم كوطئه المملكة والخيرة وذات الشرط قبل ان تختار ولو ادعى عليها العلم وخالفته لسكان القول قولها محمد بن عيسى كافي الجواهر (ص) ولها الاكثر من المسمى وصادق المثل (ش) يعني ان الامة اذا كمل عتقها تحت العبد قبل البناء ولم تعلم هي بعتهها حتى وطئها العبد ثم علمت بذلك فاختارت الفراق فانه يلزمه لها حينئذ الاكثر من المسمى بينهما ومن صادق المثل لانها وطئت وهي حرة فان كان المسمى هو الاكثر فقد رضى به على انها أمة فرضا به على انها حرة أخرى وان كان صادق مثلها أكثر من المسمى فيسقطه لها وجوبا لانه قيمة بضعة وظهر كلام المؤلف ان لها الاكثر سواء اختارت الفراق أو البقاء كان الزوج عالمها بعتهها أم لا كما قرره الجيزي هنا وليست كمسئلة الغارة المتقدمة في قوله وعليه الاقل من المسمى وصادق المثل مع الفراق ومع الامساك لها المسمى كما مر لان تلك غارة متعديّة وهذه مظلومة معذورة ومحمل كلام المؤلف ان العتق وقع قبل الدخول بها والا فلا يس لها الا المسمى فقط لانها استحقته بالمسيس (ص) أو يمينها لا برجحي (ش) عطف على قوله الا ان تسقطه الخ والمعنى ان الامة اذا كمل عتقها تحت العبد فلم تختار حتى أبانها فانه لا خيار لها بعد ذلك لزوال محل الطلاق لان ايقاعها الطلاق بعد ذلك لا محل له أما لو كان الطلاق الذي أوقعه الزوج رجعيًا فانه لا يسقط خيارها ولها ان تختار الفراق لتسقط رجعيته ويلحقه طلاقها وهو طلقة ثانية بانه وقوله لا برجحي معطوف على التوهم أي توهم حرف الجر أي باستقاطها أو عتقها أو يمينها لا برجحي (ص) أو عتق قبل الاختيار (ش) عتق بصيغة الماضي يعني ان العبد اذا أعتقه سيده قبل ان تختار الامة فراقه فلا خيار لها حينئذ لان سبب خيارها اتصاف زوجها بالرق وحيث زال رقه سقط خيارها والحكم بدور مع العلة وجود أو عدمها (ص) الالتأخير لحيض (ش) يعني ان الامة اذا كمل عتقها تحت العبد في حال حيضها ومنعناها من ايقاع الطلاق في حال حيضها وأمرناها بتأخير ايقاع الطلاق الى انقضاء زمن حيضها فعتق العبد قبل فراغ زمن حيضها فان ذلك لا يسقط خيارها لانها معذورة بالتأخير على المشهور ثم ان الاستثناء من معنى قوله أو عتق الخ أي فان أخرت الفراق حتى عتق سقط خيارها الالتأخير لاجل حيض فقد استثنى تأخير من تأخير (ص) وان تزوجت قبل علمها ودخلها فانت بدخول الثاني (ش) يعني ان الامة اذا عتقت تحت العبد فاختارت الفراق وتزوجت بغيره ثم ثبت بالبينه ان زوجها عتق قبل اختيارها نفسها ولم تكن قد علمت بذلك حتى دخل بها الزوج أو لتذ بها فانها تفوت على الاول بذلك حيث لم يكن عنده علم كذات الواليتين ولا مفهوم لقوله ودخلها

لا يصح كما هو ظاهر (قوله الالتأخير لحيض) فان أوقع فراقه في الحيض لم يجبر على الرجعة لانها طلقه بانه (قوله على المشهور) ومقابلها ما صوبه للخمى من سقوطه (قوله ثم ان الاستثناء الخ) ظاهره انه مستثنى من قوله فان أخرت الخ وفيه تسامح بل من محذوف والتقدير فان أخرت سقط خيارها في كل حالة الا في حالة التأخير لحيض (قوله قبل علمها الخ) والاصل عدمه ان تنازع فيه كذات الواليتين في تنبيهه ككلام ابن الحاجب والشارح فيفيد أن هذا فيما اذا كان الزوج غائبا وأما ان كان حاضرا فالنص لا يفوت بدخول الثاني واستظهر ابن عرفة العكس وظاهره في شرح نت العموم (قوله حيث لم يكن عنده علم) بان الاول عتق قبلها



وأنه يسقط خيارها (قوله ولها أن أوقفها الخ) أي الزوج عند الطلح بحضرة عتقها وإذا عتق العبد منه سقط خيارها (قوله في المذاكرات) كان يجتمعوا في وليمة فبئذا كروا في العلم ((فصل الصدق)) (قوله الركن الخامس وهو الصدق) مأخوذ من الصدق ضد الكذب لأن دخوله بينهما دليل على صدقهما ومعنى كونه ركنًا أنه لا يصح إسقاطه لأنه يشترط تسميته عند العقد فلا بد أنه يصح نكاح التفويض ولم يقع فيه تسمية (قوله اثباتًا) كالظهار والانتفاع وقوله ونفيا أي كالتحريم وأنت خير بانه يلزم من اشتراط الإثبات اشتراط النفي (قوله وغرة) محترز قوله والمعلومية (قوله على التبقية) وأما بيع الثمرة التي لم يبد صلحها على القطع فانه يجوز (قوله انه يجوز النكاح على الشورة) أي يجوز نكاح امرأة على أن يعطيها جهاز بيت كإثباتي (٩١) تصويره (قوله أو على عدد من رقيق)

كأن يجعل لها أربع مائة من الرقاة ويطلق (قوله أعطيت السكة الغالبة) بأن يجعل لها عشرة دنانير ويطلق وكان في البلد محبوب ومجدي وبرايمى فتعطى العشرة من الغالب (قوله كزوج رقيق لم يذ كر حرًا) تعطى من الأغلب أن كان والا فجميعها بالسوية وأراد بالسودان ما يشمل الحبش أو أراد بالحر ما يشمل الحبش (قوله كالبيع) أي فيجوز أن يعقد الشراء على الإلزام على عبد يختاره المشتري من عبيد معينة (قوله بهذا العام) أي الصدق وقوله أي أن هذه الصورة الخ يفيد أنه من تشبيه أحد المتعاقبين بالأخر لا من تشبيه الخاص بالعام (قوله يريد وهو حاضر) أي العبد المختار يشترط أن يكون حاضرًا وأن يكون مملوكًا للبايع والزوجة ولا بد أن يكون المختار منه متعدداً ومثل الحضور غيبة العبيد المختار منهم إذا وصفوا (قوله أمالو كان العبد غائباً) أي الذي يختاره من عبيد غائبة فلا بد من وصفهم أي وصف العبيد الذين يختار منهم واحداً هذا ظاهر عبارته والواقع ليس كذلك لأن كلام ابن الحاجب

أي وقبل دخول الزوج الأول بها إذا لفرق بين أن يكون دخل بها أولاً فعلى الوجهين تفوت بدخول الزوج الثاني بها أو تلذذه بلا علم (ص) ولها أن أوقفها تأخير تنظر فيه (ش) يعني أن الأمة إذا كمل عتقها تحت العبد فأوقفها زوجها بحضرة العتق وقال أمان تختارني أي تختارني المقام معي أو الفراق فقبالات أمهلوني حتى أنظر واستشير في ذلك فانهما تجاب لذلك والتأخير موكول إلى اجتهاد الإمام فإوقع للمازري في المذاكرات من تحديده بثلاثة أيام ضعيف وقوله تنظر فيه صفة تأخير ثم انه لا نفقة لها في مدة التأخير لأن المنع منها لم يأنه في الكلام على أركان النكاح الأربع شرع في الكلام على الركن الخامس وهو الصدق وآخره طول الكلام عليه فقال

((فصل الصدق كالثلث)) (ش) يعني أن الصدق يشترط فيه ما يشترط في الثمن إثباتاً ونفياً فيشترط فيه الطهارة والانتفاع والقدرة على التسليم والمعلومية لا خرو لو كانت الزوجة ذمية ولا أبوق وغرة لم يبد صلحها على التبقية ولا يلزم أن يعطى المشبه حكم المشبه به من كل وجه لأن المقرر في هذا الباب أوسع من المقرر في البيع ألا ترى انه يجوز النكاح على الشورة أو على عدد من رقيق كما يأتي وبعضهم كتب على قوله كالثلث أي في الجواز وعدمه لا في الحكم لجواز دون ربع دينار وغنائته أي وإذا سقط ذكر سكة الدنانير والدرهم أعطيت السكة الغالبة يوم النكاح فان تساوت أخذت من جميعها بالسوية كزوج رقيق لم يذ كر حرًا ولا سوداناً وفي البيع يفسدان لم يكن غالب (ص) كعبد يختاره لا هو (ش) الأحسن تقريره ببقاء كإفعل ابن الحاجب ونصه بعد ما مر فيجوز على عبد يختاره لا يختاره كالبيع التوضيح لانها كانت هي المختارة فقد دخل على أنها تأخذ الأحسن فلا غرر بخلاف ما إذا كان الزوج المختار وقوله كالبيع تشبيه لإفادة الحكم وقوله كعبد الخ غنية ل أن تشبيه أي أن هذا الخاص مشبه بهذا العام أي أن هذه الصورة مشبهة بغيرها من صور الصدق المستوفى لشروط الثمن المستفادة من قوله الصدق كالثلث وقوله كعبد أي على عبد غير موصوف كإفعله الموقوف يريد وهو حاضر أمالو كان غائباً فانه لا يجوز حتى يصفه كإفعله ابن الحاجب ولفظه أمالو كان العبد غائباً فلا بد من وصفه والافسد (ص) وضمائه (ش) أي أن ضمان الصدق إذا ثبت هلاكه كضمان المبيع وقد علمت أن البيع تارة يكون صحيحاً وتارة يكون فاسداً وكذلك النكاح فان كان النكاح صحيحاً فإن الزوجة تضمن الصدق بمجرد العقد وان كان فاسداً فلا تضمنه إلا بالقبض وهذا ما لم يحصل طلاق قبل الدخول والافسأى (ص) وتلفه (ش) يعني أن تلفه

فيما إذا كان المبيع عبدًا بعينه غائباً فانه لا يجوز بيعه إلا إذا وصف لمكن هل إذا كان له عبيد غائبة ووصف فهل يصح النكاح على أن يختار واحداً من هؤلاء العبيد الموصوفين بالصفة المميزة لذلك وهو الظاهر (قوله إذا ثبت هلاكه) أي أو كان مما لا يغاب عليه (قوله تضمن الصدق بمجرد العقد) أي فإذا تلف ذلك الصدق ولو كان بيد الزوج فضمائه من الزوجة أي فيضيع على الزوجة والفرض انه مما لا يغاب عليه أو يغاب عليه وقام على هلاكه بينة (قوله وهذا) أي ما تقدم من قوله فان كان النكاح صحيحاً الخ (قوله والافسأى) أي في قول المصنف وضمائه أن ثبت هلاكه أو كان مما لا يغاب عليه منهم الخ فإذا حصل طلاق قبل الدخول والفرض ما ذكر من كونه مما يغاب عليه وقامت على هلاكه بينة أو كان مما لا يغاب عليه وحصل تلف فنهما سواء كان بيد الزوج أو بيد الزوجة فن ضاع من يده لا يغرم



لصاحبه حصته وأما إذا كان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينه وحصل طلاق قبل الدخول فضمته من الذي يمسده كان الزوج أو الزوجة فن ضاع من يده يغرم لصاحبه ما يخصه وهذا في الصحيح ومثله الفاسد لعقده حيث وجب المسمى وقوله وإن كان فاسدا فلا تضمه إلا بالقبض مالم يكن فاسدا لعقده ويجب فيه المسمى كما تقدم بان كان فاسدا لصدقه أو لعقده ويجب فيه صدق المثل على ما يأتي إن شاء الله تعالى والحاصل أن مثل الصحيح الفاسد لعقده حيث وجب فيه المسمى وأما إن وجب فيه صدق المثل أو كان فاسدا لصدقه ففي هاتين الصورتين لا تضمه إلا بالقبض لكن الضمان في الفاسد لصدقه مستر ولو قامت هناك بينة وفي الفاسد لعقده الذي وجب فيه صدق المثل الضمان حاصل إلا أن تقوم بينة (قوله كالبيع على خيار) خبر إن وقوله ولم يثبت هلاكه بطل بالمسبه به ومثله يقال في المسبه وقوله فضمته ممن هلك يده أي كان الزوج أو الزوجة وهو مفرع على قوله كالبيع على خيار فإذا كان بيد الزوج وأدعى ضياعه وقد كان دخل بالزوجة فيضمن قيمته للزوجة وإن كان بيد ضاع عليها وإن كان لم يدخل وطلق قبل البناء فيغرم لها نصف القيمة وإن كان بيد ما غرمت له نصف القيمة حيث كان الطلاق قبل الدخول (قوله وإن كان سبب ضمته تلفه) أي فهو بدون ذلك الحمل من عطف السبب على المسبب (قوله بخلاف البيع فيفسخ) البيع إذا كان المبيع معينا واستحق (قوله ومثل المثلي) معطوف على قوله بقيمة المقوم وقوله ولو قوما أو لواله (قوله وترجع (٩٢) بقيته) أي إذا كان معينا وقوله أو مثله إذا كان مثليا ولو مقوما (قوله ولفظه

محجور) تسمع بل الضمير في محل نصب باعتبار كونه مفعولا وفي محل جر باعتبار كونه مضافا إليه ثم إن ذلك على ضعف كما جرى على ذلك ابن مالك في قوله وليس عندى لازما والجهور على خلافه وهو أنه لا يجوز العطف على الضمير المحفوض إلا مع إعادة الخافض وحيث قالوا لى في كلام المصنف الرفع لأنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه (قوله يعنى إن استحقاق بعض الصادق ومثله تلف بعضه (قوله فيهما) أي في النكاح والبيع ولا يناسب بعد قوله يعنى إن استحقاق بعض الصادق فالتناسب أن يقول يعنى إن استحقاق البعض أو تلف البعض أو تعيب

البعض مستوفى البيع والنكاح وأعلم أن تعيب البعض يجرى فيه ما جرى في استحقاق البعض وكذلك تلفه إلا أنه لا يكون فيهما إلا معينا فيجرى فيه ما جرى في استحقاق البعض المعين وأعلم أيضا أنه حيث ثبت الرجوع بعوض الصادق أو بعوض بعضه وكان مقوما معينا فانهما ترجع بقيمة ما استحق أو تلف أو تعيب لا بما وقع في مقابلته وهو البضع وأما في البيع فيرجع بحصته من الثمن وهذا مفهوم مما تقدم (قوله فيه ضرر) المفهوم من قوله بعده مثل الثالث أن ما زاد على الثالث ضرر في كل حالة وأما الثالث فدون فتارة وتارة وقوله الذي لا ضرر فيه صفة لمثل أي مثل الثالث وأدى منه الذي لا ضرر فيه وقوله بخره قل أي الذي هو الثالث فدون الذي لا ضرر فيه وقوله أو أكثر وهو ما فيه ضرر ما فوق الثالث مطلقا أي في كل حالة أو الثالث فأقل عند وجود الضرر بالفعل على الثالث بدليل قوله بعد وإن استحق منها مثل الثالث (قوله فعمل ذلك يحمل البيوع) فحاصله أن المبيع لو كان متعدد اكتساب مثلا معينة فإذا استحق أكثره فإنه لا يجوز أن يتسكن بالباقي القليل المسلم من الاستحقاق بحصته من الثمن لأن العقدة انحلت من أصلها حيث استحق أكثره أو تعيب أكثره أو تلف أكثره وأما لو كان وصوفا فلا يتقضى البيع ويرجع بالمثل ولو استحق الأكثر هذا ما سياتى في البيع ولكن هذا ينافية قوله إلا أنى فإن كان كثير إلى آخر ما سياتى والمعول عليه ما سياتى كما أفاده قوله بعد فإن كان كثيرا أي فوق النصف ويجب رد الخ (قوله في استحق) هذا كما حاصل لما تقدم وكانه قال والحاصل (قوله الشئ التافه) وهو ثالث فدون (قوله إذا استحق الكثير)



أى وهو ما زاد على الثلث وقوله أو ما فيه ضرر رأى وهو الثلث فدون الذى فيه ضرر وقوله فيلزم الباقى بحصته من الثمن هذا فى البيع وأما فى الصداق فيرجع بقيمة فإذا علمت ذلك فنقول هذا مخالف لما سياتى فى البيع من أن الثلث من حيز الكثير وسياً فى البيع أنه إذا استحق جزء شائع فى الدار فإن كان الثلث فأكثر فيخير المشتري بين الرد وأخذ جميع ثمنه والتسليم بالباقي بما ينوبه من الثمن فى الكثير كالثلث فأكثر مطلقاً انقسم أم لا اتخذ للغة أم لا كافل من الثلث ان لم ينقسم ولم يتخذ للغة فإن انقسم أو اتخذ للغة فيلزمه الباقي بما ينوبه من الثمن (قوله ويسترقان فى كيفية الرجوع) راجع للمسئلتين المشار لهما بقوله فتى استحق وقوله يستويان أيضاً (قوله وأما استحقاق المعين) كما إذا كان المبيع متعدد واستحق بعضها المعين (قوله أى فوق (٩٣) النصف) وأما النصف فيخير فإن كان الباقي أكثر من النصف لزم الباقي بنسبته

من الثمن (قوله وخيرت المرأة الخ) مقاده أنه إذا كان النصف فأقل يتعين أن يتسلك بالباقي ويرجع بقيمة المستحق (قوله أو عرض) أى معين أو موصوف وقوله فلا يفسخ النكاح بل ترجع بمثل المثلث ومثل المقوم الموصوف بقيمة المقوم المعين وقوله وغيره إشارة للمعدود والمكيل والموزون والمعدود أقسام المثلث والحاصل أن المثلث ما حصره كميل أو وزن أو عدد ولا فرق بين أن يستحق كل المثلث أو بعضه (قوله وفى بيع السلعة بالسلعة) أى المقومتان المعيتتان وأما المثلثان المعيتان إذا استحق أحدهما أو وجد معيافهل البيع يفسخ فينتدبر بأد السلعة ما يشمل المقوم والمثلث أو غيره يقوم مقامه (قوله وفى البيع يفسخ) أى حيث وقع على عينه وقد تحير القاضى عياض فى تصوير المسئلة لأنه ان كان فتحها فلا التباس وان لم يفتحها فهو فاسد وكانه ما وقف على ما فى السماع من جواز بيع قلال الخل إذا كان فتحها يفسدها أو أياها

والتسليم ويسترقان فى كيفية الرجوع فى أنه فى البيع يرجع بالثمن أو بعضه وفى النكاح ترجع بالقيمة أو بعضها هذا حكم الجزء الشائع أما استحقاق المعين فإن كان كثيراً أى فوق النصف وجب رد الباقي فى البيع وخيرت المرأة فى النكاح فى رد الباقي وترجع بقيمة الجميع أو التسليم به وترجع بقيمة المستحق ويسترق النكاح من البيع فحين تزوج بمكيل أو موزون أو عرض أو غيره فاستحق قبل البناء فلا يفسخ النكاح وفى بيع السلعة بالسلعة إذا استحق أحدهما أوردت بعيم ولم تفت الأخرى فإن البيع يفسخ فقول المؤلف (كالببيع) خبر عن قوله وضمنانه وما عطف عليه على تسامح فى بعضها كما مر ذلك (ص) وان وقع بقلة خذل فإذ هى خرقته (ش) يعنى أن النكاح إذا وقع بقلة خذل بعينها حاضرة مطينة فإذ هى خرقانه يقضى للزوجة مثل خلها لا بقيمة والنكاح ثابت كن تزوجت بمهر فوحدت به عيباً ففسله أن وجد ولا فقيته وفى البيع يفسخ وعكس كلام المؤلف لو تزوج بقلة خرق فإذ هى خذل ثبت النكاح ان رضيا أى بالخل كذا كح على أنها فى العدة فظهر انقضاءها ثبت النكاح ولا خيار لو أحدهما لان المعتدة هى العين المشتراة وانما ظن تعلق حق الله بها فبان خلافه وفى الأولى هى تقول لم أشتري منك خلا ان كرهت وهو يقول لم أبعك خلا ان كره ففرق بين العقد على ما يعتقد أن أنه حرام لعينه وبين ما يعتقد ان حرمة الامر عارض (ص) وجاز بشورة (ش) هذا وما بعده كالمستثنى من قوله الصداق كالثمن إذا لا يصح أن يكون شئ من هذه ثمناً أو وسع من باب النكاح فى الغرر باب الرهن اذ فيه جواز رهن العبد الا بق ولا يجوز رهن الجنين وأوسع من باب الرهن فى الغرر باب الخلع وباب الهبة اذ يجوز فيه ما هبة الجنين وأن تخالعه على الجنين والمعنى أن النكاح يجوز على الشورة أى على شورة بيت ان كان معروفاً كفى المدونة (ص) أو عدد من كابل أو رقيق (ش) يعنى أن النكاح يجوز على عدد من الابل فى الذمة غير موصوف أو على عدد من البقر كذلك أو على عدد من الغنم كذلك أو على عدد من الرقيق كذلك ولا يجوز النكاح على عدد من الشجر فى الذمة ولو وصفت كما هو ظاهر كلام ابن عبد السلام ولعل الفرق بين الماشية والشجران الشجر فى الذمة يقضى وصفها نصاً أو عرفاً ووصفها يستدعى وصف مكانها فيؤدى الى السلم فى المعين كما ذكره فى منع الصداق على بيت بينيه لانه يؤدى الى وصف البناء والموضع كما أشار اليه الناصر اللقانى (ص) أو صداق مثل (ش) يعنى

فقطنا خلا وهذه المسئلة تخالف البيع فانه سياتى وعدم حرمة ولو لبعضه (قوله ان رضيا) وأما ان لم يحصل رضا فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل ذكره بعض شيوخنا (قوله كذا كح) تشبيهه فى مطلق الثبوت وان اختلف من جهة أنه فى المشبه لا يكون الا برضاها بالخل بخلاف النكاح فى العدة فيثبت بدون الرضا (قوله لان المعتدة) أى لان المرأة المعتدة كالذات المشتراة بالصداق أو عصمتها وقوله وفى الأولى هى ما إذا دخلا على انه خرقتين انه خذل (قوله بشورة) بفتح الشين وضمها جهاز المرأة (قوله شورة بيت) أى جهاز بيت ان كان معروفاً أى ان كان ما يشاور به معروف فليس المراد بيتا معيناً (قوله يقضى وصفها نصاً أو عرفاً) أما النص فظاهر وأما العرف بان اعتبر عندهم ان من تزوج امرأه على شجر يغرس لها فى الموضع الفلانى بصفة كذا وكذا (قوله فيؤدى الى السلم فى المعين) أى وهو لا يجوز (قوله على بيت بينيه) ظاهره كان فى ملكه أو ملك الغير وصف أولاه وهو مقتضى التعليل بكونه يؤدى الى



السلم في المعين وهو قول ابن محرز غير أن الراجح أنه إذا كان في ملكه ووصف يكون جائزًا وظاهر أن الشجر إذا وصف كذلك  
(قوله) فإن كانت حضريه فلها الوسط من شجرة مثلها) حاصله أنه إذا تزوجها على جهاز بيت وكانت حضريه في جهاز وسط  
من جهاز الحاضرة فإذا كان جهاز الحاضرة معروفة على أوصاف ثلاثة فيلزمه الوسط من تلك الأوصاف الثلاثة فإذا كان على  
وجه واحد فاللزم ذلك الوجه الواحد فإذا كان على وجهين فلم يكن وسط فالغالب وإذا لم يكن غالب فظاهر نصف كل (قوله) ولها  
الوسط من الأبل والغنم قيل وسط ما يتناكح به الناس ولا ينظر إلى كسب البلد وقيل وسط من الأسنان من كسب البلد ورجحه  
جد عجم ثم وسط الأسنان يكون منه الجيد والردى والمتوسط في راعي الوسط في ذلك فيكون لها وسط الوسط من الأسنان  
لأعلى الوسط ولا أدناه ويعلم ذلك بالقيمة وتعتبر القيمة يوم العقد كما في التوضيح وسكت الشارح عن الوسط من الرقيق والمراد أيضا  
الوسط من السن وقد علمت أنه يكون منه الجيد والردى والمتوسط فيعتبر المتوسط فإذا كان في البلديض وحش وسود يؤخذ من  
الأغلب ثم يعتبر الوسط في السن وفي الجودة والرداء فإن لم يكن أغلب فيؤخذ من جميعها بالسوية ويعتبر السن والجودة والرداء  
فيؤخذ وسط الوسط والأبل أن كانت نوعا واحدا في الموضع كبخت أو عراب فالأمر ظاهر وأن كانت نوعين كبخت وعراب فيجوز فيهما  
ما جرى في الرقيق إذا كان من نوعين (٩٤) فيؤخذ الأغلب أن كان والا فكل ويعتبر الوسط في السن والجودة والرداء

أنه يجوز أن يتزوجها على أن يصدقها صدق مثلها أو قوله (ولها الوسط حالا) راجع للمسائل  
الأربع وهي الشجرة وما بعدها فإن كانت حضريه فلها الوسط من شجرة مثلها في الحاضرة  
أو بدوية فالوسط من أهل البادية ولها الوسط من الأبل والغنم والظاهر أن المراد بالوسط  
إلى صدق المثل باعتبار الرغبة في الأوصاف التي تعتبر في صدق المثل من الجمال والحسب  
(ص) وفي شرط ذكر جنس الرقيق قولان (ش) يعني أنه إذا تزوجها على عدد من الرقيق فهل  
يشترط أن يذكر صنفه تغليلا للغر كبري مثلا ولو لم يذكر ذلك فسبح قبل الدخول ويثبت بعده  
بصدق المثل وقيل بالوسط من ذلك الصنف أو لا يشترط ذكر الصنف من الرقيق وتعطى من  
الوسط الأغلب أن كان ثم أغلب وأن لم يكن أغلب وثم صنفان أعطيت من وسط كل صنف  
نصفه فإن كانت الأصناف ثلاثة أعطيت من وسط كل صنف ثلثه وهكذا فالمراد بالجنس  
الصنف كما هو للاحقيقة الجنس لأن فرض المسئلة أن الجنس عين لأنه قال أو عدد من كابل  
فتعين الجنس متفق عليه (ص) والآنث منه أن أطلق (ش) عطف على الوسط أي والامراة  
الآنث خاصة من جنس الرقيق أن أطلق فيه ولم يقيد بذكور وأنث قال مالك هو شأن  
الناس فالضمير في منه للرقيق فلا يقضى بالآنث من غيره حيث الإطلاق وظاهر كلام الشارح  
ومن وافقه أن الضمير راجع للرقيق ولغيره (ص) ولا عهدة (ش) أي ليس للمرأة على الزوج  
عهدة في رقيق النكاح ثلاثة ولا سنة كما هو مع نظر في باب الخمار من المسائل التي لا عهدة

على ما تبين (قوله إلى صدق المثل) (قوله) أي بالنسبة لصدق المثل (قوله) باعتبار أي كائن باعتبار (قوله) باعتبار الرغبة في الأوصاف التي تعتبر في صدق المثل الخ (٣) (قوله) الجمال والحسب) أراد به ما يشمل النسب بمعنى أن من قامت به تلك الأوصاف ويرغب فيها باعتبارها نارة يصدق بمائة دينار وتارة بتسعين وتارة بثمانين فإنه يدفع لها تسعين (قوله قولان) أي على حد سواء وأما غيره من أبل وبقرو غنم ففيه قولان أيضا لكن المعتمد منهم ما عدم اشتراط ذلك ويفرق بين الرقيق وغيره بكثرة الاختلاف بين أحاد الرقيق وأصنافه بخلاف أصناف غيره (قوله) وقيل بالوسط

من ذلك الصنف) أي وقال بعضهم يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بالوسط من ذلك الصنف وهذا القول لابن عرفة فيها  
وظاهر بعض الشراح اعتماده (قوله من ذلك الصنف) الأولى من ذلك الجنس أي جنس الرقيق مثلا الرقيق ينقسم إلى بربري وحشبي  
وتركي فالوسط الحشبي ثم يعتبر الوسط في السن وفي الجودة فيكون لها وسط (قوله) وتعطى من الوسط الأغلب) الأولى أن يقول  
وتعطى من وسط الأغلب فإن لم يكن وسط فمن الغالب بتنبية محمداً علم أن إضافة المصنف الجنس للرقيق تشعر بجوازه بثوب قطن أو  
كتان أو حرير وأن لم يذكر صنفه وهو كذلك لأنه أسهل اختلافاً من جنس الرقيق ولها الوسط مما أضيف له أن كان والا فالأغلب (قوله)  
فالمراد بالجنس الصنف الخ) قضيته أن يقول فالمراد بالجنس النوع لأن النوع أقرب للجنس من المصنف لأن الجنس يتنوع إلى أنواع  
والنوع يصنف إلى أصناف وبعد هذا كله ليس جارياً على اصطلاح المناطق لأن الجنس هو الحيوان والإنسان والفرس ونحوهما  
أنواع والرقيق صنف من النوع الذي هو الإنسان (قوله) إذا أطلق فيه ولم يقيد (قوله) هو شأن الناس) أي  
ما ذكر من كون المرأة لها الآنث شأن الناس (قوله) أن الضمير راجع للرقيق ولغيره) وذكر محشبي نت أن الرواية في الرقيق وبني ذلك  
على العرف فيعمل بالعرف في غير الرقيق أيضاً ونص الرواية سمع ابن القاسم من نسكحت بأروس اشترى لها الاما لا العبيد وليس فيه  
سنة الاما جري به عمل الناس انتهى وذلك لأن النكاح مبني على المكارمة  
قول المحشي باعتبار الرغبة الخ هذا هو لفظ نسخ الشارح التي باید بنافع الحشبي أراد أن يكتب شيئاً منها اه مجمع



(قوله والايوفي لهاها) في عيب وشب اعتماد خلافه وهو انه لا يعمل بالشروط هنا ايضا (قوله درك المبيع) بفتح الدال والراء في الفتح والسكون أي ضمان المبيع ولكن سيأتي أن المعتد ان عهده الاسلام درك المبيع من الاستحقاق فقط (قوله من عيب) أي من أجل وجود عيب أو استحقاق (قوله وبه يعلم الخ) حاصله ان البساطي يقول المراد بالعهد الضمان من العيب والاستحقاق فعلى كلاهما لو وجد عيب قديم في الرقيق أو استحق من يدها لا ترجع به على زوجها مع انها ترجع (قوله على المشهور) أي أن المشهور لا بد من كون الدخول معلوما فان لم يكن معلوما فسخ النكاح ومقابلها هو ظاهر كلام محمد من جواز ذلك قال لان الدخول بيد المرأة فهو كالحال متى شاءت أخذته (قوله برصد بها الاسواق) لا يخفى أن بيعها مجهول زمنه فيكونهم نظروا (٩٥)

باعتبارها (قوله ما يكون به ممليا) الاولى أن يقول ما يكون به موسرا فحينئذ الملاء غير اليسر فلا يلزم من كونه ممليا أن يكون موسرا لانه لا يلزم من كون الشخص عنده عروض وأمنعة ان يكون عنده دنائير ودراهم وخلاصته أن الميسرة كونه عنده دنائير أو دراهم والملاء كونه عنده عروض مثل اتباع بالدراهم والدنائير (قوله ولا مهر لها غيره) أي لانه يقدر دخوله في ملكها ثم وهبته أو صدقته ليصح النكاح فليس فيه دخول على اسقاطه فلو طلقها قبل البناء فيرجع عليها بنصف قيمته (قوله بل كل من يعتق) كأن وجهه التخصيص بذلك دفع ما يتوهم من ان عتقه عنها أو عنه فرع عن ملكها له وهو لا يصح فلا يصح ذلك فدفع ذلك بأنه يصح والا فإظهاره ان غير من ذكر كذلك بمثابة قوله أو على هبة العبد الفلاني (قوله ووجب تسليمه ان تعين) هذا اذا كان الصداق حاضرا بجلس العقد أو ما في حكمه وسيأتي الغائب في قوله أو بعين بعيد نكراسا ان قوله

فيها مع جريان العادة بما لم تشتراطها والايوفي لهاها أو أمة عهدة الاسلام وهي درك المبيع من عيب أو استحقاق فلا بد منها وبه يعلم ما في كلام الشارح وتبعه البساطي من أن المراد بالعهد الضمان (ص) والى الدخول ان علم (ش) يعني انه يجوز للرجل أن يتزوج المرأة على صداق معلوم بينهما يدفعه لها عند الدخول عليها ان كان الدخول معلوما عندهما على المشهور كالنيل عند فلاح مصر والريبع عند أرباب الالبان والحداد عند أرباب الثمار فان لم يعلم وقته فان النكاح يفسخ قبل الدخول (ص) أو الميسرة ان كان ممليا (ش) أي وجاز تأجيل الصداق أو بعضه الى ميسرة الزوج بشرط أن يكون ممليا أي عنده أمانة برصد بها الاسواق أو نحو ذلك كما اذا كان له رزقة يأتيه من ذلك ما يكون به ممليا (ص) وعلى هبة العبد لفلان (ش) يعني أنه يجوز للرجل أن يتزوج المرأة على هبة عده لزيد مثلا أو على ان يتصدق به عليه ولا مهر لها غيره (ص) أو يعتق أباهما عنها أو عن نفسه (ش) يعتق منصوب بأن مضرة جواز اعطى فاعلى هبة من قوله أو على هبة العبد اذ هو في تأويل أو على ان يجب الزوج عبده لفلان أو يعتق أباه الزوجية عنها وولائه لها أو يعتق أباهما عن نفسه والولاء له فلو طلقها قبل البناء غرمت له نصف قيمته وجاز عتقه ويقدر دخول العبد في ملك الزوجية قبل العتق فما عتق الا وهو على ملكها ولا مضموم لا يبايل كل من يعتق عليها كأخيها وولدها كذلك (ص) ووجب تسليمه ان تعين (ش) يعني ان الصداق يجب دفعه للزوجة اذا كان معيناً عرضا كان أو حيوانا ناطقا أو صامتا كانت الزوجة مطهقة للوطء أم لا كان الزوج بالغاً أم لا لان ذلك مثل بيع الشيء المعين وهو لا يجوز تأخير تسليمه بعد بيعه لما يلحق ذلك من الغرر لانه لا يدري كيف يقبض لامكان هلاكه قبل قبضه (ص) والا فلها منع نفسها وان معيبة من الدخول والوطء بعده (ش) يعني أن الصداق اذا كان غير معين بان كان مضمونا في ذمة الزوج فان للزوجة ان تمنع نفسها من زوجها ان يحتل بها الى ان يدفع لها ما حل من صداقها وسواء كان حالاً من أصله أو حل عليه بالنجوم وكذلك لها ان تمنع نفسها من تمكين الزوج بها بعد اختلاعهما وقبل ان يصيبها الى أن يسلم لها ما حل وسواء كانت الزوجة صحيحة أو معيبة أي طرأ بها العيب بعد العقد كالرق والجنون ونحوهما أو كان العيب قبل العقد ورضي به الزوج وانما كان لها منع نفسها حتى يقبض صداقها لانها

ولا يجوز تأخير تسليمه) هذا الكلام يقتضي ان التجميع لحق الله تعالى وانه يفسد العقد بالتأخير وهذا انما يأتي اذا وقع العقد بشرط التأخير وأما ان لم يشترط فالحق لها في تجميل المعين ولها التأخير الا لمحظور فيه لدخوله في ضمانها بالعقد هذا ظاهر كلامهم قاله محشي نت وكرر النقل (قوله كيف يقبض) لا يخفى ان كيف هنا استفهام عن حال القبض أي صفة القبض مع وجوده غير ان تلك العلة التي هي قوله لا مكان هلاكه تنافيه والمناسب أن يقول لانه لا يدري هل يقبض أي لا يدري جواب هذا السؤال (قوله والا فلها منعها) ليس المقصد التخيير في المنع والتمكين على حد سواء بل يكره لها عند ما لا ان تمكثه قبل قبض ربيع دينار لحق الله تعالى ولو رضى بالمقام معه بلا شيء كان لها منع نفسها لحق الله تعالى ولا يسقط بآذنه في الوطء ولم يحصل فان مكثته قبل ذلك ووطئها لم يكره له ووطئها ناته قبل قبض ربيع الدينار ولا لها منع (قوله وان معيبة) بل ليس له امتناع من دفعه ولو بلغت حد السباق (قوله والوطء بعده) أي وان مكثت من الدخول فلها المنع من الوطء وسيأتي للشارح ان المراد بالدخول الخلوة (قوله وانما كان لها الخ) هذا يؤذن بتخييرها في ذلك وقد قلنا



ليست مخيرة بل يكره لها ذلك فاذن في هذا التعديل شيء (قوله ولو لها أيضا الامتناع من السفر الخ) أي حتى تقبض ماحل من صداقها (قوله ولو بعد الوطء الخ) هذا قول (قوله لا يمنع لها) أي من السفر بعد الوطء أي موصرا أو معسرا هذا قول ثان لأن مكنته ولم يفعل أفاد هذا عب في شرحه (قوله وعند ابن يونس الخ) أي أن ابن يونس يقول لا يمنع لها بعد الوطء إلا أن يكون موصرا فلها منع نفسها منه وهذا قول ثالث ومفاد عجم ترجمته فهو المعلوم عليه (قوله وعند غيره) هذا قول رابع وينبغي أن يكون تقييد المحل الخلاف (قوله وغاية المنع من المذكورات) أي التي هي الدخول والوطء بعده والسفر (قوله على المشهور) راجع لقوله أو مؤجلا فخل الخ أي خلافا لابن عبد الحكم (قوله لا بعد الوطء) (٩٦) اعلم أن بعض الشراح قال ليس المراد بالوطء أي في قول المصنف لا بعد الوطء الوطء بالفعل إذا تمكن منه

مسقط لحقها فلوقال لا بعد التمكن من الوطء لفهم منه مسألة ما إذا حصل منه الوطء بالفعل بالاولى (قوله ليس لها أن تمنع نفسها من زوجها) أي من كونه بطؤها وهو قصور فالاولى أن يقول لا بعد الوطء فلا يمنع لها من وطء ثان ولا من السفر ثم لا يخفى أن كلام المصنف جار على طريقة ابن عبد السلام المشار لها بقوله وعند ابن عبد السلام لا يمنع لها منه بعد الوطء (قوله ولو لم يفرها من نفسه) الاولى حذف قوله من نفسه لأن الغرر هنا في الصداق (قوله على الاظهر) ومقابله قولان اولهما ليس لها ذلك وان غرها وثانيهما التفرقة بين أن يفرها أولا (قوله وأولى ان غرها) كما إذا سرق شيئا وجعله لها صداقها أو علم أنه مغبوب وجعله لها صداقها اه (قوله ان بلغ الزوج) طالبا أو مطوبا وقوله وأمكن وطؤها طالبا أو مطوبة وكذا ان لم يمكن وطؤها لمرض حيث لم تبلغ حد السياق فان بلغت حد السياق لا تجبر كالتى لم يمكن وطؤها (قوله على المشهور) ومقابله ما للمالك في كتاب ابن شعبان ان بلوغ الزوج

بائعة والبايع له منع سلعته حتى يقبض الثمن (ص) والسفر (ش) أي ولو لها أيضا الامتناع من السفر معه إذا طلبها ولو بعد الوطء عند بعضهم موصرا أو معسرا وعند ابن عبد السلام لا يمنع لها منه بعد الوطء وعند ابن يونس إلا ان يكون موصرا وعند غيره إذا أراد السفر بها إلى بلد لا تجرى الأحكام فيه فلها المنع وغاية المنع من المذكورات (الى تسليم ماحل) من المهر بالاصالة أو مؤجلا فخل على المشهور (ص) لا بعد الوطء إلا أن يستحق (ش) يعني ان الزوجة ليس لها أن تمنع نفسها من زوجها بعد الوطء حتى تقبض منه ماحل لها من الصداق إلا أن يستحق الصداق من يدها فان لها أن تمنع نفسها من أن تمكنه ولو بعد الوطء إلا أن يعطيها بدل ما استحق منها العذر لها لانها تقول مكنت نفسي على أن يدوم الى مادفع فاما المنع نفسه منه وأشار بقوله (ولو لم يفرها) الى ان للمرأة أن تمنع نفسها من الزوج الى أن يسلم لها ماحل من الصداق ولو لم يفرها من نفسه (على الاظهر) وأولى ان غرها (ص) ومن بادر أجبره الاخر ان بلغ الزوج وأمكن وطؤها (ش) يعني ان أحد الزوجين اذا بادر مع المنازعة أو عدمها بدفع ما في جهته أجبره الاخر بتسليم ما في جهته فان دفع الزوج ماحل من الصداق وكانت الزوجة مطيقة للوطء والزواج بالغ فان الزوجة تجبره على أن تمكنه من نفسها وكذلك لو بادر الزوج بالتمكن من نفسها وهي مطيقة للوطء وأبى الزوج أن يدخل عليها وهو بالغ فانه يجبر بأن يدفع لها ماحل من صداقها فقوله ان بلغ الزوج الحلم لان أطاق الوطء فقط على المشهور وقوله وأمكن وطؤها بالاحد سن بل يختلف باختلاف الأشخاص ولا يشترط الاحتلام فيها كالرجل لان من أطاق الوطء يحصل بها للرجل كمال اللذة ولا يحصل كمال اللذة الا اذا بلغ الحلم وهذا اذا كان الصداق غير معين والا فلا يشترط بلوغ ولا اطاقه (ص) وعهل سنة ان اشترطت لتغربة أو صغرا ولا بطل لأكثر (ش) يعني ان الزوج اذا اشترط أهل الزوجة عليه انهم لا يمكنونه منها الا اذا مضى سنة من يوم العقد فانه يعمل بذلك الشرط ولو بادر الزوج بدفع الصداق ان كان أهل الزوجة شرطوا ذلك لاجل صغرة الزوجة أولا لاجل تغربة الزوج بها عن أهلها والمراد بالصغرة هنا غير المانع للجماع وأما المانع للجماع فسيأتي فان شرطوا على الزوج سنة لا لاجل تغربة ولا لصغرة فان هذا الشرط باطل والنكاح صحيح ثابت فان شرطوا أكثر من سنة لتغربة أو صغرة بطل جميع ما اشترط لا الزائد فقط فقوله لا أكثر مفهوم قوله سنة (ص) وللمرض والصغرة المانع للجماع (ش) يعني ان الزوجة اذا كانت مرضية ضالا تطبق معه الجماع أو صغرة صغرا تطبق معه الجماع وطلب الزوج الدخول عليها فانها تعهل وجوبا الى زوال كل منهما ولا يمكن الزوج من الدخول عليها في هذه

القدرة على الوطء كاف كالمراة (قوله وعهل الخ) وانها لا نفقة لها كالتى بعدها (قول المصنف لأكثر) الحالة

مختتر سنة ولو قال المصنف وعهل سنة فقط لاستغنى عن قوله لا أكثر فقد بر (قوله فان شرطوا الخ) ومثل ذلك ما اذا وقع بعد العقد ويدخل تحت قوله والا (قوله وللمرض والصغرة) الحاصلين لها قبل البناء فعهل لانقضائهما وان زاد على سنة وان لم يشترط فيهما والمراد مرض بلغت معه حد السياق ومرضه البالغ حده كمرضها هذا مفاد عب الا أن محشى نت ذكر ما حصله ان كلام المؤلف موافق للمدونة في ان الحكم ذلك وان لم تبلغ حد السياق والمدار على كونها لا يمكن وطؤها



(قوله وقدر ما تبى الخ) وكذا جهل هو قدر ما تبى مثله أمره ولا نفقة لها في الحالتين (قوله إلا أن يحلف) وأما حلف الزوجة فلا يعتبر حلف على الدخول أو عدمه وحدها أو مع الزوج لان الحق له ومعنى جبره لها إذا بادرت جبره بدفع حال الصداق لا على الدخول وفي شرح شيخنا مخ أنهم إذا حلفا معا أنه يحنث والمعتبر حلفه إلا أن حلفها مقدم فيحنث الزوج فقط اظهر هذه العبارة المخالفة لقول عجم حلف المرأة لا يلتفت اليه لان ظاهره سواء حلفت فقط أو حلف الزوج وقال شيخنا مخ يمكن حمل قول عجم وحلف المرأة الخ فيما إذا حلفت هي فقط وأما لو تعارضا بأن حلف كل واحد فكله مخ من خط شيخنا مخنا أحد النفر أوى وعبارة لـ وحلف المرأة لا يلتفت اليه كما هو ظاهر كلام المؤلف كغيره ولو حلفت هي أيضا على عدم الدخول حتى تبى أمرها فينبغي تحنث الزوج لانها حلفت على حقها وان كان هو أيضا صاحب حق لكن حقها أصلى اهـ بلفظه (قوله أى وكان الاب قد مطلق الزوج) أى بأن نكاسل ولم يشرع في التهيئة إلا بعد أيام من العقد فلا ينافى ان الحلف قبل مضي مدة التهيئة فلا يقال إذا كان الحلف قبل مضي مدة التهيئة فلا ينافى مطلق (قوله والمؤلف أطلق) أى حلف بالله أو بغيره حصل مطلق أم لا وهو المعتمد كما أفاده بعض شيوخ شيخنا (قوله لان حذف المعمول يؤذن) لا يحنث ان هذا لا يكتفى (٩٧) في الاعتماد إلا أن تكون نصوصهم كذلك

(قوله الولي) لا خصوص الاب (قوله الاحيض) أى أو نفاس وزاد عب فقال أو جنابة بأن وطئها الزوجها الاول ومات واعتدت بالاشهر وهي جنب فلا تغهل لا يستقاع بها بغير وطئ وفيه شئ لان الجنابة لا تمنع من الجماع (قوله ولا أقام بينه) أى وليس ممن يغلب الظن بعسره كالقبال ونحوه وان تجرى النفقة عليها من يوم دعائه للدخول وأمان كان يغلب عسره كالقبال فانه يتلوم له ابتداء واذالم تجر النفقة عليها من يوم دعائه للدخول فلها الفسخ عند عدمها مع عدم الصداق على الرجوع وكذا إذا صدقته أو قامت بينه بالعسر فانه يتلوم له ابتداء (قوله سنته) أى وينظر وانما اعتبر واذلك لان

الحالة (ص) وقدر ما تبى مثلها أمرها إلا أن يحلف ليدخلن البتة (ش) يعنى ان الزوجة تمهل أيضا زمنا بقدر ما تجهز فيه مثلها بحسب العادة وهذا يختلف باختلاف الناس من غنى وفقير وينع الزوج من الدخول على الزوجة قبل مضي ذلك الزمن المقدر بالعادة إلا أن يحلف الزوج بالاطلاق أو العتق ليدخلن عليها البتة يريد ليلة قبل مضي مدة التهيئة فانه حينئذ لا يمنع من الدخول عليها وقيدنا الحلف بما إذا كان بطلاق أو عتق أى وكان الاب قد مطلق الزوج تبعا لبعضهم والمؤلف أطلق كالبرزلى واستظهر الاطلاق شيخنا الشيخ ق معلاله بقوله لان حذف المعمول يؤذن بالعموم ولو لم يعط الاب الزوج بالدخول والمراد بالاب الولي (ص) لا الحيض (ش) يعنى ان الزوجة لا تغهل لاجل حيضها بل يمكن الزوج من الدخول لانه يستمتع بها بدون الوطء (ص) وان لم يجده أجل لاثبات عسرته (ش) يعنى ان الزوج اذا طالبته زوجته قبل الدخول عليها بحال صداقها عليه فادعى العدم ولم تصدقه ولا أقام بينه وليس له مال ظاهر فانه يؤجله الحاكم لاثبات عسرته ان أعطى جملة بالوجه والامتنع كسائر الديون ولا يكلف بحميل بالمال بناء على انها لا تملك شيئا بالعقد ولو قال لاثبات عسره لكان أخصر وكلام المؤلف هذا قبل الدخول وأما بعده فان لها المطالبة ولا فسخ وأشار الى قدر مدة تأجيله لاثبات عسره بقوله (ثلاثة أسابيع) ستة ثم ستة ثم ثلاثة ولا بعد منها اليوم الذى يكتب فيه الاجل ثم انه ان ثبت عسره فى الاسابيع المذكورة أو صدقته فيه أعذر القاضي للاب فان كان عنده مانع والاحلف الزوج على تحقيق ما شهد به من عدمه (ثم تلوم) له (بالنظر) ثم طلق عليه قاله ح ثم قال فان لم يثبت عسره فى الاسابيع فلم يصرحوا بحكمه والظاهر انه يحبس ان جهل حاله ليستبرأ أمره انتهى وقولنا وليس له مال ظاهر احترازا مما إذا كان له مال ظاهر

(١٣ - خرشى ثالث) الاسواق بغالب البلاد ممرتين في كل سنة أيام فرما تجر في ستة أيام في سوقين فرم بحال المهر وجعله نت تحقيقا والذي في المتبعية ثمانية أيام ثم ستة ثم أربعة ثم يتلومون بثلاثة وهكذا عز ابن عرفة للمتبعية (قوله أعذر القاضي للاب) أى فى البينة التى أقامها على العدم بأن يقول القاضي للاب أنك مطعون فى تلك البينة (قوله فان كان عنده مانع) جواب ان محذوف والتقدير ابتداء أى المانع (قوله والظاهر انه يحبس الخ) أى فإما فهمه المصنف من انه بعد الثلاثة أسابيع يتلوم له ولو لم يثبت عسره غير مراد فلذا قال والظاهر انه يحبس (أقول) وسيأتى فى المديان وحبس اثبوت عسره ان جهل حاله ولم يسأل الصبر له بحميل بوجهه ثم قال المصنف وأخرج المجهول ان طال حبسه بقدر الدين والشخص فيجربى مثله هنا الا انك تخبر بأن الشارح قد ذكر ان التأجيل لاثبات العسر انما هو اذا أعطى جملة بالوجه فكيف يقال بعد ذلك يحبس ليستبرأ أمره الى أن أتى بحميل بالوجه إلا أن يقال ان ضمان الاول قاصر على الثلاثة الأسابيع نعم يظهر كلام اللقاني القائل فاذا انقضت الثلاثة أسابيع ولم يثبت عسره فحكمه حكم الملى يحبس ويضرب لانه تبين لدوده ولم يؤجل المدين تلك الأسابيع لان النكاح مبني على المسكامة فيكلم الزوج بأن يؤجل ثلاثة أسابيع قبل أن يحبس مع جهل حاله وأما ظاهر الملا فيحبس الى أن يأتي ببينة تشهد بعسره حيث لم تطل المدة بحيث لا يحصل



لها ضرر بذلك والاطلاق لنفسها (قوله فانه يؤخذ منه ويؤمر الخ) هذا اذا كان معلوم الملاء وله مال ظاهر فاذا كان معلوم الملاء وليس له مال ظاهر فتحكم عليه اما ان يعطيا او تطلق عليه الابينة بذهاب ماله فيمهل مدة لا ضرر عليها فيها (قوله وعمل الخ) هذا ضعيف والمعتمد الاول وفي شرح عب ويحبس ان لم يأت بحميل بوجهه على هذا القول أيضا والحاصل كما قال شيخنا عبد الله ان الثلاثة أسابيع متفق عليها والخلاف انما هو في المدة اتى للتأول بعد الاسابيع فهل هي بالنظر بلا تحديد وهذا هو الرابع ومقابلته يقول مدة التأول سنة وشهر أي بعد الاسابيع وهذا (٩٨) التقرير هو الصواب اه (قوله لان الغيب يكشف عن الجائبات) أي لان ما غاب

عنا وهو الله تعالى أي الذي لم تكن مشاهدين له بأبصارنا يكشف عن الجائبات (قوله ويختلف في التأول) لم تكن لفظه في موجودة في نت ولا شب وهي الظاهرة أي فن يقول يتأول له يقول معنى لفظ المدونة انه يتأول لكل لكن يختلف في قدر المدة فن يرجي سمره تطول له المدة ومن لا يرجي لا ومن يقول لا يتأول له يقول ان معنى قوله ويختلف الخ انه اذا كان يرجي سمره يتأول له واذا كان لا يرجي سمره لا يتأول له أصلا (قوله ثم بعد انقضاء الاجل) أي أجل التأول (قوله طلق عليه) فان حكم بالطلاق قبل التأول فالظاهر انه صحيح (قوله أفادهنا الخ) فان قلت اذا عرف ما هنا مضموم ما عرف فيما تقدم يعرف بيان الاختلاف في الحكم قلت قد يغفل عما تقدم فتدبر (قوله وتقرر بوطء) أي وتقرر عما به بوطء ان قلنا انما اتمك بالعقد النصف أو وجب أدائه ان قلنا انما اتمك بالعقد الجميع والمذهب انما اتمك بالعقد النصف ولا يخفى ان هذا عام في نكاح التسمية والتفويض وتنبية إذا زال الزوج بكاره زوجته باصبعه فان طلقها قبل البناء فلها نصف الصداق مع ارش البكاره وبعده لها

فانه يؤخذ منه ويؤمر بالبناء وأشار الى قول مقابل لقوله ثم تأول بالنظر بقوله (وعمل بسنة وشهر) سنة ثم أربعة ثم شهرين ثم شهر ويحبس في مدة التأول على القولين ان لم يأت بحميل بوجهه تقريره (ص) وفي التأول لمن لا يرجي وصحيح وعدمه تأويلان (ش) يعني ان الزوج اذا ثبت عدمه تارة يرجي يساره وتارة لا يرجي يساره فالاول يتأول له قول واحد واختلاف فيمن لا يرجي يساره هل يتأول له وجوب بالان الغيب يكشف عن الجائبات وهو تأويل الاكثر ووجهه المتبسط وعباض أو لا يتأول له ويطلق عليه ناجز أو تأويله فضل على المدونة تأويلان على قولها ويختلف في التأول فيمن يرجي ومن لا يرجي (ص) ثم طلق عليه (ش) أي ثم بعد انقضاء الاجل وظهور العجز طلق عليه بان يطلق الحاكم أو توقيعه الزوجة ثم يحكم به الحاكم (ص) ووجب نصفه (ش) يعني ان الزوج اذا طلق أو طلق عليه لسمره بالمهر فانه يجب عليه لزوجته نصف الصداق لانه يتهم على انه أخفى مالا عنده وكلام المؤلف صريح في ان ذلك قبل الدخول (ص) لا في عيب (ش) يعني ان الزوجة اذا ردت زوجها العيب به من العيوب المتقدمة قبل البناء أو رد الزوج زوجته لعيب بها قبل البناء فانه لا شيء لها على الزوج وقد مر في باب الخيارات للزوجين عند قوله ومع الرد قبل البناء فلا صداق ولم يفد هنا زيادة على ما مر في الفصل المذكور ويمكن ان يكون أفادهنا بيان اختلاف هذا مع ما قبله في الحكم وان اجتمع في انه مغلوب على الطلاق فيهما ولما كان الصداق له ثلاثة أحوال يتكامل تارة ويتشطر تارة ويسقط تارة كما اذا حصل في التفويض موت أو طلاق قبل البناء أشار الى أن أسباب الحالة الاولى ثلاثة بقوله (ص) وتقرر بوطء وان حرم (ش) يعني ان الصداق يتكامل باحد أمور ثلاثة الاول بالوطء من بالغ لمطيقه ولو في حبض ونحوه في قبل أو دبر ولو اقتصها فماتت فالدية على عاقلة (ص) وموت واحد (ش) الثاني مما يقرر به الصداق المسمى على الزوج الموت لاحد الزوجين أولهما ما قبل الدخول ولو غير بالغ وهي غير مطيقه وشمل قوله وموت واحد ما لو قتل نفسها كرها في زوجها كما نقله الشارح آخر باب الذبايح عند قول المؤلف وفي قتل شاعدي حتى تردد وكذلك السيد يقتل أمته المتروجة فلا يسقط عن زوجها الصداق وظاهر كلام المؤلف أيضا سواء كان الموت متيقنا أو بحكم الشرع وهو كذلك كما نقله الجزيري في وثائقه عن مالك في سماع عيسى في مفقود أرض المسلمين (ص) واقامة سنة (ش) الثالث مما يقرر به الصداق اقامة الزوجة عند زوجها سنة بعد الدخول عليها أي الخلوة لا الوطء وظاهره ولو كان الزوج عبدا وقال بعض ينبغي أن يعتبر في العبد اقامة نصف سنة ولا بد من تقييد قوله واقامة سنة بكونه بالغ وهي مطيقه لان الاقامة المذكورة ترات منزلة الوطء (ص) وصدقت في خلوة الاهتداء (ش) يعني ان الزوج اذا دخل بزوجته خلوة اهتداء أي خلى بينه وبينها ثم تنازع بعد ذلك في المسيس فقال

الصداق فقط (قوله الاول بالوطء) ولو حكما كدخول العنين والمحجوب ولو من غير انتشار (قوله وموت واحد) الزوج هذا في نكاح التسمية وكذا في التفويض حيث حصل الموت بعد التسمية لا قبلها فلا شيء فيه كما اذا طلق فيه قبلها (قوله وكذلك السيد يقتل أمته) ويبقى النظر في قتل المرأة زوجها هل تعامل بنقيض مقصودها ولا يتكامل صداقها أو يتكامل ويظهر أن لا يتكامل لها بذلك لانها ما وئسلا يكون ذرية لقتل النساء أزواجهن (قوله وصدقت في خلوة الاهتداء) هذا اذا اتفقا على الخلوة وأما إذا اختلفا فيها فقال ابن عرفة رحمه الله تعالى وأما أن تنكر الخلوة صدق يمين فان نكل غرم جميع الصداق (قوله في خلوة الاهتداء)



من الهدء والسكون لان كل واحد من الزوجين سكن للاخر واطمان اليه وخلوة الاهداء هي المعروفة عندهم بارحاء السوركان  
هناك ارجاء ستورا وغلق باب أو غيره (قوله وتحلف على ما دعتك الخ) فان (٩٩) نسكت حلف الزوج ولزمه نصفه وان نكل

غرم الجميع فكلواها كحلفها في غرم  
الجميع (قوله وانما رج مدعي  
الفساد) أي مشبه الفساد وذلك  
لانهم ما متفقان على الصحة (قوله  
وفي نفيه) أي وصفت في دعوى  
عدم الوطء وان سفيهة وأمه أو  
صغيرة بلايين على واحدة منهن  
كافي شرح عب (قوله يريد وقد  
واقفها الزوج على ذلك) لا يخفى ان  
تصديقها في النفي في تلك الحالة  
لا يتوهم خلافه حتى يحتاج الى  
التصريح به الا أن يقال أتى به لاجل  
المبالغة التي هي قوله وان سفيهة  
وأمة واعلم ان الاقسام ستة  
وذلك لان الزائر ما هي أو هو أو هما  
وفي كل امان يدعي الزائر الوطء أو  
عدمه (قوله فلا يرعى تعلق حق  
المالك) أي في الامة والحاجر في  
السفيهة والصغيرة (قوله بذلك) أي  
بما ذكر من الوطء وعدمه (قوله  
على البدلية) أي الزائر على البدلية  
أي لا اجتماعا بمعنى انها اذا كانت  
هي الزائرة تصدق واذا كان هو  
الزائر يصدق وليس المراد ان كانا  
زائرين يصدقان (قوله وكذا ان  
كانت زارة الخ) تشبه في انه يجري  
فيه قوله وان أقرب فقط الخ (قوله  
فيصدق الزوج) أي في ادعائه عدم  
الوطء وقوله بأن التعليل وهو ان  
الرجل لا ينشط في غير بيته فلو ادعى  
الوطء وكذبته فيجوز فيه قوله  
وان أقرب فقط الخ (قوله ولو عبر  
بما يشل الخ) أي يقول أخذان  
كانت محجور عليهما (قوله

الزوج ما أصبتها وقالت هي بل أصابني فانها تصدق في ذلك وسواء كانت ذميا أو بكرًا وسواء كان  
الزوج صالحًا أم لا وتحلف على ما دعتك ان كانت كبيرة أو سفيهة لان هذا أمر لا يعلمه وليها راما  
ان كانت صغيرة فانه يحلف الزوج لرد دعواها ويغرم نصف الصداق فاذا بلغت حلفت ان  
شأت وأخذت بقيمة الصداق فان نسكت فليس لها تحليف الزوج ثانية وأما ان نكل الزوج  
فانه يغرم جميع الصداق وليس له تحليفها اذا بلغت قاله ح وانما لزم الجميع بنكوله لان الخلوة  
بمنزله شاهد ونكوله بمنزله شاهد آخر وذلك كاف في الاموال ولومات الرجة الصغيرة قبل  
البلوغ ورث عنها وحلف وارثها ما كانت تحلفه وأشار بقوله (وان يمنع شرعي) الى أن  
المعروف من المذهب ان المرأة تصدق في المسيس اذا خلسها الزوج خلوة اهداء ولو كان  
الوطء مصاحبا لما منع شرعي كما اذا كانت صائفة أو محرمة وما أشبه ذلك وبأن على تصديقها  
في تلك الحالة لخالفته لقاعدة تصديق مدعي الصحة وانما رج مدعي الفساد تغليب الوجود  
العادي على المانع الشرعي اذا الحمل على الوطء أمر جبلي لشدة حرص الرجل عليه في أول  
خلوة وشدة شوقه اليها فقبل الوطء اليها وقيل لا تصدق الا على من يليق  
به ذلك (ص) وفي نفيه (ش) معطوف على مقدر أي وصفت في دعوى الوطء في خلوة الاهداء  
وفي نفيه يريد وقد واقفها الزوج على النفي والافهوقوله فيما يأتي وان أقرب فقط وأشار بقوله  
(وان سفيهة وأمة) الى ان المرأة تصدق في خلوة الاهداء في الوطء وفي عدمه وان كانت  
سفيهة أو أمة أو صغيرة فلا يرعى تعلق حق المالك والحاجر بذلك لان أكثر فوائد الوطء لها  
والاحسن ذكر الصغيرة لانه يتوهم فيها انها ليست كذلك (ص) والزائر منها (ش) عطف على  
الضمير المستتر في صدقت المرفوع والفصل موجود أي وصدق الزائر منها في الوطء وعدمه  
على البدلية مع معين من حكمنا بتصديقه منها ما رطاهه ولو صغيرة فاذا زارها في بيتها وقالت  
أصابني وقال هو ما أصبتها فالقول قوله لان العادة ان الرجل لا ينشط في غير بيته وان زارته  
في بيته وقالت أصابني وقال هو ما أصبتها فالقول قولها بكرًا كانت أو ثيبا لان العادة ان الرجل  
ينشط في بيته وبعبارة وصدق هو في عدم الوطء اذا كان هو الزائر وان كانت هي الزائرة  
صدقت في وطئها وان كان هو الزائر أو ادعى الوطء وكذبته فيجوز فيه قوله وان أقرب فقط الخ  
وكذلك اذا كانت زائرة وادعت عدم الوطء وكذبها فان كان كل منهما ما زارا غيرهما  
فيصدق الزوج كما يرشد به التعديل وأما ان اختلما في بيت ليس به أحد فتصدق المرأة لانه ينشط  
فيه (ص) وان أقرب فقط أخذان كانت سفيهة (ش) يعني ان الزوج اذا اختلما بزوجته خلوة  
اهداء أو خلوة زيارة أو لم يعلم بينهما خلوة أو قرأه وطئها وقالت هي لم يطأني فانه يؤخذ باقراره  
ويلزمه جميع الصداق ان كانت المرأة سفيهة أو أمة أو صغيرة ولو عبر بما يشمل الصغيرة  
والامة لكان أحسن وقد يقال ان المؤلف أراد بالسفيهة المحجور عليها اما بسبب الرق أو عدم  
حسن التصرف في المال وبرشحه بمقابلته بقوله (ص) وهل ان أدام الاقرار الرشيدة كذلك  
أو ان كذبت نفسها تأويلان (ش) يعني ان الزوج اذا قرأه أو أصاب زوجته وقالت الرشيدة  
ما أصابني واستمرت على انكارها لذلك هل يؤخذ الزوج باقراره ويؤخذ منه جميع الصداق  
كالسفيهة سواء استمر على اقراره أم لا وبه فسر المدونة ولا يؤخذ منه جميع الصداق

واستمرت على انكارها) أي وسكت (قوله هل يؤخذ الزوج) أي لاحتمال وطئه لها نائمه أو غيب عقلها غيب لانه أمر لا يعلم  
الامنه ولذلك لم يشترط في ذلك عدم نكذيمها بخلاف ما يأتي في باب الاقرار فانه مال يعلم من غيره (قوله سواء استمر على اقراره أولا)  
حاصله ان صاحب القول الاول يقول يؤخذ باقراره اذا أنكرت وكذبته استمر على اقراره أولا وأولى اذا سكت وهو تابع في ذلك



المفاتيح وفي شرح شب وعب خلافه وهو ان صاحب الاول يفصل في مفهوم ان ادام الاقرار وهو اذالم يدم الاقرار فيقول ان سكنت يؤخذ باقراره الاول وان كذبه فلا يؤخذ باقراره الاول ونقل الخطاب عن ابن عرفة ما يشهد لتقريرهما وهو ان انكرت ورجع عن اقراره قبل رجوعها فانه يسقط عنه النصف عند صاحب القول الاول (قوله وهو على المشهور ربع دينار الخ) ومقابلته ما نقل عن ابن وهب من اجازته بدرهم ونقل عنه ايضا انه لا حد لاقله وان النكاح يجوز بالقليل والكثير (قوله خالصة) قيمته اربعة دنانير لانه خالص غالباً لا بد من خالوصه ايضا كما هو ظاهر النقول (قوله وانتم ان دخل) هذا مخالف لقاعدة الفاسد اصدقه في انه عليه صداق المثل بالدخول (قوله فان لم يتم) أي فان عزم على عدم اتمامه فسخ ولا يكون ذلك الا عند ارادة عدم البناء وخالصته ان قوله فان لم يتم فسخ ظاهره عزم على اتمامه أو على (١٠٠) عدم اتمامه أو لم يعزم على شيء ولكن المراد وعزم على عدم اتمامه وأما

لو عزم على البناء فانه يلزمه اتمامه كما لو بنى وأما اذالم يعزم على واحد منهما أي فلم يعزم على البناء ولا عدمه فله الخيار الا أن تقوم الزوجة بحققها تنضم رها ببقائه على تلك الحالة ثم نقول كما أفادوا ان هذا الفساد المحكوم به ليس فساداً مطلقاً بل فساداً مقيداً بعدم اتمام فلا يقال ان كلامه فيه تناقض (قوله فسخ) بطلاق ووجب فيه نصف المسمى (قوله أو بما لا يملك) الاولى ان يقول بما لا يباع لا قضاء كلامه انه يجوز بجدد الاضحية وجدد الميتة بعد دفعه وليس كذلك (قوله أي وفسد الصداق) الاولى ان يقول أي وفسد النكاح (قوله فان اطلع على ذلك بعد البناء أي ولو كانت الزوجة ذمية ولو قبضته واستسلمت لكانت عند ابن القاسم وقال أشهب لها ربع دينار للخمى وهو أحسن لان حقها في الصداق يسقط بقبضها لانها تستعمله وبقى حق الله (قوله أو باسقاطه) الباء للسببية والمعنى وفسد العقد بسبب اسقاطه أو أنها بمعنى مع (قوله أو كفصاص)

الا اذا كذبت الزوجة الرشيدة نفسها ورجعت الى قول الزوج انه أصابها قبل رجوعه عن اقراره وهذا فائدة شرط المؤلف ادامة اقراره فان الادامة انما تعتبر في ذاتي قوله أو ان كذبت نفسها اما على التأويل الاول ان الرشيدة كالسقيفة فسواء عليه ادام الزوج على اقراره أم لا والتقدير حينئذ وهل الرشيدة كذلك مطلقاً أو ان كذبت نفسها وهو مديم الاقرار \* ولما أنهى الكلام على شروط الصداق شرع في الكلام على الانكحة الفاسدة لخلل في الصداق فقد شرط وبد أن ذلك بالكلام على الفساد لا قله وهو على المشهور ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما يساوي أحدهما ولا حد لا كثره فقال (ص) وفسدان نقص عن ربع دينار أو ثلاثة دراهم خالصة أو مقوم بهما (ش) ومن عادة المؤلف أن يستغنى بالاضداد عن الشروط كما في قوله في الامامة وطلبت باقتداء بمن بان كافر الخ فكأنه قال شرطه ان يكون الصداق ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو عرضا يساوي ربع دينار أو ثلاثة دراهم خالصة فان نقص عن ذلك فسد لكن فساداً مقيداً بما اذالم يدخل ولم يتمه فان اتمه فلا يفسخ وكذا ان دخل فانه يتمه وجوباً والى هذا أشار بقوله (ونتمه ان دخل) والا فان لم يتمه فسخ (ص) أو بما لا يملك تكمر وحر (ش) أي وفسد الصداق ان نقص عن ربع دينار أو تزوجها بشئ لا يجوز فملكه تكمر وحر لان شرط الصداق ان يكون متمم ولا يصح ملكه شرعاً فان اطلع على ذلك قبل الدخول فسخ ولا شئ لها وان اطلع على ذلك بعد البناء فلها صداق المثل (ص) أو باسقاطه (ش) يعني وكذلك يكون النكاح فاسداً اذا دخل على اسقاط الصداق بالسكينة فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل (ص) أو كفصاص (ش) معطوف على مدخول الباء أي أو وقع بكفصاص وأدخلت السكاف ما أشبهه مما هو غير متمم كنكاحه بقراءته لها شيئاً من القرآن أو بعقته أمة على ان يجعل صداقها عتقها فاذا اتفقا على ذلك فان العتق ماض والنكاح فاسد قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل (ص) أو بقب (ش) أي وكذلك يكون النكاح فاسداً يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل اذا وقع على عبد آبق أو بعير شارد أو غرة لم يسهلهاها ومثله اذا وقع على دار للغير على أنه يشترى لها من ماله لانه قد لا يبيعها فهو من الغرر أو على ان يشترى لها من ماله ويجعل ميسرته فيها صداقاً لها انكثرة الغرر لانه لا يعلم هل يحصل له ذلك أم لا واليه أشار بقوله (ص) أو دار فلان أو ميسرتها أو بعضه لاجل مجهول أو لم يقيّد

وجب له عليها أو على غيرها وفي العبارة حذف والتقدير أو وقع بعدم قصاص لان صورة المسئلة ان الاجل امرأة قتلت أبا رجل من الاواستحق ذلك الرجل دمها فانفقت معه على انه يتزوجها ويجعل عدم قتلها صداقاً لها فانه لا يجوز أو كان أخوها مثلاً قتل ولد ذلك الرجل واستحق عليه القصاص فانفق معها على أن يعقد عليها ويجعل صداقها ترك القصاص من أخيه (قوله كنكاحه بقراءته لها شيئاً من القرآن) كأن يقرأها سورة يس مثلاً أو ما لزوجها على تعليمه فسيأتى ان فيه قولين (قوله على أن يجعل صداقها عتقها) وما ورد من انه صلى الله عليه وسلم تزوج صفية وجعل صداقها عتقها فمن خصوصيته صلى الله عليه وسلم أولم يبعها عملاً (قوله أو غرة لم يسهلهاها) أي على التبقية وأما على القطع فيجوز بشرطه الآتي (قوله انكثرة الغرر) لانه لا بدري هل يبيعها أولاً ولا بدري هل تباع في يوم أو يومين مثلاً



(قوله أو متى شئت) بكسر التاء كما هو مفاد محشي نت ثم ذكر ان المعتمد ان متى شئت يجوز وهو قول ابن القاسم في المتبعية الى ميسرة  
أو الى أن تطلبه المرأة به وهو الآن ملىء أو معدوم لا يجوز قاله ابن الماحشون وأصبح وقال ابن القاسم ان كان ملياً جاز ونحوه لابن  
الحاجب وقال ابن عرفة وفسخ وعن ابن حبيب عن ابن القاسم كونه الى أن تطلبه ككونه الى ميسرة (قوله أو لم يقيد الاجل) المتبعية  
المشهور من مذهب مالك وأصحابه وبه العمل وعليه الحكم انه يفسخ قبل البناء (١٠١) ويثبت بعده بصدائق المثل (قوله لو قال

الاجل) (ش) يعنى وكذلك يكون النكاح فاسداً بصدائقه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بالاكتر  
من المسمى وصدق مثلها كما يأتي اذا تزوجها بصدائق معلوم لكن بعضه لاجل مجهول كقول  
أوفراق أو متى شئت وبعضه لاجل معلوم أو حال لكثرة الغرضين ثم قوله أو لم يقيد الاجل  
معطوف على مدخول الشرط أى وفسد النكاح ان لم يقيد الاجل أى اجل الصداق كما لو قال  
أتزوجها بعشرة مثلاً فقط أو عشرة الى اجل فانه يكون فاسداً ما لم يكن جرى العرف بشئ فيه  
(ص) أو زاد على خمسين سنة (ش) لو قال أو بخمسين سنة توافق ما تجب به الفتوى من ان  
الصداق اذا اجل بخمسين سنة فان النكاح يفسخ قبل ويثبت بعد الدخول لانه مظنة  
اسقاطه الا لا يعيشان الى ذلك غالباً لا سيما اذا كانا مسنين وهذا القول هو المرجوع اليه  
كافي نقول الموافق وما في نت من ان المرجوع اليه الاربعون ليس بصواب وكذلك لو اجل  
بعضه الى ذلك الاجل لان حكم البعض حكم الكل في التأجيل والحلول وفي كلام المؤلف  
نظراً لشرحنا الكبير (ص) أو بعين بعيد تكراسان من الاندلس وجاز كعصر من المدينة  
لا بشرط الدخول قبله الا القريب جداً (ش) يعنى ان النكاح يكون فاسداً اذا وقع على صداق  
معين غائب عقاراً أو غيره غيبه بعيدة تكراسان التى هى باقضى المشرق من الاندلس التى  
هى باقضى المغرب لا تقطاع خبره وظاهره سواء كان على وصف أو رؤية متقدمة على العقد  
لا يتغير بعدها أم لا والذي قرره الشيخ الجيزى ان كلام المؤلف فى الموصوف وأما ما كان  
على رؤية متقدمة فحكمه حكم البيع يفصل فيه بين أن يكون بعد رؤية يتغير بعدها  
فيتمتع أو لا فيجوز ويختلف باختلاف المبيع انتهى اما ان كانت الغيبة متوسطة فانه  
لا يفسخ كعصر من المدينة المشرفة لانها مظنة السلامة ولا فرق بين العبد والدار والضممان  
من الزوج فى غير العقار ومن الزوجة فى العقار كالبيع ومحل الجواز اذا لم يشترط الزوج الدخول  
قبل ان قبضه الزوجة فان شرط ذلك فلا يجوز ولو دخل بغير شرط جاز وهذا ما لم تكن الغيبة  
قريبة جداً فان كانت كذلك كاليومين والثلاثة فانه يجوز اشتراط الدخول قبل قبضه بلا  
خلاف ثم ان المؤلف استغنى عن التقييد بجداً بالتشبه بقوله تكراسان الخ ولم يثبت للقرية  
قال فيها جداً ثم ان المؤلف ابتدأ بالبعيدة جداً لان المقام لعطف الفاسدات بعضها على بعض  
وختم بالقرية جداً ووسط المتوسط بينهما وحكم الصداق اذا وقع فى الغيبة البعيدة جداً  
كالصداق الذى فيه غرر فاذافات بالدخول صح النكاح عهراً المثل كما مر فى قوله وأبى ويجوز  
الصداق بالعين الغائبة بشرط اشتراط خلفها ان تلفت كما يأتي فى الاجارة (ص) وضمنته بعد  
القبض ان فات (ش) يعنى ان النكاح اذا وقع بعبد أبى أو بعير شارود وقتلنا بفساده لصداقه  
يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدائق المثل فاذا قبضته المرأة بعد ذلك فانها تضمنته بالقبض  
فان لم يفت في يدها بان لم تحل عليه الاسواق ولا تغير في بدنه فانما تدره للزوج وتأخذ منه صداق

كلا يعطى حكم ما قارب به والمتوسط يحتاط فيه فيعطى حكم البعيد فى الاولى (قوله كاليومين والثلاثة) ونحو ذلك كذا كتب بعض  
الشيوخ ويقسم بالاربعة والخمسة فان أصبح قال بها (قوله بالعين الغائبة) أراد بها النقصين وصورتهما أن يقول أدفع لك العشر من  
دينار التى فى صندوق فى اسكندرية وقوله ان اشترط الخلف أى انها ان ضاعت أعطيت بدلها وذلك لان العين لا تترادف انما (قوله  
وضمنته بعد القبض الخ) ليس الفتوات شرطاً فى الضمان كما يتبادر من عبارته بل القبض كافى فى الضمان والفتوات مرتبة عليه أى  
وبرد قيمته ان فات فقوله فى البيوع الفاسدة وانما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض أحسن وقال ابن الحاجب وتضمنه بعد القبض



لا قبله كالمسألة في البيوع الفاسدة فلذلك لو فات في بدن أو سوق ونحوه كان لها وتغرر القيمة قاله محشي ثب (قوله فاعلى) أى بان  
تغير في بدنه فان التغير في البدن أعلى من حواله السوق (قوله ليكون المسمى حراما) لا يخفى انه في تلك الحالة يقال له فاسد لعقده  
وصداقه كمنكاح المحرم اذا جعل فيه خمر وقوله ونحوه أى كعبد أبق (قوله وكذا في الفاسد لعقده) أى الذى يجب فيه المسمى ليكون  
صحى فافان قوله ضمانه منها ولو كان مما لا يغاب عليه أو قام على هلاكه بينة (قوله فافاسد لعقده الخ) أى سواء وجب فيه المسمى  
أو صدق المثل (قوله يتفقان فيما اذا قبضته) فيكون الضمان منهما مطلقا ولو ثبت هلاكه (قوله وأما بعده) أى بعد الدخول فيفقان  
أيضا في الضمان حيث تلف بيدها بعد قبضه الخ ولو قامت على هلاكه بينة (قوله حيث تلف بيدها) أى لا تضمن الا اذا تلف بيدها وأما  
اذا تلف بيد غيرها فلا ضمان عليها (قوله وأما الفاسد لعقده) أى والفرض انه بعد الدخول (قوله فضمن الصداق فيه) فاذا كان بيد  
الزوج وكان مما لا يغاب عليه أو يغاب عليه وقامت على هلاكه بينة فضمنه منها أى فالضمان منها لا يتوقف على كونه بيدها بخلاف  
ما تقدم وتلك العبارة أى التى هى قوله وبعبارة (١٠٢) الخ عبارة عج وقد حليتها بما يقتضى مفاده وكتب بعض شيوخنا ما يوافقه

وظهر منه ان الفاسد لعقده الذى  
يجب فيه المسمى لا يعطى حكم  
الصحيح الا فيما اذا كان بعد الدخول  
وأما قبل الدخول فحكمه حكم  
الفاسد لصداقه والفاسد لعقده  
الذى يجب فيه صداق المثل في كونه  
اذا تلف بيدها تضمنه للزوج مطلقا  
قال في شرح شب بعد ذكر عبارة  
عج وذكر بعض الشارحين ما يفيد  
ان الراجح ان ضمان الصداق فيه  
كضمانه في الفاسد لصداقه اه  
وقال اللقاني موافقا قول المصنف  
وضمنته أى ضمن الصداق الذى  
يحل فملكه في المنكاح الفاسد كان  
فاسد الصداقه أو لعقده على  
المذهب وفي شرح عب ما يخالف  
ذلك كله فانه قال والمراد بالفاسد  
هنا الفاسد لصداقه أو لعقده اذا  
وجب فيه صداق المثل ليكون  
المسمى حراما وأما الفاسد لعقده  
حيث وجب فيه المسمى فضمن

مثلها وان فات في يدها بان حالت عليه الاسواق فأعلى فانه يبقى في يدها وتوقع قيمته للزوج يوم  
قبضته وتأخذ صدق مثلها كما في البيوع الفاسدة وبعبارة كلام المؤلف في الفاسد لصداقه  
أو لعقده اذا وجب فيه صداق المثل ليكون المسمى حراما ونحوه وكذا في الفاسد لعقده اذا حصل  
فيه الضمان قبل الدخول كما اذا قبضت الصداق قبل الدخول وهلك بيدها فان ضمانه منها  
فالفاسد لعقده وصداقه يتفقان فيما اذا قبضته وتلف منها قبل الدخول وأما بعده فيفقان  
أيضا في الضمان حيث تلف بيدها بعد قبضه وكان الواجب في الفاسد لعقده صداق المثل  
وأما الفاسد لعقده حيث وجب فيه المسمى فضمن الصداق فيه كضمانه في الصحيح (ص)  
أو بمغصوب علماء لا أحدهما (ش) هذا أيضا من الاماكن التى يكون النكاح فيها  
فاسد الصداقه بان عقد على عبد أو على عرض مغصوب والزوجان معا يعلمان قبل العقد  
بالغصب فانه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل وأما علم أحدهما دون الآخر فان  
النكاح لا يفسخ وترجع على الزوج بمثله أو بقيمته لدخوله على هذا العوض حيث لم يعلم  
ودخولها على ذلك حيث علم دونها (ص) أو باجتماعه مع بيع (ش) المشهور ان النكاح في هذه  
المسئلة فاسد لصداقه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل وهو ما اذا اجتمع مع البيع  
أو القرض أو الشركة أو الجعالة أو الصرف أو المساقاة أو القراض في عقد واحد للجهل بما يخص  
البضع من ذلك أو لتنافي الاحكام بينهما فان النكاح مبنى على المسامحة والبيع وما معه على  
المشاحة وقد صور المؤلف الاجتماع المذكور بقوله (كدار) مثلا (دفعها هو أو أبوها) أى  
دفع الزوج دار زوجته على ان يتزوجها ويأخذ منها مائة دينار فالدار نصفها في مقابلة البضع  
والنصف الآخر في مقابلة المائة فقد اجتمع البيع والنكاح في عقد واحد وكذلك الحكم  
بفساد النكاح لو دفع الدار أبو الزوجة أو الزوجة نفسها للزوج على ان يتزوجها ويدفع للزوجة  
مائة دينار مثلا فالمائة التى يدفعها الزوج بعضها في مقابلة البضع وبعضها في مقابلة الدار فقد

الصداق منه كضمانه في الصحيح يضمن بالعقد كما سيذكره في الصحيح بقوله وضمانه ان هلك بينة أو كان مما لا يغاب  
عليه منها والافن الذى بيده وبعد هذا كله فالراجح كلام اللقاني من ان كلام المصنف يحتمل على الفاسد مطلقا (قوله أو بمغصوب  
علماء) وانما يعتبر علمهما اذا كانا رشيدين والا فالمتبر علم وليهما وعلم المجبرة كالعدم وكذا علم المجبر (قوله على عبد الخ) لم يذكر العقود  
والمثليات وظاهر عبارة غيره العموم (قوله لدخوله على هذا العوض) جواب عما يقال هلا يرجع صداق المثل فأجاب بما حاصله انه انما  
لم يرجع لصداق المثل لانه دخل على هذا العوض حيث لم يعلم أى بقيمته أو مثله يقوم مقامه (قوله أو القرض) والحاصل ان مثل  
البيع العقود المجوعة في جنس مشتق وان فات النكاح بالبناء ثبت البيع لانه تباع والنكاح هو المقصود واذ فات البيع قبل البناء  
فلا يثبت النكاح لانه هو المقصود الاعظم واذ فات النكاح وكان البيع قائما ففيه القيمة لمالكه وبه يلغى فيقال لنا ببيع فاسد مضى  
بالقيمة مع عدم مفوت في البيع (قوله للجهل الخ) لا يخفى ان هذا لا يأتى فيما اذا سمي لكل فالاولى التعليل الثانى أو يجزى وتلك التسمية  
هذه الاجتماع لا اعتبار لاحتمال المساواة أكثر (قوله كدار دفعها أبوها الخ) ولو زاد ما دفعه من قيمة الدار على ربع دينار



(قوله بان يقول الاب الخ) أي ويقول المشتري قبلت ذلك (قوله أو يقول الزوج بعثك داري بعشرة وتزوجت ابنتك تفويضا) أي فيقول الولي فعلت ذلك بمعنى اشتريت دارك بالعشرة وزوجتك ابنتي تفويضا وقوله أو تقول الزوجة الخ أنت خير بان صيغة النكاح انما تكون من الولي الذي يتولى الطرفين لان المرأة وظاهر العبارة ان هذه الصيغة الصادرة من المرأة صيغة النكاح وليكن ليس الحكم كذلك بل نقول صيغة النكاح ما يقوله الرجل بعد بان يقول قبلت ذلك وكان ذلك يكفي ثم بعد هذا كله اعترض محشي بت بان النص ليس فيه التصريح بالبيع نقل ابن عرفة سمع سحنون ابن القاسم من أنسكح ابنته من رجل على ان اعطاه دارا جاز نكاحه ولو قال تزوج ابنتي بخمسين واعطيتك هذه الدار فلا خير فيه لانه من وجه النكاح (١٠٣) والبيع ابن رشد يقوم منه معنى خفي وهو

جواز اجتماع البيع مع نكاح التفويض بخلاف نكاح التسمية هذا هو الذي عني المؤلف وأما تصويره من ومن تبعه بان يقول بعثك داري بمائة وزوجتك ابنتي تفويضا فيحتاج لنقل بجوارها لانها أشد مما في السماع للتصريح بالبيع فيها بخلاف ما في السماع فانه تلفظ بالعطية وعليه يأتي فرق ابن محرز وقول س ليس صورتها ما قال ابن القاسم فيه نظر اذ لا مستند له في مخالفة ابن القاسم اه وذلك ان ابن محرز فرق بين هذه المسئلة أعني مسئلة التفويض والتي قبلها بأن الدار هنا خالية من العوض وانما قصد الاب معونته بخلاف الاولى فانه سلك بها مسلك المعاوضة (قوله وسواء كانت الخ) أي ففعل الخلاف في ثلاث صور وهي ما اذا سمي لكل دون صداق المثل أو لاحداهما صداق المثل والاخرى دونه أو لاحداهما دونه والاخرى تفويضا وثلاث باتفاق وهي ما اذا سمي لكل صداق المثل أو لم يسم لواحدة منهما أو سمي لاحداهما صداق مثلهما ونكح الاخرى تفويضا ففعل الخلاف

اجتمع البيع والنكاح في عقد واحد وظاهره فساد النكاح المجتمع مع البيع سواء سمي لكل منهما ما يخصه من ذلك أم لا ثم ان جملة دفعها صفة لدار لان الجملة الواقعة بعد التسمية صفة لها ان كانت جرت هنا على غير من هي لانه في اللفظ جارية على الدار وفي المعنى انما هي للدافع فلذا أبرز الضمير وجوبه وعطف عليه قوله أو أبوها ولا فرق في المشتق الواقع صفة لما ذكر بين ان يكون وصفا أو فعلا كما هنا (ص) وجاز من الاب في التفويض (ش) أي وجاز اجتماع البيع والنكاح حيث كان النكاح نكاح تفويض ولا مفهوم لقوله الاب اذن من الزوج أو الزوجة كذلك بان يقول الاب بعثك داري وزوجتك ابنتي تفويضا أو يقول الزوج بعثك داري بعشرة وتزوجت ابنتك تفويضا أو يقول الولي بعثك داري بعشرة وزوجتك ابنتي تفويضا أو تقول الزوجة لمن له ولاية عقدهما من يجوز له نكاحها بعثك داري بعشرة وزوجتك ابنتي تفويضا ولو كان ذلك على وجه الشرط (ص) وجع امرأتين سمي لهما أولا احداهما (ش) لا خلاف انه يجوز للرجل ان يجمع بين امرأتين أو ثلاث أو أربع في عقد واحد سمي لكل واحدة منهن صداقا تساوت التسمية أو اختلفت أو سمي لواحدة ونكح الاخرى تفويضا أو لم يسم لواحدة منهما بل نكحهما تفويضا وترك المؤلف هذا الاخير لاجل ما رتبته من الخلاف الآتي ولولا له لقال سمي لهما أولا ويكون شاملا للصور الثلاث ولا مفهوم لامرأتين أي نساء (ص) وهل وان شرط تزوج الاخرى أو ان سمي صداق المثل قولان (ش) يعني ان جواز الجمع بين المرأتين مثلا مع التسمية ولو من جانب وان شرط مع تزوج الواحدة تزوج الاخرى وسواء كانت التسمية لهما أولا احداهما صداق المثل لمن سمي لها أو دونه واليه ذهب ابن سعدون ولم يره كالبيع أو الجواز مع ذلك الشرط حيث حصلت التسمية في جانب أو جانبين انما هو ان سمي صداق المثل كالبيع وهو قول جماعة من المتأخرين فليست التسمية عند أهل القول الثاني شرطا كما يتبادر من لفظه انما الشرط اذا حصلت تسمية مع الشرط المذكور ان يكون قدر مهر مثل المسمى لها فأكثر ففعل الخلاف اذا شرط تزوج احداهما بتزوج الاخرى وسمي لهما أولا احداهما ونقص عن صداق المثل وأما ان لم يسم أصلا أو سمي صداق المثل فليس من محمل الخلاف أي فيجوز بالاخلاف شرط تزوج احداهما بتزوج الاخرى أم لا (ص) ولا يجب جمعهما والاكثر على التأويل بالمنع والقبح قبله وصداق المثل بعده لا الكراهة (ش) مفعول يجب محذوف أي ولا يجب جمعهما الا امام أي في صداق والمعنى أن الشخص اذا تزوج امرأتين بصداق واحد هو يستلزم وحدة العقد غالبا ولم يبين ما يخص كل واحدة منهما فان

مقيده بقيد شرط تزوج احداهما على تزوج الاخرى والمفروض لكل أو بعض دون صداق المثل وقوله وسمي لهما أي ونقص عن صداق المثل وقوله أولا احداهما أي سمي لهما دون صداق مثلهما أي والثانية نكحها تفويضا فقوله ونقص راجع لهما (قوله ولم يره كالبيع) أي فانما يجوز جمع الرجلين سلعتيهما اذا سمي لكل قيمة المثل (قوله أو سمي صداق المثل) أي لكل أو سمي لواحدة صداق المثل والاخرى تفويضا (قوله والاكثر على التأويل بالمنع) لانه يجمع الرجلين سلعتيهما في البيع وقوله لا الكراهة لانه يجمع رجل واحد سلعتيه في بيع واحد كذا عمل والاول ظاهر (قوله الامام) الذي في المواق والشيخ سالم ابن القاسم (قوله بصداق واحد) أي وما قدمه المصنف في عقد (قوله غالبا) وفي غير الغالب يكون في عقدين بان يتفق الويلان على أن يزوجه



ابنهم ما بعشرين ديناراً ثم يتولى كل واحد منهم ما عقد وليته على حدة (قوله و يفض المسمى على قدر مهرهما) بان ينسب صداق كل واحدة أى صداق مثلها لمجموع الصداقين وبتلك النسبة تأخذ كل واحدة من هذا الصداق المسمى فلو كان صداق مثل احدهما عشرة وصداق مثل الاخرى عشرين فالمجموع ثلاثون فالمسمى على الثلث والثلثين (قوله على القول بجوازه) أى عند عدم التسمية لكل بتعيينه يستفاد من المصنف ترجيح القول (١٠٤) بالمنع (قوله أو تضمن اثباته رفعه) شمل صورتين جعل الرقبة ابتداء صداقاً وهذا

حمل غالب الشراح والصورة الثانية أن يكون جعل لها مالا معيناً ثم يدفع لها زوجها عوضاً عن ذلك المال المجمول لها صداقاً (قوله قبل البناء وبعده) أى كنكاح المحرم والشغار (قوله والاشياء المعينة الخ) محمل المنع اذا كانت في ملك الغير مطلقاً أى وصفها أم لا وفى ملكه ولم يصفها والا بان كانت في ملكه ووصفها صح والا فلا وفى هذا الشرح مما ظاهره المنع مطلقاً فإنه ضعيف (قوله ومحمل المنع اذالم يكن لهم عرف الخ) وأما اذا كان لمن نكحت عرف في الميوت جاز النكاح وهو مصروف الى عرفهم ثم لا يخفى ان تعييل المنع جار ولو كان لهم عرف وخلاصته ان من عمل بذلك التعييل يمنع مطلقاً ولو كان لهم عرف فحينئذ لا يظهر كلامه والحاصل انه يجوز على المعتمد اذا كان في ملكه ولهم عرف بشئ منضبط أو وصفت (قوله مع القدرة على رفعه) هذا تمام العلة وهو الفارق بين هذه المسئلة والتي بعدها فلا حاجة الى الاشكال الا فى الجواب (قوله لان الغرر فى القدر الزائد الخ) فيه شئ بل الغرر والحاصل فى صلب العقد أيضاً والفروق ما تقدم (قوله وهل حكم العقد الخ)

الاولى أن يقول وهل الشرط الذى هو التعليق لازم وقوله واذا خالف الخ هذا فى المعنى محصل لزوم الشرط أو لا قدبر (قوله ولا يلزم الشرط) أى ولا يلزم التعليق وكره التعليق وقوله ولا الف الخ توضيح لقوله ولا يلزم الشرط وهذا الذى قلناه مقضى تفسير الشرط بالتعليق الا ان قوله بعد لكن يستحب الوفاء به الخ يقتضى انه أراد بالشرط المشروط الذى هو عدم الزواج والاخراج لا التعليق وعليه فيحتاج لقوله لكن يستحب الوفاء به وبعبارة عب وكره هذا الشرط من أصله وكذا يكره عدم الوفاء به ولا معنى لذلك الا اذا اراد بالشرط المشروط ثم بعد كنهى هذا رأيت شطب قال مانصه ولا يلزم الشرط أى المشروط وهو عدم الزوج

يستحب

الاولى أن يقول وهل الشرط الذى هو التعليق لازم وقوله واذا خالف الخ هذا فى المعنى محصل لزوم



وعدم الاخراج من بلدها وكره هذا الشرط لما فيه من الجور عليه ولذا قال في الحاشية ولا يلزم الشرط وهو عدم اخرجها من بلدها والتزوج عليها لان ان اخرجها من بلدها أو تزوج عليها معناه لا يخرجها من بلدها ولا يتزوج عليها ومثل ذلك من تزوج ماشطة أو قابلة مثلا وشرطت عليه خروجها الصنعها فلا يلزم الوفاء به من عب (قوله صورتهما زوجة في العصة) بهذا التصویر يعلم عدم تكرارها مع ما قبلها (قوله ثم خالف وفعل ذلك) الاولى أن يقول فلا يلزمه عدم الزواج اذا خالف وتزوج لا ترجع عليه بشئ الخ (قوله الا أن تسقط ما تقر الخ) ظاهر المصنف انها اذا أسقطت ما تقر بعد العقد بلاعين أنها (١٠٥) ترجع سواء خالف عن قرب أو بعد تحقيقها

للعوضه وهو ظاهر كلا مهم ولا ين عبد السلام ينبغي أن يقيد رجوعها بما اذا خالف عن قرب لا بعد كالتنين (قوله فهو مخرج مما تضمنه التشبيه من عدم الزوم) وهو استثناء منقطع فان قلت هلا كان مستثنى من قوله ولا يلزم الشرط استثناء منقطعاً كذلك قلت هذا بعيد بخلاف ما ذكره فهو قريب (قوله ثم خالف وتزوج الخ) أي فصوره الميكن ان تزوجت عليه قائمك بيدك أو فادسرية حرة أو فهدى طالق فيلزمه الميكن دون الانكاح لئلا يجتمع عليه عقوبتان والظاهر أن الطلاق يقع بائناً وأما الاسقاط مع الميكن بالله فكلا اسقاط بلاعين فيلزمه الانكاح ان خالف وكفارة الميكن بالله لسهولة كفارتها في الجملة بالنظر للطلاق والعتيق (قوله أو كزوجي اختك الخ) يتعلق به حكم فسخ النكاح قبل البناء فقط ولها بعد الاكثر من المسمى وصادق المثل ومدخول الكاف امران المعقود عليه والمهرأى أو زوجي كاختك بمائة وليس المراد كزوجي وأنكحتي وأعطيتي (قوله لغة الرفع) ظاهره مطلق الرفع والظاهر أن المراد رفع مخصوص الذي هو رفع

يستحب الوفاء به فلا يخرجها ولا يتزوج عليها وكره اشتراط الزوجين ذلك ولا يلزمه الا في الثانية ان خالف وأخرجها أو تزوج عليها على المشهور عن مالك وعنه ترجع بالاقبل من الاول وبقيته صدق المثل (ص) كان أخرجتك من بلدك فلان ألف (ش) صورتهما زوجة في العصة قالت لزوجها قد بلغني أنك تريد أن تخرجني من بلدي فقال لها ان أخرجتك فلان ألف فهو تشبيه في عدم الزوم والكراهة (ص) أو أسقطت ألفا قبل العقد على ذلك (ش) يعني انه اذا تزوجها بالفين مثلاً وأسقطت عنه من ذلك ألفا قبل عقد النكاح على أنه لا يتزوج عليها مثلاً ثم خالف وفعل ذلك فانها لا ترجع عليه بشئ من الا في التي أسقطتها عنه لعدم لزوم الشرط لان العبرة بما وقع عليه العقد (ص) الا ان تسقط ما تقر بعد العقد (ش) يعني لو تزوجها مثلاً بمائة اثنين وبعد العقد أسقطت عنه مائة من ذلك على أنه لا يتزوج عليها أو ان لا يسرى أو لا يخرجها من بلدها ثم خالف ذلك وفعل فانها ترجع عليه بالمائة التي أسقطتها لذلك فهو مخرج مما تضمنه التشبيه من عدم الزوم فقوله بعد العقد متعلق بتسقط لا بتقرر لان تقرير المصادق لا يكون قبل العقد أصلاً ومحل الرجوع اذا لم تتوثق مع الاسقاط بعين كما أشار اليه بقوله (بلاعين منه) اما لو توثقت بعين فلا ترجع بما أسقطت وانما يلزمه الميكن فقط كالألف أسقطت وحلفته ان خالف وتزوج أو تسرى فأمرى يسدي أو فالسرية حرة أو التي يتزوجها طالق وانما يلزمه بالخالفه التمثيل أو التخيير أو اطلاق ولا ترجع عليه بالمال الذي أسقطته (ص) أو كزوجي اختك بمائة على ان أزوجه اختي بمائة وهو وجه الشغار (ش) الكاف هنا اسم بمعنى مثل وهي عطف على فاعل فسد أي وفسد مثل زوجي الخ ويحتمل أن يكون المعطوف أو محذوف والمعطوف عليه فعل الشرطين من قوله ان نقص أي أو كان نكاح شغار كزوجي اختك أو غيرهما من لم يجبرها فاحرى بنتك أو غيرها ممن يجبرها بمائة على ان أزوجه اختي أو بنتي أو أمتي من عبدك بمائة ويسمى وجه الشغار والشغار لغة الرفع من قولهم شغار الكلب رجله اذا رفعها ليبول ثم استعمل فيما يشبهه من رفع رجل المرأة للجماع ثم في رفع المهر من العقد اذا كان وطأ بوطء وفعل بفعل فكان كلاً من الوليين يقول للآخر شغارني أي أنكحتني وأنكحت بغير مهر وأفهم قوله على الخ انه لو لم يقع على وجه الشرط بل على وجه المكافاة من غير توقف أحدهما على الآخر لحازوا وأشار الى صريح الشغار بقوله (وان لم يسم فصرح به) أي وان لم يسم لواحدة منهما مصادفاً كزوجي اختك أو بنتك على ان أزوجه اختك ما ذكر كذلك فيسمى صريح الشغار ومن القسمين يفهم المركب منهما كزوجي بمائة على ان أزوجه بالامهر فيسمى كل جزء باسم كلاً ويحكم بحكمه

(١٤ - نرشي ثالث) الكلب لقوله من شغار الكلب رجله رفعها للبول ولا يكون ذلك الا عند بلوغه فقد اتفق

أن رجلاً كان يقدم على الامام الشافعي رضى الله عنه فيقوم له فقيل له في ذلك فقال اناسمعت منه أن الكلب اذا بلغ رفع رجله عند البول وان الحر من راعي ودا لحظه وانتهى لمن أقاد لفظه وقوله استعمل أي لغة وقوله ثم استعمل في رفع المهر أي لغة وقوله فكان كلاً الخ أي بقوله لفظاً والافه وقائله معنى (قوله ثم استعمل في رفع المهر الخ) أي في العقد المحتوي على رفع المهر لقوله فكان كلاً الخ (قوله اذا كان وطأ بوطء) أي اذا كان العقد ذاوطء بوطء وقوله وفعل بفعل هو نفس الوطء فلا حاجة له (قوله بل على وجه المكافاة) كالأزوجه أخته أو بنته فكافأه الا يخرج بمثل ذلك من غير أن يفهم توقف احدهما على الاخرى قاله أبو عمران (قوله يفهم المركب منهما)



أي المركب من بعض كل منهما أي فهي حقيقة تركبت من بعض كل منهما وقوله فيسمى الفاء لا يصح أن تكون الهمزة العطف  
 لا السببية لانه لا تنفرع على ما ذكر التسمية (قوله أنه أكثر وقوعاً) أي أكثر اتفاقاً والوجه أكثر اتفاقاً من غيره (قوله أو الوجه  
 بمعنى المقابلة) وجه ثالث وكان المعنى نكاح شغار أي نكاح ذو مقابلة منسوبة لشغار لانه نكاح احتوى على صدقين متقابلين  
 وهو نسخته بأولاً باز (قوله وفسخ فيه وان (١٠٦) في واحدة) إشارة إلى القسم الثالث من الشغار وهو المركب منها فالمسمى

لها تعطى حكم وجهه وغير المسمى  
 لها تعطى حكم صريحه ولله در  
 المصنف حيث لم يذكر ما وافق  
 مسائل هذا الباب من حكمي كل  
 منهما واذكر حكم ما خاف مسائل  
 هذا الباب من حكمي كل منهما  
 فلما كان وجه الشغار وهو القسم  
 الاول في كلامه ثبت بالدخول لم  
 يتعرض له وتعرض فيما يأتي لما  
 يجب فيه لمخالفته لما يجب في هذا  
 الباب من صدق المثل ولما كان  
 في صريحه وهو القسم الثاني في  
 كلامه صدق المثل بالدخول لم  
 يتعرض له لموافقته لمسائل الباب  
 ولما كان فسخه أبداً مخالفاً لها  
 تعرض له بقوله لا حتى أبداً (قوله  
 من زوج أمته الخ) وأما لو طوع  
 السيد بابتراء ذلك بعد انعقد فلا  
 فسخ ويلزمه فيه العتق أيضاً (قوله  
 ويكونون أحراراً بالشرط) أي  
 لتشوف الشارع للحرية (قوله لانه  
 من باب بيع الاجنبة) أي لان هذا  
 الصداق بعضه في مقابلة الاولاد  
 لانه حينئذ يكون صدقاتها كثيراً  
 فان قلت هذا أثر خلل في الصداق  
 فوجب صدق المثل قلت لمساتم  
 مقصوده من حرية اولاده وتلفهم  
 على سيد أمهم لزمه المسمى  
 (قوله كالتمة) لم يقل تمة لان  
 المعنى الاول مستعمل بذاته ولا يكون

وجه تسمية القسم الاول وجهاً أنه أكثر وقوعاً من الوجهين الآخرين وقيل انه شغار من  
 وجه دون وجه فن حيث انه سمي لكل منهما صدقاً ليس بشغار لعدم خلو العقد عن الصداق  
 ومن حيث انه شرط تزوج احدهما بالآخر فهو شغار فكان التسمية فيهما كلا تسمية فذلك  
 سمي وجه الشغار أو الوجه بمعنى المقابلة لان كلا منهما صادر منه تسمية الصداق استويافي  
 قدره أو اختلفاً فيه وأما تسمية القسم الثاني صريحاً فهو واضح للخلو عن الصداق (ص) وفسخ  
 فيه وان في واحدة (ش) يعني أن العقد في صريح الشغار يفسخ قبل البناء وبعده ولا فرق بين  
 الصريح من الجانبين أو من جانب واحد كما اذا سمي لاحدهما دون الآخر (ص) وعلى حرية  
 ولد الامه أبداً (ش) عطف على فيه ونسخة حلوله أو أي يفسخ أبداً من زوج أمته على أن  
 الاولاد منها أو بعضها أحرار ويكونون أحراراً بالشرط وولاهم لسيدهم ولها المسمى وانما  
 فسخ أبداً لانه من باب بيع الاجنبة (ص) ولها في الوجه ومائة وخمسة مائة ومائة موت أو فراق  
 الاكثر من المسمى وصدق المثل (ش) الكلام بالنسبة الى ما تقدم كالتمة لانه ذكر فيه ما يجب  
 في نكاح الشغار للمرأة وذكروا كرمعه مسألة من تزوج بمائة وخمسة مائة نقداً ومائة الى  
 موت أو فراق وذكروا أن لها في جميع ذلك الاكثر من المسمى الحلال وصدق المثل على المشهور  
 ولا ينظر الى ما صاحب الحلال من النحر والمجهول بدليل قوله (ولو زاد) صدق المثل (على  
 الجميع) المعلوم والمجهول بان كان مائتين وخمسين مثلاً فتأخذها وقال ابن القاسم لان زاد على  
 المائتين فتأخذها حالتين ولا تعطى الزائد لانها راضية بالمائة لا جـ لـ مجهول فتأخذها حالة  
 أحسن لها فلو كان صدق المثل مائتين أو مائة وخمسين أخذته لانه أكثر من المسمى الحلال  
 وهو المائة فلو أريد بالمسمى الحلال والحرام لم يكن صدق المثل أكثر الا وهو زائد على الجميع  
 فلا يبالغ عليه فلو كان صدق المثل تسعين أخذت مائة لان المسمى الحلال وهي المائة أكثر  
 من تسعين صدق المثل (ص) وقدر بالتأجيل المعلوم ان كان فيه (ش) قدر مبني للمجهول  
 ونائب الفاعل صدق المثل والتأجيل متعلق بقدر المعلوم صفة له أي وقدر صدق المثل  
 بالمؤجل المعلوم ان وجد في المسمى ما أجـ لـ باجل معلوم كما اذا كان المسمى ثلثمائة مائة حالة  
 ومائة مؤجلة الى سنة ومائة مؤجلة باجل مجهول فان المجهول يلغى ويقال ما صدق مثلاً على  
 أن في صداقها المسمى مائة الى سنة فان قيل مائتان فقد استوى المسمى وصدق المثل فتأخذ  
 مائة حالة ومائة الى سنة وان قيل مائة وخمسون فتأخذ المسمى وان قيل ثلثمائة فتأخذ مائتين  
 حالتين ومائة الى سنة وذلك خير لها من المسمى ولما قدم ان لها في الوجه منها أو من احدهما  
 الاكثر من المسمى وصدق المثل وهو ظاهر المدونة عند ابن أبي زيد وتأولها ابن بابية على  
 الفرق بين الوجه منها فكذلك قال ابن أبي زيد أو من احدهما فصدق المثل فقط أشار الى ذلك  
 بقوله (وتؤولت أيضاً) كما تؤولت على ما سبق (فيما اذا سمي لاحدهما ودخل بالمسمى لها

له تمة الا اذا كان فهم معنى الاول يتوقف على هذا ولكن لما كان حكماً متعلقاً به عد كالتمة (قوله وذكروا  
 ان لها في جميع ذلك الاكثر الخ) ومقابلة أن في وجه الشغار لكل منهما صدق المثل وفي المائة موت أو فراق قول ذكره الشارح  
 بان لها صدق المثل ولو نقص عن المائة أو زاد على المائتين ولم يذكر كرمهم رام ولا التوضيح مقابلة في مائة وخمسة مائة (قوله أحسن لها) أي من  
 الاول (قوله بالمؤجل) إشارة الى ان التأجيل بمعنى المؤجل فهو من اطلاق المصـ دـ ر على اسم المفعول مجاز في سـ ل علاقته التعلق  
 أو بقدر مضاف أي لذى المؤجل والمعنى واعتبر صدق المثل بالنظر للعمال والمعلوم والمؤجل المعلوم لا بالنظر للمجهول



(قوله في عقد اجارة) أي بان يقول آجره دارى سنة مثلاً على ان أنزوجه بان تكون تلك المنافع مهر فليس عقد الاجارة مستقلاً بل هو عقد النكاح (قوله حكمه المنع) وهو المعتقد (قوله ولا خلاف) (١٠٧) في منع النكاح بالجعل) أي كان يقول

لها أنزوجه وأجعل مهره كذا أتاني لك بعبدك الا أتى فالجاءل الزوجة والمجمل له هو ذلك الزوج (قوله) فهو نكاح على خيار) وتقدم انه يفسخ قبل لا بعد (قوله على المشهور) أي يفسخ بموافق به على المشهور لا بصداق المثل أي خلافاً لمن يقول يفسخ بصداق المثل (قوله) يفسخ بمعاقد عليه) أي فان نكاح صحيح قبل البناء وبعد تلك المنافع ولا يفسخ للنكاح ولا للزوجة وعبرة شبه والمشهور أن النكاح لا يجوز ابتداءً ولكنه يفسخ بموافق عليه العقد من المنافع للاختلاف فيه انتهى فالواجب على المصنف أن يحذف قوله ويرجع بمعه (قوله) مثل سافر الخ) الشاهد انما هو في قوله بعد وعافاه الله من المعافاة لان المعافاة انما هي من الله تعالى للعبد لا من العبد (قوله يكره الاجل في الصداق) ولو بعضه (قوله) يتدرع أي يتوسل وهي في نسخة بدون نقطة ولكن في الاصل بالذال المعجمة (قوله بألف) فرض مسئلة وكذا قوله بألفين أي وان أمره أن يزوجه بقدر معلوم فزاد عليه والمراد زيادة لا تعمير فالدياران في عشرين والاربعة في المائة يسيرة قاله ابن عرفة (قوله) فان علمنا وعلم الآخر) كذا في نسخة بالواو وهي بمعنى أو أي علم الزوجان أي أو علم الآخر الذي هو الزوج أي أو علمت الزوجة ويدل على ذلك قول عجم علماء

بصداق المثل) متعلق بتؤت أي تؤت على وجوب صداق المثل فقط لا الاكثر في التسمية لاحدها اذا دخل بها وانما الاكثر فيما اذا سمى لهما معا عاذاً ظاهره مع أن هذا التأويل جار فيما اذا سمى لكل أو سمى لواحدة فقط كافي التوضيح فلو قال المؤت وتؤت أيضاً فيما اذا دخل بالمسمى لها بصداق المثل لشمها (ص) وفي منعه بمنافع أو تعليمها قرأنا أو أجازها ويرجع بقيمة عمله للفسخ وكرهته (ش) يعني أن النكاح اذا وقع بمنافع دار أو دابة أو عبد في عقد اجارة أو وقع على أن يعلم الزوج الزوجة قرأنا محدوداً يحفظ أو نظر أو وقع على أن يحجب الزوج زوجته أو يزورها أو نحو ذلك فهل النكاح في هذه المسائل حكمه المنع أو الكراهة فيه خلاف فعلى القول بالمنع يفسخ قبل الدخول ولا شيء فيه ويثبت بعده بصداق المثل والاجارة تنفس متى اطلع عليها قبل البناء وبعد ويرجع الزوج على المرأة بقيمة عمله من خدمة أو غيرها الى الوقت الذي فسخت الاجارة اليه ولا خلاف في منع نكاح بالجعل لان عقده غير منبرم بالنسبة للمجمل له اذله الترتي متى شاء فهو نكاح على خيار فاللام في التفسير للغاية لا للتعليل والمراد بالفسخ فسخ الاجارة أي الى فسخ الاجارة فليس في كلام المؤلف تعرض لكون النكاح يفسخ قبل البناء ويثبت بعده أم لا وان أراد فسخ النكاح لم يتناول ما بعد البناء بل ما قبله فقط لان هذا النكاح لا يفسخ بعده وعلى القول بالكراهة يفسخ بموافق به لا بصداق المثل على المشهور لكن المشهور الذي نص عليه المؤلف في التوضيح أن النكاح يفسخ بمعاقد عليه ولو على القول بالمنع (ص) كالمغلاة فيه والاجل (ش) التشبيه في القول الثاني فقط وهو الكراهة لافي جريان الخلاف والمعنى أن استغالي في الصداق مكروه وتختلف أحوال الناس فيه فرب امرأة يكون الصداق بالنسبة اليها قليلاً وان كان في نفسه كثيراً وبامرأة يكون الصداق بالنسبة اليها كثيراً ولو كان قليلاً في نفسه وكذلك الرجال فالرخص فيه والمغلاة ينظر فيه حال الحال الزوجين والمغلاة ليست على بابها مثل سافر لان الغلو لا يطلبه الزوج بل المرأة أو وليها فقط وكذلك يكره الاجل في الصداق ولو الى سنة لئلا يتدرع الناس الى النكاح بغير صداق ويظهرون ان هذا صداقهم تسقطه المرأة لخالفه السلف وقوله (قولان) راجع لما قبله (ص) وان أمره بألف عيبتها أو لا يزوجه بألفين فان دخل فعلى الزوج ألف وغرم الوكيل ألفان تعدي باقرار أو بينه (ش) يعني أن الزوج اذا قال لرجل زوجني بألف أو قال زوجني فلانة بألف فزوج به بألفين فان علم الامر قبل الدخول فسيأتي وان لم يعلم ذلك الا بعد الدخول فانه لا يلزم الزوج سوى الالف وأما الوكيل فلا يجوز ان يثبت تعديته أو لافان لم يثبت فسيأتي وان ثبت تعديته باقرار أو بينه حضرت توكيل الزوج له بالالف فانه يغرم للزوجة الالف الثانية المتعدي فيها لان الغرور الفعلي يوجب الغرم على المشهور فقوله وان أمره أي أمر شخصاً الضمير في عيبتها للزوجة المفهومة من السياق ولا مفهوم لالف (ص) والا فتختلف هي ان حلف الزوج (ش) تختلف ثلاثي مضاعف متعد مفعوله محذوف وهو الوكيل وفاء له الزوجة وهذا مخرج على مفهوم ان تعدي باقرار أو بينه وكثير ما ينزل المؤلف مفهوم الشرط كالمطوق فيه فرع عليه كانه مذكور أي وان لم يثبت تعدي الوكيل والموضوع بحاله من انه بعد البناء وان العقد وقع على ألفين ولو كسب يقول وكفى الزوج على ذلك وفعلت كما

أحدهما (قوله وان ثبت تعديته) فيه إشارة الى ان قول المصنف باقرار الخ متعلق بمحذوف أي والتقدير ان ثبت تعديته والا فالتعدي لا يكون باقرار أو بينه (قوله حضرت توكيل الزوج له) أي وحضرت عقده على ألفين فالتعدي لا يثبت الا بالامرين (قوله لان الغرور الفعلي الخ) أفاد ان مقابله يقول بان الغرور الفعلي لا يوجب الغرم



(قوله حلفت هي الخ) وصفة يمينها ما وقع العقد الا بالفين لا على ان الزوج أمر الرسول بأفين فان نكل الوكيل وصورة يمينه أنه أمره بألفين حلفت وغرم لها ان كانت دعوى تحقيق والا غرم بمجرد النكول كذا في شرح شب وغيره (وأقول) كما يفهم من كلام غيره ان محمل حلفها بعد نكول الزوج ان كانت دعواها دعوى تحقيق وأما اذا كانت دعوى اتهام فيغرم الزوج بمجرد النكول ومن المعلوم أن المفهوم من قول الشارح ان لم يكن الخ ان صيغة يمينها والله ان عقدي كان على ألفين فظهر من هذا كله ان صيغة يمينها عند نكول الزوج أو عند نكول الوكيل ان عقد نكاحها كان على ألفين وانما يكون حلفها عند نكول أحدهما في دعوى التحقيق لا في دعوى الاتهام ولذلك قال عجم بعد كلام ويفهم من هذا أنه اذا نكل الزوج ليس لها أن تحلف الوكيل وبغرم الزوج بمجرد نكوله ان كانت دعوى اتهام والا فبعد حلفها انتهى ومن المعلوم ان اليمين على طبق الدعوى فاذا كانت اليمين كما ترى فيكون دعواها التحقيقية ان عقد نكاحها كان على ألفين لا ان الزوج أمره بألفين وقوله ان لم يكن لها يمينه الخ أشار به لقول ابن يونس عن ابن المواز ان لم يكن على أصل النكاح بألفين بينة غير قول الرسول حلف الزوج ما أمره الا بألف وما علم بما زاده الوكيل الا بعد البناء أي انه اذا نكل هنالم يغرم حتى تحلف المرأة على ان أصل النكاح كان بألفين لا على ان الزوج أمر الرسول بألفين انتهى وظهور من هذا كله ان حلفها على تلك الكيفية انما هو (١٠٨) اذا لم تكن بينة على ان عقد نكاحها كان على ألفين وانما علم ذلك من قول

أمرني والزوج قول انما أمرته بألف فقط فحلف الزوجة الزوج أولا ما أمره الا بالألف وانه ما علم بما زاد الوكيل الا بعد البناء زاد بعض وانه ما رضى بذلك بعد ان علم به ثم تحلف الوكيل انه أمره بألفين وضاعت عليها الالف الثانية فان نكل الزوج حلفت هي ان لم تكن لها بينة بأن أصل النكاح كان بألفين وغرم لها الالف الثانية وما شرعنا عليه هو في أكثر النسخ وهناك نسخ عدة فانظرها (ص) وفي تحليف الزوج له ان نكل وغرم الالف الثانية قولان (ش) أي وهل للزوج أن يحلف الوكيل اذا نكل وغرم الالف الثانية وهو قول أصح - يخ قال فان نكل وغرم الالف للزوج أو ليس له ذلك وهو قول محمد وسبب الخلاف هل تكون يمين الزوج على صحيح قوله أو فقط أو عليه وعلى ابطال قول الرسول فعلى الاول لو نكل عن اليمين فانه يعد مقرا ولا يكون له تحليف الرسول وعلى الثاني له تحليف الرسول قالوا ويلتفت في هذا أيضا الى النكول هل هو كالاقرار فلا يكون له أن يحلفه أو ليس كالاقرار فيحلفه (ص) وان لم يدخل ورضي أحدهم الزم الآخر (ش) هذا مفهوم قوله ان دخل أي وان لم يحصل دخول ولم يدخل ولم يرض واحد منهم ما بالتعدي قبل العقد ورضي الزوج بالالفين لزم الزوجة أو رضى هي بألف لزم الزوج وان لم يرض كل واحد منهم ما بقول الآخر فسخ النكاح بطلاق وظاهر قوله لزم الآخر سواء ثبت تعدي الوكيل باقرار أو بينة أم لا وهو ظاهر كلامهم لان الموضوع قبل البناء (ص) لان ان اترم الوكيل الالف (ش) معطوف على معنى ما مر أي وان لم يدخل لزم النكاح

الرسول قال عجم متمم لذلك واعلم ان ما تقدم من كلام المصنف يفيد انه فيما اذالم تقم بينة على وقوع النكاح بألفين ولم يصدقها الوكيل على ذلك فان قامت بينة على وقوع العقد بألفين أو صدقها الوكيل على ذلك فان حلف الزوج انه ما أمر الوكيل الا بألف فلها أن تحلف الوكيل ان الزوج ما أمره الا بألفين فان حلف فلا شيء لها غير الالف وان نكل حلفت هي ان الزوج ما أمره الا بألف وانه تعدي في العقد على ألفين ورجعت على الوكيل بالالف الثانية وأما اذا نكل الزوج فانها تحلف ما أمر الوكيل الا بألفين وترجع على الزوج بالالف الثانية فان قلت ما ذكرته من

تحليفها للوكيل فيما اذا حلف الزوج مشكل وذلك أنها ادعت على الزوج دعوى تحقيق انما أمر الوكيل بالزوج ان بألفين وهذه الدعوى تتضمن عدم تعدي الوكيل فكيف تحلفه اذا نكل الزوج انه ما تعدي في التزويج بألفين وانه اذا نكل تحلف أنه تعدي في التزويج بألفين قلت قد يجاب بأن حلف الزوجة لرد دعواها بمنزلة ثبوت تعدي الوكيل انتهى (قوله وهناك نسخ عدة فانظرها) ادنى نسخه والا فحلفه هي أي فحلف الوكيل أي والا بان لم يكن اقرار ولا بينة بالتعدي فحلفه هي وفي نسخة فحلف هي ان حلف الزوج بلفظ تحلف فلا يباغ غير متعدي وقد نكل الوكيل ونسخة والا فحلفه هي (قوله أو ليس له ذلك وهو قول محمد) قال مرام وهو الاظهر (قوله وعلى الثاني الخ) أي فكان الزوج مدع أمرين صحة قوله وابطال قول الوكيل فن حيث كونه مدعيا ابطال قول الوكيل يحلفه عند نكوله بمثابة انسان ادعى على انسان بدعوة وأما لو قلنا على صحيح قوله فقط فلا علاقة له بالرسول فاذا نكل فلا يحلفه لانه بذلك الاعتبار لم يكن مدعيا عليه (قوله ورضي أحدهم الزم الآخر) يشترط فيمن يرضي أن يكون حرا شبيها والا فلا عبرة برضاه فاذا دخل فينبغي أن يكون لها في دخول السببية والعبد القدر الذي أذن فيه السيد وولى الزوج وهو الالف لا ما زوج به الوكيل فان لم يدخل واحد فيهم ما فسخ النكاح بلا طلاق كفى المدونة كالفسخ اذا أنبى الزوج واتزم الوكيل الالف كذا في شرح عجم (قوله ثبت تعدي الوكيل باقرار أو بينة أولا) فمع ذلك صورت أن تقوم بينة على التوكيل بألف وعلى التزويج بألفين أو يحصل تصديق على ذلك من الزوجين أو التصديق من أحدهما واليمين من الآخر أو حصل اليمين لا أحدهما ولم يحصل للآخر شيء منهما أو حصل



التصادق لاحدهما ولم يكن للآخر شيء أولم يحصل لكل منهما شيء ومعنى التصديق منه ما أي بان يصدقها على أن عقدها وقع على  
 ألفين وهي تصدقه على أنه ما أمره إلا بألف ومعنى قيام البينة من جانب والتصديق من جانب أن يصدقها على أن العقد وقع على  
 ألفين إلا أنه يدعى أنه ما أمره إلا بألف وهي تنكر ذلك فتأتي بينة تشهد أنه ما أمره إلا بألف (قوله فلا يلزم الزوج) أي فإذا امتنع من  
 المسكاح فلا يلزمه وأما لورضى الزوج بذلك فإنه يلزم المسكاح ولو أبت المرأة (قوله لمنه الوكيل الخ) أي فحينئذ يقال إلا أن يكون التزام  
 الوكيل لدفع العار عنه في عقد تولاه أو لم يداخل بينه وبين أهل الزوج من عداوة (١٠٩) ولا ضرر في زيادة النفقة على الزوج

وحينئذ يلزم انكاح وان أبت  
 المرأة ويقبل قوله ولو أبت المرأة  
 وظاهره بغير عيب وانظر إذا التزم  
 الوكيل زائد النفقة والكسوة في  
 ذلك الموضوع وهو ما إذا علم أنه لم  
 يقصد المنه فهل للزوج مقال ولا  
 يلزمه ذلك وهو الظاهر كذلك لا تظهر  
 عجب (وأقول) علة اللزوم في المهر  
 المستروى موجودة في زيادة النفقة  
 واحتمال مانع الموت لا يعارض العلة  
 (قوله فيما يفيد اقراره) وهو الحر  
 المكف الرشيد لا العبد والصبي  
 والسفيه فالكلام للسيد والولي  
 وفي عبارة المصنف حذف والتقدير  
 فيما يفيد اقراره فيها (قوله ان لم  
 تقم بينة) أي له ما معا فالصور  
 حينئذ ثلاث (قوله فان نكل لزمه  
 النكاح بألفين) أي في دعوى  
 الاتهام كإثباته عليه المصنف (قوله  
 وهي أولى الصور) يمكن أن يحمل  
 المصنف على الأخيرين بأن المعنى  
 ان لم تقم بينة لهما معا بل لاحدهما  
 فقط (قوله فلا يمين عليهما) كذا  
 قال الشيخ سالم وقال غيره بيمين  
 ووجهه انه عند تعارض البينتين  
 وتساقطهما لم يبق الا مجرد ادعاءهما  
 حقيقة فاتحج لليمين (قوله الا الرضا  
 أو الفسخ) أي بطله بانه لانه

ان رضى أحدهما بما قال الآخر لا ان ائتم الوكيل الألف الثانية فلا يلزم الزوج لمنه الوكيل  
 على الزوج والضرر عليه بزيادة النفقة لان نفقة من صداقها كثيراً أكثر من صداقها قليل  
 الا النادر من النساء وهذا هو الفرق بين ما هنا وبين وكيل البيع اذا التزم الزيادة يلزم الموكل  
 (ص) ولكل تحليف الآخر فيما يفيد اقراره ان لم تقم بينة (ش) هذا مفهوم قوله رضى أي  
 وان لم يرض أحدهما بما ادعى الآخر والحال أنه لم يحصل دخول ولم تقم لاحدهما بما ادعاه  
 بينة أي لم تقم بينة له وكل بألف فقط ولا لها ان تصدقها وقع على ألفين أو قامت بينة لها ولم  
 تقم بينة للزوج أو قامت بينة له ولم تقم لها بينة ففي هذه الصور الثلاث لكل واحد من الزوجين  
 أن يحلف صاحبه فان قامت لها فقط فلها أن تحلف الزوج أنه ما أمره إلا بألف فقط فان نكل  
 لزمه المسكاح بألفين وان حلف قبل للمرأة أما أن ترضى بالألف والافسخ النكاح بينكما بطلقة  
 بانه وان قامت بينة للزوج فقط فله تحليفها أنها ما رضىت بألف فان نكلت لزمها النكاح  
 بألف وان حلفت قبل الزوج أما أن ترضى بالألفين والافسخ بينكما بطلقة بانه ان لم تقم  
 بينة بينهما وهي أولى الصور الثلاثة في قوله والافسخ لا اختلاف في الصداق لكن أفاد  
 هناك ان العين عليهما وفيما يأتي من المبدأ باليمين وأما ان قامت بينة لكل منهما فلا يمين عليهما  
 وليس الا الرضا أو الفسخ وهي رابعة الصور (ص) ولا ترد ان اتهمه (ش) أي ولا ترد اليمين التي  
 توجهت على أحدهما بل يلزمه النكاح بما قال الآخر بمجرد نكوله ان اتهمه بأن توجهت  
 للزوجة على الزوج أنه ما أمره إلا بألف فكل لزمه النكاح بألفين أو على الزوجة ان عقد  
 نكاحها بألفين فنيكلت لزمها النكاح بألف والنكول هنا كإقرارها بالحق الدعوى على  
 صاحبه كأن قالت أنا أنا تخفني انك أمرت أو علمت قبل العقد بألفين أو قال هو أنا أنا تخفني انك  
 رضىت أو علمت قبل العقد بألف فاذا نكل عن اليمين ردت على صاحبه ولا يلزم الحاكم بمجرد  
 نكوله (ص) ورجح بداية حلف الزوج ما أمره إلا بألف ثم للمرأة الفسخ ان قامت بينة على  
 التزوج باليمين (ش) أي ورجح ابن يونس بداية حلف الزوج على تخيير المرأة بين الفسخ أو الرضا  
 بما حلف عليه ان قام للزوجة بينة على التزوج باليمين وصفه بينة ما أمره وكيله إلا بالافسخ  
 ما أمر الخ مقول حلف فان نكل لزمه النكاح بألفين (ص) والافسخ لا اختلاف في الصداق  
 (ش) أي وان لم تقم لها بينة على التزوج باليمين بل عذمت لها كما عذمت له على التوكيل بألف  
 وهي أولى الصور المتقدمة كما مر التنبيه على ذلك فالحكم حينئذ كاختلاف الزوجين في قدر  
 الصداق قبل البناء فبعد الزوجة باليمين لأنها بائنة فتخلف ان صداقها بألفين ثم يقال للزوج اما  
 ان ترضى بألفين أو تخلف اغما أمرت الوكيل بالف وفسخ انكاح الا ان رضى المرأة بألف

قبل الدخول (قوله أو على الزوجة ان عقد نكاحها بألفين) كذا في شرح شب وعب المناسب أن يقول أو على الزوجة انهما رضىت  
 بألف بدليل قوله بعد أو قال هو أنا تخفني انك رضىت أو علمت قبل العقد بألف بدليل قوله سابقا وان قامت بينة للزوج (قوله على تخيير  
 المرأة) جواب عما يقال قول المصنف بداية حلف الزوج يقتضى أنها تخلف أيضا وليس كذلك وحاصل الجواب ان المراد بداية  
 حلف الزوج على تخييرها وعلم من هذا ان ما لابن يونس لا يخالف ما تقدم وخلاصته ان ما لابن يونس هو احدى الصور الثلاث  
 المتقدمة وانما ذكرها بعد ليبين ما لابن يونس فيها من الترجيح أو ان المقصود من ذكر كلام ابن يونس انما هو قوله والافسخ لا اختلاف  
 في الصداق (قوله فبعد الزوجة باليمين) هذا كلام ابن يونس خالف فيه ما عليه مالك وابن القاسم من ان المبدأ في هذه اليمين هو



الزوج راجع ما عليه مالك وابن القاسم من ان المبدأ في هذه باليمين هو الزوج (قوله وبتوقف الفسخ على الحكم الخ) أي لانها  
بفراغها من اليمين يقع الفسخ ولا كل واحد ان يرجع لقول صاحبه ما لم يفسخ بالحكم كما قال الشارح (قوله كما أشرنا اليه) أي في قوله  
فان علما أو علم الآخر (قوله ومكنت من نفسها الخ) راجع لقوله أو بعده فاذا علمت بتعدي الوكيل قبل العقد ومكنت من العقد  
لزمها الالف كذا للشيخ سالم والذي قاله عجب ان علما قبل العقد بالتعدي لا يوجب لزوم النكاح لها بالالف الا اذا انضم لذلك تلذذه أو  
وطؤه كما يفيد التوضيح والشارح ويمكن تشبيهه الشارح عليه بأن يرجع قوله ومكنت لقوله قبل العقد أو بعده وهو أقرب وقوله حتى  
وطئت أي أو حصل تلذذ (قوله آذنة) يعلم (١١٠) من كونها آذنة كونها غير مجبرة فالجمع بينهما للتأكيد لأن يريد بالآذن

ما يشمل المستحب الذي في المجبرة  
فاخرجها بقوله غير مجبرة (قوله  
والتيمة التي تزوجت الخ) فيه انه  
لا يظهر كونها رشيده ولا يلزم من  
كونها تأذن بالاقول ان تكون  
رشيده وقد تقدم انه لا بد ان يكون  
الصدوق صدوق مثلها (قوله أو لم  
تعيينه فزوجها) أي بعد التعيين  
(قوله بدون صدوق المثل) مفهومه  
ان وجب لها صدوق المثل لزمها  
النكاح ان عينت الزوج أو عينه  
لها أو الاقلال في توضيحه وانظر لو  
رضى الزوج بتمام صدوق المثل  
بعد ان أبت والا قرب لزوم النكاح  
ان كان بالقرب انتهى والقرب  
هنا كالمفقات عليها ومفهوم قوله  
ان أبت انها قبلها لها الرضا ولو مع  
الطول واحترز بغير المجبرة من مجبرة  
الاب اذا زوجها بدون مهر المثل  
فانه يلزمها ولو بربع دينار ولو كان  
صدوق مثلها ألف دينار اذا كان  
ذلك نظر الها ولا مقال فيه لسلطان  
ولا غيره وفعله أبا محمول على  
النظر حتى يثبت خلافه بخلاف  
الوصي (قوله أن يكمل الخ) وفي  
البرموني ان التكميل على الولى  
قياسا على وكيل البيع أو الناظر  
يؤاجر بأقل من كراء المثل ووكيل

ومن نكل لزمه قول الآخر ونكولهما كلفهما أو بتوقف الفسخ على الحكم ويقع ظاهرا  
وباطنا (ص) وان علمت بالتعدي فألف وبالعكس ألفان (ش) ما مر جيعه حيث لم يعلم واحد  
من الزوجين بالتعدي كما أشرنا اليه سابقا وأما لو علم أحدهما أو كل بالتعدي فهو المشار اليه هنا  
والمعنى ان المرأة اذا علمت قبل العقد أو بعده ومكنت من نفسها حتى وطئت بالتعدي من  
الوكيل فالواجب لها ألف فقط وان علم الزوج بالتعدي قبل العقد أو بعده واستوفى البضع  
فالواجب عليه ألفان فقوله وبالعكس ألفان أي فالفان لازمان في العكس فالبا للظرف فيه  
(ص) وان علم كل وعلم يعلم الآخر أو لم يعلم فالفان (ش) هذا شروع منه في العلم المركب بعد ان  
فرغ من العلم البسيط والمعنى ان كل واحد من الزوجين اذا علم بتعدي الوكيل في الالف الثانية  
ودخل على ذلك ملكه وسواء علم كل منهما ما يعلم صاحبه بتعدي الوكيل أو لم يعلم بذلك فيقضى  
للزوجة بالافين نظر لما دخل عليه الزوج لانه لما علم بذلك ودخل عليه فكأنه التزم الالف  
الثانية ولا عبرة بعلم الزوجة حينئذ وأما ان علما معا بالتعدي ولم يعلم كل منهما ما يعلم صاحبه بتعدي  
الوكيل فيقضى أيضا بالافين لتساويهما في العلم والجهل وأما لو علم أحدهما ما يعلم صاحبه دون  
الآخر ففيه تفصيل أشار اليه بقوله (ص) وان علم بعلمه فقط فالف وبالعكس ألفان (ش)  
صورة المسئلة كالتى قبلها ان الزوجين علمتا بتعدي الوكيل في الالف الثانية وعلم أحدهما  
فقط بعلم صاحبه بالتعدي فالحكم حينئذ ان كان العالم هو الزوج فليس لها الالف فقط لان من  
حجة الزوج أن يقول قدم مكنتى من نفسك مع علمك بالتعدي وأنا ما دخلت عليك الا مع علمي على  
أنت رضيت بالالف وان كانت الزوجة هي التي علمت بعلم الزوج بتعدي الوكيل فانه يقضى لها  
بالالفين لان الزوج لما علم بتعدي الوكيل فقد دخل راضيا بالانقيص والزوجة قد علمت بعلمه  
بذلك فلم تمكنه الا على الالفين ولما فرغ من مسائل تعدي وكيل الزوج شرع في تعدي وكيل  
الزوجة فقال (ص) ولم يلزم تزويج آذنة غير مجبرة بدون صدوق المثل (ش) يعنى ان المرأة اذا  
كانت ماسكة لامر نفسها كالرشيده واليتمه التي تزوجت باشرط المتقدمة اتى من جملتها  
ان تأذن بالاقول وأذنت لوليها أن يزوجها ولم تسم له قدر من الصدوق وسواء عينت له الزوج أو  
لم تعينه فزوجها بدون صدوق مثلها فانه لا يلزمها النكاح الا أن ترضى الزوجة ركلام المؤلف  
هنا في غير نكاح التفويض وقوله الآتى والرضا بدونه للمرشدة الخ في نكاح التفويض  
واذا دخل بها الزوج حيث زوجت بدون صدوق المثل كان عليه لا على من زوجه أن يكمل لها  
صدوق المثل لانه باشر بخلاف المزوج له (ص) وعمل بصدوق السر اذا أعلن غيره وحلقته ان

ادعت

البيوع يبيع بأقل من الثمن وتفوت الساعة عند المشتري فانقص على الوكيل ولكن عجب اعتمد

ما في شارحنا من ان التكميل على الزوج (قوله وعمل بصدوق السر) أي عند التنازع بصدوق السر من الزوجين أو وليهما وهو مكروه  
ولذا قال وعمل ولم يقل وجاز (قوله وحلقته الخ) انظر اذا نكل هل تحلف أو يفصل في الدعوى بين التحقيق وعدمه كذا انظر وقول  
شارحنا وان نكل عمل بصدوق العلانية ظاهره الاطلاق ان كانت الدعوى دعوى تحقيق أو اتهام والجارى على القواعد التفصيل  
تبيينه لا يخفى ان تقريره هذا يفيدان العلانية أكثر والسري قليل ومنسل ذلك اذا أعلن الاقل وأخفى الاكثر لحرف ظالم يطلع على  
أكثره في مصادر الزوج أو أهل الزوجة أو كثير محصول حجة ونحو ذلك واقتصر الشارح على الاول لانه الغالب



(قوله الابينة ان المعلن لأصل له) (أقول) لا يخفى ان التصديق من الجانبين على ان المعلن لأصل له الا انهما تنازعا بعد ذلك من حيث دعوى الرجوع وعدمه فاشهدت به الابينة معترفان به فتأمل (قوله وأظهر اصدافا في العلانية) ولا يضر الشاهدين على السر أن تقع شهادتهما على العلانية لانهما يقولان شهدنا ان يكون سرا كذا وعلانية كذا (قوله وان تزوج ثلاثين الخ) هذا كالتفريع على صحة نكاح السر لانهم أظهروا الثلاثين واللازم انما هو العشرون (قوله وأظهر الشخ) أجمد انه مقتضى لقبضه كقولك ضربت عشرة وعشرون فانه دال على وقوع الضرب واذا وقع في وثيقة الصداق (١١١)

ومصدرا ولا قرينة تبين أحدهما فالظاهر جملة على المصدر ومن القرينة المعينة ما اذا كان عرفهم انهم انما يكتبون صيغة الماضي فانه يعمل بذلك ولو اختلف الزوج والولي في الصادر من الزوج هل الفعل أو المصدر ولم يضبط الشهود ذلك وليس لهم عرف يعين أحدهما فانه يحمل على المصدر (قوله والا يمكن قوله النقد من الصداق كذا) أي الذي هو قوله النقد المجمل وذلك لان المجمل ليس بشرط لان قوله النقد فيه كذا لا يقتضي القبض (قوله وقدم خلافه) لم ير (قوله والثبوت الخ) كذا في نسخته والمناسب الثبات فتدبر (قوله فيقتضي البقاء) لا يظهر ذلك وذلك لان مدلول الاسم ان النقد حصل واستمر ولا يعقل استمرارهنا في نظر لماعده وهو الحصول ثم بعد هذا كله فما قام من الدلالة على الدوام والثبات انما تعرف كونه للجملة لا للاسم (قوله ولا صرفه لحكم) أي لحكم أحد هذا التقرير ربما يفهم ان قوله عقد بلاذ كرمه شامل للتحكيم والتفويض وهو محتمل لان يكون مراد المصنف ويكون تعريفه بالاعم ويحتمل أن يكون

ادعت الرجوع عنه الابينة ان المعلن لأصل له (ش) يعني ان الزوجين اذا اتفقا على صداق بينهما في السر وأظهر اصدافا في العلانية يخالفه قدر أو دفعه أو جنسا فان المعلن عليه ما اتفقا عليه في السر ولا يعمل بما اتفقا عليه في العلانية فان ادعت المرأة على الزوج انهما رجعا عما اتفقا عليه في السر الى ما أظهراه في العلانية وأكذبها الزوج فان لها ان تحلفه على ذلك فان حلفت عمل بصداق السر وان نكل عمل بصداق العلانية ومحل حلف الزوج ما لم تقم بينة تشهد ان صداق العلانية لأصل له فان الزوج حينئذ لا يخالف وسواء كان شهود السر هم شهود العلانية أو غيرهم (ص) وان تزوج بثلاثين عشرة نقد أو عشرة لاجل وسكنا عن عشرة سقطت (ش) صورة المسئلة كما قال المؤلف انه تزوجها بثلاثين منها عشرة على النقد وعشرة الى سنة مائة وعشرة سكنا عنها فانها تسقط لان سكوتها عن ذكرها دليل على سقوطها ولو كانت في البيع لمكانت العشرة حالة والفرق بينهما ان النكاح قد يظهر فيه قدر ويكون في السر دونه فيكون سكوتهم عن تلك العشرة دليلا على اسقاطها ولا كذلك البيع (ص) ونقدتها كذا مقتضى لقبضه (ش) يعني ان الشهود اذا كتبوا ان الزوج نقد زوجته قدر ان صدقها ووقعت الكتابة بصيغة الماضي فان ذلك يقتضي عرفا ان تكون الزوجة قد قبضته وأما ان قال النقد المجمل لها من ذلك كذا فان ذلك لا يدل على القبض بخلاف وفي نقده كذا قولان والظاهر أنه لا يقتضي القبض لان المراد بالنقد ما قبل المؤجل لا القبض والا كان قوله النقد من الصداق كذا مقتضى القبض وقدم خلافه والفرق بين نقدها بصيغة الماضي حيث دل على التحميل ولم يدل عليه لفظ المصدر ان لفظ الماضي دال على أن النقد قد حصل اذ مدلوله الحديث المقترن بالزمان الماضي وأما الاسم الدال على الدوام والثبوت فيقتضي البقاء وظاهر هذا أنه لا يحتاج الى عين في جانب من صدق ولا خفاء ان هذا قبل البناء لان القول بقوله بعد البناء كما يأتي \* ولما قدم المؤلف ان الصداق ركن من أركان النكاح وتقدم بيان المراد منه وانه ليس على ظاهره بدليل نكاح التفويض ذكره فقال (ص) وجاز نكاح التفويض والتحكيم عقدا بلاذ كرمه (ش) يعني ان نكاح التفويض يجوز الاقدام عليه بخلاف في ذلك وهو كما قاله ابن عرفة ما عقد دون تسمية مهر ولا اسقاطه ولا صرفه لحكم أحد واحتراز بالآخر مما اذا تزوجها على حكم فلان فيما يعينه من مهرها فان حكمه حكم المسمى وهو المسمى بنكاح التحكيم فقوله بلاذ كرمه صرفه لقوله عقد وقوله (بلا وهبت) حال من النكحة المحضة وهذا القيد الاخير من تمام التعريف اذ العقد بلاذ كرمه شامل لما اذا قال الولي وهبتها قاصدا بذلك النكاح واسقاط الصداق فاحتاج الى اخراج ذلك بقوله بلا وهبت ولو قال وهبتها لك نفويا فظاهر انه لا يضر لان هذا ليس من اسقاط الصداق فهو بمثابة ما قال وهبتها

خاصا بالتفويض والاول ارجح كما افاده محشى تن غير ان قوله بلا وهبت بعين انه خاص بالتفويض لانه خاص به وعرف ابن عرفة التحكيم بقوله ما عقد على صرف قدر مهره بحكم حاكم ولو كان لمحكم عبدا أو امرأة أو صبيا تجوز وصية (قوله حال من النكحة) أي التي هي عقد وحينئذ يندفع الاشكال وهو أن فيه تعلق جارين متعدي اللفظ والمعنى بعامل واحد وهو متنع وقوله المحضة كذا في نسخته والمناسب المختصة أي بالوصف (قوله اذ العقد بلاذ كرمه شامل الخ) ولكن لفظ ذكره بعد ذلك الا ان يقال السالبة تصدق بنفي الموضوع (قوله قاصدا بذلك النكاح واسقاط الصداق) لا يخفى ان هذا يفسخ قبل ويثبت بعد بصداق المثل



(قوله وهبت مبنى للمفعول) لا يتعين بل يصح قراءته بالبناء للفاعل ونفسه مفعول قال محشي نت لانه اذا وهبها الولي ورضيت بذلك فقد وهبت هي ايضا بنفسها ان كانت غير مجبرة (قوله وايضا قراءته بالبناء للفاعل) أي مع رفع نفسها تأكيده للضمير والافهم مفيد لهبة الذات كانه يقول قراءتها بالبناء للمفعول أحسن من البناء للفاعل لعمومها بخلاف البناء للفاعل لا يفيد العموم كان الواهب هي أو وليها أو ايضا قراءتها بالبناء للفاعل لا يتعين ان (١٢) الموهوب الذات بخلاف قراءتها بالبناء للمفعول يفيد ان الموهوب الذات الذي

هو المقصود (قوله فهما مسئلتان) الا ان الاولى لا خلاف فيها والثانية فيها الخلاف بين ابن حبيب القائل بكونه يفسخ قبل ويثبت بعده مهر المثل وبين الباجي المعترض على ابن حبيب وقال يفسخ قبل البناء وبعده وهو زنا وفيه الحدو يتقضى الولد كما افاده المصنف في التوضيح وفي شرح شب ان هذا التصحيح ضعيف والمعتمد الاول وهو قول ابن حبيب (قوله بالوطء) ولو حراما من بالغ في مطقة حية لامية وانظر نكاح التحكيم هل يستحق فيه صداق المثل بالوطء أو لا يستحق الا ما حكم به المحكم ولو حكم به بعد موت أو طلاق فان نذر حكمه بكل حال فينبغي أن يكون فيه صداق المثل بالدخول (قوله المدلول عليه بالمعنى) لا يخفى انهم مثوا للمدلول عليه بالمعنى بقوله تعالى اعدلوا هو أي العدل أقرب للتقوى لا بما استفيد من المقام ويجب أن يأمروا به فرض مثال (قوله مدكور لفظا) كقولك انت يزيد وأكرمه وقوله أو حكما كافي ضمير الشأن كافي قوله تعالى قل هو الله أحد فالمرجع تقدم حكما من حيث ان الضمير لا بد له من مرجع (قوله ولا تصدق) يصدق بما اذا أتت وبما اذا لم يظهر منها قبول ولا رد

للك مع ذكر الصادق كما قاله الزرقاني (ص) وفسخ ان وهبت نفسها قبله وصحح انه زنا (ش) وهبت مبنى للمفعول ونفسها تأكيده للضمير المستتر في وهبت أي وهبت ذاتها كان الواهب هي أو وليها الامهرها اذا لا خلاف في انه ليس بزنا وأنه يفسخ قبل ويثبت بعد صداق المثل وأيضا قراءته بالبناء للفاعل لا يتعين ان الموهوب الذات وأمان قصد به يتم النكاح وهبه المهر فهو المشار اليه بقوله أيضا فيما قبل بلا وهبت وبقوله أيضا فيما سبق أو باسقاطه فهما مسئلتان (ص) واستحقته بالوطء لا بموت أو طلاق (ش) الضمير في استحقته يرجع لصداق المثل المفهوم من المقام المدلول عليه بالمعنى لا يقال فيه عود الضمير على غير مذكور لانه يقول ضمير الغيبة يعود على مذكور لفظا أو حكما أو معنى كما قال ابن الحاجب والمعنى ان المرأة لا تستحق صداق مثلها في نكاح التفويض الا بالوطء لا بموت أحدهما قبل الدخول فلا شيء لها وان كان لها الارث ولا بطلاق قبل البناء (ص) الا ان يفرض ورضى (ش) يعني ان الزوج اذا فرض لها في نكاح التفويض شيئا من الصداق ورضيت به ثم طلقها قبل البناء أو مات فان ذلك المفروض لا يسقط بل يشترق قبل المسيس ويتكامل بالموت فلا استثناء راجع للموت والطلاق كما قررنا واشترط الرضا اذا كان ما فرضه أقل من صداق المثل وأمان كان صداق المثل فلا يحتاج الى رضاها اذ هو لازم لها فاستحققه بالموت ويشترط بالطلاق (ص) ولا تصدق فيه بعدهما (ش) ضمير التثنية يرجع للطلاق والموت والمعنى ان الزوج اذا فرض لزوجته في نكاح التفويض دون مهر المثل ولم يثبت رضاها به حتى طبقها أو مات عنها ثم بعد الطلاق أو الموت ادعت انها كانت رضيت بما فرضه لها من ذلك فان دعواها بذلك لا يقبل بمجرد ولا بد من بينة تشهد بأنها كانت رضيت بذلك قبل الطلاق أو الموت (ص) ولها طلب التقدير (ش) يعني ان للزوجة في نكاح التفويض ان تطلب الزوج بان يقرر لها صداق قبل الدخول لتكون على بصيرة من ذلك ولها ان لا تطلبه ومحل تخييرها ان لم يقصد الزوج الدخول عليها قبل الفرض وأمان قصد ذلك فيكره لها ان تمكنه من نفسها قبل ان يقرر لها صداقا (ص) ولزمها فيه وتحكيم الرجل ان فرض المثل ولا يلزمه (ش) يعني ان الزوجة يلزمها النكاح اذا فرض لها في نكاح التفويض صداق المثل وكذلك الحكيم في نكاح التحكيم ولا يلزمه ان يفرض لها صداق المثل لان المرأة هنا بمنزلة من وهب سلعة للشواب فان دفع الموهوب له القيمة للواهب لزمته وان لم يدفع له القيمة لم يلزمه فقوله ولزمها فيه أي في نكاح التفويض والمراد بالرجل الزوج وقوله ولا يلزمه راجع لهما أي ولا يلزم الزوج ان يفرض شيئا بل ان شاء طلق ولا شيء عليه (ص) وهل تحكيمها أو تحكيم الغير كذلك (ش) يعني اذا كان المحكم هو الزوجة أو شخص آخر من ولي أو اجنبي هل هو تحكيم الزوج ان فرض المثل لزم النكاح للزوجة ولا يلزم الزوج ما فرضه المحكم الا برضاه ولو قال وهل تحكيمها أو تحكيم الغير يلزمها المثل ان فرضه الزوج ولا يلزمه فرضه ولا ما فرضه

(قوله فيه) أي الرضا بالمفروض المفهوم من قوله وترضى والحاصل ان فاعل لزم المفروض المذكور لا النكاح كما قد يتوهم من الغير عبارة الشارح (قوله بمجرد) كذا في نسخة أي الدعوى بمعنى الادعاء (قوله ان فرض المثل) أي أو حكم به (قوله ولا يلزمه ان يفرض لها صداق المثل) أي وكذا لا يلزمه ان يحكم بالمثل (قوله راجع لهما) أي للتفويض والتحكيم (قوله أي ولا يلزم الزوج ان يفرض) هذا في نكاح التفويض فالاولى للشارح ان يقول أي ولا يلزم الزوج ان يفرض أو يحكم (قوله ولو قال وهل تحكيمها الخ) حاصل ذلك التأويل كما قال عج لانه المصوب انه لا يفرض عند صاحب هذا القول الا الزوج وأما المحكم من زوجته أو غيرهما فكالعدم (قوله ولا يلزمه فرضه)



أى ولا يلزم الزوج أن يفرض صدق المثل وقوله لا ما فرضه الغير أى من زوجة أو غيرها غير أنه قد تقدم أنه لا يفرض كفى عجم  
الزوج والمحكم كالعدم من زوجة وغيرها فكيف يتأتى قوله ولا ما فرضه الغير فيجاب بأن المراد على تقدير فرضه وإن كان لا يفرض  
(قوله لكان أظهر الخ) فيه إشارة إلى أنه يمكن جملة على المراد غير أنه ليس باظهر وذلك بأن نقول قوله كذلك أى مثل تحكيم  
الزوج من أنه أى الزوج أن يفرض المثل لزم والأفلا أى والزوجة وغيرها بمنزلة العدم فتدبر (قوله أن يفرض المثل الخ) هذا ظاهر في  
فرض الاجنبى وأما فرض الزوجة فيلزمها ما فرضته قليلة أو كثيرا كما أفاده الشيخ سالم والحاصل أن كلام المصنف لا يظهر في المرأة  
لما ذكر أن ما فرضته من قليل أو كثير يلزمها وظاهره أنه لا يلزمها إلا إذا فرضت المثل وليس كذلك (قوله ومما يدل الخ) قال عجم تنبيهه  
لم يعلم ما إذا كان المحكم الزوجية على هذا التأويل والظاهر أنه يلزم الزوج ما حكمت به ولو أكثر من صدق المثل لأنه دخل مجوزا  
لذلك وإن كان المحكم الزوج فهو بمنزلة ما لا يمكن محكما فان فرض المثل لزمها ولا (١١٣) يلزمه انتهى (قوله أو غيرها) وهو أجنبي  
أولى (قوله فإن النكاح لا يلزم إلا

برضا الزوج والمحكم معا) ظاهر  
العبارة أن فرض المحكم لا يعدرضا  
بما حكم به بل يشترط رضاه بما حكم به  
بعد حكمه وليس كذلك بل حكمه  
بشيء رضاه بالمراد وإن لم يكن ظاهرا  
العبارة أنه إذا حكم بشيء كثيرا كان  
أو قليلا لا يلزم الزوج الا برضاها وإذا  
فرض أن الزوج حكم بشيء قليلا  
أو كثيرا لا يلزم المحكم الا برضاها  
(قوله وهى التى رفع الحجر عنها)  
رشدتها مجبرها أو ترشدها بحكم  
الشرع (قوله ألا يلزم من اللزوم  
الجواز) لجواز أن يكون الشيء غير  
جائزا ولكن يلزم (قوله والظاهر  
اللزوم) أى الأصل فيما حكم بجوازه  
أن يكون لازما (قوله وأما التسمية  
الخ) أى أن النكاح إذا وقع فيه  
تسمية فلا يجوز الرضا بدون صدق  
المثل أى أقل مما سمى (قوله إلا  
الاب) هذا الحصر غير ظاهر بل  
الرشيعة لها الرضا بدون مهر المثل

الغير لكان أظهر في إفادة المراد (ص) أو أن يفرض المثل لزمها (ش) أى أن يفرض المحكم  
والمراد به غير الزوجين كما هو مفاد ما نقله الشارح إشارة إلى ما حكاه ابن عبد السلام عن ابن محرز  
أن المحكم إذا كان وليا أو أجنبيا فان فرض صدق المثل لزم الزوجين ما فرض وان حكم بأقل  
من صدق المثل لزم الزوج وكانت الزوجة بالخيار وان حكم بأكثر لزم الزوجية وكان الزوج  
بالخيار واليه وإلى ما قبله أشار بقوله (وأقل لزمه فقط) وأكثر فالكس) ومما يدل على أن هذا  
التأويل لا يدخل فيه تحكيم أحد الزوجين قوله فيه وأقل لزمه وأكثر فالكس (ص) أو لا بد  
من رضا الزوج والمحكم وهو الاظهر (ش) يعنى أن المحكم يرفع الكف زوجة كانت أو غيرها  
إذا فرض صدق المثل أو أقل أو أكثر فان النكاح لا يلزم الا برضا الزوج والمحكم معا وهذا  
تأويل ابن أبي زيد على المدونة واستظهره ابن رشد (تأويلات) ثلاثة ولما كان في قوله إلا أن  
يفرض وترضى عموم فبين لها الرضا بين من يعتبر برضاها بدون مهر المثل ومن لا يعتبر بقوله  
عاطفا على فاعل جاز (ص) والرضا بدون المرشدة (ش) أى وجاز الرضا بدون مهر المثل في  
نكاح التفويض للمرشدة ولو بعد البناء وهى التى رفع الحجر عنها كانت ذات أم لا وليس  
معطوفا على فاعل لزم ألا يلزم من اللزوم الجواز والغرض إفادة الجواز وان ظاهر منه اللزوم  
وكلام المؤلف في نكاح التفويض وأما التسمية فلا يجوز الرضا بدون صدق المثل لا قبل البناء  
ولا بعده إلا للاب فقط (ص) وللأب ولو بعد الدخول (ش) يعنى أن المجبرة ذات الأب سواء  
كانت معنسة أو لا يجوز لأبيها أن يرضى لها بدون صدق المثل قبل الدخول وبعده وأما الوصى  
ليس له أن يرضى بدون مهر المثل في محجورته بعد الدخول وله ذلك قبله إذا كان نظرا إلى ذلك  
أشار بقوله (و للوصى قبله لا المهملة) يعنى أن البكر المهرملة وهى التى لا أب لها ولا وصى عليها  
من قبل أبيها ولا مقدم من قبل القاضى ولم يعلم حالها الا برشد ولا بسفاه لا يجوز رضاها بدون  
صدق المثل ولا يلزمها فلو كانت معلومة السفاه فيتفق على أنه ليس لها الرضا (ص) وإن فرض  
في مرضه فوصية لو ارث (ش) قد علمت مما مر أن المرأة لا تستحق صدقها في نكاح التفويض

(١٥ - خرى ثالث) فالأحسن أن يكون كلام المصنف عاما في التفويض وغيره (قوله يعنى أن المجبرة ذات الأب) قضيتها أن  
ذات الأب السفهية ليس لوليها أن يرضى بدون مهر المثل وأفاد عجم أنها مثل المجبرة وكذلك في شرح شب وللأب الرضا بدون مهر المثل في محجورته  
مجبرة كانت أو لا وقول تت قاصروا السيد في أمته وقول المصنف ولو بعد الدخول راجع للمرشدة وذات الأب (قوله في محجورته الخ)  
كانت مجبرة أم لا (قوله وله ذلك قبله) مجبرا أم لا كما صرح به بعض الأشياخ ولا يعتبر رضاها بل العبرة بما فعله الوصى إذا كان ذلك نظرا  
كما إذا كان الزوج غنيا أو صالحا أو لا يشوش عليهم فى عشرة وعلى هذا فلا يشكل الأمر ولم يعرف هل هو نظرا أم لا فيجمل على عدم النظر  
بخلاف الأب فإن أفعاله محمولة على أنه نظر حتى يظهر خلافه والمراد بالوصى ما عدا الأب من وصى أو مقدم قاض (قوله ولا يلزمها الخ)  
وماسياتى من أن أفعال المهرمل محمولة على الإجازة في المهرمل المذكور (قوله فيتفق الخ) قضيتها أن المجبرة ذات خلاف وهو كذلك فقد  
قال غير ابن القاسم يجوز رضاها بدون مهر المثل (قوله وإن فرض) فى الحر وأما العبد فان ما فرضه في مرضه صحيح لازم ليس بوصية بل  
هو صدق ولا يقال هو محجور عليه لا نأقول هو مستند لأن سببه من له



(قوله في حكمه) فإذا عقدت نفوي بضا في مرضه وفرض فيه فلزوجه المسمى بموته دخل أم لا زاد على صداق المثل أم لا من الثلث لانه لا ارث لها ولو دخل لفساد العقد فلم يفرض فيه ومات قبله فلا مهر لها ان لم يكن والا فلها مهر المثل فهذه صورست غير صورة المصنف (قوله فهو تشبيهه بليغ) وذلك لان ما هنا ليس وصية لانه مفروض صداقها فهو كالوصية وليس بوصية فلاحاجة لذلك (قوله هذا هو المتعين) أي خلافا لمت انتاقل بان موضوع القولين فيما اذا فرض ومات بعد البناء وما قرر به الشارح من مثله في شب ونسبه للشارحين وصديق فيما قاله لاني وجدته في بهرام كذلك وفي عب ان أحد القولين لاشئ لها والثاني ان لها ما فرض ولو زاد على مهر المثل لكن المثل من رأس المال وزائده من ثلثه فان جملة مضى ونحوه ص به أهل الوصايا والارد ونسبه للشارح وقد علمت انه خلافه وخلاصته ان ما ذهب اليه (114) شارحنا هو الحق والله أعلم (قوله وردت زائدة المثل) فهم الشارح

ان المعنى وردت ما زاده المسمى على صداق المثل ويحتمل ان المعنى وردت ما زاده صداق المثل على المسمى كما ذهب اليه عب قائلا ودل قوله وردت زائدة المثل ان لها الاقل من المسمى وصداق المثل لانها اذا اردت من مهر المثل ما زاد على المسمى مع انه لا عين فيه فأولى ان ترد ما زاده المسمى على مهر المثل وكونها لها الاقل المذكور من رأس المال لا يحا لف ما تقدم في نكاح المريض من ان عليه الاقل من المسمى وصداق المثل في الثلث لان العقد هنا في الحجة فلو عقدت نفوي بضا في حكمه ووطئ قبل الفرض ثم مات فلها الاقل من صداق مثلهما وانما ذهب اليه عب بعد (قوله بان لها ما صداق المثل) الاولى أن يقول بان لها ما المسمى (قوله لان أبرأت) أي لان أبرأت قبل الفرض فلا يلزم البراء أي أو أبرأت الولي أو الوصي وأنهم ان ذلك قبل الدخول اذ البراء الواقع بعد الدخول ابراء بعد الفرض اذ الدخول أو جب لها صداق المثل

الا بالوطء لا بالموت ولا بالطلاق فاذا تزوجها نكاح نفوي بضا في حكمه ثم مرض ففرض شيئا في مرضه الذي مات فيه قبل ان يطأها فان ذلك الفرض يبطل لانه وصية لوارث لانها لا تستحق شيئا بالموت فهذا محض عطية الا أن يحيزها الوارث فتكون عطية منه قوله وان فرض أي لزوجه المسلمة بدليل ما بعده وقوله فرض يشعر بان العقد في الحجة ومن قوله أيضا فوصية لوارث لانه لو كان العقد في المرض لكان فاسدا ولم يكن هناك وارث وقوله فوصية لوارث أي حكمها حكم الوصية فهو تشبيهه بليغ بحذف الاداة (ص) وفي الامة والذمية قولان (ش) يعني انه لو تزوج أمة مسلمة أو كافرة كتابية في حكمه نكاح نفوي بضا ثم مرض ففرض لها ما في مرضه صداقا ثم يموت قبل الدخول والوطء بدليل ما بعده فهل يصح ذلك ويكون من الثلث لانه وصية لغير وارث فتخاصص به أهل الوصايا وهو قول محمد بن المواز عن مالك أو يبطل لانه انما فرض لاجل الوطء ولم يحصل فليس ما وقع منه وصية بل صداق وهو قول عبد الملك ابن يونس وهو أحسن هذا هو المتعين في تقرير المتن (ص) وردت زائدة المثل ان وطئ (ش) يعني انه اذا تزوج الحرة المسلمة في حكمه نكاح نفوي بضا ثم مرض ففرض لها في مرضه الذي مات فيه بعد وطئها فانها ترد ما زاد على صداق مثلهما الا أن يحيزه الورثة لها ويكون لها مهر المثل من رأس المال وقولنا الحرة المسلمة احتراز من الامة والذمية فيرد ان الزائدة على القول بالبطلان واما على القول بان لها ما صداق المثل من الثلث فيكون مهر المثل من رأس المال وما زاد عليه في الثلث ان جملة مضى والارد (ص) ولزم ان صح (ش) صورته تزوج بامرأة نكاح نفوي بضا في حكمه ثم مرض ففرض لها في مرضه ثم صح بعد ذلك حجة بينه والزوجة حية أو ميتة فان جميع ما فرض من كثير أو قليل ووطئ أم لا يلزمه ويدفع لورثة الميتة (ص) لان أبرأت قبل الفرض (ش) صورته شخص تزوج نكاح نفوي بضا ثم قبل الدخول بها أبرأت ذمة زوجها من صداقها أو من بعضه قبل أن يفرض لها فان ذلك لا يلزمها لانها أسقطت حقا قبل وجوبه وقيل يلزم لجريان سبب الوجوب وهو العقد وعليه جرى المؤلف في قوله والمطالبة لعدم النفقة ثم ظهر اسقاطها وفي قوله بخلاف ذات الشرط تقول ان فعله زوجي فقد فارقه (ص) أو أسقطت شرطا قبل وجوبه (ش) أي قبل وجوب ذلك الشرط لها وبعد وجود سببه وهو العقد عليها فانه لا يسقط أي لا يلزمها ذلك الاسقاط ولها القيام بشرطها كما اذا تزوجها وشرط لها أن لا يتزوج عليها أولا

(قوله ثم ظهر اسقاطها) أي فقد أسقطته قبل وقتها فجعل الاسقاط معتبرا لوجود سببه وهو العقد عليها والتكفين يخرجها فلذلك لم يقع عليه الطلاق وأما لو قلنا بان ذلك الاسقاط لا يعتبر لكان الطلاق لازما لانه صادق المحل وهو انها استحق عليه النفقة وقد عدت والاسقاط لم يصادف محلا لكونه قبل وجوبه (قوله وفي قوله بخلاف ذات الشرط تقول ان فعله زوجي الخ) صورته قال لها زوجها ان تزوجت عليا فأمر لك بذلك فقالت قبل الزواج ان تزوج فقد فارقت فاذا تزوج تطلق عليه بمجرد الزواج نظر الوجود سببه وهو العقد عليها ولا يحكي أنها التزمت المقارنة قبل وجوبها بالزواج ولم يوجد المتوقع عليه وهو الزواج وخلاصته انها أسقطت خيارها قبل وجوبه بالزواج وسقط (قوله أو أسقطت شرطا) أي جواب شرط وهو كون أمرها يسدها على فرض أن يتزوج فقد أسقطت ذلك الجواب قبل وجوبه بالشرط وهو زواجه



(قوله وهو المشهور الخ) أي فما هنا ضعيف وأجيب بان قوله أو أسقط عطف على صح أي ولزم ان صح أو أسقط شرط لكن تقدير الفاعل في المعطوف عليه زائد كما هو في المعطوف الاسقاط أي ولزم الاسقاط ان أسقط وتكون أو عطف شئين أحدهما محذوف وهو الاسقاط على شئين وهو فاعل لزم ومعمول ان وهذا يوافق المعول عليه من لزوم الاسقاط (قوله ومهر المثل) وهو يختلف فقدير زوج فقير لقرابته وغنى ليساره فيخفف عن الفقير ويثقل على الأجنبي وهذه الأوصاف انما تعتبر اذا كان يرغب في وجودها والا فلا تعتبر كما اذا كانت الفقيرة وذات المال سواء (قوله وجمال) حسي وعقلي كحسن خلق وهو يتبع غايبا جمال الصورة (قوله وبلد) وهو ظاهر ان وقع العقد في بلدها فلو كان منشؤها بلد غير البلد الذي وقع به العقد وهما مختلفان كالرياسة نخل عصر لا أحفظ في ذلك انصا (قوله من مفاخر الآباء) وانما يفهم بذلك ان كان هو ما بعد من مفاخرها هي لانه لو فسر بذلك أي بمفاخرها هي لفات المصنف اعتبار النسب في صدق المثل مع انه معتبر فيه وأصل (١١٥) الحسب الشرف بالآباء والاقارب مأخوذ من الحساب لانهم كانوا اذا تفاخروا

يخرجها من بيت أهلها ونحو ذلك فان فعل ذلك أو شيئا منه فأمرها ببيدها أو أمر الداخلة عليها ببيدها فأسقط ذلك الشرط عن زوجها قبل أن يتزوج عليها أو قبل أن يخرجها فانه لا يلزمها ذلك الاسقاط وقيل يلزمها ولا قيام لها بشرطها وهو المشهور الا في باب الرجعة (ص) ومهر المثل ما يرغب به مثله فيها باعتبار دين وجمال وحسب ومال وبلد (ش) هذا شروع منه في بيان حكم صدق المثل المتقدم ذكره في التفويض فنذكر انه ما يرغب به مثل الزوج في الزوجة باعتبار صفات فيها من دين أي محافظة على أصول دين الاسلام من صلاة ونحوها وجمال أي حسن وحسب أي ما بعد من مفاخر الآباء كالكرم والمروءة ومال وبلد وأما النسب فقد أشار اليه بقوله وأخت شقيقة الخ وأما الزمن فقد اعتبره المؤلف أيضا سكن في النكاح الصحيح يوم العقد وفي الفاسد يوم الوطء لانه يوم الفوات ويعتبر في الذميمة والامة ما يمكن اعتباره كالبلد والمال والجمال ولا يعتبر في الذميمة الدين والنسب حيث كان أصولها كفارا وكذا لا يعتبر في الامة النسب حيث كان أصولها كفارا (ص) وأخت شقيقة أولاب لا الام والعمة (ش) هذا مشكل لانه ان جل على ما اذا كان كل منهما موافقا لها في الأوصاف فواضح لكن يغني عنه ما قبله وان كان غير موافق فيما ذكرناه فاعتبار الاخت يناقض اعتبار ما تقدم من الأوصاف وجوابه انه يحل على الأول والواو في قوله وأخت بمعنى أو والمعنى انه يعتد به في مهر المثل ما ذكر من الصفات حيث لم تكن لها أخت ونحوها كعمه موافقة لها فيها أو مهر أختها الموافقة لها فيها ولا يعتبر صدق أمهاتها وجداتها وأخواتها ولا عماتها اللام لانهم من قوم آخرين فقد تكون قرشية وأمها من الموالي وأما العمة للاب فتعتبر (ص) وفي الفاسد يوم الوطء (ش) أي ويعتبر مهر المثل في الفاسد من عقد ولو مختلفا في فساد أو وطء أعني لم يحكم به عقد كوطء الشبهة يوم الوطء بمعنى انه ينظر للاصناف بالاوصاف المعتبرة في مهر المثل أو صدق أختها الموافقة لها يوم الوطء (ص) واتحد المهران اتحدت الشبهة (ش) اتحاد الشبهة باعتبار النوع فلو كان لواطئ الشبهة أربع زوجات ووطئ أجنبية حرة

يخرجها من بيت أهلها ونحو ذلك فان فعل ذلك أو شيئا منه فأمرها ببيدها أو أمر الداخلة عليها ببيدها فأسقط ذلك الشرط عن زوجها قبل أن يتزوج عليها أو قبل أن يخرجها فانه لا يلزمها ذلك الاسقاط وقيل يلزمها ولا قيام لها بشرطها وهو المشهور الا في باب الرجعة (ص) ومهر المثل ما يرغب به مثله فيها باعتبار دين وجمال وحسب ومال وبلد (ش) هذا شروع منه في بيان حكم صدق المثل المتقدم ذكره في التفويض فنذكر انه ما يرغب به مثل الزوج في الزوجة باعتبار صفات فيها من دين أي محافظة على أصول دين الاسلام من صلاة ونحوها وجمال أي حسن وحسب أي ما بعد من مفاخر الآباء كالكرم والمروءة ومال وبلد وأما النسب فقد أشار اليه بقوله وأخت شقيقة الخ وأما الزمن فقد اعتبره المؤلف أيضا سكن في النكاح الصحيح يوم العقد وفي الفاسد يوم الوطء لانه يوم الفوات ويعتبر في الذميمة والامة ما يمكن اعتباره كالبلد والمال والجمال ولا يعتبر في الذميمة الدين والنسب حيث كان أصولها كفارا وكذا لا يعتبر في الامة النسب حيث كان أصولها كفارا (ص) وأخت شقيقة أولاب لا الام والعمة (ش) هذا مشكل لانه ان جل على ما اذا كان كل منهما موافقا لها في الأوصاف فواضح لكن يغني عنه ما قبله وان كان غير موافق فيما ذكرناه فاعتبار الاخت يناقض اعتبار ما تقدم من الأوصاف وجوابه انه يحل على الأول والواو في قوله وأخت بمعنى أو والمعنى انه يعتد به في مهر المثل ما ذكر من الصفات حيث لم تكن لها أخت ونحوها كعمه موافقة لها فيها أو مهر أختها الموافقة لها فيها ولا يعتبر صدق أمهاتها وجداتها وأخواتها ولا عماتها اللام لانهم من قوم آخرين فقد تكون قرشية وأمها من الموالي وأما العمة للاب فتعتبر (ص) وفي الفاسد يوم الوطء (ش) أي ويعتبر مهر المثل في الفاسد من عقد ولو مختلفا في فساد أو وطء أعني لم يحكم به عقد كوطء الشبهة يوم الوطء بمعنى انه ينظر للاصناف بالاوصاف المعتبرة في مهر المثل أو صدق أختها الموافقة لها يوم الوطء (ص) واتحد المهران اتحدت الشبهة (ش) اتحاد الشبهة باعتبار النوع فلو كان لواطئ الشبهة أربع زوجات ووطئ أجنبية حرة

التفويض بصدقات نساءها اذا كن على مثل حالها من العقل والجمال والمال فلا يكون لها مثل صدق نساءها اذ لم تكن على مثل حالها ولا مثل صدق من لها مثل حالها اذ لم يكن لهن مثل نسبها ثم قال ونساء قومها اللواتي يعتبر بصدقاتهن اخواتها الاشقاء وللأب وعماتها الشقائق أيضا وللأب الخ وظهر من ذلك اننا اذا اعتبرنا مهر مثله الموافقة لها في الأوصاف لا ينظر لزمان وفي عب ومهر أخت شقيقة أو أخت لاب موافقة لها في الأوصاف المتقدمة وغابت الخطوبة عن مجلس العقد وحضرت أختها وشهدت بينة انها كالحاضرة في كل الصفات المذكورة وان صدقاتها منطوقه للأوصاف المذكورة والام يعتبر في مهر مثل التي يراد نكاحها صدق الحاضرة بل نفسها وبما قررنا من كون الخطوبة بغائبة وثبت انها على صفته الخ سقط ما استشكل به من انه اذا كان كل منهما موافقا لها في الأوصاف فيغني عنه ما قبله والا ناض ما قبله اه والذي يظهر من النقل صحة ما قاله شارحنا (قوله في الفاسد من عقد الخ) وأما الصحيح فيعتبر فيه ما ذكر يوم العقد سواء كان نكاح نفوي أو نسبية والفرق بين الصحيح وغيره ان الصحيح منعقد فيجب العرض فيه يوم العقد والفاسد فيهما مغل فاعرض فيه بالقبض والقبض في النكاح الفاسد هو الوطء لانه المفوت للبضع (قوله اتحاد الشبهة باعتبار النوع) هذا ما لم



يتخلل نكاح صحيح كما إذا وطئها بشبهة واستبرأها وتزوج بها ثم طلقها أو وطئها ثانياً بشبهة فإنه تعدد عليه الصداق فلا نكاح المهر وشروط  
أن تعدد الشبهة كما قاله المصنف وإن يكون بالنوع وأن لا يكون بين الشبهتين عقد ومما فيه التعدد ما إذا وطئها أولاً بظن من زوجته فاطمة  
ثم طلق فاطمة ثم طلقاً ثانياً أعادها عصمة فوطئ الموطوءة الأولى ثانياً بظن من زوجها فاطمة أيضاً (قوله مرة الخ) المراد بالمرّة  
الإيلاج والنزع (قوله لا باعتبار الشخص) معطوف على قوله بالتحاد النوع وقوله خلافاً لابن عرفة فإنه يقول اتحاد الشبهة باعتبار  
الشخص في تعدد عليه في المثال المذكور (١١٦) المشار له بقوله فلو كان الخ وإغايه لم اتحاد الشبهة وتعدد هاتين قوليه فيقبل قوله

فيهما بغير بين كافي الشيخ أحمد  
عن بعض شيوخه (قوله إلى قيد  
اتحاد) أي إلى قيده واتحاد الشبهة  
فالمقيد هو الشبهة والقيده هو الاتحاد  
(قوله لا إلى المقيد بقيده) وذلك  
أنه لو رجع للمقيد بقيده لم يكن المعنى  
وإن لم يكن شبهة أو كانت ولم تكن  
معددة وهذا لا يصح باعتبار الأول  
وإن صح باعتبار الثاني (قوله كالزنا  
بها) أي بالحرمة غير العالمة احتراماً  
عن واطئ الأمه فليس على واطئها  
الامتناع ما بكر أو وثباً طوعته  
أولاً وقيل إلا الطائفة المطلقة وقيل  
إلا الشب وهو الراجح (قوله وهذا  
إذا كان واطئ هو المكروه الخ)  
أي بأن أكرهه ما معاً أي أكره  
الواطئ والموطوءة (قوله إلا  
الانتفاع) أي ينتفع هو بنفسه  
لا بالمنفعة بحيث أنه يأخذ ذلك  
الصداق الذي لم الزوج هو حقيقة  
المنفعة بتبنيه أي إذا تعدد ما بين  
الوطأت الموجبة للتعدد واختلف  
مهر مثلاً عند كل وطأة فهل تعتبر  
الوطأة الأولى وهو طاهر - ركلام  
الاصحاب أو الأخيرة أو الوسطى  
أو يعتبر مهر مثل وطئه لا المتوسطه  
أو الأعلى أو الأدنى أو الجميع (قوله  
وجاز شرط) الزوج الخ أي وجاز شرط

مرة بظن من زوجته أم كاثوم وفي الثانية بظن من زوجته عائشة وفي الثالثة بظن من زوجته فاطمة وفي  
الرابعة بظن من زوجته زينب فلا يتعدد لأنه نوع واحد لأن ما كان بالتزويج فهو نوع ولو تعدد المحل  
وما كان بالملك فهو نوع آخر ولو تعدد المحل لا باعتبار الشخص خلافاً لابن عرفة (قوله كالتعاط  
بغير عالمة) مثال لاتحاد المهر لا اتحاد الشبهة أي إذا غلط باجنبيه بظن من زوجته أو أمته مرة  
أو أكثر وهي غير عالمة بأنه اجنبي فإن عليه مهر واحد ولو كانت عالمة حدثت ولا شيء لها كان  
هو غلطاً أو عالماً أنها زانية (ص) ولا تعدد (ش) أي وإن لم تعدد الشبهة بل تعددت فإنه يلزمه  
لكل وطء صداق كما إذا طئها في المرة الأولى زوجته وفي الثانية أمته فقوله والاراجع إلى  
قيد اتحاد الشبهة لا إلى المقيد بقيده والا كان زانياً حيث انتفت الشبهة من أصلها وقوله  
(كالزنا بها أو بالمكروه) تنظير لأن الشبهة هي الم تعدد وإنما تعدد المهر هنا بتعدد الوطء لعذر  
المرأة والضمير فيهما عائدة على غير العالمة وأطلق الزنا على ذلك بالنسبة إليه لأنه عالم بانها أجنبية  
وهذا إذا كان الواطئ هو المكروه وأما إن كان المكروه لها غيره فالصداق على المكروه لأنه غير  
معذور ويحسد على قول الأكثر كما يأتي في باب الزنا فإن أعدم أخذته ممن أكرهه ثم لا رجوع له  
على الواطئ ومهر المثل يكون للمرأة لأن زوجها لا يستحق من زوجته إلا الانتفاع لا المنفعة  
وهو المشهور (ص) وجاز شرط أن لا يضر بها في عشرة وكسوة ونحوهما (ش) ولما كان  
الشرط في النكاح ثلاثة شرط يناقض المقصود من العقد فيفسد كما إذا شرط أن يؤثر عليها  
ونحوه وشرط لا يناقض ولا يقتضيه فيكره كشرط أن لا يخرجها من بلدها ونحوه وتقدم ما بقي  
الثالث وهو ما يقتضيه العقد فيجوز وهو المراد هنا والمعنى أنه يجوز شرط الزوج لزوجته أن  
لا يضر بها في عشرة أو كسوة أو سكنى ولو جعل أمر زوجته الأمه يبدم مولاها ففاته مولاها  
انتقل لورثته وإن جعله يبدم مولاها ففاته انتقل إليها ولو شرط للزوجة في العقد أنها  
مصدقة في الضرر بغير بين فروى سعد بن أبي وقاص أن يفسخ النكاح قبل البناء فإن دخل مضي  
ولا يقبل قولها إلا بالينة على الضرر وحكي عن ابن دحون أنه كان يفتي بأن ذلك النكاح لا يلزم  
ولا يجوز إلا بالينة ولا اختلاف أنه إذا لم يكن مشروطاً في أصل العقد أنه جائز (ص) ولو شرط  
أن لا يبطأ أم ولد أو سريّة لزم في السابقة منهما على الأصح (ش) صورة المسئلة أنه شرط لزوجته  
عند عقد النكاح عليها أو شرط لزوجته التي هي في عصمته قبل ذلك أنه لا يبطأ أم ولد أو سريّة  
وأنه إن فعل ذلك كانت الأمه حرة أو كانت الزوجة طائفة أو أمرها يسدها والحال أنه في  
ملكه قبل ذلك كله أم ولد أو سريّة فإن ذلك الشرط يلزمه فيه ما فليس له وطء واحدة منهما  
وهو قول ابن القاسم وإليه الإشارة بالأصح ويلزمه ذلك في اللاحقة منه ما من باب أولى وأما

الزوج لزوجته أن لا تضر به في عشرة وإنما اقتصر على ما ذكره لأنه الغالب مع غير المصريين (قوله أخاف أن يفسخ) أي  
ثبت له الفسخ في نفس الأمر ولكن لا يلزم منه الفسخ (قوله بأن ذلك النكاح لا يلزم) المناسب حذف النكاح والمعنى حينئذ بأن هذا  
الشرط لا يلزم وقوله لا يجوز أي ولا يضي ذلك الشرط إلا بالينة ولكن الذي عليه المؤفقون أنه إذا اشترط لها التمسك بغير  
بين فلها ذلك وتقوم بذلك حيث ثبت الشرط فإن قول يبين حافت كذلك وإن أطلق فهل يفسخ أو يقبل قولها بغير بين قولان وهذا  
كله حيث لم يمكن (قوله ويلزمه ذلك في اللاحقة) بتصور كون أم الولد لاحقاً له بالنظر لوقت الحلف كالمطلق المحلوف لها غير بتات  
٣ قوله لزم الزوج بهما من الأصل صوابه الواطئ اهـ



ثم أولاد أمه بعد إطلاقها ثم راجعها ثم وطئ التي أولدها فيلزم ما علقه على وطئها مادام من العهدة المعلق فيها شيء فقد انصح انه يتصور  
وطئ أم الولد اللاحقة أي متجددة بعد الحلف وان كانت غير متجددة حين الوطء (قوله وعند مضمون) ضعيف (قوله لافي أم ولد الخ)  
لامفهوم لام الولد (قوله أصح عند أهل النظر) وذلك لان لا تسري معناه لا أطأ قال ابن رشد حشبه ابن القاسم لما ذكر من ان  
الوطء تسري للسان ومن راعى المعنى وهو ان قصد بالشرط أن لا يطأ معها غيرها وحمل مضمون التسري على معناه عند العامة  
وهو وطء الجارية ابتداء مع العزم على اتخاذها لذلك لا يقولون لمن وطئ يوماً من الايام أم ولده أو جارية كان يطؤها أو خادماً دون نية  
العودة لوطئها انه تسري في ذلك اليوم على زوجته اه (قوله وكلام ابن غازي رحمه الله تعالى جيد فعليك به) وعبارة ابن غازي ان لفظ  
يطأ محقق من لفظ يتخذ اذ الياء في أولهما والتاء والخاء قد يلتبسان بالطاء وقرينتها وهو الهـ مزنة والذال اذا علق قد تلبس بالالف  
وان لفظ لزم صوابه لم يلزم فسقط لم وحرف المضارعة فصواب الكلام على هذا ولو شرط أن لا يتخذ أم ولد أو تسري لم يلزم في السابقة  
منهما ويكون قوله لافي أم ولد سابقة في لا تسري اثباتا لان النفي اذا نفي عاد اثباتا وبهذا يستقيم الكلام ويكون موافقا للمشهور في  
المسئلتين اه (أقول) لا يخفى ان كلام ابن غازي بعيد وان كان موافقا للفقهاء فمعنى كونه جيداً (قوله ان فعل شيئاً منها الخ) يحتمل  
أن يكون مقول القول كما أفاده الشارح ويحتمل أن يكون مقول القول محذوفاً وهو ان فعلت شيئاً منها للعلم به من الشرط ومن قوله  
ولها الخيار ببعض شروط وقوله ان فعل الخ من كلام المصنف والمعنى حينئذ (١١٧) هذا ان قال ان فعلت شيئاً منها بل ولولم

يقول ذلك بل قال فان فعلت ذلك الا  
أن هذا الوجه يبعده قوله ولها  
الخيار ببعض شروط لان المراد  
بفعل بعض الشروط فلا معنى لقوله  
حينئذ ان فعل شيئاً منها وظاهر  
المصنف ولو نوى التعليق على فعل  
الجميع فلا تنفعه نية كما يفهم من  
البدر (قوله وهذا من باب التحنيث)  
أي من قبيله لانه هنا تحنيث  
(قوله وسواء كتب الموثق) أي أو تلفظ  
بذلك (قوله وعلى المشهور في  
الثاني) ضعيف والراجح انه لا يثبت  
لها الخيار الا بالجميع أي حيث كان  
العطف بالاول وان كان بأول ان  
عطفها بأول بمثابة ان فعلت شيئاً

ان شرط أن لا يتخذ فيلزم في اللاحقة دون السابقة وسكت المؤلف عنه لوضوحه لان يتخذ  
يدل على التجدد والحدوث وأما لا تسري فيلزم في السابقة واللاحقة عند ابن القاسم وعند  
مضمون لاشئ عليه في أمهات أولاده وانما يلزمه فيما يستقبل من الملك كشرطه أن لا يتخذ  
والى قول مضمون أشار المؤلف بقوله (لا في أم ولد سابقة في لا تسري) ابن لسابقة وقول  
مضمون جيد وقال بعض الموثقين قول ابن القاسم أصح عند أهل النظر وقاله أبو ابراهيم  
واختاره ابن زرب ولم يرقول مضمون شيئاً وانه قال انقاصي أبو الاصبغ بن سهل زول قال كام ولد  
لتعشى عليه وكلام ابن غازي جيد فعليك به (ص) ولها الخيار ببعض شروط ولولم يقل ان فعل  
شيئاً منها (ش) صورة المسئلة شرط لها في عقد نكاحها أن لا يفعل أشياء متعددة كما اذا حلف  
أن لا يزوج عليها ولا تسري ولا يخرجها من بلدها وما أشبه ذلك فان حلف فأمراً ما يدها ثم  
انه خالف وفعل بعض هذه الشروط فان الخيار يثبت للمرأة ان شاءت تقيم معه وان شاءت  
تقوم بمحققها يقع الطلاق وهذا من باب التحنيث بالبعض وسواء كتب الموثق فان فعل شيئاً من  
ذلك فأمراً ما يدها أو كتب فان فعل ذلك فأمراً ما يدها لكن اتفاقاً في الاول وعلى المشهور في  
الثاني ولذا قال ولولم يقل أي الموثق ان فعل شيئاً منها ان قال فان فعل ذلك (ص) وهل تملك بال عقد  
النصف فزيادته كنتاج وغلة ونقصانه لهما وعليهما ألا خلاف (ش) يعني انه اختلف هل تملك

واحتج الاول بقوله ومن يفعل ذلك يلق آثاماً ولقى الآثام ببعض ما ذكر كما يلقاه بجميعه وأجيب بأن الآثامية انهمى بمتعدد  
وما هنا شروط وأفاد الشارح ان المعلق أمرها ما يدها فان كان المعلق انطلاق أو العتق وقع بفعل بعضها من غير خيارها (قوله فزيادته)  
وهو الراجح (قوله وغلة) عطفه على النجاج يقيده ان النجاج ليس بغلة وهو المشهور بخلافه سيورى القائل بأن الولد غلة (قوله)  
أولاً) تحته قولان لا تملك شيئاً وبه قرر الشارح لانه الذي شهر عند ابن شاس فزيادته ونقصه له وعليه وهناك قول ثالث وهو  
انها تملك الجميع أي ملكا ظاهرا لا حقيقة اذ لو كان حقيقة لم يتشطر بالطلاق اذ لا يمكن أن تملكه حقيقة ويرد الى الزوج منه شيء  
فزيادته ونقصه لهما وعليهما ثم ان محشى تت ذكر ان ابن الحاجب وابن عرفة وغيرهما ذكر الخلاف هل تملك بال عقد النصف  
أوالجميع وعليهما هل الغلة بينهما أو لهما وابن شاس وان شهر أنها لا تملك بالعقد شيئاً فلم يفرع عليه أن الغلة تكون للزوج بل لسان الكلام  
على التشطير فرع على القولين المذكورين في كلام ابن الحاجب وابن عرفة ولم أر من فرع على أنها لا تملك شيئاً تكون الغلة للزوج سوى  
الشارح ومن تبعه ولولا ما قالوه لا يمكن أن يحتمل قوله أولاً ان المراد ألا تملك النصف بل الجميع ليكون أوفق بكلام ابن الحاجب وابن  
عرفة ويأتى عليه التفريع وان لم يكن مشهوراً فخالفه اصطلاحه أخف من مخالفة غيره ثم ان ظاهر كلامه كابن الحاجب ان الولد  
كالغلة يأتي التفريع فيه وبه يبرح تب ومن تبعه وليس كذلك لان الولد حكمه حكم الصداق على كل حال وعلى كل قول هذا هو الموافق  
لقواعد المذهب ان الولد ليس بغلة وصنيع ابن عرفة يدل على ذلك لانه حكم بالولد كالمهر ثم ذكر الخلاف في الغلة والبناء منها على كلام



القولين ونصه الخ (قوله والطلاق قبل الدخول هو المشطر) أي موجب للتشطير وليس المراد ظاهراً العبارة من كون الطلاق مشطراً أي قسم الصداق بينهما بعد أن كان لهما معاً (قوله وهذا إذا كان الصداق مما لا يغاب عليه) أي ما تقدم من أن النقصان عليهما على الأول وعلى الزوج وحده على الثاني إذا كان الصداق مما لا يغاب الخ (قوله وعليها نصف قيمة الموهوب الخ) هذا مبني على أنها تملك بالعقد الجميع وأما على القول بأنها تملك بالعقد النصف أو لا تملك شيئاً فهي فضولية في نصف الزوج في الأول وفي الكل في الثاني وأعلم أن نصف القيمة أكثر من قيمة النصف (١١٨) وذلك أنه لما تبين بطلاقها أنها تصرفت في غير ملكها شدد عليها في ذلك

(قوله نصف قيمة الموهوب) أي والاختدام كالهبة (قوله ولا يرد العتق) أي ولا الهبة الحاصلة منهافي الصداق وهذا مبني على أنها تملك بالعقد الجميع أو النصف لأنه يكمل عليها وانظر أن السكابة لا تخرج عن كلامه لأنها ما يبيع أو عتق (قوله الآن يرد الزوج) شامل لما إذا لم يكن لها غيره أو لها غيره وقيمة تزيد على ثلث مالها وإذا رد العتق مع تشوف الشارع له فأحرى إصدقه والهبة ونحوهما لكن الرد فيما عدا العتق رد ابطال لتشوف الشارع للحرية كذا في عب لكن العبارة في باب الجرم مطلقه (قوله يوم العتق) متعلق بعسرها ولا عبرة بجلانها ولا عدمه قبله ومحل رده ما لم يعلم ويسكت فإن لم يعلم حتى طلق فلا رده إلا أن يستمر عسرها من يوم العتق إلى يوم الطلاق فله رد نصفه (قوله ولا يحمله ثلثها) إشارة إلى أن قول المصنف بعسرها ليس هو العلة بل العلة عدم حمل الثلث ولذا قال عجب وفي كلام المؤلف نظر لأن الذي يرد العتق لعسرها إنما هو العسر لا الزوج (قوله طلقها قبل الدخول بها) قيد بذلك لأنه إن بنيها أو مات عتق جميعه عليها بإقضاء (قوله فانه

الزوجة بمجرد عقد السكاح عليها نصف الصداق أو لا تملك بالعقد شيئاً والطلاق قبل الدخول هو المشطر وللصداق وعلى الأول المشطر هو نفس العقد لا الطلاق فعلى الأول إذا طلقها قبل البناء وقد تغيرت حالة الصداق بزيادة كنتاج وغله أو بنقص فإن الزيادة تكون لهما والنقص عليهما وعلى الثاني يكون ذلك للرجل وعليه وإذا طلق وقد تلف الصداق فانه يدفع النصف وإن نقص كله وإن زاد فالزيادة له فقد ظهر فائدة القولين وهذا إذا كان الصداق مما لا يغاب عليه أو قامت على هلاكه بينة فإن كان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينة وتلف بيدها فانه انقضت لأنه يسد ما تنزله العارية (ص) وعليها نصف قيمة الموهوب والمعتق يومهما (ش) يعني أن المرأة إذا طلقها زوجها قبل الدخول بها وقد تصرفت في الصداق بغير عوض من هبة أو عتق أو تدبير أو نحو ذلك فانه ما تغرم للزوج وجوباً عليها نصف المثل في المثل ونصف قيمة المقووم يوم التصرف أي يوم الهبة أو العتق لأنه يوم الافاتة وهذا هو المشهور وقيل يقوم له نصف ذلك يوم القبض فقوله يومهما أي يوم الهبة ويوم العتق المفهوم من الموهوب ومن المعتق (ص) ونصف الثمن في البيع (ش) يعني لو طلقها الزوج قبل البناء وقد تصرفت في الصداق بالبيع فانه ما تغرم للزوج نصف الثمن الذي وقع به البيع إن لم تكن حابت فإن حابت فانه يرجع عليها بنصف المحاباة ولا يرجع في نصف العبدان كان قائماً (ص) ولا يرد العتق إلا أن يرد الزوج لعسرها يوم العتق ثم إن طلقها عتق النصف بإقضاء (ش) يعني أن الصداق إذا كان عبداً فأعتقه الزوجة المأسيكة لاهر نفسها أو وجهته أو ما أشبه ذلك فإن العتق لا يرد لتشوف الشارع للحرية إلا أن تكون الزوجة معسرة يوم العتق ولا يحمله ثلثها فالزوج أن يرد عتقها حينئذ وكذلك له أن يرد هبتها أو صدقتها إلا أن ذلك كله تبرع من غير عوض ثم بعد أن رد الزوج عتق زوجته المأسيكة لاهر نفسها المعسرة يوم العتق طلقها قبل الدخول بها والعبد باق بيدها فانه يعتق عليها نصفه فقط الذي وجب لها بالتشطير على المشهور ولزوال المانع وهو حق الزوج لكن تؤخر بذلك من غير قضاء عليها إلا أن رد الزوج رد ايقاف على مذهب السكابة وعلى أنه رد ابطال فلا يعتق شيء ورد الحاكم عتق المسدين رد ايقاف وأما رد الولي لأفعال المحجور فأبطال باتفاق وعبارة وإنما أمرت بالعتق لأن رد الزوج رد ايقاف وإنما يقض عليها بذلك لعسرها يوم العتق وإذا أجابت للعتق فهل يكمل عليها الباقي أم لا يحمل نظر أشار له ح أموال كانت موسرة يوم العتق وطاق الزوج قبيل البناء عتق عليها الباقي بالسرية ولما قدم ما يتقرر به الصداق ذكر ما يتشطر به فقال (ص) وتشطر وعز يد بعد العقد (ش) يعني أن الزوج إذا طلق زوجته قبل الدخول عليها فإن صداقها يتشطر بهذا الطلاق لقوله تعالى وإن طلقتموهن من

يعتق عليها نصفه فقط الذي وجب لها بالتشطير على المشهور) ومقابلته ما لا يشوب من أنه لا يعتق منه شيء (قوله لأن رد الزوج رد ايقاف) هو المعتمد كما صرح به غيره وظاهره عتقا أو غيره فكلام عب غير ظاهر (قوله فهل يكمل عليها الباقي) أي إذا كانت موسرة وهو الظاهر وإنما يحكم بالتكميل مع اليسار لأنه لما لم يقض به ضده أمره (قوله وعز يد) معطوف على ضمير تشطرو وهو ضعيف لفقد شرط العطف على الضمير بناء على أنها تملك جميعه أو لا تملك شيئاً وكذا على أنها تملك نصفه ويراد بالتشطير قيمته عن النصف الثاني



(قوله فلوراد الزوج زوجته) فلوراد على الصداق للولي بعد العقد فانه له ولا تشطير (قوله في الجملة) أي لا من كل وجه لانها تبطل الخ  
(قوله أولولها) أو غيرهما (قوله ومثل الاشتراط اذا جرى العرف) هو داخل في قول المصنف اشترطت لها بأن يرا د حقيقة أو حكماً  
بكر يان العرف (قوله يكون له ولو فسخ النكاح) أي لا به لما حصل بعد تمام العقد فكانه ليس لاجل النكاح (قوله وما اشترط بعد  
الدخول كذلك أي يكون له ولو فسخ وأولى ما أهدي له بعد الدخول يفوز به ولو (١١٩) فسخ النكاح ولا يشترط غير أن المشتري

الذي بعد الدخول تسامح بل يرجع  
في المعنى للهبية (قوله وفي تشطير هدية  
بعد العقد الخ) سيأتي في ذلك روايتان  
فاذا علمت ذلك فقول الشارح وعلى  
القول بعدمه لا يشترط رأي على  
أحد القولين وسيأتي ان القولين  
قبضت أم لا وقوله لا بد فيها من  
الحوز أي فيه طلبها طر والمانع والا  
فهو لازمه (قوله فهو ما أشار اليه)  
محل القولين فيما جرى العرف باهدائه  
بعد العقد وأما ما جرى العرف  
باهدائه فيه أو قبله فكالمصداق  
(قوله وتكون كالهبة) هذا هو  
المقصود بالافادة لا قوله وهي هبة  
لا بد فيها من الحوز لا غيرها كذلك  
(قوله وللمرأة الخ) حاصله انه لو  
اشترط الولي أو غيره على الزوج شيئاً  
أخذه من الزوج ثم قدر ان الزوجة  
طلقت قبل البناء فانها ترجع على  
وليها أو غيره بنصفه فقوله ممن  
اشترط له وهو الولي أو غيره وقوله  
قبل العقد أي قبل تمامه ليشمل حالة  
العقد (قوله يرجع الزوج على وليها)  
أي بنصفه وأولى اذ لم تجز فان  
الزوج يرجع على وليها أو غيره يأخذ  
منه نصف ذلك المشتري وقوله  
كانت مولى عليها أم لا أي لانه كشف  
الغيب انها أعطت شيئاً لم تملكه وقوله  
ان كان مولى عليها أي لان المولى  
عليها اجازتها كعدم وأما الرشيدة

قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم فلوراد الزوج لزوجته زيادة على  
صداقها بعد عقده على انه من الصداق فان تلك الزيادة تشطراً أيضاً وسواء كانت تلك الزيادة  
من جنس الصداق أم لا انصفت بصفاته حلولاً وتأجيلاً أم لا لان تلك الزيادة لها حكم الصداق  
في الجملة لانها تبطل لومات أو فليس قبل قبضها للزوجة فحكموها بها بحكم العطية في هذه الحالة  
لا يحكم الصداق فلم تكن كالصداق من كل وجه وفهم من قوله بعد العقد ان المزيد قبل العقد  
أو حينه صداق (ص) وهديته اشترطت لها أولولها قبله (ش) يعني ان الهديته التي اشترطت لها  
أولولها أعم من أيها أو وصيها قبل عقد النكاح عليها أو حين العقد اذا كان ذلك على شرط  
النكاح فانها تشطر بالطلاق قبل الدخول عليها لانها هبة لاجل النكاح ومثل الاشتراط اذا  
جرى العرف بذلك ثم ان ما أهدي للولي بعد العقد يكون له ولو فسخ النكاح وما اشترط له بعد  
الدخول كذلك وأما ما أعطى لها من الهديته بعد العقد التي هي مفهوم كلامه هنا أيضاً فيأتي  
الكلام عليها ان كانت قبل الدخول في قوله وفي تشطير هدية بعد العقد وقبل البناء هذا ان لم يجر  
العرف بها فان جرى العرف بها فهو ما أشار لها بقوله وفي القضاء بما يمدى عرفاً قولان ثم انه على  
القول بالقضاء هل يشترط أم يبطل قولان وعلى القول بعدمه لا يشطر وهي هبة لا بد فيها من  
الحوز وتكون كالهبة المتطوع بها بعد العقد أي المتقدمة في قوله وفي تشطير هديته الخ وأما  
المتطوع بها في العقد أو قبله فهل هي كالمطوع بها بعد العقد أم لا ترد في ذلك بعض واستظهر  
أنها بمنزلة المشتري بديل التفصيل فيها بعد العقد (ص) ولها أخذه منه بالطلاق قبل الميس  
(ش) أي والمرأة أخذ ذلك المشتري في العقد أو قبله ممن اشترط له فلما أجازت لولها أو غيره  
ما كان مشترطاً قبل العقد ثم طلقت قبل البناء فقال ابن حبيب يرجع الزوج على وليها أبا أو  
غيره كانت مولى عليها أم لا ولها هي أخذ النصف الآخر ان كانت مولى عليها وانما يرجع  
الزوج عليها لان أصل الاعطاء ليس منها وانما هو من الزوج لولها فلا يعارض ما مر من  
الرجوع عليها بنصف قيمة الموهوب أو المعتق يومها ما فقوله بالطلاق متعلق بتشطر وقبل  
المس متعلق بالطلاق أو حال منه وجعله لها أخذه معترضة بين العامل ومعموله والباء في بالطلاق  
سببية وقوله قبل المس أي بالوطء أو ما يقوم مقامه كالأقامة بينتهما سنة (ص) وضمائه ان  
هناك بينية أو كان مما لا يغاب عليه منها (ش) موضوع المسئلة ان النكاح صحيح والمعنى ان  
الصداق اذا اقامت على هلاكه بينة وسواء كان مما يغاب عليه أم لا وسواء قبضته الزوجة أو لا  
فانه لا ضمان فيه على واحد منهما اذا طلق الزوج قبل البناء وكذلك اذا كان الصداق مما لا يغاب  
عليه كالحيوان والزروع وما أشبهها اذا هلك وطلق الزوج قبل البناء فضمائه منها فلا رجوع  
لواحد من الزوجين على الآخر لان ضمانه للتهمة وقد زالت بالبينة وعدم الغيبة خلافاً  
لاشبه لاصالة الضمان عنده وعلى الاول هل يحلف من كان يمسده انه ما فرط قال المؤلف

فاجازتها ماضية فلا ترجع حيث أجازت وأما ان لم تجز فترجع (قوله فلا يعارض ما مر الخ) وذلك لان الذي مر الاعطاء منها (قوله متعلق  
بالطلاق) هو في الحقيقة متعلق بمعدوف والتقدير بالطلاق الكاش قبل المس (قوله موضوع المسئلة ان النكاح صحيح) أي أو فاسد  
لعقده حيث وجب فيه المسمى وطلبها قبل الدخول وأما الفاسد لصداقه أو لعقده ووجب فيه صداق المثل فانها تضمن بالقبض (قوله  
وبعدم الغيبة الخ) كونه لا يغاب عليه (قوله خلافاً لاشبه الخ) فانه يخالف في الذي يغاب عليه اذا اقامت على هلاكه بينة وكانه قال وقد  
زالت بالبينة خلافاً لاشبه الخ فقوله لاصالة الضمان عنده أي في ذلك الذي يغاب عليه ولو قامت البينة على الهلاك (قوله وعلى الاول)



أى الذى هو المعتمد وقوله هل يخاف من كان بيده الخ لا يخفى انه بهذا الاعتبار الذى قررناه يكون هذا مقصورا على خصوص الذى يغاب عليه اذا قامت على هلاكه بينة ومفاد نت عمومته حتى فى الذى لا يغاب عليه (قوله ينبغى أن يجرى على إيمان التهمة) أى التى فيها تلك الأقوال الثلاثة تتوجه مطلقا لا تتوجه مطلقا تتوجه اذا كان مثله بينهم بكونه أخفى ذلك الصداق وبعد هذا كله فقد ذكر بهرام خلاف ما ذكر حيث قال واختلف هل يخاف من هو بيده فيما لا يغاب عليه ما فرطت ولا ضيعت الى آخر ما قال والحاصل ان ذلك لا يظهر الا فيما لا يغاب عليه (قوله لانه قبض لحن نفسه) هذا انما يظهر اذا كان بيد الزوجة ثم ان بعد كتبى هذا رأيت بهراما قال ما نصه قلت وهذا ظاهر اذا كان بيد الزوجة وأما اذا كان بيد الزوج لم يخرج به فلا فرق فان كان بيد أمين فضمناه منها (قوله فعليه الغرم للآخر) أى الشامل لكل من الزوجين (١٣٠) على البدل (قوله هذا اذا وقع الطلاق) أى لا الفسخ وقبل الدخول أى لا بعده

(قوله وأما ان وقع بعده) وتلف بيد الزوج فلا يضمنه للزوجة وقوله أو فسخ الفاسد قبل الدخول فلا تضمنه للزوج اذا تلف بيد هـ وقوله بعده فلا يضمنه للزوجة (قوله فان ضمناه ممن هـ) والفرض انه مما لا يغاب عليه أو يغاب عليه وقامت على هـ لانه بينة هذا فى الفاسد لعقده ووجب فيه المسمى وأما الفاسد لصداقه أو لعقده ووجب فيه صداق المثل فتضمن المرأة فيه بالقبض لقول المصنف سابقا وضمنته بالقبض فى الفاسد لعقده ووجب فيه صداق المثل أو الفاسد لصداقه وأما الفاسد لعقده ووجب فيه المسمى فكان الصحيح وهذه التفرقة للقرويين وأما غيرهم فالناسد لعقده كالفاصل لصداقه وجهه للقانى هو المذهب ولم يذهب اليه الشارح وهذا التقرير يخاف ما قرر به عند قوله وضمن بالقبض فراجع (قوله فاذا طلق الخ) توضيح لقوله فان ضمناه ممن هـ هو بيده الخ (قوله أو ان قصدت التخفيف) أى بعدم الزامه العين المسماة للصداق وهذا التأويل

ينبغى أن يجرى على إيمان التهمة نالها يحلف المتهم دون غيره وروى عبد الحق ان تتوجه هنا وان قلنا ان إيمان التهمة لا تتوجه فى غير هذا الموضع لانه قبض لحن نفسه وكذلك يكون الضمان منها اذا كان الصداق بيد أمين ولو مما يغاب عليه (ص) والافن الذى فى يده (ش) أى وان كان الصداق مما يغاب عليه ولم تقم على هـ لانه بينة فضمناه من الذى هو فى يده من الزوجين فعليه الغرم للآخر لان الموضوع انه حصل طلاق قبل البناء وبعبارة أخرى قوله وضمناه الخ هذا ان وقع الطلاق قبل الدخول لقوله منها وأما ان وقع بعده أو فسخ الفاسد قبل الدخول أو بعده فان ضمناه ممن هـ ولو بيد غيره وان كان مما يغاب عليه ولم تقم على هـ لانه بينة فان ضمناه ممن هـ هو بيده ولو كان المستحق له غيره فاذا طلق قبل البناء وجب لكل نصفه فان كان بيد الزوجة ضمن للزوج نصفه وبالعكس العكس واذا تلف بعد البناء فان كان بيد الزوج فانه يضمنه للزوجة لانها ملكته بالبناء واذا فسخ قبل البناء وتلف بيد الزوجة فانها تضمنه للزوج (ص) وتعين ما اشترته من الزوج وهـ مطلقا وعليه الاكثر أو ان قصدت التخفيف تأويلان (ش) يعنى ان الزوج اذا اصدق زوجته عيناً فاشترت منه بها أو بغيرها ما يصلح أن يكون جهازا وما لا يصلح أن يكون جهازا لها كاشية أو عبدا وما أشبه ذلك ثم ان الزوج طلقها قبل الدخول عليها فان ذلك الذى اشترته الزوجة يتعين للتطير وليس له طلبها بتطير الاصل ولا لها دفع شرط النقد الا بتراضيهما على المشهور وهو مذهب المدونة لكن اختلف هل مذهبها محمول على اطلاقه سواء قصدت الزوجة التخفيف عن الزوج بما اشترته منه أو قصدت الرغبة فى المشتري بفتح الراء وعليه أكثر الاشباخ وتأويلها بعض الاشباخ وهو انقاض اسمعيل بما اذا قصدت الزوجة باسراء التخفيف عن الزوج وعليه لو قصدت بالشرائه منه كاشترته من الغير لرجع الزوج بنصف الاصل ومجهول شرائها من الزوج محمول على التخفيف (ص) وما اشترته من جهازها وان من غيره (ش) يعنى ان الزوجة اذا اشترت بصداقها المعين من زوجها أو من غيره ما يصلح أن يكون جهازا مثلها ثم ان زوجها طلقها قبل البناء فان ذلك يتعين للتطير ويرجع الزوج بنصف ما اشترته مما يصلح لجهازها لانها محجورة على شراء ذلك وفى كلام المؤلف تكرار بالنسبة لما قبل المبالغة لانه اذا تعين ما اشترته من الزوج مما لا يصلح لجهازها فما يصلح بالاولى فذكره مستغنى عنه الا أن تجعل الوال للحال فلا تنكح ارحينئذ ثم ان الضمير

كالذى قبله مفيد بما اذا لم تقبض الصداق عيناً ثم تشتري به منه فان قبضته عيناً ثم اشترت به منه فلا يلزمه أخذ ما اشترت قصدت التخفيف أم لا قاله الوافعى واعلم أنه اذا لم يكن لها قصد فتل ما اذا قصدت التخفيف فالمضر على هذا التأويل انما هو قصد الرغبة وأما اذا لم يكن لها قصد فتعين ما اشترته للتطير هذا ما قرر به عب وشب الآن الشارح ذهب الى خلافه حيث قال يعنى ان الزوج اذا اصدق زوجته عيناً فاشترت منه بها الخ وهو حل بهرام والحطاب وهو ظاهر المصنف (قوله وهذا مذهب المدونة) مقابله ما لعبد المالك من انه يرجع عليه بنصف الاصل (قوله وما اشترته من جهازها) قيده للخمى بما اذا لم يكن عيب يوجب له الخيار وكتمته والا كانت متعديتة فى شراء الجهاز وكانت ضامنة للصداق العين ولو قامت على هـ لانه بينة (قوله لانه اذا تعين الخ) هذا التعليل غير مناسب فكان الاولى أن يقول لان ما قبل المبالغة من أفراد ما قبله نعم هوأت على آخر فى الاولى من انها أى الاولى اشترت ما لا يصلح



لجهازها على ان المفهوم بالاولى لا يقال فيه تكرار الا على ضرب من التامع (قوله لكن على الاحتمال الثاني ينتفى التكرار) التكرار موجود على كل حال لوجود العلة المذكورة التي هي قوله لانه اذا تعين تأمل (قوله المزيد الخ) أل في المزيد للعهد لانه تقدم في قوله ومزيد بعد العقد أي وان كانت موصولة لان الموصولة تأتي للعهد كما ذكره بعض الاشياخ (قوله يعني ان من زاد زوجته بعد العقد) وأما المشترط في العقد أو قبله فلا يسقط بالموت وكذا ما حصل في العقد أو قبله من غير شرط لان (١٢١) حكمه حكم المشترط فهو أقوى مما وقع بعد

العقد على انه من الصداق لان وقوعه بعد العقد حط من رتبته (قوله استحجها) أي سافر بها أو أرسلها أي ولم يذهب معها (قوله وليست الخ) حاصله انه حكم بالعحة هنا عند موت الزوجة الموهوب لها ولو لم يشهد مع أنه فيما سيأتي حكم بالبطولان اذ لم يشهد وحاصل الجواب ما علمته من انه هنا تحقق القبول من الموهوب له خلاف الآتي (قوله والمعينة له) أي فوات الواهب أو ماتت المعينة له أي الذي هو الموهوب له وقوله ان لم يشهد مفهوماه اذ أشهد يصح وهذه المسئلة هي التي يقوم الاشهاد فيها مقام الحيابة دون المسائل ما عداها (قوله وألا شيء له) هذا هو الراجح ويفهم منه ان الاول لا يفرق بين القيام والفوات وهو ظاهر فتعزم قيمة النصف الفاتت وهو معطوف من حيث معناه لان قوله وألا شيء له جملة والجملة لا تعطف على المفرد وانما لم يقل وعدمه مع كونه أخصر لعدم دلالة على المراد وذلك لان عدم التشطير صادق مع كونه لها (قوله اذ اطلق قبل البناء) وأما بعد البناء فلا شيء له منها اذ اطلق ولو فائمة (قوله لان فسخ بعده) والفرض انها قبضت الهدية وأما قبل ذلك فلا شيء للمرأة منه (قوله

في غيره يصح رجوعه للزوج وللصداق لكن على الاحتمال الثاني ينتفى التكرار (ص) وسقط المزيد فقط بالموت (ش) يعني ان من زاد زوجته بعد العقد عليها زيادة على صداقها الذي تزوجها به ثم مات قبل أن تقبض الزوجة الزيادة فانها تسقط بالموت الحاصل للزوج قبل البناء لانها عطية لم تقبض ومثل الموت بقية موانع الهبة وظاهره البطولان ولو حصل الاشهاد قبل الموت وهو ظاهر لانها عطية لم تقبض الى حصول المانع والاشهاد الكافي في الهبة انما هو اذ استحجها فاصداد فعلها أو ارسالها وليس هذا من ذلك وأما موت الزوجة فلا يبطل سواء أشهد الزوج أم لا لحصول القبول منها قبل الموت وليست كمسئلة الهبة المشار اليها بقوله أو استحج هدية أو المعينة له ان لم يشهد الآتية في باب الهبة لانها لم يتحقق فيها قبول الموهوب بل قبوله يحتمل (ص) وفي تشطير هدية بعد العقد وقبل البناء وألا شيء له وان لم تقف (ش) يعني ان الزوج اذا أهدي لزوجته بعد أن عقد نكاحها هدية تطوعا وقبضتها الزوجة أولم تقبضها ثم انه طلقها قبل البناء فهل تشطير هذه الهدية بهذا الطلاق قاله مالك وألا تشطير ولا شيء له فيها وان كانت قائمة بفسادها لانه طلق باختياره قاله ابن القاسم ورواه ابن نافع عن مالك وهو ظاهر المذهب روايتان وهذا في النكاح الصحيح اذ اطلق قبل البناء ثم أشار الى الفاسد بقوله (الا ان يفسخ قبل البناء فيأخذ القائم منها لان فسخ بعده) هذا الاستثناء منقطع يعني ان الزوج اذا أهدي للزوجة هدية بعد العقد وقبل البناء ثم اطاعنا على فساد فانه ان فسخ قبل البناء فللزوج ما أدركه من هديته وان فسخ بعد البناء فان الزوج لا يأخذ شيئا من الهبة وان كانت قائمة بيد الزوجة لان النكاح الذي أعطى لاجله قد انتفع بسببه تلك المدة والفسخ كطلاق حادث فقوله (روايتان) راجعتان لما قبل الا وقوله بعد العقد صفة هدية أي هدية كائنه بعد العقد وقوله القائم أي القائم عينه ولا يخرج منه هنا الا ذهاب عينه (ص) وفي القضاء بما يهدي عرفا قولان (ش) أي وفي القضاء على الزوج بما يهدي عرفا للزوجة بعد العقد وقبل البناء وليس مشترط فيه كالحقنين وعدم القضاء بدليل لومات أحدهما لم يكن لها شيء قولان وأجرى المؤلف على هذا الخلاف ما يهديه الأزواج للزوجات عند نافي المواسم كعيد الفطر والاضحى والظاهر القضاء لان العرف عندنا كالشرط فاذا فرغنا على القول بالقضاء فيما جرت العادة به فقال ابن حبيب يجري مجرى الصداق في التشطير بالطلاق والتكميل بالموت وقال مالك يبطل بالموت والطلاق على الزوج وعلى القول بعدم القضاء فهي هبة لا بد فيها من الحوز ونكون كالهدية المتطوع بها بعد العقد وقد هرت وأما ما أهده الزوج لزوجته بعد البناء فسيأتي عند قوله الا ان يجب على دوام العشرة ان المؤلف أجرى ذلك بمنزلة الهبة على دوام العشرة (ص) وصح القضاء بالولاية دون أجرة المشاطة (ش) يعني ان الولاية وهي طعام النكاح هل يقضى بها على الزوج أم لا في ذلك خلاف فشي هنا على القول بالقضاء لقوله عليه السلام لعبد

(١٦ - خرشي ثالث)

وليس مشترطا) قال عجم يؤخذ من كلامهم انه يتفق على القضاء بما اشترط اهداؤه فليس كما جرى العرف باهدائه (قوله وأجرى الخ) وانما كان ذلك اجرا لانه عين ما فيه القولان لانها فيما يهدي من تعلقات العرس كالخفاف (قوله ما يهديه الأزواج) الذين لم يدخلوا بالزوجات (قوله فسيأتي الخ) لا يأتي (قوله ان المؤلف) فاعل لقوله فسيأتي والاحسن أن يقول وأما ما وهبه الزوج لزوجته بعد البناء لدوام العشرة بمنزلة ما أهدها له على دوام العشرة لانه الذي سيأتي الا أنه تبين مما سيأتي ان هذا الحكم منه موصو أيضا فجعله من اجراء المؤلف تسامح (قوله دون أجرة المشاطة) ومثل ذلك غن ورقه وثيقة



النكاح ومحصلوها فلا يقضى عليه شيء من ذلك الا بشرط أو عرف (قوله لا يقضى به على الزوج) أي فقط وقوله المتعارف أي على من جرى العرف بانه عليه كان رجلا أو امرأة أي فيقضى بها على من جرى العرف بانها عليه وعبارة عب فلا يقضى بها الا بشرط أو عرف (قوله وترجع عليه) هذا بناء على أنها تملك بالعقد النصف وأما على أنها تملك الجميع فلا ترجع عليه شيء لانه لم يملك نصفه الا اليوم الطلاق وأما على أنها تملك شيئا فترجع (١٢٢) بقية النفقة لانها لم تملك نصفه الا اليوم الطلاق (قوله وفي أجرة تعليم الخ)

ويستغنى جريانها ما اذا كان المعلم الزوج (قوله فان هذه علوم) أفاد ان الكتابة علم مع انه يتراءى منها انها صنعة وفي شرح عب انها صنعة قال بعض الشيوخ موافقا له ان أراد الكتابة الحقيقية اتجه عليه أن يقال الكتابة من الصنعة قطعا ولعله مع بعد ان المراد بالكتابة ما يتعلق بالكتابة من الاسماء الروائية وهذا الذي قاله شارحنا تبع فيه الشيخ اللقاني من تقريره الذي ذكره الشيخ يوسف الفيشي (قوله لبلد الخ) الاولى محل ولو عبر به لكان أولى لانه يشمل ما لونهاها من محل الى محل آخر في البلد (قوله المشترط) اشترطه الزوج وأولها أو هي (قوله انه سبق البناء) أي وكان حالا أو مؤجلا فحل (قوله اذا قبضت الحال) أو جعل لها المؤجل وكان نقدا ويجب عليها القبول لان ما يقع في مقابلة العصمة بمنزلة البيع والتمن اذا كان نقدا يجب على البائع قبوله ولا يجب ببقائه لاجله كذا أفاد عجم (قوله من غير رقيق وأصل) الأصل هو العقار ومثل العقار والرقيق ما يكال أو يوزن (قوله فانه لا يلزمها التجهيز به) أي الا بشرط أو عرف (قوله ان دعاها لقبض ماحل) وأما ان دعاها لقبض مالم يحل فان كان لاجل التجهيز لم يلزمها والا لزمها لان

الرجل بن عوف أولم ولو بشاة حلالا امر على الوجوب وحمله ابن القاسم على التمدب فيؤمر بها من غير قضاء وهو المذهب وهو ما يأتي في قوله الولية مندوبه ولا يقضى بمدوب وأما ما يعطى للماشطة على الجلوطة المعتادة وما يعطى لضارب الكبر وما يعطى للعجم وما أشبه ذلك فانه لا يقضى به على الزوج وهو على المتعارف بين الناس (ص) وترجع عليه بنصف نفقة الثمرة والعبد (ش) يعني ان المرأة اذا انفقت على الصداق نفقة ثم طلقها قبل الدخول فانها ترجع بنصف ما أنفقته ولو قال ويرجع المنفق بنصف نفقة الثمرة لشمل رجوع الزوج عليها أيضا حيث كان مذكرا بيده وأنفق عليه لكان أحسن وهذا لا يعارض ما يأتي من قوله ورجعت المرأة بما أنفقت على عبيد أو ثمة لان هذا في النكاح الصحيح الذي طلق الزوج فيه قبل البناء وما يأتي في الفاسد الذي فسخ قبل البناء (ص) وفي أجرة تعليم صنعة قولان (ش) أي وفي رجوعها على الزوج بنصف أجرة صنعة علمت للرقيق المدفوع صداقا حيث طلقها الزوج قبل البناء وعدم رجوعها قولان ومحلها ما اذا كانت الصنعة شرعية لا كضرب عود ولا بدان يرتفع ثمنه بها ومحلها أيضا اذا استأجرت على التعليم لان كانت هي المصلحة وخرج بقوله صنعة العلم والحساب والكتابة والقراءة فان هذه علوم لاصنعة (ص) وعلى الولي أو الرشيدة مؤنة الحمل لبلد البناء المشترط (ش) يعني ان من تزوج امرأة وشرط عليه ان يبنى بها في بلد غير بلد العدة قد فأن أجرة حملها وحمل جهازها الى بلد البناء لازمة للولي من ماله ان لم تكن المرأة مالكة أمر نفسها لانه مفترط بعدم اشتراط ذلك على غيرها وان كانت مالكة لأمر نفسها فعليه ان يملكها الا ان يكون الولي أو المرأة المالكة لأمر نفسها اشترطوا ذلك على الزوج فانه يلزمه حينئذ وشمل الشرط اذا جرى العرف بذلك والمراد بالولي والى المال الاولى العقد (ص) ولزمها التجهيز على العادة بما قبضته ان سبق البناء (ش) يعني ان الزوجة الرشيدة التي لها قبض المهر وسياق غير ما اذا قبضت الحال من صداقها قبل ان يبنى بها زوجها فلزوج ان يلزمها ان تجهز بذلك على العادة من حضر وبدون حتى لو كان العرف شراء خادم أو دار لزمها ذلك وقوله بما قبضته أي من غير رقيق وأصل بقرينة ما يأتي واحترز بقوله ان سبق البناء عما اذا تأخر القبض عن البناء فانه لا يلزمها التجهيز به سواء كان حالا أو مؤجلا فحل قبله أو بعده لانه رضى حيث دخل بعدم التجهيز (ص) وقضى له ان دعاها لقبض ماحل (ش) يعني ان الزوج اذا دعا زوجته الى قبض ماحل من صداقها وسواء كان حالا في الأصل أو حلا بالنجوم وأبى من ذلك فانه يقضى عليها بان تقبض ذلك على المشهور ومحل ذلك ما لم يكن الزوج علق لها طلاقا أو طلاق من يتزوجها عليها أو عتق من يتسرى بها عليها على ابرائمه من قدر معين من صداقها الحال عليه فانه لا يلزمها ان تقبض ذلك القدر المعلق عليه الطلاق أو العتق المذكور ولا يقضى عليها بقبضه لتعلق حقها فيه ويقضى عليها لقبض ما عدا ذلك كما أشار له الدميري (ص) الا أن يسمى شيئا فيلزم (ش) هذا مستثنى من اللزوم على العادة بما

الاجل حق لمن هو عليه كالقرض هكذا في بعض الشروح وهو منافي لما تقدم (قوله وسواء كان حالا في الأصل) بما المناسب أن لا تجعل هذه من معنى كلام المصنف لان المصنف قال لقبض ماحل فلا يكون شاملا للحال بطريق الاصاله (قوله بأن تقبض ذلك على المشهور) الخلاف انما هو اذا حل بالنجوم فقط لا فيما اذا كان حالا في الأصل ومقابله ما حكاه ابن حارث عن بعضهم من انه لا يلزمها ان تقبض ما كان مؤجلا وحل (قوله الا أن يسمى شيئا) أي أو يجري به عرف



(قوله حيث لم يسم الولي) هذا بناء على قراءة يسمي في المصنف بالبناء للفاعل عائد على الولي (قوله باشرط الزوج الخ) لا يخفى انه اذا كان التسمية باشرط الزوج يكون زائدا على الصداق وأما ان المكن باشرطه يكون أنقص منه وهذا جواب عما يقال كلام المصنف قاصر فلا يشمل ما اذا زاد على الصداق لانه اذا سمي الولي فلا يكون بحسب العادة الا ناقصا عن الصداق لا يزيد وحاصل الجواب ان التسمية من الولي تارة تكون باشرط الزوج فيكون الجهاز زائدا على الصداق وتارة لا يكون أنقص فلا يلزم القصور مع انه قد يقال ان الاقرب ترجيح الضمير للزوج (قوله ولا تنفق الخ) وعلى الزوج حيث ارتكبت التهمة وأنفقت جميعه أو أنفقت منه يسير الغطاء والوطاء (قوله الا المحتاجة وكالدينار) لف ونشر مرتب (قوله وهو ظاهر كلام المؤلف) أي لانه قال منه وظاهر عبارة الشارح ان لها ان تنفق غالبه أو نصفه مع ان ذلك يضرب بالجهاز فاذا لافرق بين الكل والبعض ولذا قال الشيخ سالم قننق منه ولو استغرقت والحاصل ان في كلام الشارح منافاة من حيث ان قوله أولا ونكتسي الشيء الخفيف الخ يقتضي انها لا تنفق منه النصف والاكثر وقوله آخر ما لم تستغرقه يقتضي انها تنفق الاكثر والنصف والذي يظهر الحاق الاكثر بالكل كما هو القاعدة ويبقى النظر في النصف الا ان جعل العلة الحاجة يقتضي الانفاق ولو الكل كما ذهب اليه الشيخ سالم قننق (قوله كالدينار) أي والدينارين والثلاثة كما رواه محمد والمراد فيما يحتمل ذلك عرفا فلا يتقيد بذلك اذرب صداق كثير (١٢٣) كانف دينار والعشرة منه قليل قال عب وانظر ما ضابط ذلك وقال البند

بما قبضته أي انما يلزم التجهيز على العادة بما قبض حيث لم يسم الولي شيئا باشرط الزوج أو بغير اشتراطه وأما ان سمي شيئا فانه يلزم سواء زاد على الصداق أو نقص ولو زاد في الصداق لكون العادة جارية بجهاز معلوم عندهم ولم يحضر لكان للزوج مقال (ص) ولا تنفق منه وتقضي دينها الا المحتاجة وكالدينار (ش) يعني ان المرأة اذا قبضت صداقها قبل البناء وكان عينا وحكمه بناو جوب التجهيز به فليس لها حينئذ ان تنفق منه شيئا الا ان تكون محتاجة لذلك فانها تنفق منه ونكتسي الشيء الخفيف بالمعروف ثم ان طلق قبل البناء وهي معسرة اتبع ذمتها والظاهر من كلامهم انها لا تستغرق جميعه بالنفقة وهو ظاهر كلام المؤلف وليس لها ان تقضي منه دينها الا ان يكون ذلك شيئا خفيفا كالدينار فلهذا ذلك هذا اذا كان الصداق كثيرا أما لو كان قليلا فتقتضي بحسبه (ص) ولو طوب بصدقاها لموتها فطالبهم ببارز جهازها لم يلزمهم على المقول (ش) يعني ان الزوج اذا شرط على المرأة التجهيز بأكثر من صداقها أو جرت العادة بذلك فتجهزت بما شرط أو اعتمد ثم ماتت المرأة قبل البناء فطالب أولياؤها زوجها بما يخصهم من حال الصداق فطالبهم الزوج ان يبرزوا جهازها المشتري أو المعتمد لينظر قدر ميراثه منه فلا يلزمهم ذلك على ما أفتى به المازري ويحيط عن الزوج من الصداق ما زاده لاجل جهازها ولا مفهوم لقوله لموتها بل الاب لا يجبر في حال حياة الابنة أيضا ويخير الزوج بين الرضا بالجهاز المساوي لمهرها والطلاق ولا شيء عليه لان الموضوع قبل البناء وأما ان فات النكاح بالدخول

بما قبضته أي انما يلزم التجهيز على العادة بما قبض حيث لم يسم الولي شيئا باشرط الزوج أو بغير اشتراطه وأما ان سمي شيئا فانه يلزم سواء زاد على الصداق أو نقص ولو زاد في الصداق لكون العادة جارية بجهاز معلوم عندهم ولم يحضر لكان للزوج مقال (ص) ولا تنفق منه وتقضي دينها الا المحتاجة وكالدينار (ش) يعني ان المرأة اذا قبضت صداقها قبل البناء وكان عينا وحكمه بناو جوب التجهيز به فليس لها حينئذ ان تنفق منه شيئا الا ان تكون محتاجة لذلك فانها تنفق منه ونكتسي الشيء الخفيف بالمعروف ثم ان طلق قبل البناء وهي معسرة اتبع ذمتها والظاهر من كلامهم انها لا تستغرق جميعه بالنفقة وهو ظاهر كلام المؤلف وليس لها ان تقضي منه دينها الا ان يكون ذلك شيئا خفيفا كالدينار فلهذا ذلك هذا اذا كان الصداق كثيرا أما لو كان قليلا فتقتضي بحسبه (ص) ولو طوب بصدقاها لموتها فطالبهم ببارز جهازها لم يلزمهم على المقول (ش) يعني ان الزوج اذا شرط على المرأة التجهيز بأكثر من صداقها أو جرت العادة بذلك فتجهزت بما شرط أو اعتمد ثم ماتت المرأة قبل البناء فطالب أولياؤها زوجها بما يخصهم من حال الصداق فطالبهم الزوج ان يبرزوا جهازها المشتري أو المعتمد لينظر قدر ميراثه منه فلا يلزمهم ذلك على ما أفتى به المازري ويحيط عن الزوج من الصداق ما زاده لاجل جهازها ولا مفهوم لقوله لموتها بل الاب لا يجبر في حال حياة الابنة أيضا ويخير الزوج بين الرضا بالجهاز المساوي لمهرها والطلاق ولا شيء عليه لان الموضوع قبل البناء وأما ان فات النكاح بالدخول

فالمعنى بالنسبة له فأراد أولياؤها قيمة الجهاز الذي اشترى بالحال فقط (قوله فطالبهم الزوج ان يبرزوا جهازها المشتري) أو قيمته أو منابهم أو قيمة منابهم (قوله فلا يلزمهم ذلك على ما أفتى به المازري) الاقتناء انما هو لعبد الحيد واختاره المازري وأفتى اللخمي بالزوم ولم يرتضه المازري قال عبد الحيد لان الاب يقول هب ان الاء يفعلون ذلك في حياة بناتهم رفعا لقد رهن وتكبير الشأهن وحرصا على الخطوة عند الزوج فعند موت الابنة ينتفي ذلك كله انتهى (قوله ويحيط عن الزوج من الصداق) حاصله انه لو طوب لهم بجهاز يساوي ستين ديناراً وجعل لهم الصداق ثلاثين ديناراً عشرين من حاله وعشرة مؤجلة وقد قبض لهم الحال الذي هو العشرين فيقال ما صدق مثل من تجهز بعشرين ديناراً فيقال مثلاً بخمسة وعشرين فيسقط عنه خمسة التي زادها اذ من حجة ان يقول انما جعلت الصداق كذا لما اشترطت من الجهاز أو جرى به عرف ولم يحصل ذلك فيمنع ذلك له الا قدر ميراثه من ذلك الجهاز الذي هو بالعشرين وبقية المؤجل واذا قبض من الحال خمسة عشر فيقال ما صدق مثل من تجهز بخمسة عشر واذا قبض من الصداق عشرة كذلك فاذا لم تقبض من الصداق شيئا فيقال ما صدق مثل من لم تجهز بجهاز فيقال كذا (قوله بالجهاز المساوي لمهرها) أي للمقبوض من مهرها (قوله لان الموضوع قبل البناء) أي ولا شيء لها لانها بمنزلة عيب قام بالمرأة (قوله وأما ان فات النكاح بالدخول) اعلم انه اذا فات النكاح بالدخول فتارة يطاق وتارة لا يحصل شيء من ذلك والحاصل كما قاله عجم ان صور ما اذا اشترط الزوج جهازا يريد على ما يلزم التجهيز به أو جرت العادة بذلك ويحصل التجهيز بدون ذلك ستة لانه تارة بطلع على ذلك بعد الدخول وفيه صور ثلاث لانها اما ان تكون حينئذ في العصة وفي هذه



هل يلزم أن يكمل الاب أو غيره ممن اشترط الجهاز عليه حيث اشترط أو ما جرت به العادة أو يلزم الزوج صداق المثل على أنها مجهزة بما تجوز به والاول للعبد ومضى والثاني لابن رشد وأما أن يطالع على ذلك بعد موتها وفي هذه لها صداق مثلها على أنها مجهزة بما ماتت عليه هكذا ذكر ابن رشد وهل يجري فيه قول العبد ومضى أنه يلزم أنه يوفى بما شرط أو اعتمد من الجهاز أو لا فيتفق مع ابن رشد على لزوم صداق المثل وأما أن يطالع على ذلك بعد الطلاق فيجوز فيه نحو ما قبله في الموت وتارة يطالع عليه قبل الدخول وفيه ثلاث صوراً أيضاً لا تارة يطالع عليه وهي حية في عصمة فيخير الزوج وتارة يطالع بعد الموت وهي مسئلة المازري المذكورة في كلام المصنف لكن لم يبين ما يجب لها على الزوج وفي كلام ابن رشد ما يفيد أنه يجب لها صداق المثل على أنها مجهزة بما يلزمها التحجير به من صداقها أي من مقبوض صداقها وتارة يطالع عليه بعد الطلاق فإن كان المشطر بالطلاق هو الجهاز بان حصل الطلاق بعد ما جرت به وكان جهازها دون المشطر أو المعتاد وجب عليه نصف صداق مثلها على أنها مجهزة بما تجوزت به وإن كان المشطر هو نفس الصداق بان لم يحصل تجهيز فانظر هل يقال لها نصف المسمى أولها نصف صداق مثلها على أنها تجهز بما يتقدها والظاهر الاول (قوله أجبر الاب على ما جرى به العرف) هذا كلام الشيخ سالم قال عجب وما ذكره من أنه إذا فاته النكاح بالدخول يجبر الاب على تجهيزها بما جرى به العرف هو ما ذهب اليه العبد ومضى وهو خلاف (١٢٤) ما عليه ابن رشد انتهى أي ما ذهب اليه العبد ومضى قطعاً أن كانت في العصمة

بعد الدخول واحتمالاً في الطلاق والموت بعد الدخول ويكون قوله ما جرى به العرف زيادة على الحال من صداقها كما هو الموضوع ومنه له المشطر كذلك وقوله من مالها كذا في نسخة بخطه إلا أن الذي ذكره عجب عن الشيخ سالم على ما رأيت من بعض نسخ عجب من ماله وعلى ذلك التقدير فيكون المصنف ذكر السنة الأصورة ما إذا طلق قبل البناء ثم علم أنهم لم تجهز بما شرط أو اعتمد قال عجب بعد ذلك وانظر لجوهرها بما شرط أو اعتمد مما يزيد على المسمى ثم بعد ما دفع المسمى ادعى حاربه بعض الامتعة بحيث يقبل دعواه وبأخذ ما ادعى فهل لها صداق

أجبر الاب على ما جرى به العرف من تجهيزها به من مالها (ص) ولا يبيها ببيع رقيق ساقه الزوج له التجهيز (ش) أي ولا يجب عليه ولا عليها وقوله للتجهيز متعلق ببيع لا بساقه وعلى الزوج عند البناء الاتيان بما يحتاجه من غطاء ووطاء ولو قال كريق لكان أحسن ليشمل غيره من الحيوانات (ص) وفي بيعه الاصل قولان (ش) أي وفي جواز بيع الاب أو بيعها العقار المسوق في صداقها ومنع البيع أي إذا منعه الزوج قولان وظاهره أن القول بالجواز غير مقيد بعدم منعه وهو ظاهر واللام يمكن قولان لا تحادها حيثما لم يكن يقيده بما إذا كان على وجه النظر ومحلها ما حيث لم يجز العرف بالبيع فقط لذلك أو بمنعه فقط لذلك وعلى القول بعدم بيعه يأتي الزوج بالغطاء والوطاء (ص) وقبل دعوى الاب فقط في اعارته لها في السنة يمين وان خالفته الابنة (ش) يعني ان البكر إذا جهزها أبوها وأدخلها به على زوجها ثم ادعى بعد ذلك ان الجهاز أو بعضه عارية عند ابنته فلا يتحول حاله ما أن يدعى ذلك قبل مضي سنة من يوم الدخول أو لا فإن ادعى ذلك قبل مضي السنة فالقول قوله مع يمينه ولو خالفته الابنة كان ما ادعاه بما يعرف له أم لا ادعى أنه له أو استعاره لها من غيره ومحمل كلام المؤلف حيث كان فيما أبواه بعد ما ادعاه وفاء بما أصدق الزوج فإن لم يكن فيما بقي وفاء فقال ابن حبيب يحلف الاب ويأخذ ويطالب باحضار ما فيه كفاف بما أصدق الزوج قاله ابن الموار وقال في العتبية لا يقبل منه إلا أن يعرف ان أصل المتاع للاب فيحلف ويتبع بالفاء واقتصر

المثل بالنظر لما بقي أم لا وهذا بناء على أنه يقبل دعواه فيما زاد على المسمى وهو مما شرط أو اعتمد وأما على أنه لا يقبل عليه دعواه فلا يتأتى هذا والاول هو الموافق لظاهر تقرير غير واحد من الشراح والثاني هو الموافق لما يقرره بعد (قوله لا بساقه) اذ لو ساقه للتجهيز لوجب بيعه لاجله (قوله وعلى الزوج الخ) وهل يعتبر فيه ما أن يكونا مناسبتين لحال الزوجة أو طاله ما هو وانظروا أم لا كذا قال عجب (قوله لكن ينبغي أن يقيده بما إذا كان على وجه النظر) هذا القيد يجري في قوله ولا يبيها الخ كما أفاده عجب وقوله ومحلها الخ يذهب جريان ذلك أيضاً في قوله ولا يبيها الخ كما أفاده عجب (قوله في السنة) أي من يوم البناء لا العقد وظاهره ولو بعد موتها (قوله فالقول قوله مع يمينه) لا يخفى أن مذهب المؤثرين أن دعوى القبول انما تعتبر في السنة فقط لكن بدون يمين وان طرقة ابن حبيب تعتبر في السنة وزيادة شهرين وثلاثة لكن يمين فقد لفق المصنف كلامه من قولين وعلى قوله ليس من تخليف الولد لايه لتعلق حق الغير وأيضاً من حقها ان شاء خلفها أو تركه ولا شيء له (قوله ومحل كلام المؤلف الخ) حاصله أنه يقبل بثلاثة شروط أن يكون دعواه في السنة من يوم البناء لا العقد وقد أشرنا اليه ثانياً أن يبقى بعد ما ادعاه من اعارية ما بقي بجهازها المشطر أو المعتاد ولو أزيد من صداقها وثالثها كما يأتي أن تكون مجبرة أو سفيهة في تنبيهه لا شيء على الزوج فيما هلك من ذلك ما لم يستملكه هو ولا على الابنة ان لم تعلم بالعارية أو علمت وهي سفيهة لان الاب قصر وتضمن الرشيدة ان علمت ولم تقم لها بينة (قوله وقال في العتبية الخ) مقابل لكلام ابن حبيب وقوله واقتصر عليه ابن عرفة وصاحب التوضيح أي يفيد أنه المعتمد والمقول عليه



(قوله والاجنبى سواء فيما عرف أصله) أى فاذا ادعى الاجنبى أن هذا المتاع قد استعاره وليها وعرف أنه له فبأخذه وبطالب الولى باحضار ما فيه كفاف خفية يكون قول المصنف وللأب فقط اغماها بالنظر للعميم بقوله سواء عرف أصله أم لا بالنظر لخصوص ما عرف أصله لأنه لا خصوصية للأب فيه (قوله لأنه لا رضاً للأب) أى لا كلام له في مالها به يعلم أن المراد بالثيب الرشيدة فكلام ابن رشد لا يخالف كلام التوضيح (قوله الثيب التى فى ولايته) أى ولا تكون كذلك الا اذا كانت سفينة (قوله ومثل الاب الوصى) أى ولو أما كذا فى عب وتلك المبالغه تؤذن بان الجدة ليست كذلك والظاهر لا فرق (قوله فهو فى حقها كالاجنبى) يأخذ ما عرف أصله (قوله فى البكر والثيب) راجع للأب (قوله اذا خالفتمهم المرأة) أى سواء كانت رشيدة أو سفينة الا أنك خبير بانها اذا كانت رشيدة لا فرق بين الاب وغيره فى عدم القبول عند المخالفة (قوله والبكر المرشدة كالثيب (١٣٥) الرشيدة) أى فلا يفيد دعوى الاب معها (قوله أن المهملة) أى التى لأب لها

ولأوصى ولا مقدم من قبل القاضى سفينة أو جهل حالها وقوله كالمولى عليها معناه اذا ادعى العارية من عقد لها فانه لا يقبل قوله ولو وافقته وأمالو كانت كالرشيدة تقبل قوله مع الموافقة (قوله فهو عطف معنى) أى فالتقدير لا فى البعد (قوله عند ادخالها وقبل مضي السنة) لكن ان كان اشهاد الاب بالعارية قبل البناء لم يحتج الى عين أى أو عند البناء وان كان بعده وقبل السنة فلا بد من البين كما بينى لمأقاله الشيخ أحمد وظاهر كلام البرزلى انه فى هذه الحالة أيضا لا يحتاج للبين قال عجم وهو الموافق لما ذكره فى بيان المسائل التى يختلف فيها من شهدت له البينة اذ لم يذكروا منها هذه فيما علمت (قوله فان أشهد أخذه) أى فان أشهد بالعارية والاشهاد باصل العارية كالاشهاد بالعارية والاشهاد بأصلها اشهاد على البنت باعتراف الشئ ومعابنة البينة للدفع لها والاشهاد بالعارية اشهاد بان

عليه ابن عرفة وصاحب التوضيح والاب والاجنبى سواء فيما عرف أصله قال فى التوضيح ولا تقبل دعوى العارية الا من الاب فى ابنته البكر وأما الثيب فلا لأنه لا رضاً للأب فى مالها وقال ابن رشد ومثل البكر الثيب التى فى ولايته قياساً على البكر ومثل الاب الوصى فى ولايته من بكر أو ثيب مولى عليها وأما الثيب التى ليست فى ولايته أبيها فهو فى حقها كالاجنبى وكذا سائر الاولياء غير الاب فى البكر والثيب لا يقبل قولهم اذا خالفتمهم المرأة أو وافقتمهم وكانت سفينة اهـ والبكر المرشدة كالثيب الرشيدة واستظهر بعض ان المهملة هنا كالمولى عليها (ص) لان بعد ولم يشهد (ش) معطوف على فى السنة فهو عطف معنى يعنى ان الاب اذا ادعى ان ما جهز به ابنته البكر على ما عارية عندها بعد السنة من يوم الدخول والحال انه لم يشهد عليها بالعارية عند ادخالها أو قبل مضي السنة فانه لا يصدق وسواء عرف أصله أم لا لاطول حيازة الابنة اذا كذبت الزوجة والزوج فان أشهد أخذه ولو طال والاب والاجنبى فى هذا سواء وسواء علمت الابنة بالاشهاد أم لا (ص) فان صدقته (ش) الابنة وهى رشيدة ان الذى جهزها به عارية عندها (ف) ان تصديقها (فى ثلثها) فان زاد فلزوج رد الجميع كما بينى آخر باب الجرح عند قوله وله رد الجميع ان تبرعت برأئد وهو ظاهر كلام النوادر وقال ابن الهندي انما يرد ما زاد على الثلث واقتصر عليه فى التوضيح (ص) واختصت به ان أورد بينما أو أشهد لها به أو اشتراه الاب لها ووضعها عندها كما (ش) والمعنى ان البنت تختص عن الورثة بالجهاز الذى جهزها به أبوها من ماله زيادة على حقها اذا أوردته فى البيت الذى بنى بها فيه زوجها وظاهره ولو لم يشهد انه لها وهو كذلك كفى التوضيح لان ارادته ذلك فى بيت البناء من أعظم الحيازة وكذلك تختص بما ذكر عن الورثة اذا أشهد الاب بذلك لها ولا يضرباؤه بعد ذلك تحت يده وكذلك تختص بما ذكر اذا اشتراه الاب من ماله ووضعها الاب عندها أمها أو زوجته أبيها أو نحو ذلك ومات وهو منسوب لها والورثة مقرون بانه كان يذكر أنه شورة لها ومثل اقرار الورثة بذلك شهادة البينة به وانما اشترط اقرار الورثة لانها مقررة أنه من عندها أبيها ولكن تقول ملكه لى فلا بد من اقرارهم لانهم منزلة الاب وخص الشراء وان كان ما صنعت من بيت أبيها أو صنعت أمهالها كذلك لفهم ذلك من مسئلة الشراء بالاولى (ص) وان وهبت له الصدق أو

هذا الشئ بعينه اعادة بعبته بغير حضورها سواء علمت أو لا انظر عب (قوله والاب والاجنبى) لكن الاشهاد ان كان من الاب فلا فرق بين أن يشهد وتعين البينة دفع العارية أو تشهد البينة قبل مضي السنة أن الشئ الفلان الذى عند ابنته عارية فانه يكتفى فى الصورتين وأما غير الاب من الاولياء ممن لا تقبل دعواه ولا فى السنة مع عدم الاشهاد فانما يفيد فى حقه الاشهاد اذا كان مع معابنة البينة دفع العارية وأما لو قال لشهودا شهدوا أن الشئ الفلان الذى عند فلانة عارية له من غير معابنة اعادة فلا يفيد وهذا حاصل ما أفاده عب (قوله واقتصر عليه فى التوضيح) يفيد اعتماده (قوله ان أورد الخ) أى وضع ووجد كفى عجم زاد شب وليس المراد حمل خلافا لتب لأنه لا يلزم من حمله لبيتها وضعه فيه اهـ فظاهره انه لو مات بعد ان أخرج من بيته وقبل ان يصل لبيتها يطل وانظر هل صريح النقل كذلك (قوله اذا أشهد الاب بذلك الخ) أى وهو مما يعرف بعينه وأما ما لا يعرف بعينه فلا يفيد هذا الاشهاد كذا قال اللقاني وهذا اذا كانت فى حجره وأما الرشيدة فلا ينفى فيها الاشهاد وكلام عجم يفيد تردد فى ذلك (قوله وان وهبت له الصدق أى الذى سماء لها



ولكن لم تقبضه (قوله جبر على دفع أقله) ثم انه يجبر على دفع أقله في منطوق المصنف مما هو بهته أو من غيره في الاولى لانه ملكه وفي الثانية انما يدفعه من غيره لانه انما دفعته له على أن يعيدها لها فخر وجه من يدها وعوده لها بعد لغواقاله عجب (قوله ان طلق قبل البناء) ويلغز بها فيقال شخص طلق قبل البناء في نكاح صحيح فيه تسمية ولا عيب باحدهما ولم يلزمه نصف الصداق ويعيده لها في الثانية ان لم يكن دفعه اها قبل الطلاق وبها يلغز ويقال شخص طلق قبل البناء في المسمى ولزمه جميع الصداق من غير عيب به ~~تنبية~~ هل يلزمها التجهيز بما هو بهته من الصداق حيث وهبت له الصداق وبقدر ما يصدقها حيث وهبت له ما يصدقها أو يفصل بين هبته ذلك قبل أو بعد يحرك كذا أفاده بعض الشيوخ (قوله فان قبضته الخ) هذا كلام عجب ظاهره ولورجنته له في الحال فانه لا يضر مع انه يظن منه التواطؤ (١٢٦) على اسقاط الصداق بل ظاهره ولو حصل تواطؤا والظاهر انه اذا حصل

تواطؤ على الرد لا يصح عقد النكاح (قوله فالملو هو ب كالعدم) معناه في الفرع الاول لا يؤثر خلا في الصداق وفي الفرع الثاني أن الباقي هو الصداق وقوله كالعدم أي كالعدم أو ذي العدم (قوله الا أن تبه الخ) أي بان ثبت ذلك بالبينة أو قامت قرينة على ذلك (قوله فيفسخ) ظاهره ولو كان الفسخ لعيب خيار بها علمة بعينها أم لا وانظره (أقول) والظاهر الاول (قوله لعدم حصول غرضها) بان خالف عن قرب وأما اذا خالف عن بعد بحيث ترى أنه حصل غرضها فلا ترجع والسنتين أو الثلاثة بعد قاله عجب والظاهر أنه اذا كان بين ذلك تدفع بحسبه فقوله قبل حصول مقصودها أي لم يحصل شيء منه أصلا (قوله وهذا ما لم يكن الخ) لا يخفى أن كلام المصنف في الفسخ وأما ما كان لعين فليس من باب الفسخ انما الفراق للطلاق ثم لا يخفى أن قوله ما لم يكن صادق بصورتين بان لا يكون لعين أو كان لعين تعمدها أو مالو كان لعين نزلت به لم تعمدها فلا ترجع

ما يصدقها به قبل البناء جبر على دفع أقله (ش) يعني ان الزوجة المملوكة لا امر نفسها بل ما بعده اذا وهبت صداقها المسمى لزوجهها قبل البناء أو وهبت له ما يتزوجها به ففعل فان الهبة صحيحة لكن يجبر على أن يدفع لها من ماله أقل الصداق قبل أن يبنى بها وهو ربيع دينار أو ثلاثة دراهم خالصة لاحتمال التواطؤ على ترك الصداق فيعري البضع عن الصداق بالكيفية وليس على الزوج شيء ان طلق قبل البناء وقوله جبر الخ حيث أراد البناء ومحلها ما لم تقبض الصداق فان قبضته ثم وهبته له فانه لا يجبر على دفع أقله ~~ك~~ هبته بعد البناء (ص) وبعده أو بعضه فالملو هو ب كالعدم (ش) يعني ان الزوجة المملوكة لا امر نفسها اذا وهبت زوجها صداقها كله أو بعضه بعد البناء فانه اذا طلقها بعد ذلك لم ترجع عليه شيء منه وكذلك اذا وهبت له بعض صداقها قبل البناء فان البعض الباقي هو الصداق فان كان ربيع دينار أو ثلاثة دراهم خالصة أو ما يساوي ذلك فلا كلام وان كان أقل من ذلك فانه يجبر على تكميله حيث أراد الدخول والاطلاق وأعطاه نصف ما بقي بعد الهبة كترتويجه ابتداء بأقل من الصداق الشرعي وقوله (الا أن تبه على دوام العشرة) مستثنى من قوله وبعده أي فلا يكون المو هو ب كالعدم والمعنى أن المرأة اذا وهبت زوجها صداقها أو بعضه قبل البناء أو بعده على دوام العشرة أو على حسن العشرة ثم انه طلقها أو ظهر أن النكاح فاسد وفسخ قبل حصول مقصودها فان المو هو ب لا يكون كالعدم بل يكون مردودا عليها فأن أخذ منه (ص) كعطيته لذلك فيفسخ (ش) المصدر مضاف لمفعوله والمعنى أن الزوجة اذا أعطت زوجها ما لا غير الصداق على دوام العشرة فظهر أن النكاح فاسد وفسخ فانها ترجع عليه بما أعطته لعدم حصول غرضها ومن باب أولى لو طلق اختيارا وهذا اذا فارق بالقرب وأما بالبعد بحيث يرى انه حصل غرضها فلا ترجع وفيما بين ذلك ترجع بقدره وهذا ما لم يكن فراقها لم ينزلت به لم تعمدها فلا رجوع خلا للغمي وأجرى في توضيحه ما أهدها الزوج لها أو أعطاهها بعد البناء مجرى ما أعطته هي لدوام العشرة فقال عن أصبغ ان أهدها لها قبل البناء فلا شيء له وان وجدها قائمة لان الذي أهدي اليه قد وصل اليه وان أعطاها شيئا بعد البناء ثم فسخ نكاحها بحد ثان ذلك فله أخذ ما أعطاهها لانه انما أعطاه على ثبات الحال والعشرة وان كان الفسخ بعد طول سنتين أو سنين فلا يرى له شيئا وان وجدها بعينها لان الذي أعطى له قد رجع وانتفع به فالفسخ كطلاق حادث

عليه أي كأن يكون علق طلاقها على دخول الدار مثلا ثم بعد ان أعطته ما لا على دوام العشرة دخلت الدار فلا

ترجع بشيء وكذا اذا قال ان دخلت بضم التاء الدار فأنت طالق ودخل ناسيا وأما ان دخل متعمدا فترجع (قوله لم تعمدها) أي لم يتعمد الخنث فيها فاذا علق طلاقها على دخول الدار فدخلها أو دخلها غير متعمد اذا علق على دخوله وأما لو تعمد الخنث فان لها القيام (قوله خلا للغمي) أي فانه قال ان لها الرجوع ولو كان الطلاق لعين نزلت به لم تعمد كما قاله الخطاب قال اللغمي ولو أعطته على أن لا يتزوج عليها فترجع مطلقا قرب أو بعد (قوله وأجرى في توضيحه) أي وذكر في توضيحه أي ولم يرد وقاس لانه منقول عن أصبغ اعلم أن الاصل اضافة المصدر للفاعل والشارح أفاد أن الراجح الاضافة للمفعول وهو كذلك من حيث المقام فلا ينافي أن الاصل في نحو اضافة المصدر للفاعل (قوله لان الذي أهدي اليه قد وصل اليه) وهو البناء فالهبة التي قبل العقد المقصود



منها البناء وقد حصل (قوله مثله) أي مثل ما وهبته مفعوماً ومثلياً (قوله فالظاهر أنه يلزمه) أي فيعطيهامثل ما أعطته ويكمل لها صدق المثل (قوله وان وهبته) أي المرأة الرشيدة وان كان خلاف سياقه لأنها التي تعتبر هبتها فاكتمل على ظهور ذلك (قوله بطل جميعه) فان قلت مفاد قول المصنف في باب الجرايم اذا تبرعت بازيد من الثلث يكون صحيحاً حتى يرد وهو يخالف قوله بطل جميعه قلت ما يأتي في خالص مالها وهذا الزوج قد طلق فتدبرعت بما نصفه للزوج أفاده عجم (قوله فان قلت الخ) وارد على قوله الآن يحجزه الزوج وقوله فليس له تكلم أي لما يأتي أنها اذا تبرعت باكثر من ثلثها ولم يعلم حتى تأتت فلا كلام له أي فيعارض قولكم هنا الآن يحجزه الزوج المقترض ان له التكم (قوله بل نصفه أو كله مملوك للزوج) أي فسواء كان كله أو بعضه مملوك للزوج فلم يكن خالص مالها الا على القول بانها تملك بالعقد الكمل ثم على القول بانها تملك بالعقد الكمل نقول تعين بالطلاق انها (١٢٧) لم تستحق ذلك فصار ملكها حين العقد كالأعدم والحاصل انه ورد السؤال

من وجهين الاول ان القاعدة ان الزوجة اذا تبرعت بازيد يصح الجميع ما لم يرد الزوج الثاني ان الزوجة اذا تأتت وكانت تبرعت بازيد من الثلث ليس للزوج رد وحاصل الجواب في الوجهين ان ذلك اذا تبرعت بخالص مالها بخلاف ما هنا (قوله أجبرت هي والمطلق) ومحل جبر المطلق بشرطه حيث لم يبين أن الموهوب صدق والالم يحجز وكذا ان علم الموهوب له انه صدق وأما هي فتجبر على امضاء الهبة في النصف مطلقاً (قوله ان أسرت يوم الطلاق) وأولى لو أسرت يوم الطلاق والهبة والصواب أربع لانها ما أن تكون موسرة فيها أو معسرة فيها أو موسرة يوم الطلاق ومعسرة يوم الهبة أو العكس فيجبر المطلق في صورتين اذا أسرت مطلقاً ولا يجبر في صورتين اذا أسرت كذلك (قوله وأما المطلق فلا يجبر) انظر لو رضى الزوج بامضاء الهبة مع عسرها يوم الطلاق ويتبع ذمتها وأبى ذلك هل تجبر هي أم لا

اه ويمكن أن يجعل كلام المؤلف شاملاً لذلك يجعل قوله كعطية من اضافة المصداق الى فاعله تارة والى مفعوله أخرى (ص) وان أعطته سفيهة ما ينكحها به ثبت النكاح ويعطيهامن ماله مثله (ش) يعني ان المرأة السفيهة اذا أعطت رجلاً مالا ليتزوجها به من وليها ففضل ذلك فان النكاح ثبت ويلزمه أن يدفع لها من ماله مثل ما وهبته ويرده اليها لبطالان هبتها فيه وقد تزوجها بصدق تبين استحقاقه فيلزم أن يدفع لها نظيره هذا اذا كان ما أعطته قدر صدق مثلهما أو أكثر وأما ان كان أقل فالظاهر أنه يلزمه أن يكمل لها صدق المثل لان غير الاب ليس له أن يزوج وليته بدون صدق المثل (ص) وان وهبته لاجنبي وقبضه ثم طلق اتبعها ولم ترجع عليه الا ان تبين أن الموهوب صدق (ش) يعني أن المرأة المالكة لاهر نفسها اذا وهبت صدقها لشخص غير الزوج وقبضه منها أو من الزوج ثم ان الزوج طلقها قبل البناء فان الزوج يرجع عليها بنصف الصداق ولا ترجع المرأة على الاجنبي بشئ منه الا ان تبين للموهوب له حين الهبة أن الموهوب صدق فترجع عليه بنصفه لانها انما وهبت على أن يتم صداقها فلم يتم وينبغي أن علمه بذلك كيما ينكحها وكلام المؤلف فيما اذا كان الثلث يحمل ما وهبته فان جاوزه بطل جميعه الا أن يحجزه الزوج فان قلت الزوج قد طاق فليس له تكلم فيما زاد على الثلث قلت ذال في خالص مالها وما هنا ليس كذلك بل نصفه أو كله مملوك للزوج (ص) وان لم يقبضه أجبرت هي والمطلق ان أسرت يوم الطلاق (ش) يعني أن المرأة المالكة لاهر نفسها اذا وهبت صدقها من رجل اجنبي ولم يقبضه لامن الزوج ولا من غيره ثم ان الزوج طلقها قبل البناء فان كانت هذه المرأة موسرة يوم الطلاق فانها تجبر هي والمطلق على انفاذ الهبة للموهوب له ويرجع الزوج عليها بنصف الصداق في مالها وان كانت معسرة يوم الطلاق ولو أسرت يوم الهبة فتجبر هي على دفع نصفها للموهوب وأما المطلق فلا يجبر وله التمسك بنصفه فقوله ان أسرت شرط في جبر المطلق فقط وأما هي فتجبر على دفع نصفها مطلقاً وهذا بناء على أنها تملك بالعقد الكمل ويتشطر بالطلاق كما هو ولذا يرجع الزوج بما يغرمه عليها وأما على أنها تملك النصف فانها بمنزلة الفضولي في هبة حصه الزوج وان كانت موسرة وكذا على أنها لا تملك شيئاً (ص) وان خالعه على كعب أو عشرة ولم تقل من صدق فلا نصف لها ولو قبضته رده (ش) يعني أن المرأة المالكة لاهر نفسها اذا خالعت زوجها قبل البناء على عيب أو عرض أو دناءير

وهو الظاهر من كلامهم وانما اعتبر اليسر هنا يوم الطلاق وتقدم اعتبار يوم العتق الآن يرد الزوج لعسرها يوم العتق لتشوق الشارع للحرية دون الهبة فروعاً حتى الزوج فيها أقوى (قوله فتجبر على دفع نصفها) ولا يتبعها الموهوب له بنصف الزوج (قوله وهذا) أي قوله أجبرت هي والمطلق (قوله ولذا) أي وليكونه يشطر (قوله فانها بمنزلة الفضولي) فلا يجبر الزوج على امضاء النصف ولو كانت موسرة (قوله وكذا على أنها لا تملك شيئاً) لا يخفى انه اذا امر زنا على أنها لا تملك شيئاً لم تجبر هي ولا هو لانها وهبت ما كان ملكاً للغير الا ان يقال لما استحققت النصف بالطلاق أجبرت هي على دفع النصف فصارت بمثابة من لم تملك الكمل وبحث بهرام فيما اذا كانت موسرة يوم الهبة ومعسرة يوم الطلاق فالأدق يقال ان المرأة قد وهبت في وقت يجوز تصرفها فيه وطراً والعسر لا يضر كن تصرف في حال يسره هبة أو بيع أو غيره ثم فلس فلا يضره وليس للغرماء أخذه من يد المبتاع أو الموهوب والجواب أن للزوج أن يقول



لم يوجب لها الشرع عندى غير نصف الصداق لاني طلقت قبل البناء وما وهبته من الصداق قد انكشف انها لا غلظت له وهو يمدى فلا  
أدفعه واتباع ذمه أخرى كالأعراس يوم الهبة والطلاق (قوله لان لفظ الخلع الح) الاحسن أن يقول وهذا مبني على انها لا غلظت بال عقد  
شياً أو غلظت الا انه ظاهرى فهو كالعدم (١٣٨) والافضل العلة موجودة مع الوطء مع انه سياتى بقول وتقرر بالوطء في تنبيهه على لو قالت

طلقتى على كعبد أو عشرة ولم تقل  
من صداق أو قالت من صداق  
وكانت العشرة تزيد على نصف  
صداقها فتكملها من مالها ويعد  
قولها من صداق الاخير لغوا كما هو  
الظاهر فيها (قوله ويرجع الخ) الحاصل  
أن يرجع بالمشاة من تحت ويعلم  
كذلك على ما قاله شارحنا وتبع الشيخ  
سالم وهو اختيار ابن القاسم ونسبه  
لظاهر المدونة وعج يقرؤه تعلم  
بالمشاة من فوق فيفيد بطلان  
رجوعه عليها ان علمت فقط أو علما  
والاول يتفق عليه عند اللخمي  
وأما الثاني فلم يستحسن عدم الرجوع  
ويفيد بفهمه انها ان كانت غير  
عالمه لا يرجع عليها سواء علم أو جهل  
هذا هو الذي ارتضاه عجم وهو  
طريقة اللخمي (قوله وانما قصد  
مخالفة ابن الحاجب الخ) وجه عدم  
رجوعه على ما قال ابن الحاجب  
انه لما علم عدم استقرار ملكها  
عليه فقد دخل على الاعانة على  
العق فلو رجع كان رجوعا عما أراد  
ذكر ذلك في توضيحه (قوله ويرجع  
اليه) أى يرجع مالك الى ما قاله ابن  
الحاجب (قوله الاول أحب) أى  
قول مالك الاول أحب الى (قوله  
وهل ان رشت) وسواء علم الولي  
أم لا لانه حينئذ غير معول عليه  
والمعول عليه اذها ولما أدت له في  
أن يزوجه على عبد كانت مجوزة  
لكونه يعتق عليها وهي ثيب احترازا

وما أشبه ذلك ولم تقل من صداق فانها لا تستحق بعد ذلك شيأ من الصداق وان كانت قبضته  
من الزوج فانها ارده اليه وتدفع ما التزمته للزوج لان لفظ الخلع يقتضى خلع مالها عليه من حق  
وزادته ما التزمته من عندها ومفهوم كلامه انها لو قالت من صداق لكان لها نصف ما بقى  
كما لو كان صداقها ثلاثين وقالت خالغنى على عشرة من صداق فلها نصف ما بقى بعد ما وهو  
عشرة من عشرين (ص) لان قالت طلقتى على عشرة (ش) أى وموضوع المسئلة لم تقل من  
صداق وجواب الشرط محذوف أى فلها النصف أى نصف صداقها المسمى ونسقط العشرة  
التي التزمها من ذلك النصف وتأخذ باقيه وهو خمسة في المثال المذكور وهذا يفهم من  
الانحراج من قوله لا نصف لها وانفق ابن القاسم وأشهب على أن المرأة لو قالت لزوجها خالغنى  
أو طلقتى على عشرة من صداق ان لها نصف ما بقى واليه أشار بقوله على ما قاله بعض ان  
صواب (ص) أو لم تقل (ش) أو قالت خالغنى أو طلقتى على عشرة (ص) من صداق فنصف  
ما بقى (ش) فيهما فتى قالت خالغنى أو طلقتى على كعبد أو عشرة فان لها نصف ما بقى ان قالت  
من مهرى والا فلها نصف المهر في الطلاق وتؤدى منه ما طلقت عليه ولا شئ لها في الخلع من  
الصداق وتعطى ما خالعت عليه من مالها (ص) وتقرر بالوطء (ش) تقدم ان الزوجة اذا خالعت  
زوجها قبل الدخول عليها على عشرة ولم تقل من صداق انها تغرم له العشرة ولا شئ لها من  
الصداق فلو خالعت بعد الدخول على عشرة ولم تقل من صداق فان صداقها لا يسقط لانه تقرر  
بالوطء أى ثبت في ذمه الزوج بأول وطئه وسواء قبضته الزوجة أم لا وانما انص المأواض على  
قوله وتقرر بالوطء وان كان معلوما من قوله فيما هو وتقرر بالوطء وان حرم لانهم لما ذكروا فيها  
اذا قالت له خالغنى على عشرة ولم تقل من صداق انه لا شئ لها من الصداق وتدفع ما سميت له  
فربما يتوهم منه انه لا يتقرر الصداق هنا بالوطء فنص عليه لذلك (ص) ويرجع ان أصدقها  
من يعلم بعنقه عليها (ش) أى ويرجع الزوج على زوجته بنصف قيمة الصداق ان أصدقها من  
قرباتها من يعلم هو بعنقه عليها فعنت ثم طلقها قبل البناء وأخرى ان لم يعلم وانما قصد مخالفة  
قول ابن الحاجب لو أصدقها من يعتق عليها وهو عالم لم يرجع شئ ويرجع اليه مالك وقال ابن  
القاسم الاول أحب الى ووجهه انه انما يخرج من يده لاجل البضع وقد استقر ملكها عليه  
وانتفعت بعنت قريبها فكان ذلك كاشرا انها له فعلى هذه النسخة وهى التي بالياء التحية في يعلم  
وأخرى ان لم يعلم يشتمل كلامه منطوقا ومفهوما بالاولى على أربع صور وذلك انه أوجب  
رجوعه عليها ان علم ومفهومه ان لم يعلم أخرى فهى صورة موافقة وسواء فيهما علمت أم لا  
فالصور أربع اثنان منطوقان واثنان مفهومان وهو ظاهر المدونة وللاؤة فيها (ص) وهل  
ان رشت وصوب أو مطلقا ان لم يعلم الولي تأويلان (ش) أى وهل العتق في الصور الأربع  
ان رشت وسواء علم الولي أو لا أو عتقه عليها غير مقيد بل ولوسف فيه بشرط أن لا يعلم وليها أما  
ان علم ولي السفينة فلا يعتق عليها وفي عتقه على الولي وعدم عتقه عليه قولان واليه أشار  
بقوله (وان علم دونها لم يعتق عليها وفي عتقه عليه قولان) والصواب اسقاط دونها بالوافق

عما اذا كانت بكر أو لومر شدة أو سفينة على ما أفاده الشيخ آجد والشامل الا أنه يخالف ما مر من أن البكر المرشدة  
لا يجبرها الاب واذ اطلق قبل البناء أى فيما اذا كانت بكر أو سفينة فانظر هل يكون للزوج وترجع عليه بنصف قيمته أو يكون  
بينهما استظهار الاول (قوله أمان علم ولي السفينة) إشارة الى أن هذا الشرط انما هو في السفينة الا أنه خلاف ظاهر المصنف لان  
ظاهره ولو رشده الا أن تفسير الولي هنا بالاب والوصى يفيد ذلك أى ان الشرط انما هو في السفينة



(قوله وعلى القول بعدم عقده على الولي) وأما على القول بأنه يعق على الولي فيرجع كل من الزوج والزوجة عليه لان الفرض أنه حصل طلاق (قوله والمعتبر هنا العلم بالعتق) لا العلم بكونه أباهامثلاً (قوله ١٢٩) فلا كلام له) بناء على انه ائتمك بالعقد الجميع

(قوله فله دفعه الخ) وله اجازة فعالها (قوله والمحابة) أى والحال ان المحابة (قوله فهى فيها مخيرة) أى فوسع لها ولم يضيق عليها بخلاف البيع فانه من الامور الحاجبة وان كان مخير فيه وقوله تأمل أمر به لما في المقام من الاشكال وذلك لانه يخير فيه أيضاً أى يخير في البيع وقد لا يكون لها قدرة على الفداء وقد علمت جواب الاول وجواب الثانى لان الاصل القدرة (قوله فانما له عليها نصف المحابة عند محمد) وأما عن غيره وهو اللخمى فلا يرجع عليها بشئ (قوله وان زاد ما غرمته على نصف قيمة العبد) أى الجاني أى بالنسبة لخصه الزوج وأما قوله أو على نصف قيمة الجناية ففيه نظر لانه متى زاد على نصف قيمة الجناية بالنسبة لخصه كان حابت والفرض لا محابة فاذن قوله اذ المعنى واحد لا يظهر (قوله ثم تبين فساد النكاح) الاحسن التعميم ليشمل ما اذا انفقت على عبد أو غرة وقع صداقاً في نكاح لا يلزم فيه صداق كنكاح نفويض لم يفرض فيه أو فرض دون المثل ولم ترض وطلق فيه قبل البناء (قوله وجاز عفو أبى البكر) لا غيره ولو وصيه مجبر أو خص الاب بذلك لشدة شفقتهم دون الوصى وغيره من الاولياء (قوله ابن القاسم وقبله لمصلحة) فيها لا يجوز عفو الاب قبل الطلاق ابن القاسم الوجه نظر اه فقول شارح حلال الخ

النقل لانه ليس في كلامهم الا علم الولي علمت هي أم لا وعلى القول بعدم عقده على الولي لا يعق عليها أيضاً أى ويكون رقيقاً للزوج ويعزم لها نصف قيمته على ما استظهره بعض ولا يكون رقيقاً اذا لا يبقى في ملكها من يعتق أو بعضه عليها والمعتبر هنا العلم بالعتق كفى المواق عن المدونة وهو ظاهر كلام المؤلف (ص) وان جنى العبد في يده فلا كلام له وان أسلمته فلا شئ له الا أن تخابي فله دفع نصف الارش والشركة فيه (ش) يعنى ان الصداق اذا كان عسداً وجنى جناية على شخص وهو يبدل الزوج قبل أن يسلمه للزوجة أو وهو يبدل الزوجة بعد أن تسلمته منه اذ لا فرق فليس للزوج كلام والسكلام للزوجة في أن تسلمه للمجنى عليه أو تفديه لان الصداق قبل البناء من حقوق الزوجة لا سيما ان راعينا القول بانها ائتمك جميع الصداق بمجرد العقد فان أسلمته الزوجة للمجنى عليه ثم طلقها قبل البناء فليس للزوج في ذلك كلام ولا شئ له فيه سواء كان يبدلها أو يبدل الزوج كهلا كبسماوى الا أن تكون الزوجة قد حابت في ذلك بان تكون قيمة العبد أكثر من ارش الجناية فان محاباته لا تقضى على الزوج في نصيبه بل هو مخير حينئذ ان شاء أمضى فعلها وان شاء دفع للمجنى عليه نصف ارش الجناية وكان شر يكاله في العبد للزوج نصفه وللمجنى عليه نصفه بخلاف محاباته في بيعه فانه يرجع عليها بنصف قيمته ولا يرجع شر يكافى العبد ولو كان قائماً لان البيع وقع منها في حالة يجوز فيها والمحابة لا تؤثر فيه خلافاً ولا تمنع لزومه وأما الجناية فهى فيها مخيرة بين الاسلام والفداء فلما حابت في الاسلام كان للزوج ابطاله في حصته تأمل وهذا كله حيث كان العبد قائماً فانما له عليها نصف المحابة عند محمد والدليل على ان العبد قائم قوله والشركة فيه وموضوع كلام المؤلف ان الجناية والاسلام وقع قبل الطلاق والافلهما الكلام (ص) وان فدته بأرشفها فأقل لم يأخذها الا بذلك وان زاد على قيمته وبأكثر فلكا المحابة (ش) هذا قسم قول المؤلف وان أسلمته والمعنى ان العبد اذا جنى جناية وهو يبدل الزوج أو يبدل الزوجة ثم ان الزوجة قدته من المجنى عليه فلا يخلو اما أن تكون قدوته بقدر ارش الجناية فأقل أو فدته بأكثر من ارشها فان فدته بقدر ارش الجناية فأقل فان الزوج لا يمكن من أخذ نصف العبد الا بعد أن يدفع نصف ما غرمته الزوجة في ارش الجناية وان زاد ما غرمته على نصف قيمة العبد أو على نصف قيمة الجناية اذ المعنى واحد وان فدته بأكثر من الارش فالحكم فيه كالجواب أى فيثبت الخيار حينئذ للزوج ان شاء أمضى فعلها وان شاء دفع نصف ارش الجناية فقط دون الزائد وأخذ نصف العبد فان قيل الاكثر محابة فقوله كالمحابة فيه تشبيه الشئ بنفسه والجواب أن المعنى حكم فدانها بالاكتر حكم اسلامها حيث حابت فيه في التخيير (ص) ورجعت المرأة بما انفقت على عبد أو غرة (ش) يعنى أن المرأة اذا انفقت على الصداق نفقة بأن كان الصداق عسداً أو غرة ثم تبين فساد النكاح وفسخ قبل البناء فان المرأة ترجع على الزوج بجميع ما انفقته على الصداق وما مر من أنه ترجع بنصف نفقة الثمرة والعبد في النكاح الصحيح حيث طلق فيه قبل البناء (ص) وجاز عفو أبى البكر عن نصف الصداق قبل الدخول وبعد الطلاق ابن القاسم وقبله لمصلحة وهل وفاق تأويلان (ش) يعنى أنه يجوز لأبى البكر أو ثيب صغرت كفى الجلاب أن يعفو عن نصف الصداق بشرط أن يكون ذلك قبل الدخول وبعد الطلاق

(١٧ - خرشئ ثالث)

الاولى حذفه لاجل أن يكون اللفظ قابلاً للخلاف والوافق والافهذ انما يأتى على الخلاف

والحاصل ان المناسب له أن يقول لا يجوز عند مالك أن يعفو عن ذلك قبل الطلاق ويحذف قوله خلاف في الموضوعين لاجل ما ذكرنا من كونه قابلاً للجريان الخلاف والوافق (قوله كفى الجلاب) راجع للثيب الصغيرة كما علم من تن



(قوله جلا على أن الأصل في الاسقاط) لاشك أن الاسقاط من جملة الأفعال المفعول فيها أن أفعال الأب محمولة على المصلحة (قوله فقوله وقوله لمصلحة) أي قول المصنف لا من حيث كونه قول المصنف بل من حيث كونه قول الإمام لا قول المصنف ليكون قابلاً للخلاف والوفاق (قوله أنه ليس للأب العفو بعده) وجهه القرافي بأن الأصل عدم استحقاق الصداق إلا بالميسر فضعف أمره وقوله أما بعده فقد ملكته فقويت جهته على جهة الأب اهـ (١٣٠) وكذا لا يجوز عفو الأب عن صداق البكر بعد الموت وقبل البناء نص عليه المازري

محشى نت (قوله وقبضه مجبر ووصى) وكذا أولى السفينة غير المحبر ومحل كون المجبر من أب ووصى يقبض ما لم يكن له ولي كأن يكون الأب أو الوصى سفينة يقبض وليه المال (قوله ووصى) أي وصى المال ويقدم على وصى النكاح ولو لم يجبر وكذا يقبضه ولي السفينة غير المجبر (قوله وصداقاً) ومصيبته من الزوجة ولا رجوع لها على الزوج لبراءته (قوله وان لم تقم بينته) ما قبل المبالغة لا يتوهم فالأولى جعل الوال للعمال (قوله ثم ان هذا) أي قوله فلا تصدق فالأولى حذف قوله كله بل حذف هذه العبارة (قوله وإذا قلنا بقول ابن القاسم الخ) ومقابله قولان الأول لما لك لا يبرأ الزوج بذلك وترجع عليه الابنة ولا شيء له على الأب وهو قول أشهب وابن وهب وأصبع الثاني تصديق الأب دون الوصى الخ فإذا علمت ذلك علمت ان البينة في قوله ولولم تقم بينته أي على القبض من الزوج كما أفاده محشى نت خلافاً لقول الشارح بينته تشهد بمثله والمبالغة ليست راجعة لنفس التصديق بل لبراءة الزوج أي صداقاً وبرئ الزوج ولولم تقم بينته خلافاً لأشهب وابن وهب ومن معهما في عدم براءة الزوج منه وبغرمه ثانية ولا شيء على الأب والوصى على كلا القولين في كلام

ولا يجوز عند مالك أن يعفو عن ذلك قبل الطلاق جلا على أن الأصل في الاسقاط عدم المصلحة وقال ابن القاسم بل يجوز إذا كان لمصلحة جلا على أن الأصل في أفعال الأب لها حملها على المصلحة قال القاضي عياض كون قول ابن القاسم خلافاً لقول مالك أو وفاقاً لقولان لشيخنا فن قال قول ابن القاسم خلافاً لكتفي بظاهر اللفظ ومن قال هو وفاق يقول محل قول مالك إذا كان لغير مصلحة واعلم انهما يتفقان حيث علمت المصلحة أو علم عدمها ويتخلفان عند جهل الحال بالمصلحة وعدمها في ذلك فقول الإمام ان عفوّه حينئذ غير جائز على ان الأصل في الاسقاط عدم المصلحة وابن القاسم يحيزه جلا على أن الأصل في أفعال الأب في حق ابنته البكر محمول على المصلحة حتى يظهر خلافها قاله الشارح وهذا على الخلاف وأما على الوفاق في كل يقول ان عفوّه حال الجهل محمول على المصلحة ويحمل قول الإمام لا يجوز عفوّه قبل الطلاق على ما إذا تحقق عدم المصلحة فقوله وقوله قبل الدخول انه ليس للأب العفو بعده لانها المصارت ثيباً صار لها الكلام وهذا إذا كانت رشيدة والأفالكلام للأب وحينئذ فيكون له أن يعفو عن بعض الصداق لمصلحة كما يجوز له الرضا في المفوض لها بدون صداق المثل بعد الدخول انظر الشرح الكبير (ص) وقبضه مجبر ووصى (ش) المراد بالمجبر الأب في البكر وان عسنت وفي الثيب ان صغرت والسيد في أمته ثبت أم لا بلغت أم لا وأيضا للوصى قبض الصداق ولولم يجبر لكن عطفه على المجبر يشعر بأنه غير مجبر (ص) وصداقاً ولولم تقم بينته (ش) يعني أن من له قبض الصداق إذا ادعى تلفه أو ضياعه من غير تقرير فانه يصدق في ذلك لانه أمين سواء كان مادعي تلفه مما يغاب عليه أم لا ولولم تقم بينته تشهد بما ادعى تلفه وكذا تصدق الزوجة أيضا إذا قبضته غير أن الأب والوصى يصدقان مطلقاً وأما هي فتصدق بالنظر لعدم لزومها التجهيز به وأما بالنظر لرجوع الزوج عليها بنصفه في الطلاق فلا تصدق كما مر في قوله وضمنانه ان هلك بينته أو كان مما لا يغاب عليه منها والا فمن الذي في يده ثم ان هذا كله فيما تضمنه وهو مما يغاب عليه اذ لم تقم بينته على هلاكه وما لا يغاب عليه اذا ظهر كذبها (ص) وحلفا (ش) يعني وإذا قلنا بقول ابن القاسم أنها يصدقان في التلف والضياع فلا بد من يمينهما وسواء عرفا بالصراح أم لا ولا يقال فيه تحليف الولد والده لانه تعلق به حق للزوج وهو الجهاز به وظاهر كلامه أن السيد يحلف وهو ظاهر حيث يلزمه التجهيز به والأفلا وفي كلام نت نظر (ص) ورجع ان طلقها في مالها ان أسرت يوم الدفع (ش) يعني إذا قلنا يصدق من له قبض الصداق في التلف أو الضياع وان مصيبته من الزوجة فإذا طلقها الزوج قبل البناء فانه يرجع عليها بنصف الصداق ويأخذ من مالها بشرط أن تكون الزوجة موسرة يوم دفع الزوج الصداق الى الولي فان كانت الزوجة معسرة يوم الدفع فان الزوج لا يرجع عليها بشئ ومصيبته من الزوج ولو أسرت بعد ذلك فلا يجتمع عليها عقوبتان ضياع مالها مع ما حصل

المؤلف يحذف بدل عليه ابن الحاجب كما تقدم (قوله وفي كلام نت نظر) حيث نظر فقال وانظر هل يحلف السيد لها لحق الزوج أولاً لان المال له (قوله ورجع الخ) وانما لم يجعل قابضه هذا كالأمين في أنه لا ضمان على أحد الزوجين إذا ادعى الأمين تلفه كما مر لان قبضه هنا بغير الامانة بل يجعل الشرع له قبضه (قوله ضياع مالها) أي الذي هو عبارة عن النصف الذي يخصها وقوله وانباع ذمتها عطف على ضياع مالها أي اتباع ذمتها بنصف الزوج هذه العلة موجودة عند يسارها يوم الدفع وعسرها بعد ذلك



(قوله تشهد بدينه بدفعه) أي سواء كان بيت البناء أم لا (قوله بعد تقويمه) لأنه عند عدم التقويم لا يدري هل اشتراه بكل الصداق أو ببعضه ولا يخفى أن هذه تعني عن قوله أو أحضاره بالاولى (أقول) لا يخفى أن تلك العلة جارية في كل الأحوال وشارحنا قد علمت ما فيه وكذا غيره مما رأته والظاهر أنه لا بد منها على الكل (قوله والمرأة مالكة لأمر نفسها) أي الرشيدة فإن ادعت تلفه صدقت بيمين ولم يلزمها تجهيز غيره ولعبد الملك تخلفه من مالها وتجهيز قاله في الطراز وتصديقها المذكور بالنظر لعدم لزومها التجهيز به وأما بالنظر لرجوع الزوج عليها بنصفه في الطلاق فلا تصدق أي فيما يغاب عليه ولم تقم على الهلاك بينة (قوله ولا يقبضه وليها) أي وليها في العقد (قوله أي وليها في المال) لا يخفى أنها إذا لم يكن لها مجبر ولا وصي ولا مقدم قاض والمرأة غير رشيدة فلا ولي لها فكيف يقول أي وليها في المال وقوله ويشمل ذلك الحاکم يقتضى تعدده وليس كذلك فالاولى ان يقول (١٣١) كما قال ابن عرفة فإنه قال ويعين الحاكم من

يقبضه لها ويصرفه فيما يأمر به فيما يجب والحاصل أنها إذا كانت مهملة فليس إلا الحاكم أمانا يقبض أو يعين لها واحدا ولا يقبض الصداق كان عينا أو عرضا عانة أم لا فان لم يكن حاكم جماعة المسلمين كما أفاده بعض الاشياخ والحاصل ان قول الشارح والمرأة مالكة لأمر نفسها يقتضى انتفاء ولي المال مطلقا ولولم يكن مجبرا فاذن موضوع الكلام نفي ولي المال باقسامه والذي اتفقنا على عنها في المال باقسامه ان كانت رشيدة هي التي تقبض مهرها وان كانت سفيرة الحاكم هو الذي يتولى قبض مهرها أو من ينوبه ولا يقبضه أخوها ولا ابن عمها ولا ابنها الذي يتولى عقد نكاحها (قوله من حيث انه ولي) أي لا من حيث كونه حاكما يتولى الحكم بين المسلمين (قوله وأما على عطفه) هذا فيه فائدة من حيث إفادته للزوج الانباع لا يفيد الاول وكذا الاول فيه فائدة من حيث إفادته أنها تتبع الزوج قال

لهامن الكسر بالطلاق واتباع ذمتها وحمل قوله ورجع الخ فيما يكون ضمان الصداق منها بان كان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينة (ص) وأما غيره من شرائع جهاز تشهد بدينه بدفعه لها أو أحضاره بيت البناء أو توقيفه اليه (ش) أتى بالحصر إشارة الى أن الولي اذا قبض الصداق لوليته التي في حجره لا يجوز له أن يدفع لها ذلك عينا فان فعل ذلك فإنه يضمه للزوج ليشتري له به جهازا أو غايبرته من ذلك أحد أمور ثلاثة أحدها أن يشتري به جهازا يصلح لها وتشهد البينة بدفعه لها ومعانيه قبضها له ولا يحتاج لافرارها بالقبض الثاني أن يشتري الجهاز ويحضره لوليته بيت البناء وتعاينه البينة أنه وصل اليه الثالث أن يشتري الجهاز ويوجهه الى بيت البناء بعد تقويمه ومعانيته ولا تفارقه البينة حتى يوجهه الى بيت البناء وان لم تعينه الشهود الى البيت ولا تسمع دعوى الزوج أنه لم يصل الى بيته (ص) والا فالمرأة (ش) أي وان لم يكن للمرأة مجبر ولا وصي ولا مقدم قاض والمرأة مالكة لأمر نفسها فانها هي التي تتولى قبض مهرها ولا يقبضه وليها الا بتوكيلها وان لم تكن رشيدة فوليها يقبضه أي وليها في المال ويشمل ذلك الحاكم وانظر لو ادعى التلف هل يحلف من حيث انه ولي أم لا وهو الظاهر (ص) وان قبضه اتبعته أو الزوج (ش) أي وان قبض الصداق ولي ليس له قبضه من غير توكيل منها وتلف منه كان متعديا في قبضه والزوج متعدي في دفعه فان شئت المرأة اتبعت الولي وان شئت اتبعت الزوج وان أحذته من الزوج رجع به على الولي بخلاف عكسه فقرار الغرم على الولي وهذا بناء على عطف الزوج على الضمير المفعول وهو الهاء وأما على عطفه على الضمير المرفوع المستتر فالمعنى ان لكل من المرأة والزوج اتباع الولي وشرط العطف هنا موجود وهو الفصل بالضمير المنصوب (ص) ولو قال الاب بعد الاشهاد بالقبض لم يقبضه حلف الزوج في كالعشرة أيام (ش) يعني ان الاب أو غيره ممن له قبض المهر اذا اعترف عند الشهود بقبض صداق وليته ثم بعد ذلك قال ما قبضت منه شيئا وأما فعلت ذلك فوفاقي للزوج وظني فيه الخير وقال الزوج بل دفعته له فان ذلك لا يقبل من الاب ويؤاخذ باقراره انه قبضه فان أراد الاب ان يحلف الزوج انه أقبض الصداق فله ان يحلفه اذا قام بقرب ذلك أي ان كان الامر قريبا من يوم الاشهاد كالعشرة أيام أو نحوها وان بعد فلا يحلف الزوج واقول قوله

عج واعلم ان اتباع الزوج للولي ظاهر حيث ادعى القابض للصداق انه ولي أولم يدع ذلك وقامت قرينة على ان المقبوض صداق والا فهو أمانة لا يضمه ان لم يدع الزوج دفعه على انه صداق انظره (قوله ولو قال الاب الخ) وينبغي الجزم برجوع البنت على أبيها بالصداق لفرضه باعتباره بالقبض كما أفاده بعض شيوخنا (قوله كالعشرة أيام) كذا في نسخة بتعريف الاول فقط غير انه لم يكن جارا على مذهب البصري ولا على مذهب الكوفي اذ مذهب الكوفي تعريف الجزأين في المضاف ومذهب البصري تعريف الثاني فقط قال عج وعدا تريدان تعرفا \* فأل يجزأيه صان ان عطفها وان يكن مر كفا لاول \* وفي مضاف عكس هذا يفعل وخالف الكوفي في الأخير \* فعرف الجزأين باسميري ولا تظهر ثمة للتعريف على المذهبين لان العدد نص في مدلوله الا ان له ثمة في نحو عشرة رجال إشارة لرجال معينين بخلاف عشرة رجال فالحق العدد به وهو ظاهر على مذهب البصري (قوله ونحوها) عبارة عن خمسة أيام وهي ما دخل تحت الكافي فما زاد على نصف شهر يصعد الزوج في دفعه باليمين فثبتت فالاولى للشارح ان يقول أي



ان كان الامر قريبا من يوم الاشارة وهو عشرة ايام ونحوها فصل التنازع في الزوجية (قوله من أصله) أي في أصله أي تنازعا في أصل النكاح أي وجوده وفيه اشارة الى ان التنازع في الأصل تنازع في النكاح لكن ليس تنازعا في أصله بل تنازع في قدره (قوله اذا تنازعا الخ) ولوطا رئين على المذهب (قوله لذلك) أي للزوجية (قوله باعتبار دعواهما) أي بالنظر لدعواهما المأخوذة من التنازع ولا بد من ارتكاب التجريد (قوله اذ المدعى الزوجية) ويمكن ان يقال المراد بدعوى الزوجية من حيث اثباتها أو نفيها (قوله ثبت) أي ثبت دعوى المدعى بالمدعى وأراد المضارع وعبر بالماضي اشارة الى انه لا بد من تحقق ذلك (قوله ولو بالسماع) ما لم تكن المرأة محوزة لغير من أقام بالسماع بان لم تكن محوزة لاحد أصلا أو كان المقيم للسماع الحائز لها (قوله بالدفع والدخان) أي مع معاينتهم معا لهما كما قد يتبادر من المتيطى أو انه من جملة مسجوعهم أو مع ثبوت الدفع والدخان ولو من غيرهم وعلى كل حال فلا ينبغي اعتباره في عدم ذكره ذلك في شهادة السماع في النكاح في بابها بل انما ذلك فرض مسئلة من المتيطى ويحتمل ان شهود السماع عاينوا الدفع والدخان ويكون ذلك مجوزا لهم للقطع بالنكاح (١٣٢) ولا يستدوه للسماع على ما يفيد ابن عرفة هذا ما يؤخذ من شرح شب

وعب الا ان محشى نت رحمه الله تعالى ازال الاشكال فقال قوله ولو بالسماع بالدفع والدخان يعني ان البيينة سمعت سماعا فاشيا من العدول وغيرهم بالنكاح وعانفت الدفع والدخان وحصل لهم اليقين فتجوز شهادتهم على القطع رلا يشترط فيها شروط شهادة السماع هذا هو المتعين في معنى كلام المؤلف وهكذا المسئلة مفروضة في كلام أهل المذهب في العتية جيل أصحابنا يقولون في النكاح اذا انتشر خبره في الجيران أن فلانا تزوج فلانة وسمع الدفان فله أن يشهد ان فلانة زوج فلان زاد ابن عبد الحكم وان لم يحضر النكاح فقول له ان يشهد كالصريح في انه بالقطع بدليل قول محمد وان لم يحضر وهذا ظاهر ولهذا لم يذكر طول الزمان مع اشتراطه في شهادة السماع في النكاح كائن عليه ابن

فصل في حكم تنازع الزوجين في النكاح من أصله أو الصداق قدرا أو جنسا أو صفة أو اقضاء أو متاع البيت وما يتعلق بذلك فقال (ص) اذا تنازعا في الزوجية (ش) أي اذا تنازعا في أصل الزوجية فادعاهما أحدهما أو أنكرها الآخر ثبتت بينة والضمير في تنازعا راجع للمتنازعين المفهومين من تنازعا وللمتداعيين لذلك باعتبار دعواهما وهو من باب التغليب اذ المدعى الزوجية أحدهما أو الآخر ينفيها (ص) ثبتت بينة ولو بالسماع بالدفع والدخان (ش) يعني انه اذا ادعى رجل على امرأة أنها زوجته وأنكرت أو ادعت امرأة على رجل انه زوجها وأنكر فان أقام المدعى منه ما يثبت له على النكاح بينهما فان النكاح يثبت وسواء شهدت على معاينة العقد ولا خلاف في هذا أو على السماع الفاشي بالنكاح بينهما بالدفع والدخان من الثقات وغيرهم على المشهور المعمول به قاله المتيطى (ص) والا فلا يمين (ش) أي وان لم تقم للمدعى بينة فلا يمين له على المنكر لان كل دعوى لا تثبت الا بعدلين فلا يمين بمجرد ادعائه وعدم ثبوتها ولو توجهت لانها لا تنقلب اذا نكل عنها اذ لا يقضى بيمين المدعى مع نكول الآخر (ص) ولو أقام المدعى شاهدا (ش) هذا ما بالغه في عدم اليقين والمعنى ان المدعى للنكاح اذا أقام شاهدا على صحة دعواه فان اليقين لا توجه على المنكر اذ لا غرة لتوجهها عليه اذ لو قيل انها توجه عليه فيشكل عنهما لم يقض بالشاهد والنكول أي لا يثبت النكاح بذلك وهذه المسئلة تأتي عند قوله لا نكاح بعد قوله وحلف بشاهد في طلاق وعتق (ص) وحلفت معه وورثت (ش) يعني المرأة اذا ادعت على رجل مبيت انه كان زوجها وأقامت على ذلك شاهدا واحدا يشهد على عقد النكاح لا على الاقاربه فانها تحلف معه وترث من ذلك الرجل لان الدعوى آلت الى مال وهو قول ابن القاسم ان لم يكن وارث معين ثابت النكاح ولا صداق لها اذ هو من أحكام الحياة وقال أشهب لا ترث لانه فرع الزوجية وهي لا تثبت بالشاهد واليمين ورأى ابن القاسم انه ليس لها بعد الموت الا المال ولا يقال يلزم على عاتقه أن يكون

رشد وغيره وما ذاك الا ان هذه شهادة بالقطع والدفان والدخان فرض مسئلة والمدار على الانتشار وكثرته الحكم وجود الامارات المفيد ذلك كله للقطع بالشهادة كما صرحوا بذلك في شهادة السماع ولما ذكر ابن رشد هذه المسئلة قال تجوز الشهادة على القطع من جهة السماع اذا افاد العلم باستفاضة وكذا في غيرها اه (قوله على معاينة العقد) أي شهدت معقدة على معاينة العقد أو معقدة على السماع الفاشي (قوله بالدفع والدخان) أي بالدفع أو الدخان فالواو يعني أو (قوله على المشهور المعمول به) ومقابله مقالاه أبو عمران انما تجوز شهادة السماع اذا اتفق على الزوجية قبل ذلك افاده بهرام (قوله والا فلا يمين) أي ولا فرق بين الطارئ وغيرهما على الراجح (قوله لا يقضى) علة للمعلل مع علة (قوله ولو أقام المدعى شاهدا) لا فرق بين الطارئ وغيرهم على المذهب والظاهر انه لا يلزم الزوج صداق لان المرأة منكرة للزوجية (قوله ان لم يكن وارث) بل كذلك ولو كان معه وارث غير أن محشى نت قد قال واعتبر الفقيه الحطاب والشيخ سالم وأقره ناصر الدين في حاشيته على التوضيح فان لا يصح في باب الاستحقاق بهذا القيد عن صاحب النوادر اه (قوله ولا صداق لها) وعليها العدة طبق الله والظاهر تحريمها على أبائه وأبنائه بدعواها وكذا يقال اذا أقام شاهدا بعد موتها



(قوله فلو أثبتنا النكاح) يقال لا نسلم قصد ثبوت النكاح بل يعتبر ذلك في حال الحياة من حيث المال فقط (قوله وهو متناقض) لان مقتضى ثبوت الزوجية ثبوت الاحكام المالية وغيرها (قوله فهل يعمل بدعوى المدعى أم لا) أي أم لا يعمل نعم له ان يدعى بعد الموت دعوى غيره او يشهد له ذلك الشاهد وانظر على هذا الورد الحكم العمل بشهادة الشاهد لوقوع الدعوى والشهادة حال الحياة ثم انه ادعى بعد الموت وشهد الشاهد بدعواه هل يعمل بشهادته كما يأتي ما يفيد عند قوله أو مع عين وهو الظاهر (قوله وأمر الزوج باعتزالها) هذا حيث كان الشاهد يشهد بالقطع لا على السماع لان بينة السماع لا تنفع فيما تحت زوج وأمر عند الاصولين معناه ندب فكان الافضل واعتزالها لان الافعال الواقعة في عبارات المؤلفين تحمل على الوجوب (قوله فان لم يأت به الخ) كذا في نسخة بهرام ونسخة نت والا فلا يمين على الزوجين وهي أخصر وأحسن لشمولها لما ذالم يأت به (١٣٣) ولما اذازعهم بعيدا (قوله ولا يقر بها الا بعد الخ)

ونفقتها في مدة الاعتزال على من يقضى له بها فان ثبتت لمقيم البينة انفق عليها مدة الاعتزال ومدة استبرائها من الاول (قوله وأمرت بانظاره الخ) المراد بينة تشهد له بالقطع أو بالسماع لان هذه ليست تحت زوج وأمان كانت تحت زوج فلا يؤمر باعتزالها لدعوى شخص ان له بينة سماع وقال بعض يظهر له فائدة فمن تحت زوج وهي أخذ حبل بالوجه منها أو جسد ان خشى تعييبها (قوله ثم لم تسمع الخ) حاصله انه نارة يلقى السلاح ويقول عجزت وهو ما أشار اليه بقوله وظاهرها ونارة ينازع ويعالج و يقول عندي البينة وهي موجودة في المحل الفلاني وآتى بها وينازع وهو ما أشار له بقوله مدعى حجة والمراد بالجنة البينة كافي بعض الشراح وحاصله ان من عجزه قاض مدعى حجة تبين لديه ومن أقر على نفسه بالعجز معذورا كما أفاده اللقاني (قوله والاعذار) أي قطع العذر بالتلوم (قوله وضابطه الخ) انظر فانه لا يأتي في الدم لان له اسقاطه (قوله

الحكم كذلك في الحياة لانه في الحياة يترتب عليها أحكام أخر غير المال كالحقوق النسب وغيرها فلو أثبتنا النكاح بشاهد وعين فاما ان ثبت كل تلك الاحكام وهو باطل بالاتفاق أو ثبتت الاحكام المالية خاصة مع ثبوت الزوجية وهو متناقض كافي التوضيح ولا خصوصية للمرأة بذلك بل الزوج لو أقام شاهدا على نكاح ميتة كذلك ثم ان صورة المسئلة ان الدعوى بعد الموت كما فرضه الشارح والبساطي وهو ظاهر قول المؤلف في الشهادة ونكاح بعد الموت فلو ادعى أحدهما حال الحياة الزوجية ثم مات المدعى عليه فهل يعمل بدعوى المدعى أم لا لانها دعوى نكاح والدعوى التي بعد الموت دعوى مال وقوله معه ومثله المرأتان (ص) وأمر الزوج باعتزالها الشاهدان زعم قربه فان لم يأت به فلا يمين على الزوجين (ش) صورتها امرأة في عصمة رجل ادعى رجل عليها انه تزوجها قبل هذا الذي هي في عصمته وأقام على ذلك شاهدا واحدا فان الحكم حينئذ يأمر هذا الذي هي في عصمته بان يعتزلها حتى يأتي هذا المدعى بشاهدة الثاني الذي زعم أنه غائب غيبة قريبة لا ضرر عليها في انتظاره فان أتى بشاهدة عمل بالشهادة وينسخ نكاح الاول وترد الى عصمة المدعى ولا يقر بها الا بعد استبرائها من الاول ان كان وطئها وان لم يأت بشاهدة الثاني أو كان بعيدا فان الزوجة تبقى في عصمة زوجها الاول ولا يمين عليه ولا عليها الا لجل الشاهد الذي أقامه (ص) وأمرت بانظاره لبينة قريبة (ش) صورتها امرأة خالية من الموانع الشرعية ادعى عليها رجل انه تزوج بها أو كذبته في ذلك وزعم انه له بذلك بينة غائبة غيبة قريبة لا ضرر على المرأة في انتظارها ورأى الحاكم لدعواه وجهان ادعى نكاح امرأة تشبه نساء فان الحاكم يأمر المرأة بانتظاره ليأتي ببينته فان أتى بها عمل بمقتضاها ويثبت النكاح وان لم يأت بها أو كانت بعيدة الغيبة فان المرأة لا تؤمر بانتظاره للضرر الذي يلحقها في الانتظار وترتفع متى شئت (ص) ثم لم تسمع بنفسه ان عجزه قاض مدعى حجة (ش) يعني ان المدعى على هذه المرأة اذا قال لي بينة قريبة وانظره الحاكم ليأتي بها ثم عجزه بعد التلوم والاعذار أي حكم بعدم قبول بينته حالة كونه مدعىا ان له حجة ثم أتى ببينة فانها لا تسمع منه ولا يلتفت اليها سواء تزوجت المرأة أم لا ويجوز للقاضي تجيزه الا فيما يتعلق به حق الله كالعتق والطلاق والنسب والحبس والدم وضابطه كل حق ليس للمدعيه اسقاطه بعد ثبوته ويأتي هذا في باب الاقضية (ص) وظاهرها القبول ان أقر على نفسه بالعجز (ش)

وظاهرها الخ) مفهوم قوله مدعى حجة لا مقابلة كما قد يتوهم وذكر عجز ما حاصله ان التجيز له معنيان تجيز يمنع من اقامة البينة وهو الحكم بعدم قبول بينته وهو المراد من قوله عجزه قاض مدعى حجة وتجيز لا يمنع من اقامة البينة وهو حكمه بخاصة بما ادعى أو حكمه بانه عجز عن البينة وهو المراد بقوله وظاهرها القبول ان أقر الخ وانظر لوجه حكم في هذه بعدم قبول بينته وما في باب القضاء يدل على صحة حكمه ولا يخفى ان حل المصنف بهذا يفيد رجحان ظاهر المدونة وأما لو قلنا ان التجيز في هذا القسم بمعنى عدم قبول البينة فيكون ظاهره اضعافا ثم بعد هذا كله نذكر لك مفاد النقل انه ليس المراد بالتجيز هنا الحكم بعدم قبول البينة ولا الحكم عليه بانه عجز بل الحكم برددعواه كان يحكم عليه بان تلك المرأة ليست بزوجة لك مثلا وان لم يتلفظ بالتجيز فان كان ذلك بعد ادعائه البينة ولد له فلا يقبل بينة بعد وان كان ذلك بعد ان أقر على نفسه بالعجز وآتى ببينة بعد ذلك تقبل فأشار المصنف للاول بقوله ان عجزه قاض مدعى



حجة وأشار الثاني بقوله وظاهرها القبول أن أقر على نفسه بالجزم أن قوله أن أقر الخ ليس من ظاهر المدونة بل تقييد ابن رشد وحاصله أن ابن رشد قيد ظاهر المدونة الذي هو القبول وغيره الذي هو عدم القبول بما إذا أقر على نفسه بالجزم وأما إذا ادعى حجة ولم يقر فلا تقبل قطعا والمعتمد من الخلاف عدم القبول خلاف ظاهر المدونة أفاده محشى نت (قوله بمعنى الخ) المناسب أن يقول بمعنى أن ظاهر المدونة أنه تسمع بينته إذا عجزه حال كونه مقرا على نفسه بالجزم (قوله ثم رجع لقولها وأقامت الخ) وأما أن اتنى ذلك فلا يكون انكاره طلاقا ولو قصده لأنه طلاق في أجنبية وليس عند خطبتها ولا فوى بعد نكاحها (قوله إلا أن ينوى بالانكار الطلاق) ويلزمه واحدة إلا أن ينوى أكثر وفائدة (١٣٤) كونه طلاقا أنه يحتاج الزوج لعقد عليها أن كان ذلك قبل الدخول أو بعده

وكانت العدة قد انقضت (قوله) ويثبت النكاح الخ) راجع لقوله فان انكاره لا يكون طلاقا (قوله) فأكثرتهما) أى أو صدقتهما أو أنكرت أحدهما وأقرت بالأخرى أو سكنت ولم تقر (قوله ولا لتاريخ الخ) كذا قال اللقاني وقال عج محل الفسخ حيث استوت البينتان وأما أن رجعت أحدهما بغير زيادة العدد كالتاريخ أو تقدمه فانها تقدم كما يأتى في باب الشهادات ما يفيد وذكره تن هنا عن بعض الشيوخ وزاد ابن الهندى فان أرخت أحدهما بالشهر والأخرى باليوم من ذلك الشهر قضى بالمؤرخة باليوم إلا أن تقطع المؤرخة بالشهر أن النكاح كان قبيل ذلك اليوم (قوله إذا أقر الخ) فان أقر ولم تقر هى ولا كذبته وورثته وان أقرت هى ولم يقر هو ولا كذبها بل سكنت ورثتها والحاصل أنه علم من الشارح شرطان أنهما لا بد من تقاروهما وأن الإقرار فى الصحة ويزاد واحد وهو أن لا يكون معهما ولدا مستحقه فإذا كان معهما ولدا مستحقه ولم تنكذه فان المستحق يكسر الحاء

بمعنى أن ظاهر المدونة أنه تسمع بينته إذا أقر على نفسه أنه عجز عن احضار البينة (ص) وليس لذى ثلاث تزويج خامسة إلا بعد طلاقها (ش) صورتها رجل في عصمته ثلاث زوجات ادعى على امرأته خالية من الموانع الشرعية أنه تزويجها وانها في عصمته ولا بينة له بذلك وأنكرته المرأة وأراد أن يتزوج خامسة بالنسبة لتلك المرأة فانه لا يمكن من ذلك حتى يطلق هذه الرابعة لا عتافه أنها في عصمته وأخرى إذا طلق واحدة غيرها وفيهم من قوله إلا بعد طلاقها أنه ليس له تزويج خامسة برجوعه عن دعواه وتنكديه نفسه واستظهر بعض المتأخرين عدم حد من تزويج خامسة قبل طلاق واحدة من الأربع لاسيما أن كان ثم من يقول بجواز نكاح الخامسة في الفرض المذكور (ص) وليس انكار الزوج طلاقا (ش) صورتها امرأته ادعت على رجل أنها زوجته فأكذبها ثم رجع إلى قولها وأقامت لها بينة بما ادعته ولم يأت الرجل بمدفع في تلك البينة فان انكاره لا يكون طلاقا إلا أن ينوى بالانكار الطلاق ويثبت النكاح ويلزم الرجل الدخول عليها والتفقه لها (ص) ولو ادعاه رجلان فأنكرتهما أو أحدهما وأقام كل البينة فسحما كالولين (ش) صورتها امرأته ادعى رجلان عليها بالزوجة أى ادعى كل منهما أنها زوجته والعاقلة لهما عليها ولولى واحد وأقام كل منهما بينة على صحة دعواه شهدت له بما قال وصدقتهما المرأة أو صدقت أحدهما دون الآخر ولم يعلم الأول منهما فان النكاحين بنفسنجان معا بطلقة بائنة لا احتمال صدقهما كذات الوليين إذا جهل زمن العقدين كما مر ولا يظن هنا الدخول أحدهما بها إلا أن الدخول انما يفوت في ذات الوليين وهذه ذات ولوى واحد كما يشعر به قوله كالولين والا كان تشبيه الشئ بنفسه ولا ينظر لا عدليتهما ولا لتاريخ ولا ببقية المبرجحات وأما ينظر لذلك في الأموال (ص) وفي التورث باقرار الزوجين غير الطارئين (ش) يعنى أن الزوجين البلديين إذا أقرأ بأبهما زوجان متما كانا ثم مات أحدهما فهل يرثه الآخر أو لا يرثه في ذلك خلاف فقال ابن المواز يتوارثان والزوجة ثابتة بينهما وقال غيره لا يتوارثان لعدم ثبوت الزوجية وأما الزوجان الطارئان فأنهما يتوارثان باقرارهما بالزوجة بينهما من غير خلاف لثبوت الزوجية بينهما لقوله سابقا وقبل دعوى طارئة التزويج ومحل الخلاف حيث وقع الإقرار فى الصحة والا فلا كما أن محل الارث في الطارئين بالإقرار حيث كان فى الصحة والا فلا لان الإقرار فى المرض كانشائه فيه وإنشأؤه فيه ولو بين الطارئين مانع من الميراث كيدل له نقل المواق (ص) والاقرار بوارث وليس ثم وارث ثابت خلاف (ش) أى وفى التورث فى الإقرار بوارث غير ولد

يرث المرأة بالزوجة ولو كان الاستحقاق فى المرض هذا ما ذكره شارحنا ولكن نقل الجواهر يفيد أنه لا يشترط ولا الإقرار فى الصحة بل ولو فى المرض فالواجب الرجوع إليه كما أفاده محشى نت (قوله والزوجة ثابتة بينهما) ينافيه ما فى شرح عب فانه قال وأشهر رجعه الخلاف فى التورث عدم ثبوت النكاح وهو ظاهر كما أشعر إذا لا يثبت بتقارب البلدين وظاهره ولو مع طول وفيه وقفه (قوله غير ولد) وأما لو كان ولدا فهو استحقاق لا إقرار فيعمل به من غير خلاف وحاصله أن الولد المقر به يرث الأب مطلقا وإن كان له وارث يأخذ جميع المال لأن هذا إقرار على نفسه ولا يتم فيه كآتمامه فى غيره وأما ارث الأب المقر من الولد المقر به ففيه تفصيل فان كان الولد حين استحقاقه الأب حيا غير مريض مرض الموت فان الأب يرثه بشرط أن يكون للولد ولد وان كان كافرا أو قافرا ولم يكن له ولد وقل المال وقوله ولا زوج وأما لو كان زوجا فهو ما قبله ولا بد من زيادة وهو أن لا يكون الإقرار بالمعتق بالنكسر وأما لو أقر بالمعتق



بالكسر فانه يعمل باقراره دون خلاف لانه اقر على نفسه (قوله ولم يعلم من المقر به نصديق) فان كذبه فلا توارث بينهما من الجانبين فان صدقه فكل مقر بالاخر كما يأتي أي ورث كل منهما الاخر بهذا الاعتبار لانه يرث مع وجود ثابت النسيب والحاصل ان فائدة قوله ولم يعلم انه اذا علم يرث كل منهما الاخر لا زيادة وراجع باب الاستحقاق فان فيه ما اذا اقر كل منهما بالاخر (قوله وليس هناك في المسئلةين) رجع عجم للثانية وعجم في الاولى وقواه واعتمده بل هو راجع للمسئلةين لكن الحكم مختلف في الاولى انه اذا كان وارث فالارث من غير خلاف بخلاف هذه هذا مصاد النقل كما يعلم من محشى نت فظاهر الشارح غير مراد (قوله على ماصوب) أي من أن الصواب أن يقول وان اقر لان هذا اقرار بالاستحقاق (قوله بخلاف الطارئين) (١٣٥) المراد أن لا يكونا بالدين وأما لو كان

أحدهما بلديا فليس طارئين ولا فرق بين أن يكو ناقدا معا أو مترتبين (قوله واقرا أبو الخ) كانا طارئين أم لا كان الاقرار قبل الموت أو بعده والسكوت ليس كالقرار فاذا اقر أحدهما وسكت الاخر فان سكوته لا بعد اقرارا ومفهوم المصنف لا يثبت نكاح البالغين السفهين باقرار أو بهما ويجرى فيه ما جرى في اقرار الرشيدين (قوله ثم مات أحدهما بعد ذلك الخ) يعني أن لا تقيد تلك المسئلة بحالة الارث وذلك لان الحكم المذكور لا يقيد بذلك أي لا يقيد بحالة الارث بل المراد أن اقرار أبوي غير البالغين موجب لاحكام النكاح كلها (قوله لانهم قادران على انشاء عقده) وهو محمول على حال حياتهما اذ لا يجري فيما اذا ماتا أو أحدهما مع انه يعمل باقرار الابوين أيضا سواء كانا طارئين أم لا بشرط الاقرار في العصة (قوله تزوجت) اذا فرض في الطارئين فلا اشكال وان فرض في غيرهما فلا بد من اجازة الولي والاشهاد على ذلك لتحجج النكاح

ولازوج كاخ وابن عم غير معروف ولم يعلم من المقر به نصديق ولا تكذيب وليس هناك في المسئلةين وارث ثابت نسبه حائر الارث خلاف وأما لو كان ثم وارث حائر الارث كابن وأخ فلا ارث للمقر له اتفاقا وسنأتي هذه المسئلة في باب الاستحقاق حيث قال على ماصوب وان استلحق غير ولد لم يرثه ان كان وارثا والاخلاف أي وسبب الخلاف هل بيت المال وارث أو حائر ومحمل الخلاف ان لم يطل الاقرار (ص) بخلاف الطارئين (ش) يعني ان الزوجين الطارئين على بلدة اذا قدما وأقرا بالزوجية ثم مات أحدهما فانما يتوارثان من غير خلاف لانهما يصدقان في الزوجية (ص) واقرا أبو غير البالغين (ش) أي وكذا يقبل اقرار أبوي الزوجين غير البالغين بأن اقر أبو الصبي وأبو الصبية انه مازوجان ثم مات أحدهما بعد ذلك فان الارث يثبت بينهما بخلاف اذ لاتهمه على الابوين في اقرارهما اذ لهما القدرة على انشاء ما اقراه (ص) وقوله تزوجت فقالت بلى أو قالت طلقني أو خالعتي أو قال اختلعت مني أو أنا منك مظاهر أو حرام أو بائن في جواب طلقني (ش) يعني أن الرجل اذا قال للمرأة أنا تزوجت فقالت له في جوابه بلى أو نعم أو قالت له في جواب ذلك طلقني أو خالعتني بانفعل الماضي أو الامر فان ذلك اقرار منه بالزوجية وعرفا وكذا اذا قال لها اختلعت مني أو أنا منك مظاهر أو حرام أو بائن في جواب قولها له طلقني فان ذلك اقرار منه بالزوجية واذا كان ما ذكر منهما اقرارا فينظر فاذا كان الزوجان طارئين ثبت النكاح والا فلا فقوله وقوله تزوجت يحتمل انه مرفوع على انه مبتدأ حذف خبره أي وقول الرجل للمرأة قد تزوجت فقالت الخ اقرار بالزوجية وهل يثبت بذلك النكاح أم لا فيفصل فيه بين الطارئين وغيرهما ويحتمل انه مجرور على انه معطوف على الطارئين أي انه يثبت النكاح اذا قال لها تزوجت فقالت بلى لكنه يخص بالطارئين (ص) لان لم يجب (ش) يعني انه اذا اقر أحد الزوجين فلم يجبه الاخر بل سكت عنه فانه لا يترتب على ذلك حكم الزوجية كما اذا قالت له تزوجتني فلم يجبهها أو قال لها تزوجتني فلم تجبه فيجب بفتح الجيم مبني للنائب أي لان لم يجب السائل منهما البادي ويصح بناؤه للفاعل وضميره راجع للمسؤل أي لان لم يجب المسؤل السائل فهو مفيد لما أفاده الاول (ص) أو أنت على كظهر أمي (ش) أي وكذلك لا تثبت الزوجية بهذا وهو ما اذا قال لها أنت على كظهر أمي كان في جواب قولها

(قوله أو قالت طلقني أو خالعتني) بانفعل الماضي لانها دعوى منها لا تكون الا على زوج ويحتمل بنفسه الامر طلب منها لطلاق ولا يكون الا من زوج وانما أعاد العامل لان الجواب الذي قبله يقتضي البقاء في العصة بخلاف هذا ولم بعده مع خالعتني لانه معطوف على طلقنتي مشارك له في الحكم وهو اقتضاء عدم البقاء في العصة (قوله فقالت في جوابه بلى) الحاصل ان نعم يجاب بها مطلقا بعد الاثبات والنفي ويستمر على حاله وأما بلى فلا تقع جوابا لالبعث الذي غالباً نصيره اثباتا والمصنف أوقعها بعد الاثبات فهي من غير الغالب قال عجم نعم لتقرير الذي قبلها \* ايجابا ونفيا كذا اقرروا بلى جواب النفي لكنه \* بصيراثنا كما حرروا اه (قوله في جواب طلقني) أي ان هذه الالفاظ الثلاثة لا تكون اقرارا بالنكاح الا اذا سأته المرأة في الطلاق لان المرأة لا تطلب شيئا من ذلك الا من زوج



(قوله لان اسم الفاعل حقيقة في الحال) أي حال التكلم وعليه العرفاني ومن وافقه لآل التباس كما عليه السبكي ومن وافقه (قوله اذ لا يئس) أي تشهد بالنكاح بينهما (قوله ولا اشتراك) تفسير لقوله ولا اقرار أي ولا اشتراك في الاقرار في زماني السؤال والجواب ويجري مثل هذا الحكم في الاقرار بالمال وغيره قاله ابن عبد السلام أي اذا قال شخص لا تخرك عندي عشرة فقال مالي عندك شيء فرجع المقر عن اقراره فرجع المقر له لتصديقه فاستقر المقر على الرجوع عن اقراره فلا شيء عليه وكذا يقال في جراح العمد ومثل كلام المصنف فيما يظهر لو أقرت (١٣٦) فأنكر ثم قال نعم فأنتكرت فان التعليل بعدم اتحاد زمان اقرارهما جار في

ذلك أيضا (قوله خلفا وفسخ) أي بطلاق (قوله ويقضى للعالم على الناكل) ظاهره سواء كان الاختلاف في الجنس أو القدر أو الصفة وليس كذلك بل هذا في الاختلاف في القدر والصفة وأما في الجنس فيفسخ خلفا أو نسكلا أو خلف أحدهما دون الآخر أشبهها أو أحدهما أو لم يشبهها (قوله ولا ينظر لدعوى شبهه) لم يرتض ذلك عجب بل عنده انه في القدر والصفة القول لمن أشبهه منهما يمين فان أشبهها أو لم يشبهه واحد منهما خلفا وفسخ النكاح والفرض ان التنازع قبل الفوات هو احد مما ذكره قال المصنف عقب قوله خلفا وفسخ مانصه في الجنس مطاوعا كفي القدر والصفة الا ان أشبه أحدهما فقط فقوله يمين لا فاد أقسام ما قبل الفوات يمين (قوله الا حالة عليه في المشهورة) أي في الاحكام المنسوبة للمشهور ومن حيث انها من جزئياته (قوله وصدق مشترك في الاشبه) سيأتي ان هذا بعد الفوات وأما قبل الفوات كما هو الموضوع فلا يلتفت للشبه (قوله لا ينظر فيه شبهه قبل الفوات) تقدم ان المعتمد انه قبل الفوات القول لمن أشبهه منهما اذا أشبهه أحدهما فقط وأما اذا

طلقني أم لا لصدق هذا اللفظ على الاجنبية بخلاف أنا منسك مظهر كما مر لان اسم الفاعل حقيقة في الحال فلا يقال الا على من تلبس بالظاهر حال قوله ذلك وهذا يستدعي زوجيتهما حينئذ (ص) أو أقر فأنتكرت ثم قالت نعم فأنتكر (ش) أي وكذلك لا ثبت الزوجية في هذه الحالة وهي ما اذا قال الرجل تزوجتك فأنتكرت ذلك ثم قالت نعم تزوجتني فأنتكر هو ذلك فان الزوجية لا تثبت لعدم اتفاقهما اذ لا يئس ولا اقرار ولا اشتراك في زماني السؤال والجواب (ص) وفي قدر المهر أو صفته أو جنسه خلفا وفسخ (ش) عطف على قوله في الزوجية ثبتت ببينة والمعنى انهما اذا اتفقا على ثبوت الزوجية واختلفا في قدر المهر بان قالت قدره عشرة درهما مثلا وقال هو بل بعشرة فقط أو اختلفا في صفته فقالت هي بعد حبشي مثلا وقال هو بل بعد تركي أو اختلفا في جنسه بان قالت بد بنار مثلا وقال هو بل بعرض صفته كذا فانها تخلف على دعواها ان كانت مالكة لامر نفسها بدليل ما يأتي من قوله ولا كلام لسفينة ويخلف هو على دعواه ان كان مالكا لامر نفسه والا فوليها ويفسخ النكاح بينهما بطلاق وموضوع المسئلة قبل الدخول ولم يحصل موت ولا طلاق بدليل ما يأتي ويقضى للعالم على الناكل ونكولهما كخلفهما ويتوقف الفسخ على حكم الحاكم ويقع ظاهرا وباطنا ولا ينظر الى دعوى شبهه من مال ولا من أحدهما وتبدأ الزوجة باليمين لانها بائعة أشار الى ذلك كله بقوله (والرجوع للاشبهه وانفساخ النكاح بتمام التحالف وغيره) بالرفع عطف على الرجوع وأقره ضميره ملاحظة لما ذكر فيندرج فيه كل ما ذكرناه والغرض الذاتي من التشبيه بقوله (كالبيع) الا حالة عليه في المشهورة التي عينها في فصل اختلاف المتبايعين بقوله وفسخ ان حكم به ظاهرا وباطنا كتنها كلهما وصدق مشترك في الاشبه وخلف ان فات وبدى البائع فقوله والرجوع أي وعدم الرجوع للاشبهه وعدم انفساخ النكاح كالبيع لانه لا ينظر فيه لشبهه قبل الفوات وأما بعده فينظر فيه للشبه كما يأتي عند قوله وصدق مشترك (ص) الا بعد بناء أو طلاق أو موت فقوله يمين (ش) يعني ان الاختلاف فيما ذكر اذ وقع بعد البناء أو بعد الطلاق أو بعد موتها أو بعد ثبوتها أو موتها واختلف الورثة مع الحي أو ورثته فان القول قول الزوج مع يمينه (في القدر والصفة) بشرط ان يشبه لانه كفوت السلعة في البيع ولان الزوج قد استوفى منفعة البضع حين مكنته الزوجة من نفسها وفوت سلعتها وأيضا الزوج غارم في مكان القول قوله فان نكل الزوج عن اليمين فان القول قول الزوجة مع يمينها أو ورثتها في الموت وحالة ما ذكر على البيع فيقدر بشرط الشبه للزوج أشبهت هي أم لا وان انفردت بالشبه فالقول قولها يمين وان لم يشبهها خلفا وكان فيه صداق المثل ونسخة أو موت أولى من نسخة أو موتها لشمولها الموت ما لموت أحدهما وأما اختلافهما في الجنس بعد البناء أو الموت فان الزوج يرد

أشبهها معاً أو لم يشبهه واحد منهما خلفا وفسخ (قوله الا بعد بناء) قال الخطاب وجعل المصنف التنازع بعد الطلاق أو الموت كالتنازع بعد البناء لم أر في كلامهم الذي وقفت عليه التصريح به لكن الحاق الموت بالبناء ظاهر بخلاف الطلاق (قوله بشرط ان يشبهه) اعتمد عجب خلافاً وان المعتمد انه في تلك الحالة القول قول الزوج وان لم يشبهه في القدر والصفة يمين فان نكلت خلفت في الطلاق وورثتها في الموت فان نكلت هي أو ورثتها فالقول قول الزوج (قوله ولان الزوج) هو في الحقيقة تعليل لقوله لانه كفوت السلعة فليس تعليل المستعلا (قوله وحالة ما ذكر على البيع) فيه ان الا حالة على البيع انما هي فيما قبل الفوات الا ان يقال ان ذلك الى



إشارة إلى أن كالمبيع محذوف من الثاني وهو ما بعد الفوات بالبناء والطلاق والموت دلالة الأولى وهو ما قبل الفوات (قوله بعد حلفهما) ونكولهما كحلفهما ويقضى للعالم على النكاح (قوله ما لم يكن صدق المثل الخ) لا يخفى أنها قد تدعى أن المهر مثلي فلها مهر المثل ما لم يكن فوق مثل ما دعت أيضا فأراد بالقية العوض ليشمل المثل (قوله وثبت النكاح) أي أما حسا أو حكما كافي الموت والطلاق أي ثبتت أحكامه من ارث وغيره (قوله وعلى أصل الخ) أي الذي هو الجنس (قوله وعلى أصل ذلك) بمعنى ما قبله (قوله ولو ادعى تفويضاً) لا يظهر كونه مباغية لأنه لا بد أن يكون ما قبل المباغية صادقا عليه والامر هنا بخلاف ذلك إذا تنازع في التفويض والتسمية لا يصدق عليه تنازع في قدر المصدق أو صفته بل هو شرط حذف جوابه أي فكذلك أي فالقول قوله ولو كان الزوج من قوم اعتادوا التفويض وهي من قوم اعتادوا التسمية ووقع العقد في موضع أحدهما اعتبر وان وقع في غير موضعهما (١٣٧) فانظر هل يعتبر الموضع أيضاً أو يغلب جانب الزوج ولو حصل التنازع في

التفويض والتسمية قبل البناء فسخ مطلقا والحاصل أن قول المصنف ولو ادعى تفويضاً فرضه المواق فيما إذا حصل طلاق أو موت ولم يحصل بناء والظاهر أن حصوله بعد البناء أولى أن يكون القول قول الزوج فيه وأما قبل وجوده فموت بالسكينة فأنهما يتحلفان ويتفاسخان (قوله فان القول قول الزوج أو ورثته) أي يمين (قوله أو تارة) أي مع التساوي أو كان التفويض أكثر (قوله أو تارة وتارة) الحاصل أن الصور خمسة اعتادوا التفويض فقط أو كان أغلب أو مساويا فهذه حكمها واحداً في أن القول قول الزوج في ادعائه التفويض أي يمين وأما لو كانت التسمية أكثر وأغلب فالقول قول مدعى التسمية وظاهر المصنف يقتضي أن القول للمدعى التفويض في غلبة التسمية وليس كذلك (قوله ولا لسفيهه) إشارة إلى أن المصنف قاصر فأراد المحجور عليه فيشمل السفيه والسفيرة والصغير والصغيرة (قوله بل الكلام

إلى صدق المثل بعد حلفهما من غير نظر إلى شبهه ما لم يكن صدق المثل فوق قيمة ما دعت الزوجة فإنها لا تزداد على ما دعت وما لم يكن دون ما دعت الزوج فإنها لا تنقص عن دعواه ويثبت النكاح بينهما وإلى هذا أشار بقوله (ورد المثل في جنسه ما لم يكن ذلك فوق قيمة ما دعت أو دون دعواه وثبت النكاح) والنوع كالصفة وقول المؤلف في القدر والصفة متعلق بقوله فقوله يمين وقوله وثبت الخ راجع لما بعد إلا في جميع صورته وهو إده الثبوت حسا أو حكما كافي الموت والطلاق أي ثبتت أحكامه من ارث وغيره والفرق بين الاختلاف في الجنس وفي القدر والصفة أن الاختلاف في الجنس ليس فيه اتفاق منهما على شيء بخلاف الاختلاف في القدر والصفة فإن فيه الاتفاق على الجنس وعلى أصل ذلك القدر فلما كان فيه اتفاق في الجملة اعتبر قوله وقوله (ولو ادعى تفويضاً عند معتاده) مباغية فيما يقبل فيه قول الزوج والمعنى إذا ادعى الزوج أو ورثته بعد موته أنه نكحها نكاح تفويض وادعت هي في الطلاق أو ورثتها بعد موتها أنه نكحها نكاح تسمية فان القول قول الزوج أو ورثته فيثبت لها الميراث ولا صدق لها لكن بشرط أن يكونوا من قوم عادتهم التفويض فقط أو تارة وتارة أو كانت عادتهم التسمية فقط أو كان التفويض قليلا بالنسبة إلى التسمية فان القول للمدعى التسمية يمين (ص) ولا كلام لسفيهه (ش) أي ولا كلام في تنازع الزوجين للمرأة السفيرة ولا لسفيهه بل الكلام للولي ويحلف ولا فرق بين الأب والوصي وسواء وافقت المرأة السفيرة وليها أو خالفته (ص) ولو أقامت بينة على صداقين في عقدين لزما وقد طلاق بينهما وكلفت ببيان أنه بعد البناء (ش) يعني أن المرأة إذا ادعت على الرجل أنه تزوجها مرتين بألفين مثلاً في عقدين وأكذبها الرجل فان أقامت المرأة على ذلك بينة تشهد لها بما قالت فإن الشرع يقدر وقوع الطلاق بين العقدتين ويلزم الرجل أن يدفع لها المصدق الثاني كله بلا إشكال لأنها الآن في عصمته وأما المصدق الأول فيلزمه أيضاً بناء على أن هذا الطلاق يقدر بعد البناء بناء على أنها عتلت بالمقدار الكل وعلى الزوج بيان أنه قبله فيسقط عنه نصف المصدق أو أنما يلزمه النصف بناء على أن هذا الطلاق يقدر قبل البناء وعليها بيان أنه بعده قال ابن عرفة مقتضى المذهب أنه قبله وهو موافق لما درج عليه المؤلف وبهذا رد قول الشارح لم أر من رجح القول بتسليف المرأة بأنه بعد البناء (ص) وان قال أصدق قلنا أبالك فقالت أي حلفا وعققت الأب وان حلفت دون عتقا

(١٨ - نخرشي ثالث) للولي أي ولو كما أو من يقوم مقامه بجماعة المسلمين (قوله ولو أقامت بينة) أي جنس بينة إذا الصداقان المختلفان لا تشهد بهما بينة واحدة (قوله في عقدتين) أي مترتين (قوله لزما) أي وافرض أن المرأة مقرة بالطلاق فيقدر طلاقها أي يعتبر ويعمل بقولها وأما أن أنكرته فهو تكذيب للبينتين الثانية وقوله لزما أي نصفهما أي نصف كل منهما بدليل وكلفت (قوله فان أقامت الخ) وفي بعض النسخ فان أقامت أي أقامت بينة (قوله لأنها الآن في عصمته) تعليل للزوم كل المصدق (أقول) الأولى حذف ذلك لأنه ليس بالزوم أن يكون في الثاني دخول ولا أن تكون في عصمته فلا يلزم في الثاني المصدق كله (قوله بناء على أنها الخ) الأولى حذفه لأنه لا داعي له (قول المصنف حلفا) أي وفسخ النكاح ونكولهما كحلفهما وإذا حلف الزوج ونكحت ثبت النكاح وعققت الأب فقط وهو من الاختلاف في الصفة وإنما أفرد له بينة على أنه تارة يعققت الأب وتارة يعتقان معا (قوله وان حلفت دونه) هذا شامل



لما اذا حلفت بعد نكوله وذلك فيما اذا كان التنازع بعد البناء وما في حكمه وأبى الزوج من الحلف وورثته حينئذ ولما اذا كان نكوله بعد حلفها وذلك فيما اذا كان التنازع قبل البناء اذ هي المبدأة باليمين فلا يكون نكوله وحلفه الا بعد حلفه وان حلفت أى قبل الدخول أو بعده وتبدأ بيمينها قبله وأما بعده فيحلف الزوج ولا تحلف هي الا اذا نكل ولا تعتق الام الا اذا حلفت وخلاصته كما أفاده عجم انه اذا حصل التنازع قبل البناء والطلاق والموت فانه يثبت بما حلف عليه أحدهما فقط ويرجع الزوج فيما اذا طلق قبل البناء بنصف قيمة ما ثبت به النكاح فاذا حلفا أو نكلا مع هذه الحالة فسخ النكاح وعقق الاب ولا رجوع لاحدهما على الآخر بشئ وأما اذا حصل التنازع بعد البناء وقبله وبعد الموت أو الطلاق (١٣٨) ولا يتصور حلفهما حينئذ فانه مثبت النكاح بما قاله الزوج أو ورثته وحلف

عليه فان نكل هو أو ورثته وحلفت هي أو ورثتها ثبت النكاح بما حلفت عليه وعقما فان نكل كل ثبت النكاح بما قاله الزوج أو ورثته حيث حلفت المرأة فقط سواء كان التنازع قبل الدخول أو بعده فانهما يعتقان لكن عتق الاب لا قرار الزوج وعتق الام لثبوت كونه صداقا وحيث عتق الاب لا قراره وذلك فيما اذا حلفا أو نكلا وانما يكون ذلك قبل الدخول أو بعده وقد نكل وحلفت فان مات عن مال أخذ الزوج القيمة والباقي للابنة بالولاء والميراث اه (قوله يقتصر الى حاكم أى حاكم يفسخه (قوله ولا يرجع الزوج عليها بشئ) هذا اذا حلفا أو نكلا وأما اذا حلفت ونكلت فقد تقدم انه يعتق الاب فقط ويثبت النكاح فان فسخ أو طلق قبل البناء رجوع عليها بنصف قيمته في الطلاق وبقيته بتمامها في الفسخ (قوله وان نكل الزوج عن اليمين وحلفت) تقدم ان هذا فيما بعد البناء وفيما قبل والنكاح ثابت ولا فسخ (قوله انفرادا) لا يخفى انه لا يتأتى الا انفراد الاب وحده دون الام (قوله ما حل من صداقها) أى أو المنجم اذا حل أى قبل البناء احترازاً عما حل بعد

وولاؤهما لها (ش) يعنى ان الزوج اذا كان بملك أبوى امرأة فقال لها أصدقك أبالك وقالت هي بل أصدقني أى ولا يثبت لاحدهما على ماداعاه غير ان اليانة حفظت عقدة النكاح بينهما ولم تحفظ على أيهما وقع العقد فانهما حينئذ يتعاقبان ويفسخ النكاح بينهما ان كان ذلك الاختلاف قبل الدخول كما مر والاختلاف هنا في المصدة ويعتق الاب لا قرار الزوج انه حر وكذلك الحكم اذا نكلا وولاؤه لها والفسخ بطلاق ان قلنا انه يقتصر الى حاكم وبغير طلاق على الآخر ولا يرجع الزوج عليها بشئ وان نكل الزوج عن اليمين وحلفت الزوجة فانهما يعتقان مع الاب لا قراره والام بحلف الزوجة وولاؤهما لها وسواء كان ذلك قبل البناء أو بعده والنكاح ثابت بينهما ويرجع عليها في الطلاق قبل البناء بنصف قيمة الام والولا في الاربع صوراً انفراداً واجتماعاً للزوجة وهي حلفها نكولها ما حلفه دونها وعكسه فقوله حلفا قرينة على أنه قبل البناء وتظهر فائدة كون العتق للاب أو للام فيما اذا طلق في حلفه يرجع عليها بنصف قيمة الاب وفي حلفها يرجع عليها بنصف قيمة الام وان كان الاختلاف بعد البناء فالقول قول الزوج يمين فان حلف عتق الاب وان نكل حلفت هي وعقما معاً فان نكلت عتق الاب فقط ولا رجوع لاحدهما على الآخر بشئ ويثبت النكاح على كل حال (ص) وفي قبض ما حل قبل البناء وقوله او بعده قوله يمين فيهما عبد الوهاب الا أن يكون بكتاب واسم عليل بان لا يتأخر عن البناء عرفاً (ش) يعنى أن الزوج اذا ادعى على زوجته انه دفع اليها ما حل من صداقها أو كذبته وقالت لم تدفع الى شيئا منه فان كان الاختلاف قبل البناء فالقول قولها بيمين ان كانت مالكة لامر نفسها والا فقولها هو الذي يحلف ولا فرق بين الاب والوصى والمقدم وان نكل وليها غرم لها الا ضاعته بنكوله وكذا يغرم لها لو حلف الزوج بعد البناء لتفريطه وان كان ذلك الاختلاف وقع بعد البناء فالقول قوله لان الغالب ان المرأة لا تسلم سلعها حتى تقبض صداقها لكن يمين ان كان مالها لامر نفسه والا فويله وقيد كل من القضاة الثلاثة قبول قوله بعد البناء بقيد فقيد القاضى عبد الوهاب والابهرى بما اذا لم يكن بكتاب والا فالقول قول الزوجة مع عيبتها والقاضى أبو اسحق اسمعيل بما اذا لم يكن العرف في تلك الناحية تأخير الحال من الصداق عن الدخول والا فالقول قول المرأة وقيد القاضى عياض بما اذا ادعى دفعه قبل البناء أما اذا ادعى دفعه لها بعد البناء فلا يصدق كسائر الديون لانه أقرب بدني في ذمته فلا يبرأ منه الا بيمينته على دفعه والمذهب ان كلام القضاة تقييد (ص) وفي متاع البيت فلهمراً المعتاد للنساء فقط بيمين والا فله بيمين (ش) يعنى انه اذا اختلف الزوجان في

البناء فلا يصدق في دفعه لا قبل حلوله ولا بعده (قوله والا فويله) أى بيمين كفى شرح عب والا فالقول قول الزوجة متاع مع عيبتها الذي في عب وشب بلا يمين وقال بعضهم ثم انه لا بد من يمينها في كلام اسمعيل لان العرف كشاهد وانظر على كلام عبد الوهاب هل يحتاج ليمين أولا اه (أقول) والظاهر الاحتياج كما قاله شارحنا بقى من الشرط أن لا يكون يمسدها هن والا كان القول قولها ولو بعد البناء قررته شيخنا (قوله والا فالقول قول المرأة) أى بيمين كفى شرح عب (قوله فلهمراً المعتاد) مقيد بما اذا لم يدعه الرجل وهو في حوزة الاخص فان ادعاه وهو في حوزة الاخص فهو له (قوله والا فله بيمين) ظاهره جازاستعماله أم لا فاذا اعتيد لبس خاتم الذهب لهما وتنازعا فانه يقضى به لالرجل كما أشار اليه ابن عرفة (قوله والا فله بيمين) مقيد بما اذا لم تدعه المرأة وهو في حوزها الاخص فهو لها

البناء فلا يصدق في دفعه لا قبل حلوله ولا بعده (قوله والا فويله) أى بيمين كفى شرح عب والا فالقول قول الزوجة متاع مع عيبتها الذي في عب وشب بلا يمين وقال بعضهم ثم انه لا بد من يمينها في كلام اسمعيل لان العرف كشاهد وانظر على كلام عبد الوهاب هل يحتاج ليمين أولا اه (أقول) والظاهر الاحتياج كما قاله شارحنا بقى من الشرط أن لا يكون يمسدها هن والا كان القول قولها ولو بعد البناء قررته شيخنا (قوله والا فالقول قول المرأة) أى بيمين كفى شرح عب (قوله فلهمراً المعتاد) مقيد بما اذا لم يدعه الرجل وهو في حوزة الاخص فان ادعاه وهو في حوزة الاخص فهو له (قوله والا فله بيمين) ظاهره جازاستعماله أم لا فاذا اعتيد لبس خاتم الذهب لهما وتنازعا فانه يقضى به لالرجل كما أشار اليه ابن عرفة (قوله والا فله بيمين) مقيد بما اذا لم تدعه المرأة وهو في حوزها الاخص فهو لها







حين يبلغ الحلم (قوله انها مندوبه سفر او حضرا) ويحصل بأى شئ اطعمه ولو عبد من شعير ونقل عباض الاجماع على انه لا حد لافلها  
وانه بأى شئ أولم حصل المندوب (قوله فلا يقضى بها) أى على الزوج للزوجة شيخنا عبد الله (قوله يوما) أى قطعة زمن يقع الاجتماع فيها  
لاكلة واحدة لا يوما بتمامه يتوقف الندب عليه ويكره تكرارها لانه سرف الا أن يكون المدعو ثانيا غير المدعو قبل ذلك لا تكرار  
الطعام بعدها لا بقصد هافلا يكره قال البدر الذي يظهر من كلام ابن عرفة ان غايته للسابع أشهب عن مالك ان آخر السابع كانت الاجابة  
مندوبه لا واجبة والحاصل ان من دعى أولا وأجاب ثم دعى ثانيا فى ثانى يوم مثلا فلا تجب الاجابة عليه على الصحيح خلافا لما فى بعض  
التقارير لان الواقعة بعد اليوم الاول ليست بولية قطعا كذا قال بعض الشيوخ (قوله ظرف لمقدر) ظاهره أنها ظرف لقوله وقتها وليس  
كذلك بل هى ظرف لمحدوف والتقدير وقتها كائن (١٤٠) بعد البناء ويجوز أن يكون التقدير وتكون بعد البناء (قوله وعلى هذا فلو

ما هنا انها مندوبه سفر او حضرا فلا يقضى بها وقيل واجبة يقضى بها وهو ما صححه المؤلف  
سابقا وهو ضعيف وكون الندب منصبا على كونه بعد البناء مخالف لكلامهم فالجمل عليه  
غير ظاهر وقوله (بعد البناء يوما) هو ظرف لمقدر أى وقتها بعد البناء كما عبر به ابن الحاجب  
وعلى هذا فلو وقعت قبل البناء فلا يكتفى لكونها وقعت قبل وقتها وعليه أيضا فلا تجب الاجابة  
اذا دعى لها وان جرى عرف بذلك لانه عرف فاسد وفى كلام الابى ما يفيد ان كونها بعد البناء  
مستحب ففعلها فى غيره فعل لها فى غير وقتها المستحب وظاهر كلام المؤلف استحباب الولاية  
ولومات المرأة أو طمعت وقوله (تجب اجابة من عين) خبر الصحيح انه عليه السلام قال شر  
الطعام طعام الولاية تمنعها من يأتيها ويدهى اليها من يأبأها ومن لم يحب الدعوة فقد عصى الله  
ورسوله والتعيين بان يقول صاحب العرس تأتى عندنا وقت كذا أو قال لشخص ادعى فلانا  
بعينه لان قال ادع من لقيت (ص) وان صاعنا (ش) يعنى ان الدعوة الى الولاية واجبة على  
من عينه صاحب الولاية بنفسه أو مندوبه سواء كان المدعو صاعنا أو غير صاعم وسواء أكل  
المفطر أو لم يأكل (ص) ان لم يحضر من يتأذى به (ش) أى ومن شروط وجوب الاجابة على  
من عين أن لا يحضر من يتأذى بحضوره معه والا فلا لان حضور السفلة لا يأمن المرء معهم  
على دينه وبفهم من التعليل انه لو كان تأذيه لمخاطبته أو رؤيته لحظ نفسه انه لا يباح له التخلف  
لذلك ومن شروط الاجابة ان لا يسبق الداعى غيره فان تعدد الداعى أجاب الاسبق فان استويا  
فدو الرحم فان استويا فاقربهم - مارحما فان استويا فاقربهم - مادارافان استويا فاقرب (ص)  
ومنكر كفرش حرير (ش) أى ومن شروط وجوب الاجابة ان لا يكون هناك منكر فان كان  
سقطت كفرش حرير يجلس هو عليه أو يجلس عليه الرجل بحضرته ولو من فوق حائل لان  
علة الحرمة الترفه بلين الفراش وهو موجود كائن عليه المازرى وعباض وأدخلت الكاف  
الاستناد اليه ونحوه وأما تغطية الجدران بالحرير من غير استناد اليه فليس بممتنع ولا يبيع  
التخلف ومما يسقط الاجابة ان يكون قوم يأكلون وعلى رؤسهم قوم ينظرون اليهم كما قاله  
الافهسي ومما يسقط الاجابة ان يخص بها الاغنياء (ص) وصورة على كجدار (ش) أى ومن

وقعت قبل البناء) هذا ضعيف  
والمعتمد ما ذكره الابى (قوله ففعلها  
فى غيره الخ) وعليه فوجب الاجابة  
اذا دعى قبل البناء (قوله تمنعها  
من يأتيها) فى قوة التعليل لقوله  
شراء الطعام أى ان من يرغب فى  
الاتيان لها الاجتماع به للتناول  
منها يمنع منها ولا يدعى اليها وقوله  
ويدعى اليها الخ أى ان من يأبأها  
ولا يريد الذهاب اليها الاستعانة عنها  
يدعى اليها وكان المناسب العكس  
(قوله لان قال الخ) لا يخفى ان  
الجماعة المحصورين يتعارض  
فيها قوله والتعيين بان يقول الخ  
وقوله لان قال ادع من شئت فان  
مفهوم الاول عدم الاجابة فيها وفى  
الثانى وجوب الاجابة وهو المعول  
عليه فحينئذ تجب الاجابة لو قال  
ادع اهل محلة كذا وهم محصورون  
لانهم معينون حكما وأما غير المحصور  
كادع من لقيت أو العلماء أو المدرسين  
وهم غير محصورين فلا ولا فرق بين  
ان يكون مخاطب المدعو أو يرسل  
مكتابا له أو رسول ثقة ولو همز اغير

محجوب فى كذب واذا تنازع الرسول والمدعو فى التعيين بالشخص وغيره صدق الرسول بيمينه مالم تقم قرينة على الكذب ولا شروط  
يشترط قرينة على الصدق فيما يظهر خلافا لعب بل لا يحتاج لليمين الا فى انهم فيما يظهر (قوله يعنى ان الدعوة الخ) الاولى أن يقول  
يعنى ان الاجابة (قوله أو مندوبه) أى رسوله المميز الغير المحجوب فى الكذب (قوله لمخاطبته) أى لاجل مخاطبته أى مخاطبة ذلك الرجل  
له وقوله أو رؤيته أى كونه يرى ذلك الرجل وقوله لحظ نفسه أى انه يتأذى من المخاطبة أو الرؤية لا لضرر يحصل بذلك بل لحظ نفسه  
(قوله انه لا يباح له التخلف لذلك) الا ان يحشى عجزه أو خطابه أو رؤيته اغتيا به أو أذيته له (قوله كفرش حرير) يصح قراءته بفتح  
الفاء وسكون الراء يدل عليه قول الشارح وأدخلت الكاف الاستناد اليه ويصح مراد منه المفروش ويصح قراءته جمعا أى هذا  
الجنس (قوله وأما تغطية الجدران الخ) وانظر بالذهب وقد رأيت مانعه ويجوز الجلوس تحت الستائر التى على الجدران وكذا تحت  
السقوف المذهبة ومما يبيع التخلف أكل مله رائحة كريمة يبيع التخلف عن الجمعة والجماعة (قوله يخص بها الاغنياء) أى فان  
خص الاغنياء سقط الوجوب وظاهره سقط عن الاغنياء وغيرهم وحكم اختصاص الدعوة بالاغنياء الكراهة كما صحح به القرطبي



وكذا اذا كان صائما بالفعل وأخبرانه صائما وعبارة عجم ومما يبيح التغلف أيضا ان يخبر بانه صائم الخ فقول المؤلف وان صائما أي  
 الا ان يعين للداعي وقت الدعوة انه صائم بالفعل وكان الاجتماع والانصراف قبل الغروب فلا تجب الاجابة وكذا اذا فعل طعام الوليمة  
 لقصد المباهاة والمفاخرة لا للاكل فان حضره فلا يأكل الا قدر ما يطيب به خاطر صاحبه على العادة قال بعض شيوخنا ولم يحرم الدعوة  
 عند قصد المباهاة والمفاخرة نظير ما قيل في الضحية وكذا اذا كان الداعي امرأة غير محرم والظاهر ان الخنثى كذلك وكذا ان كان هناك  
 كلب لا يحل اقتناؤه ومثله آنية الذهب والفضة ومنها أن يكون المدعو أمرا دينيا يخاف ريبه أو تهمة أو قالة ويظهر أن يكون الداعي كذلك  
 وكذا ان كان على المدعو دين لا يرجوه فواء وكذا اذا كان النساء بسطح الدار وموافقها ينظرون للرجال أو يحتلطن بهم - وكذا يبيحه  
 مرض أو حفظ مال أو خوف عدو وللشافعية مما يبيحه شدة الحر أو البرد ولو كان (١٤١) الداخل أعنى أو في ظلمة وكذا ان بعد مكانه جدا  
 بحيث يشق عليه الحضور وكذا

بمحيط يشق عليه الحضور وكذا  
 اذا كان في الطعام شبهة أو تلحق  
 الا - كل منه بل لا يجوز الحضور  
 ولا الاكل قاله القرطبي ونقله الخطاب  
 والمراد شبهة فوجب تحريم الاكل  
 منه ويأتى في القراض عن ابن  
 القاسم ان من كان غالب ماله حراما  
 تكره معاملته ونحو ذلك كالاكل  
 من طعامه وهذا يفيد ان الشبهة  
 المبيحة للتخلف كون الطعام كله  
 من حرام ومن شروطها ان تكون  
 الوليمة مسلمة فلم فلا تجب للكافر بل  
 لا تجوز وظاهره ولو كان الداعي  
 له مسلما (قوله ويقسم) أي يدوم  
 (قوله كالجبن) أي وكقشر البطيخ  
 فان له ظلاما دام طريا (قوله ومالا  
 ظل له) كالذي في البسط والحيطان  
 (قوله ان كان غير متمن) أي كالذي  
 في الحائط وقوله وان كان متمنا  
 أي كالذي في البسط (قوله وأما  
 الناقص عضو من الاعضاء الظاهرة)  
 أي والمختوفة بطنه وانظر لوعظي  
 عضو من الاعضاء الظاهرة (قوله  
 عن صور الشباب) أي في الشباب

شروط وجوب الاجابة ان لا يكون هناك كلب لا يحل اقتناؤه أو صور مجسدة على الجدار  
 كصور السباع التي لها ظل ولو لم يدم قال في التوضيح التمثال اذا كان لغير حيوان كالشجر  
 جائز وان كان الحيوان فماله ظل ويقوم فهو حرام باجماع وكذا يحرم ان لم يقم كالجبن خلافا  
 لاصبح لما ثبت ان المصورين يعدون يوم القيامة ويقال لهم أحيوا ما كنتم تصورون  
 وما لا ظل له ان كان غير متمن فهو مكروه وان كان متمنا فتركه أولى انتهى وهذا في الصورة  
 الكاملة وأما ناقص عضو من الاعضاء الظاهرة فيباح النظر اليه واحترز بقوله صور على  
 الجدار عن صور الشباب (ص) لاعم لعب مباح ولو في ذى هيئة على الاصح (ش) معطوف على  
 محذوف دل عليه السياق أي ترك الاجابة مع مشكرا لاعم لعب مباح كضرب القربال والغناء  
 الخفيف وسواء كان هذا المدعو من ذوى الهيئات أم لا فانه عليه السلام حضر ضرب الدف  
 ولا يصح أن يكون ذوا الهيئة أعلم وأهيب من النبي عليه الصلاة والسلام ومقابل الاصح وهو  
 قول أبي بكر والحق الجواز رواية ابن وهب لا ينبغي لذى هيئة أن يحضر موضعا فيه لهو واحترز  
 بالمباح من غير المباح كالمشى على الحبل وجعل خشبة على جهة انسان وبركها آخر فانه يبيح  
 التخلف قاله في معجم أشهب (ص) وكثرة زحام (ش) عطف على فاعل يحضر مضمنا معنى يوجد  
 أي ان لم يوجد من يتأذى به وكثرة زحام أو معمول لمقدر معطوف على يحضر أي ولم يكن كثرة  
 زحام على طريقة \* علقمتا بنوا ماء باردا \* فان فيه الوجهين وهما اما تضمن علفتهما معنى  
 انتهما أو جعل العامل في ماء مقدرا أي وسقيتهما (ص) واغلاق باب دونه (ش) يعني انه اذا علم انه  
 اذا حضر يغلق الباب عند حضوره ولو لاجل المشاورة عليه فانه يباح له التخلف واما ما يفعله من  
 اغلاق الباب لحوف الطفيلية ونحوه فانه لا يبيح التخلف لانه ضرورة (ص) وفي وجوب اكل  
 المفطر تردد (ش) يعني ان من دعي الى الوليمة وهو مفطر هل يجب عليه ان يأكل منها أولا  
 يجب عليه الاكل بل يستحب تردد للباجي قال لم أر ألاحجا بنافيه ناصحيا وفي المذهب مسائل  
 تقتضي القولين أي للعلماء خارج المذهب واعترضه ابن عرفة برواية محمد يجب وان لم يأكل  
 ويقول الرسالة وأنت في الاكل بالخيار ابن رشد الاكل مستحب لقوله عليه السلام فان كان  
 مفطرا فليأكل وان كان صائما فليصل أي فليدع فحمل مالك الامر على الندب لحديث

أي صور الحيوان فلا يحرم بل يكره كما تقدم (قوله لاعم ذى هيئة) إشارة الى ان في بعض معني مع ويصح أن تكون في باقية على  
 معناها أي ولو كان واقعا في حضرة ذى هيئة (قوله وهو قول أبي بكر) تفسير للاصح ليس المراد بابكر الصديق بل المراد به القاضي  
 أبو بكر كما أفصح بذلك بهرام وقوله رواية ابن وهب خبر مقابل (قوله والمشى على الحبل ونحوه) ورخص ابن رشد في اللعب على الحبل  
 ونحوه وعليه فلا يكون مبيحا للتخلف نعم لا ترخيص فيه في غير العرس ويكره لاهل الفضل حضوره على كل حال اه (قوله وكثرة زحام)  
 الظاهر في دخول أوجه أو أكل كذا قاله اللقاني (قوله واغلاق باب دونه) أي للزدراء به (قوله وفي وجوب اكل المفطر) أي  
 قدر ما يطيب خاطر رب الوليمة فيما يظهر وربما شعر قوله أكل المفطر عدم سقوطها بحضوره وشرب ونحوه وقيامه قبل وقت الطعام  
 لغیر مانع (قوله وفي المذهب) هذه العبارة لبهرام وضبط بضم الميم كتاب لابن رشد (قوله واعترضه) أي اعترض كلام الباجي (قوله  
 فليدع) أي بأن الله يتم ما هم فيه بخير



(قوله ان شاء الخ) أى فعنى التحريم أنه ليس أحدهما متعمدا فلا ينافى أنه يستحب أحدهما وهو الاكل (قوله لا يدخل) أى تحريمها (قوله الاباذن) فيجوز له الدخول مع حرمة محبته لكونه غير مدعو وظاهره ولو تابع ذى قدر عرف عدم محبته وحده ولوليه أو غيرها عب والظاهر الجواز (قوله ونحوه في الولية) لا مفهوم له بل كذلك يكره في حالة العقد (قوله وأما ان أحضره صاحبه لالتهمة) أى بل يخص به من شاء والتهمة بضم النون وعبرة غير شارحنا أحسن ونصه أما انتهاب ما أحضره لالتهمة أو للتهمة وكان يأخذ بعضهم ما يبد صاحبه فخرام ويمكن ترجيح عبارة شارحنا وهى أقرب من الذى ذكرته أولا وان كان لبعض نالتهمة الشارح ثم تبين فسادة فقد رأيت فى خط بعض شيوخنا فرع يجوز تخصيص الكبير بشئ دون من حضر وذ كرى ذلك حديثا دل على ذلك (قوله لا الغريبال) أى بل يستحب فى العرس الآن يكون بصرا صرا أو حرس مثلا فيحرم قال فى المدخل مذهب مالك ان الطار الذى بالصر صرا ممنوع وكذا الشبابة والشبابة القصبه المنقوبة ويؤخذ من ذلك حرمة الكاس وفى عجم لا الغريبال فلا يكره الطبل به فى الولية ولو بصرا صرا كما هو فى القرطبي وقال ابن مزين كفى شرح الموطا وكل من (١٤٣) تقدم النقل عنه من المالكية والأئمة الأربعة على جوازه مطلقا بصرا صرا

والحاصل ان قول المصنف لا الغريبال أى فلا يكره الطبل به فى الولية وقيد بذلك أيضا فى الرسالة قال شارحها أبو الحسن على المشهور قال تت وقيل بجوازه فى النكاح وغيره وقال الشيخ النفرأوى المشهور عدم جوازه فى غير النكاح كالختان والولادة ومقابل المشهور جوازه فى كل فرح للمسلمين اه بدر وقال أصبغ يحرم ما عدا الدف والكبر من مزمار وغيره وأباح القرطبي الضرب بالدف فى كل سرور وأجاز بعض الضرب به للعواتق فى بيوتهن من غير عرس (قوله بفتح الكاف والباء) وأما بكسر الكاف وفتح الباء فهو المقابل للصخر وأما بفتح الكاف وضم الباء فهو الطعن فى السن وما عدا ذلك كفتح الكاف وسكون الباء فيخبرك قال يوسف بن عمر الكبير طيلة من نغار أو عود لها فبان ضيق

اذا دعى أحدكم فليجب وان شاء أكل وان شاء ترك واستعمال الحديتين أولى من اطراح أحدهما (ص) ولا يدخل غير مدعو الاباذن (ش) يعنى ان من أتى الى مكان الولية من غير دعوة فانه لا يدخل الاباذن ولا يجوز له ذلك وسواء أكل أو لم يأكل (ص) وكره نثر اللوز والسكر (ش) يعنى ان نثر ما ذكره ونحوه فى الولية اذا أحضره صاحبه للتهمة ولم يأخذ أحد شيئا مما يحصل فى يد صاحبه مكروه لما جاء من النهى عن التهمة وأما ان أحضره صاحبه لالتهمة أو للتهمة وكان يأخذ بعضهم من يد بعض فخرام (ص) لا الغريبال (ش) عطف على فاعله كره والغريبال والدف مترادفان لان كلاهما هو المدور ومجمل من وجه واحد والمعنى ان الضرب بما ذكر لا يكره للنساء بلا خلاف ولا للرجال على المشهور فلا يبالغ بقوله (ولو لرجل) خلافا لا يصح القائل بالمنع له وأما الضرب بالكبر بفتح الكاف والباء وهو الطبل الكبير المدور المجمل من وجهين والمزهر وهو عود مفصل بعضها فى بعض يركب ويغشى من الجهتين فقيهما ثلاثة أقوال بالجواز كالغريبال وهو لابن حبيب وبالكراهة فيها ما بالجواز فى الكبير دون المزهر أى فيكره لانه الهى عن ذكر الله وقال ابن كانه تجوز الزمارة والبوق وهو النفير قيل معناه البوقات والزمارات اليسيرة التى لا تلهى كل اللهو والى ذلك أشار المؤلف بقوله (وفى الكبير والمزهر ثالثها يجوز فى الكبير ان كانه وتجوز الزمارة والبوق) ولما أنهى الكلام على أركان النكاح ختمه بالكلام على ما يتعلق باحد أركانه وهى الزوجة اذا تعددت ما يجب لها من القسم ونوابه فقال

فصل فيما يجب القسم للزوجة (ش) يعنى ان القسم بين الزوجتين اثنتين فأكثر حرائر أو أماء مسلمات أو كبايات أو مختلقات من صغيرة جومعت أو كبيرة عاقلة أو مجنونة صحيحة أو مريضة واجبة على الزوج المسكف اجماعا عدا أو حرزى آله أو خصى أو مجبوب صحيح أو مريض (فى المبيت) فقط لافى النفقة والوطء وأما غير المسكف فالوجوب على وليه كما بانى

وواسع فالواسع مغشى بالجلد والاخر غير مغشى اه وهو المسمى الا بالدربكة والمعروفة فى الحديث بالكوبة والقرطبة ويؤخذ من هذا عدم حرمة الباز (قوله يركب) تفسير لقوله بعضها فى بعض وقوله عود مفصل لعله أعود مفصلة أى ابتداء عند صنعه والحاصل كما قال بعض شيوخنا ان المزهر كالدف لكنه له جهتين بينهما نحو أو أربعة قراريط وفى شرح شب عود متصل بعضها فى بعض اه أى أعود متصل بعضها فى بعض (قوله وتجوز الزمارة) جوازها مستوى الطرفين وقيل من الجائر الذى تركه خير من فعله فهو مكروه وهو قول مالك فى المدونة كذا أفاده عجم وذ كر اللقائى ضده فقال وقوله تجوز ضعيف فائدة يقال رجل زمارة لا زامر وفى المرأة بالعكس يقال زامرة لا زمارة (قوله البوقات والزمارات اليسيرة) أى فعلى المصنف الدرك فى اسقاط هذا القيد والظاهر ان المراد يسير التزمير ولو فى واحد وأما كثرة التزمير فلا فصل القسم للزوجة (قوله ماذا يجب لها) أى وهو ما يجب أو أعنى الذى يجب لها (قوله للزوجة) اعلم ان المحصورة فى قوله للزوجة أى لا الاماء وقوله فى المبيت أى لا النفقة والكسوة (قوله من صغيرة جومعت) أى مطيقة (قوله لافى النفقة والوطء) أى ولا فى المحبة والتعهد والاقبال والنظر والمفاكهة بالكلام والمراد اذا أراد

ومفهوم



المبيت والافله أن يعتزل الجميع ما لم يتجاوز مدة الابلاء (قوله اذا الطبع ر بما عيل) اعترض بأن الطبع تابع للعقل فقي منع العقل من شيء  
منع منه الطبع وقوله ولذلك قال بعضهم أي دفعه للاعتراض (قوله كرتقاء) أي فيمتنع وطؤها عقلا أي لمسايقه من تدخل الاجسام أي  
اذا أريد الوطء بها مع بقاء تلك الحالة وأما لو أريد الوطء بها بحيث انه يدخل الذكرو يتحول اللحم الى أحد الجانبين أو كلاهما فهو من  
المتنوع عادة (قوله الا لاضرار) التعبير بالاضرار يدل على ان المتنوع قصد الضرر سواء حصل بالفعل أم لا وهو استثناء منقطع أو  
متصل أي لا يجب القسم في الوطء من سائر أحواله الا لاضرار (قوله ككفه) (١٤٣) أي سواء كان بعد ميله لها أو لغيرها أي فيجب  
عليه ترك الكف المذكور وهو

تمثيل للاضرار لان الكف المذكور  
يحمل فيه على قصد الضرر وان  
لم يقصده في نفس الامر وظاهره  
انه يمتنع وان لم يظأ الاخرى بعد  
الكف المذكور وهذا ما لم تكن  
مولى منها أو مظاهرها فان كفه  
عن وطء غيرها واجب (قوله سجيته)  
بالسين المهملة كما هو في خطه  
أي طبيعته (قوله فعند من شاء)  
وان كان غير من شاء أن يقرضه  
أرفق به وأشفق عليه ممن شاءها الا  
أن يكون شاءها لميله اليها فانه يمتنع  
من ذلك أي بمجرد محبتها (قوله)  
لان وجوب القسم لا يخفى ان  
الوجوب من خطاب التكليف  
والحاصل ان جعل تزويج المجنون  
للمتعدد من النساء سببا في وجوب  
الاطافة على الولي خطاب وضع  
وجوب الاطافة على الولي خطاب  
تكليف (قوله ويحتمل أن يقدر  
الخ) يرجع للذي قبله (قوله وفات  
ان ظلم فيسه) ليس من الظلم بيات  
الفتية في قراءة الختمات والمواظ  
والصناع في حرفهم لان هذا كله  
من التعيش فلا يقضى بطريق  
الاولى (قوله حيفا) أي ظلما (قوله)  
وسواء اطلع الخ) مثلا لو كانت ليلة

ومفهوم الجمع ان الواحدة لا يجب على الزوج البينات عندها الا أن يقصد ضررها كما يأتي  
ونخرج بالزوجات الاماء فلا يجب القسم لهن كما لا يجب التسوية للزوجات في غير المبيت من  
نفقة وكسوة (ص) وان امتنع الوطء شرعا أو طبعا كحرمه ومظاهرها منها أو رتقاء (ش) لما كان  
المقصود من المبيت عندهن الانس لا المباشرة وجب التسوية فيه بين كل مدخولها مطيعة  
للوطء وان امتنع الوطء في بعضهن شرعا أو طبعا الاول كحرمه أو مريضة لا يجمع مثلها والثاني  
كرتقاء ومجنونة وجذماء ومثل للشرعي بمثلين اشارة الى أن المنع لا فرق بين أن يكون من جهتها  
أو من جهةه وكان من حقها أن يقول بدل طبعها عادة اذا الرتقاء لا يمتنع وطؤها طبعا اذا الطبع  
ر بما عيل الى وطئها ولذلك قال بعضهم مثل قوله طبعا بكذماء ومجنونة فترك مثاله وقوله  
ورتقاء مثال المحذوف أي أو عقلا كرتقاء فكان ينبغي أن يقول وان امتنع الوطء شرعا أو طبعا  
أو عقلا كحرمه (ص) لافي الوطء الا لاضرار ككفه لتوفر لذته لاخرى (ش) يعني ان القسم  
لا يجب في الوطء بين الزوجات بل من دعتة نفسه اليها أو أتاها على ما ترضيه سجيته ولا حرج  
عليه أن ينشط للجماع في يوم هذه دون يوم الاخرى اللهم الا أن يترك الزوج وطء واحدة من  
زوجاته ضررا بها فانه لا يجوز له ويجب عليه حينئذ ترك الكف (ص) وعلى ولي المجنون  
اطاقته وعلى المريض الا أن لا يستطيع فعند من شاء (ش) يعني ان المجنون اذا كانت له  
زوجات فانه يجب على وليه أن يطوف به عليهم لاجل العدل بينهم وان لم يكن ذلك من الحقوق  
المالية كما يجب عليه نفسقتن لان وجوب القسم من باب خطاب الوضع لكن شرطوافيه  
منفعة المرأة بخلاف ولي الصبي فلا يجب على وليه اطاقته لعدم منفعة المرأة بوطئه ثم ان قوله  
وعلى الخ معطوف على مقدر تقديره انما يجب القسم للزوجات على الزوج وعلى ولي  
المجنون وكذا قوله وعلى المريض معطوف على ذلك المقدر وبصير من باب عطف الخاص على  
العام ويحتمل أن يقدر المعطوف عليه أعم أي ويجب القسم على زوج وعلى المريض وأتى به  
لاجل ما بعده من الاستثناء ويحتمل أن يقدر ويجب على كل زوج صحيح وعلى المريض الا أن  
لا يستطيع فعند من شاء فيكون من عطف المغاير ثم اذا صح ابتداء القسم (ص) وفات ان ظلم  
فيه (ش) يعني أن الزوج اذا ظلم في القسم بان تعمد المقام عند واحدة منهن شهرا حيفا فانه  
لا يحاسب بذلك ويزجر عن ذلك ومفهوم ظلم أحرى كالمو كان مسافرا ومعه احدى زوجاته  
فليس للحاضرة أن تحاسب المسافرة بالمأضي لان المقصود من القسم دفع الضرر الحاصل  
وتحصين المرأة وذلك يفوت بفوات زمانه وسواء اطلع على عدائه قبل القسم لتأليسه  
التي عدا عليها أو بعده واستظهار ابن عرفة ضعفه نظره في شرحنا الكبير (ص)

الخمس لخديجة وليلة الجمعة لعائشة وليلة السبت لفاطمة وليلة الاحد لزينب فاذا بات ليلة الخميس وليلة الجمعة عند خديجة فقد فاتت ليلة  
عائشة وهي التي عدا عليها فقوله وسواء اطلع على عدائه قبل القسم لتأليسه التي عدا عليها بأن اطلع على ذلك عند الغروب ليلة السبت  
فذلك قبل القسم لفاطمة التي هي تالية عائشة التي عدا عليها وقوله أو بعده كما اذا اطلع على ذلك ليلة الاحد عند الغروب فذلك بعد  
القسم لفاطمة التي هي تالية التي عدا عليها (قوله واستظهار ابن عرفة الخ) نص ابن عرفة قلت انظر هل مراده انه لم يطلع على عدائه  
الابعد قسمه لتأليسه التي عدا عليها ولو اطلع عليه قبله لزمه يوم التي عدا عليها قبل تأليتها أو سواء اطلع عليه كذلك أو قبل قسمه  
لتأليته والاول أظهر اه قال اللقاني واستظهار ابن عرفة ضعفه لانه يلزم عليه ظلم الثالثة والرابعة اه



(قوله تخدمه معتق بعضه بأبق) يفيد انه لو لم يابق ثم خدّم بعضهم مدة أزبد من مدته الشرعية فلا يفوت بل يعوض (قوله فليس للشريل المطالبة بما ظلم من الخدمة) أي التي هي أيام الابق (قوله وهذا حيث جعلت الخدمة بينهما قسمة مهايأة) أي بأن جعل لكل واحد منّا يخصه هذا يوم وهذا يوم وهذا جمعة وهذا جمعة أو هذا شهر وهذا شهر وهكذا (قوله والا) بأن لم يكن قسمة أصلاً بأن كان يتعاطى خدمة كل منهما وليس المراد بان كان قسمة هي اضافة أو قسمة قرعة لانهما لا يتأنيان هنا (قوله واذا شكت الوحدة) أي لا أرها راخمت الى الجماعة أي سكنت معهم للاستئناس (قوله الا أن يكون تزوجها على ذلك) أي على الوحدة ظاهرة وان حصل لها الضرر وانما ظهر أن المراد (١٤٤) ما لم يظن الضرر بالوحدة في تنبيهه ما مشى عليه المصنف خلاف قول ابن عرفة الاظهر

تخدمه معتق بعضه بأبق (ش) هذا يشبه الدليل لما قبله والمعنى ان العبد الذي بعضه حر وبعضه قن يخدم نفسه بقدر الجزء الحر ويخدم سيده بقدر الجزء الرقيق فاذا أبق ثم رجع فانه يفوت على من أعتقه زمن الابق فلا يحاسب بها ولا يلزمه فيه خدمة وهذا ما لم يكن استعمله شخص فانه يرجع بقيمة ما استعمله في الزمن الذي ينوبه في مدة الابق ومثل خدمة المعتق بعضه المشترك يخدم بعض ساداته مدة ثم يابق ثم يوجد فليس للشريل المطالبة بما ظلم من الخدمة وهذا حيث جعلت الخدمة بينهما قسمة مهايأة والا كان ما عمل لهما وما أبق عليهما (ص) وندب الابتداء بالليل (ش) أي وندب الابتداء بالقسم بين الزوجات في الليل لانه وقت الايواء للزوجات وله أن يعكس (ص) والمبيت عند الواحدة (ش) أي وندب المبيت عند الزوجة الواحدة سواء كان له أماء أم لا قال في التوضيح واذا شكت الوحدة ضمت الى جماعة الا أن يكون تزوجها على ذلك انتهى ونقله الشارح عند قوله وسكنهم بابين قوم صالحين وزاد هنا ما نصه وقد قدمناه مشروط بان لا يقصد الاضرار بعدم المبيت انتهى (ص) والامة كالحرة (ش) المشهور ان الزوجة الامة كالحرة في وجوب القسم والتسوية بينها وبين الحرة وسواء كان الزوج حراً أو عبداً ولو حرة نصرانية وأمة مسلمة لترجع الحرة النصرانية بالحرية والامة بالاسلام وانما نص المؤلف على ذلك مع قوله للزوجات الرد على من يقول للحرة نومان وللامة الزوجة يوم (ص) وقضى للبكر بسبع وللثيب ثلاث (ش) يعني ان من تزوج بكراً على غيرها ولو كانت هذه البكر أمة فانه يقضى لها بسبع ليال وان تزوج ثيب فانه يقضى لها بثلاث ليال أي يلزمه ان يبيت عندها ثلاث ليال يحصها بها لانه حق لها (ولا قضاء) اذا سبغ للبكر وثلاث للثيب فانه لا يقضى لغيرهن مثل ذلك وفات عليهن وأفهم قوله ولا قضاء ان قوله قضى للبكر الخ فيمن نسكت على ضرورة فلو كان له امرأة واحدة فانه لا يلزمه الا بسبع ولا ثلاث على المشهور (ص) ولا تجاب لسبع (ش) المشهور ان الانسان اذا تزوج بامرأة ثيب وطلبت ان يبيت عندها سبع ليال كالبكر فانها لا تجاب لذلك ولا يقضى لها الا بثلاث ليال فقط كما مر ولو قال ولا تجاب لاكثر كان أشمل أي ولا تجاب المرأة بكراً كانت أو ثيباً لاكثر مما لها شرعاً (ص) ولا يدخل على ضرته في يومها الحاجة (ش) قد مر انه يكمل لكل واحدة من نسائه في القسم يوماً وليمة ونبه بهذا الكلام على انه لا يجوز له ان يدخل على ضرته في ذلك الزمان الحاجة ضرورية غير الاستمتاع كتناولة ثوب وشبهه ولا يقيم ولو أمكنه الاستئابة في تلك الحاجة على الاشبه بالمذهب (ص) وجاز الاثرة

وجوبه أو تبيت معها امرأة ترضى لان تركها واحد ضرر وبما تعين عليه زمن خوف المحارب والذي يظهر التفصيل بين أن يكون عندها ثبات بحيث لا يخشى عليها في بياتها وحدها فلا يجب البيات عندها والا فيجب (قوله وزاد هنا) أي الشارح كما يعلم بالاطلاع عليه (قوله وقد قدمناه انه مشروط بأن لا يقصد الخ) أي لانه قال في أول الفصل وفي قوله للزوجات تنبيهه على ان الواحدة لا يجب المبيت عندها وهو كذلك زاد في الجواهر ولكن يستحب لتحسينها وهو مقيم بعدم الضرر فخالصه ان قول المصنف والمبيت عند الواحدة أي ما لم يقصد الضرر والاحرم عليه عدم المبيت (قوله ولو حرة نصرانية) كانه يقول ومقاله المصنف جار في الحرة والامة ولو كانت الحرة كناية دفعلها يتوهم ان كلام المصنف قاصر على الحرة المسلمة فأفاد انه لا فرق وقوله لترجع الخ في قوة لان الامة وان ترجعت بالاسلام فقد رجعت الحرة الذميمة بالحرية (قوله للرد

على من يقول) أي وهو ابن المباحشون وهو مقابل المشهور الذي أشار له بقوله المشهور الخ (قوله وقضى للبكر عليها الخ) ازالة للوحشة والالتسلاف وزيدت البكر لان حيائها أكثر فتحتاج الى فضل امهال وجبروتان والثيب قد حربت الرجال الا انها استحدثت العجبة فأكرمت بزيادة الوصلة وهي الثلاث (قوله ولا قضاء) مقابل الاداء وقوله سابقاً وقضى أي حكم فلم يتوارد على محمل واحد كذا قيل بل يصح أن يراد الحكم في الامر من الا أن متعلقه يختلف كما هو ظاهر (قوله على المشهور) ومقابل المشهور يقول ما ذكره المصنف لا يختص بمن كان عنده امرأة فالبكر لها السبع مطلقاً والثيب لها الثلاث كذلك وهذا كله ما لم يجز عرف ببياتنه عندها حال عرسها فيقضى عليه (قوله المشهور ان الانسان الخ) ومقابلها انها تجاب (قوله ولو قال ولا تجاب لاكثر) يجاب بان المصنف انما اقتصر على ذلك لما فيه من الخلاف (قوله قد مر انه يكمل الخ) لم يمر له في هذا الشرح انما مر له في الكبير (قوله ولو أمكنه الاستئابة)



أي الحاجة فيجوز على الاشبه بالذهب ومقابلها مالمالك من انه لا بد من عسر الاستغابة فيها وقوله في ذلك الزمان اشارة الى انه ليس المراد باليوم خصوص النهار بل مطلق الزمان الشامل لليوم واللييلة (قوله يجوز ان يكون المصدر مضافا للفاعله) أي الذي هو قوله كاعطاء أي ويكون قوله امسا كها مضافا لمفعوله وقوله ولمفعوله أي ويكون امسا كها مضافا للفاعله (قوله وشرا يومها) لا مفهوم لليوم وانما اشارة الى زمن معين قليل وماعد ذلك لا يجوز (قوله لان الاولى ما دخل فيه على عوض) أي على عقدة محتوية على عوض فلا ينافي قوله أولا بشئ أولا (قوله ليس كذلك) لان الاسقاط لا يتصف (١٤٥) بالظاهرة ولو قال لانه لا بد ان يكون متمولا لكان

أحسن (قوله وقوله يومها اشارة الخ) ينافي قوله أو هنالك على غير معين وهما طريقتان فقوله فهو اسقاط مالا غاية له اشارة لقول الشيخ أحمد الزرقاني فانه يجوز شرا النوبة على الدوام وهذا الغيرة (قوله لا على الابد الخ) لا يخفى انه يتعارض في الزمن الكثير فقوله قليل يقتضي منع الكثير وقوله لا على الابد يقتضي الجواز والظاهر ان المفعول عليه الثاني (قوله وما وقع له عليه الصلاة والسلام) أي لان سودة زوجته لما كبرت وهبت يومها من رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة فأجازها النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وكان يقسم لعائشة يومين ولغيرها يومين غير ان ظاهره ان الواقع شرا وليس كذلك (قوله أن يسلم عليها في يوم ضررتها) ولو لم تكن حاجة (قوله على المشهور الخ) لم اطلع على مقابله (قوله لا في بيت الاخرى) العبرة بفهومه لا بفهوم أي بالباب كما هو ظاهر (قوله ولم يقدر بيت) أي لبرد أو خوف أو زدرأ به على ما استظهره عجم (قوله من غير استمتاع) أي للاقتصار على قدر الضرورة واعتمد عجم أنه يجوز له الوطء وهو ظاهر (قوله ابن القاسم

عليها برضاها بشئ أولا (ش) يعني انه يجوز للرجل ان يؤثر زوجته من زوجته على ضررتها اذا رضيت المؤثرة عليها بذلك وسواء كان ذلك بعوض أو بغير عوض والاثرة بفتح الهمزة والمثناة كدرجة وبضم الهمزة وسكون المثناة ومعناها تفضيل الغير (ص) كاعطاء على امسا كها (ش) يجوز ان يكون المصدر مضافا لفاعله أو مفعوله أي يجوز ان تعطيها اذا أساء عشرته معها شيئا من المال ليحسن عشرته معها أو يعطيها اذا أساءت عشرتها شيئا من المال لتحسن عشرتها معه (ص) وشرا يومها منها (ش) يعني انه يجوز للزوجة ان تشتري يوم ضررتها منها وكذلك الرجل يجوز له أن يشتري يوم زوجته من زوجته وليس قوله شرا يومها الخ مكررا مع قوله وجاز الاثرة عليها الخ لان الاولى ما دخل فيه على عوض وهما داخل عليه أو هنالك على غير معين فهو اسقاط مالا غاية له بخلاف هذا فان الشراء فيها في مدة معينة وفي تسمية هذا شرا مسامحة لان المبيع لا بد أن يكون طاهرا منفععا به وهما ليس كذلك وانما هو اسقاط والمراد بالجواز مقابل الامتناع فلا ينافي الكراهة وقوله يومها اشارة الى زمن معين قليل لا على الابد وما وقع له عليه السلام فن خواصه (ص) ووطء ضررتها باذنها (ش) أي وجاز في يومها ووطء ضررتها باذنها قبل الغسل من وطء الاخرى وبعده (ص) والسلام بالباب (ش) يعني انه يجوز للرجل اذا امر بباب زوجته من زوجته ان يسلم عليها في يوم ضررتها من غير دخول اليها ولا جلوس عندها على المشهور ابن الماجشون ولا بأس بكل ما بعثت به اليه انتهى أي بالباب لا في بيت الاخرى لما فيه من اذية الاخرى (ص) والبيات عند ضررتها ان أغلقت بابها ودونه ولم يقدر بيت بجحرتها (ش) يعني ان الرجل اذا أتى زوجته في يومها لبيت عند ما أغلقت بابها في وجهه ولم يستطع ان يبيت في حجرتها فانه يجوز له حينئذ ان يذهب الى ضررتها لبيت عندها من غير استمتاع فان قدر ان يبيت بجحرتها فانه لا يجوز له حينئذ ان يذهب الى ضررتها وظاهره سواء كانت ظالمة أو مظلومة ابن القاسم لا يذهب وان كانت ظالمة وكثر منهابل يؤدبها أصبغ لا يذهب الا أن يكثر ذلك منها ولا مأوى له سواها انتهى (ص) وبرضاها من جعها بمنزلة من دار (ش) يعني أنه يجوز للرجل ان يجمع بين المرأتين في دار واحدة بشرطين الاول أن يكون لكل واحدة منهما منزلا مستقلا عرافقه ومنافعه من كسيف ومطبخ ونحو ذلك مما يحتاج اليه الثاني أن يرضا بذلك ولا فرق بين الزوجتين والثلاثة فاكثروا لهذا جمع المؤلف الضمير مرة وثناه أخرى فان لم يرضا بذلك فانه لا يجوز له ان يجمع بينهما في منزلين من دار واحدة بل يلزمه أن يفرد كل واحدة بدار ولا يلزمه أن يبعد ما بينهما (ص) واستدعاؤهن لمحلله (ش) يعني انه يجوز للرجل ان يتخذ بيتا لنفسه ويدعو كل من كانت نوبتها ان تأتي اليه بشرط رضاها بذلك لكن لا ينبغي ذلك بل يأتي هو لكل واحدة لفعله عليه السلام ذلك (ص) والزيادة على يوم وليسلة (ش) أي

(١٩ - خشي ثالث) الخ هو الظاهر دون قول أصبغ (قوله ولا مأوى له سواها) الموجود في بهرام وت سواهما وهو ظاهر أي وأما لو كان له مأوى سواها لذهب اليه (قوله جعها بمنزلة من دار) وكذا يجوز جمعها بمنزل واحد من دار كما ذكره المتبسط لا يقال جمعها بمنزل من دار يؤدي الى وطء احدها بمنزل فيه معه غيره وهو غير جائز لان قول لا يلزم ذلك اذ قد يكون الزوج من جعها بمنزلين لا يلزمه ما عند خروج الاخرى من المنزل لزيارة ونحوها (قوله الاول الخ) في عب والظاهر ان كون كل عراف حاض تحقيقا لكونهما بمنزلة لان لا يجوز رضاها بمنزلة لهما حاض واحد وهو جائز كما استفاد من الشارح اه



(قوله ولا يجوز تنصيف الليلة) أي الزمن فاطلق الخاص وأراد العام (قوله ما لم يكن في بلاد بعيدة) أي محل ما ذكر إذا كانتا ببلد واحد أو ببلدين في حكم الواحدة بان يرتقى أهل كل بالآخرى كقوله في القصر وأما ان كانتا ببلدين لا في حكم الواحدة فهو ما أشار إليه بقوله ما لم يكن في بلاد بعيدة (قوله وله أن يقيم الخ) بان بهذا ان لنا مقامين جواز الزيادة على اليوم واللييلة مع المساواة وجواز الزيادة على اليوم واللييلة مع جواز عدم المساواة (قوله أو صنعته) بالصاد المهملة كما هو موجود في خطه (قوله ثم عطف على الممنوع مشاركات الخ) هذا عطف منظوره فيه لحاظ المعنى والتقدير لا يجوز ما ذكر عند عدم الرضا ولا دخول حمام (قوله لانه مظنة النظر) يفيد انهم دخلوا الحمام مستترات وهو كذلك فلذا اقر بعضهم فقال ومحل المنع اذا كن مكشوفات العورة أو كان يخشى كشف العورة وفي عب وشب ان محل الخلاف اذا كن غير مستترات وهما تابعان في ذلك للفقائي وعبارة الشيخ عبد الباقي فان استترن أو اتصفن بالعمى جاز كما تقتضيه العلة المذكورة (قوله على المشهور) (١٤٦) ومقابله ما نقل ان أسد بن القرات أجاب الأمير بجواز دخوله الحمام بجواربه

(قوله على المشهور) أي خلافه لابن الماجشون القائل جمعهما في فراش بلاوط مكرهه (قوله لكان أحصر) فيه انه انما عبر بذلك لاجل ان يفيد الخلاف في المسئلة والرد على المخالف وعبارة شب مثل شارحنا لانه قال الواو للتعامل اذا جمعهما في فراش مع الوطه تمتنع ولورضيتهما اتفاقا لان الجمع مظنة وطء احدهما بخصرة الاخرى وظاهر كلام المصنف ولورضيتهما انتهى قوله فرمما تكون الغيرة بفتح الغين (قوله له المنع) جواب الشرط وحذف الفاء في جواب الشرط تمتنع أو قليل تكبر فان جاء صاحبها والا استمتع بها وأجيب بان له المنع خبر مبتدأ محذوف عائد على الزوج أي فهو له المنع وهذا المحذوف جائز (قوله وتختص) وليس له جعلها الغير الموهوب به (قوله بخلاف منه) أي بخلاف هبتها منه والظاهر ان شراءه فهو بتهامنها ليس كهبته فيخص به من شاء قاله الشيخ

وتجوز الزيادة في القسم على يوم ولييلة والواجب ان يقسم باليوم واللييلة ولا يجوز تنصيف الليلة ولا الزيادة عليها الا برضا من ما لم يكن في بلاد بعيدة فلا بأس بقسمه الجمعة والشهر مما لا ضرر عليه فيه وله أن يقيم عند احدها لتجر أو صنعته وانما جمع المؤلف نارة وفي أخرى اشارة الى ان ذلك حكم ما زاد على واحدة ولذا اقتصر في جانب المفهوم بالمنع على التثنية فقال (لان لم يرضيا) في المسائل الثلاث فالغي اعتبار الجمع ثم عطف على الممنوع مشاركات له فيه بقوله (ص) ودخول حمامهما وجمعهما في فراش ولو بلاوط (ش) يعني انه لا يجوز للزوج أن يدخل الحمام بزوجتيه ولا بزوجته وأتمته ولا بزوجاته لانه مظنة النظر للعورة على المشهور وظاهره ولو اتصفنا بالعمى والعلة تشعر بخلافه وانه يجوز وكذلك لا يجوز للرجل ان يجمع بين زوجتيه أو زوجته وأتمته أو بين زوجاته في فراش واحد ولو لم يأتوا واحدة منهن أو منهنما على المشهور ولو قال المؤلف وجمعهما في فراش بلاوط لكان أحصر (ص) وفي منع الامتين وكراهته قولان (ش) يعني انه اختلف هل يمنع الجمع بين الامتين بملك اليمين في فراش واحد بلاوط كالزوجةين نظر الاصل الغيرة أو يكره فقط لقلة غيرهم قولان لمالك وأباحه عبد الملك والمنع هو الظاهر فرمما تكون الغيرة في الاماء أشد فبين من الحرائر وأما جمعهما في فراش لاجل الوطه فمنوع اتفاقا (ص) وان وهبت فوبتهما من ضرته المنع لالهو وتختص بخلاف منه ولها الرجوع (ش) يعني ان المرأة الحرة اذا وهبت فوبتهما أو أسقطتها افتارة لضرتهما وتارة لنزوجهما فان فعلت ذلك من ضرتهما فلزوجها ان يمنعها من ذلك اذ قد يكون له غرض في الواهبية وله الاجازة وأما الموهوب لها فانه لا كلام لها في الرضا اذا أجاز الزوج ولا في الاجازة اذا رددوا نظرمفهوم الهبة فهل الشراء السابق في قوله وشرايوها كذلك أي له المنع أو لا لضررة العوضية وأما الزوجة الامه فليس لها ان تهب يومها الا باذن سيدها لان له حق في الولد وله هذا لو كانت الامه غير بالغة أو كانت يائسة أو حاملا فانه لا يحتاج في هبتها يومها من ضرتهما الاذن سيدها وان وهبت الزوجة فوبتهما من ضرتهما وأجاز الزوج ذلك فان الموهوب به تختص بالنو به دون بقية الضررات فتضيقها بالنو به فيكون لها يومان وتبقى أيام القسم على حالها بخلاف ما اذا وهبت

أجد وفي عجب والظاهر انها كهبته كما يرشده التعليل فاذا علمت ذلك فالحق ان الشراء ليس كهبته فقد نوتهما

بحرم ابن عرفة بان الشراء ليس كالهبة وبه يخرم الشيخ سالم في تقرير كلام المصنف وسماع القرينين سئل عن من رضى احدي زوجتيه بعطية في يومها ليكون فيه عند الاخرى قال الناس يفعله انه انتهى واحدي امر آتية فرض مسئلة أفاده محشى تب وتبين ان في قوله بخلاف منه محذوف المضاف اليه وابقاء المضاف على حاله من غير عطف على مضاف الى مثل المحذوف وهذا على غير الغالب (قوله ضرتهما) الضررة بالفتح والضم والكسر انتهى نقل الثاني والثالث ميارة والاوّل يفهم من مختصر الصحاح أفاده بعض شيوخنا (قوله فهل الشراء السابق الخ) وهو الظاهر (قوله وان وهبت فوبتهما الخ) أي سواء كانت الهبة مقيسة بوقت أو لا وكذا لها الرجوع فيما باعته من فوبتهما المذكور كما يفيد التعليل وفي شرح عب والظاهر انه ليس لهما الرجوع عن رضاهما بما عتزلن لحفته بالنسبة للهبة أو البيع وكذلك اسقاط نفقة المستقبل ليس لها الرجوع والفرق فرط الغيرة بدر



(قوله أو غير ذلك) أي كان تكون أحفظ لماله (قوله ومن تعين سفرها) أي بالقرعة أي أو اختار سفرها جبرت عليه أي على السفر المتبطل عن ابن عمر من أبت السفر معه سقطت نفقتها أي لانها تصير ناشزا (قوله أو يعرها) أي يكون عليها معرفة في ذلك (قوله ولا تحاسب من سافر بها) أي ان ضرمتها لا تحاسبه مدة السفر (قوله فانه يقرع الخ) لكن محله اذا كن يصلحن للسفر (قوله الاقراع في الغزو) أي لان الغزو تشد الرغبة فيه لرجاء تحصيل الشهادة كذا ظهر ولم أره فتأمل (قوله ووعظ من نشزت) قال الخطاب اعلم انه اذا علم ان النشوز من الزوجة فان المتولى زجرها هو الزوج ان لم يبلغ الامام أو بلغه (١٤٧) ورجا اصلاحها على يد زوجها فان لم يبرح

فان الامام يتولى زجرها (قوله ثم هجرها وغايتها شهر) ولا يبلغ به أربعة أشهر التي للمولى قاله القرطبي قال عجم وقوله وغايتها شهر يقتضي انه لا يهجرها فوق شهر وهو يحالف قوله ولا يبلغ به أربعة أشهر فانه يفيد ان له هجرها فوق الشهر ودون الاربعة أشهر ويمكن حمل قوله وغايتها شهر على ان معناه وغايتها الاولى منه شهر وحينئذ فلا اشكال (قوله ان ظن افادته) راجع للضرب كما افاده الشارح وأما ما قبله من الامر من فلا يعتبر فيه ما ظن الافادة بل يكفي شكها ولا يقال هما من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وبشرط ظن الافادة لانا نقول بل هما من باب دفع الشخص ضرر عن نفسه بدليل ان في الآية تقدير مضاف أي تخافون ضرر نشوزهن (قوله أو خرجت عن محل طاعته) هو منزله وفيها قصور وعبرة غيرة أشمل ونصه خرجت عن طاعته بمنع وطء أو استمتاع أو خروج بلاذن أو عدم اداء ما أوجب الله عليها أي من حقوق الله أو حقوقه انتهى الا أن تجعل الاضافة بيانية على تجوز في محل (قوله وهو الذي لا يكسر عظما

فوتها زوجها فليس له ان يخص بذلك اليوم واحدة من نسائه بل بقدر الواهية كالعدم فن كان له أربع نسوة فبات عند احدها ثم وهبت واحدة منهن فوته له فقسقظاذا كانت هي التالية لمن نام عندها تنام عندهم يلزمها وهكذا قال في التوضيح وينبغي سؤال واهية الزوج هل أرادت الاسقاط أو أرادت عليه فان أرادت الثاني فله ان يخص به انتهى واذا وهبت فوته للضرمتها أول زوجها فانه يجوز لها ان ترجع في ذلك متى شاءت ما يدركها في ذلك من الغيرة (ص) وان سافر اختارا الى الحج والغزو فيقرع وتؤولت بالاختيار مطلقا (ش) يعني ان الرجل اذا كان له زوجتان فاكتر وأراد ان يسافر لتجارة أو غيرها فانه يختار من نسائه من يأخذها معه في سفره من غير قرعة لان المصلحة قد تكون في اقامه احدها من امثالها جسدتها أو لكثر عائلتها أو لغير ذلك وكل ذلك من غير ميل ولا ضرر للخمى ومن تعين سفرها جبرت عليه ان لم يشق عليها أو يعرها انتهى ولا تحاسب من سافر بها بعد رجوعه بل يبتدئ القسم وأما لو أراد ان يسافر لحج أو غزو فانه يقرع بين نسائه عند مالك فن خرج سهمها أخذها وفي كلام الذخيرة ما يدل على انه المشهور لان المشاحة تعظم في سفر القربات وتناول صاحب الباب وغيره المدونة على ان الزوج يختار من غير قرعة كان السفر حجا أو غزوا أو غيرهما واختاره ابن القاسم من أقوال أربعة لمالك وهي الاختيار مطلقا القرعة مطلقا الاقراع في الحج والغزو فقط الاقراع في الغزو \* ولما انتهى الكلام على أحكام القسم شرع في الكلام على أحكام النشوز فقال (ص) ووعظ من نشزت ثم هجرها ثم ضر بها ان ظن افادته (ش) يعني ان المرأة اذا نشزت من زوجها بان منعه الاستمتاع أو خرجت عن محل طاعته ولم بقدر عليها فانه يعظمها بأن يذكرها أمور الآخرة وما يلزمها من طاعته فان لم تمتثل فانه يهجرها في مضجعها بأن يبعد عنها في المضجع فان لم تمتثل فانه يضربها بغير مبرح وهو الذي لا يكسر عظما ولا يشين جرحه فان غلب على ظنه انها لا تترك النشوز لا يضرب مخوف لم يجوز تضربها وان ادعت العدا وادعى الزوج الادب فالقول قولها وكذلك العبد والسيد على خلاف فيهما ولا ينقل الى حالة حتى يغلب على ظنه ان التي قبلها لا تفيد كما افاده العطف ويفعل ما عدا الضرب ولو لم يظن افادته لم يقد بخلاف الضرب فلا يفعله الا اذا ظن افادته لشدة (ص) وبتعديده زجره الحاكم (ش) يعني ان الزوج اذا كان يضار زوجه فله ان ترفع أمرها الى الحاكم فاذا ثبت عنده انه يضار زوجها فانه يبرحها عن ذلك ويكف عنها ويتولى الحاكم زجره باجتهاده كما كان يتولى الزوج زجرها حين كان الضرر منها كما قاله ابن عبد السلام وهذا يعلم انه يعظم فان لم يفته ضربه كافر في الزوجة ومحل كلام المؤلف حيث لم ترد التطبيق فلا

الح) المناسب ان يقول بأن يضربها بغير مخوف لان الذي لا يكسر عظما ولا يشين جرحه قد يكون مخوفا كالكمة على القلب أو على الشدين (قوله فالقول قولها الخ) فيه ان الاصل عدم العدا ولان الرجال قوامون على النساء وكلام القرطبي يفيد انه يقبل قول الزوج بالنسبة لتأديبها لا لاسقاط النفقة والحاصل كما قال عجم ان بعضهم يقول القول قول الزوج والسيد وهو مقتضى قولهم الزوج موكل في الزوجة الى امانته وظاهر كلامهم ترجيح كلام القرطبي وهو ان القول قوله وهذا بالنسبة للوعظ والهجر وأما بالنسبة لاسقاط نفقتها فلا تسقط عنه الا بعد اثباته العدا ومنها النشوز أي فلا يقبل قوله بالنسبة لاسقاط النفقة انتهى (قوله وهذا) أي بقوله كما كان (قوله فان لم ينته ضربه) المناسب فانه يبرحها فان لم يقدض به وبه أفصح شب في شرحه وفي شرح عب



انها لا تنجزه (قوله ما اذا ثبت تعدد مامعا) أي فانه يجرهما معا كذا أفاده بعض الاشياخ (قوله وسكنها الخ) وينبغي أن يجزى نحو هذا أيضا اذا تكررت منه الشكوى وعجز عن اثبات الدعوى وكان زجرها للامام وامان كان ذلك للزوج فهو ما أشار اليه المصنف بقوله وعظم من نشزت واعلم ان عجم قال ثم انه ليس بين السكني بين قوم صالحين وبين بعث الحكمين من تبه خلافا لما يفيد كلام التتاني من ان بينهما من تبه وهي انه اذا لم يتبين الامر بالسكني بين قوم صالحين يسكن معهما ثقة أو يسكنها مع ثقة وثقة في كلامه صفة للمرأة بدليل ما بعده عن التوضيح وغيره فان لم يتبين له الامر بذلك بعث حكمين والذي يفيد كلام التوضيح ان القول بالامينة مقابل للقول بالحكمين فانه قال بعد ما ذكر انه يسكنها بين قوم صالحين ثم ان عجمي على الامام الخبر وطال التكرار ولم يتبين له الظلم فظاهر المذهب وهو الظاهر في النظر انه لا يعمل بالامينة بل بالحكمين وهذا هو الذي يقتضيه قوة كلام المدونة كما قال ابن ناجي انظر عجم (قوله أعم الخ) فيه شيء لانه لا يبعث الحكمين (١٤٨) الا بعد تسكينها بين قوم صالحين ولم يتضح الحال ومعلوم ان ذلك انما هو عند الاشكال

(قوله والاحتمال الاول هو المطابق الخ) ورجحه عجم (قوله من أهلها ما ان أمكن) لان الاقارب أعرف ببواطن الاحوال وأطيب للصالح ونفوس الزوجين أسكن اليهما فيبرزان ما في ضمائرهما من الحب والبغض وارادة العجبة والفرقة (قوله وعلى الاول ابن الحاجب) فيه شيء لانه لا يعلم ذلك من كلام ابن الحاجب ونص ابن الحاجب فان لم يوجد احدهما أو كلاهما فن غير قال ابن عبد السلام يريد ان لم يوجد الحكمين على هذه الصفة في أهل الزوجين أو لم يوجد احدهما كذلك ووجد الاخر فانه ينتقل الى الجانب انتهى ونحوه في التوضيح ولا يخفى انه عند التأمل تجده موافقا للغمي والاقبال فان لم يوجد الا الجانب ويكون صادقا بصورتين فعدوله الى ما قال يدل لما قلنا والحاصل ان الذي يعول عليه كلام اللغوي وكلام ابن الحاجب يرد اليه فلا يناسب ان يجعل قولنا مقابلا فتدبر (قوله عدم الامكان من الجانبين أو أحدهما) فان لم يمكن منهما أو من أحدهما أي انتفى والعبد الامران الامكان من كل منهما ومن أحدهما هذا امر اده وبعده هذا أقول لا يخفى ان هذا ليس المفهوم من المصنف لان المفهوم يبعث الحكمين من أهلها ما ان أمكن أي أمكن بعث الحكمين من أهلها ما فان لم يمكن ذلك بان لم يمكن معا أو أمكن أحدهما (قوله وندب كونهما جارين) لان المجاورة توجب زيادة علم بحال الزوجين (قوله وسفقه) عطف مغاير لان السفقه قد يكون عدلا وذلك حيث لا ولي له ولا يحسن التصرف في المال وأما السفقه المولى عليه فلا يكون عدلا لانه يشترط في العدل أن لا يكون مولى عليه والسفقه هو المبدز ماله في اللذات مطلقا على المذهب أو بقيد المحرمة على غيره (قوله وامرأة) ليس مراده من امرأة واحدة وانما مراده من أنان أي ان المرأتين لا تكونان حكمين لان الرجل الواحد لا يكون حكما فآخرى المرأة (قوله أو مال) ظاهره ان الحكم بالمال صورة أخرى مغايرة للحكم بالطلاق والابقاء بنفرد عنهما وليس كذلك فالواضح ان يقول بطلاق بمال أم لا أو ابقاء

ينافي قوله فيما يأتي ولها التطبيق بالضرر ولولم تشهد الامينة بتكرره ومثله تعدديه ما اذا ثبت تعدد مامعا كما قاله الشارح فهذه الاقسام ثلاثة والقسم الرابع هو قوله وان أشكل (ص) وسكنها بين قوم صالحين ان لم تكن بينهم (ش) المراد بالقوم الصالحين من تقبل شهادتهم ثم ان هذا فيما اذا تكررت منها الشكوى فقط وعجزت عن اثبات الدعوى وفيما اذا ادعى كل الضرر وتكررت منهما الشكوى وحصل العجز عن اثبات الدعوى (ص) وان أشكل بعث حكمين وان لم يدخل بها (ش) لا يخفى ان قوله وسكنها بين قوم الخ انما هو مع الاشكال فيحتمل ان يكون مراده وان استمر الاشكال بعث حكمين والمدخول بها وغيره اسواء وحينئذ فهو معطوف على مقدر أي وان اتضح الحال فعلى ما قدمناه وان أشكل أي استمر الاشكال بعث الخ وهذا هو الموافق لما ذكره المتبسط ويحتمل أن يكون قوله وان أشكل الخ أعم من أن يكون الاشكال بعد السكني بين قوم صالحين أو ابتداء وهو ظاهر عبارة الشامل والاحتمال الاول هو المطابق لما في التوضيح ولقول الاكثر (ص) من أهلها ما ان أمكن (ش) أي وبشترط وجوبا كون الحكمين من أهل الزوجين مع الامكان ولا يجوز للعاكم أن يبعث أجنبيين مع وجود الاهل ولو واحد اهل يقتض الحكم اذا بعث القاضي أجنبيين مع وجودهما من أهل أم لا تردد في ذلك اللغوي قال في التوضيح ظاهر الآية ان كونهما من الاهلين مع الوجدان واجب شرطا فلو أمكن إقامة الاهل من أحد الزوجين دون الآخر فهل يتعين كونهما أجنبيين أو يقام الذي من الاهل وأجنبي من الجانب الآخر وعلى الاول ابن الحاجب وعلى الثاني اللغوي وهو موافق لكلام المؤلف لان مفهوم ان أمكن عدم الامكان من الجانبين أو أحدهما (ص) وندب كونهما جارين (ش) راجع لقوله من أهلها ما وللمفهوم ان أمكن أي ويندب كون الحكمين جارين في صورة بعث الاهلين ان أمكن ويندب كونهما جارين في صورة بعث الاجنبيين ان لم يمكن بعث الاهلين (ص) وبطل حكم غير العدل وسفقه وامرأة وغير فقيه بذلك (ش) هذا شروع في شروط الحكم أي وبطل حكم من ذكر بطلاق أو ابقاء أو مال فيشترط فيه الذكورية والعدالة والشدة والفقہ بما حكم فيه فيبطل حكم الصبي والمجنون



(قوله وغير الفقيه) أي إلا أن يشاور العلماء (قوله ونفذ طلاقهما) أي وجازا ابتداء كإيدل عليه قوله بعد فإن أبي الزوج طلقا بلا خلع بل يدل على أنه مطلوب (قوله لا الوكالة الخ) وقيل طريقهما الوكالة أي عن الباعث لهما الحاكم أو الزوجان وقيل طريقهما الشهادة أي عند القاضي بما حكاه به قال بعض المؤرخين واستأرى ذلك لأن طريقهما الحاكم لا الشهادة (قوله ولو كانا من جهة الزوجين) أي اللذين أقامهما فقول المصنف ولو كانا من جهتهما أي ولو كانا مقامين من جهتهما وهو مما لغيه في نفوذ طلاقهما من غير احتياج لحكم حاكم وفي عدم رضا الزوجين كذا في بعض الشروح أو مبالغة في قوله وإن لم يرش الزوجان كما قد يستفاد من آخر قوله ولا إلى رضا الزوجين ولو قيل إنهما وكيلان لا احتيج إلى رضاهما لأن الوكيل لا يفعل إلا ما فيه رضا الموكل إلا أن ظاهره أنه ناظر للأميرين الوكالة والشهادة أما الوكالة فقد عرفته وأما الشهادة فيمكن توجيهه بأنه يتوهم أنه لا يكونان حكمين إلا إذا كانا من جهة الحاكم وأما إذا كانا من جهتهما فلا يكون طريقهما ذلك بل طريقهما الشهادة عليه ما والحكم لغيرهما الذي هو الحاكم (قوله عن معنى الإصلاح) المراد بالإصلاح ما فيه صلاح وليس المراد الإصلاح ضد الافتراق خلاف قول المصنف (١٤٩) بعد وعليهما الإصلاح (قوله لا كتر الخ) بالرفع عطفًا على طلاقهما وأوقع في موضع الصفه له والعائد محذوف أي لا ينفذ أكثر من واحدة أو قعاه وكأنه نبه بالصفة على أن هذا بعد الوقوع وأما في الابتداء فلا يجوز أن يوقع أكثر من واحدة كما صرح به المتبسط والاضافة في قوله ونفذ طلاقهما اللطلاق المعهود شرعا وهو واحدة فوجد شرط العطف بلا وهو أن لا يصدق أحد متعاطفهما على الآخر ويصح عطفه على معمول طلاقهما لأنه بمعنى التطبيق أي تطبيقهما واحدة لا أكثر وجره بالفتحة عطفًا أيضا على معمول طلاقهما أي تطبيقهما واحدة لا أكثر (قوله وتلزم أن اختلفا في العدد) نبه به على مخالفة من يقول لا يلزم شي لاختلفا فيهما فلا يستغنى بمقابلته عنه والاختلاف إما بان يقول واحد أو وقعت واحدة ويقول الآخر وقعت اثنتين فقط

والعبد والكافر والفاسق والسفيه والمرأة وغير الفقيه بباب احكام النشوز لأن كل من ولى أمر اشتراط معرفته بما ولى عليه فقط وإنما أعاد لفظ غير في قوله وغير فقيهه للإشارة إلى أن سفيه وامرأة معطوفان على غير لا على العدل واللام يفتح إلى عاداتهما (ص) ونفذ طلاقهما وإن لم يرش الزوجان والحاكم ولو كانا من جهتهما (ش) المشهور أن الحكمين طريقهما الحكم لا الوكالة ولا الشهادة ولو كانا من جهة الزوجين فاذا احكبا بطلاق ولو خلعنا نفذ ولا يحتاج إلى مراجعتهما كما في البلد ولا إلى رضا الزوجين ومحل نفوذ طلاقهما أن لا يزيد في حكمهما على طلاق واحدة والا فلا ينفذ الزائد على الواحدة لأن الزائد خارج عن معنى الإصلاح الذي بعنا إليه وإذا حكم أحدهما بواحدة والآخر بأكثر أو بالثمة فلا يلزم الزوج الواحدة لا اتفاقهما عليها وإليه أشار بقوله (لا أكثر من واحدة أو قعاه وتلزم أن اختلفا في العدد) وقوله وإن لم الخ أي بعد ايقاعهما الطلاق وأما قبله فيأتي في قوله ولهما الإقلاع (ص) ولها التطبيق بالضرر ولو لم تشهد البينة بتكرره (ش) يعني أنه إذا ثبت بالبينة عند القاضي أن الزوج يضار زوجته وهي في عصمته ولو كان الضرر مرة واحدة فالمشهور أنه يثبت للزوجة الخيار فإن شاءت أقامت على هذه الحالة وإن شاءت طلقت نفسها بطلاق واحدة بآئنة تلزم بالضرر ولا ضرر فلو وقعت أكثر من واحدة فإن الزائد على الواحدة لا يلزم الزوج ومن الضرر قطع كلامه عنها وتحويل وجهه عنها وضربها ضربا مؤلما لا يمنعها الحمام أو تأديبها على الصلابة والتسرى والتزوج عليها وكلام المؤلف إذا أرادت الفراق فلا ينافي قوله ويتعديه بجره الحاصكم لأن ذلك إذا أرادت البقاء وظاهر قوله ولها الخ أنه يجري في غير البائغين ثم أنه يجري هنا هل يطلق الحاكم أو يأمرها به ثم يحكم به قولان (ص) وعليهما الإصلاح فإن تعذر فإن أساء الزوج طلقا بلا خلع وبالعكس اتهمها عليها أو خالعه بنظرهما وإن أساء أهل يتعين الطلاق بلا خلع وأولهما أن يخالعه بالنظر وعليه الأكثر تأويلان (ش) يعني أن الحكمين عليهما أن يصحبا بين الزوجين

أو يقول أحدهما أو قعنا معا واحدة وقال الآخر أو قعنا معا ثلاثا أو اثنتين (قوله ولو لم تشهد الخ) ومقابلته أنه ليس لها ذلك حتى تشهد البينة بتكرره (قوله فإن شاءت أقامت) أي ويرجره الحاكم كما تقدم (قوله لا ضرر الخ) قال عياض هما بمعنى واحد وقيل الضرر ما كان بغير قصد والضرر ما كان عن قصد وقيل الضرر ما كان لك فيه منفعة وعلى جارك فيه مضرة والضرر ما لم يكن لك فيه منفعة وعلى جارك مضرة وقيل الضرر الاسم والضرر الفعل (قوله أنه يجري في غير البائغين) بوضع ذلك ما في عب ودل قوله ولها الخ الرضا ولو مجبورة ولو غير بالغ دون وليها وكذا كل شرط شرط فيه أمرها يبدىها ليس لوليها قيام به إن رضيت (قوله ثم أنه يجري الخ) أفاد بعض هنا أنه يأمره بالطلاق فإن لم يطلق يجري القولان (قوله بنظرهما) راجع لهما أي إذا كان النظر الائتمان فعلا وهما وإن كان النظر المخالعة فعلا وهما ويكون النظر أيضا في قدر المخالعة به ولو زاد على الصداق وخلاصته أن النظر يكون في أصل الخلع وفي قدر المخالعة به ويظهر من ذلك أن أول التنبؤ (قوله وإن أساء أي معا وأشكل المسعى منهم ما أو أهما أشد أساءة وقال اللقاني قوله وإن أساء أي ولم تكن أساءة الزوج أشد ولا أفكاساءة ولا أساءة المرأة أشد ولا أفكاساءة أو قوله ولا أفهل يتعين التعمين منصب على قوله بلا خلع وأما



الطلاق فهو بارادة الزوجين وقوله أولهما اللام كفى الزرقاني بمعنى على أي أو عليهما أن يخالعا بالنظر (قوله ونفذ حكمهما الخ) فيه نظر ونص المتبعية على الصواب إذا حكم الحاكم حكمهما أنيا السلطان فأخبره بمحضرى شاهدى عدل بما اطلع عليه من أمورهما وما أنفذه من حكمهما وكذا كل من استخلفه القاضي على ثبوت شيء وانفاذه انتهى هكذا في نقل ابن عرفة والمواق عنها وهو الصواب وبه تعلم عدم صحة الجواب بقوله ان شاء الله لانهم مطالبون بالانتيان والاشكال والجواب مبنيان على تسليم قوله ونفذ حكمهما وقد علمت ما فيه أفاده محشى تحت رجه الله رحمة واسعة وحيثئذ فلا يحتاج لقول الشارح ولما جرى الخ (قوله وقيل يشهدان عنده) أي بما حكم به (قوله ولذا) أي ولاجل كون طريقتهما الحكم لا الشهادة لا اعدار ظاهره وأما قولنا طريقتهما الشهادة كان عليهما الاعدار هذا ظاهره وليس كذلك والحاصل انه يناقش في الشارح من وجهين الاول انه يقتضى أنه متى وجد الحكم بوجود الاعدار مع انه اذا حكم الحاكم بمائت في المجلس لا اعدار عليه في ذلك وانما عليه الاعدار اذا حكم بقتضى شهادة الشاهدين فيعذر القاضي للمدعى عليه بأن يقول ألك حجة ألك مطعن (١٥٠) في البينة الشهادة عليك الثاني انه يقتضى ان الاعدار على الشاهدين مع ان

بكل وجه أمكنهما للالفة وحسن المعاشرة ابن فرحون بان يخلو كل واحد منهما بما يقرب به ويسأله عما كره من صاحبه ويقول له ان كان لك حاجة في صاحبك رددناه الى ماتختار معه فان تعذر عليهم ما ذلك نظر فان كانت الاساءة من الزوج طلقا عليه بلا شيء يأخذ انه منهاله من صداق ولا غيره وان كانت الاساءة منها ائتمناه عليهم بمعنى انهم ما يجعلانه أميننا عليهم بالعدل وحسن العشرة وان رأيا أن يأخذ له منه شيئا ويوقعا الفراق بينهما فاعلا ان كان ذلك نظرا وسلماد ولو كان ما أخذ منهاله أكثر من صداقها وان كانت الاساءة منهما معافى هل يتعين عند العجز عن الاصلاح الطلاق بالاعوض منها أولهما أن يخالعا بالنظر على شيء يسير منهاله وعلى هذا أكثر الاشياخ تأويلان وقوله طلقا بلا خلع أي ان لم ترض بالمقام معه (ص) وأنيا الحاكم فأخبره ونفذ حكمهما (ش) قد علمت مما مر ان الحكمين طريقتهما الحكم لا الشهادة ولا الوكالة كما قيل فاذا حكم بين الزوجين فانهما يأتیان ان شاء الى الحاكم الذي أرسلهما يخبرانه بما حكم به وعليه أن ينفذ حكمهما وقيل يشهدان عنده وروبان طريقتهما الحكم لا الشهادة ولذا الاعدار عليهما لانهم ما انما يحكمان بما ظهر لا بقطع وشهادة يقول الحكمان اما طريقتهما الحكم أو الشهادة أو الوكالة فتكون الثلاثة متقابلة وليس كذلك بل المراد ان يقول طريقتهما الحكم على وجه الحكم لا على وجه الوكالة كما أفصح به الباجي فقال حكمهما على وجه الحكم لا الوكالة فينفذ وان خالف مذهب من بعثهما انتهى أي حكمهم متفق عليه بل النزاع انما هو في حكمهم الذي حكموا به

الاعذار على الحاكم لا على نفس الشاهدين قال في التوضيح فرغ لا يعذر الحكمان قبل حكمهما ابن رشد لانهما لا يحكمان بالشهادة القاطعة وانما يحكمان بما خلاص اليهما بعد النظر انتهى ويحجب عن الاول بأن قوله ولذا الاعدار عليهما فيه حذف والتقدير ولذا لا اعدار عليهما ما هنا لانهما انما يحكمان بما ظهر لا بقطع وشهادة قد برر واعلم ان ظاهر العبارة أن يقول الحكمان اما طريقتهما الحكم أو الشهادة أو الوكالة فتكون الثلاثة متقابلة وليس كذلك بل المراد ان يقول طريقتهما الحكم على وجه الحكم لا على وجه الوكالة كما أفصح به الباجي فقال حكمهما على وجه الحكم لا الوكالة فينفذ وان خالف مذهب من بعثهما انتهى أي حكمهم متفق عليه بل النزاع انما هو في حكمهم الذي حكموا به

هل هو على وجه الحكم أو الوكالة (قوله وللزوجين اقامة واحد على الصفة) أي بدون رفع للعاكم وقوله كل واحد شامل للقريب والاجنبى على الطريقة الثالثة لابن عرفة وان خص بالاجنبى كان موافقا للطريقة الثانية في كلامه وكذا الثالثة لانه بعض منها ونص ابن عرفة قلت في منع الاقتصار على بعث واحد مطلقا وجواز ان كان أجنبيا مطلقا ثالث الطريق يجوز مطلقا للزوجين فقط لابن فقون والبخمي والباجي ولعل ثمة اقامته له أن يجري فيه قوله فان تعذر فان للزوجين الى آخر الاقسام الثلاثة المتقدمة في الحكمين (قوله وفي الوليين) أي اذا كان الزوجان محجورين ومعناه اذا اقامت الزوجة بالضرر ولو رخصت سقط مقال وليهما ولو كان أباً (قوله لان في ذلك اسقاطا لحق الزوجين) يشير الى أنه اذا أقيم اثنتان فلم يسقط حق الزوجين لان في اقامتهما مراعاة للزوجين (قوله قال) أي اللغوى (قوله وللولين الخ) المناسب اسقاط قوله وللولين لانه ليس من كلام اللغوى ونصه وللسلطان أن يحكم رجلا أجنبيا لانه انما جعل رجلا ان اذا كانا من الال فانما يخرج عن أن يكون هكذا بالنسخ التي بأيدينا وليستأمل



(قوله فان كان قريبا امتنع) أي ولم تستوا القربة وأما لو كان قريبا للزوجين قربة مستوية فسكالا جنسي وأما لو كان قريبا لأحدهما فقط أو لأحدهما أقرب فيمنع اتفاقا (قوله وأجاب بان جزاء الصيد الخ) وأجاب اللخمي بأن حكم الزوجين بأقامة القاضي وحكم الصيد بأقامة المطلوب فلزم تعدده لتتفي تهمته ولأن المحكوم له في الزوجين له خصم ليس هو في الصيد (قوله ولهما ان أقامهما الخ) ومفهوم قوله ان أقامهما انهما لم يكونا موجهين من جانب السلطان فليس للزوجين الإقلاع عنهما وان لم يستوعبا الكشف كافي الشيخ أحمد (قوله قال ابن يونس) مفاد بعض الشراح اعتماده (قوله وان طلقا الخ) وكذا لا يلزم شيء اذا حكم أحدهما بالطلاق والآخر بالبقاء (قوله فقال أحدهما وقع الطلاق الخ) أي بان قال أحدهما طلقنا معا بمال وقال الآخر بغيره (قوله ولا وجود للمجموع عند انتفاء بعض أجزائه) بيانه ان هذا الذي شهد بالمال لمالم (١٥١) تلزم المرأة ما حكم به من المال كأنه لم يقع منه حكم أصلا فقد اتفق بعض

كل واحد يستنبط علم من هو من قبله فاذا اخرج عن أن يكونا من الالهي أجزأ واحد قال وكذا اذا كان مولى عليهما والتحكيم من قبل من ولي عليهما فحل التردد حيث كان المقيم للواحد الوليين أو الخاتم وكان المقام أجنبيا فان كان قريبا امتنع أقامته من الوليين أو الخاتم اتفاقا وسئل المؤلف لم جاز هنا تحكيم واحد ولم يحز في تحكيم الصيد الاثنا وقد جاء النص بتحكيم اثنين في الموضوعين فأجاب بأن جزاء الصيد حق لله تعالى فلم يحز اسقاطه وهذا حق للزوجين فلهما اسقاطه (ص) ولهما ان أقامهما الإقلاع مالم يستوعبا الكشف ويعزما على الحكم (ش) يعني انه يجوز للزوجين اذا أقاما حكمين أن يرجعا عن ذلك ويعزلا الحكمين مالم يستوعبا الكشف عن أمر الزوجين ويعزما على الحكم بينهما أما ان استوعبا الكشف بين الزوجين وعزما أمرهما وعزما على الحكم بينهما فانه حينئذ لا عبرة برجوع من رجع من الزوجين ويلزمهما ما يحكم به من أمرهما وسواء رجع أحدهما أو رجعا معا وظاهره ولورضي بالبقاء وهو ظاهر الموازنة وقال ابن يونس لعلمه يريد اذا رجع أحدهما أما اذا رجعا ورضيا بالاصلاح والبقاء فينبغي أن لا يفرق بينهما (ص) وان طلقا واختلفا في المال فان لم تلزمه فلا طلاق (ش) صورة المسئلة اتفق الحكماء على وقوع الطلاق واختلفا في العوض وهو مراده بالمال فقال أحدهما وقع الطلاق بعوض وقال الآخر لا عوض فان التزمت المرأة المال وقع الطلاق وبانت منه والا فلا يقع طلاق أصلا وعاد الحال كما كان لان مجموعهما قائم مقام الخاتم الواحد ولا وجود للمجموع عند انتفاء بعض أجزائه فقوله واختلفا في المال أي في أصله أما واختلفا في قدره لوجب له خلع المثل وكذا في صفته وجنسه كذا ينبغي وينبغي مالم يرد خلع المثل على دعواهما جميعا أو ينقص عن دعوى أحدهما كافي شرح (ه) ولما جرى في نشوز الزوجين ذكر الخلع عقده فصلا عقبه فقال

فصل في الكلام على الخلع وما يتعلق به ومعناه الزوال والبيئونة يقال خلع الرجل ثوبه وخلع امرأته وخلعها اذا اقدت منه فطلقها وأبانتها من نفسه وسمى ذلك الفراق خلعاً لان الله جعل النساء لباساً للرجال والرجال لباساً للنساء فاذا اقدت منه بمال تعطيه لبيئتها منه فأجابها الى ذلك فقد بانت منه وخلع كل منهما لباس صاحبه والطلاق لغة إزالة القيمة كيف كان ثم استعمل في ارسال العصمة لان الزوجة تزول عن الزوج فسكائه أطلقها من وثاق ولذا تقول

منه حكم أصلا فقد اتفق بعض المجموع فلم يحصل المجموع (قوله مالم يرد خلع المثل) أي فاذا قال أحدهما بعشرة وقال الآخر بعشرين وكان خلع المثل ثلاثين مثلاً فاللزم العشرون واذا كان خلع المثل ثمانية فاللزم عشرة فصل الخلع وأركانه خمسة القابل والموجب والعوض والمعوض والصيغة والقابل المتلزم للعوض والموجب زوج أو ولي صغير والعوض الشيء المخالف به والمعوض بضع الزوجة والصيغة خالعة (قوله والبيئونة) عطف بنفسير (قوله يقال خلع الرجل ثوبه) لا يخفى ان المعنى ازاله واذا كان كذلك فنقض ذلك أن يقال أولاً ومعناه الأزالة والابانة الآن يقال هذا تفسير للشيء بآثره (قوله اذا اقدت الخ) المناسب لقوله ومعناه الزوال الخ أن يقال خلع امرأته وخلعها اذا أزالها عن نفسه (قوله فقد بانت منه) الاولى أبانتها (قوله لباس صاحبه) الاضافة للبيان

(قوله كيف كان) أي على أي وجهه كان من أي نوع كان من ليف أو خلف أو جلد لا حسياً أو معنوياً بحيث يكون من افراده العصمة فلا يناسب ما قاله الشارح كتبيين وقوله ثم استعمل أي لغة وتبعه الشرع أي على وجه الحقيقة المنقولة وقوله في ارسال أي في ازالة وقوله فسكائه أطلقها من وثاق أي حسي أي وأطلقها من وثاق معنوي أي وهو العصمة فانفصح الحال وهذا وجه ما قلناه أولاً وقوله في حبائك أي مقيدة بحبائك أي كأنها مقيدة بحبائك الحسية أو أراد بها الوثاق بمعنى العصمة أي أراد جنس الحبائ المتحقق في واحد فيكون حقيقة عرفية في العصمة أو مجازاً مشهوراً بفائدة الخ قال ابن الانباري اذا كان النعت منفرداً به الانتي دون الذكر لم تدخل الهاء فحوطائق وطامث وحائض لانه لا يحتاج لفارق لاختصاص الانتي به انتهى



(قوله مقدما ذكر حكمه) أي على تعريفه الذي هو تصور للغير فلا ينافي أن المصنف تصور فلا يرد أن يقال الحكم على الشيء فرع  
تصوره والمصنف حكم قبل التصور (قوله ففيه رد لقول ابن الخ) لا يقال الجائز يصدق بالمكروه فليس فيه رد لا نا نقول الجائز إذا  
أطلق في الأصول ينصرف إلى الجائز المستوي الطرفين والجائز المستوي الطرفين هو الذي فعله وتر كد مستويان (قوله صفة حكمية  
الخ) لا يخفى أن معنى قوله حكمية أي لاحتسابه أو حكم الشرع بها لا يثبت لا يكون الطلاق هو التلفظ باللفظ المذكور ولا اللفظ المذكور  
بل صفة تنشأ عن التلفظ به (فان قلت) وهل هي إرسال العصمة المشار لها أولا قلت لا كما هو ظاهر وقوله موجبا تكررها أي تكرر  
مائثات عنه الذي هو التلفظ باللفظ المذكور (قوله تكررها) فاعل بقوله موجبا وقوله حرمتها الخ مفعول به (قوله جرت على غير الخ)  
لان تكررها فاعل بقوله موجب (قوله بعوض) (١٥٢) نية بقوله بعوض على أنه معاوضة لا يحتاج لحوز لا عطية فلو أحوال عليها

الزوج فبانت أخذ من تركتها على  
المشهور (قوله لانه يخرج منه  
الخ) أي فالتعريف غير جامع (قوله  
والجواب ان هذا التعريف لفظي)  
أي فلا يشترط أن يكون جامعا  
وفيه أمر ان الاول ان التعريف  
اللفظي هو التعريف بالمراد في فلا  
يعقل فيه عدم جمع الثاني ان  
التعريف اللفظي من قبيل الرسم  
ويشترط فيه أن يكون جامعا مانعا  
(قوله وترك تعريف النوع الآخر  
لكونه بدعيها) لا تظهر البسادة  
(قوله ورد بقوله وهو الطلاق) أي  
فلا يكون قصده التعريف بل  
ما قصد الا الرد (أقول) وحيث  
فكان قوله وبعوض من غيرها  
ولو قصد الاجنبي بدفع العوض  
صيرورة الطلاق بان لا يخفى أن  
المناسب للمصنف أن يقول وهو  
طلاق (قوله وبلا حاكم) أتى به دفعا  
لتوهم أن الطلاق على عوض مظنة  
الجور فلا يفعله الا الحاكم (قوله  
لثلاثتهم) هذا بناء على أنه من تمة  
التعريف (قوله أي جاز الخلع

الناس هي في جبالك اذا كانت تحتك وعرف المؤلف الخلع مقدما ذكر حكمه بقوله (ص)  
جاز الخلع (ش) أي جواز المستوي الطرفين أي ليس بمكروه ففيه رد لقول ابن القصار ولم  
يتعرض المؤلف لتعريف الطلاق الصادر بالخلع وغيره وعرفه ابن عرفه بقوله صفة حكمية  
ترفع حليته متعة الزوج بزوجه موجبا تكررها من تين للحر ومرة لذى رق حرمتها عليه قبل  
زوج فقوله موجبا بالنصب على الحال اما من ضمير ترفع أو من المستند وفي بعض النسخ بالرفع  
صفة للصفة جرت على غير من هي له (ص) وهو الطلاق بعوض (ش) وهذا التعريف معترض  
لانه يخرج منه ما اذا كان بلفظ الخلع من غير عوض فانه خلع أيضا مع انتفاء العوض فيه  
والجواب ان هذا التعريف لفظي أو تعريف لا حد فو على الخلع وترك تعريف النوع الآخر  
لكونه بدعيها وجواب آخر وهو ان قوله بعوض متعلق بجواز لا بالطلاق أي وجاز الخلع بعوض  
وهنا تم الكلام ورد بقوله وهو الطلاق على من يقول انه فسخ (ص) وبلا حاكم (ش) المعطوف  
عليه مقدرا حال من الخلع أي حال كونه بها كم وبلا حاكم وليس معطوفا على بعوض لثلاثتهم  
انه لا يسمى خلعا الا اذا وقع بعوض وبلا حاكم وليس كذلك (ص) وبعوض من غيرها (ش)  
عطف على قوله بعوض وهو مقيّد بكونه منها أي جاز الخلع بعوض منها وبعوض من غيرها  
أجنبي أولا ولو سككت عنه أغنى عنه عموم قوله بعوض ونية بقوله (ان تأهل) على ان شرط دفع  
العوض من زوجه أو غيرها أن يكون أهلا للتبرع أي غير محجور عليه قال ابن عرفه باذل الخلع  
من صح معروفه لان عوضه غير مال انتهى وهو العصمة (ص) لامن صغيرة وسفينة وذى رق  
ورد المال وبانت (ش) يعني ان الصغيرة والسفينة مولى عليها أم لا ومن فيها بعض رق اذا  
خالعت واحدة منهن زوجها الرشيد على عوض دفعته اليه فان ذلك العوض لا يلزمها ويقع  
الطلاق باننا ويرد العوض في الاحوال المذكورة ان كان قبضه ويسقط عن الزوجة ان لم  
يقبضه ولو راجعها في احدى هذه المسائل يظن انه رجعي أو مقلد المني براه رجعيًا فانه يفرق  
بينهما ولو بعد الوطء ويكون الوطء شبهة ان لم يكن حكم بها كم براه رجعيًا انتهى وهذا فيه  
دليل على أن حكم الحاكم يحل الحرام وهو المعتمد وقوله وذى رق أي بغير اذن السيد فان فعلت  
دون اذنه فله رده ولا تتبع ان عتقت وبانت وهذا فيما يشرع مالها أما غيرها كالمدة وأم الولد

بعوض منها الخ) إشارة إلى أن المعطوف عليه ليس من تمة التعريف حتى يكون المعطوف كذلك  
والا فيعترض (قوله باذل الخلع) أي معطى المال الخالع به فأطلق الخلع على المال الخالع به أو على حذف مضاف أي باذل مال الخلع  
أي الذي هو في الخلع (قوله لان عوضه غير مال الخ) أي ولو كان عوضه مالا لم تتوقف الصحة على صحة معروفه كصحبة بيع الصبي المميز  
والسفينة وان لم يكن لازما (قوله وسفينة) أي مهملة أو ذات أب أو وصى أو مقدم قاض بغير اذنه فلا يجوز ولا يصح فان أذن لها جاز وصح  
(قوله مولى عليها) أي كان لها أب أو وصى أو مقدم قاض وقوله أم لا أي بأن كانت مهملة (قوله فان ذلك العوض لا يلزمها) ليس هذا  
مدلول لفظ المصنف بل مدلوله لامن صغيرة فلا يجوز (قوله أو مقلد الخ) فيه ان التقليد جائز قالوا ولو بعد الوقوع وجوابه ان الحاكم  
الذي لا يرى ذلك يفرق بينهما ولا ينظر لتقليده انما ينفعه بينه وبين الله وأما اذ رفع الحاكم لا يرى ذلك فيحكم بذلك ولا يثبت لتقليده  
(قوله وهو المعتمد) كأنه يشير إلى ضعف قول المصنف لا أحل حراما وسأني توجيهه بما يفيد عدم ضعفه من ان معناه لا أحل حراما بما



كان ظاهره جائزا وباطنه ممنوع كن حكم باقاة شاهدى زور (قوله ورد المال الخ) مالم يقل مخالعة الصغيرة أو السفيرة أو ذات الرق ان  
صحت براءتك فأنت طالق وأبرأت كل واحدة ولم يجز الولي والسيد فانه لا يقع طلاق وأما لو قال اللفظ لرسيدة فقالت له أبرأك الله أو  
أبرأك ثم الخلع وبرئ من كل شئ لها عليه أشار لهذا عجم في كبيره (قوله اذا خالعت بكثير) وأما لو خالعت يسيرة فانه يوقف ما خالعت به  
فان عجزت بطل وان أدت صح وحاصل ما في المقام ان ذات الرق اذا خالعت باذن سيدها مضى الخلع الا المسكينة بالكثير فان اذنه لها  
بالمخالعة كالعدم فبردان أطلع عليه قبل أدائها وان خالعت بغير اذنه فان كان ينزع مالها كالنقن التي ليست فيها شائبة حرية وأم الولد  
والمدبرة اذ لم يعرض فيهما والمعتقة لاجل اذالم يقرب الاجل فانه ليس لها المخالعة وبطل الخلع واذا كان لا ينزع مالها فان كانت معتقة  
لاجل وقرب الاجل أو كانت مبعوضة فلا كلام للسيد فيما فعله وان كانت أم ولد ومدبرة ومعرض سيدهما فانه يوقف ما وقع الخلع به  
فان مات السيد صح الخلع لكن في المدبرة ان خرجت حرة وان صح السيد فله رده وان كانت مكاتبه فاذا كان ما خالعت به يسيرا ووقف  
ما فعلته أيضا فان أدت مضى فعلها وان عجزت فلا سيد الردوان كان كثيرا (١٥٣) فله رده أى فيجب رده والظاهر ان سيدها

كذلك وأما المأذون لها في التجارة  
فليس لها خلع الا باذن السيد فان  
فعلت بغير اذنه فله رده على الراجح  
خلافا لما في الاشراف من ان اذنها  
في التجارة اذن لها في الخلع ولا يضمن  
سيد باذن في خلع والاشراف كتاب  
لعبد الوهاب أشرف به على  
مسائل المذهب ويبقى النظر فيما  
اذا وقع الخلع ممن ذكر ولم يطلع  
السيد على ذلك حتى قرب الاجل  
في المعتقة لاجل ومعرض في أم الولد  
والمدبرة فهل يعتبر وقت الخلع  
أو وقت الاطلاع أفاده عجم (قوله  
عن المجبرة) أى من لو تأملت  
بطلاق أو موت زوج يجبرها في خلع  
من مالها ولو يجمع مهرها حيث  
كانت المصلحة في خلعها متعلقة  
بالمال وما تقدم من ان النظر لها  
هى فاعلمها فيما يتعلق بضررتها  
ولو ازم عصمتها (قوله من مالها بغير  
اذنها) أى وأما من مال الاب أو كان

في مرض السيد اذا خالعا ووقف المال فان مات السيد صح الخلع وان صح بطل ورد المال وأما  
المكاتبه اذا خالعت بالكثير فبردان اطلع عليه قبل أدائها ولو باذن سيدها لانه يؤدي لعجزها  
(ص) وجاز من الاب عن المجبرة (ش) يعنى ان خلع الاب عن ابنته المجبرة من مالها ولو يجمع مهرها  
مهرها جائز بغير اذنها ولو قال وجاز من المجبر عن المجبرة كان أحسن ليدخل الوصى المجبر فانه  
عزلة الاب وأما قول المؤلف (بخلاف الوصى) أى غير المجبر فانه ليس له ان يخالعه عن تحت  
ايمانه من مالها بغير اذنها وكذا باذنها على الراجح (ص) وفي خلع الاب عن السفيرة خلاف  
(ش) يعنى ان الاب اذا خالعه عن ابنته البالغة الثيب السفيرة من مالها بغير اذنها هل يجوز ذلك  
أم لا فيه خلاف (ص) وبالغرض كجنتين وغير موصوف وله الوسيط (ش) يعنى انه يجوز للمرأة ان  
تخالع زوجها بما في بطن أمها ومثله الا بق والشارد والثمرة التي لم يبد صلاحتها ويجوز ان  
وعرض غير موصوف أو بأجل مجهول وللزوج عليها الوسيط من جنس ما وقعت المخالعة به  
لامن وسط ما يخالعه به الناس ولا يراعى في ذلك حال المرأة واذا انفش الحمل الذي وقع الخلع  
عليه فلا شئ للزوج لانه يجوز ذلك والطلاق بائن (ص) وعلى نفقة حمل ان كان (ش) يعنى انه  
يجوز للمرأة ان تخالع زوجها على ان تنفق هى على نفسها مدة حملها ان كان بها حمل فان  
أعسرت أنفق هو عليها ويرجع ان أسبرت فقوله ان كان وأولى الحمل الظاهر (ص) وباسقاط  
حضانتها (ش) أى وجاز للمرأة ان تخالع زوجها على اسقاط حضانتها ولدها للاب ويسقط حقها  
من الحضانة وينتقل الحق فيها للاب وهذا دليل لاحد القولين الجارين في ان من ترك حقه في  
الحضانة الى من هو في ثالث درجة انه لا يكون للثاني القيام لان الاب المسقط له قام مقام الام  
المسقطه فكما لا قيام لمن بعدهما مع وجودها فلا كلام له مع من قام مقامها وهو في المدونة  
أيضا (ص) ومع البيع (ش) يعنى انه يجوز اجتماع الخلع مع البيع ولا يجوز اجتماع البيع  
مع النكاح لتنافي الاحكام بين البابين لبناء الاول على المشاحة والثاني على المساححة (ص)

(٣٠ - خرشى ثالث) من مالها باذنها فذلك جائز (قوله وكذا باذنها على الراجح) الصواب انه يجوز باذنها كما هو مفاد النقل انظر  
محشى نت (قوله كجنتين) فاذا أعتق الزوج الجنين المخالعه به شرعا صار حرا يطن أمه (قوله وغير موصوف) ويدخل فيه اللؤلؤ (قوله  
وله الوسيط) راجع لقوله وغير موصوف كما أفاده محشى نت (قوله واذا انفش الحمل) أى أو نزل ميتا وكذا اذا كانت الامه في ملك الغير  
أى والجنين لم يكن ملكا لها (قوله ان تنفق هى على نفسها) فيه إشارة الى أن المراد بقولهم نفقة الحمل أى نفقة أم الحمل (قوله وباسقاط  
حضانتها) مقيد بان لا يخشى على المحضون ضررا مالم يعلق قلبه بامه أو لان مكان الاب غير حصين فلا يسقط حينئذ ذلك اتفاقا وقيد  
بعضهم بان لا يكون الاب على صفة من لا يستحق الحضانة لمنايع قام به واذا مات الاب فهل تعود الحضانة للام وهو الظاهر أو تنتقل لمن  
بعدها لاسقاط الام حقها (قوله لاحد القولين) والقول الثاني ان الحق لما يلي الام الا ان تسقط للاب والمعتد ان تنفرقة بين الام  
وولدها حق الام فلا يشك عليه ما هنا نعم بشكل اذا أعتقها على ان تسلم له ولدها فانه يلزم العتق ولا يلزم هذا ذلك لتشوف الشارع للحرية  
(قوله وهو في المدونة الخ) كانه أنى به تقوية لاحد القولين الجارين فمن ترك حقه الخ وقوله وهو في المدونة أيضا أى كانه هنا الا ان



خبر بأن المصنف تبع المدونة وغيره إلا أنه يشكر ذلك من عنده فالواضح أن يقول والمصنف تابع للمدونة (قوله وردت لكباقي العبد الخ) وإنما يكون المبيع نصف العبد إذا عينت ذلك أو دفعته في مقابلة الدراهم والعصمة معالان القاعدة في ذلك حيث لم يعين مافي مقابلة المعلوم أن المعلوم النصف وللجهول (١٥٤) النصف وأما لو عينت للمعلوم قدرافي عمل به (قوله فهي ترد المبيع) أي

التي هي الألف أو يقول المعنى مع ردغن المبيع ويكون المبيع واقعا على نصف العبد إلا أن رد هذا ذلك حقيقة واستأذرن نصف العبد لها مجاز لان الذي برده الزوج (قوله بقيته) أي بقيته المؤجل حالا يوم الخلع على غوره وانظر كيف يقوم مع أن أجله مجهول وكيف فيه تقويمه انه ان كان عينا قوم بعرض ثم العرض بعين وان كان عرضا قوم بعين (قوله وردت دراهم الخ) سواء أرتها ياها أم لا لانها لا تتسعين بالاراءة ولا بالاشارة اليها كما لا يتعين بها في البيع والجعل والاجارة ونحوها (قوله وكذا الوقات خذها دون ثقليل الخ) هذا داخل في المصنف لانه يراد بالشرط حقيقة أو حكما (قوله فانها تغرم له قيمته) أي اذا وقع على عبد معين وأما اذا كان موصوفا فيرجع بثله (قوله فهو قوله ولا شيء له) أي سواء كان معينا أو موصوفا تنبيه الرد في الاول الذي هو قوله وردت دراهم على حقيقة أي برد الزوج الدراهم وفي الثاني بمعنى الدفع وفي الثالث بمعنى كسر آنية الخمر وقتل الخنزير (قوله وتسكسر آنية الخمر) كذا في نسخة والموافق للمدونة أهريق الخمر وهو يقتضي عدم كسر آنيته لانها مال مسلم كذا أفاده محشي تب فالاولي للشارح ان يتبعها (قوله ويقتل

وردت لكباقي العبد معه نصفه (ش) يعني ان الزوج اذا خالع زوجته على عبد لها الا بق ودفع لها من عنده ألفا فالعبد الا بق نصفه في مقابلة العصمة ونصفه الاخر في مقابلة الألف المذكورة فمقابل العصمة فهو خلع صحيح ومقابل الألف فهو بيع فاسد فتد الزوجة الألف للزوج لانها في مقابلة نصفه وهو لا يجوز بيعه فقوله وردت لكباقي العبد ونحوه من صور الغرر ولا له للعلة معه أي مع البيع المدلول عليه بالبيع وهو الألف في المثال لانها مبيعة من الزوج لها بنصف الا بق فتدوها وترد نصفه أي نصف الا بق من يد الزوج اليها فهي ترد المبيع من يدها لزوجها وترد نصف العبد من يدها اليها فيتم للزوج الألف وهي ماله ونصف العبد في العصمة ويبقى لها نصفه ولو قال وردت لكباقي العبد ببيع نصفه لكان أوضح (ص) ويجعل المؤجل بمجهول (ش) يعني ان الزوجة اذا خالعت زوجها على مال معلوم لكن أجله باجل مجهول فانه يجعل وتدفعه للزوج الا سن وتوالت المدونة على أنه اغنا يلزمها ان تدفع قيمة المؤجل بمجهول يوم الخلع واليه أشار بقوله (وتوالت أيضا بقيته) أي قيمة المؤجل بمجهول ووجه القول الاول الذي هو ظاهر المدونة ان المال في نفسه حلال وكونه لا جمل مجهول حرام فيبطل الحرام ويجعل المال ووجه هذا التأويل انه قيمة السلعة في البيع الفاسد والباء في بقيته بمعنى على أي على تجمل قيمته (ص) وردت دراهم رديئة الا بشرط (ش) يعني ان المرأة اذا خالعت زوجها على دراهم ثم ظهرت انها رديئة فان له ان يبدلها عليها كالمبيع الا ان تكون اشترطت عليه انه لا يرد منها شيئا فانه حينئذ ليس له ان يرد الردي منها وكذا لو قالت خذها دون ثقليل أو قالت لا أعرف الدراهم ان كانت زوفا ولا يجوز ذلك في البيع ولو قال ورد ردي مخالعة به لشمع الدراهم وغيرها (ص) وقيمة كعبد استحق (ش) يعني ان الزوجة اذا خالعت زوجها على عبد ونحوه من كل مقوم معين ودفعته اليه فاستحق من يده عاك أو حربة ولا علم عند الزوجين فانها تغرم له قيمته كما اذا تزوجها على عبد فاستحق من يدها فانه يغرم لها قيمته أما ان علمت دونه فهو قوله لا ان خالعت به لاشبهه لها فيه أي فلا يقع طلاق وان علم الزوج علمت معه أولا فهو قوله ولا شيء له فلا معارضة بين المواضع الثلاثة (ص) والحرام تكسر ومغصوب وان بعضا ولا شيء له (ش) يعني ان الخلع اذا وقع بشئ حرام سواء كانت حرمة أصلية تكسر كان كله حراما أو بعضه تكسر وثوب أو عارضة كام ولد ومغصوب فان الخلع ينفذ ويكون طلاقا بائنا ويرد المغصوب الى ربه وتسكسر آنية الخمر ويقتل الخنزير على مافي سماع ابن القاسم ويسرح على مافي ولائها ولا يلزم الزوجة شئ من قيمة ذلك للزوج أي لا شيء له في مقابلة الحرام كالأب أو بعضا والمغصوب اذا كان عالما علمت هي أم لا (ص) كتأخيرها دينها عليه (ش) هذا تشبيه في قوله ورد ولا شيء له ووقوع الطلاق بائنا والمعنى ان الزوجة اذا خالعت زوجها على ان آخرته يدين لها عليه فان التأخير يرد لانه سلف منها جر منفعة لها وهو العصمة وبانت ولا شيء للزوج عليها وتأخذ بالدين حالا ومثله سلفها له ابتداء وتجيها دينه عليه من بيع أو سلف على ان يطلقها لان من يجعل ما آخره بعد سلفا كن آخر ما جعل واغنا أي بالكاف

الخنزير الخ) حكاهما بعضهم على انها قولان متساويان (قوله ويسرح) أي يطلق (قوله اذا كان عالما) ولم راجع للمغصوب والحاصل ان الحرام كالأب أو بعضا لا شيء له كان عالما أو جاهلا لا قيمة ولا مثلا وكذا المغصوب اذا كان عالما أو ما اذا كان جاهلا فيرد قيمته ان كان معينا والا لا شيء له فان علمت دونه لم يقع طلاق في الخمر وكذا في المغصوب اذا كان معينا وقت الخلع والواقع ولزمها مثله وقوله كام ولد أي بان يحاله رجل على أن يعطيه أم ولد (قوله كتأخيرها) وقوله ونحوها من مسكنها وقوله وتجعل الخ



الطلاق في المسائل لازم بان لا يلزم تأخيرها ولا الخرج ولا تحجيل الدين (قوله فانما باتفاق) اعلم ان المشبه ما كان بعد الكف كما هو قاعدة الفقهاء الا ان الاشارة خفية واما عكس المصنف وهو طلاقه مع تأخير ديناله عليه افرجى لانه طلق وأعطى ويجوز ان لم يكن له نفع في التأخير والامنع وبانت (قوله اللهم الا ان يريد) والفرق ان المخالعة على الخروج من المسكن حتى لله تعالى فلا يجوز اسقاطه والمخالعة على كراء المثل حتى آدمي (قوله من سلم أو من يبيع) لا يتأتى قوله من يبيع أي بدون (١٥٥) سلم فتدبر (قوله أو المال المؤجل

الخ) الاحسن المجعل (قوله وهل كذلك ان وجب الخ) أي وجب عليها قبوله قبل أجله كذا في شرح شب وعب وعبارة المدونة التي ذكرها الشارح صادقة بكون الدين عليها أو عليه والمناسب للمقام كون الدين عليه (قوله واذا كان لا حد الزوجين الخ) الكلام الآتي انما يظهر فيما اذا كان لها عليه دين (قوله كالعين والعرض والطعام من قرض الخ) لا يخفى ان من قرض راجع لقوله والعرض والطعام وأما العين فلا فرق بين كونها من قرض أو يبيع وهو مثال لما يجب قبوله وأما الطعام والعرض من يبيع فالحق لهما فلا يجب قبوله (قوله ليسقط عنه نفقة العدة) لكون الطلاق حينئذ بائنا والمرأة في البائن لا نفقة لها في العدة وقوله سوء الخصومات أي الخصومات السيئة التي قد ترتب على التأخير (قوله ويكون الطلاق رجعيا) ويكون بمنزلة من طلق وأعطى (قوله فلم تكن أسقطت) كأن في العبارة حدقا والتقدير فلم يحصل له نفع من جهتها لانها لم تكن أسقطت عنه ما لا يقدر على اسقاطه والحاصل ان قوله أو لا فهو سلف بحر نفعا أي بحوله نفعا من جهتها وهو سقوط نفقة العدة أو سقوط سوء الاقتضاآت ومن كونه قادر على أن يطلقها

ولم يعطفه بالواو على حرام لينبه على ان الحرمة في المشبه ليست باتفاق بخلاف المشبه به فانها باتفاق (ص) وخروجها من مسكنها (ش) أي وكذلك لا يجوز للزوج ان يخالف زوجته على ان تخرج من مسكنها الذي طلق فيه لان سكناها فيه الى انقضاء العدة حتى لله لا يجوز لاحد اسقاطه لا بعوض ولا غيره وبانت منه ولا شيء عليها الزوج اللهم الا أن يريد أنها تتحمل باجرة المسكن زمن العدة من مالها فيجوز (ص) وتجب له لهما ما لا يجب قبوله (ش) يعني وكذلك لا يجوز ان يخالفها على ان يجعل لها ديناً عليه لا يجب عليه قبوله كالعرض والطعام من سلم أو من يبيع أو المال المؤجل مع خوف الطريق لان ذلك يؤدي الى حط الضمان وأزيدك فالزوجة قد حطت عنه الضمان وزادها العصمة فاذا وقع الخلع نفذ ولا رجوع له ويرد المال الى أجله ويأخذ منها ما أعطاهما كافي المدونة فقوله وتجب له مصدر مضاف لفاعله وقوله لهما مفعوله الاول تعدى له بحرف الجر وقوله مفعوله الثاني تعدى له بنفسه (ص) وهل كذلك ان وجب أولاً تأويلان (ش) يعني أن الشيوخ اختلفوا في قول المدونة عن مالك واذا كان لا حد الزوجين على الاخر مال مؤجل فحقها على تجب له قبل محله جاز الخلع ورد الدين الى أجله اه فنهض من حملها على اطلاقها وقال لا فرق بين ما يجب قبوله وغيره كالعين والعرض والطعام من قرض فيرد لاجله لانه محجل ليسقط عنه نفقة العدة وقيل ليسقط عن نفسه سوء الخصومات وسوء الاقتضاآت فهو سلف بحر نفعا ويكون الطلاق بائنا وحملها بعض على خلافه وفصل فقال الدين الذي لا يجب قبوله لا يجوز الخلع به كالمير وما يجب قبوله يجوز الخلع على تجب له لذلك ولا يرد الدين الى أجله ويكون الطلاق رجعيا ولا يدحل ههنا سلف بحر منفعة لانه قادر على أن يحلها بالمال بان يطلقها بلفظ الخلع لتسقط عنه نفقة العدة فلم تكن أسقطت عنه ما لا يقدر على اسقاطه (ص) وبانت (ش) أي وحيث وقع الطلاق على عوض ولو صورة بان المرأة تم العوض للزوج أم لا في جميع ما مر وما يأتي الا في صورة واحدة قالها في الجواهر وهي لو قال لها ان أعطيتني هذا وأشار لحرره وهو يعلم بانها حر فأعطته فان الطلاق رجعي ويستثنى هذا من قوله فيما مر والحرام (ص) ولو بلا عوض نص عليه (ش) يعني أن حكم طلاق الخلع البينونة ولو وقع بغير عوض يريد اذا صرح بلفظ الخلع أو ما في معناه من لفظ الصلح أو الأبراء أو الافتداء وأشار بقوله (أو على الرجعة) الى انه اذا نص على الرجعة مع العوض يان أعطته شيأ وقالت له طلقني طلقه رجعية فأخذ منها وطلقها فانه يقع بائنا لان حكم الطلاق مع العوض البينونة فلا يخرجها عنها النص على الرجعة ومثل نصه على الرجعة مع العوض نصه عليها مع لفظ الخلع (ص) كاعطاء مال في العدة على نفقها (ش) يعني ان الشخص اذا طلق زوجته طلقه رجعية ثم انها دفعت له شيأ في العدة على انه لا يراجعها فقبل ذلك منها على ذلك فانه يقع طلقه ثانية بانه عند مالك لان عدم الارتجاع ملزم للطلاق البائن فبأنشاء الاتن غير ما مر وعند ابن وهب تبين بالاولى وعند أشهب له الرجعة ويرد مالها وما قررناه به نحوه للشارح وحله الموافق على كلام

بلفظ الخلع اتفق السلف الذي بحر نفعا باعتبار ما مر ونفي باعتبار اسقاطه عن نفسه سوء الاقتضاآت فتدبر (قوله نص عليه) أي على لفظ الخلع (قوله من لفظ الصلح الخ) أي كأن يقول أنت مصالحة لي أو مبرأة لي أو مفترية مني وانظر قول الشارح انها في معنى الخلع مع ان المعنى يختلف الا أن يكون أراد انها بعينه استعمالا في البينونة فيكون خلاصته انها ألفاظ تعورفت في البينونة (قوله مع العوض) فيه اشارة الى أن قول المصنف أو على الرجعة معطوف على بلا عوض والتقدير أو بعوض نص على الرجعة ونفوته مستثناة على انه



اذا نص على الرجعة مع لفظ المخالعة فإنه يكون بائنا وليس معطوفاً على ضمير عليه لاقتضائه ان ذلك عند الخلو ولا يصح الا ان يحمل على ما اذا تلفظ بلفظ الخلع (قوله لكن الذي الخ) هو المعتقد (قوله حيث وقع القبول باللفظ) بان تلفظ بقوله قبلت ذلك وقوله وأمان وقع بغيره أي كان يتكلم بقلبه (قوله كييعها أو تزويجها) وكذا ان بيعت أو زوجت بحضوره وسكت وسواء في الجميع كان هازلاً أو جاداً الا ان أنكر بعد عقد النكاح أو البيع فلا تطبق عليه وانظر اذا علم بالعدم وسكت ولم يحضره وانما هو أنه لا يكون طلاقاً فان ادعى بعدم ما بعها أو زوجها أنه غير عالم بانها زوجته ولم تقم قرينة تكذبه فانما هو تصديقه اذ ليست هذه من المسائل التي لا يعتد فيها بالجهل (قوله وطلاق حكمه) أو فقهه الرجعة أو الحاكم (قوله وعسر نفقة) كلام المواق والشارح يفيد ان الغائب الملى اذا طلق عليه لعدم مال حاضر يفرض لزوجه فيه انه كذلك (١٥٦) فلو عبر المصنف بقوله أو عدم نفقة لكان أخصر وأحسن اعلم ان من

وجدت من يدين الغائب ويتبع به ذمة الغائب لا يطلق عليه ولا يلزمها ان تتدين ويكون الدين في ذمتها بل ولو كانت غنمية لا يلزمها ان تنفق على نفسها من مالها ولها ان تطلق عليه كذا ذكره شيخنا عبد الله (قوله أو اسلام من أحد الزوجين) أي بعد ارتداده وفي الحقيقة الموجب للفسخ انما هو الارتداد ولكن لمالم تظهر غمرة الا عند الاسلام نظر اليه الا انك خبير بان الكلام في طلاق أو فقه الحاكم والطلاق يقع بمجرد الردة فلا يحتاج لانشائه من حاكم (قوله لان شرط نفي الرجعة) يدخل في ذلك ما لو قال أنت طالق طلقة لا رجعة فيها لانه ثبت الرجعة بآول لفظه فلا يسقط ما وجب بقوله لا رجعة فيها ومثله ما لو قال أنت طالق طلقة فملكين بها نفسك فانها رجعية وقيل بانثه وقيل ثلاث والاول أرجح ورجح اللقائي اياه بانثه وهو ما عليه مالك رضي الله عنه وابن القاسم والقول بانها ثلاث ضعيف ومحمل

ابن وهب لكن الذي قاله اشرار هو الذي عليه مالك وابن القاسم وهو الظاهر حيث وقع القبول باللفظ وأمان وقع بغيره فشكل بانه كيف يقع الطلاق بغير لفظ ويجاب بان ما يقوم مقام اللفظ في الدلالة على القبول ينزل منزلته (ص) كييعها أو تزويجها والمختار نفي اللزوم فيهما (ش) هذا من باب اضافة المصدر لمفعوله والمعنى ان الانسان اذا باع زوجته أو زوج زوجته طلقت واحدة بآئنه وسواء فعل ذلك في جماعة أم لا هازلاً أو جاداً وبشكل نكالا شديداً ولا يزويجها ولا غير هاتحي تعرف قبته وصلاحه مخافة بيعها ثانية قاله في البيع ومثله في تزويجها واختار اللغوي من الخلاف عدم لزوم الطلاق في البيع والتزويج واليهما يعود ضمير التثنية من قوله والمختار عدم لزومه فيهما والمذهب القول الاول (ص) وطلاق حكمه بالابلاء وعسر نفقة (ش) يعني ان كل طلاق حكم الحاكم أو نائبه بانثائه فانه يكون بائناً الا الطلاق على المولى والمعسر بالنفقة فان الطلاق عليهم ما رجحي كما يأتي في قوله وتتم رجعته ان انحل والافت وفي قوله وله الرجعة ان وجد في العدة يسارا يقوم بمثلها وقولنا حكم بانثائه أي لكعبب أو اضرا أو نشوز أو فقد أو اسلام من أحد الزوجين احترازاً مما اذا حكم ببعثه أو بلزومه فانه يبقى على أصله من بائن أو رجعي \* ولما أنهى الكلام على أسباب البينونة أخرج منها قوله (لان شرط نفي الرجعة) أي لان طلاق طلاقاً رجعياً وشرط نفي الرجعة (بالعوض) ولا غيره من أسباب البينونة السابقة فلا يعتبر شرطه وهو رجعي وشرط مبني للمجهول ليشمل شرطه وشرطها (ص) أو طلق وأعطى (ش) يعني ان الزوج اذا طلق زوجته وأعطاهامائة مثلاً فانه يكون الطلاق رجعياً (ص) أو صالح وأعطى (ش) صورته ان لها عشرة مثلاً فأخذت منه خمسة وتركت له خمسة هبة ثم طلقها فانه والحالة هذه يقع الطلاق رجعياً لان ما تركته من دينها الا في مقابلة العصمة وما أخذته فهو صلح عن بعض دينها وقيل بائن وصححه غير واحد نظر الى أن المتروك في مقابلة العصمة وقرن ابن الموازي كل من مسئلة طلق وأعطى وصالح وأعطى فقال ان أعطى على وجه الخلع وقصد المتاركة أو جرى بينهما ما يقتضي ذلك فبأنه وان لم يجر ذلك بينهما فرجعية وتأول ابن الكاتب ما في المدونة عليه والى هذا أشار بقوله (ص) وهل مطلقاً أو الا ان يقصد الخلع أو بالان

ذلك ما لم يقل طلاق فملكين به نفسه والافه ثلاث باتفاق فلوزاد على فملكين الخ ولا رجعة عليه فو بائن كما للمعيار (ش) ذكره بعض شيوخنا (قوله ولا غيره من أسباب البينونة) أي كلفظ الخلع والبراء والاقتداء ونحو ذلك (قوله وترك له خمسة هبة) أي فقول المصنف وأعطى أي وأعطى ما وقع الصلح به وهو الخمسة فقول المصنف في باب الصلح وعلى بعض هبة وقوله وقيل بائن وهو ظاهر كما أفاده المحققون وأما قوله لاني مقابلة العصمة فلا يسلم فعلى هذا يكون التأويلان ضعيفين مع ان الرابع انه رجعي مطلقاً كما تقدم فلا يظهر هذا الحل وفي عب ان المعنى أو صالح لزوجته على مالها عليه سواء كان مقراً أو منكراً أو أعطاهاشياً آخر من ماله وهذا الكلام يحتاج لتأمل فلا حاجة للاطالة بذكره وللقائي كلام آخر حيث قال ليس المراد ان لها ديناً عليه فصالحها على اسقاط بعضه لان الذي صالحها به في نظير العصمة فهو بائن وانما المراد انه وقع بينه وبينها صلح على وجه ما كولو كان له عليها أو كان لها عليه فصاها والظرف الاول من كلامه لا يظهر والثاني قريب (قوله وقرني) أي فصل (قوله على وجه الخلع) الاضافة للبيان وقوله وقصد المتاركة عطف نفسه



أى يرى كمالا براجمها وقوله أوجرى بينهما أى لفظ يقتضى ذلك (قوله وهل الطلاق فيهما) أى فى المسئلتين ويرجح بعضهم رجوعه  
لثانية فقط على ما هو الموضع عند كثير من الأشياخ والراجح من التأويلين أنه راجحى مطلقا (قوله معنى الخلع) أى معنى هو الخلع أو معنى  
لفظ الخلع وقوله أو المتاركة كذا فى بعض النسخ بأدو أو بمعنى الواو والعطف تفسير وقوله والقصد إليه أى أو القصد إليه قالوا أو بمعنى أو  
والمعنى أو حصل القصد إليه (قوله إلا أن يقصد معنى الخلع) فيه ما تقدم ناظر لقوله والقصد إليه وفى العبارة حذف والتقدير أى  
ويجوز بينهم معنى الخلع والمتاركة وقوله بالدفع أى بقصد الدفع عن نفسه سواء الخصومات أى الخصومات السيئة وذلك لأنه إذا كان  
لارجمة لا يأتى خصومة من جهة نفقه ولا من جهة رجعة (قوله أرادته بلفظ الطلاق) أى بحيث يكون لفظ الطلاق مستعملا فى ذلك  
المعنى وقوله بل معناه أن يجزى بينهما كره أى أو يقصد معنى الخلع فطابت هذه العبارة العبارة الأولى إلا أنك خير بان الطلاق البائن  
كما يؤخذ مما تقدم إنما يكون بلفظ الخلع أو الأبراء أو الافتداء أو الطلاق إلا أنه مع الدراهم ثم لك أن تقول قد علمنا أن الراجح أنه راجحى  
مطلقا وقد علمت قوله أوجرى بينهما معنى الخلع ولا يخفى أنه يصدق بما إذا (١٥٧) نلفظ الزوج بلفظ الخلع مع أنه متى قال خالعتك أو فاديتك

أو نحو ذلك يكون بانسافيجاب بان  
يخرج من ذلك ما إذا نلفظ الزوج  
بخالعتك الخ (قوله وهو الملتزم  
للعوض الخ) الأولى أن يقتصر على  
الأول وهو الملتزم للعوض كما يفهمه  
شرح شب ثم لا يخفى أن المعنى حيث  
أن المرأة قابلة أى طالبة قبول  
الزوج منها ذلك أو المراد القابلة للرد  
والقبول وهى الرشيدة لأن الملتزم  
لا بد أن يكون رشيدا وقوله القابل  
أى الصالح للالتزام (قوله لأن  
الزوج لا يوجب العوض) قد علمت  
أن المعنى صحيح من العبارة الأولى  
وخلاصته أن هذا الحل بناء على  
عدم التقدير فإذا قدر صدور الطلاق  
صح ترجيع الصغير للعوض (قوله لما  
فيه من المال) هذا التوهم لا يأتى  
الأول كان يدفع المال مع أنه إنما  
كان يأخذ المال (قوله ولو سفيها)  
وكل له خلع المثل أن خالع بدونه قاله  
اللمخى ولا يبرأ المخلع بتسليم المال

(ش) أى وهل الطلاق فيه - ما راجحى سواء جرى بينهما معنى الخلع أو المتاركة والقصد إليه  
أم لا أو هى رجعية فيه - ما إلا أن يقصد معنى الخلع بالدفع عن نفسه سواء الخصومات وعبارة  
ليس معنى قصد الخلع أرادته بلفظ الطلاق بل معناه أن يجزى بينهما كره أذ لو قصد به باللفظ  
لم يكن نزاع أن بائن كما لا يخفى \* ولما أنهى الكلام على القابل وهو الملتزم للعوض والمعوض  
شمرع يتكلم على الموجب بقوله (ص) وموجبه زوج مكلف (ش) أى وموجب العوض على  
ملتزمه من زوجته أو غيرهما زوج مكلف أى صدور الطلاق من زوج ولو سكرانا أو نائسه  
فلا يجب العوض بطلاق صبي ولا مجنون وعبارة وموجبه أى طلاق الخلع أى موقعه  
لا العوض لأن الزوج لا يوجب العوض وإنما يوجب ملتزمه من زوجته أو غيرها وإنما يستغن  
عن هذا بقوله فيما يأتى وإنما يصح طلاق المسلم المكلف لأنه رعايتوهم أنه لا بد أن يكون  
الموقع هنا رشيدا ما فيه من المال ولما شمل كلام المؤلف الرشيد والسفيه وهو الذى  
اقتصر عليه المتبسط وغيره واستظهره المؤلف بالغ عليه بقوله (ولو سفيها) لأنه إذا كان  
له أن يطبق بغير عوض فيه أولى (ص) أوولى صغيرا أو سيدا أو غيرهما (ش) أى كما يوجب  
طلاق زوج مكلف بوجبه أيضا أولى صغير أى صدور طلاق منه كان الولي أب أو سيد أو وصيا  
أو سلطانا أو مقام سلطان على وجه النظر فى الجميع ويلزم الصغير طلاقه بانه فقوله أو غيرهما  
بالتصريح عطفًا على أب الوافع حالا ومثلا للصغير المجنون فالنظر لولييه وإنما بين الولي بقوله أب  
الخ مع أنه معلوم أنه الأب والوصى والسيد ومقدم القاضى والحاكم لتلبيتوهم أنه المحبر كما  
فى خلع المجبرة (ص) لا أب سفيه وسيد بالغ (ش) المشهور أن الطلاق بيد السفيه لا بيد وليه  
فلذلك لا يجوز لوليّه أن يحال عنه وسواء كان الولي أب أو غيره وكذلك سيد العبد البالغ لا يجوز  
له أن يطلق عنه لأن الطلاق بيد العبد لا بيد سيده على المشهور وقوله بالغ لبيان الواقع أذ غير  
البالغ لا يتصف بالسفيه كالرفيق لأن الجبر عليه - ما للصغير والرفق فقوله بالغ راجع للمسئلتين

للسفيه بل لوليّه كفى الخطاب عن التوضيح ولكن قال ابن عرفة ظاهر كلام الموثقين كابن قتيون والمتبسطى براءة المخلع بدفع الخلع للسفيه  
دون وليه ولكن كلامهم فى الجبر يفيد أن القبض للولي لقول المصنف لا كدرهم لعيشه وقد ذكر الخطاب عن التوضيح مانصه وإذا  
صح عنه أى خلع السفيه فلا يبرأ بتسليم المال إليه بل إلى وليه ونحوه للشارح وإنما بالغ على السفيه رداعلى ابن عبد السلام فإن كلامه  
يقتضى عدم صحته (قوله أو سلطانا الخ) يدخل تحته القاضى ومقدمه (قوله على وجه النظر فى الجميع) أى ولا يجوز لهم الطلاق عليه  
بغير عوض عند مالك وابن القاسم (قوله فالنظر لوليّه) ووليّه اما الحاكم أو من يقيمه أن جن من بعد بلوغه ورشده وأما الأب إذا جن قبل  
بلوغه أو بعده وقبل رشده وأصل (قوله لا أب سفيه وسيد بالغ) فلا يجوز لهم الخلع عنهما بغير إذنهما أو فاضوليان ولو جبرا هما على  
النكاح (قوله المشهور أن الطلاق بيد السفيه) وقوله بعد لأن الطلاق بيد العبد ظاهره أن الخلاف جار ولو كان بغير عوض ويؤيده ما نقله  
بهرام حيث قال قال بعض الشيوخ أن رأى الولي للمعجور حسن النظر أن يطلق عليه من غير شئ يأخذه له جاز (قوله كالرفيق) أى  
لأنه لا يتصف بسفيه خلاصته أن السفيه هو الحر البالغ الذى يصح ماله فى الشهود والمذات ولو مباحة (قوله لأن الجبر عليه بالصغر  
والرفق) أى لا للسفه والاحسن أنه لا حاجة لتقييد السفيه بكونه بالغًا لأنه لا يكون إلا بالغًا (قوله راجع للمسئلتين) لا يخفى أن إضافة سيد



لئلا يمنع رجوعه لهما إلا أن يريد أنه من باب الحذف من الأول لدلالة الثاني (قوله ونفذ خلع المريض) مخوفاً لا (قوله أو قطع) أي خيف منه الموت حاصل ما في المقام ان (١٥٨) ذلك نافذ وجاز فيما إذا كان المرض خفيفاً وأما إذا لم يكن خفيفاً فنافذ ولم يكن

جائزاً لأن فيه إخراج وارث ولو  
للكافة أو أامة وأما غير المخوف  
بغائر ولو لمرة مسلمة مع النفوذ بقى  
ان ظاهره ان مجرد الحبس في القطع  
موجب لمنع الخلع وليس كذلك بل  
لابد من التقريب كما يفيد الشارح  
فيما يأتي (قوله اذا طلق في مرضه  
المخوف) ثم مات لان كان غير  
مخوف كسعال ومات منه ولو كان  
حين الطلاق غير مخوف ثم صار مخوفاً  
قبل الموت (قوله لان فرقة اللعان  
تقوم مقام الطلاق) أي تقوم مقام  
فرقة الطلاق (قوله لانه طلاق) أي  
كطلاق (قوله لم ترثه زوجته ولا  
غيرها) قال اللخمي ولو عاد للاسلام  
ثم مات بقرب ذلك ورثه ورثته  
دون زوجته على مذهب ابن القاسم  
لان الرد طلاق بائن والاسلام  
ليس مراجعة ورثته عند أشهب  
وعبد الملك لانهما يريان عودها  
اليه على الاصل من غير طلاق قال  
الحطاب ومأقوله اللخمي غير ظاهر  
ولذا قال ابن عرفة بعد ذكر كلامه  
قلت الاظهر أن ترثه زوجته على  
قول ابن القاسم أيضاً اذا عاد  
للاسلام لاختصاص الحرمان بها  
حينئذ بخلاف غيرها فانما يحصل  
سحرمانه بالموت في زمنها فقط فصار  
انتمائه فيها كالانتماء بالطلاق في  
المرض وأما المطلقة في المرض  
فجنون أو حذام فلا ترث وأما المطلقة  
لثبوت زفي ارثها قولان وظاهره ان  
الطلاق للجنون ومأمعه حكمهما  
ما هو سواء كان الجنون ومأمعه  
متهما أو منه انظر عجم (قوله المشهور

(ص) ونفذ خلع المريض (ش) يعني ان المريض مرضاً مخوفاً ومن في حكمه من المحجور عليهم  
كما حضر صف القتال والمحجوس لقتل أو قطع لا يجوز له ان يخالع زوجته ابتداء لان فيه إخراج  
وارث فان فعل فانه ينفذ ويقع عليه الطلاق (ص) وورثته دونها (ش) يعني ان الشخص  
اذا طلق في مرضه المخوف ثم مات فيه فان الرجل لا يرثها ولو طلقها في مرضه لانه الذي أسقط  
ما كان بيده ولو مات الرجل فان المرأة ترثه لانه فار بطلاقها حينئذ من الارث كانت مدخولاً  
بها أم لا انقضت عدتها وترثت أم لا وأما غير الميراث من الاحكام فحكمها فيه كغيرها  
من عدة في المدخول بها وعدمها في غيرها ويتنصف الصداق عليه ولا تصح الوصية لها  
وان قتلته خطأ ورثت من المال دون الدية وان قتلته عمداً وانا لا ترث من مال ولادية (ص)  
كخيرة ومملوكة فيه (ش) التشبيه في ارثها منه ودونه والمعنى ان الزوج اذا خير زوجته أو مملوكة  
أمر نفسها في مرضه المخوف أو في صحته فاخترت نفسها في المرض فانها ترثه اذا ماتت من  
مرضه ذلك طال مرضه أو قصر ولا يرثها ان ماتت هي في مرضه والموضوع انها أوقعت طلاقاً  
بائناً في التخيير والتعليك في مرضه لا رجعي والافيرثها وترثه فقوله فيه متعلق بمحذوف لا بخيرة  
ومملوكة أي وأوقعته فيه كان التخيير والتعليك في المرض أو في الصحة (ص) ومولى منها (ش)  
يعني ان الانسان اذا ألى في مرضه أو في صحته من زوجته وانقضت أجل الالباء في المرض  
المخوف ولم يأت بالفيئة ولا وعد بها فطلقت عليه في المرض ولم يرجع وانقضت العدة في حال  
حياته ثم مات من ذلك المرض فانها ترثه ولا يرثها اذا ماتت هي في ذلك المرض (ص) وملاعنة  
(ش) يعني ان الانسان اذا لعن زوجته في مرضه المخوف فانها ترثه ولا يرثها لان فرقة  
اللعان تقوم مقام الطلاق لانه طلاق جاء من سيده وانما قلنا وانقضت عدتها في حال الحياة  
لان طلاق الالباء رجعي وكلام المؤلف في البائن وبعبارة وأشار بقوله وملاعنة الى انه لا فرق  
بين الطلاق والفسخ ولو ارثد المريض لم ترثه زوجته ولا غيرها فان قيل اذا وجب الميراث في  
اللعان مع كونه فسخاً في الردة أولى لانها طلاق والفسخ أقوى منه في حيل العصة فالجواب  
أن اللعان خاص بالمرأة فانهم بخلاف الردة لانها تمنع سائر الورثة (ص) أو أحنثته فيه (ش)  
المشهور ان الرجل اذا قال لزوجته في صحته أو في مرضه ان دخلت دار فلان مشلا فأنت طالق  
فدخلت في المرض فانه يلزمه الطلاق وترثه وان ماتت هي في ذلك المرض لم يرثها فقوله فيه  
أي أوقعت الحنث عليه فيه سواء كان التعليق فيه أو في الصحة وأولى لو أحنثه غيرها (ص)  
أو أسلمت أو عتقت (ش) صورته تزوج بكنايته أو بأمة مسلمة ثم انه مرض فطلق زوجته  
المذكورة ولو بائناً أسلمت الكنايته أو عتقت الامة في مرضه الذي مات فيه فان هذه  
الكنايته التي أسلمت والامة التي عتقت ترثه لانتمائه على منعها منه لما خشى الاسلام أو  
العتق وسواء أسلمت أو عتقت في العدة أو بعدها (ص) أو تزوجت غيره وورثت أرواها وان  
في عصة (ش) مذهب المدونة ان الرجل اذا طلق زوجته في مرضه وطال مرضه وانقضت  
عدتها منه وتزوجت غيره ان ارثها لا ينقطع منه بل لو تزوجت أرواها وطلقها كل منهم  
في مرضه المخوف وطال مرضهم ثم ماتوا فانها ترثهم كلهم ولو كانت في عصة رجل آخر في غير  
المريض (ص) وانما ينقطع بكنية بنته (ش) أي وانما ينقطع ارث الزوجة التي طلقها في مرضه  
المخوف بحصول كنية بينه لهو يعلم ذلك من أهل المعرفة بذلك (ص) ولو صح ثم مرض فطلقها



(قوله لم ترث الا في عدة الطلاق الاول) لو قال الا في العدة لكان أولى اذ لا عدة للطلاق الثاني والجواب ان المعنى لا ترث في عدة الثاني لانه لا عدة له والسالبة تصدق بنفي الموضوع وذلك لانه يجعل في قوة عدة الثاني لا ترث فيها (قوله أو شهدت عليه بينة به) أي وهو منكر اعلم ان من شهد عليه في مرضه بالطلاق وهو منكر له فانه اتعد عدة طلاق وهل تعدد من يوم الحكم بالشهادة أو من يوم قالت البينة انه طلق فيه خلاف ذكره ابن عرفة والثاني هو المعتمد (قوله ولو تزوجت غيره) أي بان انقضت العدة المستأنفة وتزوجت غيره وقوله وتبتدي العدة من يوم الاقرار والارث ثابت لها ولو انقضت كما بينا (١٥٩) (قوله الا ان تشهد بينة له) هذا استثناء منقطع مما تقدم اقرار بدون بينة أو

انكار وقامت عليه البينة وأما هذه فهي اقرار وأقام على ذلك بينة أي أقرباً بأنه طلقها من نحو سنة وأقام على ذلك بينة فيعمل بذلك وان انقضت العدة ولا ترثه ان مات من مرضه ذلك حيث انقضت العدة من يوم الطلاق لوجود البينة (قوله ولا ينافي هذا قوله في العدة) حاصل ما في العدة انه أقر في صحته بأنه طلقها ولم تقم بينة تشهد بيوم الطلاق فتستأنف العدة فالمرأة لا ترث الا اذا ماتت والعدة المستأنفة باقية فاذا انقضت ومات فلا ترث فالمشار له قوله فترثه ان مات من ذلك المرض وتزوجت غيره وتبتدي العدة من يوم الاقرار (قوله لكن تعدد وفاة) أي بخلاف الطلاق في المرض فتعد عدة طلاق وقوله فكالطلاق في المرض ولو كان الطلاق بائناً لاحتمال طعنه في شهادتهم لو كان حياً وهذا أيضاً يوجه ارثه له مع شهادة البينة بايقاعه في صحته حيث أسندته لبحته والحاصل ان المسئلة مقيدة بأن تبقى لموته وأما لو انقضت قبل موته وعلم ذلك لم ترثه (قوله لم يرثها) أي ان كانت العدة انقضت (قوله

لم ترث الا في عدة الطلاق الاول (ش) موضوع المسئلة انه طلقها في مرضه طلقه رجعية ثم صح منه صحة بينة ولم يرتجعها ثم مرض ثانياً فاردفها طلاقاً رجعياً أو بائناً ثم مات من ذلك المرض فانها لا ترثه الا ان بقي من عدة الطلاق الاول بقيه لان الفرض ان الطلاق رجعي ومات في العدة فترثه فان لم يبق من عدة الطلاق الاول بقيه فانها لا ترثه بالطلاق في المرض الثاني لانه طلاق مرضي دفع على الاول وقد زالت تهمته في الصحة ودليل كون الطلاق الاول رجعياً قوله فطلقها اذ لو كان بائناً لم يردف عليه طلاق المرض الثاني وهذا ما لم يكن ارتجعها بعد صحته ثم مرض فطلقها رجعياً أو بائناً فترثه ان مات من مرضه الثاني وعلم كونه مرضياً من قوله صح (ص) والاقرار به فيه كانشائه والعدة من الاقرار (ش) يعني ان الشخص المريض اذا أقر أو شهدت عليه بينة بايقاع الطلاق في زمن سابق على مرضه بحيث تنقضي العدة أو بعضها فيه فان ذلك بمنزلة انشاء الزوج الطلاق في المرض ولا عبرة باسناده للزمن السابق بالاقرار أو البينة ولو أرخت فترثه ان مات من ذلك المرض ولو تزوجت غيره وتبتدي العدة من يوم الاقرار أو الشهادة ولا يصدق في انقضائها أو بعضها الا انها حق لله ولم يرثها هو وان انقضت على دعواه الا ان تشهد بينة له فيعمل على ما أرخته البينة في العدة وفي الارث ولا ينافي هذا قوله في العدة وورثته فيها أي في هذه العدة المستأنفة خاصة لان انقضت لان المقر هنا مريض وهناك صحيح (ص) ولو شهد بعد موته بطلاقه (ش) يعني ان الشهود اذا شهدت بعد موت شخص على طلاقه لزوجته طلاقاً بائناً أو رجعياً وانقضت العدة على حسب تاريخهم فان الزوجه ترثه أبداً كما أفاده بقوله (فكالطلاق في المرض) لما لم يكن تعدد وفاة والموضوع ان الشهود عذر وباعيتهم اذ لو كانوا حاضرين لبطلت شهادتهم بسكونهم ولو كانت هي الميتة وشهدت البينة بعد موتها بطلاقها لم يرثها وانظر الفرق بين موته وموتها في الشرح الكبير (ص) وان أشهد به في سفر ثم قدم ووطئ وأنكر الشهادة فرق ولا حد (ش) أي وان أشهد الزوج بالطلاق اثنان أو دونه أي بانشاءه أو بالاقرار به في سفر ثم قدم ووطئ وأنكر الشهادة فرق الحاكم بينهما ولا يلزمه حد على المشهور لانهم معاً على حكم الزوجية حتى يحكم بالفراق بدليل ان العدة من يوم الحكم بالفراق ولانه كالمقر بالزنا الراجع عنه (ص) ولو أبانها ثم تزوجها قبل صحته فكالمترزوج في المرض (ش) يعني ان المريض اذا طلق زوجته طلاقاً بائناً ثم تزوجها في ذلك المرض فحكمه حينئذ حكم من تزوج أجنبية في المرض فيكون فاسداً وفساده لعقده لانه من ادخل وارثاً فيمسخ قبل البناء وبعده ولها الاقل من المسمى وصادق المشمل من الثلث ويجعل الفسخ الا ان يصح المريض كالمريض فالتشبيه لا فائدة الفسخ ولو بعد

وانظر الفرق الخ) الفرق ان الشهادة يجب الاعذار فيها للمشهد عليه وقد فات ذلك لموته فوجب ان ترثه لاحتمال ابدائه مطعناً فيها لو كان حياً واذا كانت هي الميتة فقد أعذر اليه فيها فلم يبدفها مطعناً فوجب ان لا يرثها (قوله وان أشهد الزوج به) أي بايقاع الطلاق وهو بائن أو رجعي وانقضت العدة وأما لو كان رجعياً ولم تنقض العدة وادعى انه نوى هذا الوطء الرجعية فانه يصح ارتجاعه (قوله لانهم معاً على حكم الزوجية) وقيل لانه يجوز عليه النسيان (قوله ولانه كالمقر بالزنا الراجع عنه) فاشهاد بالطلاق بمنزلة الاقرار بالزنا وانكاره الشهادة بمنزلة الرجعية ولا يخفى بعده الا ان خبره بأن هذا لا يظهر في الشهادة على الانشاء (قوله قبل صحته) صادق بأن يتزوج في أول مرضه وبأن يتزوجها في آخر مرضه (قوله فحكمه حينئذ حكم من تزوج أجنبية في المرض) أي فلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه



(قوله ولم يجز خلع المريضة) مرضا مخوفاً أي يحرم عليها وكذا عليه أيضاً لأنه معين لها على ما قصدت واستعمله هنا في إبانة العصة وقوله وهل يرد الظاهر كما قال بعض أن هذا الراد بطلان أي الخلع بمعنى المال المخالعة به والحاصل أن الخلع له معنيان (قوله أو المجاوز لارثه الخ) قال بعض الشيوخ هذا هو الذي ينبغي التعويل عليه (قوله واستنفيد مما مر عن المدونة أنهم لا يتوارثان على كلا القولين) أعني الذي مر على القول الثاني لا الأول لأن الأول ما فيه التصريح بالعدم كونه لا يرثها ويجب بأن عدم ارثها منه يعلم من كونها طالبة للفرق لانها خالعة له (قوله فيوقف جميع ما خلفت به) أي لا قدر الارث خاصة وان احتاجت للانفاق منه أخذته وان تلف فهو منه ان كان معيناً وما ذكره من وقف جميع ما خلفت عليه نحوه لا في الحسن والخطاب وهو الصواب كما أفاده محشي نت وقال نت ومن تبعه يوقف قدر ارثه مما خلفت به من نصف (١٦٠) وربع وهو خلاف الصواب ومعنى إيقافه أنه يترفع منها ويوقف تحت يد أمين

على ما قاله في الجواهر وهو ظاهر المتن والذي في المدونة أنه يبقى بينها ولا ينزع منها فتصرف فيه يبيع وشراء ونفقة بالمعروف وان كان معيناً وتلف ضمنه لأنه معين رضىه والمعتد كلام المدونة فيحمل قول المصنف ووقف على ان الزوج لا يمكن منه ويوقف عن أخذه الى الموت (قوله الى موتها) قال في معين الحكم وان قلنا يوم الموت وقف فان سحقت أخذه وان ماتت كان له ذلك من الذي كان يسدها ومما حدث لها من مال وفيما علمت به وما لم تعلم مال مجاوز ذلك المسمى فلا يراد عليه لأنه رضى به والحاصل انها ان سحقت نفسها الخلع على كل حال سواء قلنا باعتبار يوم الخلع أو يوم الموت بقدر الميراث أو أكثر على قول ابن القاسم تقدم ان الاكثر على انه تفسير لقول مالك فعلى المؤلف الموازنة في عدم الاقتصار عليه وتقديمه تأويل الأقل بأن قول مالك مخالف لابن القاسم وأنه يبطل على كل حال وان كان أقل من الميراث وان سحقت

البناء ومما عه من الصدق وأما الميراث فانه ثابت لها على كل حال بالنسكاح الأول فان قيل علة فسخ نكاح المريض وهي ادخال وارث منتفية هنا لثبوت الارث لها على كل حال فالجواب ان الارث الذي هو ثابت لها نقطعه العصة البينة فانها اذا حصلت العصة أعني يكون بالتزويج المذكور وحينئذ فقط عدم وجوب فسخ هذا النكاح (ص) ولم يجز خلع المريضة وهل يرد أو المجاوز لارثه يوم موتها ووقف اليه تأويلان (ش) اعلم أن مالكا قال في المدونة ومن اختلعت في مرضها وهو صحيح بجميع ما لها لم يجز ولا يرثها وقال ابن القاسم فيها وأنا أرى أنها اذا اختلعت منه بأكثر من ميراثه منها فله قدر ميراثه ويرد الزائد وان اختلعت منه بقدر ميراثه فأقل فذلك جائز ولا يتوارثان واختلف هل قولها مخالف واليه ذهب ابن المواز وابن نافع وعليه فقول مالك لم يجز أي يبطل جميعه ويرد ما خلفت به لها أو لورثتها أو وفاق وهو مذهب اليه عياض والاكثر وعليه فقول مالك لم يجز أي لم يجز القدر الزائد من المخالعة به على ارثه أي انه يبطل القدر المجاوز لارثه مما خلفت به وقد أشار المؤلف الى تأويل الوفاق بقوله أو المجاوز لارثه واستنفيد مما مر عن المدونة أنهم لا يتوارثان على كلا القولين فقوله أو المجاوز لارثه أي لو لم يخالعه وما كان قدر ميراثه فأقل فله وتعتبر مجاوزة المخالعة به لارثه وعدم مجاوزته يوم موتها الا يوم الخلع فيوقف جميع ما خلفت به الى موتها لينظر هل هو قدر ارثه أو أقل أي لو لم يخالعه فبأخذه وما زاد فبرده (ص) وان نقص وكيله عن مسماه لم يلزم (ش) يعني اذا قال الزوج لو كيله خالعي زوجتي بعشرة مثلاً خالعهان بخمسة فان الخلع لا يلزم ولا يقع الطلاق لان الوكيل معزول عن ذلك الا ان يتمه الوكيل أو الزوجة فيلزم اذا لامسه تلحق الزوج (ص) أو أطلق له أولها خلف انه أراد خلع المثل (ش) يعني ان الزوج اذا أطلق لو كيله في المخالعة في زوجته أو أطلق لزوجه في المخالعة عن نفسها فنقص الوكيل أو الزوجة عن خلع المثل فان الزوج يخلف حينئذ انه أعني أراد خلع المثل ولا يلزم الخلع ولا يقع الطلاق الا أن تتم له الزوجة أو الوكيل خلع المثل فيلزم الطلاق حينئذ ومحل البين حيث لم يكن مستفتياً والاقبل قوله بلاعين ومحل كلام المؤلف اذا قال ان أعطيني ما خالعت به أو دعوتيني الى الصلح معرفاً وأما لو قال لها ان دعوتيني الى صلح بالنسكاح فيلزمه ما أتت به

قال ابن رشد ووجهه ان ما خلفت به أراد ان يأخذ الزوج من رأس مالها عاشت أو ماتت وهو جوار بين فوجب ان يبطل وان كان أقل من ميراثه (قوله وان نقص) ظاهره ولو قل النقص والزواج بائع وقد ذكر في الوكالة انه لا يقتصر النقص في البيع حيث قال أو يبعه بأقل (قوله حيث لم يكن مستفتياً) بأن رفعته البينة للقاضي (قوله ومحل كلام المؤلف) أي في الصورة الثانية (قوله اذا قال ان أعطيني ما خالعت به الخ) أي لا يصح جملة على واحدة من الصورتين أما الاولى فانه بمنزلة قوله ان أعطيني خلع المثل فليس من الاطلاق فان أعطته أقل من خلع المثل لم يلزمه طلاق ولا عين عليه وأما الثانية فلان الحكم فيه انه ان أعطته قدراً ولو خلع المثل وقال ما أردت الا نصف مالك أي أو ما زاد عليه فانه يخلف ولا يلزمه طلاق ولا يصح جملة على ما اذا قال ان دعوتيني الى صلح فلم أجعل فان طالق فانه يلزمه الطلاق لما دفعته له من قليل أو كثير ولا عبرة بما يقول ولو خلف عليه وحينئذ يتعين جملة على ما اذا قال لها خالعتني على مال كما يفاده كلام المواق



(قوله وان زاد وكيلها الخ) ظاهره سواء أسند الوكيل الاختلاع الى نفسه أو اليها أو لا الى نفسه ولا اليها وهو خلاف المنقول فيقيد بما إذا أسند الاختلاع اليها بقوله خالع فلانة على مائة دينار منها أو لا الى نفسه ولا اليها كقوله خالعها على مائة دينار وأما لو أسند الاختلاع الى نفسه كقوله خالعها على مائة دينار مني أو قال اشترى مني عصفها بكذا فإنه يلزمه المسمى أى ماسمها للزوج قاله صاحب الجواهر والبيان وظاهر كلامهما ان هذا جار فيما إذا سميت له وفيما إذا أطلقت (قوله ورد المال الخ) وكذا يسقط عنها ما التزمته من رضاع ولدها أو نفقة جل أو اسقاط حضانتها (قوله ويحل له الخ) محله بعد قوله وان شاء فارقها أى وان شاء فارقها ويحل له ما أخذ منها (قوله ولا يحل له ما أخذ منها) عند المضاررة (قوله إلا أن تشتمه أو تخالف أمره) استثناء منقطع تأمل (قوله ويعينه مع شاهد الخ) أى إذا كانت الشهادة على القطع وأما على السماع ففيه قولان واقتصر ابن عبد (١٦١) السلام على انه يرد المال بشهادة واحد على

السماع مع اليمين وظاهر ما يأتي في الشهادات أن رد المال بشهادة امرأتين على السماع ضعيف (قوله وقد ذكره ز) ونصه الاسترعاء هنا على خلاف حقيقته المذكورة في باب الصلح ونصه الاسترعاء هو ايداع الشهادة وذلك كأن تقول المرأة لجماعة مثلاً ان لي بينة على ضرره لى وانما أريد أن أخالعه وأقرت بعدم الضرر فإذا أسقطت هذه البينة فلها ان تقيها التقيم بينة الضرر ولا يقال انها مكذبة لهما انتهى (قلت) وأسقط من تصوير المسئلة شيئاً بعد قوله وأقرت بعدم الضرر وهو اني أنسقطت بينة الضرر فليست ملتزمة لذلك وقوله فإذا أسقطت هذه البينة أى بينة الاسترعاء واذا كان لا يضرها اسقاط بينة الاسترعاء فلا يضرها اسقاط بينة الضرر لكن يقدح فيما ذكره زان قوله على الاصح أشار به لترجيح ابن رشد وهو انما وقع في اسقاط بينة الضرر لا يقال ما ذكره ولا يفيد ان اسقاط بينة الضرر لا يضر لانه لا يستفاد من

ولو تافها (ص) وان زاد وكيلها فعليه الزيادة (ش) يعنى ان الزوجة إذا قالت لو وكيلها خالع عني زوجي بعشرة مثلاً فزاد على ماسمت له أو عن خلع المثل ان أطلقت فان الخلع يلزم ويقع الطلاق على الزوج ويلزم الزوجة ماسمت للوكيل فقط والزائد على ماسمته أو على خلع المثل على وكيلها (ص) ورد المال لشهادة السماع على الضرر (ش) يعنى ان المرأة إذا ادعت بعد المخالعة انها خالعتها الا عن ضرورة وأقامت بينة سماع على ذلك فان الزوج يرد ما خالعهابيه وبانت منه ولا يشترط في هذه البينة السماع من الثقات وغيرهم بل لو ذكرت انها سمعت ممن لا تقبل شهادته كالخدم ونحوهم عمل على شهادتهم ما وأل في الضرر للعهد أى الضرر الذي لها التطبيق به فليس من الضرر تأديها على ترك الصلاة والغسل من الجنابة فان شاء امسكها وأدبها ويحل له ما أخذ منها وان شاء فارقها ولا يحل له مضاررتها اذا علم منها زنا حتى تقتدى رواه ابن القمام عن مالك ولا يحل له ما أخذ منها الا ان تشتمه أو تخالف أمره (ص) وبعينها مع شاهد أو امرأتين (ش) يعنى وكذلك يرد الزوج المال المخالعه به اذا أقامت على الضرر شاهد يشهد لها على الزوج بانه يضرها وحلفت معه ومثل الشاهد المرأتان (ص) ولا يضرها اسقاط البينة المسترعاة على الاصح (ش) المراد بينة الاسترعاء البينة التي استرعتها بالضرر رأى أشهدتها بالضرر يعنى ان الزوج اذا أشهد على زوجته انها خالعتها لا عن ضرر وانما أسقطت البينة الشاهدة لها بالضرر فانه لا يلزمها ذلك الا لشهادتها والاسقاط وتقوم بيفتها فاطلق المؤلف الاسترعاء هنا على خلاف حقيقته المذكورة في باب الصلح ولو قال ولا يضرها اسقاط بينة الضرر لكان أظهر وفيهم من منعه انه لا يضرها اسقاط البينة المسترعاة بالمعنى المذكور في باب الصلح وقد ذكره ز هنا وحل كلام المؤلف عليه فانظر نصه في الشرح الكبير مع ما ردد عليه (ص) وبكونها بائناً لرجعية (ش) قد علمت ان العوض الذي تدفعه المرأة في الخلع انما هو عوض عن التحلل العصمة فإذا ثبت بعد الخلع انها كانت مطلقة قبل الخلع طلاقاً بائناً فانها ترجع فيما دفعته اليه لان الخلع لم يصادف محللاً بخلاف ما لو كانت مطلقة طلاقاً رجعيّاً والعدة لم تنقض فانها لا ترجع في العوض لان الخلع صادف محللاً للملك الزوج عصمتها وطوق طلاقه لها لان الرجعية زوجة (ص) أولئك يفسخ بالطلاق (ش) يعنى ان المرأة التي يفسخ نكاحها بالطلاق بأن كان مجعماً على فساده كالحامسة أو المحرم اذا خالعهازوجها

(٣١ - خريش ثالث) النص على ان اسقاط بينة الاسترعاء لا يضر ان اسقاط بينة الضرر لا يضر وذلك لانه ربما يقال ان بينة الضرر تسقط اذا أسقطتها لان لها في التخص عن اسقاطها مندوحة وهي استرعاؤها لانها ليست ملتزمة لاسقاطها وأما بينة الاسترعاء فليس لها في التخص عن اسقاطها مندوحة فلا تسقط باسقاطها الا ان يقول كمالها مندوحة في التخص عن اسقاط بينة الضرر بما ذكر لها مندوحة أيضاً في التخص عن اسقاط بينة الاسترعاء بالاسترعاء في الاسترعاء فاستويا هذا وفيهم من كلامهم هنا انها لو اسقطت كل بينة تشهد لها بما ينافي ما أقرت به من الطوع وعدم الضرر ان ذلك لا يلزمها قال اللقاني قوله المسترعية هو في النسخ من سوم بالياء وقاعدة الخط ان الالف اذا تجاوزت ثلاثة أحرف ولم يكن قبلها ياء رسمت ياءً مطلقاً سواء كانت عن واو أو عن ألف وهذا هو الراجح من أقوال ثلاثة وهنا كذلك فترسم بالياء وتقرأ بالالف وقراءته بالياء لحن فاحش يقرؤه الجاهل بعلم الخط وال رسم (قوله بأن كان مجعماً عليه) وأما







(قوله وقيد اللّخمى الخلاف الخ) أى الذى بين ابن القاسم وغيره الذى هو فى غير الأخيرة كما يستفاد من مرام (قوله فان مات الخ) الحاصل ان الكلام فى نفقة الاجنبى أو الزوج أو الكبير أى الذى ليس برضيع لافى نفقة الولد فلا يناسب ذكر هذا الكلام فى هذا المحل وحاصل الجواب ان يفرض الكلام فيما اذا اشترط نفقة الولد الصغير والزوج بما علمت من كلام عيج ويحمل هذا الكلام على ما اذا لم يجز عرف بالاسقاط بأن جرى العرف بالرجوع أو لم يجز شئ وذلك لان قول المصنف كونه تشبيه فى السقوط وهو محمول على ما اذا جرى العرف بالاسقاط والارجع عليها ببقية نفقة المدة كما يفيد أبو الحسن (قوله ويسقط عنها ذلك) أى حيث كانت عادتهم ذلك والارجع عليها ببقية نفقة المدة كما يفيد أبو الحسن ومثل الموت (١٦٣) استغناؤه فى الحولين (قوله فانه يؤخذ الخ)

أى ويوقف ولا يأخذه الاب لاحتمال موت الولد فكما مضى أسبوع أو شهر دفع من ذلك فان مات الولد فاذا ظهر رجوع المال لورثة الام يوم موتها (قوله فلو انقطع لبنها) حقيقة أو حكماً بأن نقص عن كفاية الولد (قوله الا لشرط) ومثله العرف وينبغى رجوعه لقوله وان مات وما بعده وتقديم الشرط لانه كالعرف الخاص عند تعارضهما (قوله والجعل الخ) عطف تفسيري قال اللقاني تعبيره بالنفقة أولى من تعبير من عبر بالجمالة ومن تعبير من عبر بالاجارة لان الاجارة انما تكون على شئ معلوم والنفقة تشمل الجمالة على تحصيله والنفقة عليه بعد تحصيله لاعلى الزوجة لخروجه عن ملكها وضمانها بالجمالة عليه اذا علمت ما قررناه فلا مانع من حمل النفقة فى كلامه على حقيقةها ومجازها انتهى فتبين قصور كلام شارحنا (قوله لا نفقة جنين) أى أم جنين وقوله الاى لكن بعد وضعه والاستثناء منقطع لانه لا يسمى جنيناً بعد وضعه فعليه نفقة أى أجرة رضاعه (قوله وأجبر) أى

مالك وقال غير واحد من الموثقين والعمل على غير قول ابن القاسم لان غاية ذلك انه غرور وهو جائز وقيد اللّخمى الخلاف بما اذا وقع الخلع غير مقيد أو ما لو قيد ذلك بمدة معلومة مات الولد أو عاش لجاز عند ابن القاسم وغيره فان مات الولد أخذ الاب ذلك مشاهرة ولكن ظاهر كلامهم ان كلام اللّخمى مقابل وان الخلاف مطلق (ص) كونه (ش) التشبيه فى السقوط والمعنى ان الرجل اذا خلع زوجته على ان ترضع ولدها وتنفق عليه مدة حولين من يوم الوضع فمات الولد قبل تمام المدة فان الزوج لا يرجع عليها ما بقى من المدة ويسقط عنها ذلك (ص) وان مات أو انقطع لبنها أو ولدت ولدين فعليها (ش) الموضوع بحاله أنه خالعهما على ان تنفق على ولده منها وترضعه مدة حولين فمات قبل تمام المدة فانه يؤخذ من تركتها ما يصرف على الولد فى نفقته ورضاعه الى تمام المدة لان ذلك دين ترتب فى ذمتها فهو كسائر الديون فان مات الولد رجوع المال لورثة أمه يوم موتها فان لم تخلف المرأة شيئاً فان نفقة الولد وأجرة رضاعه على أبيه فلو انقطع لبنها فانه يلزمها ان تستأجر من يرضعه الى تمام المدة وكذلك يلزمها لو ولدت ولدين فأكثر ان ترضعهما وتنفق عليهما الى تمام المدة فقوله فعليها يرجع للمسائل الثلاث فان عجزت عن نفقة الولد أو عن نفقة نفسها أنفق الاب وتبعها ان أسرت (ص) وعليه نفقة الابن والشارد الا لشرط (ش) يعنى الزوج اذا خلع زوجته على عبدها الا بق أو بعيرها الشارد فان أجرة تحصيلها والجعل على ذلك على الزوج لانهم ما صاروا على ملكه بمجرد عقد الخلع وزال ملك الزوج عنها الا ان يكون الزوج اشترط ذلك عليها (ص) لا نفقة جنين الا بعد خروجه وأجبر على جمعه مع أمه (ش) يعنى ان نفقة أم الجنين تكون على الزوجة حيث خالعهت بما فى بطن أمها الى حين خروجه من بطن أمه ثم تكون على الزوج أى أجرة رضاعه لانه ملكه بمجرد الوضع وصار فى ملكه ويجبر الزوج والزوجة على جمع الجنين مع أمه بأن يبيعهما من شخص واحد أو يشتري أحدهما من صاحبه ولا يكتفى بجمعهما فى حوز لان التفريق هنا بعض (ص) وفى نفقة ثمرة لم يبدل صلاحها قولان (ش) يعنى انه اذا خالعهما على ثمرة لم يبدل صلاحها أو لم يظهر بالكلية هل نفقتها الى بدو الصلاح من سقى وعلاج على الزوج لان ملكه قد تم ولا حاجة فيها أو على الزوجة لتعذر التسليم حينئذ ثم عاقولان لشيوخ عبد الحق ولو عبر بقوله لم تطب بدل لم يبدل صلاحها لكان أخصر (ص) وكفت المعاطاة (ش) أى كان تعطيها شيئاً على وجه يفهم منه انه فى تطير العصمة ويفعل فعلا يدل على قبول ذلك كان تكون عادتهم انها اذا خلعت سوارها من يدها ودفعته له أو خرجت من الدار ولم يمنعها انه طلاق وكان تدفع له

وأجبر كل من المالكين على جمعه مع أمه (قوله لان التفريق هنا بعض) أى لأن بعده عن أمه بعض فلذلك جبر على جمعهما بعد ذلك فى الملك وأما لو كان غير عوض كهبه فانه لا يجب جمعهما فى الملك بل يكتفى بالجمع فى الحوز (قوله ولم يظهر بالكلية) ظاهره ان هذه الصورة خارجة عن المصنف مع انها داخلية فى كلام المصنف (قوله قولان لشيوخ عبد الحق) الظاهر القول الاول فان بدا ولم يخرج بعد بدوه لكافة فعليه أجرة أخذها الا لشرط (قوله ويفعل فعلاً) انفعلى فى المقام بالنسبة للزوج عدم المنع بمعنى الكف عن ذلك (قوله أو خرجت من الدار) كذا فى نسخة بأو وكأنه يشير الى صورتين صورة للخلع وصورة للطلاق وان كان سياق الكلام فى الخلع فقوله كان يكون عادتهم هذه صورة للخلع وقوله أو خرجت الخ صورة للطلاق وقوله وكان تدفع له دراهم هذه صورة خلع وقوله أو تخفف حفرة



صورة للطلاق وقوله ويقبل منه ذلك راجع لقوله وكان يدفع له دراهم وقوله أو يرد الحفرة راجع لقوله أو تحفر حفرة ويكون الفعل الصادر من الزوج هو عدم المنع أي الكف عن المنع ويجوز أن تكون أو في قوله أو خرجت بمعنى الواو وقوله أو تحفر حفرة أو بمعنى الواو وقوله أو يرد الحفرة أو بمعنى الواو وعلى هذا عبارة شب ونصه فإن كانت عاداتهم أنه إذا حصل منه ما يغنيها وأخرجت سوارها من يدها ودفعته له وأخرجت من الدار ولم يمنعها أنه طلاق وقال في قوله أو تحفر حفرة بالواو لا بالواو والرد هو الرد المعروف عندنا (قوله وعرفهم بما الخ) الأولى أن يقول وعرفهم دلالة ما ذكر لي شمل جميع ما ذكر من الخلع والخروج من الدار وما بعده واعلم كما أفاده بعض شيوخننا أن الفعل لا يقع به الطلاق ولو قصد به الطلاق لم يجز عرف باستعماله في الطلاق والواقع به الطلاق فإن صاحبه عوض فهو يائن والافهم ورجعي (قوله وما وراء ذلك الخ) لا يخفى أن تلك الأمثلة المتقدمة يقع الطلاق بمجرد حصول المعلق عليه فلا يتأتى ما ذكره من الالتزام أو الوعد وقوله وانما بناط الحكم لوجود المعلق عليه مفيد لما قلنا من أنه لا يتأتى الالتزام ولا وعد الالتزام والالتزام والوعد انما بآتيان في خوف أو قتل الخ (قوله وانما بناط الحكم الخ) لا يخفى أن هذا ينكر على قوله وما وراء ذلك (قوله لا بد من القبول ناجزا) مثلا بأن يقول لها إن أقبضتني كذا فانت طالق فتقول أقبضت وتقبض فعلى هذا إذا لم يقع قبول ناجز بالمجلس ووجد المعلق عليه بعد المجلس مع قرينة على عدم الترك فإنه لا يقع (١٦٤) طلاق عنده فالصور ثلاث وجود القبول والمعلق عليه بالمجلس ناجز بنخلع

باتفاقهما الثانية عدم وجودهما إلى ما يرى ترك الزوجين للتعليل ولا قرينة فلا خلع باتفاقهما الثالثة وجود المعلق عليه بعد المجلس مع قرينة على عدم الترك ولم يقع قبول ناجز بالمجلس فهو ليس خلعاً لها عند ابن عبد السلام ولها ذلك عند ابن عرفة خلاصته أنه لا يقع الطلاق بمجرد حصول المعلق عليه هذا ما تفيده عبارة الشارح إلا أنه في شرح شب يخالفه فإنه قال وذكر ابن عبد السلام تفصيلاً وهو أنه في المعلق لا يشترط أن يكون القبول ناجز أي سواء كان التعليل منه مثل متى أعطيتني ألفاً فانت طالق أو منها مثل متى طلقني فلان ألفاً وما غير المعلق فيحتاج إلى

دراهم أو تحفر حفرة ويقبل منه ذلك أو يرد الحفرة وعرفهم ما دلالة الحفرة والدفن على ما ذكر (ص) وان علق بالاقباض أو الاداء لم يختص بالمجلس الاقرينة (ش) يعني أن الزوج إذا قال لزوجته إذا أقبضتني كذا فانت طالق أو قال لها إن أديتني كذا فانت طالق أو إذا أومتى أديتني فقد طلق لم يختص اقباضها أو ادائها بالمجلس أي الذي قال لها فيه ذلك القول بل إذا أقبضته أو أتت إليه بما طلبه منها فإنها تطلق منه ولو بعد المجلس ما لم يطل بحيث يرى أن الزوج لا يجعل التملك إليه اللهم إلا أن تقوم قرينة تدل على أنه أراد المجلس فإنه يعمل على تلك القرينة والواو في الاداء بمعنى أو وقوله لم يختص بالمجلس وما وراء ذلك هل يلزم الزوج البيئونة أم لا يأتي التفصيل إلا في قوله أن فهم الالتزام أو الوعدان ورطها فالضمير في قول المؤلف لم يختص بالاقباض أو الاداء وأما القبول فلا يعتبر هنا وانما بناط الحكم بوجود المعلق عليه فإن وجد حصل المعلق والافلا وكلام المؤلف موافق لما ابن عرفة وذكر ابن عبد السلام أنه لا بد من القبول ناجز في صورة التعليل (ص) ولزم في آلاف الغالب (ش) يعني لو وقع الخلع بينهما على ألف دينار أو على ألف درهم فإنه يلزم في ذلك من غالب نقد هذا البلد سواء كانت الدراهم هي الغالبة أي غالب تعامل الناس بها أو الدنانير فلو خالعهما على ألف رأس من الغنم وكان الغالب في غنم تلك البلد الضأن أو المعز فإن ألف يؤخذ من الغالب ويلزم من لزوم الغالب البيئونة وأما قوله والبيئونة فهو معلق بما بعده (ص) والبيئونة أن قال إن أعطيتني ألفاً فانت طالق أو أفاقتك أو أفاقتك أن فهم الالتزام أو الوعدان ورطها (ش) عطف على الغالب

القبول ناجز أو كلاً من يوههم أو يدل على أن المعلق يحتاج إلى القبول ناجز وليس كذلك فإنه لا يحتاج والمعنى إلى القبول أصلاً (قوله فإنه يلزم في ذلك الخ) هذا لا يأتي إلا إذا قال على ألف من النقد فإن كان الغالب الذهب فالألف منها وإن كان الغالب الفضة فالألف منها فإن لم يكن غالب أخذ من كل النصف بعد أن يمانهما على ما استظهره ابن وهبان وهذا إذا كان المأخوذ منه اثنين كافي المثال فإن كان ثلاثة فن كل الثالث ثم انك خبر بأن الذهب أصناف فيؤخذ من الغالب والافن كل على ما تقدم وأما لو لم يمين بان قال ألف فإن جرت العادة بشئ عمل به والاقبل تفسيره وان وافقه عليه وان لم توافقه حلفت ولا يقع طلاق تقرير وقال اللقاني لزم ما أتى به من كل شئ بدليل ما سيأتي في قوله أو بما في يدها الخ (قوله والبيئونة) مرضى عجم وابن خلة أن المراد يقع الطلاق بمجرد الاعطاء ولا يتوقف على إنشاء الطلاق ومرضى الناصر أن المعنى ولزم إنشاء البيئونة أي إنشاء ما يدل عليها كأن يقول هي طالق والحق كلام الناصر ولذلك كتب بعض المحققين فقال مانصه ظاهره أنه يكون طلاقاً إذا حصل المعلق عليه من غير إنشاء وهو ظاهر توضحه أيضاً لا بد من الانشاء بعد الاعطاء كما قال اللقاني لأن معناه عندهم أن أعطيتني ألفاً أنشأت عقد الخلع وفائدة حصول الانشاء أن الوعد لا يكون طلاقاً ويجبره الحاكم على أن ينشئ الطلاق إذا أعطته ألفاً انتهى (قوله أن فهم الالتزام) قال الخطاب في كتابه الالتزام المرجع في الفرق بين الالتزام والوعد إلى ما يفهم من سياق الكلام وقرائن الأحوال فثبت دل الكلام على أحدهما



عمل عليه ولا يفرق بينهما بصيغة الماضي والمضارع كما يفهم من كلام ابن رشد اذا الالتزام قد يكون بلفظ المضارع بالقرينة كما يفهم من لفظ خليل في مسألة الخلع وكلام ابن رشد وغيرهما ولكنه صيغة الماضي تدل على الالتزام وانفاذ العزيمة والظاهر من صيغة المضارع الوعد والقرينة تدل على الالتزام كما يفهم من كلام ابن رشد اه (قوله والمعنى انه اذا قال الخ) لا يخفى ان هذا لا يأتي فيه التزام ولا وعد بل الطلاق يقع بمجرد حصول المعلق عليه فالاحسن التمثيل بما مثل به المصنف (قوله كتمت شئت الخ) ظاهره ان هذا اللفظ هو نفس القرينة اللفظية الدالة على الالتزام ولا ظهور له بل القرينة شئ آخر (قوله وكذلك ان فهم منه الوعد على المشهور) ومقابلته لا يلزم ويختلف ما اردت طلاقا كذا في حاشية الفيشي قائلا بعد فيتحصل انه ان فهم الالتزام أو الوعد وورطها لا يختص الاعطاء بالمجلس الا القرينة فالدفع لا يختص بالمجلس بل يلزم الزوج البينونة ان حصل (١٦٥) منها الدفع متى فهم الالتزام أو الوعد وورطها ولو بعد المجلس الا القرينة تخصها

والمعنى انه اذا قال لها ان اعطيتني ألفا أو ان اديتني ألفا أو ان ايتيتني بألف من الغنم مثلا فأنت طالق فأنت له بألف من غائب نقود البلد أو غنمها أو بقرها أو بملها فانه يلزمه قبولها ويلزمه البينونة هذا اذا فهم منه بقرينة الحال أو المقال كتمت شئت أو الى أجل كذا الالتزام لذلك وهذا الخلاف فيه وكذلك ان فهم منه الوعد على المشهور وقد ورطها أي أدخلها في ورطة بان باعت أمعتها أو أودارها وما أشبه ذلك فانه يلزمه البينونة بذلك ومفهومه انه لو لم يدخلها في ورطة بسبب الوعد فلا يلزمه الطلاق وهو جار على المشهور من عدم لزوم الوفاء بالوعد قوله ان فهم الالتزام راجع للصيغتين أمارجوعه لا فارق فظاهروا أمارجوعه لفارقت فلانه وان كان ماضيا الا أن ان تخلص الفعل الماضي للاستقبال وقوله أو أفارقت بالجزم جواب الشرط (ص) أو طلقني ثلاثا بألف فطلق واحدة (ش) يعني انها اذا قالت له طلقني ثلاثا بألف فطلقها واحدة بألف فقد بان منه ويلزمها الالف لان قصدها البينونة ولا يتعلق بالثلاث غرض شرعي وهذا قول ابن الموار ومذهب المدونة انه لا يلزمها الالف الا بالثلاث أي فيلزمه الطلقة وينبغي ان تكون بانته نظر الى انه انما أوقعها في مقابلة عوض وان لم يتم راجع خلع المدونة (ص) أو بالعكس (ش) يعني انها اذا قالت طلقني واحدة بألف فطلقها ثلاثا بألف فانه يلزمه الثلاث ويلزمها الالف لحصول غرضها وزيادة وهو مذهب المدونة وتفصيل اللغمي ضعيف (ص) أو ابني بألف أو طلقني نصف طلقة أو في جميع الشهر ففعل (ش) يعني انها اذا قالت لزوجها ابني بألف أو طلقني نصف طلقة بألف أو نصي طلقة أو ربعها وما أشبه ذلك من الاجزاء بألف أو قالت له طلقني في جميع هذا الشهر أو اليوم بألف ففعل ماسأله فانها تبين من عصمتها ويلزمها ان تدفع له الالف التي عينتها وسواء أوقع البينونة في أول الشهر أو اليوم أو انشأه أو آخره فقوله ففعل جواب للمسائل الثلاث (ص) أو قال بألف غدا فقبلت في الحال (ش) يعني ان الرجل اذا قال لزوجته أنت طالق غدا بألف من الدراهم أو الابل مثلا فقبلت المرأة ذلك في الحال فانها تطلق في الحال ويلزمها المسمى ومثله اذا قالت المرأة طلقني غدا ولاك ألف فاذا طلق في الغد وقبله استحق الالف اذا فهم من مقصودها تجميل الطلاق وان فهم منها تخصيص اليوم لم يلزمها ان طلقها قبله ولا يلزمها ان طلقها بعده مطلقا ويقع الطلاق بانتهاء على كل حال (ص) أو بهذا الهروي فاذا هومي (ش) الهروي بفتح الهاء والراء بعدها واو

والمعنى انه اذا قال لها ان اعطيتني ألفا أو ان اديتني ألفا أو ان ايتيتني بألف من الغنم مثلا فأنت طالق فأنت له بألف من غائب نقود البلد أو غنمها أو بقرها أو بملها فانه يلزمه قبولها ويلزمه البينونة هذا اذا فهم منه بقرينة الحال أو المقال كتمت شئت أو الى أجل كذا الالتزام لذلك وهذا الخلاف فيه وكذلك ان فهم منه الوعد على المشهور وقد ورطها أي أدخلها في ورطة بان باعت أمعتها أو أودارها وما أشبه ذلك فانه يلزمه البينونة بذلك ومفهومه انه لو لم يدخلها في ورطة بسبب الوعد فلا يلزمه الطلاق وهو جار على المشهور من عدم لزوم الوفاء بالوعد قوله ان فهم الالتزام راجع للصيغتين أمارجوعه لا فارق فظاهروا أمارجوعه لفارقت فلانه وان كان ماضيا الا أن ان تخلص الفعل الماضي للاستقبال وقوله أو أفارقت بالجزم جواب الشرط (ص) أو طلقني ثلاثا بألف فطلق واحدة (ش) يعني انها اذا قالت له طلقني ثلاثا بألف فطلقها واحدة بألف فقد بان منه ويلزمها الالف لان قصدها البينونة ولا يتعلق بالثلاث غرض شرعي وهذا قول ابن الموار ومذهب المدونة انه لا يلزمها الالف الا بالثلاث أي فيلزمه الطلقة وينبغي ان تكون بانته نظر الى انه انما أوقعها في مقابلة عوض وان لم يتم راجع خلع المدونة (ص) أو بالعكس (ش) يعني انها اذا قالت طلقني واحدة بألف فطلقها ثلاثا بألف فانه يلزمه الثلاث ويلزمها الالف لحصول غرضها وزيادة وهو مذهب المدونة وتفصيل اللغمي ضعيف (ص) أو ابني بألف أو طلقني نصف طلقة أو في جميع الشهر ففعل (ش) يعني انها اذا قالت لزوجها ابني بألف أو طلقني نصف طلقة بألف أو نصي طلقة أو ربعها وما أشبه ذلك من الاجزاء بألف أو قالت له طلقني في جميع هذا الشهر أو اليوم بألف ففعل ماسأله فانها تبين من عصمتها ويلزمها ان تدفع له الالف التي عينتها وسواء أوقع البينونة في أول الشهر أو اليوم أو انشأه أو آخره فقوله ففعل جواب للمسائل الثلاث (ص) أو قال بألف غدا فقبلت في الحال (ش) يعني ان الرجل اذا قال لزوجته أنت طالق غدا بألف من الدراهم أو الابل مثلا فقبلت المرأة ذلك في الحال فانها تطلق في الحال ويلزمها المسمى ومثله اذا قالت المرأة طلقني غدا ولاك ألف فاذا طلق في الغد وقبله استحق الالف اذا فهم من مقصودها تجميل الطلاق وان فهم منها تخصيص اليوم لم يلزمها ان طلقها قبله ولا يلزمها ان طلقها بعده مطلقا ويقع الطلاق بانتهاء على كل حال (ص) أو بهذا الهروي فاذا هومي (ش) الهروي بفتح الهاء والراء بعدها واو

فان كان عازما على واحدة كان لها ان ترجع لانها انما أعطته للثلاث وان كان راغبيا امساكها فأعطته على ان يطلق بحري على قولين فمن شرط شرط لا ينفعه هل يوفي به أم لا وهذا مقابل المنصوص اه بهرام (قوله أو في جميع الشهر) فان طلق بعده وقع بانها لم يلزم المرأة شئ (قوله اذا فهم من مقصودها تجميل الطلاق) أي أولم يفهم شئ فيما يظهر عب (قوله مطلقا) أي سواء قصد تجميل الطلاق أم لا واذا فهم من الرجل تخصيص اليوم فظاهر من النقل أنه يجري فيه مثل ما جرى في المرأة وفي عب وظاهره أنه لا يجري مثل هذا التفصيل في الرجل ولعل الفرق أن قوله أنت طالق غدا بألف وقع عليه الطلاق معلقا من حيث المعنى على ألف وغدا معا أو على الالف ووقع غدا ظرف له وتعلق الطلاق بمثل هذا الزمن أو جعله ظرفا له لغو فيجوز الطلاق متى وجدت الالف ولا ينفعه قوله أردت خصوص اليوم



(قوله ثوب أصفر الخ) من رقيق القطن يصفر سدا بالزعفران أو الكمون أو نحوه (قوله يقال هريت الثوب اذا صبغته) أراد أن يبين ما تنصرف اليه المادة (قوله يلبسه خاصة الناس) مقتضى ما تقدم أن الهروي يلبسه خاصة الناس أيضا (قوله على غير قياس) هكذا في التنبية بزيادة غير واصواب استقاطها واصواب مافي عجب فانه قال مرو بسكون الراء ينسب اليها ما لا يعقل على القياس فيقال ثوب مروى وأمان يعقل (١٦٦) فينسب اليها على غير قياس فيقال رجل مروى بزيادة زاي ذكره التلمساني

وغیره فی حاشیة الشفاء (قوله وينسب اليها مروى) لغرب مخرج الزاي من الراء (قوله لم يلزمه طلاق) المناسب يلزم مثله (قوله على الاحسن) مقابله ما قاله أشهب لا يلزمه شيء اذا لم يكن متمولا فاذا كان في يد هاجر ظاهر متمول وقالت له طلقني بهذا الحجر فطلقها فبان واستحقه فان لم يكن متمولا مع اراءها اياه فرجحي (قوله خالعه بما لا شبهة لها فيه) وهي عامة دونه فلا يقع طلاق فان خالعه بموصوف لا شبهة لها فيه وعلمت بذلك بانته ورجع عليها بمثله فان جهل معها أيضا فان كان معينا رجع ببقية وان كان موصوفا رجع بمثله وأمان علم علمت هي أم لا فيقع الطلاق ولا يرجع عليها بشيء معينا أو موصوفا خلافا لما في عب (قوله أو فقد خلعتك) معطوف على قوله أنت طالق (قوله وهو المراد بالتافه) أي فلم يرد تافه لغة وهو لا بال له (قوله ويحلى بينه وبينها الخ) أي وان لم يدع انه أراد خلع المثل (قوله فانه لا يلزمه الطلاق) لانه يقول ما قصدى الخ) فاذا رضى الزوج صح ذلك (قوله لا يتعلق به أمر شرعى) بل يتعلق به غرض فاسد وهو تنفير الأزواج عنها اذا سمعوا بأنها طلقت فلا نولم بقسع الثلاث بالنظر للفظه بها نظر التعليقها في

مشددة الياء ثوب أصفر يعمل ٣٣ رواه أحد مدائن خراسان يقال هريت الثوب اذا صبغته وكانت السادة من العرب يتعممون بهما ثم الهراوة والمروى بفتح الميم وسكون الراء وتشديد الياء ثوب يلبسه خاصة الناس منسوب الى مروى وهي بلدة بخراسان والنسبة اليها مروى على غير قياس وينسب اليها أيضا مروى بزيادة زاي وهو من شواذ النسب والمعنى ان الرجل اذا قال لزوجه ان أعطيني هذا الثوب الهروي الذي في يدك فأنت طالق فدفعته اليه فاذا هو ثوب مروى فانها تبين منه ويكون الثوب له لانه لما عين الثوب كان المقصود ذاته لانسبته الى تلك البلد وهو مقصود أمان وقع الخلع على ثوب غير معين هروي فبين انه مروى لم يلزمه طلاق (ص) أو بما في يدها وفيه متمول أولا على الاحسن (ش) يعني ان الرجل اذا قال لزوجه ان دفعتي ما في يدك وكانت مقبوضة فأنت طالق ففقتها فاذا فيها شيء تافه متمول ولو يسيرا كالدراهم أو غير متمول كحرقه مثلا أو فارغة عند محمد وسكون فانها تبين منه بذلك لدخوله على الغرر لانه طلق لشيء يأخذه أولا يأخذه قال ابن عبيد السلام وهو الاقرب وهو المشار اليه بالاحسن (ص) لان خالعه بما لا شبهة لها فيه (ش) هذا مخرج مما قبله وهو لزوم الخلع وهذه المسائل لا يلزم فيها الخلع فن ذلك اذا قالت المرأة لزوجه خالعي على هذه الدابة مثلا وأشارت اليها خالعا على ذلك فاذا الدابة ليست لها ولا ملك لها فيها ولا شبهة ملك فانه لا يلزمه الخلع لانه خالعا على شيء لم يتم له وظاهره عدم اللزوم ولو أجاز صاحبه (ص) أو بتافه في ان أعطيني ما خالعت به (ش) يعني ان الرجل اذا قال لزوجه ان أعطيني ما خالعت به فأنت طالق أو فقد خلعتك فان أنته بخلع المثل فانه يلزمه الخلع وان أنته بدون خلع المثل وهو المراد بالتافه فانه لا يلزمه الخلع ويحلى بينه وبينها ولم يوجب عليه في الرواية عينا (ص) أو طلقك ثلاثا بالف قبلت واحدة بالثالث (ش) يعني ان الرجل اذا قال لزوجه طلقك ثلاثا بالف من الدراهم مثلا فقبلت طليقة واحدة من الثلاث بثلاث الالف فانه لا يلزمه الطلاق لانه يقول ما قصدى وغرضي أن تتخلى مني الالف لا بأقل من ذلك فلو قبلت واحدة من الثلاث بالالف لزمه الخلع لان مقصوده حصل ووقوع الثلاث لا يتعلق به أمر شرعى بل وقوع الثلاث خلاف طلاق السنة كما يأتي (ص) وان ادعى الخلع أو قدر أو حلف حلفت وبانت (ش) يعني لو اتفق الزوجان على وقوع طليقة مثلا وقال الزوج وقعت بعوض ولم تدفعه لي وهذا هو المراد بالخلع وقالت الزوجة وقعت الطليقة المذكورة بغير عوض أو قال وقعت على عشرة دنانير مثلا وقالت بل على أقل منها أو قال على عبد وقالت على غيره فان الخلع يلزم بينهما ونكحت المرأة على نفي ما ادعاه الزوج في المسائل الثلاث وله ما قالت في دعوى الجنس والقدر فان نكحت حلف الزوج وأخذ ما حلف عليه فان نكل فلا شيء له في دعواه الخلع ويقع الطلاق باثنا وله ما قالت في دعوى الجنس والقدر (ص) والقول قوله ان اختلفا في العدد (ش) موضوع المسئلة ان الزوجين اتفقا على قدر العوض أو اتفقا على الطلاق بالعوض واختلفا في عدد الطلاق

فقال

المعنى على شيئين القبول والالف ولم يحصل الا أحدهما وهو الالف أي فكأنه قال ان أعطيني

ألف وقبلت الطلاق بالثلاث فأنت طالق ثلاثا فعلق عليه مجموع الشئين فاذا لم يقع القبول للثلاث فلا يقع الثلاث بل ما يقع الاماريده وهو الواحدة البائة وقال الشيخ سالم ينبغي أن يلزم الثلاث لان الزوج أوقعها والطلاق لا يرتفع بعد وقوعه (قوله فان نكحت حلف الزوج) أي لان الدعوى دعوى تحقيق (قوله أو اتفقا على الطلاق) أو بمعنى الواو

(قول الشارح به رواه أحد مدائن خراسان) هكذا في النسخ ولعله محرف من الناسخ واصواب هراة كافي القاموس اه معجمه



(قوله فالقول قول الزوج بلايين) ووجهه ان ما زاد على ما قاله الزوج هي مدعية له وكل دعوى لا تثبت الا بعد دليلين فلايين بمجرد ما وعلى ما هو المنقول لو نكل حبس فان طال دين ولا يقال تخلف ويثبت ما تدعيه لان الطلاق لا يثبت بالنكول مع الخلف وتبين منه في اتفاقهما على الخلع ورجعية في غيره (قوله فان القول قول الزوج) أي يمين (قوله أو استحقاق) فيه مسامحة لانه في الاستحقاق يرجع عليها بالقيمة لقول المصنف فيما تقدم وقيمة كعبد استحق ويجاب بان يقال ان العهدة تنقسم الى الضمان المذكور وعهدة الثلاث ولكن ليس المراد من العهدة هنا عهدة الثلاث ولا السنة بل الضمان المفهم في حد ذاته بما ذكره وان كان المراد هنا عدم ضمان قيمة العبد (قوله وتكون القيمة على غرره) أي وتكون بائنة وينافي هذا (١٦٧) قوله لان خالته بما الاشبه لها فيه وأجيب بان الزوج هنا دخل على غرر مع كونه

بحوز الموت

فصل طلاق السنة (قوله طلاق السنة) أي الذي أذنت فيه راجحاً كان أو مساوياً أو خلاف الأولى لا راجح الفعل فقط كما قد يتوهم من اضافته للسنة ولما كانت أحكامه من كونه راجحاً أو مساوياً أو محرراً أو قيوده علمت من السنة دون الكتاب أضافه اليها دون الكتاب وان كان الاذن فيه وقع في القرآن كما وقع في السنة كقوله تعالى لا جناح عليكم ان تطلقتم النساء واعلم انه تعزيره الاحكام الخمسة بقي شيء آخر وهو ان الذي أذنت السنة في فعله مالم يحرم ومالم يكره وأما ما يحرم أو يكره فبدعي فالذي أذنت السنة في فعله ما كان واجباً أو جازماً مستوي الطرفين أو خلاف الأولى وقوله لان أبغض فيه اشكال بأن المباح ما استوى طرفاه فليس فيه مبعوض ولا أشد مبعوضه والحديث يقتضي ذلك لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه ويجاب بأنه يراد بالحلل مالم يكن حراماً فيصديق بالمكروه

فقال الزوج مثلاً طلقني ثلاثاً عشرة وقال الزوج بل طلقه واحدة عشرة فالقول قول الزوج بلايين ووقعت البيئونه كما قاله الشيخ كريم الدين والمنقول يمين (ص) كدعواه موت عبد أو عيبه قبله وان ثبت موته بعده فلا عهدة (ش) تشبيهه فيما قبله من أن القول قول الزوج والمعنى ان الزوج اذا خالعه زوجته على عيها الغائب وهو غير آبق ثم تبين بعد ذلك انه مات أولم يمت لكن ظهر به عيب فقال الزوج كان الموت أو العيب قبل الخلع فانا استحق قيمته في الموت أو ارش العيب ان لم يمت وقالت الزوجة بل مات أو تعيب بعد الخلع ليكون ضمانه من الزوج ولا يئنه لاحدهما فان القول في ذلك قول الزوج لان الاصل عدم انتقال الضمان اليه وبقاؤه عليها فهي مدعية لا تنقله فعلها البيان أما ان ثبت موت العبد المذكور بعد الخلع فانه لا عهدة على الزوجة في ذلك ومصيبة من الزوج بخلاف البيع لان الغائب في باب الخلع ضمانه من الزوج بمجرد العقد والمراد بالعهد هنا الضمان أي ضمان درك المبيع من عيب أو استحقاق أي لا عهدة على المرأة وأما عهدة الثلاث أو السنة فهي منتفية هنا كما يأتي في باب الخيار فلا تراد هنا وأما اذا خالعه على عيها آبق فانه لا عهدة فيه على المرأة سواء مات أو تعيب قبل الخلع أو بعده الا أن تكون عالمة بموت الآبق قبل الخلع فانه يلزمها قيمته لخالعه لانها غرته وتكون القيمة على غرره

فصل طلاق السنة (قوله طلاق السنة) أي الطلاق الذي أذنت السنة في فعله وليس المراد ان الطلاق سنة لان أبغض الحلال الى الله الطلاق ولو واحدة وانما أراد المقابلة للبدعي ومن البدعي ما هو حرام ومنه ما هو مكروه كما يأتي والطلاق الذي أذنت السنة فيه ما استوفى أربعة قيود أشار اليها بقوله (ص) واحدة بطهر لم يمسه فيه بلاعدة (ش) الاول من القيود أن يكون واحدة فأكثرها في دفعه بدعي مكروه الثاني أن يقع الطلقة في حال طهر المرأة فان أوقعها في غير طهرها بل في حيض أو نفاس كان بدعي لا يطل عليها عدها الثالث أن يكون ذلك الطهر الموقع فيه الطلقة لم يمسه فيه فان أوقعه في طهر مسه فيه كان بدعي لا ينافي هذه الحالة لا ندري هل تعتد بالاقراء أو بوضع الحمل فقد ألبس عليها عدها وخوف الندم ان طهرها حمل ولعدم يقينه لنفي الحمل ان أنت بولد أو أراد نفيه لانها ليست مستبرة فاذا لم يمسه صار على يقين من نفيه وهو أحسنها الرابع أن لا تكون الواحدة مرة في العدة فلو طلقها طلقة رجعية ثم أوقف عليها في العدة شيئاً فبدعي مكروه وكذا يكره أن يراجعها ثم يطلقها التطويل عليها في

وخلاف الأولى بخلاف الأولى مبعوض والمكروه أشد مبعوضه فليس المراد بالبغض ما يقتضي التحريم بل المراد به كونه ليس مرغوباً فيه بل ما فيه اللوم اما الخفيف في خلاف الأولى أو الشديد في المكروه ويكون سراً التعبير بالمبعوضه وان كان المبعوض هو المحرم قصد التنفير بقى ان الطلاق قد عرفنا أنه أشد مبعوضه ويكون مكروهاً الا ان التعليل حينئذ لا يظهر لما علمت ان الذي أذنت السنة فيه لا يشمل المكروه والحديث في المكروه فتدبر وبقى قيدان آخران وهما طلقة كاملة ووقوعها على كل المرأة والأول مستفاد من قوله واحدة والثاني من قوله وأدب المجزئ وكذا قيدان كونها من حيض وتالياً الحيض لم يطلق فيه واحترز بالاول عن طلاق صغيرة ويائسة فانه لا يتصف بسنة ولا بدعة من حيث الزمن بل من حيث العدد والثاني عن الوقوع في العدة واستغنى المصنف عنهما لفهمهما من قوله بطهر الخ (قوله واحدة) أي ولو أوقع بعد ما برئ من عليها كما اطلق أخرى في الطهر الثاني من



العدة مثلاً فإن الأولى تستمر على سنتها وتكون الثانية بدعية وقوله بالعدة كان ينبغي قرنه بالوا ولا نه ليس صفة لظهور ولا حال منه وأما هو صفة واحدة (قوله وأما نوى البقاء الخ) وكذا إذا أطلق (قوله والابأن فقد بعض القيود) أى لأنه لا يمكن فقد جميع القيود في صورة أن البدعي يكون في الحيض والظهر الذي مس فيه ومحال اجتماع الحيض والظهر في آن واحد فأراد انتفاء بعض القيود ويحسب ما تقدم من هذه الشروط في الكثرة (١٦٨) والقلة يبعد من السنة أو يقرب منها وظاهر كلام المصنف أن الواقع في العدة

بدعي سواء كانت العدة بالأقراء أو بالأشهر وهو ظاهر كلام ابن الحجاب ومفاد كلام أبي الحسن وابن عبد السلام أنه لا يكون بدعي إلا إذا كانت العدة بالأقراء فقط (قوله ومذهب الخ) تعليل لما قبله وهو الراجح فكان ينبغي للشارح أن يحمل المصنف عليه من أول الأمر (قوله أو التيمم) أو بمعنى الواو لأن المراد قبل الجميع فتى وجد واحد من الغسل أو التيمم فلا يمنع (قوله يعني أن الطلاق في الحيض الخ) وأما الذي قبل الطهر فحرام ولا يجبر فيه على الرجعة (قوله أو أحنته الزوجة الخ) كان التعليق في الحيض أو قبله والحكمة متعلقة به أن علم أنها تحنته فيه والأفها فقط مع علمها بتعليقه (قوله ولو لمعاد الدم) من العادة أى عاداتها الدم لا من المعادة لـ وقوله لما أى في زمن وقوله يضاف أى الدم في ذلك الزمن للدم الأول (قوله لافيه وفي الحرمة) يصح أن تكون مبالغة في الأمرين إلا أنه يقيدها بان يعلم حين طلاقها أن الدم يعود إليها في الوقت (قوله والاحسن عدمه) ضعيف والمعتمد الأول وقوله على اعتبار المآل راجع للأول الذي هو القول بالجبر وقوله والحال وهو القول بعدم الجبر (قوله ما يقي

العدة أن كانت نيته عند المراجعة الفراق وأما نوى البقاء ثم بدله فطلق وهكذا في كل طهر طلقه لم تذكر له المراجعة ولا الطلاق عياض ولا خلاف فيه (ص) والافدعي (ش) أى والابأن فقد بعض القيود بأن طلق أكثر من واحدة أو واحدة في طهر قدمها فيه أو قبل مسها لكن أردفها واحدة أخرى أو طلق واحدة في غير طهر فبدعي والبدعي منسوب للبدعة أى لم تأذن فيه السنة ولما كان من البدعي مكروه وممنوع بينه بقوله (ص) وكروه في غير الحيض ولم يجبر على الرجعة (ش) يعني أن الطلاق البدعي المكروه هو الواقع في غير الحيض ومثله النفاس كالمطلقة في طهر مسها فيه أو زاد على الواحدة أو أردفها ولا يجبر على الرجعة إذا لم يرد الجبر على الرجعة إلا في حق من طلق في الحيض فيقتصر فيه على محال الورود (ص) كقبل الغسل منه (ش) تشبيهه في عدم الجبر والكراهة يعني أنه إذا طلق الرجل زوجته التي رأت الجفوف أو القصعة قبل الغسل فإنه لا يجبر على الرجعة لكنه مكروه وفي عبارة أخرى تشبيهه في لم يجبر ومذهب المدونة أنه حرام لافي الكراهة وعدم الجبر وأشار بقوله (أو التيمم الجائز) لمرض أو عدم ماء إلى قول ابن الحجاب أو ما يقوم مقامه أى مقام الغسل لقوله فيها وإن كانت مسافرة لا تجتمع ماء فتيمم فلا بأس أن يطلقها بعد التيمم لجواز الصلاة لها (ص) ومنع فيه ووقع وأجبر (ش) يعني أن الطلاق في الحيض بعد الدخول وهى غير حامل بدليل ما بعده حرام ولا يجوز فعله وقد حكى القاضي عبد الوهاب على ذلك الإجماع فإن وقع ذلك فإنه يجبر (على الرجعة) ولا فرق بين أن يكون الزوج هو المطلق في الحيض أو أحنته الزوجة فيه بان كان علق طلاقها على صفة ووجدت تلك الصفة والزوجة حائض فإنه لا يجوز لها أن توقع الطلاق عليه في الحيض فإن فعلت لزم ويجبر الزوج على الرجعة والنفاس مثله (ص) ولولمعادة الدم لما يضاف فيه للأول على الأرجح (ش) مبالغة في الجبر على الرجعة لافيه وفي الحرمة يعني أن المرأة إذا انقطع عنها الدم فطلعت ثم عاودها الدم قبل تمام طهرها فإن الزوج يجبر على الرجعة وإن كان طلاقه وقع في طهر لكن لما كان الدم العائد بعد ذلك الطهر يضاف للدم قبله لعوده قبل تمام الطهر نزل منزلة دم واحد ونزل الطهر بينهما كالأطهر قاله ابن عبد الرحمن وأبو عمران وصوبه ابن يونس خلافا لبعض شيوخ عبد الحق أنه لا يجبر لأنه طلق طاهر ولم يتعمد واستظهره الساجي واليه الإشارة بقوله (والاحسن عدمه) أى عدم الجبر والقولان على اعتبار المآل أو الحال وقوله (لا سخر العدة) متعلق بقوله وأجبر والمعنى أن الزوج إذا طلق زوجته في الحيض فإنه يجبر على رجعتها إلى آخر العدة أى إذا غفل عنها لما طلقها وزوجها في الحيض أى إلى أن طهرت ثم حاضت ثم طهرت ثم حاضت ثم علمنا بذلك فإنه يجبر على رجعتها ما بقي شيء وهذا هو المشهور خلافاً لاشتب القائل بأنه يجبر على الرجعة ما لم تطهر من الحيضة الثانية لأنه عليه الصلاة والسلام أباح طلاقها في هذه الحالة فلم يكن للاجبار معنى (ص) وإن أبي هدد ثم سجن ثم ضرب بمجلس

شئ لا يخفى أن العدة لا تخرج إلا بدخولها في الحيضة الرابعة بالنسبة للحيض الذي وقع فيه الطلاق (قوله أباح طلاقها في هذه الحالة) أى طلاق تلك المرأة التي طلقها في الحيض (قوله بمجلس) أى فعل ذلك كله بمجلس لا من باب التنازع لأنه لا يفيد ذلك بل يفيد تعدد المجلس وقوله ثم ضرب ينبغي تقييده بظن الافادة كما تقدم في قوله ووعظ من نشر الخ ويقال إن التهديد يفعل مطلقاً بل ذكره الخطاب في التهديد فأولى الضرب فإن ارتجع الحاكم قبل فعل شيء من هذه الأمور صح أن علم أنه لا يرتجع مع فعلها أو لا لم يصح فيما يظهر وكذا الظاهر وجوب الترتيب فإن فعلت بدونه ثم ارتجع مع أبيه المطلق صح رجعتها قطعاً



(قوله والالخ) أى فان حصل الارتجاع فلا كلام والارتيجاع الحاكم في تنبيهه يظهر ما ذكرناه ولو شربها وحينئذ فيخصص ما سياتى من أن التعزير في كل شخص بحسبه بما عدا هذا الموضع كما قاله بعض شيوخنا (قوله ويرتجعها له) تفسير لقوله الرجعة والحاصل أن بعضهم يفسر قول المصنف أن يرتجع أى ألزمه الرجعة وبعضهم بالمراجعة بالفعل فأراد الشارح بذلك الجمع بين القولين بأن قال ألزمه الرجعة ويرتجعها ولا يخفى أنه إذا كان قوله ويرتجعها عطف تفسير لا يظهر به جمع بين القولين وإن كان المراد يلزمه أولا بأن يقول ألزمتك الرجعة ثم يقول ارتجعتهالك فهذا بعيد أيضا (قوله والاحب الخ) الاستحباب منصب على المجموع إذا لا مساك حال الحيض واجب وقوله حتى تطهر فان طلقت حينئذ كرهه ولم يجبر على الرجعة كفى لك (قوله وراجعها الخ) لم يرضه اللقاني فانه قال الاحبية المذكورة حيث أجبر على الارتجاع لان ارتجاع من قبل نفسه فلا يستحب له (١٦٩) ذلك فله ان يطلق في الطهر الذي يلي الحيض الذي طلقها فيه لانه لما راجعها

والا ارتجاع الحاكم (ش) يعنى ان الرجل اذا ارتكب المحذور بأن طلق زوجته اختيارا في حال حيضها أو في حال نفاسها وأمره الحاكم أن يراجعها فأبى من ذلك فانه يهدده بالسجن فان لم يفعل سجن فان لم يفعل هدد بالضرب فان لم يفعل ضرب ويكفون ذلك كله قريبا بموضع واحد لانه في معصية فان عمداى ألزمه الرجعة ويرتجعها له بأن يقول ارتجعت لك زوجته (ص) وجاز الوطء به والتوارث (ش) أى وجاز الوطء بارتجاع الحاكم له والتوارث وان كان بلائيه من الزوج لان نية الحاكم قامت مقام نيته (ص) والاحب ان يسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر (ش) يعنى ان من طلق زوجته في حال حيضها أو نفاسها وراجعها أو أبى ان يراجعها فاجبره الحاكم على رجعتها وألزمه اياها ثم أراد طلاقها فانه يستحب له ان يسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء طلقها قبل ان يسكها أو انما امره ان لا يطلقها في الطهر الذي يلي الحيض المطابق فيه لانه جعل للاصلاح وهو لا يكون الا بالوطء وبالوطء يكره له الطلاق فيسكها حتى تحيض أخرى ثم تطهر (ص) وفي منعه في الحيض لتطويل العدة لان فيها جواز طلاق الحامل وغير المدخول بها فيه أو لكونه تعبد المنع الخلع وعدم الجواز وان رضيت وجبره على الرجعة وان لم تقم خلاف (ش) تقدم ان الطلاق في الحيض حرام وذكر هذا الخلاف في علة المنع هل هي لتطويل العدة على المطلقة أو علة المنع في ذلك ما هي الا انها متعبد بها فن قال العلة لاجل تطويل العدة أجاز الطلاق في الحيض أو التنفاس اذا لم تكن العدة مطولة كما اذا طلقها وهي حامل أو طلقها قبل البناء وهي حائض اذا تطويل عليها كفى المدونة ومن قال ان علة المنع ما هي الا لتعبد المنع الخلع في الحيض وان رضيت المرأة لان الحق لها ولا نها أعطت عليه مالا يلزم عليه ان يجبر المطلق على ان يراجعها وان لم تقم المرأة بذلك ولو قال وهل منعه في الحيض لكان أفهم للمقصود وهو ان الخلاف في تعيين العلة التي لاجلها المنع أى وفي كون تعيين العلة في تطويل العدة واستدل له بدليلين أو تعيينها في التعبد واستدل له بثلاثة أدلة خلاف لان الخلاف في منعه وعدم منعه كما هو ظاهر لان المنع متفق عليه وقوله لمنع الخلع علة للحكم بأنه تعبد لا للتعبد لان التعبد لا يعقل (ص) وصدقت انها حائض ورجح ادخال خرقه وينظرها النساء (ش) يعنى ان المرأة اذا طلقها زوجها فقالت طلقتنى في حال حيضى وقال الزوج طلقتها في حال طهرها فانها تصدق

الذي طلقها فيه لانه لما راجعها باختياره دل على انه كان ناويا البقاء ودوام العشرة بخلاف ما اذا أجبر على الارتجاع لانه دل على انه لم ينو البقاء فاستحب له الامساك حتى تطهر (قوله وان رضيت) الواو للعال أى لعدم الجواز في حال رضاها ولو كان معللا لجاز وقوله وان لم تقم الواو للعال (قوله هل هي لتطويل) اللام زائدة أى هل هي تطويل وقوله وأعله المنع في ذلك ما هي الخ أى علة المنع ما هي شئ من الاشياء الا كونها أى تلك العلة متعبد بها أى بالعلة أى أمرها الشارع أو نهانا عنها الشارع أو جوازها لنا الشارع ولم نعقل لها معنى ولا يخفى ما فيه وقوله فن قال العلة لاجل المناسب ان يقول فن قال العلة تطويل العدة (قوله ما هي الا للتعبد) اللام زائدة أى ما هي الا التعبد أى ما هي الا انها متعبد بها وقد تقدم الكلام فيه (قوله لان الحق لها) تعليل لمحذوف فكان قائلا يقول كيف يعقل الرضا فقال لان الحق لها أى في غير الصورة

(٢٢ - خرشى ثالث) لان الامر لها في الخلع أى لان خلعهما للرجل من الامر الذي يجوز لها واذا كان كذلك فيمتأى الرضا فتدبر وقوله لاها أعطت عليه مالا أى ولا يعقل ذلك الامع الرضا (قوله وهوان الخلاف في تعيين العلة الخ) لا يخفى ان الذى اشتهر ان الحكم التعبدى لا يعقل فلا يظهر ذلك الكلام (قوله أى وفي كون تعيين العلة في تطويل العدة) من تعيين المطلق في المقيد (قوله واستدل له بدليلين) هذا هو الحق خلافا لما أفاده أول كلامه من ان ذلك ليس بدليل بل متفرع على ما ذكره حيث قال فن قال الخ (قوله كما هو ظاهر) أى كما هو ظاهره فيه شئ بل الظاهر منه انه هل كون المنع في الحيض لاجل التطويل أو كون المنع لكونه تعبد أى كونه من أفراد التعبد التي لا تعلم لها علة (قوله ورج الخ) المناسب للتعبير بالاسم لما حكاه ابن عرفة عن طر بران عات فهو من الخلاف (قوله وينظرها النساء) هن ما فوق الواحدة وينبغى انه لا خصوصية للنساء بل الرجال كذلك يعرفون دم الحيض وقول ابن بونس ضعيف



كقوله في ك (قوله وهل يمين أم لا) استظهر بعض الشراح اليمين لدعواها عليه العدا والاصل عدمه فتختلف لمخالفته الاصل (قوله كما قيل) أي ان بعضهم ادعى ان صاحب الحال محذوف أي فكان المعنى الا ان يترافعا ٣ فتصدق المرأة في حال كونها طاهرا فليس المحذوف صاحب الحال فقط بل والعامل وعبارة تت وصاحب الحال الضمير المستتر في صدقت فان عبارة الشارح فليس صاحب الحال محذوف ولا يظهر وقال اللقاني كان (١٧٠) الواجب ان يقول طاهرة لان طاهرا حال مشتقة والحال المشتقة يجب مطابقتها

لصاحبها وصاحبها المرأة (قوله اذا كان مجمعا على فساد الخ) ظاهره انه اذا كان مختلفا في فساد لا يجمل في الحيض مع ان علة المنع موجودة والموافق لما قال ابن عرفة التعميم كان مختلفا في فساد أو لا كان يفسخ قبل فقط أو مطلقا (قوله ولا وعد بالقيضة) استشكل بان الطلاق انما يكون عند طلب القیضة وطلبها حال الحيض ممتنع وان وقع لا يعتبر ويحجب بحمل هذا على ما اذا وقع طلب القیضة قبل الحيض وتأخر الحكم بالطلاق حتى حاضت أو ان ما هنا على قول وما يأتي قول آخر ثم لا يخفى ان الجواب الاول لا يتم مع ما قاله الشارح (قوله يطلق عليه بكتاب الله) لقوله تعالى وان عزمو الطلاق فان قلت ليس في الآية أمر بالطلاق قلت نعم ليس فيه أمر صريح الا ان الاقتصار في مقام البيان يقتضي الحصر والمعنى فان انقضت الاربعة فلا بد من أحد الأمرين اما القیضة وهي التي تطلب أولا فان لم يفتى فلا بد من ايقاع الطلاق اما باختياره واما بغير اختياره أي حين يمتنع من الطلاق فقوله وان عزمو الطلاق أي ان صموا على الطلاق واقعو فالأمر ظاهر والاطلاق عليه لما قلناه من ان المعنى على الحصر (قوله لا لعيب) معطوف على

وهل يمين أم لا ولا ينظرها النساء لانها مؤتمنة على فرجها هذا هو المشهور ويحبر الزوج على الرجعة واختار ابن يونس ادخال خرقه في فرجها وينظر اليها النساء فان رأى بالخرقة أنتردم صدقت والا فلا (ص) الا ان يترافعا طاهرا فقوله (ش) أي محصل كون القول قول المرأة ان زوجها طلقها في حال الحيض مالم تكن الزوجة في حال الرفع طاهرا فان كانت كذلك فان القول قوله وانظر هل يمين أم لا فظاهر حال وصاحبها المرأة التي هي بعض مدلول ألف الضمير من ترافعا أي الا ان يترافع الزوجان في حال طهر المرأة ولا حاجة لدعوى حذف صاحب الحال كما قيل وعين أن صاحب الحال المرأة اختصاص وصف الطهر بها كقولك جاء زيد والفرس متكما (ص) ويجل فسخ الفاسد في الحيض (ش) يعني ان النكاح اذا كان مجمعا على فساده كنكاح الخامسة وعثر عليه في الحيض فانه يجمل فسخه ولا يؤخر حتى تطهر لان الاقرار عليه الى وقت الطهر أعظم حرمة من ايقاعه في الحيض فان تكبب أخف المفسدتين حيث تعارضتا (ص) والطلاق على المولى وأجبر على الرجعة (ش) يعني ان المولى اذا حل أجل الایلاء عليه في حال حيض امر أنه ولا وعد بالقيضة فالمشهور وهو قول ابن القاسم انه يطلق عليه ويحبر على الرجعة لانه صدق عليه أنه طلقها في الحيض وطلاقه رجعي قال ابن القاسم انه يطلق عليه بكتاب الله ويحبر على الرجعة لسنة النبي عليه السلام بخلاف المعسر بالنفقة فلا يجمل عليه في الحيض لانه لا يصنع له في الاعسار (ص) لا لعيب ومالولى فسخه (ش) معطوف على المعنى أي مجل للفساد لا لعيب اطلع عليه أحد الزوجين في صاحبه كجنون وعنه وعق أمة تحت عبد فلا يجمل في الحيض بل حتى تطهر وكذلك لا يجمل فسخ نكاح موقوف اجازته على غير الزوج كنكاح المحجور بغير اذن وليه فان الولي لا يجوز له ان يجمل فسخه والمرأة حائض وهذا ظاهر فيما اذا كان الفسخ بعد البناء وأما اذا كان قبله فيشكل مع تعجيله مع ما مر من أنه يجوز طلاق غير المدخول بها في الحيض (ص) أولعسره بالنفقة (ش) يعني ان من أعسر بنفقة زوجته لا يطلق عليه في الحيض ولا في النفاس اذا حل أجل تلومه فيما ذكر حتى تطهر وأشار بقوله (كاللعان) الى انه لا يلاعن بين الزوجين في الحيض أو النفاس وظاهره ولولوني الحل (ص) ونجرت الثلاث في شر الطلاق ونجوه (ش) يعني ان الرجل اذا قال لزوجته أنت طالق شر الطلاق أو أقبجه أو أكلمه ونحو ذلك فانه يلزمه الثلاث وسواء كان مدخولا بها أو لا (ص) وفي طالق ثلاثا لسنة ان دخل بها والا فواحدة (ش) يعني أن من قال لزوجته أنت طالق ثلاثا لسنة فانه يلزمه الثلاث لانه بمنزلة من قال لزوجته أنت طالق في كل طهر مرة فانه يجز عليه وسواء كانت المرأة حاملا أم لا مستحاضة أم لا وسواء كانت طاهرا أم لا وسواء قدم ثلاثا على قوله لسنة أو أخره كانت المرأة مدخولا بها أم لا على قول ابن القاسم وهو المشهور فقامشى عليه المؤلف قول ابن الماجشون (ص) تكببه أو واحدة عظيمة أو قبيحة أو كالعصر (ش) التشبيه في لزوم طلقه واحدة والمعنى

مقدر بالتأويل أي مجل الفسخ لفساده لا لعيب وقوله ومالولى معطوف على قوله لعيب (قوله وأما اذا كان قبله أن فيشكل) ذكره في ك فقال وجد عندى مانصه وهذا حيث اطلع على العيب بعد الدخول وأما لو اطلع عليه قبل البناء حيث كان يظهر قبله كالعنه وأرادت فراقه قبل البناء مكنت من ذلك ولوفي الحيض انتهى (أقول) وحينئذ فلا اشكال (قوله أو أخره) ولا يراد حينئذ ان غير المدخول بها تبين بالواحدة مع وصفها بالسنة فيعده قوله بعدها ثلاثا لغوا لا نقول لما نسق اللفظين فيكناهما لفظ واحد فلم تبين بالواحدة في تقديم السنة على ثلاثا (قوله أو كالعصر الخ) فلو قال أنت طالق مل السموات والارض فظاهر لزوم واحدة وهذا كله قول فصدق بهما مش الاصل لعل الاولى فلا تصدق اه



ما لم ينو أكثر (قوله وهو مقتضى ما في النواذر) أي تجبيل ثلاثاً على مقتضى النواذر ومقابلته تجبيل واحدة الآن للسنة واحدة إذا حاضت واحدة إذا ظهرت وهذا إذا قاله المدخول بها فإن قاله لغير مدخول بها أطلقت مكانها ثلاثاً لان طلاق السنة فيها واحدة (قوله الاعم) أي من كونه سنياً أو بدعيًا بعوض وغيره (قوله وأسبابه) أراد بالأسباب والأركان شيئاً واحداً هو ما يتوقف وجود الماهية عليه وقوله وشروطه أشار لها بقوله وإنما يصح في فصل وركنه أهل في (قوله وركنه أهل) مراد المصنف بالاركان ما يتوقف عليه الماهية فسقط ما قبل ان هذه المذكورات أمور حسية والطلاق معنى من المعاني لانه (١٧١) صفة حكمية ترفع حليته الخ فلا يكون شيئاً

من أجزائه حسياً (قوله ولفظ) فلا يطلق بالفعل ولو قصد به الطلاق الاعرف كسئلة الحفر (قوله الواو عاطفة الخ) ولا يكون الفصل بالفصل مانعاً من ذلك (قوله وركنه مفرد مضاف لمعرفة فيعم) جواب عما يقال كيف يصح الاخبار عن مفردة تعدد (قوله كانه قال وجميع أركانه) لا يخفى ان هذا من باب الكل فليس حينئذ من باب العموم كما اقتضاه قوله فيعم إلا أن يجاب بأنه تسميع (قوله وأما الفضولي) جواب عما يقال هل ازدت فقلت زوجاً كان أوليه أو غيرههما كالفضولي وأيضاً يشترط أن يكون الأهل مسلماً مكلفاً الخ مع ان الفضولي يوقع الطلاق ولا يشترط فيه ذلك فأجاب بقوله ان الموقع في الحقيقة الزوج (قوله والمراد بالحل العصة) يدخل فيه المجوسى اذا أسلم على مجوسية وطلقها بقرب اسلامه ثم أسلمت فانه يلزمه لانه يقر عليها (قوله كالكنيات) أي الظاهرة حاصله ان المراد قصد النطق باللفظ الدال عليه في الصريح والكنية الظاهرة وان لم يقصد مدلوله وهو حل العصة وقصد حلها في الكنية الخفية

ان من قال لزوجه أنت طالق خير الطلاق أو أحسنه أو أفضله وما أشبه ذلك فهي واحدة حتى ينوى أكثر ومثله اذا قال أنت طالق طلقة عظيمة أو قبيحة أو كالقصر أو كالجبيل وما أشبه ذلك سحون ولو قال واحدة للبدعة أو للبدعة ولا للسنة فواحدة وكذا اذا قال أنت طالق للبدعة أو للسنة أو لا للسنة ولا للبدعة لزمه واحدة وكذا لو قال أنت طالق كما قال الله (ص) وثلاث للبدعة أو بعضهن للبدعة وبعضهن للسنة فثلاث فيهما (ش) ضمير التثنية للزوجة المدخول بها وغير المدخول بها يعني ان الزوج اذا قال لزوجه أنت طالق ثلاثاً للبدعة أو أنت طالق ثلاثاً بعضهن للسنة وبعضهن للبدعة فانه يلزمه الثلاث في المدخول بها وغيرها وهو مقتضى ما في النواذر وإنما لم يرجع ضمير التثنية للصورتين اذ لا يعلم منه حكم العموم في المدخول بها وغيرها \* ولما انتهى الكلام على أقسام الطلاق من سنى وبدعى محبوب بعوض وغير محبوب به شرع في أركان الطلاق الاعم وأسبابه وشروطه بقوله

فصل في وركنه أهل وقصد ومحل ولفظ (ش) الواو عاطفة على جملة جازا الخ وهو الطلاق وركنه مفرد مضاف لمعرفة فيعم كانه قال وجميع أركانه والمراد بالاهل موقع الطلاق وزوجاً كان أو وليه ثم أشار الى شرط هذا الموقع بقوله وإنما يصح الخ وأما الفضولي فلموقع فيه في الحقيقة وإنما هو الزوج بدليل ان العدة من يوم الاجازة لا من يوم الايقاع فلو كانت حاملاً فوضعت قبل الاجازة استأنفت العدة والمراد بالقصد قصد النطق باللفظ الدال عليه قصد مدلوله أو لم يقصد به وليس المراد به ايقاع الطلاق بدليل قوله ولزم ولو هل والمراد بالحل العصة المملوكة تحقيقاً وتقديراً كما يأتي في قوله ومحلها مالك قبليه وان تعليقاً والمراد باللفظ حقيقة أو حكماً فيحمل الكلام النفسى على أحد القولين كما يأتي والمراد باللفظ ما دل على فله العصة سواء كانت الدلالة وضعيه كإفيه لفظ الطاء واللام والقاف أو عرفيه كالكنيات (ص) وإنما يصح طلاق المسلم المكلف (ش) يعني ان شرط موقع الطلاق ان يكون مسلماً مكلفاً فلا يصح طلاق من كافر بكافرة إلا ان يتحكما كواالينا فيجبرى فيه تأويلات تقدمت عند قول المؤلف وفي لزوم الثلاث لدعى طلقها وتزنا لهما الخ ولا المسلمة أسلمت ثم أسلم في عدتها ولو أوقع الثلاث عليها بعد اسلامها فاذا أسلم قبل انقضاء العدة كان أحق بها كالأول يطلق وكذلك لا يصح طلاق من صبي ولو مهرهما أو مجنون وان جعل المسلم صفة لذكر خرج به الاثنى فلا يصح طلاقهما من حيث هي أثنى لا يقال اذا اردت الصبي بآنت زوجته منه فقد وقع الطلاق مع عدم وقوعه من مكلف لا نأقول البنونة انما وقعت عليه بحكم الشرع لانه هو الموقع لها (ص) ولو سكر حراماً وهل الآن لا يميز أو مطمأتردد (ش) هذا ما بلغه في لزوم طلاق المسلم المكلف اذ سكره لا يخرج عنه عن التكليف فيلزمه طلاقه ولو سكر سكر حراماً كالخمر والنبيذ

فكلام الشارح قاصر (قوله وإنما يصح طلاق المسلم المكلف) أي زوجته وأما الوكيل عنه والفضولي مع الاجازة فلا يشترط فيهما السلام ولا ذكورة ولا تكليف بل تميز فيما يظهر لان الموقع حقيقة الزوج الموكل والمميز (قوله فلا يصح طلاقهما من حيث هي أثنى) وأما من حيث كونها مخيرة أو مملوكة فيصح وكذا من حيث انها فضولية وان كان الامر منوطاً باجازة الزوج (قوله هذا ما بلغه الخ) فالعنى هذا ان لم يسكر بل ولو سكر حراماً فلا يدخل فيما قبل المبالغة اذ سكر حلالاً كما يشمله لفظه بحسب الظاهر اذ لا يطلق عليه لانه لا يجنون (قوله ولو سكر سكر حراماً) فيه إشارة الى ان حراماً مفعول مطلق ويصح ان يكون حالاً من السكر المفهوم من سكر أي حال كون السكر حراماً أو من فاعل سكر أي حال كونه حراماً أي آتياً بحرام والمراد استعمل عمداً ما يغيب عقله ولو



مع شبهة انه يغيب كالحجر الذي هو المتخذ من ماء العنب وقوله والنيدي أي كلما خوذ من الثمر مثلاً (قوله أو المزر) بكسر الميم والزاي وهو البوزة المسكرة (قوله والحشيشة عند من يرى الخ) ظاهره أنه عند من لا يرى أسكارها أنه لا يقع عليه الطلاق ولو علم أنه يغيب عقله وليس كذلك لأنه إذا علم أنها تغيب عقله واستعملها ثم غاب عقله وطلق فانه يقع عليه الطلاق وأراد بالعلم ما يشمل الظن كما هو ظاهر (قوله وهذا إذا تعمد المحرم) بقى صورة وهو ما إذا شئت في كونه خيراً أم لا وحاصله ان شبهة في كونه مسكراً أكثر به مع تحقيق انه مسكر كما أفاده عجم (قوله ويصدق في ظنه) أي بمنين ان لم تقم قرينة تصدقه فلا عين (قوله ان لم يتم) أي فان اتهم بأن قامت قرينة على كذبه فلا يصدق (قوله مطلقاً) ميزاً لا (قوله اما اتفاقاً) في الذي عنده ميز على طريقة ابن بشير (قوله فهو المعتمد عنده) ونقول وهو المعتمد على الإطلاق وفي بعض النسخ وهل الآن لا يميز وفي بعضها وهل الآن يميز باسقاط لا والكل صحيح (قوله تردد) أي لاهل هذه الطرق (قوله لاهل هذه الطرق) المناسب لاهل (١٧٢) هاتين الطريقتين لان طريقة المازري وابن بشير يعدان طريقة واحدة

(قوله طريقة النخعي) أي التي هي طريقة المازري فهو يوافق (قوله ولا يلزمه الاقرارات والعقود) بل لاتصح العقود اذا كان غير ميمز (قوله والاحكام) أي المترتبة على الطلاق في أيام العدة من نفقة وعدمها وغير ذلك (قوله كما مر) أي ان العدة والاحكام من يوم الاجازة كما مر بخلاف البيع فالاحكام من يوم الوقوع وبخلاف المسكرة على الطلاق اذا أجازها طأ تعبد الاكراه فان العدة من يوم الوقوع والفرق ان ما وقع منه حال الاكراه قد قيل يلزمه وأيضاً الموضع والمخير في مسئلة الاكراه واحد وفي مسئلة الفضولي الموضع غير المخير (قوله كما جرى في البيع) فيه خلاف بالحرمة والجواز والاستحباب والمعتمد الحرمة بتنبية لو وقع ثلاثاً أو بثنائاً أو أراد الزوج ان يميز واحدة أو رجعية فالمعتبر ما يميزه لا ما وقع منه

أو المزر أو الحشيشة عند من يرى أسكارها وهذا إذا تعمد ذلك المحرم أما إذا لم يتعمد كظنه لبناء أو ما لم يلزمه طلاق ولا حد قذف ومحملة محمل الجنون والمغمى ويصدق في ظنه ان لم يتم في دينه وهل محل صحة طلاق السكران ان كان معه ميزاً لا فلا يلزمه طلاق اتفاقاً وهذه طريقة الباجي وابن رشد وطريقة المازري يقع عليه الطلاق ميزاً لا على المشهور وطريقة ابن بشير ان كان معه ميزاً فانه يلزمه طلاقه باتفاق وان لم يكن معه ميزاً فانه يلزمه طلاقه على المشهور وهذه الطرق ما عدا طريق الباجي وابن رشد متفقان معنى في لزوم للسكران مطلقاً اما اتفاقاً أو على المشهور واليهما الإشارة بقوله أو مطلقاً مطبقاً أو ميمزاً وهو ما عند المازري وابن بشير وعياض وابن شعبان والصقلي وهذا هو الذي صدر به المؤلف كلامه ورد مقابله بلو بقوله ولو سكر حراماً فهو المعتمد عنده تردد لاهل هذه الطرق فالطريق ثلاث طريقة النخعي ان الخلاف مطلقاً ناتيةا طريقة ابن رشد ان الخلاف في الذي معه بقية من عقله نالها طريقة ابن بشير ان الخلاف في المغمور لا في الذي معه ميزاً كما يلزم السكران الطلاق تلزمه الجنائيات والعقوبات والحدود ولا تلزمه الاقرارات والعقود (ص) وطلاق الفضولي كبيعته (ش) أي وطلاق الفضولي متوقف على اجازة الزوج كبيعته الا أن العدة والاحكام من يوم الاجازة بخلاف البيع كما مر وينبغي ان يتفق هنا على عدم جواز الاقدام على الطلاق ولا يجرى الخلاف هنا كما جرى في البيع لان الناس يطلبون في سلعهم الارباح بخلاف النساء (ص) ولزم ولو هزل (ش) أي ولزم الطلاق ان هزل بايقاعه اتفاقاً بل ولو هزل باطلاق لفظه عليه على المعروف لخبر الترمذي ثلاث هزلن جد النكاح والطلاق والرجعة وفي رواية أخرى والعقوب وبعبارة هزل باستعمال لفظ الطلاق في الطلاق من غير فلت العصمة هازلاً لا بايقاع الطلاق بقصد فلت العصمة لاجل اتيانه بلو التي يشير بها الى الخلاف والهزل بايقاعه متفق عليه (ص) لان سبق اسانه في الفتوى (ش) يعني أن من أراد أن يتكلم بغير الطلاق فالتوى لسانه فتكلم بالطلاق فلا

(قوله ولو هزل) من باب ضرب (قوله باطلاق لفظه عليه) أي هزل في اطلاق لفظ الطلاق في الطلاق أي حل شيء (قوله ولو هزل) في استعمال اللفظ في مدلوله الذي هو حل العصمة هذا معناه (قوله على المعروف) ومقابله ما في السليمانية من قوله بعدم لزوم (قوله جد) بكسر الجيم قال في المصباح وجد في كلامه جداً من باب ضرب ضد هزل والاسم منه الجد بالكسر أيضاً ومنه قوله عليه الصلاة والسلام ثلاث جد هن جد وهزلن جد لان الرجل كان في الجاهلية يطلق أو يعتق وينكح ثم يقول كنت لا عباً ويرجع فأئز الله ٣ (قوله هزل باستعمال لفظ الطلاق في الطلاق) أي في حل العصمة (قوله من غير فلت العصمة) أي لم يكن قصده فلت العصمة أي هزل باستعمال اللفظ في حل العصمة من غير قصد حصولها (قوله هازلاً) حال من محذوف أي هزل باستعمال لفظ الطلاق في حال كونه هازلاً فهو في حال مؤكدة (قوله لا بايقاع الطلاق) عطف على باستعمال أي لا باطلاق اللفظ على فلت العصمة قاصداً فلت العصمة أو ان الباء في قوله بقصد فلت العصمة للتصوير (قوله والهزل بايقاعه) أي لان الهزل بايقاعه أي بايقاعه مع قصد فلت العصمة ٣ هكذا في النسخ بأيدينا بدون ذكر المنزل ولعله سقط من النسخ ونص المصباح بعد فأئز الله قوله تعالى ولا تتخذوا آيات الله هزواً فقال النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث جد هن جد ابطالا لاهل الجاهلية وتقرير الاحكام الشرعية اه صحيح



على الاحتمال الاول ولا حاجة له على الثاني والحاصل ان الاقسام ثلاثة صورة غير الهزل واثنتان في الهزل فما قبل المبالغة صورتان  
(قوله ان ثبت سبق لسانه في الفتوى والقضاء) أى خلافا لظاهر المصنف ١٧٣ (قوله لعدم القصد) أى لعدم قصد اللفظ (قوله

أوهذى لمرض) بالذال المحجمة أى  
تكلم بالهذيان وهو الكلام الذى  
لا معنى له أى تكلم بما لا فائدة فيه  
فلا يلزمه ولا فى القضاء (قوله بشهادة  
البيضة) بل والقرينة الدالة على  
الصدق تقوم مقام البيضة وقوله أما  
لو قال الخ ولو قامت بيته بهذيان فان  
قوله ذلك يكذب بيته ونفى ما ذالم  
تقم بشئ ولا بيضة فالقول قوله وقوله  
أما لو قال مقابل لقوله فأنكر لان  
معناه فأنكر ان يكون صدر منه  
شئ (قوله فقال لها يا طالق) فلو أسقط  
حرف النداء مع ابدال الراء لا ما  
و ادعى التفات لسانه لم يقبل منه  
فيما يظهر لحصول شيئين الخلف  
والالتفات والظاهر في تنازعه معها  
في التفات لسانه أو في سبقه انه اذا  
قامت قرينه لاحدهما عمل بهما والا  
فالقول قوله بيمينه (قوله مع البيضة)  
المراد عند القاضي سواء كان  
بينه أو اقرار عند القاضي مع  
مرافعة له بدون بيته وأما البيضة  
عند المفتى فيكافئ قوله فائدة  
ومن سئل عن شئ فقال حلفت  
بالطلاق ان لا أفعله فلا شئ عليه  
ومن أرد أن يحكى كلام رجل فقال  
امرأتى طالق البتة ونسى ان يقول  
قال فلان فان كان نسقا فلا شئ  
عليه ولو فى القضاء ومن قال لامرأته  
كنت طالق أو قال لعبدك كنت  
أعتقك ولم يكن قد فعل فلا شئ  
عليه فى الفتوى وقيل يلزمه ومن  
قال الطلاق يلزمه من ذراعته فلا  
شئ عليه لانه لم يقصد الزوجة (قوله

شئ عليه ان ثبت سبق لسانه فى الفتوى والقضاء وان لم يثبت فلا شئ عليه فى الفتوى  
و يلزمه فى القضاء (ص) أولقن بلا فهم (ش) يعنى أن من لقن لفظ الطلاق بالمجبة أو  
بالعكس فأوقعه وهو لا يعرف معناه فانه لا يلزمه شئ لافى الفتوى ولا فى القضاء لعدم القصد  
الذى هو ركن فى الطلاق فان فهم فانه يلزمه اتفاقا (ص) أوهذى لمرض (ش) يعنى ان  
المرضى اذا هذى لمرضه فطلق زوجته فى حال هذيانه ثم أفاق فأنكر فلا يلزمه ولا فى القضاء  
الحاقا له بالمجنون قال مالك ويحلف انه ما شعر بما وقع منه وتقدم اطلاق الباجى وتقييد ابن  
رشد له بشهادة البيضة بذهاب عقله أما لو قال وقع منى شئ ولم عقله فانه يلزمه لقيام القرينة  
على كذبه (ص) أو قال لمن اسمها طالق (ش) يعنى ان من كان اسم زوجته طالق فقال  
لها يا طالق قاصدا بذلك نداءها فانه لا شئ عليه لافى الفتوى ولا فى القضاء (ص) وقبل منه  
فى طارق التفات لسانه (ش) يعنى ان من كان اسم زوجته طارق فأراد أن يقول لها يا طارق  
فالتفت لسانه أى التوى وانصرف عن مقصوده فقال لها يا طالق وقال التفت لسانى فانه  
يصدق فى ذلك لكن فى الفتوى لافى القضاء وتغيير الاسلوب يشعر بذلك اذ لو كان موافقا لما  
قبله فى الحكم لقال لمن قال لمن اسمها طارق مدعى التفات لسانه وحذف قوله وقبل منه  
فى طارق الخ ويدل عليه أيضا قوله وطلقتا الخ بناء على ان ضمير التثنية راجع لمن اسمها طارق  
ولعمرة (ص) أو قال يا حفصة فاجابته بعمرة فطلقتها والمدة وطلقتا مع البيضة (ش) يعنى  
ان من له زوجتان احدهما اسمها حفصة والاخرى اسمها عمرة فقال يا حفصة فاجابته بعمرة  
فأوقع الطلاق عليها او قال لها أنت طالق يظنها حفصة فانه لا يخلو حاله من ان يكون على لفظه  
بينه أو لا فان لم تكن عليه بينة بل جاء مستقيما فان حفصة تطلق فقط وهى المدعوة وان كان  
على لفظه بينة فانهما باطقان معا حفصة بقصده وعمرة بلفظه فقوله أو قال عطف على سبق  
لسانه فهى فى النفي أى انه لا تطلق المجبة وهى عمرة فى الفتوى بدليل ما بعده وقوله والمدعوة  
ليس بيانا لمادل عليه العطف بل هو جواب شرط مقدرا أى واذا لم تطلق عمرة فطلق المدعوة  
وهى حفصة فى الفتوى وقوله فطلقتها أى أوقع الطلاق على عمرة المجبة لفظا لا نية والضمير  
فى طلقتها بفتح اللام راجع لمن ادعى فيها التفات لسانه ولعمرة فى مسئلة أو قال يا حفصة الخ  
وأما حفصة فتطلق فى الفتوى والقضاء ويحتمل ضمير طلقتها ان يكون راجعا لحفصة وعمرة  
ولكن الاول اتم فائدة (ص) أو أكره (ش) معطوف على سبق لسانه أى لان سبق لسانه  
ولا ان أكره على الطلاق فلا يلزمه شئ لافى الفتوى ولا فى القضاء لقوله عليه السلام رفع  
عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ونحوه لا تطلق فى اغلاق أى اكره \* ولما كان  
الاكراه شرعيا وغيره والمذهب ان الاكراه الشرعى لا ينفع فى رفع الحنث خلافا للمغيرة  
كما لو حلف لا يخرج زوجته من هذا المحل فأخرجها قاض لحلف عند المنسبر وكما لو حلف  
فى نصف عبد لا يباعه فأعتق شريكه نصفه فقوم عليه نصيب الخالف وكل به عتق نصيب  
الشريك فذهب المدونة انه يحنث الا ان ينوى الا ان يغلب ومثله لو حلف لا يشتري نصيب  
شريكه فأعتق الخالف نصيبه فقوم عليه نصيب شريكه وقال المغيرة لا حنث عليه أشار  
المؤلف لكلام المغيرة فقال (ولو بكتقويم جزء العبد) أى لا يحنث ورد بل على مذهب المدونة

أو أكره الخ) أى هذا اذا كان فى الإيقاع بل ولو فى تقويم جزء العبد مما كان الاكراه شرعيا أو فى فعل مما كان الاكراه غير شرعى كما  
نبيين من المثال (قوله ولو بكتقويم جزء الخ) الباء بمعنى فى أى فى حال وأدخلت السكاف كل ما كان الجبر شرعيا كما اذا حلف لا ينفع  
على زوجته أو لا يطيع أبويه أو لا يقضى فلا ينفقه أو نحو ذلك فأكرهه القاضى على ضد ما حلف عليه فان الاكراه ينفعه على ما مشي



عليه المصنف ولا ينفعه على المشهور (قوله ولولا ما بعده الخ) أي لان الذي بعده لا يحنث فيه غير ان الشارح يحيب عن ذلك بقوله على التصويب المتقدم (قوله على التصويب المتقدم) وعلى عدمه يكون معطوفا على قوله بكتقويم جزء العبد (قوله كمالو حلف لا دخل دار فلان) من كل فعل لم يتعلق به حق بخلاف كشر بخر وسجود صنم وزنا باطاعة غير ذات زوج ولا سيد وقيدها اذا كانت صبيغته صبيغة بر كما مثلنا فان كانت صبيغة حنث فانه يحنث كما صرح به في المين حيث قال ووجبت به ان لم يكره ببر ومقيد ايضا بما اذا لم يكن الا امر بالا كراه هو الخالف وبما اذا لم يعلم انه سيكره (١٧٤) وبما اذا لم يقل في عينه لا دخله طائعا ولا مكرها (قوله ولا يلزمه شيء) أي من

مطلق الطلاق وكأنه قال ولا يلزمه الطلاق فهو بمعنى ما قبله (قوله والتورية الخ) والا حسن ان المراد بهما هنا المخلص سواء كان بالمعنى المعروف عندهم وهو ارادة المعنى البعيد دون القريب أو غيره يجوز في طابق بر يد جوزة حلقه ليس فيها قيمة مثالب سالكة والاستئنا من الاكراه القولي لا من الفعلي فلو قدمه على قوله أو في فعل كان أحسن (قوله وهو الخاض) هو وجع الولادة (قوله والظاهر ان كلام اللغوي تقييد) والمعتمد لا حنث ولو ترك التورية مع معرفتها (قوله مؤلم) صفة لخوف كابدل على ذلك قول الشارح ثم بين أنواع الخوف المؤلم الا ان خير بأن القتل وما بعده أنواع للمخوف الا ان يكون الشارح اراد بالخوف المخوف وفي شرح شب ما يقتضي قراءته بالاضافة لانه قال لخوف وقوع مؤلم به وهل يكفي غلبة الظن وهو المذهب اولاد من اليقين الذي لا شئ فيه كافي سماع عيسى خلاف والمراد مؤلم حالا أو ما لا فالخوف حالا والمخوف من وقوعه حالا أو ما لا وكلام المؤلف شامل لما اذا هدد أو لا وطلب فيه ما منه الحلف مع

والصواب العكس ولولا ما بعده لكان وجه الكلام لا بكتقويم جزء العبد في صورة حلقه لا بابعه فأعق شر يكره نصيبه فقوم عليه أو في صورة حلقه لا اشتراه فأعق هو نصيبه فقوم عليه فيحنث <sup>(تنبيه)</sup> الا كراه الشرعي بمنزلة الطوع كانت المين على بر أو حنث أما غير الشرعي فهو في صبيغة الحنث كالشرعي وأما في صبيغة البر فلا يوجب حنثا سمع عيسى ابن القاسم من حلف لا خرجت امرأته من هذه الدار الى رأس الحول فأخرجها ما لا بد منه كروب الدار أو سيل أو هدم أو خوف لا حنث عليه وعينه حيث انتقلت باقية ابن رشد انفاقا (ص) أو في فعل (ش) على التصويب المتقدم يكون معطوفا على مقدمه بقوله أو كره أي أكره في قول أو في فعل فكما لا يصح طلاق المكره في القول كذلك لا يصح طلاقه في الفعل كالحلف لا أدخل دار فلان أولا أكل الشئ الفلاني فأكرهه على دخول الدار أو على أكل ذلك الشئ المعين فانه لا يصح طلاقه ولا يلزمه شيء منه (ص) الا أن يترك التورية مع معرفتها (ش) هذا مخرج من قوله أو أكره وهو راجع للقول اذ الفعل لا يمكن فيه التورية والمعنى ان ما قدمه من ان المكره لا يصح طلاقه ولا يلزمه منه شيء مشروط بأن لا يكون الخالف قد ترك التورية مع معرفته لها وعدم دهشته بالا كراه وأما ان ترك الخالف التورية مع معرفته لها فانه يحنث والتورية ان يأتي الخالف بلطف فيه ايهام على السامع له معنيان قريب وبعبارة ويريدا لبعيد كقوله هي طاق ويريد من وثاق أو يريد وجعها باطلاق وهو الخاض ومعنى طاق القريب ابانه العصمة وما ذكره المؤلف تبع فيه اللغوي لانه قال في توضيحه والظاهر ان كلام اللغوي تقييد (ص) بخوف مؤلم (ش) متعلق بقوله أكره ولم يقل بتحقيق أو وقوع مؤلم لانه لا يشترط ثم بين أنواع الخوف المؤلم بقوله (ص) من قتل أو ضرب (ش) ولو قل (ص) أو سجن أو قيد (ش) ظاهره فيها أيضا ولو قل (ص) أو صفع (ش) في القفا (لذي مروءة بلاء) أي يجمع فان فعل به في الخلاء فليس اكراه الا في ذي المروءة ولا في حق غيره وقيده ابن عرفة باليسير وأما كثيره فاكراه ولو في الخلاء وبعبارة الملا يطلق على الاشراف خاصة وقد يطلق على الجماعة مطلقا والظاهر ان المراد هنا الثاني كابدل عليه قول الشارح هنا واحترزه مما لو فعل ذلك معه في الخلاء والصفع هو الضرب بالكف في القفا ابن عرفة يريد يسيره وأما كثيره فاكراه مطلقا انتهى والمراد التخويف بذلك لا حصوله والمراد بالكثير ما يحصل من التهديد به الخوف لذی المروءة في المساء يظهر من قوة كلامهم أنه لا يشترط في الاكراه كون المخوف به يقع ناخرا وعلى هذا فلو قال له ان لم تطلق زوجتي ففعلت كذا بل بعد شهر وحصل الخوف بذلك

التخويف فان بادر بالحلف قبل الطلب والتهديد فقال اللغوي اكراه ان غلب على

ظنه انه ان لم يبادر هددوا فلا وظاهر كلام ابن رشد انه غيرا كراه مطلقا فان قيد كلامه باللغوي وافقه (قوله أو سجن) على تفصيل كما قال اللغوي انه اكراه لذی الاقدار وليس اكراه لغيرهم الا ان يحدد بطول المقام فيه (قوله مروءة) بفتح الميم وهو الافصح وضعها كافي شرح شب (قوله والظاهر ان المراد هنا الثاني) بل هو المعتمد (قوله مطلقا) أي سواء كان في الملا أو الخلاء لذی مروءة وغيره كافي شرح شب (قوله وحصل الخوف بذلك) فانه يكون اكراه والظاهر انه يجري فيه الخلاف من انه هل يكفي فيه غلبة الظن أو لا بد من اليقين بذلك ولو خوف المسكين المعسر في نفس الامر الذي لم يثبت عسره بالهجن فهو اكراه كما استظهره عجم أي بحسب نفس الامر



(قوله أو قتل ولده) ولو عاقا (قوله أو أنلافه) أي أو بأخذه (قوله وفي تخويفه بعقوبة ولده خلاف) ظاهره سواء كان باراً أو عاقواً في عب مشبهاً في كونه أكرهاً وكذا بعقوبة البار أن تألم بها كما بنفسه أو قريباً منه لأن لم يتألم فيه كذا المستظهر ابن عرفة ولا بعقوبة عاق مثاله أن يقول له احلف لي على كذا أو لا عاقبت ولدك خلاف له كاذباً (قوله لأنه أشد من خوف الضرب) أي لأن القتل أشد من خوف الضرب ويستفاد من ذلك أنه في خوف الضرب لا يكون أكرهاً في ولد البنات دون غيره وانظره (قوله أو فعل المكره عليه) وهو الحلف وبعبارة أخرى أو أكرهه على الحلف بتخويفه بالأخذ ماله (قوله وهل (١٧٥) ان كثير) أي بالنسبة لرب المال كما قال ابن بشير وفيه إشارة إلى أرجحية ذلك القول

(قوله لتردهم في النقل) كذا في نسخة (أقول) لا يخفى أن هذا ليس تردداً في النقل عن المتقدمين إنما ذلك طريقان في رجوع الخلاف إلى قول واحد أو إبقائها على كونها أقوالاً متباينة ويمكن أن يقال تردداً في النقل عنهم كأن واحداً يقول إن المتقدمين على قول واحد وواحد يقول إنهم على أقوال والحاصل أن قول المصنف وهل أن كثر إشارة لتأويل الوفاق وحذف تأويل الخلاف وهو أو مطلقاً أي كثير أو قليلاً أي بناء على أحد الأقوال لكونه معتمداً وطرح ماعداً (قوله لا أجنبي) وهو ماعداً النفس والولد ولو أخاً وأباً (قوله وأمر نداء الخ) فإن لم يحلف وقتل المطلوب فهل يضمن المأمور بالحلف لقدرة على خلاصه ولم يفعل أم لا وهو الظاهر لأن أمر اليمين شديد وخرج فلا يقاس على مسئلة ترك الشهادة ونحوها نعم أن دل الظالم ضمن وقال اللقاني ينبغي الوجوب عملاً بالقاعدة الأصولية وهي ارتكاب أخف الضررين لأن طلاق الزوجة أخف من القتل لأنه ليس فيه الاغرم المال

كان أكرهاً (ص) أو قتل ولده أو ماله (ش) يعني أن الظالم إذا خوف شخصاً بقتل ولده أو بألاف ماله بأن قال له إن لم تطلق زوجتي والاقبلت ولدك أو أخذت مالك فإن ذلك يكون أكرهاً ولا يلزمه شيء وفي تخويفه بعقوبة ولده خلاف وناظر أن المراد بالولده هنا وسفل والظاهر أنه يشمل ولد البنات لأنه أشد من خوف الضرب فقوله أو قتل معطوف على خوف وقوله أو ماله متعلق بمقدور معطوف على أكره أي أو فعل المكره عليه لاجل أخذه ماله أي مال المكره نفسه وأما مال غيره فلا على ما أتى (ص) وهل أن كثر تردد (ش) اعلم أنه جرى في خوف المال ثلاثة أقوال قيل أكره وقيل ليس بأكره وقيل أن كثر أكره والأفلا وهل الثالث تفسير للقولين وعليه فالذهب على قول وهو طريقه لبعضهم أولاً وعليه فالأقوال ثلاثة على ظاهرها وهو طريقه بعضهم إلى الطريقين أشار بالتردد لتردهم في النقل (ص) لا أجنبي (ش) بالجر عطف على ولده أي لا خوف قتل أجنبي فإذا قال ظالم لشخص إن لم تأتني بفلان أقتله وهو عندك وتعلم مكانه وأنت قادر على الاتيان به والاقبلت زيدا مثلاً فقال ذلك الشخص فلان ليس عندي ولا أعلم مكانه ولا أنا قادر على الاتيان به فأخذه الظالم بالطلاق على ذلك والحال أن الحالف يعلم مكان فلان وقادر على الاتيان به لذلك الظالم فإن الحالف لا يعذر بذلك ويبحث في عيئته وظاهره ولو تحقق الحالف حصول ما ينزل بزبدفانه لا يعذر بذلك ويبحث ولكن يثاب الحالف على ذلك وإليه أشار بقوله (وأمر بالحلف) (بمسلم) أي وأمر نداء بالحلف كاذباً لاجل سلامة الأجنبي أو ماله وفائدة الحلف مع كونه يبحث ويكفر عنها أنه لا يكون غموساً بل يؤجر عليها (ص) وكذا العتق والنكاح والاقرار واليمين ونحوه (ش) أي ومثل الأكره على الطلاق الأكره على عتق رقيقه وانكاح بناته والاقرار بأن في ذمته كذا واليمين بعقوبة أو غيره أو البيع والشراء وغير ذلك مما مر من قتل وضرب وصفع لذي حرمة (ص) وأما الكفر وسبه عليه السلام وقذف المسلم فأنما يجوز للقتل (ش) المسائل المتقدمة يتحقق فيها الأكره بالتخويف بالقتل ومأمعه وأما هذه المسائل فإنه لا يتحقق فيها إلا بالتخويف مع معانته القتل فإن أكرهه على أن يكفر بالله أو على أن يسب النبي عليه السلام أو على أن يقذف المسلم فإنه لا يقدم على ذلك إلا مع معانته القتل فقط وعطف السب على الكفر من عطف الخاص على العام ولما كان أشد من الكفر لما فيه من قدر زائد عليه وهو القتل ولا تقبل قوله أنه أتى به ومثل قذف المسلم سب العجوبة بغير القذف بخلاف المسلم غير العجوبة فيجوز بغير القتل وأما قذف غير المسلم فيجوز بغير القتل (ص) كالمراة لا تجده ما يسد ومقها الامن برنيها وصبره اجل (ش) يعني ان المرأة اذا لم تجده من القوت ما يسد مقها الامن

وهو الصداق ويدل على الوجوب قوله فيما تقدم في الذبح أو ترك تخليص مستهلك (قوله أنه لا يكون غموساً) أي غموساً حراماً بل هي غموس يؤجر عليها فحينئذ يعاينها فيقال لنا غموس يؤجر عليها وإذا كان الحلف بالله يقال لنا غموس أجزع عليها وكفرت أي فإذا كانت اليمين بالله يندب حلفه أن لا يعلم موضعه ويكفر (قوله واليمين بعقوبة الخ) وما مر من قوله أو أكرهه في اليمين بالطلاق أو في تعليقه فلا تكرار (قوله وسبه عليه الصلاة والسلام) وكذا كل نبي مجمع على نبوته أو ملك مجمع على ملكيته وكذا الحور العين لما يأتي في الردة من قتل سابهم وعدم قبول قوله وأما المختلف في نبوته أو ملكيته فيشدد على سابهم فقط فالأكره على سابهم دون المجيع عليه (قوله ما يسد مقها) أي حمايتها أي الأمايقم حمايتها (قوله الامن برنيها) فيباح لها وتناول ما يشبهها لا قدر ما يسد مقها فقط والظاهر أن مثل



ذلك سدر مقصيها ان لم تجده الامن يرتى بها قيسا على قوله أو قتل ولده ومفهوم قوله لا تجدد عدم جواز اقدامها على ذلك مع وجود  
ميتة تسدر مقها وهو كذلك وأما الذكر فلا ولو أدى الى هلاكه فلا يمكن من نفسه فليس كالمراة في ذلك لشدة أمر اللواط كذا قال اللقاني  
وأما عجم فنظريه وأما الرجل اذ لم يجد ما يسدر مقه الا أن يرتى بها أمره تعطيه ما يسدره فليس له ذلك نظرا لانتشاره وهو الظاهر فيدخل  
في قول المصنف وأن يرتى كذا في عب وفيه قصور بل هو منصوص عن محنن والشيخ سالم (قوله لا قتل المسلم) ولورقة قولا يجوز  
تلخوف القتل ومفهومه ان الذي ليس كذلك وتقدم انه لا يتعلق الا كراه بفعل متعلق بخلق وهذا يقتضي ان الذي كالمسلم قال عجم  
وقراران المعتمد هما لا ما هو وقوله وقطعه أي قطع مسلم غيره ولو أتملة فيمكن من قتل نفسه ولا يقطع أتملة الغير وأما الا كراه على قطع  
شي من المكروه فيباح له تلخوف قتله ارتكاب (١٧٦) أخف الضررين (قوله فيجوز بغير القتل) وفي عب وأما بطائفة ولا زوج لها ولا

سيد فيجوز مع الا كراه لان الحق  
حينئذ لله والظاهر انه في هذا بالقتل  
فقط وهو ظاهر (قوله كن أكره  
على الحلف أنه لا يشرب الخمر) هذا  
نفي (قوله فهل تلزمه تلك اليمين)  
محل القولين اذا كان متعلق اليمين  
مستقبلا فان تعلقت بعباس لم تلزم  
اتفاقا والفرق انما اذا كان متعلقها  
مستقبلا فتركت باختياره بخلاف  
من أكره على الحلف بأنه صلى الظهر  
مثلا ولم يكن صلى فانه أكره على  
اليمين ولا اختياره في الحنث  
(قوله والاحسن المضى) وعلى  
هذا القول فأحكام الطلاق والعدة  
من يوم الوقوع لا من يوم الاجازة  
بشرط أن لا يكون محررا عليها  
بعد الا كراه امان كان محررا  
عليها بعد الا كراه ثم أجاز فالعدة  
من يوم الاجازة لا من يوم الطلاق  
ذكره المراعي (قوله وأشار لنوع  
من القصد الخ) فيه انه انتهى القصد  
بجميع أوجهه والجواب انه أشار له  
باعتبار المفهوم وهو انه اذا قصد  
التلفظ بالتلفظ الدال على الطلاق

يرتى بها بان وصلت الى حاله لم تفعل ذلك لماتت فانه يسوغ لها حينئذ ان تمكّن من نفسها من  
يرتى بها لكن صبر من ذكر على القتل ولا يكفر بالله ولا يسب النبي عليه السلام ولا يقذف المسلم  
ولا ترتى المرأة أجل أي أفضل له وأكثرتا (ص) لا قتل المسلم وقطعه وأن يرتى (ش) يعني ان  
من أكره على قتل مسلم فانه لا يجوز له ان يفعل ذلك ولو أدى الى قتله وكذلك لو أكره على قطع يد  
مسلم أو رجله مثلافه لا يسعه أن يفعله ولو أدى الى قتله وكذلك لو أكره على الزنا بذات زوج  
أو سيد أو مكروه فانه لا يسعه الاقدام على ذلك ولو أدى الى قتله لان هذه أفعال تتعلق بها حق  
لخلق فهو مخير من قوله أو في فعل وأما بطائفة ولا زوج لها فيجوز بغير القتل (ص) وفي لزوم  
طاعة أكره عليه اقول ان (ش) يعني ان من أكره على الحلف على لزوم طاعة نفيًا أو إثباتا كن  
أكره على الحلف بالطلاق أو بالعق أو نحوهما انه لا يشرب الخمر أو لا يغش وما أشبه ذلك فهل  
تلزمه تلك اليمين وهو قول مطرف وابن حبيب أولا تلزمه وهو قول أصبغ وابن الماجشون  
قولان املوا أكره على عین متعلقة بعصية أو بعباس لم تلزمه اتفاقا (ص) كاجازته كالطلاق طائفا  
(ش) تشبيهه في القولين وهما المحنن والمعنى ان من فعل شيئا مكروها من طلاق أو عتق أو  
يسع ونحوهم ثم أجاز بعد زوال الا كراه كان يقول لا يلزمه لانه ألزم نفسه ما لا يلزمه ثم رجع  
الى اللزوم لاختلاف الناس في لزوم طلاق المكروه واليه أشار بقوله (والاحسن المضى) فقوله  
كاجازته مصدر مضاف لفاعله والكاف في قوله كالطلاق بمعنى مثل أي كاجازة المكروه بالفتح  
على اليمين بالطلاق ونحوه الطلاق طائفا وعلم انه قد مر ان من أركان الطلاق الاهل وأشار  
لنوع من القصد بقوله لا يسبق لسانه ويأتي انه أشار لنوع آخر بقوله وان قصده باسئقنى الماء  
أو بكل كلام لم ثم أشار للركن الثالث بقوله (ص) ومجمله ما ملك قبله وان تعليقا بقوله  
لاجنبية هي طالق عند خطبتها أو ان دخلت وفوى بعد نكاحها (ش) أي ومهر المطح الذي يقع  
فيه الطلاق أن يكون مملوكا للزوج قبل نفوذ الطلاق سواء كان ملكه حين التلفظ به ملكا  
محققا كزوجته التي في عصمة أو تعلقا سواء كان التعليق بالنسبة كقوله لاجنبية أنت طالق  
وفوى ان تزوجها أو أنت طالق ان دخلت الدار وفوى ان دخلتها بعد نكاحها أو بالبساط  
كقوله عند خطبة امرأه هي طالق ولو لم ينو ان تزوجها لان وقوع هذا الكلام عند الخطبة

كني (قوله وان تعليقا) وهو قول مالك المرجوع اليه وفاقا لابي حنيفة وخلاف للشافعي أي ذات تعليق أو معلقا  
(قوله عند خطبتها) متعلق بقوله ولو قد مه فقال كقوله لاجنبية عند خطبتها هي طالق كان أحسن وقوله أو ان دخلت الدار أي أو قوله  
لاجنبية أنت طالق ان دخلت الدار وقد حذفه لدلالة ما قبله عليه وقوله وفوى بعد نكاحها راجع لقوله أو ان دخلت الدار فقط وليس  
راجعا لقوله هي طالق اذ لو رجع لما احتج لقوله عند خطبتها (قوله قبل نفوذ الطلاق) إشارة الى أن مرجع الضمير وان عاد على  
الطلاق يكون على حذف مضاف أي نفوذه (قوله التي في عصمته) مأخوذة من الاعتصام وهو الامتناع ومنه عصمة الانبياء والملأنة  
والمرأة ممنوعة من غير زوجها فله عصمة تذهب بالطلاق قبل الدخول وبالجماع والثلاث وبالوفاء والمضى في العدة ليس امتناعا للزوج بل  
لحق النسب (قوله عند خطبة المرأة) أي انه حين خطبتها شرطوا عليه شروطا ففكرها فقال هي طالق والحاصل ان التعليق اما  
بالبساط أو بالنسبة أو باللفظ والمصنف تكلم على الاولين وترك الثالث لظهوره ثم انه استشكل بأنهم عرفوا الملك بأنه استحقاق



التصرف في الشيء بكل وجه جائز والتصرف يكون بالبيع والهبة ونحوهما والزوج لا يتصرف في الزوجة بذلك والجواب ان المراد هنا تصرف خاص مثل الطلاق والظهار أو التعليق أو التخيير أو نحو ذلك (قوله ومثل قوله الخ) فيه إشارة الى قصور في عبارة المصنف ويمكن أن يجعل المصنف شاملا لهذه الصورة قدس (قوله وتطلق عقبه الخ) معلوم من محبة التعليق فذكره لدفع توهم أنه يحتاج ليكون مختلفا فيه وقوله عقبه انظره مع ان المعلق والمعلق عليه يقعان في وقت واحد الا أن يقال أراد بالعقب المقارنة في الزمن الواحد الا انه يرد أن الطلاق لا يكون الا بعد تحقق الزوجية فيجاب بأن ما ذكر من انه يقعان في زمن واحد أي قد يقعان فليس كليا (قوله على الا صوب) مقابله ما قاله ابن المواريزمه النصف بعد ثلاث ولو قيل زوج (قوله بصيغة تقتضي التكرار) وكذا اذا علق الطلاق بالوصف كأن تزوجت في قبيلة كذا أو بلد كذا أو الى أجل كذا فهي طالق فلا يختص بالعصمة (١٧٧) الاولى بخلاف ما اذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق أو ان دخلت الدار فهي طالق ونوى بعد نكاحها فطلق عقبه وانحلت عنه عيمته لان حنث اليمن بسقطها (قوله وعليه النصف كليا عقد) فان قيل هل يسع أحدا ان يقول في هذه الحالة يلزم النصف مع انه نكاح فاسد يفسخ قبل الدخول قلت نعم يسعه ذلك لان هذا النكاح غير فاسد عند من يقول ان التعليق غير لازم فالقائل بوجوب النصف لاحظ هذا (قوله بخلاف لو كان متزوجا خلف باداة التكرار) كما اذا قال كل امرأة تزوجها علي بن طالق فتختص بالعصمة الاولى على المعتمد فهي محلوفا لها (قوله قول من قال يلزمه لها صدق ونصف) وجهه ان النصف لزيم بالعقد مع وقوع الطلاق عقبه وأما الصدق بتمامه فبالدخول ووجه مذهبننا مع ظهور تعليل الحنفى أنه لما كان الدخول من ثمرات العقد المعلق طلاقا عليه كان عليه صدق واحد بالبناء ونصفه بالعقد اذ لم يلاحظ ان البناء من ثمرات العقد في الجملة وان طلق عقبه لكان

بساط يدل على التعليق مع فقد النية ومثل قوله عند خطبتها ما اذا قال ذلك حين قيل له تزوج فلانة فقوله ما أي عصمة وذكر الضمير في ما ك نظر اللفظ ما لو راعى معناها لقال ملكت (ص) وتطلق عقبه (ش) عقبه من غيرياء على اللغة الفصيحة أي عقب النكاح في الاولى ودخول الدار في الثانية وقوله (وعليه النصف) مفرع على ما قبله يعني ان للزوجة المعلق طلاقها على تزويجها أو على دخول الدار ونوى بعد نكاحها النصف من صداقها لكن في الثانية ان دخلت قبل بناءه أو لا فيجب لها جميعه (ص) الا بعد ثلاث على الا صوب (ش) يعني انه اذا أتى بصيغة تقتضي التكرار كقوله كليا تزوجت فانت طالق فانه يتكرر عليه الطلاق كليا تزوجها وعليه النصف كليا عقد الا أن يتكرر نكاحه ثلاث مرات ثم يتزوجها رابعة قبل ان تزوج زوجها فلا يلزمه لها صدق على الا صوب عند التونسي وعبد الحليم دلان النكاح فاسد أ مالو تزوجها بعد زوج بعد ثلاث فيلزمه النصف حينئذ اتفاقا وبعبارة الا بعد ثلاث أي وقبل زوج فلا شيء لها أو ما بعد زوج فيعود الحنث والنصف الا ان تم العصمة وهكذا لان العصمة لم تكن مملوكة حين اليمن وانما خلف على كل عصمة مستقبل بخلاف لو كان متزوجا خلف باداة التكرار فيختص بالعصمة التي هي مملوكة فقط وقوله وعليه النصف أي ان كان مسمى والا فلا شيء عليه (ص) ولو دخل فالمسمى (ش) يعني انه اذا تزوج بمذمة المرأة الأجنبية التي علق طلاقها على تزويجها ودخل بها فليس عليه الا المسمى ان كان والا فصدق المثل ورد بقوله (فقط) قول من قال يلزمه لها صدق ونصف صدق وبعبارة فالمسمى أي فعلية المسمى وسواء دخل بعد الثلاث وقد تزوجها قبل زوج لانه من الفاسد الذي يفسخ بعد البناء أو دخل قبل الثلاث وهو ظاهر كدخوله بعد الثلاث وقد تزوجها بعد زوج (ص) كواطئ بعد حنثه ولم يعلم (ش) مشبه في انه ليس عليه الا المسمى ولو وطئ مرارا لاستناده الى العقد الاول وفي هذه الحالة لا ينظر لكونه عالمة أم لا ولا لكونها طائفة أم لا لانه ليس بزنا محض والشبهة في وطئه متحدة ولو علم تعدد عليه الصداق الا أن يكون الطلاق الحائث فيه رجعيًا فلا صدق عليه سواء كان عالما أم لا وما تقدم من انه اذا علم تعدد عليه الصداق محله حيث كانت غير عالمة أو مكرهة والا فلا شيء لها ثم المراد بقوله ولم يعلم أي لم يعلم الحكم وهو حرمة الوطء وقوله ولم يعلم راجع للمشبه والمشبه به (ص) كان أبني كثير ابذ كرجنس أو بلد أو زمان يبلغه عمره ظاهرا (ش) التشبيه

(٣٣ - خرشي ثالث) وطؤه لها من غير استناد لعقد زنا (قوله فعلية المسمى) أي ان كان والا فصدق المثل (قوله لانه من الفاسد الذي الخ) أي والفاسد الذي يفسخ بعد البناء أي وكان لعقد فيه المسمى (قوله وهو ظاهر) أي لانه ليس فاسدا فثبت الصداق فيه ظاهر الذي هو المسمى وقوله كدخوله أي وهو ظاهر أيضا (قوله كواطئ الخ) صورتها أنها زوجة في العصمة علق طلاقها على أمر كدخول الدار مثلا لحنث ووطئ بعد حنثه وكان الطلاق بائنا أو رجعيًا وانقضت العدة أو المعلق طلاقها الأجنبية على دخول دار ونوى بعد نكاحها فوطئ في صورتين (قوله والشبهة في وطئه متحدة) لانه بطؤه ما اعتقد أنها زوجة (قوله كان أبني كثيرا) بتعليق وبدونه وقوله لا فيمن فحنثه ظاهرا أي أبني شيئا كثيرا من نساء أو زمن وبهذا يتضح قوله أو زمان مع قوله كثيرا وان لم يقل كثيرا لزم أن يفهم كثيرا لعل لم يدخل تحته (قوله ظاهرا) أي غالبًا لم يبد من بقائه مدة بعد ما يبلغه عمره ظاهرا بتزوج فيها ويحصل له فيها النفع بالتزوج



والام يلزمه والحاصل انه يرد على قول المصنف كان أبني كثير أي من نساء وزمن بأن قوله أو زمن لا يظهر لانه اذا كان لاجل يبلغه عمره ظاهر فلم يبق هنالك زمن لا كثير ولا قليل وحاصل الجواب أن يقال قوله يبلغه عمره ظاهر أي وبقي مدة يمكنه فيها العقد والوطء فالزمن الكثير ما يمكن فيه العقد والوطء (١٧٨) ولا يشترط الاولاد وفي شرح شب وظاهره انه يشكر وعليه الطلاق في المسائل

الثلاث دائما وان لم تكن الاداة أداة تكبرار (قوله بالنسبة الى ما أتى قليل) الاحسن أن يفسر الكثير بالكثير في نفسه وان كان قليلا بالنسبة لما لم يبقه فن أتى الفسطاط أو المدينة المنورة لزومه طلاق من يتزوجها من غير ما ذكر لانه أتى كثير في نفسه (قوله بالتسعين) بتقديم التاء على السين المعتمد ماسيا في في المصنف من قوله وهو سبعون الى آخر ما أتى (قوله ولان التزويج) أي بخلاف الركوب واللبس فليس فيه تعليق وليس معناه انشاء ركوب ولبس بل انصف بذلك ولا يخفى ان ذلك محكم (قوله فانه ليس كذلك من كل وجه) أي من الوجهين المذكورين المشاراها ما بقوله لان أكثر العلماء (قوله وله نكاحها) أي والفرض انه لم يذ كر جنسا ولا بلدا ولا زمنا يبلغه عمره ظاهرا (قوله ففقضى قولهم ان الدوام) أي دوام التزويج بالحرة التي عتقت ليس كابتداء التزويج بالحرة فلا تطلق وهو المعتمد أما ان قلنا ان دوام التزويج بالحرة كابتدائه فتطلق عليه (وقوله لزوم في المصرية) بأن قال عليه الطلاق لا يتزوج مصرية كما أفاده الشارح وكذا اذا قال كل مصرية أتزوجها طالق (قوله ان تخلفت بخلفهن) أي الاخلاق التي تحصل الزوج على تخلف المصريين ومثل التخلق بخلفهن ما اذا طال مقامها ولكن

في لزوم الطلاق أي فكما يلزمه الطلاق في المسئلة المتقدمة وهي ما اذا قال لامرأة أجنبية ان تزوجتك فان طالق كذلك يلزمه الطلاق اذا قال كل امرأة أتزوجها من الجنس الفلاني وذلك الجنس المعلق عليه الطلاق بالنسبة الى ما أتى قليل كقوله كل امرأة أتزوجها من السودان أو من الروم أو من مصر طالق وكذلك يلزمه الطلاق اذا قال كل امرأة أتزوجها الى سنة أو الى أجل يعيش مثله طالق فانه يلزمه وذلك يختلف باختلاف الخلف شيئا بأكوهة وشيوخه ابن شعبان ويعمر في هذا بالتسعين عامو يلزمه اذا كان الاجل حياة فلان لاحتمال موت فلان قبله وقيل لا شيء عليه لاحتمال موته قبل فلان (ص) لا فين تحته (ش) يعني ان من حلف لا يتزوج من الجنس الفلاني أو البلاد الفلانية وله زوجة من ذلك الجنس أو البلد تحته قبل الحلف فانها لا تدخل وبعبارة أي انما تنصرف اليه فيخلق الطلاق فين يتجدد نكاحها لا فين سبق نكاحها وهي حال اليمين تحته (الا اذا) أبانها (وتزوجها) فتصير مشهولة باليمين وتطلق كغيرها والفرق بين ما هنا وبين قوله في باب اليمين وبدوام كونه ولبسه في لا اركب وألبس حيث جعلوا الدوام كالابتداء أن أكثر العلماء لا يرى التعليق ولان التزويج حقيقة انشاء عقد جديد فلم يدخل من تحته في قوله أتزوجها بخلاف اركب وألبس فانه ليس كذلك من كل وجه فان فرض انه ادعى ان نيته ان لا ينشئ ركوبا ولا لبسا عمل بنيه أيضا (ص) وله نكاحها (ش) الضمير يرجع للمرأة التي علق طلاقها على تزويجها بلفظ لا يقضى التكرار أي يجوز للشخص اذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق أن يتزوجها وتطلق عليه بمجرد العقد عليها وفائدة جواز تزويجها مع أنه لا يترتب عليه مقصوده وهو الوطء والفا عدة ان ما لا يترتب عليه مقصوده لا يشرع تظهور في المستقبل وهي حليته التي تبق معه على طلقتهين ولذا لو كان الطلاق معلقا بلفظ يقضى التكرار فانه لا يباح له زواجها حينئذ لانه لا فائدة فيه (ص) ونكاح الاماء في كل حرة (ش) يعني انه اذا قال كل حرة أتزوجها فهي طالق فانه حينئذ يباح له ان يتزوج بالاماء لانه صار بسبب ذلك كعادم الطول وان كان مليا ولا بد ان يخشى العنت هذا ما لم يقدر على التسري والاوجب فان عتقت بعد تزويجها ففقضى قولهم ان الدوام ليس كابتداء في مسئلة لا فين تحته انه لا تطلق عليه (ص) ولزم في المصرية فين أبوها كذلك والطارئة ان تخلفت بخلفهن (ش) يعني ان من حلف بالطلاق أن لا يتزوج مصرية فانه يخفى في المصرية بالابوين ولزم أيضا فين أبوها كذلك وأما هاشمية مثلا والام تسع للاب وفي الطارئة المتخلفة بخلفهن نساء المصريين طباعهن وسيرتهن (ص) وفي مصر يلزم في عملها ان توى والا فله محل لزوم الجمعة (ش) يعني اذا حلف انه لا يتزوج في مصر فانه يخفى اذا تزج بمصر وفي عملها ان نواه والمراد بعملها اقليمها وسوا تزوج بمصرية أو بمصرية فان لم ينوع عملها بل توى البلد خاصة أول ينوشيا فان اليمين تلزمه فين على مسافة يلزم الاتيان منها الى صلاة الجمعة وذلك ثلاثة أميال من المنار لانه الموضع الذي تلزم منه الجمعة كما عند ابن القاسم وحيث أطلقت مصر تنصرف للقاهرة للعرف والامور العرفية تتغير بتغير العرف

الظاهر ان من طال مكثها ليس كذلك لان الحامل على حلقه التخلق بالاخلاق الرديئة وقد فقدت فيها (قوله والام والظاهر تباع للاب) فن تزوج من أمها مصرية لا حنت عليه (قوله وسيرتهن) أي طريقتهن عطف تفسير (قوله أقلعها) سياأتى رده وأقلعها من اسكندرية الى اسوان وهذا كله حيث لم ينو واحد اذ ذكر بعينه فان توى واحدا بعينه عمل به وكذا الوجهى عرف الخلف باطلاق مصر على خصوص البلاد المعينة كما عند ريف مصر (قوله وحيث أطلق مصر) المناسب أن يؤخذ ذلك بقول ولكن العرف جرى



باطلاق مصر على القاهرة فلا يعول على ما قاله المصنف لان الايمان مبناها العرف (قوله والظاهر ان المراد بعملها القضاء) أي الذي يحكم فيه قاضي العسكر الذي بمصر وأما الصعيد والبحيرة ونحو ذلك فليس من عملها القضاء لان قضاة تلك المواضع من اصطنبول والحق ان المراد بالعمل السلطاني لانه متى أطلق لا ينصرف الا اليه فان نوى العمل انصرف للسلطاني ما لم يجز عرف بخلافه فاذا جرى عرف بخلافه عمل عليه وكذا يعمل بالعرف اذ لم ينو (قوله وله المواعدة) (١٧٩) انما جازت هنا ومنعت في العدة لانها من

الخطبة والمواعدة ليست من التزوج المحلوف عليه قاله نت (قوله لانه غير معروف) ويلزم من كونه غير معروف أن يكون قلبه لا فقد أبقي قلبه لا أي لان شأنه عدم المعرفة فعرفته عند قوم لا تعتبر وغيره غير بقوله لقوله نكاح التفويض (قوله ويختص) أي الخنث بالملك الذي علقها أي بالعصمة المملوكة التي علق عليها أي فاذا قال كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق وقد طلق المحلوف لها ثم تزوجها بعد طلاقها ثلاثا وبعد زوج فتزوج عليها فلا يحنث في العصمة الثانية بل انما يحنث اذا تزوج في العصمة الاولى وهذا هو المعتقد (قوله وهذا دقيق) وجه الدقة ان قوله ان ذلك فيه اختصاصه بالتى يتزوجها أي ويمكنه فراقها فيخرج عن الضيق فلذلك يلزم بخلاف من عزم فلا طريفة له يخرج بها فلذلك يلزم (قوله اذ ليس صغيرة الخ) علة لقوله والاحسن الا انه ربما أن تلك العلة تفيد التعيين والصغيرة دون المدينة المنورة (قوله وبم سداظهر الخ) وتكون استثنائية والاستثناء من مقدر ظهر أن كلامه ظاهر وأما لو لم يجعل للاستثناء بل جعلت غاية كما هو ظاهر كلامه فلا يكون ظاهر الا انه ينحل المعنى كل امرأة أتزوجها فهي طالق ويستعمل ذلك الطلاق الى أن ينظرها فاذا انظرها ارتفع

والظاهر ان المراد بعملها القضاء وهو مصر وفواحيها بجزيرة القبل وبولاق وبركة الحج ومصر العتيقة وطرا ومصر لا السلطاني اذ يبعد من قصد الخائف الخروج عن الاقليم بالمرة (ص) وله المواعدة بها (ش) يعني ان من حلف أن لا يتزوج في مصر فانه يجوز له ان يواعد عليها على التزوج في مصر ويخرج بها عن العمل ان نوى والانفراج المحل الذي يلزم منه الجمعة ويعقد عليها لان العبرة بموضع العقد لا بموضع المواعدة (ص) لان عم النساء أو أبني قلبه لا ككل امرأة أتزوجها الا تفويضا (ش) هذا يخرج من قوله كأن أبني كثير او معنى عموم النساء أن يقول كل امرأة أتزوجها طالق فاذا قال ذلك فانه لا يلزمه شيء للحرج والمشقة ولا فرق بين أن يكون ذلك معلقا أو لا كقوله ان دخلت الدار فكل امرأة أتزوجها طالق ثم دخل الدار فانه لا شيء عليه وانما يلزمه اليقين وان كان أبني لنفسه التسري لان الزوجة أضبط لماله من السرية وكذلك لا يلزمه اليقين اذا بقي قلبه الا كقوله كل امرأة أتزوجها طالق الا من القرية الثلاثية وهي صغيرة لان تبقية ذلك القليل ينزل منزلة التعميم وكذلك لا يلزمه شيء اذا قال كل امرأة أتزوجها الا تفويضا فهي طالق لانه غير معروف وأما لو قال كل امرأة أتزوجها تفويضا فهي طالق فانه يلزمه بالاخلاف فان قيل ما الفرق بين من عم النساء فلا يلزمه وبين من قال كل امرأة أتزوجها عليك طالق فانه صحيح ويختص بالملك الذي علق مع انه عام في كل امرأة فالجواب ان ذلك فيه اختصاصه بالتى يتزوجها عليه فلذا يلزم وفي غيره تعميم التحريم فتأمل فانه دقيق (ص) أو من قرية صغيرة (ش) معطوف على المستثنى والاحسن في صغيرة الرفع على انه خبر لمبتدأ محذوف أي أو قال من قرية كذا وهي صغيرة اذ ليس صغيرة من جملة مقوله والصغيرة هي التي ليس فيها ما يتزوج أي لا يجحد فيها عدد ايتخير منه كما قاله أبو الحسن (ص) أو حتى انظرها فعمى (ش) يعني اذا قال كل امرأة أتزوجها قبل أن انظر اليها طالق فعمى فانه لا شيء عليه وله أن يتزوج من شاء ولا تطلق عليه ولو لم يحش العنت لانه كن عم النساء ومثله حتى ينظرها فلان فعمى أو مات وقال ابن المواز لا يتزوج حتى يحشى العنت ولم يجحد ما تسري به وحتى هنا استثنائية والمستثنى منه مقدر أي اذا قال كل امرأة أتزوجها طالق حتى انظر اليها أي الا أن انظر اليها فاطلاق معلق على التزوج من غير رؤية وبم سداظهر أن كلامه ظاهر رحمه الله وبعبارة يصح أن تكون حتى جارة أي الى أن انظرها أي ينسحب عليه الطلاق الى أن ينظرها وأن تكون تعليمية أي لاجل أن انظرها وأن تكون استثنائية (ص) أو الا بكار بعد كل ثيب وبالعكس (ش) يعني انه اذا قال كل ثيب أتزوجها فهي طالق ثم قال وكل بكر أتزوجها فهي طالق فانه لا يلزمه شيء في الابكار ويلزمه في الثيبات لتقدمهن في عينته وكذلك اذا قال كل بكر أتزوجها فهي طالق ثم قال كل ثيب أتزوجها فهي طالق فانه لا يلزمه شيء في الثيبات ويلزمه في الابكار لتقدمهن في عينته فقوله أو الا بكار أي ولا يلزم في الابكار بعد كل ثيب كما لا يلزم في الثيبات بعد كل بكر في العكس لدوران الحرج والمشقة مع الثانية دون الاولى

الطلاق الى أن ينظرها فلا يكون ظاهرا غير ان فيه شيئا آخر وذلك لان كلامه يقتضي أن المستثنى منه كل امرأة وليس كذلك لان المستثنى منه محذوف أيضا في ذلك التقدير لان التقدير كل امرأة أتزوجها طالق في كل حال من الاحوال الا في حالة النظر (قوله يصح أن تكون حتى جارة الخ) لا يخفى أنه يفيد وقوع الطلاق بالفعل واستمراره الى النظر ولا يخفى ما فيه وكذا جعلها تعليمية وذلك لان النظر ليس علة لطلاق فلما نسب الاخبار وهو جعلها استثنائية والمعنى حينئذ كل امرأة أتزوجها طالق في كل حال من الاحوال الا في



حال النظر (قوله وظاهر صنيع المصنف وعطفه) أي عطف جل لا عطف مفردات لان الابتكار اسم جامد ولا يعطف عليه الفعل والتقدير لان ذكر الابتكار يعدل كذب (قوله أولا) يجوز أن يكون معادل هل الاولى فتكون الواو ساكنة ويجوز أن يكون معادل هل محذوف أو يقرأ أولا بنشد الواو (١٨٠) والاول احسن (قوله تأمل) أي تأمل هل يعول على ظاهر كلامهم هذا أو يقال ظاهر

كلامهم يقيد بما اذا كان يقدر وهو الظاهر بل جعله بعض الشيوخ هو ظاهر كلامهم (قوله أو آخر امرأة) هذا هو المعتمد وهو مبتدا وخبره ماذ كره الشارح (قوله فهو كمن حرم جميع النساء) الظاهر أن الافضل أن يجعله تعليلا ثانيا (قوله اذ لا يستقر الخ) في العبارة حذف والتقدير لانه لو حكم عليه بالاطلاق لم يستقر الخ (قوله وأشار بقوله وصوب لقول ابن المواز) أي والمصوب ابن رشد واللخمى وظاهره وقوفه حتى يتزوج ولو قال أنا لا أتزوج أبدا وظاهر أنه لا يعمل بقوله لانه ضرر عليه (قوله ونحن نرى الخ) هذا كلام ابن المواز وبواقفه معنون في قوله (قوله وهو في الموقوفة) جرى على طريقة الكوفيين في عدم ابراز الضمير لان اللبس هنا مأمون لان من المعلوم أن الذي يوقف انما هو الزوج والاصل الموقوف هو عنها لحذف الجار وهو عن فانه فصل الضمير واستغنى في اسم المفعول فهو من باب الحذف والابصال والاولى تأخير قوله وهو الخ عمل اللخمى لانه راجع للصورتين معا (قوله من يوم الرفع) أي والحكم (قوله فيأخذ) ويكمل لها الصداق (قوله فيرد الى ورتها) ولا يكمل لها الصداق وبلغزها من وجهين فيقال ماتت امرأة ووقف ميراثها وليس في ورتها حل ولا خشي مشكل ويقال ماتت

هذا هو المشهور وظاهر صنيع المؤلف وعطفه على قوله لان عم النساء عدم لزوم اليمينين معا وحكاية جماعة واختاره اللخمى لكن مذهب ابن القاسم وابن كنانة وسحنون وغيرهم ما قررناه به كقوله الشارح أيضا وقيل يلزم فيها نظرا للتخصيص في كل منهما وانظر هل لزوم اليمين في الثببات عند تقديمهن ولو لم يقدّر على وطء الابتكار وهو ظاهر كلامهم مع أنه في هذه الحالة بمنزلة ما اذا عم النساء لان نساء في هذه الحالة غير الابتكار وقد حلف عليهن أولا تأمل (ص) أو خشي في المؤجل العنت وتعذر التسري (ش) يعني أنه اذا قال كل امرأة أتزوجها الى أجل كذا فهي طالق وعين أجل لا يبلغه عمره في ظاهر الحال فانه يلزمه الا اذا خشي العنت أي الزنا وتعذر عليه التسري فانه يجوز له ان يتزوج ولا شيء عليه وأما لو أجل بأجل لا يبلغه عمره ظاهر فانه لا شيء عليه ولو لم يخش العنت فال في المؤجل للعهد أي الذي تعتقد فيه اليمين بان يبلغه عمره ظاهرا (ص) أو آخر امرأة (ش) قال ابن القاسم اذا قال آخر امرأة أتزوجها طالق لا شيء عليه اه لان الآخر لا يتحقق الا بالموت ولا يطلق على ميت فهو كمن حرم جميع النساء اذ لا يستقر ملكه على امرأة أبدأ الاحتمال أن تكون التي يتزوجها آخر امرأة له فكما تزوج باهراة فرق بينه وبينها وأشار بقوله (ص) وصوب وقوفه عن الاولى حتى ينكح ثانية ثم كذلك (ش) لقول ابن المواز وسحنون ونحن نرى ان يوقف عن وطء الاولى حتى ينكح ثانية فيجسل له الاولى ويوقف عن الثانية حتى ينكح ثالثة وهم كذا ولما كان في التي يوقف عنها تعذيب رفعه بقوله (وهو في الموقوفة كالملوك) أي في الموقوف هو عنها كالملوك فان رفعته فلا أجل من يوم رفعته لان اليمين ليست بصريحة في ترك الوطء فاذا انقضى الاجل ولم ترض بالمقام معه من غير وطء طلق عليه فان تزوج امرأة فماتت أو وقف ميراثه منها حتى يتزوج ثانية فيأخذها أو يموت قبل ان يتزوج فيرد الى ورتها واذا مات المستزوج عن وقف عنها فانها لا ترثه ولها نصف الصداق لتبسين انما المطلقة لانها آخر امرأته ولا عدة عليها واختار اللخمى قول سحنون وابن المواز ورجحه على قول ابن القاسم القائل بعدم لزوم لكن قال المرأة الاولى فلا أوافق سحنوناه على ابقائه عنها بل الصواب ان لا شيء عليه فيها لانها قال آخر امرأة علمنا انه جعل لنكاحه أو لا لم يرد بهمينه وأخرا علق بهمينه واليه أشار بقوله (واختاره الا الاولى) أي واختار اللخمى قول سحنون الا المرأة الاولى فانه لا يلزمه شيء فيها ولو قال أول امرأة أتزوجها طالق وآخر امرأة أتزوجها طالق فانه يلزمه الطلاق في أول من يتزوجها ويجري في آخر امرأة القولان قول ابن القاسم وقول سحنون وابن المواز ولا يجري فيها اختيار اللخمى (ص) وان قال ان لم أتزوج من المدينة فهي طالق فتزوج من غير هانجر طلاقها (ش) يعني ان الشخص اذا قال ان لم أتزوج من أهل المدينة فأتزوجها من غير هانجر طلاق فتزوج امرأته من غير أهل المدينة بنجر طلاق الغير بمجرد العقد وسواء تزوج من غير المدينة قبل أن يتزوج منها أو بعد أن يتزوج منها بناء على انها حلية لانه في قوة قولنا كل امرأة أتزوجها من غير المدينة فهي طالق وهو الذي يؤخذ من الجواهر وهو ظاهر المدونة عند ابن رشد وكلام اللخمى يدل على انه انما يلزمه

الطلاق

امرأة في عصمة رجل ولا يرثها الا أن يتزوج غيرها (قوله واذا مات المتزوج الخ) وبلغزها فيقال شخص

مات عن حرة مسلمة في نكاح بصداق مسمى وأخذت نصفه ولا ميراث لها ولا عدة (قوله بنجر طلاقها) هذا هو المعتمد فجعل حلية وان اقترنت بان (قوله لانه في قوة قولنا الخ) فان قلت ما وجه ذلك قلت لان المعنى ان انت في تزويجي من المدينة فهي طالق ففهموه انه ان ثبت



تزوجي من المدينة فلا طلاق هذا وجه ذكر القبلية (قوله وفائده تظاهر الخ) بل تظهر فيما فرعه عليه بقوله فلو فعلت ولعل الشارح  
انما ذكر ما ذكر لانهم بما يتوهم فيه عدم التفريع (قوله حال النفوذ) هذا يؤذن بأن حال النفوذ في المصنف نائب فاعل اعتبره فهو  
مرفوع ويصح نصبه على أن نائب الفاعل لزوم ومحل اعتبار حال النفوذ إذا كانت اليقين منعقدة ولولا الجملة ليشمل قوله إلا متى  
ولو علق عبد الثالث فلو كانت غير منعقدة حال التعليق كما إذا علق صبي طلاق (١٨١) زوجته على دخول الدار فبلغ فدخلت فلا يلزمه

الطلاق (قوله لزمه ما حلف عليه)  
ومن هنا حصل الخلاف بين مالك  
والشافعي فمالك يقول تعود الصفة  
والشافعي لا يقول بعودها ولذلك  
يقول بفائدة الخلع وفائده لو فعلت  
المحلف عليه حال البينة سقط  
التعليق ولو أعادها ثم فعلت لا شيء  
عليه عند الشافعي وعند مالك  
يعود التعليق حيث كانت العصمة  
باقية (قوله لا يهدم الطلاق) أي  
تعليقه (قوله ولو حلف لا يفعل كذا)  
هذه المسئلة لا تتعلق لها هنا (قوله  
ان لم يكن بأداة تكرار) فان كان  
بأداة تكرار بان قال كلما كنت زيدا  
أودخلت الدار فانت طالق فنتي  
فعلته ثانيا أو ثالثا لزمه ولو طلق  
وعادت لعصمته وبقي منها بقية  
والانقضى التعليق حيث كانت  
في عصمته حين التعليق والاعادت  
اليقين ولو تعددت العصمة كما تقدم  
في قوله لا بعد ثلاث (قوله ولا يخرج  
في هذه) أي عن قولنا ولو حلف  
فلا يحنث الخ (قوله الامسئلة  
ترك الوتر) المسئلة نوعية أي وما  
شابهها من كل عبادة ذات تكرار  
(قوله ولو كان تعليقه بأداة التكرار)  
أي بخلاف كلما تزوجت فانت  
طالق قطعلق كلما تزوجها ولا  
تختص بالعصمة الاولى والفرق  
انه في الاولى علق ما يملكه من الطلاق

الطلاق اذا تزوج من غير المدينة قبل أن يتزوج منها بناء على أنها شرطية لانه في قوة قولنا  
ان تزوجت من غير المدينة قبلها فهي طالق والى هذا أشار بقوله (وتووات على انه  
انما يلزمه الطلاق اذا تزوج من غيرها قبلها) وأما ان تزوج من المدينة أولا ثم تزوج من  
غيرها فلا تطلق بناء على الشرطية كما مر (ص) واعتبر في ولايته عليه حال النفوذ (ش)  
هذا في الحقيقة شرح لقوله وركنه أهل أي ان المعتبر في ولاية الأهل أي الزوج عليه أي  
على المحل وهي العصمة حال النفوذ أي فعل الشيء المحلوف عليه لا وقت التعليق وفائده تظاهر  
في نحو مسئلة العبد الثالثة عند التعليق (ص) فلو فعلت المحلوف عليه حال بينوتها  
أي الثلاث وان لم يملك العبد الثالثة عند التعليق (ص) فلو فعلت المحلوف عليه حال بينوتها  
لم يلزم ولو نسكها ففعلته حنث ان بقي من العصمة المعلق فيها شيء (ش) هذا مفرع على ما قبله  
من أن المعتبر فيما يقع الزوج على المرأة حال النفوذ فلهذا اذا قال لزوجته ان فعلت كذا  
فانت طالق ثلاثا ثم أبانها بأن خالعها أو طلقها طلقه رجعية وانقضت العدة ثم فعلت ذلك  
المحلوف عليه فلا شيء عليه لانها الآن أجنبية ومحل الطلاق معدوم فلون تزوجها بعد ان أبانها  
ففعلت المحلوف عليه لزمه ما حلف به ان بقي له من العصمة المعلق فيها شيء بأن كان طلاقها الاول  
قاصرا على الغاية وسواء تزوجها قبل زوج أو بعده لان نكاح الاجنبي لا يهدم الطلاق  
السابق ومحل الزوم اذا لم تكن اليقين مقيمة بمن وانقضت أمالوا انقضى زمنها فلا تعود  
كما لو حلف لا يقضي حقه في هذا الشهر فأبأنها ثم بعد انقضاء الشهر ردوها ولم يقضه فلا شيء عليه  
ولو حلف لا يفعل كذا ففعله وحنث فلا يحنث بفعله ثانيا ان لم يكن بأداة تكرار أو نوى التكرار  
ولا يخرج عن هذا الامسئلة تركه الوتر فيسكر وفيها الحنث تركه الا أن ينوي مرة وهي  
مسئلة تحفظ ولا يقاس عليها واحده تزوجها (ش) بقوله ان بقي الخ عمالو أبانها بالطلاق الثلاث ثم تزوجها  
بعد زوج ثم انها فعلت المحلوف عليه فانه لا يلزمه شيء لان العصمة المعلق عليها قد زالت بالكلية  
ولو كان تعليقه بأداة تكرار كقوله كلما دخلت الدار فانت طالق فاذا أبانها فكانها ماتت  
وصارت كغيرها ممن لم يسبق له عليها يمين (ص) كالظهار (ش) تشبيه تام والمعنى انه اذا قال  
لزوجته ان دخلت الدار مثلا فانت على كظهر أي ثم انها دخلتها فانه يلزمه الظهار فلوا أبانها  
ثم دخلت الدار فانه لا يلزمه الظهار لزال العصمة من ملكه فلون كجها فدخلت الدار فانه  
يلزمه الظهار ان بقي من العصمة المعلق عليها شيء فان لم يبق منها شيء كالأبأنها بالثلاث ثم  
رجعت اليه بعد زوج ثم دخلت الدار فانه لا يلزمه ظهار لانها عادت اليه بعصمة جديدة (ص)  
لا محلوف لها فقيها وغيرها (ش) صورتها انه قال لزوجته ان تزوجت عليك فانت طالق أو قال  
كل امرأه أنزوجه عليك فهي طالق فزوجته محلوف لها فيلزمه الطلاق فيمن تزوجها عليها  
في العصمة الاولى وغيرها فكل من تزوجها عليها تطلق عليه بمجرد العقد فلو طلق زوجته

حالا لانه اذا علق وهو مالك العصمة انصرف الى ما في ملكه وهو انما يملك حالا الثلاث وفي الثانية علق ما يملكه من الطلاق بتقدير  
التزويج وهو لا يتقيد بعصمة اذ ليس هنا ما يملكه حتى ينصرف له لان الفرض أنها أجنبية (قوله فانه يلزمه الظهار الخ) فلو فرض انه  
طلقها ثلاثا بعد لزوم الظهار وتزوجها بعد زوج فلا يقر بها حتى يكفر (قوله صورتها قال لزوجته الخ) هذه محلوف لها وهي  
محلوف لها من قوله عليك ومحلوف بها من قوله فانت طالق وهذا لا يناسب المصنف لانه ان نظر له لكونه محلوفها لحنث في العصمة الاولى  
وغيرها وان نظر لكونه محلوفها فيتعبد بالعصمة الاولى وقد تضارب الحكمان فلا حسيب أن يرجح جانب المحلوف لها أو ما أشار اليه



بقوله أو قال كل امرأه فأنه ويربها ظاهر (قوله ومثل المحلوف لها الخ) فلو حلف لزينب بطلاق حفصة أن وطئت عزة فطلق زينب واحدة أو ثلاثا فله وطء عزة فلو عادت زينب إليه ولو بعد زوج فوطئ عزة وحفصة في عصمته حنث في حفصة وكذا لو طلق عزة واحدة أو ثلاثا ثم عادت إليه ولو بعد زوج فوطئها وحفصة في عصمته حنث في حفصة فلو أبان حفصة ثم وطئ عزة لم يحنث في حفصة فلو عادت إليه حفصة فوطئ عزة حنث في حفصة إلا أن يبت (١٨٣) حفصة بالثلاث ثم يعود إليه بعد زوج فوطئ عزة لم يحنث في حفصة لأنها محلوف

بطلاقها وقد انقضت عصمتها بخلاف زينب لأنها محلوف لها وعزة لأنها محلوف عليها فاليمين بحفصة باقية لزينب وعلى عزة في عصمتها الأولى وفي غيرها والمذهب أن المحلوف لها كالمحلوف بها بالاختصاص بالعصمة الأولى (قوله كما عند ابن عرفة) القائل أن المحلوف لها تختص بالأولى (قوله عند المؤلف) أي المشار لها بقوله لا محلوف لها فيها وغيرها (قوله لأنه يحمل قصده الخ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف لأن قصده الخ تعليل لقوله ولا حجة له (أقول) مع جريان التأويلين لا حاجة لذلك أي لقوله يحمل قصده وأنه إذا كان يحمل قصده فلا فرق بين مفت وقاض فلا داعي لقوله أو قامت بينة (قوله وقيل لأنه حلف للزوجة الخ) ظاهر هذا التأويل كان ذلك حقا لها بأن اشترطت عليه في العقد أن وطئها بعده به لأنه صار حقا لها وقيل لا يلزمه في التطوع (قوله وهي أغما فوت الخ) أي فيلزمه الحنث عند المفتي والقاضي (قوله ولو لمع البينة) أي ولو عند القاضي أي فالتأويل القائل أنها لا تقبل عند القاضي مشكك لأن عدم القبول عند القاضي إذا كانت البينة مخالفة وهنا موافقة لظاهر لفظه (قوله

ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج ثم تزوج عليها فان التي يتزوجها عليها تطلق ومثل المحلوف لها المحلوف عليها وهو الذي عليه المحققون كافي كتاب الإيلاء بخلاف المحلوف بطلاقها وهي المتقدمة عند قوله ولو نكحها ففعلته حنث أن بقي من العصمة المعلق فيها شيء (ص) ولو طلقها ثم تزوج ثم تزوجها طلق لا جنسية ولا حجة له أنه لم يتزوج عليها وإن ادعى نية لأن قصده أن لا يجمع بينهما وإن كان اليمين على نية المحلوف لها أو قامت عليه بينة أو يلان (ش) الضمير في طلقها يرجع للمحلوف لها بدليل قوله ولا حجة له الخ والمعنى أنه إذا قال لزوجته مثلا كل امرأه أتزوجها عليك فهي طالق ثم أنه طلق زوجته المحلوف لها أي طلاقا رجعيا وانقضت عصمتها أو بأشادون الثلاث كما عند ابن عرفة أو بالثلاث كما عند المؤلف ثم تزوج بامرأة أجنبية ثم أنه تزوج المحلوف لها فان الأجنسية تطلق عليه بمجرد العقد على المحلوف لها ولا تعتبر حنثه إذا قال إنما تزوجت المحلوف لها على غيرها ولم أتزوج غيرها عليها لأنه يحمل على أن قصده أن لا يجمع بينهما وقد جمع فقيل أغما لنحو أن البينة قامت عليه بذلك ولو جاء مستقيما لصدق وقيل لأنه حلف للزوجة واليمين على نية المستحلف وهي أغما فأت أن لا يجمع بينهما أن قيل النية هنا موافقة لظاهر اللفظ لمخالفة فكان ينبغي أن يقبل قوله ولو لمع البينة فالجواب أن عيینه محمولة على عدم الجمع فهو بمثابة من حلف لا يجمع معها غيرها في الجملة وحينئذ فادعاه مخالفا للفظه باعتبار الحمل فلا يقبل قوله مع البينة أو لأن اليمين وإن وافقت مدلول اللفظ لغة لكن خالفت مدلوله عرفا كمن حلف لا يأت أمته وقال فوبت رجلى فانها مخالفة مع أنها موافقة للمدلول لغة (ص) وفيما عاشت مدة حياتها إلا لنية كونها تحتها (ش) عطف على قوله ولزم في المصرية والمعنى إذا قال كل امرأه أتزوجها ما عاشت فلانة طالق ومراده فلانة امرأه معينة فانه يلزمه اليمين مدة حياتها وسواء كانت فلانة تحتها وقت الحلف أو لا إلا أن تكون فلانة تحتها وينوي بحياتها مادامت زوجة له فإذا طلقها بدون الثلاث ثم تزوج غيرها فقبل له حنث لأنك فوبت ما عاشت فلانة فقال لا لاني فوبت بقولي ما عاشت مادامت تحتها وقد أثبتنا فانه لا حنث عليه وتقبل نيته ولو في القضاء لأنها موافقة للعرف بخلاف المسئلة السابقة (ص) ولو علق عبد الثلاث على الدخول فعنت ودخلت لزم (ش) تقدم أنه قال واعتبر في ولايته عليه حال النفوذ أي لا حال التعليق فلو قال العبد ولو ذاتا نية لزوجته أن كلمت زيدا ثلاثا طالق ثلاثا ثم أن العبد عنت ثم أنها كلمت زيدا فانه يلزمه الطلاق الثلاث لما علمت أن المعتبر في وقوع الطلاق إنما هو حال النفوذ وهو حر حينئذ لا حال التعليق ولو دخلت قبل عتقه لزمه اثنتان ولم تحل له إلا بعد زوج ولو عنت بعد ذلك فلو قال العبدان دخلت الدار فأت طالق طلعتهين ثم أنه عنت ثم أنها دخلت الدار فانه يقع عليه طلعتهان وتبقى معه بطلقة واحدة وإليه أشار بقوله

فالجواب أن عيینه محمولة) أي مرعا خالفت النية مدلول اللفظ شرعا خالف الجواب الذي بعده والحاصل أن قوله واثنتين أن لا أتزوج عليها محمول شرعا وعرفا على أن لا أجمع بينهما (ثم أقول) أما الثاني فسلم وأما الأول فلا (قوله أو لأن اليمين) المناسب أن يقول أو لأن النية (قوله وفيما عاشت مدة حياتها الخ) أنه لا يتزوج غيرها إن خشي العنت وتعذر التسرى (قوله إلا لنية كونها تحتها) مقيد بما إذا لم يطلقها ثلاثا فان أثبت أنه تزوج غيرها ولو بعد عودها لعصمته بعد زوج لأنها محلوف لها وقد تقدم أنها كالمحلوف بها على المعتد (قوله ولو علق عبد) أي واستمر عبد فلو تبين أنه حر فالعبرة بما تبين وخلاصة ما في المقام أنه لو علق وهو عبد ثم تبين أنه حر وبالعكس



أو طلق واحدة أو اثنتين وتبين خلاف ما عليه من حرية أو رقية فالعبرة بما تبين وبعد هذا كله فنقول لا تظهر مرة فيما اذا عاقى الثلاث  
نعم تظهر فيما اذا عاقى غيرها (قوله ولو علق طلاق زوجته المملوكة لايه على موته لم ينفذ) وفائدة عدم النفوذ تظهر فيما اذا كان الطلاق  
المعلق ثلاثا فيجوز له وطؤها بالملك قبل زوج ولو قيل بالنفوذ لم يحل له وطؤها بالملك (١٨٣) الا بعد زوج (قوله أو ان مات) ومثله اذا وقال

شب وعب تبعا لعج اذا قال اذا  
أو ان يقع عليه الطلاق وحاصل  
كلامه ان عاقى على شرط تجزى على  
ظرف فلا والحق مع شارحنا من  
أنه لا يلزمه شيء أصلا ويدل على  
ذلك ما سياتي من أنه اذا قال أنت  
طالق اذا مت أو ان مات أو متي  
لا يقع لان الطلاق لم يصادف محلا  
(قوله لان المعلق) وهو الطلاق  
وقوله والمعلق عليه وهو الموت ثم  
ان هذا لا يظهر في قوله أنت طالق  
يوم موتي أى لصديق اليوم بالجزء  
الاول منه مثلا ويكون موته في  
آخر النهار الآن يقال المراد باليوم  
مطلق الزمن فيراد بيومه وقت الموت  
فليجوز (قوله فلم يجز الطلاق) أى  
لان موت الاب انفسخ النكاح  
فلم يجز الطلاق له محلا (قوله والمأهية  
المركبة) أى مأهية الطلاق المركبة  
من أجزاء التي من جعلها الزوجية  
تتعدم بانعدام بعض الأجزاء الذي  
هو الزوجية وتسميتها أجزاء تسمى  
باعتبار أن الطلاق متوقف عليها  
(قوله والمشهور أن النية لا تنكفي  
الخ) مراده بالنية الكلام النفسى  
لأنه الذي فيه الخلاف ولم يرد بها  
قصد الطلاق والتصميم عليه فانه  
لا يقع عليه الطلاق باتفاق وظاهر  
الشارح أنه أراد به القصد والتصميم  
لقوله بعد ذلك وأما الطلاق الخ  
فالمناسب للشارح أن لا يسوق  
الكلام على هذا المساق لانه

(واثنتين بقيت واحدة) لانه حرقفت النفوذ عليك ثلاثا على زوجته وصار بمنزلة العبد يطلق  
زوجته طلاقا واحدة ثم يعتق فانها تبقى معه بطلقة واحدة لذهب نصف طلاقه وهو طلاقه  
ونصف طلاقه فيكمل عليه وتبقى معه بطلقة واحدة واليه أشار بقوله (كلو طلق واحدة ثم  
عتق) قالوا لانه لما عتق ملك عليه اعصمة حرقود طلق النصف قال مالك لان نصف طلاقه ذهب  
فصار كجزء ذهب له طلاقه ونصف فصارت طلقتان وبقيت واحدة فلو علق العبد واحدة على  
الدخول ثم عتق ثم دخلت بقيت معه بطلقتين ولو علق الطلاق غير مقيد بعدد كقوله ان فعلت  
كذا فانت طالق ففعلته بعد عتقه بقيت له طلقتان كما قاله أشهب ابن عبد السلام لانه اغاير اعي  
يوم الخنث كمن قال ان فعلت كذا فانت حرقف فعله في مرضه فاغما هو في ثلثه (ص) ولو علق طلاق  
زوجته المملوكة لايه على موته لم ينفذ (ش) يعنى ان الحر اذا تزوج بأمة والده وعلق طلاقها  
على موت أبيه بان قال لها أنت طالق عند موت أبي أو ان مات أو يوم موت أبي كما قاله ابن عرفة  
فان ذلك لا يلزمه لان المعلق والمعلق عليه يقعان معافى زمن واحد فلم يجز الطلاق عند موت  
الاب محلا يقع عليه وقد علمت ان المحل أحد أركان الطلاق والمأهية المركبة من أجزاء تتعدم  
بانعدام بعض أجزائها ولا بد أن يكون هذا الاب مورا فلو مات مرثدا وقع الطلاق اذ لا يرث  
المسلم الكافر ابن عرفة (ص) ولفظه طلقت وأنا طالق أو أنت أو مطلقة أو الطلاق لى لازم  
لا منطلقة وتلزم واحدة الالنية أكثر (ش) الكلام الا ن على الركن الرابع وهو الصيغة  
والمشهور أن النية لا تنكفي في الطلاق بمجرد اطلاقه من اللفظ وأما الطلاق بالكلام النفسى  
الذى فيه الخلاف الا نى فسيأتى معناه والمراد بقوله ولفظه اللفظ الصريح الذى تنحل به  
العصمة دون غيره من سائر الألفاظ وهو ما فيه الطاء واللام والقاف ويأتى الكلام على  
الكنائيات الظاهرة والخفية وأما منطلقة فليس من ألفاظ الطلاق فلا يلزم به طلاق الالنية  
لان العرف نقل أنت طالق من الخبر الى الانشاء ولم ينقل أنت منطلقة وألفاظ الطلاق تنقسم  
الى خمسة أقسام ما يلزم به طلاقه فقط الالنية أكثر مثل أن يقول أنت طالق أو أنت مطلقة  
أو قد طلقت أو اطلاق لى لازم أو قد أوقعت عليك الطلاق أو أنا طالق منك وما أشبه ذلك مما  
ينطق فيه بالطاء واللام والقاف وما يلزم به ثلاث ولا ينوى سواء كانت مدخولا بها أم لا واليه  
الإشارة فيما يأتى بقوله والثلاث في بنة وحملك على غار بك وما يلزم به ثلاث ولا ينوى في غير  
المدخول بها فقط واليه الإشارة بقوله والثلاث في كلميته الى قوله ان دل بساط عليه وما يلزم به  
ثلاث ولا ينوى في مدخول بها وغيرها واليه الإشارة بقوله وثلاث في خليت سبيلك وينوى  
فيه وفي عدده واليه الإشارة بقوله ونوى فيه وفي عدده في اذهبي وانصر في الى قوله أولست لى  
بأمرأة وشبه بما يلزم فيه واحدة ما هو من الكناية بقوله (كاعتدى) فتلزم واحدة الالنية أكثر  
فلو قال أنت طالق اعتدى لزمه طلقتان الا أن ينوى بقوله اعتدى اعلامها بان عليها العدة  
ولو قال أنت طالق واعتدى لزمه طلقتان ولا ينوى وانما نوى في الاول لانه مر تب على الطلاق  
كتر تب جواب الشرط على الشرط والعطف بالواو ينافى ذلك والظاهر أن العطف بثم كالعطف

يوهم خلاف المراد (قوله الكنائيات الظاهرة) ليس المراد بالكناية اللفظ المستعمل في لازم معناه بل المراد به اللفظ المستعمل في غير  
ما وضع له (قوله الالنية) أى مع التلغظ بمنطلقة (قوله تنقسم الى خمسة أقسام) وسيأتى قسم سادس وهو انه يلزمه ثلاث في المدخول بها  
وواحدة في غيرها (قوله لزمه طلقتان) أى اذا نواهما أو لم ينوشيا في هاتين الصورتين يلزمه طلقتان (قوله لانه مر تب على الطلاق)  
أى فكان للتنويه وجه (قوله والظاهر أن العطف بثم) أى لان ثم للترخي وقد تقرر أنه ليس بين العدة والطلاق تراخ فحينئذ فهمى لمجرد



العطف والحاصل أم إذا جعلت بمعنى الواو فتكون خرجت عن الترتيب وعن التراخي وأما إذا جعلناها مثل الفاء فتكون قد خرجت عن التراخي فقط والترتيب ثابت ولا شئ أن خروجها عن معنى واحد أقرب من خروجها عن المعنيين فالحاق ثم بالفاء أقرب فيلزمه طلقان إلا أن ينوي أقل (قوله أو كانت موثقة) عطف على دل بساط كما هو المتبادر فيقتضى أنه ليس من أفراد البساط مع أنه من افراده فالخلاص أن يكون عطف على العدم حذف (١٨٤) في العبارة والتقدير ان دل بساط ما على العدا وعلى الاطلاق من وثاق بأن كانت

موثقة (قوله يعني انه اذا قال لزوجه أنت طالق في جواب) أي ستطليق والا كان كذا فيقع عليه الطلاق (قوله فان لم تسأله) أي والموضوع انها موثقة وأما غير الموثقة فيقع عليه الطلاق ولا يصدق والحاصل ان السزوم في الصريح والكناية الظاهرة محله اذ لم يكن بساط يدل على نفي ارادته فان كان قبل ذلك منه فإنها في الصريح وما يأتي في الكناية الظاهرة ويحذف فيها في القضاء والنية لا تنفع وذلك لان نية صرفه منافية لموضوعه والبساط سبب حاصل على مجرد النطق بما يناسبه (قوله تأويلان) أي في تصديقه والخلف وعدمه (قوله لان البت هو القطع) فكأنه قال أنت طالق طلقه قاطعه أو مقطوعا بها (قوله أي كتفل) هو في الأصل كتف الدابة أو ما انحدر من أسفل صنم البعير فالجبل كناية عن العصمة التي بيد الزوج أي عبارة عن العصمة وكذا يقال فيما بعد وكونها على كتفها كناية عن ملكها بالطلاق (قوله وذلك الخ) جواب عما يقال كان الواجب أن يقيده ذلك بما بعد البناء وحينئذ فالواجب أن يقول لان البينة التي لا تكون الا بالثلاث انما تكون بعد البناء وفيه ان البينة بعد البناء قد تكون بلفظ الخلع ثم ان من المعلوم

بالواو بخلاف العطف بالفاء فكعدم العطف (ص) وصدق في نفيه ان دل بساط على العدم (ش) هذا راجع لقوله كاعتدى أي وصدق بعين في دعوى نفي ارادة الطلاق بعد قوله كاعتدى اذ دل دليل على ذلك كما اذا كان جوابا بعد دراهم أو غيرها ولا شئ عليه (ص) أو كانت موثقة وقالت أطلقني وان لم تسأله فتأويلان (ش) يعني انه اذا قال لزوجه أنت طالق في جواب قولها له وهي موثقة بيمينه ونحوه أطلقني وقال انما أردت من ذلك الوثاق ولم أرد به الطلاق فانه يصدق في نفي ارادته فان لم تسأله في تنويته وعدمها اذا حضرته البينة وتأويلان وأما في الفتيا فيصدق قولوا واحد أو قوله أو كانت الخ راجع لقوله أنت طالق (ص) والثلاث في بته (ش) هذا شروع منه رحمه الله في القسم الثاني والمعنى أن الزوج اذا قال لزوجه أحد هذه الالفاظ الخمسة فانه يلزمه الطلاق الثلاث لان البت هو القطع فكأن الزوج قطع العصمة التي بينه وبين زوجته ولم يبق يده منها شئ ولا ينوي بها أولم يكن من هذا الى قوله ونوي فيه وفي عدده كنايةات ظاهرة (ص) وجعلك على غاربك أو واحدة بآئنة (ش) يعني أن الزوج اذا قال لزوجه جعلك على غاربك أي كتفل فانه يلزمه الثلاث ولا ينوي فيما دونها بني بها أو لافهي مثل البتة في عدم التنوية فان الجبل كناية عن العصمة التي بيد الزوج وكذلك يلزمه الثلاث اذا قال لزوجه بعد البناء كفي المدونة أنت طالق واحدة بآئنة وهي مثل البتة في لزوم الثلاث ولعل ترك كون ذلك بعد البناء لوضوحه وذلك لان البينة بغير عوض بعد الدخول انما هي بالثلاث أما قبل الدخول أو قارنت عوضا فواحدة وبعبارة وانما لزم الثلاث لانهم قطعوا النظر عن قوله واحدة ونظروا الى قوله بآئنة احتياطاً للزوج أو واحدة صفقة مرة أو دفعة لا لطلقة (ص) أو فوها بخلت سيديك اراد خلى (ش) يعني ان الرجل اذا قال لزوجه المدخول بها بخلت سيديك أو قال لها ادخلي الدار أو الحق باهلك أو استتري وأخرجني ونوي بكل لفظ من تلك الالفاظ الواحدة البتة فانه يلزمه الطلاق الثلاث ولا ينوي وان كان غير مدخول بها يلزمه واحدة إلا أن ينوي أكثر كما مر في قوله أو واحدة بآئنة ولو نوي الواحدة البتة بقوله أنت طالق ونحوه من الالفاظ الصريحة فانه يلزمه الطلاق الثلاث كما اذا فوها بخلت سيديك بل أولى لانه اذا لزم الثلاث مع كناية فاولى مع صريحه (ص) والثلاث إلا أن ينوي أقل لم يدخل بها في كالميتة والدم ووهبتك وردت لا هلك (ش) هذا هو القسم الثالث يعني ان الزوج اذا قال لزوجه التي لم يدخل بها أحد هذه الالفاظ فانه يلزمه الطلاق الثلاث إلا أن يقول نويت أقل من الثلاث فانه يلزمه ما نوي ويصدق مع يمينه كما يأتي عند قوله وحلف عند ارادة النكاح فان نكل عن الميّن فانه يلزمه الثلاث وأما زوجته التي دخل بها اذا قال لها أحد هذه الالفاظ فانه يلزمه الثلاث فان ادعى أنه نوي أقل من ذلك فانه لا يصدق وقدر لزمته الثلاث (ص) أو أنت أرما أقبل اليه من أهل حرام (ش) يعني ان الزوج اذا قال لزوجه التي لم يدخل بها أنت حرام سواء قال على أو لم يقل أو قال لها ما أقبل اليه من أهل حرام فانه يلزمه

ان البينة بغير عوض بعد الدخول قد تكون بغير الثلاث كما اذا كانت بلفظ الخلع (قوله فانه يلزمه الطلاق الثلاث) كما اذا فوها بخلت سيديك أي وهي مدخول بها فيما هو الظاهر خلاف ما في عب من انه عام في المدخول بها وغيرها (قوله والثلاث إلا أن ينوي أقل الخ) وان لم ينو بها الطلاق لانها من الكنايةات الظاهرة (قوله ووهبتك) أي نفسك أو طلاقاً أو لا يمين أو قال لاها ووهبتك



(قوله يعني أن من قال لزوجه التي لم يدخل بها أنت خلية أو بائن) هكذا بدون التما في نسخهته بخلافها في لفظ المصنف فأنما بالتأني في نسخهته فلم يأت في الشارح على طبق المصنف (قوله أو ناخلي منك أو تابائن منك أو نأحرام عليك) ظاهر عبارة الشارح أنه لا بد من قوله منك في اللفظتين ولا بد من عليك في قوله أو نأحرام وعبارة شب أحسن ونصه أو أنت خلية أو برة أو بائة قال مني أو لم يقل أو ناخلي أو بائن أو برة قال منك أو لم يقل فقوله أو نأراجع لهما اه (قوله أي إذا رُفِع) وأما عند المفتي فلا يحتاج لجين في فائدة (قوله) قال القرافي في فروقه ما معناه أن نحو هذه الانفاظ من برة وخليه وجعلك على غاربك وردت إنما كان يعرف سابق وأما الآن فلا يحل للمفتي أن يفتي بها إلا لمن عرف أي والا كانت من الكتابات الخفية (١٨٥) فلا نجد أحدا اليوم يطلق امرأته بخلية ولا برة والحاصل أنه لا يحل للمفتي أن يفتي بالطلاق حتى يعلم العرف في ذلك البسطة (قوله أي ودين في جميع الالفاظ صريحة الخ) لا يخفى أن الصريح يقدم له أن البسطة ينفع فيه في قوله ودين في نفية أن دل بساط على العدا لا أحسن قصره على غير الصريح (قوله أي شبهها) بكسر الشين وسكون الباء (قوله البذاء) بالذال المعجمة والمدو قوله وطول اللسان تفسير (قوله وهو راجع لهذه الالفاظ الخ) ظاهره أنه يرجع لجعلك على غاربك وظاهر العبارة الأولى رجوعه له وهذا الحل قد حل به أولا شب وقال عجم ظاهر كلام المصنف عمومهم في جميع هذه الالفاظ المذكورة وانما ذكره في المدونة في لفظ خلية وبرية وبائة وانظر من ذكره في الباقي قاله بعض المحشين أي الذي هو أحمد بابا وقوله وكأنه يريد في الدم في الاستعداد أن لم يرد شيئا من ذلك بآية منه إذا كان كلاما مبتدأ (قوله ولا ينوي في المدخول بها) أي وينوي في غيرها هذا معناه وهو ظاهر وكان الأولى

الثلاث إلا أن ينوي أقل منها فإنه يصدق وأن قال ذلك لزوجه المدخول بها فإنه يلزمه الثلاث ولا يصدق أن ادعى أنه أراد أقل من ذلك ولو حذف لفظ أهل لكان الحكم كذلك إلا أنهم لا يفتقران فيما إذا قال حاشيت الزوجة فيصدق حيث لم يذكر أهل ولا يصدق حيث ذكره (ص) أو خلية أو بائة أو نا (ش) يعني أن من قال لزوجه التي لم يدخل بها أنت خلية أو بائن وسواء قال مني أو لم يقل أو ناخلي منك أو تابائن منك أو نأحرام عليك أو ما أنقلب اليه من أهل حرام فإنه يلزمه الثلاث إلا أن ينوي أقل من ذلك فإن دخل بها فإنه يلزمه الثلاث ولا ينوي فيما دون الثلاث (ص) وحذف عند ارادة النكاح (ش) هذا راجع لهذه الالفاظ التي ينوي فيها في غير المدخول بها فقط والمعنى أنا إذا قلنا ينوي وأراد أن يتزوج بها فإنه يحلف حينئذ ما أنه أراد الواحدة أو اثنتين ولا يحلف قبل ارادة النكاح فله لا يتزوجها ومفهومه لو نكل لزمه الثلاث وقوله وحذف أي إذا رُفِع وعبر بالنكاح دون الارتجاع لأن هذا إطلاق بائن (ص) ودين في نفية أن دل بساط عليه (ش) أي ودين في جميع الالفاظ صريحة أو كتابية يمين أن رفعت البينة وبغيره أن جاء مستفتيا في نفى ارادة الطلاق من أصله أن دل بساط على نفى الطلاق بأن تقدم كلام غير الطلاق يكون هذا جوابه والابان منه إذا كان كلاما مبتدأ المتطبی ان قال لمن طلقها هو أو غيره قبله بامطابقة وزعم أنه لم يرد طلاقا وانما ذكر ما قد كان أو أكثر في مراجعته على غير شيء فقال لها بامطابقة أي شبهها في البذاء وطول اللسان صدق في ذلك كله وبعبارة ودين أي في المدخول بها وغيرها أن دل بساط عليه وهو راجع لهذه الالفاظ من قوله في كالمية الخ كان يقول أردت في الزانية مثلا وكان يقول أردت خلية من الخير وكان يقول أردت ببائة منفصلة ويقول أنا بائن أي منفصل إذا كان بينهما فرجة أي أنت منفصلة مني أو أنا منفصل منك وكان يقول أردت بالدم في الاستعداد إذا كانت رائجتها فذرة أو كريمة (ص) وثلاث في لا عصمة لي عليك أو اشتريتها منه (اللفاء) (ش) يعني أن الزوج إذا قال لزوجه لا عصمة لي عليك فإنه يلزمه الثلاث ولا ينوي في المدخول بها إلا أن يكون ذلك بمعنى الفداء فإنه يلزمه طليقة واحدة بمعنى الخلع حتى يريد ثلاثا وكذلك يلزمه الثلاث ولا ينوي مطلقا إذا اشترت العصمة من زوجها مثل أن تقول بعني عصمتك على قيفعل وكذلك لو قالت اشتريت ملكك على أو طلاقك على لأنها اشترت كل ما كان ملكك منها بخلاف لو قالت بعني طلاقك فتلزم واحدة ملكك بها نفسها ولا يلزمه ثلاث لأنها أضافت الطلاق إلى نفسها وليس لها هي طلاق

(٢٤ - خشي ثالث) أن يذكر ذلك في حيز قوله والثلاث إلا أن ينوي أقل أن لم يدخل بها وقوله وكذلك يلزمه الثلاث الخ وكان حقه أن يذكر هذا في قوله والثلاث في بائة الخ (قوله إلا أن يكون ذلك بمعنى الفداء) أي إلا أن يكون ذلك مع معنى هو الفداء أي إلا أن يكون قوله لا عصمة لي عليك مصاحبا لفداء قال ابن القرطبي والاباني في القائل لزوجه لا عصمة لي عليك أنها ثلاث إلا أن يكون معها فداء فتكون واحدة حتى يريد ثلاثا أو مجموع ذلك صواب انتهى والحاصل أن الاستثناء راجع لقوله لا عصمة لي عليك لا لقوله اشتريتها منه أيضا والالزم استثناء الشيء من نفسه فلو قدمه عند الأول كان أولى (قوله ولا ينوي مطلقا) أي دخل أم لا (قوله وكذلك لو قالت اشتريت ملكك على) بكذا فيقول بعني (قوله بخلاف لو قالت بعني طلاق) أي فيقول بعني طلاق بكذا وبعبارة عب فان قالت بعني عصمتك على أو اشتريت منك ملكك على أو طلاقك فتلزم الثلاث وإن قالت بعني طلاق فتلزم واحدة



(قوله فدل على انها انما قصدت الخ) قد يقال حيث كان لاطلاق لها أنه لا يقع شيء أصلاً لا تقع واحدة فقط والجواب ان التفريق مع منظور فيه شيء محذوف وهو مع اعمال اللفظ في الجملة وخلاصته ان التفريق على مجموع الامرين معاً (قوله وظاهر الاطلاق) أي اطلاقها حيث اضافت اليه جميع الطلقات (قوله وثلاث الا أن ينوى أقل الخ) هذا غير ما تقدم في قوله أو نواها بخليته سبيلك لانه نوى بها الواحدة البائنة وما هنا نوى حل العصمة فاختلف الموضوع (قوله مطلقاً) أي دخل بها أم لا وكان حقه أن يذكر قوله واحدة في فارقته عند قوله ولفظه طلقت (قوله أنت حرة) ظاهره سواء أطلق أو قيد بمنى وحمله بعض على ما إذا أطلق فان قيد لزمه الثلاث والحاصل ان المسئلة ذات قولين وتقرر المنع على اطلاقه يدل على قوته والذي يقول بعدم اللزوم يقول بالحلف قال بعض الشيوخ وينبغي أن يكون مسئلة أنت معتقة مني (قوله والحقى باهلك الخ) يقرأ بوصول الهمزة وفتح الحاء لانه من الحق يخلق لا من الحق يخلق لانه ليس المراد أن الحق الغير بأهلها وانما المراد انها تلحق بأهلها ومثله انقل الى أهلك أو قال لا مها انقل اليك (قوله فان لم يرد أحد الاحتمالين) أي الاحد الدائر أي لم يرد شيئاً (قوله فلا شيء عليه) لانه ينصرف لعدم (١٨٦) الطلاق بل ينصرف لمعناه الحقيقي وهو كذب في بعض تلك الصور لاشي فيه وفي الباقي وان لم يكن كذباً لكن ليس

معناه الطلاق (قوله فانه يحلف على ذلك) فان نكل لزمه وقال عجم اذا نوى بهذه الالفاظ الطلاق الثلاث أو أقل عمل بمنافى وظاهره بلايين وان نوى عدم الطلاق فالقول قوله يمين أي في جميع ما ذكرنا قاله الشارح في نفيه في انظر اذا لم يرد الطلاق ونكل عن اليمين فهل ينوى في عدده كياتي في مسئلة وان قال سائبة مني أو عتيقة الخ وانظر هل يحلف في دعوى العدد أم لا وهو ظاهر كلام غير واحد من الشراح وفي بعض التقارير انه يحلف على ما دعاه من العدد دون الثلاث (قوله وان لم تكن له نية في عدد معين لزمه الثلاث) انظره فان صريح الطلاق عند الاطلاق فيه طلاق واحدة الانية أكثرها وجه كون ذلك فيه الثلاث والجواب ان عدوله عن الصريح أوجب

فدل على انها انما قصدت بقولها اطلاق مطلق الطلاق ومطلقه واحدة بخلاف لو اضافته اليه لانه تلك الثلاث وظاهر الاطلاق ارادة الجميع (ص) وثلاث الا أن ينوى أقل مطلقاً في خليت سبيلك (ش) هذا هو القسم الرابع يعني ان الشخص اذا قال لزوجه التي دخل بها أو التي لم يدخل بها خليت سبيلك فان نوى بذلك الثلاث لزمته وان لم تكن له نية فهي ثلاث أيضاً وان قال أردت أقل من الثلاثة فانه يصدق ويلزمه ما نواه فقوله مطلقاً أي في المدخول بها وغيرها وهو راجع لهما أي لقوله ثلاث ولقوله الا أن ينوى أقل (ص) وواحدة في فارقته (ش) يعني ان الزوج اذا قال لزوجه مطلقاً فارقته فانه يلزمه طلاقه واحدة الا أن ينوى أكثر (ص) ونوى فيه وفي عدده في اذهي وانصرفي أو لم أنزوجه أو قال له رجل ألك امرأة فقال لا أو أنت حرة أو معتقة أو الحقى بأهلك أو لست لي بامرأة (ش) الكلام الا أن في الكنايات الخفية وهي المحتملة للطلاق وغيره فان لم يرد أحد الاحتمالين فلا شيء عليه وهذا هو القسم الخامس وهو ان الشخص اذا قال لزوجه التي دخل بها أو التي لم يدخل بها لفظاً من هذه الالفاظ فانه ينوى في الطلاق وفي نفيه فان قال لم أرد بذلك طلاقاً فانه يحلف على ذلك ولا شيء عليه وان قال نويت بذلك الطلاق فانه يلزمه فان كانت له نية بطلاقه أو أكثر عمل بها وان لم تكن له نية في عدد لزمه الثلاث وقوله (الا أن يعلق في الاخير) وهو قوله لست لي بامرأة بأن قال ان دخلت الدار مثلاً فلت لي بامرأة أو ما أنت لي بامرأة فيلزمه الثلاث ان لم ينو به شيئاً وكذلك ان نوى به الطلاق ولم ينو واحدة ولا أكثر فان نوى به غير الطلاق صدق في القضاء بيمين وفي الفتوى بلا يمين على ما يفهمه كلام النوادر على ما ذكره ابن عرفة (ص) وان قال لا نسكح بيني وبينك أو لا ملك لي عليك أو لا سبيل لي عليك فلا شيء عليه ان كان عتاً بالافتبات (ش) يعني ان الزوج اذا قال لزوجه أحد هذه الالفاظ فان كان عتاً بالها فانه لا يلزمه شيء بسبب ذلك وان لم يكن ذلك عتاً بالها بل قال ذلك لها ابتداء فانه يلزمه البتات أي الثلاث قال بعض وينبغي في المدخول

وبينة عنده في ذلك وما ذكره من لزوم الثلاث ذكره أصبح مدخولاً بها أم لا واعترضه ابن عرفة وأفتى بواحدة الى أن بها مات والظاهر انها بائنة في غير المدخول بها ورجعية في المدخول بها وكلام ابن عرفة يفهمه انه عجم (قوله الا أن يعلق في الاخير) مستثنى من قوله ونوى فيه ولوقال كاست لي بامرأة الا أن يعلق بحري على قاعدته الاغلبية واستغنى عن قوله في الاخير (قوله وكذا ان نوى به الطلاق) أي لزمه الثلاث (قوله فان نوى به غير الطلاق) أي فلا يؤخذ حينئذ بظاهر اطلاق المصنف وظاهران مغايرة التعليق في الاخير لغيره انما يظهر فيما اذا لم ينو شيئاً أصلاً فانه في الاخير يلزمه الثلاث دون غيره (قوله على ما يفهمه كلام النوادر على ما ذكره ابن عرفة الخ) الحاصل انه ذكر في النوادر ما يفهمه انه ان نوى به الطلاق أو لانية لزمه الثلاث وان نوى به غيره صدق في الفتوى بلايين وفي القضاء بيمين هذا ما فهمه ابن عرفة عن النوادر وذكر ابن عرفة عن ابن رشد انه اذا لم يرد الطلاق فلا شيء عليه وهذا صادق بما اذا نوى به غير الطلاق أو لانية له وأما اذا نوى به الطلاق فقبل يلزمه الثلاث احتياطاً قال عجم وينبغي ما لم ينو عدداً خاصاً فيعمل به وقال بعض الشيوخ الاولى حل المصنف عليه ويقول كان علق في الاخير وقبل يلزمه الثلاث بالحكم وقبل يلزمه واحدة



(قوله وينوي في غيرها) أي فيلزمه الثلاث لأن ينوي أقل كذا في بعض الشراح ولكن ظاهر ما ذكره الخطاب أنه يلزمه الثلاث في المدخول بها وغيرها وهو موافق لظاهر كلام المصنف في شرح شب (قوله ولا ينوي في المدخول بها) وأما غيرهما فينوي (قوله وان جاء مستقيما على ظاهر المدونة) أي خلافا لابن رشد القائل ينوي في العدد اذا جاء مستقيما وفي عب ما يفيد اعتماد (قوله وقد حكى ابن رشد الاتفاق على الزوم) ولذلك كان هو القول الراجح ولذلك قال بعض الشراح كان اللائق بالمصنف أن يحزم بما حكى ابن رشد عليه الاتفاق لأن ذلك دليل على شذوذه مقابله (قوله يعني ان الزوج اذا قال لزوجته (٨٧) على وجهه حرام) ظاهر العبارة انه قال ذلك اللفظ فقط وليس كذلك بل المراد انه قال

لها وجهي من وجهي حرام فقول وجهي حرام المصنف أو على وجهي حرام معطوف على قوله من وجهي ولا يخفى أن على وجهي متعلق بحرام الذي هو متأخر عنه (قوله أو ما أعيش فيه حرام) القولان في هذه على حد سواء (قوله فهل تحرم عليه ولا تحل له الا بعد زوج) وهذا هو المعتمد بل اعترض المصنف ابن غازي بأنه ليس فيها قولان وإنما فيها الزوم الطلاق وفي شرح عب وينبغي أن يفصل في النية كالتى قبلها في كلامه (قوله وقيل لاشئ عليه) وان أدخلها في عيمه هذا بعيد (قوله وأما على الحرام الخ) الفرق بين على حرام وعلى الحرام ان على الحرام استعمل في العرف في حل العصمة بخلاف على حرام فن قاس على الحرام على حرام فقام فقد أخطأ في القياس لوجود الفارق وخالف المنصوص في كلامهم في على الحرام أفاده عجب (قوله حلف على نفيه) محله في سائبة حيث لا بساط يدل على نفيه كقوله لها عند خروجهما بغير اذنه ياسائبة فهل يحلف أيضا أو يصدق بغير عيم (قوله والظاهر) انظر كيف لزمت الثلاث بلفظ من هذه

بها وينوي في غيرها (ص) وهل تحرم بوجهي من وجهي حرام (ش) يعني ان الزوج اذا قال لزوجته وجهي من وجهي حرام فهل تحرم عليه ولا ينوي في المدخول بها وان جاء مستقيما على ظاهر المدونة وغيرها ولا تحل له الا بعد زوج وقيل لاشئ عليه وقد حكى ابن رشد الاتفاق على الزوم (ص) أو على وجهي حرام (ش) يعني ان الزوج اذا قال لزوجته على وجهي حرام بتخفيف على فهل تحرم عليه ولا تحل له الا بعد زوج ولا شئ عليه كما عند النخعي على نقل التوضيح وأما لو قال على وجهي حرام بتشديد على فإنها تحرم عليه قول واحد الا انه مطلق جز فيكمل عليه وينوي في غير المدخول بها (ص) أو ما أعيش فيه حرام ولا شئ عليه (ش) يعني ان الزوج اذا قال لزوجته ما أعيش فيه حرام فهل تحرم عليه ولا تحل له الا بعد زوج ولا شئ عليه لان الزوجة ليست من العيش فلم تدخل في ذلك بمجرد اللفظ لأن ينويها فيلزمه ابن عرفة وقيل لاشئ عليه وان أدخلها في عيمه (ص) كقوله لها يا حرام أو الحلال حرام أو حرام على أو جميع ما أملك حرام ولم يرد ادخالها (ش) هذه الفروع الاربعه مشبهة في القول الثاني فقط المشار اليه بقوله ولا شئ عليه والمعنى ان الزوج اذا قال لزوجته لفظا من هذه الالفاظ فلا شئ عليه وقوله الحلال حرام ولم يقل على لا مقدمة ولا مؤخره والافتسكون مسئله المحاشاة فتدخل الزوجة الا أن يحاشيها وكذلك لاشئ عليه اذا قال لها حرام على ولم يقل أنت أو حرام على ما أكل زيدا ومثله على حرام وأما على الحرام وحلفت فانه يلزمه الثلاث في المدخول بها وينوي في غيرها وكذلك لاشئ عليه اذا قال جميع ما أملك حرام والحال انه لم يرد ادخال الزوجة بأن نوى اخراجها أو لم تكن له نية في الادخال وعدمه بخلاف مسئله المحاشاة وهي الحلال على حرام فلا بد فيها من الانحراج أولا والفرق بين الفرعين ان الزوجة لما لم تكن مما لو كتم تدخل الا بادخالها في جميع ما أملك بخلاف الحلال على حرام فانه شامل لها فاحتج الى اخراجها من أول الامر فقوله ولم يرد ادخالها خاص بقوله أو جميع ما أملك حرام وقوله (قولان) راجع لما قبل المكاف من الفروع الثلاثة (ص) وان قال سائبة متى أو عتيقة أو ليس بيني وبينك حلال ولا حرام حلف على نفيه فان نكل نوى في عدده (ش) يعني ان من قال لزوجته التي دخل بها أو التي لم يدخل بها أحده هذه الالفاظ المذكورة وقال لم أرد بذلك الطلاق فانه يحلف انه ما أراد ولا شئ عليه فان نكل فان الطلاق يقع عليه ولكن ينوي في عدده أي فيما أراد ويقبل منه لان نكوله أثبت عليه انه أراد الطلاق وانه كاذب في قوله لم أرد طلاقا فانه قال أردت الطلاق فلذلك نوى في عدده وهذا يرد قول البساطي كيف يقبل منه انه اراد كذا من العدد وهو منكر أصل الطلاق وليس لنا في هذا الا محض التمسك بالظاهر انه ان لم يدع نية بشئ يلزمه الثلاث وقوله (وعوقب) راجع لهذا القسم وللسابق في قوله ونوى فيه وفي عدده في اذهبي الخ

الالفاظ حيث لم ينو عددا مع انه اذا قال لزوجته طالق أو عليه الطلاق لا يفعل كذا وفعله يلزمه واحدة حتى ينوي أكثر منها مع انه طلاق صريح وسائبة وحررة ومعتقة كتابات اللهم الا أن يقال انه هنا لما نكل انهم على انه نوى الثلاث بخلاف من قال لزوجته طالق لم يقع منه ما يوجب تهمة كذا أفاده بعض الشيوخ من مشايخ مشايخنا (قوله وعوقب) معطوف على قوله حلف لا على قوله نوى في عدده وذلك لان عطفه على ما ذكرنا يفيد انه يعاقب فيما اذا حلف أيضا وأما اذا عطف على نوى فلا يفيد انه يعاقب فيما اذا حلف (قوله وللسابق في قوله ونوى فيه وفي عدده في اذهبي الخ) أي اذا قصد به الطلاق ففيه تلبيس من حيث الواحدة أو أكثر



(قوله وانظر التفصيل الخ) ونص له وأما ان لم ينكر قصد الطلاق بل قال قصده وقصدت واحدة أو أكثر فينبغي ان يخرج على ما مر فلا ينوي في بته مطلقا وينوي في غيره اذا لم ين قاله س زاد الاجهوري في شرحه وذكره الشيخ عبد الرحمن أيضا بطر الشارح لكن لم يذكر بصيغة يبغي وكلام الموافق فيه دلالة على أن التعبير بين يني قصورا انتهى فان لم يكن جوابا مع انكاره قصد الطلاق فلا شيء عليه ان تقدم كلام يدل على ما قاله والا لزمه الثلاث وهو جار على القاعدة ان السكايه الظاهرة يلزم بها الثلاث اذا قصد بها الطلاق أو لم يقصد شيئا وأما اذا قصد عدم الطلاق فلا يلزمه شيء ولا يلزم من انكاره الطلاق قصده عدم الطلاق ذكره شيخنا عبد الله فان لم يكن جوابا مع عدم انكاره قصد الطلاق فكيف مفهوم الشرط فاذا قال قصديته وقصدت واحدة أو اثنتين فلا ينوي في المدخول بها مطلقا وينوي في غيره الا في بته (قوله ١٨٨) اسقني الماء) خطابا لها بصيغة المذكر لحناء أو على ارادة الشخص أو اسقنيها

أو تعظيما لها وأولى أمرها بقوله اسقني الماء (قوله فلا يلزمه شيء) ما لم يخرج عرف باستعماله في الطلاق (قوله فانه لا ينصرف للطلاق ولو قصده) والحاصل ان ما كان صريحا في غير باب الطلاق لا يقع به طلاق ولو نواه الا ما صواعده ككرة وانظر لم يكن من السكايه الخفية (قوله معه) أي الظهار وقوله اذا نواه أي نوى الطلاق وقوله مع البينة أي عند الطلاق أي فانظها روى اخذ به اتفاقا وهل يؤخذ بالطلاق الذي نواه تأويلان واجمع باب الظهار (قوله ليس مدلوله الطلاق) أي مدلوله الانتزاع أي فالطلاق لم يكن لازما لمعناه الحقيقي وهو طلب السقي بحجاب بأن المراد بالسكايه اللغوية وهي استعمال اللفظ في معنى غير ما وضع له اللفظ فليست حقيقة ولا مجازا ولا كناية قال عجاج ولو قال المؤلف وان قصده بكل صوت كان أخصر وأشمل لشموله ما اذا قصد بصوت ساذج أي خال من الحروف والظاهر انه اذا قصد بالصوت الخارج من

لتأنيده على نفسه وعلى المسلمين لانه لا يعلم ما أراد به هذه الالفاظ ومقتضى التعديل أنه يعاقب حلف أو نكاح (ص) ولا ينوي في العدد ان أنكر قصد الطلاق بعد قوله أنت بائن أو برية أو خلية أو بنه جوابا لقلها أو دلوفرج الله لي من محبتك (ش) موضوع هذه المسئلة أعم من أن يكون قبل الدخول أو بعده والمعنى ان الزوجه اذا قالت لزوجه أو دلوفرج الله لي من محبتك فقال لها جوابا بذلك أنت بائن أو أنت خلية أو أنت برية أو قال لها جواب قولها أنا بائن منك أو أنا برى منك أو خلى أو أنا بائن منك وقال لم أرد بذلك الطلاق فانه يلزمه في كل لفظة من هذه الالفاظ الطلاق الثلاث ولا تقبل نيته فيما دون الثلاث وانظر التفصيل في مفهوم قول المؤلف ان أنكر قصد الطلاق في الشرح الكبير (ص) وان قصده باسقني الماء أو بكل كلام لزم (ش) يعني ان الانسان اذا قال لزوجه اسقني الماء أو ادخلي أو اخرجي أو كلتي أو امرني أو غير ذلك مما ليس من ألفاظه ولا من ألفاظ صريح الظهار وقصد بذلك الطلاق فانه يلزمه على المشهور لان هذه الالفاظ من السكايه الخفية فيلزمه ما نواه من طلاقه فأكثر فان لم ينو طلاقا فلا وأما لو فعل فعلا كضربها ونحوه وقال أردت به الطلاق فلا يلزمه شيء وقولنا ولا من ألفاظ صريح الظهار احترازا من صريح الظهار فانه لا ينصرف للطلاق ولو قصد على ما يأتي في باب من قوله وصريحه بظهر مؤبد ولا ينصرف للطلاق وهل يؤخذ بالطلاق معه اذا نواه مع قيام البينة تأويلان وما تقدم من ان اسقني الماء من السكايه الخفية صريح به الشارح وفيه نظر لان السكايه استعمال اللفظ في لازم معناه واسقني الماء ليس مدلوله الطلاق وانما هو من باب الطلاق بالنية واللفظ لا من باب النية المجردة عن اللفظ لانها لا يلزم بها طلاق (ص) لان قصد التلطف بالطلاق بلفظ بهذا غاطا (ش) يعني ان الرجل اذا قصد ان يتلفظ بطلاق زوجته فسبق لسانه بلفظ لا يحتمل الطلاق بأن قال اسقني الماء أو ادخلي أو اخرجي فانه لا يلزمه شيء لانه لم يقع الطلاق بنية وانما أراد ان يقع بلفظه فوق في الخارج بغير هذا اللفظ فلم يقع طلاق بنية ولا بلفظ اراده به (ص) أو أراد أن يخرج الثلاث فقال أنت طالق وسكت (ش) يعني ان الرجل اذا أراد أن يطلق زوجته ثلاثا فقال لها أنت طالق وسكت فانه لا يلزمه الثلاث ويلزمه طلاق واحدة الا ان ينوي بها الثلاث فتلزمه (ص) وسفه قائل يا أمي ويا أختي (ش) يعني ان من قال لزوجه يا أمي أو قال لها يا أختي أو يا عمتي ونحو ذلك فانه يسفه أي يعد هذا

من الان لا يلزمه وأما ان قصده بالصوت الحاصل من الهواء المنضغت بين قارع ومقروع فالظاهر انه كقصده بالفعل والفعل لا يحصل به الطلاق ولو قصد به وهذا ما لم يكن اعميدا استعماله للطلاق والالزم وما لم ينضم اليه من القران ما يدل على ارادة الطلاق به على ما ذكره عند قوله ولزم بالاشارة المفهومة (قوله لانه لم يقع الطلاق بنية) أي نية اسقني أي لم يقع الطلاق يا سقني المصاحب لنية أي لنية حصول الطلاق به وهكذا في نسخهته بالصغير (قوله بلفظه) أي بلفظ الطلاق (قوله فلم يقع طلاق بنية) فنتجته محتملة لوجود ضمير وعدمه والمتبادر منه عدمه الآن المعنى عليه أي فلم يقع طلاق بنية اسقني ولا بلفظ ارادة الطلاق به وهو أنت طاق فانه يلزمه الثلاث (قوله فانه لا يلزمه الثلاث) لافي الفتوى ولا في القضاء (قوله الا أن ينوي بها الثلاث) استثناء منقطع وعكس المصنف: نوى في الفتوى عند سحنون وقال مالك يلزمه الثلاث والظاهر انه المعتمد



(قوله وهما احتمالان الخ) أي تخمله بعض على الحرمة وبعض على الكراهة وأهل السنة هم أهل الخلاعة والمجون (قوله فذكره ذلك ونهى عنه) أي نهيا ضمنيما من قوله أأختك هي لانه استفهام إنكاري يتضمن النهي عنه وكرهته أي لم يحبه فصيح كونه محتملا للكراهة والحرمة (قوله بأنه فهم منه) بالبناء للمفعول أعم من أن يكون الفاهم هو أو غيره والاولى أن يقول ما يقطع من عاينها بدلائلها على الطلاق (قوله فلا بد فيها من النية) المعتمدة انه اذا لم يقطع من عاينها بالفهم لا يلزمه الطلاق ولو نواه لما تقدم ان الفعل لا يقع به الطلاق ولو نواه والحاصل ان كلام عجي عييل الى أن الفعل اذا انضم اليه من القرائن ما يقطع (١٨٩) من عاينها بأنه قصد به الطلاق فانه يلزم (قوله

من كلام أهل السنة أعم من كونه على وجه الحرمة أو الكراهة وهما احتمالان في النهي الوارد منه عليه الصلاة والسلام في قوله لما قال رجل لامرأته يا أختك هي فذكره ذلك ونهى عنه (ص) ولزم بالاشارة المفهومة (ش) أي ولزم الطلاق بالاشارة المفهومة بأن احتف بها من القرائن ما يقطع من عاينها بأنه فهم منها الطلاق وهي كصريحه فلا تقتصر الى نية وان لم يقطع من عاينها بذلك فهي كالسكابة الخفية فلا بد فيها من النية وسواء في ذلك الاخرس والسليم (ص) وبمجرد ارساله به مع رسول (ش) لا خلاف ان الزوج اذا قال للرسول بلغ زوجتي طلاقها أو أخبر زوجتي بطلاقها انه يقع بمجرد قوله للرسول سواء بلغها الرسول أولا وقوله بمجرد الخ أي وبارساله المجرد (ص) وبالسكابة عازما (ش) يعني ان الزوج اذا كتب الى زوجته أو الى غيرها انه يطلقها وهو عازم على ذلك فان الطلاق يقع عليه بمجرد فراغه من السكابة وينزل كتبه للفظ الطلاق منزلة مواجعتها به وسواء كان في السكابة اذا جاءك كتابي فأنت طالق أو أنت طالق وسواء أخرجه ووصل اليها أو لم يخرجها (ص) أولا ان وصل لها (ش) يعني ان الرجل اذا كتب الى زوجته بطلاقها وهو غير عازم عليه حين كتبه أي ولا أخرجه عازما أيضا بل كتبه وأخرجه لينظر فانه يقع عليه الطلاق ان وصل الكتاب لها الا ان لم يصل وسواء كتب أنت طالق أو اذا جاءك كتابي فأنت طالق ويدخل في كلامه من لم تكن له وقت الكتب نية فانه محمول عند اللغوى على عدم العزم وعند ابن رشد على العزم والفرق بين ما هنا من الحث بالسكابة وبين الميم من انه لا يبحث الحالف بالسكابة ولو عازما الا بالوصول للمعروف عليه ان المكاتبة لا تكون الا بين اثنين بخلاف باب الطلاق (ص) وفي لزومه بكلامه النفسى خلاف (ش) يعني ان الرجل اذا أنشأ الطلاق بقلبه بكلامه النفسى كما ينشئه بلسانه من غير تلفظ بلسانه فهل يلزمه الطلاق بذلك أولا يلزمه خلاف في التشهير وليس معنى الكلام النفسى أن ينوى الطلاق ويصمم عليه ثم يبدؤه ولا أن يعتقد الطلاق بقلبه من غير نطق بلسانه فانه لا يلزمه في ذلك طلاق اجماعا ولما أنهى الكلام على أركان الطلاق وكان للركن الرابع وهو اللفظ تشعب فهو أطولها أسرع في متعلقاته فنهأ تكرره بعطف أو دونه أشار اليه بقوله (ص) وان كرر الطلاق بعطف أو أوفا أو ثم فثلاث ان دخل (ش) يعني ان الزوج اذا كرر الطلاق بالواو أو بالفاء أو بتم بان قال لزوجه أنت طالق وطالق وطالق أو أنت طالق وأنت طالق وأنت طالق اذا فرق بين أن يعيد المبتدأ مع العطف أولا وحكم الفاء و ثم كذلك فانه يلزمه الثلاث ولا ينوى في ارادة التأكيدي في لزوم واحدة لان العطف ينافيه ومشى المؤلف في الواو على رأى ابن القاسم انها مثل الفاء و ثم فلا ينوى فيها وغير المدخول بها كالمدخل بها على المذهب بناء على المشهور فيمن أتبع الخلع طلاقا ولا بد من النسق في غير المدخول بها فقول المؤلف ان

أي وبارساله المجرد) أي عن الوصول (قوله وبالسكابة عازما) حاصـله انه اما أن يكتبه عازما أو مستشيرا أولا نية له وفي كل اما أن يخرجها عازما أو مستشيرا أولا نية له فهذه ثلاث تضرب في مثلها بستة وفي كل اما أن يصل أولا فهذه ثمانية عشر فاذا كتبه عازما فيجئ بصوره الست وهي اما ان يخرجها عازما أو مستشيرا أولا نية له وفي كل اما أن يصل أم لا واليه أشار بقوله وبالسكابة عازما وقول المصنف أولا ان وصل الخ فيقيدانه اذا كتبه مستشيرا أولا نية له لا بد من الوصول أخرجه عازما أو مستشيرا أولا نية له فهذه ستة يبحث فيها ومفهومه انه اذا لم يصل لا حث في الستة والمعتمد انه يبحث في الكل وان لم يصل وهي سبعة عشر والذي يتوقف على الوصول صورة واحدة وهي ماذا كتبه مستشيرا أو أخرجه كذلك (قوله منزلة مواجعتها) المناسب أن يقول بمنزلة تلفظه بالطلاق لان المواجعة ليست شرطا (قوله بل كتبه وأخرجه كذلك) هذا الاضراب فيقيدانه أخرجه مستشيرا وكتبه كذلك وهو حل للفقهاء المراد وقد علمت ظاهر المصنف وقوله ويدخل في كلامه الخ لا يخفى انه

يعارض الاضراب الذي جعل المصنف عليه الا أن يقال هذا حل اظاهر المصنف بقطع النظر عن حله والمراد بالعزم هنا النية ولا يقال ان فيه طلاقا بالنية وهو لا يلزم لانا نقول انضم لها فعل وهو السكابة ومحترز العزم بالمعنى المذكور التروى والاستشارة وليس المراد به التصميم فان قيل قد تقدم ان من أركان الطلاق اللفظ وكيف لزم بالاشارة وما بعدها فالجواب ان في الكلام السابق حذو قائل عليه ما هنا نقدره أو ما في معناه من الاشارة أو السكابة مع العزم كما أفاده شيخنا عبد الله (قوله خلاف في التشهير) قد علمت ان المعتمد لا يلزم بالكلام النفسى (قوله انها مثل الفاء و ثم) ظاهره انه لا خلاف فيه أو ليس كذلك بل الخلاف جار فيهما (قوله فمن أتبع الخلع طلاقا)



أى انه اذا خالعهام طلقها فيلزمه طلقتهان طلقه الخلع والطلقة التي أردفها والجامع ان كلا تبين بالاول واذا كانت المخالعة تبين بالخلع ولزمها الطلقة فكذلك غير المدخول بها (قوله لا مفهوم له) والجواب ان في المفهوم تفصيلا وهو ان نسقه لزمه والا فلا يقال ان اشتراط النسق في غير المدخول بها يقتضى انه (١٩٠) لا يلزمه فيها غير واحدة عند العطف بتم لالتها على التراخي لا نأقول دلالتها على

الترخي في الاخبار والسكلام هنا في الانشاء (قوله على المشهور) مقابله ان غير المدخول بها يلزمه طلقه (قوله أو تحتها أو فوقها) هكذا نسخة الشارح بضمير المؤنثة العائدة على الطلقة وفيه حذف والتقدير أو تحتها طلقتهان أو فوقها طلقتهان (قوله والمراد بالنسق الخ) أى وليس المراد به النسق الاصطلاحى وهو توسط أحد الحروف التسعة بين التابع ومتبوعه وانما المراد به النسق اللغوى وهو التابع (قوله ومحمل اللزوم ان لم ينو التأكيده) ظاهره ان نية التأكيده في المدخول بها وان لم يكن ذلك نسقا قال الشيخ أحمدو ينبغي أن يفيد بما اذا كان نسقا فاللزمه لان الفصل يمنع ارادة التأكيده وابقاه عجز على ظاهره قال بعض شيوخ شيوخنا ما ذكره عجز كانه المذهب لانه جزم به والشيخ أحمد لم يجزم به وظاهر المصنف مع عجز انتهى (قوله ان لم ينو التأكيده) أى بل نوى التأسيس أو لانيه له (قوله) فانه ينفعه ويقبل منه) لكن يمين في القضاء وبدونها في الفتوى ذكره عجز (قوله وأنت طالق ان دخلت الدار) المناسب حذف الواو لان التأكيده لا يكون معها (قوله فان لم ينو اخباره) أى ولا انشاء لانه محمل الخلاف (قوله جملا على الاخبار) هذا هو الظاهر كما يفيد بعض شيوخنا وذلك لان المرجح

دخل بها لا مفهوم له على المشهور (ص) كمع طلقتين مطلقا (ش) يعنى ان الرجل اذا قال لزوجه التي دخل بها أو التي لم يدخل بها أنت طالق مع طلقتين أو معجوبة أو مقرونة بها أو تحتها أو فوقها أو بخودك فانه يلزمه الطلاق الثلاث (ص) وبلا عطف ثلاث في المدخول بها كغيرها ان نسقه الا لنية تأكيده فيها (ش) تقدم انه قال وان كرر الطلاق بعطف بواو أو فاء أو ثم وهذا قسمه وهو انه اذا كرر الطلاق بلا عطف بأن قال لزوجه اعتدى اعتدى اعتدى أنت طالق أنت طالق أنت طالق أو قال أنت طالق طالق طالق أو غير اعادته المبتدأ فانه يلزمه الثلاث من غير شرط نسق في المدخول بها بشرط النسق في غيرها والمراد بالنسق المتابعة من غير فصل بكلام أو صمات اختيارى لاسعال ونحوه ومحمل اللزوم ان لم ينو التأكيده فان نوى باللفظ الثاني والثالث التأكيده فانه ينفعه ويقبل منه ويلزمه واحدة فقط مدخولا بها أم لا (ص) في غير معلق بمتعدد (ش) متعلق بنية تأكيده أى نية التأكيده انما تنفع ان لم يكن تعليق أصلا أو تعليق بمحدد كانت طالق أنت طالق أنت طالق ان دخلت الدار مثلا وأنت طالق ان دخلت الدار وأنت طالق ان دخلت الدار وأنت طالق ان دخلت الدار وأما في المعلق بمتعدد كانت طالق ان كملت فلا تأنت طالق ان كملت فلا تأ آخر فيكلمت كلا منهما لزمه طلقتهان وكذا ان قال ان كملت انسا فأن أنت طالق ثم قال ان كملت فلا نأ أنت طالق فيكلمته لزمه طلقتهان لان فلانا وحده المدلول عليه بقوله ان كملت فلا نا غيره مع غيره المدلول عليه بقوله ان كملت انسا فانه شامل لفلان وغيره لان الشئ في نفسه غيره مع غيره (ص) ولو طلق فقبل له ما فعلت فقال هى طالق فان لم ينو اخباره في لزوم طلقه أو اثنتين قولان (ش) يعنى ان من أوقع على زوجته التي دخل بها طلقه رجعية ولم تنقض عدتها فقال له شخص ما فعلت فأجابه بقوله هى طالق فان أراد اخباره بما فعل فانه يلزمه طلقه واحدة وهى الاولى وان نوى الانشاء فانه يلزمه طلقه ثانية هر دفة على الاولى وان لم ينو اخبارا ولا انشاء فقبل لزمه الطلقه الاولى فقط جملا على الاخبار كما عند اللغوى وقيل يلزمه طلقتهان كما عند غيره جملا على الانشاء قولان للمتاخرين وأما لو كانت غير مدخول بها أو كان الطلاق بائنابان كان على وجهه الخلع أو رجعيان وانقضت العدة وقال مطلقة أو طلقتهان فلا يلزمها الا الطلقه الاولى اتفاقا فحل القولين مقيده بقيد وان تكون الزوجه مدخولا بها وان يكون الطلاق رجعيان ولم تنقض عدتها وان يأتي بلفظ يحتمل الاخبار والانشاء كمثل المؤلف وأن يكون في القضاء ثم انه يحلف في مسئلة المؤلف على القول بلزوم واحدة حيث كان له فيها طلقه وأراد رجعتها وهو الراجح من أقوال ذكرها ح أى فان لم يتقدم له فيها طلاق فلا يلزمه يمين لانه يملك الرجعة على الوجهين جميعا ولما كان حكم تجزئه الطلاق ان يكمل وحكم هذا الباب على ثلاثة أقسام ما يلزم فيه واحدة وما يلزم فيه اثنتان وما يلزم فيه ثلاث أشار الى ذلك بقوله (ص) ونصف طلقه أو طلقتين أو نصف طلقه أو نصف وثلاث طلقه أو واحدة أو متى ما فعلت وكرر أو طالق أبدا طلقه (ش) يعنى ان المسكف اذا قال لزوجه أنت طالق نصف طلقه فانها تكمل عليه طلقه كاملة وكذلك اذا قال لها أنت طالق نصف طلقتين أو نصف طلقه أو بخودك من الاجزاء كعشر طلقه

لعدم الحث عند المفتى تقدم على الطلاق (قوله وأن يكون في القضاء) لان من قال بلزوم طلقتين انما هو عند القاضي فانه وأما عند المفتى فواحدة قول واحد (قوله حيث كان له طلقه) أى بأن طلقها طلقه قبل هذه الطلقه (قوله وهو الراجح من أقوال الخ) بقيمة الاقوال يلزمه اليمين مطلقا لا يلزمه اليمين مطلقا أى أراد رجعتها أم لا فالاقوال ثلاثة (قوله واحدة في واحدة) هذا اذا كان



نعرف الحساب وقصده والا فائنتان لان المعنى واحدة على واحدة (قوله كقوله اذا ما أومتى ما) هذا هو المعتمد وما ياتي من ان معنى ما  
 اراذ اما تقتضيان التكرار ضعيف (قوله اذا ما أومتى ما) مالم يقصد بنى ما معنى كلما والا فثلاث وان لم يلاحظ التعدد كما أفاده بعض  
 شيوخنا (قوله وهو اذا طلقها الخ) هذا ظاهر المدونة عند ابن يونس وظاهرها عند ابن الحاج وجرم به ابن رشد انه يلزمه ثلاث لجعل  
 الابدية للفراق في أزمان العصمة المملوكة وذلك بالثلاث (أقول) وهذا القول (١٩١) امامنا والمصنف أو أخرج لذهاب ابن رشد له  
 لانه يجوز الدار (قوله ولم يراجعها)

بل ولوراجعها الطلاق مستمره  
 لا ينفك عنه ويحاج بأن مراده  
 فقد استمر طلاقها أى أثر طلاقها  
 وهو مفارقته أبدا (قوله معطوف  
 على الإشارة الخ) هذا يفيد ان لزم  
 المذكور مسلط على نصف أى  
 ولزم الطلاق في قوله نصف والاصل  
 واحدة وقوله بعد وطلقة فاعل  
 لفعل محذوف أى ويكون توكيذا  
 لما فهم من قوله ولزم الطلاق في  
 نصف وانما لم يكن معطوفا على  
 فاعل لزم لئلا يلزم العطف على  
 معمولي عاملين مختلفين بعاطف  
 واحد (أقول) ويصح أن تكون  
 طلبة مبتدأ مؤخر وحذف الجار  
 من الخبر لتقدم مثله أى طلبة  
 كائنه في نصف طلبة (قوله دل  
 عليه فاعل لزم) المناسب دل عليه  
 لزم الذي هو العامل (قوله لانه  
 مسند الى حقيقي التانيث) ومثله  
 مجازيه (قوله وفي تقرير الشارح) أى  
 حيث قال قوله وكرر أى اللفظ بأن  
 قال متى ما دخلت الدار فانت طالق  
 متى ما دخلت الدار فانت طالق  
 (قوله لان الطلاق المبهم واحدة)  
 اى في المستثنى الذي هو قوله  
 الانصف الطلاق وقوله فاستثناه  
 أى الشخص وقوله منها أى من  
 الصيغة (قوله على ما استصوبه  
 شيخ ابن ناجي) الذي هو البرزلي

فانه يلزمه طلبة واحدة وكذلك اذا قال لها أنت طالق نصف وثلاث طلبة فانه يلزمه  
 واحدة لرجوع الجزأين الى طلبة واحدة لذكر الطلبة في المعطوف دون المعطوف عليه  
 وكذلك اذا قال لها أنت طالق طلبة في طلبة فانه يلزمه واحدة ان كان يعرف الحساب والا  
 فائنتان وكذلك يلزمه طلبة واحدة اذا علقه بأداة لا تقتضي التكرار كقوله اذا ما أومتى  
 ما دخلت الدار وكرر الفعل وسواء قرن بما أولا وكذلك يلزمه طلبة واحدة اذا قال أنت طالق  
 أبدا أو الى يوم القيامة لان معنى أنت طالق واستمر طلاقا أبدا وهو اذا طلقها واحدة ولم  
 يراجعها فقد استمر طلاقها أبدا وقوله ونصف معطوف على الإشارة والباء بمعنى فى أى ولزم  
 فى الإشارة وفى نصف طلبة وطلقة فاعل لفعل محذوف دل عليه فاعل لزم وقوله أو طلقتين  
 معطوف على قوله طلبة وقوله أومتى ما فعلت وكرر كرر مبنى للفاعل ان ضمنت تاء فعلت  
 وفاعله ضمير الخالف وللمفعول ان كسرت التاء ونائبه يعود على الفعل المخوف عليه ولورجع  
 للمرأة قرئ بالبناء للفاعل وتعين الخالق تاء التانيث لانه مسند لحقيقي التانيث وفى تقرير  
 الشارح لقوله ومتى ما الخ نظر مذكور فى الشرح الكبير (ص) واثنان فى ربع طلبة ونصف  
 طلبة وواحدة فى اثنتين (ش) يعنى انه اذا قال لزوجته أنت طالق ربع طلبة ونصف طلبة فانه  
 يلزمه طلقتان لان كل جزء من الربع والنصف المذكورين مضاف الى طلبة غير التى أضيف  
 اليها الاخر فكل منهما مأخذ مجزئ فاستقل ولان النكحة اذا ذكرت ثم أعيدت بلفظ النكحة  
 فان الثانية غير الاولى (ص) والطلاق كله الانصفه (ش) يعنى ان من قال لزوجته أنت طالق  
 الطلاق كله الانصفه فانه يلزمه طلقتان لما مر من أن حكم التجزئة التكميل فلما كان  
 الحاصل طلبة ونصفا كلنا عليه الكسر بطلقة ومثله اذا قال لها أنت طالق ثلاثا الانصفها  
 وأما لو قال لها أنت طالق ثلاثا الانصف الطلاق فانه يلزمه الثلاث ومثله أنت طالق الطلاق  
 كله الانصف الطلاق ففرق بين أن يقول نصفه أو نصف الطلاق لان الطلاق المبهم واحدة  
 فاستثناه منها لا يفيد كانه قال الانصف طلبة فالزمه مع الضمير طلقتين وهو قوله الانصفه  
 وألزمه مع غيره الثلاث وهو قوله الانصف الطلاق (ص) وأنت طالق ان تزوجتك ثم قال كل  
 من أنزوجهام هذه القرية فهى طالق (ش) يعنى انه اذا قال لامرأة أجنبية ان تزوجتك  
 فأنت طالق ثم انه قال كل امرأة أنزوجهام هذه القرية فهى طالق وأشار الى قرية تلك  
 المرأة ثم انه تزوج هذه المرأة فانه يلزمه طلقتان واحدة بالخصوص وأخرى بالعموم وعكس  
 كلام المؤلف وهو كل امرأة أنزوجهام ببلد كذا فهى طالق ثم قال لامرأة من تلك البلدان  
 تزوجتك فانت طالق يلزمه طلبة واحدة على ما استصوبه شيخ ابن ناجي عكس ما رتضاه  
 ابن ناجي من لزوم طلقتين ووجه المستصوب انه لما تعلق الطلاق بالمرأة بقوله كل امرأة  
 أنزوجهام ببلد كذا فهى طالق وهى من جملة نساء البلد المذكورة فلا يتعلق الطلاق ثانيا  
 (ص) وثلاث فى الانصف طلبة (ش) يعنى ان من قال لزوجته أنت طالق الطلاق الانصف

(قوله عكس ما رتضاه ابن ناجي) الاظهر ما قاله ابن ناجي وان كان معتمد بعض شيوخنا ما قاله البرزلي وذلك لانه قد تقدم ان الشئ مع غيره  
 غيره فى نفسه وقوله ووجه المستصوب هذا التوجيه موجود فى صورة المصنف أيضا لانه تعلق بها الطلاق أولا فقتضاه أنه لا يلزمه  
 الا واحدة (قوله ووجه المستصوب الخ) أقول هذا التوجيه جارى العكس وقد عرفت الحكم فيه (قوله أنت طالق الطلاق الانصف  
 طلبة) أى فالمراد بالطلاق الثلاث وقد أخرج منه نصف طلبة ووجهه انه لما استثنى نصف طلبة علم أن الغرض بالطلاق الطلاق غير



الشرعي والا كان يقول الانصفه ولو قال ذلك لم يلزمه طلبة واحدة لان الاستثناء مستغرق أشار الى ذلك بهرام وأولى من مثال الشارح اذا قال أنت طالق ثلاثا لا انصف طلبة وأما لو قال أنت طالق الطلاق الانصف طلبة فهل يلزمه الثلاث كقوله أنت طالق الطلاق الانصف طلبة فتدبر (قوله ولا فرق بين من يعرف الحساب وغيره) هذا ظاهر اذا كان من لا يعرف الحساب يريد اثنتين على اثنتين ينوي عند المفتي أو عرفهم ذلك أو يعلم من قرأت الاحوال ذلك وأما اذا كان من جهال البوادي الذين يريدون اثنتين فقط فلا يلزم الثلاث (قوله كذلك) أي لا تخيض وهو (١٩٣) تأ كيد لقوله آيسة (قوله لان فاعل السبب) هو الطلقة الاولى وقوله والمسبب

الطلقة الثانية واذا كان فاعل السبب فاعل المسبب فاسأل الامر الى أن الطلقة الثانية فعله فجعل سببا للثالثة (قوله فصارت الثانية فعله أيضا) أي وقد علق الطلاق على فعله فيلزمه الثالثة بالثانية تأمل وقوله كانه طلقها اثنتين أي الثانية والثالثة أي كانه ما فعله حقيقة والحاصل ان الاولى فعله حقيقة والثانية والثالثة التزاما والحاصل ان الثانية لزمته بالتعليق على الاولى والثالثة على التعليق بالثانية وقوله فتقع على حذف أي فتقع الخ هذا والمعمدان التكرار انما هو بكماء وأما اذا ما ومتى ما فيلزمه فيهما طلقان وأما الثالثة فلا يلزمه كما أن من قال ان طلقته فأنت طالق يلزمه طلقتان لانه لا تكرار ومثله اذا ما ومتى ما والمعلق عليه طلاق وما تقدم من قوله أو متى ما فعلت وكرر فالمعلق عليه غير طلاق فلا ينافي هذا ما قالوه مع ان المنطقيين على أن ان ولو واذا للاهمال ومتى من السور الكلى (قوله لان ذكر القبليه لغو) وأما لو لم يكن لغو لم يلزمه تمام الثلاث المعلقة وكذا لو اعتبرت أمس لم يلزمه شيء لانه مضى زمنه (قوله أو ثلاث تطبيقات) أي أو أربع (قوله

طلقة فهو بمنزلة قوله لها أنت طالق طلقين ونصف طلبة فيلزمه في الحالتين الثلاث لما علمت ان حكم الكسر التكميل (ص) أو اثنتين في اثنتين (ش) يعني انه اذا قال لزوجه أنت طالق اثنتين في اثنتين فانه يلزمه الطلاق الثلاث ويسقط الزائد عليها وهو طلبة ولا فرق بين العارف بالحساب وغيره (ص) أو كلما حضت (ش) يعني ان من قال لزوجه أنت طالق كلما حضت أو كلما جاء شهر أو يوم أو سنة فانه يلزمه الطلاق الثلاث منجزا على المشهور لانه محتمل غالب وقصده التكميل كطالق مائة وهذا فيمن فحيض أو يتوقع حيضها كصغيرة لان كانت شابة لا تخيض أو آيسة كذلك لاشئ عليه (ص) أو كلما أو متى ما أو اذا ما طلبة أو وقع عليك طلاق فأنت طالق وطلقة واحدة (ش) قد علمت ان كلما ومتى ما أو اذا ما أدوات تكرار فاذا قال لزوجه كلما طلقته فأنت طالق أو كلما وقع عليك طلاق فأنت طالق أو قال متى ما وقع عليك طلاق فأنت طالق أو اذا ما وقع عليك طلاق فأنت طالق ثم انه طلقها واحدة في كل واحدة من الصور فانه يقع عليه الطلاق الثلاث لان فاعل السبب هو فاعل المسبب فيلزم من وقوع الاولى وقوع الثانية ومن وقوع الثانية وقوع الطلقة الثالثة لان الثانية لما وقعت مما هو فعله وهي الاولى فصارت الثانية فعله أيضا فيكانه طلقها اثنتين فتقع الثالثة بمقتضى أداة التكرار (ص) أو ان طلقته فأنت طالق قبله ثلاثا (ش) يعني انه اذا قال لزوجه ان طلقته فأنت طالق قبل ثلاثا فاذا طلقها واحدة أو اثنتين وقع مع المنجز ما علمه من تمام الثلاث المعلقة لان ذكر القبليه لغو كقوله أنت طالق أمس فان لم يطلعه فلا شئ عليه (ص) وطلقة في أربع قال لهن ينسكن طلبة ما لم يرد العدد على الرابعة (ش) تقدم ان الكسر في الطلاق حكمه التكميل فاذا قال لزوجه الاربع ينسكن طلبة واحدة أو طلقتان أو ثلاث تطبيقات وقع على كل واحدة طلبة واحدة لانه قد ناب كل واحدة بربع طلبة أو نصف طلبة أو ثلاثة أرباع طلبة فيكملت عليها واذا قال لهن ينسكن خمس تطبيقات أو ست تطبيقات أو سبع تطبيقات أو ثمان تطبيقات فانه يقع على كل واحدة منهن طلقتان وان قال لهن ينسكن تسع تطبيقات الى أكثر فانه يقع على كل واحدة منهن ثلاث تطبيقات فلا تحل له واحدة منهن حتى تنسكح زوجها غيره (ص) يحسنون وان شرك طلقن ثلاثا ثلاثا (ش) يعني انه اذا قال لزوجه الاربع شرك ينسكن في طلبة فان كل واحدة تطلق عليه طلبة وان قال شركت ينسكن في تطبيقات طلق كل واحدة منهن طلقين وان قال شركت ينسكن في ثلاث تطبيقات طلق كل واحدة منهن ثلاث تطبيقات وقد جعل بعضهم كلام يحسنون خلافا للادول وبعضهم موافقا وكانه قال وطلقة في أربع قال لهن ينسكن ما لم يشرك فان شرك طلقن ثلاثا ثلاثا وعلى انه خلاف يكون المعول عليه الاول ومسئلة الشرع لا آيسة

يحسنون) بفتح السين وضمها وهو منصرف على كل حال وهذا القبه واسمه عبد السلام لقب بسحنون اسم طائر تدل حديد النظر لحدة فهمه وقال عجم بفتح السين عند الفقهاء هو الكثير وأما اللغة فالضم (قوله وان شرك طلقن الخ) بفتح اللام عجم وثلاثا حال أو مفعول مطلق صفة لموصوف محذوف وثلاثا الثاني على تقدير مضاف أي ثلاثا بعد ثلاث والفرق بين ينسكن وبين هذه انه في الاولى ألزم نفسه ما توجب القسمة والقسمة توجب ان هذه الثلاثة تقسم بين النسوة الاربع بحيث ينسب ثلاثة الى أربع فيقال ناب كل واحدة ثلاث أرباع طلبة ولم يلزم نفسه قبل القسمة شيئا وفي الثانية ألزم نفسه ما نطق به من الشركة وذلك بوجوب لكل



واحدة منهم جزأ من كل طلقه ابن يونس لو قال قائل ان الفرعين سواء لم أعبه أى في المرأة الثانية في المسئلة الثانية (قوله نذل على انه مقابل) أى نذل على ان كلام سحنون خلاف أى ويكون ضعيفا اذ لو كان معتمدا كان يلزمه في الثانية الثلاث بمقتضى الشركة مع الاولى (قوله من تضيه) أى من تضى انه مقابل والحاصل انه اذا جعل كلام سحنون مقابلا فنقول الحكم كافى الاول عبر بالبينه أو بالتشريك ولذا قال ابن يونس لو قال قائل ان الفرعين سواء لم أعبه وقد ارتضاه بعضهم وفي شرح عب وشب اعتماد أنه تقييد وخلاصة ما في المقام ان كلام سحنون في هذا الفرع ضعيف ومقتضاه في الآية ضعيف (قوله لاحتمال الخ) قد يقال هذا يشترط بالتوقف (قوله ولثالثة) فلو قال وأنت شر يكتمها بالافراد ولم يعلم عوده على الاولى أو الثانية فالاحتماط أن تطلق طلقين يجعل الضهير عاندا على الاولى واقصر في فرض المسئلة على الثلاثة لانه لو زاد عليها البتة أو اقتصر على البتة فقال لاحدى نسائه الثلاثة أنت طالق ثلاثا البتة أو أنت طالق البتة ثم للآخرى وأنت شر يكتمها ثم للثالثة وأنت شر يكتمها مطلق البتة ولم ينفعه قوله ثلاثا لانها لغومع البتة قدمت أو أخرت والبتة لا تتبع بعض والحكم كذلك في هذه ولو قال (١٩٣) لثالثة وأنت شر يكتمها بالافراد انظر عب (قوله وهو يقتضى تحريمه) هذا بقيدان

الحرمه ليست منه وصحة بل مأخوذة من الحكم بالتأديب (قوله وكذا يؤدب معلقه على القول عنه) قال في الشامل وهل تعليقه مكروه أو ممنوع ويؤدب فاعله خلاف فذهب ابن رشد الى الكراهة واللحنى الى المنع مطرف وعبد الملك لا يخلف به سلطان ولا غيره ويؤدب فاعله اه (قوله وان كبد الخ) أى هذا اذا كان الجزء شائعا كنهض بل وان لم يكن شائعا (قوله لئلا يتوهم) وذلك انه يتوهم انه لا يلزم الا اذا كان الجزء شائعا في كل البدن لعمومه وأما الخاص فلا (قوله المشهور الخ) وقال سحنون لا شئ عليه فيهما (قوله من محاسن المرأة) لانهما مما يمتد بها والريق مالم يراىل والبصاق ما راىل والريق يمتد به ولذا كان عليه الصلاة والسلام يحسن لسان عائشة وقوله

نذل على انه مقابل وكلام المؤلف في التوضيح يستشعر منه انه من تضيه لانه قال ونسبها ابن الحاحب لسحنون لاحتمال أنه لا يوافق عليه ابن القاسم (ص) وان قال أنت شر يكتم مطلقه ثلاثا ولثالثة وأنت شر يكتمها طلق اثنتين والطرقتان ثلاثا (ش) صورتها ثلاث زوجات قال لاحدهن أنت طالق ثلاثا أو البتة وقال للثانية وأنت شر يكتمها وقال للثالثة وأنت شر يكتمها فانه يلزمه في الاولى الطلاق الثلاث وكذلك الثالثة وهو مراده بالطرفين وبيانه انه التزم الثلاث في الاولى والثالثة أشهر كهما معاً مع الثانية فتابها من الاولى طلقه ونصف طلقه فكملت طلقين وتابها من الثانية واحدة ومجموع ذلك ثلاث وأما الثانية فيقع عليه فيها طلقين لانه أشهر كهما مع الاولى فتابها طلقه ونصف طلقه فكملت (ص) وأدب المجزئ (ش) يعنى ان من أوقع على زوجته جزء طلقه فانه يؤدب على ذلك وهو يقتضى تحريمه وكذا يؤدب معلقه على القول بنعته ولا فرق بين التجزئة بتشريك أو غيره لا يهاجمه على الناس أن الطلاق يتجزأ (ص) كطلاق جزء وان كبد (ش) التشبيه في اللزوم والأدب يعنى أن من طلق جزء من زوجته فانه يؤدب على ذلك كقوله لها يدك طالق أو عيذك طالق أو نصفك أو نحو ذلك اذ لا فرق بين التجزئة بالنسبة للتطبيقات أو للزوجة وانما بالغ على اليد لئلا يتوهم ان الجزء المعين ليس كالشائع (ص) ولزم بشرك طالق أو كلامك على الاحسن (ش) المشهور ان الرجل اذا قال لزوجته شعرك طالق أو كلامك طالق فانه يلزمه ما فواه لان الشعر والكلام من محاسن المرأة ومثله الريق والعقل بخلاف العلم وكلام المؤلف اذا قصد الشعر المتصل بها أو لا قصده وأما ان قصد المنفصل فهو كالصاق (ص) لا بصاق وبصاق ودمع (ش) يعنى ان من قال لزوجته شعرك أو بصاقل أو دمعت طالق فانه لا يلزمه شئ لان ذلك ليس من محاسنها (ص) وضح استثناءه بالا ان اتصل ولم يستغرق (ش) يعنى ان الاستثناء في الطلاق بالا أو بغيرها من الادوات يصح بشرطين الاول أن يتصل المستثنى بالمستثنى منه فلو انفصل عنه اختيار الم يصح الشرط

(٢٥ - خرشى ثالث) والعقل أى لانه مما يمتد بالمرأة بسببه لانها بعقلها يصدر منها ما يوجب للرجل القبول عليها والالتذاذ بخلاف العلم المجرد ويدخل في المنفصل ما لو قال اسمك طالق فانه لا يلزمه لكونه منفصلا كما أفاده بعض شيوخنا (قوله لان ذلك ليس من محاسنها) لانه لا يمتد به ومثله ذلك شعر غير حاجبها ورأسها وما شاب من شعر رأسها وحاجبها وما غلظ من صوتها فلا يلزم بطلاق ما ذكر طلاق إلا ان يمتد به به احتياطاً للفروج أو ينوى به حمل العصمة فكذلك كناية الخفية (قوله ان اتصل ولم يستغرق) أى وفواه ونطق به وان سر بحركة لسانه أى الافى وثيقة حق (قوله بالمستثنى منه) وفي عبارة غيره هل المراد اتصاله بالعين أو بالمخالف عليه قولان نحو أنت طالق ثلاثا الا اثنتين ان دخلت الدار وأنت طالق ثلاثا ان دخلت الدار الا اثنتين والحاصل ان اتصال الاستثناء بالمستثنى منه كما اذا قال أنت طالق ثلاثا الواحدة ان دخلت الدار ظاهر وأما اذا قال أنت طالق ثلاثا ان دخلت الدار الواحدة فيظهر أنه على القول الاول لا بعد ذلك من المتصل وظاهره ان ليس كذلك بل بعد من المتصل ولا بعد فصلا الا السكوت اختيارا فلو كان لعذر كسعال أو عطاس فلا يضر ولا تغتفر سكتة التفكير كما أخذ ابن عرفة من ظاهر كلامهم وكذا يظهر انه على القول الثاني لو وصله



بالمستثنى منه لا يضر (قوله لفهم المستغرق بالاولى) فديقال ان المستغرق شامل للجسوى (قوله أو ثلاثا) أى الا اثنتين الا واحدة  
ففيه الخلق من الاول لدلالة الثاني وحذف اثنتان من الاولين لدلالة الثالث (قوله ان كان من الجميع) أى نوى ذلك وانهما ككعب  
عنهما بلافظ واحد ويقبل منه ولومع مر افعه لان الاصل انه من الكل تدبر (قوله وان كان اخراجه من المعطوف عليه فقط الخ) أى  
أولانية له وفى ابن عرفة ما يفيد قولين لزوم الثلاث وواحدة (قوله واعتباره) هو الراجح فلو قال أنت طالق مائة طلقة الا تسعة وتسعين  
فانقولان والقول بالا اعتبار ليس فيه احتياط (١٩٤) للفروج لانه يلزمه واحدة فقط بخلاف القول الاول القائل بالالغاء يلزمه

الثلاث الا أن يقال محمل كون  
الراجح الثانى وهو الاعتبار اذا كان  
فيه احتياط للفروج والا فالاول  
قد تدبر كذا فى شرح عب ولكن  
المصنف ذكر فى التوضيح ان القولين  
لسمحون وانه رجع الى القول  
باعتبار الزائد قال الشيخ وهو الاول  
لموافقة العرف فأنت تراه علل  
بالعرف بالا احتياط فالواجب  
ابقاء النقل على ظاهره والظاهر  
أن يقال فى العبد وفى الغاء مازاد  
على اثنتين واعتباره قولان وهل  
يلغى مازاد على الثلاث بالنسبة  
لما فى نفس الامر وبالنسبة للفظ فن  
طالق واحدة ثم قال أنت طالق ثلاثا  
الا اثنتين فعلى ان المراد ما فى نفس  
الامر يكون الاستثناء باطلا وانه  
قال أنت طالق اثنتين الا اثنتين  
وعلى ان المراد اللفظ فيلزمه  
طلقتان وتبقى له فيها واحدة وانظر  
هل يقال فى العبد وفى الغاء مازاد  
على اثنتين واعتباره قولان وهو  
الظاهر أم لا كذا فى بعض الشروح  
(قوله ان علق بماض) أى ربطه  
بماض يمنع الخ كفى قوله على  
الطلاق لو حضرت لجمعت بين  
وجودك وعدمك وقال الشيخ  
سالم فى شرحه ونجزان علق هو فى  
الحقيقة تعليق على عدم صدق

الثانى أن لا يستغرق المستثنى المستثنى منه كقوله أنت طالق ثلاثا الا اثنتين فانه يلزمه واحدة  
فان كان قدره أو أكثر لم يصح اجماعا كقوله أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا أو الا اثنتين وربعا أو  
الا ثلاثا وربعا فانه يلزمه ثلاث فلا فرق بين كون الاستغراق بالذات أو بالتكميل بدليل قول  
المؤلف وثلاث فى الانصف طلقة ولو قال المؤلف ولم يسأل ففهم المستغرق بالاولى (ص) فى  
ثلاث الا ثلاثا الا واحدة أو ثلاثا أو اثنتين الا اثنتين الا واحدة اثنتان (ش) تقدم ان الاستثناء  
المستغرق باطل اذا اقتصر عليه فاذا قال لزوجته أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا الا واحدة فانه يلزمه  
طلقتان لان استثناء الثلاث من نفسها الغوف فكأنه قال لها أنت طالق ثلاثا الا واحدة واذا قال  
لها أنت طالق ثلاثا الا اثنتين الا واحدة فانه يلزمه طلقتان لان الاستثناء من الاثبات نفي ومن  
النفي اثبات فان قوله أنت طالق ثلاثا اثبات وقوله الا اثنتين نفي من الثلاث فقد وقع عليه  
طلقة وقوله الا واحدة اثبات من الاثنتين المنفيتين فهى مثبتة فيقع عليه طلقة أخرى وقبلها  
طلقة فيلزمه اثنتان فقوله نفي ثلاث الخ مفرع على قوله ان اتصل ولم يستغرق (ص) وواحدة  
واثنتين الا اثنتين ان كان من الجميع فواحدة والا فثلاث (ش) يعنى انه اذا قال لزوجته أنت  
طالق طلقة وطلقتين الا طلقتين فان كان قوله الا طلقتين من جميع المعطوف والمعطوف عليه  
فهو استثناء صحيح ويلزمه طلقة واحدة وان كان اخراجه من المعطوف عليه فقط أو من  
المعطوف فقط فانه يلزمه الطلاق الثلاث لبطلان الاستثناء حينئذ حيث استغرق والعطف بتم  
كالعطف بالواو كما قاله ابن عرفة وينبغى أن يكون العطف بغيرهما من الحروف مما يأتى هنا  
كالفا. وحتى كذلك (ص) وفى الغاء مازاد على الثلاث واعتباره قولان (ش) يعنى ان مازاد  
على الثلاث هل يأتى فلا يستثنى منه لانه معدوم شرعا أو هو معتبر فيصح الاستثناء منه وان كان  
معدوما شرعا لانه موجود لفظا فاذا قال لها أنت طالق خمس الا اثنتين فان اعتبر مازاد على  
الثلاث فيلزمه الطلاق الثلاث لانه أخرج من الخمس اثنتين وان لم يعتبر مازاد على الثلاث  
فيلزمه طلقة واحدة فكأنه قال أنت طالق ثلاثا الا اثنتين والقولان لسمحنون ورجع للقول  
بالاعتبار واستظهره ابن رشد وابن عبد السلام وتبعه المؤلف ومنه يعلم أرجحيته (ص) ونجيز  
ان علق بماض ممتنع عقلا أو عاده أو شرعا (ش) هذا شروع منه فى الكلام على تعليق  
الطلاق على أمر مقدر وقوعه فى الزمن الماضى أو فى الزمن المستقبل والكلام الآن فى  
الاول وسياق الثانى واختلف فى حكم الطلاق المعلق فقال فى المقدمات مكروه وقال النجوى  
ممنوع ثم اعلم ان الفعل المعلق عليه الطلاق فى الزمن الماضى لا يتناول متناعه اما من جهة  
العقل أو العادة أو الشرع كما قال المؤلف فالاول اذا قال لزوجته أنت طالق لو حضرت فلانا  
أمس لاجع بين حياته وموته أو لاقبلن أباه الميت والثانى اذا حلف بطلاق زوجته لو حضرت

فلانا

الملازمة والحاصل ان الطلاق بحسب الظاهر مبط بالمستحيل بأوجهه وفى الواقع

انما هو بقبضه فاذا كان مبطا ظاهرا بالمستحيل عقلا فهو فى المعنى معلق على ضده وهو الوجوب العقلى وقس (قوله بماض) أى  
بأمر مقدر وقوعه فى الزمن الماضى لاجل قوله ممتنع لان الماضى لا يمتنع وقوعه ويشير لهذا حمل الماشر (قوله فالاول اذا قال  
لزوجته أنت طالق لو حضرت الخ) المناسب أن يقول فالاول اذا قال عليه الطلاق لو حضرت فلانا أمس لاجع بين حياته وموته  
فالطلاق فى المعنى معلق على عدم الجمع وكأنه قال ان لم أجمع فهى طالق وقس عليه



(قوله إلا أن يعلم أنه يقدر على ذلك) يظهر هذا في الأخير وفي الوسط بالنسبة لأولياء الله وقوله أو يقصد المبالغة في التكلم وفي حاشية الفيشي ما يفيد أنه متعلق بالآخيرة أيضا وقوله ابن عرفة فيه نظرا وخ وعلى ذلك مشى شب في شرحه فقال ونجرا ن علق ولو قصد المبالغة أى الكناية عن كونه يفعل به ما فيه مشقة شديدة إلا أن هذا البحث ربما يدفعه ما أتى قريبا فلا يسلم (قوله يمكن الوقوع) أى عادة أو عقلا (قوله كحلفه بطلاق زوجته لشخص الخ) اعلم أن ما مشى عليه المصنف خلاف المذهب فإن المذهب أن من علق الطلاق بمأض جائز شرعا كزوجته طالق لو جئته أمس لا عطيتك كذا الشيء لا يجب إعطاؤه لأنه لا يجوز عليه أى ولا يقع عليه وكذا إذا علقه بمأض واجب شرعا كقوله زوجتي طالق لو جئته أمس لقضيتك (١٩٥) حق حيث وجب قضاءه خلافا لاصبح القائل

بأنه يجوز عليه فيهما (قوله وبما قررنا) أى من أن المراء بالجارز العقلي سقط الخ (أقول) الحق أن اعتراض البساطي متجه إذ لو أريد بالجائز الجائز العقلي لدخل فيه المستحيل عادة وشرعا فكان يقتضى أنه على المعتمد من أن الجائز لا حث فيه أن الممتنع شرعا أو عادة لا حث فيه مع أن فيه الحث (قوله وفيه نظر) لأنه لا يخرج عن الجائز أى الجائز العقلي أى وقد حكم المصنف بالوقوع فيه إلا أن المعتمد تسليمه وأنه لا نظر (قوله ما طلعت بك السماء الخ) لا يخفى أن طلوع السماء ممتنع عادة وكذا نزوله به الأرض فعدمهما واجب عادة لا واجب عقلا والحاصل أن عدم واجب عادة لا حظته عدم واحد أو عدمهما (قوله لأنه جعل حلية فرجها الخ) وذلك لأنه يمكن أن يموت آخر النهار قطب من أول النهار (أقول) وهذا الكلام مما يقوى البحث المتقدم وأنه كيف يعقل تسليم قول المصنف ويشبهه بلوغهما على المثال الثاني الذي هو قوله أنت طالق يوم موتي هكذا ظهر لي

فلا تأمس لادخلته الأرض والثالث إذا حلف بطلاق زوجته لو حضرت فلا تأمس لادخلته أو لفقت عينه ابن بشير إلا أن يعلم أنه يقدر على ذلك أو يقصد المبالغة فينبغي أن لا حث ابن عرفة فيه نظر لقيام الشك في وقوعه في الماضي ولو علمت القدرة أو قصدت المبالغة لجواز مانع انتهى وإنما يجوز في الممتنع عقلا أو عادة وشرعا والجائز للقطع بالكذب في الأولين والشك في الصدق والكذب في الأخيرين (ص) أو جائز كزوجتي قضيتك (ش) يعنى وكذلك يجوز عليه الطلاق إذا علقه على ماض يمكن الوقوع وهو المراد بالجائز وأن وجب شرعا كحلفه بطلاق زوجته لشخص لو جئته أمس لقضيتك حقلا وإنما يجوز عليه للشك ولا يقدم على فرج مشكوك فيه عله ابن القاسم بأنه يحتمل لوجاه أن يقضيه أولا يقضيه فحصل الشك وبما قررنا سقط اعتراض البساطي بقوله كيف يمثل المؤلف للجائز بوفاء الدين مع أن قضاءه واجب ولو علقه على ماض واجب عادة كقوله زوجته طالق لو قيني أسد أمس لقررت منه فظاهر كلام ابن عرفة لا شيء عليه وفيه نظر لأنه لا يخرج عن الجائز وأما الواجب عقلا فلا شيء فيه كما لو قال على الطلاق لو قضيتك ما جئت بين وجودك وعدمك أو ما طلعت بك السماء ولا نزلت بك الأرض (ص) أو مستقبل محقق ويشبهه بلوغها عادة كبعد سنه أو يوم موتي (ش) عطف على ماض أى وكذلك يجوز عليه الطلاق وقت التعليق إذا علقه على أمر مستقبل محقق وقوعه كقوله أنت طالق بعد سنه وما أشبه ذلك مما يبلغه عمره في ظاهر الحال أو قال لها أنت طالق يوم موتي أو قبل موتي يوم فانه يجوز عليه في وقت التعليق لأنه حينئذ يشبهه بنكاح المتعة لأنه جعل حلية فرجها إلى وقت معلوم يبلغه عمره في ظاهر الحال فلاجل ذلك تجز عليه ولا فرق بين أن يقول قبيل موتي بشهر أو قبل موتك وأما أن قال أنت طالق بعد موتي أو بعد موتك أو أنت طالق إذا مت أو إذا متي فانه لا شيء عليه في ذلك كله قاله ابن القاسم في المدونة والمراد بما يشبهه ما كان مدة التعمير فأقل وبما لا يشبهه ما كان فوق مدة التعمير واعلم أنه لا يجوز عليه إلا إذا بلغه عمر كل منهما عادة وأما إذا لم يبلغه عمر كل واحد منهما أو يبلغه عمر أحدهما فلا شيء عليه وكلامه يفيد أنه يجوز فيما إذا كان يبلغه عمر أحدهما وفيه نظر (ص) أو أن لم أمس السماء (ش) معطوف على قوله بعد سنه فهو من أمثلة المستقبل المحقق أى محقق بحسب العادة لأنه علق الطلاق على عدم المس وهو مستقبل محقق لا ممتنع وكذا أن لم أشرب البحر أو أن لم ألج في سم الحيات أو أن لم أجعل الجبل فأنت طالق لأن عدم هذه الأشياء مستقبل محقق فهو من جنس ما عطف عليه (ص) أو أن لم يكن هذا الحجر حجرا (ش) أى وكذا يجوز عليه الطلاق إذا قال أنت طالق أن لم يكن

ثم بعد ذلك وجدت بعض شيوخنا أفاده قائلا فلا حسن كما قال ابدر أن يجعله مثالا لمقدر في الكلام والمعنى ويشبهه بلوغهما أو يتحقق لا بقيد التثنية بل المعنى ويتحقق البلوغ ولو لم أحدهما (قوله بشهر) لا مفهوم له وروح عدم الفرقية التعميم في موته وموتها فانه لا شيء عليه في ذلك كله لأن الزوجية انتهت بالموت فلم يجد الطلاق محلا وأما أنت طالق إذا مات أو أن مات فلان فينجز عليه لأنه مستقبل محقق يشبهه البلوغ اليه وفي شرح عب وشب ويوم موت فلان أو بعده لا شيء فيه ويوافقه قوله فيما مر ولو علق طلاق زوجته المملوكة لايه والظاهر أنه يقع حيث لم تكن زوجته جارية لفلان وكان فلان أباه مثلا (قوله فهو من جنس ما عطف عليه) أى أن قوله أو أن لم أمس السماء من جنس ما عطف عليه من حيث كونه مستقبلا محققا



(قوله سواء قدم لفظ الطلاق أو آخره) الذي يقع فيه الطلاق إنما هو إذا قدمه فقال أنت طالق إن لم يكن هذا الجرح حراً أو مالواً آخره عن الشرط لم يقع عليه طلاق كان لم يكن هذا الجرح حراً فأنت طالق وقوله جار فيه ما غير ظاهر بل هو جار في تأخير الشرط فقط أي أنه لما وقع عليه الطلاق ندم فأحب أن يرفع ذلك بالشرط وأما إن قال إن كان هذا الجرح حراً فأنت طالق فينجز عليه مطلقاً إلا أن يقتن بالكلام ما يدل على أن المراد المجاز وهو غم الأوصاف الجزية لكونه صلباً لا يتأثر بالحديد فيمنظر له فإن كان كذلك فينجز عليه والأفلا ويجزى أيضاً في إن لم يكن هذا الجرح حراً (قوله أو بما لا صبر عنه) أي لا صبر على عدمه لأن الإنسان لا يصبر على عدم القيام (قوله لا غير وقت معين) أي أول وقت معين يصبر فيه ترك القيام (١٩٦) ولودون ساعة لأن ما لا صبر عنه كالحقق الوقوع فإن عين مدة لا يصبر تركه فيها

هذا الجرح حراً أو إن لم يكن هذا الإنسان إنساناً أو إن لم يكن هذا الطائر طائراً سواء قدم لفظ الطلاق أو آخره والتعليل بأنه بعد ندم ما جار فيه ما (ص) أوله زلة كطالق أمس (ش) يعني إن من قال لزوجه أنت طالق أمس فإنه ينجز عليه الطلاق إلا أن وهذا متروك في التوضيح بين الهزل وعدمه لأن ما يقع إلا أن يستحيل أمس فيكون بهذا الاعتبار هزلاً ويحتمل أن يريد به الأخبار أي أخبر بأنه طالق أمس فيلزمه أيضاً الطلاق وعلى تعليل ابن الحاجب المسئلة السابقة وهي قوله أو إن لم يكن هذا الجرح حراً بالهزل فالصواب حينئذ إسقاط أو من قوله أوله زلة فيكون الهزل علة لها وعلى التصويب فيكون قوله كطالق أمس مشبهاً بما قبله في التخييز والهزل لأنه فاصد الانشاء فهو هازل وعلى عدمه يكون المؤلف سكت عن تعليل الأولى (ص) أو بما لا صبر عنه كان قت (ش) معطوف على بماض أي وينجزان علق بما لا صبر عنه كان يقول أنت طالق إن قت أو قعدت لغير وقت معين أو لبست لغير شيء معين ويصح ضبط تاء الفاعل بكل من الحركات الثلاث فيشمل فعله وفعلها وفعل الغير لأن ما لا صبر عنه كالحقق الوقوع (ص) أو غالب كان حضت (ش) يعني أنه إذا قال لزوجه التي تحيض إن حضت أو إذا حضت فانت طالق أو قال لها إن لم تحيض فانت طالق فالمشهور أنها تطلق عليه بمجرد قوله له ذلك لأنه علق الطلاق على أمر الغالب وقوعه تنزيلاً للغالب من نزلة المحقق وكلام المؤلف حيث كانت بمن تحيض أو يتوقع حيضها والأفلا يلزمه طلاق (ص) أو محتمل واجب كان صليت (ش) يعني إن من قال لزوجه أنت طالق إن صليت أنا أو إن صليت أنت أو إن صلي زيد فإن الطلاق ينجز عليه من الآن لأن الصلاة لا بد منها وهو ممنوع من تركها فصار كالحقق الذي لا بد منه فلذا ينجز عليه وظاهره ولو كانت تاركاً للصلاة أو غير مسلمة تنزيلاً لوجوبها منزلة وقوعها (ص) أو بما لا يعلم حالاً كان كان في بطنك غلام أو إن لم يكن (ش) يعني إن من قال لزوجه إن كان في بطنك غلام فأنت طالق فإنه ينجز عليه الطلاق لأنه علقه على أمر لا يمكن اطلاعه عليه في الحال ويمكن اطلاعه عليه في المآل وهذا إذا كانت في طهر مسها فيه ولم يعزل وأما إن قال لها ذلك وهي في طهر لم يمسها فيه أو مسها فيه وعزل عنها فإنه لا خنت عليه إن كانت عيسته على بر وأما إن كانت على خنت مثل إن لم يكن في بطنك غلام فأنت طالق فينبغي الخنت فتأمل مع عموم ظاهر كلام المؤلف (ص) أو في هذه اللوزة قلبان (ش) أي وكذلك ينجز عليه الطلاق إذا قال لها إن كان في هذه اللوزة قلبان أو إن لم يكن في هذه اللوزة قلبان فأنت طالق فإنه ينجز عليه ولو وجد المعلق عليه (ص) أو فلان من أهل الجنة (ش) يعني أنه ينجز عليه الطلاق إذا قال إن كان فلان أو أنا وأنت من أهل الجنة فأنت طالق أو قال إن لم يكن من ذكر من أهل الجنة

لم ينجز عليه إلا إن قامت قبل فواتها فإن كان المحلوف على أنه لا يقوم كسبياً حال اليقين فلا ينجز إلا إن زال بعده فيقع كالأيسة إذا حاضت (قوله أو قال إن لم تحيض الخ) لا يصح هذا إلا إذا كانت ممن لم تحض أو تحض وقيد بأجل قريب يمكن أن تحيض فيه وإن لا تحيض لأن عم الزمن أو قيد بأجل بعيد فلا خنت (قوله والأفلا يلزمه طلاق) بأن كانت أيسة أو بغلة إلا إن حاضت فيقع الطلاق حيث قال النساء أنه حيض ذكره الخطاب وهو يخالف ما يأتي فيما إذا علق الطلاق بما لا يشبه بلوغها معاً أيسة وبلغها من أنه لا يقع عليه كما ذكره بعضهم بخلاف ما أراه منقولاً قاله عجم وعلم أن كلام الخطاب هنا مشكل في الأيسة (قوله إن لم يكن الخ) أي فينجز عليه حال اليقين للشك حينئذ ولو وجد المعلق عليه عقب اليقين بأن ولدت ذكرًا عقبها فإن قلت المعلق على دخول الدار مشكوك في دخوله فلم ينجز عليه فيه بل ينتظر دخوله والجواب أنه لما كان معلقاً على فعل المخالف ظاهراً كان أسهل من تعليقه على ما خلق الله من الغلام والانتفى (قوله أو مسها فيه وعزل عنها فلا خنت

عليه) سيأتي ما يفيد أن المعتقد الخنت لأن الماء قد يسبق (قوله إن كان في هذه اللوزة قلبان الخ) فينجز عليه فيها ولو كانت كان فيها قلب في الأولى وقلبان في الثانية وظاهر المصنف الحكيم بتخييزه في هذين ولو غاب على ظنه ما حلف عليه كتحريكها قرب أذنه ومعرفة إن فيها قلباً أو قلبين وكسرهما عقب عيسته فرأى فيها ما غلب على ظنه حال حلفه وهو مخالف لقول المصنف إلا أني أو حلف العادة فينتظر وقد يفرق بان العادة هناك شرعية وهذه غير شرعية (قوله إن كان فلان من أهل الجنة فأنت طالق) إلا أن يكون مقطوعاً بالنار كما في الهب وفس على هذه الصيغة ما يوافقها في المعنى وقوله أو إن لم يكن من ذكر من أهل الجنة فأنت طالق هذه وما



بواضعها في المعنى هي التي يأتي فيها تقييد التوضيح (قوله ابن سلام) بتخفيف اللام (قوله من شهد له الاجماع الخ) أي والاجماع معصوم (قوله على من حلف انه) أي عمر بن عبد العزيز (قوله وتوقف فيه مالك) أي في عمر بن عبد العزيز وقال رجل صالح ولم يرد على ذلك (قوله) ويحتمل في غيره) قال بعض الشيوخ الظاهر انه لا خصوصية له بل كذلك كتب الصحيح كالبخاري ومسلم أي لو حلف ان ما فيها صحيح الا ما استثناه العلماء وحكموا بضعفه والمراد بالصحيح ما كان صحيحا (١٩٧) في الظاهر وان لم يقطع بحسنه في نفس الامر وأما ما في

الموطأ فكله صحيح لان ما نكالم يجعل فيها الا ما هو صحيح عنده ولا عبرة بتضعيف غيره لوضعه (قوله ولا فرق عند ابن القاسم في الحنث) أي بخلاف ابن وهب يقول بعدم الحنث موافقا للثب لقوله تعالى ولمن خاف مقام ربه جنة ان (قوله واستظهر ابن رشد الحنث) أي في الحنث موافقا للثب بعينه والظاهر ابقاء قول ابن القاسم على اطلاقه (قوله فيجوز فيه ما) أي في الصورتين المتعلقتين بالاولى وهما اذا اراد ان لا يدخل النار او لا يسه له (قوله ولا يظهر الخ) هذا كلام الشيخ سالم وقوله انتهى أي كلام الشيخ سالم وان لم يكن نسبه له أولا (قوله ان قوله) أي الخالف (قوله في هذا نظر) أي في عدم الحنث فيما اذا كان في طهر ولم يمس فيه أو مس ولم ينزل نظر اذا ذهبنا للمشهور من ان الحامل تحيض أي لجوار أن تكون حاملا ولو حاضت وطهرت ولم يمس فيه أو مس ولم ينزل (قوله لان الماء يسبق) فيه ان هذه العلة يقول بها اللخمي لان السبق نادر وهو معنى قول اللخمي لان الحمل نادر ويحجب بانه اراد ان الماء يسبق كثيرا والعبرة بذلك لانه المظنة وهي المعبرة وان ندر الحمل وتأمل (قوله أو صرف المشيئة) أي لله أو الملائكة أو الجن قال الله المهد الذكري وقوله على معلق متعلق بقوله

فأنت طالق أو قال ان كان أو لم يكن من ذكر من أهل النار فأنت طالق قال في التوضيح وهذا في غير من ثبت فيهم انهم من أهل الجنة كالعشرة وكل من أخبر عنه عليه السلام انه من أهل الجنة كعبد الله بن سلام ومثل ذلك من شهد له الاجماع بعد الله وصلاحه كعمر بن عبد العزيز قال ابن القاسم لا حنث على من حلف انه من أهل الجنة وتوقف فيه مالك ورجح ابن يونس قول ابن القاسم ولا حنث على من حلف على صحة جميع ما في الموطأ ويحتمل في غيره ولا فرق عند ابن القاسم في الحنث بين حلفه انه من أهل الجنة أو ليدخل الجنة واستظهر ابن رشد الحنث في الاول ان اراد ان لا يدخل النار وعدمه ان اراد ان لا يخل فيها وان لم تكن له نية حمل على الوجه الاول فيجوز فيه ما والا يظهر ان قوله ان لم يكن من أهل الجنة محمول على الاول فيجوز وان لم يدخل الجنة على الثاني فلا يحتمل انتهى (ص) أو ان كنت حاملا أو ان لم تكوني (ش) معطوف على قوله كان في بطنك غلام أي من الفروع التي لا تعلم حالا وتعلم ما لا والمعنى انه يجوز الطلاق على من قال لزوجه ان كنت حاملا فأنت طالق أو ان لم تكوني حاملا فأنت طالق هذا ان مسها في ذلك الطهر وأنزل ولا فرق بين البر والحنث قال مالك فان كان في طهر لم يمس فيه أو مس فيه ولم ينزل كان محملا على البراءة من الحمل واليه أشار بقوله (ص) وحملت على البراءة منه في طهر لم يمس فيه واختاره مع العزل (ش) أي وحملت المرأة على البراءة من الحمل في طهر لم يمسها فيه أو مسها فيه ولم ينزل فاذا قال لها أنت طالق ان كنت حاملا لم تطلق وان قال ان لم تكوني حاملا طلقت ابن عرفة في هذا على المشهور ان الحامل تحيض نظر اللخمي وكذلك أرى ان تحمل على البراءة أيضا ان كان ينزل ويعزل لان الحمل على ذلك نادر فلا تطلق في ان كنت حاملا فأنت طالق وتطلق في ان لم تكوني حاملا فأنت طالق لكن ما اختاره اللخمي ضعيف لان الماء قد يسبق (ص) أو لم يمكن اطلاعا عليه كان شاء الله (ش) يعني انه اذا قال لزوجه أنت طالق ان شاء الله أو الا ان يشاء الله فانه يجوز عليه الطلاق اذا لفرق بين الصيغتين لان المشيئة لا تنفع في غير الله (ص) أو الملائكة أو الجن (ش) أي وكذلك يجوز عليه الطلاق اذا علق على مشيئة مغيبة عنا كان شاءت الملائكة أو الجن للجهل لنا بذلك فالعصمة مشكوك فيها (ص) أو صرف المشيئة على معلق عليه (ش) أي وكذلك يجوز عليه الطلاق اذا وجد المعلق عليه اذا صرف المشيئة للمعلق عليه كقوله أنت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله أو أنت طالق ان دخلت أنا الدار ان شاء الله أو ان دخل فلان الدار ان شاء الله فاذا وجد المعلق عليه وهو الدخول من المحلوف على عدم دخولها يجوز عليه ولا يفيد صرف المشيئة على دخول الدار وهو الفعل المعلق عليه الطلاق (ص) بخلاف الا ان يدولى في المعلق عليه فقط (ش) أي بخلاف ما اذا علق الطلاق على أمر نحو أنت طالق ان دخلت الدار أو ان لم أدخلها أو تدخليها الا أن يدولى فيفيدة ولا شيء عليه اذا صرف الارادة الى الفعل المعلق عليه فقط وهو الدخول لانه جعل الامر موقوفا على ارادته في المستقبل فان شاء جعل دخول الدار سببا

صرف لتضمنه معنى حمل وانص على المتوهم اذا التخيير فيما اذا صرفها للمعلق وهو الطلاق أولى لعدم افادته في غير الله كما قدم وكذا ان لم يكن له نية بصرفها الشيء اذا وجد المعلق عليه فيهما (قوله بخلاف الا ان يدولى الخ) أي الا ان يدولى ان لا يجعله سببا في المستقبل فكانه حل ما عقده ت أو الا ان شاء أو الا أن أرى خيرا منه أو الا ان يغفر الله ما في خاطري فلا يجوز عليه بل ولا يلزمه شيء ولا عبرة بارادته (قوله فان شاء جعل دخوله الخ) ظاهر العبارة ان هذا حكم مستأنف وأنه يقع عليه الطلاق اذا نوى جعله سببا ولا يظهر وانما ظاهر



انه لا يقع ولو اراد جعله سبباً ويمكن أن يكون تصوير القول لانه جعل الامر موقوفاً على وبعد كسبي هذا رأيت الفيشي ذكروا يفيد  
(قوله فانه اذا صرف الارادة اليه) وكذا ان لم يكن له نية تصرفه لواحد منها فينجز (قوله أو ان لم تكن مطرت بالشام) لا يخفى انه في هذا  
عاق الطلاق على عدم الوقوع فيما مضى فالظاهر انه ينظر ان كانت مطرت بالشام فلا يقع عليه طلاق وان لم تطر طلقت وقوله ولا ينتظر  
أي سواء صيغة البر وصيغة الحنث وقوله ولو لم تطر في صيغة الحنث ويدل عليه التعليل والاولى حذف قوله أو ان مطرت غدا لانه  
سيأتي في قوله وهل ينتظر في البر الخ (قوله وسواء عم) أي في جميع الامكنة أو سمي بلداً (قوله وكذا الوضرب أجلاً) ظاهره سواء عم  
جميع الامكنة أو سمي بلداً ويخالفه ما في عب ونصه ومثل ما اذا عم الزمن اذا قيد بزمن بعيد نكح خمس سنين ولم يقيد بمكان فلا ينجز  
عليه ولا ينتظر والا حسن ما في شارحنا كما يفيد عجم وفي شرح شب قال بعضهم وينبغي أن يكون خمس سنين لا مفهوم له والمراد  
زمن لا يتأخر المطر فيه عادة (قوله أو يخلف لعادة فينتظر) والفرض انه قيد بزمن قريب والمراد عادة شرعية احترازاً عن غير الشرعية  
فينجيز عليه سواء اطاع عليه أو لم يطاع عليه (١٩٨) حتى حصل ما حلف عليه وينع منه في صيغة البر والحنث لان في ارساله عليها

ارسالاً على عصمة مشكوك فيها والظاهر ولو طال الزمن (قوله يقتضى انه ينجز عليه ولا ينتظر) سياق كلامه في العادة الشرعية (قوله فان غفل عنه الخ) ظاهره انه مرتبط بكلام المقدمات الحاكم بالتجيز وكأنه قال فينجز عليه حالاً اذا اطاع عليه فان غفل عنه فأقوال ثلاثة ومفادهم - ورام انها أقوال في أصل المسئلة ثم تبين بعد ذلك ان ظاهر جهرام لا يسلم وانه من كلام ابن رشد وحينئذ فالخامس ان ابن رشد يقول ينجز عليه عند الاطلاع فان غفل ولم يطلع فأقوال ثلاثة فالاولى ان الشارح يذكر انتهى آخر اليمين انه من كلام ابن رشد ولذا قال الفيشي بعد نقله كلام ابن رشد المذكور مانصه قال بعض فمأذ كره ابن رشد فمن غفل عنه جعله المصنف ابتداءً فافعال عياض والله أعلم واعلم أن قوله كان لم تطر حقه

لوقوع الطلاق وان شاء لم يجعله سبباً لوقوعه لان كل سبب موكول الى ارادة المدكف لا يكون سبباً الا بتصميمه وجزمه على جعله سبباً واحتراز بالمعلق عليه من المعلق نفسه وهو الطلاق فانه اذا صرف الارادة اليه فلا ينفعه لانه لا اختيار له فيه فينجز (ص) أو كان لم تطر السماء غداً الا ان يعم الزمن (ش) يعني ان من قال لزوجه أنت طالق ان لم تطر السماء غداً أو الى رأس الشهر والقلا في أو ان مطرت غداً أو ان لم تكن مطرت بالشام فانه ينجز عليه الطلاق حينئذ ولا ينتظر الى ذلك الوقت لينظر أ يكون المطر أم لا ولو مطرت في ذلك الوقت لم ترد اليه لانه على حنث وعمله في المدونة بأنه من الغيب أي فهو دائر بين الشك والهزل وكلاهما موجب للحنث وهذا ما لم يعم الزمن فان عمه كأن طالق ان لم تطر من غير تقييد فانه لا شيء عليه اللغوى وسواء عم أو سمي بلداً لانه لا بد أن تطر في زمن ما وكذا الوضرب أجلاً نكح خمس سنين أي فلا شيء عليه من غير انتظار (ص) أو يخلف لعادة فينتظر (ش) أي وكذا لا ينجز عليه الطلاق في هذه الحالة وهي ما اذا حلف لعادة اعتادها كما اذا رأى سحابة والعادة في مثلها ان تطر السماء فقال لزوجه ان لم تطر السماء فأنت طالق فينتظر السحابة هل تطر أم لا لانه حلف على غالب ظنه وتسبع المؤلف ما قاله في توضيحه عن عياض في التنبيهات والذي لابن رشد في المقدمات يقتضى انه ينجز عليه ولا ينتظر فان غفل عنه حتى جاء ما حلف عليه فقبل يطلق عليه وقيل لا وقيل ان حلف لغالب ظنه لا امر توسمه مما يجوز له في الشرع لم يطلق عليه وان حلف على ما ظهر له بكهانه أو على الشك أطلق عليه (ص) وهل ينتظر في البر وعليه الاكثر أو ينجز كالحنث تأويلان (ش) يعني انه وقع خلاف فيما اذا كانت يمينه على بر مؤجل بأجل قريب لا لعادة كقوله ان مطرت السماء غداً فأنت طالق هل ينتظر وعليه أكثر الشيوخ من المدونة أو ينجز كالحنث وعليه الاقل تأويلان أما لو حلف لعادة وقرب الزمن كشهر مثلاً كأن طالق ان

أن يقدمه عند قوله أو بما لا يعلم حالاً لانه من افراد ما لا يعلم حالاً ولا لو قال المصنف أو كان لم تطر مطرت السماء وقيد بزمن قريب كشهر الا أن يخلف لعادة شرعية فينتظر فان أطلق في الزمن فلا حنث وان خصه ببلد كأن قيد بخمس سنين أو كانت مطرت وقيد بالبعد وان خصه بمكان فان قيد بالقرب وحلف لعادة انتظرت والا فهل كذلك وعليه الاكثر أو ينجز تأويلان لوفي بالمراد وقوله كأن قيد بخمس سنين تشبيه تام كذا قال عجم ويظهر من كلام عجم اعتماد كلام عياض لا كلام التنبيهات والعادة الشرعية ما أشار اليه بقوله في الحديث اذا نشأت بحرية ثم نشأت قتلك عين غديفة قال الخطاب قوله بحرية كذا رأيت مضبوطاً بالفتح والظاهر انه على الحال من الضمير في نشأت العائد للسحابة المفهومة من السياق وغديفة بغين معجمة مضمومة ودال مهملة مفتوحة ثم ياء مشددة تحتمية ساكنة ثم قاف مفتوحة أي كثيرة الماء وهو تصغير تعظيم والغدق بفتح الدال المطر البكار وغدق اسم يثر بالمدينة فيه وروى برفع بحرية وتكبير غديفة أفاده بعض شيوخنا عن بعض شيوخه وقوله نشأت أي اذا طلعت السحابة من جهة المغرب ومالت الى جهة الشام فتلك السحابة غزيرة المطر (قوله توسمه) أي نفوسه أي أدركه لعادة بعدم وقوع المطر (قوله بكهانه) هي الاخبار بالمستقبلات معتمداً على اخبار الجن الذين يسترقون السمع وأراد بها يشمل قول المنجم



(قوله أوقيد بزمن بعيد) ولا فرق في ذلك بين أن يكون لعادة أو لا أن لو قدر أن هناك عادة (ثم أقول) ذكر وان البعيد خمس سنين والقريب مادون الشهر ولم يتعرضوا لما بينهما والظاهر أن السنة من (١٩٩) حين البعيد في صيغة البر والحنث في صيغة البر ولا ينجز عليه أن قيد

في صيغة البر ولا ينجز عليه أن قيد بها في صيغة الحنث لأنه ينذر بل يستحيل ببلد أو نحوه عادة أن تقضى سنة ولا يحصل فيها مطر بل ينبغي أن يكون الأشهر التي لا يتخلف المطر فيها عادة كالتمديد بزمن بعيد فيفترق فيها صيغة البر والحنث (قوله أو محرم) أي ينجز عليه بتنجيز الحاكم لا بمجرد الحلف لئلا يناقض قوله إلا أن يتحقق الخ (قوله كان لم أزن) ومثله كان لم يزن زيد فلا فرق بين الحلف على فعله وفعل غيره (قوله وإنما أعاده الخ) قال البساطي بينهما فرق وهو أن ما لا يمكن اطلاعه عليه ليس له حالة يمكن تعلقه علمنا به كان شاء الله أو الملائكة أو الجن وما لا يعلم حاله ولا مآله خارج يمكن أن يعلم من غير خبر كزيد من أهل الجنة وحاصل جواب البساطي أن مشيئة الله لا تعلم في الدنيا ولا في الآخرة وكونه من أهل الجنة يعلم في الآخرة وهو جواب بعيد (قوله على النقيض) أي جنس النقيض إذ حلف اثنين على النقيضين أو التقدير كل على النقيض (قوله ولا حنث على واحد منهما) إلا أن يتبين خلاف ما جزم به أحدهما أو هما فيحنث أيضا من بان خلاف ما جزم به منهما (قوله بان شئ أو ظن) وأولى إذا توهم تبين شئ بصدق أحدهما أو لم يتبين لكونه حال اليقين غير جازم على ما حلف (قوله ولو في ثاني حال) بان

مطرت بعد شهر لعادة توسمها انتظر قطعا وان أطلق أوقيد بزمن بعيد بخمس سنين فنجزا اتفاقا والدليل على أن محل الحلف حيث قيد بزمن قريب ولم يخلف لعادة قوله كالحنث فانه جعل محل التنجيز في صيغة الحنث حيث قيد بزمن قريب ولم يخلف لعادة (ص) أو محرم كان لم أزن إلا أن يتحقق قبل التنجيز (ش) يعني أن الشخص إذا حلف على فعل محرم فانه ينجز عليه الطلاق إلا أن يتجر أو يفعله فلا ينجز عليه قال فيها ومن حلف بطلاق أو عتق أو مشى أو بالله ليضربن فلانا أو ليقتلنه الخ فليكنه وليس أولي بطلاق عليه الحاكم أو يعتق عليه أن رفع ذلك اليه بالقضاء فان اجترأ ففعل ذلك قبل النظر فيه زالت أيمانه فيه فقوله أو محرم أي أو علق الطلاق على عدم فعل محرم (ص) أو بما لا يعلم حالا وما لا (ش) أي وكذا ينجز عليه الطلاق إذا علمه على أمر لا يعلمه حالا وما لا كما إذا قال لها أنت طالق إن شاء الله أو إن كان فلان من أهل الجنة أو النار كما مر في قوله أو لم يمكن اطلاعه عليه وإنما أعاده ليرتب عليه قوله (ودين أن أمكن حالا وأعاد) كخلفه أنه رأى الهلال والسماء مطبقة بالغيم ليلة ثلاثين ليلة تسع وعشرين كما سبق إليه فلم بعض إذا لا يكون الهلال ليلة ثمانية وعشرين يوما (ص) فلو حلف اثنان على النقيض كان كان هذا غرابا أو أن لم يكن فان لم يدع يقينا طلقت (ش) هذا تفريع على قوله ودين أن أمكن حالا وأعاد وصورة المسئلة كما قال المؤلف رأى رجلا ن طائرا خلف أحدهما أنه غراب وحلف الآخر على النقيض وهو أن الطائر المذكور ليس بغراب وتعدرا التحقيق فان ادعيا يقينا أي حلف كل منهما على يقين منه فانه ما يدعيان أي يوكلان إلى دينهما ويقبل قوله ولا حنث على واحد منهما ما وان لم يدعيا يقينا أي اعتقادا جازما بان ظن أو شك كل منهما ولو في ثاني حال فانه ينجز عليهم ما الطلاق وان ادعى أحدهما يقينا على ما حلف عليه دون الآخر فلا حنث على من ادعى اليقين ويحنث الآخر وقوله فان لم يدع يقينا طلقت أي طلقت امرأته من لم يدع اليقين سواء كان كلا منهما أو أحدهما وفي بعض النسخ فان لم يدعيا أي معا وعلى البذل ومعلوم أنه لا تطلق الأزوجة من لم يدع اليقين وقد تسامح في إطلاق اليقين على الاعتقاد الجازم تبعاً للفظ المدونة لأن اليقين العلم بالشئ وعدم الشك ولا يقبل التشكيك إلا الاعتقاد ولو كان لرجل امرأتان فرأى طائرا فقال إن كان هذا غرابا فزيت طالق وان لم يكن غرابا فعزة طالق والتبس عليه الأمر طلقنا لأنه لا يمكنه دعوى التحقيق في الحالتين \* ولما فرغ من الكلام على ما ينجز فيه شرع فيما لا ينجز فيه أعم بما لا شئ فيه حالا وما لا أوحالا وما لا في الأول قوله (ص) ولا حنث إن علمه بمسئلة مستقبل ممتمنع كان لمست السماء أو أن شاء هذا الحجر (ش) يعني أن من قال لزوجه أنت طالق إن لمست السماء أو أنت طالق إن شاء هذا الحجر أو أن شاء هذا الحجر فأنت طالق فانه لا شئ عليه على المشهور لأنه علق الطلاق على شرط ممتمنع وجوده والشرط يلزم من عدمه عدم المشروط وقوله ممتمنع عقلا كان جمعت بين الضدين فانت طالق أو عادة كأن لمست السماء أو أن حملت الجبل أو شرعا كان شربت الخمر (ص) أولم تعلم مشيئة المعلق بمشيئته (ش) صورته قال لزوجه أنت طالق إن شاء فلان ففلان ولم يعلم هل شاء الطلاق أو لا فانه لا شئ عليه فان قلت تقدم مسئلة التعليق على مشيئة الله تعالى والملائكة والجن فانه ينجز أذ لم تعلم المشيئة في ذلك كله فهذا يرد

كان جازما حين اليقين ثم شك بعد ذلك (قوله والتبس الحال) يفهم منه أنه لو ظهر له شئ عمل عليه وهو كذلك كما أفاده بعض (قوله ممتمنع الخ) أي في صيغة البر لا في صيغة حنث فينجز كان لم أزن أو أن لم أمس السماء أو أن لم أجمع بين الضدين (قوله لا شئ عليه على المشهور) ومقابله ما سكنون من الحنث ثم أنه عورض هذه بلزوم طلاق الهزل كأن طالق إن لم يكن هذا الحجر أو أحبب بان المسئلة ذات



قولين فشي في كل موضع على قول وأجيب بجواب آخر انه لما كان الحجر بمنع عادة وعقلا كونه غير حجر لئلا يلزم قلب الحقائق كان هازلا فيجوز عليه بخلاف مشيئة الحجر فانها بمنع عادة لا عقلا ولهذا لم يحث (قوله من جنس من - تعلم مشيئته) وقد وقع الطلاق من بعض الاموات وكان علم من علق الطلاق بمشيئته مع العلم بعوته أدخل في الوجود من علم مشيئة الله وما معها (قوله على ظاهر المدونة) راجع لقوله أو علم بعوته ومقابلته ما للحمى من انه يلزمه الطلاق وأما إذا لم يعلم بعوته فلا شيء عليه باتفاق هذا ما يفاد من بعض الشراح (قوله أو لا يشبه البلوغ اليه) المعتبر العمر (٢٠٠) الشرعي الآتي في الفقد (قوله بخلاف ما إذا علقه الخ) انظر الفرق بينهما

والظاهر وقوعه عند بلوغ ما علق عليه لقول ابن رشد الحد الذي فيه التعمير من سبعين الى مائة وعشرين كافي المسواق والشيوخ سالم وغيرهما وانظر لوعلقه وهو ابن سبعين والزوجة كذلك على زمن أت هل لا يجوز عليه لانه بمنزلة ما إذا علقه على مدة لا يشبهه أن يبلغها واحد منهما أو يفصل بين قصر المدة وطولها واعلم ان كون الآية إذا حاضت يقع الطلاق هذا نقله الخطاب عن الواضحة عن ابن المباحثون (أقول) لعل الظاهر انه ضعيف ويحذر (قوله المعطوف أيضا) الاولى حذف أيضا (قوله ومن الثاني انه قد دم له الجنون) أي وكانت زوجته في حال الجنون (قوله الا ان يريد نفيه) أي بان أو اذا تغلبا للشرطية على الظرفية والظاهر ان مثلها متى تغلبا للشرطية أيضا أي يريد انه لا يموت وكأنه قال عليه الطلاق لا يموت أي مطلقا أو من ذلك المرض (قوله أو اذا حملت) ولا يحث الا بحمل ينسب اليه شرعا وان لم يرد الحمل منه فانه يحث بحصول الحمل وان لم ينسب اليه شرعا (قوله لم يمسها فيه) أي أو مس فيه ولم

على ظاهر كلام المؤلف هنا ويوجب بان مراده هنا بقوله أو لم تعلم مشيئة المعلق بمشيئته من جنس من تعلم مشيئته وهو لا آدمي كان حيا أو ميتا حين التعليق ولم يعلم بعوته أو علم بعوته على ظاهر المدونة بغير فرع لوعلقه على مشيئة صغيرة فلا شيء عليه أي الا أن ينظر وهذا في الصغير الذي لا يعقل انظر الشارح عند قوله أي المؤلف في باب التفويض واعتبر التحيز قبل بلوغها (ص) أو لا يشبه البلوغ اليه (ش) تقدم انه اذا علق طلاقها على أجل يبلغه عمرهما في ظاهر الحال انه يجوز عليه وأشار هنا الى انه اذا علق طلاقها الى أجل لا يبلغه عمرهما أو عمر أحدهما في ظاهر الحال فانه لا شيء عليه وظاهر كلامهم ولو انخرمت العادة وعاشا اليه بخلاف ما إذا علقه على حبس يائسة وحاض وشهدت البيعة انه دم حبس فانها تطلق عليه (ص) أو طلقته أو ناصبي (ش) المعطوف أيضا محذوف أي أو قال طلقته أو ناصبي أو مجنون وهذا اذا علم من القائل الاول انه تزوج في حالة الصيام من الثاني انه تقدم له جنون ومحل كونه لاشئ عليه اذا أتى باللفظ نسقا (ص) أو اذا مت أو متى أو ان الآن يريد نفيه (ش) تقدم انه يجوز عليه الطلاق اذا قال لها أنت طالق يوم موتي لانه يشبهه بنكاح المنعة وأشار هنا الى انه لا يلزمه شيء اذا قال لها أنت طالق اذا مت أو ان مت أو متى مت أو أنت طالق اذا مت أنت أو ان مت أنت أو متى مت أنت فانه لا يقع عليه الطلاق بشئ من ذلك الا اذا يطلق على ميت ولا يطلق ميتة اللهم الا أن ينفي الموت عند ادائه فانه يقع عليه الطلاق لانه بمثابة من قال أنت طالق لا يموت (ص) أو ان ولدت جارية أو اذا حملت الا أن يطأها مرة وان قبل عيانه (ش) صورته انه قال لزوجه المحقق برأته من الحمل بأن قال لها في طهر لم يمسها فيه ان ولدت جارية أو غلاما أو اذا حملت فانت طالق فانه لا شيء عليه الا أن يطأها مرة وينزل سواء كان الوطء بعد عيانه أو قبله ولم يستبرئ فينجز عليه لحصول الشك في العصمة خلافا لابن المباحثون في ان له وطأها في كل طهر مرة كقوله لامته ان حملت فانت حرة أي فله وطأها في كل طهر مرة ويمسك الى ان تحمل وفرق ابن يونس بمنع النكاح لاجل وجواز العتق له (ص) كانت حملت ووضع (ش) أي ولا شيء على من قال لزوجه أنت طالق اذا حملت ووضع الا أن يطأها مرة بعد عيانه أو قبله ولم يستبرئ وهي ممن تحمل فهو تشبيه تام وهذا في غير من تحقق حملها وأما من تحقق حملها فينجز عليه نظر للغاية الثانية (ص) أو محتمل غير غالب وانتظر ان أثبت كيوم قدوم زيد وتبين الوقوع أولا ان قدم في نصفه (ش) هذه المسئلة أيضا مما لا ينجز فيها الطلاق وهي ما اذا علق الطلاق على أمر محتمل غير غالب الوقوع وكان مثبتا كقوله أنت طالق يوم قدوم زيد فانه ينتظر قدومه فاذا قدم زيد نهارا فانه يتبين وقوع ذلك الطلاق من أول ذلك اليوم وعليه لو

ينزل أو أنزل وعزل أو كانت ممن لا تحمل (قوله الا ان يطأها مرة) راجع للصورتين (قوله وينزل) أي وكانت كانت ممن تحمل احترازا من الصغيرة والبايسة (قوله الى ان تحمل) أي أو تحيض (قوله غير غالب) شامل لما استوى وجوده وعدمه ولما اذا كان الغالب عدمه ويدل له الامثلة (قوله كيوم قدوم زيد) وقصد التعليق على نفس قدومه وان الزمن تسع له فيجوز بالتقدم ولولا فلا فان قصد التعليق على الزمن كما هو ظاهر قوله كيوم وان الفعل تسع له ولا قصد له تجزؤا والحاصل ان الذي يجب المصير اليه انه اذا علق الطلاق بيوم القدوم ولم يكن له نية فانه ينجز عليه كما اذا قصد مدلوله وأما ان قصد به نفس القدوم فلا يحث الا به ولولا ولا يتبين الوقوع أولا ان قدم أثناء النهار (قوله ان قدم في نصفه) أي مثلا (قوله وعليه الخ) وغيره أيضا التوارث ورجوعها عليه بما



خالعته به أول ذلك الوقت (قوله فيحسب هذا اليوم الخ) المناسب الظهر (٢٠١) وانظروا أنه أراد باليوم الظهر (قوله وانظر هذه

الاحكام هل هي مسلمة) كلام الشيخ أحمد بقضي التسليم (قوله) وأما ان قدم به ميتا) أي لانه لا يصدق عليه قدم وانما يقال قدم به (قوله وهذا كهذا) تنويع في العبارة والمعنى واحد (قوله أو على عتق عبد الخ) هذه في صيغ النذر فالاحسن عبارة شب ونصه اذا قال على نذر أو عبدى حران شاء زيد أو الا ان يشاء زيد فيتوقف على مشيئته الخ وشارحنا فهم ان المراد بالنذر ما صرح فيه بلفظ النذر (قوله وان نبي) أي أتى بصيغة خنت صريحاً أو معنى كطاني لي قدم من زيد وقوله منع منها أي ويبتظر حذف من قوله ان أثبت لم يمنع منها ومن هذا ينتظر فهو شبه الاحتمال (قوله ولم يؤجل) باجل معين وأما لو أجل باجل معين كقوله ان لم يقدم قبل شهر فلا يمنع منها لانه على رايه (قوله) كان لم يقدم زيد) كذا المصنف في نسخة الشارح الا ان ظاهر الشارح خلافه (قوله بان أتى بصيغة الخنت) والفرض ان الفعل غير محرم وأما المحرم فينجز كما تقدم في قوله أو بمحرم كان لم أزن ولا فرق بين فعله وفعل غيره كان لم يزن زيد على ما ستنظروه المصنف خلاف تفرقه ابن الحاجب (قوله وهو الاقرب) أي قول ابن القاسم هو الاقرب وقال ت فيه هو الاصواب لانه لم يخلف على ترك الوطء (قوله والآنجز عليه) أي وان لم يتوقع حملها ولو من جهته ينجز عليه (قوله وهل يمنع مطلقاً)

كانت عند طلوع الفجر طاهر او حاضت وقت مجيئه لم يكن مطلقاً في الحيض وعليه أيضاً فتحسب هذا اليوم من عدتها ان لم يقع الطلاق في انشاء اليوم المقضى للالغاء وانظر هل هذه الاحكام مسلمة كما يقتضيه هذا أم لا وسيأتي قسم قوله وانظر ان أثبت في قوله وان نبي ولم يؤجل انظر ومنع منها وقوله ان قدم أي حيا وأما ان قدم به ميتاً فلا شيء عليه (ص) والا أن يشاء زيد مثل ان شاء (ش) مبتدأ أو خبر أي هذا اللفظ مثل هذا اللفظ في الحكم أو هذا كهذا في انه يتوقف وقوع الطلاق على مشيئته فان شاء طلقها طلق وان شاء عدمه لم تطلق وانما اختلف في الا أن يشاء زيد واتفق في ان شاء زيد أن الاول يقتضي وقوع الطلاق الا ان يشاء زيد رفعه بعد وقوعه وهو بعد وقوعه لا يرتفع وفي الثاني وقوعه مشروط بمشيئته فلا يقع الا بعد وجودها وأما مشيئته هو فان قال أنت طالق ان شئت نفعه بخلاف الا أن يشاء والفرق ان الاول معلق على صفة والثاني رفع بعد الوقوع ويرد عليه حينئذ الا أن يشاء زيد فانه رافع أيضاً ويرد بان الرفع في قوله الا أن يشاء هو الموقوف وفي قوله الا أن يشاء زيد غيره فضعفت تمة رفع ما هو واقع (ص) بخلاف الا ان يبدو لي (ش) أي فلا ينفعه حيث رده لليمين أو احتمال رده لها وللمعلق عليه فينجز عليه وما مر من انه ينفعه حيث رده للمعلق عليه كقوله أنت طالق ان دخلت الدار الا أن يبدو لي أي ان جعل دخول الدار ليس سبباً للطلاق لان كل سبب وكل الى ارادته لا يكون سبباً الا بتصميمه على جعله سبباً (ص) كالنذر والعتق (ش) يعني انه اذا قال على نذر كذا للفقراء أو على عتق عبدى فلان ان شاء أو الا أن يشاء زيد فيتوقف على مشيئته وان قال ان شئت توقف أيضاً وأما ان قال الا أن يشاء لزمه وان قال الا أن يبدو لي ففيه تفصيل بين أن يرد الى المعلق عليه أولاً فهو تشبيه في جميع ما مر ثم ذكر قسم قوله ان أثبت بقوله (ص) وان نبي ولم يؤجل كان لم أقدم منع منها (ش) أي وان نبي بان أتى بصيغة الخنت ولم يؤجل باجل معين كانت طالق ان لم أقدم من كذا فانه يمنع من زوجته حتى يفعل فان رفعته ضرب له أجل الا يلاؤه ابتداءً ومن يوم الرفع والحكم لان يمينه ليست صريحة في ترك الوطء كما أتى في الايلاء في قوله والاحمل من اليمين ان كانت يمينه صريحة في ترك الوطء والا فن الرفع والحكم وقوله كان لم أقدم كذا في بعض النسخ وهي أولى من نسخة كان لم يقدم لتكرره مع قوله الا أتى وان حلف على فعل غيره ففي البركنفسه وهل كذلك في الخنت الخ منع مافيه من افادة الجزم باحد القولين الاتيين ويحاج على ما وقع في بعض النسخ كان لم يقدم بان الضمير في يقدم عائد على الخائف فكانه قال كان لم أقدم غاية الامر انه حكاه بصيغة الغيبة (ص) الا ان لم أحبلها أو ان لم أطأها (ش) مستثنى من قوله منع منها أي يمنع منها في كل لفظ فيه نبي ولم يؤجل الا في هذا اللفظ فانه لا يمنع منها ويسرسل عليه الا ان يره في وطئها فان وقف عن وطئها كان مولياً عند مالك والليث لا عند ابن القاسم وهو الاقرب وكلام المؤلف فيما اذا كان ممن يتوقع منها الحمل والآنجز عليه (ص) وهل يمنع مطلقاً أو الا في كان لم أحج في هذا العام وليس وقت سفر تأويلان (ش) تقدم ان من نبي ولم يؤجل يمنع من وطء زوجته لكن هل المنع سواء كان للفعل المعلق عليه وقت معلوم يتمكن من فعله قبله أم لا قال في التوضيح وهو المشهور وروى قول ابن القاسم في كتاب الايلاء أو لا بد من التفصيل وهو ان ما ليس له زمن معين لا يقع فيه عادة فانه يمنع منها من وقت حلفه وما له زمن معين لا يقع قبله عادة فلا يمنع منها الا ان جاء وقته ولم يفعله لانه كما لو جمل باجل معين وهو قول الغير في المدونة واختلاف شراحها في كونه تقييداً أو خلافاً

(٢٦ - خرشي ثالث) هو الرابع (قوله يتمكن من فعله) كذا في نسخة والاولى لا يتمكن (قوله لا يقع فيه) كذا في نسخة والمناسب قبله ثم هو صفة لمعين ثم أراد لا يمكن قبله عادة كما يدل عليه عبارة غيره والافهمالك أمور لها وقت معين تفعل فيه عادة ويمكن فعله في غير



وقته (قوله تقييد للمشهور) المناسب تقييد (٢٠٣) لظاهر المدونة (قوله لان الايمان انما تحتمل على المقاصد) يخرج من ذلك

مسئلة ذكروها هنا وهوانه اذا جاء الوقت المعتاد ولم يخرج فلما قدم الحاج أقام بينه شرعية انه فعل مع الحج أفعال الحج وادعى ان بعض أهل الخطوة بلغه ذلك فلا يبر بذلك وان كان الفرض سقط عنه وانما لم يبر لان الايمان مبناها العرف وأجاب بعض الاشياخ بأنه لا يبحث هذا محصل ما في شرح عب وقوله وكذلك ان حلف على فعل شئ أى مما له وقت (قوله لم يفعل به بعض) أى تكلف (قوله أى فى قوله فى هذا العام) لا يقال انه حينئذ لا فائدة فيه لان من المعلوم ان قول كل حالف واقع فى عامه لانا نقول هذا جواب بعد الوقوع والنزول ذكره الفيشى وكان الاحسن حذفها (قوله ادخلت الكاف أمورا كثيرة) على التقدير مثلا (قوله بكسر اللام) أى فى حالة كونه مطلقا فى ذلك أى غير مقيد باجل (قوله لاستقلال كل منهما) لان الاول الذى هو قوله الان لم أجعلها الخ وقوله الان لم أطلق الخ مستثنى من قوله ولم ينجز (قوله اما بابقاعه) توضيح لقوله على كل تقدير (قوله على كل تقدير) هو عين قوله اما الآن أو عند رأس الشهر (قوله وهو المشهور الخ) لانه حكى اللخمي فيها الخلاف فقد قال واختلف اذا قال أنت طالق ان لم أطلقك رأس الهلال ثلاثا فليس لاشئ عليه الآن وتنبى حتى يبر بفعل الطلاق الذى حلف أن يفعله وقيل يجعل عليه الطلاق الآن (قوله لان الغد مضى

تأويلان ابن عبد السلام والظاهر عندي انه تقييد للمشهور لان الايمان انما تحتمل على المقاصد ولا يقصد أحد الحج في غير وقته المعتاد وكذلك ان حلف على فعل شئ أو الخروج لبلد ولا يمكنه حينئذ ويفهم مما ذكرنا ان المراد بقول المؤلف وقت سفر الوقت المعتاد للسفر فيه من محل الحالف وذلك يختلف باختلاف الامكنة كما هو ظاهر ويوجب بعض النسخ في هذا العام ولم يقع ذلك في المدونة ولا في ابن الحاجب ولا ابن عرفة فالصواب اسقاطه لان ثبوته يقتضى جريان التأويلين فيما اذا عين العام مع انه فى تعيينه لا خلاف فى انه لا يمنع منها الا اذا جاء وقت الفعل ولذلك عمل له بعض بقوله قوله فى هذا العام متعلق بالقول المدخول لحرف الجر لا بأخ أى فى قوله فى هذا العام ان لم أخرج مثلا لان الكاف ادخلت أمورا كثيرة فصار القول مقيد بالفعل وهو الحج مثلا مطلقا ولم ياذكر المؤلف ان الحالف على حث مطلقا يمنع وعلى مؤجل لا ينجز عليه الطلاق ولا يمنع منها من الوطء خشى النقص عليه بمسائل من ذلك يتجز الطلاق فى مطلقها ومؤجلها فأخرجها بقوله (ص) الا ان لم أطلقك مطلقا أو الى أجل (ش) يعنى ان من قال لزوجه ان لم أطلقك فانت طالق وأطلق فى يمينه ولم يقيد باجل فانه ينجز عليه الطلاق ومثله اذا قال لها أنت طالق ان لم أطلقك بعد شهر ومثلا لانه محمول على الفور وانه قال أنت طالق ان لم أطلقك الساعة فقله الى أجل هو قسم قوله مطلقا بكسر اللام أى غير مقيد باجل ويصح فتحها أى قال ذلك قول مطلقا ومقيدا بمن وهو مستثنى من مقدر بعد قوله منع منها أى منع ولم ينجز الا فى كذا وقوله فينجز فريضة على هذا المقدر ولعله انما لم يأت بالعاطف مع الاستثناء الثانى لاستقلال كل منهما (ص) أو ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق رأس الشهر البتة أو الآن فينجز (ش) يعنى وكذلك ينجز عليه الطلاق اذا قال لزوجه ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق رأس الشهر البتة لان احدى البتتين واقعة رأس الشهر على كل تقدير اما بابقاعه ذلك عليها أو بمقتضى التعليق فهو كمن قال أنت طالق رأس الشهر البتة وكذلك ينجز عليه الطلاق اذا قال لزوجه ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق الآن البتة فالبتة واقعة اما الآن أو عند رأس الشهر على كل تقدير وهو المشهور وقوله فينجز راجع الى قوله الان لم أطلقك مطلقا وما بعده ويبحث ابن عبد السلام فى الاخير فقال لا يلزم فيها الحالف شئ بوجه لانه اذا حلف على ايقاع البتة رأس الشهر بوقوع البتة الآن فله طلب تحصيل المحلوف عليه وهو ايقاع البتة عند رأس الشهر فاذا جاء رأس الشهر فله ترك ذلك الطلب واختيار الحث كالبطل حالف فاذا اختاره لم يمكن وقوع الحث عليه لانه عدم زمان البتة المحلوف بها لانه انما التزمها فى زمان الحال الذى عاد مضيا عند رأس الشهر قال فى توضيحه ومقاله من عدم وقوع الطلاق لمضى زمنه يأتى على مقالته ابن عبد الحكم فيمن قال لزوجه أنت طالق اليوم ان كمت فلا ناغدا انه اذا كلمه غدا فلا شئ عليه لان الغد مضى وهى زوجته وقد انقضى وقت وقوع الطلاق ومثله لابن القمام فى الموازية وما ذكره ابن عبد الحكم خلاف أصل مالك والطلاق يلزمه اذا كلمه غدا وليس لتعليق الطلاق بالايام وجه وأشار المؤلف الى هذا بقوله (و يقع) أى يحكم بوقوع طلاق البتة ناجزا فى ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق الآن البتة (ص) ولو مضى زمنه (ش) وليس لتعليقه بالايام وجه وليس له أن يقول اطلب ببتة رأس الشهر فاذا جاء رأس الشهر فله ترك ببتة وطلب ببتة أوله فلا تقع لانعدام زمنها ولا يقيد به ذلك واذا كان وقوع البتة رأس الشهر لا بد منه ولو مضى زمنها الذى هو رأس الشهر صارت

محققه

وهى زوجة) الاولى لان اليوم مضى وهى زوجة (قوله لتعليق الطلاق بالايام) أى لا ارتباط الطلاق بالايام أى فى قوله أنت طالق اليوم (قوله ولو مضى زمنها) أى زمن أحد فرديها الذى هو أول الشهر



(قوله كافي العتبية) الاولى أن يقول لما في العتبية أي الذي هو قوله كطابق اليوم هذا هو الواقع ويحجب بان في العبارة تقديم وتأخير والاصل واستظهر على ذلك بقوله كطابق كافي العتبية بالمعنى أي ان المصنف نقله بالمعنى ورد اللقائي كونه استظهر ارفاقا جعله تنظيرا أولى من جعله قياسا لان شرط القياس أن يكون المقيس عليه متفقا عليه بين الخصمين والخصمان هنا ليسا متفقين فان ابن عبد السلام وابن رشد خالفوا في ذلك انتهى الا انك خير بان الواقع من المصنف انه استظهر فكيف الجواب بذلك الا ان يقال الجواب عنه بالنظر لظاهر لفظه هنا بقطع النظر عن كلامه في التوضيح فان لم يكلمه أصلا أو كلمه بعد غدا لم يطلق عليه (قوله وكشف الغيب) معطوف على كان عليها أي لما كشف فهو فعل ماض وقوله كلاهما (٢٠٣) باطل أي كلا الامر من الاول الذي هو قوله لما كان

عليها عدة هنا باطل بل عليها العدة والثاني لما كشف أي ان عدم كشف الغيب باطل بل كشف الغيب ان الطلاق كان في مطلقة وحاصله ان عليها العدة والطلاق تعلق بمطلقة أي بمطلقة بهذا الطلاق ولو قلنا ان العدة من يوم الحلف ومضى الزمن الذي تنقضى فيه العدة لانقضى عنها العدة في المستقبل وتبين ان هذا الطلاق لم يتعلق بمطلقة به بل يتعلق بامرأة أجنبية قنأمل والثاني مترتب على الاول (قوله ان لم أطلقك رأس الشهر الخ) فيه اشارة الى أنه أراد بالبعدد رأس الشهر وهو الواقع في النص (قوله قال ابن القاسم) اشارة الى ان المسئلة ذات خلاف ويوضح ذلك عبارة البيان ونصها واختلف في قول القائل امرأتى طالق ثلاثا ان لم أطلقها عند رأس الهلال على ثلاثه أقوال أولها ابن القاسم ان يحل الطلقة التي عند رأس الشهر لم يلزمه غيرها وان أبي وقف فقبل له اما محلت التطبيق الآتي والا يات من ثلاث

محققة الوقوع على كلا التقديرين فمحلت خلافا لمختار ابن عبد السلام فيها واستظهر على ذلك كافي العتبية في المعنى بقوله (ص) كطابق اليوم ان كلمت فلانا غدا وكلمه (ش) ثم انه يقع عليه الطلاق مقارنا للفجر اليوم الذي وقع فيه الحنث كما ذكره الشيخ كريم الدين فانه قال ويبقى الكلام فيما اذا كلمه في غدا ووقع عليه الطلاق فان العدة تحسب من يوم الطلاق وهو يوم كلمه لا من يوم الحلف اذ لو كان كذلك لكان اذا تأخر من الحنث عن يوم الحلف بحيث تنقضى فيه العدة لما كان عليها عدة وكشف الغيب أن الطلاق كان في مطلقة وكلاهما باطل وهل يحسب ذلك اليوم من العدة لتبين الوقوع في أوله أم لا انتهى واستظهر بعض الاول (ص) وان قال ان لم أطلقك واحدة بعد شهر فانت طالق الا ان البتة فان يحلها أخرت والا قيل له اما محلتها والا بانت (ش) يعني ان من قال لزوجه أنت طالق الا ان ثلاثا ان لم أطلقك رأس الشهر طلقة قال ابن القاسم ان يحل الطلقة التي عند رأس الشهر لم يقع عليه شيء أي لا يقع عليه شيء بعد الشهر لوقوع المعلق عليه وكونه قبل الشهر لا يضر لما علمت ان المتبر قد يكون قبل أجله كقوله أنت طالق بعد شهر فينجز عليه الا ان وان أبي أن ينجزها وقف وقيل له اما محلت التطبيق الآتي والابانت من ثلاث وانما لم يقل والابانت لانها لا تبين بمجرد عدم التجديد فان غفل عنه حتى جاوز الاجل ولم يفعل الواحدة قبل مجيئه طلقت البتة (ص) وان حلف على فعل غيره ففي البر كنفه وهل كذلك في الحنث أولا يضرب له أجل الا يلا وتلوم له قولان (ش) يعني ان من حلف على فعل غيره بطلاق أو غيره وسواء كان ذلك الغير حاضرا أو غائبا كان ذلك الغير الزوجة أو أجنبيا فان كان بصيغة البرأى المطلق فهو ككلمته هو من كل وجه فلا فرق بين ان دخلت أنا الدار فانت طالق وبين ان دخلت أنت أو فلان الدار فانت طالق فينتظر ان أنت ولا يمنع من بيع ولا ولاء اما البر المؤقت كان لم يدخل فلان الدار قبل شهر فانت طالق أو حرة فيمنع في الرقيق من البيع ولا يمنع فيه ولا في الزوجة من وطء وان كان بصيغة الحنث المطلق كقوله ان لم يدخل فلان الدار فانت طالق أو أنت حرة فاختلف فيه هل يمنع من البيع والوطء ويدخل عليه أجل الا يلا ككلمته هو ولا يكون ككلمته هو فلا يدخل عليه أجل الا يلاء وانما يكون له بقدر ما يرى انه أراد بيمينه ثم يقع عليه ولا يحتاج في وقوعه الى حكمه كما قولان لابن القاسم لكن الثاني مذهب المدونة في كتاب العتق وما كان ينبغي للمؤلف التسوية بينهما ولو

مذهبه في المدونة في الذي يقول امرأتى طالق ان لم أطلقها انه يحل عليه الطلاق والثاني انه ان يحل الطلقة التي جعل عند رأس الشهر لم يلزمه غيرها وان أبي ان يحلها ترك ولم يوقف على الطلاق فان لم يطلق حتى هل الشهر بانت منه بالثلاث وهو قول اصبح وسخنون والثالث انه لا يوقف حتى يأتي الشهر فيبر بالطلاق عنده أو يحنث وان يحل التطبيق قبل ان يأتي الشهر لم يخرج ذلك عن يمينه ولم يكن له بد من ان يطلق عند رأس الهلال والحنث وهو قول المغيرة انتهى (قوله والابانت من ثلاث) المتبادر انها بانت الا ان وقوله حتى جاوز الاجل أي الذي هو رأس الشهر وقوله قبل مجيئه الاول قبل المجاوزة لاجل ان يشمل الفعل في الاجل الذي هو رأس الشهر فانه لا حنث الا ان عبارة الشيخ أحمد تخالفه ونصه وانظر لو لم يطلع عليه الا عند الاجل وأوقع اذذاك واحدة هل تكفيه أولا يلزمه البتة هذا الثاني هو الظاهر انتهى وهو الذي يظهر وهو فيضان المراد بانت منه الا ان قدبر (قوله البر المؤقت) هو الحنث المقيد (قوله وانما يكون له بقدر ما يرى) ولا يمنع من وطئه من التلوم على الراجح



(قوله لشمل القول) كمن حلف انه ما أخذ معلومه من الناظر أو دينه من مدينه فأظهر خطه انه أخذ فلا حنت عليه لان خطه بمنزلة اقراره قبل يمينه لا بعده لسبقية وجود الخط على الحلف وان لم يظهر الا بعد الحلف كما أفتى به عجب ولا مطالبة له حيثئذ واعلم ان مثل الاقرار بشهادة البينة كالمقامت عليه بينه انه قد قذف فلان مثلاً لحلف بالطلاق ما قد قذفه فلا حنت عليه لانه بمنزلة طعنه في البينة وهو جائز ولكن يحد (قوله بخلاف اقراره بعد اليمين) أي أو بثبوته بعد اليمين ولا يمكن من الحلف لدشهاده تلك البينة لانها بمنزلة اقراره بعد اليمين (قوله ولا تمكنه زوجته ان سمعت اقراره) أي ولم تعلم صدقه من كذبه والا عملت بمقتضى علمها (قوله الا كرها) راجع للامر من الممكن والتميز (قوله ثم يقول كنت كاذبا (٢٠٤) في اقرارى) قد تقدم انه يقبل عند المفتى وهذا ثابت به ويحجب بمحمل ذلك عند

القاضى وقوله فان شهدت أى عند القاضى وهو عين الذى قبله وسمعت ذلك زوجته أى فقط أى ولم تعلم صدقه من كذبه والظاهر ولو قال كنت كاذبا في اقرارى (قوله الا اكرها) أى عند الاكرها (قوله فلا اعتراض الخ) أى عليه بان ابن عبد السلام اعترض قول التهذيب الا كرها بانه لا ينفعها كراهتها الا بانه لها وانما ينفعها كونها مكروهة فن عبير بمكرهه أحسن من التهذيب (قوله ان كان بائنا) أى ان كان الطلاق ثلاثا (قوله عند محاورتها) أى مرادتها للجماع (قوله هل يجوز لها ان تقتله) وان قتلت الا ان ثبت ما دعت به فلا تقتل اذ هو بيان للحكم فيما بينه وبين الله تعالى وهذا لا ينافى القصاص لاحتمال كذبها في دعواها انها سمعت منه ما يمينها (قوله هل يجوز لها ان تقتله) أى اذا علمت أو ظنت انه لا يندفع الا بالقتل قال ابن عرفة الصواب انها ان أمنت من قتل نفسها ان قتلته أو حاولت قتله ولم تقدر على دفعه

قال أولا ويتلوم له كفاه للعلم بنفى ضرب الاجل من قوله أولا (ص) وان أقرب بفعل ثم حلف ما فعلت صدق يمين (ش) يعنى انه لو أقرب لزوجه مثلا انه تزوج أو تسرى عليها فخاصته في ذلك حلف لها بالطلاق انه ما فعل ذلك وانى كنت كاذبا في قولى فانه يصدق في القضاء بيمين بالله انه كاذب في اقراره ولا شئ عليه لان كلامه أولا أو جب التهمة وان كان مستفتيا لم يحلف ولو نكل عن اليمين ينجز عليه كما استظهره بعض الشراح ولو قال وان أقرب بأمر لشمل القول (ص) بخلاف اقراره بعد اليمين فينجز (ش) يعنى لو حلف بالطلاق وزوجه انه لا يزوج أولا يتسرى ثم يقرانه تزوج أو تسرى جارية فانه ينجز عليه الطلاق ولا يقبل منه انه كان كاذبا في اقراره لانه أقرب بانه قاذ اليمين ويقضى عليه فقوله فينجز أى بالقضاء وظاهر هذا انه يقبل منه في الفتيان (ص) ولا تمكنه زوجته ان سمعت اقراره وبانت ولا تميز الا كرها (ش) يعنى لو حلف الرجل لزوجه بالطلاق انه لا يزوج عليها أو لا يتسرى جارية ثم قال لقد تزوجت بعد عيني أو تسربت ثم يقول كنت كاذبا في اقرارى فانه لا يصدق وينجز عليه الطلاق حين اقراره لانه أقرب بانه قاذ اليمين فان شهدت عليه البينة باقراره فلا كلام في وقوع الطلاق عليه وان لم تشهد عليه البينة باقراره وسمعت ذلك منه زوجته فانه لا تمكنه ولا تميز له الا وهى مكروهة وكرها اسم مصدر أكرهه ومصدره اكرها فاطاق اسم المصدر وأراد المصدر أى الا اكرها فساوى مكروهة فلا اعتراض وواو وبانت والاحمال أى والحال انها بات أى ان كان الطلاق بائنا أو مآلوا كان رجعيها فليس لها الا امتناع لاحتمال انه راجعها فيما بينه وبين الله (ص) ولم تنفذ منه وفي جواز قتلها له عند محاورتها قولان (ش) يعنى انه يجب على المرأة حين سمعت اقراره ولا بينة لها ان تقتدى منه بما قدرت عليه ولو بشعر رأسها التخلص نفسها منه فان لم يطلقها وطلب منها الجماع فانه يجب عليها أن لا تطيعه ولا تمكنه وهل يجوز لها أن تقتله عند طلبه ذلك منها أولا يجوز لها ذلك فيه خلاف وظاهر القول بجواز قتله سواء كان محصنا أم لا وهو ظاهر اشتهر بالصائل حيث علم انه لا يندفع الا بالقتل (ص) وأمر بالفراق في ان كنت تحببني أو تبغضيني وهل مطلقا أو الا ان تحبب بما يقتضى الحنف فيجب تأويلان وفيهما ما يدل لهما (ش) يعنى ان الشخص اذا علق الطلاق على أمر مغيب لا يعلم صدقه من كذبه فانه يؤمر بالفراق قيل نداء وقيل وجوباً من غير جبر من جهة الشارع كقوله انت طالق ان كنت تحببني أو تحببني فراق أو تبغضيني أو ان دخلت هذه الدار أو ان كنت دخلتها فاقالت لا أحبك أو لا أبغضك أو قد دخلتها أو لم أدخلها

لا يقتله وجب عليها قتله لا باخته وان لم تأمن من قتل نفسها في مدافعتها بالقتل أو بعد قتله فهي في سعة وكذا ولا من رأى فاسقا يحاول فعل ذلك بغيره (قوله أولا يجوز الخ) ظاهره ولو علمت انه لا يندفع الا بالقتل وظاهره ولو أمنت على نفسها القتل لو قتله لكنه لا يمكنه الا اذا خافت القتل (قوله تحببني أو تبغضيني) من باب نصر وفرح وأبغض لغة رديئة انظر القاموس ٣ (قوله قيل نداء وقيل وجوباً) يمكن الجمع بان من قال نداء اذا أجابت بما لا يقتضى الحنف وجوباً اذا أجابت بما يقتضيه (قوله أو ان دخلت هذه الدار) رديان الحكم مختلف بل يقال انه ان صدقها في قولها دخلت جبر على الفراق بالقضاء وان كذبها أمر بالفراق من غير قضاء قول المحشى وأبغض لغة رديئة أى بفتح همزة المشكلم وضم الغين مع كون الفعل متعديا فاللغة الجيدة أبغضه بضم الهمزة وكسر الغين مضارع أبغض الرابعى وعبارة القاموس وأبغضه ويبغضني بالضم لغة رديئة اهـ صحيح



وسواء فيه ما رجعت لتصديقه أو تكذيبه أولم ترجع والفرق بين هذه ومسئلة المصنف ان المحبة لما كانت قلبية وكذا بغضها ولا يتوصل فيه جمالا بتكذيبها افتقر حكمها من مسئلة الدخول لاحتمال التوصل فيها الى الواقع من غير ما قاله أبو الحسن على المدونة (قوله بان قالت لا أحبك) أي أو قالت لا أحبك ولا أبغضك أو سكنت (قوله وهو يحتمل) أي وهو الاحتمال (قوله أمر بانفاذا لايمان المشكوك فيها) ذكر الخطأ في هذه المسئلة قولين بالنسبة والوجوب واختار كونه واجبا (قوله مخالف للنقل) لانه قال مخالف بطلاقها لا كلم زيد ثم شك هل كله أم لا انتهى واعترض بان هذا هو الا لا في قوله وان شك (٢٠٥) هل طلق أولا لان وقوع الطلاق اما

ان يكون بالتعليق أو غيره والمراد بالشك ما استوى طرفاه لا مطلق التردد فالوجه لا يؤثر وصح كلام الشارح وهو انه اذا حلف على فعل نفسه وشك هل حث أم لا فيطلق عليه على المشهور وقيل يستحب له الفرق وظهر به هذا انه فرق في الحكم بين حلفه على فعل نفسه مع شك في الحث في أنه يقع وبين حلفه على فعل غيره مع شك في فعله في أنه لا يقع وانظر الفرق هذا ما في شرح عب ولكنه خلاف المستفاد من بهرام فان مفاد بهرام ان التصويروا واحد والمخالفة من جهة أنه حكم بالتمييز ونصه يعني وكذلك يجوز عليه الطلاق بالايمان المشكوك فيها ولذلك قال ابن غازي أي أمر بانفاذا لايمان المشكوك فيها كافي المدونة وكلام الشارح ليس بواضح ونص المدونة ومن لم يدبرم حلف بطلاق أو عتق أو بشئ أو نذر أو صدقة فليطلق نساءه ويعتق رقيقه ويتصدق بثلاثة الخ (قوله هل صدر منه طلاق أولا) بان شك هل قال أنت طالق أو لم يقل أو شك هل حلف وحث أولم يفعل ولم يحث وشك في حلفه على فعل غيره هل فعل أم لا الا أن يستند وهو سالم الخطا - ر الخ

ولا يعلم صدقهما من كذبها وهل محل الامر مع عدم الجبر سواء أجابت بما يقتضي الحث كما اذا قالت له في جواب قوله أنت طالق ان كنت تحبيني نعم أحبك أم لا بأن قالت لا أحبك نظر الى ما في نفس الامر وهو يحتمل أن يكون مطابقا أو غير مطابق أو محمل عدم الجبر اذا أجابته بما لا يقتضي الحث واما ان أجابته بما يقتضي الحث فانه يجبر على الطلاق أي يجوز عليه جبرا تأويلان وفي المدونة ما يدل لهما والمذهب الاول وهو الذي جزم به أولا (ص) وبالايمان المشكوك فيها (ش) هذا متعلق بأمر على حث مضاف أي أمر بانفاذا لايمان المشكوك فيها من غير قضاء فمن لم يدبرم حلف بطلاق أو عتق أو مشى أو صدقة فليطلق نساءه ويعتق رقيقه ويتصدق بثلاث ماله ويمشي الى مكة وتقرير الشارح هنا مخالف للنقل (ص) ولا يؤمر ان شك هل طلق أم لا (ش) يعني ان من شك هل صدر منه طلاق أم لا فانه لا يجبر على الطلاق بل ولا يؤمر به فضلا عن جبره بخلاف لو شك هل أعتق أم لا فان العتق يقع لتشوق الشارع للحرية وفهم من قوله ان شك ان الظن ليس كذلك فمن ظن انه طلق فهو كمن يتيقن ذلك والفرق بين الشك في الحدث والشك في الطلاق حيث الغي في الثاني دون الاول هو ان الشك في الحدث راجع الى استيفاء حكم الاصل فان الاصل شغل الذمة بالصلاة فلا تبرأ منها الا بيقين وفي الطلاق راجع الى رفع حكم الاصل فان الاصل في الزوجة الشكاح المبيع للوطء وهو لا يرتفع بالشك (ص) الا ان يستند وهو سالم الخطا تركه به شخص داخل في كونه المحلوف عليه وهل يجبر تأويلان (ش) صورتها شخص حلف وشك هل حث أم لا كمن حلف مثلا أن لا يدخل عمرودا رزق ثم رأى شخصا داخل الدار أو خراجا منها وشك ان الحالف وهو سالم الخطا من الوسوسة هل هو عمره والمحلوف عليه أو غيره وخفي عليه الامر وتعذر التحقيق فهذا يؤمر بالطلاق وهل يجبر عليه اذا أبى ويجز عليه أو يؤمر من غير جبر تأويلان واحترز بقوله وهو سالم الخطا من غير كالمسوس فانه لا شئ عليه وهل المراد بالمسوس من استمكنه الشك وهو الظاهر الموافق لما ذكره في غير موضع كالشك في الحدث ونحوه أو ما هو أعم من ذلك (ص) وان شك أنه ندهى أم غيرها (ش) أي وان وقع الطلاق على زوجة معينة من زوجتين فاكثر ثم شك في الموقع عليها أنه ندهى أم غيرها أو حلف بطلاق واحدة فحث ولم يدبر من هي منهما أو منهن لزمه طلاق من شك في طلاقها باخراو اذا ذكر في العدة ينبغي أن يصدق قياسا على المسئلة الآتية (ص) أو قال احدا كما طالق (ش) أي أو قال لزوجتيه احدا كما طالق أو امر أنه طالق وله امر أن ان أول زواجه احدا كمن طالق ولم ينو معينة في الجميع أو نوى واحدة ونسبها لطلقا أو طلق على المشهور ولا يختار عند المصر بين بخلاف العتق فانه يختار حيث لا يسهل وسوى المدينون في الاختيار والفرق للمشهور وخفة العتق لجواز

(قوله راجع الى استيفاء حكم الاصل) أي حكم هو الاصل أي تحصيل الاصل وهو شغل الذمة وكأنه يقول ان الشك راجع الى تحقيق شغل الذمة بالطلاق لان الحدث يشغل الذمة بالصلاة فالشك فيه كذلك لان من المعلوم أن الصلاة لا يبرأ منها الا بيقين الا أنه لما منع أن يمنع ذلك ويقول لا نسلم أنه راجع لتحقيق شغل الذمة بان يقال هذا شك في المانع وهو لا يضر والحاصل ان بعضهم فرق بان الطلاق لم يؤخذ به لكونه شكافي المانع بخلاف الوضوء فانما هو شك في الشرط وردبانه شك حقيقة في المانع والاحسن الجواب بعظم المشقة في الطلاق لو أمر به فهو حرج وبسالة الوضوء (قوله ونسبها) وأما ان نوى معينة ولم ينسبها فانه يصدق في الفتوى بغير عين مطلقا وكذا في



القضاء ان نوى بطلانه الشابة والجميلة او من يعلم بمبلة لها والافيين انظر عب (قوله وعدم تبيزه اذا علق بمحقق) كالوقال ان جاء المحرم فهي حرة وقوله ويعتق منه بالقرعة كالمو كان عنده عبدان واراد ان يعتق أحدهما بالقرعة خشيعة كسر خاطر الذي لم يعتق اذا لم يضرب القرعة وكتب في ورقة حروفي ورقة رق ثم يخط الورقتان ثم يعطى كل واحدة ورقة فن خرج لها حرعتت ومن خرج لها رق لم تعتق هذا ما ظهر لي في تصويروا وانظر لو فعل ذلك في الطلاق فهل تطلق المرأتان أو لا تطلق الا التي جاءت لها الورقة التي فيها طالق وذلك لو فعل ذلك في الزوجتين مثلا لكتب في ورقة طالق وفي الاخرى لا وخطهما معا ثم أعطى كل واحدة ورقة وقضية التفارقة وقوع الطلاق في المرأتين معا وليحرر (قوله فروق ضعيفة) وجه ضعف الاول ان قوله لجواز تبعيضه قد يضره تشوف الشارع للحرية بقياسه عتقهما عليه لا عتق أحدهما فقط كما هو الواقع وقوله وعدم تبيزه قد يضره بان علة تبيزه الطلاق لو بقي عليها في فرض المصنف شبهه بنكاح المتعة وهذا لا يقضى بعق أحدهما (٢٠٦) فقط بل لا مانع مع هذا أن يعتق معا وقوله وكونه يعتق بالقرعة قد يضره

بان عتقه هنا واحدة باختياره فيه كسر لمن لم يعتق فكان القياس عنقهما بخلاف عتق القرعة في غير هذه فانها وان كسرت من لم يعتق لكن دون كسرها باختياره عتق غيرها لان علم الدخول في القرعة يوجب رضا كل بما يظهره الله دون اختيار الشخص نفسه كذا في عب الا أنك خير بان قوله لجواز الخ علة تخفة العتق وما كان يصح ذلك الاول والفرق للمنفذ هو جواز التبعيض الخ ثم بعد هذا كماه فنقول لا يخفى أنه فرق واحد لافروق وقوله لجواز الخ علة للتخفة فلم يتم ما ذكر (قوله أو أنت خير) والفرض لانيته له والاطلقت من نوى طلاقها وهذا اذا كان نسقا والاطلقت الاولى قطعاً والثانية بارادته (قوله الا أن يحدث نية) أي نية التخيير (قوله وانظر لو قال أردت بالاضراب بقاء الاولى) أي مع نيته ابتداء التخيير

تبعيضه وعدم تبيزه اذا علق بمحقق ويعتق منه بالقرعة قال البساطي وهي فروق ضعيفة والذي يظهر لي ان الطلاق لا يؤمن معه من العود للعصمة بخلاف العتق (ص) أو أنت طالق بل أنت (ش) أي فانه ما يطلق لان اضربه عن الاولى لا يرفع عنها طلاقا فقول (طلقتنا) جواب عن الثلاث مسائل (ص) وان قال أو أنت خير (ش) يعني أنه لو قال لاحدى زوجتيه أنت طالق ثم قال للآخرى أو أنت طالق فهو بالخيار فيه ما ان شاء طلق الاولى أو الثانية اللغوي الا أن يحدث نية بعد تمام قوله أنت طالق فان الاولى تطاق عليه خاصة لانه لا يصح رفع الطلاق عنها بعد وقوعه ولا تطلق الثانية لانه جعل طلاقها على خيار وهو لا يختار طلاقها لماطلقت الاولى (ص) ولا أنت طلقت الاولى الا أن يريد الاضراب (ش) يعني لو قال لاحدى زوجتيه أنت طالق وقال للآخرى لا أنت طلقت الاولى فقط الا أن يكون أراد بقوله لا أنت الاضراب عن الاولى ثم التفت الى الثانية وقال أنت فان الثانية تطلق أيضا وبعبارة قوله الا أن يريد الاضراب راجع للمسئلتين أعني أو أنت ولا أنت أي فيخير في قوله أنت طالق أو أنت بين الاولى والثانية الا أن يريد الاضراب فتطلق معا ولا شيء عليه في الثانية اذا قال أنت طالق لا أنت الا ان يريد الاضراب فتطلق معا وانظر لو قال أردت بالاضراب بقاء الاولى في عصمتي فهل يعمل بنيتيه مطلقاً أو في الفتوى (ص) وان شئت أطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً لم تحل له الا بعد زوج وصدق ان ذكر في العدة ثم ان تزوجها وطلقها فكذلك الا ان يبت (ش) يعني أنه اذا تحقق وقوع الطلاق على زوجته ولا يدري هل هو طلقه أو اثنتان أو ثلاث فانها لا تحل له الا بعد زوج لاحتمال كون الطلاق ثلاثاً فان كان طلاقه كان قاصراً عن الثلاث فانه يصدق بلايين لكن ان ذكر في العدة فله رجعتها وان ذكر بعد العدة كان خاطباً من خطاها وان بقي على شكه حتى تزوجها بعد زوج ثم طلقها واحدة فلا تحل له الا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيها اثنتين ثم ان تزوجها وطلقها اثنتين فلا تحل له الا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه واحدة ثم ان تزوجها وطلقها ثلاثاً فلا تحل له

وخلاصته انه قال أردت بالاضراب بقاء الاولى لكوني نويت التخيير ابتداء (قوله أو في الفتوى) أي وامافي القضاء الا فلا يعمل بنيتيه لانه لما قال قصدت الاضراب فكانت اعترف بطلاقها معا (قوله أطلق) بدل من قوله شك أو عطف بيان (قوله ان ذكر في العدة) وأخرى بعدها لان له في العدة من اجعتها وليس له ذلك بعدها (قوله الا أن يبت الخ) أي حقيقة أو حكماً كما اذا قال اذا لم يكن طلاق عليك ثلاثاً فقد وقعت عليك تكملة الثلاث فيقطع الدور (قوله وطلقها اثنتين) أي ثانی مرة فلا ينافي أن تلك الطلقة واحدة وقوله وطلقها ثلاثاً أي ثالث مرة وهكذا أو ما غير هذه المسئلة من مسائل الشك فلا دوران فيها بل تارة لا تحل الا بعد زوج وتارة لا فلا يأتى فيها قوله ثم ان تزوجها وطلقها فكذلك الخ وبيان ذلك أنه اذا شك في واحدة واثنتين تحل قبل زوج فان طلقها جاء الشك في الثلاث فلا تحل الا بعد زوج فان طلقها ثانياً فكذلك فان طلقها ثالثاً حلت قبل زوج ثم عمل على ذلك وان شك هل طلق واحدة أو ثلاثاً لا تحل الا بعد زوج فان طلقها واحدة حلت قبل زوج فان طلقها ثانياً لم تحل وكذا ان طلقها ثالثة فان طلقها رابعة حلت قبل زوج وان شك هل طلق اثنتين أو ثلاثاً لم تحل الا بعد زوج فان طلقها واحدة فكذلك فان طلقها ثانياً حلت وان طلقها ثالثة لم تحل واعمل



على هذا انتهى من محشى نت (قوله خلف الآخر) الاولى الواو اي صدق بحلف (٢٠٧) الاخر قبل حلف صانع الطعام وبعده

ولعله نبه على المتوهم (قوله من صنع طعاما مثلا) اشارة الى ان قول المصنف صانع طعام فرض مسئلة وكذلك لو حلف شخص على آخر انه يركب أو يلبس أو يقرأ أو يسافر ونحو ذلك وحلف الآخر لا يفعل ذلك حنث الاول (قوله والا فلا حنث على واحد منهما) الا ان تكون عينة لا دخل طائعا ولا مكرها فيحنث بالا كراه (قوله هذا يسمى تعليق التعليق) ذكر ابن شاس ان مسئلة المصنف هي تعليق التعليق وتبعه ابن غازي ونازعه تب بان تعليق التعليق ما قاله ابن عرفة تعليق التعليق تعليق على مجموع الامرين كان دخلت هذه الدار فانت طالق ان كانت لزيد لا يحنث الا بدخولها وكونها لزيد ولو على التخيّن بالاقول اعتبارا بالتعليقين اه (قوله ولا فرق الخ) أي خلافا للشافعي في أن الحنث اذا فعله معا على عكس الترتيب لان الثالث معلق على الثاني والثاني معلق على الاول لكن حيث كان من قبيل تعليق التعليق فالوجه مع الشافعي وقضية المذهب ان الجواب يحتمل أن يكون للاول أو الثاني فلا يبرأ الا بالاثنتين تقدم هذا على هذا أو بالعكس (قوله لان المراد بالتخيّن البعض الخ) هكذا نستخسه وقوله بان يكون الفعل صادقا الخ أي أن الفعل كالاكل صادق بالكل أي صادق بأكل الكل والبعض فالمصدق عليه أكل الكل وأكل البعض فالفعل هو الاكل وما صدقته أكل الكل وأكل البعض (قوله صادق

الابعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيها ثلاثا وهذه عصمة جديدة ثم ان تزوجها وطلقها أو بعافا فلا تحل له الابعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه اثنتين فواحدة من الاربع تمام العصمة الاولى والباقي عصمة ثانية ثم ان تزوجها وطلقها أو بعافا فلا تحل له الابعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه واحدة فاثنتان تمام العصمة الاولى والباقي عصمة ثانية ثم ان تزوجها وطلقها أو بعافا فلا تحل له الابعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه ثلاثا ثم ان تزوجها وطلقها أو بعافا فلا تحل له الابعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه اثنتين فواحدة من العشرة تكملة للعصمة الاولى وتبقى ثلاث عصمات وهكذا فلا يخلص من ذلك الا بالتمتع وعلم مما قررنا ان تصديقه لا يقيده بدعواه ذلك في العدة فقوله في العدة ليس معمولا لذلك وانما هو معمول لعامل مقدرا أي وان تجتمع في العدة (ص) وان حلف صانع طعام على غيره لا بد أن تدخل خلف الآخر لا دخلت حنث الاول (ش) يعني ان من صنع طعاما مثلا ودعا اليه الناس وحلف على شخص معين لا بد ان تدخل داري مع الناس فخلف الآخر انه لا يدخل دار صانع الطعام وتنازعا فانه بقضى على صانع الطعام بالتخيّن لانه حلف على شيء لا يملكه والآخر لا حنث عليه لانه حلف على أمر يملكه أمالوطاع المحلوف عليه بالدخول وحنث نفسه فلا حنث على صانع الطعام فقوله حنث بضم الحاء وكسر النون المشددة مبني للمجهول أي قضى تخيّن فيه عند التنازع لا يفتحها وتخفيف النون لانه يوهم انه يحنث ولو طاع الثاني بالدخول كما يوهم كلام الشارح وليس كذلك ومحل كلام المؤلف ما لم يدخل الثاني مكرها والا فلا حنث على واحد منهما اما الاول فلانه حلف على الدخول وقد حصل وأما الثاني فلان دخوله مكرها (ص) وان قال ان كلمت زيد ان دخلت لم تطلق الا بهما (ش) هذا يسمى تعليق التعليق وهو صحيح لازم يعني أنه اذا قال لزوجته ان دخلت هذه الدار فانت طالق ان كلمت زيدا أو أنت طالق ان دخلت الداران كلمت زيدا أو ان دخلت هذه الداران كلمت زيدا فانت طالق فانما لا تطلق الا بهما معا لانها ان دخلت الدار أو لا تعلق الطلاق على تكليم زيد وان كلمت زيدا أو لا تعلق على دخول الدار فلا يحصل الا بجمع وهما ولا فرق بين أن تفعل الشرطين على ترتيبهما في اللفظ أو على عكسه ولا يخالف هذا ما مر في باب اليمين من التخيّن بالبعض لان المراد بالتخيّن البعض ان يكون الفعل صادقا على الكل وعلى البعض كقوله ان أكلت هذا الرغيف فانت طالق فان الاكل صادق بكل الرغيف وبعضه وأما الشرطان فكل منهما غير الآخر وغير صادق عليه وهذا يشكل على قوله لهما ان دخلت هذين الدارين فانت طالق فدخلت احدهما فانه يحنث بذلك مع أن كل دار غير الاخرى وغير صادقة عليها ولك أن تقول لا اشكال لان قوله ان دخلت هذين الدارين فانت طالق مثل قوله لهما ان أكلت هذا الرغيف فانت طالق فكما أن الاكل في الرغيف صادق بالكل والبعض كما مر كذلك الدخول في الدارين صادق بالكل والبعض ولا يخصص التعليق على شيئين بل ولو تعدد ولما انتهى الكلام على مسائل التعليق شرع فيما تلتق فيه الشهادة وما لا تلتق من تعليق أو انشاء ومحصل كلامه أن التعليق يكون في الاقوال

بكل الرغيف) أي بأكل كل الرغيف وأكل بعضه (قوله كذلك الدخول في الدارين) أي الدخول المتعلق بهما يصدق بهما جميعا وبأحدهما أي صادق بدخولهما معا أو بدخول أحدهما (قوله بل ولو تعدد) الاولى بل ولو كان أكثر (قوله من تعليق) اما من حيث



ذاته أو من حيث حصول المعلق عليه الأول هو ما أشار إليه بقوله أو بتعليقه على دخول دار في رمضان وذى الحجة والثاني ما أشار له بقوله أو بدخوله فيها أو بكلامه الخ وقوله أو إنشاء هو ما أشار له الشارح في حل قول المصنف وان شهد شاهد بحرام الخ (قوله ولو اختلفت) أى في اللفظ أى والحال أنها متفقة في المعنى في الجملة كما تبين (قوله بحرام) بالرفع خبر لمبتدأ محذوف وكذا فيما بعد كما يشير له تمثيل الشارح بقوله أنه قال لزوجه أنت على حرام (٢٠٨) الخ (قوله يعنى أنه اذا شهد عليه شاهد) لا يخفى أنه كناية عن ذلك في الانشاء يتأتى ذلك في التعليق كان

ولو اختلفت وفي الفعل المتحد في المختلف منه ولا في القول والفعل كما أشار إلى ذلك بقوله (ص) وان شهد شاهد بحرام وآخر بيمينته (ش) يعنى أنه ان شهد عليه شاهد أنه قال لزوجه أنت على حرام وشهد الشاهد الآخر عليه أنه قال لها أنت طالق البتة أو بالثلاث فان الشهادة تلفق ويلزمه الطلاق الثلاث لاتفاق القولين في المعنى على البيئونة وان اختلفا في اللفظ ومثله لو شهد أحدهما بالاعيان اللازمة والآخر بالحلل على حرام (ص) أو بتعليقه على دخول دار في رمضان وذى الحجة (ش) يعنى لو شهد عليه شاهد أنه قال في رمضان ان دخلت دار زيد فامرأتى طالق وشهد عليه آخر أنه قال في ذى الحجة ان دخلت دار زيد فامرأتى طالق فان الشهادة تلفق ويلزم ما شهد به لانهما شهدا بقول واحد وهو التعليق وان اختلفا في زمنه والموضوع ان الدخول للدار بعد ذى الحجة ورمضان ثابت بهذين الشاهدين أو غيرهما (ص) أو بدخوله فيهما (ش) صورته أنه قال ان دخلت دار فلان فامرأتى طالق وشهدت البيئنة عليه بذلك ثم بعد ذلك شهد عليه شاهد انه دخل الدار في شهر رمضان وشهد عليه الشاهد الآخر أنه دخلها في ذى الحجة فان الشهادة تلفق لان الدخول فعل واحد وان اختلف زمنه ويلزمه الطلاق (ص) أو بكلامه في السوق والمسجد (ش) موضوع المسئلة ان تعليق الطلاق على حصول الكلام يزيد مثلاً ثابت لكن شهد شاهد أنه كلف في السوق وآخر أنه كلف في المسجد فان الشهادة تلفق لان الكلام قول واحد وان اختلف زمنه ويلزمه الطلاق أو العتق ان حلف به (ص) أو بأنه طلقها يوم بعصر ويوم عكة تفقت (ش) يعنى لو شهد عليه شاهد أنه طلق امرأته عكة وشهد عليه آخر أنه طلقها بعصر فان الشهادة تلفق اذا كان بينهما زمن يمكن فيه أن ينتقل من مصر الى مكة والاطلاق شهدا تمها واذا وجد الشرط المذكور لفقت سواء كان الزمن تنقضى فيه العدة أم لا لان الطلاق انما يقع من يوم الحكم بشهادتهما (ص) كشاهد بواحدة وآخر بأزيد وحلف على الزائد والاسجن حتى يحلف (ش) التشبيه في التطبيق والمعنى أنه اذا شهد عليه شاهد أنه طلقها طليقة واحدة وشهد عليه الآخر أنه طلقها طليقتين فإنه يلزمه طليقة واحدة لاتفاقهما عليه وحلف على نفى الزائد فان حلف أنه ما طلق واحدة ولا أكثر خلى سبيله وان نكل سجن حتى يحلف وان طال حبسه دين أى وكل لدينه ولا يلزمه غير الواحدة (ص) لا بفعلين أو بفعل وقول (ش) قد علمت أن الشهادة في الطلاق لا تلفق في الفعلين ولا في الفعل والقول وانما تلفق في القولين فقط فقوله لا بفعلين أى مختلني الجنس كشهادة أحدهما بحلفه أنه لا يدخل الدار وأنه دخلها والآخر أنه لا يركب الدابة وأنه ركبها وأما بفعلين متمدى الجنس فقد مر أن الشهادتين يلفق فيهما في قوله أو بدخوله فيهما فان قلت الشهادة فيما ذكر فعل وقول من كل منهما لا بفعلين فقط قلت غلب جانب الفعل لانه المقصود وكذلك لا تلفق الشهادة اذا شهد أحدهما بفعل والآخر بقول (ك) شهادة (واحدة بتعليقه بالدخول) لدار زيد (و) شهادة (الآخر بالدخول) ولا يلزم المشهود عليه يمين كما قاله أبو الحسن عن ابن المواز

يقول ان دخلت الدار فأنت حرام ان دخلت الدار فأنت بتة (قوله لاتفاق القولين في المعنى على البيئونة) فيه ان البتة لا يتوى فيها وأنت حرام يتوى فيها قبل الدخول وأجيب بأنه هنا منكر فلا يتأتى منه تنويه (قوله والآخر بالحلل الخ) هذا أخص من الأول فهمما متفقان معنى في الجملة (قوله أو بتعليقه الخ) معطوف على بحرام ولا يخفى ما في المسئلة حينئذ من التكلف لان المعنى حينئذ أو شهد شاهد بتعليقه على دخول دار في رمضان وشهد شاهد آخر بتعليقه عليه في ذى الحجة (قول المصنف أو بدخوله فيهما) هذه شهادة ملفقة في فعل متحد معلق عليه من حيث حصوله لا من حيث التعليق به وقوله أو بكلامه الخ هذا إشارة الى شهادة ملفقة في قول معلق عليه من حيث حصوله لا من حيث التعليق به (قوله لان الطلاق انما يقع من يوم الحكم) هذا اذا كان عند القاضي وأما عند المفتي فما تعتقه الزوجه من تاريخ الطلاق فان لم تعتق شيئاً فينبغي من يوم الحكم كذا في عب وانظره فانه لا حكم حينئذ والظاهر أن يقال انها تعتد من يوم ثبوت ذلك بالبيئنة (قوله وحلف على الزائد) أى على

نفى الزائد أى حلف لاجل نفى الزائد (قوله فان حلف أنه ما طلق واحدة ولا أكثر) لعله انما طلب بذلك لكونه منكراً أصل الطلاق والاقتضيه الحال أنه يقول ما طلقك أكثر والظاهر انه ان حلف ما طلق أزيد يكنى وحرر (قوله خلى سبيله) أى من حيث أنه لا يسجن ولا يضرب فلا ينافي لزوم الواحدة (قوله أى وكل لدينه) أى من حيث لا يلزمه الزائد على الواحدة (قوله لا تلفق في الفعلين) أى المختلني الجنس (قوله لا بفعلين الخ) محل قوله لا بفعلين ما لم يستلزم أحدهما الآخر ولا لفقت كشاهد بيمينته وآخر



بشرهما فيحد والحاصل ان شارحنا ذكر في مسألة القول والفعل عدم اليقين وذكر عن الشيخ عبد الرحمن في الفعلين اليقين (قوله على المشهور الخ) مقابله ما للحنفي فانه قال ارى ان يحال بينهما حتى يقرأ وتقطع البيعة بالشهادة عليه <sup>في تنبيهه</sup> هذا حكم انكاره وأما لو صدقهما وادعى النسيان أيضا المطلق كاهن وان عينه الصادق (قوله فانه يحلف لرده شهادة كل واحد منهم) أي يحلف بيمين واحدة على تكذيب الجميع كما صرح به البدر في شرحه (قوله عند ربيعة) بل وعند غيره كانه قد قدم في قوله ولا بفعلين وحاصله ان الحكم في التعاليق المختلفة لا يلزمه شيء ويحلف فان نكل فيتمتق ربيعة مع مالك في قوله المرجوع عنه أنه يلزمه الثلاث ويحلف في المرجوع اليه (قوله من انه) أي عنده أي مالك يحبس فان طال دين فاذا علمت ذلك فقوله وهو خلاف قول مالك يلزمه واحدة لا اجتماع اثنين عليها لا يظهر لان ذلك انما هو في التعاليق المتحدة وفيما اذا لم يكن تعليق وشهد ثلاثة كل واحد بطلقة واعلم انه ليس بينهما اختلاف عند القاسبي في انه يلزمه طلبة لا اجتماع اثنين عليها ويحلف لرده شهادة الثالث فان نكل لزمه طلبة ثانية وعليه فهما متفقان لكن على قول مالك المرجوع عنه فيما اذا نكل هكذا يفيد كلام الحطاب وغيره (٢٠٩) ولم أرى في كلامهم ما يفيد أن ربيعة قولاً فيما اذا

نكل ان يحبس فان طال دين كما هو قول مالك المرجوع اليه وأما عند غير القاسبي فالخلاف بين ربيعة ومالك جار فيهما وهو ان ربيعة يقول ان حلف لا يلزمه شيء فيهما وان نكل لزمه الثلاث وأما مالك فيقول يلزمه واحدة لشهادة اثنين ويحلف لرده شهادة الثالث فان نكل لزمه ثانية على قوله المرجوع عنه وأما على ما رجع اليه فانه يحبس وان طال دين فالخلاف بين ربيعة ومالك فيهما في حالتى الحلف والنكول وعلى هذا قول المصنف وان شهد ثلاثة فهو وانما يجري في التعاليق المختلفة على قول مالك المرجوع عنه وهو ضعيف من انه اذا نكل لزمه الثلاث وأما على القول المرجوع اليه وهو المعتمد فانه اذا نكل سجن فان طال دين (قوله فو كبل) أي

وذكر الشيخ عبد الرحمن في مسألة الفعلين أنه يحلف على كذب ما شهد به وظاهره ولو في الفتوى وانه ان نكل يحبس وان طال دين وهذا على القول المرجوع اليه وهو الموافق لما مشى عليه المؤلف فيما يأتي في الشهادات وأما على القول المرجوع عنه فيلزمه حيث نكل طلقاً كان كره ح (ص) وان شهد بطلاق واحدة ونسيها لم تقبل وحلف ما طلق واحدة (ش) يعني لو شهد عليه شاهدان أنه طلق واحدة معينة من نسائه ثم نسي اسمها والزوج يكذبهما في ذلك فان الشهادة لا تقبل حيث نكل على المشهور لعدم تعيين المشهود بطلاقها لكنه يلزم الزوج اليقين أنه ما طلق واحدة من نسائه فان حلف برى وان نكل يحبس حتى يحلف وان طال دين ولا شيء عليه وانما يلزم الزوج اليقين لان البيعة أوجب التهمة وان بطلت الشهادة (ص) وان شهد ثلاثة يمين ونكل فالثلاث (ش) يعني انه اذا شهد عليه ثلاثة كل يمين كما اذا شهد عليه واحد انه لا يكلم زيد او انه كله وشهد عليه آخر انه حلف لا يركب الدابة وانه ركبها وشهد ثالث أنه حلف ان لا يدخل دار زيد وانه دخلها فانه يحلف لرده شهادة كل واحد منهم ولا يلزمه طلاق عند ربيعة وهو خلاف قول مالك يلزمه واحدة لا اجتماع اثنين عليها وهو قول أصبغ ومطرف وعبد الملك فان نكل طلقت عليه ثلاثاً على أحد قولى مالك في التطليق عليه بالنكول وهو المرجوع عنه والمرجع اليه ما مر من انه اذا نكل يحبس حتى يحلف وان طال دين \* ولما انتهى الكلام على أركان الطلاق وكان منها الاهل وهو الزوج أصالة شرع في الكلام على نائبه وهو أربعة توكيل ورسالة وتعليق وتخيير فقال

فصل في ذكر هذه الأنواع وأحكامها وقد عرف ابن عرفة كلاماً من هذه الأربعة انظره في الشرح الكبير (ص) ان فوضه لها فوكيله العزل (ش) يعني أن الزوج اذا فوض الطلاق الى زوجته على سبيل التوكيل فله أن يعزلها قبل ايقاعه كما كل موكل ذلك والضمير

(٢٧ - خروشي ثالث) ذوق كبل (قوله وقد عرف الخ) عبارة لئلا يأتى الكلام على أركان الطلاق وكان منها الاهل وهو الزوج أصالة شرع في الكلام على نائبه وهو أربعة على ما قال ابن عرفة النيابة فيه توكيل ورسالة وتعليق وتخيير التوكيل جعل انشاءه بيد الغير باقيا منع الزوج منه فله العزل قبله اتفاقاً والضمير المضاف الى الانشاء يعود على الطلاق لدلالة السياق والجنس وهو جعل مناسب للمعذور وذلك ليعم التوكيل والتخيير وقوله باقيا منع الزوج منه يخرجها لان العزل في التوكيل وأخرج الرسالة بقوله جعل لان الرسول لم يجعل له الانشاء وهو جلي والرسالة جعل اعلام الزوجة بثبوته لغيره ان كان اثنين كفى أحدهما فخرج بقوله جعل اعلام الوكالة والتوكيل والتخيير وقوله بثبوته أي ثبوت الطلاق أي حصوله من الزوج ثم قال والتوكيل جعل انشاءه حقا لغيره راجحاً في الثلاث يخص بما دونها بنية أحدهما فقوله جعل انشاءه يدخل فيه التوكيل فخرج بقوله حقا لغيره ثم أخرج التخيير بقوله راجحاً في الثلاث وأشار بقوله يخص بما دونها الخ الى ان له ما كونهما فيما زاد على الواحدة بخلاف التخيير فلا بد من النية في التوكيل والافلامنا كونه له والضمير في دونها يعود على الثلاث وضمير أحدهما يعود على الزوجين ثم قال والتخيير جعل الزوج انشاء الطلاق ثلاثاً حكماً أو نصاً أخرج به التوكيل والحكم كقوله خبرك وما شابهه والنص ملكك ثلاثاً قال بعض وفي جعل الرسالة دخلة في النيابة في الطلاق نظر انما هو نيابة في التبليغ لا في الإيقاع الا ان يريد بقوله النيابة ما هو أعم منها في الإيقاع والتبليغ انتهى (قوله على سبيل التوكيل) هـ



يقتضى ان الخافض المنزوع على (قوله وغيره) أي وهو المستتر في فوض (قوله أي فوض الزوج) أي المكلف ولو سكر حراما وهل الا ان  
 يميز الخ (قوله وتو كيدا) لا يحتمل انه منصوب بنزع الخافض الخ) يقتضى ان الخافض في يخالف ما تقدم (قوله أي بسبب التوكيل) فيه  
 ان التوكيل تفويض فيكون الشيء سببا في نفسه فلو جعل الباء للتصوير ولم يجعلها للسببية لكان أحسن ويصح ان يجعل قوله تو كيدا  
 مفعولا مطلقا أي تفويض تو كيد (قوله أي فوض التوكيل الخ) لا يظهر ذلك لانه لم يفوض التوكيل انما فوض الطلاق على سبيل  
 التوكيل فالتوكيل تفويض خاص (قوله ان تزوج عليها) أي قالت له مثلاً في أخاف ان تضار ربي بتزويجك علي فقال لها ان تزوجت علي  
 فأمرك بيدك أو أمر الداخلة بيدك والاولى للشارح ان يريد فيقول فأمرها وأمر الداخلة بيدها تو كيدا كما هو ظاهر وليس المراد انه  
 وكها على الطلاق ابتداء ثم قال بعد أمر (٢١٠) الداخلة بيدك كما أفاده بعض شيوخنا (قوله وكيله على التخيير والتعليك) أي

لاوكيله في الطلاق أي وكله على  
 أن يخيرها أو يملكها الا انه سيأتي  
 للشارح بخطئ المصنف وسيأتي  
 (قوله لا تخيرها أو تعليك) والاستثناء  
 بان شاء الله لغوى الثلاثة والهرل  
 ليس جدا انظر عب (قوله وهو في  
 الحقيقة يخرج من قوله فله العزل)  
 وذلك لان عطفه على تو كيدا  
 لا يفيد ذلك وفي تسمية ذلك مخرجا  
 تسامح لان الاخراج فرع الادخال  
 والمنزل للقلق أن يقول ان تخيرها  
 وتعليكها معمول لمخدوف والتقدير  
 لان فوضه تخيرها أو تعليكها فليس  
 له العزل (قوله ولهذا) أي وليكونه  
 معطوفا على تو كيدا وفي الحقيقة  
 مخرج الخ (قوله دون التخيير)  
 أي فليس مباح قطعاً سيأتي الخلاف  
 بالكرهية والجواز (قوله أمرك  
 بيدك) صيغة وكذا طلق نفسك  
 وكذا وأنت طالق وكذا وطلاقك  
 بيدك وقوله وفي الموازية الخ  
 ظاهر العبارة خصوص هذه اللفظة  
 وكذا قوله وفي العتية الخ ولعله أراد  
 بالغير غير مخصوصا والادخل  
 فيه العتية وقوله دون تخيير أي

في قوله فوضه البارز للطلاق وغيره للزوج أي فوض الزوج اي قاع الطلاق وتو كيدا لا يحتمل  
 انه منصوب بنزع الخافض أي بالتوكيل أي بسبب التوكيل ويحتمل انه منصوب على التمييز أي  
 فوض التوكيل لها فيكون تمييزا محمولا عن المفعول كقولهم غرست الارض شجرة الا ان هذا  
 النوع من التمييز فيه خلاف بينهم فالاولى انه منصوب بنزع الخافض (ص) الالتماع حق  
 (ش) أي زائد على التوكيل كما اذا شرط لها مثلاً ان تزوج عليها فأمرها وأمر الداخلة بيدها  
 فانه حينئذ ليس له ان يعزلها لان الحق وهو رفع الضر عن غيرها تعلق لها وما ذكره هنا من أن له  
 عزلها حيث وكها مخالف لقوله فيما يأتي وهل له عزل وكيله قولان وأجاب بعضهم بان المراد  
 بوكيله فيما يأتي وكيله على التخيير والتعليك (ص) لا تخيرها أو تعليكها (ش) معطوف على تو كيدا  
 وهو في الحقيقة يخرج من قوله فله العزل أي فله العزل لافي التخيير والتعليك ولهذا كان في  
 في العبارة قلق وصيغة التخيير اختارني أو اختارني نفسك وروى محمد أو طلق نفسك ثلاثاً أو  
 اختارني أمرك والتعليك مباح كما يأتي دون التخيير وصيغة التعليك كل لفظ دل على جعل  
 الطلاق بيدها أو بيد غيره هادون تخيير كقوله أمرك بيدك وطلق نفسك وأنت طالق ان شئت  
 وطلاقك بيدك وفي الموازية وغيرهما لم تكن وفي العتية وليت أمرك (ص) وحيل بينهما  
 حتى تجيب (ش) يعني ان الزوج اذا مالت زوجته أو غيرها طلاقها فانها لا تمهل بل يحال بينه  
 وبينها حتى تجيب بما يقتضي رد أو أخذ المايأني بخلاف الموكلة فان الامر بيده لم يخرج عنه  
 اليها فله عزلها والتمكن منها وينبغي اذا تعلق بالتوكيل حق بأن يصير حكمه حكم التعليك  
 والتخيير (ص) ووقفت وان قال الى سنة متى علم فتقضى والا أسقطه الحاكم (ش) يعني ان  
 الزوج اذا قال لزوجته أمرك بيدك الى سنة وقفت متى علم ذلك ولا تترك تخيره وأمرها بيدها  
 حتى توقف فتقضى برداً وطلاقاً الآن بطأ وهي طائعه فيزول ما بيدها ولا قضاء لها بعد الاجل  
 عملاً باللفظ فان أوقفها الحاكم وأمرها بايقاع الطلاق أو رد ما بيدها من التعليك فلم تفعل فانه  
 يسقط ما بيدها ولا يعملها وان رضى الزوج لحق الله تعالى لان فيه التماضي على عصمة مشكوك  
 فيها والواو في قوله وان قال الى سنة واو الحال وان وصليته لا ووالنكاحية والا نكر وما قبل  
 المبالغة مع قوله وحيل بينهما حتى تجيب وبعبارة لاشن ان مفاد قوله وحيل بينهما غير مفاد  
 قوله ووقفت الخ اذ مفاد الاول منع الزوج منها ومنعها منه ومفاد الثاني طلبها بان تقضى  
 بايقاع الطلاق أو رد ما بيدها وهذا اتضح جعل الواو في قوله وان قال الخ للمبالغة خلافاً لمن

بلفظه أو بلفظ ثلاثاً (قوله لما يأتي) أي من كونها تطلق نفسها ثلاثاً أو واحدة (قوله بخلاف الموكلة) توهم  
 أي فانه لا يحال بينه وبينها وقوله فان الخ للتعليك تنبيه على لا نفقة للمرأة زمن الحيولة لان المانع من قبلها واذامات أحدهما فانها  
 يتوارثان (قوله ان يصير حكمه الخ) أي فيحال بينهما حتى تجيب وقوله والتمكن منها أي من وطئها وخلاصته ان وطئ الموكلة عزل لها  
 ولو مكره ولو أراد الاستمتاع بهما مع بقاء تو كيدها لم يعمل بذلك أو استمتاعه بها عزل لها وهو الظاهر (قوله يعني ان الزوج اذا قال  
 لزوجته أمرك بيدك الى سنة الخ) أي أو خيرتك (قوله الى سنة) أو الى زمن يبلغه عمرهما ظاهراً (قوله متى علم) أي متى علم السلطان  
 أو من يقوم مقامه بأنه خيرها الى سنة (قوله واو الحال) أي بناء على ان المراد بالحيولة لا يطاق وسيأتي رده في العبارة الثانية (قوله  
 وان وصليته) أي زائدة (قوله لا ووالنكاحية) أي الاغاطة



(قوله بناء على ان الحيولة والوقف بمعنى واحد) أي وليس كذلك (قوله الصريح في الطلاق) أراد به ما يشهل الكتابة الظاهرة وأما الخفية فنسقط ما يبدها ولو نوت به الطلاق ومعناه أن ما هو صريح في الطلاق يعمل به في جوابها فلا ينافي أنها تجيب بغيره مما سينص عليه من قولها اخترت نفسي مع أنه ليس من صريح الطلاق ولا من كنيته الظاهرة وليس المراد أنه لا صريح لها إلا ما هو صريح في الطلاق لمنافاته لما يأتي (قوله ورده) أي الطلاق وقوله كتمه كتمها طائفة أي من فوض لها تخيرا أو تمليكا (قوله عمل بمقتضاه) أي من وقوع الطلاق أي وما يتبعه من عدة ونحو ذلك (قوله كما إذا طلق هو) فيه إشارة إلى أن قوله كطلاقه من إضافة المصدر لفاعله ويصح أن يكون مضافا للمفعول أي بان تطلقه بان تقول طلقت نفسي أو اخترت نفسي والحاصل أن الكاف ما للتشبيه وعليه فيكون المصدر مضافا للفاعل أي صريح طلاقها كصريح طلاقه وأما التتميل فيكون المصدر (٢١١) مضافا للمفعول حذف فاعله أي كأن تطلقه

فيدخل فيه جوابها باخترت نفسي أو طلقت نفسي ولها نصف الصداق أن طلقتها قبل البناء بخلاف المعتقة تحت العبد تختار نفسها قبله فلا نصف لها والفرق أن التقويض من جهته فكانه هو الموقع للطلاق والمعتقة تحت العبد هي المختارة للفرق قهر عليه (قوله ولو جهات الحكم) أي جهات ان التمكين بسقط خيارها (قوله نخل بينه وبينها) ولولم ترض فيما يظهر فلو مكنت دون رضاه فلا يسقط ما يبده (قوله وقوله في الاصابة ان علمت الخلو) أي ولو بامرأتين حاصله ان الخلو علمت وهي تقول ما أصابني وهو يقول أصبتها فانقول قوله وفي عجب خلافه فانه استظهر أن القول قولها وظاهره خلوه زيارة أو خلوه بناء مع انه سيأتي في الرجعة التفصيل لكن سيأتي أن المعتمد انه لا بد من اقرارهما معاني خلوه الزيارة وخلوه البناء فاذا اتقى اقرارهما أو ثبت اقرار واحد فلا تصح الرجعة فهذا مما يقوى كلام عجب وقوله

توهم أنها الحال بناء على ان الحيولة والوقف بمعنى واحد (ص) وعمل بجوابها الصريح في الطلاق كطلاقه ورده كتمه كتمها طائفة (ش) أي وعمل بمقتضى جوابها الصريح فان أجابت بالطلاق عمل بمقتضاه كقولها أنا طالق منك أو طلقت نفسي أو أنا بان أو أنت بان مني وان أجابت برده عمل بمقتضاه كقولها رددت ما مكنتني أو أقبله منك ونحو ذلك كما إذا طلق هو بلفظ صريح فانه يعمل بمقتضاه ومثل ردها بالقول كما مر ردها بفعل صريح كما إذا مكنته من نفسها ولومن المقدمات وهي طائفة عالمه بالتمليك ولو جهات الحكم ولو لم يفعل فانه يبطل ما يبدها وكذا لو ملك أجنبيا أمرها نخل بينه وبينها ومكنه منها زال ما يبده فلو مكنته غير عالمه لم يبطل ما يبدها وانقول قولها في عدم العلم وقوله في الاصابة ان علمت الخلو وفي الطوع في الوطء يمينه بخلاف القبلة فقولها بيمينها أي ان قالت أكرهني أو غلبني عليها بخلاف الوطء لان الوطء يكون على هيئة وصفة قاله أصبغ بخلاف القبلة (ص) ومضى يوم تخييرها (ش) يعني انه اذا قال اختاري اليوم كله فمضى اليوم ولم تختري فلا خيار لها ويبطل ما يبدها والمراد باليوم الزمن قل أو أكثر وتبع في التعبير باليوم المدونة وكلام المؤلف شامل لما اذا علمت أم لا وهو واضح وشامل أيضا لما اذا حصل لها جنون أو انغماء في جميع زمن التقويض وانظر هل الحكم كذلك أو ينظرها الخاكم في الجنون والانغماء أم لا (ص) وردها بعد بينوتها (ش) أي ويسقط ما يبدها بردها للعصمة بعد بينوتها بخلع أو ببات لاستلزامه رضاها واحتراز بالبينونة مما لو طلقتها طلاقا رجعيا ثم راجعها فان خيارها لا يسقط لما علمت أن الرجعية كالزوجة (ص) وهل نقل قماشها ونحوه طلاق أو لا تردد (ش) يعني أنه اذا خيرها أو ملكها ففعلت فعلا محتملا بأن نقلت قماشها أو انتقلت عن زوجها أو عدت أو خرت وجهها واستترت ونحو ذلك من الافعال فهل يكون ذلك طلاقا بمجرد وان لم ترده بالطلاق أو لا يكون ذلك طلاقا إلا ان أرادت به الطلاق تردد لمتأخرين في النقل فعمل الخلاف مع عدم نية الطلاق والافه هو طلاق اتفاقا كما يفيد كلام الشامل ولا يقال الفعل لا يلزم به الطلاق ولو فواه لا نأقول انضم اليه تمليكها الطلاق ونحوه وكلام المؤلف في نقل قماشها الذي لم تجر العادة بنقله عند ارادة الطلاق والافه هو طلاق قطعاً ونقل بعضه ككله وحيث قلنا بأن النقل طلاق فانه يكون ثلاثا في التخيير وواحدة في

وفي الطوع الخ حاصله أنها وافقت على الوطء الا انه ادعى الطوع وادعت هي الاكراه فانقول قوله وقوله يمينه الظاهر رجوعه للاول أيضا وهو قوله في الاصابة (قوله ومضى يوم تخييرها) أي أو تمليكها (قوله سواء علمت) أي علمت بمضى اليوم أم لا والظاهر ان مثله علمت بالتخيير أم لا ويمكن أن يكون هذا مراده أيضا (قوله وانظر هل الحكم كذلك) لا يخفى ان هذا التنظير انما هو اذا كان الزمن موجودا الا ان انقضت كقوله ان انقضت (قوله أم لا) وهو الظاهر (قوله أم لا) أي بان يفصل بين الانغماء والجنون فينتظر في الجنون دون الانغماء لان زمنه قريب (قوله بخلع أو ببات) أي منه كما يفيد به رام ثم ان الموجب لذلك في الحقيقة البينونة (قوله أو انتقلت عن زوجها الخ) هذا يفيد أن قول المصنف ونحوه بالرفع عطف على نقل قماشها ويصح الجراي نقل غير القماش من الامتعة وخص القماش لانه الواقع في الرواية



(قوله نحو قبلت امرى) أى كاخترت أو اخترت امرى أو شئت وفرغت (قوله أو قبلت نفسى) هذا أحد قولين وذكر الخطاب أنها مثل اخترت نفسى فطلاق ثلاث (قوله وانما قبل الخ) حاصله ان تفسير القبول بالطلاق أو البقاء ظاهر والاشكال انما يجيىء اذا فسر القبول بالرد وعبارة بهرام وانما قبل تفسيرها بالان كل واحد من قبلت أو قبلت امرى أو ما ملكتهنى صالح لان يفسر بالامور الثلاثة الا انه لا اشكال فى تفسيرها بالطلاق والبقاء (٢١٢) وأما بالرد فبعيد لانه ليس من مقتضيات القبول بل دافع له (قوله ولا من مقتضياته)

بكسر الضاد أى ان القبول ليس موضوعا للرد ولا مستلزما له فيكون من باب تفسير الشيء بالضرورة (قوله من اطلاق السبب) أى اسم السبب أى فى الجملة والا فى قوله من مقتضياته (ثم أقول) وظاهر هذا انه حقيقة فى قبول النظر فى الامر فلا خصوصية للرد بل ومثله الطلاق والبقاء (قوله فاطلق السبب) أى فى الجملة والالكان مقتضيا للرد فينابى ما تقدم له (قوله حتى حاضت) أى جميع الحيض او الحيضة الثالثة (قوله وناكر مخيرة) وكذا أجنبي جعله ماله فيما يظهر (قوله على الواحدة) الاولى أن يقول على ما نوى لانه قد ينوى اثنتين فينابى كفى الثالثة (قوله هى) انما أبرز الضمير لئلا يتوهم أن الضمير عائد على الطلقات المفهومة من قوله ولم يكررها فانه حينئذ لا يدري منه عين التناسق أى انه أصرح وان كان سياق المصنف فى الضمائر المؤنثة العائدة عليها (قوله فان لم ينوشبأ) أى أو نوى بعده (قوله وهو المراد بالارتجاع) على استعماله فى حقيقة ومجازه بأن يقدر فى المتن فيقال ان دخل وأراد الارتجاع وقوله والارتجاع للصورتين ولو عبر بالمراجعة كان أولى لان المراجعة انما تكون فى طلاق بائن (قوله كما اذا قالت المرأة

التمليك (ص) وقبل تفسير قبلت أو قبلت امرى أو ما ملكتهنى برد أو طلاق أو بقاء (ش) يعنى ان الزوج اذا خير زوجته أو ملكها ما كان يملك من الطلاق فقالت قولا محتملا نحو قبلت امرى أى شأنى أو قبلت نفسى أو ما ملكتهنى فانها تؤمر بتفسير ذلك ويقبل منها ما أريدت بذلك فان قالت أردت به الرد أى رد ما جعله لى وأبقى على العصمة فان ذلك يقبل منها وان قالت أردت الطلاق فانه يقبل وتبين وان قالت أردت البقاء على التزوي فان ذلك يقبل منها وانما قبل منها تفسير القبول بالرد مع انه ليس موضوعا له ولا من مقتضياته لانه لما كان الرد من آثار قبول النظر فى الامر صح تفسيره به على سبيل المجاز من باب اطلاق السبب على المسبب فاطلاق السبب وهو القبول وأراد به المسبب وهو الرد ولو قالت بعد ان وطئها أردت بذلك الطلاق فقال ابن القاسم لا تصدق لا مكانها من نفسها وقد زال ما يسهلها اه ولو لم تفسر حتى حاضت أو وضعت حملها فقالت أردت طلاقا واحدة قبل منها باليمين ولا رجعة له لتفريط الزوج به وانه لم يوقعها ولم يستفسرها قبل انقضاء العدة ولما كان فى المناكحة وهى عدم رضا الزوج بما أوقعته المرأة تفصيل بين المخيرة والمملوكة والمدخول بها وغيرها أشار الى ذلك بقوله (ص) وناكر مخيرة لم تدخل ومملوكة مطلقا (ش) يعنى أن الزوج اذا فوّض الطلاق لزوجته على سبيل التخيير قبل الدخول بها فأوقع أكثرا من طلاقه فان له أن يناكرها فيما زاد عليها بأن يقول لها ما أردت الاطلاق واحدة وأما بعد البناء فليس له مناكرتها كما يشير اليه بقوله الاتى ولا نكرة له ان دخل فى تخيير مطلق وأما المملوكة فله أن يناكرها قبل الدخول وبعده اذا زادت على طلاقه (ص) ان زاد تعالى الواحدة ونواها وبادر وحلف ان دخل والا فعند الارتجاع ولم يكررها يسهلها الا ان ينوى التأكىد كنسقها هى ولم يشترط فى العقد (ش) أشار بهذا الى شروط صحة المناكحة الاولى ان يزيد الموضع من المخيرة قبل البناء والمملوكة مطلقا على الواحدة فلا تقيده مناكرته فى الواحدة بان يقول ما أردت طلاقا لثانى أن يكون نوى الطلاق التى يناكر فيها عند نقوض الطلاق فان لم ينوشبأ عنده فلا منكرة ولو نوى بعده يلزم ما أوقعته الثالث أن يبادر على الفور للمناكحة عند سماعه الزائد على الواحدة فلو لم يبادر وأراد المناكحة وادعى الجهل فى ذلك لم يعذرو بسقط حقه ولا يعذر بالجهل الرابع أن يحلف انه ما أراد الا طلاقا واحدة فان لم يحلف وقع ما وقعته ولا ترد عليها اليمين ومحل يمينه وقت المناكحة ان كان دخل بالمرأة ليحكم له الا بالرجعة وثبت أحكام الزوجية من نفقة وغيرها وان لم يكن دخل بها فانه يحلف عند ارادة تزويجها وهو المراد بالارتجاع لا قبله اذ لعله لا يتزوجها الخامس أن لا يكررها يسهلها ما ان كرره بأن قال لها امرئ يملك امرئ يملك امرئ يملك فلامنا كره له فيما زاد ويقع ما أوقعته الا ان ينوى التأكىد باللفظ الثانى والثالث كما اذا قالت المرأة طلقك نفسى وكررتة فهو على التأسيس الا ان ينوى التأكىد فيقبل قبل الافتراق السادس أن لا يكون التملك أو التقيير مشروطا لها فى عقد نكاحها فان كان مشروطا لها فى عقد

نكاحها

طلقت نفسى وكررتة) الا أنه يشترط النسق اذا كانت غير مدخول بها وأما المدخول بها فلا

يشترط النسق بل الشرط وقوع ما بعد الاولى قبل انقضاء العدة (قوله الا أن ينوى التأكىد فيقبل قبل الافتراق) عبارة حسنة لانها عامة فيشمل ما زاد نوى والثانية التأكىد أو الثانية التأكىد كيدوبقى من الشروط أن لا يأتى بأداة التكرار نحو وكما شئت فامرئ يملك فان أتى بذلك فلا منكرة له حيث لم ينو التأكىد قاله ابن الحاجب



(قوله هل وقع ذلك الشرط) المكتتب وتسميته شرطاً نسمح ولو قال هل وقع ذلك المكتتب وأما ان وقع في العقد فلا منا كره له سواء كانت بشرط أم لا خلافاً لظاهر المصنف والحاصل أن محل الخلاف إذا كتب الموقوف أمرها ببيدها أن تزوج عليها ولم يعلم هل وقع ذلك في العقد أو بعده أي فالمراد بالاطلاق عدم العلم بكون ذلك وقع في عقد (٢١٣) النكاح أو بعده (قوله قبل البناء) راجع لخبرها

وأما التعليل فطلق (قوله والاصح خلافه) ضعيف (قوله على المشهور الخ) مقابل له ما لابن الجهم من أن له المنا كره في الثلاث والطلقه بانه وظاهر قول سحنون أن له المنا كره والطلقه رجعية وقال مالك أن اختيارها واحدة بانه (قوله بخلاف المقيّد لفظاً بطلقة أو اثنتين الخ) مرتبط بقوله وليس له منا كرتها في التخيير المطلق أي بان يقول أردت أقل من الثلاث بخلاف التخيير المقيّد فانه يتقيّد بذلك ولا يتأتى فيه قولنا وأنه ليس له منا كرتها الخ (قوله وبعده) أي أو بعده (قوله بطلت في التخيير) في نسخته بطل بدون التاء ظاهر العبارة يقتضي أنها تعود وتختار الثلاث وليس كذلك بل التخيير يبطل من أصله (قوله تأويلان) الاول مذهب ابن القاسم في المدونة فيقتضي قوته (قوله والظاهر) عند ابن رشد فكان المناسب التعبير بالفعّل (قوله قد يراد به الجنس) أي في جميع افرادها فان قالت أردت واحدة أو اثنتين فواضح وان لم ترد شيئاً يخرج التأويلان المتقدمان كافي التوضيح (قوله وفي جواز التخيير قولان) الراجح الإباحة وذلك لان الشأن ان النساء لا يرين الفراق (قوله نظر المقصود الخ) برده عليه أن هذا المقصود اغنياً تأتي بالثلاث فالاحسن ما قلناه من التعليل والجواب ان

نكاحها وطلقت نفسها ثلاثاً فانه لا منا كره له بنى بها أم لا لكن له الرجعة ان دخل ان أبقت شيئاً من العصمة خلافاً لسحنون في انه لا رجعة له في المدخول به الرجوعه الى الخلع لانها أسقطت من صداقها للشرط قاله ابن عتاب (ص) وفي حله على الشرط ان أطلق قولان (ش) يعني اذا كتب الموقوف أمرها ببيدها أن تزوج عليها ولم يعلم هل وقع ذلك الشرط في عقد النكاح أو بعده فهل يحتمل على الشرط فلا منا كره أو على الطوع فالمنها كره قولان (ص) وقبل ارادة الواحدة بعد قوله لم أرد طلاقاً (ش) موضوع المسئلة انه ملكها أو خيرها قبل البناء فأوقعت أكثر من واحدة فقال الزوج لم أرد بالتخيير أو بالتعليل طلاقاً أصلاً فمقيّد له ان لم ترده فانه يلزم ما أوقعت من الطلاق فرجع بعد ذلك وقال أردت بما جعلت لها طلاقه واحدة فانه يصدق في ذلك ويلزمه البين وانما قبل منه لاحتمال سهوه ثم تذكرانه كان قصده طلاقه واحدة وقال أصبح لا يقبل منه ذلك ويعد ندماً واليه أشار بقوله (ص) والاصح خلافه (ش) أي خلاف قول ابن القاسم (ص) ولا نكره له ان يدخل في تخيير مطلق (ش) تقدم ان الخيرة قبل البناء بنا كرها اذا قضت باكثر من طلاقه وأشارنا الى حكمها بعد الدخول وانه ليس له منا كرتها في التخيير المطلق العاري عن التقييد بطلقة أو بطلقتين وان اختيارها فيه يكون ثلاثاً سواء فوت هي ذلك أم لا على المشهور فان قضت في التخيير المطلق بدون الثلاث فان اختيارها يبطل كما يأتي بخلاف المقيّد لفظاً بطلقة أو اثنتين فانه يتقيّد بذلك (ص) وان قالت طلقت نفسي سئلت في المجلس وبعده فان أردت الثلاث لزم في التخيير ونا كره في التعليل وان قالت واحدة بطل في التخيير (ش) يعني ان الزوج اذا خير زوجته بعد الدخول بها بتخيير مطلقاً أي عارياً عن التقييد بعدد أو ملكها أمرها بعد الدخول بها أو قبله فقالت اخترت نفسي فالبينات وان قالت طلقت نفسي أو زوجي أو أنا مطلقاً أو هو مطلقاً فانها تسئل في المجلس وبعده بالقرب عما أردت بقوله فان قالت أردت الطلاق الثلاث فانه يلزمه في التخيير أي بعد الدخول وبنا كرها في التعليل قبل الدخول أو بعده بشرطه وان قالت أردت بذلك طلاقه واحدة فانها تلزم في التعليل ويبطل جميع ما بيدها في التخيير بعد الدخول (ص) وهل يحمل على الثلاث أو الواحدة عند عدم النية تأويلان (ش) أي وهل يحمل قول المرأة طلقت نفسي ولا نية لها في عدد على الثلاث فيلزم في التخيير بعد البناء وبنا كره في التعليل مطلقاً وفي التخيير قبل البناء أو يحتمل على الواحدة لانها الاصل فيبطل في الخيرة المدخول بها وبنا كره في المملوكة مطلقاً وفي الخيرة التي لم يدخل بها تأويلان (ص) والظاهر سؤالها ان قالت طلقت نفسي أيضاً (ش) صوابه اخترت الطلاق فتسئل في التعليل والتخيير لان هذه الالف واللام قد يراد بها الجنس فيكون ثلاثاً أو يراد بها العهد وهو الطلاق السنّي وهو واحدة (ص) وفي جواز التخيير قولان (ش) أي وكرهاته وهذا يجري في المدخول بها وغيره لان موضوعه الثلاث وأما كونه بنا كره غير المدخول بها فهذا شيء آخر فان قيل حيث كان موضوعه الثلاث فلم لم يتفقوا على كراهته قلت نظر المقصود اذ هو البينونة وينبغي جري الخلاف في التعليل اذ قيد بالثلاث والافه ومباح وانظر التوكيل اذ قيد بالثلاث والظاهر ان كراهه قطعاً (ص)

قصده البينونة التي قد تكون واحدة كافي الخلع أو الطلاق قبل الدخول وان كانت بحسب ما هنا انما تكون بالثلاث فتدبر (قوله والظاهر ان كراهه قطعاً) وجهه أن الموكل داخل على الثلاث بخلاف الخيرة فلا يلزم من تخييرها أو تملكها كونها توقع الطلاق لما تقدم وبكره في حقها قطعاً وقوع الثلاث كما أفاده بعض الشيوخ وبعبارة أخرى لانه لما كان له العزل في التوكيل صار كانه الموقع للثلاث



فلذا كرهه قطعاً بخلاف التعليل فانها الواقعة لها (قوله اختارى في مرة) أى وليس لك الخيار في مرة بعد أخرى الا أنك خير بانه لا يلزم من المرة البتة فكيف هذا التفريع والحاصل أن المعنى ليس لك الخيار الا في مرة واحدة وهذا صادق بقوله لا تأو بأقل (قوله فتكون البتة) هذا التفريع لا يلزم انما يحتمل البتة (قوله فهي للسمية) وكأنه قال اختارى المفارقة بسبب مرة واحدة (قوله قلت فان قال) أى قال سحنون أى لابن القاسم وقوله فقال أى ابن القاسم (قوله سئل عنها مالك الخ) ظهر من ذلك ان السؤال في الحقيقة ليس في هذه انما هو في الاولى وابن القاسم قاس الثانية على الاولى (قوله اختلف بالله ما أردت الخ) فان نكل لم يفت به وهو الثلاث ولا عين عليها وحيث اختلف قلنا يلزمه طلقه في المستثنين (٢١٤) فهي ربيعة ان كانت مدخولاً بها (قوله ويكون أملاكها) أى ويكون أقوى

ملكاً لرجعتها (قوله في مرة واحدة) أى فيكون أراد بالتطبيق المرة الواحدة (قوله الدرك) أى المؤاخذه (قوله لا اختارى طلقه) أى واختارت أكثر كما في شرح شب خلافاً لما في شارحنا (قوله) يعنى اذا قال لها اختارى في طلقه) اشارة الى ان أصل المسئلة المنصوصة في المذهب انه قال لها اختارى في طلقه فهذا هو اللفظ الصادر منه وقوله ونصب طلقه على نزع الخافض اشارة الى أنه على تقدير أن يكون هذا اللفظ صادراً من الزوج فيكون طلقه منصوباً على نزع الخافض (قوله كما في الشرح الصغير) وأما الكبير فموافق ما في ت (قوله ولا يبطل على الاصح) أى ما قضت به ومن اعاده الكاف يفهم أن قوله على الاصح راجع لما بعدها (قوله وبطل في المطلق) أى ما جعله لها من التخيير (قوله المشهور) وقال أشهب لا يبطل اختيارها ولها بعد ذلك أن تقضى بالثلاث (قوله أى عارياً عن التقييد بعدد) وان قيد بغيره كان دخلت الدار فاختارى نفسها وفيما يأتي غير المقيد برمان أو مكان (قوله فاوقعت طلقه واحدة) أى ولم يكن

وحلف في اختارى في واحدة (ش) يعنى انه اذا قال لها اختارى في واحدة فاوقعت ثلاثاً فقال ما أردت الا طلقه واحدة فانه يلزمه اليمين ويقع عليه طلقه واحدة وله الرجعة وانما استخلفه مالك خوفاً من أن يكون انما قال لها اختارى في واحدة أى في مرة واحدة فتكون البتة ففي ان أريد مرة واحدة فهي للظرفية وان أريد طلقه واحدة فهي للسمية فان نكل فالقضاء ما قضت به (ص) أو في أن تطبق نفسك طلقه واحدة أو في أن تقيمي فقالت اخترت نفسي فقال سئل عنها مالك فقال يقال لزوجهما اختلف بالله ما أردت بقولك اختارى في واحد الا واحدة ويكون أملاكها وانما يلزمه اليمين لان المراد محتمل عندهم لامضاء الفراق في مرة واحدة ويدل عليه قوله أو تقيمي عبداً حتى يحلف لزيادة قوله أو تقيمي أمالوا سقط قوله أو تقيمي وقال اختارى في طلقه فلا اشكال ان اليمين ساقة ومثله لابن أبي زمنين ابن محرز لان ضد الاقامة البيئونة فعلى المؤلف اسقاط قوله أو تقيمي الدرك (ص) لا اختارى طلقه (ش) يعنى اذا قال اختارى في طلقه فقالت قد اخترتها أو اخترت نفسي لم يلزم الا واحدة وله الرجعة ولا عين على الزوج ونصب طلقه على نزع الخافض (ص) وبطل ان قضت بواحدة في اختارى تطليقتين أو في تطليقتين (ش) يعنى ان الزوج اذا قال لها اختارى تطليقتين أو قال لها اختارى في تطليقتين فاختارت طلقه واحدة فانه يبطل ما قضت به ويستمر ما جعله لها يبيدها كما في الشرح الصغير وهو مطابق للنقل وما في ت من انه يبطل ما يدها فيه نظر ولما وقع اللفظ الاول في المدونة والثاني في اختصاراً كثرهم جمع بينهما المؤلف ومفهوم اختارى أن التعليل ليس كذلك قال في الشامل ولها القضاء بواحدة في ملكك تطليقتين وكذا لا تأو لا يبطل على الاصح (ص) ومن تطليقتين فلا تقضى الا بواحدة (ش) أى وليس لها أن توقع أكثر من واحدة فان قضت بأكثر فليزمه واحدة (ص) وبطل في المطلق ان قضت بدون الثلاث (ش) المشهور انه اذا خيرها بعد الدخول تخييراً مطلقاً أى عارياً عن التقييد بعد دفاً وقعت طلقه واحدة أو اثنتين فان خيارها يبطل ويصير الزوج معها كما كان قبل القول لها وسبب ذلك انها عدلت عما جعله الشارع لها وهو الثلاث في التخيير المطلق (ص) كطليقتين (ش) أى كما يبطل ما يدها ولا يلزمه شيء حيث قال لها طليقتين ثلاثاً فقضت بأقل وظاهره سواء كانت مدخولاً بها أم لا وهو ظاهر لتعيين الثلاث وعلى هذا فليس القول المذكور بمناباة التخيير (ص) ووقفت ان اختارت بدخوله على ضربها (ش) يعنى انه اذا خيرها فقالت اخترت نفسي

تقدم لها تمام الثلاث والا لزم أن يرض الزوج بما أوقعت والا لزم وان كانت العلة التي هي قوله وسبب ذلك غير ان ناهضة هنا (قوله لانها عدلت عما جعله الشارع) الانسب عرف الشارع كما أفاده بعض شيوخ شيوخنا (قوله كطليقتين) أى ولم يقيده بمشيئتهما في المستثنين ولكن المقادير النقل أن طليقتين ثلاثاً مثل تطليقتين سواء أى وليس مثل ما اذا قضت بدون الثلاث والنقل في التوضيح وغيره (قوله يعنى أنه اذا خيرها) أى أو ملكها وأمالو وكلها فطلقت نفسها ان دخل على ضربها فلا ذلك ولا توقف لعدم البقاء على عصمة مشكوك فيها رضى الزوج أو لا قال عجب فان قلت من علق طلاق زوجته على دخوله على ضربها أو على دخول الدار فانه لا توقف عنها فليس فيه البقاء على عصمة مشكوك فيها فلم يكن هنا كذلك قلت لان من حجه الزوج أن يقول انما جعلت لها أن توقع



الطلاق ناجزا (قوله على المشهور) أي خلافاً لمحمّد بن فانه أسقط حقه في هذه أيضاً وهذا كله مالم يرض الزوج بتأخير ذلك للدخول على  
ضرتها أو الأملت (قوله كعاف عن بعض الدم) كما يأتي في قوله وسقط أن عفارجل كالباقى (قوله اختارت نفسها) أي فلم تسقط من  
حقوقها شيئاً أي فهو جواب بالمنع (قوله أي عارياً عن التقييد بالزمان والمكان) أي فهو غير المطلق السابق (قوله قالت في المجلس  
قبلت أم لا) أي قبلت التي يطلب منها نفسه (قوله وان وثب) أي قام (قوله ٣١٥) يريد قطع ذلك عنها أي يريد أن يقطع خيارها  
ولا تقضى بشئ وقوله وحد ذلك أي

وحده الزمان الذي لا تقضى بعده  
(قوله وان ذهب عامة النهار) المدار  
على الخروج من ذلك إلى غيره (قوله  
وفي جعل ان شئت أو اذا كنى أو  
كالمطلق تردد) الراجح الأول وهو  
انه كنى شئت لانه نص المدونة انظر  
عج (قوله بجوهرها) فيه انه ليس  
فيها نون أي فلم يكن فيها مادة  
زمن وقوله وتضمنها الأولى الاقتصار  
عليه وذلك لانها موضوعة  
للتعليق ويسلم منه الزمان  
(قوله فهي دالة على الاستعداد  
وضعا) أي على الاستقبال وضعا  
تقدم ما فيه واذا تأملت في الحقيقة  
تجد هذا الكلام انما هو رد لقول  
أصبح كقفلنا (قوله وكلام البساطي  
غفلة الخ) اعلم أن أصبح قد قال  
ان قال ان شئت كان الامر بيدها  
في المجلس ويقطعه الوطاء وان قال  
اذا شئت كان الامر بيدها حتى  
توقف ولا يقطعه الوطاء اه قال  
البساطي بعد ان حكى قول ابن  
القاسم ومالك وأصبح وهذا  
الخلافاً لبس جارية على اللغة ولا  
على اصطلاحنا اليوم ولعله على  
اصطلاحهم اه والحاصل ان  
ظاهر شارحنا ان البساطي يقول  
بالتردد في اذا فقط لان لانها  
لا تعطى حكمها والجواب عنه انها  
مثلها لان اذا وان دلت الخ وظهر

ان دخلت أنت على ضرتي أو ان قدم فلان أو نحوه من كل محتمل غير غالب فانها توقفت فتختار  
الطلاق أو البقاء ولا تفعل ولا يلتفت لشروطها على المشهور وعورضت بما قبلها بجامع ان كلا  
منهما خالف وأخذت بعض حقها وهو الواحدة في الأولى وفي وقت دون وقت في هذه  
وأجيب بأن التي قضت بدون الثلاث تضمن قضاؤها باطل ما بقي لها من الثلاث كمن أبطل  
مالاً يتبع بعض فوجب بطلانه كعاف عن بعض الدم والثانية اختارت نفسها على وصف فان لم يتم  
لها فهي على حقها ولما اختلف قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في سقوط التخيير والتبليغ  
بانقضاء المجلس وبقيتها بعده أشار المؤلف الى القولين بقوله (ص) ورجع مالك الى بقائها  
بيدها في المطلق مالم توقف أو توطأ كنى شئت وأخذ ابن القاسم بالسقوط (ش) يعني أنه اذا  
ملكها عليه كالمطلق أو خيرها تخييراً مطلقاً أي عارياً عن التقييد بالزمان والمكان فالذي رجع  
اليه مالك أنهما بيدها مالم توقف عند حاكم أو توطأ أو تمكّن من ذلك طائفة قالت في المجلس  
قبلت أم لا بعد أن كان يقول أولاً يبقى ذلك بيدها في المجلس فقط وان تفرقا بعد امكان القضاء  
فلا شئ لهما وان وثب حين ملكها يريد قطع ذلك عنها لم ينفعه وحد ذلك اذا قدم معها قدر ما يرى  
الناس أنها تختار في مثله ولم يرقم فراوان ذهب عامة النهار وعلم أنهم ما قدر كذلك وخرجا الى  
غيره فلا خيار لها وأخذ ابن القاسم بهذا القول المرجوع عنه المتبطل وبه العمل وعليه جمهور  
أصحابنا وقد رجع مالك آخر الى هذا القول المرجوع عنه واستمر عليه الى ان مات وكلام  
المؤلف يقتضي عدم رجوعه لقوله الأول ويقتضي أن الراجح هو القول الثاني لانه المرجوع  
اليه وليس كذلك فكان الواجب الاقتصار على ذلك الراجح ولو قال بدل توطأ تمكّنه طائفة من  
التمتع عالمه لمكان أحسن ليفهم منه أحرى به الوطاء بالفعل وقوله كنى شئت تشبيهه في القول  
المرجوع اليه بالاختلاف وهو انما بيدها مالم توقف أو توطأ (ص) وفي جعل ان شئت أو اذا  
كنى أو كالمطلق تردد (ش) يعني انه اذا قال لهما أمرك بيدها ان شئت أو اذا شئت هل يكون  
الامر بيدها ولو بعد المجلس مالم توقف أو توطأ باتفاق كنى شئت أو يكون الامر بيدها كالتبليغ  
والتخيير المطلق المتقدم ذكرهما ويأتي الخلاف بين الشيخين مالك وابن القاسم في ذلك  
طريقان حكاهما ابن بشير للمتأخرين فالتردد في ان واذا ما لان اذا وان دلت على الزمان  
بجوهرها فقد دلت ان عليه فوضعها وتضمنها لانها وان دخلت على ماض صرقة للاستقبال  
اذ معنى قوله ان دخلت الدار فأمرك بيدها أي في الزمن المستقبل ولا يصح ارادة الماضي فهي  
دالة على الاستعداد وضعا وكلام البساطي غفلة عن هذا (ص) كما اذا كانت غائبة وبلغها (ش)  
تشبيهه في مطلق التردد وحده انه اذا خيرها أو ملكها وهي غائبة عن المجلس وبلغها الخبر فهل  
يبقى ما جعل لهما بيدها بعد بلوغها مالم توقف أو توطأ وهي طريقة ابن رشد وحكي عليها الاتفاق  
أو يجري الخلاف الذي في الحاضرة بين مالك وابن القاسم المتقدم وهي طريقة اللخمي (ص)  
وان عين امرأتين (ش) أي وان عين الزوج أمر اكبرتك أو ملكتك في هذا اليوم أو الجمعة أو

لك مما قلنا أن البساطي لم يقل ذلك وانما هو ان البساطي انما أراد أن مجموع الخلاف لا يأتي على اصطلاح اللغة ولا على اصطلاحنا وهو  
تفرقه أصبح بين ان واذا قدر (قوله تشبيهه في مطلق التردد) انما قال في مطلق التردد لان التردد في الموضوعين مختلف لان الأول تردد  
في الحكم وهما اختلاف طرق (قوله أو يجري الخلاف الذي في الحاضرة) ويراد بالمجلس هنا مجلس علمها



الطلاق ناجزا (قوله على المشهور) أي خلافاً للمحققين فإنه أسقط حقها في هذه أيضاً وهذا كله ما لم يرض الزوج بتأخير ذلك للدخول على  
ضرته أو الأتمهت (قوله كعاف عن بعض الدم) كما يأتي في قوله وسقط أن عفارجل كالباقي (قوله اختارت نفسها) أي فلم تسقط من  
حقها شيئاً أي فهو جواب بالمنع (قوله أي عارياً عن التقييد بالزمان والمكان) أي فهو غير المطلق السابق (قوله قالت في المجلس  
قبلت أم لا) أي قبلت التي يطلب منها تفسيره (قوله وان وثب) أي قام (قوله ٢١٥) يريد قطع ذلك عنها أي يريد أن يقطع خيارها  
ولا تقضى بشئ وقوله وحد ذلك أي

وحدد الزمن الذي لا تقضى بعده  
(قوله وان ذهب عامة النهار) المدار  
على الخروج من ذلك إلى غيره (قوله  
وفي جعل ان شئت أو اذا كئى أو  
كالماضي تردد) الراجح الأول وهو  
انه كئى شئت لانه نص المدونة انظر  
عج (قوله بجوهرها) فيه انه ليس  
فيها نون أي فلم يكن فيها مادة  
زمن وقوله وتضمنها الأولى الاختصار  
عليه وذلك لانها موضوعة  
للتعليق ويلزم منه الزمان  
(قوله فهي دالة على الامتداد  
وضعا) أي على الاستقبال وضعا  
تقدم ما فيه واذا تأملت في الحقيقة  
تجد هذا الكلام انما هو رد لقول  
أصبح كما قلنا (قوله وكلام البساطي  
غفلة الخ) اعلم أن أصبح قد قال  
ان قال ان شئت كان الامر بيدها  
في المجلس ويقطعه الوطء وان قال  
اذا شئت كان الامر بيدها حتى  
توقف ولا يقطعه الوطء اه قال  
البساطي بعد ان حكى قول ابن  
القاسم ومالك وأصبغ وهذا  
الخلاف لبس جاري على اللغة ولا  
على اصطلاحنا اليوم ولعله على  
اصطلاحهم اه والحاصل ان  
ظاهر شارحنا ان البساطي يقول  
بالتردد في اذا فقط لانها  
لا تعطى حكمها والجواب عنه انها  
مثلا لان اذا وان دلت الخ وظهر

ان دخلت أنت على ضرتي أو ان قدم فلان أو نحو من كل محتمل غير غالب فانها توقف فتختار  
الطلاق أو البقاء ولا تفعل ولا يلتفت لشرطها على المشهور وعورضت بمقابلها بجماع ان كلا  
منهما خالف وأخذت بعض حقها وهو الواحدة في الأولى وفي وقت دون وقت في هذه  
وأجيب بأن التي قضت بدون الثلاث تضمن قضاؤها ابطال ما بقي لها من الثلاث كمن أبطل  
مالاً يتبع بعض فوجب بطلانه كعاف عن بعض الدم والثانية اختارت نفسها على وصف فان لم يتم  
لها فهي على حقها ولما اختلف قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في سقوط التخيير والتعليق  
بانقضاء المجلس وبما بعده أشار المؤلف إلى القولين بقوله (ص) ورجع مالك إلى بقائه مما  
بيدها في المطلق ما لم توقف أو توطأ كئى شئت وأخذ ابن القاسم بالسقوط (ش) يعني أنه اذا  
ملكها بتعليق كما مطلقاً أو غيرها تخييراً مطلقاً أي عارياً عن التقييد بالزمان والمكان فالذي يرجع  
اليه مالك أنهم ما بيدها ما لم توقف عند حاكم أو توطأ أو تمكّن من ذلك طائفة قالت في المجلس  
قبلت أم لا بعد أن كان يقول أولاً يبقى ذلك بيدها في المجلس فقط وان تفرقا بعد إمكان القضاء  
فلا شئ لهما وان وثب حين ملكها يريد قطع ذلك عنها لم ينفعه وحد ذلك اذا قعد معها قدر ما يرى  
الناس أنها تختار في مثله ولم يقم فراوان ذهب عامة النهار وعلم أنهم ما قدر كذلك وخرجوا إلى  
غيره فلا خيار لها وأخذ ابن القاسم بهذا القول المرجوع عنه المتبطل وبه العمل وعليه جمهور  
أصحابنا وقد رجع مالك آخر إلى هذا القول المرجوع عنه واستمر عليه إلى ان مات وكلام  
المؤلف يقتضي عدم رجوعه لقوله الأول ويقتضي أن الراجح هو القول الثاني لانه المرجوع  
اليه وليس كذلك فكان الواجب الاختصار على ذلك الراجح ولو قال بدل توطأ تمكّن طائفة من  
التمتع عالمه لكان أحسن ليفهم منه أحروية الوطء بالفعل وقوله كئى شئت تشبيهه في القول  
المرجوع اليه بالخلاف وهو انما بيدها ما لم توقف أو توطأ (ص) وفي جعل ان شئت أو اذا  
كئى أو كالماضي تردد (ش) يعني انه اذا قال لهما أمر لبيدك ان شئت أو اذا شئت هل يكون  
الامر بيدها ولو بعد المجلس ما لم توقف أو توطأ باتفاق كئى شئت أو يكون الامر بيدها كالتعليق  
والتخيير المطلق المتقدم ذكرهما يأتي الخلاف بين الشيخين مالك وابن القاسم في ذلك  
طريقان حكاهما ابن بشير للمتأخرين فالتردد في ان واذا معا لان اذا وان دلت على الزمان  
بجوهرها فقد دلت ان عليه بوضعها وتضمنها لانها وان دخلت على ماض صرقة للاستقبال  
اذ معنى قوله ان دخلت الدار فأمر لبيدك أي في الزمن المستقبل ولا يصح ارادة الماضي فهي  
دالة على الامتداد وضعا وكلام البساطي غفلة عن هذا (ص) كما اذا كانت غائبة وبلغها (ش)  
تشبيهه في مطلق التردد ومراعاة انه اذا خيرها أو ملكها وهي غائبة عن المجلس وبلغها الخبر فهل  
يبقى ما جعل لها بيدها بعد بلوغها ما لم توقف أو توطأ وهي طريقة ابن رشد وحكي عليها الاتفاق  
أو يجري الخلاف الذي في الحاضرة بين مالك وابن القاسم المتقدم وهي طريقة النخعي (ص)  
وان عين امرأتين (ش) أي وان عين الزوج امرأتين أو ملكتهن في هذا اليوم أو الجمعة أو

لك كما قلنا أن البساطي لم يقل ذلك وانما هو ان البساطي انما أراد أن مجموع الخلاف لا يأتي على اصطلاح اللغة ولا على اصطلاحنا وهو  
تفرقة أصبح بين ان واذا اقتدر (قوله تشبيهه في مطلق التردد) انما قال في مطلق التردد لان المتردد في موضعين مختلف لان الأول تردد  
في الحكم وهنا اختلاف طرق (قوله أو يجري الخلاف الذي في الحاضرة) ويراد بالمجلس هنا مجلس علمها



الضمير عائداً على الزوج مع أنه ليس مراداً (قوله وهو المتعين) أي وهذا المعنى هو المتعين وإنما كان هذا متعيناً لبيان قولهم بقي بيلها  
 ما لم توطأ في هذا دلالة على أن المراد حضوراً لا جنبي (قوله وهل ان ميزت) هو فهم الخطاب ورد الجواب (قوله وليس بشئ) أي فيها  
 ليس بشئ يدل قوله وهي قاصرة والأولى لعج والثانية للشيخ سالم واعتراض صاحب تلك العبارة على المصنف بمبغيا العبارة على  
 ظاهرها (قوله معتبران الخ) أي وإنما القولان في الذي تقضى به تلك المخيرة في حال صغرها فقبل يعتبر بمجرد تغييرها وقيل لا بد من  
 اطاعتها الوطء أيضاً والحاصل أن لنا مقامين الأول أن وقوع التخيير والتملك لا يتوقف على تميز زولا على وطء وإنما المتوقف على ذلك  
 التخيير (قوله أي ويجوز للزوج التفويض الخ) لا يخالف ما سبق من أن في إباحته وكراهته قولين لأن الجواز لا ينافي الكراهة فهو  
 محتمل وإن كان ظاهره في الإباحة كما هو فاعده أنه وإنه من هذا على أحد القولين (قوله وهو المشهور) مقابلة ليس له ذلك وإن كان الاجنبي  
 حاضراً وهو لا يصح (قوله لأنه لا يوجد في المذهب نقل يوافقه) أي وذلك لأن حاصل كلام ابن غازي أن الضمير في وكيله للطلاق  
 والمصنف يقتضي جريان قولين مع أن له العزل باتفاق ما لم يقع الطلاق وإن تجوز نأبوا لو كسل عن المملك أي أنه إذا ملك رجلاً أمرها  
 فهذا الاختلاف أنه ليس له العزل وإن صوبنا وقتلنا وهل له عزل وكيله أي (٢١٧) الطلاق أي وكيله الذي وكله على الطلاق

فيقتضي جريان قولين ولم يثبت الخ  
 (أقول) فإذا علمت كلامه فأقول  
 فيه نظر أي لأن المصنف صرح في  
 التوضيح بأنه إذا وكله على الطلاق  
 في عزله قولان سند كرهه وقوله  
 سواء رجعنا الضمير في وكيله  
 للتفويض أي وكيل التفويض  
 أي وكله في أن يفوض الأمر للزوجة  
 أما تخيير أو تملكها وقوله والتملك  
 أي وكيل التملك أي وكله على أن  
 يملك زوجته وقوله سواء قلنا له أي  
 كما قال المصنف أولها كما إذا عدلنا  
 عن كلام المصنف (ثم أقول)  
 وابن غازي لم يقل ذلك أي لم يقل  
 سواء رجعنا الخ (قوله وكلام  
 الخطاب لا يغتر به) أخبرك بنص  
 الخطاب وهو واختلف إذا وكله  
 على أن يملك زوجته أمرها هل

ابن غازي وهو المتعين (ص) واعتبر التخيير قبل بلوغها وهل ان ميزت أو متى توطأ قولان (ش)  
 يعني أنه إذا أخبرها أو ملكها أو وكلها قبل بلوغها فاختارت نفسها فانه يقع الطلاق عليها وهو  
 لازم وهل اعتبار ما ذكر من تغيير ما جعل لها ان ميزت وان لم تطق الوطء أولاً بد من تمييزها  
 واطاعتها للوطء قولان فقوله واعتبر التخيير أعم من التملك والتخيير والتوكيل وفي بعض النسخ  
 التخيير وهي على حذف مضاف أي تخيير التخيير المقابل للتمليك وهي قاصرة وبعبارة وليس  
 بشئ لأن التخيير والتملك معتبران ميزت أم لا وطئت أم لا فيضيع مفهوم قوله وهل ان ميزت  
 الخ (ص) وله التفويض لغيرها (ش) أي ويجوز للزوج التفويض بأنواعه الثلاثة لغير الزوجة  
 أجنبية منها أو قربة أو امرأة أو صبياً يعقل أو ذمياً ولو لم يكن من شرعه طلاق النساء وسواء  
 شركها مع ذلك الغير أم لا على مذهب المدونة وهو المشهور فقوله لغيرها مجتمعة معها أو منفرداً  
 عنها فاشتمل كلامه على مسئلتين إلا أن العبرة بما قضى به في حالة الأفراد والعبرة بها في حالة  
 الاجتماع ولو قال الأب أنا أدري عصا لحما منها (ص) وهل له عزل وكيله قولان (ش) لمخص  
 كلام ابن غازي أن ما قاله المؤلف خطأ لأنه لا يوجد في المذهب نقل يوافقه سواء رجعنا الضمير  
 في وكيله للتفويض أو للتمليك سواء قلنا له أو لهما وهو كذلك وكلام ح لا يغتر به لأن القولين  
 اللذين ذكرهما في التوضيح عزاهما للخمى وأصلهما المسئلة المذكورة في ابن غازي عنه وقد  
 عرفت منه أنه لا يصح حمل كلام المؤلف عليها (ص) وله النظر (ش) أي وللغير النظر في أمر  
 الزوجة فلا يفعله إلا ما فيه مصلحة فلا يرد إلا إذا كان في الرد مصلحة والإقام الحاكم مقامه  
 وقوله (وصار كهي) فرع آخر أي وصار كهي في التخيير والتملك ومنا كره المخيرة قبل الدخول

(٢٨ - خرمي ثالث) للموكل أن يعزله أو لا قولان وهو عين ما في التوضيح ونص التوضيح واختلف إذا وكله على أن يملك زوجته  
 أمرها هل للموكل أن يعزله أو لا الخى وعبد الخمد وغيرهما أنه ليس له ذلك قالوا بخلاف أن يوكله على أن يطلق زوجته فإن فيه  
 قولين ورأى غيرهم أنه يختلف في عزله كالطلاق اه فإذا علمت ذلك تعلم عدم صحة قوله عزاهما للخمى لأنه لم يعزل الخى إلا الأول فقط  
 الذي هو الراجح وقوله وأصل مسألتهم المسئلة المذكورة في ابن غازي عن الخى هذا معناه (أقول) فيه نظر لأن مسألة  
 التوضيح قد عرفت والمسئلة المذكورة في ابن غازي عن الخى غير هذا وذلك لأن الذي في ابن غازي إذا قال له طلق امرأتى هل هو  
 تملك أو وكالة حكى الخى فيه الخلاف قال ابن غازي يستبعد حمل المصنف عليها كما هو الظاهر وحل عجب كلام المصنف بحمل آخر  
 فقال معنى المصنف إذا وكل الزوج شخصاً على أن يفوض لها تخيير أو تملكها فهل له عزله أو لا قولان ومقتضى التوضيح أن الراجح عدم  
 عزله كذا قاله عجب (أقول) وهو ظاهر فقد بر قال عجب وأما إذا وكله على طلاقها فله العزل بالأولى منها إذا وكلها على طلاقها وأما إذا خبره  
 في عصمتها أو ملكها أياها فليس له عزله على الراجح كما إذا خبرها أو ملكها والحاصل أنه يحل كلام المصنف بكلام التوضيح وقد علمته  
 ومقتضاه أن الراجح عدم العزل فشد يدك على هذا والحمد لله (أقول) قوله ومقتضى الخ ظاهر وإن كان كلام التوضيح أنما هو فيما إذا  
 وكله على أن يملكها أمرها (قوله فلا يرد إلا إذا كان في الرد مصلحة) أي ولا يعضى إلا إذا كان في الأمضاء مصلحة والإقام الحاكم



مقامه أى وحيداً فاللام بمعنى على كما أفاده اللغاني (قوله كاليومين) أى مسافتهما ذهاباً فمياً يظهر (قوله قال فى الشامل على الأصح) قال محشى تب وهو صواب وقول الباجي فيه نظر فإن كلام ابن عرفة والمدونة وشرحها يفيد أنه انما يسقط ما يبده إذا علم أنها مكنته ورضى بذلك واستدل له بقوله ان ملك أمرها الاجنبى فان خلى هذا الاجنبى بينها وبين زوجها أو مكنته منها زال ما يبده من أمرها اه فيه نظر لانه نظر لها ذالم بنظر لقولها قبله فان قاما من المجلس قبل أن يقضى الاجنبى فلا شئ لهما بعد ذلك فى قول مالك الاول وبه أخذ ابن القاسم وله - ما ذلك فى قوله الا - ثم لم يوفقاً أو نوطا الزوجة اه وقد قال فى توضيحه فلو مكنت الزوجة ولم يعلم الاجنبى فى المدونة يسقط خياره وقال محمد لا يسقط واستحسنه اللخمي ولم يذكر ابن عرفة ما يدل لما قاله اه (قوله أو يغيب حاضر الخ) أى لانه ظالم بغيبته بعد توكيله بحضوره (قوله فان أشهد فى بقائه بيده) (٢١٨) أى وضرب له أجل الايلاء عند قيامها بحقوقها ان رضى قدومه واستعلام

ما عنده وطلعت بعد الاجل وليس للزوج من اجعتها لانه ممنوع من وطئها اذ هو بيد غائب فان لم يرج قدومه فهل كذلك يضرب له أجل الايلاء أو يطلق عليه بلا أجل ايلاء لكن بعد التلوم والاجتهاد على نحو ما يأتى فى الايلاء (قوله فتقدم انه يكتب اليه) لم يتقدم (قوله يكتب اليه باسقاط ما يبده) هذا التقرير يفيد بهرام والذى فى ابن شاس على ما فى المواق انه ليس فى القرية الا البقاء بيده مع الكتابة اليه (قوله الا أن يكونا رسولين) لا يخفى كما أفاده بعض الشراح ان حمل الرسالة على ما ذكره حملها على خلاف حقيقة فان حقيقة جعل الزوج اعلام الزوجة بثبوت طلاقها الغيرة ان كانا اثنين كفى أحدهما أى فى اعلامها لافى حصول الطلاق اذ يحصل بمجرد قوله اعلامها بأنى وطئتها اه (قوله وبعبارة الا أن يكونا رسولين) لا يخفى ان هذا الكلام الذى فيه خلاف الشجين قوله لهما طلاقا

والمملكة مطاقا فى الجواز والاباحة والكره ورجوع مالك وأخذ ابن القاسم بالسقوط وغير ذلك مما سبق قوله (ان حضر أو كان غائبا غيبة قريبة كاليومين) شرط فى قوله التفويض لغيرها أى انما يكون التفويض لمن هو حاضر أو قريب الغيبة كاليومين والثلاثة كفى سماع عيسى وقوله (لا أكثر فلها) قسم قوله كاليومين أى لان بعدت غيبة المفوض له أمر زوجته أكثر من كاليومين فيمنقل لها النظر فى أمرها اذ فى انتظار بعيد الغيبة ضرر عليها ولا موجب لنقله عنها ولا الى ابطاله وقوله (الا ان تمكن من نفسها) يرجع لقوله وله النظر أى فان مكنت من نفسها سقط ما يبدها ان كان جعله بيدها وان كان النظر لغيرها سقط ما يبده ولو مكنته من غير علمه اه قال فى الشامل على الأصح (ص) أو يغيب حاضر ولم يشهد ببقائه (ش) معطوف على تمكن والمعنى انه يسقط حق المجعول له أمر زوجته اذا كان حاضرا حين الجعل ثم غاب بعد ذلك غيبة بعيدة أو قريبة كما عند ابن رشد وغيره ولم يشهد انه باق على حقه فيما جعله الزوج له من أمر زوجته لان غيبته مع عدم الاشهاد على بقائه بيده دليل بقرينة الحال على انه أسقط حقه من ذلك ولا ينتقل اليها (ص) فان أشهد فى بقائه بيده أو ينتقل للزوجة قولان (ش) أى فان أشهد فى بقائه بيده طالت الغيبة أو قصرت أو ينتقل للزوجة فى البعيدة وأما القريبة فتقدم انه يكتب اليه باسقاط ما يبده أو امضاء ما جعل اليه قولان فى ابقائه بيده وانتقاله للزوجة على ما مر واذا كتب اليه باسقاط ما يبده فاسقطه فانه لا ينتقل للزوجة وانظر لومات من فوض له أمرها ولم يوص به لاحد فهل ينتقل لها وهو الظاهر أم لا وأما ان أوصى به لاحد فانه ينتقل اليه (ص) وان ملك رجلين فليس لاحدهما القضاء الا أن يكونا رسولين (ش) يعنى انه اذا ملك أمر امرأتين رجلين وأمرهما باطلاقها فليس لاحدهما ان يستقل بطلاقها دون صاحبه وذلك بأن يقول لهما طلاقا ان شئكما كالوكيلين فى البيع والشراء فان أذن له أحدهما فى وطئها زال ما يبدهما فان مات أحدهما فليس للثانى تعليق الا أن يكونا رسولين فلكل منهما القضاء وذلك بأن يقول لهما طلاقا امرأتى ولم يقل ان شئكما وبعبارة الا أن يكونا رسولين أى ان تحقق رسالتهم فلهما مجعولان على التعليك حتى يريد الرسالة فيكون ماشيا على مذهب أصبغ تارك للمذهب ابن القاسم فكان المناسب

أمرأتى ولم يقل ان شئكما كما هو مفاد الشيخ سالم (قوله أى ان تحقق رسالتهم) أى بالقرائن الدالة على ذلك (قوله حتى يريد لمذهب الرسالة) أى فان أرادها وقع الطلاق بقوله وان لم يخبرها به أى وقال ابن القاسم هو على الرسالة حتى يريد التعليك ولا يقع الطلاق فى الرسالة حتى يبلغها خلاف ما فى عب (قوله فكان المناسب الخ) ان قلت يمكن الحمل على خلافه قلت ان الاصل أن يكون المستثنى أقل من المستثنى منه والحاصل ان ابن القاسم يقول هو على الرسالة حتى يريد التعليك ولا يقع الطلاق فى الرسالة حتى يبلغها وقال أصبغ هو على وجه التعليك حتى يريد الرسالة فان أراد وقوع الطلاق بقوله وان لم يخبرها به قال فى الشامل وحمل طلاقا امرأتى على الرسالة حتى يريد التعليك وقيل بالعكس ولا يقع حتى يبلغها الرسول على الأصح الا أن يقول أبلغها انى طلقها فانها تطلق وان لم يبلغها اه ابن القاسم ان قال طلاقا امرأتى فام ما طلق جاز لانهم رسولان وان طلقا بالتمة وقال الزوج لم أرد الا واحدة صدق اه وما ذكره عن ابن القاسم هو له فى تغير المدونة فقد قال محشى تب مانصه مع عيسى ابن القاسم ان قال طلاقا امرأتى فام ما طلق جاز طلاقه وان طلق كل واحد منهما



واحدة جاز ابن رشد اذا قال طلقا امرأتى فهـذا اللفظ يحتمل الرسالة القميلة فمحمول على الرسالة حتى يريد التملك وهو قول ابن القاسم هنا وفي المدونة الا انه في المدونة حل الرسالة على الاجماع فرأى الطلاق واقعا عليه بمجرد الرسالة بلغاها الطلاق أو لا بمنزلة قوله لهما أعلم امرأتى بطلاقها وحل ههنا الرسالة على غير الاجماع فرأى ان الطلاق لا يقع عليه الا بتبليغ من بلغها الطلاق منهـ ما كماله وكل كل واحد منهما على أن يطلق عليه فان طلق عليه جاز وما لم يطلق لم يلزمه شيء وله أن يمنعه من أن يطلق عليه ان شاء بخلاف المملك الطلاق وقيل انه محمول على التملك حتى يريد الرسالة وهو قول أصبغ واياه اختار ابن حبيب اهـ ومعنى الاجماع العزم وبه تعلم ان اقتصاره على هذا السماع في قوله اذا حل على الرسالة فلا يقع الطلاق حتى يبلغاها وتبعه الخطاب وقول الشامل وحل طلقا امرأتى على الرسالة حتى يريد التملك وقيل بالعكس ولا يقع حتى يبلغ الرسول على الاصح اهـ خلاف قول ابن القاسم في المدونة اهـ وقول الشارح وكان المناسب لمذهب ابن القاسم الخ يشير الى ترجيحه (٢١٩) فصل الرجعة في (قوله على الطلاق) أي مسائله وقوله وما يتعلق به أي من المسائل كقوله

وسفه قائل يأنى ويأختى ونحو ذلك (قوله ومن مفوض اليه) وهو المملكة والمخيرة والموكلة (قوله الرجعة) فتح رانها أقصع عند الجوهرى وأنكر غير الكسر وكسرها أكثر عند الأزهرى (قوله فتخرج المراجعة) أي التي هي العقد على البائن والحاصل ان كثيرا من الفقهاء والمؤلفين يستعملون راجع في البائن لتوقف ذلك على رضا الزوجين معا ففى مفاعلة ويستعملون لفظ ارجع في غير البائن لانها بيد الزوج وحده وأما قوله في الحديث في قصة ابن عمر مره فليراجعها فانه وارد بحسب اللغة وهذا اصطلاح الفقهاء كذا في شرح شب (قوله متعلق بالحرمة) أي هي تبطر بتباطم معنى فلا ينافى انه متعلق بمعدوف أي الحرمة السكينة لاجل طلاقها (قوله أوجه) الاولى بأربعة أشياء (قوله أي يجوز أو يصح) أي ان

لمذهب ابن القاسم أن يقول وان ملك رسولين فلا حدهما القضاء الا أن يكونا وكيلين \* ولما انتهى الكلام على الطلاق وما يتعلق به وقسمه الى واقع من الزوج ومن مفوض اليه ذكر ما قد يكون بعد ثبوته وهى الرجعة وهى لغة المرة من الرجوع وشرعا قال ابن عرفة رفع الزوج أو الحاكم حرمة المتعة بالزوجة اطلاقا فتخرج المراجعة وأشار بقوله أو الحاكم لادخال ما اذا طلق في الحيض وامتنع الزوج من الرجعة فان الحاكم يرتجع له جبرا عليه كما هو وقوله حرمة المتعة هـ ذاهو المرفوع وقوله لطلاقها متعلق بالحرمة واحدة ترزبه من رفع الزوج الحرمة بغير الطلاق كما اذا رفع حرمة الظهار بالكفارة وانما خرجت المراجعة لانها مفاعلة من الجانبين لتوقفها على رضا الزوجين والرجعة من جانب واحد فخرجت بقوله رفع الزوج ولما كان البحث في الرجعة يتعلق بأربعة أوجه المرتجع والمرتجعة وسبب الرجعة وأحكام المرتجعة قبل الارتجاع أشار المؤلف الى الاول بقوله

فصل في يرتجع من ينكح (ش) أي يجوز أو يصح لان كلامه أعم من ذلك أي من فيه أهلية النكاح فلا يصح ارتجاع مجنون ولا سكران وظاهره ولو سكر بحلال ولا يخرج الصبي خلافا للشارح ومن تبعه لان الصبي فيه أهلية النكاح في الجملة لان نكاحه صحيح متوقف على اجازة وليه وانما يخرج بقوله طالق غير بائن لان طلاقه اما بائن بأن يطلق عليه وليه بعوض أو غير لازم بأن يطلق هو واطاهر ان حكم الرجعة حكم النكاح من جريان الاحكام الخمسة كما وجد بخط بعض الفضلاء ولما أخرج المريض والمحرم والعبد بقوله من ينكح نص على دخولهـم بقوله (ص) وان بكاحرام وعدم اذن سيد (ش) يعنى ان المحرم يجوز له أن يراجع زوجته وان كان نكاحه ممنوعا وان كانت زوجته محرمة أيضا وكذلك العبد يجوز له أن يراجع زوجته من غير اذن سيده لان اذنه في النكاح اذن في تواقعه وكذلك يجوز للمريض مرضا مخوفا أن يراجع زوجته وان منع النكاح ابتداء كما هو لان في نكاحه ادخال وارث والرجعية ترث على كل حال فليس في رجعتها ادخال وارث وكذلك يجوز للسفهاء أن يراجع زوجته ولا يجوز نكاحه وكذلك يجوز للمفلس أن يراجع زوجته ولا يجوز نكاحه ونصح

المصنف محتمل لذلك فحينئذ يخرج المريض والمحرم والعبد كما قال الشارح ولما أخرج المريض الخ واذا علمت ذلك فلا تصح المبالغة لان شرط ما بعد المبالغة دخوله فيما قبلها فان قلت يمكن أن يقال ان هذه الأشياء يصح نكاحها في حد ذاته لولا المانع أعنى المرض والاحرام والحج قلت يقال ان المجنون كذلك يصح نكاحه لولا المانع الا أن يقال مانع الجنون أشد وحينئذ يقول الشارح أخرج أى يتوهم انخراجه لانه خارج بالفعل (قوله فلا يصح ارتجاع مجنون) أى طرأ عليه الجنون بعد طلاقه فلا رجعة له أى بسبب ان مراده بقوله من ينكح من شأنه عقد النكاح لنفسه ولا شأن أن شأن كل من المحرم والمريض والعبد جواز النكاح لكن قام به مانع وقال به بعض الشراح ثم انه ان أراد بقوله من ينكح من يصح نكاحه لم يصح المبالغة في قوله وان بكاحرام الا بد أن يكون ما قبلها صادقا عليها وان أراد بقوله من يلزم نكاحه لم يصح قوله وعدم اذن سيد أيضا ونحوه مما يتوقف على اجازة غيره الا الصبي فانه يخرج بقوله طالق غير بائن (قوله وكذلك يجوز للمريض الخ) لا يخفى ان كلاما من المريض والسفهاء والمفلس داخل تحت الكاف



(قوله وكل هذا داخل في كلامه) الاولى تأخير بعد قوله طالق غير بائن لان الدخول انما هو في ذلك (قوله واحترز بقوله طالق الخ) ليس قصده الاحتراف الا حسن قول الفيشي قوله طالق لا يحترز له لانه لا يرتفع الا طاقا وانما ذكره قوطنه لقوله غير بائن ولو اسقطه لكان اخصر وقوله طالق أى طلاقا والمعتبر تحقق الطلاق ٣ في نفس الامر لا في اعتقاد المراجع فن ارتجع زوجته معتقدا انه وقع عليه الطلاق لانه شك هل طلق أم لا فان رجعت غير معتد بها واذ اتبين له بعد الرجعة وقوع الطلاق فلا بد من رجعة غير الرجعة التي وقعت منه لانها مستندة لا اعتقاده انه لزمه الطلاق بالشك وهو غير لازم له وليست مستندة للطلاق الذي يتبين انه وقع منه هكذا ينبغي كافي شرح شب (قوله وبقوله غير بائن) أى واحترز بقوله غير بائن من الطلاق الخ أى فانه لا يرتجع البائن (قوله وقوله طالق مفعول يرتجع) أى يرتجع امرأه مطلقه (قوله ولا بد أن يكون لازما) كيدل عليه حل وطئه لا يحنى ان هذا يقتضى ان العبد أو السفية اذا تزوج كل منهما باغير اذن السيد وطلق كل منهما امرأته وراجعها فان الرجعة لا تنصح والظاهر صحتها نعم هي متوقفة (قوله) وخرج بقوله في عدة من انقضت عدتها قال الشيخ أحمد لا يغني عنه طالق غير بائن لان من طلقت طلاقا رجعيًا وانقضت عدتها لا يقال فيها انها مطلقه طلاقا بائنا بل غير بائن (٢٢٠) فلذا ذكر هذا القيد وقوله صحيح الخ يقتضى أن الخامسة اذا طلقت يكون

الرجعة اذا وضعت أحد التوأمين قبل وضع الآخر ونصح الرجعة اذا خرج بعض الولد قبل خروج بعضه الآخر وكل هذا داخل في كلامه (ص) طالق غير بائن (ش) هذا هو الوجه الثاني وهو المرتجعة واحترز بقوله طالق من الزواج ابتداء فلا يقال فيه رجعة وبقوله غير بائن من الطلاق البائن بخلاف أو بطلاق بلغ الغاية وقوله طالق مفعول يرتجع و(في عدة صحیح) متعلق يرتجع ولا بد أن يكون لازما كيدل عليه قوله حل وطؤه وخرج بقوله في عدة من انقضت عدتها فانها لا ترجع اليه الا بعقد جديد وقوله صحيح صفة لمحدوف أى نكاح صحيح واحترز به من الفاسد يريد الذي لا يقر بالدخول وسواء فسح أو طلق فيه بعد الدخول الخامسة فانه لا رجعة له (ص) حل وطؤه (ش) المراد انه لا بد أن تكون العدة من وطؤه وان يكون حلالا لا يقال العدة تستلزم الوطء لا ناقول ليس كذلك وخرج بقوله حل وطؤه من طلقت قبل الوطء أو بعد وطء فاسد كفي صوم ونحوه فلا رجعة له كما لا يقع به احلال ولا احصان على المشهور لان المعدوم شرعا كالمعدوم حسا وأشار الى البحث الثالث وهو سبب الرجعة بقوله (ص) بقول معنية كرجعت وأمسكتها (ش) هذا متعلق بقوله يرتجع والمعنى ان الرجعة تكون مع النية المقارنة للقول المحتمل نحو أمسكتها ورجعتها لانه يحتمل رجعت عن محبتها وأمسكتها تعذيبا لها بقوله بقول مع نية أى بقول محتمل كما مثل له وأما القول الصريح فلا يحتاج الى نية كما رجعت وراجعتهما وردتها النكاحي ابن عرفة الاظهر عدم افتقار الصريح لنية وأشار بقوله (أونية على الاظهر) لقول ابن رشد الصحيح ان الرجعة تصح بمجرد النية لان اللفظ عبارة عما في النفس فاذا قوى في نفسه انه قد راجعها واعتقد ذلك في ضميره صحت رجعته فيما بينه وبين الله تعالى ابن عبد السلام ويعز وجود هذا القول منصوصا عليه في

الطلاق رجعيًا مع ان الطلاق بائن فيخرج بقوله غير بائن فلا يتم ما قاله الشارح الا أن يراد بالرجعي في جانب الخامسة انه طلاق واحدة ليست في خلع أى صورته صورة طلاق رجعي في حد ذاته بقطع النظر عن المحلل والافه وفسخ بدون طلاق فاذا وقع منه طلاق فليس بطلاق حقيقة (قوله لا نا نقول ليس كذلك) أى ألا ترى ان المرأة التي مات زوجها تعدوان لم يدخل بها (قوله من طلقت قبل الوطء) يغني عن هذه قوله طالق غير بائن (قوله كفي صوم ونحوه الخ) سواء كان يجب فيه الامساك كرمضان والنذر المعين أو لا يجب فيه الامساك كقضاء رمضان والنذر المضمون وقوله ونحوه كان كان في احرام أو حبس (قوله كما لا يقع به

احلال ولا احصان على المشهور) مقابلة ما قاله ابن الماجشون ان الوطء الحرام يحل ويحصن الخمي فعلى هذا اعلم المذهب فيه الرجعة وفي الفيشي انظر هل الطلاق بعد الوطء الحرام بائن أو رجعي لا رجعة فيه فقيه النفقة والارث (قوله مع نية) أى قصده وقوله أونية أى الكلام النفسى فالنية الثانية غير الاولى (قوله كرجعت وأمسكتها الخ) قال القاني ومثل بقوله كرجعت وأمسكتها لانها صيغتان غير صريحتين خلا للثاني لان الصريح ارتجعت كما قال ابن عرفة ورجعت ليس صريحا لانه يحتمل رجعت لمحبتها أو مودتها لا لعصمتها والاولى حمل كلام المصنف على كلام ابن عرفة اه (قوله كرجعت الخ) هذه صيغ ثلاثة (قوله الاظهر عدم افتقار الصريح لنية) قال بهرام واختلف هل يكون القول بمجرد حصول الرجعة أم لا والمشهور انه كاف في ذلك خلا فالاشبه لانه يدل عليه بالوضع (قوله بمجرد النية) قال عجب والمراد بالنية الكلام النفسى كيدل عليه كلام ابن رشد (قوله ابن عبد السلام الخ) العبارة فيها تغيير وعبارة بهرام مصرحة بالمقصود ونصه وأشار بعض الشيوخ الى ان هذا القول يخرج ابن عبد السلام وهو الاقرب لصعوبة وجوده منصوصا عليه في المذهب

م قوله الحشفي في نفس الامر بما في الأصل أى في ظاهر الشرع هذا امر اده اه شيخنا بولاني



(قوله ابن المواز الخ) أقول ولم يبين المخرج عليه ولعله لزوم الطلاق به أجاب البدر بان قول ابن رشد في المقدمات الاصح يدل على أنه منصوص أي فيكون قويا فينبغي اعتداده خصوصا وقد قدمه المصنف وغير بقوله وصحح خلافه وعادة المصنف اذا قدم قولاً ثم قال وصحح خلافه يكون الاول أقوى عند المصنف فالظاهر اعتداده وتضعيف كلام ابن عبد السلام (قوله أو نظرفرج) والظاهر بشهوة (قوله وما قاربها) عبارة ابن المواز ولو نوى الرجعة بقلبه لم ينفعه الامع فعل مثل جسه لشهوة أو وضعه أو نظرائه في فرجها وما قاربها فاذا علمت ذلك فالاولى لشارحنا أن يريد أو وضعه لا جل أن يظهر أن الضمير في قاربها للمورثة الثلاثة المذكورة (قوله وصحح خلافه) العمد الاول كما أفاده بعض الشيوخ (قوله فلو نوى) أي قصد وقوله وان تقدمت النية بيسير أي القصد وان كان الكلام أولاً في النية بمعنى الكلام النفسي فلم يأت الكلام على وتيرة واحدة (قوله فليس برجعة) أي لا باطناً ولا ظاهراً (قوله وتظهر فائدة الخ) أي على القول المشار اليه بقوله أو نية على الاظهر وكان الاولى تقديمه (قوله فان القاضي يمنعها منها) أي لما قلنا انها رجعة في الباطن (قوله واذا ماتت بعد انقضاء العدة) أي وحكم القاضي (٢٢١) بالفراق (قوله واذا ماتت بعد انقضاء

العدة وأقام بينة برجعت فيها بالنية فانه يحل له الخ) وذلك لما تقدم من انها انما هي رجعة في الباطن لا الظاهر بل نقول يحل ارثها بينه وبين الله وان لم تقم بينة (قوله فانه يحل له ارثها فيما بينه وبين الله) أي ان أمن قننه ورذيلة كما ذكرنا نظيره فيما سيأتي وهذا وان لم أره فهو ان شاء الله ظاهر أي وأما اذا لم يرفع القاضي بسبب ذلك واستمر معها ثم مات فذلك ارث ظاهراً وباطناً (قوله ولو هزل) المراد بالهزل العاري عن نية الرجعة (قوله في الظاهر) راجع للمبالغ عليه وقوله لا الباطن وفائدة كون الهزل رجعة في الظاهر لا الباطن لزوم الكسوة وغيرها بعد العدة ولا تحل له فيما بينه وبين الله بخلاف النكاح فيحل باطناً وظاهراً مع الهزل لانه لم يقل أحد

المذهب انما هو تخريج ابن المواز نية الرجعة بالقلب لا تنفع الامع فعل مثل جسه لشهوة أو نظرفرج وما قاربها فان لم يفعل ذلك لم تنفعه النية واليه أشار بقوله (وصحح خلافه) وعليه فلو نوى ثم أصاب فان بعد ما بينهما فليس برجعة وان تقدمت النية بيسير فقولان وتظهر فائدة كون الرجعة فيما بينه وبين الله فيما اذا انقضت العدة وعاشرهما معاشرة الزواج ورفع للقاضي بسبب ذلك فاقام بينة على اقراره انه راجعها قبل انقضاء العدة بالنية فان القاضي يمنعها واذا ماتت بعد انقضاء العدة وأقام بينة برجعت فيها بالنية فانه يحل له ارثها فيما بينه وبين الله تعالى فاذا رفع للقاضي فانه يمنعها منه (ص) أو يقول ولو هزل في الظاهر لا الباطن (ش) المشهور وهو مذهب المدونة ان القول الصريح المجرد عن النية يكون كافياً في صحة الرجعة ولو كان هازلاً في نفسه لان هزله جسد وينفعه في ذلك ظاهر الحال ولا يصدق فيما ادعاه من عدم النية فيؤخذ بالنفقة وغيرها من الاحكام لا فيما بينه وبين الله فقوله أو يقول أي صريح بدليل قوله لا يقول محتمل كارتجعتها والواو في قوله ولو هزل لا ينبغي أن تكون للحال لا للمبالغة والالتكرار ما قبلها مع قوله يقول مع نية (ص) لا يقول محتمل بلانية كاعدت الحل أو رفعت التحريم (ش) تقدم ان القول الصريح العاري عن النية يكون كافياً في صحة الرجعة وأشار هنا الى ان القول المحتمل العاري عن النية وعن الدلالة الظاهرة لا يكون كافياً في صحة الرجعة كقوله أعدت الحل أو رفعت التحريم فانه محتمل للرجعة ولغيرها ولما أنهى الكلام على عمل اللسان والقلب شرع في فعل الجوارح فقال (ص) ولا يفعل دونها كوطء (ش) يعني الرجعة لا تحصل بفعل مجرد عن نية الرجعة ولو بأقوى الافعال كوطء وأخرى قبله ولمس والدخول عليهما من الفعل فاذا نوى به الرجعة كفي قاله بعض الشراح ويستبرئ من الوطء ولا يرتجعه في زمن الاستبراء بالوطء بل بغيره وانما لم يكن الوطء رجعة حتى ينويها به وكان ووطء

باشرط النية بخلاف الرجعة فقد قيل بها في الجملة لمخص ما في عب (قوله والالتكرار الخ) فيه نظر لان المراد بالقول في قوله يقول مع نية القول المحتمل (قوله لا يقول محتمل) عطف على مقدري بقول هزل لا غير محتمل لا يقول محتمل وأما يقول غير محتمل مع نية كاستغنى الماء نواياه بالرجعة فهل تحصل به وهو ظاهر ابن رشد بالاولى من قوله النية وحدها كافية أو لا ويرى بما يفيد ابن عرفه وهو الظاهر بخلاف الطلاق لان الطلاق يحرم والرجعة تحل (قوله العاري عن النية) وصف مخصوص وأما قوله وعن الدلالة الظاهر وصف كاشف (قوله فانه محتمل للرجعة ولغيرها) اذا أعدت الحل يحتمل لي وللناس وقوله ورفعت التحريم عنى أو عن الناس فلا يحصل به رجعة حيث لا نية ولا دالة ظاهرة بخلاف أعدت حلها انما يعنى ان المعنى أعدت حلها للناس بسبب الطلاق ورفعت تحريمها عن الناس لكن هذا الاحتمال دلالة غير ظاهرة بخلاف كلام المصنف فانه محتمل للوجهين المتقدمين على السواء (قوله كوطء) ظاهره ولو صحبه قول بلانية محتمل أو غير محتمل (قوله ويستبرئ الخ) فيه إشارة الى ان هذا الوطء حرام (قوله بل بغيره) لكنه ليس له رجعة الا في بقية الاول فاذا انقضت العدة الاول فلا ينسكحها هو أو غيره حتى ينقض الاستبراء فاذا عقد عليها قبل انقضائه فسبح ولا تحرم عليه تأييداً فليس الاستبراء من هذه كالعدة



اذن عقد على المعتدة منه لا يفسخ عقده بل هو صحيح ويكون رجعة (قوله وثم به ملكه) الظاهر فتم به ملكه فروح الفرق قوله فعل به  
مباحا (قوله ان النية موضوعه الخ) فيه انها لو كانت موضوعا لما وقع الخلاف فيها والجواب ان المراد ان مدلولها ذلك لغة والحاصل  
انها موضوع لغة لا شرعا (قوله على المشهور) أي وقيل عليه الصداق (قوله وانقضت) أي والحال انها انقضت لحقها طلاقه (قوله  
حنت فيها بالثلاث) بان علق الطلاق على دخول الدار مثلا ودخلت وقوله أو طلقها أي بدون تعليق (قوله ولم تعلم الخلوة) فيه اشارة الى  
ان المراد بالدخول الخلوة ويكفي علمها بشهادة امرأتين لان صحة الرجعة تتوقف على صحتها وعلى شهادة امرأتين بالخلوة سواء كانت  
خلوة زيارية أو خلوة اهتداء أو تقاررها (٢٢٢) على الوطء ولكن يأتي للمصنف ان اقرار الزوج فقط بالوطء

في خلوة البناء يكفي في صحة الرجعة  
(قوله فاذا لم يعلم دخول فلا رجعة)  
في العبارة حذف والاصل فلاوطء  
فلا رجعة (قوله وتعقب البساطي  
الخ) عبارة تت وادخال الشارح  
علم عدم الدخول تحت قوله ان لم  
يعلم دخوله تعقبه البساطي بان علم  
الدخول غير علم عدمه وهو ظاهر  
انتهى كلام تت وحاصل كلام للقاتي  
ان كل عاقل يجزم بان علم الدخول  
غير علم عدم الدخول فبهرام لم يكن  
كلامه مفيدا ان علم الدخول هو  
العلم بعدم الدخول بل كلامه مفيد  
ان علم الدخول داخل تحت عدم  
علم الدخول وهو ظاهر لا غبار عليه  
فكلام البساطي فاسد وقول تت  
وهو ظاهر فاسد ايضا (قوله قيل  
الطلاق الخ) متعلق بحذف  
والتقدير سواء كان تصادقهما على  
الوطء قبل الطلاق أو بعده (قوله  
فيعمل به مادامت في العدة)  
حاصله انه لا يعمل باقرارهما الا  
في العدة فقط وهو تابع للتتاني  
والزرقاني وبعض الشارحين والذي  
ذهب اليه الشيخ عبد الرحمن

المبيعة بخيار اختيار او لم ينوه لان المبتاع جعل له البائع الخيار وأباح له الوطء ففعل مباحا وتم  
به ملكه والفرق بين النية فقط تكون رجعة بخلاف الفعل ان النية موضوعه للرجعة  
بخلاف الفعل (ص) ولا صداق (ش) يعني انه اذا وطئها في العدة وطأ عاريا عن نية الرجعة  
وقلنا لا تحصل له به الرجعة فانه لا صداق عليه لها بذلك الوطء على المشهور (ص) وان استمر  
وانقضت لحقها طلاقه على الاصح (ش) يعني انه اذا طلقها طلاقا رجعيا واستمر على وطئها ولم  
يرد بذلك الرجعة الى ان انقضت العدة ثم حنت فيها بالثلاث أو طلقها فانه يلزمه الثلاث مرة  
لقول ابن وهب بصحة رجعة فهو كطلاق في نكاح مختلف فيه ابن عبد السلام وهو الصحيح واليه  
الاشارة بقوله على الاصح وقال أبو محمد لا يلحقها اذ قد بان منه قال في توضيحه والاول أظهر  
وانظر التلذذ بهما من غير وطء اذا حصل بلانية وطلق هل يلحقه الطلاق كما وطئ بلانية  
أم لا وهو ظاهر كلام الشارح ومن وافقه ثم ان الخلاف اذا جاء مستقيما وأمان أسرته بالنية  
فانه يلحقه باتفاق (ص) ولان لم يعلم دخول وان تصادق على الوطء قبل الطلاق (ش) يعني ان  
الزوج اذا طلق زوجته ولم تعلم الخلوة بينهما وأراد رجعتها فلا يمكن منها ولا تصح لان من شرط  
صحة الرجعة أن يقع الطلاق بعد الوطء للزوجة فاذا لم يعلم دخول فلا رجعة ولو تصادق كل من  
الزوجين قبل الطلاق على الوطء وأولى اذا تصادقا بعده على الوطء لاداء الرجعة الى ابتداء  
نكاح بلا عقد ولا ولي ولا صداق الا أن يظهر بها حمل ولم ينقه فتصح حينئذ رجعة لان الحمل  
ينفي التهمة وبعبارة ولا ان لم يعلم دخول بان علم عدم الدخول أو ظن أو شئ أو توهم وليس  
المراد علم عدم الدخول فقط لانه لم يقبل ولا ان علم عدم الدخول وتعقب البساطي لكلام  
الشارح فاسد اذا لا يتردد عاقل في ان علم الدخول غير علم عدم الدخول (ص) وأخذنا  
باقرارهما (ش) يعني اذا قلنا بعدم تصديقهما على الوطء قبل الطلاق أو بعده فان  
كل واحد منهما يؤخذ باقراره فيعمل به مادامت العدة باقية فيلزم الزوج النفقة والسكنى  
وكامل الصداق ولا يتزوج باختام مادامت في العدة ولا بخامسة ويحرم عليه أصولها  
وفصولها ويلزم الزوجة العدة وعدم تزويج الغير مادامت في العدة (ص) كدعواه  
لها بعدها ان تماديا على التصديق على الاصول (ش) تشبيه في الحكمين وهما عدم صحة  
الرجعة والاخذ باقرارهما والمعنى ان الزوج اذا ادعى بعد انقضاء العدة انه كان راجع زوجته

والشيخ خضر وغيرهما انهما يؤخذان باقرارهما في العدة وبعدها فخرمة تزويجها بالغير ليس مقيدا بالعدة  
بل قد يكون فيها وبعدها أي مع ادعاء الرجعة واعتمد محشى تت كلام تت وبعض الشارحين وجعل ما ذهب اليه الشيخ خضر  
ومن وافقه غير مساعد له النقل فتدبر (قوله ان تماديا على التصديق) قال محشى تت فمن رجع لا يؤخذ باقراره كما يفهم من تت  
وصرح به س وزعم ج انه غير ظاهر قائلا اذا رجع أحدهما سقطت مؤاخنة كل منهما وهو غير ظاهر في ابن عرفة مقتضى منع  
تزويج أختها انه لا يقبل رجوعه عن قوله رجعتا ومقتضى قولهم يجبرهاله اذا أعطاهار بيع دينار قبول رجوعها عن تصديقه ونقل  
عبد الحق عن بعض القرويين قبول رجوعهما عن قولهما كمن ادعت ان زوجها طلقها ثلاثا فكذبها ثم خالفها ثم أرادت من اجعتها  
وأكدت نفسها انه يقبل رجوعها واختاره وعن بعضهم لا يقبل رجوعها فأنمله



(قوله والحال ان الخلو قد علمت الخ) فيه نظر لانه لا تنكفي الخلو في المراجعة وان كفت في العدة بل لابد من الاقرار بالوطء وسبباتي الكلام قريبا على خلو الزيارة وغيرها (قوله فيجب لها عليه ما يجب للزوجة) يقتضي وجوب النفقة ولو لم تصدقه ويرده قول المصنف وللمصدق النفقة (قوله متعلق بدعواه) أي ادعى بعد العدة انه راجعها في العدة (قوله لا بالهاء من لها) أي اذلو كان متعلقا بالهاء من لها لکن المعنى للرجعة بعد البناء أي ادعى بعد العدة انه راجعها بعد العدة ولا يصح (قوله سقطت مؤاخذه المراجع) مفاده انه في الاولى اذا رجعت لا عدة عليها ولا نفقة (قوله وان كذبت فلا شيء لها) أي من النفقة والكسوة وقوله ولا عليها أي فلا عدة عليها في الاولى (قوله شبهه تكرار الخ) اغما قال شبهه ولم يقل تكرار لانه قال اذ التماذى على التصديق مستلزم ولم يقل هو تصديقها أي ولما كان مستلزما لذلك لم يكن عينه فلا تكرار (قوله ولا هي زوجة في الحكم) أي حكم الشرع (قوله وفي الاولى أيضا لکن بعد العدة الخ) هذا لا يناسب الحل المتقدم له الذي مشى فيه على كلام نت من ان قوله وأخذ (٢٢٣) باقرارهما مادامت العدة باقية فاذا انقضت

العدة فلا مؤاخذه بالاقرار وتزوج بالغير وتلك الرجعة كالعدم فهذا الكلام يناسب كلام الشيخ عبد الرحمن والشيخ خضر وقد علمت رده والحاصل ان شارحنا ذهب أولا الى ان قول المصنف ان تماذيا الخ راجع للمسئلتين فيكون حاصلا ان المرأة في المسئلة الاولى اذا شرعت في العدة عقتضى اقرارها ثم انها رجعت فلا يلزمها اتمامها واما عجب فرجعه للثانية فقط قائلا وأما الاولى فلا فرق بين أن تماذيا على التصديق أم لا ان استمرت العدة وان انقضت فلا بد أن تماذيا والعمل برجوعهما أو أحدهما كسئلة دعواه لها بعد ها ولا يلزم ان شيء فقوله ان تماذيا شرط فيما بعد الكاف وكذا فيما قبلها ان انقضت عدتها فان لم تنقض أخذ باقرارها تماذيا على التصديق أم لا فلها النفقة ولو رجعت وتمنع من نكاح غيره فيها ولو رجعت أيضا

في العدة من غير بينة أو مصدق مما يأتي فانه لا يصدق في ذلك أي وقد بان منه والحال ان الخلو قد علمت بينهما في هذه لکن يؤخذ بقتضى دعواه وهي انها زوجته على الدوام فيجب عليه لها ما يجب للزوجة وكذا هي ان صدقته ولا يمكن واحد منهما من صاحبه اما ان كانت له بينة بذلك أو بانه بات عند ها في العدة فانه يصدق وتصح رجعتها وان كذبت كما يأتي فقوله بعدها أي العدة متعلق بدعواه لا بالهاء من لها وقوله ان تماذيا يرجع للمسئلتين وهما التصديق على الوطء من غير علم دخول ودعوى الرجعة بعد العدة أو الرجوع أو أحدهما وكذب نفسه سقطت مؤاخذه المراجع منها قاله بعض القرويين وانظر بسط المسئلة في الشرح الكبير (ص) وللمصدق النفقة (ش) أي وللمصدق في المسئلتين النفقة والكسوة وعليها العدة في الاولى وتمنع من نكاح غيره أبدا في الثانية وان كذبت فلا شيء لها ولا عليها من ذلك وفي هذا شبهه تكرار مع قوله ان تماذيا على التصديق اذ التماذى على التصديق مستلزم لتصديقها واغما ارتكبه ليرتب عليه قوله (ولا تطلق) عليه في الثانية ان قامت (لحقها في الوطء) لانه لم يقصد ضررها ولا هي زوجة في الحكم ولا ان يبداهان ترجع فيسقط عنهما كان لازما لها باقرارها وهذا يقتضى ان قوله ولا تطلق الخ في الثانية وفي الاولى أيضا لکن بعد العدة (ص) وله جبرها على تجديد عقد ببع دينار (ش) أي وللزوج أن يجبر المصدقة على تجديد عقد عليها ببع دينار بان يحضر وليها ويدفع لها ذلك وتجبر على أخذها ويعيدها له وليها بعد قد جديدها لانها في عصمتها وانما كان ممنوعا منها الحق الله في ابتداء نكاح بغير شرطه وذلك بزل بوجود العقد الجديد فان أبي الولي فان السلطان يعقد له عليها وان أبت هي (ص) ولا ان أقربه فقط في زيارة بخلاف البناء (ش) يعني ان الزوج اذا خلا برجوعته في خلو زيارته فادعى انه أصابها فانه لا يصدق اذا كذبت فليس له رجعتها ولها كل الصداق لاقراره وعليها العدة للخلوة وان خلا بها خلو البناء وأقرب بالوطء فقط فانه يعمل باقراره فله الرجعة وعليها العدة ولها جميع الصداق فقوله ولا ان أقر الخ معطوف على قوله ولا ان لم يعلم دخول أي ولا تثبت له رجعة عليها

والى كلام عجب هذا مال شارحنا آخر حيث يقول وفي الاولى أيضا الخ والحاصل ان شارحنا حيث يقول ان قوله تماذيا راجع للمسئلتين وكذا قوله وللمصدق النفقة في المسئلتين فهو ماش على كلام الشيخ سالم وقول شارحنا آخر حيث يقول وهذا يقتضى الخ فهو ماش على كلام عجب (قوله وله جبرها الخ) هذا حيث لم ترجع قبل جبره حيث كان يعمل برجوعها وذلك في الثانية أبدا وفي الاولى بعد انقضاء العدة وأما في الاولى فيجبرها ولو رجعت لان رجوعها لا يعمل به هذا على كلام عجب الذي مشى عليه شارحنا آخر (قوله فان أبي الولي فان السلطان يعقد له) أي ان كانت حرة وان كانت أمة فله جبر سيدها حيث اعترف السيد بارتجاع الزوج فان أبي عقد السلطان (قوله بخلاف البناء) المذهب كما أفاده ابن عرفة انه لا فرق بين خلو الزيارة وخلوة البناء وانه لا بد في صحة الرجعة من اقرارهما معا على الوطء وينزل منزلة اقرارهما اذا أتت بولد ولم ينقه بلعان لکن ذكر صاحب الشامل ان المشهور يكتفي باقراره فقط في خلو البناء كما ذكره المصنف فظهر ترجيح كل من القولين والنفس أميل لما قاله ابن عرفة



(قوله سواء زارته أوزارها) كذا قاله أبو الحسن وقوله وبعبارة الخ هذه العبارة مخالفة لأبي الحسن واقتصر بعضهم عليها فيفيد ترجيح  
(قوله إلى اجتماع الشئين) أي ملاحظة الشئين كونه حقا للزوج وكونه فيها ضرب من النكاح وتحتاج إلى نية فاحد القولين يلاحظ  
أحد الشئين والثاني يلاحظ الآخر (قوله وألا آن (٢٣٤) فقط الخ) ينبغي أن يكون هذا هو الراجح كما عند ابن محرز وغير واحد لأنهما

حق للزوج فله تعليقه وتخييره  
ومرادهم بقوله يطل الآن أنها  
لا تثبت الآن لأنها حاصلة الآن  
ولا تصح فليس المراد بالبطالان فرع  
الحصول الآن (قوله وعلى الأول)  
وكذا على الثاني لو وطئ قبل غدا  
وهو يرى أن رجعة صحبة (قوله  
وفي كلام الشارح بهرام نظر) وذلك  
أنه صور المصنف بقوله لمطلقة  
الرجعية أن دخلت الدار فقد  
ارتجعتها فإن ذلك لا ينفعه ويستغنى  
عن ذلك بقوله وفي إبطال الخ لان  
التعليق على الفعل المستقبل  
كالتعليق على الزمن المستقبل  
ولا يخفى أن المصنف قال من يغيب  
أي من يريد الغيبة ويخاف وقوع  
الطلاق (قوله لأجل مشكوك فيه)  
أي وهو زمان غامض العتق وفيه أن  
ذلك موجود في أن دخلت الدار  
فأنت طالق (قوله فقالت في مجلس  
العقد) لا مفهوم لذلك إذ لا فرق بين  
أن يكون ذلك في العقد أو بعده  
(قوله وادعى أنه وطئ بنية الرجعة)  
هذه زيادة للحققة وليست في نسخه  
والذي في نسخه ويصدق الخ  
بعد قوله في العدة الخ وينبغي أن  
قامت على إقراره بالتبذير فيها  
كذلك وحينئذ فلو دخل على مطلقة  
وبات عندها ثم مات بعد العدة ولم  
يذكر أنه ارتجعتها فلا تثبت بذلك  
الرجعة ولا ترثه ولا عدة وفاة (قوله  
احتمالان الخ) أولهما وصحت  
رجعته أن قامت بينة على إقراره

أن أقرب الوطء فقط وكذبته هي في خلاف زيارة سواء زارته أوزارها وبعبارة وكلام المؤلف فيما  
إذا كان هو الزائر وأما لو كانت هي الزائرة صدق في دعواه الوطء وصحت رجعته ولما كانت  
الرجعة حقا للزوج وفيها ضرب من النكاح وتحتاج إلى نية مقارنة أشار إلى اجتماع الشئين  
فيها بقوله (ص) وفي إبطالها أن لم يتجز كغدا وألا آن فقط تأويلان (ش) يعني أنه اختلف في  
الرجعة إذا كانت معاقبة غير متبذرة كقوله إذا كان في غدا فقد راجعت هل تبطل حالا وما لا  
ولا تصح رأسا لان الرجعة ضرب من النكاح وهو لا يصح مؤجلا ولا حتما جهات نية مقارنة  
أو تبطل الآن فقط وتكون صحبة غدا لانها حق للزوج فله تعليقها وعليه فلا يبطؤها ولا  
يستمتع بها قبل مجي غدا أي أنها قبل مجيئه حكمها حكم من لم تراجع فان انقضت عدتها قبل  
مجي غدا لوضع أو حيض أو تم زمانها أن كانت بالاشهر فلا تصح رجعتها أبجى غدا وعلى الأول لو  
وطئ وهو يرى أن رجعته صحبة كان وطؤه رجعة أي لانه فعل قارنته التبعة (ص) ولأن قال  
من يغيب أن دخلت فقد ارتجعتها (ش) هو إشارة لقول سحنون فحين قال لزوجه أن دخلت  
الدار فانت طالق فأراد أن يسافر وخاف أن تحبسه فقال بحضرة بينة أن دخلت الدار فقد  
ارتجعتها فقال لا ينفع بذلك ولا تتم له رجعة وعلى هذا فكلام المؤلف محمول على أنه خاف وقوع  
الطلاق عليه فعلى الرجعة على تقدير وقوعه وفي كلام الشارح بهرام نظر انظر الشرح الكبير  
(ص) كاختيار الامة نفسها أو زوجها بتقدير عتقها (ش) التشبيه في البطالان والمعنى أن  
الامة المتزوجة بعد إذا أشهدت على نفسها أن تم عتقها وهي تحت زوجها المذكور فقد  
اختارت فراقه أو اختارته فلا يلزمها أخذ ولا إسقاط ولها إذا عتقت أن تختار خلاف  
ما أشهدت به أولا لان ذلك لم يكن وجبا لها ولانه طلاق لأجل مشكوك فيه وخلاف عمل  
الماضين (ص) بخلاف ذات الشرط تقول ان فعله زوجي فقد فارقت (ش) يعني أن الزوجة  
تخالف الامة في الشرط والمعنى أن الزوجة حرة أو أمة إذا شرط لها زوجها أنه إذا تزوج  
أو تسمى عليها مثلا فأمرها يسدها فقالت في مجلس العقد شاهدوا على أني ان فعل زوجي  
شيأ من ذلك فقد فارقت أو اختارته فانه يلزمها الأخذ أو الإسقاط والفرق أن خيار الامة انما  
يجب بعينها فاختيارها ساقط كالشفعة في إسقاطها قبل الشراء والمملكة جعل لها زوجها  
ما كان له إيقاعه معلقا على أمر فكذلك الزوجة ولما ذكرنا ما كن التي لا تصح فيها الرجعة  
شريع فيما تصح فيه فقال (ص) وصحت رجعته أن قامت بينة على إقراره (ش) موضوع هذه  
المسئلة أن الدخول قد علم بين الزوجين فيها ومعناها أن الزوج أقام بينة بعد العدة تشهد على  
إقراره بالوطء في العدة وادعى أنه وطئ بنية الرجعة فانه يصدق أنه أراد به الرجعة وفي الشارح  
احتمالان غير هذا فيهما نظر (ص) أو نصرفه ومبينة فيها (ش) ضمير فيها للعدة وهو راجع لمسئلة  
الإقرار والتصرف والمبيت والمعنى أن الزوج إذا أقام بينة بعد العدة تشهد أنه كان يتصرف في  
مصالحها وأنه كان يبيت عندها في العدة وادعى مع ذلك أنه راجعها في العدة فانه يصدق  
ولو كذبته المرأة بالبينة شهدت على معانيتها بالتصرف والمبيت معها لا على إقراره بها فيها

بوطئها قبل الطلاق فانه قال لماذا كران الرجعة لا تكون إلا مع الدخول وأنه إذا لم يعلم دخول لا تصح ولو تصادقا والمراد  
على الوطء قبل الطلاق بنية على أن هذه المسئلة بخلاف ذلك وان الزوج إذا أقام بينة على إقراره بالوطء قبل الطلاق أن له الرجعة هكذا  
قال أشهب الثاني أقام بينة بعد العدة أنه راجعها قبل انقضاء العدة والحكم في الأولى لا شهب والثانية نسبها بعضهم للمدونة وليس  
كذلك بل الذي فيها ماصور به الشارح (قوله فالبينة شهدت على معانيتها الخ) وأما الشهود وعلى الإقرار بذلك من غير معانيتها فلا يعمل به



(قوله فالو او على حالها) لا يخفى انه على هذه النسخة تقتضى عدم الاكتفاء بالمبيت وحده الا ان يقال هو تفصيل في مفهوم الوصف على نسخة الواو وتبين ان نسخة أو أحسن لانه لا تكاف فيها (قوله ٢٢٥) فأقام بينه الرجل فيما يظهر لا النساء لان الشهادة على اقرارها بعدم الحيض لا على رؤية أثر الحيض فان لم يبقه لم يصح رجوعه ولو رجعت لتصديقه قاله أشهب (قوله لم يبقه) صادق بصورتين بوجود بينة لم يبقهها وبعدهم بينة أصلاً وهو غير مراد بل المراد الثانية (قوله ثم قالت الخ) انما بهن بشعر بانها تارخت بعد صماتها كما يفيد قول الشارح فلما انتهى من المراجعة قالت بعد يوم الخ أحسن ترز بذلك عمالوقالت ذلك نسفاً فانها تصدق من غير شبهة (قوله أو ولدت الخ) المعطوف على صحت محذوف أى أو قالت انقضت ثم تزوجت وولدت وحذف المعطوف لقريته جائز والتقدير أو أشهد رجعتا فقالت انقضت ثم تزوجت وولدت الخ (قوله ووضع عنده ولداً كاملاً) أى وتبين انها حاضت مع الحمل لان الحامل تحيض أو كانت تعمدت الكذب في قولها انقضت عدتي بالحيض (قوله لدون ستة أشهر) أى بان كانت ستة أشهر الأيام وأما الخمسة والأربعة فكانت ستة (قوله بوطه) أو تلذد الزوج الثاني بها أو السيد الخ) فان لم يحصل العقد الثاني لم نفث على الاول الا ان يكون الاول عالماً بتزوج الثاني ولو كان عالماً وان لم يدخل (قوله الا في تحريم الاستمتاع) الاولى أن يقول الا في الاستمتاع لانه المناسب للاستثناء (قوله بنظرة الخ) أى ولولوجه والكفين بلدة (قوله واختلافه بها) تفكير

والمراد بالتصرف التصرف في حوائجها ومصالحها لا الدخول عليها لانه لازم للمبيت وعلى هذا فالو او على حالها وهو الموافق لما في المدونة وعلى ما لابن الحاجب وابن بشير من عطف المبيت على التصرف باو يحمل التصرف على تحصيل الامن الزوج بمقتضى العادة كدخوله عليها وغلق الباب عليها ونحو ذلك (ص) أو قالت حضت ثالثة فأقام بينة على قولها قبله بما يكذبها (ش) هذا معطوف على ما تصح فيه الرجعة والمعنى ان الرجل اذا راجع زوجته فقالت دخلت في الحيضة الثالثة وبذلك انقضت عدتي فلا تراجع لك على فأقام بينة تشهد على قولها انها قالت قبل ذلك لم أحض أو قد حضت حيضة ولم يحض زمن من حين قولها يحتمل ان تحبض فيه بقبية الثلاث حيض فان الرجعة صحيحة ولا يعتبر قولها قوله بما يكذبها متعلق بقولها وافهم قوله فأقام بينة انه لم يبقه لم يصح ولا تصح رجوعه (ص) أو أشهد رجعتا فصحت ثم قالت كانت انقضت (ش) يعنى ان الزوج اذا طلق زوجته طلاقاً رجعيًا ثم راجعها فصحت عند ذلك فلما انتهى زمن المراجعة قالت بعد يوم أو أقل عدتي كانت انقضت قبل المراجعة فان ذلك لا يقبل منها وبعدها وصحت رجوعه لان سكوتها مع الاشهاد به دليل على صحة الرجعة ومفهوم صحتها انها لو أنكرت لا تصح رجوعته بشرط ان تقضى مدة يمكن فيها الانقضاء (ص) أو ولدت لدون ستة أشهر وردت رجوعته ولم تحرم على الثاني (ش) يعنى ان الزوج اذا ادعى بعد انقضاء العدة انه كان قد راجع زوجته في العدة وكذبه وعلم بينهما دخول ووطء فانه لا يصح في ذلك وقد بان منه فيكون من التزويج فتزوجت بغيره ووضع عنده ولداً كاملاً لدون ستة أشهر من يوم وطء الثاني فان الولد يلحق بالاول وينسخ نكاح الثاني وتردد الاول برجعته التي ادعاها لانه تبين انها حين الطلاق كانت حاملاً وقد علمت ان عدة الحامل وضع جها كله فاذا مات عنها هذا الاول أو طلقها وانقضت عدتها منته فانه يجوز لهذا الثاني ان يتزوجها ولا تحرم عليه لانه تبين انه تزوج ذات زوج لا معتمدة وفي هذا التعليل نظر لانه يوهم أن تزويج المعتمدة من طلاق رجعي يؤبد وليس كذلك كما هو وبعبارة واخل المؤلف باصر بن أحدهما تقييد قوله أو ولدت لدون ستة أشهر بان يكون الولد على طور لا يكون الا بعد هذه المدة فان كان على طور يكون في هذه المدة عليه فان رجعة الاول لا تصح ثانيهما تقييد قوله وردت الخ بما اذا كان الولد يلحق بالاول فان كان بين طلاق الاول وولادتها للولد أكثر من أقصى أمداً للحمل فلا ترد رجوعته (ص) وان لم تعلم بها حتى انقضت وتزوجت أو وطئ الأمة سيد هافيكالولين (ش) الضمير في بها للرجعة وفي تعلم للزوجة أى وان لم تعلم الزوجة برجعة الزوج لها حتى انقضت عدتها وتزوجت أو وطئها سيد هافيكالولين كانت أمة فتفوت على المراجع لها بوطه أو تلذد الزوج الثاني بها أو السيد غير العالمين كفوات ذات الوليين على الزوج الاول بتلذد الثاني (ص) والرجعية كالزوجة الا في تحريم الاستمتاع بها والدخول عليها والا كل معها (ش) الكلام الآن على أحكام المرتجعة والمعنى ان الرجعية حكمها حكم الزوجة في وجوب النفقة والكسوة والمواثبة بينهما وغير ذلك الا في تحريم الاستمتاع بها قبل المراجعة بنظرة أو غيرهما من رؤية شعر واختلاصها لان الطلاق مضاد للنكاح الذي هو سبب للإباحة ولا بقاء للضد مع وجود ضده ولا يكاملها ولا يدخل عليها ولو كان معها من يحفظها ولا يأكل معها ولو كانت نيت رجعتها حتى راجعها وهذا شديد عليه لثلاثاً كراماً كان فلا يراد ان الاجنبى



(قوله والوضع) سواء كان الوضع سقطاً أو لا (قوله ما يمكن) أي مدة دوام إمكان تصديقها أي غالباً أو مداماً أو قوله وسئل النساء وهل يحاقن مع تصديقهن أو لا قولان والراجح الأول كما هو مفاد بعضهم (قوله كالشهر ونحوه) فإن قالت كيف يتصور حبسها ثلاثاً في شهر حتى يسئل النساء مع أن أقل الظهر نصف شهر قلت يتصور بأن يطلقها أول ليلة من شهر قبل طلوع فجره وهي طاهرة فحيض وينقطع عنها قبل الفجر أيضاً فتمت خمسة عشر يوماً طاهراً ثم يأتيها في الليلة السادسة عشر وينقطع عنها قبل الفجر ويستمر كذلك ثم يأتيها الحيض عقب غروب آخر يوم من الشهر لأن العبرة في الظهر بالأيام فلا يضربا تيان الحيض أول ليلة من الشهر وانقطاعه قبل فجرها وكذا في سادسة عشر ليلة منه وانقطاعه (٢٢٦) قبل فجرها هذا على المشهور من أن أقل الظهر نصف شهر وأما على

القول الضعيف من أن أقل الظهر عشرة أيام أو ثمانية قصوره ظاهر وأجيب أيضاً بأن ما هنا مشهور مبني على ضعيف (قوله أو أشكل الأمر) بأن لم تعلم المدة لكن إذا لم تعلم المدة كيف تعلم النسوة الطريق فالأولى اسقاط ذلك والحاصل أن لنا حالتين حالة إمكان وحالة وقوع فاما حالة الإمكان فهي معلومة لتأنيهاً في الشهر وأما حالة الوقوع فتعلم من النساء عند سؤالهن فأين الأشكال الذي يرجع عنده لسؤال النساء لتحقيق الأمر الواقعي (قوله ولا روية النساء الخ) الفرق بين هذه والتي قبلها أن هذه صرح بتكذيب نفسها ولم تستدعها تعذر به بخلاف التي قبلها ولو ذكر هذه عقب قوله ولا يفيد تكذيبها نفسها بقوله وان رأيتها النساء كان أحسن لأن هذه كالتعمه لها (قوله والمذهب كله) أي فلها النفقة والكسوة وكذا الرجعة وقال الشيخ أجد لا تثبت له الرجعة ويحمل ابن عرفة على ما عده (أقول) وهو بعيد من كلام ابن عرفة (قوله بعد كسنة) مخالف للنقل والصواب بعد سنة

يباح له ذلك مع الأجنبية ولا بأس أن يرى وجهها وكفيها الغير لذة اتفاقاً أو لا جنباً ذلك وله السكنى معها في دار جماعة لها وللناس ولو أعزب وقوله كالزوجة أي التي لا خلل ولا ثلم في عصمتها فلم يلزم تشبيه الشيء بنفسه ومن أحكام الرجعية أنه يصح منها الإيلاء والظهار واللعان والطلاق وأن يطلقها لا يجوز له أن يجمع بينها وبين من يحرم جمعها معها مادامت في العدة (ص) وصدقت في انقضاء عدة الإقراء والوضع بلايين ما يمكن وسئل النساء (ش) يعني أن الزوجة ولو أمة إذا راجعها زوجها فقلت عقب ذلك عدتي قد انقضت بثلاثة أقراء أو بوضع الحمل فانها مصدقة في ذلك ولو خالفها الزوج إذا كان هناك زمن يمكن فيه انقضاء العدة بما ادعت ولا يمين عليها وإن خالفت عاداتها لأن النساء مؤتمنات على فروجهن وإذا ادعت انقضاء عدتها في مدة تنقضي فيها نادراً كالشهر ونحوه أو أشكل الأمر فإن النساء يستأن عن ذلك فإن شهدن لها بذلك أي شهدن أن النساء يحضن لمثل هذا فإنها تصدق فليس قوله وسئل النساء من نبطاً بقوله ما أمكن لأنها إذا ادعت في زمن يمكن فيه الانقضاء صدقت ولا حاجة لسؤال النساء بل هو مقتض براجع لما إذا ادعت ما لا يمكن فيه الانقضاء إلا نادراً أو أشكل الأمر وفهم منه أن ادعاءها في مدة لا تنقضي فيها بحال لا تصدق فالأقسام ثلاثة (ص) ولا يفيدها تكذيبها نفسها ولا أنهارأت أول الدم وانقطع ولا روية النساء لها (ش) يعني أن المرأة إذا قالت أولاد انقضت عدتي فيما يمكن من أقراء أو وضع حمل وقتي هي مصدقة في ذلك وقد بان منه فقوله بعد ذلك كنت كاذبة وإن عدتي لم تنقض فانه بعد ذلك منها نداماً ولا يحل لمطلقها رجعتها إلا بعد جديد لأنها داعية لتسكاح بالاولى وصدق وشهود وكذلك لا يفيدها بعد قولها دخلت في الحيضة الثالثة أني رأيت أول الدم وانقطع وكنت أظن دوامه الدوام المعتبر في العدة وهو يوم أو بعضه وقد بان بقولها الاول وتبع المؤلف في هذا ابن الحاجب وقال ابن عرفة والمذهب كله على قبول قولها أنهارأت أول الدم وانقطع وكذلك لا يفيدها بعد قولها حضت ثالثة روية النساء لها فصدقتها وقيل ليس بها أثر حيض ولا يلتفت إلى قولهن وبانت حين قالت ذلك أن كان في مقدار حيض فيه النساء وظاهره كإباحة الحاجب عموم ذلك في الإقراء أو الوضع بان تقول وضعت ثم تقول كذبت ورأيتها فلم يجدن أثر وضع وقال في توضيحه الظاهر لا فرق بينهما اهـ (ص) ولومات زوجها بعد كسنة فقالت لم أحض الا واحدة فإن كانت غير مرضع ولا مريضه لم تصدق إلا أن كانت تظهره وحلفت في كاسته لا في كالاربعة وعشر (ش) يعني أنه إذا طلقها طلاقاً رجعياً ثم مات بعد سنة ونحوها من يوم الطلاق فقالت زوجته

(قوله فإن كانت غير مرضع ولا مريضه) وأما المرضع والمرضة فيصدقان بلايين مدة الرضاع والمرض وتصدق لم المرضع والمرضة مرضاً شأنه منع الحيض في عدم انقضائها بعد الفطام بالفعل ولو تأخر عن مدته الشرعية وبعد المرض يمين أي قبل العام ولا تصدق بعد عام ولو حلفت حيث لم يظهر عدم الانقضاء والاصداق يمين (قوله إلا أن كانت تظهره) فتصدق بيمين ولو في أكثر من عامين (قوله وحلفت في كاسته) أي إلى تمام العام (قوله وعشر) أي ليال عشر الأولى حذفها لأنه مما دخل تحت الكاف ولا فرق في ذلك كله بين أن تخالف عاداتها أم لا وقال بعض الشيوخ محل عدم تصديقها بعد السنة عند عدم الاظهار ما لم توافق خادتها وهو معقول المعنى



(قوله ولا تكون بذلك عاصية) أي ولا تسقط نفقتها (قوله ويؤخذ كراهة) (٢٢٧) (الح) وجهه ان خلاف الاولى من قبيل الجائز

فكثيرا ما يعبرون بالجواز مراد به  
خلاف الاولى فان قيل هذا صواب  
يكون المعنى ان عدمه خلاف  
الصواب ولا يقال في خلاف الاولى  
انه خلاف الصواب لما تقدم انه  
من قبيل الجائز بل يقال في المكروه  
ذلك فتدبر (قوله أي وشهادة الولي)  
أي فلا مفهوم للسيد ولا فرق في  
الولي بين ان يكون محجرا أم لا (قوله)  
فلا يكون آتيا بالمستحب) أي  
ولا تصح الرجعة كما هو رأوا ولا  
تفلاصته ان قول المصنف وشهادة  
السيد كالعديم في جميع مسائل  
الباب (قوله على قدر حاله) لوقال  
وعلى قدر حاله لكان أحسن  
لأفادته انه مندوب آخر ولا فرق في  
الزوج بين ان يكون مريضاً مرضاً  
مخوفاً أم لا لانه لما أمر به في مقابلة  
كسر المطلقة لم يكن تبرعاً ولمراعاة  
القول بوجوبها (قوله وانما روى  
قدر حاله فقط) فلو كان غنياً متزوجاً  
بفقيرة فلوروى حالها يناسبها  
عشرة انصاف وان روى حاله  
عشرون ديناراً وان روى حالهما  
معا عشرة مثلاً في روى حاله فقط  
عشرين (قوله والاصل في الامر  
الوجوب) أي المأخوذ من حقاؤه  
ويدل عليه العبارة الثانية وعدم  
ذكره قوله ومتعوهن والا كان  
المناسب ذكره في الاستدلال (قوله)  
لان الواجبات لا تقيدها (بها)  
ورد أيضاً بان الاحسان والتقوى  
من باب التهييج لا من باب تقييد  
الحكم بالوصف أي لا يأتي ان يكون  
من المحسنين والمتقين الا رجل  
سوء وقد يقال والمندوبات لا تنقيد

لم أحض من يوم طلقتني الى الآن أصلاً ولم أحض الا واحدة أو اثنتين ولم أدخل في الثالثة فلا  
يخلو حالها من أمرين تارة تظهر احتباس دمها وتكرّر ذلك حتى يظهر من قولها في حياة  
مطلقها فانه يقبل قولها في ذلك وترثه لضعف التهمة حينئذ ولو باكثر من العام والعامين وتارة  
لم تكن تظهر في حياة مطلقها فانها لاتصدق في ذلك ولا ترث منه شيئاً لدعواها أمر نادراً  
فالتهمة حينئذ قوية وهذا كله اذا كانت غير مرضعة ولا مريضة فان كانت مريضة أو  
مرضعة فانها تصدق في ذلك وترثه لان المرض والرضاع يمنعان الحيض غالباً فالتهمة حينئذ  
وان مات بعد ستة أشهر من يوم الطلاق وقالت لم أحض أصلاً ولم أحض الا واحدة أو اثنتين ولم  
أدخل في الثالثة فانها تصدق في ذلك يمين وترثه وان مات بعد أربع أشهر من يوم الطلاق  
صدقت من غير يمين ومفهوم مات انها لو ادعت طول عدتها وهو حي لا يكون الحكم كذلك وهو  
كذلك والحكم انها ان كانت باننا صدقت لانها معترفة على نفسها وان كانت رجعية لم يمكن من  
رجعتها مطلقاً لكن ان صدقها فلها عليه النفقة وغيرها مما للرجعية وان كذبها فلا شيء لها  
(ص) ونذب الاشهاد (ش) المشهور ان الاشهاد على الرجعة مستحب لا واجب كما قيل (ص)  
واصابت من منعته (ش) يعني ان من طلق زوجته طلاقاً رجعياً ثم راجعها وأراد ان  
يجامها فمنعته من ذلك الا بعد الاشهاد فان ذلك من حقها وهو دليل على رشدها ولا تكون  
بذلك عاصية لزوجها بل تؤجر على المنع وكذا ينذب للمطلق الاشهاد على الرجعة كذلك ينذب له  
اعلامها أيضاً ويؤخذ كراهة عدم الاشهاد من قوله واصابت (ص) وشهادة السيد كالعديم  
(ش) يعني انه اذا طلق زوجته الا طلاقاً رجعياً ثم ادعى بعد انقضاء العدة انه كان راجعها  
في العدة فانه لا يصدق في ذلك ولا تصح رجعته ولو صدقته الزوجة على ذلك فلو شهد السيد  
ان زوجها كان راجعها في العدة فان شهادته كالعديم لانه يتهم على ذلك وللزوج جبرها على  
تجديده عقد ربيع دينار فان أبي سيدة ان يعيدها له فان السلطان يعقده عليها لان السيد  
معترف بانها باقية في عصمة زوجها وقوله السيد أي وشهادة الولي مع غيره كالعديم فلا يكون  
آتياً بالمستحب الا اذا شهد رجلين غيره (ص) والمتعة على قدر حاله (ش) المشهور من المذهب  
ان المتعة وهي ما يعطيه الزوج مطلقته ليحبر بذلك الالم الذي حصل لها بسبب الفراق مستحبة  
وتكون على قدر حال الزوج فقط ولو كان عبداً لان الاذن له في النكاح اذن في تواجعه لقوله  
تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وانما روى قدر حاله فقط لان كسرها جاء من قبله فقط  
فبراى جبرها منه وبه يظهر الفرق بينهما وبين النفقة المراعى فيها وسعها وحالها فقط والمتعة  
عطف على الاشهاد من قوله ونذب الاشهاد وهذا هو المشهور وقيل بالوجوب لقوله تعالى على  
الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعاً بالمعروف حقاً على المحسنين وقال أيضاً على المتقين  
والاصل في الامر الوجوب قلنا صرفه عنه هنا قوله على المحسنين والمتقين لان الواجبات  
لا تنقيد بها وبعبارة وما قيل من ان حقاؤه على من ألقاها الوجوب أجيب عن الاول بان المراد  
بالحق الثابت المقابل للباطل والمندوب ثابت وعن الثاني بان الامر هنا بالنذب لتقييده  
بالمحسنين والمتقين لكن المتعة تكون للمطلقة طلاقاً بائناً اثر طلاقها حصول الوحشة بلم  
الفراق وللمطلقة طلاقاً رجعياً بعد العدة لانها مادامت في العدة ترجو الرجعة فلا كسر عندها  
ولانه لو دفعها لها قبل الرجعة ثم ارتجعها لم يرجع بها لانها كهبة مقبوضة فان مات قبل ان تمتنع  
فان المتعة تدفع الى ورثتها بائناً أو رجعية والى ذلك أشار بقوله (بعد العدة للرجعية أو ورثتها)

بها واعلم انه سكت عن قوله ومتعوهن مع انه أمر صريحاً (قوله بعد العدة للرجعية) (الح) محصل كون المتعة تدفع للورثة في الرجعي اذا  
مات بعد انقضاء العدة من الطلاق الرجعي وأما اذا مات قبل انقضاء عدة الرجعي فلا متعة لورثتها



(قوله ككل مطلقه) أي حرة أو أمة مسلمة أو كتابية طلقها عن مشاورة أم لا أي بئن لان ما قبله مفروض في الرجعية أي طلقها زوجها خرجت من ارادت فلا متعة لها وانظر لو ارادت هو ولو اراد من حكم الشرع بطلاقها فيسقط متى المراجعة (قوله ممن فسح نكاحها) أي الا لرضاع فيندب فيه المتعة كان لها انصف الصداق كما اذا ادعاه فانكرت أولا (قوله فلها ان تنزع ما في يده) وأيضا حصل لها الجبر بملكه على أنها تقدر على عققه في تزوجها (قوله ٢٣٨) استثناء متصل) أي في الغالب لان المختارة للعيوب لا طلاق معها (قوله كان الطلاق

منه) أي في المختلعة والتي فرض لها وقوله أو منها أي كالمفوضة والمملوكة وقوله أو من سببه كالخيرة والمملوكة وقوله أو من سببها كذات العيب والمختلعة (قوله برضاها) تقييد في الغير وأما من غيرها بغير رضاها فتقع كما اذا طلقها بلفظ الطلوع وأقاد المصنف ذلك بقوله اختلفت دون خولعت مبنيًا للمجهول (قوله لمن زوجت تفويضا) قاصر بل كلام المصنف شامل لمن فرض لها ابتداء أو بعد العقد (قوله كمن نكحت الخ) أي والفرض انه بعد البناء وان كان يتوهم انه قبل البناء وحينئذ فن طلقت قبل البناء في نكاح التسمية لا متعة لها (قوله لاجل عيبه) وأما اذا كان العيب بهما فكذلك اذا اختارت هي الفراق وأما لو اختار هو الفراق فمتعها وأولى في عدم التمتع لو فارقها لاجل عيب بها فالصور أربع (قوله اللخمى وهو الصحيح) والمصنف لم يعمده فلا يعول الاعلى كلام المصنف

### باب الإيلاء

(قوله أم لا) الظاهر لم يكن طلاقا أصلا لا بائنا ولا رجعيًا (قوله فلماذا جمعهما) المؤلف أي لاجل الخلاف في كونهما طلاقا جمعهما المؤلف أي أتى بهما عقب الطلاق الشامل للبائن وغيره فحينئذ لم يكن ذلك

فلومات الزوج قبل ان يمتعها أو ردها إلى عصمته قبل دفعها لها سقطت بائنا أو رجعية (ص) ككل مطلقه في نكاح لازم (ش) التشبيه تام وهو ان المتعة تدفع لها ان كانت حرة أو ولورثتها ان كانت ممتعة واحترز بالمطلقه ممن فسح نكاحها فانه لا متعة لها واليه أشار بقوله (لا في فسح كلعان) لان الملاعة قد حصل لها غاية الضرر مما لا يجبره المتعة وقوله في نكاح لان المطلقة لا تكون الا في نكاح ولكنه صرح به لاجل قوله لازم والزوج في كل شيء بحسبه فما يقوت بالدخول أو الطول أو ولادة الأولاد لازم واحترز به من غير اللازم كنكاح ذات العيب فانها اذا ردت به لا متعة لها لانها غارة بعينها أو مختارة لفراقه لعيبه (ص) وملك أحد الزوجين (ش) يعني ان أحد الزوجين اذا ملك جميع الآخر فانه لا يمتعه لان المالك ان كان هو الزوج فانه لا يمتعه لان الزوج وما عدا ملكه ملك لها فلها أن تنزع ما في يده وان كان المالك هو الزوج فان الزوجة لم تحصل عندها وحشة لانه يطوؤها بملك الجين أموال ملك أحدهما بعض الآخر فالمتعة لحصول الام لان ملك البعض يمنع الوطء (ص) الامن اختلفت أو فرض لها وطلقت قبل البناء ومختارة لعنتها أو لعيبه وخيرة ومملوكة (ش) هذا مستثنى من قوله ككل مطلقه وهو استثناء متصل لان المختارة لعنتها الخ يصدق انها مطلقه لان قوله مطلقه يشمل ما ذكره سواء كان الطلاق منه أو منها أو من سببه أو من سببها والمعنى ان من خالعت زوجها بعوض منها أو من غيرها برضاها فانه لا متعة لها اذ لا وحشة لها ولذلك قال اختلفت للإشارة الى انها هي المختلعة وانما مختارة ولم يقل خلعت وكذلك لا متعة لمن زوجت تفويضا وقد فرض الزوج لها صداقا وطلقت قبل البناء لبقاء سلعها وأخذها نصفه أما لو طلقت قبل البناء وقبل الفرض فانها تمتع ومفهوم قبل البناء ان المطلقة بعده لها المتعة وهو كذلك كمن نكحت بصداق مسمى ابتداء وكذلك لا متعة لمن عتقت واختارت فراق زوجها العبد أو اختارت فراقه لاجل عيب به لان الفراق انما جاء من قبلها وهاتان صورتان مفهوم قوله فيما ضر لازم وأخرى لو فارقها لاجل عيب بها لانها غارة وأما المختارة لتزويج أمة عليها أو ثانية أو علمها بأحدة فألفت أكثر فان لها المتعة لان الطلاق سببه الزوج كما قاله ابن يونس وليست كالمعتقة تحت العبد تختار نفسها لان هذا أمر لا يدخل للزوج فيه وكذلك لا متعة لخيرة ومملوكة لان تمام الطلاق منها وان كان مبدؤه من الزوج وقبل لكل منهما المتعة اللخمى وهو الصحيح \* ولما أنهى الكلام على الرجعة أعقبه بالكلام على الإيلاء لتسبب الطلاق الرجعي عنه فقال

### باب الإيلاء

كذا قيل وفيه بحث اذ نسب الطلاق الرجعي عنه يقتضى تقدمه على الرجعة وقد يقال في توجيهه ما ذكره المؤلف ان كلام الإيلاء والظهار في الجاهلية كان طلاقا بائنا واختلف هل كان كذلك أول الاسلام أم لا وهو الصحيح فلذا جمعهما معا أتى بهما عقب الطلاق ومن المعلوم ان الرجعة من نوايع الطلاق والإيلاء لغة الامتناع قال الله تعالى ولا يأتل أولو الفضل منكم ثم استعمل فيما كان الامتناع منه يمين وشرا عرفة ابن عرفة بقوله حلف زوج على ترك وطء

مفيد التوجيه ما ذكره المصنف من جعل الإيلاء عقب ما تقدم انما عاقبه افادة جمع الامرين والائتمان بهما زوجته عقب الطلاق وقد يقال محط الفائدة على قوله ومن المعلوم ان الرجعة الخ (قوله ومن المعلوم ان الرجعة) جواب عما يقال ولا ي شئ قدم الرجعة فاجاب بقوله لانهم من نوايع الطلاق قد يقال قضية ذلك ان تؤخر عن الإيلاء والظهار الا أن يقال ان المعنى من نوايع الطلاق المتفق على انه ملاق (قوله ثم استعمل) الظاهر انه استعمل في عرف اللغة وعبارة الخطاب واختلف في مدلول الإيلاء لغة فقال



عباس أصل الإيلاء الامتناع قال الله تعالى ولا تأكل أولوا الفضل منكم ثم استعمل فيما كان الامتناع منه بين رقال المباحي الإيلاء في اللغة اليمين وقوله يوجب خيارها الخ صفة لحلف الزوج فان قلت كيف أوجب خيارها والموجب للخيار انما هو تلوم القاضي في الوطء فاذا امتنع خيرت قلت لما كان التلوم مسببا عن الحلف صح ذلك لان سبب السبب سبب قاله عجم وانظر قوله ثم استعمل فيما كان الامتناع ظاهره أنه استعمل في نفس الوطء وليس كذلك بل المراد ثم استعمل في الامتناع من الوطء باليمين (قوله يوجب خيارها في طلاقه) بأن يكون الحلف على أكثر من أربعة أشهر الى آخر ما سيأتي مما اعتبر في حقيقة الإيلاء (قوله أو صفة من صفاته النفسية) فيه انه لم يكن عندنا من الصفات النفسية الوجود وقوله أو المعنوية أراد بها ما يشمل المعاني (قوله أو ما فيه التزام عتيق) كأن يقول ان وطئت زوجتي فسيعد سرا أو فعلى عتيق رقية وقوله أو طلاق كأن يقول ان وطئت زوجتي فهي طالق أو فعمرة اشارة لوجه أخرى طالق وهو معطوف على قوله اسم الله (قوله أو غير ذلك) كأن يقول على نذر ان وطئت أو لا طؤك (قوله غير الصلاة) انظر عندهم ما وجه استثناء الصلاة (قوله ولا يجنون) أي إيلاء حال جنونه فان آلى (٢٢٩) عاقلا ثم جن وكل الامام من ينظر له فان رأى أن

لا ينيء طلق عليه وان رأى أن ينيء كفر عنه أو أعتق ان كانت يمينه بعتيق قاله أصبغ وان وطئها حال جنونه فهل هو في يمينه ويحنت ويكفر عنه نظرا لحال اليمين وهو قول أصبغ أولا يحنت ويسقط حقها في الوقف ويستأنف له أجل الإيلاء اذا عقل وهو قول اللخمي نظرا لحال الحنث ولولم يظالم يكن لها وقفه لان ذلك عذر كالمرض والمعتد كلام اللخمي (قوله لعدم حصولهما للكافر باليمين) قد يقال ان الكافر يعذب عذاب الكفر وعذاب المعصية والممتنع غفرانه عذاب الكفر لا عذاب المعصية (قوله بتصوير وقاعة) أي من جهته فيشمل ما اذا كانت الزوجة غير مطبقة أو غير مدخول بها كإبائي (قوله أي يمكن) الأولى ان يقول أو بالبناء للفاعل أي يمكن والحاصل انه ان قرئ بالبناء للمفعول يفسر

زوجته يوجب خيارها في طلاقه ورسمه المؤلف بقرب من رسم ابن الحاجب فقال (ص) يمين مسلم مكلف (ش) يعني ان الإيلاء حلف المسلم المكلف ولو عبدا باسم الله أو صفة من صفاته النفسية أو المعنوية أو ما فيه التزام عتيق أو طلاق أو صوم أو صدقة أو غير ذلك وخصه أحمد باليمين بالله وينعقد عند أبي حنيفة بكل ما فيه التزام غير الصلاة فلا ينعقد من صبي ولا مجنون بخلاف السفييه والسكران بحرام والاخرس اذا فهم منه بآشارة ونحوها ولا يجمي بلسانه ولا ينعقد من كافر خلافا للشافعي لعموم الآية وجوابه ان قوله فان فاذا فان الله غفور رحيم يمينه لعدم حصولهما للكافر باليمين (ص) يتصور وقاعة (ش) يتصور بضم المثناة التحتية أي يتعقل أي يمكن ان العقل يتصور وقاعة أي جماعه يحترز به عن المحبوب والخصي والشيخ الفاني والغنين والشاب اذا قطع ذكره فلا ينعقد منهم إيلاء وقوله بتصوير وقاعة ولوفى المستقبل ليشمل قوله (وان مريضا) أي وان كان الزوج الموصوف بما ذكر مرر يضافه كالصحيح على ظاهر المذهب عند ابن عبد السلام وهذا اذا أطلق أمالوقيد بعدة مريضه فلا إيلاء عليه ولو طال المرض الا أن يقصد الضرر فيطلق عليه لاجل الضرر (ص) يمنع وطء زوجته (ش) يعني ان حقيقة الإيلاء هي اليمين بمنع وطء الزوجة اما صريحها كقوله والله لا أطؤك أكثر من أربعة أشهر أو تضمنها كحلفه ان لا يلتقي معها أولا يغتسل من جنباتة منها كإبائي في كلام المؤلف وقوله يمنع جار ومجرور متعلق بيمين لتضمنه معنى الحلف والباء بمعنى على أي الحلف على ترك وطء زوجته وانما جعلت الباء بمعنى على لان منع الوطء محمول عليه لا محمول به ونسخة يمنع بالفعل والمثناة التحتية أو الفوقية بناء على ان اليمين مؤنثة أو مذكرة لانها بمعنى الحلف أحسن يحترز به عما اذا كانت اليمين لا تمنع مثل والله لا طأها لان بره في الوطء ومفهوم الوطء انه لو حلف على هجرانها مثلا وهو مع ذلك يصيبها فانه لا يلزمه إيلاء بذلك ومفهوم الزوجة انه

بقوله يعقل وان فسر بالبناء للفاعل يفسر بقوله يمكن وأما من جهته فيقع الإيلاء ولو كانت رتقا أو عقلا ولا يشترط امكان وطئها كما يأتي (قوله يحترز به الخ) فيه أن العقل يتصور وقاعة الشيخ الفاني الا أن يقال المراد بالامكان العقلي منظوره فيه للعادي فاذا كان الافضل ان يقول يمكن عادة (قوله المحبوب) أي بأن كان أولا غير محبوب ثم يجب اثناء المدة أو محبوبا ابتداء (قوله والشاب اذا قطع ذكره الخ) يشير الى أن المراد بقوله والشاب اذا قطع ذكره الخ (قوله اذا أطلق) أي والفرض انه لا يمكن منه الوطء خلافا لعب (قوله لاجل الضرر) أي لاجل قصد الضرر (قوله أو تضمننا) أي استلزاما وقوله كحلفه الخ أي والفرض انه استعمل الالتقاء في معناه الحقيقي وكذا الاغتسال وأما لو استعملهما في الوطء امكان من الصريح (قوله والباء بمعنى على) يقال لا حاجة لذلك بل الباء للملابسة (قوله أحسن) أي لان نسخة تمنع بالباء فيه تكلف لما علمت مما تقدم من التكلف أو لان يمنع صفة فلها مفهوم بخلاف منع فانه مفهوم لقب



(قوله الا انه يمنع من الضر الخ) مفاده ان أم الولد والسرية اذا حصل لهما الضر من ترك الوطء انه يجب عليه الوطء وبعبارة بهرام قالوا  
الا انه يمنع عن ذلك للضر لا سيما أم الولد وقوله وحلفه يضربها زاد بهرام فيمنع لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار وبعد هذا  
ضعيف والمعتمد انه لا يجب عليه الوطء كما يعلم مما تقدم من قوله وجبر المالك الخ (قوله قد علمت ان التعاليق) أى فى حل قول المصنف  
يمين مسلم مكلف (قوله لا من باب الالتزام) الذى لا يلزم به ايلاء كما اذا قال التزمت عدم وطئك ولكن فى بعض الشروح ومما اده باليمين  
ما يشمل الالتزامات والنذور والالخرج أكثر ٣٣٠ من مسائل الباب كان وطئها فعبدى حر أو على نذر لا أطوك اه ولا تنافى لان

لو حلف على ترك وطء سريته أو أم ولده أكثر من أربعة أشهر فانه لا يلزمه بذلك ايلاء  
الا انه يمنع من الضر لا سيما أم الولد اذ ليس له فيها منفعة الا الوطء وحلفه يضربها وشمل كلامه  
الزوجة الصغيرة التى تطيق الوطء ولا يضرب الاجل فىمن لا تطيقه حتى تطيق وفيمن لم يدخل  
بها من يوم الدعاء ومضى مدة التجهيز وقوله زوجته أى الكائنة حين الحلف أو المتجددة بعد  
الحلف على عدم وطئها (ص) وان تعليقا (ش) قد علمت ان التعاليق من باب الايمان على  
الصحيح لان من باب الالتزام فهو مبالغة فى صحة الايلاء والمعنى انه لا فرق فى لزوم الايلاء بين أن  
يكون منجزا كقوله والله لا أطوك لمضى خمسة أشهر مثلا أو معلقا كقوله والله لا أطوك حتى  
أدخل الدار مثلا وبعبارة يصح أن يكون مبالغة فى عين وفى منع الوطء وفى زوجته لان اليمين  
تكون منجزة ومعلقة ومنع الوطء كذلك يكون فى الحال ويكون معلقا وكذلك الزوجة أى وان  
كانت اليمين بمنع الوطء تعليقا أى ذات تعليق كوالله لا أطوك ان دخلت الدار أو ان كان عدم  
الوطء تعليقا أى معلقا كوالله لا أطوك حتى نسألنى أو تأتبنى أو وان كانت الزوجة أى  
الزوجة تعليقا أى معلقة كان تزوجت فلانة فوالله لا أطوها ثم وصف الزوجة المولى منها بقوله  
(غير المرضعة ولدها بنفسها) فلا ايلاء فى الحلف على عدم الوطء للمرضع كوالله لا أطوها حتى  
نفظم ولدها فلا يكون موليا قاله مالك فى الموطأ والمدونة فان مات الولد حصل له وطؤها ان كانت  
نيتة استصلاح الولد وان كان نوى يمينه حولين فهو مولد ان بقى أكثر من أربعة أشهر (ص)  
وان رجعية (ش) يعنى انه لا فرق فى لزوم الايلاء من الزوجة بين من هى فى العصة ومن طلقت  
طلاقا رجعيا فن حلف على ترك وطء الرجعية فهو مولد يضرب له الاجل ويؤمر بعد انقضائه  
بالقيصة فيرتجع ليصيب أو يطلق عليه أخرى لاحتمال أن يكون ارتجع وكم وهذا ان لم تنقض  
العدة والا فلا شئ عليه (ص) أكثر من أربعة أشهر أو شهرين للعبد (ش) المشهور ان أجل  
الايلاء لا يلزم الا ان يكون أكثر من أربعة أشهر للحر أو أكثر من شهرين للعبد فلو حلف  
على ترك الوطء فى مدة أقل من ذلك فلا يكون موليا فقوله أكثر ظرف للمنع أو لليمين وظاهره  
ان الكثرة معتبرة ولو قلت كيوم وهو ظاهر المدونة مع نص أبى عمران وصرح به فى الموازية  
وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وقال عبد الوهاب لا يكون موليا الا بزيادة مؤثرة وروى عبد  
المالك انه مول فى الاربعه أو بالاربعة وهو مذهب أبى حنيفة ومنشأ القولين الاختلاف  
فى فهم قوله تعالى الذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فان الله غفور رحيم  
وهما مبنيان على ان القيسة هل هى مطلوبة خارج الاربعه أشهر أو فيها وهل يقع الطلاق

الذى جرى فى موته أثناء المدة (قوله لاحتمال أن يكون ارتجع وكم) تعليل لقوله فانه يكون موليا فى الرجعية وهو  
جواب عما يقال الرجعية لاحق لها فى الوطء والوقف اغما يكون لمن لها حق فيه ولا خلاف ان الرجعية حق فيه له لا عليه فكيف يجبر عليها  
ليصيب أو يطلق عليه طلبة أخرى ونوقش هذا الجواب بأنه كان يلزمه قبل تزوجها غيره بعد انقضاء العدة ان يحلف انه لم يراجعها ولو لم  
تدع ذلك عليه المرأة وهو باطل وأجيب أيضا بان هذا مبنى على ان الرجعية لا يحرم الاستمتاع بها هذا ما يدل عليه بعض الشراح  
و يصح ان يكون تعليل لقوله أو تطيق عليه أخرى جوابا لما يقال لا يحتاج لطلبة أخرى وقوله وهذا ان لم تنقض العدة أى محال كون  
الرجعية فيها الايلاء اذ لم تنقض العدة (قوله ظرف للمنع أو لليمين) المتعين هو الاول وأما قوله أو لليمين فلا يظهر (قوله بزيادة مؤثرة)  
أى معتبرة لم يبين قدرها والظاهر ما فوق العشرة وكلام عبد الوهاب ضعيف (قوله أو بالاربعة) هو عين ما قبله فهو اختلاف بعبارة

الالتزامات الداخلة التزامات  
مخصوصة لا مطلقا (قوله أو معلقا  
الخ) فيه نظير اليمين منجزة أيضا  
(قوله كوالله لا أطوك الخ) لا يخفى  
ان المراد بكون اليمين معلقة ان  
لزومها لا يكون الا عند دخول  
الدار (قوله كوالله لا أطوك حتى  
تسألنى) لا يخفى ان عدم الوطء  
ليس معلقا بل المعلق على السؤال  
الوطء (قوله أو وان كانت الزوجة  
تعليقا الخ) فيه شئ لان الزوجية  
ليست معلقة بل معلقا عليها (قوله  
لا أطوها حتى نفظم ولدها) أى أو  
مادامت ترضعه أو مدة الرضاع أو  
حولين (قوله ان كانت نيتة  
استصلاح الولد) أى ولم ينو الحولين  
فيما عدا الاخيرة من الصور وقوله  
وان نوى يمينه الخ مقابل ما قدرناه  
أى وان نوى يمينه الحولين أى فيما  
عدا الاخيرة أى أو قيد بالحولين  
وهى الاخيرة وهو قوله ان بقى الخ  
ومثل قصده استصلاح الولد اذ لم  
يقصد شيئا أو اماذا قصد بالامتناع  
من وطئها المضاررة فانه يكون  
موليا بمجرد الحلف فى الصور كلها  
واعلم انه اذا رضع الولد على غيرها  
أثناء المدة فانه يجرى فيه التفصيل



(قوله فعلى المشهور الخ) المناسب للمشهور مبنى على ان الفتيحة بعد الاربعه أشهر ولا يطالب بها الا بعد الاربعه والحاصل ان من يقول لا يطالب بالفتيحة الا بعد الاربعه يقول لا يكون موليا الا اذا حلف ازيد من اربعه ومن يقول يطالب بالفتيحة في الاربعه يقول يكون موليا بخلافه على ان لا يطأها اربعه أشهر (قوله على ما كان عليه بعد دخولها) كذا في نسخة والمناسب قبل دخولها (قوله بل الغالب عليه المقارنة) كحركة الاصبع فانها سبب في حركة الحاتم مع المقارنة (قوله ورأى أيضا انه حذف كان الخ) أى الدالة على تحقق المضى (قوله كما تؤول مثله) مراده لم يقتصر على قلته في نحو قوله تعالى ان كنت قلته بل زيد كنت للدلالة على تحقق القول وليس المراد انه قدر شئ في الآية وبعضهم فهمهم ان التقدير في قوله فقد علمته أى فقد كنت علمته (٣٣١) (أقول) لا حاجة عليه لتقدير كان وذلك لانه لا يؤتى بكان الا للدلالة على معنى

المضى ومعنى المضى متحقق من ترتيبه على كنت قلته قدبر (قوله والقرينة المعينة لذلك) أى لحذف كان (قوله فالتربص اذن الخ) وجه الدلالة ان التربص اذا كان اربعه أشهر فيكون الحلف عليها لا ازيد والجواب ان مدة التربص غير مدة الحلف وهو لما جعل مدة التربص الاربعه فلا تكون الفتيحة في الاربعه بل خارج الاربعه فاذن الحلف لا يكون الاعلى أكثر من الاربعه وبعد هذا كله فيقال المستفاد من الآية ان تربص الاربعه مقصور على الذين لا أن التربص مقصور على اربعه (قوله فهو مول ان مضت الخ) لم يقل ان بقى أكثر من اربعه أشهر لان ذلك لا يعلم (قوله حتى تسألينى الخ) منصوبان بأن مضرة ونصبهما بحذف نون الرفع لانهما من الافعال الخمسة والنون الموجودة نون الوفاية واخطأ من نصبهما بفتح الياء لان ماقاله اغما يتجه في الغائبة نحو لا أطوها حتى تأينى والغائبة ليست من الافعال الخمسة التى تنصب بحذف النون ثم يقول انه يكون موليا

بعضى الاربعه أشهر أم لا فعلى المشهور لا يطالب بالفتيحة الا بعد الاربعه الأشهر ولا يقع عليه الطلاق بمجرد ها وروى أشهر عن مالك وقوع الطلاق بمجرد ها وروى عن مالك من قال بالمشهور بما تعظييه الفاء من قوله تعالى فان فأفانها تستلزم تأخرا بعد ها عما قبلها فتكون الفتيحة مطلوبة بعد الاربعه ولان الشرطية تصير الماضى بعدها مستقبلا فلو كانت مطلوبة في الاربعه لبقى معنى الماضى بعدها على ما كان عليه بعد دخولها وهو باطل ورأى في القول الاخر ان الفاء ليست الا مجرد السبب ولا يلزم تأخير السبب عن سببه في الزمان بل الغالب عليه المقارنة ورأى أيضا انه حذف كان بعد حرف الشرط والتقدير فان كانوا فافوا كما تؤول مثله في قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته والقرينة المعينة لذلك ما دلت عليه اللام من قوله للذين يؤولون من نسائهم تربص اربعه أشهر فالتربص اذن مقصور عليها لا غير انتهى (ص) ولا ينتقل بعتمه بعده (ش) أى اذا حلف العبد على أكثر من شهرين ثم عتق بعد تقرر أجل الايلاء وهو في الصريح بتقرر الحلف وفي غيره بالحكم فانه لا ينتقل لأجل الحر وهو أكثر من اربعه أشهر وأما لو عتق بعد الايلاء وقبل الحكم في المحتمل فانه ينتقل لأجل الحر فقوله بعده أى بعد الايلاء أى بعد تقرر أجل الايلاء (ص) كوالله لا أراجعك أولا أطول حتى تسألينى أو تأينينى (ش) هذا شروع منه في بيان المثل التى لا يلزم فيها الايلاء والى يلزم فيها وبدأ منها بغامضها وهو ما اذا طلق زوجته طلاقا رجعا ثم حلف انه لا يراجعها فهو مول ان مضت اربعه أشهر من يوم حلفه وهى في العدة فان لم يرجع طلق عليه أخرى وثبتت على عدتها وحلت بتمامها ولو قبل مابق منها كساعة وكذلك يكون موليا اذا قال والله لا أطول حتى تسألينى الوطء أو حتى تأينينى اذا دعوتك لمشقة ذلك على النساء ولمعرة ايمانها اليه عندهن معرة عظيمة ولا يكون رفعها للسلطان سؤالا يبره وليس عليها أن تأينه وعليه أن يأتها لانه عليه الصلاة والسلام كان يدور على نسائه (ص) أولا أتقى معها أولا اغتسل من جنبه (ش) يعنى أنه اذا حلف على ما يلزم منه نفي الوطء عقلا أو شرعا فانه يكون موليا فالاول كوالله لا أتقى معها سواء اطلق في يمينه أو قيده بأجل زائد على اربعه أشهر والثانى كوالله لا اغتسل منها من جنبه لانه لا يقدر على الجماع الا بالكفارة (ص) أولا أطول حتى أخرج من البلاد اذا تكلفه (ش) يعنى انه اذا حلف انه لا يطؤها حتى يخرج من البلاد وكان عليه في خروجه منها مشقة بالنسبة لحاله وكثرة ماله فانه يكون موليا بذلك ويضرب له الاجل من يوم الحلف لان يمينه صريحة في ترك الوطء والضمير في تكلفه عائده على الخروج فان

على كل حال سواء سأله أو أنه في الاجل ولم يقضى أو بعد الاجل أو لم تسأله أصلا وهو كذلك (قوله أو حتى تأينينى اذا دعوتك) يحمل ذلك على دعا بمضرة من يستحي منه والافلايلاء (قوله لمشقة ذلك على النساء) أى الشأن ذلك ولو فرض ان السؤال أو الايمان لا يبرى بها ولا تتكلف ذلك (قوله أولا أتقى الخ) ان قصد بالانقضاء الوطء أو قصد بالانقضاء المطلق أو هما فلا شأن انه مول الا يقدر على الوطء حينئذ الا ان قول الشارح يعنى اذا حلف على ما يلزم منه الخ يقتضى ابقاء ما ذكر على معناه الحقيقي (قوله سواء اطلق في يمينه أو قيده) أى ولم يقصد نفيه بكان معين والا فليس بمول ودين في القتيلا في القضاء (قوله أولا اغتسل منها من جنبه) ظاهره ولو كان فاسقا بترك الصلاة وبحت فيه ابن عرفة بأنه حيث لم يكن فاسقا بتركها والافلا يلزمه الايلاء وهل حلفه المذكور كفاية عن ترك الجماع فيبحث



بالوطء وأجله من يوم البين أو على ظاهره ويكون مراده نفي الغسل إلا أنه لما استلزم شرعاً في الجماع لزومه الإيلاء فيحتمل بالغسل وأجله من الرفع وهو ظاهر شارحنا ومحل ذلك إذا لم ينوشياً بعينه فان نوى به لا أطأ أو استعمله في مدلوله عمل بذلك (قوله يقال له طأ أن كنت صادقاً) أي كفى وأخرج وطأ أن كنت صادقاً (قوله أن كنت صادقاً) أي طأ بعد خروجه أن كنت صادقاً في أنك لست بعمل أي لم تكن قاصداً الامتناع من وطئها كما عوشتان المولى فان لم يتصل ذلك فهل يضرب له أجل الإيلاء وهو الظاهر (قوله ولو حصل رضاه بتكليف ذلك) أي أنه مولى ولو خرج بالفعل وتكلف (٢٣٢) الخروج كما في شرح شب وظاهر ما ذكره ان رضا هذا الظاهر (قوله إذا لم يحسن

خروجها) أي الخروج منه وقوله له للتعليل أي لأجله (قوله بالنسبة لحاله وحالتها) الواو بمعنى أو فيكفي أحدهما وأولى معاً (قوله وظاهره) أي ولو خرج بالفعل وظاهره ولو امتنع الخروج المناسب لما تقدم أن يقول إلا أنه لا يترك ويقال له طأ بعد خروجه أن كنت صادقاً أنك لست بعمل وبعبارة عب وشب مثل شارحنا فؤادهم واحد (قوله) أو أن لم أطأك الخ) وانظر إذا انقضى الأجل ما الذي يفعل إذا مضى الأجل فان مظالمهم بالقبضة وهو لم يحلف على ترك الوطء لا تتأني نعم تطلق عليه عند عزمه على الضد أو تبين الضرر (قوله أو أن وطأ أنك فانت طالق) والظاهر أنه أراد بالوطء مغيب كل الحشفة وحينئذ فهو مبني على أن الحنث لا يحصل إلا بمغيب الحشفة بتمامها فهو مشهور مبني على ضعف فما زاد على مغيب الحشفة ينوي به الرجعة ولا يختص ذلك بالترغ فقط فقوله فالترغ حرام أي وكذا الاستمرار لأنه بمغيب الحشفة يصير مظاهراً وما زاد عليها وطء في مظاهرها قبل الكفارة وهو حرام (قوله أن ينوي ببقية وطئه الرجعة) أي أو التزاع (قوله فان

كان لا مؤنة عليه فيه فليس بعمل إلا أنه لا يترك ويقال له طأ أن كنت صادقاً أنك لست بعمل وظاهر قوله إذا تكلفه أنه يكون مولى ولو حصل رضاه بتكليف ذلك (ص) أو في هذه الدار إذا لم يحسن خروجها له (ش) يعني أنه إذا حلف لا يطؤها في هذه الدار فإنه يكون مولى بذلك ويضرب له الأجل من يوم الحلف وهذا إذا لم يحسن الخروج من الدار لأجل الوطء بالنسبة لحاله وحالتها المعروفة ذلك فضمير له راجع للوطء وظاهره ولو قال من تخلفه المعرة به منها أنا أخرج ولا أبالي بالمعرة ومفهومة أنه لو حسن خروج كل له بأن كان لا معرة للخروج للوطء على واحد منهما أنه لا يكون مولى وظاهره ولو امتنع من الخروج له لأنه بمنزلة من لم يحلف على ترك الوطء (ص) أو أن لم أطأك فانت طالق (ش) أي وكذا يكون مولى إذا قال لزوجه أن لم أطأك فانت طالق ووقف عن وطئها والأفلا يمنع منها إلا أن بره في وطئها كما مر في قوله إلا أن لم أحبلها أو أن لم أطأها فلا بد من تقييده بأن يقف عن وطئها على ما حكى ابن يونس عن مالك وابن القاسم ثم يرجع ابن القاسم وقال لا يكون مولى لأنه ليس عليه عین يمنعه الجماع وصبوب وبعبارة ومارجع إليه ابن القاسم رحمه الله تعالى هو المذهب أنه لا إيلاء عليه وهو الذي يوافق قول المؤلف في باب الطلاق أو أن لم أطأها وقول مالك مفيد بما إذا امتنع من الوطء ومع القيد هو ضعيف لأن الطلاق عليه ليس للإيلاء بل للضرر لأن عينه ليست مانعة له من الوطء وإنما الامتناع من نفسه (ص) أو أن وطئت نفوى ببقية وطئه الرجعة وان غير مدخول بها (ش) يعني أنه إذا حلف الزوج لزوجه أن وطئت فانت طالق واحدة أو اثنتين فإنه يكون مولى ويمكن من وطئها فإذا وطئها وقع عليه الطلاق بأول الملاقاة فالترغ حرام فالخلص من الحرمة أن ينوي ببقية وطئه الرجعة فان امتنع أن يطأ على هذا الوجه طلق عليه ولا فرق في هذا بين المدخول بها وغيره إلا أن غير المدخول بها بأول الملاقاة صارت مدخولاً بها وكلام المؤلف محله إذا لم يكن بأداة تكرار والأفلا يمكن من الوطء (ص) وفي تجميل الطلاق إذا حلف بالثلاث وهو الأحسن أو ضرب الأجل قولاً فيها ولا يمكن منه (ش) اختلف المذهب على قولين إذا قال الرجل لزوجه أن وطئت فانت طالق ثلاثاً أو البتة فقال ابن القاسم يجعل عليه الحنث من يوم حلفه وإن لم يتم وهو الأحسن عند سحنون وغيره إذا لا فائدة في ضرب الأجل لأنه يحتمل باول الملاقاة وباقي الوطء وهو التزاع حرام لأن إخراج الفرج من الفرج وطء فلا يمكن من وطئها وهذا مبني على أنه غير مولى قاله ابن رشد وحكي للحنفي وابن رشد أنه لا يجعل عليه الحنث ويضرب له أجل الإيلاء لأنه مولى ولا يطاق عليه إلا بعد الأجل من يوم حلف لعلمها أن رضاه بالإقامة معه من غير وطء وقد نص في المدونة على القولين فضمير المؤنث عائدة على المدونة وضمير منه عائدة على الوطء أي لا يمكن من الوطء على كلا القولين عند أكثر الرواة (ص) كاظهار (ش) تشبيه في

امتنع الخ) صادق بصورتين أن لا يطأ أصلاً أو يوطأ لكن لا ينوي ببقية وطئه الرجعة (قوله بأول الملاقاة) أي مغيب قوله الحشفة كلها (قوله والأفلا يمكن من الوطء) لأنه لا فائدة فيه حينئذ (قوله فيها) أي به دفعا لما يتوهم أنه لا يقع فيها قولان مختلفان في مسألة واحدة وحينئذ فقوله فيها متعلق بما قبله وهو المتبادر من كلامه (قوله يجعل عليه الحنث) أي الثلاثة لا طلاق الإيلاء، كالشيخ خضر وقوله من يوم حلفه فيه نظر لأن القول بالاستحسان هو التجميل للثلاث لكن بعد الرفع واستشكال هذا القول فإنه علقه على شرط ولم يحصل وأجيب بأنه كالمعلق على أمر محتمل غالب لأن رضاها بترك الوطء نادر فيجب (قوله وهو التزاع) أي أو الاستمرار وإن أعاد التزاع



هنا واطالان الرجعة باب تمتع فلذا جعل بالنزع متمتعاً وأما في الصوم فلا نه لما أدركه الفجر صار فار الانقطاع شهوته فلم يعد والنزع وطاً  
(قوله فانه لا يقر بها حتى يكفر) أي كفارة الظهار وفيه ان كفارة الظهار لا تصح الا بعد العزم فاولى لا تصح قبل لزوم الظهار والظهار لم  
يلزم ولعل في العبارة سقطا والتقدير ان نجز أو وطئ سقط ايلاؤه ولزمه الظهار ولم يقر بها حتى يكفر (قوله تشبيهه في أنه لا يمكن منها  
ويضرب الخ) فان نجز أو وطئ سقط ايلاؤه ولزمه الظهار ولم يقر بها حتى يكفر فان لم يطأ لم يطأه بلفظه بالقيسة وهي من المظاهر الكفارة لان  
الكفارة انما تجزئ اذا وقعت بعد العود وهو العزم على الوطء أو مع الامساك وانما يكون هذا بعد انعقاد الظهار وهو لم ينقض قبل الوطء  
فليس لها مطالبة بشئ لا يجزئ وانما لها الطلب بالطلاق أو بتقريبه مع الوطء قال المصنف بعد ما ذكر أنه لا يمكن منها وانظر لو كان له  
عبد حاضر وقال أنا طأ وأعنته عن ظهاري اذا أوجبت هل يتفق على تمكينه من الوطء حينئذ وهو الظاهر أم لا انتهى (قوله اذ هو  
عطف على مسلم) ومسلم مجرور لفظاً مرفوع محلاً لانه فاعل معين لانه بمعنى حلف أي ان يحلف مسلم ثم ان يرد أنه لا يلزم من كون معين  
بمعنى حلف أن يعطى حكمه في المصدرية (قوله لما فيه من التفصيل) أي بين التحاكم وغيره وفيه انه لم يلتزم الا مفهوم الشرط فقط  
(قوله هل يمينهم تستلزم منع الوطء) أي أو صريحاً في منع الوطء (قوله ولما كانت الزوجة هي المطالبة) الحصري ليس مراداً ولو قال ولما  
كانت الزوجة تطالبه وهو قد حلف عبر بالجمع بناء على انه ما فوق الواحد (٢٣٣) (قوله لا هجرنا) هو عدم الكلام (قوله وهو مع  
ذلك يمسها) وجهه انه اذا كان

قوله ولا يمكن منه والمعنى انه اذا قال لنزوجه ان وطئت فانت على كظهر رأى فانه لا يقر بها  
حتى يكفر وبعبارة تشبيهه في انه لا يمكن منها ويدخل عليه ايلاء فان قيل ما فائدة ضرب  
الاجل مع انه ممنوع منها فالجواب ان فائدته لاحتمال أن ترضى بالمقام معه بلاوطء كما قيل  
في المسئلة السابقة (ص) لا كافر وان أسلم الآن يتحاكموا اليها (ش) لا كافر بالرفع والجر  
اذ هو عطف على مسلم وانما صرح بمفهومه لاجل ما فيه من التفصيل والمعنى ان شرط صحة  
الايلاء ان يصدر من زوج مسلم فلا يصح من زوج كافر ولو أسلم بعد الحلف الا ان يترافعوا اليها  
فانما يحكم بينهم بحكم الاسلام فننظر هل يمينهم تستلزم منع الوطء فيلزمه ايلاء أم لا فلا يلزمه  
ولما كانت الزوجة هي المطالبة عبر المؤلف بصيغة الجمع (ص) ولا لا هجرنا أولاً كلمتها (ش)  
أي ولا يلزمه ايلاء في حلفه بما ذكر زاد في المدونة وهو مع ذلك يمسها اللخمي لكننه من الضرر  
الذي لها القيام به وتطلق عليه بلا أجل فيجب أن يقيد كلام المؤلف بذلك كما قيدناه باللخمي  
وغيره وأما ان وقف عن مسها فهو ممول (ص) أولاً وطئت هاليسلاً أو نهرا (ش) يعني ان  
من حلف انه لا يطأ زنجه ليسلاً أو حلف انه لا يطأ نهرا فانه لا يكون مولياً بذلك لانه لم يعم  
بيمينه الا زمناً (ص) واجتهد وطلق في لا عزان أولاً يمينت أو ترك الوطء ضرراً وانما  
أو سرمد العباد بلا أجل على الاصح (ش) المشهور انه اذا حلف ليعزل عن زوجته زماناً  
يحصل منه ضرر الزوجة أو حلف لا يبيت عندها أو ترك وطأها ضرراً أو أدام العباد  
انه يطلق عليه بلا ضرب أجل ايلاء وسواء كان التارك للوطء ضرراً حاضراً أو غائباً

يمسها كان ذلك دليلاً على انه أراد  
بيمينه غير الوطء (قوله كما قيدناه به  
اللخمي الخ) لا يخفى ان هذا بنا في  
قوله أولاً زاد في المدونة فانه يقتضي  
ان الزيادة من أصل المدونة  
لان المقيد اللخمي كما هو مفاد  
كلامه بعد وشارحنا تابع في ذلك  
الكلام بهرما وكلام الشيخ سالم  
وعبارة عجم تخالف ذلك فان  
مقاردها أن القيد للمدونة وان في  
الثانية واللخمي أجراه في الاولى  
أيضاً كوننا نقول زاد في المدونة  
أي فيما كتب عليها لاجل بقية  
العبارة بعيد من اللفظ مبين لما  
يقتضيه كلام عجم (قوله واجتهد)  
بالبناء للمفعول أو الفاعل أي

(٣٠ - خروشي ثالث) الامام أو نائبه (قوله أولاً يمينت) فيطلق عليه بلا أجل لما عليها من الوحشة ومخالفة العادة من كون غيرها  
من صواحبنها يأوى اليهن أزواجهن هكذا قالوا فظاهره انه ليس في هذا اجتهد بل يجزم بهذا الحكم ابتداء وانظروا ما كان الاجتهاد  
لان كثير من النسوة له القوة على البيات وحدها قال ابن غازي الصواب لا آيت مجردة عن التوكيد لانه جواب قسم منفي وجواب  
القسم اذا كان فعلاً مضارعاً مفعلياً لا يؤكده وورد بقول التسهيل في باب القسم وقد يؤكده المنفي بلا كقوله  
تالله لا يحمدن المرء مجتنباً \* فعل الكبرام ولوفاق الوري حسبها والاكثر لا يؤكده فلو لا يبعث الله من يموت أفاده محشى نت  
(قوله المشهور الخ) هو ما أشار اليه بالاصح فقوله على الاصح راجع للمسائل الاربع كافي بهرام فقول المصنف بلا أجل المنفي أجل  
الايلاء فقط فلا ينافي اجتهاده في ضرب قدره أو أقل أو أكثر هذا في حق الحاضر وأما الغائب فاستثنان والتسلاط ليست بطول عند  
الغرياني وابن عرفة بل لابد من زيادة وعند أبي الحسن وهو ظاهر المدونة السنة فأكثر طول (قوله ضرراً) حل شارحنا يفيد انه علة  
لترك الوطء وورد بأنه مفعول لاجله يطلق المتقدم أي اجتهد وطلق على من ترك وطء زوجته ويطلق عليه لاجل ضررها بذلك التارك لا التارك  
لاقتضائه أنها لا تطلق عليه الا اذا كان تركه لاجل ضررها فان كان تركه لغيره لم تطلق عليه ولو تضررت وليس كذلك بل يجزم  
ويطلق عليه لاجل ضررها كمن أراد استجداد اقترام به الموسى حتى قطعت ذكره كافي توضيحه وأجيب بأن هذا الإيهام يدفعه قوله







(قوله ان كانت عينة صريحة الخ) الصراحة في المدة لا في ترك الوطء فتقدير المصنف ان كانت صريحة في ترك الوطء المدة المذكورة  
 أي صريحة ولو حكما كوالله لا أطول وأطلق فان هذه ملحقة بالصريح في المدخول بها مطبقة وأما غير المطبقة فالاجل فيها من يوم  
 الاطاقة قال محشي نت مراد المؤلف ان الاجل من اليقين بشرطين أن تكون عينة على ترك الوطء اما صريحا والتزاما وان تكون  
 صريحة في المدة المذكورة وهي أكثر من أربعة أشهر لكن عبارته غير وافية بهذا الاعتبار (قوله لان احتملت مدة عينة أقل)  
 فالصراحة ليست منصبة لترك الوطء كما قلنا وانما هي منصبة للمدة المذكورة بدليل قوله لان احتملت مدة عينة أقل وان كانت على  
 غير ترك الوطء فقد أشار لها بقوله أو كانت على حث والمراد بها الحلف على غير الوطء كان لم أدخل دار فلان فأنت طالق وهذا الذي  
 تقدم له في الطلاق وان نفي ولم يؤجل منع منها هذا تحريرا كما هو وهو المطابق (٢٣٥) للنقل وذكره فاذا علمت ذلك فكلام شارحنا  
 موافق له فقوله صريحة في ترك

الوطء المدة المذكورة الصراحة  
 منصبة على المدة وترك الوطء اما  
 صريحا أو التزاما وقوله بل احتملت  
 محترز الصراحة المدة المذكورة  
 وقوله أو كانت على حث محترز ترك  
 الوطء وبعد هذا كله فالشرط الثاني  
 غير صحيح فالاجل في قوله كوالله  
 لا أطول حتى يقدم زيد من يوم  
 اليقين فقد قال محشي نت بعد كلام  
 فقديان لك أن الحلف متى كان على  
 ترك الوطء فالاجل من حين اليقين  
 ولو احتملت عينة أقل فالشرط الثاني  
 في كلام المصنف غير صحيح تبين  
 فيه ابن الحاجب وحاصل ما في  
 المقام ان اليقين متى كانت على ترك  
 الوطء ولو احتملت مدة عينة أقل  
 فن يوم اليقين وان لم تكن على ترك  
 الوطء فن يوم الرفع ثم ان تلك اليقين  
 التي قلنا ان الاجل فيها من يوم اليقين  
 تارة يظهر بحسب الحال وتارة  
 يظهر بحسب المسائل فلو قال والله  
 لا أطول حتى يقدم زيد وعلم  
 تأخير قدمه أكثر من أربعة  
 أشهر فان الاجل من يوم اليقين

كان وطنك فعلى صوم شهر مثلا كان موليا كما مر (ص) والاجل من اليقين ان كانت عينة  
 صريحة في ترك الوطء لان احتملت مدة عينة أقل أو حلف على حث فن الرفع والحكم (ش)  
 أي والاجل الذي لها القيام بعدمضيه وهو أربعة أشهر للحر أو شهرين للعبد مبسوط للحر  
 والعبد من اليقين ولو لم يحصل رفع ولا حكم ان كانت عينة صريحة في ترك الوطء المدة المذكورة  
 كوالله لا أطول خمسة أشهر مثلا أو لا أطول وأطلق أو حتى أموت أو تموتى لان عينة تنلوك  
 بقيه عمره أو عمرها فكانه قال لا أطول وأطلق وان كانت عينة ليست صريحة في ترك الوطء  
 المدة المذكورة بل احتملت القلة والكثرة فن الحكم كوالله لا أطول حتى يقدم زيد أو كانت  
 على حث كان لم أدخل الدار فأنت طالق وفائدة كون الاجل في الصريح من اليقين انها اذا  
 رفعته بعدمضى أربعة أشهر للحر أو شهرين للعبد لا يستأنف الاجل وان رفعته قبل مضى  
 ذلك حسب ما بقي من الاجل ثم طاق عليه ان لم يعد بالوطء والا اختبر مرة بعد مرة فقوله والاجل  
 أي المعتبر في الايلاء الذي يكون بعده الطلاق فأجل الايلاء أي الاجل الذي يكون به موليا  
 غير أجل الضرب أي غير الاجل الذي يضرب له فكلام المؤلف هنا في الاجل الذي يضرب له  
 وفيما مر في الاجل الذي يكون فيه موليا (ص) وهل المظاهر ان قدر على التكفير وامتنع  
 كالاول وعليه اختصرت أو كالثاني وهو الارجح أو من تبين الضرر وعليه توولت أقوال (ش)  
 يعني ان من قال لزوجه أنت على كظهر أمي فإنه يحرم عليه أن يقربها قبل أن يكفر عن ظهاره  
 فاذا كان قادرا على اخراج كفارة الظهار وامتنع عن اخراجها فإنه يلزمه الايلاء حينئذ اذا قدم  
 يلزم الايلاء فهل يكون ابتداء الاجل في حقه من يوم الظهار كمن عينة صريحة في ترك الوطء  
 المدة المذكورة وعليه اختصر المدونة البرادعي وغيره واستحسنه اللخمي أو يكون ابتداءه  
 في حقه من يوم الرفع والحكم كما اذا كانت عينة محتملة لاجل الايلاء ولا قل منه وهو لما لك  
 أيضا والارجح عند ابن يونس لانه لم يحلف على ترك الوطء صريحا انما هو لازم شرعا أو يكون  
 ابتداء الاجل من يوم تبين الضرر وهو يوم الامتناع من التكفير وعليه توولت المدونة  
 أقوال ثلاثة متساوية عند المؤلف ولم يعتبر ما رجح منها ولا قول الباجي الاول والثالث في  
 المدونة لكن ظاهر كلامهم ترجيح الاول ومفهوم الشرط ان المظاهر اذا كان عاجزا عن كفارة  
 الظهار انه لا يدخل عليه أجل الايلاء وهو كذلك لقيام عذره وقيد اللخمي بما اذا طرأ عليه

بحسب الحال واذا قال والله لا أطول حتى يدخل زيد الدار أو يموت زيد ومضى أكثر من أربعة أشهر وهو تارك للوطء فإنه يقيم عليه  
 بالايلاء ويعتبر الاجل من يوم الحلف فالاجل من يوم اليقين لكن بحسب المسائل (قوله يعني أن من قال لزوجه أنت على كظهر أمي)  
 أي فحمل الأقوال اذا كان الظهار غير معلق على الوطء كقوله أنت على كظهر أمي وأما اذا كان معلقا عليه كقوله ان وطنك فأنت  
 على كظهر أمي لم يطالب بالقيصة لان وطأها لها ممنوع بل اما أن يطالب بالطلاق أو تمكث معه من غير وطء فان ارتكب الحرمة انحل  
 عنه الايلاء وصار مظاهرا انتهى (قوله لانه لم يحلف على ترك الوطء صريحا) لا يخفى ان هذا التعديل ناظر للفظ المصنف المتقدم وقد  
 علمت أنه ممول (قوله ولم يعتبر ما رجح منها) وهو ما أشار به بقوله وهو الارجح وقوله ولا قول منسوب معطوف على ما قبله وقوله  
 الاول والثالث مقول قول الباجي كما يعلم من بهرام



(قوله ثم يختلف) أي يقع الاختلاف ظاهره أن هذا أمر ب على دخول الإيلاء وإذا كان كذلك فلا يظهر قوله هل يطلق عليه إلا  
(قوله رجاء أن يحدث لها رأي في ترك القيام) أي أو يحدث له مال لم يكن في عمله ذلك فيؤمر بالتكفير (قوله وقرره الشارح) ارتضى  
عج تقرير الشارح ورد تقرير ابن غازي أي (٢٣٦) فهو بمنزلة المظاهر العارضا لا ونحوه لابن الحاجب والموطأ والمرأة القيام

بالضرر حينئذ ترفع له الحاكم أمافاً  
أطلق واعترض محشى نت كلام  
عج قالوا وأما تقرير الشارح فمبعد  
من كلام المؤلف جسد وأن كان  
تابعاً لابن الحاجب التابع لمافي  
الموطأ من عدم لزوم الإيلاء للعبد  
المظاهر مطلقاً فقد قال الباجي في  
المنتقى ظاهره وأن أذن له السيد  
في الصوم ولكن لا يوجد هذا المالك  
ولا لأحد من أصحابه على هذا  
التفسير ثم تأول عبارة الموطأ  
انتهى (قوله وعدم لزوم في  
الوجهين) أي المشار له بقوله كالعبد  
لا يريد الفينة أو يمنع الصوم بوجه  
جائز (قوله الآن يعود بغير ارث)  
ليس المراد الآن يعود فلا يخل  
وأما المراد يعود عليه والعود غير  
الانحلال وأجله حينئذ من يوم  
الرد سواء كانت عيسته صريحة أو  
محملة على المذهب وأما على كلام  
المصنف السابق فن العود في  
الصريحة ومن الحكم في غيرها  
وبهذا يعلم أن الاستثناء منقطع ومثل  
العود بارت ما إذا عاد بشراء بعد  
أن عتقه ورد الغرماء أو فزاد  
الحرب وانظر لو فزاد الحرب قبل  
عتقه ثم اشتراه بعد لحوقه بدراهم  
هل يعود عليه أم لا ولعل وجهه  
أنه بمجرد العتق انحل عنه الإيلاء  
وما طرأ بعد ذلك لا يضر ثم إذا عاد  
بشراء لم يعتق عليه بالعتق السابق  
كما يفيد ابن رشد خلافاً للشيخ

العسر والمجز عن الصيام بعد عقد الظهار وأما أن عقده على نفسه مع علمه بالمجز عن حله فانه  
يدخل عليه لأنه قصد الضرر بالظهار ثم يختلف هل يطلق عليه الآن أو يؤخر إلى انقضاء أجل  
الإيلاء رجاء أن يحدث لها رأي في ترك القيام (ص) كالعبد لا يريد الفينة أو يمنع الصوم بوجه  
جائز (ش) الفينة الرجوع والمراد بها في باب الإيلاء رجوعه إلى ما كان ممنوعاً منه بسبب الجبن  
وهو الجماع والتشبيه في جريان الأقوال الثلاثة في ابتداء الاجل في حق العبد كما في مسألة  
الحرة المتقدمة وحينئذ فهو تشبيه في المنطوق فإذا قال العبد لزوجه أنت على كظهر أمي  
وهو لا يريد الفينة بالكفارة بالصوم مع قدرته فانه يدخل عليه الإيلاء أو أراد الفينة بالتكفير  
بالصوم فنعه منه سيده بوجه جائز لا ضراره بخدمة سيده أو أخرجه فدخل عليه الإيلاء  
وهل يكون ابتداء أجله من يوم حلفه أو من يوم رفعه للحاكم وحكمه عليه أو من يوم تبين منه  
الضرر أقوال ثلاثة هكذا أقره ابن غازي لكن يحتاج في جريان الأقوال لنقل فعل المؤلف  
اطلع عليه وقرره الشارح بأنه تشبيه في مفهوم قوله أن قدر على التكفير وتقديره فان لم يقدر  
على التكفير لم يلزمه إيلاء كالعبد الخ وعدم اللزوم في الوجهين هو قول مالك في الموطأ وعليه  
درج ابن الحاجب ودرج عليه الموافق كما هو ظاهر كلامه ووجه من يرى لزوم الإيلاء للعبد إذا  
منع الصوم بوجه جائز أنه مضار باعتبار أنه أدخله على نفسه فهو داخل على ذلك ومفهوم  
بوجه جائز أنه لو منعه الصوم لا بوجه جائز فلا يمكن من ذلك ومنعه الحاكم عنه ولما انتهى  
الكلام على ما ينقده به الإيلاء وما لا ينقده به شرع في بيان ما يخل به بعد انعقاده فقال (ص)  
وانحل الإيلاء بزوال ملك من حلف بعتقه الآن يعود بغير ارث (ش) يعني أنه إذا قال لزوجه  
أن وطئتك فعبدي هذا حرفاً يدخل عليه الإيلاء من يوم حلفه فإذا مات العبد أو باعه سيده  
أو أعتقه أو خرج عن ملكه بوجه من وجوه الملك فإن الإيلاء يخل عنه حينئذ فإن ترك وطء  
زوجه بعد زوال ملك العبد فانه يصير مضاراً لها فيطلق عليه بلا أجل وسواء خرج العبد عن  
ملك سيده باختياره أو بغيره كبيع السلطان له في فلس فلو عاد العبد كلاً أو بعضاً نأياً إلى ملك  
الحالف بوجه من وجوه الملك غير الارث فإن الإيلاء يعود عليه بريد إذا كانت عيسته مطلقة  
أو مقيدة بزمن وقد بقي من الزمن أكثر من أربعة أشهر أمان عاد إليه العبد كما بسبب  
الارث فانه لا يعود عليه الإيلاء لأن الارث جبري يدخل في ملك الإنسان فهرأ عليه وعود  
بعض العبد بارت وبعضه بشراء ونحوه كعوده كله بغير ارث وإذا عاد بعضه بغير ارث وطولب  
بالفينة فوطئ عتق عليه مالم يملكه منه وقوم باقيه (ص) كالاتفاق القاصر عن الغاية في  
المخوف بها إلاها (ش) اللام في لها بمعنى على أي لأعليها إذا المخوف لها لا يتصور تعلق الإيلاء  
بها ثم إن التشبيه في أنه يعود الإيلاء يعود المخوف بها إلى أن يبلغ الطلاق غايته وأما المخوف  
عليها فيعود فيها ولو طلقت ماشاء الله مادام طلاق المخوف بها لم يبلغ غايته فإذا قال زينب طالق  
واحدة مثلاً ان وطئت عزة فطالق زينب واحدة وانقضت عتقها فله وطء عزة ثم إن تزوجها عاد  
مولياً في عزة حيث لم يؤجل أو أجل وبقي من الاجل أجل الإيلاء فان وطئ عزة بعد ذلك أو في

عدة

أحمد فانه قال يعتق عليه بالعتق السابق (قوله في المخوف بها) في شرح شب ومأقاله المصنف خلاف مافي

المدونة والذي في المخوف بها والمعتد (قوله اللام في لها بمعنى على) على حد قوله تعالى يخزون للاذقان أي عليها  
(قوله إذا المخوف لها) أي كقوله لا أمر أنه التي في عصمته كل أمر أنه أن تزوجها عليك طالق فلا يتصور تعلق الإيلاء بها (قوله ثم إن تزوجها عاد  
مولياً في عزة) أشار بذلك إلى أنه لا يلزمه الإيلاء إلا عند الزواج وأما في حالة المينونة فلا يلزمه شيء كان الطلاق الذي بان قاصراً عن



الغاية أو مكملها (قوله طلاقاً ثلاثاً) كذلك في نسخته بدون فطملها والمدار على كونه بثاناً (قوله أو صام الشهر) فيه نظرون ذلك لانه اذا كان غير معين لم ينفعه الصوم واذا كان معيناً فقد فوات زمنه (قوله الذي علق وطء زوجته عليه) في العبارة قلب (قوله وعبارة وبتججيل الحنث الخ) وعلى كل حال هو عين قوله والنخل الايلاء الخ والاحسن ابقاء المصنف على ظاهره والمراد بتججيل نفس الحنث بأن يطأها بعد الوقوف أو قبله (قوله والنذر الذي لا يخرج له) بأن يقول (٢٣٧) ان وطئت ففعلت نذر (قوله صغيرة) ولا كلام

لولى الصغيرة وينبغي أن يجري فيها ما جرى في التفويض وهو انه هل يكفي تمييزها أولاً بد من كونها قوطاً وهذا الثاني يفيد كلام ابن عرفة والشارح (قوله أو مجنونة) والمراد طلب المجنونة بعد عقلها اذ حال جنونها لا يثبت لها طلب والمغمى عليها مثلها وليس لوليها ما كلام حال الجنون والاغواء فيما يظهر بل ينتظر افاقتهما (قوله وليسيدها) أي الذي له حق في الولد لان عتق عليه أو كان بها أو بالزوج عقم (قوله) وأنكر ذلك ابن عرفة الخ والجواب بأن قول المصنف المطالبة أي بالوطء وأما اذا امتنع الوطء فالمطالبة بالوعد (قوله في القبول) يصدق بتعيينها في محل البسول وهذا كتعينها في الدبر فلا يعمل به الايلاء كافي شرح شب (قوله واقتضاض البكر) فلا يكفي تعيينها مع عدمه في كالغوراء لصغير الحشفة (قوله) ولغيره من أهل الاعذار الوعد) وكذا الممتنع وطؤها شرعاً كمتبعض (قوله تعقيب الحشفة) ولا يشترط انتشار وقال بعض شيوخ عجم ينبغي اشتراطه كالتحليل لعدم مقصودها وازالة الضرر بدونه والظاهر حينئذ لا كفاء بانتشاره ولو داخل الفرج وعدم الاكتفاء بتعيينها مع لف خرقه تمنع الامة أو كالأوقد الحشفة كهي (قوله

عدة زينب حنث ووقع الطلاق عليه في زينب ولو طلق زينب ثلاثاً ثم تزوجها بعد ذلك لم يعد عليه في عدة الايلاء بل لو غ الطلاق في المحلوف بها الغاية ولو طلق عدة ثلاثاً ثم تزوجها بعد ذلك وج زينب عنده عادم وليا ما بقي من طلاق زينب شيء (ص) وبتججيل الحنث (ش) أي وكذلك ينحل ويؤول حكم الايلاء عن المولى اذا عجل الحنث فيما يمكن فيه ذلك كما اذا قال ان وطئت فزوجت فلا نية طلاقاً ثلاثاً أو آخر طلاقاً أو أعتق العبد المحلوف بعقده أو صام الشهر الذي علق وطء زوجته عليه كما مثل به الشارح وتوفيه نظراً لليس فيما ذكر حنث لان الحنث فعل ما حلف على تركه وترك ما حلف على فعله وما قاله انما هو مثال لقوله والنخل الايلاء بزوال ملك من حلف بعقده الى آخره وعبارة وبتججيل الحنث أي وبتججيل مقتضى الحنث كعتق العبد المحلوف بعقده أن لا يطأ لان الحنث في باب اليمين مخالفة المحلوف عليه والمراد به هنا ما يوجب الحنث وهو العتق في مثاليها وأما الحنث فهو وطؤها بالفعل (ص) وبتكفير ما يكفر (ش) أي ومن الامور التي ينحل بها الايلاء ويؤول حكمه ما اذا قال لزوجته والله لا أطول لمضي ستة أشهر ثم كفر عن يمينه فان الايلاء ينحل بقوله ما يكفر أي ما يقبل التكفير قبل الحنث وهو اليمين بالله والنذر الذي لا يخرج له (ص) والافها وليسيدها ان لم يمنع وطؤها المطالبة بعد الاجل بالقيضة (ش) أي وان لم يحصل انحلال الايلاء بوجه من الوجوه السابقة بأن لم يحصل عتق العبد المعلن المحلوف بعقده ولا بتججيل الحنث ولا تكفير ما يكفر فلزوجة حينئذ الحرة دون وليها صغيرة مطبقة أو كبيرة ولو سقيها أو مجنونة وليسيدها ان كانت أمة ولورضيت هي لحقه في الولد حيث رجي منها الولد المطالبة بعد الاجل بالقيضة الا في تفسيرها هذا ان لم يمنع وطء الزوجة عقلاً كرتقاء أو عادة كبريضة أو شرعاً كحائض ومحرمه والا فلا مطالبة لها ولا وليسيدها وتبع المؤلف في هذا القيد ابن الحاجب وابن شاس وأنكر ذلك ابن عرفة وان المطالبة المذكورة ثابتة مطلقاً وهو المعول عليه (ص) وهي تعقيب الحشفة في القبول (ش) يعني ان الفية في اصطلاح الشرع لغير المظاهر والمرضى والمحبوس والغائب ومن يمنع وطؤها شرعاً مغيب الحشفة في القبول فلو غيبها في دبرها فلا ينحل الايلاء عنه ولما لم يلزم من تعيينها اقتضاض البكر وكان الوطء المعتبر فيها اقتضاضها قال (واقتضاض البكر) فلا ينحل فيها بدونه وان حنث وأما الفية للمظاهر تكفيره كإمر وغيره من أهل الاعذار الوعد كما يأتي ثم شرط في تعقيب الحشفة الاباحة بقوله (ان حل) لا في حيض ونحوه فان قيل لاشئ ان الوطء الحرام يحنث به وحيث انحلت اليمين بالنحل الايلاء لانها سببه فالجواب أنا لا نسلم ان انحلال اليمين مستلزم لانحلال الايلاء مطلقاً كافي الوطء بين الفخذين حيث لم ينو الفرج وعبارة لا نسلم ان انحلال اليمين مستلزم لعدم المطالبة بالقيضة (ص) ولو مع جنون (ش) هو مبالغة في انحلال الايلاء والمعنى انه اذا وطئ في حال جنونه فانه ينحل الايلاء بذلك الوطء لئلا يلبسها بوطئه ما تنال في صحته فلو طأها عقلاً ثم جن وطلبت الفية وفاء حال جنونه سقطت مطالبتها

انحل الايلاء أي المطالبة بالقيضة (قوله لانها سببه) أي لان اليمين سبب انحلال الايلاء (قوله فالجواب لا نسلم الخ) فيه انه اذا انتفى السبب ينتفى المسبب والجواب ان المنتفى بانتفاء السبب أصل وجوده لا استمراره فتدبر (قوله مستلزم لانحلال الايلاء مطلقاً) أي في كل الصور (قوله مستلزم لعدم المطالبة بالقيضة) أي فالمراد بالايلاء المطالبة بالقيضة (قوله فلو طأها عقلاً) الحاصل أنه قال أنت على كظهر أي ثم جن أي فانه يضرب له أجل الايلاء فاذا طلبت المرأة الفية وفاء حال جنونه سقطت مطالبتها الا ان قوله واليمين باقية رعباً



يدل على ان الاولى ان يقول الشارح فلو آلى حال جنونه فظاهر ولذا قال بعض شيوخنا الانسب أن يقول فلو آلى أى لان المقام مقام  
الايلاء وكذا صوب العبارة بسببى محمد الزرقاني ويمكن محكة كلام الشارح بما قلنا ونقول قوله واليمين باقية أى حكما بحيث لو أفاق من  
جنونه وامتنع من التكفير فالإيلاء يلحقه (قوله وهو يفيد اختصاصه بجنون الرجل) وهو الظاهر (قوله ووطء المكروه لغو) أى  
فلا ينحل به الإيلاء لانه لا ينحل به اليمين مفاده أنه لو كانت تنحل به اليمين لا ينحل به الإيلاء وليس كذلك والحاصل ان عدم انحلال اليمين  
مستلزم لعدم انحلال الإيلاء أى ولا يلزم من انحلال اليمين انحلال الإيلاء (قوله وببحث المؤلف في التوضيح ضعيف) لانه قال وقياس  
قول أهل المذهب في الجنون بأن ووطء المكروه فيمنه بل أولى لانه اختلف في حده ولم يختلف في سقوط حد الجنون وقد قيل ان الاكراه  
انما ينفع في الاقوال لا الافعال اه (قوله الا أن ينوى الفرج) فلا حث عليه فيما بين الفخذين لمطابقة نيته لظاهر لفظه ولو مع قيام  
البينة أى فلا يلزمه كفارة ولا إيلاء باق عليه (٢٣٨) على كل حال الا أن تفهم البينة أنه أراد الاجتناب فلا تقبل نيته حيث شذاه

تت (قوله والا اختيار الخ) أى وان  
لم يمتنع من الوطء ولكن وعنده  
وكلام المصنف شامل لما اذا سكنت  
والا قول هو المنصوص (قوله مرة  
ومرة) هذه الواو زادا بعض  
الشرح على المتن زادا هاء المخرج اما  
بمعنى وقتا فوقتا فيكون ظرفا أو  
اختبارا مرة ومرة فيكون مفعولا  
مطلقا أو حالة كون الاختمار مرة  
مرة فيكون حالا كذا في عب  
والظاهر انه مفعول مطلق كقارة  
وطورا ولا بد من مرة ثالثة كما أفاده  
شارحنا ولو أسقط واو مرة الثانية  
وصار على حد صفا صفا ود كاد كما  
لتوهم فهو له بما زاد على الثلاث مع  
انها هي النقل (قوله فان الحاكم  
يقوع الخ) أى فقول المصنف وطلق  
أى وطلق الحاكم أو صا لحو البلد  
ان لم يكن حاكم وهذا بعد أن يؤمر  
بالطلاق فيمتنع والظاهر ان القولين  
المتقدمين يجريان أيضا هنا فيقال  
هل يطلق الحاكم أو يأمره به ثم

بها واليمين باقية عليه فاذا صح بسنا نف له أجل وحمله بعض الشراح على جنون الرجل والمرأة  
وذكر في التعليق ما تقدم وهو يفيد اختصاصه بجنون الرجل ابن عرفه ووطء المكروه لولا انه  
لا تنحل به اليمين وببحث المؤلف في التوضيح ضعيف (ص) لا يوطء بين الفخذين وحث الا أن  
ينوى الفرج (ش) يعنى ان المولى اذا وطئ زوجته بين فخذيها مائلا فان الإيلاء لا ينحل عنه  
بذلك أى المطالبة ويبحث أى تلزمه الكفارة الا أن يكون نوى عند حلفه انه لا يوطئها في  
فرجها فانه حينئذ لا يحنث بالوطء دون الفرج ولا تلزمه به كفارة ولا إيلاء باق على كل  
حال (ص) وطلق ان قال لا أطأ بلا تلوم والا اختبر مرة ومرة (ش) يعنى ان المولى اذا طلبت  
منه زوجته الحرة المطيعة للوطء الفيسة وهى الوطء أو طلب ذلك منه السيد بعد أجل الإيلاء  
فقال عند ذلك لا أفى أى امتنع من الوطء ومن الطلاق فان الحاكم يوقع عليه طلقة يملك المولى  
فيها الرجعة من غير تلوم وان لم يمتنع من الوطء بل قال عند ذلك أنا أفى ولم يفعل فان الحاكم  
يختبره المرة بعد المرة الى ثلاث مرار فان لم يفعل طلق عليه (ص) وصدق ان ادعاء (ش) يعنى  
ان المولى اذا ادعى انه جامع المولى منتهى أجل الإيلاء وكذبته فانه يصدق في ذلك مع يمينه ولا  
فرق بين البكر واليبس وظاهر كلام المؤلف انه لا يختلف وليها ولو صغيرة أو سفيهة أى حيث نكل  
الزوج وتوجهت اليه على الزوجة فليس هذا كحاضر في العيوب في قوله وحلفت هى أو أبوها  
ان كانت سفيهة لان هذا لا يعلم الا منها فينبغى اذا كانت صغيرة أى أو مجنونة ان يسقط عنها  
اليمين (ص) والا أمر بالطلاق والاطلاق عليه (ش) يعنى وان لم يدع الزوج الوطء وهو القيمة  
ولا وعد بها ومضى زمن الاختبار فان الحاكم حينئذ يأمره بالطلاق لزوجه اذا طلبته الزوجة  
أو سيدها فان طلقتها فلا كلام وان امتنع طلق عليه الحاكم بلا تلوم فان لم يكن حاكم فصا لحو  
البلد يقومون مقام الحاكم ويجرى هنا ما في امرأة المعترضة من قول المؤلف فهل يطلق الحاكم  
أو يأمره به ثم يحكم به قولان ولورضيته باسقاط حقه اقلها القيام متى شاءت وقيل تختلف  
ما أسقطته للابد (ص) وفيه المريض والمحبوس بما ينحل به (ش) يعنى أن المريض والمحبوس

يحكم عب والحاصل ان مفاد شارحنا أن يقرأ قول المصنف وطلق مبنيًا للمفعول والمراد طلق الحاكم  
أو صا لحو البلد ان لم يوجد حاكم اذا امتنع الزوج من الوطء ومن الطلاق كما أفاده شرح شب وفي عب ما يفيد قراءته بالبناء للفاعل لانه  
قال ومن طواب بالفيسة بعد الاجل وأمرها طلق ان قال لا أطأ بعد تلوم فان لم يطلق طلق عليه الحاكم أو صا لحو البلد ان لم يكن حاكم  
قاله في الشامل (قوله الى ثلاث مرار) والمتبادر ان الثلاث في يوم واحد (قوله وصدق) يمينه فان نكل حلفت وقيمت على حقها  
والا بقيت (قوله ووطء كلام المصنف) فيه انه ليس بظاهر المصنف انه يختلف هو أيضا ويجاب بأن القاعدة متى عبر المصنف بصدق  
مراده مع اليمين بخلاف التعبير بقيل (قوله أن يسقط عنها اليمين) أى ويطلق عليها الآن وأما البالغ فتختلف ولو سفيهة (قوله يعنى وان لم  
يدع الزوج الوطء) أى أو ادعاه وأبى الحلف وحلفت ولا بد من هنا اذا قال لا أطأ لانه قدمه في قوله وطلق ان قال لا أطأ بلا تلوم (قوله  
ولا وعد بها) بل سكنت وقوله ومضى زمن أى أو وعد ومضى زمن الاختبار فهذا الحل استقام الكلام الا انه خلاف ظاهر المصنف  
فالركن في كلام المصنف (قوله يعنى ان المريض) أى الذى لا يقدر على الوطء وأما المريض القادر على الوطء والمحبوس القادر على



الخلاص بما لا يحجب بجماله والغائب الغيبة البعيدة) وقول المصنف لا ينافيه لانه اذا بعث له بنى بما ينحل به (قوله وان لم تكن يمينه مما تكفر) أى لا ينفع فيها التكفير أو لا يمكن تكفيرها قبل الحنث (قوله كطلاق فيه رجعة الخ) حاصله انه اذا قال ان وطئت عمرة فزيت طالق فطلق عمرة طلاق رجعية وهى المشار لها بقوله فيها أو طلق زيتب طلاق رجعية وهى المشار إليها بقوله أو في غيرها وهذا أحسن مما قاله شب ونصه فيها نحو ان وطئت فأنث طالق واحدة أو اثنتين أو غيرها كان يقول لاحدى زوجتيه ان وطئت فقلانه طالق كذلك (قوله يعنى ان المولى الخ) ليس المراد (٢٣٩) مطلق مولى بل المراد بعين المريض والمحبوس وأفرد

الصغير مع رجوعه لهما لان الواو بمعنى أو أو بناو يله عن ذكر (قوله فعلى صدقة معينة) الاولى غير معينة (قوله أى والحكم فى الاول لا يصوم حتى يطأ) هذا ينافى قوله وظاهر قوله وصوم لم يأت أنه لو قال فعلى صوم شهر لم يكن الحكم كذلك لان ظاهره تسليم هذا الظاهر والحاصل انه لو قال ان وطئت فعلى صوم شهر فهو مما الكلام فيه من انه لم تكن اليمين فيه مما تكفر (قوله وبعث للغائب الخ) أى المولى فى غيبته أو كان حاضر اغتاب ولم يعلم به وحل أجله فى غيبته وحينئذ فالبعث بعد الاجل لان قبله ليس لها كلام (قوله وان شهرين) أى وان كان الغائب ملتبساً بشهرين أى مع الامن أو بمسافة شهرين أى مع الامن فيما يظهر واثنا عشر يوماً مع الخوف لان كل يومين معه يقاوم عشرة مع الامن وأجرة الرسول عليها لانها المطالبة (قوله غيبة بعيدة) حاصله انه اذا كان على مسافة شهرين فأقول فانه يبعث اليه هذا مع الامن وأما مع الخوف فاثنا عشر يوماً فأقل فان كان أكثر طلق عليه (أقول) اذا كان الحال ما ذكر فالاولى أن يجعل الشهرين مع الامن غيبة قريبة ومثله الاثنا

الذى لا يقدر على الخلاص بما لا يحجب بجماله والغائب الغيبة البعيدة ومن فى معناهم من كل ذى عذر منه أو منها كالحائض اذا حل أجل الايلاء وهم بتلك الصفة فان الفيسة فى حقهم بما ينحل الايلاء به من عتق عبد معين حائض بعثته أو بتججيل حنث أو بتكفير ما يكفر قبل الحنث كالحلف بالله أو طلاق بائن فى غير المولى منها أو فيها ولا تكون الفيسة فى حق هؤلاء بالوطء لعدم قدرتهم عليه فى هذه الحالة (ص) وان لم تكن يمينه مما تكفر قبله كطلاق فيه رجعة فيها أو فى غيرها وصوم لم يأت وعتق غير معين فالوعد (ش) يعنى ان المولى اذا كانت يمينه مما لا يمكن تكفيرها قبل الحنث كقوله ان وطئت فزوجه فلانه طالق أو فأنث طالق أو فعلى عتق رقبة غير معينة أو فعلى صدقة معينة أو على مشى أو على صيام أيام لم يأت زمنها فان ما ذكر لا يمكن تكفير شئ منه قبل الحنث لانه اذا طلقها طلاق رجعية فاليمين منعقدة عليه لم تحل فاذا وطئها وقع عليه طلاق ثانية فلا فائدة فى تججيل الطلاق قبل الحنث وكذلك ان طلق ضرمتها وكذلك ان أعتق عبداً فانه اذا وطئها لزمه عتق عبداً آخر وكذلك لو تصدق بصدقة فانه يلزمه عند الحنث أن يتصدق أيضاً لان اليمين منعقدة عليه فى ذلك كله فالفيسة فى ذلك تكون بالوعد بالوطء اذا زال المانع بالوطء لتعذره بالمرض والسجن ولا بالطلاق والعتق والصوم وما ذكره اذ لو فعله أعاده مرة أخرى فلا فائدة فى فعله كما مر ومفهوم قوله فيه رجعة انه ان لم تكن فيه رجعة بان كان قبل البناء أو بالغاب الغاية فان الايلاء ينحل عنه به وظاهر قوله وصوم لم يأت انه لو قال فعلى صوم شهر لم يكن الحكم كذلك وظاهره انه اذا أتى لا يكون الحكم كذلك أى والحكم فى الاول لا يصوم حتى يطأ وفى الثانى اذا انقضى قبل وطئه لا شئ عليه لانه معين فات (ص) وبعث للغائب وان شهرين (ش) يعنى أنه اذا ضرب للشخص الحالف أجل الايلاء ثم انقضى فوجد حينئذ غائباً غيبة بعيدة مساقها شهران فانه يبعث اليه ليعلم ما عنده فان كانت غيبته أكثر من ذلك طلق عليه لكن بعدمضى الاجل رجاء أن يقدم فى الاجل وفهم من قوله بعث انه معلوم الموضع والا فهو مفقود فيطلق عليه لغير الايلاء لعدم نفقة ونحوه لان الايلاء مع الفقد ساقط وكلام المؤلف مقيد بما اذا لم ترفع له للحاكم لتعذره من السفر حيث أراد قبل الاجل والا فانه يمتنع من السفر فان أبى أخبره انه يطلق عليه اذا حل الاجل ففائدة اخبار الحاكم أنه لا يبعث له اذا جاء الاجل وطلبت الفيسة (ص) ولها العود ان رضيت (ش) يعنى ان المرأة المولى منها اذا حل أجل الايلاء فرضيت بالمقام معه بالوطء وأسقطت حقها من الفيسة ثم انما رجعت عن ذلك الرضا وطلبت الفراق فلها أن ترقفه من غير ضرب أجل فاما أفاها والطلاق عليه لانه أمر لا صبر للنساء عليه لشدة الضرر ودوامه فيكافئها أسقطت ما لم تعلم قدره وهو نظير هذا فى امرأة المعترض عند قوله

عشر مع الخوف غيبة قريبة ويكون البعيد ما كان أزيد من ذلك مما يطلق عليه فيه (قوله لكن بعدمضى الاجل) الاولى حذفه لان الفرض انه بعد الاجل (قوله ونحوه) أى كضرر الوطء (قوله لان الايلاء مع الفقد ساقط) فلا يضرب أجل الايلاء أصلاً (قوله ولها العود الخ) أى ان لم يقيد الاسقاط بمدة والازمها الصبر لهما ثم تقوم بالأجل ولا رفع لحاكم ومن غير تلوم كما مر أنه المعترض كما تقدم فى قوله ولها فراقه بعد الرضا بلا أجل (قوله لانه أمر الخ) وهذا يدل على ان الضرر بترك الوطء أشد من الضرر بترك النفقة ألا ترى انها اذا أسقطت نفقتها لزمها اسقاطها وأما ان أسقطت حقها فى الفيسة لم يلزمها



(قوله ويأتي مثله في امر آة المعسر) عبارة التوضيح يعني اذا رضيت باسقاط حقها في الفينة ثم ارادت الايقاف فلها ذلك من غير استئناف أجل كالتى ترضى بالمعسر لانها تقول رجوت فيئته وزوال اعتراضه وعسره بخلاف ما اذا رضيت بالعين أى ذى الذكر الصغير انتهى المراد منه نعم يشاؤم في امر آة المعسر بالنفقة أى فلو قالت عند انقضاء التلوم له في نفقتها لا تطلق في عسى الله أن يرزقه ثم تقول بعد أيام تطلق في عليه ليس ذلك لها وتلوم له ثانية ابن رشد الفرق بين هذه وبين امر آة المعسر والمولى ان الاجل فيهما سنة متبعة لا اجتهاد فيها فاذا حكم الحاكم لها فيهما لم ينتقض حكمه لها بتأخيرها له والتلوم للعاجز عن النفقة انما هو بالاجتهاد فاذا رضيت بالقيام معه بعد تلومه له بطل ذلك التلوم ويجب أن لا يطلق عليه الا يشاؤم آخر انتهى قال عجم ان قلت ما ذكره من ان لها الرجوع اذا رضيت بالمعسر مخالف لما (٢٤٠) يأتي من ان اسقاط النفقة قبل وجوبها لازم قلت فرق بين الاسقاط وبين الرضا

بالمعسر رجاء أن يوسر وعلم من هذا ان الضرر بترك الوطء أشد من الضرر بترك النفقة ألا ترى انها اذا أسقطت نفقتها زال معها اسقاطها واذا أسقطت حقها في الفينة لم يلزمها (قوله خلاف السخنون) فانه يقول ان رجعتها باطله مع الرضا والحاصل ان سخنونا يقول لا تصح الرجعة الا بالخلال البين ولورضيت المرأة بالبقاء في غير الوطء كما أفاده بعض شيوخنا (قوله بعد انقضاء أجل الایلاء) فيه اشارة الى أن قول المصنف وان أبى الفينة أى بعد مضي الاجل المضروب (قوله يجبره على طلاق واحدة) أى والزوج باختباره في التي يطلقها وقوله أو يطلق أى الحاكم (قوله لا يمكن) أى للحاكم (قوله في نظير هذه المسئلة) هو أى ذلك النظر مانص عليه ابن محرز بقوله من قال لامرأتين له والله لا أطأ أحدا كما سنة ولا نية له في واحدة منهما بعينها فقد قيل لا إیلاء عليه حتى يطأ أحدهما وان وطئها كان موليا

ولها فراقه بعد الرضا بلا أجل ويأتي مثله في امر آة المعسر بالنفقة بخلاف امر آة العنين أى ذى الذكر الصغير (ص) وتتم رجعتهم ان انحل والالغت (ش) يعني ان المولى اذا طلق الحاكم عليه زوجته التي دخل بها فله أن يراجعها مادامت العدة باقية بشرط انخلال البين عنه في العدة وانخلالها يكون اما بالوطء واما بتكفير ما يكفر في العدة كما اذا كانت عيینه بالله واما بتجمل الحنث في العدة كعتق وطلاق بائن وما أشبه ذلك ومثل انخلال الایلاء رضا الزوجة المولى منها كما هو قول ابن القاسم والاخوين خلاف السخنون فان لم يفعل عنه الایلاء بوجه من هذه الوجوه حتى انقضت عدته ما بدخولها في الحيضة الثالثة فان رجعتهم تكون ملغاة أى باطلة لا أثر لها وحلت للزوج وله في راجعتها بعد عقد جديد بشرطه وكذا تلغى رجعة من طلق عليه لعسره بالنفقة حيث لم يجد يسار يقوم بواجب مثلها ما لم ترض بذلك وهذا يخص عموم قوله في باب الرجعة بقول مع نية الخ (ص) وان أبى الفينة في ان وطئت احدا كما فالأخرى طالق طلق الحاكم احدهما (ش) يعني ان من له زوجتان قال لهما ان وطئت احدا كما فالأخرى طالق فتى وطئ احدهما طلقت الأخرى فان أبى أن يطأ احدهما بعد انقضاء أجل الایلاء فان الحاكم يطلق عليه واحدة قال في توضيحه ينبغي أن يفهم على ان القاضي يجبره على طلاق واحدة أو يطلق واحدة بالقرعة والافطلاق واحدة غير معينة لا يمكن اذا الحكم يستدعي تعيين محله وفي تطبيق واحدة معينة منهما ترجيح بالمرح وممن قامت بحققها من هاتين المرأتين كان الحكم ما ذكره المؤلف ولا يشترط قيامهما معا ابن عبد السلام وذكرك بعضهم في نظير هذه المسئلة قولين هل يكون موليا منهما أو لا يكون موليا الا من احدهما اه لفظ التوضيح ومرا د ابن عبد السلام ببعض الشيوخ ابن محرز كما قاله ابن عرفة وكلام المؤلف يفيد انه مول منهما اذ قوله وان أبى الفينة ظاهر في انها متعلقة بكل منهما اذ هي انما تكون في المولى منها وبعبارة المؤلف تبسع ابن الحاجب وابن شاس والمذهب ما استظهره ابن عرفة من انه مول منهما فان رفعته واحدة منهما ضرب له أجل الایلاء من يوم الرفع وان رفعته جميعا ضرب له فيهما أجل الایلاء من يوم الرفع ثم وقف عند انقضاء الاجل فان فاء في واحدة منهما حنث في الأخرى وان لم يطفئ في واحدة منهما طلقا عليه جميعا (ص) وفيها فيمن حلف بالله

من الأخرى ويحى على القول الآخر انه مول منهما جميعا من الآن (قوله ظاهر الخ) أى لان مراده ان لا يطأ أبى الفينة أى امتنع من وطء هذه ومن وطء هذه وهذا جواب عما أفاده العبارة التي بعد المشار لها بقوله وبعبارة الخ (قوله وبعبارة الخ) عبارة شب ما ذكره المصنف من انه ليس بمول منهما ولا من أحدهما تبع فيه ابن الحاجب وابن شاس تبع المالفي وجيز الغزالي ظنا منهم جريانه على قواعد أهل المذهب من عدم الایلاء منهما ومن أحدهما وليس كذلك والمذهب ما استظهره ابن عرفة من انه مول منهما والذي أفاده بعض شيوخنا خلافه ونصه وبعبارة المؤلف تبسع ابن الحاجب وابن شاس من انه ليس بمول منهما بل من أحدهما وهما تابعان لوجيز الغزالي وقال بعض شيوخنا لعل المراد انه تبعه في توضيحه فلا ينافي ان كلامه في مختصره ظاهر في انه مول منهما اه (قوله وان لم يطفئ في واحدة) ولا يتصور شرعا ان يبي منهما اذ يوطأ احدهما ينتجر طلاق الأخرى فلا يجوز وطؤها (قوله طلقا عليه جميعا) أى حيث رفعناه وأما لو لم ترفع الا واحدة فلا تطلق عليه بعد الاجل الا هي لا التي لم ترفع كما ذكره بعض الشيوخ



والحاصل ان قوله طلقنا أي بطلق الحاكم (قوله واستشككت المسئلة الخ) وأيضا كيف يكون موليا ويطأ من غير كفارة (قوله على ما إذا رفعت) فيه ان الذي يخالف فيه القاضي المفتي اذا أتى على خلاف الظاهر وهنالم يأت ويحاج بان امتناعه من وطئها جعل تلك النية مخالفة للظاهر (قوله وانما أراد التبرك والتأكد) لان امتناعه من الوطء يدل على انه لم يقصد حل العین (قوله فلاي شيء صدق) فكان الواجب التسوية بينهما اما بحكم هذه أو بحكم هذه وهذه التفرقة من غير فارق (قوله ووفق الخ) هو بتشديد الراء في الاجسام وتخفيفها في المعاني كافي قوله تعالى وان ينفقوا نفض بقوله تعالى ان الذين فرقوا دينهم (قوله واحتمال كون الكفارة الخ) أي لان الاصل عدم صرف الكفارة عن عین الايلاء لان الاصل عدم عین ثمانية (قوله وفي الفرق الاول نظر الخ) فيه انه قال لا كفارة فلا شدة للحققة ويبحث أيضا بانه اذا حل الكلام على الرفع كان قضيته (٢٤١) الكفارة نظر للظاهر مع انه قال لا كفارة (قوله وكانا طلاقا في صدر الاسلام) معطوف

على عین والتقدير في ان كلا منهما عین وفي ان كلا منهما كان طلاقا في صدر الاسلام أي والجاهلية وعبرة الخطاب وكان الايلاء والظاهر طلاقا بانساق في الجاهلية فغير الشارع حكمهما واختلف العلماء هل عمل بهما في أول الاسلام أولا وصحح بعضهم انه لم يعمل بهما والله أعلم (قوله وان تفارقاني بعض الاحكام) ففضية ما قبله وان تفارقا فيما عدا ذلك (قوله أعقبه بالايلاء) أي للايلاء

### باب الظهار

(قوله رسم الظهار) أقول لم يذكر المصنف للظهار رسما صريحا بل ضمنا (قوله لان الوطء ركوب الخ)

وعادة كثير من العرب وغيرهم اتيان النساء من قبل ظهورهن ولم تكن الانصار تفعل غيره استبقاء للحياء وطمأينة لستروكرها اجتماع الوجوه والاطلاع على العورات وأما المهاجرون فكانوا يأتونهن من

(٣١ - خرشي ثالث) قبل الوجه فتزوج مهاجري أنصارية وراودها على الاتيان من قبل وجهها فامتنعت لخلاف عادتها فانزل الله نسألكم حرث لكم فأنوا حرثكم أي شتم على أحد القولين في نزولها (أقول) بقي شيء آخر وهو ان العبارة حذفوا سمى هذا الامتناع من الوطء ظهارة لان الوطء ركوب وهو في الغالب الخ (قوله آلى منها أو ظاهرا فقصر لاذات زوج ولا خلية تنسكج غيره وكان طلاقا في الجاهلية وأول الاسلام حتى ظاهر أو سبن الصامت من امر أنه خولة بنت ثعلبة ونزلت سورة المجادلة حين جادلته عليه السلام واختلفت الاحاديث

(٣١ - خرشي ثالث) قبل الوجه فتزوج مهاجري أنصارية وراودها على الاتيان من قبل وجهها فامتنعت لخلاف عادتها فانزل الله نسألكم حرث لكم فأنوا حرثكم أي شتم على أحد القولين في نزولها (أقول) بقي شيء آخر وهو ان العبارة حذفوا سمى هذا الامتناع من الوطء ظهارة لان الوطء ركوب وهو في الغالب الخ (قوله آلى منها أو ظاهرا فقصر لاذات زوج ولا خلية تنسكج غيره وكان طلاقا في الجاهلية وأول الاسلام حتى ظاهر أو سبن الصامت من امر أنه خولة بنت ثعلبة ونزلت سورة المجادلة حين جادلته عليه السلام واختلفت الاحاديث

(٣١ - خرشي ثالث) قبل الوجه فتزوج مهاجري أنصارية وراودها على الاتيان من قبل وجهها فامتنعت لخلاف عادتها فانزل الله نسألكم حرث لكم فأنوا حرثكم أي شتم على أحد القولين في نزولها (أقول) بقي شيء آخر وهو ان العبارة حذفوا سمى هذا الامتناع من الوطء ظهارة لان الوطء ركوب وهو في الغالب الخ (قوله آلى منها أو ظاهرا فقصر لاذات زوج ولا خلية تنسكج غيره وكان طلاقا في الجاهلية وأول الاسلام حتى ظاهر أو سبن الصامت من امر أنه خولة بنت ثعلبة ونزلت سورة المجادلة حين جادلته عليه السلام واختلفت الاحاديث

(٣١ - خرشي ثالث) قبل الوجه فتزوج مهاجري أنصارية وراودها على الاتيان من قبل وجهها فامتنعت لخلاف عادتها فانزل الله نسألكم حرث لكم فأنوا حرثكم أي شتم على أحد القولين في نزولها (أقول) بقي شيء آخر وهو ان العبارة حذفوا سمى هذا الامتناع من الوطء ظهارة لان الوطء ركوب وهو في الغالب الخ (قوله آلى منها أو ظاهرا فقصر لاذات زوج ولا خلية تنسكج غيره وكان طلاقا في الجاهلية وأول الاسلام حتى ظاهر أو سبن الصامت من امر أنه خولة بنت ثعلبة ونزلت سورة المجادلة حين جادلته عليه السلام واختلفت الاحاديث

لا يبطأ واستثنى انه مول وجملت على ما اذار ووقع ولم تصدقه وأورد لو كفر عنها ولم تصدقه ووفق بشدة المال وبان الاستثناء يحتمل غير الحل (ش) يعني ان من قال لزوجه والله لا أطوءك الا أن يشاء الله قال مالك انه مول وله الوطء ولا كفارة عليه واستشككت المسئلة بان قوله انه يكون موليا وقد استثنى والاستثناء حل للعین أو رافع للكفارة وحل قول الامام فيها ليزول اشكالها على ما اذار رفعت زوجته الى الحاكم ولم تصدقه على انه أراد بالاستثناء حل العین وانما أراد التبرك والتأكد وأورد على هذا الجواب لو حلف أن لا يبطأ ثم كفر عن عین الايلاء ولم يبطأ بعد الكفارة ولم تصدقه زوجته انه كفر عن عین الايلاء وانما كفر عن عین أخرى ان العین ترتفع عنه وهو مصدق في أن الكفارة عن عین الايلاء فلاي شيء صدق في الكفارة ولم يتهم كما اتهم في الاولى ووفق بان المكفر أتى بشدة الامور على النفس وهو اخراج المال فكان أقوى في رفع التهمة ومثله في الشدة الصوم فكان ذلك أقوى في رفع التهمة وأما الاستثناء فليس بتشديد على النفس بل مجرد لفظ لا كلفة فيه ووفق أيضا بان الاستثناء يحتمل حل العین ويحتمل انه أراد به التبرك والتأكد كيد فلذا لم يصدق في ارادته حل العین وأما الكفارة التي هي اخراج المال لا تحتمل غير حل العین بلا شك واحتمال كون الكفارة لعین أخرى بعيدة فالتهمة في الكفارة بعيدة وفي الفرق الاول نظر لانه يلزم من عدم تصديقها له في ارادة الحل لزوم الكفارة فيرجع أشدة المال فيبطل أن الاستثناء مجرد لفظ لا كلفة فيه لا يقال المرافعة خاصة باطلاق والعق لا نأقول العین هنا وان كانت بالله لكنها آيلة الى الطلاق ولما كان الظهار شبيها بالايلاء في ان كلا منهما عین تمنع الوطء ويرفع ذلك الكفارة وكانا طلاقا في صدر الاسلام وان تفارقاني بعض الاحكام أعقبه بالايلاء فقال

### باب يذ كرفيه رسم الظهار وأركاهه وكفارته وما يتعلق بذلك

والظهار ما خوذ من الظهر لان الوطء ركوب والركوب غالبا انما يكون على الظهر وكفوا في الجاهلية اذا كره أحدهم امر أنه ولم يرد أن تتزوج بغيره آلى منها أو ظاهرا فقصر لاذات زوج ولا خلية تنسكج غيره وكان طلاقا في الجاهلية وأول الاسلام حتى ظاهر أو سبن الصامت من امر أنه خولة بنت ثعلبة ونزلت سورة المجادلة حين جادلته عليه السلام واختلفت الاحاديث



(قوله انه اكل شيباني) كناية عن ذهاب قوته اعنده (قوله وفرشت له بطني) كناية عن حسن عشرته امعه (قوله فلما كبر سني) في المصباح كبر الصغير وغيره يكبر من باب تعب كبر اوزان عنب ومكبر امثل مسجد ثم قال وكبر الشئ كبر من باب قرب عظم فهو كبير اه (قوله يقول لها اتق الله) أي الاولى لك أن لا تشكبه فان التقوى تقتضي ذلك (قوله فابرحت) أي فإزالت (قوله ما به من صيام) من زائدة للنا كيدوكذا قوله ما عنده من شئ (قوله فاني سأعينه) هذا يقتضي ان عنده شيئاً يكمل به الكفارة فقوله ما عنده من شئ يتصدق به أي يجزئ عن الكفارة (قوله بفرق) (٢٤٣) بفتح الراء كما هو الرواية (قوله اياها) تنازع فيه تشبيهه ووطء (قوله في غتمعه

بهما) مدخول في راجع للمشبه به كاذكره بعضهم وان كانت العبارة تحتل رجوعه للمشبه (قوله والجزء كالكل) كأن يقول يدك كظهر أي وقوله والمعلق كالخاصل أي ان دخلت الدار فانت على كظهر أي (قوله كالخاصل) أي كقوله أنت على كظهر أي (قوله بآدمية) متعلق بتمتع وقوله اياها معمول تشبيهه ولم يقل بدله كلها وان كان أخصر لانها لا تباشر العوامل اللفظية وقوله بمن حرم أبداً اشمل من قوله في التعريف الاول بمنحرم منه لصدقه على المسوطة في العدة والملاعة ونحوهما (قوله بظهر) متعلق بتشبيهه (قوله في الحرمة) متعلق بتشبيهه (قوله لانه تصديق) أي ادراكه تصديق لانه قضية من مبتدأ وخبر (قوله والتعريف تصور) أي ادراكه تصور (قوله فهي البتات) أي الطلاق الثلاث ولم يكن ذلك ظهاراً لانه لم يأت بالظهر (قوله وعكسه) أي ويبطل عكسه أي كونه جامعاً والطرء كونه مانعاً (قوله بتشبيهه الجزء) أي بان تشبيهه به فان الجزء كما يقع مشبهاً يقع مشبهاً به (قوله مدخول) أي معترض (قوله الى ما يشتمل) أي

في نص مجادلته في بعضها انه اكل شيباني وفرشت له بطني فلما كبر سني ظاهر مني ولي صبية صغار ان ضممتهم اليه ضاعوا وان ضممتهم الي جاعوا وهو عليه السلام يقول لها اتق الله فانه ابن عمك فابرحت حتى نزل قوله تعالى قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها وتشكي الى الله والله يسمع تحاوركما أي راجع كما فقال عليه الصلاة والسلام ليعتق رقبة قالت لا يجادل قال فيصوم شهرين متتابعين قالت يا رسول الله انه لشيوخ كبير ما به من صيام قال فيطعم ستين مسكيناً قالت ما عنده من شئ يتصدق به قال فاني سأعينه بفرق من تمر قالت يا رسول الله وأنا سأعينه بفرق آخر قال قد أحسنت فأذهبي وأطعمي ستين مسكيناً وأرجعي ابن عمك والفرق بالتحريك ستة عشر رطلاً وبالتسكين سبعمائة وعشرون رطلاً وحده ابن عرفة بقوله الظهار تشبيهه زوج زوجته أو ذى أمة حل ووطء اياها بمحرم منه أو بظهر أجنبية في غتمعه بهما والجزء كالكل والمعلق كالخاصل وأصوب منه تشبيهه ذى حل متعة حاصلة أو مقدرة بآدمية اياها أو جزئها بظهر أجنبية أو بمن حرم أبداً أو جزئه في الحرمة وقوله بمنحرم الميم وسكون الحاء والراء المفتوحة كإيدل عليه قوله منه اذ لو كان بضم الميم وشدة الراء المفتوحة لقال عليه وحينئذ يقتضي ان التشبيه بالملاعة مثلاً لا يكون ظهاراً مع انه ظهار ولا شأن ان هذا التعريف غير شامل للتشبيه بين الجزئين وبين الجزء والكل ولا يقال هذا داخل في قوله والجزء كالكل لانا نقول ليس هذا من تمام التعريف لانه تصديق والتعريف تصور وقوله وأصوب منه الخ كلامه يقتضي ان الاول صواب وليس كذلك اذ هو غير جامع لعدم شموله لما اذا تشبه من تحل بالملاعة مثلاً ولما اذا تشبه جزء من تحل بمنحرم أو يجزئها الا أن يقال مراده بأصوب انه صواب ثم قال ابن عرفة وقول ابن الحاجب تشبيهه من يجوز ووطءها بمنحرم يبطل طرده بقولها قال مالك ان قال لها أنت علي كفلانة لأجنبية فهي البتات وعكسه بتشبيه الجزء اه ولما رأى المؤلف ان حد ابن الحاجب مدخول عدل عنه الى ما يشتمل على أركانه الاربعة وهي المشبه والمشبه بها وأداة التشبيه مع الجمع والمنع فقال (ص) تشبيه المسلم (ش) أي زوج أو سيد لا الكافر فلا يلزمه ولو تخا كوا الينا لا تحكم بينهم بخلاف الایلاء فانما تحكم بينهم لان الحق لها في الایلاء فربما تسقطه عند الترافع فيسقط فقوله تشبيه المسلم من اضافة المصدر لفاعله أي مالك العصمة المسلم كان زوجاً أو سيداً أو الرجل المسلم ولا يقدر الشخص المسلم لانه يشمل الزوجة اذا ظهرت من زوجها مع انه ليس بظهار ولا يلزمها كفارة ظهار ولا كفارة عین خلاف الزهرى في الاول ولا صحق في الثاني (ص) المسكاف (ش) أي وان عبد أو سكران فلا يصح الظهار من غير المكلف كالصبي والمجنون واتبانه بالوصف مذكراً مخرج للنساء فلا يصح ظهار المرأة كما هو ولا بد من الطوع فلا يلزم ظهار المسكرة وشمل السفیه

تعريف هذا ظاهر وليس كذلك بل مستلزم للتعريف (قوله تشبيه الخ) كقول ابن عبد السلام لا بد من أداة التشبيه ولوليه كمثل والكاف فان حذفها خرج عن الظهار ورجع الى كنيات الطلاق (قوله ولا يقدر الشخص الخ) ولذا الوجه جعل أمرها بيدها فقالت انها عليك كظهر أم لم يلزمه ظهار كافي سماع أبي زيد لانه انما جعل الفراق أو البقاء بلا عزم فان قالت نويت به الطلاق لم يعمل بنيتها كافي الشيخ سالم ولا تطلق لان صريح باب لا ينصرف لا آخر ويبطل ما بيدها كاذكره عجب عند قوله وعمل بجوابها (قوله وأني بالوصف مذكر الخ) هذا يعارض قوله سابقاً ولا يقدر الشخص المسلم



(قوله لم يجز الصوم عند ابن القاسم) أي لانه مو سر ومنع الوطء لمصلحة والله يقول فمن لم يجد الخ أي ويجزئه عند غيره (قوله فان أبي) أي امتنع السفيه كما أفاده بعض شيوخنا وقوله كان مضاررا أي فطلق عليه لاجل الضرر ويحتمل فان أبي أي الولي فترفعه للعالم بمنعه من ذلك فتدبروا الظاهر امضاء ظهار الفضولي بامضاء الزوج كما قاله الخطاب (قوله من تحل) زوجه أو أمه حلالا أصليا فيصح في حائض ونفساء ومحرمه وقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم حتى يخرجوا عن القاب فلا يقال انه لا يشمل الامه (قوله أو جزأها) حسيبا كالبد أو عرفيا كالشعر والرق والكلام والاحسن أو حكميا وقوله بظهر أي به ليكون صريحا والامراد الجملة لا يحكي دخوله في جزئه وقيل كان الاولى أن يقول بمحرم أو جزئه ليكون شاملا للقاسم الاربعة (٢٤٣) تشبيهه بكل بكل ويشبهه جزء بجزء وكل بكل وكل

بجزء (قوله ومحرم ان ضبط بضم الميم) لا يحكي انه اذا ضبط بضم الميم يكون شاملا لما اذا قال زوجه أنت على كظهر أمي المبعوضة أو المكاتبه أو المعلقة لاجل أو المشتركة أو المتروجة (قوله لم ألقى اعتبار الطلاق الرجعي في جانب المشبه) أي قائم ان المطلقة طلاقا رجعيا يصح الظهار منها اذا شبه بها بمحرم ومقتضاه انه لو شبه بها لا يصح الظهار مع انه لو شبه به من كانت في العصة عن طلقها رجعيا يلزمه الظهار والحاصل ان مقتضى كل ينافي مقتضى الآخر ويمثل أيضا بما اذا شبهه بمطلقة رجعية بامرأة رجعية وقوله ومن جملة المحرم عليه الدابة هذا أي على نسخة بمحرم بالتشديد فهي المناسبة بخلاف نسخة محرم بفتح الميم فقاصرة (قوله تأمل) لعله أمر بالتأمل دفعا لما يقال المراد بالمحرم عليه المشبه به ما كان من الجنس فأفاد ان هذا لا يصح لشمول العبارة ذلك ولا مانع منه (قوله وتوقف) أي وقوع الظهار (قوله ان شئت) أي أو اذا شاء زيد ليظهر قوله فانه يتوقف وقوعه الخ (قوله كما دلت عليه

ولوليه التكفير عنه بالعتق ان كان موسرا فان لم يعتق عنه لا يجافه بماله أو لانه لا يأمن من عوده الظهار أو لمصلحة يراه لم يجز الصوم عند ابن القاسم وللزوجة الطلاق من غير ضرب الاجل وان لم يكن له مال صام من غير منع لوليه فان أبي فهو مضار رقاله اللخمي وسيأتي حكم العبد (ص) من تحل أو جزأها بظهر محرم أو جزئه (ش) هذا هو الركن الثاني والثالث وهو المشبه والمشبه به كانت على أو رأسك أو ريقك أو كلامك على كظهر أمي أو كالأجنبية ومحرم ان ضبط بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الراء المفتوحة لا بد من تقييده بالاصالة فلا يلزم الظهار بقوله لاحدى زوجتيه أنت على كظهر زوجتي الحائض ونحوه لعروض تحريم المشبه بها ومثله ما اذا شبه زوجته التي في عصمته بمن طلقها طلاقا رجعيا كما يفيد قوله ابن عرفة في التعريف الثاني بظهر أجنبية أو بمن حرم أبدا وجعله ابن عبد السلام محل تردد وعلى انه ظهار فيقال لم ألقى اعتبار الطلاق الرجعي في جانب المشبه واعتبر في جانب المشبه به ولعله احتياط للعصمة وان ضبط بفتح الميم وسكون الحاء وتخفيف الراء المفتوحة لا يحتاج الى التقييد بالاصالة لان المحرم لا يكون غير أصلي والمحرم من حرم نكاحه على التأييد لمحرمته أي لشرفه ومن جملة المحرم عليه الدابة فاذا قال لمن يحل له وطؤها أنت على كظهر الدابة كان مظاهرا تأمل وقوله (ظهار) خبر المبتدأ الذي هو تشبيه المسلم (ص) وتوقف ان تعلق بكه مشيئتها (ش) يعني ان الظهار اذا وقع معلقا من الزوج بادة تعليق من ان أو اذا أو مهما أو متى كانت على كظهر أمي ان شئت أو اذا أو متى شئت فانه يتوقف وقوعه على مشيئتها أو مشيئته غيرهما كزيد كما دلت عليه الكافي فلا يقع حتى يشاء من علق بمشيئته فان رده أو لم تعلم له مشيئته لم يلزم فقوله وتوقف حذف متعلقه أي على مشيئتها (ص) وهو بيدها (ش) أي ان شاءت أو رقعته وان شاءت أبطلت ما جعل لها فقوله بيدها أي قدرتها وحوزها بالمجلس وبعده مالم توقف كذا في المدونة وظاهره ان الوطء غير معتبر وهو ما يفيد النقل وقوله (مالم توقف) أي وتقضى أو يبطله الحاكم خلافا لظاهره من انها مجرد الايقاف يبطل ما بيدها (ص) وبمعنى تجزؤ وقت تأيد (ش) يعني انه اذا علق الظهار على أمر محقق الوقوع فانه يتجزئ عليه الا أن كقولها أنت على كظهر أمي بعدد سنة كانت طالق بعد سنة وان حذره بوقت كانت على كظهر أمي في هذا الشهر أو شهرانا بولد سبب الكفارة فلا يفحل بها كالطلاق في ذلك كله (ص) أو بعدم زواج فعند البأس أو العزيمة (ش) يعني انه اذا قال لها ان لم أتزوج عليك فأنت على كظهر أمي فانه لا يكون مظاهرا الا عند البأس من التزويج عليها والبأس يحصل بموت المخوف عليها ان كانت معينة والافبالعزم على الضد

الكاف) وندخل الكاف أيضا رضاها أو إرادتها أو اختيارها والمدار على التمييز وان لم تنطق الوطء فيما يظهر (قوله وهو ما يفيد النقل) لا يحكي انه الراجح والمسئلة ذات قولين فابن القاسم يقول مالم توقف أو توطأ نكحة وأصبح يقول ولو وطئت (قوله أي وتقضى) ببقاء أو رد (قوله أو يبطله الحاكم) أي اذا لم تقض وخلاصته ان المعنى ان الامر بيدها مالم يحصل شيء من ذلك فيتمتع فلا يكون حينئذ الامر بيدها فيما تريده (قوله وبمعنى تجزؤ) والظاهر انه يجري هنا قوله أو بما لا يصبر عنه كان قت أو غالب كان حصن أو محتمل واجب كان صلبت وكذا أو بمحرم كان لم أزن الى غير ذلك (قوله والبأس يحصل الخ) الاولى أن يقول بموت المخوف بها اذا قال ان لم أتزوج عليك فلا فأن طالق فالبأس يحصل بموت فلا نكح ولا تزويجها ولا بغيتها (قوله والافبالعزم على الضد) لا يحكي ان العزم



على الضد يتحقق فيما إذا كانت معينة وفيما إذا لم تكن معينة ولا يحصل اليأس بتزوجها بغيره ولا بغيبها أي يمكن أن لا يعلم خبرها فيما يظهر بناء على أنه لا بد في اليأس من التحقق (٢٤٤) ولا يكفي فيه الظن وكما يحصل اليأس بموت المخوف عليها يحصل بانقضاء المدة

التي عينها الزوج وبهرمه المانع للوطء لا مالم يمنع مالم يكن التزوج لأجل الخدمة فقط بان نوى ذلك أو وجد بساط عليه فلا يكون الهرم موجبا للظهار (قوله ويمنع منها) أي من وقت الظهار أي من قوله ان لم أتزوج فانت على كظهر أمي والحاصل ان قول الشارح ويمنع منها الخ راجع لأصل المصنف لأنه راجع لقوله ويقع الحنث هذا هو الصواب كما يعلم من التوضيح وعب (قوله وليس كذلك) هذا مسأله مع ظاهر العبارة وان المعلق يكون غير لازم وبعبارة يلزم وقوله مع ان هذا المفهوم الخ لا يتحقق أن المفهوم انما يدل على ان الذي ليس بمعلق يكون غير لازم ثم يلزم ولا يتحقق ان غير المعلق لا يكون الا لازما (قوله وعبارة الخ) فيه نظر لانه يقتضي انه اذا أخرج بعد العزم وقبل الوطء لا يجوزى وليس كذلك بل يجوزى تحقيقا (قوله وبقي مفهوم المعلق) لا يفيد الجواب عن قوله مع ان هذا المفهوم يدل الخ (قوله كما مر في القوله) لم يتقدم له انما تقدم لغيره (قوله ويجوزى أسلم) وكذا يصح من أمة كاتبة عتقت أو أمة مجوسية أسلمت وهل ان عقل أو مطلقا أو يلا ن أي فلا يلزم عندهما ظهار في هؤلاء (قوله ورتقاء) وأولى قرناء وعفلاء وبخرا وباقى العيوب (قوله وكلامه هنا يرد) أي ثبتت وتبين ان كلامه هنا يرد كلامه السابق غير انه يرد ان الابل لا يصح الا من يصح رقاؤه فلا يصح من محبوب فدل على انه منوط بالوطء فقط بخلاف الظهار فنوط بجميع أنواع الاستمتاع فلا يرد

فيلزمه الظهار حيثئذ لانه على حنث وبالعزم على الضد يقع الحنث ويمنع منها ويدخل عليه الابل او يضرب له الاجل من يوم الحكم كما قاله الباجي (ص) ولم يصح في المعلق تقديم كفارته قبل لزومه (ش) يعني ان الظهار المعلق على صيغة بر لا يصح أنه يخرج كفارته قبل لزومه كقوله ان دخلت الدار أو ان كملت فلا نامشلا فانت على كظهر أمي أو كراس أمي لان الظهار لا يلزمه قبل دخول الدار أو الكلام لفلان الذي هو سبب في لزوم الظهار بل لو أخرج الكفارة بعد لزومه وقبل العود الا في بيانه لا تصح أيضا فكلام المؤلف فيه نظر من وجهين أحدهما انه يقتضي صحة الاخراج بعد اللزوم وقبل العود الثاني يقتضي أن غير المعلق يصح فيه تقديم الكفارة وليس كذلك مع ان هذا المفهوم يدل على ان غير المعلق يكون لازما وغير لازم فيلزم وبعبارة المراد باللزوم هنا اللزوم التام وذلك بان يعود ثم يأتى هذا المؤلف في قوله وتجب بالعود وتتم بالوطء وتجب بالعود ولا تجزى قبله وبه ما ذاب دفع الاعتراض هنا وبقي مفهوم المعلق وهو المطلق يرجع فيه لقوله وتجب بالعود الخ فانه في المعلق وما يأتي في المطلق فأفاد هنا حكمين واحد بالنص وهو المعلق وواحد بالمفهوم وهو المطلق فيقيد بما يأتي من قوله وتجب الخ فهذا المفهوم بقيد بالمنطوق الا في فلم يبق عليه اعتراض وكلام المؤلف في عين البر كما مر وأما عين الحنث فيصح تقديم كفارته قبل لزومه كما مر في القوله التي قبل هذه (ص) وصح من رجعية (ش) أي ان الظهار يصح من الرجعية كما يصح ممن هي في العصمة لانهم عدوا وتحريمها كانه لعارض لما كان زوال استمتاعه بيده ابن عبد السلام ولو قيل ان ظهاره منها قرينة ارتجاعها لما بعد (ص) ومدة ومحرمة (ش) يعني ان الظهار من المدبرة يصح لانه يحل له وطؤها ولا يصح من المعتق بعضها ولا من المعتقة لأجل ولا من الأمة المشتركة اذ لا يحل له وطؤها وكذلك يصح من كل محرمة لعارض كحرمه بحج أو عمره أو حائض وما أشبه ذلك لان وطأهن جائز وانما حرم لعارض مالم يقيد بمدة الحيض أو الاحرام فان قيد فلا (ص) ومجوسى أسلم ثم أسلمت (ش) يعني ان الزوج المجوسى اذا أسلم ثم ظاهر من زوجته المجوسية أو طلقها ثم أسلمت بعد اسلام زوجها ولم يبعدها بين اسلامها من اسلامه كالشهر فانه يقر عليها من غير تجديد عقد وهي بعد اسلامه وقبل اسلامها في حكم الزوجة فيلزم الظهار والطلاق وكان الاولى أن يقول ومن أسلم لان ظاهر كلامه يوهم انه ظاهر وهو مجوسى لكن هذا الإيهام يردده قوله سابقا تشبيه المسلم والمراد بالتراخي المدلول عليه بتم المدة التي يقر فيها عليها ان أسلم وهو الشهر لا مطلق التراخي ولو بعد (ص) ورتقاء (ش) يعني ان الرتقاء يصح الظهار منها لانها وان تعذر استمتاعه منها بموضع خاص لا يتعذر استمتاعه منها بسائر جسدها فدل على ان الظهار يتعلق بسائر أنواع المسيس وعليه لزوم ظهار الشيخ الفاني والمحبوب والمعتزض وهو قول ابن القاسم خلافه لا يصح وسحنون وعبارة قوله ورتقاء هذا يرد قوله في الابل ان لم يمنع وطؤها لانه لو لم يكن لها المطالبة لم ينقد فيها ظهار وقد قال لها المطالبة ان لم يمنع وطؤها أي عقلا أو إعادة أو شرعا ورد وعليه به فانه وطأها ممنوع عادة والظهار ينقد فيها فلها المطالبة بالقبض والام ينقد فيها ظهار وكلامه هنا يرد كلامه السابق (ص) لا مكاتبة ولو عجزت على الاصح (ش) قد علمت ان المكاتبة أحزرت نفسها وما لها فاذا قال لها السيد أنت على كظهر أمي فان أدت وعتقت فلا كلام انه لا يلزمه الظهار وان عجزت ورجعت الى الرق



(قوله وهو خلاف ما في المواق) ونصه الجلاب لا يلزم الظاهر في المسكبة اللحي إلا أن ينوي ولو عجزت فيلزمه كقوله لاجنبية أنت على كظهر أمي أن تزوجت أنت هي قظاهر المواق اعتماد وهو المعتمد كما ذكره شيخنا عبد الله عن بعض شيوخه (قوله وقد نص أبو الحسن على أن الخدمة الخ) يفيد اعتماداً فتكون المحبة أولى (قوله وفي صحة الخ) الأول هو المذهب وقوله تأويلان مبنيان على ما يحرم على المظاهر هل هو الوطء والاستمتاع معا وهو المذهب أو الوطء (٢٤٥) فقط كذا ذكرنا إلا أن محشي نت أفاد أن الثاني هو المنصوص فكان الانسب

الاقتصار عليه (قوله أقوى الخ) أي حالة كون الاستمتاع المذكور أقوى من استمتاع المحبوب بزوجه الخ (قوله من قصره) أي من أجل قصره أي عندهم (قوله على المشهور الخ) أي لا ينصرف للطلاق على المشهور ومقابلته ما لعيسى من أنه ينصرف للطلاق إذا نواه ولودون الثلاث وهو قول سحنون وقيل ينصرف أن نوى الطلاق الثلاث لادونها وهو قول ابن القاسم (قوله بخلاف الكناية) أي ظاهرة أو خفية (قوله ولو أبدل الخ) أقول إذا كان كذلك فيكون حاصل المسئلة أنه عند المفتي لا يؤخذ بالطلاق وعند القاضي فيه الخلاف المذكور منكراً ومعرفة فيردان الذي يختلف فيه المفتي والقاضي أن يدعى شيئاً مخالفاً لظاهر لفظه فيؤخذ القاضي بنظر الظاهر ولا يؤخذ بالمفتي عملاً بما نواه كما هو معلوم وبعد التوقف المذكور رأيت محشي نت أفاد أن الخلاف ليس على الصورة التي ذكرها المصنف وحاصله أن أحد التأويلين وهو المشهور يقول لا ينصرف عند القاضي ولا عند المفتي والتأويل الثاني يقول ينصرف للطلاق عند المفتي وأما عند القاضي فيؤخذ بهما معا وهو الظاهر (قوله فالتشبيه الخ) فيه

ففيه أقولان مشهورهما أنه لا يلزمه فيها ظاهراً لأنها عادت إليه بعد العجز عنك حديثاً عند ابن القاسم وإليه أشار بالأصح ومقابلته اللزوم إذا عجزت استصحاباً لحال ملكها الذي كشفه عجزها وقوله لا مكانة عطف على رجعية وظاهر كلامه ولو حصل عجزها بالقرب وحديثاً يطلب الفرق بينها وبين المجوسية تسلم بالقرب والفرق أن المجوسية حيث أسلمت بالقرب لم تخرج عن عصمتها بخلاف المسكبة فإنها كالأجنبية منه فلا يلزم فيها الظاهر المتقدم على عجزها وظاهر كلام المؤلف ولو نوى ولو عجزت وهو خلاف ما في المواق وأما المحبة والخدمة فعلى حرمة وطئها لا يظاهر منهما وقد نص أبو الحسن على أن الخدمة لا يجوز وطئها (ص) وفي صحته من كمحسوب تأويلان (ش) أي وفي صحة الظاهر من عاجز عن الوطء قادر على مقدماته كمحسوب وخصي وشيخ فان وهو قول ابن القاسم والعراقيين وعدم صحته وهو قول أصبغ وسحنون وابن زياد تأويلان ولعل الفرق بين المحبوب ونحوه والرتقاء حيث جرى في الأول خلاف وصحة الظاهر في الثاني أن الرتقاء ونحوها يمكن الاستمتاع والوطء بين شفرهما أقوى من استمتاع المحبوب بزوجه أو أمته وإن أنزل ولما كانت ألفاظ الظاهر صريحة وكناية أشار إلى ذلك بقوله (ص) وصريحه يظهر مؤبد تخريمها (ش) يعني أن صريح الظاهر ما فيه ظهر مؤبد التحريم بنسب أو رضاع أو صهر أو لعان كظهر أمي أو أمز وجتي أو ملاعنتي لأخت زوجتي وعمتها (ص) أو عضوها أو ظهر ذكرك (ش) كون هذا من الصريح مشككاً من قصره على ذكر ظهر مؤبد التحريم كما هو ولذا قيل صوابه لا عضوها أو كظهر ذكرك بالنفي فلا يكون من الصريح نحو أنت على كبد أمي أو كظهر أبي أو أمي أو غلامي أو فلان الأجنبية ثم بين عمرة معرفة الصريح من الكناية بقوله (ص) ولا ينصرف للطلاق (ش) أي ولا ينصرف صريح الظاهر للطلاق بحيث يكون طلاقاً فقط فإذا قال لها أنت على كظهر أمي وأراد به الطلاق وجاء مستفتياً فإنه لا ينصرف إليه ويلزمه الظاهر على المشهور لأن كل صريح في باب لا يصلح أن يكون كناية في غيره بخلاف الكناية فإنه إذا نوى بها الطلاق لزمه الطلاق في الفتيا والقضاء (ص) وهل يؤخذ بالطلاق معه إذا نواه مع قيام البينة تأويلان (ش) الضمير في معه للظاهر وفي نواه للطلاق والمعنى أنه إذا قال نويت بصريح الظاهر الطلاق وشهدت البينة على إقراره بذلك فهل يؤخذ بالطلاق لنيته ولا ينوي فيما دون الثلاث وبالظاهر للفظه فلا سبيل له عليها إذا تزوجها بعد زوج حتى يكفر وهي رواية عيسى عن ابن القاسم وتأويل ابن رشد المدونة عليه وأما يؤخذ بالظاهر فقط رواه أشهب عن مالك وهو أحد قول ابن القاسم تأويلان ولو أبدل قوله مع قيام البينة في القضاء لكان أخصر وأتمل لإقراره (ص) كانت حرام كظهر أمي أو كأمي (ش) أي فلا يلزمه الظاهر والطلاق حيث نواههما معاً فإن نوى أحدهما لزمه ما نواه فقط وإن لم تكن له نية لزمه الظاهر وظاهر كلامه أنه إذا نواههما لزمه في الفتيا والقضاء ونحوه لابن الحاجب وابن شامس وعليه فالتشبيه في التأويل الأول لا بقيد القيام وهناك تقرير آخر انظره

شيء وذلك أنه إذا نوى الطلاق فقط يلزمه الظاهر والطلاق معاً على التأويل الأول في المسئلة الأولى وقد قال هنا يلزمه الطلاق فقط (قوله وهناك تقرير آخر) ذكره عب هو ما أشار إليه بقوله وذكر في توضيحه ما يفيدان التشبيه في التأويلين أي لا بقيد قيام أيضاً ورجحه محشي نت ونصه وقد صرح ابن رشد بجرى التأويلين فيهما وإن كان في المدونة لم يذكر أن حرام كظهر أمي لأنها كإطلاق الخطأ يؤخذ بالأحرى وكلام المؤلف في التوضيح يدل على جريان التأويلين فيما ذكرنا انتهى



(قوله لانه جعل للحرام مخرج الخ) أي صرف الحرام عن أصله من الطلاق وجعل من إدامته الظهار فان قلت قضيته انه لا يؤخذ بالطلاق لان الكلام المقيّد بقيد مصب الاثبات والنفي على ذلك القيد مع انه أخذ به قلت أخذ به لنيته وقوله كالحال الخ بقيد انه ليس بحال وذلك لان المعنى أنت حرام أنت كظهر رأى فهو كالحال بحسب الظاهر (قوله وكنايته) مبتدأ خبره محذوف وكأني خبر مبتدأ محذوف والجملة مقول القول والتقدير (٢٤٦) وكنايته ثابتة بقوله أنت أي والحاصل ان الكناية ماسقة منه أحد اللفظين

في الكبير فان قلت ما وجه لزوم الظهار مع انه قدّم أنت حرام وسبق قول المؤلف وسقط أي الظهار ان تعلق ولم ينتج بالطلاق الثلاث أو تأخر كأن طالق ثلاثاً أنت على كظهر رأى انتهى الشاهد في قوله أو تأخر قلت الفرق بينهما انه فيما يأتي لما عطف الظهار على الطلاق لم يعتبر لينسب تنها بالاول وأما ما هنا فانه جعل قوله كظهر رأى أو كأني كالحال مما قبله فهو قيد فيه كما يدل عليه قول المدونة لانه جعل للحرام مخرجاً حيث قال مثل أي (ص) وكنايته كأني أو أنت أي الا قصد الكرامة أو كظهر أجنيبة (ش) يعني ان الرجل اذا قال لزوجه أنت على كظهر فلانة الاجنبية كان كناية لانه لم يذكر فيه من يتأبدت حرها وكذلك اذا قال أنت كأني كان هذا كناية لانه لم يذكر فيه لفظ الظهور ويلزمه الظهار الا ان يكون قصده بذلك الكرامة لزوجه من انها مثل أمه في الشفقة والكرامة فانه لا يلزمه بذلك ظهاراً ومثل الكرامة الا هاته ولو وقع الظهار معلقاً فلم يفعل حتى تزوجها فقال سحنون من قال لزوجه ان فعلت كذا فأنت على كظهر فلانة الاجنبية ثم تزوج فلانة ثم فعل المحلوف عليه فلا شيء عليه خلاف ما حكاه اللخمي بناء على اعتبار يوم الخنث أو يوم العين وعكسه لو قال ان فعلت كذا فأنت على كظهر فلانة لزوجه ثم فعل (ص) ونوى فيها (ش) الضمير في فيها يرجع للكناية الظاهرة والمعنى انه اذا نوى بالكناية الظاهرة الطلاق فانه يصدق فيما ادعاه في الفتوى والقضاء فاذا نوى الطلاق بقوله لزوجه أنت على كأني أو كظهر فلانة الاجنبية وما أشبه ذلك صدق واذا ادعى انه نوى الطلاق فاللزم له البتات في المدخول بها ولا تقبل نيته فيما دون الثلاث خلافاً للسحنون اذا جامع بين الطلاق والظهار التحريم وهو ظاهر في البتات ونوى في غير المدخول بها فقوله (ص) فالبتات (ش) جواب شرط مقدر كما قررنا وقوله (في الطلاق) بدل اشتمال من الضمير في فيها لان الضمير يشمل الطلاق وغيره (ص) كأن كفلانه الاجنبية الا ان ينويه مستفت (ش) تشبيه في قوله فالبتات والمعنى ان من قال لزوجه أنت كفلانه الاجنبية أو أنت فلانة الاجنبية من غير ذكر ظهرو ولا مؤبد التحريم فانه يلزمه البتات ولا ينوى فيما دونها في المدخول بها الا ان ينوى به الظهار فانه يؤخذ به فقط في الفتوى وأما في القضاء فيلزمه الطلاق على ما مر والظهار معافاذا تزوجها بعد زوج لا يقر بها حتى يكفر (ص) أو كاني أو غلامى أو ككل شئ حرمه الكتاب (ش) معطوف على ما يلزم فيه البتات فاذا قال لها أنت على كاني أو غلامى أو أنت على مثل كل شئ حرمه الكتاب فانه يلزمه البتات وينوى في غير المدخول بها (ص) ولزم بأى كلام فواه به (ش) قد علمت ان كايات الظهار منها ما هو ظاهر وقد مر ومنها ما هو خفي والكلام الاثنان فيه فاذا قال لزوجه كلى أو امرئى أو اخرجى أو اسقنى الماء وما أشبه ذلك وقال أردت به الظهار فانه يلزمه والمراد بالكلام الصوت فيشمل كنعق الغراب ونهيق الحمار والفعل الذي يدل عرفاً على الظهار كالقول الدال عليه كفى الطلاق وأما الفعل الذي لا يدل عليه فلا يحصل به الظهار ولو فواه به (ص) لا بان وطنئت

الظهار أو الام (قوله ومثل الكرامة الا هاته) أي اذا كان بين أمه فقال لها أنت كأني أي في الا هاته (قوله خلاف ما حكاه) أي فالمعتمد ما لم يحنون وقوله بناء الخ لف ونشر مرتب وقوله وهو ظاهر رأى والتحريم ظاهر أي التحريم الحقيقي وأما الرجعية فهي وان كانت يحرم وطؤها الا ان لم يكن كان ينتفى بالرجعة كان كلاً فحريم (قوله وقوله في الطلاق بدل اشتمال) لا يخفى ان قوله في الطلاق سابق في المصنف على قوله فالبتات (قوله تشبيه الخ) الحاصل ان قوله كفلانه الاجنبية مخالف للكناية الظاهرة فان الكناية الظاهرة يلزمه فيها الظهار الا ان ينوى بها الطلاق فيلزمه الثلاث على ما مر وأما أنت كفلانه الاجنبية فيلزمه البتات الا ان ينوى الظهار فيلزمه فقط في الفتوى ومع الطلاق في القضاء فتدبر (قوله فانه يلزمه البتات ولا ينوى الخ) هذا الحل موافق لما في شب وهو خلاف ما في عب وما في عب بعيد من ظاهر المصنف (قوله أو كاني) ظاهر المصنف لزوم البتات فيما ذكره ولو نوى الظهار وهو مستفت مفهومه انه لو قال كظهر رأى أو غلامى فظهار وهو الصواب

(قوله ككل شئ حرمه الكتاب) لان الكتاب حرم الميتة والدم والخنزير فهو بمنزلة قوله أنت كالميتة قاله الشيخ سالم (قوله ولزم بأى كلام فواه به) شامل لما اذا أراد بصريح الطلاق أو كنيته الظاهرة وقال بعض من تكلم على المدونة انه لا يلزمه بالكناية المذكورة انتهى واذا لم يلزمه بم افا صريح أولى كما انه لا يلزمه الطلاق بصريح الظهار (قوله والفعل الذي يدل عرفاً الخ) كما اذا جرى عرفهم باستعمال اللفظ في الظهار



(قوله انه لم يجده الخ) حاصله ان ابن عبد السلام ذكره ولم يعزه لاحد (٢٤٧) وابن يونس الذي هو الصقلي نقله عن سمعون فيرد

ان كون الشيخ لم يذكره في نوادره لا يقتضي الاعتراض على ابن يونس بحالته وعظم قدره من انه ينقل شيئا لا أصل له وكون الشيخ لم يذكره ليس فيه حجة لان من حفظ حجة على من لم يحفظ على ان الشيخ لم ينف وجوده هذا ما أفاده الخطاب ويمكن الجواب عن ابن عرفة بأن نسخة النوادر التي بيده لم يكن فيها هذا كاذ كشيخنا عبد الله عن بعض شيوخه (قوله وكونه ظهارا الخ) من كلام ابن عرفة (قوله فهو لغو) أي لا يلزم فيه شيء فهو كالعيب وذلك لانه في المعنى قد علق وطء زوجته على وطء أمه فكانه قال لا أطوها أبدًا ومن المعلوم انه لا يلزمه فيه شيء (قوله وكذا لا شيء عليه اذا قال الخ) ينبغي كما قال عجم اجراء التفصيل الذي قاله ابن عرفة في الاولى في هذه (قوله مخرج من قوله وكنيته) أي من محذوف مرتب بذلك والتقدير وكنيته ثابتة بقوله أنت كافي لابن وطئت (قوله فهو ذا ليس بكنية) أي ظاهر فلا ينافي انه كناية خفية يلزمه بها الظهار اذا فواه (قوله فلا شيء عليه) أي لا يطلق عليه لا يخفى ان هذا خلاف المتبادر لان المتبادر انه لا شيء عليه من الظهار (قوله لا من قوله ولزم الخ) لانه يلزم به الظهار اذا فواه ولا يخفى ما في ذلك من التكلف (قوله فيجب التأسيس) مفاد هذا ان التأسيس يوجب الكفارة الاخرى وسبب ما في مخالفة (قوله ثم انه تزوجهن) أي سواء كان في

وطئت أي أولا أو بعد المسك حتى أمس أي أولا أو ارجع حتى أراجع أي (ش) يعني انه اذا قال لزوجه ان وطئت وطئت أي ولم ينو به ظهارا ولا طلاقا فلا شيء عليه كما قاله ابن عبد السلام التابع لابن أبي زيد في النوادر وبهذا يسقط قول ابن عرفة انه لم يجده لغير ابن عبد السلام وفي النفس من نقل الصقلي شيء لعدم نقله الشيخ في نوادره وكونه ظهارا أقرب من لغوه لانه ان كان معنى قوله ان وطئت وطئت أي لا أطول حتى أطأ أي فهو لغو وان كان معناه وطئ اباك كوطئ أي فهو ظهار وهذا أقرب لقوله سبحانه وتعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل ليس معناه لا يسرق حتى يسرق أخ له من قبل والامساك كعليهم يوسف عليه السلام بل معناه سرقته كسرقه أخيه من قبل ولذا أنكروا عليهم وكذلك لا شيء عليه اذا قال لزوجه لا أعود لمسك حتى أمس أي لانه كمن قال لا أمس امرأتى أبدا أولا أراجعك حتى أراجع أي قاله ابن يونس عن مالك وحذف فلا شيء عليه من الاولين لدلالة الثالث وهذا مع عدم التنية والالزيمه مانواه من طلاق أو ظهار وليس شيء من هذه الالفاظ في المدونة خلافا لبعضهم فقوله لان وطئت الخ مخرج من قوله وكنيته أي فهذا ليس بكنية فلا يلزمه ظهار ولا يلزم من نفي الظهار نفي الطلاق فلذلك قال (فلا شيء عليه) لا من قوله ولزم بأي كلام فواه به (ص) وتعددت الكفارة ان عادم ظاهرا (ش) يعني ان الكفارة تتعدد على المظاهر اذا ظاهر بعد ان وطئ أو كفر في ظهارا أولا كما اذا قال أنت على كظهر أي ان دخلت الدار فدخلت ولزمه الظهار ووطئ أو كفر ثم قال لها ان دخلت الدار فأت على كظهر أي فدخلتها وعاد لزومه الكفارة أيضا لان الاولى لما تقررت بالوطء صار الظهار الثاني مخالفا لاول وامتنع التأكيده فيجب التأسيس فقوله ان عاد صوابه ان وطئ أو كفر ومجرد العود لا يكفي في التعدد بل قال ان كفر أو بقي يسير منها أو وطئ ثم ظاهروا في المقصود وسلم من الاعتراض بأن كلامه يقتضي انه اذا عاد ولم يكفر ولم يبط ثم ظاهرا ان تعدد عليه وليس كذلك على المعتمد ومحمل كلام المؤلف فيما اذا كان المظاهر منها واحدة ولم يتعلق الظهار بتعدد اذ مع تعدد المظاهر منها أو تعدد المعلق عليه المختلف بتعدد الكفارة وان لم يحصل بين البينين موجب تعدد (ص) أو قال لا ربع من دخلت أو كل من دخلت أو أتى مسكن (ش) أي وكذلك تعدد الكفارة اذا قال لا ربع زوجات له من دخلت مسكن الدار فهي على كظهر أي أو كل من دخلت الدار فهي على كظهر أي أو أتى مسكن دخلت الدار فهي على كظهر أي أي وحصل منهن دخول للدائر المعلق الظهار على دخولها لتعلق الحكم بكل فرد من الافراد لانه حكم على عام والحكم على العام كليته أي محكوم فيها على كل فرد فرد فكانه قال ان دخلت فلانة فهي على كظهر أي وان دخلت فلانة فهي على كظهر أي وهكذا (ص) لان تزوجتكن (ش) يعني ان من قال لا ربع نسوة ان تزوجتكن فأتت على كظهر أي ثم انه تزوجهن فانه يلزمه كفارة واحدة لكن لا يقرب الاولى حتى يكفر ثم ان تزوج البواقي فلا شيء عليه بخلاف ما لو قال من تزوجتكن مسكن فهي على كظهر أي فانه يلزمه لكل من تزوجها منهن كفارة لا بما عيینه وخطاب كل واحدة ومسئلة المؤلف اوقع فيها الظهار على جميع النساء فأجراه كفارة واحدة (ص) أو كل امرأة أو ظاهرا من نسائه أو كرهه (ش) أي اذا قال كل امرأة أو تزوجها فهي على كظهر أي فلا تعدد عليه الكفارة وانما يلزمه كفارة واحدة في أول من تزوجها ولو قال كل امرأة أو تزوجها فهي طالق لا شيء عليه والفرق ان الظهار له فيه مخرج بالكفارة بخلاف الطلاق وانما يلزمه كفارة واحدة لان الظهار كاليمين

عقد واحد أو عقود (قوله أو ظاهرا من نسائه) فان صام عن احداهن جهلا منه حيث كانت كفارته بالصوم أجراه عن جميعهن اتفاقا (قوله مخرج بالكفارة الخ) أي خروج بالكفارة أو مخرج مصور بالكفارة







منه ان النظر للصدر والشعر حرام مطلقا واما الوجه والرأس والاطراف فيجوز بغير لذة لاله الا انك خير بان النظر للرأس نظر لشعرها  
ففيه تناف فلا احسن ان يقال ان المسئلة ذات خلاف فمن يعبر بالنظر للرأس أى يجوز النظر لها يحكم بجواز النظر للشعر ومن يحكم  
بعدم جواز النظر للشعر يحكم بعدم جواز النظر للرأس فان قلت النظر للرأس أى اذا كانت خالية من شعر وشعرها اذا كانت فيها شعر  
فروية الشعر أشد من رؤية الجلد لانه يلتذبه فهو داعية للوطء فلا تنافى (قلت) هو قريب فليجوز (قوله انها لو عادت اليه بعد زوج) أى  
ودخلت الدار حينئذ (قوله واعتباره) عطف تفسير والمراد من حيث التعليق (٢٤٩) فرجع في المعنى لقوله أو وسقط تعليق ظاهر  
(قوله أو تأخر) عطف على تعليق

لاعلى لم يتجز لانها ليس هنا تعليق  
(قوله كانت طالق ثلاثا) أو متعها  
أو واحدة بانه (قوله اسقوط  
تعليقه) أى لعدم تعليقه (قوله  
لما علمت أن المعلق والمعلق عليه)  
الاولى ان يقول لما علمت ان  
المعلقين على شئ يقعان معا عند  
وجود سببهما الذى هو ذلك الشئ  
(قوله وسواء وقع التعليق المذكور  
في مجلس) هو قوله ان تزوجتك  
فأنت طالق ثلاثا وأنت على كظهر  
أى وأولى لوقد قدم وأنت على  
كظهر أى على أنت طالق ثلاثا  
وقوله أو مجلسين أى بأن قال ان  
تزوجتك فأنت طالق ثلاثا ثم قال  
في مجلس آخر ان تزوجتك فأنت على  
كظهر أى كابدل عليه التوضيح  
وان كان خلاف المتبادر من العبارة  
(قوله المراد بالتقدم اللفظى) أى  
والزمن واحد كقوله أنت على  
كظهر أى وأنت طالق ثلاثا (قوله  
الزمنى) أى بأن يقول فى يوم  
الخميس مثلا أنت على كظهر أى  
ثم يقول يوم الجمعة أنت طالق  
ثلاثا وقوله ولا المكافى بأن يكون

ثلاثا أو طلقة مكملة للعصمة قبل دخول الدار فان الظهار يخل عنه وفائدة انها لو عادت اليه  
بعد زوج لم يلزمه ظهار لانها عادت اليه بعصمة جديدة فلو طلقتها طلاقا قاصرا عن الغاية فانه  
اذا أعادها الى عصمته بعد زوج أو قبله فان الظهار يعود عليه ما بقى من العصمة الاولى شئ  
واحتز بقوله ولم يتجز بما اذا تجز بأن دخلت الدار ثم طلقتها فالبين باقية عليه فيلزمه كفارة  
الظهار اذا تزوجها بعد زوج ثم ان اطلاق السقوط فيه تجوز لان الظهار لم يلزم حتى يقال سقط  
الا ان يقال وسقط حكمه واعتباره أو وسقط تعليق الظهار (ص) أو تأخر كما أنت طالق ثلاثا  
وأنت على كظهر أى كقوله لغير مدخول بها أنت طالق وأنت على كظهر أى (ش) يعنى ان  
الزوج اذا قال لزوجه ابتداء أنت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أى فان الظهار لا يلزمه اسقوط  
تعليقه ولعدم وجود محله وهى العصمة لان الزوجة انقطعت عصمتها باطلاق الثلاث وصارت  
أجنبية وكذلك لا يلزمه الظهار اذا تأخر عن الطلاق البائن كقوله لغير المدخول بها أنت طالق  
وأنت على كظهر أى لان الزوجة الغير المدخول بها بابت بآول وقوع الطلاق عليها وصارت  
أجنبية اذا لا عدة عليها فلا يلزمه ظهار لانه ليس من جنس الطلاق بخلاف ما اذا أردف على  
الخلع طلاقا فيلزم حيث كان نسقا لانه جنس واحد ولا مفهوم لقوله ثلاثا اذا الواحدة البائنة  
كذلك (ص) لان تقدم أو صاحب كان تزوجتك فأنت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أى (ش)  
يعنى ان الظهار اذا تقدم على الطلاق فانه لا يسقط كقوله لها أنت على كظهر أى وأنت طالق  
ثلاثا فاذا تزوجها بعد زوج فانه لا يقر بها حتى يكفر كفارة الظهار لقوله تعالى من قبل أن  
يقاسوا وكذلك لا يسقط الظهار اذا صاحبه الطلاق كقوله لامرأة أجنبية ان تزوجتك فأنت  
طالق ثلاثا وأنت على كظهر أى فانه اذا تزوجها يلزمه الظهار لما علمت ان المعلق والمعلق  
عليه يقعان فى آن واحد عند وجود سببهما لا تنفقاء الترتيب فيهما وسواء وقع التعليق المذكور  
في مجلس أو مجلسين فانه ما يقعان بالعقد فقط بغير العقد ثلاثا فاذا تزوجها بعد زوج فانه  
لا يقر بها حتى يكفر كفارة الظهار وبعبارة المراد بالتقدم اللفظى لا الزمانى ولا المكافى  
ولا الترتيب وقوله أو صاحب أى فى الوقوع لافى اللفظ اما بناء على ان المعلق والمعلق عليه يقعان  
معا والمعلق مجموعهما ما يشتر كان فى الوقوع واذا وقع معا وجد الظهار له محلا أو لا والرتب  
أو ان وقوع أحدهما دون الآخر ترجيح بالمرجح وقولت بأن لم يسبق أحدهما الاخر أى  
فى الوقوع كان بعطف أو لا كان العطف بشئ أو غيرهما بقريضة التعليق كأنت طالق ثلاثا ثم أنت

(٣٣ - خروشى ثالث)

الطلاق من حيث الرتبة كمتقدم العلة على المعلول وان كانت مقارنه له فى الزمان والمكان كحركة الاصبع فانها علة فى حركة  
المفتاح وكمتقدم المستند على الخبر وقولك فى الدار زيد وان كان مؤخرا (قوله واذا وقع معا) أى المعلق والمعلق عليه وقوله وجد  
الظهار له محلا أى لان المعلق مجموع الامر من يقعان معا عند وجود المعلق عليه وقوله أو الواو الخ أى بانين على ذلك أو بانين على أن  
الواو لا ترتب (قوله أو الواو لا ترتب) ينتقض ذلك بأنت طالق وأنت على كظهر أى كذا قوله أو ان وقوع أحدهما الخ (قوله  
بقريضة التعليق) أى ان التعليق قريضة دالة على انه لا فرق فى العطف بشئ أو غيرها ردا على ابن محرز فانه فرق فقال ولو انه قال ان  
تزوجتها فهى طالق ثلاثا ثم هى على كظهر أى أو قال لزوجه أنت طالق ان دخلت الدار ثم أنت على كظهر أى لم يلزمه الظهار  
لانه حينئذ وقع على غير زوجة بما وقع من تباعى الطلاق اه



(قوله وفي كلام المتبسط نظر) كان المتبسط يقول بقول ابن محرز (قوله وان عرض عليه نكاح امرأته الخ) حاصل ما أفاده عجب انه لا مفهوم لقوله عرض بل الاجنبية يصح الظاهر منها وان لم يعرض عليه نكاحها وما سيأتي عن التبصرة من عدم لزوم الظاهر في الاجنبية اذا تقدمه ايلاء فان لم يتقدم عليه ايلاء فان الظاهر يصح (أقول) وهذا لا يتم بل لا يصح الظاهر منها مطلقا لان وطأها حرام فهي عليه كظهر أمره فلم يؤثر ظهارة شيئا وقول ابن عرفة بمتمعة حاصلة أو مقدرة أي كصورة التعليق والفرض لا غير (قوله لانه حق لله) أي لان تحتم الكفارة حق لله أي لان (٢٥٠) الكفارة المتحتمه حق لله (قوله توجه الخطاب) الاولى أن يقول أراد بالوجوب

الوجوب المخير والتحتم الوجوب المضيق (قوله وفائدته) أي فائدة كون المراد بالوجوب مطلق توجه الخطاب لا التحتم (قوله فلم يكن الخ) لا يخفى ان هذا لا يتفرع على ما قبله (قوله المخير) أي الموسع ولو عبر به كان أحسن (قوله أغنى عنه بلا شك) أي لان التعبير بالتحتم يفيد سبق توجه خطاب الا انك خير بأنه لا يعلم توجه ذلك الخطاب هل بالعود أو بالظهار فقوله يغني عنه لا يظهر (قوله أغنى عنه الخ) وذلك لان قوله وتتحتم الخ معناه يجب وجوباً مضيقاً فيقتضي سبق وجوب موسع وذلك قوله وتجب بالعود (قوله لكن الخ) لا يظهر ذلك الاستدراك وذلك أن قوله احتاج الخ يفيد ان المقام في غيبة عنها لانه ما قالها الا لقوله وتجب بالعود مع انه بعدد أن المستغنى عنه وتجب بالعود ومحشى تت هنا كلام لم أفهمه (قوله أو مع الامساك) لانه اذا لم ينو الامساك لا فائدة في العزم على العود اذا كان يعقبه الطلاق (قوله قال في المدونة الخ) لا يخفى ان صريح هذا جار على أحد القولين فما معنى كون المدونة أولت عليهما

على كظهر رأي وفي كلام المتبسط نظر (ص) وان عرض عليه نكاح امرأته فقال هي أي فظهار (ش) يعني ان الانسان اذا عرض عليه نكاح امرأته لم تزجها فقال عند ذلك هي أي فانه يلزمه الظهار اذا تزجها لان قوله ذلك خرج مخرج الجواب يعني أن قوله هي أي قرينة على ارادة التعليق فكأنه قال ان فعلت فهي أي فاذا تزجها كان مظاهراً منها الا أن يقصد وصفها بالكبر أو الكرامة أو الا لها نه فلا يلزمه شيء وان قال لا امرأته لم يعرض عليه نكاحها أنت على كظهر رأي مع قوله والله لا أطول ثم تزجها فانه لا يلزمه الظهار ويلزمه الايلاء كافي التبصرة (ص) وتجب بالعود وتتحتم بالوطء وتجب بالعود ولا تجزئ قبله (ش) يعني ان كفارة الظهار تجب بالعود الا التي تفسيره فلو كفر قبل العود لم تجزه لانه كفر قبل الوجوب وهذا الوجوب محله مادامت المرأة في عصمته فان طلقها أو ماتت عنده سقطت الكفارة عنه وتتحتم الكفارة على المظاهر بوطئه للمظاهر منها ولو كان ناسياً وسواء بقيت في عصمته أو طلقها وسواء قامت بحقه في الوطء أم لا لانه حق لله تعالى وانما أعاد قوله وتجب بالعود ليرتب عليه قوله ولا تجزئ قبله اذ لو حذفه لا وهم عود الضمير الى الوطء وليس كذلك لكن لو قدم قوله ولا تجزئ قبله على قوله وتتحتم بالوطء لا غناؤه عن التكرار قال بعض وهو فيمارأناه من النسخ كذلك ونصها وتجب بالعود ولا تجزئ قبله وتتحتم بالوطء وعليها فلا بلس والمراد بالوجوب توجه الخطاب عليه به وفائدته سقوط الكفارة اذا طلقها أو ماتت بعد العود وقبل الوطء فلم يكن بين قوله وتجب وتتحتم لزوم ولا ان أحدهما يغني عن الآخر ولا ان الثاني تأكيدي للاول بل الاول من قبيل الواجب المخير فلو سكنت عن قوله وتتحتم لفهم منه انها لا تسقط عنه متى عاد وليس كذلك ولو اقتصر على قوله وتتحتم أغنى عنه بلا شك وكان أحسن وأخصر لكنه لما قال وتجب بالعود احتاج الى قوله وتتحتم (ص) وهل هو العزم على الوطء أو مع الامساك تأويلان وخلاف (ش) الضمير في قوله وهل هو يعود الى العود قال في المدونة والعود ارادة الوطء والاجماع عليه وروى عن مالك أيضاً ان العود هو العزم على الوطء مع ارادة امساك العصمة معارفهم وايتان واختلاف الاشياخ بعد ذلك فيما تقتضيه المدونة من ذلك فاللخمى فهم المدونة على أن معنى العود هو ارادة الوطء فقط وفهمها القاضى عياض وابن رشد على ان معنى العود هو ارادة الوطء مع ارادة العصمة معاً ولو سئنه تأويلان على المدونة وخلاف في التفسير وبعبارة العود عند مالك في الآية على حقيقته أي ثم يعودون لنقيض ما قالوا أي قولهم وقولهم التحريم ونقيضه التحليل أي بالعزم على الوطء أو مع الامساك ومعناه أن لا يفارقها على الفور أي بمسكها مدة تنافي الفور (ص) وسقطت ان لم يبطأ بطلاقها ومونها (ش) الواو بمعنى أو كما هو في بعض النسخ كذلك أي وسقطت الكفارة

المرتبة

والجواب ان المراد قال في المدونة أي باعتبار فهم اللخمى وهذا الجواب يفيد كلامه في توضيحه

وبعد كتبى هذا رأيت محشى تت ذكر ما رده فانه قال وهو فهم اللخمى لقول المدونة العود هنا ارادة الوطء والاجماع عليه (قوله) والاجماع عليه أي والتصميم والعزم عليه وهو يرجع لقوله ارادة (قوله ولو سئنه) كذا عن الباجي وانظر هل هو مثال فسادونها كذلك أو هو أقل ما يكفي في الامساك قاله تت في صغيره وقال عجب ولو قل زمن امساك كدوم يدعجه بنقل والحاصل ان المبالغة على السنة تقتضى ان مادونها ليس كذلك وهو الظاهر وقوله ان بمسكها مدة تنافي الفور بقرينة أخرى غير ما أشار له أو لا بقوله ولو سئنه (قوله عند مالك) وعند الشافعي ترك الفرق باثر الظهار



(قوله اذا عزم عليه) أي على العود هذا مفاده وهو غير ظاهر فالأولى ان يقول اذا عزم على الوطء (قوله وليس المراد الخ) بهذا تعلم ان لا مخالفة بين ما هنا وبين قوله لان تقدم المفيد أنه مطالب بها بعد الطلاق الثلاث لتقييده بما اذا أعادها عصمته وتقييده ما هنا بما اذا لم يعد لها (قوله فان فائدة القول بالاجزاء الخ) وفائدة القول بعدم الاجزاء انه اذا أعادها عصمته لا بد من التكفير فالدلالة في كلا القولين لاني أحدهما فقط كما هو ظاهر (قوله وهل الخ) اعلم انه لو شرع في الكفارة ففعل بعضها ثم طلق قبل المس في المدونة لم يلزمه اتمامها ابن نافع ان اتمها أجزاء واختلف هل هو خلاف لمذهبها وانه على مذهبها ان اتمها لم تجزئه واليه ذهب صاحب تهذيب الطالب والبيان أو وفاق لانه انما نفي في المدونة للزوم (٢٥١) واليه ذهب اللخمي وأشار المصنف للوفاق بقوله الخ والمعتمد من التأويلين عدم الاجزاء ان اتمها وهل التأويلان ولو اتمها بعد مس اجعتها بعد انقضاء عدتها بعقد جديد أو محلها ما قبل العقد عليها وهو ظاهر

المرتبة على العود اذا عزم عليه ولم يطأ حتى طلقت طلاقاً ثانياً وماتت أو مات وأما الرجعي فانه لا يسقطها فيستمر الخطاب في العدة وليس المراد بسقوط الكفارة عدم المطالبة بها وان عادت لعصمته وانما المراد لا يخاطب بها قبل عودها لعصمته وأما بعده فلا يقربها حتى يكفر ويدل على هذا قوله وهل تجزئ ان اتمها تأويلان فان فائدة القول بالاجزاء انه اذا أعادها لعصمته فانه يقربها من غير تكفير (ص) وهل تجزئ ان اتمها تأويلان (ش) صورة المسئلة ان المظاهر عزم على العود ولم يطأ وشرع في الكفارة فاخرج بعضها ثم في أثناء الكفارة طلقها طلاقاً ثانياً واطلاقاً رجعياً وانقضت العدة ثم أكمل الكفارة بعد الطلاق أو العدة فهل تجزئه هذه الكفارة أو لا تجزئه وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا عقد عليها عقد جديد اهل تسقط عنه الكفارة لانه اتمها أولاً يقربها حتى يكفر كفارة الظهار وظاهر كلام المؤلف سواء عمل أقل الكفارة أو أكثرها والخلاف جار في الصيام والاطعام أم لو اتم في عدة الرجعي لاجزأه اتفاقاً أي اذا نوى رجعتها وعزم على الوطء لان الكفارة لا تصح الا بعد العود وان لم ينوها كان كالبائن وعلم بما قررنا ان محل التأويلين اذا فعل بعضها وهي في العصة أم لو استأنفها بعد الطلاق فلا تجزئ باتفاق عند المؤلف وهو قول من أقوال أربعة (ص) وهي اعتناق رقبة (ش) قد علمت أن كفارة الظهار على الترتيب وهي اعتناق ثم صيام ثم اطعام والمؤلف اتى بها على هذا الترتيب وذلك أمر مجمع عليه لنص التنزيل ولا مدخل للكسوة فيها على المذهب فلهذا بدأ المؤلف بالعتق فالضهير في وهي يرجع للكفارة أي أحد أنواعها اعتناق رقبة فاعتناق خبر مبتدأ محذوف والجملة خبر المبتدأ وهو أي أو أن هي على حذف مضاف فاصله أحد أنواعها اعتناق رقبة فحذف المضاف فان فصل المضاف اليه غنى به ضمير المنفصل وانما قلنا ذلك لان الكفارة ليست نفس الاعتناق لانها جنس تحتها ثلاثة أنواع وعبر باعتناق الذي هو مصدر الرابعي للإشارة الى انه لا بد من ايقاع العتق عليها فلا تجزئ بدونه كما اذا عتق عتقه على دخول دار مثلاً ولو عبر بعتق الذي هو مصدر الثلاثي لفهم منه الاجزاء حيث عتق كان بايقاع أم لا وهو من اضافة المصدر لمفعوله أي اعتناق المظاهر حقيقة أو حكماً رقبة وانما قلنا أو حكماً ليدخل عتق الغير عنه كإسيان (ص) لاجنين وعتق بعد وضعه (ش) عطف على مقدراً أي فيجزئ عتق كل ما يصدق عليه رقبة لاجنين اذ لا يصدق عليه وان وقع عتق بعد وضعه أي ولا يجزئ وبعبارة المراد بالرقبة المحققة والجنين ومنقطع الخبر ليست رقبتها محققة وجملة وعتق بعد وضعه مستأنفة استثناءً فإيانياً للبيان الحكم وهي جواب عن سؤال مقدر وكان قال لا قال له ما حكم الجنين اذا عتق عن الظهار ولم يجز فقل وعتق بعد وضعه أي حكمه انه يعتق بعد وضعه أي نفذ فيه العتق السابق لانه يحتاج الى استثناء عتق الآن (ص) ومنقطع خبره (ش)

لا يني الا ان تزوجها وهو قول أصبغ والرابع الفرق بين ان يمضي منه أقله أو أكثره وهو قول ابن الماجشون اه والظاهر بل المتعين ان هذه الاقوال فيما اذا شرع في الكفارة قبل الطلاق ويكون المصنف اقتصر على قولين من الاربعة ومعنى الثالث انه لا يني على ما مضى منها قبل الطلاق الا اذا اتمها بعد أن تزوجها ثانياً لا قبل في حال البينونة وحرر (قوله ولا مدخل للكسوة فيها على المذهب) انظر على مقابل المذهب ما مر تبينها (قوله فلهذا) أي فلاجل ان المؤلف اتى بها على هذا الترتيب بدأ بالعتق (قوله فحذف المضاف) القصص الجنس الصادق بالجنين (قوله لانها جنس تحتها) فيه ان الخبر ليس نفس اعتناق بل اعتناق وما عطف عليه (قوله وهي جواب عن سؤال مقدر) الا انه مقترن بالوار (قوله أي حكمه انه يعتق بعد وضعه) أي لتشوف الشارع للحرية

لا يني الا ان تزوجها وهو قول أصبغ والرابع الفرق بين ان يمضي منه أقله أو أكثره وهو قول ابن الماجشون اه والظاهر بل المتعين ان هذه الاقوال فيما اذا شرع في الكفارة قبل الطلاق ويكون المصنف اقتصر على قولين من الاربعة ومعنى الثالث انه لا يني على ما مضى منها قبل الطلاق الا اذا اتمها بعد أن تزوجها ثانياً لا قبل في حال البينونة وحرر (قوله ولا مدخل للكسوة فيها على المذهب) انظر على مقابل المذهب ما مر تبينها (قوله فلهذا) أي فلاجل ان المؤلف اتى بها على هذا الترتيب بدأ بالعتق (قوله فحذف المضاف) القصص الجنس الصادق بالجنين (قوله لانها جنس تحتها) فيه ان الخبر ليس نفس اعتناق بل اعتناق وما عطف عليه (قوله وهي جواب عن سؤال مقدر) الا انه مقترن بالوار (قوله أي حكمه انه يعتق بعد وضعه) أي لتشوف الشارع للحرية



(قوله فلو كشف الامر عن سلامته أجزاءه) لانه كشف الغيب انه حين العتق كان ممن يجزئ ويسمى رقبته (قوله كما مر) أى فى العبارة الاولى أى فى قوله أى فيجزئ عتق كل ما يصدق عليه رقبته والحاصل أن الجنين لا يجزئ ولو علم انها وضعت بعد العتق بصفة من يجزئ لانه حين العتق لا يسمى رقبته وينبغى على هذا أنه لو أعتق رجل أمته عن ظهاره طأنا عدم وضعها ثم تبين انها وضعت قبل العتق ان يجزئ ولم أوفيه نصابه بهرام وينبغى على هذا أيضا أنه لو أعتقه معتقدا انها وضعت ثم تبين انها حين العتق لم تضعه لا يجزئ (قوله مؤمنة) لا يصح ان تكون صفة لرقبة لان فيه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو لا يجوز فالأولى اعرابه بدلا من رقبته والبدل يجوز الفصل بينه وبين المبدل منه (قوله والایمان متفق عليه) أى الايمان حقيقة أو حكما لدخول الاجمعي على أحد القولين فحاصله ان من يقول بكون الاجمعي يجزئ يقول ان

(٢٥٢)

المراد بالایمان حقيقة (قوله

ومقتضى كلام الخطاب ان الخلاف جار في الاجمعي مطلقا) أى لانه قال قوله وفى الاجمعي أى الكافر اذا كان يجزئ على الاسلام كالمجوسى صغيرا وكبيرا ومن لا يعقل دينه من أهل الكتاب فى اجزائه خلاف انظر اللغوى اه فاذا علمت ذلك فتقوله مطلقا أى مجوسيا مطلقا أو كتابيا صغيرا فظهر منه ان المراد بالاجمعي المجوسى مطلقا والصغير الكتابى (قوله ان التأويلين فى المجوسى) أى فالمراد بالاجمعي خصوص المجوسى الكبير (قوله ويجزئ عتق الصغير الكتابى الخ) أى وأما الكتابى الكبير فلا يجزئ اتفاقا كما صرحوا به (قوله ينبغى على قول ابن القاسم) أى الذى يقول بأجزاء الاجمعي (قوله لانه على هذا القول) أى الذى يقول بالاجمعي (قوله ولما كان الخ) فى قوة التعديل لما قبله (وأقول) وكلام ابن يونس هو الوجه فينبغى ان يكون هو المعول عليه (قوله ولما

صوره المسئلة لك عبد غائب فى تجارة أو باق أو غير ذلك وانقطع خبره عنك فأعتقه عن ظهارك فانه لا يجزئ عن ذلك اذ لا تعلم حياته وعلى تقدير حياته لا تعلم سلامته فلو كشف الامر عن سلامته أجزاءه وهذا بخلاف الجنين فانه حين العتق لا يسمى رقبته كما مر (ص) مؤمنة وفى الاجمعي تأويلان وفى الوقف حتى يسلم قولان (ش) يعنى أنه يشترط فى كفارة الظهار ان تكون رقبته مؤمنة لان الله تعالى وصف الرقبته فى كفارة القتل بالایمان وأطلقها فى كفارة الظهار والمطلق يحتمل على المقيد لان المقصود الرقبته بها والكفر ينافيها والایمان متفق عليه فى رقبته الظهار وفى كل رقبته واجبة لكن لو أعتق كافرا وهو المراد بالاجمعي فهل يجزئ عتقه عن الظهار أو لا فيه تأويلان ومقتضى كلام ح ان الخلاف جار في الاجمعي مطلقا ومقتضى تقرير ز ان التأويلين فى المجوسى الكبير وأما الصغير فيجزئ اتفاقا ويجزئ عتق الصغير الكتابى على الاصح والمراد بالصغير الذى لا يعقل دينه وعلى القول بالاجزاء فهل يمنع المظاهر من وطء المظاهر منها حتى يسلم الاجمعي بالفعل احتياطاً للفرج وان مات قبل الاسلام لم يجزه حكماء ابن يونس عن بعض أصحابه بلفظ ينبغى على قول ابن القاسم انه يوقف عن امر أنه حتى يسلم ابن يونس وقلت انابل له وطء زوجته ولو مات قبل ان يسلم أجزاءه لانه على هذا القول على دين من اشتراه ولما كان يجزئ على الاسلام ولا يباؤه فى غالب أمره حمل على الغالب فيه فكانه مسلم وهذا ما أراد بقوله قولان وظاهر كلام المؤلف ان الوقف واجب وكأنه فهم وينبغى على الوجوب وعبارة المؤلف تعطى ان الظهار سقط مطلقا وانما الخلاف فى الوقف وعدمه وعبارة الشامل بخلافها وهو انه هل يسقط الظهار أو لا فهى محررة عن هذه وأحسن منها (ص) سليمة عن قطع اصبع (ش) يعنى ان الرقبه التى تجزئ فى عتق الظهار شرطها ان تكون سالمة عن العيوب الا تبسبب التى منها قطع اصبع واحدة ولو اقتصرت والمراد بالقطع الذهاب ولو خلقه والمراد بالاصبع التى هى من الاصلية ثم ان كلامه يقتضى ان قطع مادون الاصبع لا يمنع الاجزاء ولو أغلقتين وبعض أغلته لا يضر وقوله بعد ذلك فيما لا يمنع الاجزاء وأغلته يقتضى ان قطع أغلته وبعض أغلته يضر وانظر المعول عليه مفهوم أهم لكن

كان يجزئ الخ) أى وخصوصا كونه يغسل ويصلى عليه (قوله سقط مطلقا) أى وقف أولا (قوله فهى محررة عن هذه كلام وأحسن) كذا قيل وفيه تأمل عب ولعل وجهه أنه لا يسلم أنها محررة وذلك لان المعنى وعلى القول بالاجزاء هل يسقط الظهار أم لا مع انه اذا لم يسقط الظهار فلا اجزاء فلا يعقل أن يفرع على القول بالاجزاء عدم سقوط الظهار فان قلت وعلى كلام المؤلف فما معنى الاجزاء مع كونه يشترط الوقف حتى يسلم وانه لو مات قبل الاسلام لا يجزئ على أحد القولين قلت معناه انه لا يشترط صيغة اعتناق بعد اسلامه بخلافه على القول بعدم الاجزاء رأسا فانه يحتاج الى صيغة اعتناق بعد اسلامه (قوله سليمة عن قطع اصبع) ومثله الشلل والاقعاد وذهاب الاسنان كلها ويجزئ ذهاب بعض الاسنان (قوله والمراد بالقطع الذهاب ولو خلقه) كذا اللقاني ونظرفيه البساطى لكون المصنف عبر بقطع الظاهر فى حقيقة (قوله التى هى من الاصلية) كذا قال اللقاني وفى عب ولوزائد ان أحسن وسأوى غيره فى الاحسان كذا ينبغى انتهى والظاهر مذهب الپه اللقاني



(قوله وانظر ما اذا ذهب اغملمان) ومثلهما اغملمان وبعض اعملة لقوله بعد لان الخلاف في الاصبع (قوله مشرف) أي صاحبه خذق المضاعف فان فصل الضمير المضاف اليه (قوله والاعشى) هو الذي لا يبصر ليلًا وقوله والاجر هو الذي لا يبصر في الشمس (قوله وهو عدم فصاحة النطق بالكلام) المراد لا ينطق كما عبر به شب كان معه صمم أم لا (قوله خلافا للشهب) أي فانه يقول ان كان يأتي في كل شهر مرة فلا يمنع من الاجزاء (قوله وستأتي الواحدة الخ) حاصله أنه لا يغتفر قطع الاذن الواحدة ووقع في كلام عب اضطراب لانه قال هنا وقطع اشرف الاذنين ثم قال وكذا الاذن الواحدة ظاهرة (٢٥٣) وكذا قطع اشرف الاذن الواحدة ثم قال فيما

سيأتي ان قطع الاذن الواحدة لا يضرو صريح المدونة ان قطع الاذن الواحدة يضرم (قوله وليس الشق ليس شرطاً) أي وان كانت فسرته المدونة به والمراد باليبس عدم القدرة على تحركه والتصرف (قوله والدين الخ) أي الدين منع سمي العبد لنفسه بل يسمى لاجل أن يصرف في قضاء دينه وشأن الرقبة التي تعتق في الظهار ونحوه ان لا تباعه عليها لاحد وفي هذه الصورة ذمته مشغولة بالدين الذي عليه والحاصل ان المعنى ان يعتقه السيد عن ظهاره ثم تبين ان عليه ديناً لم يسقطه سيده عنه قبل فان ذلك يكون عيباً في العبد يمنع اجزاء عتقه عن الظهار كظهور عيب تبين به بعد عتقه كعبي أو عجز وسواء كان سيده علم به قبل عتقه ولم يسقطه أو لم يعلم به حتى أعنته (قوله بلاشوب عوض) اسم بمعنى غير ظهار اعراباً فيما بعدها والشوب الخاط أي بالخطاطة عوض وان قل ولو أسقط شوب لتوهم انه لا يضرم الا العوض الكامل مع ان المراد السلامة من مخالط أي عوض وان قل (قوله بشرط ان يكون للسيد الخ)

كلام ح يفيد ان المعول عليه مفهوم باصبع فانه قال وانظر ما اذا ذهب اغملمان والاظهر الاجزاء لان الخلاف في الاصبع (ص) وعمى وبكم وجنون وان قل وعرض مشرف وقطع اذنين وصمم وهرم وعرج شديدن وجذام وبرص وفلج (ش) أي ويشترط في الرقبة ان تكون سليمة من هذه الامور منها العمى وكذلك الغشاوة التي لا يبصر معها الا بعصر وأما الخفيف والاعشى والاجر فانه يجزئ وسيأتي ان الاور يجزئ ومنها البكم وهو عدم فصاحة النطق بالكلام ومنها الجنون ولو قليلاً كورة في الشهر وعند مالك وابن القاسم خلافاً للشهب ومنها المرض المشرف وهو الذي بلغ صاحبه النزع وغيره يجزئ ومنها قطع اشرف الاذنين فقوله وقطع اذنين أي اشرفهما الا أن المراد قطعهما من أصلهما كما هو ظاهر كلامه وستأتي الواحدة في قوله وجدع في اذن ومفهوم في اذن انه لو عمى الجذع لا تجزئ كما يأتي بيانه ومنها الصمم ان فسرناه بعدم السمع لم يأت التقييد بالتقييد وان فسرناه بشغل السمع يأتي تقييده بأن لا يكون خفيفاً ومنها الهرم الشديد بأن لا يمكن معه الكسب بصنعة تليق بهرمه وكبر سنه وانما منع الهرم بخلاف الصغير لان منافع الصغير مستقبله ومنها العرج الشديد فقوله الشديدن وصف للهرم والعرج ويأتي مفهوماً في كلامه ومنها الجذام وان قل ومنها البرص وان قل ومنها الفلج والمراد به هنا يبس بعض الاعضاء ويبس الشق ليس شرطاً ولو اطلع المشتري على عيب بعد عتقه لا يجزئ به رجوع بالارش واستعان به في رقبة وأرش عيب لا يمنع الاجزاء يفعل به ما شاء والدين المانع سعيه لنفسه لصرفه في قضاء دينه يمنع الاجزاء لانه عيب (ص) بلاشوب عوض (ش) يعني انه يشترط في رقبة الظهار ان تكون سالمة عن شوائب العوض فلو أعتقه عن ظهاره بشرط ان يكون للسيد في ذمة العبد مال قليل أو كثير فان ذلك لا يصح ولا يجزئه عن ظهاره (ص) لا يشتري للعتق (ش) عطف على مقدر أي فيجزئ عتق مالاشوب عوض فيه لا عتق مشتري بشرط العتق لانها رقبة ليست كاملة لان البائع قد وضع من قيمته الاجل العتق (ص) محروقة لا من يعتق عليه (ش) الضمير في له يرجع للظهار والمعنى أنه يشترط في الرقبة المذكورة ان تكون محروقة لاجل الظهار يحترق به عما لو اشترى من يعتق عليه بسبب قرابة أو تعليق كقوله ان اشترى بته فهو حر فانه لا يجزئه لانه يعتق عليه بمجرد الشراء بسبب القرابة أو التعليق لا بسبب الظهار وقوله لا من يعتق عليه بسبب قرابة أو تعليق وسواء احتاج لحكم أو لا لعدم استقرار الملك عليه (ص) وفي ان اشترى بته فهو حر عن ظهارى تأويلان (ش) التأويلان وقعا في قول المدونة وان قال ان اشترى بته فهو حر فان اشترى وأعتقه عن ظهاره لم يجزه وفي قول الموازية عن ابن القاسم الاجزاء فيمن قال ان اشترى بته فلا فهو حر عن ظهارى هل مافي السكاكين خلاف يحمل قول المدونة بعدم الاجزاء فيما اذا قال ان اشترى بته فهو

وأما عافي يده فيجزئ لان له انتزاعه (قوله لا عتق مشتري الخ) أي فان فيه شائبة العوضيه وقوله بشرط العتق أي ان البائع يشترط على المشتري ان يعتقه (قوله لا من يعتق عليه) فان أعتقه عن ظهاره غير عالم به حين العتق فلا يجزئ (قوله يحترق به عما لو اشترى الخ) أي مالم يكن للغرماء منعه من شراء من يعتق عليه أو رده فاذن الوفاء في الشراء أو في العتق بعد الشراء فيجزئ عن ظهاره في هاتين الصورتين (قوله وسواء احتاج لحكم) أي بناء على أن العتق لا يكون بنفس الملك وهو خلاف المشهور وقوله ولا بناء على أنه يعتق بنفس الملك وهو المشهور وهل الخلاف المذكور جار في التعليق (قوله وفي ان اشترى بته الخ) بتقرير الشارح يعلم أن الاولى



للمصنف أن يقول وان علق نحره بأشترائه فاشترائه لم يجز وعنه ظاهره يجزئ وهل وفاء أو بيلان (قوله ووجه عدم الاجزاء) أي  
 ووجه الاجزاء انه لما كان قائما به الظهار وحاصله بالفعول صرف ذلك الشراء الى الظهار فقوله عن ظهاري لا ينص (قوله ان تعليق  
 عتق الظهار) أي ان التعليق لا يفيد في عتق الظهار وهذا متفق عليه لانه تقدم انه اذا قال ان اشترى يته فهو حر فلا يجزئه اتفاقا فن  
 يقول بعدم الاجزاء يقول للقائل بالاجزاء أنت (٢٥٤) نوافقني على تلك القاعدة فاذن قوله بعدم ذلك عن ظهاري يعدنما

وقوله فذلك أي لان ملكه (قوله  
 لا جزأه اتفاقا) في عب ووجه  
 الاجزاء تعليق الحرية المتعلقة على  
 الشراء على شرط وهو ظهاره ان  
 وجد منه وللشرط تأثير في المشروط  
 أقوى من القيد في مقبده (قوله  
 كالمكاتب) هذا من كلام المصنف  
 الآتي (قوله فقيهل يجزئه الخ)  
 وهو الاظهر (قوله فقومه عليه  
 الحاكم الخ) هذا تصوير للاول  
 وقال الشيخ أجد فكمل عليه أي  
 سواء كان النصف الذي كمل له أو  
 لغيره انتهى (قوله على المشهور)  
 ومقابلته ما قاله ابن القاسم من  
 الاجزاء ومفاد بهرام ان الخلاف  
 في الصورتين (قوله ولو أعتق  
 واحدة معينة من اثنتين) هذه  
 عبارة الفيشي بالحرف وليس فيها  
 عن امرأة وكذا بخطه ليس فيه  
 عن امرأة فاذا علمت ذلك فقول  
 واحدة منصوب على ترع الخافض  
 أي واذا أعتق عن واحدة معينة  
 من امرأتين حاصله انه أعتق  
 رقبته عن ظهاره فاعتق واحدة  
 عن امرأة معينة وسكت عن  
 الاخرى فقه وله وأبهم الاخرى  
 معناه وأبهم المرأة الاخرى التي  
 أعتق عنها الرقيق الثاني (قوله  
 كالأخرى ان تعبت) أي بان لم  
 يكن عنده الا امرأتان قد ظاهر  
 منهما ثم أعتق رقيقين عن ظهاره

حر على ظاهره أي من شهو له اذا قال عن ظهاري أراقتصر على قوله فهو حر أو وفاء بحمل  
 ما في المدونة على ما اذا اقتصر على قوله ان اشترى يته فهو حر ولم يذكر مع ذلك قوله عن ظهاري  
 فان ذكره معه فالاجزاء فيكون موافقا لما في الموازية ووجه عدم الاجزاء على القول بالخلاف  
 فيما اذا قال ان اشترى يته فهو حر عن ظهاري أن قوله عن ظهاري يعدنما بعد قوله ان اشترى يته  
 فهو حر لان القاعدة ان تعليق عتق الظهار لا يفيد تقييده بالظهار بعد قوله حر لا يفيد فذلك  
 لم يستقر عليه أي لم يستمر لانه عتق بمجرد الشراء ومحل التأويلين فيما اذا تقدم الظهار على قوله  
 ان اشترى يته فهو حر أو فهو حر عن ظهاري وأما ان لم يكن ظاهرا قبل ذلك لا جزأه اتفاقا وكأنه قال  
 ان اشترى يته فانت حر عن ظهاري ان وقع مني ونويت العود وان لم ينو لم يعتق عليه (ص)  
 والعتق لا مكاتب ومدبر ونحوهما (ش) عطف على عوض أي وبلاشوب العتق ووقع في نسخة  
 بعضهم وعتق بضم السين وهو غير متعين لجهة عطف المعرفة على النكرة فعلى هذا لا يجزئ عتق  
 شائبة عوض وعتق وهو غير متعين لجهة عطف المعرفة على النكرة فعلى هذا لا يجزئ عتق  
 مكاتب ومدبر ونحوهما كام ولد وعتق لاجل ومبعض ولو لم يؤد المكاتب شيئا من نجومه وهذا  
 اذا أعتق المكاتب والمدبر سيدهما وأمان اشترى واحدا منهما وأعتقه عن ظهاره وقتنا  
 بامضاء البيهقي كاصح به المؤلف في باب التسدير حيث قال وفسخ بيعه ان لم يعتقه كالمكاتب  
 فقيهل يجزئه عن ظهاره وقيل لا يجزئه (ص) أو أعتق نصفًا فكمل عليه أو أعتقه (ش) يعني  
 أنه اذا أعتق نصف عبده والعبد شركة بينه وبين آخر فقومه عليه الحاكم فان ذلك لا يجزئه  
 عن ظهاره على المشهور وكذلك لو كان العبد كله فاعتق نصفه أو ألاثم أعتق نصفه الآخر  
 فانه لا يجزئه عن ظهاره لان شرط الرقبة في كفارة الظهار ان تخرج دفعه واحدة وهذا بعضها  
 ولان الحكم لما كان يوجب عليه التميم في الباقي صار ملكه غير تام (ص) أو أعتق ثلاثا عن  
 أربع (ش) أي وكذلك لا يجزئه شيء اذا أعتق ثلاثا عن أربع نسوة ظاهر منهن وشركهن في  
 الثلاث لانه ناب كل واحدة ثلاثة أربع رقبته والعتق لا يتبع بعض كالأعتق أربع عن أربع  
 شركهن في كل رقبته وان عين لكل واحدة رقبته حلان أو أطلق حلان أيضا عند ابن القاسم  
 لا عند أشهب ولو أعتق واحدة معينة من اثنتين وأبهم الاخرى حلت المعينة مطلقا كالأخرى  
 ان تعبت والا فلا ولو نسي التي أعتق عنها كفر عن الاخرى وأجزأه ومنع حتى يكفر عن  
 الاخرى ولو أعتق ثلاثا عن ثلاث من أربع لم يطأ واحدة حتى يخرج الرابعة (ص) ويجزئ  
 أعور (ش) يعني ان من أعتق عن ظهاره عبدا أعور فانه يجزئه على المشهور لان العين  
 الواحدة تقوم مقام اثنتين ويرى بها ما يرى بهما ودينها دينها والعينين جميعا ألف دينار والخلاف  
 في الاقرار الذي خرجت عينه وأما غيره فيجزي باتفاق والظهار اجزاء عتق من فقد من كل عين  
 بعض نظرها (ص) ومغصوب ومهر ووزن وان اقتدى (ش) يعني انه اذا أعتق عن ظهاره  
 عبده المغصوب منه فانه يجزئه ويجوز سوا قدر على تخليصه أولا لانه باق على ملكه وكذلك

وعين أحد الرقيقين لواحدة من امرأتين ففحل الاخرى (قوله والا فلا) بأن كان عنده ثلاث نسوة أو أربع  
 فاعتق رقيقين عن ظهاره وعين واحدا من الرقيقين لواحدة من النساء وسكت عن الرقيق الآخر فانه لا يطأ غير المعينة الا اذا خرج  
 كفارة ثالثة أو كفارتين (قوله ولو نسي التي أعتق عنها) هذا يتحقق فحين عنده امرأتان وأكثر وأعتق عن واحدة معينة ونسيها بأن  
 براد من قوله كفر عن الاخرى أي جنس الاخرى المتحقق في واحدة وأكثر (قوله الذي خرجت عينه) أي قلعت لانه حينئذ بمنزلة الاقطع



(قوله لكن يشترط في جواز الخ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف أن اقتديا ليس شرطاً في الأجزاء بل إنما هو شرط في الجواز أي وأما الأجزاء فيحصل وإن لم يخلصا وقد تبين غيره وهو عجم واعترضه محشي نت بقوله قال ج ومن تبعه هذا شرط في الجواز أما الأجزاء فيحصل وإن لم يفتديا قانلاً كإيدل عليه صنيع المواق ومقاله غير صحيح لان (٢٥٥) مراد الأئمة بالافتداء إنفاذاً للعق بخلصه من

الرهن والجنابة فإن لم يفتد بأن أخذه ذوا الجنابة أو الدين وبطل العتق فكيف يصح لقائل أن يقول بالأجزاء فظهر أن الشرط في الأجزاء كفاً في الجواهر وإن الحاجب وغيره مما لم ينجد في كلام المواق ما يدل لمقاله وصورة المسئلة أن المرهون والجانى عتقا عن الظهار قبل اقتديا فمما يجوز أن اقتديا بعد ذلك والافتلاف أن أراد غير هذا

فهو خروج عن فرضهم فتأمل (قوله ومرض وعرج) الواو بمعنى أو وانظر لواجتماعيه خفيفين هل يجوز أم لا وهو ٣ معطوف على عرج (قوله وأغلة) قال اللقاني بتثليث الميم واقتصر في الصحاح على الفتح وهي رأس الأصبع العليا (قوله ونص المدونة) أي لأنه قد نص الخ (قوله ولولم يأذن) أي خلافاً لابن الماجشون (قوله لزيادة منفعة) كذا قال نت قال عب وانظر زيادته فيما إذا ولم يذكر ذلك إلا في خصي الضحية قال بهرام وانظر هل حكم المحبوب والعين كذلك أو لا وقوله ألا وانظر هل معناه أو لا يكره بل يجوز من غير كراهة ويتوقف فيه حينئذ بأنه كيف يكره فإحدى الآتين ولا يكره فأقده ما معاً أو معناه لا يجوز انتهى شرح عب (وأقول) الظاهر أن المحبوب كالخصي بل المتعين والظاهر أن

يجزى عتق عبده المرهون أو الجاني عن ظهاره لبقاء كل على ملك صاحبه لكن يشترط في جواز العتق ابتداء أن يفتد الرهن بدفع الدين أو اسقاط من له الحق وأن يدفع أرض الجنابة أو يسقط المجنى عليه حقه من ذلك وما ذكرناه من أن المنصوب يجوز مطلقاً وأما المرهون والجانى لا يجوز عتق كل ابتداء إلا أن اقتديا هو ظاهر صنيع المواق (ص) ومرض وعرج خفيفين (ش) فيه حذف مضاف أي ذو مرض وذلك لان الكلام في صاحب العيب دون العيب نفسه ثم أن خفيفين إما حال أو نعت مقطوع وذلك على أن مرض وعرج بالرفع وإن كانا بالجر فهو صفة لهما ويزم على الوجه الأول مجيء الحال من التكررة أو قطع نعت التكررة وكلاهما قليل وعلى الثاني حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على جرحه من غير شرط وهو قليل أيضاً والشرط المفقود هو المشار إليه بقول ابن مالك

وربما جروا الذي أبى وأكما \* قد كان قبل حذف ما تقدما  
لكن بشرط أن يكون ما حذف مما نالها عليه قد عطف

(ص) وأغلة وجدع أذن (ش) يعني أنه إذا اعتق عن ظهاره عبداً مقطوع الأغلة فإنه يجوز ولو كانت الأغلة من الإبهام والأغلتان بمنزلة الأغلة فالعبرة بمفهوم أصبع فيما مر وكذا يجوز عتق العبد المجدوع أي المقطوع الأنف أو الأذن حيث لم يوجبها ونص المدونة على أن مقطوع الأذن لا يجوز أن ينهى والجدع بالذال المهملة (ص) وعتق الغير عنه ولولم يأذن أن عاد ورضيه (ش) يعني أن من اعتق عبده عن ظهاره لازم لرجل فإنه يجوز عنه وسواء أذن المظاهر لهذا الرجل في عتق عبده عنه أم لا بشرط أن يكون المظاهر قد نسيه الكفارة بأن حصل منه العود أي نوى وطء المظاهر منها أو وطئها بالفعل وبشرط أن يرضى المظاهر بالعتق المذكور فإن لم يحصل منه عود أو لم يرض بالعتق فإن ذلك لا يجوز إلا أن يكون عن ميت فالعود كافٍ لتعذر الرضا منه وقوله أن عاد أي أن كان عاد قبل العتق ورضى ولو بعد العتق وقوله أن عاد شرط فيما قبل المبالغة وما بعده هو وقوله ورضيه شرط فيما بعده لا فيما قبلها (ص) وكره الخصي وندب أن يصلى ويصوم (ش) أي وكره عتق الخصي مع الأجزاء واعتقره نفعه لزيادة منفعة وهذا جارٍ في باقي الكفارات ويدل عليه تشبيهها بكفارة الظهار ويستحب في الرقة أن تكون ممن عرف الإسلام وعقل الصلاة والصوم أي عقل أن ذلك من القرب بان بلغ حد التمييز وإن لم يبلغ حد الاحتلام لأنه حينئذ يقدر على الكسب والعمل وقيل لأنه يكون حينئذ مسلماً حقيقة وذلك أنه إنما هو مسلم قبل التمييز بالإسلام أي به (ص) ثم لمعسر عنه وقت الأداء (ش) هذا شروع منه في الكلام على الثاني من أنواع كفارة الظهار وهو الصيام والضمير في قوله عنه يرجع للعتق المتقدم ذكره والمعنى أن المظاهر إذا عجز عن الكفارة بالعتق وقت أداء الكفارة أي وقت إخراجها فإنه يصوم حينئذ شهرين متتابعين لقوله تعالى فن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يمسأوا وإنما أتى بقوله (لا قادر) وإن فهم من قوله لمعسر لاجل قوله (وإن عاك مخنجان إليه لكم مرض أو منصب) والمعنى أن المظاهر إذا كان قادراً وقت الأداء على عتق رقبته بأن

منفعة الخصي من الإنسان ليست شرعية (قوله ويستحب الخ) يفهم منه أن عتق من لم يبلغ هذا السن يجوز وإن رضيها كفاً جميع الكفارات فإن اعتقه كذلك فكبير أخرس أو أصم أو مقعداً أو مطلقاً فعن أصبع ليس عليه بدله وكذا الواو ابتاعه فكبير على مثل هذا لا يرد لاحتمال حدوته (قوله وقت أداء الكفارة) أي إخراجها لا وقت الوجوب وهو العود ولا وقت الظهار (قوله لكم مرض) واقع أو متوقع ٣ قول المحشي معطوف على عرج الصواب على أعور اه معصح



(أولاً لمنصب) كما إذا كان مثله لا يخدم نفسه (قوله أوسكنى مسكن) وكذا كتب فقيهه محتاج لها ولا يترك له قوته ولا النفقة الواجبة عليه لا يتأنه بمنكر من القول (قوله فان قلت الخ) وأوردان اثبات الحلية بالعق كور وذا إلى رفعها وما أدى اثباته إلى رفعه فهو باطل والجواب ان الممتنع حلية خاصة وهي حلية الملك والمطلوب مطلق حلية الصادقة بالنسكاح (قوله ووطء هذه قبل الكفارة تمتنع) أي والعزم على الوطء قبل الكفارة تمتنع أي ولو مع نية التكفير بخلاف غيرهما فان العزم على الوطء قبل الكفارة مع نية التكفير فانه غير تمتنع وانما كان العزم (٢٥٦) هنا تمتنعاً ولو مع قصد التكفير لانها بعده نصير حرة فلا يجوز وطؤها (قوله قلت

يجاب بأن العزم على الوطء الخ) أي ولو مع نية التكفير (قوله وهو يحرم عليه وطؤها) ربما أن هذا الكلام يفيد ان الأولى ان يقال ووطء هذه بعد الكفارة تمتنع أي فالعزم تمتنع وقوله نية عودته الوطء أي وان كان حراماً ٣ وقوله وبه يجب ان أخذ البساطي الخ أي فالعزم ان العود شرط وهذا لا يخدم دود (قوله مبتدأ الخ) فيه ان قوله صوم معطوف على اعتاق الذي هو خبر هي الواقعة مبتدأ أي فيستعين ان يكون خبر لان المعطوف على الخبر خبر الا ان هذا الذي قاله مبني على ما قدره في قوله وهي اعتاق والاظهر عدم التقدير والمعنى والكفارة أنواع مرتبة فيكون قوله ثم صوم معطوف على اعتاق وقوله لمعسر مرتبط به وعلى كلام شارحنا فيكون من عطف الجمل (قوله منوى المتتابع) حال من الضمير في الخبر على كلامه والتقدير ثم صوم شهرين كائن لمعسر في حال كونه منوى المتتابع الخ (قوله وكذا لو مرض الخ) أي بأن صام الاول بتمامه ثم مرض الثاني فيكون المنكسر هو الثاني فقط فهذا الإشارة إلى قول المصنف وعم الاول ان

كان عنده ثمنها أو ما يساوي ثمن رقبة فقط من دابة أو دار أو غير ذلك وهو محتاج إلى ذلك لأجل مرض أو لأجل منصب أو سكنى مسكن لا فضل فيه فانه يلزمه بالعق ولا يجوز نه الصوم حينئذ ضمن معسر معني عاجز فقابله بقوله لا قادر (ص) أو بملك رقبة فقط ظاهر منها (ش) يعني ان من ظاهر من أتمته وهو لا يملك غيرها وقد لزمته كفارة الظهار فانه لا يجوز نه الصوم ويلزمه ان يعتقها عن ظهارها فاذا انزجها بعد الحرية حلت من غير كفارة فان قلت قد تقدم ان الكفارة لا تجزئ قبل العود والعود العزم على الوطء أو مع الامساك ووطء هذه قبل الكفارة تمتنع لانها صارت حرة قلت يجب بان العزم على الوطء وان كان حراماً عود وشهوة لا يي عمر ان قيل له كيف أجزأه عنه فهو يحرم عليه وطؤها قال نية عودته الوطء توجب كفارته وانما يضعف هذا من لا يعلم بالسلف اه وبه يجب ان أخذ اللتمى منها ان العود ليس بشرط في وجوب الكفارة (ص) صوم شهرين بالهلال (ش) مبتدأ خبره لمعسر يعني انه اذا أعسر عن عتق الرقبة وقت أدائها فانه يلزمه ان يصوم شهرين بالهلال اذا بدأ من أول الشهر وسواء كان ناقصاً أو كاملاً (ص) منوى المتتابع والكفارة (ش) يعني انه اذا كفر عن ظهاره بصوم شهرين فلا بد ان ينوى تتابع الشهرين ولا بد ان ينوى أيضاً بالصوم الكفارة عن ظهاره ويكفيه ان ينوى ذلك في أول ليلة من الشهرين وكذلك كل كفارة واجبة فانه لا بد ان ينوى بصومه التكفير عن تلك الكفارة (ص) ونعم الاول ان انكسر من الثالث (ش) تقدم انه اذا ابتدأ الصوم من أول يوم في الشهر فانه يصوم الشهرين بالهلال سواء كان كاملاً أو ناقصين وأما اذا ابتدأ الصوم في انشاء الشهر فانه يصوم بقية ذلك الشهر الذي ابتدأ فيه الصوم وبصوم الشهر الذي بعده بالهلال ثم يكمل الاول المنكسر من الشهر الثالث فلو صام من المحرم عشرة أيام مثلاً فانه يصوم صفر بالهلال سواء كان كاملاً أو ناقصاً ثم يكمل من ربيع الاول ما بقي من المحرم وكذا لو مرض في صفر ثمة ثلاثين ولو مرض في الاول ثم صح ثم مرض في الثاني ثم صح كملهما ثلاثين ثلاثين وسواء في ذلك الحر والعبد (ص) وللسيد المنع ان أضمر بخدمة ولم يؤد خراج (ش) يعني ان العبد المظاهر اذا أراد ان يكفر عن ظهاره بالصوم فلسيده ان يمنعه من ذلك اذا كان العبد يضر بخدمة سيده بسبب صومه ان كان من عبيد الخدمة أو لم يؤد خراج (ص) ان كان من عبيد الخراج فالواجب ان يمنعه أو خلافه فان جعل عليه كلا منهما وحصل بالصوم ضرر في أحدهما فالمنع (ص) وتعين لذى الرق (ش) أي وتعين التكفير بالصوم لذى الرق سواء كان عن ظهار أو غيره وسواء في المكاتب وكفر بالصوم وانما يتعين الصوم حيث قدر عليه أو عجز ولم يأذن له في الاطعام فانه يتعين عليه في هذه الحالة اذا قدر عليه وأما اذا أذن

انكسر لا مفهوم له والحاصل انه لا فرق في الكسر بين ان يكون في الاول أو في الثاني أو فيهما فان قلت انه في رمضان اذا أفطر له يقضى بالعدد مع ان في كل من آتى الظهار ورمضان لفظ شهر وهو كما في الخبر تسع وعشرون أو ثلاثون قلنا ان الشهرين في الظهار لم يقيد بزمن معين فخلا على الشهرين الكمالين حيث لم يبدأ بالهلال وان رمضان شهر مقيد بزمن معين فاقصر على ما يظهره الله في العدد (قوله وتعين لذى الرق) الاولى تقديمه على قوله وللسيد المنع لانه اذا حكم بالتعيين يتشوف الى كون السيد له المنع أم لا فهو كالمفترع عليه ٣ قول المحشى وقوله وبه يجب ان أخذ البساطي الخ كذا في النسخ بأيدينا وليس في نسخ الشرح بأيدينا هنا ذكر البساطي بل اللتمى اه مصحح



(قوله أي بالنظر للعتق وان أذن) أي فالرقيق لا يصح منه العتق ولو أذن اذ لا ولا له ولازم العتق الولاء، وإذا انتفى اللازم انتفى ملزمه اذ لا ولا لهم في الحال فلا يردان المكاتب وأم الولد المدبر إذا مرض السيد والمعتق لاجل اذا قرب الاجل لهم ولا ما اعتقوه لان الولاء لهم انما هو اذا اعتقوا (قوله ان أذن له السيد) أي مع العجز عن (٢٥٧) الصيام تنبيهه \* السفه المظاهر العاجز عن غير

الصوم كالعبد وكذا القادر على غيره  
ويضر به في ماله لان لم يضر (قوله  
وقد التزم) أي والحال انه قد التزم  
أي قبل الظهر وأما بعد الظهر  
فيعتق لانه حينئذ اظهر مستأثري  
وفي الشيخ أحمد سواء كان الالتزام  
قبل الظهر أم لا (قوله كالثلاث)  
حاصل مافي عب انه اذا أسرى في  
أثناء اليوم الرابع تمادى وجوبا  
ويندب التمدادى اذا أسرى بعد  
ان شرع في اليوم الثاني ما لم يدخل  
في الرابع والاوجب التمدادى ويجب  
الرجوع اذا أسرى في اليوم الاول  
أو بعده وقبل دخول الثاني  
ونقول ان قولهم سرام لا يلزمه  
الرجوع صادق يجوز التمدادى  
وبوجوبه الذي هو المراد عجم فاذا  
حمل عبارة الشارح عليه تكون  
الكاف أدخلت الرابع وأقل منه  
لما علمت (قوله أي جاز) التمدادى  
هذه العبارة يخالف مافي عب  
وتوافق ظاهر العبارة الاولى (قوله  
الا ان يفسده) الاولى الا ان فسد  
لا يهام كلامه قصره على المتعمد  
(قوله وفي اليوم باتفاق) أي يندب  
له الرجوع يخالف مافي عب وشب  
وقوله بخلاف اليمين أي فلا يستحب  
له الرجوع وقوله لغلط أمرهما أي  
فلذلك قلنا يندب الرجوع في الظهر  
والقتل دون اليمين (قوله أو واحدة

له فيه فلا يتعين في حقه الصوم وبعبارة وتعين أي الصوم لذى الرق أي بالنظر للعتق وان أذن  
بخلاف الاطعام يصح منه ان أذن له السيد فيه فهو يشبه الحصر الاضافي (ص) ولين طواب  
بالفيضة وقد التزم عتق من يملكه لعشر سنين (ش) يعني وكذلك يتعين الصوم في حق من ظاهر  
من زوجته وقد التزم عتق من يملكه لمدة يبلغه عمره ظاهرا وهو موسر وقامت عليه زوجته  
وطالبته بالفيضة وهي هنا الكفارة فانه يتعين في حقه الصوم اذ لا يقع العتق عن الظهار في  
العسر بل عن اليمين وقد علمت ان من شروط الرقبة ان تكون محررة للظهار (ص) وان أسرى  
فيه تمادى (ش) يعني ان من فرضه الصيام لعجزه عن عتق الرقبة اذا شرع في الصوم ثم أسرى  
بعد ذلك وقد رعى العتق فانه تمادى على الصوم ولا يرجع للعتق أي لا يلزمه الرجوع حيث  
صام ماله بال كالثلاث وأما ان كان صام كاليومين فانه يستحب له الرجوع كإتاني وبعبارة تمادى  
أي جاز له وليس المراد تمادى وجوبا وهذا ان لم يفسد صومه والاعتين في حقه اعتناق رقبة  
ولو لم يبق من صومه الا يوم واحد لما تقدم ان المعتبر حال المظاهر وقت أداء الكفارة وهو لما  
أبطل صومه خطب بادائها وهو الا أن موسر فلا يجزئه الصوم والى هذا أشار بقوله (الا ان  
يفسده) (ص) ويندب العتق في كاليومين (ش) يعني ان ما قدمه من انه اذا أسرى في أثناء  
الصوم تمادى مشروط بان يكون قد صام ماله بال فان كان قد صام اليومين ونحوهما فانه  
يستحب له الرجوع الى العتق كافي المدونة وهو الصحيح وفي اليوم يستحب باتفاق ومثله كفارة  
القتل بخلاف اليمين لغلط أمرهما (ص) ولو تسكفه المعسر جاز (ش) يعني ان المظاهر المعسر  
اذا تسكف العتق بان تدان واشترى رقبة فانه يجزئه عن ظهاره ونظيره من فرضه التيمم  
فتسكف الغسل أو من فرضه الجلوس في الصلاة فتسكف القيام فيها ومعنى جاز مضى لانه قد  
يكون حراما كما اذا كان لا يقدر على وفاة الدين أو لا يعلم أربابه بالعجز عنه وقد يكون مكروها  
كما اذا كان بسؤال لان السؤال مكروه كان من عادته السؤال أم لا كان اذا سأل يعطى أم لا  
(ص) وانقطع تنابعه بوطء المظاهر منها أو واحدة ممن فيهن كفارة وان ليلنا ناسيا (ش) تقدم  
ان الصوم يجب تنابعه وذكرهنا أمورا تقطع تنابع الصوم والمعنى ان المظاهر اذا وطئ  
المظاهر منها فان ذلك يقطع تنابع صومه ويقتضيه من أوله وسواء وطئ اليسلا أو نهارا عالما  
أو ناسيا جاهلا أو غافا أو اذا وطئ غير المظاهر منها فانه لا يبطل صومه ليللا ولو عالما أو نهارا  
ناسيا ويأتى بيانه عند قوله وفيه ناسيان ومثله وطء المظاهر منها في قطع الصوم وجوب  
ابتدائه ما اذا كان له أربع زوجات مثلا ظاهرا منهن في كلمة واحدة وقدر انه يجزئه كفارة  
واحدة لانهن في حكم المرأة الواحدة فاذا وطئ واحدة منهن ليللا أو نهارا أو غافا أو ناسيا فان  
ذلك يقطع تنابع صومه ومثله الوطء مقدماته على المشهور (ص) كبطلان الاطعام (ش)  
التشبيه في قطع تنابع الصوم يعني انه اذا وطئ المظاهر منها أو وطئ واحدة ممن فيهن كفارة في

(٣٣ - خشي ثالث) الخ) فان قلت الواحدة من الجماعة مظاهر منها فلا حاجة لذكره والجواب انه لما كان فيه غموض قد لا يمدى  
اليه أو منازع فيه ذكره (قوله كبطلان الاطعام) لا يخفى انه اذا وطئ قبل الكفارة ثم أخرجه لا يبطل فكان أولى ان لو أخرجه بعضها  
ثم وطئ ان لا يبطل وأجيب بان الوطء قبل الانحراج محض عداو بعد اخراج البعض محض عداو مع المنافاة كالفعل المبطل للصلاة  
فيها واخراجها عن وقتها (قوله ممن فيهن كفارة) احتزبه عن وطء واحدة ممن فيهن كفارات متعددة ليللا في الصوم لغير الصائم عنها  
فلا ينقطع اذ وطئه ليللا لغير الصائم عنها وطء غير المظاهر منها



(قوله لمناسبة وجوب تنابعه) لان الانقطاع بقابله التتابع (قوله أو بمرض هاجه) الصفة جرت على غير من هي له جري على مذهب الكوفيين لان اللبس مامون (قوله حركة السفر) (٢٥٨) أي ولولو هما فقوله لان لم يهجه أي تحقيقا (قوله على المشهور) الافضل

أن يقدم قوله على المشهور على قوله وأما الخ لانه الذي فيه الخلاف ومقابله ما قاله سحنون من انه يجوز البناء وان هاجه السفر لان السفر مباح (قوله بان هاج بنفسه) أي بان تحرك المرض بنفسه وقوله أولم يحصل هيجان أصلا أي بان يكون مريضاً قبل السفر مرضاً يجوز الفطر (قوله وفيها ونسيان) أي بغير جماع أو بهنار في غير المظاهر منها وأما من هاجه فيقطع به تنابعه وان ليلاناسيا (قوله فهذا يسمى بالعطف التلقيني) كأن المخاطب لقن المستكلم ذلك المعطوف (قوله وهل ان صام العبد) هذا ضعيف (قوله أو يفطرهن) ظاهره انه مطلوب بالفطر وليس كذلك بل مأثور بصومه ما على طريق التسبب فيما يظهر ثم على القول الاول وهو صوم الجميع يقضى مالا يصح صومه وهو يوم العيد الاول فقط على الراجح (قوله جاهلا الخ) الفرق بينه وبين قوله أو غافلان الاول ليس عنده غفلة عن العد بل عد الا انه جهل بان اعتقده انه في أول شوال وأما الثاني فهو عالم بان الذي شرع فيه القعدة الا أنه غفل عن كون العيد يأتي في الصيام (قوله وأنه قضاءها متصلة) قد علمت ان الراجح انه لا يقضى الا الاول فقط (قوله بل يبني قضاءهن) أي بل يبني في حال كونه قد قضاهن متصلا (قوله لاجهل حكمه) الحكم هو كون العيد يقطع التتابع

اثناء الاطعام فان ذلك يبطل اطعامه ولو لم يبق منه الا اطعام مسكين واحد أو ماوط غير المظاهر منها فإنه لا يبطل اطعامه سواء كان الوط ليلاً أو نهراً أو عبر بالانقطاع في الصوم لمناسبة وجوب تنابعه وفي الاطعام بالطلان لعدم وجوبه فيه لا تفننا (ص) وبفطر السفر (ش) يعني ان المظاهر اذا كفر بالصوم ثم انه سافر في أثناء صومه سافراً تقصر فيه الصلاة فأفطر فيه فان ذلك يقطع تنابعه لانه فعل ذلك باختياره فيستأنف الصوم من أوله والاضافة بمعنى في لان المضاف اليه ظرف للمضاف (ص) أو بمرض هاجه لان لم يهجه (ش) يعني ان تنابع الصوم ينقطع بسبب المرض الذي حركه السفر وأفطر فيه لانه فعل ذلك باختياره وأما ان حصل له المرض بغير سبب السفر فان ذلك لا يقطع تنابعه ويبني على صومه اذا صح على المشهور فقوله أو بمرض أي أو بفطر مرض هاجه أي حركة السفر لان تحقق انه لم يهجه بان هاج بنفسه أولم يحصل هيجان أصلاً بان قال الأطباء ان هذا الهياج ليس من السفر ويهجه بفتح حرف المضارعة وضمه لانه يقال هاجه يهجه وأهاجه يهجه (ص) كحيض ونفاس (ش) يعني ان المرأة اذا لمها صوم يجب تنابعه ككفارة القتل ثم حصل لها حيض في أثناء الصوم فان ذلك لا يبطل تنابع الصوم بل تظرو وتبني (ص) واكرهه وظن غروب (ش) يعني ان الفطر بكل منهما لا يقطع التتابع وأخرى الفطر لظن بقاء الليل ومثله من صام تسعة وخمسين ثم أصبح مفطر الظنه الكمال وأما لو أفطر شا كافي الغروب فانه كمن أفطر متعمداً (ص) وفيها ونسيان (ش) أي وفي المسدونة لا ينقطع بسبب فطر نسيان باكل أو شرب أو وط غير المظاهر منها وأما لو وطى المظاهر منها فقد مر انه يبطل ولو ناسيا ليلاً أو نهراً وقوله ونسيان أي وضم لما لا ينقطع به تنابع النسيان فالعطف يسمى بالعطف التلقيني (ص) وبالعبدان تعمد لاجله وهل ان صام العيد وأيام التشريق والاستئنف أو يفطرهن ويبني تأويلان (ش) يعني لو صام ذا القعدة وذال الحجة لظاهر عليه متعمداً الصوم يوم العيد في الكفارة فان ذلك يبطل صومه لعدم تنابعه وقد أمر الله بتتابع الصوم وأما لو صادف العيد في شهري ظهارة جاهلا للعدد أو غافلا عن أن في زمن صوم كفارة ظهارة يوم عيد فان ذلك لا يقطع تنابعه ويجزئه وإذا قلتم بالاجزاء مع الجهل هل معناه انه صام العيد واليومين بعده وانه قضاها متصلة بصيامه وعليه ان لم يصم ذلك فانه لا يجزئه وليستأنف شهري ظهارة وهذا فهم ابن القاسم أو الاجزاء المذكور لا يتعبد بصوم أيام النحر الثلاثة بل يبني قضاءهن متصلا أمسك عن المفطرات أم لا وهذا فهم أبي محمد بن أبي زيد والى هذا أشار بالتأويلين والمراد بالجهل جهل كون العيد يأتي في الكفارة لاجهل حكمه فانه يبطل التتابع ومشى أبو الحسن على ان المراد بالجهل جهل الحكم وهو أظهر قاله الشيخ عبد الرحمن وعلى ما ذكره أبو الحسن يكون جهل العبد أولى بهذا الحكم والمراد بالصوم اللغوي وهو الامساك بظاهره لان صوم هذه الأيام حرام والمحرّم لا ينعقد والمراد بأيام التشريق اليومان اللذان بعد يوم النحر لانهما محل الخلاف وأما اليوم الرابع فلا خلاف انه يصوم ويجزئه فان فطره يقطع التتابع اتفاقاً (ص) وجهل رمضان كالعيد على الارجح (ش) أي وحكم جهل رمضان كما اذا ظن ان شعبان رجب ورمضان شعبان كاجهل بالعيد في انه يجزئه شعبان ورمضان على فرضهما يصوم شوالاً متصلاً ويلي يوم

العيد

(قوله والمراد بأيام التشريق الخ) إشارة الى انه تفسير مرادو الايام التشريق يشمل الرابع

(قوله وجهل رمضان كالعيد الخ) هل المراد انه جهل ذات الشهر كالأول اعتقاداً شعبان رجب أو جهل الحكم (قوله على الارجح) ومقابله

ان جهل رمضان ليس كالعيد فلا يجزئه لانه تفرق كثير



(قوله فيمن صلى الخ) وهو انه لو صلى الخمس كلا بوضوء ثم نسي مسح رأسه من واحد فذهب بمسح الرأس فمضى وصلى الخمس  
ثانيا ثم تذكر انه مسح الرأس فقط وصلى العشاء وذلك انه اذا كان الخلل في واحد من وضوأت غير العشاء وضوء العشاء صحيح فقد  
صلاها ثانيا بوضوء العشاء الصحيح وان كان الخلل في وضوء العشاء فقد مسح الرأس فيه وصلاه فظهر اغتفار النسيان الثاني بالنظر  
للعشاء ولو لم يغتفر لما سأل له ان يذهب لمسح رأسه فقط ويصلى العشاء بل يتوضأ ويصلى الجميع (قوله تقدم الخ) أجيب بان قول  
المصنف وشهر أيضا متصل بما قبله من قوله وبفصل القضاء وهو معطوف على محذوف قبله تقديره وبفصل القضاء غير نسيان  
وشهر أيضا القطع بالنسيان ويكون أيضا متعلقا بالقطع لا بفصل لاقتضائه (٢٥٩) ان هنا قولنا لشهر بان فصل القضاء ناسيا

العيد لان صومه لا يكفي وقضيه ويبنى لان الجهل عذر على ما رجحه ابن يونس ولا يتأتى فيه  
وهل ان صامه والا استأنف لانه هنا بصومه عن فرضه قطعا أمالو عليه لم يجزه سواء صامه عن  
ظهاره أو شرك فيه فرضه وظهاره (ص) وبفصل القضاء (ش) يعني أنه اذا لم يصل ما وجب  
عليه قضاؤه صيامه فان ذلك يكون قاطعا لتتابعه وسواء فصله عامدا أو ناسيا ويبتدى الصوم  
من أوله قال أبو الحسن ولم يعذره بالنسيان الثاني كما مر فيمن نسي شيئا من فروع الوضوء  
أو الغسل ثم تذكره فلم يغسله حين ذكره فانه يبتدى الطهارة نسي ذلك أو نسيه بخلاف ناسي  
النجاسة ثم رآها قبل الصلاة ثم نسي غسلها حتى دخل فيها فلم يذكرها حتى صلى آخراته صلاته  
لخفة إزالة النجاسة اذ قيل باستحباب إزالة النجاسة بخلاف الموالاته وتقدير ما يؤخذ منه اغتفار  
النسيان الثاني في الموالاته أيضا فيمن صلى الخمس كلا بوضوء ثم ذكر من وضوء منها شيئا وقوله  
وبفصل القضاء أي بما يجوز أداء الصوم فيه وأظفروه عمدا فانه يقطع التتابع وأما اذا فصل  
بما لا يجوز الاداء فيه وأظفروه عمدا فانه لا يقطع التتابع كيوم العيد (ص) وشهر أيضا القطع  
بالنسيان (ش) تقدم قول مالك في المدونة ان النسيان لا يقطع التتابع عند قوله وفيها ونسيان  
وهو الذي اعتمدته المؤلف هناك وأما الذي ذكره هنا قول مالك أيضا في الموازية وقد علمت ان  
قول مالك في المدونة مقدم على قوله في غيرها فاشهره ابن رشد هو قول مقابل للمشهور وليس  
هذا مثل قوله فيما مر في الذبايح وشهر أيضا الاكتفاء بنصف الحلقوم والودجين (ص) فان لم  
يدر بعد صوم أربعة عن ظهارين موضع يومين صامهما وقضى شهرين (ش) هذا تفريع على  
القول بان النسيان يقطع التتابع فقط والمعنى انه اذا صام أربعة أشهر عن كفارتها ظهار ثم  
تذكر قبل فراغه من ذلك أنه أظفر في أثناء ذلك يومين ناسيا ولم يدر موضعهما هل هما  
من الاولى أو من الثانية أو أحدهما من آخر الاولى والاخر من أول الثانية مع علمه  
باجتماعهما فانه يصومهما الآن لاحتمال كونهما من أول الثانية ولا يجوز له أن ينتقل  
عنهما مع قدرته على اكملها ويلزمه أيضا قضاء شهرين لاحتمال كون اليومين المذكورين  
من الاولى أو مفترقين (ص) وان لم يدر احتمال اجتماع اليومين الذين أظفروهما في أثناء صومه المذكورين  
افتراقهما فانه يلزمه صومهما الآن لاحتمال ان يكونا من الكفارة الثانية ولا ينتقل عنها  
حتى يكملها لانه قادر على ذلك ويلزمه أيضا صوم أربعة أشهر لاحتمال افتراق اليومين

لا على غيره لانه على تقدير ان يكون اليومان من أثناء الثانية أو آخرها لا يكفي اليومان ان يكونا متممين للثانية (قوله لاحتمال  
كونهما من أول الثانية) أي أو من أثناء أو آخرها لما قلنا من انه مفرع على الاول وهو عدم القطع بالفطر ناسيا ثم بعد كسبي هذا  
وجدت عب يدل على ما قلنا حيث قال وهذه المسئلة فرعها المصنف على قوله وفيها ونسيان أي الفطرية ناسيا لا يبطله فلذا  
صام اليومين وعلى قوله وبفصل القضاء فلذا قضى الشهرين (قوله ٣٠ بصوم شهرين) أي وذلك لانه لا يبطل بفصل القضاء ولو ناسيا  
(قوله لاحتمال ان يكونا من الكفارة الثانية) أي من أولها (قوله لاحتمال افتراق اليومين) أي ان يكون أحدهما من أثناء الاولى  
أو آخرها والثاني من أثناء الثانية أو آخرها فظهر ان صيام الاربعة انما يظهر على القول بان الفطر ناسيا يقطع التتابع الا انه ضعيف  
مع انه لا حاجة لصوم اليومين مع كونه بصوم الاربعة فظهرت الركعة في كلام المصنف من حيث ان قوله فان لم يدر الخ انما يفترع



على ان الفطر ناسيا لا يقطع المتتابع كما ينشأ وقوله وان لم يدراجتماعها صامها والاربعة اغنياء يتفرع على القول بأن الفطر ناسيا يقطع المتتابع وهو ضعيف والراجح انه يصوم يومين في جميع الصوم ويقضى شهرين فقط قنأمل (قوله بعدم قطع النسيان) أي بعدم قطع الفطر نسيانا المتتابع (قوله تملكين) عبر به اشارة الى ان الاطعام في الآية غير مقصود بل الواجب التملك قياسا على الكسوة فلو أعارهم النياب لم يجزه (قوله مسكيننا) أراد به ما يعم الفقير لانهما اذا افترقا اجتمعوا واذا اجتمعوا افترقا (قوله لان المقصود سد الخلة الخ) بفتح الخاء أي الحاجة لا يسلم بل المقصود كما يفهم من الآية سد خلة ستمين انسانا مسكيننا (قوله ان كانوا أكثر من ستمين) أي لاحتمال أن يتساروا في الاختلاف لا يكمل لواحد مددا كاملا (قوله والابني على واحد وكل) لانه يتحقق ان مع واحد مددا كاملا (قوله على الاتفاق) الظاهر ان هذا عام وقوله أو البيع أي فيمن ليس فيه شائبة حرية وقوله أو بتبيل أي تخييز (قوله أحرارا) بالجر صفة ستمين وبالنصب صفة مسكيننا لانه بمعنى مساكين (٢٦٠) (قوله وان اقتناوا غنارا الخ) أي أهل بلد المكفر أو جعلهم أفراد القدر دفع قوتهم انه

لما كان هو الاصل الذي ورد في الحديث فلا يدفع عدل البر وقوله أو يخرج الخ من عطف العام على الخاص وهو جائز كعكسه على ما في الدماميني ويمتنع على ما في خالد على التوضيح وعليه فيقال أو يخرج جاني الفطر غير التمر (قوله وما أشبه ذلك) وهو البر والتمر لا يتخفى انه حيث أردنا به التمر والبر فيكون هذا نصيرا للخروج في الفطر مطا بقا بدون نظر لقول الشارح أو غير ذلك فلو اقتب غير هذه كاللحم والقطاني أجزأ الاخراج منه قاله نت وظاهره انه لا يراعى في المخرج من هذه السبعة ما يغلب اقتيانه وظاهره أيضا انه اذا اقتب من غيرها يخرج منه ولو مع وجود شيء من السبعة وهو خلاف زكاة الفطر في هذين الامرين (قوله أي بعدل سبع) أي لا كيلا خلافا للباسج (قوله مدهشام) هو هشام بن اسمعيل

المذكورين والتفريق يقطع المتتابع وترك المؤلف التفرع على القول بعدم قطع النسيان وهو انه يصوم يومين في جميع الصور لاحتمال كونها من الثانية مفرقين أو مجتمعين ويقضى شهرين لاحتمال كونها من الاولى وقد بطلت بالدخول في الثانية للفصل (ص) ثم تملك ستمين مسكيننا (ش) هذا هو النوع الثالث من أنواع الكفارة وهو الاطعام وشرطه العجز عن الصيام بئس أو شئت على ما يأتي لقوله تعالى فن لم يستطع فاطعام ستمين مسكيننا يدفع المظاهر لكل مسكين مداونتي مد بعد النبي عليه الصلاة والسلام فلو دفع الكفارة لافل من هذا العدد فلا تجزئ هذا مذهبنا ومذهب الشافعي خلافا لابي حنيفة فانه يقول اذا أطعم مسكيننا واحد ستمين يوما أجزأ ذلك عن كفارة الظهار لان المقصود سد الخلة وقد سد خلة ستمين وقد يمنع بان حاجة ستمين محقة عند الاخراج ولا كذلك الواحد في ستمين يوما ولما يتوقع في الجمع الكثير من اجابة الدعاء ومصادفة ولي ولوتناهم المساكين ابتداءها ان كانوا أكثر من ستمين والابني على واحد وكل ويشترط في المساكين ان يكونوا أحرارا لا عبيدا لانهم اغنياء بسادتهم لغيرهم على الاتفاق أو البيع أو بتبيل عتق من فيه شائبة حرية ليصير من أهلها مسلمين جلا على الزكاة والى هذا أشار بقوله (ص) أحرارا مسلمين لكل مد وثلاثين براوان اقتناوا تمرا أو يخرج جاني الفطر عدله (ش) البر هو المخرج منه بالاصالة فان كان قوتهم غيره تمرا أو غيره مما يخرج في زكاة الفطر وهو الشعير والسمات والزبيب والاقط والذرة والارز والدخن وما أشبه ذلك فانه يخرج منه بعدل مدهشام أي بعدل سبع مدهشام قال عياض معناه ان يقال اذا شبع الرجل من مد حنطة كم يشبعه من غير هافيقال كذا فيخرج ذلك ابن عبد السلام وابن عرفة عن بعض الاشياخ المعبر الشيع زاد على مدهشام أو نقص نقله عنهم ما حاولوا في شرحه لهذا الكتاب وقال الباسج الاظهر عندي مثله مكيلة القمح كزكاة الفطر ولا يجزئ عرض ولا ثمن فيه وفاء القيمة ونخرجه بعضهم على اجزاء القيمة في الزكاة ابن عرفة وبرد بظهور التعبد في الكفارة بقدر المعطى وعدا خذيه انتهى وان أعطى الدقيق بريعه أجزأه كما قاله

الخزوي كان أميرا على المدينة من قبل هشام بن عبد الملك قاله في معين الحكام نقله محشي تن ابن وفي عب هشام بن اسمعيل بن الوليد بن المغيرة كان عاملا على المدينة لعبد الملك نقله عن الغرياني على المدونة وفي شرح شب هو ابن يزيد بن عبد الملك ومدهشام مد وثلاثين مدهشام صلى الله عليه وسلم (قوله كم يشبعه من غيرها) والعبارة في ذلك بمعمل الاخراج فاذا ظاهر شخص بالمدينة وكفر بمصر مثلا بغير بروكان ما يعدل البر بما أخرج بمصر يزيد على ما يعدله لو أخرج بالمدينة فانه يعتبر بمحل الاخراج (قوله ابن عبد السلام الخ) لا يخالف ما قبله (قوله وقال الباسج) مقابل لاعتبار السبع وهو ضعيف (قوله ثمن فيه وفاء القيمة) الاولى ولا القيمة وذلك لان ظاهره ان هناك قيمة وثمنها مخالطها فيه وفاءها وليس كذلك (قوله على اجزاء القيمة في الزكاة) وهي لا تجزئ فيها القيمة على المعتمد على ما تقدم من التفصيل (قوله وبرد) أي التخريج (قوله بقدر المعطى) أي باعتبار تحديد المعطى بكونه مداون ثلثين لا يزيد وكون الاخذين ستمين أي بمجموع الامرين والافقدر المعطى محدد في الزكاة (قوله بريعه) الربيع هو الزائد بعد ما منه أي ربيع أصله



(قوله ان شاء الله) اشارة لعدم الجزم بالحكم المذكور (قوله كفدية الاذى) أى كمالاً أحب الغداء والعشاء في فدية الاذى (قوله بخلاف اليمين) أى فيجزى الغداء والعشاء (قوله كقولها فيها ولايجزى غداً وعشاء) أى في فدية الاذى (قوله لاأظنه يبلغ مدا الخ) ابن ناجي فيه مسامحة لانه لا يبنى على غلبة الظن وانما يبنى على العلم انتهى فلو تحقق عدم بلوغهما المدون وثبته لم يجز يا فيجوز جل لا أحب على التحريم وعدم الاجزاء حيث تحقق عدم بلوغهما المدين كذا في عب والظاهر ان هذا ليس مراد ابن ناجي لان ظاهر عبارة عب انه عند الشك يجزى والظاهر انه لا يجزى وان مراد ابن ناجي ان ظاهر (٢٦١) اللفظ ان ظن بلوغ المدين يكفي وليس كذلك بل لا بد من تحقق المدين وقوله

بالهاشمي صوابه الهاشمي لانه منسوب لهشام الهاشمي (قوله الا ان آيس) المراد به غلبه الظن وهو الاظهر (قوله أو ان شك) لان توهم وأولى من الشك اذا ظن عدم القدرة أو آيس لان ظنها (قوله وتوالت أيضاً) أى كما توالت بالخلاف توالت بالوافق وان الاول قد دخل في الصوم ولو عبر به لكان أحسن والتأويل بالوافق ضعيف والمعتمد الاول (قوله أو ينتقل ان شك) أى ويكتفي في انتقاله عنه ان شك في القدرة في المستقبل وهو عاجز في الحال وأولى ان ظن عدم القدرة أو آيس لان ظنها (قوله فهو عطف على لا ينتقل) ولا يصح عطف قوله أو ان شك على قوله ان آيس لفساد المعنى <sup>تلييه</sup> ظاهر المصنف ان العتق لا يشترط فيه الاياس في المستقبل (قوله وان أطمع مائة وعشرين) والظاهر انه لا يجزى هنا وندب بغير المدينة زيادة ثلثة الخ أى ثلث الهاشمي أو نصفه (قوله ولا يشترط ان يعين نوع الكفارة) الظاهر ان هذا مرتبط بقوله ان بين وكأنه يقول ولا يشترط في البيان الخ ويحتمل ان يكون حكماً مستأنفاً بما بالحكم

ابن حبيب قال بعضهم ولا يخالف في هذا ابن القاسم ان شاء الله (ص) ولا أحب الغداء والعشاء (ش) يعنى انه اذا أطمع السنتين في كفارة الظهار غداً وعشاء فان ذلك لا يجزئه الا أن يبلغ مدا الهاشمي وأقاد بقوله (كفدية الاذى) بخلاف اليمين أن لا أحب معناه لا يجزى كقوله فيها ولا يجزى غداً وعشاء ان لم يبلغ مدين فعنى لا أحب لا يجزى بدليل قول الامام لاني لا أظنه يبلغ مدا الهاشمي (ص) وهل لا ينتقل الا ان آيس من قدرته على الصيام أو ان شك قولان فيها وتوالت أيضاً على ان الاول قد دخل في الكفارة (ش) يعنى ان أشياخ المذهب اختلفوا في حكم المظاها اذا أراد ان يكفر عن ظهاره بالا طعام هل من شرط ذلك انه لا يطعم حتى يئأس من قدرته على الصوم حين العودة التي توجب الكفارة بأن كان المظاها حينئذ مريضاً ولا يغلب على ظنه انه لا يقدر على الصيام الا أن ولا في المستقبل ولا يكتفي في ذلك بمجرد الشك وهذا قول ابن القاسم أو يكتفي في الانتقال من الصوم الى الاطعام بمجرد الشك ولا يشترط الاياس وهذا القول في المدونة أيضاً وذهب ابن شبلون الى بقاء كل من القولين على ظاهره من غير رد ولا توفيق بينهما وذهب القرويون الى رد أحدهما الى الآخر والتوفيق بينهما وهو ان الذى آيس من الصوم قد دخل في الكفارة بالصوم وتلبس بالعمل وان الثاني وهو الذى يكتفي بالشك لم يدخل في الكفارة بالصوم ولا تلبس بها وحينئذ لا خلاف بين القولين وقوله أو ان شك أى أو ينتقل ان شك فهو عطف على لا ينتقل فهو من عطف الجمل (ص) وان أطمع مائة وعشرين فكالمدين (ش) قد علمت ان العدد في كفارة الظهار معتبر في الشرع وهو ستون مسكينا لكل مدونين كما مر فاذا أطمع طعام ستمين لمائة وعشرين مسكينا بأن أعطى لكل واحد نصف الواجب فان ذلك لا يجزئه الا ان يكمل الستمين منهم وينتزع من الباقي بالقرعة ان بين لهم ان المدفوع كفارة وبقى كما مر في اليمين بالله أنه اذا أطمع طعام العشرة المساكين لعشرين مسكينا ان ذلك لا يجزئه حيث قال ومكروا لمسكين وناقض كعشرين لكل نصف الا أن يكمل وهل ان بقي تأويلان وله زعمه ان بين بالقرعة ولا يشترط أن يعين نوع الكفارة من ظهار أو عين بل يكفي أن يقول هذا من كفاري (ص) وللعبد اخراجه ان أذن له سيده (ش) أى له وله أى وللعبد العاجز عن الصوم في الحال الاطعام اذا أذن له سيده فيه وله تركه حتى يتم من الصوم في المستقبل اما بفرأغ عمل سيده أو بتأديته خراجه أو باذن سيده له فيه والضمير في اخراجه للقدر السابق من الاطعام وبهذا التقدير لا يحتاج الى جعل اللام بمعنى على (ص) وفيها أحب الى أن يصوم وان أذن له في الاطعام وهل هو وهم لانه الواجب أو أحب للوجوب أو أحب للسيده عدم المنع أو لمنع السيده الصوم أو على العاجز حينئذ فقط تأويلان (ش) قال مالك في المدونة واذا ظاها العبد من امر أنه فليس عليه الا الصوم ولا يطعم وان أذن له

آخره يتعلق بطلق الكفارة (قوله بل يكفي) ظاهره انه لو لم يقل له ذلك لا يكفي بأن أعطاه سأكا وقد تقدم في الزكاة القولان فيمكن جريانها هنا (قوله أى له وله) بمعنى لا يتعين واحد فلا يفتى ان الاولى له الصبر كما يأتى (قوله أو باذن) الاولى حذفه (قوله وبهذا التقرير لا يحتاج الخ) أى حيث كان المعنى انه عاجز عن الصوم في الحال ويرجو القدرة عليه في المستقبل وأما اذا كان عاجزاً في الحال والاستقبال فبمعنى الاخراج وعليه فاللام بمعنى على فالشارح يقول بحمله على ما قررت لك تكون للتخيير (قوله وان

أذن الوالوالحال



(قوله وقال الخ) الظاهر ان قوله فأجاب يذنبى حكايته بالمعنى باللفظ والذي تقدم حكايته باللفظ (قوله أى ليكون الامام ظن أن السائل سأله الخ) هذا يفيد قراءة وهم بالسكون وأما الرفع فهو الغلط اللساني وهو اللاتق بالادب لان الغلط اللساني أخف من الغلط القلبي (قوله على ما اذا منعه من الصيام) حاصله انه يقول ان ابن الحاجب ذكر هذا عقب التي قبلها كالدليل على صحة تأويل القاضي عياض ان الاحمية ترجع للعبد أى انه يندب له أن يصبر ليصوم ويفيده قول الشيخ سالم في حل التأويل الرابع مانصه أو كما قال القاضي عياض ان الاحمية ترجع للعبد فالاحب له ان لا يطعم ان أذن السيد فيه بل يصبر لمنع السيد له الصوم الا أن له يأذن في الصوم بعد ذلك وهو قول محمد ان أذن له سيده (٢٦٣) في الاطعام ومنعه من الصوم أجره والاصوب ان يكفر بالصوم وهو نحو

قوله في المين اذا أذن له في الاطعام أو الكسوة أجره وفي قلبي منه شيء والصيام أبين عندي فلم يملكه للاطعام والكسوة ملكا متقدرا انتهى وهذه العبارة أى التي ذكرها شارحنا وفيها ان أذن عبارة الشيخ سالم بالحرف وفيها من حمل الاولى وهى أوضح من ان حمل الاول (قوله لانه لا يشك الخ) أى وهو موجود في مسألة الظهار وحاصله انه يقال حل الاحمية على ما اذا منعه من الصوم لا يظهر لانه اذا منعه من الصوم صار الصوم غير مطلوب منه أصلا فكيف تصح الاحمية حينئذ وحاصل الجواب ان الصوم انما استحب في تلك الحالة لان العبد لا يملك أو يشك في ملكه ٣ وقوله على حقه أى على كونه في نفسه صحيحا الا ان المراد وفاسد غيره من التأويلات (أقول) بل ويدل على صحة الثالث والخامس قوله انما هو عدم صحة ملك العبد أى اما للعزم بعدم صحة ملك العبد أو للشك لا يخفى انه كيف يتأتى جزم وشك في ذلك في آن واحد الا أن يقال أو لحكاية

سيده والصوم أحب الى قال ابن القاسم بل الصوم هو الواجب عليه ولا يطعم من قدر انتهى وقال ابن عبد السلام وظاهر هذا ان ابن القاسم حمل جواب مالك على الوهم لقوله ما أدرى ما هذا أولا أرى جواب مالك فيها الا وهما أى ليكون الامام ظن ان السائل سأله عن كفارة المين بالله فأجاب بيمينى لا يجب والضمير في قوله لانه للصوم أى لان الصوم هو الواجب على العبد المظاهر وان أذن له في الاطعام أو ان أحب محمول على الوجوب وللقاضى اسمعيل ان الاحمية ترجع للسيد أى أن أذن السيد له في الصوم أحب الى من اذنه له في الاطعام وهذا التأويل حيث كان للسيد كلام في منعه من الصوم بأن أضرب به في خدمته أو أخرجه وهو واضح والافيجب على السيد عدم المنع وللقاضى عياض ان الاحمية ترجع للعبد أى يندب للعبد اذا أذن له السيد في الاطعام ومنعه من الصوم ان يصبر له أن يأذن له في الصوم بعد ذلك وهذا أيضا حيث كان للسيد كلام والافيجب على العبد الصوم وللإهرى ان الاحمية على باها وهى محمولة على العبد العاجز عن الصوم الا أن لكمرض برجو القدرة عليه في المستقبل واعترضه ابن محرز بأنه ان كان مستظما للصوم في المستقبل لزمه التأخير والا فلا يؤخر ابن بشير وبنى ابن محرز اعتراضه على قول ابن القاسم ان القادر على الصوم في المستقبل يلزمه التأخير أما على قول غيره لا يلزمه فيصح الاعتذار بذلك والى الافهام الخمسة أشار بقوله تأويلات ولابن عرفه فيها بحث وتحري في عزوها (ص) وفيها ان أذن له ان يطعم في المين أجره وفي قلبي منه شيء (ش) أى نقل والصوم أبين عندي ابن عبد السلام ذكره في المدونة وكذا ابن الحاجب اثر التي قبلها كالدليل على صحة تأويل من حمل الاول على ما اذا منعه من الصيام لانه لا يشك ان الشيء الذي في قلب الامام من جهة الاطعام انما هو عدم صحة ملك العبد أو الشك في ذلك (ص) ولا يجوز تشريك كفارتين في مسكنين (ش) بان يطعم مائة وعشرين ناويا تشريك الكفارتين فيما يدفعه لكل مسكين الا أن يعرف أعيان المساكين فيكمل لكل من وجدته مداوئل بشرط بقاء ذلك بيده أم لا على ما مر فقوله تشريك أى بان يجعل حظ كل مسكين مأخوذا عن كفارتين وظاهر كلامه أن التشريك يقع في الاطعام والصيام أولى بهذا الحكم لان المتتابع فيه شرط معتبر بخلاف الاطعام وظاهره أيضا أن التشريك يقع في جميع أمداد الكفارة لانه ذكره في سياق النبي وكذا جملة الشيخ عبد الرحمن وأما لو وقع التشريك في بعض أمداد الكفارتين

كما

الخلاف أى للعزم على قول أو الشك على قول بمعنى ان بعض الأئمة جزم وبعضهم تردد

ولم يجزم بشئ وظاهر هذا انه ليس هناك قول بأنه يملك مع انه المذهب وقد يقال هذا التردد بما ينتج وجوب الصوم للاحيته فتدبر وبعد كتبى هذا رأيت محشى نت نقل كلام ابن عبد السلام وعمل بقوله انما استحسن الصوم وان كان الاطعام باذنه لعدم تقرير ملك العبد حقيقة وعبارة عيب ولا يخالف قوله هنا أجره قوله في التي قبلها أحب الى أن يصوم بناء على أحد التأويلين انه في كفارة المين بالله تعالى لان اجزاء الاطعام مع اذنه له فيه لا ينافى ان يكون الصوم أحب اليه (قوله فيكمل لكل واحد مداوئل) أى يكمل للمتبع فيه شرط معتبر) فيه ان المتتابع موجود



(قوله فانه لا يجوز ما وقع فيه التثنية) أي فيحمل المصنف على الصورتين وان كان المتبادر منه صورة واحدة (قوله وليس تصور  
تت) فان تت صور المسئلة بان يعطى كل مسكين مدين مدين وانما كان كلامه غير ظاهر لاجزاء هذه وعبارة بهرام يريد ان من  
عليه كفارتين من ظهارين فلا يجوز ان يطعم منهما مسكينا واحدا طعام مسكينين انتهى (قوله ويبنى الخ) ظاهره هذا ان قول  
المصنف ويبنى مفرع على الاول وليس كذلك بل مفرع على الامرين معا واعلم ان هاتين الصورتين خاصتان بالا طعام واما الصوم فلا  
يتأتى فيه ذلك لانه يشترط فيه نية التتابع فشرعه في الثانية مبطل لمصاحمه عن الاولى فلا يكمل لما قبل الاخيرة التي هو فيها واما  
العقوق فذكره بعد فلونسى من عيقت له في الصورة الثانية فانه يكمل قياسا (٢٦٣) على قوله او عن الجميع كمل (قوله فانت واحدة  
منهن) حاصله ان عنده نسوة اربعا

ظاهر من كل منها ولزمه عن كل  
واحدة كفارة (قوله سقط) أي  
الباقى الذى لم يخرج منه والذى  
أخرجه لا يحسبه عن بقى حيا  
(قوله سقط مناب الميتة) بمعنى  
انه لا ينتقل حظها لمن بقى حيا ولا  
يأتى ان يقال وسقط عنه الباقى  
لانه لا باقى ومثل الموت من طلقها  
طلاقا ثانيا ومحل السقوط ان لم  
يطأها قبل موتها أو طلقها والا  
لم يسقط حظها فيكمل لها حظها ولو  
عين قدر الواحدة ونسبها وماتت  
واحدة قبل وطئها لجعل مانسبه  
لها حيث كان أكثر مما تغيرها  
(قوله ولو اعتق الخ) لا مفهوم له  
(قوله فانه لا يجوز الخ) لا يعارض  
هذا قوله قبل وسقطت ان لم يطأ  
بطلاقها أو موتها لان ما هنا فيه  
احتمال ان يكون بعض الكفارات  
التي أخرجهما عن طلق أو ماتت  
والحياة التي يريد وطأها لم يستكمل  
كفارتها (قوله حتى يكفر الخ) ربما  
أفاد هذا ما قلنا انه لا مفهوم لقوله  
أعتق ذكرت عن ابن عرفة ان  
من عجز عن كفارة الظهار ليس  
له الوطء وان طال أمده عجزه ويدخل

كلوا أعطى مائة وعشرين مدا كل مد مسكين الا أنه نوى في مدين منها أن كل واحد منهما  
عن كفارتين فانه لا يجوز ما وقع فيه التثنية فقط وليس تصور تت التابع للشارح بحسن  
(ص) ولا تركيب صنفين (ش) يعني انه اذا أعتق نصف رقبة لا يكمل غيرهما وصام ثلاثين يوما  
أو صام ثلاثين وأطعم ثلاثين مسكينا عن كفارة الظهار فان ذلك لا يجوز وليس من التلقيق  
اطعام ثلاثين مسكينا بارتث ثلاثين غرام أو شعر الضيق أو نحو وجهه بل ذلك عيشهم وليس منه  
أيضا أن يعشى ويغدى ثلاثين مسكينا أو يعطى ثلاثين مسكينا مدا كما يظهر (ص) ولو نوى  
لكل عددا أو عن الجميع كمل (ش) يعني انه لو أطعم عن كفارتين فأكثر ونوى لكل كفارة  
عدد ادون الواجب كالأطعم غناين ونوى لكل أربعين أو لواحدة خمسين وللأخرى ثلاثين  
وعين صاحبه كل عددا وأخرج الجملته عن الجميع من غير تشرى بل فهم ما في كل مسكين فانه  
يصح ويبنى على ما نوى لكل واحدة من المساكين ويكمل لها ما بقى منها فيكمل لصاحبه  
الاربعة عشرين ولصاحبه الثلاثين ثلاثين ولصاحبه الخمسين بعشرة ولا يضر شرعه في  
أخرى قبل كمال ما قبله لان الاطعام لا يشترط فيه المتابعة بخلاف الصيام (ص) وسقط حظ من  
مات (ش) يعني انه اذا نوى عن كل عددا منفقاً أو مختلفاً فمات واحدة منهن أو أكثر فان حظ من  
ماتت منهن يسقط وليس له نقل حظها لمن بقى حيا فلونوى لكل من ثلاثة خمسين وللميتة ثلاثين  
سقط حظها وكمل للثلاث عشرة عشرة ولو نوى للميتة ستين وللبقا أربعين أربعين سقط  
مناب الميتة وكمل للثلاث عشرة من عشرين وهكذا (ص) ولو أعتق ثلاثا عن ثلاث من أربع  
لم يطأ واحدة حتى يخرج الرابعة وان ماتت واحدة أو طلقت (ش) يعني ان المظاهر اذا لزمه  
أربع كفارات لكل امرأه كفارة ثم انه أعتق ثلاث رقاب عن ثلاث منهن ولم يشر لغيرهن ولم ينو  
عن كل واحدة شيئا معينا فانه لا يجوز له حينئذ ان يطأ واحدة منهن حتى يكفر عن الاربعة بما  
يجوز ان يكفر به اما بعق أو بصيام شهرين ان عجز عن العتق أو باطعام ان عجز عن الصوم  
ولو عين العتق أو غيره عن واحدة حل له وطء من عين عنها \* ولما كان ينشأ عن اللعان تحريم  
الملاعة مؤبدا كما ينشأ عن الظهار معلقا ناسب تعقيبه به فقال

(باب) ذكر فيه اللعان وما يتعلق به وهو لغة البعد يقال لعنه الله أى أبعدته من رحمته وكانت  
العرب تطرد الشرير المتهمد لئلا تؤاخذ بنجرائه وتسميه لعينا واشتق منه اللعنة في خامسة  
الرجل ولم يسم غضبا بخامسة المرأة تغليباً للذكر ولسبق لعانه ولكونه سببا في لعانها ومن  
جانبه أقوى من جانبها لانه قادر على الائتلاف دونها واصطلاحاً عرفه ابن عرفة بقوله

عليه أجل الايلاء (باب اللعان) (قوله معلقا) أى على عدم اخراج الكفارة والتنظير في مطلق التحريم (قوله تعقيبه) أى  
الظهار باللعان أى ناسب ملاصقته المتحققة في التعقيب والافاعلة لا تنتج التعقيب (قوله وما يتعلق به) أى كقوله وورث المستلحق الخ  
(قوله لغة البعد) المناسب لقوله أى أبعدته ان يقول الابعاد لان البعد ناشئ من الابعاد (قوله وكانت العرب الخ) الشاهد في قوله  
وتسميه لعينا الخ (قوله الشرير) أى الذى ينكر ربه الشر وقوله المتهمد أى الذى اشتد شره (قوله وتسميه لعينا) أى ملعنوا أى مبعدا  
(قوله واشتق منه اللعنة) الاولى واشتق من اللعنة كفى لـ (قوله ولم يسم غضبا) المناسب لما قبله ولم يسم غضبا اشتقاقاً من  
خامسة المرأة (قوله لانه قادر) تعليل لقوله ومن جانبه أقوى الخ وذلك لان يده فعله وتركه



(قوله حلف الزوج) أي أو بعا وأطلق في ذلك انكالا على ما هو معلوم ثم يرد على التعريف أنه غير جامع لخروج حلفه فقط إذا كانت صغيرة أو كبيرة وماتت أو كان كافرا وهي مسلمة وأيضا يخرج اللعان في العدة فإنه غير زوج لكن اختلف في المجاز المشهور وهل يسوغ وقوعه في التعاريف ولا يخفى أن الوصف حقيقة في الحال قطعاً مجازاً في الاستقبال قطعاً وأما في الماضي فهو حقيقة عند الأكثر كافي السعد في المطول واقتصر في التوضيح والابى على أنه مجاز فيه (قوله كما إذا غصبت) لا يخفى أنها إذا غصبت فلا لعان عليها أصلاً فلا يظهر قوله ونسكت لأن معناه المتبادر منه أنها طالبت بالحلف فلم تحلف مع أنها لا تطالب بذلك فالذي يظهر حذف قوله وخروج الخ ويقول بدله وقول ابن عرفة أن وجب شرط في حلفها أي إنما تطالب بالحلف إذا كان نكولها يوجب حدها وأما إذا كان نكولاً لا يوجب حدها فلا تطالب بلعان (قوله بحكم) أي بسبب حكم الخ أي أن اللعان لا يكون إلا إذا حكم به قاض أو ما قام مقامه فلو وقع من غير حكم فليس بلعان وقضيته أنهم ما لو تزا فاعل القاض وصدر منهما اللعان بدون أن يحكم به لا يكون لعاناً قطعاً مل (قوله واعتنى المؤلف بأركانه) أي ولم يعتن بتعريفه (قوله إنما يلاعن زوج) لا سيده (٢٦٤) فالخصم بالنسبة له والافلازوجة كالزوج (قوله أن اللعان يكون من شبهة

حلف الزوج على زنا زوجته أو نفي حملها للزوم له وحلفها على تكذيبه أن أوجب نكولها أحدها بحكم قاض وخروج بقوله للزوم الحمل غير اللازم له فإنه لا لعان فيه كما إذا أتت به لأقل من ستة أشهر من يوم العقد وكذا إذا كان الزوج خصياً وخروج بقوله وحلفها الخ ما إذا حلف ونسكت ولم يوجب النكول حدها كما إذا غصبت فأنكر ولدها وثبت الغصب فلا لعان عليها واللعان عليه وحده وخروج بقوله بحكم قاض لعان الزوجة والزوج من غير حكم فإنه ليس بلعان شرعي واعتنى المؤلف بأركانه فنهى الزوج فقال (ص) إنما يلاعن زوج (ش) أي لا سيده وسواء كان الزوج حراً أو عبداً دخل بالزوجة أم لا وبشكل على الخصم ما وقع لابي عمران أن اللعان يكون من شبهة النكاح وإن لم تثبت الزوجية إلا أن يقال لما كان الولد لاحقاً به ودرأ الحد عنه كان في حكم الزوج واغتاه عن شرط التكليف قوله فيما يأتي أو هو صبي حين الحمل ويدخل في كلامه العتق والهرم والآخرس والمحبوب والخصي بقسميه وهو كذلك في الجميع في الرؤية والقذف وأما في الحمل فلا لعان في المحبوب كافي الجلاب ويأتي في كلام المؤلف ذلك وأما الخصى ففي المدونة أحاطته على أهل المعرفة كما يأتي في العدة وللقرافي بلاعن المحبوب والخصي إذا أنزلا كغيرهما فيحتمل أن المؤلف أراد (ص) وإن فسد نكاحه أو فسداً أو رقاً لا كفراً (ش) يعني أن اللعان يكون في النكاح الفاسد الذي لا يقر الزوجان عليه يحال كالصحيح لثبوت النسب فيه ويكون أيضاً بين الزوجين الفاسقين أو الرقيقين وأما الزوجان الكافران فإنه لا يصح منهما اللعان نعم أن جاءوا البنا ورؤوا باحكاماً حكمنا بينهما بحكم المسلمين ومفهوم كفران المسلم يلاعن اليهودية والنصرانية قال في الجلاب لكن لعانه لنفي الحمل أو الولد لا للمرى ولما كان للعان أسباب أو شروط ثلاثة أشار إلى أولها بقوله (ص) أن قذفه بزناهر يبع (ش) لا تعريض هي طاعة فيه في قبل أو دبر ورفعت له لأنه من حقها والافلا لعان ولعل المؤلف لم يقيده بالصريح

النكاح) أي بالنظر لنفي الحمل والولد (قوله وأما في الحمل) سيأتي أن هاتين الطريقتين من جملة طرق (قوله وإن فسد) أي كما إذا عقد على أخته مثلاً غير عالم بأنها أخته وقوله أو فسداً خلافاً لابي حنيفة وأصحابه من أنه لا يلاعن العبد ولا المحدث في القذف لأن المراد بالآية من تجوز شهادته من الأزواج لأن الله استثناهم من الشهداء بقوله ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فسماهم شهداء بذلك إذ المستثنى من جملة المستثنى منه وقال شهادة أحداهم أربع شهادات فسد على أن اللعان شهادة والعبد والمحدث ليسا من أهلها وأجيب بأن الاستثناء منقطع والمعنى فيه ولم يكن لهم شهداء غير قولهم كقولوا الصبر حيلة من لا حيلة له والجوع زاد من

لا زاده (قوله الذي لا يقر الزوجان عليه بحال) كالجميع على فساده (قوله حكمنا بينهم الخ) أي في وجوب والطوع اللعان وبعد فإن نسكت رجعت على قول عيسى وهو ضعيف وإنما قال عيسى بالرجم لوجود الإحصان لأن أنسكتهم صحيحة عنده والحاصل أن كون نكاحهم صحيحاً ضعيف وقوله بالرجم ضعيف وحدت عند البغداديين لفساد أنسكتهم (قوله لا للمرى) أي أن لعان المسلم للنصرانية واليهودية لا يكون إلا لنفي الحمل أو الولد دون الرمي أي فلا يلزم بل يجوز كما قال الخطاب إلا أن يريد بها إسقاط الحمل فيلزم لعانه ولو كان كافراً وهي مسلمة كما إذا أسلمت تحتها أو غيرها أو تزوجها على القول بأنه غير زنا كما قال اللخمي فيملاعنان فإن نكل هو حد وان حلف الإيمان ونسكت فلا حد عليها لأنها إيمان كافرو هي فاعلم مقام الشهادة ولا شهادة لكافر على مسلم (قوله أسباب أو شروط ثلاثة) الأول ما أشار له بقوله أن قذفه بزناهر الثاني ما أشار له بقوله ونفي حمل الثالث المشار له بقوله وفي حده بمجرد القذف الخ على أحد القولين وعبر بأول التردد في كونها أسباباً أو شروطاً واطأها الأول وحقيقة السبب غير حقيقة الشرط لأن السبب ما يلزم من وجوده الوجود ويلزم من عدمه العدم والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم (قوله لا تعريض) ولكن فيه الأدب على الرجح لا الحد وعلى هذا فاستثنى هذه من قاعدة أن التعريض بالقذف كالتصريح في وجوب الحد (قوله لأنه من حقها) أي قذفه لها من حقها



(قوله لذكره حكمهما) أي حكم ضد هما أي الحكم المرتبط بضعدهما وهو التعريض والغصب أي فلما ذكر الحكم المتعلق بضعدهما فيما سبب أي دل على ان الكلام هنا ليس في ضدهما بل فيهما وهو الصريح والطوع فتأمل ترشد (قوله أي يجب ان يكون قد فقه لها في نكاحه) يريد وتوابع النكاح ولو كانت المرأة ماقامت الابعداً بانث منه وتزوجت غيره (قوله فلم يحد حتى تزوجها فقد فقهها) أي والغرض انه مثل الاول فان لم يلاع للثاني حد حداً واحداً لهما وان لم يكن مثل الاول (٢٦٥) حد للاول ولا عن للثاني وان نكل

فحدوا حد (قوله أو حس بكسر الخاء) خلافاً لابن القصار القائل بان الاعمى انما يلاع اذا وضع يده على الفرج مقابلاً (قوله لانه معنى من المعاني) لانه ادخل الذكر في الفرج وأراد بالفعل الهيئة الظاهرة عند سدس لوك الذكري الفرج (قوله ولا يشترط الخ) عبارة الابن في شرح مسلم وهل من شرط دعوى الرؤية ان يصف كالبينة فيقول كالمروء في المكحلة أو يقول رأيتها تزني والاول المشهور انتهى ولم يذكر ابن عرفة مشهوراً وانما قال في شرط الرؤية بكشفه كالبينة والاكتفاء برأيتها تزني سماع القرينين والشيخ عن ابن القاسم مع ابن رشد عن نافع فقط انتهى (أقول) ومن عادة ابن عرفة ترجيح ما تقدم فيكون الراجح خلاف ما ذكره شارحنا فقدر (قوله ولو بصيرا) أي خلافاً لمن يقول ان البصير يشترط فيه الرؤية (قوله لقوله عن مالك) أي لما نقل عن مالك أي انه اذا لاعن للرؤية وادعى الوطء قبلها وعدم الاستبراء فنقل ابن القاسم عن مالك أقوالاً ثلاثة هل الولد لازم له أو أمه موقوف أو ينفى عنه فقيده ذلك ابن القاسم بقوله ما لم يظهر يوم الرؤية وقوله وفي حكم الستة كلام

والطوع لذكره حكمهما بعد بقوله وتلاعنا ان رماها بغصب الخ وبقوله كقوله وجدتها مع رجل في لحاف وقوله (في نكاحه) متعلق بقذف أي يجب ان يكون قد فقه لها في نكاحه يريد وتوابع النكاح من العدة كالنكاح كما يأتي وسواء كان حصول الزنا منافي نكاحه أو قبله كما لو قال لها رأيتك تزني قبل أن تزوجك أو قد فقهها قبل نكاحه فلم يحد حتى تزوجها فقد فقهها يحترز عما لو خرجت من العدة قد فقهها أو قد فقهها ثم تزوجها ولم يقذفها بعد أن تزوجها فبقوله (والاحد) أي بأن قد فقهها قبل نكاحه أو بعد خروجها من العدة حد (ص) يقيسه أعمى ورآه غيره (ش) صفة لزان أي زنا متيقن لا عمى بطريق من الطرق من جس أو حس بكسر الخاء أو اخبار يفيد ذلك ولو من غير مقبول الشهادة ص في غير الاعمى وهو البصير فلا يعتمد على شك ولا ظن والمراد بالتيقن الجزم وقوله رآه أي الفعل الدال على الزنا لا الزنا لانه لا يرى لانه معنى من المعاني بأن يرى فرجه في فرجها ولا يشترط وصفه كالشهود أي بأن يقول رأيت فرجه في فرجها كالمروء في المكحلة بل يكفي ان يقول رأيتها تزني وعبارة المشهور كفي التوضيح انه اذا تحقق البصير زناها لاعن وان لم يرها وهو مذهب المدونة وعليه لو قال يقيسه ولو بصير الحسن (ص) وانتهى به ما ولد لسته أشهر والالحق به (ش) الضمير في به يرجع للعان الرؤية وقوله ما أي ولد والمعنى انه اذا لاعن بسبب رؤية الزنا وما في معناه من العلم فانه ينتفي عنه بذلك ما ولدته من ولد كامل لسته أشهر فصاعداً من يوم الرؤية وتعد كأنها غير برية الرحم يوم للعان وان أتت بولد غير سقط لدون سته أشهر ولحق به لان لعانه انما كان لرؤية الزنا لا لنتفي الولد وهذا هو قول ابن القاسم فيما يأتي ويلحق ان ظهر يومها لان المراد بظهوره وضعه لدون سته أشهر وهو نفسير لقوله عن مالك وفي حكم الستة ما نقص عنها يسير كاربعة أو خمسة أيام (ص) الا ان يدعى الاستبراء (ش) أي ان ما ذكره من انه يلحق من لاعن للرؤية اذا ولدته لادون سته أشهر من الرؤية مقيده بما اذا لم يدع استبراء قبل الرؤية فان ادعى ذلك فانه لا يلحق به وينتفي بالعان الاول عند أشهر وهذا اذا كان بين استبرائه ووضعها سته أشهر وأما في حكمها فأكثر امان كان أقل من سته أشهر فانه يحمل على انه موجود في بطنها حال استبرائها (ص) وبنى حمل (ش) يعني انه يلاعن اذا رجم زوجته بنى حمل ظاهر بشهادة امرأتين من غير تأخير للوضع كما سبب أي عند قوله بلعان مجمل ولو قال المؤلف وبقطع نسب لسان أشمل للعمل وغيره ولكن ماقاله هو الغالب (ص) وان مات أو تعدد الوضع أو التوأم (ش) أي لا بد من لعان الزوج وان نكل حد لقد فقه وان مات الولد الذي رماها به أو الحمل الذي رماها به وفائدة اللعان حينئذ سقوط الحد عنه وكذلك يكفي لعان واحد وان تعدد الوضع كالموضع أكثر من واحد في بطون وكان الاب غائباً لم يقدم وعلم بذلك نفي الجميع لانه حينئذ بمنزلة من قد فقه زوجته بالزنا مراراً متعددة فانه يكفي في ذلك لعان واحد وكذلك يكفي لعان واحد وان تعدد التوأم كما اذا

(٣٤ - خرشي ثالث) مستأنف وانما كان حكم الستة ما نقص عنها لانه لا يتوالى أربعة أشهر على النقص فيمكن ان تتوالى ثلاثة ناقصة والشهران الباقيان بعد الرابع التام ناقصان أيضاً واما ان كان النقص ستة أيام فالذي عليه الاكثر وهو الصحيح انه لا يكون حكمه حكم الستة (قوله وينتفي باللعان الاول) أي فلا يحتاج في نفيه للعان ثان عند أشهر ويفهم منه انه يحتاج للعان ثان عند غيره (قوله أو ما في حكمها) هي ستة أشهر والاحسنة وقوله اما ان كان أقل من ستة أشهر أي وما في حكمها (قوله أو تعدد الوضع) ابن رشد هذا ان أمكن اتيانها سراً كدعواها قبل البناء وهذا ما بالغه في كونه بلعان واحد



(قوله بلعان مجمل) متعلق بمحذوف أى ويتنقى الحمل بلعان مجمل ولا يصح تعلقه بنفى الذى للمصنف لان المعنى عليه اغمايلا عن زوج فى نفي حمل بلعان مجمل لا مؤخر أى فلا يصح اللعان حيث تأخر وظاهره الاطلاق مع انه لا بد فيه من التفصيل الا تى الا انه اذا كان فى المفهوم تفصيل فلا يعترض به (قوله اوليس الخ) اشارة لصورة ثانية وتعامها قوله وزيت وقوله قبل الخ مستأنف أى سواء وقع منه ذلك (قوله فهو معطوف على المنفى) الاولى على النفي (قوله فان كان بينهما مسنة) هكذا فى بعض النسخ أى فان كان من الوطاء الحاصل بعد الوضع والوضع الثانى ستة أشهر (٢٦٦) فانه يعتمد ويلاعن مع انه لا يلاعن ويلحق الولد به فالاحسن ما فى بعض النسخ

ولدت توأمين فى بطن لانهما فى حكم الولد الواحد وما قبله يغنى عنه وقوله (بلعان مجمل) متعلق بمحذوف أى يتنقى الحمل فى جميع الصور بلعان مجمل بلا تأخير ولو لم يضمن أو أحدهما الا الحائض والنفساء فيؤخران (ص) كالزنا والولد (ش) تشبيهه فى الانتفاء بلعان واحد كقوله أشهد بالله لرايتها ترزى وما هذا الولد منى أوليس هذا الولد منى وزنت قبل الولادة أو بعدها (ص) ان لم يطأها بعد وضع (ش) يعنى ان ما مر من ان الرجل يلاعن لنفى الولد أو الحمل مفيد بأن يعتمد فى لعانه على أحدهما هذه الامور الاول ان يقول أنا ماوطئتها من حين وضعت الحمل الاول الذى قبل هذا الحمل المنفى وبين الوضعين ما يقطع الثانى عن الاول وهو ستة أشهر فأكثر فانه حينئذ يلاعن فامالو كان بينهما ما أقل من ستة أشهر لكان الثانى من تمة الاول الثانى أشار اليه بقوله (أولدة) فهو معطوف على المنفى تقديره أو وطئها بعد وضع الاول لشهر مثلاً وأمسك عنها لكن وضعت الثانى لمدة (لا يلحق الولد فيها) بالزوج اما (لقلة) بأن أنت به خمسة أشهر من يوم الاصابة فانه يعتمد فى ذلك على نفيه ويلاعن فيه لان الولد ليس هو للوطء الثانى لنقصه عن ستة ولا من بقية الاول لقطع الستة عنه فان كان بينهما مسنة (أو) وطئها بعد وضع الاول وأمسك عنها ثم أنت بولد لمدة لا يلحق فيها الولد (لكثرة) تكسب سنين فأكثر فانه يعتمد فى ذلك على نفيه ويلاعن فيه الثالث أشار اليه بقوله (أو استبراء بحيمضة) فهو معطوف على قوله وضع ومعناه انه استبراءها بحيمضة بعد وطئها أو لم يطأها بعد استبراءه ثم رآها ترزى ثم ولدت ولداً وبين الاستبراء ووضع الحمل المنفى ستة أشهر فأكثر فانه يعتمد فى نفيه على ذلك ويلاعن والحيمضة فى ذلك تجزى وأشار بقوله (ولو تصادقا على نفيه) الى ان الحمل لا يتنقى عنه بالتصادق من الزوجين على نفيه فهو مباغلة فى مقدر أى ولا يتنقى الحمل الا بلعان أى منه فقط ولو تصادقا على نفيه (ص) الا ان تأتى به لدون ستة أشهر (ش) هذا مستثنى من قوله ولو تصادقا أى لا يتنقى الولد الا بلعان ولو تصادقا على نفيه الا ان تأتى به لدون ستة أشهر من يوم العقد بشئ له بال تكمة أيام فينتفى حينئذ بغير لعان لقيام المانع الشرعى على نفيه (ص) أو هو وصى حين الحمل أو محبوب أو أدامته مغربية على مشرقى (ش) أى وكذلك يتنقى الولد بغير لعان اذا كان الزوج حين الحمل صبياً أو محبباً بالقيام المانع العقلى على نفيه وظاهره سواء وطئ المحبوب أم لا أنزل أم لا وهو ما فى كلام عبد الحميد وكذلك يفتنى عنه بغير لعان اذا عقد مشرقى على مغربية وتولى العقد بينهما فى ذلك ولهما ما علم بهاء كل منهما فى محله الى ان ظهر الحمل لقيام المانع العادى على نفيه ولا مفهوم لقوله على مشرقى بل المراد ان تدعيه على من هو على مدة لا يمكن مجيئه اليه مع خفائه وانظر الحكم فى مفهوم محبوب وهو الخصى ومقطوع

فان بينهما مسنة وهى ظاهرة (قوله) ثم رآها ترزى فى شب وان لم يدع رؤية وهو ظاهر بل الاولى فرضه فى عدم الرؤية لان موضوع الكلام ان اللعان لنفى الحمل ومقتضى كلام المصنف كغيره انه لا يعتمد على عقمه (قوله ولو تصادقا على نفيه) أى فلا بد من لعان الزوج والالحق به ولا حد عليه به لانه قدفى غير عفيفة لانها اعترفت بالزنا وتحدد الزوجة على كل حال لا قراها على نفسها بالزنا وسواء تصادقا قبل البناء أو بعده ولو رجعت عن تصادقها فوراً كما عليه ابن الكاتب (قوله هذا مستثنى من قوله ولو تصادقا) الاولى انه مستثنى مما قبله والمعنى لا يتنقى الولد الا بلعان فى كل حالة من الحالات الا ان تأتى به لدون ستة أشهر (قوله تكمة أيام) صوابه ستة أيام أى والفرض الاتفاق على تاريخ العقدان اختلافهما فى تاريخ العقد لم يتنق الا بلعان ويقول فى عينه وما تزوجتها الا من خمسة أشهر وأربعة وعشرين يوماً ونقول هى ولقد تزوجنى من أكثر من ستة أشهر والولد منه (قوله أو هو وصى الخ) معطوف على قوله لدون الخ

(قوله وهو ما فى كلام عبد الحميد) سياتى تمة الكلام قريباً (قوله وانظر الحكم) لمخصه ما فى عجم ان قضية المصنف البيضة ان الخصى بفسخه ومقطوع البيضة اليسرى لا يتنقى الا بلعان وهو خلاف ما لابن القاسم وابن حبيب من انه اذا أنت زوجة الخصى بفسخه بولد فلا لعان عليه اذ لا يلحق به ومشى عليه فى الجلاب وخلاف ما للقرافى من ان الخصى والمحبوب اذا كانا لا ينزلان لم يلحق بهما الولدان أنزلا لعنا كغيرهما وان مفاد الشامل انه يتنقى بغير لعان اذا كان محبباً أو مقطوع الاثنين فقط أو مقطوع البيضة اليسرى كان الذكراً أم لا وان أنزل لا مقطوع الذكراً الاثنين أو قائم اليسرى فقط وأولى قائم الذكرو اليسرى حيث أنزل وحاصله انه متى وجدت البيضة اليسرى وأنزل لا بد من اللعان مطلقاً أما اذا فقدت فبنتفى بلعان مطلقاً والمصنف فى العدة انه يرجع للنساء



في المخطوع ذكره أو أن يشاء هل يولد له ولكن اعترض بأنه انما يرجع فيه لاهل المعرفة كافي المدونة فان قالوا انه يولد له لاعتقاده والافلا ومشي عب على كلام الشامل (قوله وفي حده بمجرد القذف) هذا أقول أكثر الروايات يحد ولا يلاعن (أقول) فذلك قدمه المصنف فتدبر (قوله بمجرد القذف) أي القذف المجرد عن دعوى رؤية ونفي ولد (قوله ٢٦٧) ويبقى الامر في الولد موقوفاً هكذا في

التوضيح واعترضه غيره وقال الصواب انه على القول الثاني يكون لاحقا به الا ان ينفيه بلعان ثان ووجه ظاهر لان الاصل اللحق الا أن ينفيه (قوله ونفي الولد عن الزوج الخ) قال بعض الاشباح ينبغي ان يكون هذا هو الراجح بدليل ما تقدم من قوله وانتفي به ما ولد لسته فان موضوع المسئلة انها ولدت لسته أشهر فأكثر من يوم الرؤية والالحق به قول واحد او قوله وبعبارة اقتصر عليها بعض فيفيد ترجحه بل وفي كلام محشي نت ما يفيد انه الراجح (قوله تغليباً لجانب التحريم) أي الوطء الحرام حتى جعل هذا الولد منه (قوله وليس المراد الخ) فيه نظر بل مقدار النقل ان المسراد حقيقته قال في المدونة وان قال رأيت امرأتى تزني اليسوم ولم أجامعها بعد ذلك الا اني كنت وطئتها قبل الرؤية في اليوم أو قبله ولم استبرأ فانه يلاعن قال مالك ولا يلزمه ما أنت به من ولد قال ابن القاسم الا أن تأتي به لاقول من ستمه أشهر من يوم الرؤية فيلزمه وقد اختلف في ذلك قول مالك فخره ألزمه الولد ومرة لم يلزمه الولد ومرة قال بنفيه وان كانت حاملاً قال ابن القاسم وأحب ما فيه الى انه اذا كان بها يوم الرؤية جل ظاهر لا شك فيه ان الولد يلحق به اذ انفي على

البينة اليسرى في الشرح الكبير (ص) وفي حده بمجرد القذف أو لعانه خلاف (ش) يعني أنه اذا قال لزوجه أنت زنيته فقط أو قال لها يا زانية فقط ولم يقيده ذلك برؤية زنا ولا بنفي جل هل يحد ولا يمكن من اللعان أو يلاعن ولا حد عليه للقذف لعموم آية اللعان وهي قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهداء الا أنفسهن فلم يدر فيهما رؤية زنا ولا نفي جل ولا ولد قاله ابن نافع وبعض كبار المتأخرين والقولان في المدونة (ص) وان لاعتن لرؤية وادعى الوطء قبلها وعدم الاستبراء فلما لك في الزامه به وعدمه ونفيه أقوال (ش) الظهير في قبلها يرجع لرؤية الزنا والمعنى ان الزوج اذا لاعتن زوجته لرؤية الزنا وقال وطئتها قبل الرؤية في يوم الرؤية أو قبله ولم استبرأ بعد ذلك ثم انها أنت بولد يمكن ان يكون من زنا الرؤية فلما لك في الزام الزوج بالولد فيتوارثان لكن ان نفاه بلعان ثان انتفي لان اللعان الاول ما كان الالرفع الحد لانفي الولد وسواء أنت به لسته أشهر من يوم الرؤية أو أنت به لا أكثر من ذلك وعدم الزامه به أي فلا يتوارثان للشك ويبقى الامر في الولد موقوفاً ولا ينتفي عنه باللعان الاول بل ان نفاه بلعان ثان انتفي وان استلحقه لحق به ونفي الولد عن الزوج باللعان الاول تغليباً لجانب التحريم لان اللعان الاول موضوع لنفي الحد والولد معافان ادعاه بعد ذلك لحق به وحدود بعبارة والذي لا يبي الحسنة ان القول الاول يقول ان الولد لازم له أي لا ينتفي عنه أصلاً بناء على ان اللعان موضوع لنفي الحد فقط وعده عن دعوى الاستبراء رضامنه باستلحاق الولد واذا استلحقه فليس له ان ينفيه بعد ذلك ومحل الاقوال الثلاثة ما لم تكن ظاهرة الحمل يوم الرؤية واليه أشار بقوله (ابن القاسم ويلحق ان ظهر يومها) لكن كلامه يوهم أنه لا يبي النفاة للمالك وليس كذلك بل هو للمالك أيضاً وانما لا يبي القاسم فيه الاختيار فلو قال واختار ابن القاسم انه يلحق ان ظهر يومها كان أحسن وليس المراد بظهوره انضاحه بل تحققة وثبوت وجوده بأن يأتي به لاقول من ستمه أشهر من يوم الرؤية اقلية بينة (ص) ولا يعتمد فيه على عزل ولا مشاهة غيره وان بسواد (ش) يعني انه اذا كان يطار زوجته وعزل عنها ثم ظهر بها حمل أو كان يوطئها ولا يعزل الا انها ولدت لا يشبه أباه فليس للزوج ان يقول ما هذا الحمل مني معتمد في نفيه ولعانه على العزل لان الماء قد يسبقه أو يخرج منه وهو لا يشعر أو يقول ما هذا ولدي معتمدا في نفيه على عدم المشاهة لان الشارع لم يقول عليها في هذا الباب ولو كان الولد أبيض وأبوه أسود أو بالعكس بخلاف باب القافة (ص) ولاوطء بين الفخذين ان أنزل ولاوطء بغير انزال ان أنزل قبله ولم يبل (ش) يعني ان الزوج اذا كان يطار زوجته بين فخذيهما وينزل مع ذلك ثم انها أنت بولد فليس له ان ينفيه ويلاعن فيه معتمدا في ذلك على الوطء بين الفخذين لان الماء قد يسبق فيدخل الفرج فيحمل منه ومثله الوطء في الدبر وكذلك اذا وطئ زوجته أو لاعب أو أمته وأنزل ثم وطئ زوجته الاخرى ولم ينزل فيها والحال انه لم يحصل منه بول بين الانزال والوطء الثاني الذي لم ينزل فيه فحملت زوجته الثانية فليس له ان يقول ما هذا الحمل أو ما هذا الولد مني معتمدا في ذلك على عدم الانزال في الزوجة الثانية لاحتمال أن يبقى شيء من

الرؤية (قوله بخلاف باب القافة) خوف باب القافة لان بابها فيه اثبات أصل مشبهة به وهذا لا يعتمد فيه على عدم شبهة به لاحتمال شبهة باجداه والحديد رأ بالشبهة وفيه انه يقتضى ان البياض والسواد يعتمد عليهما في باب القافة وليس كذلك (قوله بنفيه) يلحق الولد به في المسائل الاربع ولا حد عليه لعذره وظاهره ولو علمنا تلك المسائل (قوله ومثله الوطء في الدبر) أي لان الماء قد يسبق فيدخل الفرج الا ان الباجي استبعد ذلك بانه لو صح ما حدثت امرأة بحملها ولا لزج لها لحواز كونه من وطئ في غير الفرج



(قوله كانت حية أو ميتة) لا يخفى ان لعان الميتة لا يكون الا لثني الولد لا لثني الحمل (قوله وهما ليست في العصمة) هذا يعارض قوله في العصمة أو مطلقة والجواب ان قوله وهما ليست في العصمة إشارة الى ان الجواب باعتبار بعض الاطلاق وهي ماذا كانت مطلقة (قوله انه رأى فيها) وأولى انه رأى قبل الطلاق (قوله كاستلحاق الولد) أي المنفى بلعان له أو للزوجة فانه يحمد ولو استلحق واحدا بعد واحد فخر واحد للجميع الا ان يستلحق واحدا (٢٦٨) بعد ما حذر من استلحاقه قبله في متعدد فيما يظهر (قوله يعني الخ) مفاده انه مستثنى مما

قبيل المكاف وما بعدها والجاري على القاعدة انه مستثنى مما بعد المكاف (قوله الا ان تزني بعد اللعان) أي وقبل الاستلحاق (قوله بعد ان لا عن فيه كفازف عفيف) هذا بما يعين رجوعه لقوله كاستلحاق الولد فقط فلا يظهر قوله قبل بعد العدة أو استلحق المقيده راجع لما قبل المكاف وما بعدها (قوله وأعلم بحده) أي بموجب حده (قوله أمالو حدة أو الخ) أي اذا حدة فلان أو لا وكذا لو حدة للزوجة فانه يسقط عنه حده للرجل قام أو لم يقم (قوله يدخل فيه) أي في حده وقوله ثبت قبله أي موجه قبل الحد وقوله ممن قام ومن لم يقم الذي قام كالرجل المقدوف والذي لم يقم كالمرأة اذا لم تقم بذلك (قوله ولو بلغ الامام على المشهور) بمعنى ان للشخص ان يعفو ان اراد استرولو بلغ الامام على المشهور وخلافه من يقول ان اراد استر فلا عفو بعد بلوغ الامام وبهذا الحل لا ينافي قوله أي يجب على الحاكم (قوله وحكم الاعلام الوجوب) كذا في عب فانه قال وظاهر نقل ق أن اعلامه واجب وان الوجوب متعلق بالحاكم وهو ظاهر ان علم بذلك ويجرى فيه قوله وبعد ان اراد استرافان علم

مائه في قناة ذكره فيخرج مع الوطاء اما ان كان حصل منه بول بين الانزال والوطء الثاني الذي لم ينزل فيه فحملت زوجته من الوطاء الثاني فان له أن ينفي الولد وبالعن فيه معتمد في ذلك على عدم الانزال لان البول لا يبقى معه شيء من الماء (ص) ولا عن في الحمل مطلقا (ش) هذا شروع منه في بيان الزمن الذي يمكن فيه اللعان لثني أو رؤية والمعنى ان اللعان لثني الحمل لا يتقدم زمنه بكون المرأة في العصمة أو مطلقة كان الطلاق بائنا أو رجعي اخرجت من العدة أولا كانت حية أو ميتة اللهم الا أن تجاوز أقصى أمدا الحمل فان الولد لا يلحق به حينئذ ولا يعارض قوله فيما مر أولده لا يلحق فيها الولد لقلة أو كثرة من انه يلاعن لانها هناك زوجة وهما ليست في العصمة (ص) وفي الرؤية في العدة وان من بائن (ش) يعني ان من طلق زوجته ثم ادعى انه رآها تزني فان كانت الرؤية ودعواها في العدة سواء كانت من طلاق بائن أو رجعي فانه يلاعن ولو انقضت العدة لان عدة الطلاق البائن من توابع العصمة وأخرى لوروى من في العصمة وان كانت الدعوة بعدها انه رأى فيها فانه لا يلاعن فقوله وفي الرؤية أي لا عن بسبب أو لاجل دعوى الرؤية للزنا وقوله في العدة صفة للرؤية متعلقة بكون خاص أي الرؤية المدعاة في العدة أي انما يلاعن اذا ادعى في العدة انه رأى فالمسائل ثلاث احداها ان يدعى في زمن العدة انه رأى فيها وهذه يلاعن فيها وبعد ما الثانية أن يدعى بعدها انه رأى بعدها وهذه لا يلاعن فيها الثالثة أن يدعى بعدها انه رأى فيها وهذه لا يلاعن لها أيضا (ص) وحدها كاستلحاق الولد (ش) يعني ان من طلق زوجته طلاقا بائنا أو رجعيًا وانقضت عدتها ثم قال رأيتها تزني فانه يحمد وكذلك يحمد اذا استلحق من نفاه بلعان لانه أكذب نفسه فيما رماها به ويلحق به وقوله (الا ان تزني بعد اللعان) يخرج مما قبله يعني ان المرأة اذا زالت عفتها بان زنت بعد اللعان فلا حدة على الزوج اذا رماها بزنا بعد العدة أو استلحق الولد بعد ان لا عن فيه كفازف عفيف فلم يحمله حتى زنى المقعد ذوف (ص) وتسمية الزاني بها وأعلم بحده (ش) أي وحده لا جنبي مع اللعان للزوجة في تسمية الزاني بها كقوله رأيت فلا نابري بل ولا يخلصه من الحد فلان لعانه اذا تقدم أمالو حدة أو لا سقط عنه اللعان لان من حد لحد قد يدخل فيه كل حد ثبت قبله ممن قام ومن لم يقم ولو لم يسمه لاحد وكفاه اللعان كقوله رأيت رجلا يزني بها وأعلم من سماه بحده بان يقال فلان قد فلن باهر أنه لانه قد يعترف أو يعفول ارادة السترو ولو بلغ الامام على المشهور وحكم الاعلام الوجوب أي يجب على الحاكم ان يعلم من سماه على القول بانه حق لا دعي وهو المشهور وقيل ندبا (ص) لان كرر قد فها به (ش) يعني ان من لا عن زوجته ثم بعده رماها بما رماها به أو لا فانه لا يحمله فان قيل ما الفرق على هذا بين ما قالوه في حد القذف اذا قذف شخص شخصا فخلده ثم قذفه ثانيا فانه يحمله على الاصح قيل الفرق ما قاله ابن السكاتب ان أحد المتلاعنين كاذب الا ان لا تدري من هو منهما فاذا قال الزوج ما كنت الا صادقا فانا لا نخدعه اذعله كان صادقا والقاذف انما حده تكذيبا له

به عدلان فالظاهر وجوب اعلامهما المقدوف أيضا انتهى (قوله لان كرر قد فها به) انظر هل تحصل فاذا

المغايرة بالاضافة لشخص غير من أضيف له الزنا بها قبل الحد كزيت بزيت ثم قال بعمر وهو الظاهر بدليل انه لو قذفها بما هو أعم بعد الخاص فانه يحمد وكذا الاختلاف المسكان كزيت بفرجل بعد لعانه في كزيت بدبرك أو عكسه (قوله قبل الفرق ما قاله ابن السكاتب الخ) في هذا الفرق شيء لانه كان أحد المتلاعنين كاذب كذا واحد من القاذف والمقدوف له فاذا قال بعد الحد ما كنت الا صادقا فلا يحمد اذ لعله كان صادقا (قوله والقاذف انما حده تكذيبا له) قد يقال والملاعن انما يطلب منه اللعان لم يكونه قد كذبناه ولو صدقناه لم يطلبنا منه



اللعان والاحد (أقول) الأولى في الفرق ان يقال لما كان بين الزوجين من الاختلاط الموجب لعلم كل منهما حال صاحبه اكتمل الشرع في قذف الزوج لزوجته باللعان ولم يوجب الحد ومن أثر ذلك عدم الحد بقذفها ثانيا بما قذفها به أولا (قوله كاربعة منهمود) قدح في ذلك بانه يقتضي عدم حد قاذفها ولو أجنبيا وعدم حد زوجها اذا قذفها بغير ما قذفها به أولا (قوله لان كلامه يصدق الخ) بعيد من ظاهر اللفظ (قوله الميت) وأما ان استلحقه في صفة ورثته مطبقا واستلحقه له في مرضه كاستلحاقه له بعد موته (قوله في سددس المال) كذا في نسخة والمعنى ولو أني بشاركتها الاب يأخذ سدس المال فرضا (قوله ومن يده أخذه) أي سلمه له ابن عرفة واعتمده (قوله قال المؤلف والذي ينبغي الخ) لا يخفى ان اعتماد الاطلاق يقوى ان لا يلتفت (٢٦٩) للهمة (قوله وانظر نصه وما زيد عليه

في الشرح الكبير) حاصل كلام ابن غازي ان النقول مصرحة بالتعميم قال الشيخ سالم يمكن ان تكون تلك الانتقال في الاحاق لا في الارث الذي كلامنا فيه انتهى قال عجي وفيه بحث والحاصل ان الخطاب ارضى تعقب ابن غازي ونقل في باب الاستلحاق عن نوازل يحتمون ما يشهد له لكن قد يقال وجود ما ذكر كالعهد لان اسلام الكافر وعق العبد بعد الموت لا يوجب له ميراثا (قوله خوف انفساشه) تعليل للمنفى أي ان القول بالتأخير لاحتمال لا نقول به ولذلك لا بعد من العذر تأخيره لاحتمال كونه ريحا فينفس ولا يؤخر أي لانه لو أخر للوضع لم يما انفس الحمل (قوله وان وطئ الخ) لا يخفى أن المصنف احتوى على أربع صور وطئ بعد علمه بوضع أو حمل وهاتان صورتان أخر بعد علمه بوضع أو حمل وهاتان صورتان والأربع ليست في اللعان للرؤية لماسياتي آخر العبارة وزاد الشارح واحدة وهي الخامسة المشار اليها بقوله اذا أقر بانه وطئ بعد رؤيته أي ويكون اللعان في ذلك للرؤية

فاذا قال كنت صادقا فهو كانه قذف المبتدأ فوجب أن يحدث تارة أخرى وقيل ان الملاحن أيمان كاربعة شهود أقامها على قذفه بخلاف الاجنبى واحترز بقوله به مما اذا قذفها بأمر آخر أو بما هو أعم فانه يحدث فالاول كأن يذفها ثانيا بنفى النسب بعد ان قذفها بالزنا والثاني كقوله أنت ترتي مع كل الناس بعد أن قال لها زنت مع فلان أو شخص ولا بد أن تجوز في قول المؤلف به فنقول بعينه كما قال ابن الحاجب لان كلامه يصدق بما اذا قذفها به مع غيره لانه يصدق عليه انه قذفها بما قذفها به أولا اذا اخص داخل في الاعم فلذلك تورك ابن غازي عليه (ص) وورث المستلحق الميت ان كان له ولد حر مسلم أو لم يكن وقل المال (ش) يعني ان الاب اذا نفي ولده ولا عن فيه ثم مات الولد عن مال ثم استلحقه أبوه فان الاب يحد ويلحق به الولد ويرثه بشرط أن يكون للولد الميت ولد حر مسلم ولو أني بشاركت الاب في سدس المال ولم يكن له ولد كذلك بان عدم رأسا أو وجد لا على الصفة بل عبد أو نصراني ولكن قل المال الذي يحوزه المستلحق أو الباقي بالتعصيب فيرث أيضا الضعف التهمة كما ذكره أبو ابراهيم الاعرج ومن يده أخذه ابن عرفة قال المؤلف والذي ينبغي ان تتبع التهمة فقد يكون السدس كثيرا فينبغي ان لا يرثه ولو كان للميت ولد وقد يكون المال كله يسيرا فينبغي ان يرثه وان لم يكن له ولد انتهى فقوله وورث المستلحق بكسر الحاء المستلحق بفتح الحاء الميت ان كان له أي للمستلحق بالفتح ولد أو ولد وولد ولو يتعالي ظاهرها وقد نزع المؤلف في التقييد بالحريه والاسلام فانظره في ابن غازي وانظر نصه وما زيد عليه في الشرح الكبير \* ولما قدم أنه لا بد من تجميل اللعان في نفي الحمل ولا يؤخر للوضع خوف انفساشه بقوله بلعان مجمل تكلم على ما منع اللعان في الرؤية ونفى الحمل فقال (ص) وان وطئ أو أخر بعد علمه بوضع أو حمل بلا عذر امتنع (ش) يعني ان الزوج اذا أقر بأنه وطئ بعد رؤيته أو علمه بوضع أو حمل أو أخر لعانه بعد علمه بوضع أو حمل اليوم واليومين بلا عذر في التأخير امتنع لعانه في الصور الخمس ولحق به الولد وبقيت زوجة مسلمة أو كتابية وحده للمسلمة وليس من العذر تأخيره لاحتمال كونه ريحا فينفس خذ لا فالابن القصار والمانع في الرؤية الوطء لا التأخير \* ولما انتهى الكلام على حكم الملاحن والملاحنة وعلى ما يعتمد عليه الملاحن في لعانه شرع يتكلم على صفة اللعان فقال (ص) وشهد بالله أربعا رأيتها ترتي (ش) اعلم أنه تارة يلاعن لرؤية الزنا وتارة يلاعن لنفي الحمل والكلام الآن للاول والمعنى ان الزوج اذا لاعن لرؤية الزنا بان قال رأيتها ترتي فانه يقول أربع مرات أشهد بالله الذي لا اله الا هو رأيتها ترتي ويقول ذلك في كل عيدين قاله ابن الموارز أي يزيد هذا

فقول الشارح في الصور الخمس الآن أن أربعة متعلقة باللعان لنفي الحمل وهي التي في المتن والتي زادها الشارح في اللعان للرؤية والحاصل أنه يفهم من قوله بوضع أو حمل انه في نفي الولد أو ما في الرؤية فان وطئ بعد دعواه امتنع لعانه وان لم يطأ فلا يضر وله القيام وان طال ولو قال المصنف وان أخر مع علمه بوضع أو حمل بلا عذر امتنع كوطئه وان برؤيته لكان أحسن فتدبر قوله والمانع في الرؤية الوطء (قوله اليوم واليومين) كذا في المدونة وقال بهرام بر يداوأكثر (قوله في الصور الخمس) هي قوله اذا أقر بانه وطئ بعد رؤيته أو علمه بوضع أو حمل هذه ثلاثة وقوله أو أخر لعانه الخ صورتان (قوله حكم الملاحن الخ) أي الاحكام المتعلقة بالملاحن والملاحنة (قوله أربعا) الأولى تأخره بعد قوله لرأيتها ترتي ليكون التكرار أربعا للصيغة تمامه الا لا تشهد بالله فقط (قوله أي يزيد هذا الخ) المشار له بقوله الذي لا اله



الاهو وكلام ابن الموارضيف والمعمد عدم الزيادة (قوله وصدر بعض الشراح) وهو المعمد بن تميمه يقول الاممى لعلمها أو ينفقها وكلا يشترط على المعمد الذي لا اله الا هو لا يشترط زيادة عالم الغيب والشهادة ولا زيادة البصير كالمرود في المكحلة ولا بد من موالة الخمسة قبل بدايتها وظاهره انه لا يزيدوا في المصادقين وفي الارشاد ويريد في كل مرة وهو قول ابن القاسم وهو أقعد نظار الآية (قوله وهو المشهور) انظر على المشهور ولوقال ما هذا الجمل منى هل بعيد الايمان أو يكتفى به بعد الوقوع (قوله فانه لا يلزم من قوله زنت كون الجمل من غيره) أى وقصده كون (٢٧٠) الجمل من غيره ولا يلزم من كونه من غيره زناها أى فكيف يقول زنت مع أن

دعواه انما هي كون الجمل من غيره (قوله انما شد) الحاصل ان غرضه نفي الجمل المجامع كونه من وطء شبهة فلا تحذنه نفسه الا كونه يخلف على نفي الجمل لا على الزنا فلا تحذنه به نفسه ليكون يكره ذلك فطلب منه اليقين بأنما زنت فينكحل فيثبت النسب لان الشارع متشوف له وهذا ظاهر في الطرف الثاني الذي هو قوله ولا يلزم من كونه من غيره زناها وأما في الطرف الاول الذي هو قوله ولا يلزم من قوله زنت الخ أى لا يلزم من قوله زنت كون الجمل من غيره أى مع أن قصده انما هو كون الجمل من غيره ولا يلزم من الزنا ذلك فلا وجه ليكون يقول زنت وحاصل الجواب انه وان لم يلزم ذلك لكن نفسه تجذب الى كونه يقول ما هذا الجمل منى المجامع لوطء الشبهة ولا تجذب ليكون يقول زنت فطلب منه أن يخلف زنت لاجل أن ينكحل فيثبت النسب وظهران قوله وجه ما فيها راجع للامرين (قوله من اعتقل لسانه) أى بعد الرمي وقبل اللعان (قوله متعلقه محذوف) كذا في نسخته أى المتعلق به محذوف فيقرأ متعلق بفتح اللام ٣ (قوله وهى

في كل مرة على قوله أشهد بالله وحكاية ابن شماس والمتيطى وصدر بعض الشراح بانه يقتصر على لفظ أشهد بالله فقط وحكى قول ابن الموارض بعده وانظر الكلام في هذه المسئلة في الشرح الكبير (ص) أو ما هذا الجمل منى (ش) يعنى ان اللعان اذا كان لاجل نفي الجمل فانه يقول أربع مرات أشهد بالله الذى لا اله الا هو ما هذا الجمل منى عند ابن الموارض وهو خلاف مذهب المدونة من أنه يقول زنت وهو المشهور وقال في التوضيح انظر فانه لا يلزم من قوله زنت كون الجمل من غيره انتهى ولا يلزم من كونه من غيره زناها لانه يحتمل انه من وطء شبهة أو غضب لكن وجه ما فيها انما نشدد عليه بان يخلف زنت لاحتمال أن ينكحل فيقرر النسب والشارع متشوف له (ص) ووصل خامسته بلعنة الله عليه ان كان من الكاذبين أو ان كنت كذبتها (ش) يعنى ان الرجل يقول في خامسته بلعنة الله عليه ان كان من الكاذبين أو ان كنت كذبتها أى كذبت عليها يعنى انه يخبر ولا يحب لفظ القرآن ومن اعتقل لسانه قبل اللعان ورجى زواله عن قرب انظر ثم ان قوله ووصل الخ متعلقه محذوف أى بشهادته الاربع وقوله بلعنة الله عليه صفة خامسة وهى صفة كاشفة أى عينه الخامسة التى هى لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين لا متعلق بوصول أو حال منها أى خامسة كائنة بلعنة الله عليه الخ وهذا يوافق مذهب الرسالة ومختار الجلاب والمحققين من انه لا يأتى بالشهادة في الخامسة وهو المذهب (ص) وأشار الاخرس أو كتب (ش) فيها الا عن الاخرس بما يفهم منه من اشارة أو كتابة وكذلك يعلم قذفه انتهى وكذا يقال في باقى ايمانها وما يتعلق بها من نكول أو غيره وتكرر الاشارة أو الكتابة كاللفظ كما هو الظاهر ولو انطلق لسانه فقال لم أرد ذلك لم يقبل منه (ص) وشهدت ما رآنى أزنى أو ما زنت (ش) تقدم الكلام على صفة لعان الزوج والكلام الآن على صفة لعان المرأة لاجل ابطال لعان الرجل وتقدم ان الرجل اذا لعا عن رؤية الزنا يقول أشهد بالله لرايتها زنى فتردهى ذلك بان تقول أشهد بالله الذى لا اله الا هو على ما مر ما رآنى أزنى تقول ذلك كل مرة أو تقول ما زنت فى ردها الايمان في نفي الجمل وما هنا مطابق لمذهب المدونة من انه يقول في اللعان لنفى الجمل زنت وهو خلاف ما مضى عليه المؤلف من انه يقول فيه ما هذا الجمل منى كما مر والمطابق له أن تقول هذا الجمل منى (ص) أو لقد كذب فيهما (ش) ضمير التثنية يرجع الى قوله لرايتها زنى وأزنت فتردهى ذلك بقولها في كل مرة أشهد بالله الذى لا اله الا هو لقد كذب وتصل خامستها بغضب الله عليهم ان كان من المصادقين ويصح في ضمير التثنية أن يرجع الى لعان رؤية الزنا وإلى لعان نفي الجمل (ص) وفي الخامسة غضب الله عليها ان كان من المصادقين (ش) يعنى ان المرأة اذا

صفة كاشفة) أى والباء في قوله بلعنة الله زائدة أى صفة كاشفة للخامسة أى مبينة لها أى الخامسة الموصوفة بأنها لعنة التعتت الله والمراد المبينة (قوله لا متعلق بوصول) لانه لو كان متعلقا بوصول لا وهم أن يزيد ذلك مع ذكر الصيغة المتقدمة في خامسته ايضا مع انه لا يزيد على المذهب (قوله أو حال الخ) معطوف على قوله صفة (قوله أى خامسة كائنة بلعنة الله) أى نابعة بلعنة الله أى خامسة في حال تكونها نابعة في هذا اللفظ من ثبوت العام في الخاص والمنطور له ذلك الخاص والاقرب من هذا كله جعل الباء للتصوير بنبيه بنى انما كان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين عينا لان التعاليق من الايمان على المذهب (قوله أو زنت) لا يخفى أن المصنف لم يقل زنت فلا يناسب هذا الجمل بل المناسب ما سياتى آخر العبارة فافهم (قوله وتصل خامستها بغضب الله) أى المصورة بغضب الله الخ ٣ قول الجشي بفتح اللام هم امش الاصل لعنه بكسر الهمزة



لا يخفى أن أن بالشديد تدخل على الاسم الذي هو المصدر وأما الفعل فلا تكون أن فيه إلا مخففة من الثقل وظاهر هذا إذا أتى بان يأتيها مفتوحة حكاية لما في الآية (قوله بغير لفظ أن كافي الجلاب) أي ليس شرطاً بل أرى كذا يفيد شرح عب (قوله ويصح الخ) هذا هو المناسب كما تقدم وفول المصنف فيه ما يتعلق بمعدود جزأ على هذا المعنى الأخير والتقدير يقول فيه ما وأما على الوجه المتقدم فظاهر شارحنا أنه كذلك لأنه اقتصر أي الشارح على قوله لقد كذب ولم يقل في قوله رأيتها أن في الخ ولا مانع من تعلقه عليه بكذب تأمل (ثم أقول) أن الأقرب الأول أي لقرب مرجع الضمير والتصريح به على ما تقدم من البحث في تنبيهه على الصيغة الأولى التي هي قوله ماراً أني أزي أو ما زينت أفضل كما يشعر به الجلاب أو الثانية التي هي قوله لقد كذب لموافقة القرآن (قوله إنما يحلف أو لا المدعى عليه) أي ثم يحلف المدعى أن بكل المدعى عليه كما هو في دعوى التحقيق (قوله فانه مدع) وتكون المرأة مدعى عليها وقوله ومدعى عليه وتكون المرأة مدعية فالخالف أن كل واحد منهما مدع ومدعى عليه (قوله ولذلك يحلف هو الخ) لف ونشر مشوش فقوله يحلف هو ناظر لقوله ومدعى عليه وقوله المرأة ناظر لقوله ومدع أي وذلك (٢٧١) الحلف من حيث أنه مدعى عليه بالماتين أن كل واحد مدع ومدعى عليه وقوله وبدي

بالبين جواب عما يقال إذا كان كل منهما مدعى عليه يطالب بالحلف فلم يبدئ بالبين وهذا التوجيه لا يظهر لأنه لا يفيد الاتوجه البين عليه لا تبدئها مع أن كلامه في علة التبدئة فتدبر (قوله فهم مدعى عليه) (قوله بجهود) كد دعوى شخص على آخر وبعده أو عارية فيدعى ردها له فمدعى الرد هو المدعى عليه لما عهد في الشرع أن الراد لا يحتاج إلى إقامة بينة وقوله أو اصل أي يذكره من أفراد اللوث الذي ذكره شارح بقوله ترجح قولهم باللوث وسيأتي أن من جملة أمثلة اللوث أن يشهد شاهد واحد على القتل (قوله ووجب أشهد الخ) كل من أشهد واللعن والغضب واجب شرط (قوله لأنه مبدع لاهله) أي الذي هو الزوجة (قوله ولولده)

التعنت تقول في خامستها غضب الله عليها أن كان زوجها من الصادقين فيأمرها به بغير لفظ أن كافي الجلاب وفي المدونة أن ويصح قراءة غضب بالفعل وبالمصدر فإن قيل لم خولفت القاعدة في البين هنا وفي القسامة لأن الزوج وأولياء المقتول مدعون والقاعدة أنه إنما يحلف أو لا المدعى عليه قيل أما الملتعن فانه مدع ومدعى عليه ولذلك يحلف هو المرأة وبدي بالبين لأنه لما قد فطما البينة بحققها فاحتاج لذلك أن يحلف إذا صار مدعى عليه الحدود وأما أولياء المقتول فهم مدعى عليهم كما وان كانوا مدعين في الصورة فإن المدعى عليه من ترجح قوله بجهود أو أصل وهم كذلك أذ ترجح قولهم باللوث (ص) ووجب أشهد واللعن والغضب (ش) يعني أنه يجب على كل واحد من المتلاعنين أن يقول في كل عين أشهد بالله فلأبدي له بالحلف أو أقسم ونحوه لم يجزه وكذلك يتعين لفظ اللعن في خامسة الرجل لأنه مبدع لاهله ولولده فناسبه ذلك لأن اللعن معناه البعد ويتعين لفظ الغضب في خامسة المرأة لأنها مغضبة لزوجها ولا لها ولربها فناسبها ذلك ولا يجزى لو أبدي الرجل اللعنة بالغضب أو المرأة الغضب باللعنة (ص) وبأشرف البلد (ش) يعني وبما يجب أن يكون لعانهم في أشرف البلد لأن ذلك مقطع للحق ولأن المقصود من اللعان التخويف والتغليظ على الملاعن وللموضع حظ ولذا كان لعان الذميمة في كنيستها واليهودية في بيعتها فالمراد بالأشرف بالنظر للحالف (ص) وبمخضوجا ع أقلها أربعة (ش) يعني وكذلك يجب أن يكون لعانهم بمخضوجا ع أقلها أربعة لتظهر شعيرة الإسلام لأن هذه شعيرة من شعائر الإسلام وأقل ما تظهر به تلك الشعيرة أربعة لا احتمال تكول أو أقرار لأن ذلك يثبت باثنين (ص) ونذب أثر صلاة (ش) أي إيقاع اللعان أثر صلاة وروى ابن وهب وبعد العصر أحب إلى (ص) وتخويفهم وخصوصاً عند الخامسة والقول بأنهم موجهة العذاب (ش) يعني وبما يندب للإمام أن يخوف المتلاعنين بأن يقول لكل منهما تاب إلى الله تعالى ويذكرهما أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فإن أحدهما كاذب بالسل وخصوصاً

أي الذي نفاه (قوله وبأشرف البلد) وهو الجامع فلا يعتبر رضاها أو أحدهما بدونه وهو واجب شرط (قوله مقطع للحق) أي مثبت له أي على أنه من أقطع أو محلل قطع الحق أي اثباته فهو اسم فاعل أو اسم مكان على أنه من قطع (قوله ولأن المقصود من اللعان) هذا التعليل في المعنى تبيين للتعليل الذي قبله فتدبر (قوله وللموضع حظ) أي نصيب من ذلك أي له دخل في ذلك (قوله أقلها أربعة) أي من أشرف الناس (قوله شعيرة) أي خصلة من خصال الإسلام (قوله لأن ذلك) أي التكلول والقرار هذا ما رجحه اللقاني ومقابله أن التكلول والقرار لا يثبت إلا بأربعة كالأربعة (قوله وبعد العصر أحب إلى) سحنون وبعدها سته لأن ذلك وقت يجتمع فيه ملائكة الليل وملائكة النهار لأنه عليه الصلاة والسلام كان يعظمه (فان قلت) هذا القدر موجود في صلاة الصبح (قلت) صلاة الصبح وقت نوم وليس وقت تصرف (قوله وتخويفهم) ابتداء قبل الشروع في اللعان عند الأولى وعند الشروع في الثانية وعند الشروع في الثالثة وعند الشروع في الرابعة والمراد وعظاً (قوله أن عذاب الدنيا) وهو حد القذف بالنسبة للرجل وحد الزنا بالنسبة للمرأة (قوله وخصوصاً) أي وأخص الوعظ عند الخامسة خصوصاً كذا قال ابن الحاجب قال ابن عرفة لا أعرف كونه عند الخامسة وعزاه



عياض للشافعي (قوله بمعنى ان الله الخ) أي لا بمعنى أنها الموجبة لان الموجب هو الله تعالى (قوله وبمعنى انها متممة الخ) لا يخالف الذي قبله وذلك لان بتقييم الايمان يحصل العذاب (قوله والمراد بالعذاب الخ) أي فتكون خامسة الرجل موجبة لذلك العذاب على المرأة ثم لا يخفى ان الرجم في المحصنة والجلد في غيرها (قوله وعلى الرجل الخ) لا يخفى ان الذي يكون على الرجل انما هو الجلد فقط الذي هو حد القذف ومن المعلوم ان حد القذف انما يكون عند نكوله (قوله على القول) وأما على القول بالاعادة فالموجب للعد عليه نكوله لانها لا تخلف \* بقي شيء وهو ان مقتضى قوله وتخويفهما على ما فسر به أن يكون ذلك العذاب عذاب الآخرة لا عذاب الدنيا وكان من المعنى المحفوظ هنا على ما قاله الشارح في أن المراد بالعذاب عذاب الدنيا انه اذا كانت الخامسة فوجب عذاب الدنيا فالاولى تركها لما فيها من المشقة على صاحب فيعقبا العقاب الاعظم على تقدير عدم صدقها (قوله سواء حلفت المرأة كما يحلف الرجل) أي من كونه لم يحلف على التكذيب أو حلفت كما تخلف هي أي من كونها تخلف على تكذيبه ألا ترى الى قول الشارح أو حلفت كما تخلف هي فقالت أشهد بالله انه لمن الكاذبين فقد صرح بتكذيبه بخلاف الاول وليس صريحاً في التكذيب وان استلزمه وعبارة التوضيح تدل على ذلك ونصه قال في البيان والخلاف انما هو (٢٧٢) اذا حلفت المرأة أولاً كما يحلف الرجل لا على تكذيب أيمانها فقالت أشهد

بالله اني لمن الصادقين ما زينت وان حلى هذا منه وقالت في الخامسة غضب الله علي ان كنت من الكاذبين بهذا قال ابن القاسم يلتمع الرجل فيقول أشهد بالله انها لمن الكاذبين ولقد زنت وما حملها هذا مني ويقول في الخامسة لعنة الله علي ان كانت من الصادقين وأما ان حلفت المرأة أولاً فقالت أشهد بالله انه لمن الكاذبين وقالت في الخامسة غضب الله علي ان كان من الصادقين فلا اختلاف بين ابن القاسم وأشهب في اعادة المرأة (قوله وقالت في الخامسة غضب الله علي ان كنت من الكاذبين) الذي في نت وغيره لعنة الله علي ان كنت من الكاذبين قال عجم قلت ولا يخفى ان الذي

عند الخامسة ونذب القول لكل منهما بما أن الخامسة موجبة للعذاب أي هي محل نزوله بمعنى ان الله تعالى بمقتضى اختياره رتب العذاب عليها أو بمعنى انها متممة للايمان والمراد بالعذاب الرجم أو الجلد على المرأة ان لم تخلف وعلى الرجل ان بدأت قبله على القول بعدم اعادتها (ص) وفي اعادتها ان بدأت خلاف (ش) أي وفي وجوب اعادة المرأة ان بدأت بأيمان اللعان تقع بعد ايمان الرجل وهو المذهب وهو قول أشهب كما لو حلف الطالب قبل نكول المطالب فلا تجزى واختير وصحح وعدم اعادتها وهو قول ابن القاسم خلاف وظاهره ان الخلاف سواء حلفت المرأة أولاً كما يحلف الرجل فقالت أشهد بالله اني لمن الصادقين ما زينت أو ان حلى منه وقالت في الخامسة غضب الله علي ان كنت من الكاذبين أو حلفت كما تخلف هي فقالت أشهد بالله انه لمن الكاذبين وقالت في الخامسة غضب الله علي ان كان من الصادقين خلافاً لتقييمه ابن رشد محل الخلاف بالاولى وأما الثانية فلا خلاف في اعادتها انما حلفت على تكذيبه وهو لم يتقدم له معين ثم انه على القول بالاعادة يتوقف تأييد حرمتها على الاعادة وعلى القول بعدمها يتأيد تحررها بلعان الرجل بعدها (ص) ولا غنت الذميمة بكنيستها (ش) أي ولا غنت الذميمة بالمكان الذي تعظمه ولو قال بموضع تعظمه لكان أولى فـ لا عن النصرانية بكنيستها واليهودية ببيعتها والمجوسية ببيت نارهم وللزوج الحضور معهم ولا تدخل هي معه المسجد (ص) ولم تجبر (ش) أي الذميمة على الالتعان بكنيستها هكذا اقرره بعض وقرره بعض على أنها لا تجبر على الالتعان لكن فيه نوع تكرار مع قوله (ص) وان أبت ادبت وردت لملتها (ش) أي وان أبت الذميمة من

يخالف فيه الرجل أو تخالفه انما هو الخامسة فقط وأما ما قبلها فهي موافقة فيه للرجل قطعاً سواء بدأت قبله أم لا لكن تقدم انه لا يلزم الرجل أن يقول اني لمن الصادقين كما يفيد كلام المدونة وكذا لا يلزمها أيضاً بل ظاهر المدونة أنه لا يطلب منها ذلك (قوله خلافاً الخ) عبارة عب بعد هذه العبارة كذا لعجم والشيخ سالم وانظر كيف يقال خلافاً ويقدم ظاهر المصنف على تقييمه امام المذهب أي ابن رشد (قوله ولا غنت الذميمة) زوجة المسلم أو الكافر ورافعا اليها وكذا المجوسية زوجة المجوسي ورافعا اليها وبعبارة أخرى وصورة ملاعنة المجوسية أن يكون أسلم زوجها وظهرت حاملاً فله ملاعنتها ولو بعد المفارقة لان الملاعنة تنفي الحمل لا تنقيد بكون المرأة في العصمة ولا في العدة (قوله لكان أولى) أي لكونه أشمل كما هو ظاهر لان الكنيسة ليست لكل ذميمة (قوله وللزوج الحضور معهم) كذا في عجم وفي عبارة ويجبر الزوج المسلم في الحضور مع الذميمة وبلعانها ينقطع نكاحها (قوله أي الذميمة على الالتعان بكنيستها) فيه انه قد تقدم ان كونه بأشرف البلد واجب شرط فاعل هذا ضعيف (قوله هكذا اقرره بعض) فيه انه قد تقدم ان اللعان في أشرف البلد واجب ففضيسته انها تجبر الا أن يقال هذا يحمل الاشرف على خصوص الجامع أو وجوبه لا يقتضي الجبر وسرر (قوله وقرره بعض على أنها لا تجبر على الالتعان) أي لانها لو أقرت بالزنا لم تحذف (قوله نوع تكرار) انما كان فيه نوع تكرار لان مدلوله ظاهر الادب مع ابايتها لكن يتضمن عدم الجبر

اللعان



(قوله لاحتمال الخ) فلا يمنعون من رجها ان كانوا يرونه (قوله والملة الخ) حاصله ان الاحكام من حيث انها امر عها الله تعالى يقال لها  
 فريعة ومن حيث انها تبعدها يقال لها دين ومن حيث انها اعلى وتكتب يقال لها املة (قوله ولعله لئلا يتوهم انها تجبر لحق الزوج)  
 لا معنى لتلك الحقيقة (فان قلت) انها اذا الاعدت تفيد انه ليس ابن زنا فيه يكون تمهيد الاستلحاقه وصحة نسبته (نقول) استلحاقه وصحة  
 نسبه باستلحاقه لا عن أم لاوحرر (قوله وسبأني في أول القذف الخ) قال عجم ولكن ما هناك هو الراجح لانه نص المدونة ولا بن عرفة  
 انه خلاف المعروف وعلى هذا في المدونة قولان باللعان في التعريض وهو الموافق لما ذكره الشارح عند قوله ان قذف ابن الخ ان في  
 اللعان بالتعريض قولين في المدونة وغيرها انتهى وتقدم عن الشيخ أحمد الزرقاني ان التعريض منه ما فيه اللعان وهو القريب من  
 النصيح ومنه ما لا لعان فيه وهو البعيد منه وان في كلام عياض ما يدل على ذلك وعليه فليس في المدونة خلاف في التعريض انتهى  
 عجم (قوله وتلاعنا الخ) ويحلف الزوج في الغصب لقد غصبت وفي الاشتباه (٢٧٣) لقد غلبت أو وطئت بشبهة ولا يحلف لقد

زنت لانه يدعي انها غصبت أو  
 وطئت بشبهة ولم يثبت وغرة لعانه  
 نفي الودعنه وغرة لعانها نفي الحد  
 عنها (قوله ولم يظهر) هو أعم لان  
 الثبوت بالبينة والظهور ولو  
 بالإشاعة أو القرينة فالأولى  
 الاقتصار على الثاني (قوله مازنيت  
 ولقد غلبت) هذا وتقول في لعانها  
 اذا صدقته في دعوى وطء الشبهة  
 مازنيت ولقد غلبت وأما في دعوى  
 الغصب فتقول مازنيت بحال وأما  
 ان كذبته فتقول مازنيت بحال  
 فيها فان نكلت عن اللعان رجعت  
 فيما اذا صدقته انتهى (قلت) ولا  
 يظهر فرق بين دعوى الغصب  
 والشبهة فعبارة عب أحسن  
 ونصه أو صدقته على انها وطئت  
 غصباً أو شبهة ولم تثبت ماذا كرم  
 غصبها أو شبهتها ببينة ولم يظهر  
 الجيران فانها ميتة لا لعان وتقول  
 ان صدقته مازنيت ولقد غلبت  
 وأما ان أنكرته فانها تقول مازنيت

اللعان أدبت لا ذاتها الزوجها وادخالها التلبس في نسبه وهذا هو الفرق بينها وبين الصغيرة  
 التي توطأ فانها لا تلعن بل يلعن الزوج فقط ولا تؤدب ان أبت والجامع بينهما ان كلا لا يحد  
 لا قراره وقوله وردت لميتها أي ردت بعد تأديبها لحكام ملتها الاحتمال تعلق حدها عندهم  
 بشكولها أو أقرارها والملة الدين والشريعة فان قيل على الاحتمال الثاني لك أن تقول اللعان  
 لا يجبر أحد عليه فافائدة التعريض له في الذميمة ولعله لئلا يتوهم ان الذميمة تجبر لحق الزوج  
 (ص) كقوله وجدتها مع رجل في لحاف (ش) يعني ان الرجل اذا قال في حق زوجته وجدتها  
 مع رجل مضاجعة له أو متجردة معه في لحاف ولا بينة له فانه يؤدب ولا حد عليه ولا يلعن  
 فالتشبيه في الادب ولو قاله لاجنبية لحديثه وعليه فيعاباها ويقال قذف لاجنبية لا يحد  
 فيه الزوج ولا لعان وعبارة ماذا كره المؤلف هنا يفيد ان تعريض الزوج بالقذف ليس  
 كتصريح به وسيأتي في أول القذف ما يفيد خلافه (ص) وتلاعنا ان رماها بغصب أو وطء  
 شبهة وأنكرته أو صدقته ولم يثبت ولم يظهر وتقول مازنيت ولقد غلبت (ش) يعني  
 ان الزوج اذا قال لزوجته أنت زينت غصباً أو قال لها وطئت بشبهة مع زيد وسكنت له  
 لظنك انه اياي ولم تصدقه زوجته على ذلك وأنكرت الوطء جملة في الصورتين أو صدقته  
 على انها وطئت غصباً أو وطئت بشبهة ولم يثبت الغصب بالبينة ولم يظهر الجيران فانها  
 يتلاعنان وتقول الزوجة في لعانها أشهد بالله الذي لا اله الا هو مازنيت ولا اطعت ولكن  
 غلبت واني لمن الصادقين وتقول في خامستها غصب الله عليهم ان كانت من الكاذبين قال  
 محمد ويفرق بينهما وان نكلت رجعت (رفع) اذا نكل الزوج عن اللعان مع ثبوت الغصب  
 بالبينة أو تصادق عليه لم يحد وكذلك اذا ادعاه وأنكرته لان محمل قول الزوج محمل الشهادة  
 لا محمل التعريض فانه محمى وغيره (ص) والا لالتعن فقط (ش) أي وان ثبت غصبها أو ظهر  
 بأمر من الامور فانه يلعن فقط دونها لانها تقول يمكن أن يكون من الغاصب وان نكل  
 الزوج لم يحد (ص) كصغيرة توطأ (ش) التشبيه في أنه يلعن وحده ولا تلعن زوجته

(٣٥ - خرشي ثالث) ويفرق بينهما وان نكلت رجعت (قوله وتقول الزوجة) أي فيما اذا صدقته في دعوى الغصب أو الشبهة  
 وأما ان أنكرت الوطء فانها تقول مازنيت ويفرق بينهما وان نكلت رجعت (قوله قال محمد ويفرق بينهما وان نكلت رجعت) عبارة  
 عجم فان نكلت عن اللعان رجعت فيما اذا صدقته فأخرى اذا كذبته اللغوي الصواب أن لا لعان عليها اذا التعن لانه انما أثبت عليها  
 بايمانها غصباً أو وطء شبهة ووجه البساطة رجها حيث لم تلعن بأنها اعترفت بالوطء غصباً أو شبهة فتركها اللعان يوجب عليها الحد لان  
 من اعترف بالزنا على وجه الغصب أو الغلط لا يرتفع عنه الحد (قوله محمل الشهادة) وكأنه يقول أنا أشهد بانك معذورة في وطئت غصباً  
 (قوله والا لالتعن فقط) أي وان لم يكن حمل خوف ظهوره ولا يفرق بينهما لانه انما يفرق بينهما بتمام لعانها (قوله لانها تقول الخ)  
 فيه ان هذا موجود فيما اذا صدقته ولم يثبت فالأولى أن يقول دونها لان غصبها ثابت فعدم حلفها لا يوجب شيئاً بخلاف ما اذا لم يثبت  
 فعدم لعانها يوجب رجها (قوله فان نكل الزوج الخ) الحاصل انه اذا نكل الزوج في ثبوت البينة أو التصديق فلا حد وهو ظاهر وأما اذا  
 أنكرته ولم يثبت ونكل فلا حد لان قوله وطئت غصباً أو شبهة مراده الشهادة لها بالعذر لانه قد قذف لانه يتسامح فيما بين الزوجين



مالا يساع في الاجاب (قوله فان حملت فلا يلحق به) حاصله ان الموضوع انها ليست في سنن من تحمّل والحاصل انها اذا كانت في سنن من لا تحمّل فالحكم ماقاله من أنه يلعن وحده فان حملت فلا يلحق به وتبقى له زوجة وأما اذا كانت في سنن من تحمّل فله الملاءمة اتفاقا ان ادعى رؤية وهل يجب قولان ووقف فان ظهر حمل لم يلحق به ولا عنت هي أيضا فان نكحت حدثت حد البكر ولو لم تقم بحقه حتى ظهر حملها اوجب لعانها اتفاقا فان نكل حد وطق به وان نكحت حدثت كالبكر والظاهر أنه يكتفي بالاول فيما لا عنت قبل ظهور الحمل ثم ظهر بحيث يعلم انها حين الملاءمة كانت بالغوا ولا يحتاجان للعان آخر لنفي الحمل أفاد ذلك عجم الا أن ذلك مشكك بانها اذا لم تكن في سنن من تحمّل كيف يعقل حملها (قوله على ما في (٢٧٤) التوضيح) راجع لقوله أو بعده (قوله ثم يلعن المرأة بعده) هذا على تقدير

أن يكون بعد اقامة الحد فانه لا يكون الا بالجلد فقط (قوله بنكولها) أي بسبب نكولها وقوله والجلد عليها معطوف على قوله بنكولها وهذا لا يكون الا فيما اذا كان حدها الجلد (قوله وان كان حدها الرجم) أي ويلاعن وحده (قوله على ما في) أي قريبا (قوله وهو بعد الحكم بوجوب حد الرابع فقط) فان قلت قد تقدم انه اذا كان حدها الجلد ولا عنت بعد لعانه انه يحد الشهود فقط مع انه بعد الحكم والجواب ان ما تقدم وان كان بعد الحكم الا أن المرأة لا عنت بعد لعانه فليس فيها رجوع ولا نكول (قوله ولادية على الامام) أي في رجه تلك المرأة (قوله لانه مختلف فيه) كان بعض الائمة يكتفي في شهود الزنا بأربعة ولو كان أحدهم الزوج (قوله ويجري مثل هذا التوجيه حيث نكحت) أي مع نكوله أي في صورة الجلد وأما اذا حلف ونكحت فعدم حده لانه قد حقق عليها ما شهدوا به بنكولها والحد عليها والحاصل انه بدون ذلك بشكل كلامه فيقال

والمعنى انه اذا رمى زوجته الصغيرة بالزنا بأن قال رأيتها تزنّي والحال ان مثلها يوطأ فانه يلعن وحده فان حملت فلا يلحق به سخنون وتبقى له زوجة لانه لا عنت لنفي الحد عن نفسه واحترز بقوله نوطأ بما اذا كانت لا نوطأ فان زوجها لا حد عليه ولا لعان لعدم طوق المعرفة لها (ص) وان شهد مع ثلاثة التعن ثم التعت وحد الثلاثة لا ان نكحت أو لم يعلم برؤيته حتى رجعت (ش) يعني لو شهد على امرأة بالزنا أربعة رجال أحدهم زوجها وعلمنا بالزوجية بينهما قبل اقامة الحد على المرأة أو بعده على ما في التوضيح فان زوجها يلعن أولا ثم يلعن المرأة بعده ثم يحد الشهود للحدف وان نكحت فانه يسقط الحد عن الثلاثة لانه قد حقق عليها ما شهدوا به بنكولها والجلد عليها وتبقى زوجة ان كان حدها الجلد وان كان حدها الرجم بقيت على حكم الزوجية ويرثها الا أن يعلم انه تعمد الزور ليقفلها أو يقر بذلك فلا يرثها وكذلك لا حد على أحد من الشهود حيث لم يعلم بان أحدهم زوج الا بعد أن رجها الامام وتلاعن الزوج فان نكل حد فقط ويرثها على ما في العالم يحد الثلاثة في حالة نكوله لانه كرجوعه وهو بعد الحكم بوجوب حد الرابع فقط ولادية على الامام لانه مختلف فيه فليس بخطأ أصريج ويجري مثل هذا التوجيه في عدم حد الثلاثة حيث نكحت فان قلت فافائدة لعانها بعد جلدها قلت تأييد حرمتها واجباب الحد على الثلاثة الشهود (ص) وان اشترى زوجته ثم ولدت لسته فكالأمة ولا قل فيكالي زوجة (ش) لما ذكر ان ولد الحرة ينتق بلعان وان ولد الأمة ينتق بغير لعان ذكر هذه المسئلة مركبة من الحرة والأمة والمعنى ان الشخص المتزوج بامه اذا اشترىها وليست ظاهرة الحمل يوم الشراء ووطئها بعد الشراء ولم يستبرأ وولدت لسته أشهر فأكثر من الوطء الحاصل من الشراء فلا ينتق ولا لعان وهو ما أشار له بقوله فكالأمة ولو استبرأها من وطئها بعد الشراء وولدت لسته من يوم الاستبراء انتق بلالعان ولا عمن وان ولدت لأقل أو كانت ظاهرة الحمل يوم الشراء أو لم يوطأها بعد الشراء فلا ينتق عنه الا بلعان وهو ما أشار اليه بقوله فكالزوجة ان اعتمد على شيء مما امر اعتماده عليه ويمنع منه ما من تأخير أو وطئ بعد العلم به (ص) وحكمه رفع الحد أو الادب في الأمة والذمية وإيجابه على المرأة المسلمة ان لم تلاعن وقطع نسبه وبلعانها تأييد حرمتها (ش) اعلم أن غرة اللعان ستة أشياء ثلاثة هي تبة على لعان الزوج أولها رفع الحد عنه في الزوجة الحرة المسلمة أو الادب في الزوجة الأمة والذمية ثانيها إيجاب الحد على المرأة المسلمة ولو أمة أو الادب على الذمية ان لم تلاعن لانها حينئذ كالمصدقة

لاجريان أصلا ثم يراد ان يقال اذا حلفت وحلف بعد جلدها قد أفاد أنه يحد الثلاثة مع انه بعد الحكم ففضية كونه ثالثها بعد الحكم انهم لا يحدون فخر المقام (قوله بعد جلدها) لا يخفى انه يتصور أن يكون حدها الجلد كالموقع في القاسد (قوله ولو استبرأها الخ) ظاهر الشارح انها ليست داخلية في منطوق المصنف وليس كذلك بل يمكن دخولها في منطوقه وحاصل ذلك أنك تقول قوله فكالأمة في كونه لا ينتق ولا لعان عند اجتماع القيود الاربعه وينتق بغير لعان اذا وطئها بعد الشراء واستبرأها بعد وقول الشارح وان ولد الأمة ينتق بغير لعان انما يأتي على هذه الثانية المشار لها بقوله انتق الخ ولذلك اقتصر بعضهم في حل المتن عليها (قوله أو كانت ظاهرة الحمل الخ) أي ولو ولدت لأقصى أمدا للحل (قوله وإيجابه على المرأة الخ) هذا اذا كان الزوج مسلما وأمالو كان كافرا والمرأة مسلمة ولا عنت ولم تلاعن فلا يجب عليها الحد اذا لا يجب بإيمان الكافر ويجب بإيمان العبد والفاسق (قوله وبلعانها) أي ويتمام لعانها



أى وفتح نكاحها بالاخلاق قبل البناء أو بعده لكن لها نصف المصداق ان حصل قبل لانها مبالغة على اسقاطه وهذا مستثنى من قوله وسقط بالفسخ قبله (قوله وأما حكمه في نفسه الخ) هذه عبارة الغبشى وهى غير ظاهرة بل المفاد أنه للرؤية جائز والستر أولى الآن يحشى الحد فيجب كما يجب لتبقى الحمل حيث تحرك أو ظهر (قوله اذ لعلها أسقطته وكتمته) كذا علل في المدونة وظاهره انه لو تحقق انفساشه بحيث لا يشك فيه كان تلازمها بينة ولا تفارقها لانقضاء أمداً الحمل لوجب أن ترد اليه لان القيب كشف عن صدقهما جميعاً وكذا نص عليه ابن عبد الحكم وليس هذا من المحال العادى مطابقاً فى بعض أحواله ودعوى ان تحقق الانفشاش انما يكون بعد أقصى مدة الحمل ممنوعة خلافاً لابن عرفة (وقوله ولو عاد الزوج اليه) (٢٧٥) أى الى اللعان بعد نكوله عنه وقبل حده لا بعده

فما يظهر قاله الشيخ أحمد (قوله وهل يقبل رجوعه اليه قولان) الاولى أن يقول يقبل منه رجوعه اتفاقاً بخلاف المرأة فلا يقبل منها بعد نكولها واعلم أن المسئلة ذات طرق الاولى اصحاب الجواهر وابن الحاجب وتبعهما المصنف ان رجوعه مقبول اتفاقاً والخلاف في المرأة الثانية لابن يونس الخلاف فيهما الثالثة لابن رشد الخلاف في المرأة والرجل متفق على عدم قبول رجوعه (قوله التوأمين) تنفيه توأم في المذكر وتوأم في المؤنث وهو مما استغنى فيه بتثنية المذكر عن تثنية المؤنث (قوله الا أنه قال) أى الامام أى لان قال ما يخالف ذلك ويشكل عليه ان أقر بالثاني أى والفرض انه استلحق الاول وأما لو نفي الاول وأقر بالثاني وقال لم أطأ بعد الاول فالظاهر أنه يحد ولا يستل النساء لان الولد الثاني قد أقر به بعد ان نفاه فيحد على كل حال كذا فى شرح شب ونفل عب عن عجم خلافة فقال أى والفرض أنه استلحق الاول وأما ان نفاه وأقر بالثاني وقال لم أطأ بعد الاول وبينهما ستة فيستل

ثالثها قطع نسبه من حمل حاصل أو سيظهر وثلاثة مرتبة على لعان الزوجة أو لهارفع الحد عنها ثانيها فسخ نكاحها اللازم ثالثها تأييد حرمتها بقوله وحكمه أى فاندته وغرته وأما حكمه في نفسه فاما الجواز واما الوجوب واما الكراهة فليس المراد بالحكم الذى هو وصف له فقوله وبلغنا أى وبتمام لعانها ويقهر من التأييد الفسخ ويقهر رفع الحد عنها من قوله وواجبها على المرأة ان لم تلعن فذكر الاحكام الثلاثة المترتبة على لعانها بعضها انصر بحوا بعضها تلويحاً (ص) وان ملكت أو انفس حملها (ش) هو مبالغته فى تأييد حرمتها والمعنى ان الزوج اذا لعن زوجته الامه ووقعت الفرقة بينهما ثم اشتراها زوجها من سيدها فانها تحرم عليه الى الابد وكذلك اذا انفس حملها بعد اللعان وتبين أن لاجل اذ لعلها أسقطته وكتمته (ص) ولو عاد اليه قبل كالمراة على الاظهر (ش) يعنى ان الزوج اذا نكح من اللعان ثم عاد اليه فانه يقبل منه اتفاقاً على طريقة غير ابن رشد وعنده لا يقبل وأما المرأة اذا عادت اليه بعد نكولها فيقبل منها عند ابن رشد فالمؤلف لفق كلامه من طريقين فشى في الرجل على طريقة غير ابن رشد وهى الحاكىة للاتفاق وعلى طريقة ابن رشد فى المرأة ولو مشى على طريقة ابن رشد لقال ولو عاد اليه لم يقبل بخلاف المرأة على الاظهر ولو مشى على الاخرى لقال وهل يقبل منه رجوعه اليه قولان والمذهب طريقة ابن رشد والفرق عنده ان نكولها كالاقرار منها على نفسها بالزنا ولها أن ترجع عنه ونكول الرجل عن اللعان كالاقرار بالفسخ منه على نفسه وليس له الرجوع عن الاقرار به ووجه من قال بعدم قبول رجوع المرأة تعاق حق الزوج بشكولها فليس لها أن ترجع (ص) وان استلحق أحد التوأمين لحقاوان كان بينهما ستة فبطنان (ش) يعنى ان الشخص اذا استلحق أحد التوأمين وهما من وضعا معا أو ليس بينهما ستة أشهر فان التوأم الآخر يلحق به لانهما فى حكم الولد الواحد فلا يحد بينهما الحاق أحد هما دون الآخر ولهذا اذا لعن فى أحد هما فانه يثنى الآخر بذلك اللعان كما مر عنده قوله وان تعدد الوضع أو التوأم ويتوارثان على أنهما أشقاء كفى توأمة المسيسة والمستهامة بخلاف توأمة الزانية والمعتصبة فان المشهور فيهما أنها أخوان لام فان كان بينهما ستة أشهر فأكثر فهما بطنان فله أن يستلحقهما أو أن ينفقهما أو يستلحق أحدهما وينفى الآخر فقوله وان كان بينهما أى بين التوأمين بمعنى الولدين لا بغيره كونه بين ولادتهما أقل من ستة أشهر فنفية استخدام (ص) الا أنه قال ان أقر بالثاني وقال لم أطأ بعد الاول سئل النساء فان قلن انه قد يتأخر هكذا لم يحد (ش) هذا كالاستدراك على ما تضمنه قوله فبطنان من

النساء أيضاً فان قلن يتأخر هكذا لان اقراره بالثاني استلحاق الاول بعد ان نفاه فيحد للقدف وان قلن لا يتأخر لا يحد لان الاول استمر متفقاً عنه واقراره بالثاني باق لانه غير ملحق بمسئلة ولا يبطل بمجرد قوله لم أطأ بعد الاول وانما يبطله لعان بشرطه قاله عجم ومفهوم قول المصنف أقر بالثاني انه ان أقر بالاول وقال لم أطأ بعد الاول وأنت بالثاني لسنة فأكثر فانه يثنى الثاني بلعان لانهما بطنان ولا ينظر لقول النساء فى هذه الصورة وانظر لو شككت النساء عن تأخره وعدمه والاظهر انه لا يحد (قوله لم يحد) دلالة بطن واحد وليس قوله لم أطأ بعد الاول نفياً للثاني صريحاً لجواز كونه بالوطء الذى كان عنه الاول عملاً بقوله يتأخر قاله ابن عرفة وان قلن لا يتأخر حد لانه لما أقر بالثاني وطق به وقلن لا يتأخر صار قوله لم أطأ بعد الاول دفعاً لها (قوله هذا كالاستدراك) هذا الحمل دفع به الاشكال



من أصله (قوله وقد قال في الأول أنها قاطعة) أي قال بالمعنى لأن حاصل قوله فبطنان أن السنة قاطعة ويحد باب العدة (قوله وعلى محلاته) أي لأن الإطلاق يحمل النكاح أي يزيله (قوله وأصنافها) المناسب على العدة وأصحابها (قوله مدة من طلق رابعة نكاح غيرها) كذا في نسخته وقوله نكاح غيرها منصوب بنزع الخافض أي من نكاح غيرها ثم إن اقتصاره على دخول هذه فيه قصور إذ تدخل بقية المسائل التي قيل إن الرجل يعتد فيها كاختها أو عمتها أو خالتها فلو قال ونحوه لكان أولى قال الخطاب ويظهر أن في حده للعدة دور لأن معرفة مدة منع النكاح (٢٧٦) يتوقف على معرفة العدة فإنه قد تقدم أن من موانع النكاح كون المرأة معتدة

فالأولى تعريفها بأنها المدة التي جعلت دليلاً على براءة الرحم لفسخ النكاح أو لموت الزوج أو طلاقه وأما تسمية مدة منع الزوج من النكاح إذ أطلق الرابعة أو أخت زوجته أو من يحرم الجمع بينهما عدة فلاشك أنه مجاز فلا ينبغي ادخاله في حقيقة العدة الشرعية (قوله إن قيل هو عدة) والراجح أن إطلاق العدة على ذلك مجاز (قوله بالسبب الأول) المناسب الثاني (قوله تعدد عدة) أي تحيض بقرينة ما سيأتي أي تعدد من طلاق محقق أو مقدر كما يأتي في باب المفقود (قوله ولكن لا يطلق على تربص الكافرة) أي الذي هو أحد الفردين الداخلين تحت قوله وإن كانت كتابية (قوله على المشهور) ومقابله أنه لا عدة على من لا يمكن حملها ولا على الكبيرة التي لا يحشى منها الحمل (قوله بخلوها بالغ) أي خلوة زياره أو خلوة اهتداء ولو هي أيضاً مطبقاً أو أحاطاً أو نفسها أو صانعة (قوله وإن كان يقوى على الجماع الخ) والفرق بين وجوب العدة على المطيقة دون وطأ الصغيرة للبالة هو القطع بعدم الحمل من وطئه دون وطئها فقد ذكر بعض أهل العلم أنه رأى جلد بنت

أن كل واحد حمل مستقل فيتموه أنه لا يلتفت لقول النساء وبعبارة وتقرر الاشكال أن السنة إن كانت قاطعة فلا يرجع للنساء ويحد وإن لم تكن قاطعة فيرجع لهن ولا يحد وهو قد قال في الأول أنها قاطعة ويحد وفي الثاني يرجع للنساء ولا يحد فاشكل الفرع الثاني على الأول والجواب بأن السنة قاطعة ما لم يعارضها أصل وهنا قد عارضها أدواراً الحدود بالشبهات وسؤالهن شبهة \* ولما أنشئ الكلام على النكاح وعلى محلاته من طلاق وفسخ شرع في الكلام على نوابه من عدة واستبراء ونفقة وسكنى وغيرها وبدأ بالكلام على العدة المأخوذة من العدد بفتح العين لأنها آكد نوابغ النكاح وأسبابها موت أو طلاق وأنواعها قرء وشهر ورجل وأصنافها معتادة وآيسة وصغيرة وهي تامة بغير سبب أو به من رضاع أو مرض أو استحاضة فقال

(باب في بيان ما ذكر وما يتعلق به من احداث وغيره)

وعرف ابن عرفة العدة بقوله مدة منع النكاح لفسخة أو موت الزوج أو طلاقه فبدخل مدة منع من طلق رابعة نكاح غيرها إن قيل هو عدة وإن أراد إخراج الرجل قيل مدة منع المرأة وبدأ المؤلف بالسبب الأول وهو الطلاق وبالنوع الأول وهو القرء فقال (ص) تعدد عدة وإن كانت كتابية (ش) اغناذ كرا الحرة لقوله بعد ثلاثة أقراء ولا فرق على المذهب بين المسلمة والكافرة أي إذا طلقها مسلم أو أراد المسلم أن يتزوجها من طلاق ذمي وأموالاً أراد أن يتزوجها كافراً فلا يعرض لهم إلا أن يتحكما أو الشيا ولكن لا يطلق على تربص الكافرة إلا الاستبراء إذا كان طلاق ذمي لأن أنكحتم فاسدة وانما أقر عليها إذا أسلمت رغيباً في الإسلام (ص) أطاقت الوطء (ش) يعني أن الحرة المطيقة للوطء إذا دخل بها زوجها ثم طلقها فإنه يجب عليها العدة وإن كان لا يمكن حملها على المشهور حيث أطاقت الوطء لأنه لا يقطع بعدم براءة رجلا إلا أن لم تطفه فلا تخاطب بها وإن وطئها زوجها للقطع بعدم حملها إلا أن وطأها كالجرح (ص) بخلوها بالغ غير محبوب (ش) هذا متعلق بقوله تعدد عدة والمعنى أن البالغ غير المحبوب إذا خالها زوجته خلوة يمكن فيه الجماع ثم طلقها فإنه يجب عليها العدة تنزيلاً للخلوة منزلة الدخول بها لأنها منطقة فإن اختلى البالغ بزوجته خلوة لا يمكن وطئها فإنه لا عدة عليها كما يأتي واحترز بالبالغ من غيره إذا خال عنه وليه فإن وطأه لا يوجب عدة على زوجته وإن كان يقوى على الجماع واحترز بقوله غير المحبوب من المحبوب البالغ المقطوع ذكره وأنثياه فإن طلاقه لا يوجب عدة على زوجته عدة تنزيلاً له منزلة الصغير الذي لا يولد مثله وأما الخصى القائم الذكر المقطوع الأنثيين فالمشهور أن وطأه يوجب العدة على زوجته إذا طلقها قاله ابن عبد السلام وهو ظاهر المذهب (ص) أمكن شغلها منه وإن نفيا (ش) يعني أن الزوجة إذا خلت مع زوجها خلوة يمكن أن يصيبها

أحدى وعشرين سنة وذلك عن أهل مكة والمين والحاصل أن الصبي الذي لم يبلغ غير ممكن عقلاً وعادة الحمل منه بخلاف الصغيرة المطيقة للوطء فعدم حملها عاذاً لا عقلي وهذا الفرق مع التنزل والافالعدة فيها شائبة تعبد كما هو صريح به (قوله وأما الخصى القائم الذكر الخ) وسكت عن مقطوع الأنثيين ومفهوم قوله محبوب مع مفهوم قوله وأما الخصى متعارض وسيأتي بيانه عند قول المصنف وفي أن المقطوع ذكره وأنثياه بولده الخ (قوله أمكن شغلها منه) يضم الشين وفهمها مع اتباع ثابته وتسكينه أفاده في الصحاح وهو صفة طرة أو خلوة مع تقدّر العائد أي أمكن شغلها فيها وهو إما مصدر مضاف للفاعل أي



تشغل منه أو المفعول أو أنه مصدر والمبنى للمفعول على القول ببناء المصدر منه ومنه نائب الفاعل أي أمكن كونها مشغولة منه (قوله بمحض نساء) أي متصفاته بالعفة (قوله وأخذ باقرارهما) المعية ليست شرطاً أي كل من أقرباها أخذ به أي باقرارهما اجتماعاً وانفراداً (قوله مفرع الخ) الأولى أن يقول استدراك (قوله أحسن من تقرير الشارح) عبارة الشارح يعني فإن لم يعلم دخول ولا خلو أخذ كل من الزوجين باقراره فإن أقرت المرأة بالدخول وجب عليها العدة لأنه أقرار منها على نفسها فلزمها كسائر الأقرارات بخلاف ما لو أقر به هو فقط فإنه دعوى عليها بغير دليل فلا تقبل كغيره من الدعاوى نعم يؤخذ بلواز مهام من تكميل الصدق والنفقة والسكنى وغير ذلك وهذا معنى قوله وأخذ باقرارهما وقال تت وإن ادعى أحدهما الوطء وأنكره الآخر وإنما كان أحسن أي للسترغناء عنه بما بعده ومفاد تت أن المراد بالدخول الوطء تأمل (قوله إلا أن تقر الزوجة بالوطء) وهذا غير قوله وأخذ باقرارهما فإنه أقرار بعدم الوطء (قوله ولا خلو) عطف مرادف أو مغاير بأن يراد بالدخول الوطء (قوله لكن مع نفيه) (٣٧٧) وأما مع عدم نفيه فيترتب عليها أحكام

المعتمدة من التوارث والرجعة وأنت خير بان كلام المصنف في العدة فله مفهوم بهذا الاعتبار (قوله بثلاثة الخ) ولو في مجمع على فساده يدرأ وطؤه الحد والاقرنا وسيأتي أنها تمكث فيه قدر عدتها وكذا يقال في قوله وذو الرق قرآن (قوله لكل دليل) فاستدل الأول بان العرب تؤثت المذكر في العدد وتذكر المؤنث وهو في الآية مؤنث والظاهر مذكر والحیضة مؤنثة وأيضاً لو كان المراد الحيض لما حرم الطلاق فيه لأنها تعد به ابن الأنباري والحیضة تجمع على أقراء والظاهر على قروء وهو الوارد في الآية وجه أي حنیفة أن براءة الرحم يستدل عليها بالحيض لا بالأطهار (قوله والقروء) بفتح القاف على الأفصح (قوله بمعنى الظهر) الحاصل أنه بمعنى الظهر يجمع غالباً على قروء وبمعنى الحيض على أقراء غالباً هذا هو اللائق وحاصل ما في ذلك أن كلام المصباح

يصح فيها سواء كانت خلوته اعتداء أو خلوته زيارة فإنه إذا طلقها يجب عليها العدة وإن تصادقا على نفي الوطء في تلك الخلوته طلق الله تعالى أي أمكن شغل المرأة من الزوج فلو أقبل وانصرف بمحض نساء أو امرأة واحدة عدلة فلا عدة عليها إذا كن من أهل العفة لا من شرار النساء والأوجب العدة (ص) وأخذ باقرارهما (ش) يعني أن الزوجين إذا تصادقا على نفي الوطء مع الخلوته التي يمكن شغلها منه فيها ثم طلقها فإن العدة لا تسقط بذلك لحق الله كماله لكن يؤخذ أن باقرارهما في نفي الوطء فيسقط حق المرأة من النفقة وتكميل الصدق لأنها مقررة بنفي الوطء ويؤخذ أن الرجل باقراره فيسقط حقه من رجعتها لأنه مقر بنفي الوطء وقد بان منه فقوله وأخذ الخ مفرع على قوله وإن نفيه والفرض بحاله أن الخلوته علمت بينهما وما بهذا قرره ابن غازي وهو أحسن من تقرير الشارح وت (ص) لا بغيرها إلا أن تقر به أو يظهر جمل ولم ينه (ش) أي ولا عدة بغير الخلوته الموصوفة بما ذكر بان عدمت وطلقت قبل البناء أو عدمت أو صافها بان يكون الزوج صديداً أو محبباً أو لم يمكن شغلها منه فيها إلا أن تقر الزوجة بالوطء فإنه يجب عليها العدة فقوله به أي بوطء البالغ الذي لم يعلم له دخول ولا خلوته وكذلك يجب عليها العدة حيث لم تعلم خلوته بينهما إذا ظهر بها حمل ولم ينه أبوه بلعان وتصبر كالدخول بها إذا طلقها زوجها أم لو نفاها لاعتن واستبرأت بوضع الحمل فلا مفهوم لقوله ولم ينه فلا بد من وضع الحمل لكن مع نفيه يسهى استبراء ولا يترتب عليه أحكام العدة من التوارث والرجعة وغير ذلك (ص) بثلاثة أقراء أطهار (ش) متعلق بتعدده يعني أن عدة الحرة المسلمة أو الكفاية إذا طلقها زوجها بعد الدخول بها ثلاثة أقراء أطهار ولو كانت مملوكة وهذا مذهب الأئمة الثلاثة خلافاً للابن حنیفة وموافقه أن الأقراء هي الحيض ولكل دليل فانظره ان شئت والقروء بمعنى الظهر يجمع على قروء كثير وعلى أقراء قليل لا وقوله أطهار بدل من أقراء لأنه لا الأصل في النعت التخصيص فيوهم أن لنا أقراء أطهاراً وأقراء غير أطهار وليس كذلك وكونه صفة كاشفة خلاف الأصل في النعت ولا يصح قراءته بالإضافة لتلازم إضافة الشيء إلى نفسه (ص) وذو الرق قرآن (ش) يعني أن عدة الزوجة الأمة إذا

يفيد أنه بكل معنى يجمع على قروء وعلى أقراء وأما كلام القاموس فيفيد أنه بمعنى الظهر يجمع على قروء وبمعنى الحيض على أقراء وظاهره لا غير فيتنافي مع المصباح والجواب أن كلام القاموس يحمل على الغلبة وأما كلام المصباح فيحمل على الأصل أي أن الأصل أن القروء بأي معنى يجمع على كل من الأمرين (قوله فيوهم) أي يقع في الوهم وقوله وليس كذلك أي أن الأقراء إنما تكون أطهاراً لا غير. فذا يقتضي أن التخصيص لا يكون إلا كلياً أي لا مشترط كونه لا يصح أن يكون المشترك مخصصاً ولو قال لأن النعت لا يكون إلا مشتملاً كان أوضح (فان قلت) يقتضي تفسير الأقراء بالأطهار عدم حملها بقراءين وبعض قرء مع أنها انطلقت في أثناء طهر فأنها تعتد به ولو لحظت الجواب أن الجمع يطلق على ما زاد على الاثنين ولو كان الزائد بعض واحد نحو الحج أشهر معلومات مع أن المراد شهران وعشرة أيام ذكره بعض شراح الرسالة (قوله لتلازم إضافة الخ) المعتمد الجواز إذا اختلف اللفظ والحاصل أن المعتمد أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظ وهو مذهب الكوفيين (قوله وذو الرق قرآن) أي وعدة الشخص ذو الرق قرآن



والا كان الواجب وذات الرق مع مراعاة ما تقدم في قوله بخالوة بالغ الخ (قوله بدليل سقوط الخ) اذ لو كان تعبد الواجب في غير المدخول بها قرآن (قوله لان الكفار الخ) الاولى ان يقول لان الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة متعبد بها أو معاملة والمعتمدان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة معاملة أو متعبد (٢٧٨) بها وقوله شبه استخدام لانه لم يكن ضمير ابل اسما ظاهرا (قوله ورد بلو على

طلقها زوجها قرآن لتعذر التنصيف كالطلاق وسواء كانت قضا أو فيها شائبة حرية ككتابة ومدة وما أشبه ذلك وسواء كان الزوج حرا أو قنا (ص) والجميع للاستبراء لا الاول فقط على الأرجح (ش) يعني أن الأقراء الثلاثة في حق الحرة والقرآن في حق الامه للاستبراء لا الاول منها فقط والباقي تعبد بدليل سقوط العدة عن غير المدخول بها يتيقن البراءة وفائدة الخلاف تظهر في الذمسية فيلزمها الثلاث على الاول وعلى الثاني يكتفى بقراءة الطلاق فقط لان الكفار غير مخاطبين بالتعبد وتظهر أيضا في المتوفى عنها التي تعتد عدة الطلاق لنفسها نكاحها فاعلموا احداد فيم ازيد على الاول على القول الاول ولا يلزمها احداد الا في الاول فقط على الثاني فقوله على الأرجح راجع لما قبل لا وقوله والجميع أى جميع الأقراء بمعنى الحيض لا بمعنى الاطهار لان الذى للاستبراء اغناها هو الحيض ففيه شبه استخدام (ص) ولو اعتادته في كالسنة (ش) يعني ان المرأة اذا كانت عادت ان القرء لا يأتها الا في كل سنة أو أكثر منها مرة واحدة فاعتد الا بالاقراء ولا تخرج بذلك عن كونها من أهل الاقراء فتتظر العادة على عادتها قضاء عمر رضى الله عنه بذلك ورد بلو على خلاف طاوس القائل بالكتفائها بثلاثة أشهر ولا تنتظر الحيض والضمير في اعتادته للحيض ومثل السنة العشر فمن عادت ان يأتها الحيض في كل عشر سنين مرة فاعتد بانتظاره فان جاء وقت مجيئه وهو العشر سنين ولم يجئ وحلت فان جاء انتظرت وقت مجيئ الثانية فان جاء وقت المجيئ ولم يجئ وحلت وان جاء انتظرت وقت مجيئ الثالثة فان لم يجيئ أو جاءت وحلت (ص) أو أرضعت (ش) يعني أن المرضعة تعتد بالاقراء فان أتتها الحيض في زمن الرضاع فلا كلام والا فانها تستقبل ثلاثة اقراء بعد ذهاب زمن الرضاع فان الرضاع رفع عنها الحيض فان مضت لها سنة بعد الرضاع ولم تحض فيها فقد حلت للزوج لا نعرفنا أن الرضاع هو الذى رفع حيضها فلم تدخل تحت الايسات فقوله أو أرضعت معطوف على ما في حيزه ولو لدفع التوهم والامة كالحرة نقله ح عن ابن عبد السلام (ص) أو استحيضت وميزت (ش) المشهور أن المستحاضة اذا ميزت بين الدمين أى دم الحيض ودم الاستحاضة بالرائحة أو اللون أو الكثرة فانها لا تعتد بالاقراء لا بالسنة فان لم يميز بين الدمين فان عادت سنة كما يأتي ولا فرق في ذلك بين الحرة والامة وقوله أو استحيضت الخ عطف على مدخول لو وجلة ميزت جملة حالية فتقدرد (ص) وللزوج انتزاع ولدا المرضع فرا من أن ترثه أو لم يتزوج أختها أو رابعة اذ لم يضر بالولد (ش) يعني ان من طلق زوجته المرضع طلاقا رجعيا فكثت سنة لم تحض لاجل الرضاع فانه يجوز له أن ينتزع منها ولده خوفا من أن يموت فترثه ان لم يضر بالولد لكونه يقبل غير أمه والا فلا يجوز له أن ينتزع منها وكذلك يجوز له أن ينتزع منها لاجل أن يتزوج أختها أو من لا يحل جمعها معها أو خامسة بالنسبة لها أو غلام بقيد المؤاف كون الطلاق رجعيًا للعالم بكون الارث انما يكون من رجعية وان يكون الاخت انما تحرم حيث طلقت أختها طلاقا رجعيا وأما لو كان بائنا فحلت ولو لم تخرج من العدة كما مر في قوله وحلت الاخت بينونة السابقة وإذا كان له الانتزاع رجعيًا لحق غيره من الورثة فأحرى لحق نفسه بان ينتزع ليجعل حيضها لاجل سقوط نفقتها امثلا وقوله وللزوج وكذا للزوجة طرده لحيض

خلاف طاوس) فيه أن طاوسا مجتهد ولو يرد بها على خلاف مذهبه ويحجب بأن ذلك اغلبي (قوله ومثل السنة العشر) كذا قال الشيخ أحمد والذى نقله الشيخ كريمة الدين والناصر اللقاني وأبو الحسن على المدونة عن أبي عمران التميمي بخمس سنين فقط وأما من عادت ان يأتها الحيض في كل عشر سنين مثلاً فانتظر هل تعتد بسنة بيضاء قياساً على من يأتها في عمرها مرة أو بثلاثة أشهر لان التي تعتد بسنة بيضاء محصورة في مسائل تأتي ليست هذه منها قاله عجم واستظهر عجم على ما نقل عنه انه لو كانت عادت ان أكثر من خمسة على ما قاله أبو الحسن أو أكثر من عشرة على ما قاله الشيخ أحمد فاعتدتها والظاهر انها تعتد بسنة بيضاء لا بثلاثة أشهر اه والظاهر من عزوهم اعتماد كلام أبي الحسن بل أقاد بعض شيوخنا عن بعض شيوخه انه المعتمد بجزء (فان قلت) تعتد بالاقراء من يتأخر حيضها فوق العشرة مع القطع ببراءة رجحها بعد حيضه لان الحمل لا يتأخر فوق الخمس سنين فضلاً عن العشرة فضلاً عن العشرين فضلاً عن الثلاثين الا أن يقال أوجب ذلك مع ما في العدة من التعبد (قوله لدفع التوهم) أى لالرد خلاف لانه متفق على ذلك الحكم (قوله المشهور الخ) ومقابله ما لابن

وهب من انها تعتد بالسنة وقول ابن القاسم هو المشهور الذى ذهب اليه المصنف (قوله أو الكثرة) قال بهرام قدم الحيض كثير وقوله والاستحاضة قليل (قوله وللزوج انتزاع الخ) أى حيث تبين صدق قوله وان لم يكن من ايضا لان الموت قدياً أى بغتة (قوله وكذلك للزوجة طرده لحيض) أى ان قبل غيرهما وكان للاب مال وهذا يحمل على علمه القدر لان غيرهما يلزمه الارضاع (فان قلت) علمه القدر



لهارده وان لم يكن لها مصلحة في رده فلا يتم هذا الحمل (قلت) لم يقع في النفل تقييد رده بمصلحتها فليست كالزوج وقوله الموضع بفتح الضاد وكسرها أما الكسر فظاهر وأما الفتح فيصح بجعل الاضافة للبيان أو يقرأ أولد بالتنوين (فان قلت) يلزم وصف النكرة بالمعرفة (قلت) ليس المراد بالموضع الوصف الحقيقي حتى تكون أل موصولة بل حرف تعريف يراد الجنس فهو في المعنى نكرة (قوله وأخرى ولد غيرها) أي التي ترضعه ما لم يكن علم باجارتها وأقرها قبل الطلاق <sup>في تنبيهه</sup> عورضت مسئلة المصنف بما سيأتي من قوله ولو وجد من ترضعه عندها مجانا وأجيب بان هذه خرجت عن المشهور من أن الحضانه حق للام بل مبنية على خلافه وهو أن الحضانه حق للولد ولا غرابة في بناء مشهور على ضعيف أو ان هذان الاعذار المسقطه للحضانه وعليه فلا يعود اليها بعد حيضها (قوله أو تأخر بلاسبب) أي من رضاع أو مرض كن حاضت مرة في عمرها ثم انقطع عنها سنين كثيرة ولدت أولم تلد ثم طلقت ولم تر حيا وقوله أو مرضت قبل الطلاق أو بعده ولو بلاسبب فانقطع حيضها (قوله تسعة أشهر استبراء الخ) (٢٧٩) وقيل ان التسعة عدة أيضا وانظر هل فائدة

الخلاف ان تزوجها في التسعة بمنزلة الزواج في العدة فينأى على الثاني نحو غيرها عليه ان دخل ويجب لها النفقة أي على المطلق ونحو ذلك أولا يحصل شيء من ذلك بتزوجها بناء على أنها ليست عدة كذا في عب والمناسب ولا يحصل بالواو ولا يخالف قوله سابقا كاستبراء من زالا ان ما تقدم استبراء لم تعقبه عدة بخلاف ما هنا أي ما تقدم استبراء محض بخلاف ما هنا أفاده بعض الشيوخ <sup>في تنبيهه</sup> قال في الذخيرة الحيض غسالة الجسد ينبعث من العروق للفرج اذا كثر في الجسد فاذا حصل الحمل انغلق عليه الرحم فلا يخرج منه شيء غالبا وينقسم ثلاثة أقسام فيتولد من أعدله لحم الجنين لان الاعضاء تتولد من المني بخلاف اللحم وما يليه من الاعتدال يتولد منه لبن يغذي الرضيع ويجمع اكدره فيخرج بعد الولادة فالصغيرة واليايسة يقل دمهما لضعف حرارتها فلا تولد لهما

وقوله الموضع بفتح الضاد وكسرها وصف للولد أو للمطلقة وقوله ولد الموضع وأخرى ولد غيرها (ص) وان لم تغير أو تأخر بلاسبب أو مرضت تربصت تسعة أشهر ثم اعتدت بثلاثة (ش) يعني أن الزوجة اذا استحيضت ولم تغير دم الحيض من دم الاستحاضة أو تأخر حيضها بلا سبب بان كانت غير مرضة ولا مرضة بل تأخر حيضها من غير علة أو تأخر لاجل مرض فانما كت سنة تسعة أشهر استبراء لاجل زوال الريبة وثلاثة أشهر للعدة ولا فرق بين الحرة والامة فقوله تربصت تسعة الخ راجع للمسائل الثلاث وهل تعتبر التسعة من يوم الطلاق أو من يوم ارتفعت حيضتها قولان (ص) كعدة من لم تر الحيض واليايسة (ش) التشبيه في ان العدة بثلاثة أشهر يعني ان عدة الحرة الصغيرة التي لم تر الحيض والشابة التي لم تحض في عمرها ثلاثة أشهر أو ما من حاضت في عمرها ثم انقطع عنها فلا بد لها من الاقراء أو سنة بيضاء ولا تكفي بالثلاثة الاشهر الا من لم تر الحيض في عمرها واليايسة التي قعدت عن الحيض فعدتها التي يحلان بها ثلاثة أشهر والحرة والامة في انتظار الاقراء والسنة والاشهر مستويان فقوله (ولو برق) راجع للباب كله بتغليب ما فيه من الخلاف على غيره (ص) وتعم من الرابع في الكسر (ش) يعني أن المطلقة التي تعتد بالاشهر ان وقع طلاقها في أول شهر فانها تعتد بالاشهر بالاهله سواء كانت الاشهر كاملة أو ناقصة وان وقع طلاقها في أثناء شهر فانها تعتد أيضا بالاهله في الشهر الثاني والثالث وأما الشهر الذي وقع فيه الطلاق فانها تكمله ثلاثين يوما من الشهر الرابع ولغا يوم الطلاق (ش) يعني ان المرأة اذا طلقت في أثناء اليوم فانها تلحق بعض ذلك اليوم ولا تحتسب به نعم ان طلقها قبل فجره فانها تحتسب به وكذلك المعتدة من وفاة فانها تلحق يوم الموت نعم ان مات قبل فجره اعتدت به لان الليلة الماضية قد أدركتها بادرالك جزء منها ونظير ذلك في الاعتداد باليوم بادرالك ما قبل الفجر نية المسافر اقامة أربعة أيام والاعتداد بيوم الولادة قبل الفجر ودخول المعتكف قبل الفجر ونحو ذلك وقوله ولغا أي عده وأما حكمه فيعتبر فلا تخطب ولا يعقد فيه عليها (ص) وان حاضت في السنة انتظرت

غسالة تندفع واعتبر الشرع فيها الاشهر وانما كانت العدة ثلاثة أشهر لان الولد يتحرك لمثل ما يتحرك ويوضع لمثل ما يتحرك ومدة التحق ثلاثون يوما وخسة وثلاثون أو خمسة وأربعون فالاول يتحرك في شهرين ويوضع لسته والثاني يتحرك لشهرين وثلاث ويوضع لسبعة والثالث يتحرك لثلاثة أشهر ويوضع لتسعة فلذلك عاش ابن سبعة دون ابن ثمانية لان تأخره عن السبعة لعله وتقدمه على التسعة لعله فيتولد معلولا وابن السمة يعيش بحبيته من غير علة قاله في الذخيرة (قوله التشبيه في ان العدة بثلاثة أشهر) أي ولا تطالب بازيد من ثلاثة ولعل هذا حكمة قول المصنف كعدة ولم يقل كن لم ترمع كونه اخصر لئلا يتوهم أنه تشبيه تام في التسعة والثلاثة مع ان المراد بالثلاثة فقط لازيادة (قوله واليايسة) أي التي تحقق بأسها وسيأتي محترزه (قوله ولو برق) راجع للباب كله أي قوله والجميع للاستبراء الى هنا (قوله بتغليب ما فيه من الخلاف) أي كقوله كعدة من لم تر الخ فان بعضهم ذهب الى أن الامة لها شهر ونصف والذي ليس فيها الخلاف المستحاضة التي ميزت فان الحرة مساوية للامة في الخلاف المذكور فيها كما هو كلام بهرام (قوله نعم ان طلقها قبل فجره) ومثله مع الفجر (قوله نعم ان مات قبل فجره) أي ومثله ما اذا مات مع طلوع فجره والحاصل ان مع الفجر كالذي قبل الفجر في جميع الصور



(قوله والثالثة) الحاصل ان قوله في السنة متحقق في الاولى وفي الثانية فقوله انتظرت الثانية راجع للاولى وقوله والثالثة راجع للثانية  
أو في العبارة حذف والتقدير وان حاضت في السنة الاولى انتظرت الحيضة الثانية أو تمام سنة بيضاء وان حاضت في السنة الثانية أى  
كما حاضت في الاولى انتظرت الحيضة الثالثة أى أو تمام سنة بيضاء لا يخفى ان هذا في الحرّة وأما الامة فتنظر الثانية أو تمام سنة بيضاء  
(قوله أقصى الاجلين) الصواب أقرب الاجلين (قوله ولم يأتها الدم) أى في السنة البيضاء الاولى (قوله الا أن يعاودها الحيض مرة) أى  
بعد ان اعتدت بثلاثة أشهر زيادة على الاستبراء كما أفاده بعض (قوله وقولنا ولم يأتها في ادم) أى في السنة البيضاء الاولى وقوله احترازاً  
مما اذا أتاه في ادم الخ لا حاجة لذلك هنا لان هذا المعنى هو محصل قوله سابقاً وان حاضت في السنة الخ (قوله ثم ان احتاجت لعدة  
بعد ذلك) يحمل هذا على ما اذا كان حملها (٢٨٠) في العدة الاولى بالحيض لا بسنة بيضاء والا فقل بثلاثة أشهر والحاصل ان هذا

كله حل لقول المصنف سابقاً وان حاضت في السنة الخ فذكره في هذا  
الموضع تشييت (قوله فان أتاهها  
الدم فيها) أى السنة لا بقيد كونها  
بيضاء (قوله ولا يطاق الزوج) أى  
يحرم حيث لم تكن ظاهرة الحمل  
منه والاقيل بكونه وقيل يجوز  
وقيل يندب تركه وانما ظاهره ان  
بينه الحمل من سيدها كبينة الحمل  
من زوجها والحاصل ان الزوجة  
والامة اذا غصبتا أو زنى بهما أو  
وطئا وطء شبهة وكانتا طاهرتي  
الحمل من زوجها وسيدها فهل يجوز  
للزوج والسيد الوطء في زمن الاستبراء  
من ذلك أو يكره أو يستحب تركه  
أقوال ثلاثة (قوله قدرها) فاعل  
وجب وفائدة الاستبراء في الحرّة  
المتزوجة مع ان الولد للفرأش عدم  
حدم من رمى ما ولدته بعد ستة أشهر  
بانه ابن شبهة وحدرامى من ولده  
لاقل من ستة أشهر وقد استثنوا  
من ذلك استبراءها أى الحرّة  
المتزوجة لاقامة الحد عليها في الزنا  
أو الردة واستبراءها الذي يعتمد عليه  
الملاحن فانه بحيضة في هذه

الثانية والثالثة (ش) هذا تميم لحكم المرتبة المتقدمة فأفاد هنا ان شرط حلها بالسنة  
أن لا تحيض فيها فان حاضت في تلك السنة ولو في آخر يوم منها فانها تصير من أصحاب الاقراء  
فتنظر الحيضة الثانية أو تمام سنة بيضاء لادم فيها فان مضت لها السنة البيضاء حلت وان  
حاضت فيها ألغتها واعتدت بقرآن وانتظرت الحيضة الثالثة كما فعلت فيما قبلها أو تمام سنة  
بيضاء والحاصل انها تنتظر أقصى الاجلين من الحيض وتمام السنة ولا يريد المؤلف أنها تنتظر  
الحيضة ولو مضت لها سنة بيضاء لا تحل كما توهمه الشارح (ص) ثم ان احتاجت لعدة فالثلاثة  
(ش) الضمير في احتاجت راجع لمن تترتب تسعة أشهر وتعتد بثلاثة ولم يأتها الدم فاذا  
تزوجت ثم طلقت فعدتها ثلاثة أشهر في الطلاق ولو كانت أمة لانها لما اعتدت بالشهور  
صارت كيانسة الا أن يعاودها الحيض مرة فترجع لحكمه وقولنا ولم يأتها في ادم احترازاً عما  
اذا أتاه في ادم فانها تنتظر الثانية أو تمام سنة بيضاء والثالثة كذلك ثم اذا احتاجت لعدة  
بعد ذلك فلا تعتد بثلاثة أشهر وانما تعتد بسنة بيضاء فان أتاهها الدم فيها انتظرت الثانية أو  
تمام سنة بيضاء وكذا يقال في الثالثة (ص) ووجب ان وطئت بزناً أو شبهة ولا يطاق الزوج  
ولا يعقد أو غاب غاصب أو ساب أو مشتر ولا يرجع لها قدرها (ش) الضمير في وطئت عائد على  
الحرّة المتقدمة أول الباب عند قوله تعتد حرّة والمعنى ان الحرّة اذا وطئت بزناً أو وطئت  
بشبهة ما غلطاً أو بنكاح فاسد فجميع عليه كحرم نسب أو رضاع أو لا أو غاب عليها غاصب ثم  
خلصت منه أو غاب عليها الساب لها أو غاب عليها المشتري لها جهلاً أو نسياناً فانه يجب عليها في  
هذه الامور ان تمكث قدر عدتها على تفصيلها السابق فان كانت من ذوات الحيض فانها  
تمكث ثلاثة اقراء استبراء لعدة أو ثلاثة أشهر ان كانت صغيرة أو يائسة أو سنية ان ناخر  
حيضها بالاسبب أو كانت مستحاضة ولم تميز أو هي يضة ولا يعتبر قول المرأة ان الغاصب ومن  
معه لم يطاقنى ولا تصدق في شئ من ذلك ولو وافقها على ذلك الغاصب ومن معه لان الاستبراء  
لحق الله وأما الزوجة الامة فانها تستبرأ بحيضة واحدة كما سيأتى في فصل الاستبراء ففاعل  
وجب هو قوله قدرها ولا يجوز للزوج أن يطاق زوجته في مدة استبرائها مما ذكره مثله الاستمتاع  
كفى سماع ابن القاسم ولا يجوز لاحد أن يعقد على تلك المرأة في زمن استبرائها مما ذكره سواء  
كان العاقد زوجها الذي فسخ نكاحه منها أو كان العاقد أجنبياً فاستعمل الزوج في حقيقته

الثلاثة ونظمها عجم بقوله

والحرّة استبرأؤها كالعدة \* لافي اعان وزنا ورده

وبجازه

فانها في كل ذات استبرأ \* بحيضة فقط وقيت الضرا فان حاضت وأقيم عليها غير الرجم لفقد شرطه لم يحل للزوج وطؤها حتى تضي  
حيضتان (قوله ولا) أى أولم يكن مجعاً على فساد بل مختلف فيه كحرم وفي عب الاقتصاد على الجمع عليه ويأتى ما يدل عليه  
في قول المصنف والافكال ملقمة ان فساد يمكن ان يرجع كلام شارحنا له بان يقال قوله أو لا أى ولم يكن نسباً ولا رضاعاً بل صهاراً (قوله  
المشتري لها جهلاً) أى جهل انها حرّة وقوله أو نسيها أى كان يعلم انها حرّة ثم نسي ذلك (قوله وأما الزوجة الامة الخ) حاصل ما عند عجم  
ان كلام المصنف في الحرّة وأما الامة فيجب عليها في ذلك كله الاستبراء بحيضة ولو متزوجة ويأتى للمصنف في باب الاستبراء وتقدم  
انها تعتد بقرآن في الطلاق وقال اللقائى ان وطئت أى المرأة حرّة أو أمة وهونص المدونة (قوله الذي فسخ نكاحها منه) يتصور ذلك



في المنكوحة النكاح الفاسد المجمع على فساده وقوله وسواء كان العاقد (٢٨١) زوجها كافي هذه الصورة (قوله يعني ان المحجور

عليه) وهو السفية والعبد ومثل ذلك الشريعة اذا تزوجت بالولاية العامة مع خاص لم يحبر ودخل بها الزوج ولم يطل وفسخ الولي النكاح أو امضاء انظر عب والراجح وجوب الاستبراء في اجازة الولي ومن باب أولى اذا حصل فسخ وعقد عليها بعد ذلك كذا في عب ولكن الراجح عدم الوجوب لانه لما لك وابن القاسم والوجوب لعبد المسلك وسنحون كما أفاده بعض المحققين (قوله فتحل بأول الحيضة الخ) أي لحصول الاقراء الثلاثة بذلك (قوله أو نفاسها) فيه اشارة الى أن المصنف ادخل تحت الكاف النفاس فتكون الحيضة الرابعة بالنسبة للنفاس فيكون النفاس بمنزلة الحيضة وأيام الاستظهار من أيام الحيض (قوله وذلك لان محل ذلك حيث انقطع وهنا حيث استمر) لا ينبغي ان الاستمرار استقبالي لا اطلاع لنا عليه وهو قد حكم بانها تحل بأول الحيضة فالمناسب أن يقول فما هنا منظور فيه لما هو الاصل من الاستبراء وما سيأتي منظوره لما وقع وحينئذ فاذا حكمنا بالحيضة وتزوجت ولم يمس يوم أو بعضه فيكون كمن تكب في العدة (قوله وهو طريقه أكثر الشيوخ) وينبغي التعويل عليها (قوله واحب الخ) حكاية بالمعنى (قوله تعليل أشهب بقوله اذ قد ينقطع) هذا حكاية أيضا بالمعنى وذلك انه قد تقدم التعليل بقوله لاحتمال انقطاعه الخ (قوله فانها علة تقتضي الوجوب) لا يسم (قوله عند الجمهور) ومقابله انها تزوج من غير عدة وبه قال ابن

ومجازة لان كل محل امتنع فيه الاستمتاع امتنع فيه العقد الا الحيض والنفاس والصيام والاعتكاف (ص) وفي امضاء الولي أو فسخه تردد (ش) يعني أن المحجور عليه اذا عقد نكاحه بغير اذن وليه وتوقفت اجازة النكاح على رضا الولي ولم يعثر على ذلك الا بعد الدخول فأجازه الولي هل يجب فيه الاستبراء من ذلك الماء الفاسد الحاصل قبل الامضاء أولا يحتاج الزوج الى الاستبراء من ذلك الماء بل بطأ فيه تردد أو فسخه هل يجب فيه الاستبراء من الماء الفاسد الحاصل قبل الفسخ اذا اراد زوجها ان يعقد عليها بعد فسخ الولي أولا يحتاج الى استبراء من ذلك الماء بل يعقد عليها فيه تردد وأما بالنسبة الى الاجنبى اذا اراد أن يتزوجها بعد فسخ الولي فان العدة واجبة قولاً واحداً فحل التردد اذا حصل امضاء أو فسخ بعد الدخول بالنسبة للزوج الذي حصل في نكاحه فسخ أو امضاء وأما ان حصل ذلك قبل الدخول فلا استبراء قطعا ولو بالنسبة لغير الزوج (ص) واعتدت بطهر الطلاق وان لحظة فتحل بأول الحيضة الثالثة أو الرابعة ان طلقت بكحيض (ش) يعني أن المرأة اذا طلقت في حال طهرها فاتها ثلثة بذلك الطهر الذي طلقت فيه ويكون قرأ ولو حاضت بعد الطلاق بلحظة بسيرة ثم اذا حاضت ثانية فقرآن وثالثة فتسألته اقراء فلاحل ذلك قال فتحل بأول الحيضة الثالثة وذلك لان كل حيضة أنت بعد طهر وأما ان طلقتها في حال حيضها أو نفاسها فاتها لا تحل الا بأول الحيضة الرابعة من يوم الطلاق وهذا في الحرة وأما الزوجة الامه فان طلقتها حال طهرها فاتها تحل بأول الحيضة الثانية وان طلقتها في حال حيضها أو نفاسها فاتها لا تحل الا بالدخول في الحيضة الثالثة وذلك لان كل حيضة وليت طهرها وتقدم انه قال وذى الرق قرآن فان قيل كونها تحل بأول رؤية الدم يعارض ما سيأتي من ان أقل الحيض هنا يوم أو بعضه فالجواب لامعارضة وذلك لان محل ذلك حيث انقطع الدم وهنا حيث استمر فجرد الرؤية كاف نظر الى أن الاصل الاستمرار ولو انقطع لمكان حكمه ما يأتي (ص) وهل ينبغي أن لا تجل برؤيته تأويلان (ش) أى وهل قول أشهب فيها بعد قول ابن القاسم فيها تحل بأول الحيضة الثالثة ينبغي أن لا يجعل التزوج برؤيته أى برؤية الدم الثالث لاحتمال انقطاعه قبل استمرار حيضه فلا تعدم به وفاق القول ابن القاسم وهو طريق أكثر الشيوخ مما لا نقوله ينبغي على الاستحباب ودرج عليه ابن الحبيب أو خلاف واليه ذهب غير واحد وهو مذهب سنحون لقوله هو خير من رواية ابن القاسم وهو مثل رواية ابن وهب انها لا تحل للزوج ولا تبين من زوجها حتى يتبين أنها حيضة مستقلة وهو مذهب ابن الموارزبان حبيب وعلى هذا فيكون قول أشهب وأحب محمولا على الوجوب ويبين ذلك تعليل أشهب بقوله اذ قد ينقطع عاجلا فانها علة تقتضي الوجوب واليه أشار بقوله تأويلان للذكر وغيرهم ولو قال بدل قوله وهل ينبغي الخ مانعه أشهب ينبغي أن لا تجل برؤيته وهل خلاف تأويلان لمكان أظهر في افادة المراد أى وهل قول أشهب ينبغي الخ خلاف قول ابن القاسم أنها لا تحل بأول الحيضة الثالثة أو الرابعة بناء على حمل قوله ينبغي على الوجوب أو وفاق بناء على حمل قوله ينبغي على الاستحباب فان عجلت برؤيته وانقطع قبل يوم أو بعضه فيكون تزوج في العدة عند الجمهور كافي ح (ص) ورجع في قدر الحيض هنا هل هو يوم أو بعضه (ش) يعني انه يرجع للنساء العارفات في قدر الحيض في باب العدة والاستبراء هل هو يوم أى هل لا بد أن يتبادى بها الدم يوما أو بعضه في بعض يوم ولعل المراد بعض له بال وظاهر كلامه أن اليومين لا يرجع فيهما للنساء والذي في المدونة أن اليومين كالיום ففيها اذا رأت الدم يوما أو بعض يوم أو يومين ثم انقطع فان قال النساء ان مثل ذلك

رشد وأبو عمران وغيرهما (قوله بعض له بال) هو ما زاد على الساعة الفلكية



(قوله لا اختلاف الحيض الخ) أي فقد تعد العارفات اليوم حيضا باعتبار بلدهن وقد تعد عارفات آخر أقل منه حيضا باعتبار بلد هن أيضا (قوله وفي ان المقطوع ذكره الخ) أي أو بعضه ثم ان هذين ضعيفان والراجح في الاول سؤال أهل المعرفة لا النساء الا ان يحمل ذلك على النساء العارفات والراجح في الثاني انها تعتمد من غير سؤال أحد وأولى مقطوع احدهما كذا في شب وهو المتعين كما يعلم من النقل خلافا لما في عب وما ذكره من (٢٨٢) الراجح يخالف ما تقدم اعتماده لعب من ترجيح كلام الشامل المعول على وجود

الببيضة اليسرى غير أن محشى نت أفاد ان المصنف كلام المصنف وان حاصله انه يرجع في المسئلتين لأهل المعرفة من النساء فانه قال وعبر المؤلف بسؤال النساء دون أهل المعرفة لان أهل المعرفة ترجع لهن لان هذا شأنهن اه والمصنف في هذا تبع ابن الحاجب ومثله لعباض خلاف ما قاله صاحب النكت فانه قال اذا كان محبوب الذكر والخصى هذا لا يلزمه ولد ولا تعتمد امرأته وان كان محبوب الخصى فعلى المرأة العدة لانه يطاق بذلك كرهه وان كان محبوب الذكر قائم الخصى فهذا ان كان يولد لمثله فعليها العدة والا فلا وهذا معنى ما في المدونة ونحوه حفظت عن بعض شيوخنا القرويين اه وقوله فيكتفى بالواحدة قد يقال لا مانع من كونه من باب الشهادة وهذا مما يقبل فيه شهادة المرأة الواحدة (قوله فيعتبر بالواحدة) لكن بشرط أن تكون سالمة من جرحه الكسب (قوله لا بنت سبعين) أي الموفية لها لا الداخلة فيها قياسا على ما قبل في قوله في البيضة وبلغت عشر افان شككت فهو حيض (قوله مع اليائسة الخ) في العبارة تنافي وان قلت ان معناه مع الشك في الاياس قلت يرد ما بعد

حيضة أجزأتها اه وانما رجع في قدر الحيض للنساء لا اختلاف الحيض فيهن بالنظر الى البلدان واحترز بقوله هنا عن باب العباداة فان أقله فيه دفعة (ص) وفي ان المقطوع ذكره أو أنثياه يولد له فتعتد زوجته أولا (ش) أي وكذلك يرجع لقول النساء العارفات في حكم الشخص المقطوع ذكره أو بعضه أو المقطوع أنثياه فقط هل يولد لمثله فتعتد زوجته أو لا يولد لمثله فلا تعتد زوجته وظاهره انه يرجع في هذا للنساء والمنصوص انه يرجع فيه لأهل المعرفة ولعل المؤلف حمل أهل المعرفة على النساء بدليل الاحالة عليهن في السابقة واللاحقة والمذهب انه من باب الخبر لا من باب الشهادة فيكتفى بالواحدة فالجمع في كلام المؤلف غير مقصود (ص) وما تراه الايسة هل هو حيض للنساء (ش) أي وكذلك يرجع لقول النساء في حكم الدم الذي تراه المرأة الايسة هل هو حيض أم لا والمراد بالايةيسة من شكت في يأسها كسنت خمسين لا بنت سبعين ودم من لم تبلغ خمسين حيض قطعا (ص) بخلاف الصغيرة ان أمكن حيضها وانتقلت للاقراء (ش) تقدم ان عدة الصغيرة ثلاثة أشهر فاذا طلقها زوجها وأخذت تعتد بالأشهر فرأت الدم ولو في آخر يوم من أشهرها فاتها تنتقل الى العدة بالاقراء وتلغى ما تقدم لها من الأشهر لان الحيض هو الاصل في الدلالة على براءة الرحم ولا يرجع في دمها للنساء وهذا اذا كان مثلها بحيض أما من لا يمكن حيضها كسنت سبعين فماتراه دم علة وفساد فلا يعتبر فان قلت ما الفرق بين الصغيرة واليائسة وقد جمع الله في القرآن بينهما في الأشهر بل قدم اليائسة والجواب ان اياس نشك في كونها يائسة أم لا على حد سواء فناسب ان يرجع فيه لسؤال النساء ليعتبر أحدهما بين فتعمل به ومع الصغيرة عندنا غلبة ظن من حيضها فتعمل على غلبة الظن ونحكم به فلا نرجع للنساء لان الفرض ان حيضها ممكن كما هو قول المؤلف ان أمكن حيضها ومماها صغيرة مع امكان الحيض تجوز باعتبار ما كان لان الحيض علامة للبلاوغ ولما لم تفتق العباداة والعدة الا في قدر الحيض نبه على استوائهما في الظاهر بقوله (والطهر هنا كالعبادة) فاقله خمسة عشر يوما على المشهور وفلوعا وها دم قبل انما لم تحتسب به وضعت الى ما قبل الطهر من الدم (ص) وان أتت بعدها بولد لدون أقصى أمد الحمل لحق الا أن ينفيه بلعان (ش) يعني ان المرأة المعتدة من طلاق أو وفاة اذا انقضت عدتها بالاقراء أو بالأشهر ثم أتت بولد لدون أقصى أمد الحمل من يوم انقطاع وطئه عنها لم تكن تزوجت بغير صاحب الحمل أو تزوجت قبل حيضة أو بعدها وأتت بولد لدون ستة أشهر وما في حكمها من عقد الثاني فان الولد يلحق بصاحب العدة حيا أو ميتا الا أن ينفيه الحي بلعان ولا يضرها اقرارها بانقضاء عدتها لان دلالة الاقرار على البراءة أكثر به والحامل تحيض ويصغى نكاح الثاني ويحكم له بحكم النكاح في العدة وأما لو أتت به لسته أشهر وما في حكمها فأكثر من عقد الثاني يلحق به ولدون ستة أشهر وأقصى أمد الحمل لم يلحق بواحد منهما

وحدث

قالوا أن يقول والجواب ان المراد من شك في أن بها الخ (قوله غلبة ظن) الاحسان

يقول توقع من حملها (قوله فاقله خمسة عشر يوما على المشهور) وقيل عشرة وقيل خمسة (قوله لدون أقصى أمد الحمل) مثله وضعها عقب تمام الاقصى خلاف ظاهر مفهوم المصنف وانما مفهومه وضعه بعده لا عقبه (قوله قبل حيضة) لا يكون ذلك الا في المعتدة من وفاة وذلك بان كانت الاربعه أشهر وعشمرت قبل زمن حيضتها فانها تحلل للازواج (قوله أو بعدها) أي بعد حيضة المراد الجنس الصادق بأكثر من حيضة (قوله وما في حكمها) تقدم انه خمسة أيام



(قوله وزادت الرية) مفهومه اذ الم تزحلت أى مع وجود الحس لانه يحتمل ان تكون سرقة ربح امان تحقق انها حركة حمل لم تحمل أبدا أفاده شرح شب (قوله لا أقصى أمد الحمل) قضيته انه لو أنت به لدون أقصى أمد الحمل لا يلحق بواحد مع انه يلحق بالاول (قوله استعظم بعض الشيوخ) الذى فى عبد الحق عن بعض الشيوخ استعظم أبو الحسن فبعض الشيوخ ناقل عن أبي الحسن ثم هو أبو الحسن القاسمى كما صرح به محشى تب (قوله وضع حملها كله) فان طلق ومات عنها بعد خروج بعضه حلت بخروج باقيه ولو قل لدلالتة على براءة الرحم بخلاف خروج ثلثيه فى مسألة المصنف أى فلا يكون دالا على براءة الرحم وأما خروج البعض الباقي ولو قل يكون دالا على براءة الرحم فان شك هل وقع الطلاق أو الموت قبل خروج بقيته أو بعده فالظاهر الاستئناف للاحتياط (قوله أو كافر) تصوره بالنسبة للكفاية ظاهر وأما الحرة المسلمة والامة المسلمة كيف يتصور ذلك قلت (٢٨٣) يتصور اذا أسلمت الكفاية تحت زوجها الكافر أو

أسلمت أمته أو على القول بأن نكاح الكفاية للمسلمة ليس بزنا وحلت منه أفاده بعض شيوخ شيوعنا (قوله قبل خروج باقيه أو الآخر على المشهور) ومقا به ما نقل عن ابن وهب من انه ان خرج من المتحد ثلثا خرجت من العدة (قوله ولوا احتمالا) أى كابن الملا عنده ولولم يستلحقه كما اذا لاعنها ولم تلاعنه ومات أو طلقها (قوله كما اذا أنت به) حاصلة ان رجلا تزوج امرأة فمات أو طلقها فأنبت ولد لدون ستة أشهر أو كان زوجها صبيبا أو ادعته مغربة على مشرق فانها لا تحل للزواج بوضع الحمل و بعد فان كانت العدة عدة وفاة فتحل بأقصى الاجلين وضع الحمل أو الاربعه الأشهر وان كانت العدة عدة طلاق فلا بد من ثلاثة اقراء وتعد النفاس قسرا قال ابن عرفه الحامل عدتها بوضع حملها لا بأول نولم وعليه قوله ان ترجع بعده قبل آخر نولم ان لزم حملها مطلقا أو صرح استلحاقه والا فلو

وحدث كى أتى بعد كما فى شرح من (ص) وتر بصت ان ارتابت به وهل خصا أو أربعا خلافا (ش) يعنى ان المتوفى عنها أو المطلقة اذا ارتابت فى الحمل بحس فى بطنها فانها لا تحل للزواج الا بعد مضى أقصى أمد الحمل وهل خصا من السنين فهو أقصاه أو أربعا خلافا فى التشهير فان مضت المدة وزادت الرية مكنت حتى ترتفع الرية من أصلها كالموات الولد فى بطنها (ص) وفيه التوزج قبل الحمل بأربعة أشهر فولدت نجسة لم يلحق بواحد منهم ما وحدت واستشكلت (ش) يعنى لو تزوجت المعتدة من طلاق أو من وفاة قبل مضى خمس سنين من يوم الطلاق أو من يوم الوفاة بأربعة أشهر فولدت نجسة أشهر من يوم النكاح الثانى فان هذا الولد لا يلحق بواحد منهم ما ويصح نكاح الثانى لانه نكح حاملا ما عدم طوقه بالاول فلم يجاوزته لا أقصى أمد الحمل وهو خمس سنين بشهر وأما عدم طوقه بالثانى فلنقصانه عن أقل أمد الحمل وهو ستة أشهر بشهر وحيث لم يلحق بواحد منهم فان المرأة تحل لعبد الحق استعظم بعض الشيوخ ان ينبي الولد عن الزوج الاول وتحد المرأة لزيادته على الخمس سنين بشهر كان الخمس سنين فرض من الله ورسوله انظر ابن يونس فانه عز الاستعظام ذلك لابن القاسم والاشكال مفروق على القول بأن أقصى أمد الحمل خمس سنين اما على القول الآخر ان أقصاه أربع فلا اشكال (ص) وعدة الحامل فى طلاق أو وفاة وضع حملها كله (ش) يعنى ان الحامل من مسلم أو كافر حرة أو أمة مسلمة أو كفاية معتدة من طلاق أو وفاة تنقض عدتها بوضع حملها كله بعد الموت أو الطلاق ولو لم يخطه لا بعضه واحدا كان أو متعددا وللزوج رجعتها قبل خروج باقيه أو الآخر على المشهور بشرط كون وضع الحمل تنقض به العدة ان يكون لاحقا بصاحب العدة ولو لاحقا لا والا فلا تنقض به العدة ولا بد من أربعة أشهر وعشر للوفاة والاقراء فى الطلاق كما اذا أنت به لدون ستة أشهر أو كان صبيبا حين الحمل أو ادعته مغربة على مشرق ونحو ذلك (ص) وان دما اجتمع (ش) المراد بالدم المجتمع الذى لا يذوب بصب الماء الخارج عليه (ص) والا فلا مطلقة ان فسد (ش) هذا مستثنى مما قبله أى وان لم تكن المتوفى عنها حاملا والحال ان زوجها قدم مات عنها ونكاحها فاسد مجمع عليه حكمها حكم المطلقة فعدها ثلاثة اقراء ان كانت حرة أو قرآن ان كانت أمة وهذا اذا كانت مدخولا بها والا فلا عدة عليها وان كانت صغيرة أو يائسة استبرأت بالشهر وان كان مختلفا فى فساده كالمرضى اعتدت عدة

ونفاسها حيضة (قوله هذا مستثنى الخ) فيه تسامح لان هذا ليس استثناء وتقدم انه اذا مات فى بطنها لا يخرج من العدة وقبل تنقض بومته ولو بقى فى بطنها عضو من أعضاء الحمل كالموات بعد ان خرج بعضه وقطع هل عدتها باقية حتى يخرج ما بقى أم لا قال بعض الشيوخ لا غير بذلك وقد خرجت من العدة (قوله كالمرضى) فى شرح شب خلافا ونصه ان فسد نكاحها أى فساد اجمعها عليه أو مختلفا فيه حيث لا ارث كنكاح المريض فان لم يدخل بها فلا عدة وان دخل فعليها الاستبراء خاصة على المشهور ان كانت من ذوات الحيض وان كانت صغيرة أو يائسة اعتدت بالشهر لان المطلقة حكمها كذلك وأما المختلف فيه الذى فيه الارث حكمه حكم الصحيح فبداخل تحت قوله والا فأربعة الخ لان المذهب ان حكمه حكم الصحيح فتعند بأربعة أشهر وعشر دخل أم لا وهو مخالف لما فى التوضيح فلا يعول عليه



(قوله على أطهر القولين) ومقابله يقيده ذلك بما إذا دخل بها وقوله وفيه الارث دخل بها أم لا (قوله اجراء الخ) انما قال اجراء لان هنالك من يقول بجمعه نكاحهم (قوله عمالو كانت) (٢٨٤) تحت مسلم فانها تجبر الخ) أراد مسلم أخذها أولا (قوله وعشر) بالرفع عطف على

أربعة (قوله حسم الباب) أي سد اللذرائع (قوله أو تغليباً لليلالي على الايام) أي فأطلق الليل على ما يشمل الليل والنهار (قوله فسخ على هذين القولين) لعلة الوجهين اللذين هما قوله امالان المراد الخ أو تغليباً (قوله لانه قد تنقص الاشهر) لا يخفى انه لا يتوالى أربعة على النقص على ما قيل وان كان المعتمد لانه لا يلتفت لذلك وعلى تقدير اذا توالى أربعة على النقص فغاية ما تنقص أربعة أيام فكان يكتبني بأربعة أشهر وأربعة أيام فالاحسن الوجه الثاني الذي هو قوله أو بطنى حركة الجنين (قوله وقال النساء) أي أولم يقن شيئاً (قوله لاربية بها) أي لاربية حمل بها وليس المراد ربية تأخير الحيض لان الفرض ان زمن العدة يتم قبل مجيء زمن الحيض وهذا على جعل الواو على بابها وأمان جعلت بمعنى أو فيصح كل من المعنيين (قوله ومثله لو تأخر لضاع) أي أو كانت عقيمة (قوله أو استحيضت ولم تميز) هذا واضح اذ لم تكن عادتها قبل الاستحاضة آتية حيضها بعد مضي زمن العدة والافتقار بأربعة أشهر وعشر كما هو ظاهر كلامهم اذ جعلوا من عادتها تأخر زمن حيضتها عن زمن العدة تعدد بأربعة أشهر وعشر وظاهره سواء كانت مستحاضة مميزة أم لا أو غير مستحاضة (قوله وقال النساء) ربية حمل) أي أو اربابته من نفسها (قوله ثم زمن الانتظار عدة)

وفائدة ذلك الاحداد (قوله ان زالت الربية) يوافقها عبارة شب وعب وعبارة شب فان زالت الربية حملت والا انتظرت أقصى أمد الحمل الا ان نزول الربية ومثله في عب ولا يخفى ان هذا ينافي قوله فان لم تنزل الربية حملت والذي في عجم الاول

الوفاة بالا شهر ودخل بها أم لا على أطهر القولين وفيه الارث لان حكم المختلف فيه كالعج (ص) كالذمية تحت ذمي (ش) تشبيهه في حكم المطلقة يعني ان الذمية الحرة غير الحامل تحت ذمي مات أو طلق وأراد مسلم أن يتزوجها أو تحاكموا لينفان كان دخل بها حملت للمسلم بثلاثة اقراء وان لم يكن دخل بها حملت مكانها من غير شيء اجراء لنكاح الكفار مجرى المتفق على فساده واحترز بقوله تحت ذمي عمالو كانت تحت مسلم فانها تجبر على أربعة أشهر وعشر من وفاته دخل بها أم لا وعلى ثلاثة اقراء من طلاقه ان دخل بها اماله موم قوله تعالى والذين يتوفون منكم وامالاً له حكم بين مسلم وكافر وما هذا شأنه يغلب فيه المسلم (ص) والا فأربعة أشهر وعشر (ش) أي والا بأن كان نكاح المتوفى عنها صحيحاً أو مافى حكمه من مختلف فيه فعدتها في الوفاة أربعة أشهر وعشر كان الزوج حراً أو عبداً صغيراً أو كبيراً دخل بها أو لا صغيرة أو كبيرة مسلمة أو ذمية حسم الباب كما هو نص الآية والمراد الليالي بأيامها وانما اثنت عشر امالان المراد عشر مدد كل مدة يوم وليلة أو تغليباً لليالي على الايام لسبقها عليها فلزوجت بعد عشر ليال فسخ على هذين القولين واليه ذهب الشافعي ومالك والكويتيون وجعلت العدة أربعة أشهر لانها يتحرك الحمل ويزيد العشر لانه قد تنقص الاشهر أو بطنى حركة الجنين وقبل انما اثنت العشر لان المراد الليالي دون الايام فعليه لا يفسخ العدة عليها اذا وقع بعد أربعة أشهر وعشر ليال واليه ذهب الاوزاعي من الفقهاء وأبو بكر الاسمر من المتكلمين وروى ان ابن عباس قرأ أربعة أشهر وعشر ليال (ص) وان رجعية (ش) مبالغة في وجوب العدة يعني ان المطلقة طلاقاً رجعيّاً اذا مات زوجها عنها قبل انقضاء العدة من الطلاق المذكور فانها تنتقل من عدة الطلاق الى عدة الوفاة وتنتهدم العدة الاولى لما علمت ان العدة هنا للتعبد لا للاستبراء فتعد الحرة بأربعة أشهر وعشرة أيام والامة بشهرين وخمسة أيام واحترز بالرجعية من التي طلقت طلاقاً دائماً ثم مات زوجها قبل انقضاء العدة فانها لا تنتقل الى عدة الوفاة وتستمر على عدة الطلاق بالاقراء (ص) ان تمت قبل زمن حيضتها وقال النساء لاربية بها (ش) يعني ان المعتدة الحرة المتقدمة تعدد بأربعة أشهر وعشرة أيام بشرطين حيث كانت مدخولاً بها قبل موته ان تمت تلك المدة قبل زمن حيضتها بأن كانت تحيض في كل خمسة أشهر وتوفي عنها عقب طهرها ومثله لو تأخر لضاع أو حاضت فيها والشرط الثاني ان تقول النساء عند رؤيتهن لها لاربية بها (ص) والا انتظرتها (ش) أي وان لم تتم الاربعة أشهر وعشر قبل زمن حيضتها بأن تمت بعد مجيء حيضتها كالموت كانت تحيض في كل أربعة أشهر فتأخرت حيضتها اما لغير سبب أو مرضت أو استحيضت ولم تغير أو تمت قبل زمن حيضتها لكن قال النساء ربية من حس بطن انتظرت الحيضة لان تأخيرها عن وقتها ولو لم يرض أو استحاضة وقول النساء ذلك أوجب الشك في براء زوجها فلا تحل الا بالحيضة يريد أرقام تسعة أشهر فان لم تنزل الربية حملت وان زادت ارتفعت الى أقصى أمد الحمل وقوله (ان دخل بها) شرط في قوله ان تمت الخ أي ان هذا التفصيل كله ان دخل بها قبل موته والاحتمال بعضي أربعة أشهر وعشر من غير تفصيل لانها انما كانت تنتظر الحيضة ان دخل خشية الحمل ورجوعه للذمية بعيد لطول الفصل وايضا تشبيهها بالمطلقة يعني عنه ثم زمن الانتظار عدة وقوله انتظرتها أي الحيضة واحدة ان زالت الربية والحاصل ان غير المدخول



وهو الظاهر (قوله الا ان ترتب تسعة) من الاشهر ان لم تحض قبلها فان (٢٨٥) حاضت أثناءها حلت فان لم تحض ونمت التسعة

بها نعت في الوفاة بأربعة أشهر وعشر من غير نظر لتأخير حيض أو مجيئه وكذا المدخول بها التي يؤمن حملها امامن جانبها كالصغيرة ومن لا يولد له وامامن جانبها كاليائسة والصغيرة وكذا من لا يؤمن حملها وتتم الاربعه أشهر وعشر قبل مجيئ حيضتها أو لا تتم قبل مجيئها وأنانا فيها أو تأخر لرضاع وامان تأخر لمرض أو لغير علة أو لم تغير قننتها أو تمام تسعة أشهر (ص) وتنصفت بالرق وان لم تحض فثلاثة أشهر الا ان ترتب تسعة (ش) يعني ان عدة الوفاة تنصف بالرق كلا أو بعضها فهي شهران وخمس ليال سواء كانت مدخولا بها أم لا صغيرة أو كبيرة كان الزوج حرا أو عبدا لكن انما يكتفى بالشهرين وخمس ليال ان كانت غير مدخول بها أو صغيرة أو يائسة أو من ذوات الحيض وحاضت فيها فان لم تحض فيها وهي مدخول بها أو من ذوات الحيض سواء تمت قبل زمن حيضتها أو لا فثلاثة أشهر وعلى ما في كتاب محمد اللخمي وهو أحسنها ولا بن القاسم في العتيبة تحل بعضي الشهرين وخمس ليال مطلقا ولما لك ان كانت غير مبني بها اكتفت والا فثلاثة أشهر ولا تحل بدونها مطلقا وهو مذهب الرسالة وهو ضعيف وهذا كله ان لم ترتب فان ارتب معتادة الحيض بحسب بطن فتمكث تسعة أشهر وانما رفعت الامة لثلاثة أشهر ولو تمت عدتها قبل زمن حيضتها بخلاف الحرة لقصر أمد عدتها فلا يظن والحمل فيها قاله بعض (ص) ولما وضعت غسل زوجها ولو تزوجت (ش) يعني ان المرأة اذا وضعت بعد موت زوجها ولو بلحظة فانه يجوز لها ان تغسله ويقضى لها بذلك ولو تزوجت غيره لكن الجواز فيما اذا تزوجت مقابل الحرة فلا ينافي انه مكروه وتقدم في الجنائز ان الاحب نفيه ان تزوج أختها أو تزوجت غيره (ص) ولا ينقل العتق لعدة الحرة (ش) يعني ان الزوج اذا طلق زوجته الامة طلاقا رجعيًا أو مات عنها ثم انها عتقت في أثناء العدة فانها لا تنتقل عن عدة الطلاق التي هي قرآن ولا عن عدة الوفاة التي هي شهران وخمس ليال الى عدة الحرة التي هي ثلاثة اقراء في الطلاق وأربعة أشهر وعشر في الوفاة لان الناقل عند مالك هو ما أوجب عدة أخرى والعتق لا يوجب عدة أخرى ولهذا لو مات زوج المطلقة طلاقا رجعيًا في أثناء عدتها انتقلت الى عدة الوفاة حرة أو أمة كما هو لان الموت يوجب عدة وكذا لو طلقت الامة رجعيًا ثم أعتقها سيدها ثم مات الزوج قبل انقضاء عدتها انتقلت لعدة الحرة أربعه أشهر وعشر لان الموجب وهو الموت لما نقلها لعدة الحرة فعدة عدة الحرة للوفاة بعد ان كانت عدتها اقراءين وسواء تقدمت لها حيضة أو لا ولو كان الزوج مات قبل عتقها فانها نعت عدة الامة لان الموت لما نقلها الى مصادفها حرة وانما مصادفها أمة لكنها تنتقل عن حيضتين الى شهرين وخمس ليال (ص) ولا موت زوج ذمية أسلمت (ش) أي ولا ينقل لعدة الوفاة عن الاستبراء موت زوج ذمية أسلمت وقبلنا يكون أحق بها ان أسلمت في عدتها ثم مات قبل ان يسلم قبل تمام عدة اسلامها فتستمر على استبرائها بثلاثة اقراء فلما كان أحق بها وبقربها لو أسلمت في عدتها ترغيبا في الاسلام فيمتوهم انه كوت زوج مطلقة رجعية قبل انقضاء عدتها فانتقل الى عدة الوفاة فدفع ذلك التوهم لانها في حكم البائن ولو أسلم ثم مات استأنفت عدة وفاة (ص) وان أقرب بطلاق متقدم استأنفت العدة من اقراره (ش) يعني ان الشخص اذا أقر في صحته انه وقع منه طلاق على زوجته ولا بينة له بذلك فانه يؤخذ باقراره في الطلاق فيلزمه ما أقرب به من أمر الطلاق ولا يقبل منه في تاريخ الطلاق المتقدم لانه يتم على اسقاط العدة وهي حق لله تعالى فتستأنف المرأة العدة من يوم أقرب بالطلاق أما ان كانت له بينة تشهد باقراره فالعدة من الوقت الذي ذكرت فيه البينة انه طلق فيه

بها نعت في الوفاة بأربعة أشهر وعشر من غير نظر لتأخير حيض أو مجيئه وكذا المدخول بها التي يؤمن حملها امامن جانبها كالصغيرة ومن لا يولد له وامامن جانبها كاليائسة والصغيرة وكذا من لا يؤمن حملها وتتم الاربعه أشهر وعشر قبل مجيئ حيضتها أو لا تتم قبل مجيئها وأنانا فيها أو تأخر لرضاع وامان تأخر لمرض أو لغير علة أو لم تغير قننتها أو تمام تسعة أشهر (ص) وتنصفت بالرق وان لم تحض فثلاثة أشهر الا ان ترتب تسعة (ش) يعني ان عدة الوفاة تنصف بالرق كلا أو بعضها فهي شهران وخمس ليال سواء كانت مدخولا بها أم لا صغيرة أو كبيرة كان الزوج حرا أو عبدا لكن انما يكتفى بالشهرين وخمس ليال ان كانت غير مدخول بها أو صغيرة أو يائسة أو من ذوات الحيض وحاضت فيها فان لم تحض فيها وهي مدخول بها أو من ذوات الحيض سواء تمت قبل زمن حيضتها أو لا فثلاثة أشهر وعلى ما في كتاب محمد اللخمي وهو أحسنها ولا بن القاسم في العتيبة تحل بعضي الشهرين وخمس ليال مطلقا ولما لك ان كانت غير مبني بها اكتفت والا فثلاثة أشهر ولا تحل بدونها مطلقا وهو مذهب الرسالة وهو ضعيف وهذا كله ان لم ترتب فان ارتب معتادة الحيض بحسب بطن فتمكث تسعة أشهر وانما رفعت الامة لثلاثة أشهر ولو تمت عدتها قبل زمن حيضتها بخلاف الحرة لقصر أمد عدتها فلا يظن والحمل فيها قاله بعض (ص) ولما وضعت غسل زوجها ولو تزوجت (ش) يعني ان المرأة اذا وضعت بعد موت زوجها ولو بلحظة فانه يجوز لها ان تغسله ويقضى لها بذلك ولو تزوجت غيره لكن الجواز فيما اذا تزوجت مقابل الحرة فلا ينافي انه مكروه وتقدم في الجنائز ان الاحب نفيه ان تزوج أختها أو تزوجت غيره (ص) ولا ينقل العتق لعدة الحرة (ش) يعني ان الزوج اذا طلق زوجته الامة طلاقا رجعيًا أو مات عنها ثم انها عتقت في أثناء العدة فانها لا تنتقل عن عدة الطلاق التي هي قرآن ولا عن عدة الوفاة التي هي شهران وخمس ليال الى عدة الحرة التي هي ثلاثة اقراء في الطلاق وأربعة أشهر وعشر في الوفاة لان الناقل عند مالك هو ما أوجب عدة أخرى والعتق لا يوجب عدة أخرى ولهذا لو مات زوج المطلقة طلاقا رجعيًا في أثناء عدتها انتقلت الى عدة الوفاة حرة أو أمة كما هو لان الموت يوجب عدة وكذا لو طلقت الامة رجعيًا ثم أعتقها سيدها ثم مات الزوج قبل انقضاء عدتها انتقلت لعدة الحرة أربعه أشهر وعشر لان الموجب وهو الموت لما نقلها لعدة الحرة فعدة عدة الحرة للوفاة بعد ان كانت عدتها اقراءين وسواء تقدمت لها حيضة أو لا ولو كان الزوج مات قبل عتقها فانها نعت عدة الامة لان الموت لما نقلها الى مصادفها حرة وانما مصادفها أمة لكنها تنتقل عن حيضتين الى شهرين وخمس ليال (ص) ولا موت زوج ذمية أسلمت (ش) أي ولا ينقل لعدة الوفاة عن الاستبراء موت زوج ذمية أسلمت وقبلنا يكون أحق بها ان أسلمت في عدتها ثم مات قبل ان يسلم قبل تمام عدة اسلامها فتستمر على استبرائها بثلاثة اقراء فلما كان أحق بها وبقربها لو أسلمت في عدتها ترغيبا في الاسلام فيمتوهم انه كوت زوج مطلقة رجعية قبل انقضاء عدتها فانتقل الى عدة الوفاة فدفع ذلك التوهم لانها في حكم البائن ولو أسلم ثم مات استأنفت عدة وفاة (ص) وان أقرب بطلاق متقدم استأنفت العدة من اقراره (ش) يعني ان الشخص اذا أقر في صحته انه وقع منه طلاق على زوجته ولا بينة له بذلك فانه يؤخذ باقراره في الطلاق فيلزمه ما أقرب به من أمر الطلاق ولا يقبل منه في تاريخ الطلاق المتقدم لانه يتم على اسقاط العدة وهي حق لله تعالى فتستأنف المرأة العدة من يوم أقرب بالطلاق أما ان كانت له بينة تشهد باقراره فالعدة من الوقت الذي ذكرت فيه البينة انه طلق فيه

أو لا صغيرة أو يائسة أو من ذوات الحيض وحاضت فيها فان لم تحض فيها وهي مدخول بها أو من ذوات الحيض سواء تمت قبل زمن حيضتها أو لا فثلاثة أشهر وعلى ما في كتاب محمد اللخمي وهو أحسنها ولا بن القاسم في العتيبة تحل بعضي الشهرين وخمس ليال مطلقا ولما لك ان كانت غير مبني بها اكتفت والا فثلاثة أشهر ولا تحل بدونها مطلقا وهو مذهب الرسالة وهو ضعيف وهذا كله ان لم ترتب فان ارتب معتادة الحيض بحسب بطن فتمكث تسعة أشهر وانما رفعت الامة لثلاثة أشهر ولو تمت عدتها قبل زمن حيضتها بخلاف الحرة لقصر أمد عدتها فلا يظن والحمل فيها قاله بعض (ص) ولما وضعت غسل زوجها ولو تزوجت (ش) يعني ان المرأة اذا وضعت بعد موت زوجها ولو بلحظة فانه يجوز لها ان تغسله ويقضى لها بذلك ولو تزوجت غيره لكن الجواز فيما اذا تزوجت مقابل الحرة فلا ينافي انه مكروه وتقدم في الجنائز ان الاحب نفيه ان تزوج أختها أو تزوجت غيره (ص) ولا ينقل العتق لعدة الحرة (ش) يعني ان الزوج اذا طلق زوجته الامة طلاقا رجعيًا أو مات عنها ثم انها عتقت في أثناء العدة فانها لا تنتقل عن عدة الطلاق التي هي قرآن ولا عن عدة الوفاة التي هي شهران وخمس ليال الى عدة الحرة التي هي ثلاثة اقراء في الطلاق وأربعة أشهر وعشر في الوفاة لان الناقل عند مالك هو ما أوجب عدة أخرى والعتق لا يوجب عدة أخرى ولهذا لو مات زوج المطلقة طلاقا رجعيًا في أثناء عدتها انتقلت الى عدة الوفاة حرة أو أمة كما هو لان الموت يوجب عدة وكذا لو طلقت الامة رجعيًا ثم أعتقها سيدها ثم مات الزوج قبل انقضاء عدتها انتقلت لعدة الحرة أربعه أشهر وعشر لان الموجب وهو الموت لما نقلها لعدة الحرة فعدة عدة الحرة للوفاة بعد ان كانت عدتها اقراءين وسواء تقدمت لها حيضة أو لا ولو كان الزوج مات قبل عتقها فانها نعت عدة الامة لان الموت لما نقلها الى مصادفها حرة وانما مصادفها أمة لكنها تنتقل عن حيضتين الى شهرين وخمس ليال (ص) ولا موت زوج ذمية أسلمت (ش) أي ولا ينقل لعدة الوفاة عن الاستبراء موت زوج ذمية أسلمت وقبلنا يكون أحق بها ان أسلمت في عدتها ثم مات قبل ان يسلم قبل تمام عدة اسلامها فتستمر على استبرائها بثلاثة اقراء فلما كان أحق بها وبقربها لو أسلمت في عدتها ترغيبا في الاسلام فيمتوهم انه كوت زوج مطلقة رجعية قبل انقضاء عدتها فانتقل الى عدة الوفاة فدفع ذلك التوهم لانها في حكم البائن ولو أسلم ثم مات استأنفت عدة وفاة (ص) وان أقرب بطلاق متقدم استأنفت العدة من اقراره (ش) يعني ان الشخص اذا أقر في صحته انه وقع منه طلاق على زوجته ولا بينة له بذلك فانه يؤخذ باقراره في الطلاق فيلزمه ما أقرب به من أمر الطلاق ولا يقبل منه في تاريخ الطلاق المتقدم لانه يتم على اسقاط العدة وهي حق لله تعالى فتستأنف المرأة العدة من يوم أقرب بالطلاق أما ان كانت له بينة تشهد باقراره فالعدة من الوقت الذي ذكرت فيه البينة انه طلق فيه



(قوله وأما لو كان منكر الخ) لا يخفى ان شهادتها عليه في حالة الانكار كشهادتها في حالة الاقرار في أن العدة تحسب من يوم الطلاق على الراجح كما يظهر من كلام ابن عرفة وقيل من يوم الحكم (قوله فقد مر في باب الخلع الخ) قد علمت ان الحكم واحد في فائدة الخ من بلغها موت زوجها بعد مدة تنقضي فيها عدتها فلا تستأنف عدة (قوله فقد مر في باب الخلع) والحاصل انه إما أن يحصل من الشخص اقرار مجرد أو يحصل منه اقرار وتشهد البينة بما (٢٨٦) أقرب أو تشهد عليه البينة به وهو منكر له أو تشهد عليه البينة بعد موته بطلاقه

ففاعل أقرب هو الصحيح بدليل قوله وورثته فيها واللاكن ان رثها لا ينفي بدليها كما مر في الخلع والاقرار به فيه كانشائه (ص) ولم يرثها ان انقضت على دعواه (ش) يعني انه اذا أقر في صحته بطلاق متقدم وقدم مضى مقدار العدة قبل اقراره فانه لا يرثها حيث لا يعترفه انها صارت منه أجنبية ولا رجعة له عليها ان كان الطلاق رجعي لانها قد خرجت من العدة (ص) وورثته فيها (ش) يعني أن المرأة ترث المقر بالطلاق الرجعي في العدة التي استأنفتها من يوم اقراره بالطلاق الرجعي وان كان الطلاق بائناً لم يتوارثا بحال وانما لم يرثها اذا انقضت على دعواه وورثته فيها لان المكلف يسرى اقراره على نفسه ولا يتبعده الى غيره فلو انقضت العدة المستأنفة فلا توارث بينهما ولا تعارض بين هذا وبين قوله في باب الخلع والاقرار به فيه كانشائه والعدة من الاقرار أى ولها الارث فيها وبعد هذا لان هذا المقر صحيح وذلك مريض (ص) الا أن تشهد بيته له (ش) هذا الاستثناء راجع لقوله استأنفت ولقوله وورثته فيها فيكون العدة هنا من يوم الطلاق أى من اليوم الذي قالت البينة أنه وقع الطلاق فيه ولا ارث ان انقضت العدة على ما أرخت البينة والمريض كالحكيم في هذا اذا صدقته فلا ارث لها أيضاً ولكن تكون العدة من يوم الاقرار مخافة التواطؤ على اسقاط العدة وقوله الا أن تشهد الخ هذا اذا كان مقر ايدل عليه قوله له وأما لو كان منكر أو شهدت عليه البينة فقد مر في باب الخلع (ص) ولا يرجع بما أنفقت المطلقة ويغرم ما تسلف (ش) يعني ان الانسان اذا طلق زوجته وبعد طلاقه وقبل علمها به أنفقت من ماله شيئاً فانه لا يرجع عليها به لعذرها بعدم علمها بالطلاق وهو مفروض اذ لم يعلمها بالطلاق فان كانت تسلفت شيئاً وأنفقت قبل علمها بالطلاق فانها ترجع عليه به ومثل قوله ويغرم ما تسلفت ما أنفقت من ماله وكلام المؤلف مقيده بما اذا لم يخبرها من يشهد بخبره الطلاق محمد فلو قدم عليها رجل واحد يشهد بطلاقها فاعلمها أو رجل واحد فليس ذلك بشئ حتى يشهد عندها من يحكم به السلطان في الطلاق (ص) بخلاف المتوفى عنها والوارث (ش) يعني ان الشخص اذا مات فأنفقت زوجته من ماله شيئاً بعد موته وقبل علمها بالموت فان الورثة ترجع عليها به وكذلك الوارث اذا أنفق شيئاً من مال مورثه بعد موته وقبل علمه بالموت فانه لا يختص به وترجع الورثة عليه به لان مال الميت صار للجميع الورثة لا يختص به واحد دون غيره ولما كانت عدة المسترابة سنة حرة أو أمة واستبرأؤها في انتقال الملك ثلاثة أشهر فقد يجتمع الموجبان بين ما يبرئها منه بقوله (وان اشتريت أمة معدة من طلاق) ولم تستر بحت ان مضى قرآن للطلاق وحبيضة للشراء فان اشتريت قبل أن تحيض شيئاً من عدة الطلاق حلت منها ما يقرأين عدة الطلاق أو بعد قرء منها حلت منها ما بالقرء الباقي أو بعد مضى القرأين حلت من الشراء بحبيضة ثالثة (ف) ان (ارتفعت حبيضتها) بعد الشراء (حلت) بأقصى الاجلين وهو قوله (ان مضت) لها (سنة للطلاق) عدة طلاق المسترابة (وثلاثة) من الأشهر (للشراء) استبرأؤها فان اشتريت بعد تسعة أشهر حلت بمضي سنة من يوم الطلاق وبعد عشرة أشهر بمضي سنة وشهر وبعد أحد عشر شهراً بمضي سنة

فاذا حصل من الشخص الاقرار المجرد فالعدة من الاقرار سواء كان المقر صحيحاً أو مريضاً وأما الارث فان كان المقر صحيحاً فانه ما يتوارثان حيث كان الطلاق رجعي مادامت العدة على دعواه باقية فان انقضت لم يرثها ورثته هي ان كانت العدة المستأنفة باقية مالم تصدقه على مادعاه فان صدقته فلا ارث لها والعدة من الاقرار وأما ان كان الطلاق بائناً فلا ارث وان كان المقر مريضاً فانها ترثه في العدة وبعد ما ولو كان الطلاق بائناً وأما ان انضم الى الاقرار الشهادة فانه يعمل بالشهادة وتكون العدة من يوم أرخت وهو ما أقرب له من يوم الشهادة ولا فرق بين المريض والصحيح وأما ان شهدت على شخص بيته بالطلاق وهو منكر فهل تعد من اليوم الذي شهدت البينة بوقوع الطلاق فيه كما اذا شهدت البينة له وهو الراجح كما يظهر من كلام ابن عرفة أو من يوم الحكم كما ذكره ابن محرز واقصر عليه أبو الحسن (قوله) ولا يرجع بما أنفقت المطلقة ولو أقام بيته تشهد له بصدق دعواه وكذا ما أنفقت من ماله خلافاً لقول ابن نافع لا يغرم لها ما أنفقت من عند ما لا يلزم بالغبن اتفاقاً كأن تسلفت ما يزيد على نفقتها (قوله) حتى يشهد عندها الخ) وهو

الشاهد ان العادلان كما أفاده بعض الشيوخ (قوله بخلاف المتوفى عنها والوارث) أى الكبير وأما الصغير فلا الا أن يكون له مال معلوم (قوله عدة المسترابة) فيه تسميح لان العدة انما هي الثلاثة أشهر الاخيرة وأما التسعة الاول فهي استبراء ولذلك قال فان اشتريت بعد تسعة وذلك لانها اذا اشتريت قبل تسعة لا يقال لها اشتريت معدة طلاق



(قوله من ارتفعت حيضتها الرضاع فانها لا تخرج من العدة الا بقرأين) واندرج استبرأؤها فيها لانه لا يتصور تأخر استبرأائها عن عدتها  
وأما المستحاضة ان ميزت بين الدمين فأمرها واضح كالتي لم تكن مستحاضة خلاف اللعب وان لم تميز رخصت تسعة للريبة ثم اعتدت بثلاثة  
أشهر واستبرأت بثلاثة أشهر من يوم الشراء فان اشترت أثناء التسعة لا يقال اشترت معتدة طلاق وبعدها قد يستويان وقد يتأخر  
استبرأؤها عن عدتها وبق ما اذا كانت لا تحيض لصغرها أو يأس أو طلق لذل فعدة طلاقها ثلاثة أشهر كاستبرأائها ولا يتصور في هذا  
تأخرها عنه بل تساويها أو تأخر زمن الاستبراء عن زمن العدة (قوله وهما الشهران وخمس ليال) لا يخفى ان الشهرين وخمس ليال  
انما تكون في التي لم يدخل بها أو التي دخل بها وكانت يائسة أو صغيرة أو لم تكن وليكن حاضت فيها وأما اذا دخل بها فثلاثة أشهر ان  
كانت غصى قبل زمن حيضتها أو غصى بعد زمن حيضتها وتأخر غير مرض أو رضع عند غير ابن عرفة وأما عند ابن عرفة فتعكث  
تسعة أشهر ما لم تحض قبلها وأما المرض أو رضع فثلاثة أشهر لكن شهران وخمس ليال عدة (قوله ان لم تسترب) ظاهره انه  
راجع لحيضة الاستبراء أي تنتظر حيضة الاستبراء ان لم تسترب أي بتأخير الحيض فان استربت به انتظرت ثلاثة أشهر أي ما لم  
تحض بشئ في بطنها والا انتظرت تمام تسعة أشهر من يوم الشراء (٢٨٧) فان زالت الريبة حلت (قوله فتنتظر الحيضة الخ)  
راجع لما اذا لم تسترب بقي انه

شهرين من يوم الطلاق وبعد سنة فحصى ثلاثة أشهر من يوم الشراء ويستثنى من كلامه من  
ارتفعت حيضتها الرضاع فانها لا تخرج من العدة الا بقرأين (ص) أو معتدة من وفاة أقصى  
الاجلين (ش) يعني ان الامة المتوفى عنها زوجها اذا اشترها شخص في عدة الوفاة فانه يجب  
عليها ان تعكث أقصى الاجلين وهما الشهران وخمس ليال عدة الوفاة وحيضة استبراء لنقل  
الملك ان لم تسترب أو ثلاثة أشهر ان استربت فتنتظر الحيضة ان مضى الشهران وخمس قبلها  
وتمامهما ان حاضت قبل تمامهما \* ولما انتهى الكلام على أقسام العدة الستة معتدة  
ومر تابة بتأخير الحيض وصغيرة ويائسة وحامل ومر تابة بالحمل وكان من متعلق عدة الوفاة  
الاحداد ما يؤخذ من الحد وهو المنع يقال حددت الرجل من كذا اذا منعتة ومنه الحدود  
الشرعية لانها منع ويقال للبواب حدد او يقال حددت وأحدث وهو كما قال ابن عرفة ترك ما هو  
زينه ولو مع غيره فيدخل ترك الخاتم فقط للمبتدلة فقوله ولو مع غيره أي ان ترك ما هو زينته  
وحده أي ما يترتب به كثوب الزينة وحده واجب وكذا ما يترتب به مع غيره فيدخل في ذلك من  
كان لها خاتم فقط وهي مبتدلة ولا زينة لها فيجب عليها طرح الخاتم كما ذكره الشيخ قالوا ولو  
حديد او هو صحيح أشار اليه بقوله (ص) وتركت المتوفى عنها فقط وان صغرت ولو تكايسة  
ومفقود زوجها (ش) يعني انه يجب على المرأة الكسيرة في عدة الوفاة دون الطلاق ترك  
التزين وأما الصغيرة فيجب على وليها ان يحجبها ما يتجنبه الكسيرة وعلى الامة والذمية يتوفى  
عنها زوجها المسلم وانما شرع الاحداد لانه يمنع تشوف الرجل اليها لانها اذا تزنت يؤدي الى  
التشوف وهو يؤدي الى العقد عليهم في العدة وهو يؤدي الى الوطء وهو يؤدي الى اختلاط  
الانساب وهو حرام وما أدى الى الحرام حرام وأما المطلقة فلا احداد عليها رجعية كانت أو

تخص لكون الشهرين وخمس ليال بآتيان قبلها بأن كان الحيض يأتيها بعد أربعة أشهر ومات زوجها عقب الطهر فانها تعتد بثلاثة  
أشهر فاذا عقب ذلك الموت الشراء فلا تكون الحيضة هنا الامتأخرة عن العدة فتنتظرها فان كانت الحيضة تأتيها عقب شهرين  
في الفرض المذكور وتأخرت فحلت بضئ ثلاثة أشهر من يوم الشراء ولا يكون الا بعد مضئ ثلاثة العدة فان استربت بحس البطن في  
الفرض المذكور فلا بد من تسعة من يوم الشراء ولا يكون الا بعد التسعة التي هي للوفاة فان زالت الريبة حلت (قوله ولما انتهى الكلام  
على أقسام العدة) الاولى ان يقول أقسام صاحب العدة (قوله الاحداد مأخوذ) من أخذ المصدر المزيدي من المصدر المجرد وقوله ويقال  
حدث الخ أي يقال مزيديا ومجردا (قوله ترك ما هو زينته) هذا غير مانع لشمله من ترك ما هو زينته وهي غير معتدة سواء كانت ذات  
زوج أم لا مع انه ليس من الاحداد ولو قال ترك ما هو زينته ولو مع غيره لزوجته مات زوجها السلم من ذلك (قوله قالوا) ليس القصد التبري  
بدليل قوله وهو صحيح (قوله وتركت الخ) الدوام كالا ابتداء فيجب عليها أو على وليها زرع ما يأتي ويدخل في المتوفى عنها من تعدد الاقراء  
وذلك في المنكوحه فاسد اجماعا عليه (قوله وهو حرام) لا يخفى ان الحرمة انما تتعلق بالافعال واختلاط الانساب ليس فعلا فالحرمة انما  
هي متعلقة بسببه وهو الوطء والعقد أي واختلاط الانساب يؤدي لعدم تعاهد الا بآء الاولاد وذلك يؤدي الى هلاك الذرية

تخص لكون الشهرين وخمس ليال بآتيان قبلها بأن كان الحيض يأتيها بعد أربعة أشهر ومات زوجها عقب الطهر فانها تعتد بثلاثة  
أشهر فاذا عقب ذلك الموت الشراء فلا تكون الحيضة هنا الامتأخرة عن العدة فتنتظرها فان كانت الحيضة تأتيها عقب شهرين  
في الفرض المذكور وتأخرت فحلت بضئ ثلاثة أشهر من يوم الشراء ولا يكون الا بعد مضئ ثلاثة العدة فان استربت بحس البطن في  
الفرض المذكور فلا بد من تسعة من يوم الشراء ولا يكون الا بعد التسعة التي هي للوفاة فان زالت الريبة حلت (قوله ولما انتهى الكلام  
على أقسام العدة) الاولى ان يقول أقسام صاحب العدة (قوله الاحداد مأخوذ) من أخذ المصدر المزيدي من المصدر المجرد وقوله ويقال  
حدث الخ أي يقال مزيديا ومجردا (قوله ترك ما هو زينته) هذا غير مانع لشمله من ترك ما هو زينته وهي غير معتدة سواء كانت ذات  
زوج أم لا مع انه ليس من الاحداد ولو قال ترك ما هو زينته ولو مع غيره لزوجته مات زوجها السلم من ذلك (قوله قالوا) ليس القصد التبري  
بدليل قوله وهو صحيح (قوله وتركت الخ) الدوام كالا ابتداء فيجب عليها أو على وليها زرع ما يأتي ويدخل في المتوفى عنها من تعدد الاقراء  
وذلك في المنكوحه فاسد اجماعا عليه (قوله وهو حرام) لا يخفى ان الحرمة انما تتعلق بالافعال واختلاط الانساب ليس فعلا فالحرمة انما  
هي متعلقة بسببه وهو الوطء والعقد أي واختلاط الانساب يؤدي لعدم تعاهد الا بآء الاولاد وذلك يؤدي الى هلاك الذرية



(قوله يدب) بدل مهملة في نسخته والمناسب نقطتها أي يدفع كياسته فادمن اللغة (قوله كافي زوجه الخ) غنيل لقوله حكما (قوله على المشهور) أي تركت المفقود وزوجها على المشهور ومقابله ما لابن الماحشون من انه لا احاد عليها (قوله ما لم تكن اللا بسنة ناصعة البياض) أي خالصة البياض أي وغير قوم هوز ينتم (قوله والتجريفه) وان لم يكن لها صنة غيره اذا كانت تباسره بنفسها فان كان يباسر غيرها لها بأمرها نكاح لم تنع (قوله حلفت ٢٨٨) لثمان بهاجر) فيه ان المثلة حرام فكيف يجيبها لذلك ويمكن الجواب

بأنها مثله من حيث انها لم تعهد فلا ينافي الجواز بعد ذلك الحاصل من الامر وانتفى كونه مثله (قوله فلا غنط الخ) أي فلا غنط امتشاطا مالا بسا أو مصاحبا بجناء أو كتم (قوله ولا بشئ فيه دهن) كدهن الياسمين (قوله يذهب جمرته) أي الاصلية فلا ينافي وجود جمره أخرى في القاموس والكنتم محركة ثبت يحاط بالجناء ويخضب به الشعر فيبقى لونه وأصله (قوله والشيرق) بمثناة تحتية بعد الشين في نسخته والذي في عب بكسر الشين المجعلة فباء موحدة ساكنة فراء مهملة مكسورة قفافي وتبدل جميعا وهو دهن السهم الذي يقال له عندنا سيرج (قوله مما لا يختصم في رأسها) أي تفوح رائحته بأن يجعل شئ من الطيب في الدهن ويجعل في الرأس فتفوح رائحته فيها (قوله زاد غيره) أي غير مالك وقوله اللخمى عن أشهب أي نقل اللخمى ذلك عن أشهب وفي بهرام نقل ذلك عن العتبية وعبارته محتملة لان يكون الذي زاد مالك أو ابن القاسم فراجع (قوله الا لضرورة) انظر هل هي ظاهرها أو مطلق الحاجة فائدة لا بأس باكتحال الرجل لضرورة دواء وغيرها قولان عن مالك بعدم الجواز والجواز

بأنه بالبتات أو دونها لان الزوج باق يدب عن نفسه ان ظهر رجل وقوله المتوفى عنها حقيقة أو حكما كافي زوجه المفقود تعدد عدة الوفاة بعد ضرب الاجل على المشهور وقوله (التزين بالمصبوغ) هو مفعول تركت أي التجميل بالمصبوغ (ص) ولو أدكن ان وجد غيره (ش) الادكن ما فوق لون الحرة ودون السواد وهو بالدال المهملة وهو المسمى بالحاجي وظاهر قوله ان وجد غيره ولو يبيعه واستخلاف غيره (ص) الا الاسود (ش) أي فيجوز لها البسه ما لم يكن زينة قوم وما لم تكن اللا بسنة ناصعة البياض (ص) والتخلي والتطيب وعمله والتجريفه (ش) أي ويجب عليها ترك لبس الحلي ولو خافا وقرطا وأخذن هذا جواز نقب أذن المرأة لبس القرط ويؤيده ان سارة حلفت لثمان بهاجر فخصته ونقبت أذنها بأمر الخليل وكذا يجب عليها ان تترك التطيب فلا تمسه ولا تعمله ولا تجريفه لان في ذلك أي في التطيب والتخلي والزينة داعية الى النكاح وتنهيج الشهوة فنعت من ذلك (ص) والتزين فلا غنط بجناء أو كتم (ش) ما تقدم من التزين المراد به الملبوس وأما التزين هنا فالمراد به التزين في البدن فلا غنط بجناء بالمدا ولا بشئ فيه دهن ولا بكنتم وهو شئ أسود يصبغ به الشعر يذهب جمرته ولا يسوده (ص) بخلاف نحو الزيت والسدر واستحداها (ش) يعني انه يجوز لها ان تدهن بالزيت والشيرق والادهان غير المطيب والشيرق بكسر الشين المجعلة وآخره قاف ويقال بالحليم وهو دهن السهم وكذلك لها ان غنط بالسدر ونحوه مما لا يختصم في رأسها وكذلك لها ان تخلق عانتها وهو المراد بالاستحدا وان كانت زينة لكنها لم يظهر (ص) ولا تدخل الحمام ولا تطلى جسدها (ش) يعني ان المتوفى عنها زوجها لا يجوز لها ان تدخل الحمام في زمن عدتها ولا تطلى جسدها بالنورة قال مالك لا بأس ان تحضر العرس ولا تنمأ فيه بما لا يلبسه الحاد ولا تنبت الا في بيتها زاد غيره لا بأس ان تنظر في المرأة وتحتجم وتعلم اطفارها وتنقب بطيب اللخمى عن أشهب (ص) ولا تكتحل الا لضرورة وان بطيب وتسمه نهارا (ش) يعني انه لا يجوز للمرأة المتوفى عنها زوجها ان تكتحل الا اذا دعت الضرورة الى ذلك فلا بأس به لاسلا وان بطيب وتسمه نهارا فاقوله وان بطيب راجع لمفهوم قوله الا لضرورة فهو مبالغه في الجواز وقوله الا لضرورة يرجع لمسئلة الاكتحال كما هو مقتضى صنيع التوضيح لانه أفرد مسئلة الاكتحال بقوله اخرى واستثنى منها الضرورة واحدة ولم يستثن منها الضرورة وأفرد مسئلة الاكتحال بقوله اخرى واستثنى منها الضرورة وجوز الطخني رجوعه لقوله ولا تدخل الحمام وما عطف عليه وظاهر قوله وتسمه نهارا في السكحل مطلقا سواء كان بطيب أم لا والذي عند الابي ان محل هذا حيث كان بطيب \* ولما أنهى الكلام على العدة وكان سببها أمرين طلاقا و وفاة شرع فيما يحتملها وهي عدة امرأة المفقود في بعض صورها وآخره ابن الحاجب عن الاستبراء والتدخل وتبعه ابن عرفة فقال

فصل في لذكر المفقود وأقسامه الاربعة ومعلقاته (ص) ولزوجه المفقود الرفع والخلاف في الاغذ وغيره جائز قطعوا لا كتحال سنة عند الشافعية لا المالكية ويجوز للرجل لبس معصفر وخز عرقاله للقاضي البدر (قوله وجوز الطخني) وهو الظاهر واقتصر عليه اللقاني ويدل له قول أبي الحسن ودين الله يسر وجه بعضهم بقوله وينبغي رجوعه للسكحل والحناء (قوله والذي عند الابي) اقتصر عليه عب فيشعر بترجيحه فصل في المفقود (قوله وهي عدة امرأة المفقود في بعض صورها) وهو القسم الاول أي من حيث انه يقدر ميتا بعد عدة وفاة ومن حيث انه يقدر طلاقا بعد عدة طلاق الا أن المشهور تعدد عدة وفاة ومقابله يلزمه أقصى الاجلين ومنهم من أجزى ذلك على لزوم الاحاد لها (قوله ومعلقاته) أي وما يتعلق به



من الاحكام (قوله بالنكس) أى كسر الفاء وكذا قوله بالضم (قوله فهى فاقد بلاها) لانه ليس المقصود الحدوث كفى حائض (قوله مطلقا) أى سواء كان مفقودا بلاد الاسلام أو مفقودا غيرها من المفايد الآتية (قوله فيخرج الاسير) فضيئة ان الاسير لا يمكن الكشف عنه والمفقود فى بلادهم يمكن الكشف عنه وذلك لان الاسير يحجز عليه ويمنع من الاياب والذهاب الا أنه ينسكده على ذلك انه سياتى بفيد استواء الحكم فى مفقود أرض الشرك والاسير فى البقاء لمضى مدة التعمير (قوله ابن عات والمحبوس) أى ويخرج المحبوس (قوله أى قاضى السياسة) أى حاكم السياسة كالكاشف الذى ينزل يحكم فى البلد أو قائم مقام الذى ينزل فى القرى (قوله وهو كذلك) هذا للقانى وقوله أضبط أى أولى وأحوط وفى عب ان الذى يفيد هذه النقل انها حيث أرادت الرفع ووجدت الثلاثة وجب القاضى فان رفعت مع وجوده للوالى ووالى الماء صح ذلك وان رفعت للمسلمين مع وجوده بطل كإثباته (٢٨٩) من ابن عرفة وأمان لم يكن قاض

فقتير فيها فان رفعت لجماعة المسلمين مع وجودهما فالظاهر الصحة ولا فرق فى القاضى بين أن يكون قاضى انكحة أو غيره والظاهر ما قاله اللقانى (قوله كقوله ان غبت عند فأنت طالق) الاولى حذف ذلك ويقتصر على ما بعده من قوله أو أمرك بيدك وذلك لانه فى الاول تطلق بمجرد الغيبة (قوله وعلم من قوله ان دامت نفقتها الزوجية والبقاء) لا يخفى ان الزوجية مأخوذة من قوله ولزوجة المفقود (قوله والواحد منهم كاف) فيه نظر لان المصنف قال لجماعة والجماعة أقلها ثلاثة قاله بعض شيوخ شيوخنا (قوله كما صرحوا به فى باب المين) أى عند قوله وبر ان غاب الخ أى حيث ذكر المصنف جماعة المسلمين تنبيهه انظر هل أجرة البعث على الزوج أو الزوجة أو بيت المال لم أقف فيه على نص ابن ناجى الصواب على المرأة لانها طالبة للفراق لاسيما اذا ادعى منع عدوله عن الاتيان

للقاضى والوالى ووالى الماء (ش) المفقود من فقد بالفتح يفقد بالنكس فقد انما بالنكس وفقدنا بالضم يقال فقدت المرأة زوجها فهى فاقد بلاها قاله النووى والمفقود هو الذى يغيب فيه نطق أثره ولا يعلم خبره والمراد به هنا المفقود فى بلاد الاسلام وعرفه ابن عرفة مطلقا بقوله من انقطع خبره يمكن الكشف عنه فيخرج الاسير ابن عات والمحبوس الذى لا يستطاع الكشف عنه ومعنى كلام المؤلف ان لزوجة المفقود فى بلاد الاسلام بدليل ما يأتى حرا كان أو عبدا صغيرا كان أو كبيرا كانت مدخولا بها أم لا صغيرة كانت أو كبيرة حرة كانت أو أمة ان رفع أمرها الى القاضى أو الى والى والى وهو قاضى الشرطة أى السياسة والى ولاية المياه وهم الذين يأخذون الزكاة ليكشفوا عن أمر زوجها اذا لحق لها ولها ان لا ترفع وترضى بأقامتها فى عصمتها حتى يتضح أمره وظاهر كلامه ان الثلاثة فى مرتبة واحدة وهو كذلك لكن القاضى أضبط وقوله المفقود أى الذى له مال بدليل قوله ان دامت نفقتها ولا شرط لزوجه وأما التى لها شرط كقوله ان غبت عند فأنت طالق وأمرك بيدك فأخذها بالشرط أحسن كان له مال أم لا أما الذى لا مال له ولا شرط لها فلها ان تطلق لعدم النفقة وعلم من قوله المفقود الغيبة وعلم من قوله ان دامت نفقتها الزوجية والبقاء فى العصمة فالقصول الثلاثة التى تشتهى مأخوذة من كلامه (ص) والاف لجماعة المسلمين (ش) أى فان لم تجد المرأة أحدا من ذكراها ترفع أمرها الى جماعة المسلمين والواحد منهم كاف كما صرحوا به فى باب المين وأخرج المؤلف بالزوجة أم الولد وما فى حكمها (ص) فتأمل أربع سنين ان دامت نفقتها والعبء نصفها من الججز عن خبره (ش) يعنى ان المرأة المفقود زوجها فى بلاد الاسلام وسببأتى حكم غيره اذا رفعت أمرها للقاضى أو لمن ذكر معه فانه يكلفها أن تثبت الزوجية وان زوجها غائب وأنها باقية فى عصمتها الى غيبته ثم بعد ذلك يسأل الحاكم من معارف زوجها ومن جيرانه وأهل سوقه ثم يرسل الى البلد الذى يظن به انه خرج اليه ويكتب فى كتابه صفة زوجها وحرقة واسمه واسم أبيه فاذا عاد اليه الخبر بعد معرفة موضعه ضرب لها الاجل وهو أربعة أعوام والراجح ان هذه المدة تعبد لفعل عمر وأجعت الصحابة عليه وقيدل لانها غاية أمد الحمل أولانها أقصى ما ترجع فيه المسكيات فى بلاد الاسلام ذهابا وايابا وهذا فى حق الزوج الحر وأما العبد فيؤجل نصف الحر

(٣٧ - خرشى ثالث) لبلده واختار شيخنا الغبر بنى أنها من بيت المال انتهى ويمكن الجمع بين القولين كما قال بعضهم بانها عليها اذا كان لها مال فان لم يكن لها مال فن بيت المال انتهى (قوله وما فى حكمها) كالمدة (قوله ان دامت نفقتها) أى من ماله ولو غير مدخول بها وغير داعية له قبل غيبته ومثلها فى فرض نفقتها فى ماله مطابقة لغائب غير مفقود ولم يكن دخل بها ولم تدع قبل الغيبة حيث طلبتها الا ان قربت الغيبة أو بعدت وما يأتى فى النفقات من اشتراط الدعاء اليه فى الحاضر فقط (قوله لفعل عمر الخ) لا يظهر أن يكون تعليلا لقوله والراجح الخ (قوله وقيل لانها غاية أمد الحمل) يرده قول مالك لو أقامت عشرين سنة ثم رفعت استوفى الاجل لها وبانها تضرب لامرأة الصغیر والصغيرة والبالغة وحيث لا يحشى حمل (قوله أولانها أقصى الخ) يرد ذلك قول مالك ان الاربع تسنة نف بعد البأس وأيضا يرده انه على القول الاخير وهو ان الاربع من يوم الرفع أنه لو رجع الكشف بعد سنة فتتظر عام الاربع فلو كانت العلة كونها أمد الكشف لم تنتظر عام الاربع



(قوله وهو المشهور الخ) ومقابلته أنه أربع كالحروا منتظره ابن عبد السلام والمصنف وزاد في تصريف الاجل هنا والاعتراض والايلاء  
مشكل اذ السبب مستوفيه الحروا العبد (قوله فان لم يكن له مال طلق عليه) ويأتي هنا وهل يطلق الحاكم أو يأمرها به ثم يحكم وهو هذا  
الطلاق رجعي وعدته عدة طلاق (قوله دخل بها (٢٩٠) أم لا) ولا ينافيه قوله بعد وقد طلاق يتحقق الخ لان قضيته انه اذ لم يدخل بها

لا عدة عليها وقد حكم بان عليها  
العدة لانه تقدير فقط لاجل حلها  
للاول ان جاء وكان قد طلقها قبل  
العقد طلقتين وانما قال كالوفاة  
لان هذا تعويث لاموت حقيقة  
ولكونه تعويثا رجح عدم تعجيل  
ما أجل ويكمل لغير المدخول بها  
الصداق على ما به القضاء وقيل  
لا انظر عب (قوله وهو الاقرب)  
انما كان اقرب لان العدة ليست  
سببا في الاسقاط حتى تكون الباء  
للسببية والمعنية وان صحت لكن  
ليس المعنى عليها بل المعنى انما هو  
على الظرفية فالذوق حاكم بأن  
الظرفية أولى وان صحت المعينة  
وقول الشارح أي وسقطت راجع  
للسببية (قوله لانه سياتي ان  
الضرب لواحدة ضرب لبعيتهن)  
فلوقلنا وليس لمن ضرب لها الاجل  
لاقتضى ان الضرب لواحدة ليس  
ضربا لبعيتهن وليس كذلك وذلك  
لان قوله وليس للمرأة التي ضرب  
لها الاجل يفهم منه وأما المرأة التي  
لم يضرب لها الاجل مع ان هذا  
لا يظهر لان الضرب لواحدة ضرب  
لبعيتهن (قوله وظاهر كلام  
الشارح في شامله) ليس بظاهر وذلك  
لانه قال ان لها البقاء بعد انقضاء  
الاجل انتهى فيقال أي وقبل  
الشروع في العدة (قوله وان كلام  
أبي عمران) مقابل كلام أبي عمران  
هو الذي حل عليه أولا بل هو  
المعتمد (قوله يتحقق) يجوز بناءه

وهو المشهور كما في الايلاء والاعتراض ومحل التاجيل المذكور مع دوام النفقة بان يكون  
للمفقود مال ينفق منه على امرأته في الاجل وأما ان لم يكن له مال طلقت عليه من الات  
كالمعسر وكذلك لو كان له مال لا يكفي في الاجل فاتها تطلق عليه قبل الاجل بعد فراغ ماله  
وسواء المدخول بها ومن فرض لها قبل ذلك وغيرهما (ص) ثم اعتدت كالوفاة (ش) أي  
ثم بعد أن كشف الحاكم عن أمره ولم يعلم خبره ولا موضعه فان زوجته تعتد حينئذ كعدة  
الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام ولا نفقة لها فيها لانه متوفى عنها بخلاف الاجل كما مر وسواء  
دخل بها أم لا فان بين تقدم موته ردت ما أنفقت بعد الوفاة وكذلك الورثة (ص) وسقطت  
بها النفقة (ش) الضمير المحرور بالحرف عائدا على العدة والباء تحت مل أن تكون للسببية  
وتحت مل أن تكون بمعنى مع أي وسقطت النفقة بسبب اعتدادها ويحتمل ان تكون  
لظرفية وهو الاقرب أي وسقطت النفقة في زمن الاعتداد لان المتوفى عنها لا نفقة لها  
وهنا انما تعتد للوفاة ولو حاملا (ص) ولا يحتاج فيها الاذن (ش) يعني ان المرأة لا تحتاج  
بعد انقضاء الاجل الى اذن الامام في العدة وكذلك لا تحتاج بعد العدة الى اذن في التزويج  
لان اذ نه حصل بضرب الاجل أولا (ص) وليس لها البقاء بعدها (ش) أي وليس  
لامرأة المفقود أن ترجع الى العصمة بعد الشروع في العدة لانه لما مضى بعد العدة وجبت  
عليها العدة والا حداثا فليس لها أن تسقط ما وجب عليها باختيارها وأما في الاربع سنين  
فلها ذلك لانها لم تجب عليها ومتى رفعت بعد ذلك ابتدئ لها الاجل وقوله لها أي لمن قامت  
لا لمن ضرب لها الاجل لانه سياتي أن الضرب لواحدة ضرب لبعيتهن وان أبين ويحتمل  
أن يريد المؤلف بقوله بعدها أي بعد تمام العدة كما ذكره الشيخ أبو بكر بن عبد الرحمن  
قال لانها لا يجب لغيره ولا جسه في أنه ان قدم كان أحق بها لانها على حكم الفراق حتى تظهر  
حياتها اذ لو ماتت بعد العدة لم يوقف له منها ارث انتهى وظاهر كلام الشارح في شامله ترجيح  
هذا الاحتمال وان كلام أبي عمران مقابل (ص) وقد طلاق يتحقق بدخول الثاني (ش)  
يعني انه لا بد من تقدير وقوع طلاق من المفقود عند ابتداء العدة بقيتها عليه ويتحقق  
وقوع ذلك الطلاق المقدر في أول العدة عند دخول الثاني حكما قاله في الارشاد حتى لو جاء  
الاول قبل دخول الثاني كان الاول أحق بها فاذا دخل الثاني فقد بان من الاول وتأخذ  
من المفقود جميع الصداق وان لم يكن دخل بها كالميت وكالمعتز بعد التولم له لانه قد وقع  
ومضى (ص) فتحل للاول ان طلقها اثنتين (ش) يعني ان المفقود لو كان طلقها قبل هذه  
طلقتين ثم دخل بها الثاني ثم مات عنها أو طلقها فانها تحل للاول بعصمة جديدة لان الطلقة  
الثالثة التي بقيت من عصمة المفقود قد وقعها عند ابتداء العدة ويحققها دخول الثاني  
بالمرأة فاذا طلقها الثاني حلت للاول بعصمة جديدة وانما تحل للاول اذا حصل من الثاني وطء  
يحل المبسوطة بان يكون لانكره فيه ولا بد من اعتبار كونه من بالغ وغير ذلك مما هو مذكور في  
محله كما هو ظاهر كلامهم فحين يحل البتوة اذ لم يفرقوا بين من أبتها المفقود وبين غيره وبه صرح

للفاعل أي بتقرر ويثبت وقوعه وللمفعول أي ان الحاكم يحققه ويقرره (قوله يعني الخ) حاصله ان الطلاق واقع حين بعض  
الاخذ في العدة وانما دخول الثاني يحقق وقوعه أي بظهور وقوعه والمراد بالدخول خلوة بها وان أنكر التلذذ بها لان الخلوة مظنة  
واندفع هذا الشكال بعض بان هذا ليس جاريا على الاصول بوقوعه في عصمة الثاني وبأن العدة قبل وقوعه ولا نظيره (قوله حكما الخ)  
راجع لقوله وقوع أي الوقوع حكما لا حقيقة هذا ما يستفاد من الارشاد أي وقوع حكم به الشرع لا بايقاع موقع (قوله لانه قد وقع ومضى)



عالمه المحذوف أي ولا يرد ذلك ان قدم لانه قد وقع ومضى أي في صورة عدم الدخول (قوله أو بعد الدخول الخ) أي أو بعد الدخول مع علمه بمجيء الاول أو بعد مجيئ الاول وتلدز بها علم لكن في فاسد يفسح بغير طلاق فتكون الاول في خمس صور وتكون للثاني في صورتين دخوله غير عالم في صحيح أو فاسد يفسح بطلاق (قوله ان قضى له بها) أي فيها أي بتلك الحال لا يخفى انه اذا عقد بعد عدة المفقود فهي للثاني دخل عالم بموت الاول وانقضاء العدة أولا ولم يدخل فترث الاول في هذه (٢٩١) الصور الثلاث فهي واردة على

قوله وورثت الاول ان قضى له بها ويجاب بان في مفهوم الشرط تفصيلا (قوله المنهي الخ) بفتح الميم وكسر العين وتشديد الياء (قوله) أخبرت بموت زوجها) عبارة عب وهي لعج وأمان نهي أي أخبرت من غير عدلين بموته ومثل المنهي لها من شهدت بينه بموته فترثت ثم قدم فلا نفوت بدخوله أيضا وهذه لا تسمى بالمنهي لها زوجها قاله عجم الا أن يقال تسمى بها نظر الما تبين من حياته والظاهر انه لا حاجة للتقييد بغير عدلين بل ولو عدلان وقد تبين خطوهما (قوله وقبل نفوت الخ) وهناك قول ثالث فان حكم به حاكم فانت بدخول الثاني والام نفوت وأما ان لم يدخل بها الثاني فهي للاول اتفاقا قاله ابن رشد (قوله فان مات القادم فعدة وفاة) وينتظر حينئذ أقصى الاجلين الاربعة أشهر وعشرة أيام بالنظر للقادم وثلاثة أقراء مثلا بالنسبة لمن كانت تحتته فان كانت حاملا من الثاني فعليها أقصى الاجلين الاربعة أشهر وعشر ووضع الحمل (قوله وان لم يكن موته فاشيا) أي هذا اذا كان موته فاشيا صادق بوجود بينة شرعية تشهد بذلك أولا بل وان لم يكن موته فاشيا قال اللقاني أي بان ادعت ذلك أي وأشاعت ذلك فعقد القاضي طانا

بعض الشراح (ص) فان جاء أو تبين أنه حي أومات فكلولين (ش) يعني ان المفقود اذا جاء أو تبين حياته أو تبين انه مات فلا يخلو من أربعة أوجه اما أن تكون الى الان في العدة أو بعد العدة وقبل العقد أو بعد العقد عليها وقبل الدخول أو بعد الدخول فكلها في هذه الوجوه حكم ذات الوليين بزوجهما كل من رجل وتقدم أنها نفوت بتلدز الثاني بها غير عالم ان لم تكن في عدة وفاة من الاول فكذلك هي هنا للمفقود في ثلاثة أوجه وهي أن يحيى أو يتبين انه حي أومات وهي في العدة اتفاقا أو بعدها وقبل العقد على المشهور خلافا لابن نافع أو بعد العقد وقبل الدخول على ما رجح اليه مالك خلافا لابن القاسم ونفوت على المفقود في الوجه الرابع وهو أن يكون الثاني دخل بها أي أو تلدز بها بلا علم وحيث رجعت للاول في الوجة الثلاثة كانت عنده على الطلاق كله أي انه لا يقع عليه طلاق وانما تقع عليه طلبة بدخول الثاني لا قبل ذلك فقوله أومات عطف على حي لانه صفة مشبهة فهو اسم يشبه الفعل أي أو تبين انه مات أو على جاء ولا يتعين عطفه على حي أي فان جاء أومات أو تبين انه حي (ص) وورثت الاول ان قضى له بها (ش) يعني ان امرأة المفقود ترثه ان قضى له بها أي ترثه ان مات في حال قضى له بها وهي أحوال أربعة ان يموت في الاجل أو بعده ولم تخرج من العدة أو خرجت ولم يعقد الثاني أو عقد ولم يدخل (ص) ولو تزوجها الثاني في عدة فكغيره (ش) أي ولو كشف الامر على أنه تزوجها الثاني في وقت تكون فيه في عدة من الاول فكغيره بمن تزوج في عدة مما تقدم في قوله وتأيد تحررها لو طء فان لم يتلدزها ففسخ نكاحه وكان خاطبا ان أحب وان تلدزها في العدة أو وطئها ولو بعدها تأيد تحررها (ص) وأمان نهي لها أو قال عمرة طالق مدعيها غائبة فطلق عليه ثم أثبتة وذو ثلاث وكل وكيلين والمطلقة لعدم النفقة ثم ظهر اسقاطها وذات المفقود تزوج في عدتها فيفسخ أو تزوجت بدعواها الموت أو بشهادة غير عدلين فيفسخ ثم يظهر انه كان على الصحة فلا نفوت بدخول (ش) لما ذكر ان زوجة المفقود على الوجه الذي تقدم نفوت بدخول الثاني كذا ذات الوليين اتبع ذلك بالكلام على مسائل خمسة بتوهم مساواتها لذلك ونسبه على ان الحكم فيها مخالف فلا يفيها الدخول أولها أشار اليه بقوله وأما عطف على مقدر تقديره أما هذه فنفوت بالدخول وأمان نهي لها ويحتمل الاستئناف على غير الاغلب في أما فلا تقدير ولا حذف والمنهي لها زوجها هي التي أخبرت بموته فاعتمدت على الاخبار وتزوجت ثم قدم فالمشهور انها لا نفوت على الاول ولو ولدت الاولاد من الثاني وسواء حكم بموته حاكم أولا وقبل نفوت بدخول الثاني كأمرة المفقود وتعتمد من الثاني بثلاث حيض أو شهر أو وضع حمل وتعتمد في بيتها التي كانت تسكن فيه مع الآخر ويحتمل بينه وبين الدخول عليها فان مات القادم فعدة وفاة ولا ترجع وان لم يكن موته فاشيا لان دعواها شبهة فلو جاء المنهي فطلقها فلا بد من الاستبراء ولا يكفي الوضع من حملها من الثاني لان الوضع ليس من المطلق والفرق على المشهور بينهما وبين امرأة المفقود أن امرأة المفقود لا بد فيها من الحكم والحكم فيها مستند لامر قوی ولا كذلك

ان الشهود عاينوا الموت والا فلا يمكن ان تزوج بدعواها الموت (قوله ولا يكفي الوضع) أي بل تعده حيضة وتنتظر حيضتين (قوله لا بد فيها من الحكم) أي الحكم بضرب الاجل وبعبارة عب ان امرأة المفقود لما احتاجت لاربع سنين أو نصفها احتاجت لحكم ولا كذلك هذه والمراد بالحكم فيما يظهر ضرب الحكم الاجل فالمراد به المحكوم به وقوله لا مرقى وهو الفحص عنه والبعث اليه أي والفرق على القول المشهور من أنها ترجع لزوجها الاول ولا يفيها الدخول



(قوله ثم انه أثبت حين حلفه) الاولى ان يؤخر قوله حين حلفه فيقول ثم أثبت بعد ان له زوجة حين حلفه والمراد انه ثبت ويحلف انه ما قصد الا الغائبة فالحلف متأخر عن الانبات كما هو ظاهر (قوله ثم اثبت زوجها الخ) هذا يقتضي ان اسقاط المرأة نفقتها عن زوجها في المستقبل لازم لها وصرح بذلك عبد الحق في تهذيبه ونقله عنه أبو الحسن ولم يذكر خلافه وهو خلاف ما جزم به القرافي في قواعده من انها لا تسقط ولها الرجوع فيها وقوله ابن الشاط وأما لو ظهر اسقاطها بسبب علمها حين تزوجته انه فقير أو انه من السؤل فان هذه لا تقوت بدخوله أيضا ولو على ما ذكره (٢٩٢) القرافي (قوله أو تزوجت بدعواها الموت لزوجها المفقود) هذه لا تختص

بالمفقود بل تأتي في التي زوجها غائب مطلقا (قوله ثم انها اعتدت وتزوجت) أي بظهور موته (قوله غير عدلين) في شرح شب ومفهوم غير عدلين انها لو تزوجت بشهادة عدلين لم تكن هذه من المسائل اذ لا يتصور فيها تزوجها بالثلاثان نكاح الثاني لا يفسخ بل تستمر له زوجة انتهت وهو لا يخاف ما في شرح عب فانه قال ومثل المنع لها من شهدت بينه بموته فتزوجت ثم قدم فلا تقوت بدخوله أيضا كما يفيد قوله في الاستحقاق كمشهود بموته الخ وصوابه في الاستحقاق وقوله في الشهادات ونقض ان ثبت كذبه وهذا لا يسمى بالمنع لها زوجها قاله عجم الا ان يقال يسمى نظرا لما تبين من حياته اه (قوله وهناك مسثلتان) الاولى اذا أسلمت زوجة النصراني وتزوجت ثم أثبت انه أسلم قبلها أو بعدها في العدة كان أحق بها وان ولدت الاولاد من الثاني قاله ابن أبي زيد عن ابن الماجشون ولكنه خلاف ما صرح به في التجارة لارض الحرب الثانية الأسير يتنصر ولا يدري كان طائعا أو مكرها ثم تزوجت امرأته ثم يقدم ويثبت انه كان مكرها فانها ترد وان دخل بها الا ان

هذه ثابتهما من له زوجة تسمى عمرة ولا يعرف له غيرهما فقال عمرة طالق وادعى انه اغما قصد بذلك امرأته غائبة تسمى عمرة فان ذلك لا يقبل منه فاذا طلقت عليه هذه الحاضرة واعتدت وتزوجت ودخل بها زوجها الثاني ثم انه أثبت حين حلفه ان له زوجة غائبة غير هذه تسمى عمرة فان هذه لا تقوت عليه بدخول الثاني وترد اليه ثالثها شخص في عصمة ثلاث زوجات ثم انه وكل وكيلين ان يزوجه فزوجه كل منهما بامرأة وسبق عقد أحدهما عقدا لا تحرف ففسخنا عقد الاولى منها طائعا انها الثانية فاعتدت وتزوجت ودخل بها الثاني ثم تبين بالبينه انها الرابعة وهي صاحبة العقد الاول فانها لا تقوت على من فسخ نكاحها منه بدخول الثاني ومعلوم أن التي كان أبقاها وتبين انها الخامسة لا بد من فسخ نكاحها ولو دخل بها وليس كلام المؤلف فيها رابعها من طلقت نفسها لاجل عدم النفقة بان كان زوجها غائبا مثلالتم اعتدت وتزوجت ودخل بها الثاني ثم أثبت زوجها ان نفقتها اساقطة بان ثبت انه أرسل بها اليها أو انها أسقطتها عنه في المستقبل خامسها احدى الثلاث المذكورات بقوله وذات الزوج المفقود تزوج في عدتها منه المقررة لها من وفاة زوجها المفقود وهي الاربعه أشهر وعشرة أيام وأخرى لو تزوجت في الاجل ففسخ نكاحها ثم انها استبرأت من الوطء الفاسد وتزوجت بثالث ثم ثبت ان عدتها كانت انقضت بموت المفقود قبل نكاح الثاني فانها ترد الى الزوج الثاني ولا تقوت عليه بدخول الزوج الثالث أو تزوجت بدعواها الموت لزوجها المفقود ولم يعلم موته الا بقولها فاعتدت وتزوجت ودخل بها زوجها ففسخنا نكاحها ثم انها اعتدت وتزوجت ودخل بها زوجها ثم ظهر ان نكاح الثاني كان على العجة لثبوت موت الاول وانقضاء عدتها منه قبله فانها لا تقوت بدخول الثالث وترد الى الثاني لظهور صحته في نفس الامر ولا حد عليها لان دعواها الموت شبهة تدرك عنها الحد أو تزوجت امرأته شخص غائب بشهادة شخصين غير عدلين على موته فيفسخ لعدم عدالة الشهود الموت ثم تزوجت ثالثا بشهادة عدلين ودخل بها الثالث ثم ظهر ان نكاح المتزوج بشهادة غير العدلين كان على العجة ليكون الاعدول أرخوا موته بتاريخ متقدم تنقضي فيه عدتها قبل نكاحه فتدري اليه ولا يفيتهادخول الثالث بها فقولها فلا تقوت بدخول جواب أما قول الشارح خبر مراده بالخبر ما يتم به الفائدة وهناك مسثلتان لا يقيمتها الدخول أيضا انظرهما وما يتعلق بذلك في الشرح الكبير (ص) والضرب لواحدة ضرب ببقيةتهن وان أبين (ش) يعني ان من قام من نسائه بعد ضرب الاجل لواحدة فانه لا يضرب للثانية أجل مستأنف بل يكفي أجل الاولى وليس المعنى ان من قامت من نسائه فضرب لها الاجل ثم اعتدت ان العدة تلزم الباقي وتنقطع عن النفقة ولو اخترت المقام معه يظهر ذلك بذكر كلام المتبسط

(ص)

الراجح خلافه فترك المصنف لها تين المسثلتين في المسائل التي لا تقوت فيها بالدخول موافقا لما به

الفقوى (قوله وان أبين) أي من كون الضرب لمن قامت ضربا لهن وطلبن القيام وضربا آخر فلا يحتاج من طلب الا أن لضرب حتى انه ان قامت بعد مضى الاجل وانقضاء العدة فلا يحتاج لعدة بل تتزوج ان أحبت وان كانت امتنعت حين ضرب الاجل الاول والحاصل ان الكشف والضرب للاجل والعدة لواحدة كشف وضرب وعدة لبقيةتهن (قوله بذكر كلام المتبسط) ونص المتبسط ولو كان له نساء سواها فقم في خلال الاجل أو بعد انقضاءه فطلبن ما طلبتهن من الفراق فهل يستأنف الامام الفحص عنه لهن واعدة ضرب



الاجل من بعد اليأس أم يجزئه ما تقدم من فعله الاول فذكر ابن العطار في وثائقه عن ابن الفخار انه رأى لما لك أن الامام لا يستأنف  
لهن ضربا وقاله بعض شيوخ القرويين قال وكذلك ان قن بعد مضي الاجل وانقضاء العدة فانه يجزئهن وضرب الامام لواحدة من  
نساءه كضربه لجمعهن كما ان تفليس له لمدان لاحد الغرماء تفليس لجمعهم (قوله وبقيت أم ولده) فتبقى بغير عتق للتعجير ان كان له  
مال تنفق منه والا بنجز عتقها واحلت بحضه بعد أن ثبت أمومة الولد وغيبه السيد وعدم امكان الاعذار فيها وعدم النفقة وما يعدي  
فيه من غير عين عليها انه لم يخلف شيئا (قوله يوم الحكم بموته) أي بعد بلوغه سن التعجير (قوله لا يوم فقده) ما لم تثبت موته يوم فقده  
أو بعده وقبل مدة التعجير فان ثبت قسم حين ثبوته فان جاء بعد قسم تركته فان القسم لا يضي ويرجع له متاعه (قوله ومفقود أرض  
الشرك) لا يخفى ان محل البقاء للزوجيه للتعجير في الاسير ومفقود أرض الشرك ان دامت نفقتهم ما اطلقا وخشيته الزنا أولى  
لان النفقة يمكن تخصيصها بتسلف أو سؤال ولا كذلك الوطء فان جاء كل بعد قسم (٢٩٣) تركته لم يرض القسم ويرجع له متاعه فان

شك في فقده بارض الاسلام أو  
الكفر فينبغي كالكفر احتياطا  
في زوجته وماله (قوله للتعجير)  
أي للحكم بالتعجير يدل عليه قوله  
وان اختلفت الشهود في سنه فالأقل  
لان الشهادة لا تكون الا عند  
حاكم والحاصل ان مستحق ارثه  
وارثه يوم الحكم بتوحيته لا يوم  
بلوغه سن توحيته عند الحاكم  
(قوله وهو سبعون) هذا هو  
المعتمد في فائدة الاخوان  
مطرف وابن الماجشون اخوان  
في العلم والقربان اشهب وان  
نافع والمحمدان محمد بن عبد الحكم  
وابن المسواز والامام للمازري  
والصقليان ابن يونس وعبد  
الحق والقاضيان عبد الوهاب  
واسماعيل والشيخ ابن أبي زيد  
هذه طريقة ابن عرفة في اصطلاحه  
وأما مرام فيقول الشيخ فراده به  
المصنف لانه شيخه وأما اصطلاح  
المصنف في توضيحه فيشير بـع  
لابن عبد السلام و(ه) لابن

(ص) وبقيت أم ولده وماله (ش) يعني ان المفقود في بلاد الاسلام لو كان له أم ولد فارادت  
ان ترفع امرها الى الحاكم لضرب لها الاجل كزوجته فانها لا تجاب لذلك وتستمر باقية  
حتى يثبت موته أو يأتي عليه من الزمان ما لا يعيش الى مثله وهو مدة التعجير كما يأتي  
وكذلك يوقف ماله الى التعجير فيورث حينئذ لانه لا ميراث بشئ ويقسم على ورثته يوم  
الحكم بموته لا يوم فقده ولا يوم بلوغه سن التعجير وعطف المال على ما قبله من عطف العام  
على الخاص فان أم الولد مال أيضا (ص) وزوجه الاسير (ش) يعني وكذلك توقع زوجه  
الاسير التي ترك لها ما تنفق منه ولا شرط لها وأولى ماله الى التعجير فتمتد حينئذ عدة الوفاة  
كزوجه المفقود وانما لم يضرب الامام لزوجه الاسير اجلا لان الاسير لا يصل الامام الى  
الكشف عن حاله والفحص عن خبره كما يفعل بالمفقود ثم انه ينفق من ماله على رقيقه  
وولده ولا ينفق منه على أبيه الا أن يكون قضى بذلك قاض قبل الفقد (ص) ومفقود أرض  
الشرك (ش) يعني أن المفقود في أرض الشرك حكمه حكم الاسير لا تزوج زوجته ولا  
يقسم ماله ولا تعتق أم ولده الا اذا صرح بموته أو يمضي عليه من الزمن ما لا يعيش الى مثله فقوله  
للتعجير) عائد على أم ولده وما بعده (ص) وهو سبعون واختار الشيخان ثمانين وحكم  
بخمسة وسبعين (ش) الضمير في وهو عائد على التعجير أي مدته أي ان نهايته سبعون عاما وهو  
قول مالك وابن القاسم وأشهب ومالك وابن القاسم قول أيضا انه ثمانون واختاره الشيخان  
أبو محمد بن أبي زيد وأبو الحسن القاسمي وبه كان يفتي القاضي بن السليم وابن زرب وغيره  
كانوا يحكمون بان حد التعجير خمسة وسبعون عاما والعرب تسمى السبعين دقاقة الاعناق  
ولعل الراجح عند المؤلف الاول ولهذا لم يحكمها أقوالا جريا على عادته (ص) فان اختلف الشهود  
في سنه فالأقل (ش) يعني ان البينة اذا اختلفت شهادتها في قدر سن المفقود حين فقد فقعات  
بينة فقد وسنه كذا وقالت البينة الاخرى بل فقد وسنه بأزيد فانه يعمل بقول البينة التي  
شهدت بالأقل لانه أحوط بجهة المفقود كما قالوا في الاسير اذا تنصرت وشهدت بینه انه تنصرت  
طاعة وشهدت أخرى انه تنصرت مكرها ان بینه الا كراه مقدمة للاحتياط في اخراج ماله عنه

هرون ور لابن راشد وخ لنفسه (قوله ابن السليم) بفتح السين بضبط بعض شيوخنا (قوله دقاقة الاعناق) كناية عن ضعف الحال  
(قوله وسنه بأزيد) الباء زائدة (أقول) بقي من ينفق وهو ابن ثمانين أجاب أبو عمر ان يضرب له أجل عشر سنين وكذلك ابن تسعين  
سنة وأما ان كان ابن خمس وسبعين سنة فاجبا يضرب له خمس سنين وان كان ابن مائة اجتهد فيما يضرب له وسكت عن غاب وهو  
ابن خمس وسبعين سنة على القول بأنه سن التعجير وكذلك سكت أيضا عن غاب وهو ابن سبعين على القول بأنه سن التعجير وذكر  
نت وغيره عن بعضهم في الثاني انه يراد له عشر سنين واختار اللخمي ان ابن سبعين أو تسعين ينظر الى حاله من قوة وضعف يوم فقده فقد  
يكون صحيح البنية مجتمع القوى وعكسه فيعتبر في الزيادة حاله فيزاد بحسبه انتهى ويجوز ذلك في ابن خمس وسبعين بل ظاهره انه  
يجوز في غير ذلك كابن الثمانين أو أكثر (أقول) وهو الظاهر



(قوله علمت ما لم تعلمه الاخرى) وذلك لان الاصل الطوع بخلافه يكون خفيا فذلك قال علمت ما لم تعلمه الاخرى (قوله على التقدير) أي ولا يشترط ان يشهدوا على التحقيق (قوله على القطع) معتمدا على شهادتهم ما واطا هره انه لا بد من حلفه وان لم يختلف الشهود في سنه لكن بل الظاهر كما في الشيخ سالم انه (٢٩٤) لا يختلف اذا لم يختلفوا في سنه (قوله فعلى الطوع) مقيد بما اذا لم يكن أسره من

اشتهر عنه انهم يكرهون الاسير المسلم على الكفر والاحل على الاكراه وأخرى من مسئلة المصنف ما اذا علم انه على الطوع فان علم اكراهه فكالسالم تبقى زوجته وينفق عليها من ماله (قوله فان مات مرثدا الخ) هذا ظاهر عند علمنا بجل موته فاذا جهلنا فيحمل على ارتداده (قوله على المشهور) أي ان التفريق في حالة الجهل كائن على المشهور (قوله وقيل لا نفوت بالدخول) ضعيف كما أفاده بعض الشيوخ رحمه الله تعالى (قوله واعتذر عن المؤلف الناصر اللقاني) أي في حاشية التوضيح (قوله نفسيران) لم يقل تأويلان لانهما ليسا على كلام المدونة (قوله هل يتلوم بالاجتهاد) فيه اشارة الى ان عطف الاجتهاد مغاير وهو الحق (قوله فاطلق التلوم الخ) هذا يقيدان العطف في كلام أصبغ مغاير وليس كذلك بل هو مرادف وأما في كلام المصنف فيمكن أن يكون مغايرا فقد قال الزرقاني المراد بالتلوم انتظار مدة تعدد بعدهما وبالاجتهاد الاجتهاد في تلك المدة (قوله هما بمعنى واحد) أي التلوم والاجتهاد والاحسن انهما متغايران بقي ان قوله تفسيران فيه تغليب لان التفسير انما يصح على التقييد (قوله وغيره) أي من موت الناس به (قوله برة) أي خراج (قوله سمية) نسبة للسرم

ولان بينة الاكراه قد علمت ما لم تعلمه الاخرى (ص) وتجوز شهادتهم على التقدير (ش) يعني ان شهادة الشهود على سن المفقود يجوز أن تكون على التقدير أي على ما يقدرونه بغلبة ظنهم أي انهم يشهدون على ما يغلب على ظنهم واعتذر لذلك للتعذر (ص) وحلف الوارث حينئذ (ش) أي واذا شهدت الشهود على سن المفقود على التقدير من غير قطع فان الوارث الذي يظن به علم ذلك يحلف على طبق شهادتهم على القطع فقوله حينئذ أي حين شهدت البينة على التقدير أمالو شهدت بتاريخ الولادة فلا عين (ص) وان تنصر أسير فعلى الطوع (ش) يعني ان الاسير اذا تنصر أو تم وفاته يحمل أمره على انه فعل ذلك طائعا لانه الاصل في أفعال المكلفين وأقوالهم عند جهل الحال فيفرق بينه وبين زوجته ويوقف ماله فان مات مرثدا كان للمسلمين وان أسلم كان له قال بعض القرويين فان فرق بينه وبين زوجته مع جهل الحال على المشهور ثم ثبت اكراهه فخاله كحال المفقود في زوجته فتفوت بدخول الثاني وقيل لا نفوت بالدخول كحال المنع لهما زوجها (ص) واعتدت في مفقود المعترك بين المسلمين بعد انفصال المصنفين (ش) يعني ان من فقد بسبب القتال الحاصل لاجل الفتن بين المسلمين بعضهم بعضا قربت الدار أو بعدت اذا شهدت البينة العادلة انه حضر المعترك فان زوجته تعتد من حين فراغ القتال ويحمل أمر من فقد في ذلك القتال على الموت أمالو شهدت البينة انه خرج مع الجيش فقط فتكون زوجته كالمفقود في بلاد المسلمين ويجرى فيه ما جرى وما مشى عليه المؤلف خلاف ما نقله ابن عرفة عن مالك وابن القاسم أنها تعتد من يوم التقاء الصنفين قاله ح واعتذر عن المؤلف الناصر اللقاني بقوله اما لان يوم الالتقاء هو يوم الانفصال واما لان المراد أنها تشرع في العدة بعد الانفصال وتحسبها من يوم الالتقاء (ص) وهل يتلوم ويجهتد نفسيران (ش) أي وهل يتلوم بالاجتهاد ثم تعتد زوجته وهذا على ان قول أصبغ تفسير وأما على انه خلاف فانه لا يتلوم له أصلا فتعتد زوجته باثر الانفصال وهو تفسير آخر وبعبارة اعلم ان مالك قال ان زوجته تعتد من يوم التقاء الصنفين وقال أصبغ يضرب الامر أنه بقدر ما يستقصي أمره ويستبرأ خبره وليس لذلك حدم معلوم فظاهره هذا أن قول أصبغ يخاف لقول مالك وهو رأى بعضهم ومنهم من جعله نفسيرا وهو الاقرب وقد أشار الى هذا الاختلاف بقوله وهل الخ فاطلق التلوم على الاستقصاء والاجتهاد على الاستبراء الوارد في كلام أصبغ قاله الشارح وزاد بعضهم هما بمعنى واحد فاطلق التفسيرين على حمل ابن عبد السلام لكلام أصبغ على الوفاق وحمل ابن الحاجب له على الخلاف (ص) وورث ماله حينئذ (ش) أي حين الشروع في العدة وهذا صادق بقوله بعد انفصال الصنفين وحين انقضاء التلوم على القول به وأشار بقوله (كلمة تنجس) أي المرتحل المتوجه من بلده (بلد الطاعون) فقد (أو) فقد في بلده من غير اجتماع لكن (في زمنه) أي في زمن الطاعون فتعتد زوجته بعد ذهاب الطاعون الى قول اللخمي وغيره يحمل من فقد في بلده زمن الطاعون أو في بلد توجه اليه وفيه طاعون على الموت الخ ولا مفهوم للطاعون بل وما في حكمه مما يكثر منه الموت كسعال ونحوه ولو عبر بالوباء لشمل ذلك كله والطاعون بثرته من مادة سميصة مع لهب واسوداد حولها من وخز الخن يحدث

كما أنه يشير الى أن الآلة التي يطعن بها فيها اسم أو كان فيها سما هو أظهر (قوله من وخز الخن) أي طعن الخن معها الحاصل ان الطاعون قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم وخز أعدائكم في روايه وخز اخوانكم ولم تصح وعلى تقدير محتملها وورودها ٣ لعل نسجته الهشي كسعال وغيره



فالجوع من وجهين الوجه الاول ان الاخوة في الدين لا تنافي العداوة لان عداوة الجن للانس بالطبع وان كانوا مؤمنين فالعداوة موجودة لان أصل الانس آدم وحواء وأصل الجن ابليس والحاصل ان الجن يوصفون بكونهم أعداء للانس سواء كانوا مؤمنين أو كافرين الوجه الثاني انه يحمل اختلاف اللفظ على انه من تصرف الرواة لاتحاد مخرج الحديث بناء على ان كلا من اللفظين يفيد ما يفيد الا تخر من المقصود حيث جاء لفظ أعدائكم فهو على عمومته اذ لا يقع الطعن الا في عدو لعدوه ويكون الخطاب لجميع الانس بان الطعن يكون من كافر الجن في مؤمن الانس أو من مؤمن الجن في كافر الانس وحيث جاء بلفظ اخوانكم فهو على عمومته أيضا لكن المعنى باخوة التقابل كما يقال الليل والنهار اخوان والشمس والقمر اخوان وأخوة التكليف كذا أفاده العلامة ابن حجر بقى شيء آخر وهو ان الطعن بارادة الله لا بذنه وحاصله انه اذا أراد الله هذا الامر لكثرة الزنا يحرك الجن لحصول ذلك المعنى كما يحرك العدو منا على عدوه في بعض الاحياء دون بعض لارادة الله تعالى الا أن الله (٢٩٥) لا يعذبهم من ذلك في بعض الناس ويعذبهم من ذلك في بعض الناس لبعض الناس لبعض الملك

معها ورم في الغالب وفي وخفقان في القلب يحدث غالباً في المواضع الرخوة والمغايين تحت الابط وخلف الاذن والوباء كل مرض عام وقال بعض هو مرض الكثير من الناس في جهة من الارض دون سائر الجهات ويكون مخالفاً للعتاد من الامراض في الكثرة ونسبها ويكون نوعاً واحداً (ص) وفي الفقه بين المسلمين والكفار بعد سنة بعد النظر (ش) معطوف على في مفقود ومتعلق بما يتعلق هو به وهو اعتدت أي واعتدت في الفقد في القتال الواقع بين المسلمين والكفار بعد سنة متعلق باعتدت ايضاً أي تأخذ في الاعتداد بما ذكر من الفقد بعد مضي سنة كائنة تلك السنة بعد النظر في أمر المفقود من السلطان ولما أتت على الكلام على أحكام تلك المفاهيم الاربعه شرع في الكلام على ما يتعلق بسكنى المعتدات ومن في حكمهن فقال (ص) وللمعتدة المطلقة أو المحبوسة بسببه في حياته السكنى (ش) يعني ان السكنى واجبة للمعتدة المطلقة أي سواء كان الطلاق رجعيًا أو بائناً أو المحبوسة بسببه بغير طلاق كالزنى بها ومن فسح نكاحها الفساد أو قرابة أو رضاع أو مهر أو لعان وهي مدخول بها اذ غيرها لا استبراء عليها فلا يتأتى لها سكنى لكن انما تجب السكنى لمن حبست حيث اطلع على موجبته قبل موت من الحبس بسببه كأن يطلع على فساد النكاح في حياته وافرقت بينهما فوجب لها السكنى ولومات بعد ذلك كما يأتي في قوله واستمر ان مات أي واستمر المسكن ان مات من الحبس بسببه واحترز بذلك عما لومات قبل العثور على موجب الحبس كالموفسح نكاحها بعد موته فلا سكنى لها مدة الاستبراء فقوله في حياته متعلق بالمحبوسة وأما المطلقة فلها السكنى مطلقاً أي سواء ثبت الطلاق قبل موته أو بعده وتستمر سواء كان حياً أو مات وعطف المحبوسة على المطلقة من عطف العام على الخاص لشبوهه ما سبق وغيرها حاملاً أولاً من مطلقة أو مرضى بها أو من يخضعها أو معصوبة أو من فسح نكاحها لفساد بقرباة أو رضاع أو مهر أو لعان بناء على انه فسح لا من باب عطف المغاير كما قيل نظر اللقيد في الثاني وهو محبوسة ولقيد الطلاق في المطلقة وفيه نظر بل النظر لمطلقة أو محبوسة بسببه فاذا نظرت لمفهوم هذا ومفهوم هذا كان كما قلناه واعتراض على تقييد المؤلف السكنى بقوله في حياته بان ظاهر المدونة ان السكنى لا تنقيد بذلك انظر

عنه (قوله وخفقان) أي اضطراب (قوله والمغايين) أي الامور الخفية (قوله كل مرض) أي فيشمل الطاعون (قوله مرض الكثير) هو معنى قوله (قوله دون سائر الجهات) مرض عام (قوله دون سائر الجهات) أي حرت العادة بكونه في جهة دون أخرى والوباء بالقصر والمسند (قوله وغيرها) أي كان يغلب الموت عنه (قوله ويكون نوعاً واحداً) أي هذا الموصوف بالكثرة نوعاً واحداً أي يكون نوعاً واحداً وان جاز كونه أكثر من نوع واحد (قوله بعد النظر) صفة لسنة أي سنة كائنة بعد النظر (قوله بما ذكر) أي فيما ذكر (قوله كائنة تلك السنة بعد النظر) حاصله انه لا بد من أمرين النظر بالاجتهاد والسنة بعده ولكن الموافق للنقل خلافة روى أشهب وابن نافع عن مالك انه يضرب لامرأته أجل سنة من وقت النظر لها ثم يورث عند انقضائها وتسكن زوجته بعد العدة وقال ابن رشد يتلوم له سنة من يوم رفع أمره للسلطان (قوله

وجميعاً) الا ان الرجعية حكمها حكم من في العصمة فيأتي فيها التفصيل المذكور في قوله وللمتوفى عنها ان دخل وأما البائن فيستمر لها المسكن (قوله كالزنى بها) أي التي وطئها وهو عالم الا انها نائمة وأما العامة فلا صداق لها ولا سكنى (قوله اذ غيرها لا استبراء عليها) في اعتبار الدخول لنفي الحمل نظر لانه قد يكون في غير المدخول بها كادعاء طروقه اذ لا فكيف يكون لاحقا ولا يتنفي عنه الابلعان واذ الاستحقاق بعد اللعان لحق ولا يستبرأ بوضعه بل الذي يظهر ان لعان الرؤية المتضمن لنفي الولد اذا أتت به لسته أشهر فأكثر من الرؤية فيه الاستبراء وان لم يدخل بها عجم (قوله متعلق بالمحبوسة) الاحسن تعلقه بمقدار أي اطلع على موجب الفسح أو فسح أو فرق بينهما في حياته فيجب لها السكنى ولومات بعد ذلك واحترز بقوله في حياته عما لو اطلع على موجبته بعد موته أو قبله ولم يحصل فسح حينئذ فلا سكنى لها مدة الاستبراء (قوله من وطئها) بيان لما (قوله وهو محبوسة) ضمير هو راجع للثاني والقيد هو قوله في حياته (قوله بل اذا نظرت لمفهوم هذا الخ) لا يخفى انه اذا نظرت لذلك يكون مغايراً (قوله لا تنقيد بذلك) أي فالمعتدان لها السكنى في استبرائها من النكاح القاسد ولو اطلع على



فأساده بعد موته وسواء فسخ ما يحتاج للفسخ في حياته أولا (قوله ان دخل بها) أطاقت الوطء أولا سكن معها أم لا وقوله والمسكن له ولو  
منفعة خلو (قوله وهل مطلقا الخ) أي وهل لا مطلقا وهو الراجح كما يفيد الخطاب (قوله وتدفع أجرة المسكن من مالها) أي ولا تخرج  
الا أن يخرجها رب الدار ويطلب من الكراء ما لا يشبهه (قوله أي مدة معينة) أي كسنة أو شهر أو سنتين أو شهرين (قوله ككل  
شهر بكذا) أو كل يوم بكذا والحاصل ان المشاهدة ماصرح فيها بلفظ كل ولو بلفظ الايام ككل يوم أو بلفظ السنين ككل سنة فان قلت  
اذا كان وجيبة ولم ينقد فلا يفسخ الكراء بموت المستأجر بل يبقى على ورثته فلم ينقد على سكنها قلت انتقال التركة للورثة مع  
عدم نقد الميث الكراء أضعف تعلقها بالسكنى (قوله وانما أسكنها وضمها) أي فلا تسكني السكنى بدون الضم ولكن لابد من الضم (قوله  
كافي التوضيح) هذا على بعض نسخه والافقى (٢٩٦) نسخ منه كابن عرفة (قوله والذي حكاه ابن عرفة) أي وهو الصواب

لان التي لا تطبق الوطء لا يتأتى فيها  
الكف وانما يتأتى فيها الكفالة  
والحاصل ان الشارح ذكر  
تقريرين فعلى الاول يكون  
الاستثناء الثاني متصلا لان ما قبل  
الاستثناء في المطيقة وغيرها وما بعده  
في غيرها وأما على التقرير الثاني  
فالاستثناء منقطع لان ما قبل  
الاستثناء في المطيقة وما بعده في  
غيرها (قوله أو نقد كراءه) قال  
عج وظاهر كلامهم في غير  
المدخول بها ان الوجيبة ليست  
مثل النقد اتفاقا فليست كالمدخول  
بها في ذلك (قوله وهي غير مطيقة)  
فلو كانت غير مطيقة ولم يقصد  
الكف فلها السكنى فتدبر (قوله  
فتسخره) التفريع على قوله وهي  
غير مطيقة أي لان مثلها لا يقال  
فيه ليكفها (قوله هي الصواب)  
حاصله ان الكف انما هو ظاهر في  
التي تطبق والتي تطبق لها السكنى  
مطابقا قصد الكف أم لا فالمناسب  
نسخة ليكفلها أي ليحضرها والحضانة  
تكون في الصغيرة التي لا تطبق  
الوطء وذلك انه سيأتى ان الذكر

لا يحضرن الا التي يحل له نكاحها الا في مدة عدم الاطاقة (قوله اذهى محل الخلاف) نص ابن عرفة قلت في كون الصغيرة الزوج  
المضمومة أحق ثالثا ان ضمها لا يعجز كقالتا ابن الحرث عن ابن القاسم وابن عبدوس مع سحنون وابن عبد الرحمن مع محمد انتهى  
قال عج قلت ومن هذا يتجه على المصنف ان يقال لم ترك قول ابن القاسم الموافق لما في المدونة ودرج على ما لابن عبد الرحمن مع محمد  
انتهى ونص المدونة وان دخل بها وهي لا يجامع مثلها الصغرى فلا عدة عليها ولا سكنى لها في الطلاق وليس لها الا نصف الصداق وعليها  
في الوفاة العدة ولها السكنى ان كان ضمها اليه والمنزل له أو نقد كراءه وان لم يكن قد نقد كراءه فليعتد عند أهلها قال الشيخ عبد الرحمن  
فقوله ولها السكنى هو فرع المصنف في قيد بما قيد به فيها انتهى قال عج في قيد كلام المصنف بما اذا كانت صغيرة لا تطبق الوطء أو  
ضمها اليه اذ قوله الا ان يسكنها لا يفيد ضمها اليه وبما اذا كان المسكن له أو نقد كراءه ولكن لا يجزى انه اذا حل كلام المصنف على ما في  
المدونة وجب حذف الاستثناء الثاني وقدمت في الشامل على ما في المدونة ولم يذكر الاستثناء الثاني فلذا قال عج لو قال المصنف



بدل قوله ولا ان لم يدخل الخ كان لم يدخل بها ومثلها يجامع ان ضمها اليه كأن دخل ممن لا يجامع مثلها الطابق ما في المدونة وما تجب به الفتوى (أقول) مفاد هذا انه اذا لم يجامع مثلها يشترط الدخول عليها ولا يكفي الضم مع ان ظاهرا بن عرفة ان الضم يكفي فكيف يكون ابن عرفة موافقا للمدونة على انه اذا دخل بها فلا معنى للضم والظاهر ان الدخول في غير المطيعة عدم والمدار على الضم كما هو مفاد ابن عرفة (قوله وواو واتهم وواو الحال الخ) لا يخفى ان مؤدى المعنيين واحد فيفيد انه لا بد من قرينة تدل على ذلك وهو يناق مقتضى قوله ويتهم الزوج الخ لانه يفيد انه يحمل على الاتهام من أول الامر فلا يتوقف (٢٩٧) على القرينة والموافق للنقل ما أفاده بقوله ويتهم الزوج قال في كتاب محمد في

رجل أكثرى منزلا وانتقل اليه فلما سكنه طلق زوجته قال ترجع الى المسكن الذي كانت فيه أولا ويحمل الزوج على التهمة أنه قصد بالكره ان يخرجها من المسكن الاول ولا تعتمد فيه انتهى (قوله وان لشرط في اجارة) أى لاجل شرط (قوله وانفسخت) أى صارت معرضة للفسخ لالزمه الفسخ وظاهر الشارح أنه حمل على حقيقة وجعل في العبارة حذفاً والتقدير وانفسخت ان لم يرز أهل الخ (قوله ان بقي شئ من العدة) أى شئ له بال (قوله خرجت ضرورة) أى أو مندورة (قوله ونحوها) هل يشمل الرابع والخامس أو خصوص الرابع فقط كذا نظروا (قوله ولو يوما واحدا) قضية المبالغة أنه اذا كان أقل من يوم لا ترجع ويحجب بان المراد فظهر أنه مات أو طلقها كما أفاده الشارح بقوله ثم ظهر الخ وعبارة عب وظاهر قوله شئ كالمدونة ولو يوما قاله ت ولكن فيدها اللخمى بماله بال والا عتدت بموضعها ان كان مستعقبها والا فالموضع الذي خرجت اليه اه فظاهره ان اليوم ليس بماله بال وهو ظاهر كلامهم أيضا (قوله

الزوج قتلزم المسكن الذي كان مشتاها ومصيفها في شتاها وصيفها (ص) ورجعت له ان نقلها واتهم (ش) يعنى لو نقلها زوجها الى غير المنزل الذي كانت تعرف بالسكنى فيه ثم طلقها أو مات فانها ترد الى المنزل الاول فتعتمد فيه ويتهم الزوج على انه انما أراد اسقاط حقها من السكنى في العدة في المنزل الاول والعدة حق لله وواو واتهم وواو الحال أو واو العطف على نقلها (ص) أو كانت بغيره وان لشرط في اجارة رضاع وانفسخت (ش) يعنى ان الزوجة اذا كانت في غير المنزل الاول الذي عرفت بالسكنى فيه بان كانت خارجة عنه بسبب استئجار لاجل ارضاع شخص وشرطوا عليها ان ترضعه في دار أهل فطلقها زوجها أو مات عنها فانها ترجع الى منزلها الاول وتنفسخ الاجارة لاجل حق الله ان لم يرز أهل الطفل بارضاها للطفل في مسكنها فلو كانت قابلة تولد غيرها أو ماشطة فلا يجوز لها ان تبني عندهم ولو محتاجة كما يؤخذ من قوله في الاحداد والطيب وعمله ولو محتاجة (ص) ومع نفسه ان بقي شئ من العدة ان خرجت ضرورة فمات أو طلقها في كالثلاثة الايام (ش) يعنى ان المرأة اذا خرجت مع زوجها الى حجة الاسلام وهى المراد بالضرورة فمات زوجها أو طلقها بائنا أو رجعي في أثناء الطريق فانها ترجع الى منزلها لاجل العدة محبة شخص ثقة محرم أو غير محرم أو ناس لأبأس بهم ان كانت سارت شيئا قليلا كالثلاثة الايام ونحوها هذا ان بقي من عدتها بعد وصولها الى منزلها ولو يوما واحدا كما هو ظاهر المدونة اما ان لم يبق من عدتها شئ فانها لا ترجع ومحل الرجوع ما لم تكن تلست بالاحرام أو ما لم تكن سارت كثيرا فانها لا ترجع ونسبتم في ذهابها الى حجة فقوله ان بقي الخ أى ان بقي شئ من العدة بعد رجوعها الى مسكنها لاجل الطلاق أو الموت وهذا الشرط ينبغى رجوعه لجميع المسائل التى فيها الرجوع السابقة واللاحقة ولذا لو أخرجه عن جميعها كان أحسن واستشكل قوله ان بقي شئ مع فرض المسئلة أنه مات أو طلق بعد ثلاثة أيام فلا يتصور ان تمضى عدتها فيها ضرورة والحالة هذه وأجيب بانه يتصور فى الحامل اذا حصل لها ما يدل على قرب وضع الحمل ويمكن أن يتصور فيما اذا خرجت عن مسكنها تلك المدة ثم ظهر أنه طلقها سابقا وبقي من العدة مسافة الطريق فقط فلا ترجع لانه لا فائدة فى الرجوع حينئذ (ص) وفى التطوع أو غيره ان خرج لسكرباط للمقام وان وصلت والاحسن ولو أقامت نحو الستة أشهر والمختار خلافه (ش) يعنى أن المرأة اذا خرجت مع زوجها الى حجة تطوع أو لباط أو لجهاد أو لزيارة أو نحو ذلك فطلقها زوجها أو مات عنها فانها ترجع الى منزلها لاجل عدتها فيه ولو وصلت الى المسكن الذى قصده فلو وصلت اليه وأقامت به الستة أشهر فهل ترجع الى منزلها الاول لتعتمد فيه أولا لا ترجع فيه خلاف قال ابن عبد السلام ترجع وهو الاحسن عند ابن عبد الحكم وقال اللخمى لا ترجع فقوله وفى التطوع متعلق برجعت وقوله أو غيره أى غير

(٣٨ - خرشى ثالث) ويمكن أن يتصور) يمنع ذلك قول المصنف فمات أو طلقها (قوله ولو أقامت نحو الستة) الاولى حذف نحو لان القول المستحسن انها ترجع بعد الستة أشهر واصواب ستة أشهر على مذهب البصريين بتعريف الجزء الثانى أو الستة أشهر على مذهب الكوفيين بتعريفهما وقال اللقاني وقوله والمختار خلافه ضعيف ولذلك قيل والنقل على القول المستحسن وعبارة محشى نت قوله نحو الستة أشهر لم يكن فى الرواية التقييد بالستة لان الذى فى المدونة أو قد وصلت وفى كلام أبى اسحق التونسى ولو أقام سنة أو أشهر وكذا فى عبارة اللخمى وابن عرفة وقد نقل فى توضيحه ذلك على اصواب فلعلى أصله نحو الستة أو أشهر فصنف النامض



(قوله باقرهما أو بعدهما) أي وحيث شئت كافي المدونة ولو عبر بتعدد حيث شئت لشمّل غير الامكنة الثلاثة (قوله والمطلقة الخ) أي في التعليّل المدكّور وقوله وبعبارة هذه عبارة اللقائي فليراجع ابن عرفة (أقول) حيث كان ظاهر المدونة التخيير فلا اعتراض بكلام ابن عرفة (قوله عليه الكراء راجعا) أي فعلية الكراء عنها في مسئلة سفر الرجوع لادخاله الطلاق على نفسه حال كونه راجعا لانها ترجع لاجله وكذا ان لم يرجع هو معها ولزمها الرجوع وعليه كراء المنزل الذي يرجع له فان اعتدت بمجعله أثمت ولم يلزمه كراء وجوعها كما أنه في موته لا كراء لها الرجوعها للمسكن اللازم لها الانتقال التركة للورثة وكلا لا يجب عليه اذا كانت تعد حيث شئت (قوله أي حيث لزمها الرجوع الخ) قال (٢٩٨) محشى نت قوله وعليه الكراء راجعا المسئلة مفروضة فيمن طلقت ولزمها الرجوع

كافي ابن عرفة وغيره عن أبي همران وهو الذي اعتمده في توضيحه الا أنه لم ينقله بتمامه ونص ابن عرفة أبو عمران ان طلقها في سفره فلزمها الرجوع الى وطنه ففعله كراء رجوعها اه (قوله ان عليه الكراء) أي كراء الجال لان النقد انما يأتي في ذلك وأما أجرة المسكن الذي تعتد فيه فانه عليها قطعا (قوله وفيما اذا اعتدت بمكان الموت نظر) أي تردد هل عليه الكراء راجعا لانه لما تقوى حقه اقلها الكراء راجعا ولو انقضت عدتها بموضع موته أو ليس عليه الكراء راجعا ويحتمل أن المراد اذا اعتدت بمكان الموت هل تؤخذ بقية الاجرة من الجال فتدفع في مكان العدة أولا والا قرب الاول ولا يخفى ان ما قاله ذلك البعض انما يكون في التي خرجت للانتقال المشار له بقوله وفي الانتقال الخ (قوله بنبه على ذلك) أي على مفهومه وهو ما اذا طرأ موجب العدة بعد تلبسها بحق الله نعم كلامه صحيح في قوله أو أحرمت وعصت (قوله أو أحرمت وعصت) الصورة ستة وذلك ان عندنا ثلاثة احرام واعتكاف وعدة ويطرأ

تطوع الحج من اسفار النوافل والاباحة المشار اليه بقوله ان خرج لكرباط فهو راجع لقوله أو غيره ولو قال ان خرجت كقوله وصلت لكان أحسن اذ هذا الحكم ثابت ولو خرجت وحدها وقوله لا لمقام أي انتقال فانها حينئذ لا يجب عليها الرجوع وسيأتي أنها مخيرة في المسكن الذي تعتد فيه (ص) وفي الانتقال تعتد باقرهما أو بعدهما أو بمكانها (ش) هذا مفهوم قوله لا لمقام يعني أنه اذا سافر بها سفر نقله فبات أو طلقها في أثناء الطريق فانها مخيرة فان شئت اعتدت في أقرب المسكنين اليها أي المسكن الذي خرجت منه والمسكن الذي خرجت اليه وان شئت اعتدت في بعدهما وان شئت اعتدت في المسكن الذي مات زوجها أو طلقها فيه وعلى في الموت بان الزوج مات ولا قرار لها لرفض قرارها ولم تصل الى قراره بعد والمطلقة طلاقا دائما أو رجعيا كذلك وبعبارة قررته شرّحه على التخيير وظاهر كلام ابن عرفة ان هذه أقوال فانه ذكر في المسئلة ستة أقوال (ص) وعليه الكراء راجعا (ش) أي حيث لزمها الرجوع وكانت معتمدة من طلاق لانه ادخله على نفسه املو كان الرجوع جائزا كما اذا كانت تعتد باقرهما أو بعدهما أو بمكانها فلا شيء عليه قال بعض والجاري على الاصول في المتوفى عنهما ان عليه الكراء في الرجوع أو التماضي ان كان نقد وفيما اذا اعتدت بمكان الموت نظرا انتهى ولما كان قوله فيما مرور جعت في كل الاقسام مقيدا بمن طرأ عليها موجب العدة قبل تلبسها بحق الله فكافدنا بنبه على ذلك بقوله (ص) ومضت المحرمه أو المعتكفة (ش) يعني ان المرأة اذا أحرمت بالعمرة أو الحج أو اعتكفت ثم مات زوجها أو طلقها فانها تضي على احرامها وعلى اعتكافها ولا ترجع لمسكنها وبسقط حقها منه (ص) أو أحرمت وعصت (ش) أي وكذا تضي في احرامها اذا أحرمت المعتدة بعد موجب العدة من طلاق أو موت وعصت هذه بادخال الاحرام على العدة لخروجها من مسكن عدتها قال أبو الحسن بخلاف المعتكفة فانها لا تنفذ اذا أحرمت وتبقى على اعتكافها حتى تنبه اذ لو قيل انها تخرج للحج الذي أحرمت به لبطل اعتكافها لانه لا يكون الا في المسجد فالاحرام يخل بجملة الاعتكاف ولا يخل بجملة العدة وانما يخل بعينها فبقوله أو أحرمت الخ أي التي كانت أحرمت والتي كانت اعتكفت والتي أحرمت وعصت فالمعطوف في قوله أو أحرمت محذوف وليس أحرمت معطوفا على كان المقدره لان صلة آل لا تكون فعلا ماضيا وحذف الموصول وابقاء صلتها جائز كقوله من يهجو ويمدحه سواء (ص) ولا سكني لانه لم ينبأ (ش) يعني أن الامه اذا طلقها زوجها أو مات عنها فان كانت قد بؤت بيتا مع زوجها قبل الطلاق أو الموت فلها السكنى والا فلا وأعاد هذه المسئلة مع فهمها من قوله سابقا

وسكنت

على كل واحد غيره فتم السابق في خمس وهي ما اذا كانت معتكفة وطرأ احرام أو عدة أو كانت

محرمه وطرأ اعتكاف أو عدة أو كانت معتدة وطرأ عليها الاعتكاف فان طرأ عليها احرام مضت على احرامها وما ذكرناه من كونها تتم الاعتكاف السابق على الاحرام ينبغي تقييده بما اذا لم تخفف فوات الحج وما ذكرناه من أنها تتم العدة على الاعتكاف أي وتفعل الصوم الذي تفعله في الاعتكاف وكذا يقال فيما اذا طرأ الاعتكاف على الاحرام (قوله أي التي كانت أحرمت) هذا تفسير لقوله أولا المحرمه والمعتكفة وأما تفسير أو أحرمت وعصت فهو قوله والتي أحرمت الخ (قوله وليس أحرمت معطوفا على كان المقدره) الاحسن وليس أحرمت معطوفا على صلة آل التي هي محرمه



(قوله ولها الانتقال) وكذا لها الانتقال مع ساداتها في عصمة زوجها القول المصنف والسيد السفر بمن لم تبوأ (قوله كبديو به ارتحل أهلها) وأما الحضرة ولو حكما كاهل الاختصاص فلا ترتحل مع أهلها بل نعتد بجعلها وسئل ابن عرفة عن مات وأراد زوجها فقامت بمقبرته وأرادت عصمتها فقامت بمقبرته فأجاب بان القول قول عصمتها أخذنا من قوله كبديو به ارتحل الخ (قوله وبعبارة) هذه مغيرة للعبارة الأولى وهذه الأخيرة عبارة عجب الآن ظاهر النقل مع الأولى فالواجب المصير إليها (٢٩٩) (قوله وفي الثاني ترتحل معهم) زاد عجب

فقال وانظر اذا كانت تعد مع أهل زوجها هل يجري فيها وسكنت على ما كانت تسكن أم لا وهذا كله في ارتحال أهلها أو أهل زوجها في حال عدتها وأما في حال العصمة فترتحل مع زوجها حيث ارتحل كما ذكره في مسألة سفر الزوج بزوجه ولم يخصوا ذلك بحضرة ولا بدوية اه (قوله أو خوف جار الخ) هو مقيد بما اذا كانت لا تقدر على رفع ضررها بوجه فان قدرت على رفعه بالرفع للحاكم فانها ترفع اليه (قوله أما سقوطه) أي خوف سقوطه وأخرى سقوطه بالفعل (قوله من قبيل الفجر الخ) اذا كان كذلك فجعلها طرف في النهار مجاز علاقته المجاورة ولم يعبر بطرف الليل لثلاثتهم أن أحدها طرف النهار بعد العشاء ولا يصح اذيعين عليها الرجوع بين المغرب والعشاء وهذا كله اذا كان الزمن مامونا والحاكم عادلا والا فلا تخرج الانهارا (قوله وعليه يكون موافقا للمدونة الخ) قال في المدونة ولها التصرف بنهارا والخروج سمعنا قرب الفجر وترجع الى بيتها فيها وبينها وبين العشاء الأخيرة اه والحاصل أنه اذا نظر لظاهر المصنف يكون مخالفا للمدونة واذا أول بما قال من أن المراد بالطرفين ما قبل الفجر وما

وسكنت على ما كانت تسكن ليرتب عليه قوله (ص) ولها حينئذ الانتقال مع ساداتها (ش) يعني ان الامة اذا طلقها زوجها اطلاقا رجعا أو بائنا ومات عنها ولم تكن قد بؤت مع زوجها بيتا وهو معنى قوله حينئذ أي حين لم تبوأ فإنه يقضى لها بالانتقال مع ساداتها اذا انتقلوا ولا كلام لزوجها لان حق الخدمة لم ينقطع بالتزويج وأما ان بؤت مع زوجها بيتا فليس لساداتها أن ينقلوها معهم (ص) كبديو به ارتحل أهلها فقط (ش) تشبيهه في جواز الانتقال أي يجوز للبدوية أي ساكنة العمودان تنتقل مع أهلها فقط وأخرى لو ارتحل أهلها وأهل زوجها معا اجتمعوا أو افترقوا لكن ان اجتمعوا اعتدت مع أهل زوجها وان افترقوا اعتدت مع أهلها ومفهوم أهلها فقط أنها لو ارتحل أهل زوجها فقط لا ترتحل معهم وهذا اذا كان لكل أهل فان لم يكن لها أهل اعتدت حيث كانت مع أهل زوجها وبعبارة الصواب أربع لانه اذا ارتحل أهلها فاما أن يكون عليها اذا بقيت مع أهل زوجها مشقة في لحاقها بأهلها بعد العدة أم لا في الأولى ترتحل مع أهلها وفي الثانية لا ترتحل معهم وإذا التحل أهل زوجها فقط فاما ان يكون عليها اذا ارتحلت معهم مشقة في عودها لأهلها بعد العدة أم لا في الأولى لا ترتحل معهم وفي الثانية ترتحل معهم \* ولما ذكر ما يبيح خروج البدوية ذكر ما يبيحها للحضرة وغيرها بقوله (ص) أو اعذر لا يمكن المقام معه عسكتها كسقوطه أو خوف جار سوء ولزمت الثانية والثالث (ش) يعني أنه لو طلقها ومات عنها فأخذت في العدة ثم حصل لها ضرر في المكان الذي هي فيه لا يمكنها المقام معه فانها تنتقل الى غيره والعذر أما سقوطه أو خوفها على نفسها أو مالها لاجل الجار السوء أو لاجل انتقال جيرانها من حولها ووجدت وحشة واذا انتقلت لعذر الى المكان الثاني صار حكمه كالاول في لزومه كما مر فان حصل عذر كما مر فانها تنتقل الى غيره وهكذا واذا انتقلت لغير عذر ردت بالقضاء ولو أذن لها المطلق (ص) والخروج في حوائجها طرفي النهار (ش) يعني أن المعتدة من وفاة أو طلاق يجوز لها أن تخرج في قضاء حوائجها طرفي النهار أي المحكوم لهما في التصرف بحكم النهار وهما من قبيل الفجر بقليل ومن الغروب للعشاء وأخرى نهارا وانما نص على المتوهم وعليه يكون موافقا للمدونة وظاهر كلام المؤلف أنها لا تخرج في غير حوائجها وظاهر النقل جوازها فانه قال تخرج للعرس ولا تبث الا في بيتها (ص) لا للضرر وجوار الحاضرة ورفعت للحاكم وأقرع لمن يخرج ان أشكل (ش) نسه هنا على ان ضرر الجيران في حق الحاضرة قرية أو مدينة لا يكون عذرا يبيح لها الانتقال الى غير منزلها ولكنها ترفع أمرها الى الحاكم فيمنظر فيه فن كان ظالما كفسه عن صاحبها وان أشكل عليه الأمر فانه يقرع بينهم فن خرج السهم عليه أخرجه عن صاحبها ويختار بالحاضرة من البدوية فان ضرر الجيران في حقها عذر يبيح لها ان تنتقل من موضعها ونارح ابن عرفة الجساعة في القرعة وارتضى اخراج غير المعتدة انظر نصه وما برده عليه في

بعد المغرب وافقها قوله قرية أي في ذات قرية أو ذات مدينة (قوله فن كان ظالما كف) فان لم ينجر أخرجه والحاصل انه اذا ظهر له ظلم أحدهما زجره فان امتثل والا أخرجه فان ثبت بيمينه ظلم أحدهما أخرج الحاكم النظم وهذا كله فيما اذا كان هناك مشاجرة بينهم وبينها وقوله فيعاصم أو خوف جار سوء أي على نفسها أو انه فيمن لم يمكنها الرفع وهذه فيمن يمكنها الرفع (قوله وان أشكل عليه الأمر الخ) أي بادعاء كل منهما بدون مرجح أو باقامة كل يمينه بالضرر ولم ترجح احدهما (قوله اخراج غير المعتدة) أي لان اقامة المعتدة حق هنا سقط من النسخ لعلم بمراجعة الدسوقي اه صحيح



لله تعالى وهو مقدم على حق الآدمي وقوله وما يرد عليه وذلك لانه ورد عليه جواز اخراج المعتدة لشرها من حديث فاطمة بنت قيس  
الا ان في ذلك نظرا لان كلام المصنف التابع للجمي ٣ قد أشكل الامر فيها ومسئلة فاطمة بنت قيس ثبت فيها شرها (قوله فهل يلزمه  
الخ) محل ذلك عند الاطلاق فان طاعتها بالسكنى في العصة وتوابعها فلا سكنى لها قولوا واحدا وان طاعت مدة العصة فقط فلها  
السكنى قولوا واحدا (قوله وعادة المؤلف) أى ولا اعترض على المصنف لانه قال وبالتردد كذلك لان المراد أنهم متى ترددوا عبرت  
بتردد حتى يأتي الاعتراض (قوله ويسقط الشرط) (٣٠٠) فاذا طلقها فعليه السكنى ومحله أيضا اذا اكرت المسكن قبل العقد

الشرح الكبير (ص) وهل لا سكنى لمن سكنت زوجها ثم طلقها قولان (ش) يعنى ان المرأة  
اذا تبرعت لزوجها بالسكنى معها في منزلها الذي تملك منفعة ثم انه طلقها فطلبت منه أجرة  
السكنى في مدة العدة فامتنع من ذلك فهل يلزمه ذلك لان المسكارة قد انقضت باطلاق  
أولافيه خلاف ومفهوم الطلاق انه لومات عنها لاشئ لها في عدة الوفاة وعادة المؤلف ان  
يقول في مثل ذلك تردد لانه لعدم نص المتقدمين وجعل الشارح محل الخلاف فيمن طاعت  
بسكنى زوجها معها يقتضى انه اذا شرط ذلك في العقد لا يكون الحكم كذلك أى فيفسد  
العقد قبل الدخول ويثبت بعده بصدق المشل ويسقط الشرط كما هو عند قوله أو على  
شرط يناقض الخ وهذا هو الظاهر (ص) وسقطت ان أقامت بغيره (ش) ضمير سقطت يرجع  
لاجرة السكنى زمن العدة والمعنى ان المعتدة من طلاق ولورجعا أو وفاة اذا أقامت بغير منزلها  
الذي لزمها ان تعتد فيه فانها لا تستحق أجرة السكنى أى اذا طلعت أجرة المنزل الذي خرجت  
منه لانها تركت ما كان واجبا لها فلا يلزمه بعد ولها عنه عوض وسواء أكرى المنزل الذي  
خرجت منه أم لا وقال اللخمي اذا أكره رجعت بالاقل مما أكرى به الاول أو اكرت وقوله  
وسقطت ان أقامت بغيره أى لغير عذر كما هو ظاهر وذكر الشارح عن المدونة ما يفسده (ص)  
كنفقة ولده ربت به (ش) تشبيهه في السقوط أى انه يسقط نفقة الولد الذي هربت به مدة ثم  
جاءت تطلب نفقته عن تلك المدة ممن هي عليه هكذا قال غيره وأقاموا ذلك من مسألة المدونة  
وقيد غيره ذلك بان تكون هربت بالولد بموضع لا يعلمه الزوج وأما ان كان المأجور وضعها فلا لانه  
رضى بالانفاق على ولدها كذلك وكلام الشيخ لا يفهم منه هذا التقييد قلت ولعل كلام الغير  
مقيد أيضا بما اذا كان مع العلم بموضعها قادرا على ردها وأما اذا لم يكن قادرا فهو كغير العالم  
بموضعها قاله الشارح ولما كان سكنى المعتدة حقا تعلق بعين فهي أحق به من الغرماء مقدمة  
على الدين كما سيأتى في قوله يخرج من تركه المبيت حق تعلق بعين ثم نقضى دينه أشار الى ذلك  
بقوله (ص) وللغرماء بيع الدار في المتوفى عنها (ش) يعنى أن المعتدة يجوز لغرماء زوجها المبيت  
أن يبيعوا الدار التي تعتد فيها المرأة من وفاة زوجها ابتداء لكن بشرط ان يستثنوا مدة  
السكنى للعدة وهي أربعة أشهر وعشرة أيام أو يمينوا ان الدار تعتد فيها ويرضى بذلك  
المشتري فان لم يستثنوا ذلك ولا يمينوا فان البيع صحيح ولا يجوز ابتداء كمن باع دارا مؤجرة ولم  
يبين ذلك للمشتري ويثبت للمشتري الخيار (ص) فان ارتابت فهي أحق وللمشتري الخيار  
(ش) تقدم ان غرماء المبيت يجوز لهم ابتداء ان يبيعوا داره ويستثنوا سكنى مدة العدة  
أو يمينوا على ما هو فان ارتابت المرأة بحض بطن أو تأخير الحيضة فهي أحق بالسكنى الى  
زوال الرية ويثبت للمشتري الخيار في فسخ البيع عن نفسه والتماسك به للضرر (ص)

أو كان ملكا لها قبله وأما لو  
اكرته أو ملكته بعد العقد فعليه  
قولوا واحدا \* تنبيه \* يدخل في  
الخلاف ما اذا تزوجها وهي تملك  
منفعة بيت وان بكرا أو جسية ولم  
تبين حين العقد وأحين الدخول ان  
عليه الكراء \* تنبيه آخر \* اذا  
لم يثبت تملك الزوجة للبيت الذي  
سكنت فيه مع زوجها الا بعد طلاقه  
لها فان على الزوج الكراء (قوله  
ولورجعا) ولو طلب عود المطلق  
طلاقا رجعا للمنزل الذي كانت  
تعتد فيه وامتنعت فلا تسقط  
نفقتها فان راجعها وامتنعت من  
العود سقطت نفقتها والفرق بينهما  
انها قبل ارتجاعه لا منفعته فيها  
فلا يسقط امتناعها للمسكن  
نفقتها قاله أبو الحسن قال وظاهر  
الكتاب خلافه (قوله مما أكرى)  
كذا في نسخة وبقرا بالبناء  
للمفعول وذلك لان الزوج مكر  
(قوله هكذا قال غيره) أى غير  
المصنف (قوله وأقاموا ذلك من  
مسئلة المدونة) قال فيها واذا  
انتقلت لغير عذر ردها الامام  
بالقضاء الى منزلها حتى تتم عدتها  
فيه ولا كراء لها فيها أقامت في  
غيره (قوله وقيد غيره) أى غير الغير  
المدكور وهو قيد معتبر (قوله

ولعل كلام الغير) أى المشار له بقوله وقيد غيره ذلك وقوله مقيد أيضا أى كما قيد بقوله وقيد غيره ذلك (قوله  
أشار الى ذلك بقوله) الاشارة من قوله فان ارتابت فهي أحق وللمشتري الخيار (قوله وللغرماء) أى لا الورثة اذا كان في غير دين  
والا بخلاف مع استثناء مدة العدة ومحل الجواز اذا اطلب ذلك رب الدين (قوله وللغرماء الخ) قال عجم ولم يتعرض المصنف لبيع الدار فيمن  
تعتد بوضع الحمل والظاهر انها كن تعتد عدة الوفاة (قوله كن باع) أى باعها صاحبها (قوله ويثبت للمشتري) أى في المؤجرة وكذا في  
المعتدة فيها مع عدم الشرط والبيان فيما يظهر  
٣ له سقط قبل لفظ قد في التي اه معص



(قوله وللزوج في الاشهر) والغرماء مثله في الاشهر ولومع توقع حيفها فيما يظهر ولا يجزى في بيعهم ثم ما جرى في بيع الزوج في ذات الاشهر مع توقع الحيض من الخلاف (قوله وهذا بخلاف الغرماء كالمهر) أي في الوفاة لانه المتقدم لافي الطلاق (قوله بخلاف الغرماء) لا يخفى أن الشارح لم يتكلم في الغرماء في الحامل ولكن تقدم عن عجم (٣٠١) (قوله بان لم تحصل أصلاً الخ) أي في راد برزوا لها عدمها

(قوله على المشهور) ومقابله مارواه أبو زيد عن ابن القاسم في العتبية لأحده للعتبة (قوله وأما المعارف فيه تفصيل) الاحسن أن يكون قوله المنقضى المدة مفرد صفة لاحدهما محذوف مثله من الآخر والمدة في العارية أما حقيقة أو حكماً (قوله فان مضى ما يعارله) الجواب محذوف أي في كالمستأجر (قوله واذا انهدم انعدم كونه له) الا أن تكون الدار انهدمت مقصورتها فقبل بمقصورة أخرى من مقاصير دار الميث في كلام الشارح اذا انهدمت الدار بقسمها (قوله فلربما اخراجها الخ) يحمل على ما اذا مضى ما يعارله (قوله فلربما اخراجها متى أحب الخ) فان أرادت البقاء بما جرة منها في الموت فلا يس له الامتناع الالوجه (قوله أو تدعو الى موضع تبعه) منه أي يحمل لا يعلم أنها معتدة عب (قوله أو المهر) بفتح الميم أي حياته في عدة الوفاة ويأتى في الطلاق بان يطلقها ثلاثاً ثم يموت عنها حالاً (قوله الى خمس سنين) هذا الاياتى الا في المرتبة بحس بطن وأما المرتبة بتأخر الحيض فسنة وبالغ على الخمس سنين لانها أقصى أمد الحمل على أحد القولين وعبارته في ك ولو ارتابت بحس بطن أو تأخر حيض الى خمس سنين قاله ابن يونس في مسئلة الحس ومحمل الخمس ما لم يتحققوا في بطنها حالاً ولا تأخرت فيما يظهر

وللزوج في الاشهر (ش) يعني ان الزوج اذا طلق زوجته التي عدتها بالاشهر كالصغيرة والبالغة كبنت السبعين فانه يجوز له ابتداء ان يبيع الدار التي تعد فيها مطلقته بشرط ان يستثنى مدة العدة أما ان كانت عدتها بالاقراء أو بالحمل فانه لا يجوز للزوج أن يبيعها كافي الجواهر لعدم العلم بما دها وهذا بخلاف الغرماء كالمهر فقوله في الاشهر أي في عدة من تعدد بالاشهر رأى من تحقق اعتمادها بالاشهر بدليل قوله (ص) ومع توقع الحيض قولان (ش) يعني أن المعتدة اذا كانت ممن يتوقع منها الحيض كبنت ثلاث عشرة سنة وكبنت خسين ونحوها هل يجوز للزوج ابتداء أن يبيع الدار التي تعد فيها المرأة أو لا يجوز فنظر الى الطوارئ منع البيع ثم على القول بالجواز اذا حصل لها الحيض وانقضا للاقراء فلا كلام للمشتري لانه دخل بحوزة ذلك وعلى القول بعدمه يفسخ البيع (ص) ولو باع ان زالت الرية فسد (ش) يعني لو باع الغرماء في الوفاة أو الزوج في متوقع الحيض بشرط ان زالت الرية بان لم تحصل أصلاً أو حصلت وزالت قبل انقضاء العدة فالبيع لازم وان استمرت فهو مردود وفسد البيع للجهل برزوا لها على المشهور (ص) وأبدلت في المنهدم والمعار والمستأجر المنقضى المدة (ش) يعني ان المعتدة في مكان جار في ملك مطلقها اذا انهدم فانه يلزمه ان يبدلها مكاناً غيره ثم تكفى فيه الى آخر عدتها وكذلك اذا كانت تعتمد في مكان تلك المطلق منفعة ما باجرة وانقضت مدتها أو بعارية وانقضت مدتها فانه يلزمه ان يبدلها غيره الى تمام العدة فقوله المنقضى المدة يرجع للمستأجر وأما المعارف فيه تفصيل فان كان مقيداً بجهة وانقضت فكمالمستأجر أو الا فان مضى ما يعارله وكلام المؤلف في المعتدة من طلاق وأما من وفاة فانه انما يكون لها السكنى ان كان المسكن له أو نقصد كراهه أو كان الكراء وجب على أحد التأويلين واذا انهدم انعدم كونه له وانفسخت الاجارة وحينئذ سقط حقها من المسكن وظاهره أنها لا تبدل في عدة الوفاة حيث حصل الهدم ولو كان له موضع آخر يملكه عند الموت وهو ظاهر لان الحق حينئذ فيه لغيره فان لم يبقه المدة فلربما اخراجها متى أحب ولها في الطلاق البديل (ص) وان اختلفا في مكانين أجبت (ش) مفرغ على صورة الابدال فكان ينبغى أن يبدل الواو بالفاء أي وان اختلفت المطلقة والمطلق بعد تعذر السكنى في تلك المساكن الثلاثة بما ذكر في مكانين فدعى كل منهما الى بدل غير البديل الذي دعى اليه الآخر ولا ضرر على واحد منهما أجبت لاسكانها فيما طلبته الا أن تدعوه الى ما يضر به لكثرة كراهه أو تدعوه الى موضع تبعه أو فيه قوم سوء لان له التحفظ لنفسه في مثل هذا (ص) وأما الأمير ونحوه لا يخرجها القادم وان ارتابت (ش) يعني ان الأمير والقاضي أو المهر اذا طلق زوجته أو مات عنها وهى في دار الامارة أو القضاء أو العجى فانه لا يجوز لمن قدم ان يخرجها حتى تتم عدتها من طلاق أو وفاة ولو ارتابت بحس بطن أو تأخر حيض الى خمس سنين ولم يجعلوا ما يستحقه الأمير من السكنى كالاجرة حقيقة والالام يستحق ما زاد على قدر الولاية (ص) كالحبس حياته (ش) تشبيهه في عدم الاخراج أي وكذلك من حبست عليه دار وعلى آخر بعده فهلاك الاول وترك زوجته أو طلقها فلا يخرجها من صارت اليه الدار حتى تتم عدتها ولو لخمس سنين وأفهم قوله حياته ولو حبس عليه سنين معلومه لم يكن الامر كذلك فانها لا تكون أحق بالسكنى الا في المدة المعينة ومثل كلام المؤلف ما اذا جعل الدار وقفاً على

(قوله لا تكون أحق بالسكنى) أي في الحبس ويلزمه فيما يظهر السكنى بمحل آخر بقية عدة طلاقه وانظر لو أسقط الحبس حياته ولم يبق عدة مبهنة شرح عب



(قوله وذلك لان هذه الوقفية خارجة مخرج الوصية) أي من حيث انها باقية على ملك صاحبها للموت خارجة من الثلث فقول الشارح في السكنى الخ من تبط معنى بذلك الذي قلناه (قوله أو طلق زوجته) أي وعزل أو فرغ عن وظيفته بعد طلاقه (قوله اذ لا فرق الخ) فيه انه قال ودار الامارة من بيت المال بخلاف بيت المسجد وهذا موجود مطلقا (قوله ونظرفيه ابن عرفة الخ) فقال لان كونها حبسا على المسجد حبسا مطلقا ما أن يوجب حقا للامام أم لا فان كان الاول فلا فرق بين كونه حبسا على المسجد حبسا مطلقا أو على امامه وان كان الثاني لم يجز لامامه أن يسكنها الا بالاجاره مؤجلة فلا يخرج منها زوجته الا بتسام أحله كمكثرة من أجنبي اه قلت ويبحث فيه باختصار الاول ويفرق بضعف حقه فيما اذا كان حبسا (٣٠٢) مطلقا وقوته في الحبس على الامام ومثل الحبس على الامام الحبس على

ذريته بعده فانها تستحق السكنى وذلك لان هذه الوقفية خارجة مخرج الوصية والسكنى من نواحي الملك (ص) بخلاف حبس مسجد بيده (ش) يعني ان حبس المسجد ليس كالحبس عليه حياته أي فلا امام الثاني اخراج زوجته الامام الاول اذا مات أو طلق وزوجته في دار الامامة وهذا قول ابن العطار وعليه أكثر الشيوخ بخلاف امرأة الامير لان لها حق في بيت المال ودار الامارة من بيت المال بخلاف بيت المسجد قال ابن زرقون الذي قاله ابن العطار مقصور على ما اذا كانت الدار محبسة على المسجد حبسا مطلقا واما ان كانت محبسة على أئمة المسجد فلا يخرجها القادم اذ لا فرق حينئذ بين دار الامارة ودار الامامة وقوله ابن عبد السلام ونظر فيه ابن عرفة ونظر فيه وما قيل عليه في الشرح الكبير (ص) ولا م ولديعت عنها السكنى (ش) المشهور وهو مذهب المدونة ان أم الولد اذا مات عنها سيدها أنه يجب لها السكنى في مدة حيضها لانها في حقها كالعدة وكذا ان قلنا هي محض استبراء لانها محبوسة بسببه أي ولا نفقة لجلها وبعبارة وكذا اذا أعتقها ثم ان الظاهر أنه لا يكون لها السكنى حيث مات الا اذا كان المسكن له أو نقد كراه أو كان الكراء وجيبة على أحد التأويلين السابقين ولا يلزمها ان تبني في منزلها زمن انتظار الحيضة وليست كالحرمة (ص) وزيد مع العتق نفقة الحمل (ش) أي وزيد لام الولد يجز سيدها عتقها وهي حامل مع السكنى النفقة بخلاف ما اذا توفي عنها فان لها السكنى في زمن حيضتها ولا نفقة للعمل لانه وارث (ص) كالمرتدة (ش) يعني أن المرتدة اذا كانت حاملا يجب لها السكنى والنفقة الى حين وضعها فان لم تكن حاملا لم تؤخر واستبرئت فاما ان تقتل أو ترجع الى الاسلام (ص) والمشبته (ش) يعني أن المرأة اذا وطئت بشبهة فحملت فانه يجب لها النفقة والسكنى الى حين الوضع كن تسكي ذات محرمة لا فحملت منه فلو نسكحها عالميا بالتحريم دونها فحملت فلها السكنى دون النفقة لان الولد غير لاحق به اذ لا نسب لولد الزنا فقوله (ان حملت) راجع للمرتدة والمشبته وأفراد الضمير لاعادته على ما ذكر أو أن الواو بمعنى أو (ص) وهل نفقة ذات الزوج ان لم تحمّل عليها أو على الواطئ قولان (ش) صورته غلط بذات زوج غير مدخول بها فوطئها بظنها زوجته أو أمته ولم تحمّل من الغائط فهل نفقتها مدة استبرائها بثلاث حيض للحرمة وحيضة للامة عليها نفسها أو على واطئها قولان كافي توضيحه وأما ان حملت منه فنفتها وسكناها الى حين الوضع على واطئها بخلاف ولو بنى بها زوجها السكنى النفقة والسكنى على زوجها لا على الغائط الا أن يأتي الزوج بما ينفي عنه ذلك الحمل واعترض ابن غازي كلام المؤلف التابع لابن الحاجب بما حاصله انه لم يقل أحد

المؤذن ويحوى (قوله المشهور وهو مذهب المدونة) ومقابله ما في كتاب محمد لا سكنى لام ولد ولا عليها (قوله وكذا اذا أعتقها الخ) أي وليس لها ولا يسيد لها الحي أو ورثته ان مات اسقاطه (قوله يعني أن المرتدة اذا كانت حاملا الخ) تعقب بانها تسجن في مدة ردتها حتى تتوب أو تقتل كانت حاملا أم لا وأوجب بحمل ذلك على ما اذا غفل عن سجنها أو تعذر أو كان لموضع السجن أجرة (قوله لم تؤخر واستبرئت) أي لم تؤخر كما خير الحامل فلا ينافي أنها تؤخر للاستبراء أي ولها السكنى حيث لا تحبس ولا نفقة لها على الزوج قال عجم واذا لم تحمّل المشبهة فلها السكنى ولا نفقة وكذا المرتدة حيث تصور عدم سجنها اه (قوله فلها السكنى دون النفقة) فان علمت أيضا فلا سكنى لها (قوله لاعادته على ما ذكر) قضية ذلك التذكير مع أنه قال حملت فالاولى أن يقول على ما ذكر (قوله فهل عليها أو على الواطئ) الارجح أنه عليها لا على زوجها وأما مسكنها فهو على الغائط (قوله الا أن يأتي الزوج بما ينفي ذلك الحمل) حاصل

بأن مافي ذلك أن المرأة التي غلط بها تارة تكون لازوج لها وتارة يكون لها زوج واذا كان لها زوج تارة تكون مدخولا بها وتارة لا فان لم تسكن ذات زوج فان حملت فالنفقة والسكنى على الغائط وان لم تحمّل فالسكنى عليه والنفقة عليها واذا كانت ذات زوج ولم يدخل بها فان حملت من الغائط فنفتها وسكناها على الغائط وان لم تحمّل فسكناها على الغائط والنفقة عليها لا على زوجها على الارجح واما لو بنى بها زوجها فنفتها وسكناها على زوجها حملت أم لا الا ان ينفيه الزوج بلعان فلا نفقة لها عليه ولها السكنى والنفقة عليها الا أن تلحق بالثاني فان عليه نفقتها وسكناها مالم ينصفه الثاني أيضا بلعان فان نفاه فلا نفقة عليه أيضا ولها السكنى عليه فيما يظهر واما اذا كان لا يلحق الولد بالثاني لانه لا يكون نفاه بل لأجل قصر المدة ونحو ذلك فان سكناها على الاول قطعها ولا



نفقة لها على واحد منهما فان قلت كيف يتأتى اللعان من الثاني حيث لا نكاح قلت يأتي في وطء الشبهة (قوله المشتق من التبري) من أخذ المصدرا المزيد من المجرد (قوله والبحث) عطف تفسير وكذا قوله والكشف عطف تفسير على البحث ثم لا يخفى ان المعنى على الطالب وقوله الكشف أى طلب الكشف (قوله مدة دليل) أى مدة شئ أى حيض ثم هذا صريح في أن المراد بالاستبراء نفس مدة الحيض والظاهر انه نفس الحيض فكما ان العدة نفس الظهر يكون الاستبراء نفس الحيض ثم ان الاستبراء اذا كان بالاشهر يكون نفس الاشهر فيكون اضافة مدة لما بعده للبيان واذا كان بالحيض فالأضافة حقيقية وقوله لا لرفع أى وأمالو كان لرفع عصمة بان مات الزوج فيقال لذلك عدة وكذا ان كان اطلاق ثم لا يخفى أن من جعله رفع العصمة الطلاق فيكون قوله أو طلاق من عطف الخاص على العام إلا أن يخص الاول بماعد الطلاق **فصل الاستبراء** (٣٠٣) (قوله لالذات الموت) أى لالذات هي الموت فالأضافة للبيان والفرق بين الاستبراء وبينها

من وجهين أحدهما أنه بحیضة واحدة والاخر أن المستبراء لا يلزمها الاحداث في الوفاة ولا ملازمة المنزل بخلاف المعتدة فيهما (قوله يحيض المودعة) أى المودعة التي كانت عند من اشتراها وقد حاضت عنده أو اشتراها بخيار وكانت عنده في أيام الخيار أى وجميع المشتري لها قبل غيبته عليها أو بعدها ولم يمكن شغلها فيهم القصر المدة أو معه من لا يطأ بضرته (قوله ولم يكن وطؤها مباحا) المراد مباحا في نفس الامر احترازا مما لو كشف الغيب ان وطأها حرام فقد سئل ابن أبي زيد عن كان بطأ أمته فاستحققت منه فاشترها من مستحقها هل يستمر على وطئها أو يستبرئ فأجاب لا يطؤها الا بعد استبرائها أى لان الوطء الاول كان فاسدا ويجزى هذا فيمن اشترى زوجته ثم استحققت (قوله أو اعتق وتزوج) المناسب اسقاطه (قوله الخ ليشمل الخ) أى ولو عبر بنقل لما شمل الخ الظاهر لافرق بين التعبيرين

بان نفقة في هذه الحالة على الواطئ وانما الخلاف هل نفقة في هذه الحالة عليها أو على الزوج ونحوه لابن عرفة \* ولما أنهى الكلام على العدة من طلاق و وفاة ونحوها اتبعها بالكلام على شبهها وهو الاستبراء المشتق من التبري وهو التخلص وهو لغة الاستقصاء والبحث والكشف عن الامر الغامض وشرعا قال في توضيحه الكشف عن حال الارحام عند انتقال الاملاك مراعاة لحفظ الانساب وقال ابن عرفة مدة دليل براءة الرحم لا لرفع عصمة أو طلاق لتخرج العدة ويدخل استبراء الحرة ولوللعان والمورثة لانه للملك لالذات الموت وأشار المؤلف الى حكمه بقوله

**فصل** يجب الاستبراء بحصول الملك ان لم توفن البراءة ولم يكن وطؤها مباحا ولم تحرم في المستقبل (ش) أشار بهذا الى حكمه والى شروطه فاحترز بحصول الملك عن تزوج أمة فلا استبراء عليه واحترز بقوله ان لم توفن البراءة بما اذا تيقنت أى غلب على الظن أو اعتقد ذلك فانه لا استبراء يحيض المودعة والمبيعة بالخيار تحت يده ولم يخرج ولم يلج عليها سيدها حتى اشترها كما يأتي واحترز بقوله ولم يكن وطؤها قبل الملك مباحا عن اشترى زوجته أو اعتق وتزوج كما يأتي واحترز بقوله ولم تحرم الخ عن تحريم في المستقبل كاشترى ذات محرم أو متزوجة بغيره فلا استبراء وسواء حصل الملك بعوض أو بغيره ولو بالتزامها من عبده أو اشتراها منه ولم يقل بنقل الملك ليشمل ما أخذ بالقيمة من أيدي الكفار مما أخذوه من أموال المسلمين بالقهر فانهم انما لهم فيه شبهة الملك على المذهب وبهذا وجه هذه العبارة في توضيحه تبعا لابن عبد السلام ولذا جاء بقوله أو رجعت من سبي مختطفا في سلك الاغنياء وبه يتضح الفرق بينها وبين قوله أو غنمت فليس مستغنى عنه كما قيل (ص) وان صغيرة أطاقت الوطء أو كبيرة لا تحملان عادة (ش) يعنى ان من حصل في ملكه أمة صغيرة تطيق الوطء ولا يحمل مثلها في العادة كبنت سبع سنين أو كبيرة فعدت عن الحيض كبنت السنتين فما فوق فانه يجب عليه استبراء كل بثلاثة أشهر كما سيأتى وان كانت الصغيرة لا تطيق الوطء فلا استبراء عليها فصب المبالغة قوله لا تحملان عادة لا قوله أطاقت الوطء لانه يصير التقدير ان لم تطق الوطء بل وان أطاقتة وهو فاسد لانه لا استبراء ان لم تطق الوطء كما سيأتى وجهه لا تحملان عادة حال لا صفة أممجيء الحال من صغيرة فلو صفها بجملته أطاقت الوطء وأما من كبيرة فلعطفها على ماله مسوغ (ص)

فيراد بالنقل أو حصول الملك انشاء أو تعاما والحاصل ان قوله بحصول الملك معناه بالملك الحاصل اصاله أو تعاما وكذا قوله بنقل الملك أى يجب الاستبراء بالملك المنقول انشاء أو تعاما (قوله على المذهب) وقيل تلك (قوله ولذا جاء بقوله أو رجعت من سبي) أى الذى هو ما غنمناه من الكفار وقد كانوا اغتفوه مناسبا أى ولاجل أن قوله بحصول الملك شامل لما اذا أخذ بالغنمة من أيدي الكفار مما أخذوه من أموال الخ (قوله وبه يتضح الفرق بينهما وبين قوله أو غنمت) لان معنى قوله أو غنمت أى سبيناه من الكفار مما كان لهم بحسب الاصل وغنمناه منهم (قوله فليس مستغنى عنه) أى عن غنمت كما قيل أى لان بعضهم جعل قوله أو غنمت مستغنى عنه بقوله أو سبي لان الذى أخذ بالغنمة رجع من سبي أيضا وتأمله (قوله لا صفة) اقتصر عجب على الصفة فقال صفة لها وأتى به مطابقا مع أن العطف بأو على الفصح وان كان الافصح الافراد (أقول) ولا مانع من تعدد الصفة وخرج النادرة كبنت مكة وتامة فاستبرأوهما محقق لا يبلغ عليه



(قوله والوخش الرذل) أي من الناس هذا هو الظاهر فيكون أخص من الذي قبله (قوله على المشهور والرخ) ومقابله ما حكى المازري وغيره أنه لا يجب الاستبراء في الوخش (قوله يعني أن الأمة إذا غصبها شخص) أي بالغ رغب عليها غيبة يمكن شغلها منه فإن غصبت أو سبها صبي وغاب عليها لم يجب استبرائها وانما كان عليها الاستبراء لأنه تعدى بالغصب فيتعدي بالمس أيضا بخلاف المشتري بخيار الأتية فالغالب عدم المس ثم أن قوله أوردت من غصب أو سبي شامل للمتزوجة وغيره فاستبراء الأمة المتزوجة من الغصب والزنا بحبيضة وليس كعدتها (قوله منها) كذا (٣٠٤) في نسخة أي فيها (قوله لأن الملك لم ينتقل) يقال انتقل كاله كانه حصل كاله

أو وخشا أو بكر (ش) الوخش يسكون الخاء الحقيقير من كل شيء والوخش الرذل والمعنى أن من ملك جارية من وخش الرقيق وهو الذي لا يراد للوطء غالباً وانما يراد للخدمة فإنه يجب عليه استبرائها على المشهور وكذلك من ملك أمة بكر أو جوه من وجوه الملك فإنه يجب عليه استبرائها يريد إذا كانت تطبق الوطء كما مر لاحتمال أصابتها خارج الفرج وحملها مع بقاء البكارة (ص) أوردت من غصب (ش) يعني أن الأمة إذا غصبها شخص وغاب عليها غيبة يمكن شغلها منها فإذا رجعت إلى سيدها فإنه يجب عليه استبرائها بحبيضة وسواء كانت من علي الرقيق أو وخشه ولا تصدق هي ولا هو إذا أنكرت أو أنكر الوطء فالمراد بالملك في قوله يحصل ملك انشاء أو تمام فينطبق على الرجعة من غصب أو سبي لأن الملك لم ينتقل وانما حصل فيه خلل بعدم التصرف فإذا رجعت فقد تم ذلك (ص) أو سبي (ش) أي وكذلك يجب الاستبراء على الأمة إذا غاب عليها السباي ثم قدرنا عليها وأرجعناها للمالكها قال فيها إذا سبي العدة أمة أو حرة لم توطأ الحرة إلا بعد ثلاث حيض ولا الأمة إلا بعد حيضة ولا يصدقن في نفى الوطء وان زنت الحامل فلا يوطأ زوجها حتى تضع (ص) أو غنت (ش) صورته اغتم المسلمون أمة من أماء العدة أو حرة فإنه يجب استبرائها بحبيضة وهذا مستغنى عنه بقوله يحصل الملك وكذا قوله (أو اشترى) وانما ذكره ليرتب عليه قوله (ص) ولو متر وجهه وطأ قبل البناء (ش) يعني أن من اشترى أمة متر وجهه فلما تم البيع طلقها زوجها قبل البناء فإنه يجب على المشتري أن لا يوطأها حتى يستبرئها عند ابن القاسم خلافاً للحنون لأنها لو أتت بولد لمسته أشهر من يوم عقد النكاح فإنه يلحق بالزوج وبان الزوج انما أبيع له وطؤها باخبار السيد والمشتري لا يعتمد عليه اتفاقاً وقوله ولو متر وجهه أي بغير المشتري ويأتي حكم ما إذا اشترى الزوج زوجته وقوله وطأ قبل البناء وأما لو طأ قبل البناء ففيها العدة ولا استبراء عليها (ص) كالموطوءة أن يبعث أو زوجت (ش) تشبيهه في قوله يجب الاستبراء بحصول الملك يعني أن السيد إذا أراد أن يبيع أو يزوج أمة الموطوءة فلا بد من استبرائها قبل صدور أحد هما فيها وهذا ما لم يقطع بانتقائها وطئها كما يفيد قوله في اللعان أو ادعته مغزبية على مشرق انظر ز (ص) وقبل قول سيدها وجاز للمشتري من مدعيه تزويجها قبله (ش) أي وقبل في جواز الوطء للزوج قول سيدها في أنه استبرأها إذ لا يعلم إلا من جهته كما قبل قول المرأة في انقضاء عدتها ويجوز الإقدام على تزويجها أو موطئ المشتري فلا يكفي فيه قول السيد ولا بدله من المواضع لحق الله فقداً بان قوله وقبل الخ خاص بقوله أوزوجت وفهم من قوله وجاز للمشتري من مدعيه تزويجها قبله أن وطأه هو لا يجوز اعتماده فيه على دعوى البائع كما قلنا (ص) واتفاق البائع والمشتري على واحد (ش) يعني أنه يجوز أن يتفق البائع للأمة والمشتري

(قوله وان زنت الحامل الخ) أي على جهة البكارة أو خلاف الأولى والمراد حامل حملت من زوجها وأما من حصل لها حمل من الغاصب أو غيره فإنه يحرم وطؤها (قوله وهذا مستغنى عنه الخ) فيه أن ما كان مذكوراً في حيز المبالغة في شيء لا يقال أنه مستغنى عنه بذلك الشيء فالاحسن أن يقول أنه مستغنى عن ذكره لأنه الذي قبل المبالغة والمبالغة لا تكون إلا فيما فيه توهم (قوله ولو متر وجهه) لو حذف لو كان أخصر لأن قوله واشترى في حيز المبالغة (قوله خلافاً للحنون) أي فقد قال ليس عليه فيها استبراء وتحلل له حينئذ إذا لموجب عنده للاستبراء لأن الفرض انما غير مدخولها وقول ابن القاسم أظهر لما ذكره الشارح (قوله وبان الزوج انما الخ) الفرق بينهما تعبدى والبائع معنى اللام عطف على لأنها (قوله وطأ قبل) الجملة حاوية أي وقد طأ قبل (قوله كالموطوءة) مفهومه أنه ان لم يكن وطئها لم يجب عليه استبراء لبيعها إلا ان زنت عنده أو اشترى من لم ينف وطأها في مفهوم موطوءة تفصيل وما ذكره هنا في اخراج الملك حقيقة كبيعها أو

حكمًا كتزويجها وما في أول الباب في حصوله وأراد المصنف بالموطوءة من أقر بوطئها ومن سكت عنها وعن عدمه والسكاف داخلة على المشبه وذلك لأن الأول منصوص (قوله وهذا ما لم يقطع الخ) لا يخفى أن هذا لا ادعى له لأن المصنف قال كالموطوءة الخ وهذه غير موطوءة (قوله انظر ز) نظرناه وقد حصل بما كتب ما يغنى عن نقل عبارته (قوله وجاز للمشتري الخ) هذه يفهم منها قوله وقبل سيدها بالاولى وذلك لأنه إذا جاز للزوج وطؤها اعتماداً على قول المشتري اشترى منها من يدعي استبراءها فأولى أن يعتمد على قوله استبرأها



(قوله قبل عقد الشراء أو بعده) فان قلت ان وضعت قبل الشراء فقد فعل البائع ما يجب عليه قبل البيع دون المشتري وان وضعت بعد الشراء فقد فعل المشتري ما يجب عليه دون البائع قلت كان هذه المسئلة مستثناة من القاعدةتين ولا يخفى أن الاطلاق على تقدير حصوله قبل الشراء أو بعده مجاز (قوله وانما أعاد كاف التشبيه بعد الفصل) والاحسن انه انما أعاد كاف التشبيه لان هذا مما يوجب الاستبراء لا يحصل الملك ولا بزواله والعنق والذناو الغصب والاسرو السبي فيجب استبرأؤها قبل أن يوطأها أو يبيعها أو يزوجهما بحبيضة (قوله وفائدة الاستبراء) فان لم يستبرئها وأنت بولد ورماه بأنه ابن شبهة فانه يحد كما هو المفهوم من المعنى (قوله مع ان كون الولد الخ) حاصله حيث كان السيد هم سلا عليهم الا فائدة للاستبراء اذ الولد لاحق به وأجيب أيضا بحمله على ما اذا لم يوطأها أو ووطئها واستبرأها قبل الوطء المذكور (قوله فان كان يلحق بالشبهة) أي بان (٣٠٥) أنت به لسته أشهر من وطء الشبهة وقوله

والاحد بان أنت به خمسة أشهر مثلامن وطء الشبهة فتدبر (قوله كمن عنده تخرج) أي أو يدخل عليها (قوله كما اذا اشترى أمة عنده مودعة) بهذا الحل يكون مفهوم قوله الا حتى كودعة أو يحتمل على ما اذا كانت ملكه لم يوطأها وأراد بيعها حالة اساءة الظن بها فيجب عليه استبرأؤها ويكون تفصيلا في مفهوم قوله السابق كالسوطاة ان بيعت أي فان لم توطأ لم يجب عليه استبراء ان أراد بيعها الا ان ساء الظن وحمله بعض آخر على انه في المملوك التي يريد وطأها فيجب استبرأؤها ان ساء ظنه بها وانما ساء بغير المأمنة وأما المأمنة فلا كما قال الاقنيسي لمشقة ذلك عليه وفي المجهولة قولان أفاده عجم (قوله لان ذلك يشق في أمته) أفاد بعض ان هذا في المأمنة لا غيرها وفي المجهولة قولان (قوله أولئك غائب أو) كغائب أو

لها على استبراء واحد لان البائع للموطوءة لا بد له من استبراء والمشتري منه لا يعتمد في وطئه على قوله فيحصل غرض كل منهما بما عاوضتها تحت يد أمين قبل عقد الشراء أو بعده حتى ترى الدم (ص) وكالموطوءة باشتباه (ش) معطوف على ما يجب فيه الاستبراء وهو قوله كالموطوءة ان يبيع وانما أعاد كاف التشبيه بعد الفصل والمعنى انه لا خلاف في وجوب استبراء الامة اذا وطئت باشتباه كغلط كما مر في الحرة لكن استبراء الامة بحبيضة لا بعقد ارعدها وفائدة الاستبراء في هذا مع ان كون الولد على تقدير وجوده لاحقابها تظهر فيمن رماه بأنه ابن شبهة فان كان يلحق بالشبهة فلا حد على من رماه والا حد كما مر في قوله ووجب ان رطئت بزنا الخ (ص) أو ساء الظن كمن عنده تخرج (ش) يعني ان الاستبراء يجب لاجل حصول ظن الوطء كما اذا اشترى أمة عنده مودعة أو مرهونة مثلا وهي تدخل وتخرج في قضاء الخواج لاحتمال أن تكون قد حملت من زنا أو من اغتصاب ولا يعترض على هذا بأتمته التي عنده تدخل وتخرج في قضاء الخواج لان ذلك يشق في أمته (ص) أولئك غائب أو محبوب أو مكاتبه عجزت (ش) هذا من جملة استبراء سوء الظن والمعنى ان من اشترى أمة لشخص غائب لا يمكنه الوصول اليها أو لشخص محبوب أو وصي أو امرأة أو محرم فانه لا يجوز له ووطؤها الا بعد استبرائها بحبيضة وكذلك الامة المكاتبه اذا كانت تنصرف ثم عجزت ورجعت على ما كانت عليه قبل الكتابة فانه لا يجوز لسيدها ووطؤها الا بعد استبرائها بحبيضة لان الكتابة كالبيع فعجزها كابتداء الملك وأما ان كانت لا تنصرف ولا تدخل ولا تخرج فلا استبراء على سيدها (ص) أو أضع فيها وأرسلها مع غيرها (ش) صورتها شخص أرسل مالا مع شخص ليشتري له به جارية فاشتراها وأرسلها مع غيره فخاضت في الطريق فانه لا يجوز للمرسل اليه أن يوطأها الا بعد ان يستبرئها بحبيضة على المشهور ولا تجزئ تلك الحبيضة في الطريق ابن يونس معناه ان المبيع معه تعدى بارسالها وبه يجاب عن اعتراض التنوسي بان الرسول أمينه ويده كيدته ألا ترى انه لو لم يبعث بها كان لا بأس ووطؤها بتلك الحبيضة والظاهر ان علم المبيع بان المبيع معه لا يأتي بها وانما يرسلها مع غيره بمنزلة اذنه له في ارسالها ولما كان موجب الاستبراء على ضربين حصول الملك وتقدم وزواله أشار اليه بقوله (ص) وموت سيد وان استبرئت (ش) يعني ان الامة اذا مات عنها سيدها فانه يجب على الوارث استبرأؤها بحبيضة وسواء كان سيدها حاضرا

(٣٩ - خرشي ثالث)

هذا من جملة الاستبراء بسوء الظن فلا استبراء في هذه واجب وان لم تخرج كما هو ظاهره كما أفاده بعض (قوله على المشهور) ومقابلته ماقاله أشهب من انه تجزئه حبيضة في الطريق حتى يستبرئ لنفسه أو عند الوكيل ولا تستبرأ من سوء الظن (قوله معناه ان المبيع معه تعدى بارسالها) أي وأما ان أذن له في ارسالها مع غيره فلا استبراء كما اذا جاء بها المبيع معه (قوله أمينه) أي أمين المرسل وقوله ألا ترى الخ من كلام التنوسي أي أبي اسحق التنوسي ونصه فيه نظر أي في المشهور الذي هو قول ابن القاسم نظر لان المرسل أمينه واستبرأؤه يجزئه ألا ترى لولي يبعث بها واستبرأها لكان لا بأس أن يوطأ فكذلك اذا بعثها مع ثقة وحاصل الجواب أن معنى قول ابن القاسم أن الوكيل تعدى في بعثه اياها مع غيره من اتهمه الآخر فكذلك لا يجزئه حبيضة في الطريق حتى يستبرئ لنفسه



(قوله) أو غائباً يمكنه الوصول إليها) فان لم يمكنه الوصول إليها فالوارث أن يطأ بدون استبراء هذا إذا أراد بقاءها في ملكه وأما إذا أراد بيعها فالظاهر أنه يجب عليه حيث يجب على مورثه لو كان حياً وأراد بيعها (قوله أو أم ولد) لا يظهر مع قوله يجب على الوارث (قوله) فانه يجب استبرأؤها على من ملكها الخ) لا يخفى انه حينئذ يكون من أفراد حصول الملك لازواله كما قال ولما كان الخ (قوله) وكذا يجب الاستبراء) أي على المشتري (قوله) أو ما لم تنقض العدة) اذا علمت هذا فافاد المصنف من أن انقضت عدتها معطوف على استبرئته مشكل لانه يصير التقدير هذا اذا لم تنقض (٣٠٦) عدتها بل وان انقضت مع انه اذا لم تنقض الاستبراء والجواب أنه معطوف على

ان استبرئت والاشكال مبني على أنه معطوف على استبرئت (قوله أو حنثاً) يرجع لمسئلة التعليق وذلك لان الموجب في مسئلة التعليق هو الحنث (قوله) اذا حصل سببه) أي العتق وهو المعلق عليه وبه تعلم صحة ما قلناه سابقاً (قوله) وأيضاً الخ) أي كما انه أعاد العامل لتعدد سبب زوال الملك أعاد العامل للتخالف الخ (قوله) أشار بقوله) أي بفهم قوله الخ (قوله) أو انقضت عدتها) به يعلم ان في كلام المصنف احتياطاً كقصد حذف الغيبة في الموت وحذف في العتق انقضاء العدة فهو من النوع المسمى بالاحتمال (قوله) ولا يمكنه) الاضواب اسقاطه لانه اذا لم يمكنه الوصول لا استبرأ كما افاده بعض (قوله) وبخلاف الموت) أي وهذا بخلاف الموت السابق وقوله أيضاً أي كما أن أم الولد لا تكتفي (قوله) فيدخل الخ) فيه شيء لان فرض الكلام في أم الولد وأم الولد بعد موت سيدها لا حصول ملك فيها ~~فائدة~~ المعتمدان الانسان اذا اشترى أمه أو أهديت اليه ثم أعتقها قبل الاستبراء فلا يتزوجها حتى تستبرأ بحيضه ولا تصدق أنها حاضت قبل العتق (قوله بحيضه)

أو غائباً يمكنه الوصول إليها وسواء أقر بوطئها أو لا ولو كان قد استبرأها قبل موته وسواء كانت قنأ أو أم ولد وليس هذا تكراراً بالنسبة لأم الولد مع قوله واستأنفت الخ لان ما يأتي محمول على ما اذا أعتقها في حياته (ص) أو انقضت عدتها (ش) يعني ان الامة اذا ماتت زوجها أو طلقها فاعتدت وانقضت عدتها ثم مات سيدها فانه يجب استبرأؤها على من ملكها بحيضه لانها قد حلت للسيد زمن ما فالاستبراء لسوء الظن اذا لم يمنع له من وطئها حينئذ وكذلك يجب الاستبراء اذا انقضت عدتها ثم مات سيدها ما لم يولد تنقض العدة قبل موت السيد فلا استبراء وأحرى لو كانت ذات زوج لانها لم تحل للسيد هازمنا (ص) وبالعتق (ش) يعني ان من أسباب الاستبراء العتق مطلقاً سواء كان تيجيزاً أو تعليقاً أو حنثاً فاذا أعتق السيد الامة قبل ان يستبرئها فانه لا بد من استبرائها بحيضه وأما لو استبرأها ثم أعتقها فقد حلت مكانها وبعبارة وبالعتق أي ويجب بالعتق لأم ولد أو غيرة فليس لغير السيد ان يتزوجها قبل استبرائها وأما هو فله ذلك كما يأتي من قوله أو أعتق وتزوج وبعبارة وبالعتق ما لم يكن السيد قد استبرأها أو انقضت عدتها أو غاب السيد غيبة علم انه لم يقدم منها فحاضت في غيبته قبل العتق فلا تحتاج الى استبراء وهذا كله في غير أم الولد وأما هي فلا بد ان تستأنف الاستبراء بعد عتقها ولتعدد سبب زوال الملك أعاد العامل في قوله وبالعتق الناجز انشاء أو تعليقاً اذا حصل سببه وأيضاً للتخالف بين الموت والعتق بعدم الاكتفاء في الموت بالاستبراء أو العدة السابقين والاكتفاء بهما في العتق الا في أم الولد والى التخالف المذكور أشار بقوله (ص) واستأنفت ان استبرئت أو غاب غيبة علم انه لم يقدم أم الولد فقط (ش) يعني ان أم الولد اذا استبرأها سيدها بحيضه أو لم يستبرئها أو انقضت عدتها ان كانت متزوجة ثم أعتقها أو غاب سيدها عنها غيبة علم انه لم يقدم منها ولا يمكنه الوصول اليها خفية ثم أعتقها فانه لا بد من استبرائها بحيضه ولا يكتفي بالاستبراء والعدة السابقين على عتقها ولا بغيبة السيد الغيبة المذكورة لان أم الولد فرأى سيدها فالحيضة في حقها كالعدة في الحرة فكما أن الحرة تستأنف عدة بعد الموت أو الطلاق ولا تكتفي بذلك فكذلك أم الولد وبخلاف الموت السابق فلا تكتفي فيه القن بذلك أيضاً لحصول ملك الوارث لها فقوله أو غاب الخ أي وأرسل لها العتق وأما لو مات فيدخل في قوله حصول الملك ولا فرق بين أم الولد وغيرها (قوله) بحيضه) راجع لقوله أول الباب يجب الاستبراء الخ (ص) وان تأخرت أو أرضعت أو مرضت أو استحيضت ولم تميز فثلاثة أشهر (ش) يعني ان الامة القن أو أم الولد اذا تأخرت حيضتها عن عادتها بلا سبب أو بسبب رضاع أو مرض أو استحيضت ولم تميز دم الحيض من دم الاستحاضة فانه أمكث ثلاثة أشهر من يوم الشراء وينظر النساء اليها فان لم ترتب حلت وان ارتأت بحس بطن فتمكث تمام

ويرجع في قدرها هل هو يوم أو بعضه للنساء فالمصنف مشى على المشهور وهو أن الاستبراء حيضة ومقابله انها طهر تسعة (قوله) اذا تأخرت حيضتها عن عادتها) أي وأما من عادتها أن لا يأتيها الحيض الا بعد ثلاثة أشهر ولو بعد تسعة فان استبرأها ثلاثة أشهر على المعتمد الا أن تأتيها الحيضة قبل ذلك مالم ترتب بحس بطن فان ارتأت مكثت تسعة أشهر كما في سنده كلام ابن عرفة (قوله) وتنتظر النساء) أي بعد تمام الاشهر الثلاثة وظاهره حتى فيما اذا تأخرت لرضاع أو مرض لا تحل بعضى الثلاثة الا اذا نظر النساء وهو مقتضى التوضيح وهو مشكل لتصريحهم بأن التأخير لمرض أو رضاع في غير هذه المسئلة تجزئة الآتي في وقته المعتمد وعليه فتحل بعضى الثلاثة الأشهر وان لم ينظرها النساء وهو ظاهر ابن عرفة وما نقله المواق عن ابن رشد الذي هو المعتمد (قوله) فان لم ترتب) أي النساء أي



نشد ثم لا يخفى انه ظهر ان باب الاستبراء يخالف باب العدة وذلك لانها في العدة تنزل بص سنة تسعة أشهر استبراء وثلاثة عده ثم هو مشكل لان شغل الرحم واحد فلم يطل سنة في العدة وتسعة أشهر في الاستبراء (قوله فان لم تزدا الخ) يخالف ما في عب فان زالت الريبة حلت والامكثت أقصى أمد الحمل ان لم تزل قبله وشارحنا يوافق عجم فيما تقدم (قوله كالصغيرة واليائسة) ذكرهما قبل في أصل وجوب الاستبراء وهما في أنه ليس بحيضة (قوله وبالوضع كالعدة) أي واستبراء (٣٠٧) الحامل بالوضع كالعدة (قوله يحرم عليه أن يستمتع بها في مدة استبرائها) أي

يستمتع بها في مدة استبرائها أي مواضعها بدليل قوله لانها في ضمان غيره الخ (قوله لانها في ضمان غيره الخ) لا يخفى أن هذا التعليل انما يكون في الجارية المواضعة وهي الفاتنة غير هاترا أو الوحش التي أقر البائع بوطئها لا في الاستبراء لانها في ضمان المشتري مع أن الحكم عام (قوله واستبرأها) فعل ماض وقوله فلا يحرم وطؤها أي لان هذا الاستبراء ليس على طريق الوجوب بل على طريق الندب فالعبارة بهذا المعنى تنضح (قوله والمعنى ان من كانت عنده أمة مودعة الخ) به يعلم ان السكاف في قول المصنف كمودعة للتمثيل ويجوز أن تكون للتشبيه أي فلا استبراء فيما اذا عادت لمودعها أو راهنها (قوله ومبيعة بالخيار) كان الخيار حقيقيا أو حكميا كمشتريها من فضولي وأجازها فاعله بعد ان حاضت عند المشتري (قوله من غير استبراء على المشهور) قال المصنف وسمعت ممن أثق به أن في المسئلة قول آخر بالاستبراء ولم أره إلا أن وهو أظهر ليعرف بين ولده من وطء الملك فانه ينتفي بمجرد دعواه من غير عين على المشهور وبين ولده من وطء النكاح فانه لا ينتفي بمجرد دعواه بل لابد من

تسعة أشهر فان لم تزدا الريبة أو ذهبت حلت وان زادت تربصت تمام أقصى أمد الحمل واليه أشار بقوله (ص) وتظن النساء فان ارتبن فتسعة (ش) أي تمامها وتقدم أن المراد النساء العارفات وتقدم أن الجمع ليس بشرط وقوله (كالصغيرة واليائسة) تشبيه في أن استبراء كل منهما ثلاثة أشهر (ص) وبالوضع كالعدة (ش) التشبيه في قوله وضع حملها كله وان دما جتمع وفي قوله تربصت ان ارتابت به وهل أربعا أو خساخسلاف وأما كونه لا بد أن يكون لاحقا به أو يصح استلحاقه فلا يعتبر هنا (ص) وعجم في زمنه الاستمتاع (ش) يعني ان من ملك أمة توجه من الوجه فانه يحرم عليه أن يستمتع بها في مدة استبرائها من الحيضة بشئ من الجماع ومقدمته وسواء كان شابا أو شيخا لانها في ضمان غيره مادامت في الاستبراء وسواء كانت حاملا أم لا إلا أن تكون في ملك سيدها وهي بينة الحمل منه واستبرأها من زنا أو غصب أو اشتباه فلا يحرم وطؤها ولا الاستمتاع به إلا أنهى الكلام فيما يجب الاستبراء شرع في مفاهيم قيوده وان لم تكن على الترتيب ففهم مفهوم قوله وان صغيرة أطاق الوطء بقوله (ص) ولا استبراء ان لم نطق الوطء (ش) ومفهوم ان لم نطق البراءة بقوله (ص) أو حاضت تحت يده كمودعة (ش) والمعنى ان من كانت عنده أمة مودعة أو موهنة أو نحو ذلك خاضت تحت يده ثم اشتراها من سيدها والحال انها لم تخرج ولم يبلغ عليها سيدها كما يأتي فانه يجوز له وطؤها من غير استبراء لان البراءة متيقنة (ص) ومبيعة بالخيار ولم تخرج ولم يبلغ عليها سيدها (ش) يعني ان الشخص اذا اشترى أمة بالخيار له أو للبائع أو لغيرهما وقبضها المشتري خاضت في أيام الخيار فامضى من له الخيار البيع فان المشتري لا يحتاج الى استبرائها بحيضة ثانية وحل له وطؤها بشرط اذا كانت الامه لا تخرج للتصرف ولم يدخل عليها سيدها في أيام الخيار والا فلا بد من استبرائها لاجل سوء الظن واذا رد من له الخيار البيع جاز لها أن يطأها من غير استبراء بحيضة ثانية لانها لم تخرج عن ملكه إلا أنه استحب له الاستبراء كاسيأتي وقوله ولم تخرج الخ يرجع للامه التي حاضت من مودعة ومبيعة بالخيار (ص) أو أعتق وترجع (ش) يعني ان من أعتق أمة عنده بطؤها بالملك فانه يجوز له أن يتركها في الحال من غير استبراء على المشهور لان الماء مأوؤه ووطؤه الاول صحيح والاستبراء انما يكون من الوطء الفاسد (ص) أو اشترى زوجته وان بعد البناء (ش) هذا عكس ما قبلها لان التي قبلها كان يطؤها بالملك وصار يطؤها بالنكاح وهذه كان يطؤها بالنكاح ثم صار يطؤها بالملك والمعنى ان الانسان اذا اشترى زوجته فقد ملكها وانفسخ نكاحه كما مر عنده قوله وفسخ وان طرأ بلا طلاق وحينئذ يجوز له أن يطأها من غير استبراء وسواء اشتراها قبل البناء أو بعده على المشهور لان الماء مأوؤه ووطؤه صحيح وعبر بزوجه دون موطأته لتخرج الامه المستحقة فانه يستبرئها اذا اشتراها من مستحقها وفي المبالغة نظر انظره في الشرح الكبير (ص) فان باع المشتراة وقد

لغناه (قوله وسواء اشتراها الخ) قال في المدونة ومن اشترى زوجته قبل البناء وطئها ملك عينه ولا استبراء عليها عياض وقال ابن كمانه يستبرئها قال المصنف وهل معناه وان كان بعد البناء لم يحتج لاستبراء أو انها تحتاج اليه بعد البناء أيضا من باب أولى وقد نبهه بالاختف على الأشد وهو الظاهر لان الولد اذا حدث بعد الملك كانت به أم ولد فتحتاج للاستبراء ليحصل العلم هل هي أم ولد أم لا اه اذا علمت ذلك فقول الشارح على المشهور راجع لمسئلتى قبل البناء وبعده (قوله وفي المبالغة نظر الخ) وعبارتي في مفهوم قول ابن كمانه انه لا يستبرئ المدخول بها وحينئذ فلا تحسن المبالغة في كلام المصنف المشار اليها بقوله وان بعد البناء انما تحسن على



ما استظهره المصنف في التوضيح من ان الاستبراء بعد البناء آخرى عند ابن كنفان وقال اللقاني المبالغة فحسن على ما استظهره المصنف في التوضيح وهو الصواب <sup>في تنبيهه</sup> بقوله أو اشترى زوجته فيقيد بشراؤها قبله بما اذا لم يقصد بالعقد عليها اسقاط الاستبراء وتزوجه بها لعدم الطول (قوله عدة فسخ الخ) بدل من قرأين ويصح النصب والرفع كما هو معلوم (قوله وهذا يتصور الخ) بل يتصور في الكل الا قوله أو اعتق فقط (قوله وبعده بحيضة) هذا واضح في العتق والموت وكذا في عجز المكاتب على ما يظهر وفي البيع بجري على كل من البائع والمشتري حيضة (٣٠٨) ويجوز اتفاقهما على واحدة (قوله أو اعتقها بعد وطء الملك) أي أو عجز المكاتب بعد

وطء الملك (قوله راجع لا انتقال الملك) فيه ان انتقال الملك لم يتقدم فالاولى أن يقول كحصوله أي ما ذكر من البيع أو العتق الخ أو ان العطف بأو (قوله الواقع على بيع المدخول بها الخ) أي الواقع لاجل بيع المدخول بها الخ (قوله أو حصلت) هكذا في بعض النسخ بالتاء وقد فسر الشارح الفاعل وهو أسباب الاستبراء وفي بعض النسخ أو حصل أي موجب الاستبراء <sup>في تنبيهه</sup> في سكت المصنف كالمدة ونحوها اذا تساوى ابن عرفة ولا نص ان تساوي مفهوم المدونة فيه متعارضان والظاهر لغوه اه أي فلا يكتفي بذلك وتأنف حيضة بعد ذلك (قوله عطف على قوله ولا استبراء) فيه تسامح بل معطوف على قوله ان لم تطلق الوطاء (قوله من غير أم الولد) أي لان أم الولد سواء عتقت أو مات السيد فلا بد من استبرائها ولو استبرئت أو انقضت عدتها كما تقدم (قوله وهو يوم أو بعضه الخ) في شرح شب حل آخر وهو ان المراد بحيضة الاستبراء على الاول أكثر أيام الدم فمن كانت عاداتها ستة أيام مثلا ومثلها بعد يوم أو يومين من طروق

دخل أو اعتق أو مات أو عجز المكاتب قبل وطء الملك لم تحل لسيد ولا زوج الاقرآن عدة فسخ النكاح (ش) يعني ان الزوج الحر أو العبد اذا اشترى زوجته والحال انه قد دخل بها قبل الشراء وهي زوجة ثم باعها قبل أن يطأها بالملك أو اعتقها قبل أن يطأها بالملك أو مات قبل أن يطأها بالملك أو كان الزوج مكاتباً اشترى زوجته والحال انه قد دخل بها قبل الشراء ثم عجز بعد الشراء أو مات قبل أن يطأها بالملك فرجعت لسيد فأنها لا تحل واحدة منهن لسيد وهذا يتصور في أمة المكاتب التي رجعت الى السيد وفي حق من اشترى ولا زوج يريد نكاحاً في الاربع الاقرآن أي طهرين عدة فسخ النكاح الناشئ عن شراء الزوج لزوجته لان عدة فسخ نكاح الامة قرآن عدة طلاقها المألمت أن عدة فسخ النكاح تجري مجرى عدة الطلاق في حق الحرية والامة فقوله قبل وطء الملك يرجع للاربع مسائل (ص) وبعده بحيضة (ش) هذا مفهوم قوله فيما حر قبل وطء الملك والمعنى أنه اذا اشترى الامة التي دخل بها ثم باعها بعد ان وطئها بالملك أو اعتقها بعد ان وطئها بالملك أو مات عنها بعد ان وطئها بالملك فأنها لا تحل لسيد ولا زوج الا بحيضة واحدة للاستبراء لان وطأها لها فسخ لعدته منها (ص) كحصوله بعد حيضة أو حيضتين (ش) تشبيهه في حلها بحيضة والضمير المجزور يرجع لا انتقال الملك الواقع على بيع المدخول بها أو على عتقها أو على موت زوجها الذي اشترى أو على عجز المكاتب والمعنى أنه اذا اشترى زوجته التي دخل بها ثم حاضت عنده حيضة واحدة أو حاضت عنده حيضتين ثم باعها أو اعتقها أو مات عنها أو عجز المكاتب ورجعت الى السيد فأنها تكتفي بحيضة واحدة كما اذا كان الانتقال المذكور بعد وطء الملك لان الانتقال المذكور اذا حصل بعد حيضة واحدة كانت الحيضة الثانية المطلوبة مكتملة للعدة ومغنية عن الاستبراء وان حصل انتقال الملك المذكور بعد حيضتين كانت الحيضة المطلوبة بمجرد الاستبراء لان عدة فسخ النكاح تمت ومفهوم قوله وقد دخل انه ان لم يدخل فعليها في الجبيع استبراء بحيضة (ص) أو حصل في أول الحيضة وهل الا أن تمضي حيضة استبراء أو أكثرها تأويلان (ش) عطف على قوله ولا استبراء ان لم تطلق الوطاء والمعنى ان أسباب الاستبراء من ملك وما عطف عليه اذا حصل في أول حيضتها فانه يكتفي بها في غير أم الولد ولا يحتاج في استبرائها الى حيضة ثانية وهل الا كنفاء بهذه الحيضة مقيد بان لا يمضي منها مقدار حيضة استبراء أي مقدار حيضة كافية في الاستبراء المتقدم في العدة وهو يوم أو بعضه واليه ذهب ابن المواز أو مقيد بان لا يمضي أكثر الحيضة لكن لا بالمعنى السابق المشار اليه بقوله حيضة استبراء وانما المراد بأكثرها أو اقلها اندفاعاً وهو اليومان الاولان من الحيضة التي اعتادتها لان الدم فيها يكون أكثر اندفاعاً كما نقله ابن عبيد السلام

الدم أجزأ مع انه مضى لها حيضة استبراء ولا ينافيه قوله حصل في أول الحيض لان المراد الاول حقيقة أو حكماً عن بان يحصل الملك في اثنا عشر وقوله أو أكثرها ضميره عائدة على الحيضة بمعنى دمه لا بمعنى زمنها أي أكثرها دماً أو اقلها اندفاعاً وهو اليومان الاولان من أيام الحيض التي اعتادتها لان الدم فيها يكون أكثر اندفاعاً أي جرياً أو يسيراً وهذا الحل الذي حل به شب حل يصلح به كلام المصنف وان لم يكن متبادراً بل خلاف الظاهر وحاصل ما هنالك انه اعترض على المصنف بأن قوله الا أن تمضي حيضة استبراء قبله لابن المواز خارج عن التأويلين والمراد الا أن تمضي أربعة أيام والتأويلان هل الا أن يمضي أكثرها أياماً أو أكثرها



اندها وهو البومان الاول والاول لابي بكر بن عبد الرحمن والثاني بينه الشارح فاذا علمت ذلك فقول شارحنا وهو يوم أو بعضه  
واليه ذهب ابن المواز لا يظهر قال ابن شاس قال محمد المعتبر في ذلك ان لا يكون الذاهب من زمن الحيض مقدار حيضة يصح بها  
الاستبراء اه وقد صرح ابن عبد السلام وتبعه في توضيحه نفر يعا على هذا القيد اذا مضى قدر حيضة استبراء لا يجوز الباقى ولو  
كان أكثر كالأول كانت عادتها اثني عشر يوما أو خمسة عشر يوما فليكنها بعد خمسة أيام أو أربعة أيام فلا يستغنى ببقية هذا الدم لتقدم  
حيضة استبراء اه (قوله عن أبي حفص العطار) هو صاحب أحد التأويلين (قوله فقد ملكها) أى الاب وقوله بأول وضع الاب عليها  
كذا في نسخة فيكون أظهر في موضع الاضمار وقوله ويجلو سه كذا في نسخة (٣٠٩) وهو متعلق بقوله حرمت بعده (قوله بناء على ان

الخ) فيه شيء بل قوله لفساده متحقق ولو قلنا الاب يضمن قيمتها (قوله أما لو وطئها الاب ابتداء) وأما لو وطئها الابن قبل أبيه لم تقوم عليه بوطئها ولو استبرأها من ماء ابنه لقول المصنف وحرمت عليهما ان وطئها كذا في عب وفيه نظر بل تقوم عليه ولو وطئها الابن قبل (قوله خاصة) زاد شب فقال للبائع ولا لاجنبي ولا لهما فلا يجب الاستبراء ولا يستحب اه (قوله واذا اختار الرد من له الرد) هو الكلام الاول بذاته (قوله وان كان منها غنمه) تقدم قريباً انه يسوغ للمشتري ان يطأ المبيعة بالخيار حيث حاضت عنده ولم يلج عليها سيدها فانها انما اذا لم تحض عنده (قوله وتوالت على الوجوب أيضاً) هذا كلام المصنف ولا يخفى انه قاصر على المشتري لكن قوله بعد وتوالت على الوجوب في الغاصب يقتضى عمومها في الغاصب والمشتري (قوله وهو الذى يظهر من كلام المصنف) أى للمشتري بل ومثله اذا كان الخيار للبائع أولهما وهو مرجع الشارح وهو ظاهر كلامه في توضيحه لا سيما اذا كان الخيار للمشتري ولما كانت المواضع نوعاً من الاستبراء وان خالفته في بعض الاحكام كالنفقة والضمان فان النفقة في زمن المواضعة على البائع وضمانها منه وان شرط التقديس فسد بها بخلاف الاستبراء أفردت بالكلام لبيان تلك الاحكام وهى كما قال ابن عرفة المواضعة جعل الامه مدة استبرائها في حوز مقبول خبره عن حيضها ولو قال ابن عرفة بدل عن حيضها عن برائها لشمّل الصغيرة والبالغة فان مواضعة كل ثلاثة أشهر ولما كانت المواضعة لا تجب كما

عن أبي حفص العطار عن أبي موسى بن مناس تأويلان وتفسيران الاكثر باليومين ظاهر فيمن تحيض أكثر منهنهما وأما من حيضها يأتى يومين فأقل فالظاهر انه يعمل بقول أهل المعرفة في أكثرهما اندفاعاً (ص) أو استبرأ أب جارية ابنه ثم وطئها (ش) يعنى ان الاب اذا عزل جارية ابنه الصغير أو الكبير عنه حتى استبرأها أى من غير ماء ابنه ثم وطئها الاب فقد ملكها بالقيمة ولا يحتاج بعد ذلك الى استبراء وكذلك لو استبرأها الابن ثم وطئها الاب فقد ملكها بأول وضع يد الاب عليها ويجلو سه بين فخذيه حرمت على الابن ووجبت له قيمتها على أبيه فصار وطء الاب في مملوك له بعد الاستبراء وقولنا من غير ماء ابنه احتراز عما اذا وطئها الابن فانها تحرم على الاب (ص) وتوالت على وجوبه وعليه الاقل (ش) أى وتوالت المدونة على وجوب الاستبراء على الاب نائياً من وطئه الذى حصل منه بعد الاستبراء الاول لفساده لانه قبل ملكها بناء على ان الاب لا يضمن قيمتها ابتداءه ولو بالوطء بل يكون للابن التماس ذلك في عسر الاب ويسره وتأويل الاول هو تأويل الأكثر ومحل الخلاف اذا استبرأها الاب ابتداءً أمالو وطئها الاب ابتداءً من غير استبراء فانه يجب عليه استبرأؤها من وطئه اتفاقاً (ص) ويستحسن اذا غاب عليها مشتر بخيار له وتوالت على الوجوب أيضاً (ش) أى يستحب الاستبراء اذا ردت المبيعة بالخيار وقد غاب عليها المشتري بخيار له خاصة واذا اختار الرد من له الرد فلا استبراء على البائع لان البيع لم يتم فان أحب البائع أن يستبرئ التي غاب عليها المشتري وكان الخيار له خاصة فذلك حسن اذ لو وطئها المبتاع لكان بذلك مختاراً وان كان منها غنمه كما استحب استبراء من غاب عليها الغاصب وتوالت على الوجوب أيضاً وتوالت على الوجوب في الغاصب فتحصل بذلك ثلاثة تأويلات الوجوب في المشتري والغاصب والاستحباب فيهما أو الاستحباب في المشتري والوجوب في الغاصب وهو الذى يظهر من كلام المؤلف ولا مفهوم لقوله بخيار له أى للمشتري بل ومثله اذا كان الخيار للبائع أولهما وهو مرجع الشارح وهو ظاهر كلامه في توضيحه لا سيما اذا كان الخيار للمشتري ولما كانت المواضع نوعاً من الاستبراء وان خالفته في بعض الاحكام كالنفقة والضمان فان النفقة في زمن المواضعة على البائع وضمانها منه وان شرط التقديس فسد بها بخلاف الاستبراء أفردت بالكلام لبيان تلك الاحكام وهى كما قال ابن عرفة المواضعة جعل الامه مدة استبرائها في حوز مقبول خبره عن حيضها ولو قال ابن عرفة بدل عن حيضها عن برائها لشمّل الصغيرة والبالغة فان مواضعة كل ثلاثة أشهر ولما كانت المواضعة لا تجب كما

وهو لا يسلم بل المعول عليه الاول لانه الظاهر من كلام المؤلف والمدونة (قوله لا سيما) من كلام المصنف فأراد بقوله كلامه قوله لان لا سيما كما قلنا من قول القول (قوله نوعاً من الاستبراء وان خالفته) في هذا الكلام شيء لان المخالفة في بعض الاحكام تعيد المباشرة وحاصله ان من لوازم المواضعة الضمان والنفقة على البائع ومن لوازم الاستبراء عدم ذلك وتباين اللوازم يقتضى تباين المنزومات ويجب بان الاستبراء يطلق بمعنى أعم وبمعنى أضيق وفي العبارة استخدم فقوله نوعاً من الاستبراء أراد الاعم وقوله وان خالفته أى الاستبراء بالاعمى المتقدم بل بمعنى آخر وهو الاخص (قوله لشمّل الصغيرة والبالغة) أحجب عنه بانه اقتصر على الحيض لانه الاصل أو الغالب أو يجعل من باب الحكاية عما ينقض به نواضعها



(قوله في التي ينقص الحمل) أي وهي الرائحة (قوله وتواضع) خبر معناه الطلب والاصل وليتواضع المتبايعان والمفاعلة على غير بابها فالمراد أصل الفعل وهو الوضع أي يجب وضعها عند أمين وتواضع ولو أسقط المشتري حقه من الرد بالعيب لاحتمال الحمل وقوله أو وخش وهل يراعى في كونها وخشا أو علمية حال ماليتها أو حالها عند الناس وهو الظاهر عند بعض (قوله عند من يؤمن) صادق بالواحدة وحينئذ فهو إشارة إلى اختياره ما هو الأرجح قاله البدر (قوله وهو ما حكاه النخعي) ولا يلزم من كونه غير ذي أهل خلوه عن كام أو جارية فلا ينافي ذلك قوله - لا يجوز خلوا جنسية باجنبي كذا البعض شيوخنا (قوله ومن شرطه أن يكون متزوجا) ينبغي أن يكون هذا هو المعتمد ثم بعد كتي هذا رأيت بعض (٣١٠) شيوخنا جعله الا صوب فالحمد لله (قوله عند غير أمين) أي ولو كان له أهل (قوله

لو وضعت عند غير أمين) أي أو مأمون ولا أهل له على القول بالمنع وحاض (قوله الذي يرى أهل المذهب أنها) أي السنة أي الطريقة وقوله على جهة الاستحباب أي جهة هي الاستحباب والمراد التي يرى أهل المذهب أنها مستحبة فعلى زائدة وظهور أن قوله أو السنة الخ تنويع في العبارة والمعنى واحد (قوله وإذا رضى باحدهما) أي مع ارتكاب النهي (قوله ونهيا عن أحدهما) أي على البدلية لا معا (قوله الترجان) هو الذي يفسر لغة بلغة اعلم أن المذهب أن الترجان لا بد فيه من اثنين لا هما شاهدان بين الناس والحاكم خلافا للآتي للمصنف والمذهب هنا الاكتفاء بواحدة فلو قال وكفت واحدة لكان أحسن فقول الشارح أوليس من باب الخبر أي بل من باب الشهادة (قوله وللمسئلة نظائر الخ) أي في الخلاف ذكرها في الذخيرة القائف والمزكي وكاتب القاضي والمخلف ومستند ربح الشارب إذا أمره القاضي وغير ذلك عجب ونظمها بعضهم فقال

في التحرير لابن بشير الأفي اثنتين في التي ينقص الحمل من ثنها وفي التي وطئها البائع وإلى الأول أشار بقوله (ص) وتواضع العلية (ش) أي الرائحة الجيدة التي تراد للفراش لا الخدمة وإلى الثانية بقوله (أو وخش) بسكون الخاء المعجمة أي خسية حقيرة (أقرب البائع بوطئها) فإن لم يقربه فلا مواضعة وإنما يستبرئ المشتري وإنما عطف الوخش بأولم يأت بكاف التشبيه لئلا يتوهم وجوع قوله عند من يؤمن للوخش خاصة مع أنه متعلق بتواضع أي تواضع العلية مطلقا والوخش الذي أقرب البائع بوطئه أيها (عند من يؤمن) ولورجل لا أهل له وهو ما حكاه النخعي وقال في الذخيرة ومن شرطه أن يكون متزوجا وبعبارة فلو وضعت عند غير أمين قبل خبره عن حيضها فاعلى هذا الوضع عند أمين شرط في الجواز وقوله (والشأن النساء) أي المستحب والمطلوب أو السنة القديمة الذي يرى أهل المذهب أنها على جهة الاستحباب (ص) وإذا رضى باحدهما فليس لاحدهما الانتقال (ش) يعني أن البائع والمشتري إذا اتفقا على أن يجعلوا الامة المواضعة تحت يد غيرهما في زمن استبرائهما فليس لاحدهما بعد ذلك أن ينقلها من عنده إلا أن يكون لذلك وجه وأما إذا رضى بأحدهما فليكل منهما الانتقال قاله المازري ويفهم من قوله ليس لاحدهما أن لهما معا الانتقال والقول للبائع فيمن توضع عنده حيث عين المشتري غيره لأن الضمان منه (ص) ونهيا عن أحدهما (ش) يعني أن البائع والمشتري إذا كانا مأمونين فإنه يكره أن تكون الامة المواضعة تحت يد أحدهما في مدة استبرائهما من حيضتها خوفا تساهل المشتري في اصطاتها قبل الاستبراء نظر العقد البيع أو البائع نظر التأول أنها في ضمانه وأما أن كانا غير مأمونين فإنه يحرم أن تكون عند أحدهما فالنهي إما كراهة وإما حرمة (ص) وهنك يكتفي بواحدة قال يخرج على الترجان (ش) يعني أن المرأة الواحدة هل تجزئ في ائتمائها على الامة المواضعة ويقبل قولها أن الامة قد حاضت أو ما حاضت قال المازري يخرج الخلاف في ذلك على الخلاف في الترجان هل هو من باب الخبر فيكتفي بواحدة وهو المشهور كما مشى عليه المؤلف في باب القضاء أو هو ليس من باب الخبر فلا يكتفي بواحدة وللمسئلة نظائر في الخلاف انظرها في الشرح الكبير (ص) ولا مواضعة في متزوجة وحامل ومعتدة وزانية (ش) المشهور من المذهب أنه لا مواضعة فيما ذكر لا تنفعا فائدة المواضعة فيهن أما المتزوجة فلا دخول المشتري على أن الزوج مرسل عليها وأما الحامل أي من غير سيدها فلعلم المشتري بأن الرحم مشغول بالولد وأما المعتدة فكذلك لأن العدة تغني عن المواضعة وعن الاستبراء

وأما

حكم وقائف ترجان كاتب \* مستندة ومقوم ومخلف

مع قاييس الجراح أو كشف الهنا \* في التسع يكتفي بخبر يامنصف وكذا طيب والمزكي ضف إلى \* ماقلة أنت الحليف المتخف اه والمراد الطيب ولو كافرا أو امرأة في عيب العبد أو الامة الحاضر ين أمانع الغيبة أو القوافلات قبل الا الشهادة بشرطها (قوله ولا مواضعة في متزوجة) بل ولا استبراء وأنت خير بانه لا يحتاج للنص على نفي المواضعة والمعتدة لانه لا استبراء فيها كما تقدم فلا مواضعة (قوله المشهور من المذهب الخ) لم أقف على مقابله فليراجع (قوله فإن العدة تغني عن المواضعة) هذا ظاهر في عدة الطلاق إذا لم ترتفع حبضتها وأما إذا ارتفعت فإن كان لرضاع فكذلك لانه لا بد بعد من حبضتها وإن كان لغبر رضاع لم يحل



الابالمتأخر من سنة للطلاق وثلاثة للشراء وأما معدة الوفاة فلا بد من مضي عدتها ان جاءتها حيضة قبل تمامها وان تأخرت عنها فلا بد للمالك من رؤيتها الدم وان ارتفعت حيضتها فعدتها اما شهران وخمس ليال واما ثلاثة أشهر فان ارتابت قسعة والاستبراء كذلك فان اشترت بعد مدة في العدة فقد يتأخر زمن الاستبراء عن زمن العدة وقد يستوى معه (قوله وأما الزانية والمغتصبة) أي وان كان ليس فيهما مواضع فقيهما الاستبراء بوضع الحمل ان حملت وتدخل في ضمان المشتري بمجرد العقد لان هذا من لوازم الاستبراء (قوله ان لم يرغب) أي غيبته يمكن فيها الوطء صادق بعدم الغيبة أصلاً وبغيبته لا يمكن فيها الوطء (قوله ما يتيق من الحمل) في العبارة حذف أي اتقاء ما يتيق من الحمل أو ان ما مصدرية والتقدير ان المقصود منها الاتقاء من الحمل وقوله أو خوف الخ معطوف على من الحمل والمعنى الاتقاء من الحمل أو من اختلاط الانساب الخوف أي ان المحظوظا هذا أو هذا فلا ينافي ان أحدهما لازم للآخر (قوله لكن على تفصيل مذكور في الشرح الكبير) هو انه ان غاب المشتري في المردودة بعيب أو اقاله بعد دخولهما في ضمان المشتري أي بعد أن رأت الحيضة ففيها المواضعة يعني الاستبراء وان حصلت قبل (٣١١) دخولهما في ضمانه فان كان قبضهما على وجه

المالك ففيهما الاستبراء فقط وان كان قبضهما على وجه الامانة فلا استبراء فيهما وأما المشتراة شراء فاسد فان غاب عليها ففيها المواضعة وان لم يرغب فلا شيء فيها وهذا في الفاسد الذي يدخل في ضمان المشتري بالقبض من غير خلاف أي وهو الاستبراء وأما الفاسد الذي اختلف فيه هل يدخل في ضمان المشتري بالقبض أو لا يدخل في ضمانه الا برؤية الدم كالتى تتوابع وقد اشترت شراء فاسداً فان قلنا انها لا تدخل في ضمانه بالقبض فانه يجري فيها اذا غاب عليها قبل دخوله في ضمانه بالقبض ماجرى في المقال منها وفي المردودة بعيب كذا يظهر وان قلنا انها تدخل في ضمانه بالقبض فحكمها حكم الفاسد الذي يدخل في ضمان المشتري بالقبض اتفاقاً وقد تقدم انظر تمامه (قوله عمالو اشترط اعدمها أو ابها) أي أو جرى العرف بعدمها وانما منتهى مع النقد

وأما الزانية والمغتصبة فان الولد لا يلحق بالبايع ولا بالمشتري ولا بغيرهما اذ لا نسب لولد الزنا (ص) كالمردودة بعيب أو فساد أو اقاله ان لم يرغب المشتري (ش) التشبيه في عدم المواضعة وقد علمت ان المقصود منها ما يتيق من الحمل وخوف اختلاط الانساب والامنة في هذه المسائل لم يرغب عليها المشتري فلم يحتج البائع الى المواضعة لانهم لم يخرج عن ملكه اما لو غاب غيبته يمكن فيها الوطء لوجب على البائع الاستبراء لكن على تفصيل مذكور في الشرح الكبير (ص) وفسدان نقد بشرط لا تطوعاً (ش) أي وفسد البيع المدخول فيه على المواضعة نصاً ان شرط على المشتري نقد الثمن أو بعضه لان تطوعه بالنقد وهذا حيث وقع البيع على البت ولو وقع على الخيار لمنع النقد ولو تطوعوا واحترزنا بقولنا انصاعوا لشرط اعدمها أو ابها فلا يفسد البيع بشرط النقد بل يبطل الشرط وينتزع الثمن من البائع ويجرى عليه ما حكم المواضعة من الضمان وغيره ولو بعد الغيبة على الامنة ولا بد من نزاع الثمن من يد البائع ولو لم يطالبه المبتاع ولو طبع عليه ثم لوقال المؤلف وفسدان شرط النقد لكان أولى لان المفسد انما هو شرطه ولو لم ينقد بالفعل وأجاب بعضهم بان كلام المؤلف من باب القلب وان زائدة أي وفسد بشرط نقد (ص) وفي الجبر على ايقاف الثمن قولان ومصيبته ممن قضى له به (ش) يعني انه اختلف في ايقاف الثمن في أيام المواضعة هل يحكم به أم لا فظاهر ما في البيوع الفاسدة من المدونة انه يوضع تحت يد عدل ومثله للمالك في الواضحة والمجموعة وفي العتية عن مالك لا يجب على المشتري اخراج الثمن حتى تجب له الامنة بخروجها من الاستبراء وهو ظاهر ما في الاستبراء من المدونة والقولان للمالك في المدونة واذا فرغنا على القول بالايقاف فتلف في زمن المواضعة كانت مصيبته ممن قضى له به لو سلم وهو البائع اذا رأت الامنة الدم والمشتري اذا لم تر الدم فالضهير في مصيبته وفي به يرجع للثمن وما شرعنا عليه من تقديم قوله وفي الجبر على ايقاف الثمن قولان على قوله ومصيبته ممن قضى له به هو الصواب ليكون الاول مفرعاً على الثاني على أحد القولين ونسخة تذكير الضهير في به هي الصواب وهو

بشرط أو بشرط النقد لئلا يكون تارة بيعاً وتارة سلفاً وهذا ظاهر مع الاول وكذا مع الثاني لتزليلهم شرط النقد منزلة النقد بشرط والتعليل المذكور لا يوجب المنع الامع الشرط لامع التطوع وقوله لمنع النقد ولو تطوعاً أي لما فيه من فسخ ما في الذمة في مؤخر وذلك ان الثمن في ذمة البائع في أيام الخيار فاذا مضت فقد فسخها في مؤخر وهو الخيار التي يتأخر قبضها من المشتري الدم (قوله ليكون الاول الخ) المناسب ليكون الثاني مفرعاً على الاول على أحد القولين (قوله على أحد القولين) وهو القول بالجبر واما على عدمه فظاهر نقل المواق انه كذلك أي متى حصل وقف ولو بتراضيهما فمصيبته ممن قضى له به واما ان استمر بيد المبتاع فهو منه لامن البائع ثم على القول بالجبر لو قبضه البائع وتلف كان ضمانه منه كالثمن في البيع الفاسد وأما لو قبضه على القول بعدم الجبر وتلفت الامنة أو ظهرت حاملاً منه فيبقى ضمانه ضمان الرهان ان جعله المشتري عنده فوثقوا وجعله وديعة لم يضعه وان لم يعلم على أي وجه جعله عنده فانظر هل يحمل على الوديعة أولا



(قوله واللام بمعنى على) لاجابة لذلك بل المعنى على اللام والمعنى ومصيبته ممن قضى له بالزماها لصاحبها وقوله وان لم تره ازمها المشتري أى وجوب اذا كانت حاملا من البائع لان كانت حاملا من المشتري وحاصله ان مصيبته من البائع ان خرجت سالمة من العيب والحمل والمبتاع ان هلك أو ظهر بها حمل من البائع فان ظهر بها حمل من غير البائع أو حدث بها عيب قبل الحيضة وقد هلك الثمن فالمبتاع مخير في قبولها بالعيب أو الحمل بالثمن التالف وتصير مصيبته من البائع وان شاء ردها وكان منه ويمكن ادخالها في المصنف بأن يجعل قوله ممن قضى له بها شاملا لمن قضى له باختيار المشتري أو جبرا (قوله لواجتماع متفقين الخ) أى بان تكون العدة بالاقراء والاستبراء بالاقراء وقوله ومختلفين بان تكون العدة بالاشهر والاستبراء بالاقراء والحاصل انه اما ان تطرأ عدة على عدة أو استبراء على استبراء أو عدة على استبراء (٣١٢) أو استبراء على عدة والعدة من طلاق أو وفاة وصاحب الاربعة في الثاني هو الاول أو غيره فلا يظهر أن يقال العدة

والاستبراء متفقان أو مختلفان والقسم الاول فيه أربعة وذلك ان يطرأ عدة طلاق أو وفاة على عدة طلاق أو وفاة والنوع الثاني فرض خامس والنوع الثالث فرضان عدة طلاق أو وفاة على استبراء والنوع الرابع كذلك وان روعي كون الطلاق الطارئ أو المظروء عليه بائنا أو رجعيًا زادت الاقسام وما ذكرناه بحسب القسمة العقلية لانه لا يصح طرؤه عدة وفاة على عدة وفاة (قوله يتحقق به الفقهاء الخ) أى جنس الفقهاء والمراد يتحقق بعضهم بعضا (قوله في تداخل موجبين) بفتح الجيم وقوله من نوع أى كعدتين وقوله أو فوعين أى كعدة واستبراء وقوله وفعل سائغ أى كالطلاق وقوله أو لا أى كالزنا والغصب (قوله موجب آخر) بفتح الجيم وكذا ما بعد ولكن يقرأ المصنف موجب بكسر الجيم لقول الشارح انه دم حكم الاول والحاصل انه يصح قراءة موجب

نص المدونة ونسخه بها تصح على حذف مضاف أى يلزم هو واللام بمعنى على أى ممن قضى عليه يلزم هو صاحبها وهى اذارات الدم ازمها البائع للمشتري وان لم تره ازمها المشتري للبائع \* ولما انتهى الكلام على العدة منفردة والاستبراء كذلك شرع في الكلام عليهم الو اجتماع متفقين ومختلفين ويسمى ذلك باب التداخل قال بعض وهو باب يتحقق به الفقهاء ويتحققون فقال

فصل في تداخل موجبين من نوع أو فوعين من رجل واحد وفعل سائغ أى لا وأشار المؤلف لضابط ذلك بقوله (ص) ان طرأ موجب قبل تمام عدة أو استبراء انه دم الاول وأننف (ش) يعنى ان المرأة اذا كانت في عدة أو استبراء ثم تجدد قبل تمام ما هي فيه موجب آخر فاما ان يكون الموجبان من رجل أو من رجلين فان كانا من واحد فاما أن يكونا بفعل جائز أو لان كانا من واحد وفعل سائغ كالوطق زوجته طلاقا بائنا ثم تزوجها وطلقها بعد البناء فانها تستأنف العدة من اولها وتهدم الاولى ويصح في انهدم قراءة بالجمعة أى انقطع حكمه ومنه هدم السبي الشكاح أى قطع وبالمهمة أى نقض حكمه وقوله وأننف حكم غيره أعم من كون الحكم الآخر غير الاول أو هو وغيره ليندرج فيه من لزمها أقصى الاجلين اذ لا يقال فيها انه دم الاول (ص) كمن تزوج بائنة ثم يطلق بعد البناء أو يموت مطلقا (ش) بدأ المؤلف من أمثلته بطرؤه عدة على عدة والمعنى ان من طلق زوجته بعد الدخول طلاقا بائنا بدون الثلاث ثم تزوجها ودخل بها ثم طلقها فانها تأنف عدة من طلاقه الثاني وينهدم الاول ولو طلق ثانيا قبل البناء بنت على ما بقى من العدة الاولى وكذلك تأنف عدة وفاة اذ مات بعد تزويجها سواء بنى بها أم لا ولا تبنى اذ لا تبنى عدة وفاة على عدة طلاق لاختلافهما نوعا وفي بعض النسخ مبائنه من ابان فهو اسم مفعول متعدو بأتى مفهومه بائنه وقوله بعد البناء ظرف لغو أو حال وقوله بعد البناء يتنازع بائنه ويطلق وأما الحامل اذا طلقها ثم تزوجها ومات عنها أو طلقها قبل الوضع فان عدتها وضع حملها ويبرئها ذلك من الطلاق والموت كما مر عند قوله وعدة الحامل في وفاة أو طلاق وضع حملها كله (ص) وكسبيرة من فاسد ثم يطلق (ش) هذا طرؤه عدة على استبراء والمعنى ان ذات الزوج اذا وطئت وطأ فاسدا بزنا أو باشتباه أو غصب أو غير ذلك فقبل

بفتح الجيم ومصدوقة العدة والاستبراء ولا يحتاج الى تقدير ويصح ان يقرأ موجب تمام بكسر الجيم ويحتاج للتقدير كما فعل الشارح وقوله ثم يطلق بعد البناء لم يظهر وجه انه دم الاول لان الاول قد انه دم ببائنه بها ثانيا ولم ينهدم بعد ما بالطلاق الثاني ولا بجوته بعد بئانه بها في الشكاح الثاني وأجاب بعض الشيوخ بانه ولو كان انه دم بالبناء لا يظهر أثر الانهدام الا بالطلاق أو الموت فنسب الانهدام للطلاق والموت لكونهما مؤثرين بقدر (قوله غير الاول) كما تقدم في المثال وقوله وهو وغيره كما اذا كانت تعتمد من وفاة فانه يجب عليها أقصى الاجلين تمام العدة والاقراء (قوله اذ لا يقال فيها انه دم الاول) المناسب ان يقول اذ يقال انه دم الاول من حيث الخصوص والابطال كلام المصنف الا أن يجاب بان قوله انه دم الاول أى غالبا (قوله أو يموت مطلقا) ضعيف والمعتمد ان عليها أقصى الاجلين في غير الحامل وأما الحامل فالوضع (قوله ظرف لغو الخ) ظرف لغو ظاهر وأما الحالية فالمعنى حالة كون الطلاق واقعا بعد البناء وحالة كون البينة بعد البناء (قوله بزنا) الباء للتصوير وأما في قوله أو باشتباه فهي للملابسة



تمام الاستبراء طلقها زوجها فانها تستأنف العدة من يوم الطلاق وينهدم الاستبراء الاول فان كانت من ذوات الحيض فثلاثة اقراء اطهار وان كانت من ذوات الاشهر فثلاثة اشهر من يوم الطلاق وان كانت حاملا فوضع حملها كله ومفهوم يطلق لومات فاقصى الاجلين كما يأتي للمؤلف (ص) وكتر جمع وان لم عس طلق أو مات الا أن يفهم ضرر بالتطويل فقبني المطلقة ان لم عس (ش) قد علمت ان الرجعية كالزوجة فاذا طلقها طلاقا رجعيا ثم قبل انقضاء العدة راجعها وطلقها أو مات عنها فانها تستأنف العدة من يوم الطلاق الثاني أو من يوم الموت وسواء مهابا بعد ان راجعها أولا والمراد بالمس الوطء لما علمت ان الرجعية تهدم العدة الا اذا اراد بارتجاعها الضرر بها التطويل العدة عليها ثم طلقها قبل ان عسها فانه يعمل بنقيض مقصوده وتبني على عدتها الاولى اما اذا ارتجعها ثم طلقها بعد ان وطئها فانها تستأنف كالمهر من يوم الطلاق الثاني لان وطئه هدم عدتها فصارت الى الحالة التي كانت عليها قبل الطلاق الاول لاحتمال حصول حمل عن وطئه ولا ينظر لقصد الضرر وعند ابن عرفة انها تستأنف ولو قصد ضرر او اغمه على نفسه انظر ابن غازي فان قلت من تزوج بانته ثم طلقها قبل البناء في عدة طلقها الاول فانها تبني على عدة الطلاق الاول ومن طلق المطلقة طلاقا رجعيا بعد ارتجاعها وقبل المس فانها تستأنف العدة من يوم الطلاق الواقع بعد الارتجاع فما الفرق قلت الفرق ان مبانته كأجنبية ومن تزوج أجنبية فطلقها قبل البناء لا عدة عليها بخلاف الرجعية فانها كالزوجة فطلاقه الواقع فيها بعد ارتجاعها طلاقا زوجة مدخول بها فتعتمد منه ولا تبني على عدة الطلاق الاول لان الارتجاع هدمها (ص) وكعدة وطئ المطلق أو غيره فاسدا بكاشتهاء (ش) هذا نظر واستبراء على عدة والمعنى ان المرأة المعتدة من طلاق رجعي أو بائن اذا وطئها مطلقها أو غيره في عدتها وطأ فاسدا بكاشتهاء أو برزنا أو لم ينو مطلقها وطئه الرجعة على المشهور من اشتراط التنية في صحة الرجعة أو كان الطلاق بائنا وتزوجها مطلقها أو غيره في عدة تزويجا فاسدا وفرق الحاكم بينهما فانها تستأنف العدة من يوم الوطء الفاسد بثلاث حيض ان كانت من ذوات الحيض أو بثلاثة اشهر ان كانت من ذوات الاشهر أو بوضع الحمل ان كانت حاملا وينهدم ما تقدم من العدة واذا وطئها مطلقها طلاقا رجعيا ولم ينو الرجعة وكان هذا الوطء بعد مضى قرأين مثلا وقلتم بانهدم الاول وتستأنف ثلاثة اقراء فهل له عليها الرجعة الى آخر هذه الثلاثة الاقراء التي هي استبراء أو لا رجعة له عليها الا في آخر العدة فقط وهو الظاهر لانها بمجرد انقضاء عدتها تبين منه الا أن يكون ارتجعها فاذا بان منه لم يلحقها طلاقه ولا رجعة له عليها بعد ذلك فاذا راجعها قبل انقضاء عدتها كالمهر حرم عليه وطؤها في بقية استبرائها فاذا تم استبرائها وحل له وطؤها (ص) الامن وفاة فاقصى الاجلين (ش) كذا باداة الاستثناء في بعض النسخ وفي بعضها الامن وفاة بالعطف على مقدر أي من طلاق لا من وفاة والمعنى ان المرأة المعتدة من وفاة اذا وطئت في عدتها وطأ فاسدا من زنا أو من شبهة أو من نكاح فاسد وفرق بينهما فانه يلزمها ان تمكث أقصى أي أبعد الاجلين من الاشهر والاقراء فتر بص تمام ثلاثة اقراء من الوطء الفاسد ان كملت قبلها عدة الوفاة أو تمام عدة الوفاة من يوم الوفاة ان كملت قبلها الاقراء هذا في الحرة وأما في الامة فعليها أقصى الاجلين وقد مر ان استبراءها بحیضة أو ثلاثة اشهر وان عدتها من وفاة زوجها شهران وخمس ليال أو ثلاثة اشهر (ص) كاستبراء من وطء فاسد مات زوجها (ش) التشبيه في انها تمكث أقصى الاجلين وهذه عكس ما قبلها والمعنى ان المرأة المستبرأة من الوطء الفاسد برزنا أو بنكاح فاسد أو نحوهما اذا مات زوجها في أثناء

وكذا ما بعد والمراد فاسد بواحد مما ذكر لا بنكاح فاسد (قوله وان كانت حاملا الخ) أي اذا حملت من الزنا ثم طلقها زوجها تحل بوضع الحمل (قوله ومفهوم يطلق الخ) لا يخفى ان هذا مما يكدر على قول الشارح أولا وقوله وانتفت الخ فتدبر (قوله وكتر جمع الخ) ظاهره انه اذا حصل الموت والطلاق من غير ارتجاع لا يكون الحكم كذلك وهو ظاهر في الطلاق لافي الموت لا انتقال الرجعية لعدة الوفاة (قوله لاحتمال حصوله) علة للعلمية وقوله وعند ابن عرفة هو المعتمد والحاصل ان كلام ابن عرفة انما كان راجحا لان ابن العربي قال اذا وجد قول الموطأ والمدونة يقدم ما في الموطأ على المدونة لان الموطأ قرئ عليه الى أن مات بخلاف المدونة لانها سمع أصحابه منه (قوله كاشتهاء) اغماص ح به لثلاثتهم انه ليس بفاسد لكونه غير حرام ولو قال وان مشبهه لكان أحسن بدر (قوله كذا باداة الاستثناء) اذا هو استثناء منقطع وقال البدر متصل لانه مخرج من قوله معتدة ولا يضره قوله وطئها المطلق لانه احدي صور المعتدة (قوله بالعطف على مقدر) يدل على هذا المقدر قوله وطئها المطلق أو غيره



(قوله أو طلاق) معطوف على قوله وفاة وقوله وارفعت حيضتها وأما ان لم ترفع حيضتها فلا استبراء فيها لانها تحرم في المستقبل الا ان عبارة شب وعيب مخالفة لعبارة شارحنا وذلك ان ظاهر عبارتهما ان قوله وهذا فيمن ارتفعت حيضتها جاز في معدة الطلاق أو الوفاة لا الطلاق فقط فان قلت من ارتفعت حيضتها تحرم أيضا في المستقبل فلم يجعل عليها أقصى الاجلين قلت كانتا مستثناة من مفهوم قوله ولم تحرم في المستقبل الخ (أقول) بحمد الله كلام شارحنا هو الصحيح لما تقدم قريبا عند قول الشارح لان العدة تغني عن المواضعة (قوله وأنت به لسنة أشهر من وطئته) أي أو بعد حيضته وأنت به لاقل من ستة أشهر أو لسنة أشهر ونفاها الثاني (قوله وان ألحق بالفساد) فيه إشارة الى ان قول المصنف فاسد (ع ٣٤٤) معطوف على صحيح أي وان ألحق بنكاح فاسد ومثل النكاح الفاسد وطء

الشبهة أي وأما الزنا فلا يخرج عما ينشأ عنه من الحمل من عدة طلاق ولا وفاة بوضعه بل تعتمد في الطلاق بثلاثة أقراء تعد منها الطهر الذي يليه نفاسها وفي الوفاة بأقصى الاجلين وضع الحمل وعدة الوفاة فاذا علمت ذلك فقد ول شارحنا ففسخ نكاحها وأزنت الخ انما يظهر فيما اذا ألحق بالنكاح الصحيح لان ألحق بالفساد لما علمت انه اذا ألحق بالفساد لا يحمل الاعلى نكاح فاسد لازنا أو غصب (قوله أي يجوزها عن استبراء) فأثر الفساد هو ما يوجب من الاستبراء (قوله وعليها أقصى الاجلين) يتصور ذلك في المنع لها زوجها اذا اعتدت وتزوجت وحملت من الثاني ثم ثبت انه لم يمت أولا وانما مات الا في أثناء مدة الحمل وفسخ نكاح الثاني لكونه تزوج ذات زوج فان وضعته قبل تمام أربعة أشهر وعشرين من موت الزوج الاول لم تحل حتى تنقضي أربعة أشهر وعشرين انقضت الاربعه أشهر وعشرين قبل وضع الحمل بان ثبت موت الاول وهي أول الحمل لم تحل حتى تضع

استبراء فانها تمسك أقصى الاجلين أجل تمام أقراء استبراءها من يوم شروعها في الاستبراء وأجل عدة الوفاة من موته وهذا في الحرة وأما في الامه فالأجل فيها أجل حيضه استبراءها وأجل عدة وفاتها (ص) وكشتره معتدة (ش) يعني ان من اشترى أمة معتدة من وفاة فانها تمسك أقصى الاجلين عدة الوفاة شهران وخمس ليال وحيضه استبراء لأجل انتقال الملك أو طلاق وارفعت حيضتها فلا تحل الا بمضي سنة للطلاق وثلاثة للشراء وقد مر هذا كله وانما أعادها جعلا للنظر \* ولما أنهى الكلام على ما يمكن تعدد صاحبه من أقراء وأشهر نكاحه على ما لا يمكن تعدده وهو الحمل فان صاحبه أحد الوطأين فيحتاج الى السؤال هل يرى الحمل من صاحبه ومن غيره أو يرى من صاحبه لا من غيره فقال (ص) وهذا وضع حمل ألحق بنكاح صحيح غيره وبفساد أثره وأثر الطلاق لا الوفاة (ش) يعني ان المعتدة من طلاق أو وفاة اذا تزوجت بغير زوجها في عدتها ودخل بها زوجها ففسخ نكاحها وأزنت أو غصبت أو وطئت بأشبهاء في عدتها ثم أنت بولد كامل غير سقط فان ألحق بالزوج الاول وهو صاحب النكاح الصحيح بان وطئها الثاني قبل حيضه وأنت به لسنة أشهر فأكثر من وطئته فان ذلك الوضع يهدم الاستبراء من الوطء الثاني وأولى يهدم نفسه وهو عدة الصحيح من طلاق أو وفاة أي أجزاها عن الوطأين بالاخلاف لان الاستبراء انما كان لما يبق من الحمل وهو هنا مأمون وان ألحق بالفساد بان تزوجت في عدتها بعد حيضه وأنت بولد لسنة أشهر من يوم الوطء الفاسد ولم ينفسه الثاني فان وضعه يهدم أثر الوطء الفاسد أي يجوزها عن استبراءها ويهدم أيضا أثر الطلاق أي يجوزها أيضا عن عدة الصحيح ان كان طلاقا فاسدا على الفاسد ولا يهدم أثر الصحيح من الوفاة وعليها أقصى الاجلين (ص) وعلى كل الاقصى مع الالتباس كأمهاتين احدهما بنكاح فاسد أو احدهما مطلقة ثم مات الزوج (ش) التداخل فيما هو باعتبار موجبين وهنا الموجب واحد ولكنه التباس بغيره واعلم ان الالتباس تارة يكون من جهة محل الحكم وتارة يكون من جهة سبب الحكم وقد مثل المؤلف للاول بمثلين أحدهما اذا كان له زوجتان احدهما بنكاح صحيح والاخرى بنكاح فاسد كما اذا تزوج أختين من الرضاع مثلا ولم تعلم السابقة منهما ثم مات الزوج فتعد كل منهما بأربعة أشهر وعشرة أيام عدة الوفاة وثلاث حيض استبراء فتسكت للاخير منهما اما لو علمت السابقة منهما لا اعتدت بأربعة أشهر وعشرة أيام وتعد الاخرى بثلاثة أقراء للاستبراء ان دخل بها ولا عدة عليها ان لم يدخل بها فلما لم يعلم الحكم فيهما

حلهما ويتصور في المسائل التي لا تقوت فيها بالدخول (قوله أو احدهما مطلقة) أي ودخل بها معا أو طوبت باحدهما أو جهات المدخول بها أيضا كجهات المطلقة (قوله باعتبار موجبين) هما الوفاة والطلاق (قوله وهنا الموجب واحد ولكنه التباس بغيره) لا يخفى انه في المسئلة الاولى التي هي قوله كأمهاتين الموجب بالنسبة لتي نكاحها صحيح الوفاة وفي التي نكاحها فاسد الدخول في فاسد فانه يوجب ان تستبرأ بثلاثة أقراء فالموجب في كل واحد الا أنه التباس بغيره ويصح ان يقرأ موجب بفتح الجيم أي العدة والاستبراء (قوله يكون من جهة محل الحكم) المحل هي المرأة التي تستحق عدة الوفاة والمرأة التي تستحق عدة الطلاق أي والحكم هو عدة الوفاة والاستبراء بمعنى المحكوم به أي لم يعلم هذه من هذه هذا معناه الا انك تخير بأنه يقال ان الالتباس هنا من جهة سبب الحكم أيضا باعتبار كل واحد (قوله فلما لم يعلم الحكم) أي محل الحكم كما أفاده ما قدمناه



(قوله وكستولة) عطف على كاهر أنين وفيه قلق لانه لا يصدق عليه قوله وعلى كل اذ ليس هنا الا واحدة فقط وأجيب بانه يعتق في المتابع مالا يعتق في المتبوع وأجيب أيضا بان قوله وعلى كل الاقصى أى في الجملة أى في مجموع هذه المسائل أو معطوف على قوله كل الحجر ور على أى على كل وعلى مثل مستولدة أو المعطوف محذوف أى على كل (٣٥٥) على الواحدة مثل مستولدة أى مدبرة تعتق

من ثلث المال (قوله مستولدة) احتزر عموالو كانت غير مستولدة والمسئلة بحالها فان عليها في الاول عدة أمة واستبراءها وفي الثانية عدة فقط وفي الثالثة هل هي عدة أمة فقط أو عدة أمة واستبراءها وغير المستولدة يشمل القن والمدبرة اذالم يعتق كلها من الثلث والا فكل المستولدة ويشمل المكاتبه والمبعضه والمعتقه لاجل الا أنهن لا يحل للسيد وطو هن (قوله من جهة سبب الحكم) الحكم العدة أو الاستبراء والسبب لذلك الا أن هواموت الزوج أو موت السيد وهو مجهول (قوله فان لم تر الدم مفرع على محذوف تقديره فان حاضت الحيضة وهي استبراء الامه فلا اشكال وان تأخرت تربصت الخ (قوله فان تراها) كذا في نسخة والضمير عائدة على الدم بمعنى الحيض (قوله وان زادت) المناسب لما تقدم ان يقول فان أحست برية ولا يقول فان زادت بل كان يقول وان أحست بشئ تربصت تسعة أشهر فان لم تر دم حلت فان زادت ريتهم مكنت أقصى أمدا للحمل فتدبر (قوله لزمنها أربعة أشهر وعشر) بعد موت زوجها لان السيد حى (قوله قال بعض ولا ينبغي الخ) هذا البعض هو البساطى (أقول) الذى ينبغي ان يقال ذلك في القول الاول لاني هذا الثاني

طولت كل منهما بالا مري من معا الثاني مات الزوج في العدة عن امر أنين احدهما مطلقة طلاقا ثانيا والاخرى في العدة ولم تعلم المطلقة من غيرها فاعتد كل واحدة منهما بأربعة أشهر وعشرة أيام عدة الوفاة وبثلاثة اقراء عدة الطلاق اذ لو علم الحكم فيهما الا اعتدت المطلقة بثلاثة اقراء ان كانت من ذوات الحيض ان دخل بها وتمتد التي في العدة بأربعة أشهر وعشرة أيام فلما لم يعلم الحكم فيهما طولت كل منهما بالا مري من معا اذ لا يتحقق حلتهما للزوج الا بذلك (ص) وكستولة متزوجة مات السيد والزوج ولم يعلم السابق فان كان بين موتيهما أكثر من عدة الامه أو جهل فعدة حرة وما تستبرأ به الامه وفي الاقل عدة حرة وهى قدرها كاقول أو أكثر قولان (ش) هذا مثال للاتباس الذى يكون من جهة سبب الحكم والمعنى ان أم الولد اذا زوجها سيدها الشخص ثم مات السيد والزوج في غيبتهما وعلم سبب موت أحدهما ولو لم يكن لم يعلم عين السابق منهما ما هو السيد أم الزوج فلا يتخلو حالهما من أربعة أو حرة فان كان بين موتيهما أكثر من عدة الامه أى أكثر من شهرين وخمس ليال أو جهل ما بينهما هل أكثر من عدة الامه أو أقل أو مساو فالواجب عليها في الوجهين عدة حرة أربعة أشهر وعشر وما تستبرأ به الامه وهو حيضة ويعتبر كل من عدة الوفاة والاستبراء من يوم موت الثاني فان لم تر الدم تربصت تسعة أشهر فان تراها ولم تحس برية حلت مكانها وان زادت ريتهم مكنت أقصى أمدا للحمل وانما لزمنها مجموع الامرين لانها بتقدير موت سيدها أولا لا يلزمها شئ بسببه لانها في عصمة زوج لم تحل لسيدها ثم لما مات زوجها وهى حرة لزمنها أربعة أشهر وعشر وبتقدير موت الزوج أولا يلزمها شهران وخمس لانها أمة بعد ثم يلزمها موت سيدها الاستبراء بحيضة لكونها بعد دخولها من عدتها حلت لسيدها لان الموضوع ان بين موتيهما أكثر من عدة الامه فلاجل هذا لا تحل بالا مري من وحكم ما اذا جهل ما بينهما حكم ما اذا كان بينهما أكثر من عدة الامه للاحتياط لاحتمال أن يكون أكثر وان كان بين موتيهما أقل من عدة الامه بان يكون بينهما شهران فالواجب عليها عدة حرة أربعة أشهر وعشر ليال لاحتمال موت السيد أولا فموت الزوج عنها وهى حرة وبتقدير موت الزوج أولا فانها عليها شهران وخمس ليال وهى مندرجة في الاربعة أشهر وعشر وموت السيد لم يوجب عليها شئ لانها لم تحل له فلم تحج بحيضة استبراء واختلف اذا كان بين موتيهما قدر عدة الامه شهرين وخمس ليال هل حكمه حكم ما اذا كان بينهما أقل من عدة الامه فتكتفي بعدة حرة كذا ذهب اليه ابن شبلون اذ لم يحض لها وقت تحل فيه للسيد أو حكم ما اذا كان بين موتيهما أكثر من عدة الامه فيجب عليها الامر ان وبه فمرا بن يونس المدونة قال بعض ولا ينبغي ان يختلف فيه قولان ثم ان قوله ولم يعلم السابق صادق بما اذالم يكن سابق البتة بان ما تامعالات السالبة تصدق بنى الموضوع وموضوع هذه المسئلة انما هو اذا ما تامعاقبين ولكن تارة يعلم السابق وتارة لا يعلم أى وأما لو ما تامعاقبالا اصل أنها أمة الا انها تعتمد عدة حرة احتياطافى كلامه اجمال لا يليق به والجواب ان مدار هذا العلم العقل وعلم العقل لا يعمل به الا اذا وافقه نقل والنقل فى هذه المسئلة كما علمت \* ولما كان

لانها لا تحل للسيد الا با أكثر من مقدار العدة (قوله ثم ان قوله الخ) يرد ان يقال الصديق بالمعية يرد التفصيل المفهم للترتيب فتدبر (قوله ان مدار هذا العلم) أى العلم المتعلق بكون السالبة تصدق بنى الموضوع وقوله وعلم العقل لا يعمل به أى وعلم المعقول لا يعمل به الا اذا وافقه نقل وحاصله ان هذا الاجمال لا يضر لانه اجمال بحسب علم المعقول لا بحسب الفقه الا ان الموجود فى نسخة الفيشى الذى هو اصل الشارح ان مدار هذا العلم النقل أى مدار علم الفقه النقل (قوله والعقل) أى فعل العقل لا يعمل به هنا من كون



السالبة تصدق بنفي الموضوع **باب الرضاع** (قوله ومنذر جافيه) أي ومنذر جامع في قوله وحرم أصوله والاظهر ان مراده بالاندراج الحمل عليه (قوله لبنات آدم) أي للبن بنات آدم (قوله والا حاديت على خلافه) قال عليه الصلاة والسلام لبن الفحل يحرم (قوله بمحل مظنة) أي بمحل هو مظنة الغذاء (قوله لتحريمهم) تعليل للتعريض بوصول دون أن يعبر بضم (قوله ولادليل الالمسمى الرضاع) أي لادليل الا لكونه رضاعا فان قلت فيه دوران مسمى الرضاع دليل على تحريم السعوط والوجور وتحريم السعوط والوجور دليل على ان الرضاع وصول الذي هو المسمى قلت يمكن الجواب بأن الدليل على التحريم مسمى الرضاع المحمل والذي دل عليه تحريم السعوط المسمى المفصل (قوله مع أنه محدلخ) أي واذا كان بمحد الحقائق الشرعية فلا حاجة لقوله عرفا والجواب ما أشار اليه بقوله إشارة الخ (قوله إشارة الخ) ليس فيه (٣٥٦) إشارة لما ذكرنا وما المعنى لما كانت الحقيقة الشرعية مخالفة للحقيقة العرفية

الرضاع محرم لما حرمه النسب ومنذر جافيه حيث ذكر كقوله وحرم أصوله وفصوله وما ذكر بعد شرع في بيان شروطه وما يتعلق بها فقال

**باب مسائل الرضاع وبيان ما يحرم وما لا يحرم \***

وهو بفتح الراء وكسر هاء مع التاء وتركها وانكروا الاصهي الكسر معها وهو من باب سمع وعند أهل نجد من باب ضرب والمرأة مرضع اذا كان لها ولد ترضعه فان وصفتها بارضاعه قيل مرضعة ويقال لبن ولبن لبنات آدم وغيره وانكروا أهل اللغة لبن في بنات آدم والا حاديت على خلافه ابن عرفة الرضاع عرفا وصول لبن آدمي بمحل مظنة غذاء آخر لتحريمهم بالسعوط والحقنة ولادليل الالمسمى الرضاع وقوله عرفا خص هذا المحدود بذلك مع أنه بمحد الحقائق الشرعية إشارة الى أن الرضاع غلب في المعهودين الناس وهو ضم الشفقتين على محمل خروج اللبن من ثدى لطلب خروجه لكن الفقهاء حيث حكموا بان الحقنة والسعوط يقع التحريم بمادل ذلك على ان الرضاع عرفا شرعا صادق عليه ما ورد الشيخ بان رضاع الكبير لا يحرم وأجاب بان المحدود ماصدق عليه انه رضاع وكونه لا يحرم أو يحرم أمر آخر فالمحدود ماهية الرضاع بما هي لا أفرادها وانظر قول ابن عرفة لمحل مظنة غذاء آخر مع قول المؤلف الآتي في الحقنة نكون غذاء فيما يأتي والاصل في تحريم الرضاع قوله تعالى وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم واخوانكم من الرضاعة وقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وقوله ان الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة ففيه بيان للآية وزيادة وان التحريم ليس مقصورا على المباشرة والى ذلك أشار المؤلف بقوله (ص) حصول لبن امرأة (ش) يعني ان حصول لبن المرأة سواء كانت مسلمة أو كافرة صغيرة لا يوطأ مثلها أو كبيرة حية أو ميتة تحقق ان في ثديها لبنا حال المص لان شل متزوجة أو غير متزوجة ولو خشي مشكلا في جوف الصغير المرضع ينشر الحرمة كما ينشرها النسب وسواء وصل الى جوف الرضيع بوجور أو سعوط وبأني نفسه رهما وبأني محترزات القيود وبالغ بقوله (وان ميتة) ادب الطفل فرضعها وتحقق ان في ثديها لبنا حال المص وكذا ان شل عند ابن ناجي خلافا لابن راشد وابن عبد السلام أو حلب منها على المشهور ورد ما حكاه ابن شام وغيره من القول الشاذ بعدم تحريمه لان الحرمة لا تقع بغير المباح والجواب

في ذلك الموضوع لان الحقيقة العرفية ضم الشفقتين الخ والحقيقة الشرعية وصوله عبر بقوله عرفا أي عرف أهل الشرع بقرينة أن الكلام فيه تنبيه على أن هناك مخالفا لذلك لا يلتفت اليه وأما تفصيل ذلك المخالف أي تعيينه فلم يعلم (قوله لكن الفقهاء) استدلوا دفع المايتوهم ان المعنى العرفي مراد (قوله ماصدق) أي ماهية صدق عليها أي حمل عليها انها رضاع الا ان الخبر بأن الحمل انما هو على الماصدقات قد دبر (قوله ماهية الرضاع بما هي) أي فالمحدود ماهية الرضاع حالة كونها ملتبسة بجدهي هو لان الحدعين المحدود والاختلاف بالاجمال والتفصيل أو نقول ملتبسة بحالة هي انها ماهية كانه قال الماهية من حيث انها ماهية (قوله مع قول المؤلف الآتي) سيأتي الجواب عنه بأن يحمل كلام ابن عرفة على غير الحقنة (قوله وان التحريم ليس مقصورا على المباشرة) أي

خلافا للتمتاد من قوله أرضعنكم من المباشرة (قوله وان التحريم) معطوف على الآية أي ففيه بيان لان التحريم (قوله حصول الخ) أي لجوف الرضيع والا فلا يحرم (قوله لبن امرأة) أي لاذ كرو لوزادو كثر **فائدة** انما سميت المرأة امرأة لانها خلقت حواء من آدم سألته الملائكة فقالت له ما هذه فقال امرأة فقالت ما اسمها قال حواء فقالت لم سميتها امرأة وحواء قال لانها خلقت من المرء وحواء لانها خلقت من حي هكذا أفاده بعض الشيوخ (قوله صغيرة) وكذا يجوز قعدت عن الولد (قوله تحقق) أي أوطن (قوله لان شل) الاظهار ان الشل يحرم أيضا كما عند ابن ناجي (قوله ولو خشي مشكلا) أي بمثابة من يقن الطهارة وشل في الحدث فيقن حصول لبنه بجوف الرضيع كتميقن الطهارة والشل في كونه ذكر أو أنثى كالشل في الحدث (قوله أو حلب منها) معطوف على قوله فرضعها (قوله على المشهور) مرتب بقوله وان ميتة أي ان لبن الميتة يحرم على المشهور كما أفاده بهرام (قوله لا تقع بغير المباح) أي ولبن الميتة غير مباح على مذهب ابن القاسم وان كان المعتمد انه طاهر



(قوله خرج مخرج الغالب) أي ان قوله أرض عنكم خرج مخرج الغالب لأن له مفهوما حتى يخرج الميتة (قوله فلا ينشر الحريم) كذا قالوا أقول مقتضى نكاحهم التحريم (قوله ما يدخل) أي آلة ما يدخل أو آلة ما يصب في الحلق وتلك العبارة التي قالها الشارح موجودة في كلام غيره (قوله ما يدخل في وسط الفم) أي بالآلة أو يقال بقطع الفطر عن كلام الشارح أراد بالوجور وما عطف عليه الفعل بمعنى الادخال المخصوص (قوله أو ما صب الخ) في كلام عب ما يفيد أنهم ما قولان (قوله وهي دواء) شارحنا موافق لغيره في تفسير الحقنة بأنها نفس الدواء لأنه لا يتم ذلك إلا بتقدير أو آلة حقنة (قوله رجعه الشراح الخ) هذه عبارة الشيخ سالم أراد شراحا مخصوصة وكأنه عني بهر اما بالبساطي والافقهسي ونص الشيخ سالم رجعه الشراح للثلاثة وغيرهم للحقنة فقال النظار رجوعه للحقنة فقط لقوله في المدونة وان حقن لبن فوصل الى جوفه حتى يكون له غذاء حرم والام يحرم اه ومشى عب على ذلك وعبرة عب تكون الحقنة فقط دون ما قبلها غذاء بالفعل أي كافية (٣٧٧) للرضيع عند وجودها وان كان يحتاج لغذاء

بعد ذلك بالقرب ولم يشترط المؤلف في اللبن الذي يصل الى جوف الرضيع من حال أن يكون غذاء بل وان مصه بخلاف الحقنة فاشترط فيها لتكون الاول اقرب الى محل الطعام من الحقنة اه (قوله ومعنى كونها غذاء الخ) لا يخفى ان هذا لا يأتي على من رجح يكون غذاء للحقنة فقط لان رجوعه لها فقط يعين ان المراد يكون غذاء بالفعل (قوله الى محل الغذاء) فلا يكتفى الوصول للحلق (قوله خلافا لابن عبد السلام) اي لان ابن عبد السلام قال شرط في المدونة في الحقنة مع كونها واصله الى جوفه ان تكون غذاء له والام تحرم (قوله أو يقال على محل الخ) هذا هو المعتمد كما افاده محشي نت (قوله الى مخرج الطعام) المناسب الى محل الطعام (قوله لا غلب) عطف على مقدر أي ان لم يغلب لا غلب ذكره البدر (قوله لا بلين امرأه أخرى الخ) والحاصل انه اذا خلط

عن مفهوم قوله تعالى وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم انه خرج مخرج الغالب والمواد بالمرأة الآدمية فلا ينشر الحريم (ص) وصغيرة (ش) معطوف على ميتة وتقييد عن لا تطبيق الوطاء حتى تكون داخلية في حيز المبالغة لانها محمل الخلاف اذ لبن المطيعة للوط ينشرها اتفاقا (ص) بوجور أو سعو ط أو حقنة (ش) الباء الآلة أي أو كانت الآلة الموصلة لجوف الرضيع وجورا بفتح الواو ما يدخل في وسط الفم أو ما صب في الحلق وفعله وجروا وجر أو سعو ط بفتح أوله ما صب من الانف أو لدود ما صب من جانب الشدق ولديد الوادي جانباه أو حقنة وهي دواء يصب في الدبر يصل الى الجوف فاذا وصل لبن المرأة الى جوف الرضيع باحده هذه الوجوه فانه ينشر الحريم ثم ان مسألة الوجور تفهم مسألة السعوط بالاولى فلو حذفها ماضره ثم ان قول المؤلف (ص) تكون غذاء (ش) بكسر الغين وبالألح المجع ما يتغذى به من الطعام يقال غذوت الصبي بالواو لا غذيته بالياء رجعه الشراح للثلاثة وغيرهم للحقنة فقط ومعنى كونها غذاء أن تصل الى محل الغذاء ولا يشترط الغذاء بالفعل لان المصصة الواحدة تحرم وهي لا تكون غذاء وهذا هو قول ابن عرفة لم تكن غذاء آخر كان في نفسه غذاء أو لا خلافا لابن عبد السلام أو يقال على محل الغذاء بالفعل لا ينافي كلام ابن عرفة لا مكان حمل كلام ابن عرفة على ما وصل للجوف بغير الحقنة ويدل لذلك قول بعض الشراح ولم يشترط المؤلف في اللبن الذي يصل الى جوف الرضيع أن يكون غذاء كما اشترط ذلك في الحقنة لتكونه اقرب الى مخرج الطعام من الحقنة (ص) أو خلط لا غلب (ش) أي وكذا لا يحرم ما وصل الى الجوف من اللبن ولو خلط بغيره من ماء أو عقاقير كعنزروت أو مر أو طعام ان كان اللبن مساويا أو غالبا لان غلب بغيره فلا يحرم على الاصح وهو قول ابن القاسم خلافا للاحوين وبعبارة أو خلط بغير جنسه لا بلين امرأه أخرى فانه ينشر الحريم مطلقا أي كان مساويا أو غالبا أو مغلوبا وقوله (ولا كما أصفه) أي ولا ان لم يكن الواصل الى جوف الرضيع لبنا بل كماء أصفه أو غيره مما ليس بلبن ولو خرج من الثدي معطوف على لبن فهو محترزه كما ان قوله (وبهية) محترز امرأه معطوف عليها والكاف مقدرة فيسه وفيما بعده فلورضع صبي وصبيته عليه الم يحرم تناكحهما

لبن آدمية بلين غير عاقل أو بدواء أو بطعام ان ساواه أو غلب عليه لا غلب بضم المجع بأن استهلك حتى لم يبق له طعم فلا يحرم سوا ما حصل الغذاء به أم لا فاذا خلط لبن امرأه بلين امرأه أخرى صار ابنها لها مطلقا مساويا أو غلب أحدهما الآخر والظاهر تحريمه ان جبن أو سمن واستعمله الرضيع (قوله لا كما أصفه) أو أحر فلا يحرم لانه غير لبن وأما تغير طعم اللبن أو ريحه فيحرم وكذا ان تغير لونه يسيرا بغير صفرة أو حرة وأما لو تغير اللبن بحمرة أو صفرة قال عجم اذ بقاء طعم من تغير لونه بالصفرة يوجب التحريم وكلام المصنف يفيد ذلك لانه اغنا أناط الحكم بصيرورته كماء أصفه لالونه فقط (قوله أو غيره) وهو الماء الاحر (قوله معطوف على لبن) فيه انه معطوف على قوله ان غلب الخ وهذا لا ينافي اللف والنشر في المحترزات وكذا يقال فيما يأتي له (قوله والكاف مقدرة فيه الخ) أي والتقدير لا ان غلب ولا ان كان الخارج كماء أصفه ولا ان كان المرضع كبهية ولا ان كان الموصل له كالتجمل أو ادخال في اذن فالكاف ليست مدخلة للبن الذي يدخل من الاذن بل يقال مدخلة للدخال في الاذن



(قوله وفي معناه) أى معنى ما ذكرنا من البرية (قوله ومسام الرأس) ظاهره ولو تحقق وصوله للجوف وفرق بينه وبين الصوم ان الشرط فيه الكف عن كل مفطر (قوله يفرق متبوعاتها) كذا في نسخة أى يدرك متبوعاتها (قوله أو بزيادة الشهرين) الاضافة للبيان وظاهره ان زيادة يوم واحد بعد الشهرين لا تحرم اه بدر (قوله أو يأكل معه ما يضر به) مفهوما لو أكل معه ما لا يضر فلا يحرم ولو لم ينقطع عن الرضاع (قوله لكان قوة في غذائه) أى بحيث لو اقتصر على الاكل وحده لضر كما هو السبب (قوله الا أن يستغنى الخ) لانه اذا استغنى غنى بينا يكون اذا اقتصر على الاكل وحده لم يضره (قوله بعيدة) أى من الوضع وكذا قوله أو قريبة هذا هو الظاهر وأفاد شيخنا عبد الله ان (٣٥٨) معنى قريبة كالأستغنى قبل تمام الحولين بمدة يسيرة كالشهر أو بعيدة كالأستغنى

قبل تمام الحولين في السنة الاولى  
تتم الحق في الحولين للابوين  
معافا اذا طلب أحدهما رضاعه  
فيهما لم يلتفت لريد فطامه قاله ابن  
العربي فان اتفقا على فطامه قبلهما  
كان لهما ذلك الا أن يضر بالولد  
(قوله على المشهور الخ) ظاهر  
العبارة أن خلاف المشهور ما أشار  
له بقوله خلافا للاخوين الخ نص  
بهماء يعين أن ما ذكره في التحريم  
بالرضاع مشروط بأن لا يكون  
الصبي قد فصل واستغنى عن اللبن  
وأما اذا استغنى فلا اعتبار بما  
يحصل له من اللبن بعد ذلك ولا  
اشكال في ذلك اذا فصل بعد الحولين  
فضلا لينا وكذلك اذا استغنى في  
الحولين بمدة بعيدة فان كان بمدة  
قريبة فالمشهور وهو مذهب ابن  
القاسم في المسدونة أنه لا يحرم  
وقال مطرف وابن المباحسون  
وأصبح في الواضحة يحرم الى تمام  
الحولين اه (قوله أى والصهر  
مثله) أى والصهر مثل النسب في  
التحريم فكان المصنف يقول  
ويحرم بالرضاع ما حرمه النسب  
وما حرمته الصهارة وقوله والاعيان  
مراد (قوله حرم من من الرضاع  
لقوله تعالى وأمهاتكم الخ) فيه أنه

اتفاقا وفي معناه مما أدخلته الكاف الرجل اذا درثديه وقوله (واكتحال به) معطوف على  
بوجوه وهو محترزه وما في معناه مما أدخلته الكاف المقصورة معه مثله مما يدخل من الاذن  
ومسام الرأس ونحو ذلك فهي معاطيف يفرق متبوعاتها من السامع وقوله (محرم) أى ناشئ  
للحرمة خبر حصول ثم ذكر شرط التحريم بقوله (ص) ان حصل في الحولين أو بزيادة الشهرين  
(ش) يعنى ان شرط نشر الحرمة بالرضاع ان يحصل الوصول للجوف في الحولين من ولادته  
أو بزيادة ما قرب منها مما له حكمه كالشهر والشهرين وقبل الثلاثة الاشهر وهذا مادام  
مقصورا على الرضاع أو يأكل معه ما يضر به الاقتصار عليه فلو ظم ثم أرضعته امرأه بعد  
فصله بيوم أو يومين أو ما أشبه ذلك حرم لانه لو أعيد اللبن لكان قوة في غذائه وعشائه فلو  
فصل فصلا لينا فلا اعتبار بما يحصل له من اللبن بعد ذلك كما أفاده بقوله (ص) الا أن يستغنى  
(ش) استغناء بينا عن اللبن بالطعام فلا يحرم الرضاع حينئذ (ولو) حصل الاستغناء (فيهما)  
أى في الحولين وسواء استغنى فيهما بمدة بعيدة أو قريبة على المشهور وهو مذهب المدونة خلافا  
للاخوين وأصبح في بقاء التحريم الى تمامهما وقوله (ما حرمه النسب) أى والصهر مثله  
مفعول محرم المتقدم ذكره فكما حرم السبع بقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الى قوله وبنات  
الاخت حرم من الرضاع بقوله تعالى أمهاتكم اللاتي أرضعنكم واخواتكم من الرضاعة  
وقوله ما حرمه أى الذوات والاعيان التي حرمها النسب (ص) الأم أختك أم ولدك  
ولدك وجدة ولدك وأخت ولدك وأم عمك وأم خالك وخالتك فقد لا يحرم من الرضاع  
(ش) هذه المسائل تحرم من النسب ولا تحرم من الرضاع الاولى أم أختك أم ولدك وأختك من النسب  
هى أمك أو زوجة أبك وكلاهما حرام عليك ولو أرضعت أجنبية أختك لم تحرم عليك  
لانها ليست أمك ولا زوجة أبك الثانية أم ولدك ذكرنا أو أختي لانها ما بنتك نسباً أو زوجة  
ابنتك وكلاهما حرام عليك ولو أرضعت أجنبية ولدك لم تحرم عليك لفقد الوصف المحرم لها  
نسباً الثالثة جدة ولدك لانها نسباً أمك وأم زوجتك فاحرم الوصف النسب لك أو  
لزوجتك ولو أرضعت امرأه ولدك لم تحرم عليك أمه لانها ليست أمك ولا أم زوجتك الرابعة  
أخت ولدك لانها نسباً بنتك أو بنت زوجتك وكلاهما حرام عليك لكن بوصف النسب منك أو  
من زوجتك ولو أرضعت امرأه ولدك لم تحرم بنتها التي هى أخت ولدك من الرضاع عليك لفقد  
الوصف المحرم لها نسباً وخامسها أم عمك وعمتك لانها نسباً ما جدتك لا بنتك أو حليمة جدك  
وكلاهما حرام عليك ولو أرضعت امرأه عمك أو عمك لم تحرم عليك لفقد الوصف المحرم في  
النسب وهو الجدود سادسها أم خالك وخالتك لانها ما جدتك لا أمك أو زوجة جدك لها

لا يتم ما ذكره الاول وكان ذكر الآية السبع من الرضاع في عبارة عب وسبع الرضاع لم يذكر فيها صريحاً وكلاهما  
مع آية تحريم النسب الا الام والاخت وأما البنت من الرضاع فقد دخلت في عموم وبناتكم ولم يكتف بدخول أم الرضاع وأخته في آية  
النسب كالبنات لقوة اتصال البنت بأبيها أقوى من الام والاخت والاربعة الباقية من الرضاع اغنايت تحريمها بخبر يحرم بالرضاع  
ما يحرم بالنسب اه وتأمل في قوله لقوة اتصال البنت الخ (قوله من النسب) متعلق بقوله أختك أى أختك من النسب والحاصل  
أن الاخ والاخت والعم وغير ذلك كل ذلك من النسب والموصوف بالتعليل الام مثلاً من الرضاع (قوله الثانية أم ولدك الخ) وأما



أم رضاع لولدك نسباً أي أرضعت أجنبية ولدك نسباً فهي وأمها حلال لك ولا يمتوهم تحريرهما من قوله وأم ولد ولدك ومن قوله و جدة ولدك وانما لم يذكرها المصنف لانه بصدد المستثنى مما يحرم وأم ولدك ليست حراماً عليك حتى نسباً (قوله أن يتزوج بأم حفدة نكاح) لا يخفى ان هذه عين قوله وأم ولد ولدك لان الحفدة هم اولاد الاولاد (قوله وكذا يحل له التزويج بجدة ولده) هذه عين قوله وجدة ولدك وقوله أو ابنته معطوف على حليته وقوله من الرضاع راجع لجدة وأمولده فهو نسب وقوله من الرضاع متعلق بقوله عمه أي ان ابنته نسباً لعمه من الرضاع (قوله من الرضاع) متعلق بآبى أي ان أخاها نسباً لعمه من الرضاع فتنزويج به وقوله من الرضاع متعلق بقوله أخ وأمولدها فهو نسب وقوله وبأبى حفدتها من الرضاع هم حفدة من النسب ولهم أب من الرضاع وقوله بجدة ولدها من الرضاع الولد من النسب وأما الجدة فهو من الرضاع (قوله وقد في كلام المؤلف للتحقيق) وقيل ليست للتحقيق والمعنى وقد يحرم من لعراض ككون أم أخيك وأختك اتصفت بكونها أختك من الرضاع بأن ارتضعت معها على ندى أي المشار لذلك بقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم (قوله وانظر الاعتراض على المؤلف الخ) حاصله (٣٩٩) ان ابن عرفة اعترض على ابن دقيق العيد في دعوى أن هذه مستثناة من الحديث فأنادى دعوى استثناء هذه

غلط لان العام لم يشمل المذكورات حتى يدعى الاستثناء لان شرط الاستثناء صدق العام على المستثنى وهنا ليس كذلك أما في المسئلة الاولى فثبت التحريم فيها بالنسب الا بالاندراج تحت قوله حرمت عليكم أمهاتكم وبالا اندراج تحت قوله ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء وبالضرورة ان المراتين المذكورتين من الرضاع لا يصدق على واحدة منهما انها أم ولد بالرضاع ولا منسكوحة آبيه وأجيب بأن الاستثناء في قوله الأم أخيك منقطع ولا يعنى لكن والحاصل أن الحديث وهو يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب باق على عمومه وانما لم يحرم من هذه المسائل لانها لم ينالوها نهي من كتاب ولا سنة فهي على أصل الاباحه وعلى

وكلماتها حرام عليك لما قلنا فيما قبلها ولو أرضعت امرأة خالك أو خالتك لم تحرم لفقد ذلك منها ويجوز للرجل أن يتزوج بأم حفدته من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لانها حليته ابنته أو ابنته بخلاف الرضاع لانها أجنبية عنه وكذا يحل له التزويج بجدة ولده من الرضاع ولا يحل ذلك من النسب لانها أمه أو أم امرأته بخلاف الرضاع وكذلك يجوز له أن يتزوج بعمه ابنته من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لانها أخته بخلاف الرضاع وكذلك المرأة يحل لها أن تتزوج بأبى أخيها من الرضاع وبأخي ولدها من الرضاع وبأبى حفدتها من الرضاع ويجوز ولدها من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب كما مر في حق الرجل وقد في كلام المؤلف للتحقيق وانظر الاعتراض على المؤلف في الاستثناء المذكور في الشرح الكبير (ص) وقد رافضاً لخاصة ولد الصاحبة اللبن ولصاحبه من وطئه (ش) يعني أن الطفل الرضيع اذا شرب لبن امرأه ووصل الى جوفه فانه يكون ولد تلك المرأة تقدير احره أو أمة مسلمة أو كافرة ذات زوج أو سبيد ويكون ولد الصاحب اللبن أيضاً كأنه حاصل من بطنها وظهره من حين وطئه للمرأة مع الانزال لامن عقده عليها ولا بمقدمات الوطء من قبله ونحوها ولا بغير انزاله وفروعه كهو فحرم عليه المرضعة وأمها وأبناؤها وعماتها وأخواتها كما تحرم على فصوله ولا تحرم على أصوله وأخوته فحتمت رخصه أصوله وأخوته وأما فصوله فلم يحتمت رخصه بها (ص) لانقطاعه وان بعد سنين (ش) يعني ان اللبن محكوم به للواطئ الاول الذي نشأ اللبن عن وطئه الى أن ينقطع بعد مفارقتها لزوجه أو سببه ولو استمر اللبن ولم يتزوج فضاف للاول ولو تعددت السنون من غير حد كافي المدونة وسواء خرجت عن عصمته أو ملكه أو لم تتزوج فلو طلقها زوجها أو مات عنها ولبنه في نديها ووطئها زوج ثان اشترك الثاني مع الذي قبله واليه أشار بقوله (واشترك مع القديم) في الولد الذي ترضعه بعد وطئه الثاني فيكان ابناً لهما وانتشرت الحرمة بينه وبين كل واحد منهما ولو تعددت الأزواج كان ابناً للجميع مادام اللبن الاول في

بقائه على عمومته (قوله من وطئه) أي ولد كائن من وطئه أي لامن عقده ولا بمقدمات الوطء ومرة ذلك أنه لو شرب في السنتين والشهرين بعد العقد وفيما بعدهما بعد الوطء فلا يحرم (قوله وفروعه كهو الخ) والحاصل أن فروعه رضاعاً بمنزلة فروعه نسباً فما يحرم على فروعه نسباً من أصوله وأخوته نسباً ورضاعاً يحرم على فروعه رضاعاً ولا فلا فان قلت لم أوجب الرضاع الحرمة بين فروع الشخص رضاعاً وبين أقاربه نسباً ولم يوجبها بين أصوله رضاعاً أو أقاربه نسباً قلنا الفرض ان فروعه رضاعاً حصل بينهما وبين أقاربه نسباً بالرضاع اتصال ونسبه وأصوله رضاعاً لا يحصل بينهما وبين أقاربه نسباً بالرضاع ماذكر (قوله وسواء خرجت عن عصمته أو ملكه أو لم تتزوج) في العبارة حذف والتقدير فتزوجت أو لم تتزوج وهو تعميم بعد تخصيص المشار له بقوله أو لا ولم تتزوج (قوله واشترك مع القديم) قال اللخمي وإذا أصابها وهي ذات لبن من غيره أي فكثرت بأصابتها ثم أمسكت عنها زماناً طويلاً ثم عاد اللبن لما كان عليه أي قبل الوطء سقط حكم الوطء ولو وطئها ثالث بنسكاح وابن ولادة الاول مستمر سقط حكم الثاني اطول عدم وطئه ولبنها للاول والثالث لان الاوسط انما له حكم في التكاثر خاصة والطول يسقط حكمه والاول سبب وجوده فلا تسقط الابانة خاصة اه المراد



منه وظاهر كلام الشارح والتتائي اعتماده (٣٥٠) خلافا لقول بعض الشراح (قوله ولو بجرام) المراد بالحرام الفاسد لانه ليس

في الشبهة حرمة (قوله انما الولد لصاحب الفراش) ظاهره انه لصاحب الفراش مطلقا ولو كان الغلط بعد تيقن رآها من حمل الفراش وليس كذلك أفاده محشى تحت (قوله وحرمت عليه) ذكر الحكم وهو الحرمة والصورة وهي قوله ان أرضعت وقوله لانها زوجة ابنه وهو العلة (قوله لانها الخ) فالبنوة الطارئة بعد وطء الرجل لزوجته حرمتها عليه ويغفر بهذه فيقال امرأة أرضعت صبيا فحرمت على زوجها (قوله مرضعة رضعية مبانتة) اضافة رضعية لما بعده للبيان (قوله لا يكون نكرا) أى مع قوله ولصاحبه الخ (قوله ولو كانت المختارة هي الاخيرة في الرضاع) أى والعقدان ترتيبا والرضاع فقط ان كانتا بعقد واحد كذا أفاده غيره الا ان الاولى مافى شارحنا لانه الوارد في النص والحاصل ان الوارد في النص ان العقد وقع مترتبا (قوله ولو كانت المختارة هي الاخيرة) عبارته تؤذن ان هذا محل الخلاف وينافيه ما دل عليه قوله ورأى ابن بكير فالخلاص أن تكون أولدفع التوهم (قوله في الرضاع) أى والعقد كما هو الموضوع (قوله الاولى تعلقه بالمتعمدة) يفهم منه صحة تعلقه بأبنت الا انه ليس بأولى وذلك لانه لو علق بأبنت يكون المعنى ان المرأة المتعمدة تؤدب للافساد الحاصل منها فلا يعلم هل تعدت الافساد المقضى لعلمها بالتحريم الموجب للتأديب أو تعدت الارضاع ولم تعدد الافساد لكونها

ثديها (ص) ولو بجرام لا يلحق الولد به (ش) هكذا الصواب باسقاط الا أن بعد قوله بجرام أى تثبت الحرمة وتنتشر بين الرضيع وصاحب اللبن ولو حصل اللبن بسبب وطء حرام لا يلحق الولد فيه كالموزني بامرأة ذات لبن أو حصل بوطئه لبن لم يكن فإنه يصير من شرب من هذا اللبن كإنه أو تزوج بجناسه أو بجرم بنسب أو رضاع عالما وأخرى لو كان بجرام يلحق به الولد كما اذا تزوج بمن ذكر جاهلا على المشهور وهو أحد قول مالك المرجوع اليه ابن عبد السلام وهو ظاهر المذهب والمرجع عنه عدم نشر الحرمة بين الرضيع وصاحب اللبن اذا حصل بسبب وطء حرام لا يلحق الولد فيه وسواء وجب فيه الحد كالزنا أولا كالغلاط بمنكوحه فان الغلط بها لا يلحق فيه الولد بالغلاط انما الولد لصاحب الفراش وهو الزوج وهذا ظاهر ما وقع في أصل المؤلف وهو ضعيف (ص) وحرمت عليه ان أرضعت من كان زوجها لانه لا يجوز له ان يرضع (ش) الضمير في عليه راجع لصاحب اللبن وصورتها امرأة كبيرة تزوجت بصغير بولاية أبيه ثم خالع عنه أبوه ثم انما تزوجت برجل كبير ودخل بها وأنزل فحدث لها منه لبن فأرضعت به ذلك الطفل فانها تحرم على زوجها الذي هو صاحب اللبن لانها زوجة ابنه من الرضاع وقد علمت ان حليلة الابن تحرم على الاب وقوله وحلائل أبناءكم الذين من أصلابكم خرج مخرج الغالب (ص) كرضعة مبانتة (ش) التشبيه في التحريم أى كما يحرم على الشخص من رضعة رضعية مبانتة والمعنى ان الشخص اذا تزوج رضعية ثم طلقها ثم ان زوجته ذلك الشخص أرضعت تلك الرضعية المبانتة فان الزوجة المرضعة تحرم على زوجها لانها تصير أم زوجته والعقد على البنات يحرم الامهات (ص) أو امرأتها (ش) أى من مبانتة وامرأة بلبن غير لبنه لئلا يكون نكرا راجع ما مر ومعنى ذلك ان من طلق امرأته وقد دخل بها ثم تزوجت غيره وحصل لها لبن فأرضعت صبية فان تلك الصبية تحرم على زوج المطلقة لانها حينئذ بنت زوجته من الرضاع وانما قيدنا كلامه بأن تكون مدخولا بها لان العقد على الامهات لا يحرم البنات بمجردده وأما تقييد المسئلة بان تكون المطلقة ذات لبن فليس بظاهر لما قررنا (ص) وان أرضعت زوجته اختار وان الاخيرة (ش) صورتها تزوج بمرضعتين واحدة بعد واحدة عقده عليهما وليهما ثم أرضعتها أجنبية أو زوجته التي لم يدخل بها فانه يختار واحدة ويفارق الاخرى لانها ما صارنا أختين ولو كانت المختارة هي الاخيرة في الرضاع على المشهور كن أسلم على أختين ورأى ابن بكير أنه لا يختار واحدة بمنزلة مترجح الاختين في عقد وفروق للمشهور بان العقد هنا وقع صحيحا بينهما وطرا له ما أفسده بخلاف مسئلة مترجح الاختين في عقد واحد فانه وقع فاسدا أما لو كانت المرضعة للصغيرتين أم الزوج وأخته فانها ما يحرمان عليه معا بخلاف لانها ما صارنا أختين له أو بنات أخوات (ص) وان كان قد بنى بها حرم الجميع (ش) لو قال تلذذ بها بدل بنى كان أولى والمعنى انه اذا كان قد تلذذ بالكبيرة التي أرضعت زوجته فان الجميع يحرم من عليه المرضعة لانها أم لهم والعقد على البنات يحرم الامهات والرضيعتان لانها بنتا امرأته تلذذ بها وتلذذ بالأم يحرم البنات فان لم يكن قد تلذذ بالكبيرة فانه يختار واحدة ويفارق الاخرى مع الكبيرة (ص) وأدبت المتعمدة للافساد (ش) يعنى ان الكبيرة اذا كانت تعدت الافساد بالرضاع بين الصغيرتين فانها تؤدب ان كانت عالمة بالحكم ولا غرارة عليها على المشهور اذ لا غرم على الزوج قبل الدخول وبعبارة أدبت المرضعة المفسدة بارضاعها نكاحا للمتعمدة للافساد فقوله للافساد الاولى تعلقه بالمتعمدة ويلزم منه أن تكون عالمة بالتحريم فلا تؤدب الجاهلة (ص) وفسخ نكاح المتصادقين عليه (ش) يعنى أن الزوجين اذا تصادقا على انهما



(قوله كقيام بينه الخ) أقامها الا سخر أو قامت احتساباً وهل المراد بالبينه البينة التي يثبت بها الرضاع الآية أو لابد من كونها عدلين والاول هو الظاهر قاله عجم وخزم به في حاشية القبشي (قوله ومفهومه) لو قامت بينة حاصلة انهما منكران ذلك ولكن قامت البينة على الاقرار بعد العقد فهو غير ما أشار له المصنف بقوله فيما يأتي وان ادعاه فانكرت (قوله لانهاهما) ولم يتم هولان الطلاق بيده (قوله وتزوجت في العدة) أي فلا شيء لها قبل الدخول ولها بعده ربع دينار (قوله والفسخ قبله لاشئ فيه) أي لولا الاتهام وهذه احدى المسائل المستثناة من القاعدة وهي ان كل ما فسخ قبل الدخول لاشئ (٣٢١) فيه الا في ثلاث مسائل نكاح الدرهمين

وفرقه المتلاعنين وفسخ المتراضعين وهي هذه (قوله لم يندفع) أي لم يفسخ النكاح (قوله أي لا تقدر الخ) أي ليس لها شيء من الصداق قبل الدخول بمقتضى دعواها وحدها الا خوة فهو متفرع على قوله وادعت وانكر الخ (قوله الا بالدخول أو بالطلاق) أي الطلاق قبل البناء أي فاذا دخلت استحققت الصداق واذا طلق استحققت نصف الصداق هذا ما يعطيه ظاهر اللفظ وقوله ظاهره ولو بالموت أي ظاهره لا يستحق الا بالطلاق ولا بالموت خيئ في العبارة تنافي فالاولى مافي عجم من انها لا تستحق شيئاً لا بطلاق ولا موت حيث لم يحصل دخول فلو حذف قوله أو بالطلاق لكان أحسن وعبرة ابن شماس ولا تقدر على طلب المهر الا أن يكون دخل بها الا أن يقال أو بالطلاق أي في غير هذه المسئلة (قوله فحكمهما معهما كالاجانب) فيقبل قبل وبعد فشا أم لا حيث كانا عدلين فصار حاصله أن نقول المتروجان امانا ان يكونا سفيهين أو صبيدين أو رشيدين فاما السفيهان والصبيهان فاقرار الابوين أي الذكرين أو ابني أحدهما وأم الاخر يعتبر قبل عقد النكاح

أخوان من الرضاع وهما ممن يقبل تصادقهما بان يكونا مكلفين ولو سفيهين فان نكاحهما يفسخ قبل الدخول وبعده (ص) كقيام بينة على اقرار أحدهما قبل العقد (ش) تشبيهه في الفسخ يعني لو قامت بينة تشهد على اقرار أحد الزوجين قبل العقد انهما اخوان من الرضاع فان نكاحهما يفسخ قبل الدخول وبعده فقوله قبل العقد قبل متعلق باقرار وسواء فيه اقراره واقاراهما ومفهومه لو قامت بينة على اقرار أحدهما بعد العقد فان كان الزوج فكذلك وان كانت المرأة لم يفسخ لانها ما على فراق زوجها في المفهوم تفصيل (ص) ولها المسمى بالدخول الا أن تعلم فقط فيك لغارة (ش) أي انه اذا فسخ بعد الدخول فلها المسمى ان كان هنالك مسمى حلال والا فصادق المثل وهذا اذا علمنا أوجهها لا أعلم وحده واما ان علمت هي وحدها وانكر العلم فلها ربع دينار فقط كالتى غرت من نفسها وتزوجت في العدة عالمة بالحق (ص) وان ادعاه فانكرت أخذ باقراره ولها النصف (ش) يعني أن الزوج اذا أقر أنه أنكر زوجته من الرضاع وكذبته زوجته فإنه يؤخذ باقراره من فراق وغرامة فان كان اقراره بذلك قبل الدخول فإنه يفرق بينهما ولو لها نصف الصداق لانه يتهم على فسخ النكاح قبل الدخول والفسخ قبله لاشئ فيه وان كان اقراره بعد الدخول فانما تستحق جميع الصداق وتقع الفارقة بينهما فقوله ولها النصف يعلم منه انه قبل الدخول وكلام المؤلف حيث كان اقراره بعد العقد وأما ان كان قبل العقد فلا شيء لها في فسخه بعد العقد كما يفيد كلام اللخمي لان نكاحه وقع فاسداً على دعواه (ص) وان ادعته وانكر لم يندفع (ش) يعني أن المرأة اذا كانت هي المدعية لاخوة الرضاع وحدها والزواج بكذبها في ذلك فان قولها لا يقبل والنكاح ثابت بينهما الا الفراق ليس بيدها (ص) ولا تقدر على طلب المهر قبله (ش) الضمير في قبله يرجع الى الدخول أي لا تقدر المرأة على طلب المهر من زوجها قبل الدخول لانها لا تستحق شيئاً الا بالدخول أو بالطلاق وهي مقرة بفساد العقد فلا يجب لها شيء ظاهره ولو بالموت ولا يخلص لها من الزوج الا بالفساد منه أو يطلق باختياره وانما لم يقل وليس لها طلب المهر قبله لان في القدرة أبلغ من نفي الطلب (ص) واقرار الابوين مقبول قبل النكاح لا بعده (ش) يعني ان أبوى الزوج والزوجة الصغيرين اذا تصادقا قبل عقد النكاح على ان ولديهما اخوان من الرضاع فان اقرارهما يقبل ويفسخ النكاح ان وقع فان كان اقرار الابوين بذلك بعد عقد النكاح فان ذلك لا يقبل منهما والنكاح ثابت بين الزوجين وحكم السفيهين كالصغيرين كما هو ظاهر ما لابن عرفة أما الكبيران غير السفيهين فحكمهما معهما كالاجانب ثم ان قوله الابوين يشمل أباه وأباهما وأبأ أحدهما وأم الاخر ولا يشمل أم كل ويدخل هذا في قوله وبامر آتين ان فشا (ص) كقول أبي أحدهما ولا يقبل منه انه أراد الاعتذار (ش) التشبيه تام أي فيقبل اقرار أي أحدهما

(٤١ - خشي ثالث) لابعده وأما الرشيدان فالوالدان الذكران أو أحدهما كالاجانب فيجوز فيهما ما يجري في الاجانب وهذا سيأتي فان كانا ذكرين فيقبل مطلقاً وان كان أحدهما ذكراً والاخر أنثى فيشترط الفشو كياتي في قوله وبرجل وامرأة (قوله يشمل الخ) أي فلا يشترط حيث كان أباً أحدهما وأم الاخر فشو فلا يدخل ذلك في قوله الا أن وبرجل وامرأة المشترط فيه الفشو (قوله ويدخل هذا) أي أم كل الخ فيشترط الفشو (قوله لا يقبل منه) أي اذا أراد النكاح بعد ذلك (قوله انه أراد) أي بقوله الاول الاعتذار لعدم ارادة النكاح وليس على حقيقته وظاهره ولو قامت قرينة على صدقه وينبغي العمل عليها



(قوله بخلاف أم أحدهما) لا فرق بين أن ترجع وتقول كنت كاذبة أو تستمر على أقرارها وسواء قبل العقد أو بعده وسواء قالته اعتذاراً أم على حقيقة ثم قوله وعلى الآخر مشى ابن الحاجب أي فقال وفي أفراد أم أحد الزوجين أو آية اذ لم يتول العقد قولان اهـ هذا ويرجع محشى تحت ناقلاً ان الرجحان قول الام قبل العقد يحرم ان فشا ذلك من قولها ولم تكذب نفسها ظاهره ولو كانت وصية وهو كذلك وقيل ان كانت وصية فكلا بالاب والافلا (قوله ان فشا قبل العقد) أي من قولها وشملت مسئلتان الام والاب بالبالغين الرشيدين على ما تقدم وأما مطلقاً أي رشيدين أو صغيرين أو سفهين فالخامس انهما اذا كانا صغيرين أو سفهين فإقرار الابوين مقبول قبل النكاح لا بعده فشا أم لا وكذا (٣٢٣) أباً أحدهما وأم الآخر وأما أمهما فيقبل ان فشا وأما الرشيدان فأبواهما

الذكران يقبل مطلقاً كالأناث والاب والام يقبل ان فشا كالأناث وأما الأمان فيقبل ان فشا فظهر ان حكم الامين واحد في الصور الثلاث ان فشا قبل والا فلا وان حكمهما كالأناث (قوله لا يشترط الفشوف في ذلك) أي فهما كالرجلين (قوله وليس الرجل أبواً والمرأة أملاً أحدهما) أي وأما لو كان الرجل أبواً والمرأة أملاً أحدهما ففيه التفصيل ان كانا صغيرين أو سفهين فيقبل قبل النكاح لا بعده وأما الرشيدان فكلا الجانب أي فيه خلاف هنا فيقبل قولهما ان فشا وقوله وليس احداهما أملاً أحدهما بان كانتا أجنبيتين هذا يقتضي تفصيلاً حاصله ان المرأتين اذا كانتا أجنبيتين يقبل قولهما ان فشا وأما الأمان فيقبل قبل النكاح لا بعده فيدخلهما في قوله وإقرار الابوين الا انك قد علمت انه مقيد بالصغيرين والسفهين فيمكن حينئذ ان مراده بقوله وليس أملاً أي في الصغيرين والسفهين وأما الكبيران فيدخلان هنا بالنسبة لهما وقوله أجنبيين وأما أبواهما

حيث كان ولده غير بالغ وكان إقراره قبل النكاح لا بعده فلو قال الاب أردت بقولي قبل النكاح الاعتذار لعدم ارادة النكاح فانه لا يقبل منه اذا أراد النكاح بعد ذلك ابن القاسم وان تناكحاً فرق بينهما وظاهره ولولم يتول العقد بان رشداً والولد وعقد لنفسه وهو كذلك على أحد القولين وعلى الآخر مشى ابن الحاجب (ص) بخلاف أم أحدهما فالنكاح (ش) يعني ان أم أحدهما اذا قالت قبل عقد النكاح هذا رضع مع ابنتي فانه يستحب حينئذ التنزه فقط وليست كالأب ولو كانت وصية خلافه لا يسيح قال لانها نصرت حينئذ كالعاقلة للنكاح فكانت كالأب وأما أمهاتهما فمأسيات (ص) ويثبت برجل وامرأة وبامرأتين ان فشا قبل العقد (ش) يعني أن الرضاع يثبت بين الزوجين بشهادة رجلين عدلين ولا خلاف في ذلك ويثبت أيضاً بشهادة رجل وامرأة يريد اذا كان ذلك فاشياً قبل العقد من قولهما ويثبت أيضاً بشهادة امرأتين يريد ان كان فاشياً قبل العقد وسواء كانتا أمهاتهما أو أجنبيتين قاله أبو الحسن لان هذا من الامر الذي لا يطلع عليه غالباً الا النساء فان لم يكن ذلك فاشياً قبل العقد فانه لا يثبت فشرط الفشوف قيد في المسئلتين وأما الرجل مع المرأتين لا يشترط الفشوف في ذلك وبعبارة وبرجل وامرأة أي وليس الرجل أبواً والمرأة أملاً أحدهما وقوله وامرأتين أي وليست احداهما أملاً أحدهما وقوله وبرجلين أي أجنبيتين وقوله لا بأمرأة أي وليست احداهما أملاً أحدهما فلا تكرار (ص) وهل يشترط العدالة مع الفشوف (ش) أي واذا قلنا بان ذلك يثبت في صورتين اذا كان فاشياً فهل يشترط مع ذلك الفشوف أم لا فاشياً أم لا ولا يثبت بشهادة المرأتين أو لا يشترط العدالة مع عدم الفشوف (ص) وبرجلين لا بأمرأة ولو فشا (ش) يعني ان الرضاع يثبت بين الزوجين بشهادة رجلين عدلين اتفاقاً فاشياً أم لا ولا يثبت بشهادة امرأتين ولو فشا قبل العقد ولو كانت عدلة (ص) ويندب التنزه مطلقاً (ش) يعني انه يستحب التنزه في كل شهادة لا تقرب فراقاً بان كانت شهادة امرأتين واحدة سواء كانت أم أحدهما أو أجنبيات أو كانت شهادة رجل واحد ولو كان عدلاً أو كانت شهادة امرأتين ولم يكن فشو قبل العقد ومعنى التنزه بان لا تزوجها ان لم تكن زوجة أو يطلقها ان كانت له زوجة (ص) ورضاع الكفر معتبر (ش) يعني انه لا فرق بين الاسلام والكفر في ثبوت الرضاع فاذا رضع صغير على كفرة ثم أسلمت فان الاسلام لا يرفع حرمة الرضاع كالنسب وبعبارة فلو أرضعت ذمية مسلمة صغيراً مع ان نسبها لم يحل له نكاح أخته ولو لم تسلم وليس الظرف في قول ابن الحاجب ويعتبر برضاع الكفر بعد الاسلام قيداً ولا يذكروه المؤلف (ص) والغيلة

ففيه تفصيل أما الصغيران والسفهان فقبل عقد النكاح لا بعده وأما الكبيران فكلا أجنبيين فيدخلان هنا وقوله فلا تكرار أي بالنسبة لقوله لا بأمرأة أي ولا تناقض بالنسبة لما عداها مما ذكره في النظر في أي أحدهما وامرأة أجنبية فهل يشترط الفشوف أم لا (وقوله وهل يشترط العدالة مع الفشوف) هذا للحمى فقد قال يثبت الرضاع بشهادة امرأتين عدلتين اذا كان ذلك فاشياً من قولهما والثاني لابن رشد فانه لما عزا السحنون قبول شهادة امرأتين مع عدم الفشوف لمعناه اذا كانتا عدلتين ولا يشترط مع الفشوف عدلتهما على قول ابن القاسم وروايته اهـ فاذا علمت هذا فالراجح القول الثاني (قوله عدلين) وأما غير العدلين فلا يقبل شهادتهما الا أن يكون هناك فشوفاً في التأويلان



(قوله ارضاع ولدها) لا يخفى ما بينه وبين المصنف من المخالفة فان المصنف جعل المدلول وطء الموضع والشارح جعل المدلول الارضاع والتحقيق مع المصنف لانه الموافق للغة ومن قول المصنف الموضع دون الموضع يعلم ان المراد الوطء زمن الرضاع لا الوطء في حال الارضاع بالفعل (قوله وزوجها يطؤها) أى في زمن وطء زوجها والمراد يطؤها زوجها في مدة الرضاع (قوله وأصلها من الضرر) أى سبب منعهما عند من ينهها الضرر الحاصل للولد وان كان الصحيح الجواز (قوله وفي الحديث الخ) هو حديث صحيح خرج في الموطأ ودل على جواز الاجتهاد صلى الله عليه وسلم اه معيار (قوله فنهيه) أى فنهيه المترقب أو المعنى فنهيه فنهيه (قوله لاجل الضرر) أى تبين ان للضرر (قوله وقيل ارضاع الحامل) في شرح شب هو خلاف الظاهر لان المشاهدة تدل على ضرر ارضاع الحامل وأيضاً ضعفه بعض شيوخنا (قوله وشروطه) أراد بها ما يشمل اركانها من صيغة وغيرها (قوله وشروطه وموانعه) الاولى أن يقول وما يتعلق بذلك من طلاق وظهار وإلا ولعان الا ان يريد بالموانع ما يشمل ذلك **باب النفقة** (قوله مطلقاً) أى زوجة وغيرها ولا يخفى ان هذا التعريف لا يشمل ما تأكله الدواب وفي لـ وهل تدخل المكسوة في مسمى النفقة فيه خلاف وفي شب مانصه وقوله ما به قوام يدخل فيه المكسوة ضرورة قال عجب ما حاصله انه اذا كانت النفقة (٣٤٣) واجبة لزمته المكسوة باتفاق ابن زرب وابن سهل

وكذا ان كان متطوعاً بها حيث قال المتطوع لم يكن لى نية بشئ أى حين الالتزام وأما ان قال أردت المطعم فقط فلا يقبل قوله عند ابن زرب ويقبل عند ابن سهل ومحل كلام ابن زرب حيث عرف

بتخصيصها بالاطعام كذا كر ابن عرفة ما يفيد والقوام بالكسر نظام الشئ وعماده والمعنى ما به نظام حال الادى المعتاد ومصدوق نظام القوت أى قوت به حصول قوة الادى المعتادة فإضافة معتاد الى ما بعده من اضافة الصفة للموصوف وبالفتح العدل قال تعالى وكان بين ذلك قواماً وذكر أيضاً مانصه ولما كانت أسباب النفقة أربعة ذكر المؤلف منها ثلاثة كابن الحاجب النكاح

وطء الموضع وتجاوز (ش) الغيلة بكسر الغين على الاكثر وهى ارضاع ولدها وزوجها يطؤها أنزل أم لا وقيل بقيد الانزال وأصلها من الضرر وفي الحديث عنه عليه السلام انه قال هممت أن أنهى الناس عن الغيلة حتى سمعت ان الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضروا ولادهم فنهيه عليه السلام عن الغيلة لاجل الضرر وقيل هى ارضاع الحامل \* ولما أنهى الكلام على النكاح وشروطه وموانعه شرع في الكلام على النفقات وبدأ بأقوى أسبابها وهو الزوجية فقال

### **باب موجبات النفقة**

ويليهما في الرتبة نفقة غيرهن والنفقة مطلقاً كما قال ابن عرفة ما به قوام معتاد حال الادى دون سرف فاخرج به قوام معتاد غير الادى وأخرج به أيضاً ما ليس بمعتاد في حال الادى فانه ليس بنفقة شرعية وأخرج بقوله بغير سرف ما كان سرفاً فانه ليس بنفقة شرعية ولا يحكم الحاكم به والمراد بالنفقة التى يحكم بها والمراد بالسرف هو الزائد على العادة بين الناس في نفقة المستلذة وبعبارة السرف صرف الشئ زائداً على ما ينبغى والتبذير صرف الشئ فيما لا ينبغى (ص) يجب للمكنته مطيعة للوطء على البالغ وليس أحدهما مشرفاً قوت وادام وكسوة ومسكن (ش) يعنى انه يجب للزوجة المطيعة للوطء الممكنة من نفسها بعد الدعاء الى الدخول بعد مضي الزمن الذى تجهز فيه كل من الزوجين قوت وادام وكسوة ومسكن بالعادة على الزوج البالغ والحال انه ليس أحد الزوجين بالغاً والسياق يقب مع المرض الخفيف الممكن معه الاستمتاع ومع الشديد الذى لا يمكن معه الاستمتاع ولم يبلغ صاحبها حد السياق

والقربة والملك واحد ابعدهما وترك الرابع وهو الالتزام لان مراده بيان ما يجب في أصل الشرع وانما أفرد نفقة الزوجة بباب طول الكلام عليها اه (قوله فاخرج به قوام معتاد غير الادى) المناسب فاخرج به ما به حصول قوة غير الادى كالتين فان به حصول قوة غير الادى وهو البهيمية وقوله واخرج به أيضاً ما ليس بمعتاد في حال الادى أى كالحلواء فليس بنفقة شرعية (قوله في نفقة) متعلق بالعادة أى العادة الكائنة في النفقة المستلذة بإضافة نفقة الى ما بعدهما من اضافة الموصوف الى الصفة كأن تكون العادة جارية في مثله أن يأخذ اللحم في الجمعة هي تين في طلب زيادة على ذلك فهذا سرف أو ان نفقة بمعنى اتفاق أى في اتفاق بسبب المستلذة (قوله صرف الشئ زائداً على ما ينبغى) أى كما مثله او كما اذا كان يناسبه شراء رطل من الجا موش فيشتري رطلين وقوله والتبذير الخ أى كالصرف في شراب البنفسج فالخال ان السرف المصروف فيه ينبغى ويطلب الا أنه حصل زيادة لا يحتاج اليها والتبذير نفس الشئ المصروف فيه لا ينبغى فعله أصلاً (قوله قوت) هو ما يمتات أى يؤكل ولوعبر به لكان أولى لان المتبادر من القوت ما يمتنع الحياة (قوله الممكنة من نفسها بعد الدعاء الخ) هذا يشير الى ان المصنف اسقط قيداً وهو الدعاء للدخول ثم لا يخفى ان التمكن حينئذ عبارة عن عدم الامتناع اذا طاب وطأها (قوله والحال الخ) أى هذا اذا كان قبل الدخول فانه يسقطها ولو دخل لا عبرة بالدخول (قوله حد السياق) أى حده هو السياق فالإضافة للبيان وهو الاخذ في النزاع فان دخل بها في تلك الحالة فلا يلزم الا نصف



الصدق فان وطئها تكمل عليه وأما اذا كان السياق طارئا على الدخول فلا يسقط النفقة إلا الموت (قوله خلافه المحضون) أي فانه يقول ان لم تبلغ حد السياق ولم يمكن منها الاستمتاع فلا نفقة لها (قوله ولا الذي مائع الخ) أي لا مافي حكم الغير المطيعة (قوله ونحوه) أي كقرن (قوله الا ان يدخل الزوج بها) زاد عب وأولى ان وطئ الصغيرة غير المطيعة (قوله ولو دخل بها) أي ولو افترضها وقوله على المشهور ومقابلته انه يجب عليه باطاقة الوطء ويلزمه الدخول حكمه صاحب الجواهر وغيره (قوله وبقي شرط رابع) الاولى خامس كما هو ظاهر (قوله أو وليها المخير) أي أو وكيلها الحاصل أن لا يابى البكر وسيد الامه طلب الزوج للدخول وان لم يطلبه هي ولا كانت نفقتها على الاب وأما غيرهم فلا بد من طلبها أو وكيلها (قوله أو في حكم الحاضر) أي بان يكون غائبا غيبة قربية وقوله والا الخ أي بان كان غائبا غيبة بعيدة بخلاف ما في عب وشب فان فيها محل اعتبار الدماء ان كان حاضرا فان غاب وجبت لها وان لم تدعه قبل غيبته قربت أو بعدت على المعتمد بشرط اطاقها وبلوغه (قوله يمكنه بالفعل) وهذا في حق الحاضر لا يخفى ان التمكن بالفعل لا يظهر له معنى الا الدعاء للدخول وقد فسره به بعض الشراح لكلام المصنف حينئذ فلا حاجة لقوله وبقي شرط رابع على ما قلنا (قوله أو بالقوة) وهذا عام في الحاضر والغائب والحاصل ان مفاد الشارح (٣٢٤)

على مذهب المدونة خلافه لا تسحب غير مطيعة الوطء ولا الذي مائع من رتق ونحوه الا أن يدخل الزوج بها لانه يستمتع بها بغير الوطء ولا على غير بالغ ولو اطاق الوطء ولو بالغه ولو دخل بها على المشهور وبقي شرط رابع وهو ان تدعول للدخول أو وليها المخير ان كان الزوج حاضرا أو في حكم الحاضر والا فيكفي ان لا تمتنع من التمكن بأن يسألها القاضي هل تمكنه أولا فان أجابت بالتمكن وجب لها ذلك والا فلا شيء لها وبعبارة ممكنة بالفعل وهذا في الحاضر أو بالقوة وهذا عام بان لا تمتنع (ص) بالعادة بقدر وسعه وحالها (ش) أي ويعتبر بذلك كله بالعادة مقدرا بقدر وسعه وحالها فلا تجاب هي لا كثر من لائقها ولا هو لا نقص منه فان قيل لم عبر في الرجل بالسعة والمرأة بحالها ولو قال بحالها ما كان أنخصر يقال انما عبر بالسعة في جانب الزوج اقتداء بالقرآن لقوله تعالى ليسفق ذو سعة من سعته (ص) والبلد والسعر (ش) يعني انه لا بد في وجوب النفقة على الزوج من اعتبار حال بلده وحال السعر فيه اذ ليس بلد الخصب كبلد الجندب ولا بلد الرخاء كبلد الغلاء ولا حال الموسر كحال المعسر (ص) وان أ كولة (ش) يعني ان نفقة الزوجة تجب على زوجها ولو كانت أ كولة جادا وهي مصيبة زلت به فعليه كفايتها أو بطلانها كافي الحديث بخلاف من استأجر أجيرا بطعامه فوجده أ كولا فان المستأجر له خيار في ابقاء الاجارة وفسخها الا أن يرضى الاجير بطعام وسط فانه لا خيار للمستأجر ويلزمه أن يدفع للاجير طعاما وسطا كما يأتي في باب الاجارة عند قوله كاستأجر أجرا بأكله أ كولا قاله في المبسوط وفيه نظر فان في الزام الاجير بطعام وسط ضررا به ويحط من قوته (ص) وتراد المرضع ما تقوى به (ش) تقدم انه قال تجب النفقة للزوجة بحسب العادة وهذا في غير المرضع وأما هي فليست كغيرها فيزاد لها ما تستعين به على رضاها

وأنت خير بان التمكن بالفعل مغاير للتمكن بالقوة فلا يظهر اتصاف الحاضرة بذلك فلا حسن أن يراد بالممكنة في المصنف الداعية للدخول في الحاضرة والا جابة للتمكن في الغائبة (قوله بالعادة) متعلق بالاربعة (قوله بقدر وسعه وحالها) بدل مفصل من مجمل (قوله فلا تجاب هي الخ) لا يخفى ان المتبادر من قوله ولا هو لا نقص منه أي أنقص من اللائق بها حينئذ فيضيق قوله بقدر وسعه والاحسن أن يفصل فيقال اذا كان غنيا بقدر على الضأن وهي فقيرة يناسبها العدم ان تعطى حالة الوسطى منظورا فيها للحالتين كالجاموس فلو كانت مساوية له فقيرا وغنى فالامر ظاهر كأن يكون اللائق

لشدة

بها الضأن وهو قادر عليه وكان يكون اللائق العدم ولا يقدر على خلافه فلو كانت غنية لا يناسبها الا الضأن والرجل فقير لا قدر له الا على العدم فقط فيراعى قدر وسعه فقط فهذه الصورة خارجة عن المصنف (قوله اذ ليس بلد الخ) هذا التعديل يقتضى أن يكون عطف السعر على البلد نفسه يران قوله ولا بلد الرخاء عين ما قبله والاحسن انه عطف مغاير وذلك أن البلد الحضرية التي يجلب لها الشيء المنتفع به ليست كبلد التي يوجد فيها الشيء المنتفع به وقوله والسعر أي بان تقول ليس زمن الغلاء كزمن الرخاء (قوله وان أ كولة) يقيد كلامه بما اذا لم يشترط كونها غيرة أ كولة والا فلا ردها الا أن يرضى بالوسط ثم الظاهر أنه يمكن الاستغناء عن قوله والبلد والسعر بقوله بقدر وسعه وحالها فان الوسع يختلف بحسب البلاد والازمنة (قوله فان في الزام الاجير) أي الزام الاجير بنفسه بطعام وسط أي فيضرم بالمستأجر لك ان تقول هذا بحث لا يرد المنقول والظاهر انه ان حصل الضعف بالفعل خير والا فلا ولو قال فان في الزام المستأجر بطعام وسط ضرر له لكن أحسن (قوله وتراد المرضع ما تقوى به الخ) قد يقال هذا كاللذين بعده داخل في بالعادة لان عادة المرضع زيادة الاكل على غيرها الا أن يكون قصدا للتنصيص على أعیان المسائل



(قوله ليس رقيقا) وأما لو كان رقيقا فالزائد على السيد كجزة القابلة (قوله الا المريضة) فلا يلزمه الاماناً كله فحله الا ان يزيد ما تأكله حال مرضها على حال صحتها فقد رخصها فقط كما يفيد كلام المواق وبعض الشيوخ أطلق وانظر ما الفرق بينهما وبين الاكولة والقياس انه أولى من الاكولة ثم لزوم ما تأكله المريضة شامل نحوسكر ولو زج حيث كانا غذاء من لها الادواء قال بعض شيوخ شيو خنا قد يقال الفرق بينهما ظاهر لان الاكولة ابتداء مدخول عليها وليس منه الدواء بخلاف الطارئ لانه يشبه الدواء لان هناك مرضا يكثر فيه أكل المريض لشدة سخونة المعدة فان لم يأكل زاد مرضه فصار الاكل الزائد يشبه الدواء (قوله على الا صوب) مقابله ما لا يبي عمران من انه يقضى لكل بالوسط ويصرف الفاضل فيما أحب (قوله هذا مستثنى من قوله بالعادة) اذا تأملت تجد ذلك من افراد العادة فكيف يأتي هذا الاستثناء (قوله قال المتبسط وهذا هو الصواب) اذا كان كذلك (٣٢٥) فانظر لم عدل المصنف الى الا صوب

فالمناسب ان يتبعه في التعبير بالصواب (قوله وحمل على الاطلاق) هذا هو المذهب (قوله وعلى المدنية) أي ساكنتها ولو من غير أهلها ان تخلقت بخلقهن (قوله لا يلزمه الحرير) أي وما في حكمه كالخز ولو من الزوج المتسع الحال وكون حالها ذلك وهذا في قوة الاستثناء من قوله بالعادة والحاصل انه لا يلزم بالحرير ولو جرت العادة به (قوله فيفرض الماء الخ) ولا يفرض غسل ولا سمن الا ان يكون ادا ماعادة (قوله المرأة بعد المرة) قال بهرام ان لم يكن يفرضه كل يوم والا فرض كل يوم وهو منصوب على الظرفية والعامل يفرض والمعنى يفرض زمنا بعد زمن أو يوما بعد يوم وعلى الاول يأتي التفصيل الا في وبعد زمن اما حال أو صفة (قوله وغسلها) والظاهر ولو كان الغسل سنة كغسل الجمعة أو مستحباً كالغسل لدخول مكة بل وللرشد ان جرت به عادة (قوله من غير وطئه) أي

لشدة احتياجه لذلك وقوله المرضع أي التي ولدها ليس رقيقا (ص) الا المريضة وقليلة الاكل فلا يلزم الاماناً كل على الا صوب (ش) هذا مستثنى من قوله بالعادة فهو متصل والمعنى ان المرأة المريضة اذا قل أكلها فانه لا يجب لها على زوجها من النفقة الا ما يكفيها فقط وليس لها ان تأخذ منه طعاما كاملا لتصرف الباقي في مصالحها وكذلك المرأة الصحيحة قليلة الاكل لا يلزم زوجها لها من النفقة الا بقدر كفايتها فقط وليس لها ان تأخذ منه طعاما كاملا لاجل ان تصرف باقيه في مصالحها قال المتبسط وهذا هو الصواب وهذا كله في غير المقرر لها النفقة والا فيلزم ما قرر ولا يراعى حينئذ مريضة ولا قليلة أكل من غيرهما (ص) ولا يلزم الحرير وحمل على الاطلاق وعلى المدنية لقناعتهما (ش) يعني ان الزوجة اذا طلبت من زوجها ان يكسوها حريرا فانه لا يلزمه ذلك وسواء كانت مصرية أو غير مصرية وهل هذا على اطلاقه أو خاص باهل مدينة الرسول عليه السلام لاجل قناعتهم وهو الصواب عند جماعة من الشيوخ وأما سائر الامصار فعلى حسب أحوال المسلمين كانه نفقة قال مالك لا يلزمه الحرير وان كان متسع الحال فاجراء ابن القاسم على ظاهره في سائر البلاد ونأوله ابن القصار على ان ذلك خاص بالمدنية ولعل المؤلف لم يقابل ابن القاسم بابن القصار والاقبال قولان ولما قدم ان الواجب القوت وما معه بين ما هو الذي يقضى به هل الاعيان أو ثمنها عند المشاحة فيبين انه يفرض الاعيان بقوله (ص) فيفرض الماء والزيت والخطب والملح واللحم المرأة بعد المرة (ش) يعني انه يلزم الزوج لزوجته الماء لشربها ووضوئها وغسلها وظاهره ولو من جنباته من غير وطئه ولشرح الرسالة فيه كلام ويلزمه لها أيضا الزيت لاكلها ووقيدها والادهان على العادة ويلزمه لها أيضا الخطب للطبخ وللخبز ويلزمه الخسل والملح لانه مصلح ويلزمه اللحم لمن اعتاده المرأة بعد المودة وبعبارة في حق القادر ثلاث مرات يوما بعد يوم والمتوسط مرتان والمنحط الحال مرة (ص) وحصر يروى راجح له (ش) يعني انه يفرض للزوجة حصير من حلفاء أو بردى يكون تحت فرشها ويفرض لها سري يجمع عنها القعاوب أو البراغيث وما أشبه ذلك والبردى ورق نبات يخرج في وسط الماء له عصعوص فيه بياض الغالب انه في بلاد الارز (ص) وأجرة قابلة (ش) المشهور ان أجرة القابلة وهي التي تولد النساء لازمة للزوج لان المرأة لا تستغنى عن ذلك

كاحتمام أو غلط أي أوزنا قال بعض شيوخ شيو خنا ولا غرابة في الزامه الماء لغسلها من الزنا لان النفقة واجبة عليه زمن الاستبراء اه ولا يقضى عليه بدخولها الحمام الا من سقم أو نفاس قاله مالك ابن شعبان يريد تخرج اليه لا أجرة الحمام قاله ابن عرفة أي يلزمه ان يمكنها من الحمام لاجل سقم أو نفاس ولا يلزمه أجرة الحمام (قوله لا كنها ووقيدها) أي مما يؤكل ويوقد لا كزيت السليم والخروع الا أنه اذا جرت العادة بشئ يعمل به فزيت السليم يستعمل ببلاد الصعيد بدل الشيرج (قوله والادهان) عطف على قوله أكلها بتشديد الدال (قوله لانه مصلح) أي الملح وأما الخسل فهو ادم (قوله والمنحط الحال مرة) الاظهر ان الفقير يفرض عليه بقدر وسعه حيث كانت عادة أمثاله ولو في الشهر مرة مثلا لان هذه الامور من جزئيات قوله بالعادة وأقارب بعض الاشياخ مانصه واللحم أي من ذوات الاربع لا الطير والسمل الا ان يكون ذلك معتمدا فيجوز على العادة (قوله البردى) بفتح الباء وسكون الراء (قوله المشهور ان أجرة القابلة) ومقابله ان الأجرة عليها



(قوله ويجب للزوجة الخ) ظاهره ولو نزل الولد ميتا في الطلاق البائن (قوله تستنصر بتركها) أي تحتاج لها بان يحصل لها شعث ولا يشترط الاضرار لالا ما تستنصر بتركها ولو اعتادته (قوله معتادين) لو حذفه كان أولى لان ذلك تمثيل لقوله تستنصر بتركها (قوله من دهن مثلاً) أي أوزيت وقوله الخاص أي الذي هو دهن (فان قلت) ليس هو المعطوف عليه بل المعطوف عليه ككحل والجواب انه لما كان المعطوف بالواو في مقام المعطوف عليه فكانه معطوف عليه <sup>بتركيبه</sup> لو قال معتادات بعد قوله ومشط لاجل ان يرجع للمشط والحناء والسكحل والدهن لكان أحسن (قوله لا بالضم وهو الالة) على ما لنورى وهو خلاف قاعدة ان اسم الالة مكسور غير ان صاحب القاموس قال المشط مثلثة وككتف وعنق وعقل ومنه برآلة تمشط بها وجهه أمشاط (قوله والمشايج لم يفرقوا) أي فسائر أنواع الالة لا تلازمه (قوله فكانه لشدة الاختصار أشار) أي فكانه أشار لا بشرط الاهلية فيه ما بهذا الكلام الموجه

لاجل شدة الاختصار ومفاد ذلك انه يشترط في الزوج أن يكون أهلاً للاخداً والزوجة أن تكون كذلك ففضيئته انه لو تزوج رجلاً غني بفقيرة لا يلزمه ان يخدمها وقوله وأقرب منه الخ حاصله انه يقول لا حاجة لجعله من باب الكلام الموجه ليقيدانه بشرط في كل أن يكون أهلاً للاخداً بل المناسب ان يقال اشتراط الاهلية في احدهما يستلزم الاهلية في الآخر فلو جعلناه مضافاً للفاعل فقط أفاد ما أفاده الآخر وكذلك لو جعلناه مضافاً للمفعول فقط أفاد ما أفاده اضافته للفاعل أي فهو يقيد ما أفاده جعله من باب الموجه مع أقربيته للفهم وقوله فلا يكون أهلاً الخ مفاده لو كان الزوج من الأغنياء الذين لا يتهنون زواجهم وزوجته فقيرة انه لا يجب عليه اخداً معها مع انه يجب عليه اخداً لها (أقول) بحمد الله يقال انه اذا جعل من باب التوجيه لا يقيد اشتراط اهلية الآخرين معاً لان المراد في التوجيه واحد

كالنفقة أي في ولد لاحق بالزوج ويجب للزوجة عند الولادة ما يصلح لها مما جرت به العادة ولو مطاقه بئسالا في ولداً لامة لان ولد هارقي ليس سيداً بل ذلك على سيدها ولو كانت الامة في عصمة الزوج (ص) وزينة تستنصر بتركها ككحل ودهن معتادين وحناء (ش) يعني انه يلزم الزوج لزوجه الزينة التي تستنصر بتركها كالكحل لعينها والدهن لشعرها والحناء لرأسها وبدنها الجارى بذلك العادة وليس عليه طيب ولا زعفران ولا خضاب ليديها الا يضربها تركه أي ولو اعتبده كما يفيد كلام المواق (ص) ومشط (ش) الاولى قراءة بالفتح أي ماتتشط به من دهن مثلاً ويكون من عطف العام على الخاص عكس فيهما فافكه ونخل ورمات لا بالضم وهو الالة ثلثا يشكّل بانه يلزم عليه أن يكون مشى على التفرقة في الالة بين المشط والمسكحة والمشايج لم يفرقوا بينهم انظر ابن غازي (ص) واخداً أهله (ش) ضمير أهله عائد على الاخداً لا على الزوج فكانه قال واخداً أهل الاخداً وهو كلام موجه يحتمل الاضافة للفاعل وللمفعول فكانه لشدة الاختصار أشار لا بشرط الاهلية فيهما في الزوج لاسعته وفيها الشرعها وأقرب منه ان يكون لاحظ ان شرط الاهلية في أحدهما ان يتضمن في الآخر فلا يكون أهلاً لاخداً الا اذا استحقته وبالعكس ويحصل اخداً بنفسه أو بعمله كنه أو ينفق على خادمها أو يكرى لها خادماً كما أشار اليه بقوله (ص) وان بكره ولو باكثر من واحدة (ش) يعني أنه يلزم الزوج ان يخدم زوجته التي هي أهل الاخداً وان احتاجت الى أكثر من خادم على المشهور (ص) وقضى لها بخداً ما ان أحببت الالربية (ش) يعني لو قالت المرأة يخدمني خادمي ويكون عندي وينفق عليه زوجي وقال الزوج خادمي هو الذي يخدمك فاقول قولها ويلزمه ان ينفق على خادم الزوجة لان الخدمة لها وهذا قول مالك وابن القاسم وقيد ابن شاس القضاء بخداً ما اذا كانت مألوفة وظاهر كلام المؤلف الاطلاق ابن المواق مالاً وكذلك ان أراد ان يكرى لها داراً ورغبت هي في السكنى في دارها بمثل ما يكرى لها أو دون فلو كانت في خدمة خادمها لربية فانها لا تجب لذلك وخادم الزوج هو الذي يخدمها لكن لا بد أن تثبت الربية بالبينة أو يعرف ذلك جيرانها (ص) والافعلها الخدمة الباطنة من عجن وكس وفرش (ش) يعني ان المرأة ان لم تكن أهلاً لان يخدمها زوجها بان لم تكن من أشرف الناس بل كانت من لفيقهم أو كان زوجها فقيراً الحال ولو كانت أهلاً لاخداً فانه

يلزمها

الا انه غير معين فيوقف الحال على التعمين للمراد من الآخرين فتدبر والتوجيه احتمال

خاطلى محر وقباء \* ليت عينيه سواء

المعنيين على حد سواء كقوله

فتدبر <sup>فائدة</sup> اذا عجز عن الاخداً لم يطلق عليه لذلك على المشهور واذ اتنازع في كونها من تخدم فهل البينة عليه أو عليها قولان (قوله على المشهور) ومقابله ما لابن القاسم في الموازية لا يلزمه أكثر من خادم (قوله ان أحببت الخ) قال عجب قال شيخناو يكون اخداً ما بانى أو بذكر لا يتأتى منه الوطاء اه قلت الصواب التعبير بلا يتأتى منه الاستماع ليطابق ما يتأتى في العارية (قوله وهذا قول مالك وابن القاسم) يشير الى أنه ليس منمققا عليه ولم أطلع على المقابل (قوله اذا كانت مألوفة) أي ألفقها نفسها واستأنست بها (قوله الباطنة) انظره فانه دخل في ذلك الاستقاء من الدار وخارجها فاذا كان كذلك فسامعني كونها باطنة



(قوله من عجن وطبخ) أى له ولها الاضحية وفه وكذا لا يلزمها كما أفاده بعض شيوخنا الخدمه لا ولاده وعبيده ووالديه (قوله  
أومن خارجها ان كانت عادة بلدها الخ) فى شرح شب ولعله يريد من يتردأها وما قارب منها اه (قوله وان لم تكن زوجته من ذوات  
الاقدار الخ) قال بهرام لعله يريد اذا كان قادرا على ذلك والا فلا (قوله ولا ان تخيط الخ) أفاد بعض انه يؤخذ منه أى من المصنف  
خلاف ما قاله شارحنا وان خياطة ثوبه وثوبها يلزمها ويجرى على العرف ورأيت مانصه واما غسل ثيابه وثيابها فقال بعض انه  
ينبغي ان يجرى على العادة والنص فى الابن ان ذلك من حسن العشرة ولا (٣٢٧)

بذلك فهو كالخياطة اه والحاصل  
ان الذى يفهم من كلامهم ترجيح  
عدم لزوم الخياطة (قوله ومنه  
اجرة الطبيب) أى ومن ثمن الدواء  
على ضرب من التجوز (قوله يريد  
الخروج اليه لا اجرة) أى واما اجرة  
فلا تلزمه ولو لسقم أو نفاس لانه  
من التداوى ونقل عن بعضهم  
انه ان كان لحبض أو نفاس فعليها  
وان كان من جنبه منه فعليه وهذا  
التفصيل اذا قلنا بجواز دخوله والا  
فقد تقدم انه اذا دفع لزوجه أجره  
الحمام يفسق ولو فرض انه من جملة  
النفقة (قوله هذا هو المشهور  
الخ) ووجه المشهور به قوله ولو كان  
الزوج غنيا فالأولى تأخير عنه  
خلافه لان نافع القائل بأنها تلزم  
الغنى (قوله ان يتمتع مع زوجته)  
لامفهوم له بل له التمتع سواء تمتع  
بها وحده أو معها والمراد بالشورة  
التي يجوز التمتع بها ويجوز له لبس  
ما يجوز لبسه أفاد بعض مانصه ولا  
يلزمه كسوتها مادام عنده ثياب  
عزمها واضيف الزوج ان يتمتع  
بشورة زوجته من بسط ووسائد  
ونحوها وليس لها ان تمنع من ذلك  
اه (قلت) وانظر هل يسلم ذلك أولا  
والظاهر لا وحرر (قلت) فلو طلقها

يلزمها الخدمه فى بيتها بنفسها أو بغيرها من عجن وفرش وطبخ واستقاء ماء من الدار أو من  
خارجها ان كانت عادة بلدها ان يشرك الزوج من الاشراف الذين لا يمتنعون  
أزواجهم فى الخدمة فعليه الاقدام وان لم تكن زوجته من ذوات الاقدار (ص) بخلاف  
النسج والغزل (ش) يعنى ان المرأة لا يلزمها ان تنسج لزوجها ولا ان تغزل ولا ان تخيط  
وما أشبه ذلك لان هذه الاشياء ليست من أنواع الخدمة وانما هى من أنواع التكسب وليس  
عليها ان تكتسب له الا ان تنطوع بذلك وظاهره كغيره ولو كانت عادة نساء بلدها وهو الجارى  
على ما قاله أصحابنا فى المفلس لا يلزمه التكسب ولما قدم الامور التي تلزم الزوج لزوجه من  
اجرة القابلة والزينة التي تستصير بتركها وما أشبه ذلك أخذتكم على الامور التي لا تلزمه  
فقال (ص) لا مكحلة ودواء وحمامة وثياب المخرج (ش) يعنى ان الرجل لا يلزمه لزوجه  
المكحلة وهى الوعاء التي يجعل السكحل فيها بخلاف السكحل فيلزمه وكذلك لا يلزمه الدواء  
عند دهر ضهاى الأعيان ولا أثمان ومنه أجره الطبيب وكذلك لا يلزمه لها أجره الحجام الذى  
يحجمها مالك ولا يقضى بدخول حمام الامن سقم أو نفاس ابن شعبان يريد الخروج اليه  
لا أجرته وكذلك لا يلزمه لها ثياب المخرج وهى التي تزين بها عند ذهابها الى الزيارة والا فراخ  
وما أشبه ذلك وهذا هو المشهور ولو كان الزوج غنيا (ص) وله التمتع بشورتها (ش) الشورة  
بفتح الشين هى متاع البيت وبضمها هى الجمال والمعنى انه يجوز للرجل أن يتمتع مع زوجته  
بشورتها التي تجهز بها ودخلت عليه بهامان غطاء ووطاء ولباس ونحوها وبعبارة وله التمتع  
بشورتها معناه ان له منعها من بيعها أو هبتها لانه يفوت عليه التمتع بها وهو حق له والمراد  
بشورتها التي دخلت بها من مقبوض صداقها التي تجهز به وأما لو لم يقبض شيئا وانما تجهز  
من مال نفسه فليس له عليها الا الجرا اذا تبرعت برأى الثالث (ص) ولا يلزمه بدلها (ش) أى  
ولا يلزم الزوج بدل الشورة الاولى بل يلزمه ما لا غنى عنه لها (ص) وله منعها من أكل كالثوم  
(ش) يعنى انه يقضى للرجل أن يمنع زوجته من أكل كل شئ را تحبسه كرمه عليه يتأذى منها  
كالثوم والبصل والفجل وما أشبه ذلك ما لم يأكل معها فليس له أن يمنعها من ذلك أى  
أو يكون فاقد الشم وليس لها من منعها من ذلك وله أن يمنعها أيضا من فعل ما يوهن جسدها  
من الصنائع وله منعها من الغزل ما لم يقصد بذلك ضررها (ص) لا أبوها وولدها من غيره  
أن يدخلوا لها (ش) يعنى انه ليس للزوج أن يمنع أبوى زوجته أن يدخلوا اليها وليس له أن يمنع  
أولادها من غيره أن يدخلوا اليها بل يقضى عليه بدخول هؤلاء لتفقد حال أولادها ويتفقد  
الابوان حال ابنتهما وقد ندب الشرع الى المواصله والعاده جارية بذلك ابن رشد ويلزم الرجل

فهل يقضى لها باخذ الذى جرده والظاهر لا (قوله ولباس) لعله ما أتى به من القميص واللباس والدكة (قوله معناه ان له منعها) أى مع  
فرض انه يتمتع بها فالشارح يقول ليس المراد ظاهر العبارة من ان ماله الا التمتع فقط وليس له المنع من بيعها مع ان له المنع من بيعها (قوله  
بل يلزمه ما لا غنى عنه) أى من غطاء ووطاء وما يقيه ويحفظها من الحر والبرد (قوله كالثوم) بضم الثاء (قوله الفجل) بضم الفاء (قوله  
وليس لها من منعها) والفرق ان الرجال قوامون على النساء (قوله ما لم يقصد بذلك ضررها) راجع للغزل (قوله لا أبوها الخ) عطف  
على الضمير المحرور فى منعها من غير اعاده الجار وهو جازع عند الاقل والظاهر ان المراد الابوين دنية والولد حقيقة لا الاجداد والجدات  
وولد الولد من شرح عب (قوله وقد ندب الشرع) أى طلب الشرع



(قوله رجها من النساء) المراد به الاقارب كانوا محرما أي بحرم نكاحه أولا وقوله ذوى المحرم أى من محرم نكاحه (أقول) الا انك  
 خبر بان كلام ابن رشد هذا أعم من كلام المصنف لانه يشمل أبويها وأعمامها وأخوالها وأولاد أخيهما وأولاد أخته فكيف هذا  
 مع كلام المصنف المقتضى للقصور على ما ذكره خصوصاً وقد علمت ما في شرح عب قد برز وجوابه يعلم مما أتى وهو انه في هذه المسائل  
 وان لم يكن لا يقضى بالحنث بخلاف مسألة المصنف (قوله بمصول ضد المحلوف عليه) فالمحلوف عليه عدم الدخول وضده الدخول  
 (قوله كلفه أن لا تزور والديها) أى لا ولدها (٣٢٨) من غيره لقصور مرتبة والديها (قوله ان كانت مأمونة)

والشابة محمولة على الامانة حتى  
 يثبت انها غير مأمونة (قوله للزيارة  
 أى في الجمعة مرة والفرض ان  
 والديها في البلد لا ان بعدوا عن  
 البلد فلا يقضى عليها به واذا دفعت  
 له دراهم على الاذن في الخروج  
 رجعت في الاول دون الثاني ما لم  
 تعلم بالحكم والحاصل ان المسائل  
 أربع حلف على الدخول في الوالدين  
 والاولاد وعلى الخروج كذلك  
 ويحنث في ثلاث والفرق بين الدخول  
 والخروج ان الدخول أخف من  
 الخروج اه بدر (قوله ولو مع  
 أمينة) أى لتطرق الفساد عند  
 خروجها مع الامينة (قوله وأطلق)  
 أى لفظاً ونية (قوله فانه لا يحنث)  
 أى لا يقضى عليه بخروجها حتى  
 يحنث لانه لم يظهر منه في هذه  
 الحالة ضرر (قوله القرينان)  
 أشهب وابن نافع (قوله يظهر منه  
 قصد الضرر) أى فذلك يحنث  
 وقوله بخلاف حال التعميم فلا يحنث  
 ولا يقضى عليه بالخروج (قوله  
 كالوالدين) انظر هل وان علوا  
 أو الادفون واظهار الادفون  
 نظير ما تقدم واظهار ان الاولاد  
 مطلقاً صغاراً أو كباراً ان اتمهما  
 كالوالدين (قوله ومع أمينة ان  
 اتمهما) في تنبيهه بآجرة الامينة

أن يأذن لاهر أنه ان يدخل عليها اذ رات رجها من النساء ولا يكون ذلك في الرجال الا في ذوى  
 المحرم منها خاصة (ص) وحنث ان حلف (ش) يعنى اذا حلف على منع أبويها فانه يحنث ويقضى  
 عليه بدخولهما واعلم انه لا يحنث بمجرد الحلف ولا بطلب أبويها أو ولدها الدخول ولا بالحكم لهم  
 بذلك وانما يكون الحنث بمصول ضد المحلوف عليه (ص) كلفه أن لا تزور والديها  
 ان كانت مأمونة ولو شابة (ش) التشبيه في التحنث والمعنى ان المرأة اذا كانت مأمونة  
 فحلف عليها زوجها أن لا تزور والديها فانه يحنث في عينه بان يحكم لها القاضي بالخروج  
 اليهما للزيارة أو لغيرها مما فيه مصلحة فيحنث في عينه حينئذ وسواء الشابة وغيرها ومقتضى  
 كلام المؤلف ان غير المأمونة لا يقضى عليه بخروجها لزيارة أبويها ولو مع أمينة ونحوه  
 للشيخ كرم الدين (ص) لان حلف لا يخرج (ش) أى اذا حلف لا يخرج وأطلق فانه  
 لا يحنث ولو في زيارة أبويها اذا طلبتها وهو مقتضى ما نقله ابن عرفة فقال سمع القرينان  
 في الايمان بالطلاق ان حلف به أو بعثى أن لا يدعها تخرج أبداً يقضى عليه في أبيها وأما  
 ويحنث قال لا انتهى وفي ابن حبيب ما يوافق وقدره المواق وأشار بعضهم للفرق بأنه  
 حال التخصيص يظهر منه قصد الضرر بخلاف حال التعميم (ص) وقضى للصغار كل يوم  
 وللبكار في الجمعة كالوالدين ومع أمينة ان اتمهما (ش) يعنى ان أولاد المرأة اذا كانوا  
 صغاراً فانه يقضى لهم بالدخول على أمهم في كل يوم مرة لتتفق دأهم حالهم وان كانوا  
 كباراً فانه يقضى لهم بالدخول اليها في كل جمعة مرة واحدة وأما الابوان فانه يقضى لهما  
 بالدخول عليهما في كل أسبوع مرة واحدة فان اتمهما الزوج في افساد زوجته وأشبهه قوله  
 بالقرائن فانها ما يدخلان عليها في كل جمعة مرة مع أمينة من جهته لا تفارقهما لئلا يختلي بها  
 فيغير حالها على زوجها وبعبارة ومع أمينة وحضور الزوج أيضاً والمراد بحضوره أن  
 لا يكون غائباً عن البلد والافليس لهما أن يأتيا بأمانة لانها من جهته لا من جهتهما في تنبيهه  
 قوله ومع أمينة ان اتمهما أى بافسادها كافي النقل فاتها مها بأخذ ماله لا يوجب منعهما  
 لا مكان الحرز منهما في ذلك قال بعض وسكت المؤلف عن غير الابوين والاولاد من الاقارب  
 وقد نص عبد الملك على أنه لا يمنع أخاها وعمها وأخاها وابن أخيها وابن أختها ولا يبلغ منعهم  
 الدخول لها وخرجها لهم مبلغ الابوين في التحنث اذ لا حنث في غيرهما (ص) ولها الامتناع  
 من أن تسكن مع أقارب به الا الوضعية (ش) أى للزوجة أن تمتنع من السكنى مع أقارب زوجها  
 الا أن تكون وضعية القدر فلا كلام لها قال عبد الملك في المرأة تكون هي وأهل زوجها في  
 دار واحدة فتقول ان أهلك يؤذونني فأخرجهم عنى أو أخرجني عنهم رب امرأة لا يكون لها  
 ذلك ليكون صداقها قليلاً وتكون وضعية القدر ولعله أن يكون على ذلك تزوجها وفي المنزل

سعة

عليه (قوله يعنى ان أولاد المرأة الخ) أى من غير زوجها الموجود معها (قوله في كل أسبوع) هو

بمعنى كل جمعة فالمعبرة بحسب اللفظ والذي في النقل ان دخول البكار كل جمعة مقيد بما اذا اتمهما ما لا في كل يوم كذا في عب وصوابه  
 الوالدين (قوله لانها من جهته) أى واذا كان غائباً فلا يتأتى أن يكون من جهته هذا مفاده يقال له بل يتأتى بأن يוכל حين يتوجه أمينة  
 فلهما الدخول معها أو أقامها القاضي كما أفاده شيخنا عبد الله وقد يقال عند السفر يخشى تغير الامينة (قوله في التحنث) أى وفى  
 الاثنان كل يوم أو جمعة (قوله ولها الامتناع) ولها الرجوع بعد الرضا فيما يظهر (قوله ولعله أن يكون على ذلك الخ) أى يترجى أن يكون



دخوله على ذلك في البناء (قوله فان حلف على ذلك) أي حلف على أنها لا تسكن خارجا عن أفاره وقوله حل على الحق أي على الشرع وقوله أبره أي إذا كانت حقيرة أي أو شريفة واشترط عليهم سكنها معهم ومحل ذلك ما لم يطعوا على عورتها أو بعضها والحقيرة قليلة الجال أو قليلة المهر أو السوداء وقوله أو أحسنه إذا كانت شريفة (قوله والظاهر الخ) وانظروا نشأحت معهن ولم تندفع الاب بعدهن عنها هل يقضى عليه حيث تعين طريقا وهو الظاهر كما أنه يقضى عليه فيما يظهر إذا كن يطعن على عورتها (قوله وهذا) أي ما ذكر من التفصيل عند البناء من أنه إذا علم ليس له الإخراج والأفلا (قوله وقد رت) أي بعد العقد لأن الفرض وقع في صاب العقد لأنه يفسده وحينئذ فلا معارضة بين هذا وما تقدم من أن تقديرها في صلب العقد يفسده قاله البدر (قوله وقد رت بحاله) هذا في غير الملى كافي الجواهر (قوله من يوم) بيان لحاله أن أريد به الزمن ويحتمل أن يريد بالحال الطاقة من العمر واليسر وحينئذ فلا بد من تقدير مضاف اما قبل حال أي زمن حاله لا أجل يبينه بقوله من يوم واما قبل يوم (٣٢٩) ويكون بيا لحاله أي من يسر يوم وعسره

وأفاد في شرح شب أن المراد وقد رقبضها والزمن الذي تدفع فيه بدليل قوله وضمنت بالقبض وأما تحديدها وقد رها فقد تقدم أنه بوسعه والبلد والسعر وقوله من يوم أي مثلا أي أو شهرين أو ثلاثة بحسب حاله (قوله كأرباب الصنائع) أي بعض أرباب الصنائع (قوله وتقبضها بمجلة) فتقبض نفقة اليوم من أوله والشهر من أوله والسنة من أولها ومحل قوله وتقبضها بمجلة إذا كان الحال التجبيل فلا ينافي أنه قد يكون الحال التأخير وهو ما أشار له بقوله وظاهر الخ (قوله بدليل الخ) لا دليل لما سببنا في قوله وضمنت بالقبض مطلقا (قوله وظاهر كلام المؤلف الخ) هذا يخالف قوله أي وتقبضها بمجلة الآن يقال وظاهر الخ أي بقطع النظر عن دليله (قوله والكسوة بالشاء والصيف) وكل يكس ما يناسبه إن لم تناسب كسوة كل عادة ثم المعنى

سعة فأمادات القدر فلا بد له أن يعزلها فان حلف على ذلك حل على الحق أبره أو أحسنه ابن رشد وليس هو عندى بخلاف لمذهب مالك قلت انظر هل لها الامتناع من أن تسكن مع خدمه وجواريه والظاهر ليس لها ذلك لأن له وطء أمته ورجعا احتاج إلى خدمة أرقائه (ص) كولد صغير لا أحدهما ان كان له حاضن (ش) التشبيه في الامتناع لكل من الزوجين والمعنى ان أحد الزوجين إذا كان له ولد صغير وأراد ألا يخرج من بيته من يخرجه عنه من المنزل فان له ذلك بشرط أن يكون للولد من يحضنه ويكفله فان لم يكن له من يحضنه فله يجبر على إقامته عنده (ص) إلا أن يبنى وهو معه (ش) يعني ان أحد الزوجين إذا بنى بصاحبه ومعه ولد يعلم به صاحبه ثم بعد ذلك أراد أن يخرج عنه ليس له ذلك وان لم يكن عنده علم به فله الامتناع وهذا إذا كان للولد حاضن والأفلا امتناع لمن ليس معه الولد عن السكنى مع الولد سواء حصل البناء مع العلم به أم لا (ص) وقد رت بحاله من يوم أوجعه أو شهر أو سنة (ش) يعني ان نفقة الزوجة تكون على الزوج على قدر حاله من يوم ليكون رزقه مياومة ككأرباب الصنائع أوجعه كأرباب الصنائع بقري مصر أو شهر كأرباب المدارس وبعض الجنود أوسنة كأرباب الرزق وقوله من يوم أوجعه الخ أي وتقبضها بمجلة بدليل قوله لا تنظر حتى تقبضها ولا يكون عدم قدرته إلا أن عسرا كلام المؤلف ان النفقة إذا كانت تتأخر تنظر حتى تقبضها ولا يكون عدم قدرته إلا أن عسرا بالنفقة (ص) والكسوة بالشاء والصيف (ش) يعني ان كسوة الزوجة والغطاء والوطاء يقدر ذلك لها من ثين في السنة مرة في الشتاء ومرة في الصيف لاختلاف مناسبات الثمين من فرو ولبدوس وبر وغيره أحكامه اللخمى وتكون بالأشهر والأيام والمراد بالشاء فصله وما والاها وكذا يقال في الصيف (ص) وضمنت بالقبض مطلقا (ش) المشهور من المذهب ان الزوجة ضامنة لكل ما قبضته من نفقة وكسوة وغيرهما لحق نفسها من أجرة رضاع وغيره ماضية أو مستقبلية قامت على ضياعها بينة أم لا صدقها على ذلك أم لا تلفت بسببها أم لا لانها قبضته لحق نفسها وأما ما قبضته لحق غيرها فأشار إليه بقوله (ص) كنفقة الولد إلا بينة على الضياع (ش) يعني ان الحاضنة إذا قبضت نفقة المحضون فانها تضمنها ضمان الرهان والعواري

(٤٢ - خرشي ثالث) كل شئ وكل صيف ان خلفت كل في العام الثاني فان لم تخلق بأن كانت تقيم البدر أو قريبا منه أو تقيمها الحرة أو قريبا منه اكتفى بها إلى أن تخلق ومثلها الغطاء والوطاء وشاء وصيفا وما يخلق من الكسوتين ينبغي أن يجري على العرف من كونه للزوج أو للزوجة فان لم يكن عرف فلزوج والكسوة قيد ووقاية وقناع وانظروا أجاعت نفسها وانظر أيضا لو بقيت كسوة الشتاء إلى قابل وتقدم ان كسوة الصداق لا تزمه كسوة مع بقائها قاله البدر (قوله وتكون بالأشهر) أي بجنس الأشهر فيصدق بالشهر قوله والأيام كما إذا كانت تكسى كل عشرين يوما لكثرة خدمتها وضعف ما تكسى به (قوله وما والاها) وهو فصل أربعين وقوله وكذا يقال في الصيف والذي والاها فصل الخريف (قوله المشهور من المذهب) قال بهرام وحصل بعض الأشياخ فيما تلف مما قبضته من كسوة ونفقة لها ولولدها ثلاثة أقوال يفرق في الثالث بين ما قبضته لنفسها قبضته وبين ما قبضته لولدها فلا تضمنه وقيل انها تصدق في تلف ما قبضته لولدها وتحلف (قوله ضمان الرهان والعواري) لا يخفى ان ضمان الرهان والعواري واحد وهو أن المستعير



لا ضمان عليه فيما لا يغاب عليه أو يغاب عليه وقام بينه على نفسه (قوله لا نهم لقبض لحق نفسها) أي حتى تضمنها وقوله ولا هي متممضة الخ أي وأما لو كانت متممضة للأمانة فلا تضمنها مطلقا ثم انه نقض قوله لا نهم لقبضها بأن منفعة الرهن والعارية لقبضها وفي الحصانة لغيرها وهو المحضون ولا سيما على ان حق الحصانة للمحضون الا ان هذا لا يرد المنقول كما أفاده بعض شيوخنا (قوله وهل يرجع الولد عليها) أي حيث ضمنها وقوله أو على الاب أي والاب يرجع عليها (قوله وهو المتعين) واعتمد محشي نت كلام نت ولم يظهر لي وجهه فتأمل (قوله تضمنه مطلقا) أي سواء قامت بينه على الضياع من غير سببها أو لم تقوم (قوله وما في نت معترض) قال نت وظاهر كلام المصنف هنا وفي (٣٣٠) توضيحه والشارح وابن عرفة سواء قبضت ذلك أي نفقة الولد بمحض أو مستقبل

وتخصيص البساطي ذلك بالمستقبل أي وأما الماضية فتضمنها ولو مع يئنه على الضياع يحتاج لنقل أو انه رأى ذلك هو الغالب اه والحاصل أن حمل البساطي هو المتعين وما نسبته لظاهر التوضيح والشارح ليس كذلك (قوله ويجوز اعطاء الثمن) أي مع رضا المرأة لأنها تتخاف اختلاف السعر ويقبل قول الزوج في الانفاق وقوله ويجوز اعطاء الثمن أي ويؤديها بعد ذلك ان غلا سعر الاعيان ويرجع عليها ان نقص سعرها (قوله بالغيبه عليه) كذا في نسخة الشارح بغير محجة وياه مثناة من تحت وباء موحدة من تحت وكذا في غير شارحا أي ان المشتري باعه وهو غائب عنه بخلاف ما في عب (أقول) لا يخفى انها موجودة في غير الطعام وفي شرح عب بالعينة وهي التحويل على دفع قبيل في كثير (أقول) وهي موجودة في غير الطعام أيضا وانظر ما وجه كون العينة مقتضية للمنع ولعل وجه ذلك لما فيه من الغرر وقوله وهي مفقودة أي

لا نهم لقبضها لحق نفسها ولا هي متممضة للأمانة لانها قبضتها بحق فان قامت بينه على الضياع من غير سببها فلا ضمان عليها والاضمنها وهل يرجع الولد عليها أو على الاب وهو الذي ينبغي وكلام المؤلف فيما قبضته من نفقة الولد لمدة مستقبله كما حمله عليه البساطي وهو المتعين كما نبه عليه السوداني وهو يفيد أن ما قبضته من نفقة الولد عن الماضي تضمنه مطلقا كنفقة لان كدين لها قبضته ومثل ما للبساطي للتوضيح والشرح الكبير وما في نت معترض وقد أشار نت الى ان ما قبضته من أجرة الرضاع كنفقتها تضمنه مطلقا وهو صحيح مطابق للنقل وكذا تضمن نفقة الولد مطلقا اذا شرط عليها ضمانها وقد استفيد من كلام نت ان المراد بالنفقة في قول المؤلف كنفقة الولد في غير مدة الرضاع وهو ظاهر لان نفقة الرضاع أجرة لها حقيقة وليست بنفقة الولد فلذا تضمنها مطلقا (ص) ويجوز اعطاء الثمن عما لزمه (ش) أي يجوز للزوج أن يعطي الزوجة عن جميع ما لزمه من نفقة وكسوة ثمنها وظاهر هذا ان الذي يقضى به على الزوج في الاصل هو ما فرض لها من الاعيان لا ثمنه وان للزوج أن يعطي الثمن عن ذلك قال نت وهو ظاهر المذهب وظاهره ولو كان الذي لزمه لها طعاما يمنع بيعه قبل قبضه وهو كذلك على أحد القولين بناء على ان تحرير بيع الطعام قبل قبضه معمل بالغيبة عليه وهي مفقودة بين الزوجين أو غير معمل فيمنع وهو القول الآخر اه والثاني هو الموافق لما يأتي للمؤلف آخر باب الخيار وقول نت ان ظاهر المذهب ان اللازم للزوج هو الاعيان خلاف ما ذكره الموافق ان ظاهر المذهب انما هو الاعيان ونسبه الشارح لظاهر ما في التسكاح الثاني من المدونة ثم ما يستفاد من كلام المؤلف هنا وان كان خلاف المذهب وخلاف ظاهر المدونة موافق لقوله أولا فيفرض الخ ولا يخالف قوله بعد والمقاصة بدينه لانه محمول على ما اذا كان ما فرضه لها من الاعيان من جنس الدين أو فرض عيننا (ص) والمقاصة بدينه الاضمر (ش) أي بأن يكون فرض لها ثمن أو تكون النفقة من جنس الدين وحينئذ فلا يقال ان كلام المؤلف هذا يقتضي ان الواجب على الزوج ابتداء ثمن الاعيان وهو خلاف مقتضى قوله أولا ويجوز اعطاء الثمن عما لزمه ومحل اجابة الزوج اذا ادعى للمقاصة وجبرها عليها ما لم يحصل سببها ضرر للزوجة بأن كانت فقيرة الحال فانه اذا قاصها بدينه وأسقط نفقتها في ذلك حصل لها الضرر ووضاع حالها فلا تجاب له وما يفيد ظاهر سباق المؤلفين من جواز المقاصة لعطفه على الجائر صحيح ولكنه مقيده بما اذا لم يحصل طلبها من أحدهما بدليل ما يأتي

لان الذي يبدل الزوج تحت حوزة وحوزة زوجته أي الشأن ذلك (قوله خلاف ما ذكره الموافق) ليس في الموافق في ما يفيد ما قاله من ان المفروض الثمن على ظاهر المذهب كما يعلم بالاطلاع عليه بل يفيد أن المفروض أولا الاعيان فتدبر (قوله وان كان خلاف المذهب) أي ظاهر المذهب من أن المفروض الثمن (قوله ولا يخالف الخ) كأن توهم المخالفة من أن الظاهر من المقاصة انها في العين فقط (قوله أو فرض عيننا) أي وان تكبوا خلاف الاصل وفرض عيننا (قوله أي بأن يكون فرض لها ثمن) أي ان تكبوا خلاف الاصل وفرض ثمننا (قوله تنبيهه) قال البدر اطلاق المقاصة على النفقة في المستقبل مجاز لانها فيما ترتب من الدين الا ان يقال لما فرضت عليه وقررت صارت بهذا الاعتبار دينا لازما اه كلام البدر (قوله بأن كانت فقيرة الحال) أي دون الغنية (قوله بدليل الخ) أي وأما لو طابت لقضى بها ونكون واجبة لاجرة فقط ويمكن الجواب بأنه أراد بالجواز الاذن ثم ان قوله ولكنه يفيد الخ لا يخفى ان



هذا ينافي مضمون قوله وحمل اجابة الخ فتدبر (قوله وسقطت بالاكل معه) أي مدة أكلها معه فلو قامت وطلبت الفرض بعد ذلك فلها ذلك (قوله ولها الامتناع) وينبغي ما لم تلزم الاكل معه فليس لها الامتناع كذا البعض الشيوخ والظاهر خلافه والظاهر انها اذا طلبت دراهم وادعى انها اكلت معه ان يصدق الزوج بتنبية بـ قوله ولها الامتناع أي وان كانت تؤمر بالاكل معه من غير قضاء لما في ذلك من التودد وحسن العشرة قاله البرزلي وتظير ذلك أنه يستحب أن يشام معها في فراش واحد لما فيه من زيادة التودد ما لم تكن كبيرة يضمره ذلك معها فلا ولا يخفى ان قوله ولها الامتناع أي ابتداء أو انتهاء (قوله وأما الكسوة اذا كانت محجورة) الفرق بينها وبين النفقة أن النفقة هالكه بخلاف الكسوة (قوله المشهور الخ) ومقابلته لا تسقط مع امتناعها من الوطء واختاره الداجي وجاعلة (قوله لغير عذر) ومثل العذر اذا كان سيرا ثم سقوط نفقتها بما ذكر في منعها (قوله تخرجها بلا اذن الخ) أي انها خرجت بغير اذنه لكون ظالم أخرجها مثلا حتى يناسب المقام من أنها منعت الوطء أي والخروج (٢٣١) بلا اذن منع من الوطء والاحسن انه تنظير لا تمثيل

فالمريض الذي لا يطلع عليه الرجال كمرض بالبطن والذي يطلع عليه الرجال كمرض بالوجه (قوله أو الاستمتاع) أي جميع أنواع الاستمتاع كما أفاده الشراح واعلم أنها اذا مكنته من الوطء ومنعته من غيره لا تكون ناشئة (قوله على ما يظهر) الظاهر أن الاستظهار يتعلق بالعدل والمراةين أو أحدهما مع عيين (قوله وهو لا يثبت) أي موجب التعزيز (قوله فالجواب ان المترتب عليه) فيه ان هذا تعزيز الا ان يقال ذلك اذا كان واقعا من الحاكم (قوله ولم يقدر على عودها) أي ولم يقدر على منعها ابتداء فان قدر عليه ولم يمنعه لم تسقط لانه تخرجها باذنه وبقي من الشروط أيضا أن تكون ظالمة لان خرجت لظلم ركبها فلها النفقة ولو عجز عن ردها وأن يكون زوجها حاضرا أو مالوكا مسافرا وخرجت فلها النفقة ولا تسقط وأن تكون في عصمته فلا تسقط

في باب المقاصة (ص) وسقطت بالاكل معه ولها الامتناع (ش) يعني ان المرأة اذا اكلت مع زوجها فان نفقتها المقررة أو المطالبة بها ان لم تكن مقررة تسقط عنه بمعنى أنه لا شيء لها عليه بعد ذلك ولها أن تمنع من الاكل معه وتقول له ادفع الى نفقتي أنا أنفق على نفسي ونجيب الى ذلك ويفرض لها ما من من الاعيان أو الاثمان والكسوة كالنفقة فاذا كساها معه فليس لها غير ذلك وهذا ظاهر في النفقة ولو محجورا عليها لان السفينة لا يحجر عليه في نفقته وأما الكسوة ان كانت محجورة فلا تسقط كسوتها المقررة أو كسوتها المعتادة لها بكسوتها معها (ص) أو منعت الوطء (ش) المشهور ان الزوجة اذا منعت زوجها من الوطء لغير عذر فان نفقتها تسقط عنه لان منعها نشوز والنفقة تسقط بالنشوز واذا ادعت انها انما منعت له عذر كمرض فلا بد من اثباته حيث خالفها الزوج شهادة امرأتين كما قاله ابن فرحون في شرح ابن الحاجب ولعل ما ذكره ابن فرحون من الثبوت بامرأتين فيما لا يطلع عليه الرجال والا فلا يثبت الا بشاهدين تخرجها بلا اذن ولا يقبل قول الزوج هي تمنعني من وطئها حيث قالت لم أمنعه وانما المانع منه لانه يتهم على اسقاط حقها من النفقة كما قاله الناصر اللقاني (ص) أو الاستمتاع (ش) أي وكذلك تسقط النفقة بمنعها الاستمتاع كمن لا توطأ كالزنا، وفحوها وحيثئذ فهو من عطف المغاير والمنع من الوطء أو الاستمتاع يعلم من جهتها بأن تقر بذلك بحضرة عدلين أو عدل واحد أو اثنين أو أحدهما مع عين على ما يظهر فان قلت كيف يثبت بعدل واحد أو اثنين مع أن المنع المذكور يترتب عليه التعزيز وهو لا يثبت بذلك فالجواب أن المترتب عليه ما من كونه يعظها ثم يهجرها ثم يضرها ان أفاد (ص) أو خرجت بلا اذن ولم يقدر عليها (ش) يعني ان المرأة اذا خرجت من محل طاعة زوجها بغير اذنه ولم يقدر على عودها الى محل طاعته لا بنفسه ولا بالحاكم فان ذلك يكون أشد النشوز فتسقط به نفقتها وتستحق حينئذ التعزيز على ذلك أبو عمران واستحسن في هذا الزمان أن يقال لها ما أن ترجي الى بيتك أو تحاكي زوجك وتنصفه والا فلا نفقة لك لتعذرا الاحكام والانصاف في هذا الزمان ويؤدبها هو أو الحاكم (ص) أي اذا ظهر منها موجب التأديب وهذا من بطلان كلام المصنف لا بكلام أبي عمران فعلى كلام أبي عمران لا تؤدب (قوله وكذلك الهاربة) أي تسقط نفقتها وكسوتها عند العجز عن ردها وعبارة شب أي فيجوز فيها عجزه عن ردها بالحاكم اذا كان منصفاً (قوله مثل الناشز) أراد بالناشز من خرجت من بيت زوجها ولم يقدر على ردها ابتداء كما يستفاد من كلام الخطاب لكن ذكر الجزولي في شرح قول الرسالة ولا نفقة للزوجة حتى يدخل بها

نفقة المطلقة طلاقا رجعيًا اذا خرجت بلا اذن ولو عجز عن ردها على العبارة الثانية في كلام الشارح وأن لا تكون حاملا أو مالوكا كانت حاملا فلها النفقة ولو عجز عن ردها (قوله أبو عمران الخ) ملخصه أنه لا داعي الى ذهاب زوجها الى حاكم بل يقال لها امان ترجي الى بيتك أو تعاطي الشرع مع زوجك ولذلك قال شب وأما في زمن تعذبه الاحكام والانصاف فانها تسقط نفقتها حيث طلبها للعود ولم ترض اه والحاصل انه اذا لم يكن حاكم أو كان غير منصف فان نفقتها لا تسقط بمجرد الخروج بل يقال لها امان ترجي أو تعاطي مع زوجك الحكم الشرعي أو تسقط نفقتك فان رجعت لم تسقط والاسقطت (قوله ويؤدبها هو أو الحاكم) أي اذا ظهر منها موجب التأديب وهذا من بطلان كلام المصنف لا بكلام أبي عمران فعلى كلام أبي عمران لا تؤدب (قوله وكذلك الهاربة) أي تسقط نفقتها وكسوتها عند العجز عن ردها وعبارة شب أي فيجوز فيها عجزه عن ردها بالحاكم اذا كان منصفاً (قوله مثل الناشز) أراد بالناشز من خرجت من بيت زوجها ولم يقدر على ردها ابتداء كما يستفاد من كلام الخطاب لكن ذكر الجزولي في شرح قول الرسالة ولا نفقة للزوجة حتى يدخل بها



قال أبو محمد لا نفقة للناسر وهو المشهور وقيل لها النفقة وهذا في بلد لا حكم فيه وأما بلد فيه الحكم فينفق لأنه حين لم يرفعها فقد رضى  
قال والنشوز أن تخرج إلى أوليائها بغير إذنه أو تمنعه من الوطء اه (قوله ولا سكنى الخ) كلام مستأنف ولم يعلقه متعلق بسكنى  
فلم يعلقه باللام كما في نسخة نفقة الله به فلا مفهوم لم يعلقه بل كذلك التي في العصمة يسقط حقها في السكنى لخروجها بلا إذن ولو قدر على  
ردها والفرق بينهما وبين النفقة شدة الضرر بتركها دون السكنى (قوله وبعبارة الخ) هذه العبارة تخالف الأولى لأنه في العبارة الأولى  
أفاد أن المطلقة طلاقاً رجعيًا مثل التي في العصمة في أن النفقة تسقط إذا عجز عن ردها ولم يقدر على منعها ابتداءً وأما العبارة الثانية  
فتفيد أنها لا تعطى حكمها بل المطلقة (٣٣٢) طلاقاً رجعيًا لها النفقة مطلقاً (قوله لم تسقط الخ) أي ولو عجز عن ردها بعد

ذلك (قوله وحيث ذكر أصحابنا نفقة الحمل) فغناه نفقة أم الحمل في زمن الحمل وبعد الوضع يقال لها نفقة الرضاع والمراد أجرة الرضاع لأن الرضيع لا يأكل كما أن الحمل لا يأكل (قوله فانما يريدون به حمل البائن) أي أو ما في حكمهما من التي نشرت كالتي منعت زوجها من الوطء أو خرجت بغير إذنه (قوله ولها نفقة الحمل) الحاصل أن الحامل لها النفقة بآئنة أو ناسرة وينبغي تقديرها في البائن بحاله كافي الزوجه وليس عليه اخذ ما بآئنا حاملًا وان كانت أهلاً ولا نفقة لحمل البائن الابشروط ثلاثة أن يكون لاحقاً وان يكون حراً وأن يكون الاب حراً (قوله فأفاد به أن حمل البائن تجب نفقته) أي نفقة أمه مدة حملها به وبعد انقضاءه تستحق أجرة الرضاع (قوله والكسوة الخ) المراد كسوة أم الحمل ونفقة أم الحمل كما تبين في شرح شب قال بعض الاشيباخ وظاهره أنها تكسوا بالعادة ولو كانت تبقى بعد أمداً للحمل اه (قوله في أوله) متعلق بمقدراً

فلا نفقة لها ولا سكنى كطلقة خرجت من منزلها ولو قدر على ردها بخلاف النفقة فلا بد من العجز أو عدم العلم بمكانها والفرق أن السكنى متعينة في مسكن الطلاق لا في ذمته فليس لها أن تجب في ذمته ما لم يكن عليه واجباً وبعبارة ولم يقدر عليها أي على ردها ولا على منعها ابتداءً وأما لو كان قادراً على منعها ابتداءً ولم يمنعها لم تسقط لانها خرجت باذنه وهذا في التي في العصمة وأما الرجعية فلا تسقط نفقتها مطلقاً لأنه ليس له منعها (قوله ان لم تحمل) شرط في مسئلة منع الوطء وما بعدها لقوله تعالى وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن قال المؤلف وحيث ذكر أصحابنا نفقة الحمل فانما يريدون به حمل البائن لا من في العصمة ولا الرجعية ولا المتوفى عنها فلا نفقة لحملهن أما الأوليان فلا ندرج نفقة حملهما في النفقة عليهما وأما الأخيرة فحملها وارث وحيث وجبت النفقة وجبت الكسوة (ص) أو بآئنة (ش) أي ان المطلقة بآئنا بشلات أو بخلع أو بفسخ أو بإقاع حاكم ونحوه لا نفقة لها ان لم تحمل لقوله تعالى وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن فشرط في نفقة المطلقة أن تكون حاملاً قبلت في النفقة لا تنقضاء شرطها وهو مذهبنا ومذهب الشافعي وأوجب أبو حنيفة لها النفقة في العدة كالسكنى لانها محبوسة بسببه فيهما وهذا ان لم تحمل فان حملت فلها النفقة كما أشار به بقوله (ولها نفقة الحمل) فأفاد به أن حمل البائن تجب نفقته (ص) والكسوة في أوله وفي الأشهر قيمة منابها (ش) أي وللبيات مع النفقة الكسوة بتمامها اذا بان في أول الحمل لانها تجب حيث وجبت النفقة وان بان بعد مضي أشهر من حملها فلها قيمة مناب تلك الأشهر الباقية فيقوم ما يصير لتلك الأشهر الماضية من الكسوة لو كسيت في أول الحمل فقط فيسقط وتعطى ما ينوب الأشهر الباقية القيمة دراهم وبعبارة قوله والكسوة في أوله هذا اذا بانها في أوله وقوله وفي الأشهر الخ هذا اذا بانها في اثني عشره وقوله في أوله راجع للكسوة لان نفقة الحمل ايضاً خلافاً لتت اذا لا فائدة فيه لأنه ان كان الحمل بدعواها فلا نفقة كما يأتي في قوله ولا نفقة بدعواها وان كان بظهوره وحركته فسيأتي في قوله بل بظهوره وحركته فجب من أوله ولم يأنه على ابتداء وجوب النفقة والكسوة والمسكن شرع في الكلام على عوارض تعرض بعد الوجوب وان من تلك العوارض ما يقطع ومنها ما لا يقطع وبدء بالكلام على المسكن بقوله (ص) واستمر مات (ش) الصواب نسخة استمر بافراد الضمير العائد على المسكن أي استمر المسكن للبيات لا نقضاء العدة كانت حاملاً أم لا ان مات زوجها كان المسكن له أم لا نقد كراهه

اذا طلقها في أوله (قوله وفي الأشهر) عطف على قوله في أوله وهو على حذف مضاف أي في بقية الأشهر أي وفي أم لا اثني عشره وقوله قيمة منابها عطف على نفقة الحمل فتدبر (قوله خلافاً لتت) ذكر في صغيره ما يرد هذا فقال هذا فيما اذا صدقها الزوج وما يأتي فيما اذا لم يصدقها اه أي قوله لا تأتي ولا نفقة بدعواها (واقول) ما قيل من البحث في النفقة يجري في الكسوة فأى فرق حتى يحمل ما هنا على خصوص الكسوة والاحسن أن يقال انما رجع قوله في أوله الخ للكسوة ليكون هذا التفصيل انما هو فيها (قوله على ابتداء وجوب النفقة) أي بقوله تجب لم تكن الخ كانه قال ابتداءً وأما من التمكن (قوله عوارض) أي كالموت والطلاق (قوله ومنها ما لا يقطع) أي كالموت بالنسبة للمسكن فإنه لا يقطع وبالنسبة للنفقة والكسوة يقطع



(قوله لكن الذي اقصر عليه ابن الشقاق الخ) الذي عليه المحققون ما قاله ابن الشقاق وابن دحون فالمعتمد لا نفقة لها من يوم موت الجنين وان كانت لا تحمل الا بخروجه ثم ان هذا الكلام ظاهر في استمرار السكنى وفي شرح شب ما يخالفه ونصه أي استمراره الى نزول الحمل أي وهو يرجي نزوله فلو آمن من نزوله كما اذا مات في بطنها انقطع لان بطنها صار قبرا وسكاه لكن لا تنقضي العدة الا بنزوله اه (قوله لان مات الخ) أي فلا يستمر المسكن لان السكنى انما كانت حقها لها بعينها الوجوب عدتها في منزلها فلا حق للوارث فيها حتى توثر (قوله ليتناول موته الخ) الصورست (قوله الا أن الحكم الخ) خبر ان قوله عام وكأنه قال الا أن الحكم في ردها بلا تفصيل عام وقوله والتفصيل مبدأ وقوله في الكسوة خبر (قوله والتفصيل في الكسوة) أي ان (٣٣٣) كان الموت بعد أشهر لا ردها والا

ردت كما يأتي (قوله لكن في الاولى) أي التي هي مسألة الموت وقوله وفي هذه أي التي هي مسألة الموت وقوله لا نفقشاش الحمل (قوله فروع كثيرة) هي المشار لها بقوله ليتناول موته وموت الخ (قوله ولو بعد أشهر) من قبضها أي فاذا انفس بعد أشهر من قبضها فتردها (قوله وهذا هو الرابع) خلافا لابن وهبان لا ترد ما أنفقته قبل ظهوره (قوله لا الكسوة بعد أشهر) فرق أبو الحسن بين الكسوة والنفقة بأنها تدفع شيئا فشيئا لتبعضها والكسوة لا تبعض غالباً بل تدفع مرة واحدة فكان قبض أوائلها قبض لها (قوله بعد أشهر) أي من قبضها ثلاثة فافوقها (قوله ثم مات أحدهما) أي الزوج أو الزوجة (قوله ولا تورث عن الولد الخ) هذا ما عليه بعض الشراح وذكر عب قبله ما يخالفه فقال فيرجع بكسوته أي بقدر ميراثه منها وباقيها لأمه حاضنته فالمراد رجوعا خاصا وهو قدر ارثه منها لاجتماعها بين ذلك قوله في باب الهبة كتحلية ولده كما أفاده كريم الدين وهو مخالف لكلام أهل

أم لا والاجرة من رأس المال وان كان سياق كلامه في البائن الحامل بخلاف التي في العصمة فلا يستمر لها المسكن الا ان كان له أو نفق كراهه والرجعية كالزوجة وأما النفقة والكسوة فيسقطان بالموت لا بصير الثنية العائد على المسكن مع النفقة لما علمت انه لا نفقة على الميت ويمكن تعحيحها بجعل الضمير في مات للولد أي واستمر المسكن والنفقة ان مات الولد في بطنها كما ذكره في الشامل لكن الذي اقصر عليه ابن الشقاق وابن سلون ان النفقة تسقط بموت الولد في بطنها (ص) لان مات (ش) أي لان مات المطلقة فلا شيء لورثتها في كراء المسكن بائناً أو رجعيًا وقوله (وردت النفقة) بالبناء للمفعول ليتناول موته وموتها والبائن الحامل ومن في العصمة والرجعية وان كان كلامه لم يزل في البائن الحامل الا أن الحكم في ردها النفقة بلا تفصيل والتفصيل في الكسوة عام كافي المدونة وغيرها وقوله (كان نفقشاش الحمل) تشبيه في قوله وردت النفقة لكن في الاولى ترد النفقة من يوم موت الزوج وفي هذه ترد ما من أول الحمل لا نفقشاشه ونسخة الكافي خير من نسخة لا نفقشاش الحمل باللام لان ذكره العلل الغير القرية غير معهود مع انه يفوته عليها فروع كثيرة أي فترد نفقته جميعها وكذلك كسوته ولو بعد أشهر وسواء أنفق عليه بعد ظهوره أم لا وهذا هو الرابع وسواء أخذته بحكم أم لا وان ادعت امرأته ان ما في بطنها ولده وقال الزوج انه ربيع وانفس مثلاً فقولها بلاعين (ص) لا الكسوة بعد أشهر (ش) يعني ان الزوج لو دفع لزوجه كسوتها لمدة مستقبله وهي في العصمة أو للحمل بعد الطلاق ثم مات أحدهما بعد ذلك فان كان موت أحدهما بعد أشهر فانه لا يرد من الكسوة شيء وان كان موت أحدهما بعد شهر أو شهرين فترد ومثل الموت الطلاق البائن في ذلك (ص) بخلاف موت الولد فيرجع بكسوته وان خلقه (ش) يعني ان الولد اذا مات بعد قبض حاضنته كسوته لمدة مستقبله فيرجع والده بكسوته وان كانت خلقته ولا تورث عن الولد لانه انما دفع عما ينظر لزومه له فاذا هوسا قط وكما ترجع للاب الكسوة ترجع له النفقة والمسكن ان لم يكن لأمه سكنى وخلقته بفق اللام ولو مات الاب فلا شيء للولدف كسوة المدة المستقبله لانها لا تنزل الاب وترد للورثة (ص) وان كانت مرضعة فلها نفقة الرضاع أيضا (ش) تقدم ان الحامل البائن تجب لها النفقة والكسوة والمسكن فلو كانت مع ذلك ترضع فانه يفرض لها نفقة الرضاع أيضا أي أجرته مضافه لنفقة الحمل لان الرضاع سبب آخر والبائن لا يرضع عليها قوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن فالضمير في كانت للبائن الحامل وحق هذا أن يقدمه عند قوله سابقا ولها نفقة الحمل (ص) ولا نفقة بدعواها بل بظهور الحمل

المذهب قال محشي تب وفي معين الحكم واذا مات الولد قبل المدة رجع الاب أو الوصي بما بقي من النفقة والكسوة وان كانت خلقته ومثله في وثائق أبي القاسم الجزيري فإني عجب عن بعض شيوخه يرجع في الكسوة بقدر ميراثه منها لان الولد ملكها بخلاف النفقة لا يستحقها الا يومافوما وأقره خطأ صراح لمخالفته لكلام أهل المذهب اه وقوله وان كانت خلقته قال عب وينبغي ارث الكسوة عن الولد أيضا ان مات والام في العصمة ان كساهه ولا هي اه (أقول) وعلى ما تقدم فلا ريب بل ترد للاب (قوله فلا شيء للولدف في الكسوة) أي زيادة على ما حصه من الارث (قوله أي أجرته) جواب عن سؤال مقدر تقديره كيف تأخذ نفقتين وهو ينفق عليها نفقة الحمل فكيف يدفع لها نفقة الرضاع أيضا فأجاب بأن المراد بنفقة الرضاع أجره الرضاع أبو الحسن وتكون أجره الرضاع نقدا لا طعاما وبشرط



أن لا يضر رضاعها به وهي حامل والا كانت أحرته لمن رضعه لانه لاحق للام في رضاعه حيثئذ (قوله فقب من أوله) أي من حين الطلاق واندرج ما قبل الطلاق في نفقة الزوجة (قوله وظهوره) أي وظهوره المعبر هو الحاصل بحركته لا بكبر البطن أو الرحم (قوله بمعنى مع) أي ان الظهور مصاحب لحركته أي من مصاحبة الشيء للحاصل به (قوله عن عدم تكرار) الاولى أن يقول عن تكرار قدبر (قوله واضح فان الخ) هذا يقتضي ان قوله فان معنى الاولى الخ غير جواب الشارح مع انه جوابه (قوله وبالجملة فبين المسئلتين نوع تكرار) انما قال نوع تكرار لما علمت من الجواب الذي قاله من حيث اختلاف الغرض ولكن الظاهر انه حيث أجاب بما تقدم أن يقال لا تكرار بهذا الاعتبار (قوله أو الاول بيان للوجوب) أي بيان ليكون الحامل يجب لها النفقة وقوله وهذا بيان للمبدأ أي وهو انها تدفعه بعد الظهور (قوله أو الاول في) (٣٣٤) الكسوة الخ في هذا نظر لان الاول في النفقة لصريح قول المصنف سابقا ولها

ونكرته فقب من أوله (ش) يعني ان البائن اذا ادعت الحمل لم تعط نفقة حتى يظهر وظهوره بحركته فاذا ظهر بشهادة امرأتين أعطيت نفقة الحمل كله من أوله الى آخره فالواو في وكرته بمعنى مع على ما شهره البحرى في شرح الارشاد من أن الظهور من غير حركة لا يوجب لها نفقة ولا يظهر في أقل من ثلاثة أشهر ولا يترك في أقل من أربعة أشهر وجواب الشارح عن عدم تكرار هذه المسئلة مع قوله سابقا ولها نفقة الحمل والكسوة في أوله واضح فان معنى الاولى ان النفقة تجب لها بعد ظهور الحمل وهناك ما رده أن النفقة تجب لها في الايام التي قبل ظهور الحمل فتأخذها من أول الحمل وليس له أن يقول لا أدفع لها ذلك وانما تحاسبني الآن وبالجملة فبين المسئلتين نوع تكرار لان النفقة في المسئلتين تأخذها البائن من أول الحمل الى آخره فتأمل أو الاول بيان للوجوب وهذا بيان للمبدأ أو الاول في الكسوة وهذا في النفقة أو فيهما (ص) ولا نفقة لحمل مالا عنه (ش) أشار المؤلف به اذا وما بعده الى شروط وجوب النفقة للحمل فأشار ليكون لاحقا بالزوج فلهذا لا نفقة على ملاعن الحمل مالا عنه لقطع نسبه لكن لها السكنى لانها محبوسة بسببه نعم ان استلحقه أبوه لحق به وحده ولزمته نفقته من أوله فكلام المؤلف اذا كان اللعان لنفي الحمل لا لرؤية الزنا ما لم تأت بالحمل ستة أشهر وما في حكمها من يوم الرؤية كما مر في قوله وانتقي به ما ولد ستة والا لحق به الا أن يدعى الاستبراء ومثل من ولدت لدون ستة من يوم الرؤية من كانت ظاهرة الحمل يومها فلو قال ولا نفقة لحمل مالا عنه الا ان لحق به لشم هذا وشم ما اذا استلحق من فناه باللعان وكونه حرا فلذا قال (وأمة) أي ولا لحمل أمة على أبيه الحر أو العبد لانه ملك لسيدها والملك مقدم على الابوة لقوة تصرف المالك بالتزويج وانزع المال والعفو عن الجنابة وحوز الميراث دون الاب في ذلك كله ولا يشكل بوجوب نفقة الأمة على الزوج لانها في مقابلة الاستمتاع ولو أعتق السيد ما في بطنها لم تسقط النفقة عنه لانه لا يعتق الا بالوضع لان الغرماء يبيعونها ولو اشترى الزوج بعد عتق السيد لجنيتها فهي أم ولد للزوج بذلك الحمل ولا عبرة بعتق السيد لانه لا يبيعها هو الا ان غشيه دين فان بيعت لغير دين رد بيعها فان قلت كونها أم ولد بهذا الحمل يشكل بقولهم أم الولد هي الحر حملها من وطء مالهكها وفي هذه الصورة ليست حرته من وطء المالك وقد يجاب بانه لما كان لا يعتق الا بعد وضعه

نفقة الحمل وأيضا قد قال الشارح فيما تقدم وجواب الشارح عن عدم تكرار الخ (قوله أو فيهما) معطوف على قوله في النفقة والمناسب حذف قوله أو فيهما (قوله فأشار ليكون لاحقا) أي اشمرت كونه لاحقا (قوله لا لرؤية الزنا الخ) أي فله النفقة كما قاله الزرقاني أي الشيخ أحمد (قوله ما لم تأت به) راجع لقوله لا لرؤية الزنا حاصله انه اذا كان لرؤية الزنا نفقة الحمل ما لم تأت به لستة أشهر الخ فلا نفقة لها الا لحمل (قوله والا لحق) أي وان أنت به لدون ستة أشهر من يوم الرؤية لحق به وحينئذ فلها نفقة الحمل المذكور وقوله الا ان يدعى الاستبراء فلا يلحق به ولا نفقة لها الا بحمله (قوله من كانت ظاهرة الحمل يومها) أي فلها نفقة الحمل (قوله لشم هذا) أي المشار له المذكور وهو الظاهرة للحمل والوالدة لدون ستة أشهر (قوله بالتزويج) أي ليكون سيد الرقيق هو الذي زوج لآبوه مثلا (قوله والعفو عن الجنابة)

أي عفو السيد عن جن على العبد (قوله وحوز الميراث) المراد أخذ المال الذي تركه العبد (قوله لانها في مقابلة الاستمتاع) فاذا طلقها اسقطت عنه النفقة ولو كانت حاملا (قوله ولو أعتق السيد ما في بطنها) فان اعتمقها أو عتق الحمل عليه فنفقته على أبيه الحر وانما كان على أبيه اذا أعتقها غيرا جلد لدخول عتقه في عتقها (قوله لم تسقط النفقة عنه) أي عن السيد بل يلزم السيد نفقة أمه بعد طلاقها (قوله لان الغرماء يبيعونها) أي لانها ليست أم ولد بل قنينة محضه لان ولدها من الزوج (قوله لا يبيعها) أي السيد سيأتي بقول الشارح أي لغير الزوج وقوله الا ان غشيه دين أي لحقه دين أي قبل العتق لا أن المراد طرأ بعد العتق كما هو ظاهر اللفظ والحاصل انه اذا غشيه دين يجوز بيعها الزوجها وبقية وادام غشيه دين يجوز بيعها الزوجها لا غيره كما أفاده بعض شيوخنا عن بعض شيوخه أي وقول صاحب العبارة الذي هو الشيخ سالم



(قوله كما يفيد أول كلامه) الذي هو قوله ولو اشترى الزوج الخ (قوله وصرح بذلك ابن الموار) أي فقد قال ومن اشترى زوجته بعد أن أعتق السيد ما في بطنها فمشتراؤه جائز وتكون بمثابة أم ولد لانه (٣٣٥) عتق عليه بالشرع ولم يكن بصبيته عتق السيد

اذ لا يتم عتقه الا بالوضع ولا انها تابع في فاسه ويبيعها ورثته قبل الوضع ان شاء وان لم يكن عليه دين والثالث يحملها اه (قوله لعدم ملك العبد) حاصله انه لا يلزم الاب العبد ولو كان ابنه حرا بل نفقة الولد الحر على بيت المال والرفيق على سيد أمه وفي بهرام لان العبد لا يجب عليه ان ينفق على ولده لانه اتلاف لمال السيد فيما لا يعود على سيده منه منفعة اه (قوله وسقطت بالعسر) ظاهره ولو مقررة بحكم مالي (قوله وتحمل على التبرع) أي لانها لما كانت ساقطة عنه تحمل على التبرع والاولى ان يقول لانها تبرع منها في تلك الحالة (قوله المانع الخ) عبارة شب لان المحبوسة يمكن منها في الجملة بخلاف المأسورة واذ اوجد الفارق امتنع القياس ثم لا يخفى ان هذا التعليل الذي قاله يظهر ان لم تكن مما طلة فبست والا فلا نفقة لها (قوله لا احتمال) علة لقوله لا تسقط وقوله لعدم أدائه اللام بمعنى مع أو ان في العبارة تقديم وتأخير والتقدير لا تسقط لعدم أدائه لما هو عليه لكونه أخفى المال على احتمال (قوله اصاله) احترازا عما اذا نذرته فانه لا نفقة لها عليه فيه (قوله وذكر الجاوي) كان ظهر لنا أن ما قاله الجاوي هو الاظهر من أن لها نفقة السفر حيث أذن لها في حجة التطوع ثم ظهر ان ما قاله الشارح هو الاظهر بل

وقد ملكه أبوه قبل ذلك فكان بمنزلة من تحرر بوطء ماله وقوله الا انه لا يبيعها هو أي السيد لغير الزوج وأما الزوج فيجوز كما يفيد أول كلامه وصرح بذلك ابن الموار كما ذكره وكون الزوج حرا فلما قال (ولا على عبد) أي ولا نفقة على عبد لحمل زوجته المطلقة طلاقا بائنا سواء كانت حرة أو أمه اذ لا يلزم العبد أن ينفق على أولاده لعدم ملك العبد وقوله تعالى وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن خاص بالزوج الحر على المشهور نعم ان أعتقه سيده وصار حرا قبل ان تضع زوجته فانه يجب عليه ان ينفق على ولده ان كانت الزوجة حرة اصاله أو عتقت الأمه وقلنا طلاقا بائنا للاحتراز عما اذا كان الطلاق رجعيا فانها تستحق النفقة واليه أشار بقوله (الا الرجعية) فان حكمها حكم الزوجة التي في العصمة (ص) وسقطت بالعسر (ش) يعني ان واجبات الزوجة من نفقة وماعها تسقط عن الزوج باعساره أي في زمنه فقط وسواء دخل بها أم لا لقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاه وهذا معسر لم يؤته شيئا فلا يكلف بشئ واذا سقطت فأنفقت على نفسها شيئا في زمن اعساره فانها لا ترجع عليه بشئ من ذلك لانها ساقطة عنه في هذه الحالة وتحمل على التبرع وسواء كان في حال الانفاق حاضرا أو غائبا والمراد بالسقوط عدم الزوم لا تنفاه تكليفه حين العسر (ص) لان حبست أو حبسته (ش) وهذا مخرج مما قبله والمعنى ان نفقة الزوجة تسقط بعسر زوجها ولا تسقط بحبسه في دين شرعي ترتب عليها لان المانع من الاستمتاع ليس من جهتها وكذلك لا تسقط نفقتها بحبس زوجها في دين ترتب عليه لها أو لغيرها لا احتمال ان يكون معه مال وأخفاه فيكون متمكنا من الاستمتاع لعدم أدائه لما هو عليه (ص) أو حجت الفرض ولها نفقة حضر (ش) يعني ان المرأة اذا خرجت الى حجة الفرض اصاله مع محرم أو مع رفقة مأمونة ولو بغير اذن زوجها فان نفقتها لا تسقط عن زوجها لكن لها نفقة حضر وعليها ما ارتفع من السعر أما ج التطوع اذا خرجت اليه فلا نفقة لها فيه على زوجها الا أن يأذن لها أو يقدر على ردها فلها نفقة حضر كالفرض كما في الشارح وذكر الجاوي ما يخالفه ونصه واحترز بالفرض من التطوع فانه لا نفقة لها الا ان يأذن لها فيكون لها نفقة سفر ولو نقصت نفقة السفر عن نفقة الحضر لم يكن لها سواها ولو كانت نفقة الحضر مقررة ولا يدفع ما زاد من نفقة الحضر على نفقة السفر وقوله (وان رتقاء) راجع لجميع الباب والمراد بالرتقاء من قام بهما مانع من كل ذات عيب دخل عالمها وتصير كالعجينة ويلغى المانع المدخول عليه كالحيض والمرض والجنون (ص) وان أعسر بعد عسر فالماضي في ذمته وان لم يفرضه حاكم (ش) يعني ان الزوج اذا أعسر بعد أن كان موسرا فان ما تجب له من نفقة زوجته في زمن اليسر من نفقة فانه باق في ذمته كسائر الديون تأخذه منه اذا أيسر وسواء كان فرضه حاكم أو لا ولا ينقطع السقوط في زمن العسر على ما تجب في زمن اليسر ولا يسقط العسر الا زمنه خاصة ولما كان العسر لا يسقط عن الزوج الا ما وجب عليه لغيره لا ما وجب عليه لنفسه فلذا لو أنفقت هي أو غيرها عليه اتبعته به حيث كان غير سرف واليه أشار بقوله (ص) ورجعت بما أنفقت عليه غير سرف وان معسرا كمنفق على أجنبي الاصله (ش) أي ورجعت الزوجة على زوجها بما أنفقت عليه حال كون ما أنفقت عليه غير سرف بالنسبة اليه والى زمن الانفاق وان كان حال الانفاق عليه معسرا كما يرجع من أنفق على أجنبي وان كان

يتبعين اذ لا يزيد على الفرض الذي هو باذن الرب تبارك وتعالى (قوله فلو نقصت نفقة الخ) امر بتب بقول المصنف ولها نفقة حضر وهذا امر متفق عليه (قوله غير سرف) الا أن تقول أنفقت عليه لأرجع عليه وبوافقها على ذلك فترجع عليه بالسرف



(قوله الاصل فلا رجوع لها بما أنفق الخ) فيه إشارة الى أن قول المصنف الاصل له راجع لما قبل الكاف بخلاف قاعده  
ويصح ان يجري على القاعدة ويصحون في اللفظ احتمال فقد حذف صلة من الاول لدلالة الاتفر عليه وحذف من الثاني غير  
سرف لدلالة الاول عليه <sup>بنيته</sup> يعرف كونه لصله بالقرائن فتدبر (قوله وعلى أجنبي) أى كبير وكذا يشترط في الزوج ان  
يكون كبيراً أو أماً لو كان ص غيراً فمدخل في قول المصنف وعلى الص غير الخ والحاصل ان قوله وعلى الص غير شامل لما اذا كان زوجاً  
أو غيره (قوله وحلفت) أى انها أنفقت لترجع (قوله وعلى الص غير ان كان الخ) فلذا قال عجم ومن قال أنفق على الص غير فان كان  
له مال أخذت منه والا فلا فانه لا شيء له وكذا من بنى مسجداً من عند نفسه لكونه لا مال له فبان له مال لا شيء له (قوله وحلفت انه أنفق ليرجع)  
ولو من أب أو وصى ومحل حلفه الا ان يكون أشهر أو لا ينفق ويرجع (أقول) لا يخفى ان قول المصنف وحلفت يتضمن احد  
الشروط الذى هو قوله وان نوى الخ (قوله هذا معطوف على مدخول الكاف) المراد بمدخولها ما بعده الذى هو قوله أجنبي (قوله  
كياً فى باب اللقطة) أى فى قول المصنف ٣٣٦ ورجوعه على أبيه ان طرحه عمداً وحينئذ فالخاصل ان علم أن الاب تعمد

طرحه فله الرجوع عليه مطلقاً  
ويصير كاللقيط وان لم يثبت طرحه  
عمداً فلا رجوع عليه الا بشرطين  
ان يعلم حين الانفاق ان له أباً وان  
يعلم انه موسر أيضاً (قوله وسواء  
علم ملاؤه أم لا) الاولى سواء علم  
أم لا (قوله كطرو الاب) أى ويكون  
للمنفق الرجوع في المال الطارئ  
بل قالوا هنا لا رجوع له في المال  
الطارئ وانما له الرجوع في المال  
الذى كان موجوداً حين الانفاق  
وأن يكون المنفق عالماً به (قوله  
لكونه تعمد طرحه) أى ولذلك لو  
علم هنا ان الاب طرحه عمداً استوى  
البابان في الرجوع عليه وان لم يعلم  
به المنفق حين النفقة (قوله ولكن  
نقل الشيخ عبد الرحمن) هو المعتمد  
وحاصل ما قاله الشيخ عبد الرحمن  
انه يرجع على الاب الملى ولو لم يعلم  
به ولو لم يتعمد طرحه وفرق بين  
المال والاب بأن الاصل عدم  
المال بخلاف الاب (قوله كفى

معسر بما أنفق عليه غير سرف الاصله فلا رجوع لها بما أنفق على زوجها أو على أجنبي أو  
أنفقه أجنبي غير هاء على أجنبي فقوله غير سرف حال من ما وحلفت الا أن تكون أشهدت أولاً  
انها أنفقت لترجع وكذا من أنفق على أجنبي لابد من يمينه الا ان يكون أشهد وقوله على أجنبي  
أى كبير بدليل ذكره الص غير بعده (ص) وعلى الص غير ان كان له مال علمه المنفق وحلف انه  
أنفق ليرجع (ش) هذا معطوف على مدخول الكاف وخبره انفق ليرجع منه الرجوع بغير  
السرف وهو كذلك كما صرح به أبو الحسن والمعنى ان من أنفق على ص غير فلا يرجع الا بشرط  
أن يكون له مال حين الانفاق وعلمه المنفق ويتعذر الانفاق منه كعرض أو عين ليست بيد  
المنفق ويعسر الوصول اليها وان بنى المنفق الرجوع وحلف انه أنفق ليرجع وان يبنى  
ذلك المال لا ان تلف وتجدد غيره وأن لا يكون سرفاً ان رشداً والاب الموسر كالمال انتهى أى  
فلا بد من علمه به وبأنه موسر ويستمر يساره الى حين الرجوع وهذا ما لم يتعمد طرحه والا فيرجع  
عليه كياً فى باب اللقطة أى اذا كان ملياً وسواء علم ملاؤه أم لا فان قلت لم يجعل طرو  
المال هنا كطرو الاب هناك فالجواب ان الاب هناك يعاقب بنقص مقصوده فيرجع عليه  
مع عدم العلم به لكونه تعمد طرحه ولئلا يسترسل الناس على طرح أولادهم انظر أبا الحسن  
ولكن نقل الشيخ عبد الرحمن انه لا يشترط علم المنفق بالاب بل اذا ظهر له أب كان له الرجوع  
عليه بخلاف المال كفى تضمين الصناعات وكلام المؤلف مقيد بغير من أنفق عليه وبنيه فانه  
لا رجوع له لانه محمول على عدم الرجوع (ص) ولها الفسخ ان يجوز عن نفقة حاضرة لا ماضية  
(ش) أى اذا عجز الزوج عن النفقة الحاضرة أو المستقبلة لمن يريد سفره دون الماضية  
والكسوة كذلك بان ادعى العجز عن ذلك سواء أثبتة أم لا فان لزومته اختياراً للمقام معه على  
ذلك ولها القيام بالفسخ واذا اختارته فلا يتخلوا اما ان ثبت عسره أو لا فان لم يثبت عسره أمره  
بالنفقة والكسوة أو الطلاق فان طلق فلا كلام وان لم يطلق فان الحكم يتلوم له كفى التوضيح  
والشارح وان ثبت عسره فلا يأمره بنفقة ولا كسوة لانه لا فائدة فيه بل يأمره بالطلاق فان لم

تضمن الصناعات) أى كفى مسألة تضمين الصناعات ونص مسألة تضمين الصناعات ولو قال من في حجره  
يتيم عديم أنا أنفق عليه فان أقاد ما لا أخذته منه والافه في حل فذلك باطل ولا يتبع اليتيم بشئ الا أن يكون له أموال عروضة فيسلفه  
حتى يبيع عروضة فذلك له وان قصر ذلك المال عما أسلفه لم يتبع بالتألف أبو الحسن التألف الزائد لانه أسلفه على معين والقاعدة ان  
كل من أسلف على معين ان حقه لا يتعلق الا بذلك المعين انظر محشى نت ورايت ما يفيد ان المعنى كفى باب تضمين الصناعات فقد رأيت  
مانعه قال في تضمين الصناعات منها ومن أنفق على صبي فاذا له أب انه يرجع على الاب بما أنفق وان لم يعلم المنفق بالاب وقت الانفاق اه  
(قوله مقيد بغير من أنفق) في المعيار الريب كغيره مع الشروط وهو الصواب اذ هو ليس أقوى من الولد فتدبر (قوله وان لم يطلق فان  
الحاكم يتلوم له) اعلم انه اذا لم يثبت عسره وأمر بأحد الامرين انه لا يتلوم له على الراجح (قوله بل يأمره بالطلاق) فيه نظر لان معنى  
قول المصنف الا حتى فيه لا يتلوم الصحيح وان ثبت عسره تلوم الحاكم فلم يقل المصنف يأمره بالطلاق فافهم



(قوله على أحد القولين) وهو الذي ذهب اليه المصنف الذي هو المعتمد ومقابله انه يطلق عليه من غير تلوم (قوله أي القيام به) أي فلو أتى على ظاهره لا يقتضي انه يطلق عليه حالاً مع انه سيأتي ان الطلاق انما يكون بعد التلوم والحق انه لا معنى للمصنف الا ما قاله من ان المعنى ولها مطلب الفسخ فلا إشكال ولا جواب (قوله ودخل فيما قبل المبالغة) الاولى أن يقول وما قبل المبالغة ثلاث صور (قوله أو يشتهر بالعطاء الخ) قال بهرام قلت ينبغي أن يكون في هذا معذورا (٣٣٧) اذ لا خيرة له فيه ولا قدرة له على رفع ضرر المرأة بخلاف ما اذا ترك السؤال فانه مختار ووافد

عـلى رفع الضرر باعادة السؤال وهذا ظاهر (قوله أو أثبتته) أي وادعى العسر بدون اثبات أو أثبتته فيه بحث وذلك لانه ليس ظاهر المصنف انما ظاهر المصنف أن التلوم انما يكون عند اثبات العسر ابتداءً وأما هاتان الصورتان ادعاء العسر بدون اثبات أو اثبات انتهاء فليس هو المشار له بكلام المصنف أي فقوله والالتلوم وقوله وان لم يتمثل الخ شروع في جعل المصنف شاملًا لثلاثة وهي اثبات العسر ابتداءً مع انها هي المفادة من المصنف ويحمل على ذلك ما اذا ثبت العسر انتهاءً والحاصل ان التلوم عند اثبات العسر ابتداءً أو انتهاءً وأما اذا لم يثبت العسر فلا تلوم واعلم ان قول الشارح رب التلوم على عدم الامتثال هو أحد من الامرين فيفيد ان المطلوب أحد الامرين وهذا لا يكون الا عند عدم اثبات العسر فيثبت ذلك فالاولى حذف قوله أو مع اثباته الخ (قوله ما ذكر) أي من الانفاق أو الطلاق (قوله مع دعواه العسر) وأما من لم يثبت عسره وهو يقر بالملاء وامتنع من الانفاق والطلاق أي ولم يكن له مال ظاهر فانه يجعل عليه الطلاق على قول ويسجن حتى

يطلق تلوم الحاكم له بالاجتهاد على أحد القولين قوله ولها الفسخ أي القيام به فلا إشكال مع قوله ثم يطلق عليه ومعه بالفسخ هنا الطلاق أي وللزوجة الفسخ لتسكاح زوجها بطلقة رجعية ان عجز عن نفقة حاضرة ومثلها المستقبل لا ان عجز عن نفقة ماضية لصيرورته ادينا ينظر فيها كسائر الديون (ص) وان عديد (ش) راجع لقوله ولها الفسخ لا لقوله ماضية ودخل فيما قبل المبالغة ثلاث صور ما اذا كانا حريين أو حرة أو هي أمة أو هي حرة وهو عبد فاشتمل كلامه على أربع صور (ص) لان علمت فقره أو انه من السؤال (ش) المشهور ان المرأة اذا علمت عند العقد عليها ان زوجها من السؤال الطائفتين على الابواب أو انه من الفقراء ودخلت على ذلك راضية فانه لا يثبت لها حق في الفسخ ولزمها المقام معه بالنفقة وهي محمولة على العلم ان كان من السؤال لشهرة حاله وعلى عدمه ان كان فقير الا يسأل (ص) الا أن يتركه أو يشتهر بالعطاء وانقطع (ش) يعني انها اذا دخلت على ان زوجها من السؤال ثم بعد الدخول به اتركه فانه يثبت لها حق الفسخ وكذلك يثبت لها حق الفسخ اذا كان زوجها ليس من السؤال الا انه كان مشهورا بالعطاء أي يقصده الناس بالعطاء ودخلت عليه بذلك ثم انقطع العطاء عنه فقوله الا أن يتركه مستثنى من قوله أو انه من السؤال وقوله أو يشتهر بالخ مستثنى من قوله لا ان علمت فقره اذ هو صادق بالمشتهر بالعطاء وبغيره فهو نافق ونشتر غير مرتب (ص) فيأمره الحاكم ان لم يثبت عسره بالنفقة والكسوة أو الطلاق (ش) يعني ان الزوج اذا عجز عن نفقة زوجته أو عن كسوتها ورفع أمرها الى الحاكم وشككت ضرر ذلك وأثبتت الزوجية ولو بالاشهرة أو كانا طارئين فان الحاكم يأمر زوجها اذا لم يثبت عسره بالنفقة والكسوة أو الطلاق فاذا انفق وكسا فلا كلام وان أبي من ذلك ومن الطلاق أيضا وادعى العسر أو أثبتته باليمين والحلف فان الحاكم يطلق عليه بعد التلوم باجتهاده على المشهور وسواء كان الزوج يرتجى له شيء أم لا واليه أشار بقوله (والالتلوم بالاجتهاد) أي وان لم يتمثل ما ذكر مع دعواه العسر من غير اثبات أو مع اثباته بعد الامر بالطلاق فلم يفعل أو أثبتته ابتداءً تلوم له باجتهاد الحاكم من غير تحديد يوم أو ثلاثة أشهر أو شهرين كما قيل بكل منها ولا نفقة لها على الزوج في زمن التلوم ان أثبت عسره والارجعت عليه ولو طلق ولورضيت بالمقام بعد التلوم ثم قامت بعد ذلك فلا بد من التلوم ثانياً بخلاف امرأة المعترض فلا تحتاج الى أجل ثان والفرق ان أجل المعترض سنة لا مدخل للاجتهاد فيها فاذا حكم بها ووجب للمرأة القضاء بتام الاجل لم ينقض الحكم الماضي بتأخيرها ما وجب لها والتلوم في النفقة انما هو اجتهاد فاذا رضيت بعده بالمقام بطل (ص) وزيد ان مرض أو سجن (ش) يعني ان الزوج اذا مرض أو سجن في أثناء مدة التلوم بالاجتهاد فانه يزاد له في تلومه بقدر ما يرتجى له شيء وهذا اذا كان يرتجى برؤه من المرض أو خلاصه من السجن عن قرب والاطلاق عليه (ص) ثم يطلق (ش) أي ثم بعد التلوم وعدم الوجدان للنفقة والكسوة يطلق عليه ويجرى فيها قوله فهل يطلق الحاكم أو يأمرها به ثم يحكم قولان (ص)

(٤٣ - خروشي ثالث) ينفق عليه على آخر حكاهما ابن عرفة فاذا سجن ولم يفعل فانه يجعل عليه الطلاق كما انه يجعل عليه بالالتلوم اذا لم يجب الحاكم بشيء حين رفعته وأما اذا كان له مال ظاهر أخذ منه كرها كما أفاده الخطاب (قوله أو أثبتته ابتداءً) ظاهر حله انه اذا أثبتته ابتداءً يؤمر بالطلاق قبل التلوم وليس كذلك بل الطلاق انما هو بعد التلوم (قوله بخلاف امرأة المعترض) أي ترضى بالبقاء بعد الاجل فلها المقام ثانياً فاذا قامت ثانياً فلا يضرب لها أجل لان الضرب الاول معتبر فلا ينقض وقوله بتأخيرها ما وجب لها أي بتأخيرها الفراق



الذي وجب لها فاذا قامت بعد ذلك فلا يضرب لها أجل وقوله بطل أي فاذا قامت بضرب لها الاجل \* (تنبيه) \* اعلم أنه لا يحتاج مع تصديقها اليمنه ويحتاج لها مع بينة عسره اه (قوله وان غائبا) ذكر بهرام أن من جملة شروط الطلاق عليه ان يدخل أو يدعى تبعا للتوضيح ورده الخطاب والتثاني بان شرط الدخول أو الدعاء خاص بالحاضر ولا عبرة بمن رد على الخطاب و تن (قوله بعذر اليه) أي يرسل اليه (قوله لان قدر الخ) ولودون ما يكتبه فقراء ذلك الموضع ولا يجبر على التكسب بالاولى من المفلس لان ضرر رب الدين أشد من ضررها لقد رت على رفعه بالطلاق بخلاف رب الدين (قوله على المشهور) ومقابلها محاكمه في البيان عن أشبه من أنه اذا عجز عما يشبهها فرق بينهما (قوله جميع بدنها) حرة (٣٣٨) أو أمة (قوله قلت الخ) حاصل الجواب انه يحتمل قوله فيما تقدم بقدر

وسعه وحالها على ما اذا كان قادرا (قوله بواجب مثلها) انما قال بواجب ولم يقتصر على قوله مثلها اشارة الى أن المراد اليسار الشرعي لا التبسط وانما اعتبر في الرجعة اليسار الشرعي الكامل مع انه لا يطلق عليه ان وجد ما يسر من القوت لان الملازمة والرغبة عن الطلاق ناسبت ذلك بخلاف فبما كها منه وصيرورتها اجنبية فلا تعود للضرر قاله البدر (قوله) فلا يمكن من الرجعة الخ) هذا يقتضى انه اذا قدر على الخبر فقارا له الرجعة فينا في قول المصنف ان وجد في العدة يسارا يقوم بواجب مثلها والمعول عليه كلام المصنف (قوله لان الحق لها) هذا على ما قاله في الواضحة والذي استحسنون في السليمانية لا تصح الرجعة ولو رضيت (قوله وابن الماجشون نفقة شهر) المناسب شهر لان الكلام في الزمن (أقول) بقي شيء آخر وهو ان القائل بالشهر قيد المسئلة وحاصله أنه ان وجد نفقة شهر في العدة فهو أملك بها وان لم يجد الا نفقة خمسة عشر يوما وشبهه

وان غائبا (ش) أي وان كان الذي ثبت عسره وتلوم له غائبا ومعنى ثبوت العسر في الغائب عدم وجود ما يقابل النفقة بوجه من الوجوه والتلوم للغائب محله حيث لم تعلم غيبته أو كانت بعينه كعشرة أيام وأما ان قربت كثلاثة أيام فانه يعذر اليه قال ابن فرحون في مسائله وجاءه المسلمين العدول يقومون مقام الحاكم في ذلك وفي كل أمر يتعذر الوصول الى الحاكم أولسكونه غير عدل (ص) أو وجد ما يسر الحياة (ش) عطف على المبالغة يعني ان الرجل اذا لم يقدر من القوت الاعلى ما يسر الحياة فقط فانه يصير حكمه حكم العاجز عن الانفاق جملة لما يلحق المرأة في ذلك من الضرر الشديد لو أنزل منها الاقامة مع ذلك (ص) لان قدر على القوت وما يورى العورة وان غيبته (ش) يعني ان الزوج اذا كان قادرا على قوت زوجته الكامل من الخبز مأدوما وغير مأدوم كان ذلك من قبح أو غيره فانه لا قيام لها بحق الفسخ ولو كانت ذات قدر وغنى على المشهور وكذا الاقيام لها اذا كان يقدر لها على ما يستعورتها ويورىها من غليظ السكن أو الجلد ولو كانت غنية والمراد بالعورة جميع بدنها كله لا السوا نان فقط وتقدم الزوجة على غيرها من الاولاد والاولين فان قلت قد مر انه يراعى حالهما في النفقة فلم لا يجعل الزوج عاجزا في هذه الحالة بالنسبة للغنية قلت ذلك من فروع القدرة على ما يفرض وهذا من فروع العجز الموجب للفسخ ولما علم ان كل طلاق أوقعه الحاكم بائن الاطلاق المولى والمعسر بالنفقة وقدم شرط تمام رجعة المولى بقوله وتتم رجعته ان انحسل والاغت شرع في شرط رجعة المطلق عليه لعسره بالنفقة بقوله (ص) وله الرجعة ان وجد في العدة يسارا يقوم بواجب مثلها (ش) يعني ان الحاكم اذا أوقع على الزوج طلاقه لاجل عسره بالنفقة فهي طلاق رجعية فاذا أراد الزوج أن يراجعها فانه لا يمكن من ذلك بل ولا يصح الا بعد ان يوجد معه يسار يقوم بواجب مثلها الأقل لان الطلاق التي أوقعها الحاكم انما كانت لاجل ضرر فقره فلا يمكن من الرجعة الا اذا زال موجب الطلاق وهو الاعسار الا ان رضى لان الحق لها وفهم من قوله وله الخ وقوله في العدة أن هذا في المدخول بها اذ غيرها لا عدة عليها واختلف في قدر الزمن الذي اذا يسر به كان له الرجعة فلا ين القاسم وابن الماجشون نفقة شهر وقيل نصف شهر وقيل اذا وجد ما لو قدر عليه أولا لا يطلق عليه قال ابن عبد السلام وينبغي أن تقول هذه الاقوال على ما اذا ظن أن يقدر على ادامة النفقة بعد ذلك وقبله في التوضيح (ص) ولها النفقة فيها وان لم يرتجع (ش) أي ولها النفقة في العدة اذا

ذلك لم يكن أملك وهذا فيمن يفرض عليه شهر بشهر ولو كان قوته بالايام لعدم وجدانه فاذا جاء بما لو وجد له لم يطلق وجد عليه فله الرجعة بذلك كذا قاله ابن الماجشون وقوله وقيل اذا وجد أي زمن اذا وجد الخ الا أن قضيته انه لو وجد المقتات بدون آدم تصح رجعته وهو يخالف قول المصنف اذا وجد يسارا يقوم بواجب مثلها الذي هو المعول عليه (قوله قال ابن عبد السلام الخ) يرده ما في سماع عيسى في كتاب العدة اذا وجد نفقة شهر فهو أملك بها ابن رشد معناه وان لم يطمع له بمال سوى ذلك وهو صحيح قال عبيد بن رشيدي علم ما في قول ابن عبد السلام من المخالفة والقصور وظاهر كلام ابن رشد انه تصح رجعته اذا وجد نفقة شهر على أحد الاقوال ولو ظن أنه لا يقدر بعد ذلك على شيء \* (تنبيه) \* ظاهر المصنف انه لو كان يقدر أو لا أي قبل الطلاق على اجراء النفقة مشاهرة وقدر بعده على اجرائها مائة أو أن له الرجعة وهو أحد قولين وقيل ليس له ولم يرجع واحد منهما وظاهر المصنف الاول (قوله وان لم يرتجع)



والاول الحال لانه لا يقال بعد الرجعة ان وجد في العدة (قوله وهو مذهب المدونة) ومقابلها مارواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون انه لا نفقة على المولى حتى يرتجع (قوله عطف على الفسخ) فان قلت هلا جعله معطوفا على النفقة من قوله ولها النفقة قلت المانع ان قوله ولها النفقة من تعلقات المطلقة بخلاف قوله وطلبه فليس من تعلقاتها (قوله واختاره اللخمي) أي اختار قول أصبغ وقوله والاول أي واختار الاول الذي هو قول مالك ان قامت بعدها أي لان الغائب أن لا حل مع الحيض واطلاق أصبغ من حيث مراعاة أن الحامل تحيض (قوله فان اتهم الخ) حاصله ان كلام المصنف مفروض فيما اذا أراد أن يسافر للسفر المعتاد والآن طفق بتسليم على ما اذا اتهم على أن يسافر المعتاد وقد أعطاها نفقة السفر المعتاد وأقام لها بها حجيلا (قوله ودينه) لكن ان كان مؤجلا نقول الحاكم الانفاق أو أمر غيره بالانفاق ويأخذه من دينه اذا حل (قوله أو الغائب المرجو) أي بأن يقول لها ان فرض لك في هذا المرجو كل يوم خمسة أنصاف (قوله في دينه) أي سواء كان حالا (٣٣٩) أو مؤجلا وفائدة الحلف مع التأجيل قبل حلوله

انها تكون أحق به من الغرماء قاله البدر (قوله ويكفي اقرار المدين الخ) أي بسلامتين منها ان له ديناً وانظر ما وجه توهم هذا حتى ينفي (قوله وهو مذهب المدونة) ومقابلها ان الوديعة لا يقضى منها دين ولا غيره أي من النفقات (قوله بعد حلف من ذكر بالاستحقاق) حاصله أن هذه اليمين المسماة بيمين الاستحقاق قد صرح بعض بأنها للاستظهار وصرح بجهانها مقدمة عن اقامة البينة التي هي اما شاهدان أو شاهد ويمين وقد يعجب ذلك عيين أخرى يقال لها بيمين الاستظهار اذا كانت دعوى على ميت أو غائب وعلى تقدير اذا كان الشاهد واحدا يعجبه ثلاث إيمان بيمينان للاستظهار ويمين تكملة النصاب الآن احدى عيين الاستظهار التي هي عيين الاستحقاق مقدمة على اقامة البينة التي قد يكون معها عيين الاستظهار الاخرى وكون الدعوى على ميت أو غائب

وجد يسار ايمالك به الرجعة وان لم يرتجع على الاصح وهو مذهب المدونة لانها مطلقة رجعية يثبت لها أحكام الزوجة من ارث وغيره وقولنا يسار ايمالك به الرجعة احتراز عما لو وجد يسارا ينقص عن واجب مثلها فلا نفقة لها اذ لا يملك بذلك رجعتها والضمير في قوله ولها المطلقة لعدم النفقة (ص) وطلبه عند سفره بنفقة المستقبل ليدفعها لها أو يقيم لها كفيلا (ش) عطف على الفسخ من قوله ولها الفسخ والمعنى أن الرجل اذا أراد سفره فزوجته ان تطلبه بنفقة مدة غيابها ليدفعها لها نقداً أو يقيم لها بها كفيلا يتكفل لها بها يدفعها لها عند استحقاقها في كل يوم أو شهر أو نحو ذلك على حسب ما كان الزوج يفعل كإمره وللبيان الحامل طلبه بنفقة الأقل من مدة الحمل أو السفر وان كان حملها غير ظاهر وخافته فلم يلزمها مالك طلبه بحميل وراه أصبغ واختاره اللخمي ان قامت قبل حيضة والاول ان قامت بعدها فان اتهم أن يقيم أكثر من السفر المعتاد حلف وأقام حجيلا (ص) وفرض في مال الغائب ووديعته ودينه (ش) يعني أن الزوج اذا غاب عن زوجته قبل بئانه بها أو بعده فرفضت أمرها فطلبت نفقتها فان الحاكم أو جماعة المسلمين عند عدمه يفرض لها ذلك على قدر وسعه وحالها في ماله الحاضر أو الغائب المرجو وكذلك يفرض لها نفقتها في دينه الشرعي ويكفي اقرار المدين ونصح نسخة دينه بدال فتشاة تحتمية ففوقه أي دية وجبت له اذ ليس له العفو وعليه دين وكذلك يفرض لها في وديعته وهو مذهب المدونة وبعبارة وفرض نفقة الزوجة والاولاد والايون في مال الغائب اذا طلبوا ذلك (ص) واقامة البينة على المنكر (ش) تقدم أن نفقة زوجة الغائب تفرض لها في دينه الشرعي فاذا أنكر من عليه الدين فلمرة أن تقيم بينة على مدين زوجها فلو أقامت شاهدا واحدا بدين زوجها حلفت معه واستحقت كالغرماء المفاصل ذلك (ص) بعد حلفها باستحقاقها (ش) يعني أن الحاكم لا يفرض لزوجة الغائب نفقتها في ماله الحاضر أو الغائب المرجو وفي دينه أو في وديعته الا أن يحلفها اليمين الشرعي انها تستحقها في ذمته الى يوم تاريخه وأنها لم تسقطها ولا بعضها عنه ثم يفرض لها وبعبارة قوله بعد حلفها متعلق بقوله واقامة البينة الخ وقوله وفرض في مال الغائب أيضا أي انما يفرض لها ومن ذكر معها وقيام البينة بعد حلف من

وقوله انها تحلف معه ثانيا أي عينا تكملة للنصاب وقوله وكذا لو وجب عليها عيين الاستظهار حيث أقامت شاهدين أي لكون الدعوى على ميت أو غائب وحاصله أن المعنى انها تحلف عينا حيث أقامت الشاهدين لكون الدعوى على ميت أو غائب وهي عيين الاستظهار أي غير المتقدمة التي هي عيين الاستحقاق فقوله لو وجب عليها عيين الاستظهار هي اليمين المفادة باتشبيهه بقوله وكذا لو وجب الخ ولكن مفاد النقل ان عيين الاستحقاق التي أفادها المصنف متأخرة عن اقامة البينة التي هي شاهدان فقط أو شاهدان ويمين الاستظهار لكون الدعوى على ميت أو غائب أي أو شاهد ويمين فقط أو شاهد ويمينان احداهما المكملة للنصاب والاخرى للاستظهار التي هي تكون عند الدعوى على ميت أو غائب فعلى هذا فقول المصنف بعد حلفه متعلق بفرض فقط وذكربعض مانه المراد بالبينة ما يشمل الشاهد واليمين فاذا أقامت شاهدا حلفت معه واستحقت ثم تحلف عينا أخرى بأنها تستحق الخ وهذا على القول بأن عيين الاستظهار لا تجمع مع غيرها أو أمان فلما انها تجمع فتقول والله الذي لا اله الا هو أن ما شهد به شاهدى حق وأن نفقتى عليه لم يصلي



منها شيء (قوله رجع عليها) فيما أخذ منها ما أخذته وترد له الزوجة أن تزوجت وأثبت أنه ترك لها النفقة ولودخل بها الثاني عند أبي بكر  
ابن عبد الرحمن وقال ابن أبي زيد لا ترد له بعد دخوله (قوله وأنهم لم يخرج) المعطوف مقدرا أي وشهادتهم أنهم لم يخرج (قوله يعني أن  
عقار الغائب يباع في نفقة زوجته) ويحوى (٣٤٠) مثله في نفقة الأولاد والأبوين وإن وقع خلاف في بيع عقاره في نفقة الأبوين

والذي أفتى به ابن لبابة ببيع بعد  
حلف الأب أنه عديم خلافا لابن  
عتاب ومقتضى كلام ابن عرفة  
بيع جميع مال الغائب في نفقة  
الزوجة والأولاد والأبوين فيكون  
موافقا لفتوى ابن لبابة (قوله  
تشهد أنها باقية الخ) هذا يفيد أن  
قوله أنهم لم يخرج الخ بيان للشهادة  
بثبوت الملك وعبارة شبيهة بقوله  
بعد ثبوت ملكه مانصه واستمراره  
إلى حين البيع وهو أن تشهد ببقائه  
الملك أنهم لم يخرج عنه أي عن ملكه  
في علمهم لا على القطع اه (قوله  
ثلاثة أقوال) هي أن لا ينقض  
البيع بحال ويرجع على رب الدين  
بما قبض والثاني أنه ينقض البيع  
ويُدفع الثمن للمشتري إن شاء  
والتالث أن ان قامت له بينة على  
الدفع نقض البيع وإن لم تقم له بينة  
وأكثر رب الدين الأخذ وحلف  
المدين أنه دفع فإنه لا ينقض البيع  
وهذا مشكل نأمل (قوله وعليه  
اقتصر المواق) عبارة عب وإذا  
قدم بعد بيع داره فأثبت براءته بما  
بيعت به لم ينقض البيع الآن يجدها  
لم تتغير فيخير بين امضائه أو أخذه  
ودفع ثمنه قاله تت (قوله ونحوه  
في ق ٣) ليس في نقل ذلك  
والحاصل أن الذي في نقل المعول  
عليه أنه لا ينقض بحال أصلا سواء  
تغير أم لا فكلام شارحنا أحسن  
من عبارة عب فتدبر (قوله ثم تأتي

ذكر بالاستحقاق ويفهم من تقدم حلفها على الفرض وعلى بيع الدار بعد ثبوت ملكه أنها إذا  
أقامت شاهدا واحدا بأن الدار ملكة أنها تحلف معه ثانيا وكذا لو وجب عليها عين الاستظهار  
حيث أقامت شاهدين (ص) ولا يؤخذ منها بما كفيلا وهو على حجة إذا قدم (ش) يعني أن  
الزوجة إذا قضى لها القاضي بنفقتها على زوجها الغائب ودفعها لها فإنه لا يؤخذ من المرأة  
كفيل يضمنها فيما قبضته من نفقتها إلا أنهم لم يأخذها على سبيل القرض وزوجها باق على حجة  
إذا قدم فإن أثبت مسقطا رجع عليها (ص) وبيعت داره بعد ثبوت ملكه وأنهم لم يخرج عن  
ملكه في علمهم (ش) يعني أن عقار الغائب يباع في نفقة زوجته إذا لم يكن له مال ولادين ولا  
وديعة بعد ثبوت ملكه له بالبينة تشهد أنها باقية في ملكه إلى حين البيع لم تعلم أنها خرجت عن  
ملكه بنقل شرعي وليس لهم أن يشهدوا على القطع إلا يمكنهم ذلك فقوله بعد الخ متعلق  
ببيعت وقوله وأنهم لم يخرج ظاهره وأن هذا واجب وقد حكى في باب الشهادة خلافا في وجوبه  
وكونه شرط كمال وظاهر قوله وبيعت الخ وإن لم يكن له غيره وهو يحتاج إليها وعبارة المدونة  
تفيد ذلك وإذا بيع عقاره هنا أو في دين ثم قدم وأثبت البراءة مما بيع فيه عقاره فذكر  
عن البرزلي في مسألة الدين ثلاثة أقوال الأول أنه لا ينقض البيع بحال ويرجع على رب الدين  
بما قبض الخ وعليه اقتصر المواق (ص) ثم بينه بالحجزة قائله هذا الذي خزناه هي التي شهد  
بملكها للغائب (ش) يعني أن الحاكم إذا ثبت عنده ملك الغائب للعقار فإنه لا يبيعه حتى يوجه  
من عنده شاهدين عدلين لأجل حيازة العقار المذكور فتطوف البينة به داخلًا وخارجًا وتحدوه  
بحدوده الأربعة ثم تأتي بينة الحيازة عند القاضي فتقول هذا الذي خزناه هو الذي شهدنا  
بملكه للغائب أن كافواهم شهود الملك أو شهد بملكها للغائب أن كافوا غيرهم ولعل الاحتياج إلى  
بينة الحيازة فيما إذا شهدت شهود الملك بأن له دارا يجعل كذا ولم تذكر حدودها ولا جيرانها  
على وجه الشهادة به وأما أن ذكرت ذلك على الوجه المذكور كما عندنا بمصر بل يزيدون بيان  
صفة جدرانها وما تشتمل عليه من الأماكن والمرافق ونحو ذلك فلا يحتاج لبينة الحيازة (ص)  
وإن تنازعا في عمره في غيبته اعتبر حال قدمه (ش) يعني أن الزوج إذا قدم من سفره فظالمته  
زوجته بنفقتها في حال غيبته فادعى أنه كان معسر أو خالفته الزوجة في دعواه لتجب عليه  
نفقتها ولا بينة لها فإن المعترف بذلك حال قدمه من سفره فإن قدم معسرا فالقول قوله بيمينه  
وإن قدم موسرا فالقول قولها بيمينها وتأخذها منه وقيل المعترف بحال خروجه ونفقة الأبوين  
والأولاد في هذا كالزوجة (ص) وفي إرسالها فالقول قولها إن رفعت من يومئذ الحاكم (ش)  
يعني أن الزوج إذا قدم من سفره فظالمته زوجته التي في عصمة بنفقتها مدة غيبته فقال  
أرسلتها أو قال تركتها عندك عند سفرى ولم تصدقه زوجته على ذلك فإن القول في ذلك  
قولها بيمينها إن كانت رفعت أمرها في ذلك إلى الحاكم فلم يجز لزوجها ما لا وأبأخ لها الاتفاق على  
نفسها وأذن لها في الاقتراض والرجوع بذلك على زوجها لكن القول قولها من يوم الرفع لا من

بينه بالحجزة عند القاضي الخ) هذا ما حل به الشارح وفي عب خلافه ونصه قائله لمن يوجهه القاضي معها بمن يعرف  
العقار ويحدده بحدوده والواحد كاف والاثنتان أولى اه وهو الذي في النقل وإن كان كلام الشارح صحيحا في حد ذاته فيما يظهر  
(قوله اعتبر حال قدمه الخ) محل ذلك إذا جهل حال خروجه والأجل عليه حتى يتبين خلافه إلا أن هذا ينافي قوله وقيل المعترف بالخ  
والمعول عليه ذلك القيد خلافا لما يفهم من حكاية هذا القيل (قوله فالقول قولها) ولو سفيهة بيمين (قوله لما كم) سلطان أو نائبه قاض  
قول المحشي قوله ونحوه في ق ليس ذلك في نسخ الشارح التي بأيدينا اه معصم



أو غيره (قوله مطلقاً) رفعت أم لا والفرق بين المطلقة ومن في العصمة أن التي في العصمة الغالب أنه يجزم سدى في إرسال نفقةها بخلاف المطلقة فإنها بالعكس (قوله أي من يوم الرفع) حل معنى فلا ينافي قوله بعد عوض عن جلة الخ (قوله وهو المشهور الخ) ومقابلته ما روى عن مالك أن رفعها اليهم ينزل في ذلك منزلة الحاكم واختاره الحمي وقال به ابن الهندي وأبو محمد التوروصي وأبو الحسن لشغل الرفع على كثير ولحقه الزوج عليها بذلك إذا قدم وكرابن عرفة أن عمل قضاء بلدة (٣٤١) فونس أن الرفع للعدول كالرفع للسلطان والرفع

للجيران لغو (قوله وينبغي الخ) أي والا بان لم يكن حاكم كان رفعها لجماعة المسلمين كالرفع للحاكم فيقبل قوله مما من يوم الرفع لهم (قوله فقوله كالحاضر) فيقبل قوله بيمينه ولو سفيهاً أنه كان ينفق عليها وينبغي أن يكون محل كلام المصنف ما لم يشترط على المحجورة من صغيرة أو سفيهاً الدفع إليه دونها والا فلا يكون القول قوله (قوله أو رفعت لعدول أو لجيران) أي مع وجود الحاكم (قوله لأنها حينئذ بمثابة الدين) والدين لا يصدق من هو عليه في دفعه لصاحبه الابنية (قوله ويعتمد في يمينه على رسوله) أي يعتمد في حلفه لقد قبضتها على رسوله الذي أرسل معه الدراهم لما عرف من أمانته وقوله أو كتابه أي الذي فيه واصل لك فيه نفقة كذا وكذا فإن قلت أنه يرجع لرسوله لأن الكتاب مع الرسول قلت يراد بالرسول إنسان أرسل معه النفقة وأعلم بها وأما الكتاب فإنه وإن أرسل مع إنسان فليس بلازم أن يكون أرسل معه نفقة لجواز أن يرسل كتاباً يأخذ النفقة من ديعة أو ماله السكائن في خزائنه ونحو ذلك (قوله وفي حلف مدعي الاشبه) أي واستظهره عياض فهذا ترجيح له (أقول) وهو

يوم سفره فإن القول قوله من يوم سفره قبل رفعها وأما المطلقة ولو رجعية فالقول قولها مطلقاً والكسوة كالنفقة وقوله من يوم سدى أي من يوم الرفع وهو متعلق بقولها لا برفعها والتنوين عوض عن جملة مضاف إليها أي من يوم أذ رفعت أمرها للحاكم (ص) لا لعدول وجيران (ش) يعني أن الزوجة إذا رفعت أمرها بسبب نفقتها في حال غياب زوجها إلى جماعة المسلمين العدول أو الجيران فإن ذلك لا يكون كرفعها إلى الحاكم فلا يكون القول قولها ويكون القول قول الزوج وهو المشهور وينبغي أن يقيد هذا الحكم بما إذا كان هناك حاكم كما في غير هذا الموضع وحكم نفقة أولادها الصغار حكم نفقتها يعني لو نازعته عند قدمه من سفره في نفقة أولادها الصغار فقال أرسلته لك أو تركتها عندك قبل سفرى فإن كانت رفعت أمرها في ذلك إلى الحاكم فالقول قولها من يوم الرفع والا فالقول قوله قاله ابن القاسم في العتبية (ص) والا فقوله كالحاضر (ش) أي وإن لم ترفع أصلاً أو رفعت لعدول أو لجيران أو رفعت بعض المدة وسكتت بعضها فقوله فيما لم ترفع للحاكم كلاً أو بعضاً كما أن القول قول الحاضر في أنه أنفق إذا لم تكن مقررة والا فلا يقبل قوله لأنها حينئذ بمثابة الدين ومحل كون القول قول الحاضر في النفقة حيث ادعى أنه كان ينفق أو يدفع النفقة في زمنها أما إذا تجددت عليه لما مضى فلا يقبل قوله بالاجماع وكل هذا في حق من في العصمة وأما البائن الحامل فلا يقبل قوله انظر حلوله (ص) وحلف لقد قبضتها لا بعثتها (ش) أي وحيث كان القول قوله حاضراً أو غائباً حلف لقد قبضتها منه أو من رسوله ولا يحلف لقد بعثتها إليها لا احتمال عدم وصول ما بعثته لها وهو الاصل ويعتمد في يمينه على رسوله أو كتابه (ص) وفيما فرضه فقوله أن أشبهه والا فقوله أن أشبهت والا ابتدئ الفرض وفي حلف مدعي الاشبه تأويلان (ش) الضمير المستتر في فرضه عائد على الحاكم وكذا ابتدئ الجار والمجرور متعلق بتنزاع والمعنى وإن كان تنازع الزوجين فيما فرضه الحاكم فقالت الزوجة مثلاً فرض لي في كل يوم درهمين وقال الزوج نصفه فالقول قول الزوج أن أشبهه قوله أو أشبهها معاً فإن أشبهت وحدها فالقول قولها فإن لم يشبه واحد منهما ابتدئ الفرض لما يستقبل ولها نفقة المثل في الماضي وظاهره لا فرق في ذلك بين أن يكون اختلافاً فيما فرضه قاضى وقتهما أو قاض سابق عليه وهو كذلك وإذا قلنا القول لمدعي الشبه من زوج أو زوجة فهل ذلك يبين أم لا \* ولما أتى الكلام على أقوى أسباب النفقة وهو الزوجية تمرع في الكلام على السببين الباقيين وهما الملك والقراءة ومرتعلقهما فقال

فصل في الكلام على ذلك \* وأدخل المؤلف أداة الحصر وهي قوله (ص) إنما تجب نفقة رقيقه ودابته أن لم يكن مريضاً (ش) وليس موضع حصر لانه سيدكر الخ) نفقة خادم الأب الفقير تجب على الولد وكذا خادم الأم فيجوز أن يكون مصعبه على قوله أن لم يكن مريضاً فإن كان مريضاً لا يكف بغير ذلك ويكون على هذا في كلامه حذف وتقديم وتأخير ومعناه

ظاهر \* فصل في قوله ومرتعلقهما) أما متعلق الملك فما أشار به بقوله والا يبيع كتمكليفه من العمل الخ وأما متعلق القراءة فما أشار به بقوله وخادمهما الخ (قوله لانه سيدكر الخ) فيه أن قوله وخادمهما معطوف على الوالدين فهى من جملة نفقة القراءة إلا أن يقال هذا مبني على أنه مستأنف أي يجب نفقة خادم الأم والأب (قوله فيجوز أن يكون مصعبه) أي إذا علمت ما ذكره فنقول يمكن أن يجاب عنه بأنه يحتمل الخ (قوله حذف) أي الذي هو علف مع أن نفقة مسطرة على دابة والدابة نفقتها العلف فقوله المصنف إنما تجب نفقة دابته أي علفها والتقديم نفقة رقيقه والتأخير قوله ودابته الخ أي تجب نفقة رقيقه القن والمشترك والمبعض بقدر الملك والمساكن نفقته



على نفسه ونفقة الرقيق المخدم على مخدمه بفتح الدال فيهما (قوله ويحتمل ان يكون أراد حصر اسباب النفقات) أي ببقية أسباب النفقات (قوله ولهذا قال بعد الخ) وحاصله ان المراد حصر الباقي في القرابة والملك والمعنى انما تجب النفقة بالملك والقرابة والحصر فيهما باعتبار المعنى (قوله ويحتمل ان مصبه نفقة رقيقه) أقول هذا الوجه بعيد بعد عطف ما بعده عليه إلا أن يقرأ ودابته مبتدأ والخبر محذوف أي كذلك ويجوز ان يكون الحصر باعتبار الامرين معا باعتبار آخر أي انما تجب نفقة رقيقه لا رقيق رقيقه فنفقة رقيق رقيقه على رقيقه لا على السيد الأعلى والحصر بالنسبة له وانما تجب نفقة دابته ان لم يكن مري عي ورا دابته بالذاتة الاعم من المصطلح عليه فيشمل هرة حميت وانقطعت عنده ولم تقدر على الانصراف فان قدرت عليه لم تجب نفقتها إلا ان لم تردّها وكلاما أذونا له في اتخاذها فيجب على من هو بيده النفقة عليه (قوله انظر الشرح الكبير) حاصل ما أشار له في الشرح الكبير ان المصنف استوعب أسباب النفقة (٣٤٢) الثلاثة أي ذكرها بنهاها فيعلم منه الحصر فيها فلا معنى حينئذ

للحصر إلا انك خبير بأن الحصر على الوجه الاول ليس متعلقا ببيان الاسباب فالأظهر ان يقال ان الاول فيه كلفة كما هو ظاهر (قوله والا) بان امتنع من الانفاق على رقيقه أو على دابته حيث تجب لعدم المري (قوله يبيع) ما يبيع ان وجد من يشتره وكان مما يبيع والا وهب أو أخرج عن ملكه يوما ما أو ذكاة ما يؤكل (قوله بما ينفق عليك) أي بنفقة تنفق عليك (قوله ان كان لهما خدمة) أي ان كان لهما قوة على الخدمة ووجد من يخدمانه (قوله والاعتقا) المناسب اعتقا فلا بد من صيغة العتق وقوله كسكيفة أي المملوك آدميا أو غيره (قوله لا يطبقه) المراد ما لا يطبقه الابنة حارجه عن المعتاد فلا يراد ان لا يطبقه أصلا كيف يكلف به بجملة من كان له شجر يبيع بترك القيام بحقه فانه يؤمر بالقيام عليه فان لم يفعل اثم بتضييع المال للنهي عن اضاعته ولم نسمع انه يؤمر ببيع ذلك (قوله ويجوز الاخذ من لبنها الخ) وكذا من لبن اثبات الامه ما لا يضر بولدها بالاولى (قوله والاصل في ذلك قوله تعالى وبالوالدين الخ) تأمل وجه الدلالة فان الاحسان المأمور به يتحقق بطلق احسان (قوله وسواء كان هذا الولد الخ) لكن على الصغير من باب خطاب الوضع وعلى الكبير من باب خطاب التكليف وسواء كان الولد مسلما أو كافرا الخطا به بفروع الشريعة لكن نفقته على والديه بما فضل عن قوته وقوت زوجته ولو أربعا لا عن نفقة خادمه ودابته وينبغي الا أن يحتاج لهما ولا يلزم بكسب لينفق عليهما (قوله لتقدم الغنى) أي غنى الابوين عن الولد (قوله لانه ليس بمال ولا آيل اليه) فيه ان الذي ترد يقول انه يؤل للمال لانه يأخذ النفقة فقد آل الى المال (قوله فالتردد لا محال له) أي ترد في الشاهد واليمين شيخ عجم والشيخ أحمد (قوله لانه يقتضى ان عليهما الخ) أي ليس يمين متعلقة بانبات العدم فلا ينافي ان هناك يمين استظهار ومحصلة ان معنى المصنف ليس هناك يمين متعلقة بانبات العدم فلا ينافي ان هناك يمين استظهار وذلك لان تقدير المصنف وانباتا العدم بعدلين لا يمين

اثبات العدم بعدلين لا يمين (قوله ويجوز الاخذ من لبنها الخ) وكذا من لبن اثبات الامه ما لا يضر بولدها بالاولى (قوله والاصل في ذلك قوله تعالى وبالوالدين الخ) تأمل وجه الدلالة فان الاحسان المأمور به يتحقق بطلق احسان (قوله وسواء كان هذا الولد الخ) لكن على الصغير من باب خطاب الوضع وعلى الكبير من باب خطاب التكليف وسواء كان الولد مسلما أو كافرا الخطا به بفروع الشريعة لكن نفقته على والديه بما فضل عن قوته وقوت زوجته ولو أربعا لا عن نفقة خادمه ودابته وينبغي الا أن يحتاج لهما ولا يلزم بكسب لينفق عليهما (قوله لتقدم الغنى) أي غنى الابوين عن الولد (قوله لانه ليس بمال ولا آيل اليه) فيه ان الذي ترد يقول انه يؤل للمال لانه يأخذ النفقة فقد آل الى المال (قوله فالتردد لا محال له) أي ترد في الشاهد واليمين شيخ عجم والشيخ أحمد (قوله لانه يقتضى ان عليهما الخ) أي ليس يمين متعلقة بانبات العدم فلا ينافي ان هناك يمين استظهار ومحصلة ان معنى المصنف ليس هناك يمين متعلقة بانبات العدم فلا ينافي ان هناك يمين استظهار وذلك لان تقدير المصنف وانباتا العدم بعدلين لا يمين



(قوله لان العدم الخ) هذا التعليل لا يفسد شيئا (قوله بخلاف اثبات العدم في الديون) والفرق عقوق الولد بيمينهما أو أفاد بعض الشراح ان معنى المصنف لامع عين فالباء بمعنى مع أي لا يمين مع العدلين بخلاف اثبات الديون فان معهما يمين أي وحيد فلا اعتراض (قوله لان أخاه يطالبه بالنفقة معه) هذه العلة لا تنتج فالاولى ان يقول لانه حيث كان أحدهما موسرا فالشأن أن يكون الثاني كذلك وانظر اذا طوبى الاب بالنفقة هل يحمل على الملاء أو العدم أو يجري القولان وظاهر قولهم الناس محمولون على الملاء وذكرهم الخلاف في مسئلة الابن هذه يقتضى حمله على الملاء والفرق بينه وبين الابن ان الغالب وجوب نفقة الابن على الاب وعكسه نادر (قوله وخادمهما) معطوف على الوالدين أي نفقة الوالدين ونفقة خادمهما (قوله ويلزمه أيضا نفقة خادم زوجته أبيه) لانها تستخدم الاب ومعلوم ان زوجة الاب اغنا يجب اخذها على الاب حيث كانت أهلا للاخداف فاذ لم تكن زوجة الاب أهلا للاخداف فلا يلزم الولد نفقة خادمها وانظر اذا تعدد خادم زوجة الاب هل يجب عليه نفقة واحدة فقط أو الجميع وهو ظاهر كلام المصنف وكذا يقال في قوله وخادمهما (قوله وظاهره وان كانا غير محتاجين للخادم) أي لقد رتاهما على (٣٤٣) الخدمة (قوله وأما خادم البنت) أي التي يلزم

اثبات العدم وهي عين الاستظهار وليس كذلك لان العدم لا يثبت الا بشاهدين فكان عليه ان يقول ولا يمين أي والحال انه لا يمين استظهار بخلاف اثبات العدم في الديون فلا بد من يمين (ص) وهل الابن اذا طوبى بالنفقة محمول على الملاء أو العدم قولان (ش) يعني ان الاب اذا طلب نفقته من ولده فادعى الولد انه فقير فهل يحمل على الملاء حتى يثبت فقره أو يحتمل الولد على العدم وعلى الاب اثبات ملائه قولان ومحلهما ان لم يكن للولد أخ موسر يشاركه في النفقة على الابوين أما ان كان له أخ موسر فينتفى على أنه محمول على الملاء حتى يثبت العدم لان أخاه يطالبه بالنفقة معه نقله الشيخ في التوضيح عن ابن الفخار ولو ادعى كل من الوالدين العدم جرى القولان المذكوران في كلام المؤلف (ص) وخادمهما وخادم زوجة الاب (ش) يعني ان الولد الموسر كالزوجه نفقة أبويه المعسرين كذلك يلزمه نفقة خادمهما ويلزمه أيضا نفقة خادم زوجته أبيه وهذا اللزوم بطريق التسبع وظاهره وان كانا غير محتاجين الى الخادم وأما خادم البنت فلا يلزم الاب ولوا احتاجت لها وكذلك خادم الولد (ص) واعفاهه بزوجته واحدة (ش) معطوف على نفقة أي اغنا يجب اعفاهه بزوجته واحدة لا بأمة ولا بأكثر من واحدة واطاها ان الاب لا يلزمه قبول الامه وانما كذبوا واحدة لئلا يتوهم ان المراد بالزوجة الجنس (ص) ولا تعدد ان كانت احدهما أمه على ظاهرها (ش) تعدد مبدء بمشاة من فوق والخصير للنفقة وعلى أنه مبدء بمشاة من تحت فالخصير للتفاق المفهوم من نفقة أي ولا تعدد الانفاق على الولد لزوجات أبيه كانت أمه مع أبيه أم لا فقوله ان كانت الخ وأخرى ان كانتا اجنبيتين وهذا اذا كانت أمه تعف الاب والاتعدت النفقة على الابن أمه بالقرابة والاخرى بالزوجية فان كان لا يقدر الاعلى نفقة احدهما فالزوجة والقول للاب فينفق عليها الولد حيث لم تكن احدهما أمه وطالب الاب النفقة على من نفقتها أكثر ولا تعين الام ولو كانت غنية لان النفقة هنا للزوجية لا للقرابة وخلاف هذا لا يعول عليه (ص) لزوج أمه وجدو ولد ابن (ش)

يشعر به لفظه كذا يظهر (قوله ان كانت احدهما أمه) أي بل لا يلزمه الانفقة أمه فقط حيث كانت تعفه وحدها ولا أنفق على الجميع (قوله على ظاهرها) قيد بالام بقوله على ظاهرها وأما اذا كانت احدهما غير أمه فلا يتعدد على ظاهرها وغيرها (قوله والاتعددت) وحيد فيجب عليه الاعفاف بأكثر من زوجة والحاصل انه اذا توقف الاعفاف على أكثر من زوجة فيجب على الولد أن يعفه به فينتفى على الجميع (ثم أقول) وتلك العبارة صادقة بصورتين ان تكون العفة لا تكون الاجه ما أو تتحقق بالاجنبية وحدها وقوله أمه بالقرابة الاولى أن يقول أمه بالزوجة المقواة بالقرابة في الجملة وذلك لاننا لو اراعينا القرابة وحدها لمسا أنفق على الام اذا كانت موسرة مع انه ينفق عليها ولو كانت موسرة نظرا لكونها زوجة وقوله بالزوجة الاولى ان يقول فينتفى على الام للزوجة المقواة بالقرابة وتلك التقوية مفقودة في الاجنبية والحاصل ان العلة في تخصيص الام بالنفقة فيما خصت فيه الزوجة المقواة بالقرابة تنبيهه وجوب الاعفاف بزوجته أو أكثر مبنى على انه قوت كما عليه أشهب (قوله وخلاف هذا لا يعول عليه) وهو الزرقاني فانه قال ينفق على امه اذا كانت فقيرة وان كانت غنية فهي كلاجنبية أي لانه ان كان نفقة الام تجب بالقرابة فسقطت وان كانت النفقة انما



فحب زوجة الاب فهو ينفق عليها وان كانت غنية (ثم أقول) بما قلنا من الابحاث يظهر لك صحة كلام الزرقاني فهو الممول عليه (قوله على المشهور) وخلافه قولان الاول يلزمه الثاني التفصيل ان كانت الام قد تزوجته فقيرا فلا يجب أو موسرا ثم أعسر فيجب (قوله فتسقط) أي اذا افتقر وقوله ما لم تقم قرينة على خلاف ذلك أي بأن قامت قرينة على انه ان افتقر يرجع فينفق ولا يخفى ان الكلام بهذا التقرير يناسب ما قبله ويحتمل (٣٤٤) ابقاؤه على ظاهره والمعنى فتسقط نفقته أي وهي عند زوجها الغني وقوله ما لم

تقم قرينة على خلاف ذلك أي بأن قامت قرينة على التزام نفقتها وهي تحت زوجها (قوله ومثل الام في ذلك البنت) أي لا تسقط نفقتها بتزوجها بفقير (قوله أو الارث) فيضعف الذكركر على الانثى ان كانوا كلهم صغارا في مدة صغرهم فان كانوا كبارا أو صاروا كبارا فكما نقول الاول على عددهم كذا يقيم هذه القول فاذا كان بعض صغارا وبعض كبارا فاناب الصغار فعلى الارث وما ناب كبار فعلى الرأس أو الارث أو اليسار أقوال (ش) تقدم ان نفقة الوالدين المعسرين واجبة على أولادهم ما لموسرين واختلف هل توزع تلك النفقة على عدد رؤس الاولاد من غير فرق بين ذكر وأنثى ولا قدر يسار أو توزع على حسب ميراثهم فيضعف الذكركر على الانثى أو توزع على قدر يسارهم الغني بحسب حاله والفقير بالنسبة لغيره بحسب حاله كان ذلك الغني ذكرا أو أنثى أقوال ثلاثة والمذهب هو القول الثالث (ص) ونفقة الولد الذكركر حتى يبلغ عاقلا قادرا على الكسب (ش) أي وتجب نفقة الولد الذكركر الحر الذي لا مال له ولا صنعة يقوم به على الاب الحر حتى يبلغ عاقلا قادرا على الكسب ويجد ما يكتسب فيه أمواله كان له مال أو صنعة لا معرة فيها يقوم به لا تسقط نفقته عن الاب الحر الا ان ينفذ ما له قبل بلوغه أو يدفعه الاب قراضا ويسافر العامل ولا يوجد مسلف فتعود على الاب وأما الولد الرقيق فعلى سيده ومن بلغ مجنونا أو زمرنا أو أعمى فتستمر نفقته على الاب ولو كان يحسن حينما بعد حين لانه صدق عليه انه بلغ مجنونا قاله بعض وتستمر نفقة العاجز عن الكسب جلة بزمانه أو غيرها والقادر على البعض على الاب تميمها ولو طرأ عجزه أو جنونه أو زمرته بعد البلوغ لم تعد خلافا لعبد الملك (ص) والانثى حتى يدخل بها زوجها (ش) يعني ان نفقة الانثى الحرة ولو كانت كافرة واجبة على أبيها حتى يدخل بها زوجها البالغ أو يدعى للدخول وهي مطيعة للوطأ فانها تسقط عن الاب لوجوبها على الزوج حينئذ فلو طلقها زوجها قبل بلوغها بعد ان أزال بكارتها فان نفقتها تعود على أبيها نص عليه المتيطي ويؤيده مفهوم ما يأتي من قوله لان عادت بالغة (ص) وتسقط عن الموسر بعض الزمن الا لقضية أو ينفق غير متبرع (ش) قد علمت أن نفقة الولد المعسر على أبيه الموسر وان نفقة الاب المعسر على ولده الموسر انما هي من باب المواساة وسد الخلة تدفع عند الاحتياج فاذا تحمّل المعسر منهم ما في نفقته وأخذها من غير من وجبت عليه ثم أراد الرجوع بها على من وجبت عليه مدة التحمل فانه لا يلزمه له شيء من ذلك وتسقط عن الموسر بها في ذلك الزمن لان الخلة قد استدت وزال سبب وجوبها ما لم يكن قد حكم بها حكمها كما ان كان قد حكم بها حكمها فانها لا تسقط عن الموسر بعض الزمن لانها صارت بقضية

تقم قرينة على خلاف ذلك أي بأن قامت قرينة على التزام نفقتها وهي تحت زوجها (قوله ومثل الام في ذلك البنت) أي لا تسقط نفقتها بتزوجها بفقير (قوله أو الارث) فيضعف الذكركر على الانثى ان كانوا كلهم صغارا في مدة صغرهم فان كانوا كبارا أو صاروا كبارا فكما نقول الاول على عددهم كذا يقيم هذه القول فاذا كان بعض صغارا وبعض كبارا فاناب الصغار فعلى الارث وما ناب كبار فعلى الرأس أو الارث أو اليسار أقوال (ش) تقدم ان نفقة الوالدين المعسرين واجبة على أولادهم ما لموسرين واختلف هل توزع تلك النفقة على عدد رؤس الاولاد من غير فرق بين ذكر وأنثى ولا قدر يسار أو توزع على حسب ميراثهم فيضعف الذكركر على الانثى أو توزع على قدر يسارهم الغني بحسب حاله والفقير بالنسبة لغيره بحسب حاله كان ذلك الغني ذكرا أو أنثى أقوال ثلاثة والمذهب هو القول الثالث (ص) ونفقة الولد الذكركر حتى يبلغ عاقلا قادرا على الكسب (ش) أي وتجب نفقة الولد الذكركر الحر الذي لا مال له ولا صنعة يقوم به على الاب الحر حتى يبلغ عاقلا قادرا على الكسب ويجد ما يكتسب فيه أمواله كان له مال أو صنعة لا معرة فيها يقوم به لا تسقط نفقته عن الاب الحر الا ان ينفذ ما له قبل بلوغه أو يدفعه الاب قراضا ويسافر العامل ولا يوجد مسلف فتعود على الاب وأما الولد الرقيق فعلى سيده ومن بلغ مجنونا أو زمرنا أو أعمى فتستمر نفقته على الاب ولو كان يحسن حينما بعد حين لانه صدق عليه انه بلغ مجنونا قاله بعض وتستمر نفقة العاجز عن الكسب جلة بزمانه أو غيرها والقادر على البعض على الاب تميمها ولو طرأ عجزه أو جنونه أو زمرته بعد البلوغ لم تعد خلافا لعبد الملك (ص) والانثى حتى يدخل بها زوجها (ش) يعني ان نفقة الانثى الحرة ولو كانت كافرة واجبة على أبيها حتى يدخل بها زوجها البالغ أو يدعى للدخول وهي مطيعة للوطأ فانها تسقط عن الاب لوجوبها على الزوج حينئذ فلو طلقها زوجها قبل بلوغها بعد ان أزال بكارتها فان نفقتها تعود على أبيها نص عليه المتيطي ويؤيده مفهوم ما يأتي من قوله لان عادت بالغة (ص) وتسقط عن الموسر بعض الزمن الا لقضية أو ينفق غير متبرع (ش) قد علمت أن نفقة الولد المعسر على أبيه الموسر وان نفقة الاب المعسر على ولده الموسر انما هي من باب المواساة وسد الخلة تدفع عند الاحتياج فاذا تحمّل المعسر منهم ما في نفقته وأخذها من غير من وجبت عليه ثم أراد الرجوع بها على من وجبت عليه مدة التحمل فانه لا يلزمه له شيء من ذلك وتسقط عن الموسر بها في ذلك الزمن لان الخلة قد استدت وزال سبب وجوبها ما لم يكن قد حكم بها حكمها كما ان كان قد حكم بها حكمها فانها لا تسقط عن الموسر بعض الزمن لانها صارت بقضية

على الخاص بأوهو جائر عند بعض (قوله حتى يدخل بها زوجها) أي الموسر لا الفقير فتستمر فلا تسقط (قوله الحاكم وهي مطيعة) راجع لقوله يدعى وأما المدخول بها فلا يشترط اطاعتها خلافا لقول قت هنا بشرط الاطاعة حتى في المدخول بها امراده بالدخول الخلو وان لم يوجد وطء (قوله وتسقط عن الموسر) أي نفقة القرابة الشاملة (قوله الا لقضية) المراد بالقضية قوله فرضت وقدرت فان فرضه كالحكم بها فصارت كالدين وبعبارة المصنف توهم قصره على الحكم (قوله انما هي من باب المواساة) أي الاعانة وقوله وسد الخلة بفتح الخاء أي الحاجة وقوله وزال سبب وجوبها أي النفقة وسبب وجوبها هو الحاجة



(قوله فيقضى بها لها) أي للوالدين وقوله أول من أنفق بعدها أي بعد القضية وقوله علمها أي على الوالدين (أقول) وحديثه لا يكون ساكتا عن أنفق على الابن قاصدا الرجوع من غير قضية وقد تقدم أن المعتمد أنه يرجع وإن لم يعلم بالاب ولا يساره حيث كان له أب وكان موثرا وقصد الرجوع وحلف أنه أنفق ليرجع فإن قلت ما الفرق بين نفقة الأب والابن قلت أن نفقة الأب كانت ساقطة وطرات بخلاف نفقة الولد فهي لازمة من الأصل وبعدها كله لولم يصوب المتن وقصر قوله أو ينفق غير متبرع على خصوص الابن لما ورد عليه شيء والحاصل أنه يقول قوله لا القضية عام وقوله أو ينفق قاصر على الصغير والكلام صحيح (قوله فلا تسقط عن الزوج بعضي زمنها) أي ولا يتوقف على قضية وقوله بخلاف الخ يخرج من قوله فيقضى بها لها أي بخلاف نفقة الخ (قوله ثم طلق) أي أو مات والمراد بالاستمرار العود أي فتجوز عن عادة باستمر بدليل وقوله والاثني حتى (٣٤٥) يدخل الخ والمجاز بلغ والحاصل أنه في هذه

استمرت زمنه فلم يذهب (قوله أو عادت الزمانه) أي بأن تزوج بها زمنه أي مريضه ثم ذهبت الزمانه ثم عادت (قوله دخل بها صحيحة أو زمنه) هذا التعميم يخالف صدر حله (قوله عادت بعد الطلاق) هذا التعميم يخالف قوله أو عادت الزمانه عند الزوج (قوله فإن عادت غير بالغة) أي ثيبا (قوله أو دخول زوج قولان) الثاني هو المعتمد (قوله ثم عادت الزمانه) أي بعد الطلاق يخالف ما تقدم له فالحاصل أن في قوله أو عادت الزمانه ثلاثة تقارير مأخوذة من كلامه وقوله لا أن عادت بالغة فيه تقريران قال عجم واعلم أن نفقتها لا تعود على من كانت عليه قبل الزواج فيما إذا تأملت بالغائيبا صحيحة قادرة على الكسب لا بأسوا وقد دخل بها زمنه وفيما إذا تأملت ثيبا بالغة زمنه وكان قد دخل بها صحيحة كبيرة أو صغيرة أو دخل بها زمنه صغيرة أو كبيرة أيضا وتخلل بين الزمانتين صحة وفيما عدا ذلك

الحاكم كالدين وكذلك لا تسقط النفقة عن المومر منها إذا أنفق عليه شخص غير متبرع قاصدا الرجوع على من وجبت عليه لأنه قام عنه بواجب فيرجع بها والمؤلف تبع ابن الحبيب من أن نفقة الاجنبي غير متبرع حكم القاضي بها مع أنه لا يقضى للمنفق غير متبرع إلا إذا وقع الاتفاق بعد الحكم كما ارتضاه ابن عرفة فلو قال إلا أن يفرضها فيقضى بها لها أول من أنفق بعدها عليها غير متبرع لسكان أصوب بخلاف نفقة الزوجة فلا تسقط عن الزوج بعضي زمنها لأنها في مقابلة الاستمتاع (ص) واستمرت أن دخل زمنه ثم طلق (ش) يعني أن الاثني إذا دخل بها زوجها وهي زمنه ثم طلقها وهي على حالها زمنه فإن نفقتها استمرت على أيها وكذلك تعود على الأب إذا كان للولد مال ثم ذهب وقوله أن دخل زمنه وكذا استمرت نفقتها أن رشدها والمراد بالاستمرار العود أي في مدة زوجيتها نفقتها على زوجها لا على الأب (ص) لأن عادت بالغة أو عادت الزمانه (ش) أي لا أن تزوجها صغيرة صحيحة ثم عادت إلى الأب بطلاق أو موت بالغة صحيحة قادرة على الكسب من غير السؤال ثيبا أو عادت الزمانه عند الزوج ثم تأملت بعد بالغة ثيبا فلا تعود نفقتها التي كانت واجبة على الأب فقوله لا أن عادت بالغة أي ثيبا صحيحة دخل بها صحيحة أو زمنه وقوله أو عادت الزمانه أي بعد بلوغها عادت بعد الطلاق أو قبله وبعبارة لا أن عادت أي ثيبا صحيحة دخل بها زمنه أو صحيحة فإن عادت غير بالغة عادت النفقة وهل إلى بلوغها أو دخول زوج قولان وإن عادت بكر عادت النفقة إلى دخول الزوج وقوله أو عادت الزمانه أي إذا دخل بها زمنه ثم زالت الزمانه عند الزوج ثم طلقها بالغة ثم عادت الزمانه \* ولما لم يكن عند ناأثي تجب عليها نفقة ولدها إلا المسكينة كما قال ابن عرفة والمعروف لا نفقة على الأم لولدها الصغير اليتيم الفقير ولا بن العربي في آخر سورة الطلاق نفقة الولد على الوالد دون الأم خلافا لابن المواز لأنها على الأبوين على قدر الميراث وتأويله بحال عسر الأب نحو قول التوسني في كتاب الصيام وقع في الموازنة أن الأب إن كان فقيرا ولا لبن للدم إن عليها أن تستأجر له وليس يبين لاتفاقنا على أن نفقة الولد لا تلزمها في عسر الأب فإذا لم يكن لها لبن لم يتعلق طلبه بذمتها كالم تلزمها نفقة انتهى نية عليها بقوله (ص) وعلى المسكينة نفقة ولدها إن لم يكن الأب في الكتابة وليس يحزره عنها عجزا عن الكتابة (ش) يعني أن نفقة أولاد المسكينة عليها دون سيدهم إذا دخلوا معها في كتابتها بشرط أو كانت حاملهم أو أحدثوا بعد الكتابة

(٤٤ - خرشي ثالث) تعود نفقتها على من كانت عليه قبل الزواج وهذا على ما استفاد من التثاني

وبعض الشراح وشيخنا القرافي من أن من تأملت زمنه بالغائيبا وقد كان دخل بها صحيحة أو زمنه وتخلل بين الزمانتين صحة لا تعود نفقتها على الأب كمن تأملت بالغائيبا صحيحة وهو خلاف ما يفيد النقل من أنها تعود على الأب في جميع الصور إلا إذا تأملت بالغائيبا صحيحة قادرة على الكسب من غير سؤال ولو قال المصنف بدل هذا ولا تعود أن وطئت ثم تأملت منه بالغة صحيحة قادرة على الكسب لا بأسوا لا فاد المراد مع السلامة مما رد على عبارته (قوله ولم يكن عند ناأثي) المراد خصوص الأم (قوله وتأويله) أي تأويل كلام ابن المواز بحال عسر الأب أي وإذا كان الأب معسرا فعلى الثلث والثلثين وهذا التأويل بعيد هو معطوف على قوله لابن المواز وكأنه قال خلافا له أي على الإطلاق وخلافا لتأويله بحال عسر الأب وقوله نحو حال من تأويل أي حالة كونه نحو الخ في الحمل على العسر



وقوله وليس بين أي كلام الموازية إلا أن الصحيح ما وقع في الموازية من أن عليها الاستئجار وقوله لا نقاضها هذا الاتفاق يخالف حمل كلام ابن المواز على حالة العسر (قوله بأن كانوا أحراراً) كذا في نسخة والمناسب بأن يكون حراً وقوله فلو عجز الأب الخ هذا أيضاً في ضمير قول المصنف وليس عجزه أي عجز المكاتب والاحسن ما في كلام غيره وليس عجزه أي عجز من ذكر من أب أو مكاتبته (قوله لأنها) أي الكتابة منوطة برقبته أي متعلقة برقبته فكانت كالجنانية أي في التعلق برقبته وقوله لأنها مواساة أي أمانة أي ولا تكون إلا عانة إلا باليسار والحاصل أن الكتابة لما كانت (٣٤٦) متعلقة بالرقبة والنفقة ليست متعلقة بها بل أمر خارج منوط باليسار فلم يكن

العجز عنها عجزاً عن الكتابة (قوله ويرد على قول المؤلف) أي في التوضيح (قوله فهو كالشرط) والقاعدة أن ما كان بالشرط فهو ليس بالاصالة أي فقوله لا المكاتبة أي بحسب الاصالة فلا ينافي أن غيرها يجب عليه ذلك لكن بالشرط وقوله أي أنه من باب المواساة أي أن هذا الارضاع ليس من باب النفقة الواجبة بطريق الاصالة بل من باب الاعانة التي ليست بواجبة بطريق الاصالة بل وجبت بحريان العرف المنزل منزلة الشرط (قوله) فإن أرضعته باختيار منها لا مفهوم له لأنه سيأتي أنه إذا كان لا يقبل الولد غيرها وله أولاً يبيعه مالها بالاجرة (قوله ومثل عالية القدر الخ) أي فلا يلزمها أن ترضع ولدها إلا أنه يلزمها الاستئجار لقوله فيما سيأتي واستأجرت الخ (قوله وعلو القدر بالعلم والصلاح) أي متلافقديكون بشرف النسب كما أفاده أولاً بقوله بأن كانت من أشرف الناس (قوله أما إذا كان للولد مال الخ) في عبارة عب أو عبوت معد ما فان مات مملئاً أخذت الاجرة من ماله لأنه يقدم ماله على مال الصبي فان مات الأب معد ما للصبي مال فنه

فدخلوا به ير شرط هذا أن لم يكن أبوه م معهم في الكتابة بأن كانوا أحراراً وفي كتابة أخرى ونفقةها هي على زوجها أمانة كان الأب م معهم في الكتابة فإن نفقته م ونفقة أولاده م على أبيهم فلو عجز الأب عن نفقة أولاده أو عن نفقة أمهم فإن ذلك لا يكون عجزاً عنه الكتابة لأنها منوطة برقبته فكانت كالجنانية والنفقة شرطها اليسار لأنها مواساة ويرد على قول المؤلف ليس لنا أن نثبت يجب عليها نفقة ولدها إلا المكاتبة قول المؤلف الآتي واستأجرت أن لم يكن لها لبان وقد يجب أن يعرف جارباً رضاعاً فهو كالشرط أي أنه من باب المواساة لا من باب وجوب النفقة على أنه لا يحتاج إلى استثناء المكاتبة لأن النفقة في الحقيقة منها عن السيد لأنه اشترط ذلك عليها وكأنه من جهة الكتابة (ص) وعلى الأم المتزوجة والرجعية أو ضاع ولدها بلا أجر (ش) يعني أن الأم المتزوجة بابي الطفل يلزمها إرضاع ولدها منه من غير طلب أجر وكذلك المطلقة طلاقاً رجعيّاً لأنها كالزوجة (ص) إلا لعوقدر (ش) يعني أن الزوجة إذا كانت عالية القدر بأن كانت من أشرف الناس فإنه لا يلزمها أن ترضع ولدها إلا أن لا يقبل الولد غيرها كما يأتي فإن أرضعته باختيار منها فلها أن تطالب أباه بالاجرة ومثل عالية القدر من حصل لها قبله ابن أو سقم فلا يلزمها أن ترضع ولدها وإن كانت غير عالية المقدار وبعبارة وعلو القدر بالعلم والصلاح (ص) كالباثن إلا أن لا يقبل غيرها أو بعدم الأب أو يموت ولا مال للصبي (ش) يعني أن المطلقة طلاقاً بائناً لا يلزمها أن ترضع ولدها وأجرة رضاعه لازمة لبيته إلا أن لا يقبل غيرها فيلزم كلاماً من الشريعة والباثن الإرضاع مع إمكانه منها في جود اللبن في ثديها وتجب لكل الاجرة كافي المدونة من مال الأب فان أعدم فن مال الصبي وكذلك يلزم كلاماً من الشريعة أو البائن أو غيرها أن ترضع ولدها لكن مجازاً إذا قبل غيرها فيما إذا كان الأب عديماً أو ميتاً ولا مال للصبي أما إذا كان للولد مال فإنه يستأجر له منه من يرضعه كمال الأب ويقدم مال الأب فقوله إلا أن لا يقبل غيرها أي الشريعة والقدر والباثن مستثنى من المشبه والمشبّه به (ص) واستأجرت أن لم يكن لها لبان (ش) أي واستأجرت من وجب عليها إرضاع ولدها مجازاً أن لم يكن لها لبان على المشهور ولها ولا يكفيه أو مرضت أو انقطع لبنها أو حملت لأنها لما كان عليها الإرضاع مجازاً فعلياً خلفه ولا رجوع لها على الأب أو الصبي إذا أسروا وتقدم الجواب عن إرادته على قولهم ليس لنا أن نثبت يجب عليها نفقة ولدها وقولنا من وجب عليها إرضاع ولدها مجازاً يشمل من في العصمة والمطلقة طلاقاً رجعيّاً وعالية القدر أو البائن أن أعدم الأب أو مات ولا مال للصبي وهو أولى ممن خصه بعالية القدر والباثن في حالة عدم الأب أو موته ولا مال للصبي لقصوره وقد يجب عنه بأنه إذا كانت ممن يجب عليها الإرضاع لعارض تستأجر إذا أعدم

اه وهو غير مناسب لأنه إذا مات الأب مملئاً صار الرضيع وارثاً فسقط أجره رضاعه عن أبيه (قوله) لبانها ويقدم مال الأب الخ) لعل صواب العبارة ويقدم على مال الأب وفي كتابة أخرى وانظره مع ما تقدم في الصوم في قوله والاجرة في مال الولد ثم هل مال الأب أو مالها تأويلان محلهما أن لم يكن للولد مال والاقدم باتفاق فهذا صريح أو كالصريح في تقديم مال الولد على مال الأب فالأحسن عبارة شب ونصه ولها أجره المثل من مال الولد أو مال أبيه لأن الاجرة يجري فيها التفصيل السابق في قوله والاجرة في مال الولد ثم هل مال الأب أو مالها تأويلان فهذه العبارة تفيد أن مال الولد يقدم على مال الأب (قوله مستثنى الخ) أي على خلاف الأغلب من رجوع الاستثناء أو القيد لما بعد الكاف (قوله على المشهور) ومقابلته للقاضي عبيد الوهاب من أنه



ليس عليه اذلك (قوله ككوتها حقاء) لان الحقاء بتغير لبنه اعند حاقفها فيؤذى الولد (قوله مما اشترط عدمه في الظئر) أى في غير هذه الصورة مما كان المسـ متأجرا بال والا فالـ متأجرة فيما نحن فيه ظئرا أيضا (قوله وهما وافقه) أى عبر بليان اشارة الى ان ما يخرج من ثدى المرأة يقال له بليان كما يقال له لبن (قوله على الارح) راجع لقوله ولولو وجد من رضعه عندها لا لقوله مجانا (قوله ان لم يكن للاب مال) تقدم البحث معه (قوله وليس كذلك الخ) والجواب انه انما قيد لاجل المباغة بقوله ولولو وجد (قوله لما قدمنا من ان ما هنا الخ) واعلم ان ظاهر ما ذكرهنا ان آجرة المثل لازمة ولوزادت على قدر وسعه فليست كنفقة الزوجة ولعل الفرقان دوام الزوجية أوجب التخفيف عليه لمراعاة وسعه وحالها بخلاف هذه (قوله كعدم الخ) تشبيهه في انه يلزمها ارضاعه لكن فيما قبل الكاف لا آجرة لها وفيما بعد الكاف لها الآجرة سواء قبل غيرها أو لم يقبل على المذهب (قوله لاجل ان هذا مذهب المدونة) أى فلا حاجة للمباغة عليه لانه لا نزاع فيه (قوله وكانت خاصة بالاب) أى كانت القرابة التي (٣٤٧) هي أحد الاسباب خاصة بالاب انظره فان

الابن يجب عليه ان ينفق على والده فلم تكن خاصة بالاب الا ان يراد بالخصوص النسبى أى دون الام (قوله من فروعها) الاولى من فروعها لا يخفى ان الرضاع الذى يقال له من فروع النفقات انما هو الرضاع اللازم للاب فالارضاع للطفل بمنزلة الانفاق عليه الا انه ينافيه قوله وكان مشتركا بين الابوين أى تارة تطلب من الاب وتارة تطلب من الام على ما تقدم من التفصيل فطلبه تارة من الاب وتارة من الام يفيد انه ليس من فروع النفقات ويحبب بأنه من فروع النفقات في الجملة فلا ينافيه قوله وكان مشتركا **الحضانه** (قوله شرع في توابعها وهى الحضانه الخ) أى ان الحضانه من توابع النفقات لا يخفى انه اذا كانت الحضانه مشتركة بين الام والاب وغيرهما من الاقارب وغيرهما كسبائى فواجبه كونها من توابع النفقة الا ان يقال تابعة لها في الجملة من حيث انها قد تكون

لبناتها فاولى من يجب عليها الرضاع اصاله فيشترط في المسـ آجرة ان لا يكون فيها عيب يؤثر في اللبن ككوتها حقاء أو جذا ماء مما اشترط عدمه في الظئر وانما عبر هنا بليان وفيما تقدم بليان حيث قال حصول لبن آدمي الخ لانه رد فيما مر على من يقول ان لبن الادمي لا يقال فيه الا بليان وهما وافقه (ص) ولها ان قبل آجرة المثل ولولو وجد من رضعه عندها مجانا على الارح في التأويل (ش) يعنى ان الام الغير اللازم لها الرضاع من شريفة قدر أو بائن اذا قبل الولد غيرها ان ترضع باجرة المثل من مال الاب أو مال الولد ان لم يكن للاب مال والقول قولها في طلب الآجرة ولولو وجد أبوه من يرضع الولد عنده أمه بدون آجرة المثل أو مجانا لان الظئر وان كانت ترضعه عندها فالظئر هي التي تبشيره بالرضاع والمبيت وذلك تفريق بين الام وولدها وفيهم من قوله هنا ان قبل انه اذا لم يقبل الولد غيرها لا آجرة لها وليس كذلك لما قدمنا من ان مذهب المدونة ان لها الآجرة فلو قال الآن بعدم الاب أو موت ولا مال للصبي كعدم قبوله غيرها ولها آجرتها كأن قبل ولولو وجد من رضعه عندها مجانا نالـ لم من الاجام المذكور ونسخة عنده بتدكير الضمير أنكرها ابن غازي لاجل ان هذا مذهب المدونة وترجع ابن يونس انما هو على نسخة التائيت \* ولما أنهى الكلام على النفقات التي من أسبابها القرابة وكانت خاصة بالاب وأتبعها بالرضاع الذي هو من فروعها وكان مشتركا بين الابوين شرع في توابعها وهى الحضانه المشتركة بينهما وغيرهما ابن عرفة هي محصول قول الباجي حفظ الولد في مبيته ومؤنة طعامه ولباسه ومضججه وتنظيف جسمه فقال (ص) وحضانه الذك للبلوغ والانثى كالنفقة للام (ش) يعنى ان الحضانه ثابتة وكائنه للام كان المحضون ذكرا أو أنثى لكن حضانه الذكرا المحقق من ولادته للبلوغ من غير شرط على المشهور وعند ابن شعبان حتى يبلغ عاقلًا غير زمن وان صدر به ابن الحاجب لكنه متعقب والانثى لدخول الزوج بها ولا يكفي الدعوة الى الدخول ولا يعتبر هنا البلوغ بالانبات وقولنا المحقق احترزنا به عن الخنثى المشكل فانه لا يخرج عن الحضانه مادام مشكلا وبما قررنا ان الدعاء للدخول غير معتبر بخلاف وجوب النفقة على الزوج فتعتبر

على الاب (قوله بينهما وغيرهما) أى فليس المراد بالاشتراك كونها بين ذلك في زمن واحد بل المراد به استحقاق كل لها ولو باعتبار ازمان كاشتراك الرضاع بين الابوين فانه بحسب زمنين (قوله هي محصول قول الباجي الخ) اعلم ان محصول وحاصل شئ واحد كما افاده المصـ باح وليس محصول اسم مفعول وان كان على صيغته وان عادة ابن عرفة انه اذا كان غير سابقا بتعريف للحقيقة يكتب به فيقول مثلا وعرفه فلان يكذوا لا يقول محصول ولا حاصل وحاصل الجواب ان هذا التعريف لما كان مطولا ودأبه الاختصار أتى بقوله محصول وكأنه قال هي حفظ شأن الولد الذي هو حاصل قول الباجي كذا (قوله ثابتة وكائنه للام) هذا يشير الى ان قول المصنف للام خبر عن قوله وحضانه وليس الخبر للبلوغ لئلا يلزم عليه الاخبار عن الموصل الحرفي قبل كمال صلاته ويلزم عليه الفصل بين الموصل وصلته بأجنبي وأجيب باغتفار ذلك في الجار والمجرور وانما قلنا يلزم الخ وذلك لان حضانه مؤول بان والفعل والاصل ان يحضن الذك للبلوغ للام ويجوز ان يكون من تعدد الخبر ومحل كون الحضانه للام اذا طلقت أو مات زوجها وأما وهى في العصة والحضانه حق لهما (قوله لكن حضانه الخ) حل معنى لاجل اعراب



(قوله علمت ما في التشبيه في كلام المؤلف) والحاصل انها ثارة تسقط النفقة والحضانة معا وذلك اذا حصل دخول بالفعل والزوج بالغ موسر وقد تسقط النفقة وتسلم الحضانة وذلك فيما اذا كان الزوج موسرا بالغاً ودعى للدخول ولم يدخل بالفعل وقد تسقط الحضانة ولا تسقط النفقة وذلك اذا كان الزوج معسراً ولو كبيراً وحصل دخول (قوله فطلقها الخ) لا مفهوم له ففي شرح شب والحاصل ان الامة المتزوجة اذا طلقت أو مات زوجها فان لها الحضانة سواء عتق ولدها أم لا كان الزوج حراً أو عبداً فقوله والحاصل ان ولدا الامة اذا عتق الخ أي كان الزوج حراً أو عبداً طلقتها أو مات عنها (قوله اذا عتقها أو عتقت بموته) انظره فانه لا يتوهم عدم الحضانة لها حين العتق (قوله ولم تعتق الخ) أي وأولى اذا ٣٤٨ عتقت لانها صارت حرة وقوله وأما ولدها أي ولد الفنة وولد أم الولد وقوله أو مات

سيدهما لكن سيد القن عبد لآخر حتى يكون جملها حراً بموت سيدها وقوله لكن اذا مات سيد أم الولد وأما ان مات العبد سيد الامة فلا نصير حرة فتدبر (قوله تعاهده) ولو كانت الحضانة لغيره (قوله للمكتب) والمكتب بفتح الميم والتاء ويجوز كسرها أو المعلم أو المعلمة (قوله والمراد بالادب التأديب) أي لان الذي يتعلق به الحكم اغما هو الفعل الذي هو التأديب (قوله أنه مما أشفق) بدل من الضمير في عليهما بدل اشتمال (قوله فكان الاولى ان يقول ثم الجدة للام فيشمل الخ) وذلك بالانبيان باللام ظاهر في ارادة التشبيه الشاملة لكل ما ذكر بخلاف الاضافة وان كانت على معنى اللام لكن الذي بمعنى الشيء لا يعطى حكم ذلك الشيء (قوله لكن جهة الاناث مقدمة على جهة الذكور) هذا الكلام في حاشية الفيشي وذكر عجب ما يخالفه فانه قال ويبقى النظر في معنى وهو انه هل تقدم جدة الام من جهة أمها على جدتها من جهة أبيها ولو كانت الجدة التي من جهة أمه أبعد أو ماتت تكن التي

علمت ما في التشبيه في كلام المؤلف (ص) ولو أمة عتق ولدها (ش) يعني ان الامة اذا كانت متزوجة بغير فطلقها ومعها منسبه ولد فاعتقه سيده فان حضانته لأمه قال مالك واذا عتق ولد الامة وزوجها فطلقها فهي أحق بحضانة ولدها الا ان تباع قطن عن الى غير بلد الاب فالاب أحق به أو يريد الاب انتقالا الى غير بلد الام فله أخذها بعبارة أي ولو كانت الام أمة متزوجة عتق ولدها فلها حضانته وسواء كان أبوه حراً أم لا وفرضه في المدونة في الاب الحر لانه المتوهم ونص على قوله عتق ولدها يدفع توهم ان الامة لا تحضن الحر وأشار المؤلف بقوله (أو أم ولد) الى ان أم الولد لها حضانة ولدها من سيدها اذا اعتقها أو عتقت بموته فالحاصل ان ولدا الامة اذا عتق وكان من زوجها فلها حضانته وأولى اذ لم يعتق وكذا ولد أم الولد من زوجها ولم يعتق وأما ولدهما من سيدهما فلها حضانته اذا اعتقها أو مات سيدهما لكن اذا مات سيدهما أو ولد صارت حرة فليس فيه حضن رقيق لحرف لا يتوهم فيه المنع وقوله ولو أمة عتق ولدها قال ابن عرفة قلت هذا اذا لم يشررها السيد انتهى ولعل المراد بالتسمر الرطوبة لا اتخاذها للوطء (ص) وللأب تعاهده وأدبه وبعثه للمكتب (ش) أي وللولي تعاهده المحضون وأدبه وبعثه للمعلم أعم من كونه أباً أو ذكراً أو الحسن ما حصله ان للاب القيام بجميع أموره وبمحتنه في داره ويرسله للام وان البنت ترقى من بيت أمها وان لم يرز الاب بذلك انتهى والمراد بالادب التأديب (ص) ثم أمها ثم جدة الام (ش) يعني ان المستحق للحضانة بعد أم الطفل اذا تزوجت أو حصل لها وجه مسقط جدته أم أمه لان شفقتها على ولدها كشفقة أمه عليه وقد علمت ان المقدم للحضانة ومستحقها هو من كانت شفقتها على الطفل أقوى من شفقة غيره ومشهور المذهب ان قرابات الام أشفق على الطفل من قرابات الاب فانه لم يكن للمحضون جدة من قبل أمه أو كانت وسقطت حضانتها فان الحق في حضانتها ينتقل الى جدة أمه وكلامه يومهم قصره على جدة الام دينية وليس كذلك فكان الاولى أن يقول ثم الجدة للام أي ثم الجدة من جهة الام فيشمل جهة الذكور وجهة الاناث لكن جهة الاناث مقدمة على جهة الذكور (ص) ان انفردت بالسكنى عن أم سقطت حضانتها (ش) الضمير في انفردت يعود على جدة الطفل وعلى جدة أمه والمعنى ان كلامهما لا تسحق الحضانة الا بشرط انفردا بالسكنى بالطفل عن أم سقطت حضانتها بالتزويج أو غيره ولك أن تقول لا خصوصية لهما بذلك بل كل من استحق الحضانة يشترط فيه أن ينفرد بالسكنى عن التي سقطت حضانتها (ص) ثم

من جهة أمه أبعد وهو ما يفيد كلام ابن عرفة وفي الخطاب ثم جدة الام ظاهره

سواء كانت جدتها لامها أو لا بيها وهو كذلك قاله ابن عرفة عن اللخمي قال فان اجتمع فام أمها أحق من أم أبيها فان لم تكن واحدة منهم فام أم أمها أو أم أبيها أو أم أبي أمها فان اجتمع الاربع فام أم الام ثم أم أبي الام وأم أم الاب بمنزلة واحدة ثم أم أبي الاب وعلى هذا الترتيب أمها من ماعلون فان لم تكن واحدة منهن فاخذت الام الشقيقة الخ اه (قوله الا بشرط انفردا عن أم الخ) هذا ظاهر في جدة الطفل وأما جدة أمه فيجمل ذلك على فقد جدة الطفل (قوله ولك أن تقول) لاشك انه يفهم ذلك من سقوط حضانة الام التي شأنها الحضانة الاولى

الحالة



(قوله فان لم يكن للمحضون جدة من قبل الام) أي جسد بلا واسطة وهي من قبل الام (قوله لان خالة الخالة الخ) حاصل ذلك ان قول المصنف ثم خالتها اذا رجع الضمير للخالة فلا يلزم من كونها خالة الخالة ان تكون خالة للام كما لو كانت خالة الطفل اخت أمه من أبيها لخالتها أجنبية ولا تستحق الحضنة فلذلك قلنا ان الضمير راجع للام وهذا كله ان قلنا ان الاخت التي للاب تستحق الحضنة وأما على مقابله وهو المعتمد من ان خالة الطفل أخت أمه لا يسهل الاستحقاق وعلما المصنف على خالة الطفل الشقيقة أو للام فان الضمير يصح سواء رجعت له للام أو الخالة لانه يلزم من كونها خالة الخالة ان تكون خالة للطفل وقوله كما لو كان خالها من أبيها المناسب ان يقول كما لو كانت خالته أخت أمه من أبيها أي لخالتها ليست خالة للام الطفل وقوله سابقا وتقدم الخالة الشقيقة على التي للام يؤذن بان الخالة التي من جهة الاب لا حضنة لها كما هو المعتمد (قوله وهما شيء واحد) (٣٤٩) أي مصدوقهما ذات واحدة وهذا اذا

كانت الخالة أخت الام شقيقة أو لاب فيلزم ان تكون عمه الخالة عمه الام وأما اذا كانت الخالة أخت الام من أمها فليست عمه الخالة عمه للام كما هو ظاهر ثم انه حيث كان مصدوقهما واحد فكان الاحسن الاقتصار على احدهما (قوله لكن جهة الاناث مقدمة) وظاهره استواء جهة الاناث في المرتبة وكذا جهة الذكور وبأني ما تقدم (قوله تلي أمه) أي أم الام (قوله وسواء كانت أخت الخ) وأخت الاب مقدمة على أخت أبي الاب (قوله سواء كانت أخت الاب أو أخت الخ) الاولى مقدمة على الثانية (قوله وأسقط المؤلف الخالة) بهذا وما تقدم من قول الشارح وأسقط المؤلف العمه الخ تعلم ان في كلام المصنف احتياكا فذكرنا العمه الشاملة للعمه الطفل ولعمه أبيه وأسقط بينهما وبين ما بعدها خالة الاب وذ كرفيا تقدم الخالة وخالة الام وأسقط فيما بينهما وبين ما بعدها عمه الام (قوله ثم هل بنت الاخ) مفاد نقل

الخالة ثم خالتها ثم جدة الاب (ش) يعني فان لم يكن للمحضون جدة من قبل أمه أو كانت وسقطت حضنتها بتزويج أو غيره فان خالة الطفل أخت أمه شقيقة أو لام تستحق الحضنة عليه وتقدم الخالة الشقيقة على التي للام فان لم يكن للمحضون خالة أو كانت وسقطت حضنتها بتزويج أو غيره فان خالة الام تستحق الحضنة وهي أخت جدة الطفل لامه فالضمير في خالتها يرجع لام الطفل أي ثم بعد خالة الطفل التي هي أخت أمه ينتقل الحق في الحضنة لخالة أمه وهي أخت جده لامه وهو واضح فارجاع الضمير للام البعيد الذي كراولى من ارجاعه للخالة القريبة الذي كراولان خالة الخالة قد تكون أجنبية للمحضون كما لو كان خالها من أبيها وأسقط المؤلف العمه من قبل الام وعمه الخالة وهما شيء واحد قبل الجدة للاب فكان الاولى ان يقول ثم الخالة ثم خالتها ثم عمه الام وعمه الخالة ثم جدة الاب أي جدة المحضون من قبل الاب أعم من أم الاب وأم أبيه وان علت وبعبارة كلام المؤلف يوهم قصره على جدة الاب دينية وليس كذلك فكان الاولى ان يقول ثم الجدة للاب أي الجدة التي من جهة الاب فيشمل الذكور وجهه الاناث لكن جهة الاناث مقدمة على جهة الذكور (ص) ثم الاب ثم الاخت (ش) أي ثم من تبه الاب تلي أمه ثم من تبه أخت الطفل تلي من تبه أبيه شقيقة ثم لام ثم لاب (ص) ثم العمه (ش) أي ثم من تبه العمه من قبل الاب سواء كانت أخت الاب أو أخت أبي الاب أو فوق ذلك تلي من تبه أخت الطفل وأسقط المؤلف الخالة من قبل الاب وهي بعد عمه الاب وسواء أخت أم الاب أو أخت أم أبيه وان علت فخفه ان يذكرها قبل قوله ثم هل الخ (ص) ثم هل بنت الاخ أو الاخت أو الا كفاً منهن وهو الاظهر أقوال (ش) أي فان لم يكن للمحضون خالة لا يسهل أو كانت وسقط حقها منهن شرعى قام بها فقيل بنت الاخ شقيقاً أو لاب أو لام أحق بحضنته وقيل بنت الاخت شقيقة أو لاب أو لام أحق بحضنته وقيل هما سواء وهو الاظهر عند ابن رشد لقوله القياس هما في المرتبة سواء ينظر الامام في ذلك فيقضى لآخرهما واكفهما أي من الكفاية لا من المكافاة أقوال ثلاثة وبعبارة أي الاشـد كفاية بقيام الصبي وطعامه وشربه ومضجعه وتنظيف ثيابه وكلام المؤلف فيه اعتراضات انظر نصها في الشرح الكبير (ص) ثم الوصى (ش) أي ثم من تبه الوصى مقدمة على من تبه العصبه في الاناث الصغار وفي الذكور ومطلقاً وله حضنة الاناث

الموافق ترجيح (قوله فقيل بنت الخ) الذي ينبغي قصره على بنت أخ أو أخت لغير أب لان الراجح ان الاخ للاب أو الاخت للاب لا حضنة لهما فبنتهما كذلك (قوله واكفهما) تفسير لقوله اخرزهما (قوله لا من المكافاة) أي المساواة (قوله اعتراضات) أحدها ان المناسب ان يقول أو الكفأى اذ تلوال طبق الثاني جمعه بين آل ومن الداخلة على المفضل وهو شاذ الثالث جمعه منهن مع ان المتقدم شيان وأجيب عن الاول بان الموصوف الشخص وعن الثاني بان من ليست داخلة على المفضل بل هي للتبعيض وهي ومتعلقها حال أي حالة كونه بعضهن أو آل زائدة أو ان من متعلقة بمحذوف مجرد من آل والتقدير أو الكفأى كف منهن وعن الثالث بان الجمع باعتبار كونها شقيقة أو لاب أو لام نأمل ويحجب أيضاً بانه أراد بالجمع ما فوق الواحد واعتراض أيضاً بان حقه التعبير بتردد (قوله مقدمة على من تبه العصبه) أي لان جميع من تقدم على من تبه الوصى ممن له الحضنة اناث وليس فيهن



ذكر سوي أبي المحضون وجميع من تأخر عن الوصي كلهم ذكور وولذلك قال الشارح مرتبة الوصي مقدمة على مرتبة العصبية (قوله فهل له حق في حضانتهم) هذا الإشارة إلى قولين وكل منهما مرجح بدليل قوله وينبغي أن يكون خلافاً في حال أي صفة أي خلافاً بينا على حال وصفة (قوله لا جد لام) هذا كلام المقدمات وهو المعتمد كما هو فاعده وقد تقرر أن كلام ابن رشد أرجح إذا اجتمع مع كلام اللخمي (قوله واختار خلافه) على هذا فمرتبة تلي الجسد للاب أي فيكون بين الاخ وابنه ويجري فيه ما تقدم من أن المراد الجدانية أو ولو بعد (قوله ثم بعد الاخ الجد أبو الاب) تردد ابن رشد هل المراد الجدانية أو ولو علا واستظهر والحاصل أنه بعد الاخ الجد وأما ابن الاخ فبعد الجد قال عجم  
 بغسل وايباء ولا جنازة \* نكاح أخا وابنا على الجد قدم  
 وعقل ووسطه بباب حضانه \* وسوه مع الاتباء في الارث والدم (٣٥٠) والعقل الدية ولا فرق بين كون

العم وابنه دنية أو ولو بعد ومعلوم  
 تقديم الاقرب على الابعد (قوله  
 تغلط الدية عليه) أي تؤخذ من  
 أنواع ثلاثة كما يأتي (قوله وهو  
 المعنى) أي الذكر رأى المعنى  
 للمحضون إذا حضانه لمولة  
 النعمة إذا تعصب فيها ابن عرفة  
 الاظهر تقديمها على الاجنبي أي  
 قياساً على استحقاتها للولاية النكاح  
 (قوله وعصبته من موالى النسب)  
 الاحسن حذف قوله موالى وكان  
 يقول وعصبته من النسب بل  
 الاولى أن يقول وعصبته نسباً ثم  
 ولا فقدر (قوله على المشهور)  
 ومذهب المدونة ومقابلها لابن  
 محرز أنه لاحق للمولى الاعلى في  
 ذلك إذا راح له وعلى قوله فلاحق  
 للأسفل بطريق الاولى بهرام  
 (قوله ثم للام الخ) أي ثم المنسوب  
 للام من حيث الاخوة والعمومة  
 أو نحو ذلك (قوله ويقدم على الذي  
 للاب) أي الذي للام يقدم على  
 الذي للاب (قوله فان تعذر  
 الاقرب) وهو الشقيق انتقل

النكاح وذوات المحارم فان لم يكن ذوات محارم فهل له حق في حضانتهم ابن عرفة وينبغي أن  
 يكون خلافاً في حال فان ظهرت أمانة الشفقة فهو أحق والا فلا والمراد المؤلف بالوصي ما يشمل  
 مقدم القاضي والظاهر أن وصي الوصي كهو ورعا فيسده ما مر في الكلام على أولياء  
 النكاح (ص) ثم الاخ ثم ابنه ثم العم ثم ابنه لا جد لام واختار خلافه (ش) أي فان لم يكن  
 وصي ولا أحد ممن ذكر قبله أو كان سقط حقه من الحضانه فان الاخ مقدم ويستحق الحضانه  
 ويقدم الشقيق على غيره كما يأتي ثم بعد الاخ الجد أبو الاب ثم بعده ابن الاخ ثم بعده عم  
 المحضون فان لم يكن فابن عم المحضون وأما الجد من جهة الام فانه لا يستحق الحضانه نص عليه  
 ابن رشد واختار اللخمي خلاف هذا وإن له حقاً في الحضانه لأن له حناناً وشفقة وتغاط الدية  
 عليه وقد قدموا الاخ للام على الاخ للاب والعم مع عصبتهما (ص) ثم المولى الاعلى ثم  
 الأسفل (ش) أي ثم يلي مرتبة العم وابنه وهما آخر عصبه النسب المولى الاعلى وهو المعنى  
 بكسر التاء وعصبته من موالى النسب ثم المولى الأسفل على المشهور ومذهب المدونة وهو  
 المعنى بفتح التاء وصورته انسان انتقل اليه حضانه وهو مولى أعلى فوجد قدم له عتيق  
 فان الحضانه تنتقل لعتيقه وانظر هل لعصبه الأسفل نسباً حضانه أم لا (ص) وقدم الشقيق  
 ثم للام ثم للاب في الجميع (ش) يعني أن جميع ما مر من مراتب الحضانه الشقيق ذكراً  
 أو أنثى يقدم فيها على الذي للام ويقدم على الذي للاب فان تعذر الاقرب فان الحضانه  
 يستحقها بعده من هو أدنى منه مرتبة ولا ينتقل الحق للسلطان وقوله في الجميع أي في جميع  
 المراتب التي يدخلها الشفاعة وعدمها احتراماً من الاب والجد والوصي والمولى ونحوهم (ص)  
 وفي المتساويين بالصيانة والشفقة (ش) يعني أنه قد تقدم أن الشقيق يقدم على غيره إذا  
 اختلفت المرتبة فان اتحدت كعتيق وعمين مثلاً فيقدم من هو أقوى شفقة وخناناً على  
 المحضون ويقدم الاسن على غيره لانه أقرب الى الصبر والرفق من غيره فان تساوا بالظاهر  
 القرعة فان كان في أحد هما صيانة وفي الآخر شفقة فالظاهر تقديم ذي الشفقة كما يفهمه كلام  
 الرجاء ولما كانت الحضانه كما قال القرافي تقترى وفور الصبر على الاطفال في كثرة  
 البكاء والتضجر من الهيات العارضة للصبيان وفريد الشفقة والرفقة الباعث على الرفق  
 بالمحضون فلذلك فرضت على النساء لأن علوهم الرجال تمنعهم الانسلاخ في اطوار الصبيان

للأبعد وهو ما بعد الشقيق وقس عليه ولكن المعتمد أنه لاحق للاخ للاب ولا الاخت

وما  
 للاب (قوله ولا ينتقل الحق للسلطان) الظاهر ما لم يوجد واحد من تقدم فاذا تعذر فيقدم السلطان من يحضنها (قوله احتراماً من  
 الاب والجد الخ) أي فلا يقال في هؤلاء قدم الشقيق (قوله وفي المتساويين الخ) عطف على مقدر يدل عليه المعنى وهو وقدم في المختلفين  
 بالشفقة وفي المتساويين بالصيانة والصيانة غير الشفقة فالعطف مغاير فالمراد باحدهما (قوله وفور الصبر) أي عظيم الصبر (قوله في كثرة  
 البكاء) أي بسبب كثرة البكاء (قوله والتضجر) أي تضجر الحاضن وقوله من الهيات أي الأحوال العارضة للصبيان من كثرة  
 البكاء وغيرها (قوله وفريد الشفقة) معطوف على وفور (قوله والرفقة) عطف مرادف (قوله تمنعهم الانسلاخ) أي الدخول وقوله في  
 اطوار أي أحوال الصبيان من كثرة البكاء وغيرها



(قوله من التكلف) تحمل المشاق في القيام بشأنهن (قوله في المعاملات) أي معاملة الحاضن للمحضون في حفظ شأنه وقوله وملا بسنة  
 الاقدار من جملة المعاملات (قوله وتحمل الدناءة) هي ملا بسنة الاقدار (قوله المحصلة لذلك) أي لو فور الصبر (قوله لمن به طيش) أي  
 عنده خفة عقل تحمله على التعسف في الامور وارنكاب الامر الذي لا ينبغي (قوله وبهذا) أي وبهذا التعميم المؤيد لما نقل المصنف  
 ويقولنا وانما اقتصر على الانثى لانها الاصل سقط ما قبل وحاصله ان بعضهم قال اذا كان الحاضن ذكر لا يشترط فيه الكفاية وذلك  
 لان المصنف قال وشرط الحاضن العقل والكفاية فهم بعضهم ان شرط الكفاية انما هو في الانثى لقول المصنف لا كمسنة وأما الذكر  
 فلا يشترط فيه الكفاية لانه اذا كان عنده من يحضن تصح منه الحضانة وحاصل الرد عليه ان شرط الكفاية لا بد منه مطلقا كان  
 الحاضن ذكرا أو أنثى وانما اقتصر على الانثى لانها الاصل الا ان قضية ذلك الجواب ان الصحيح انه لا حضانة للذكر المسن ولو كان عنده  
 من يحضن كما هو قضية كلام ابن رشد في الباب ولكن الذي يفيد كلام شارحنا اعتماد خلافه وهو ان محل كون الانثى المسنة  
 والرجل المسن لا حضانة له مالم يكن عنده من يحضن قال عجب واعلم ان هذه (٣٥١) الشروط شروط لاستحقاق الحضانة اذا كان

يحصل بفقد هاضم وبالمحضون  
 وان كان لا يحصل بفقد هاضم  
 المحضون فهي شروط لمباشرة  
 الحضانة فالمجزم ونحوه لا يستحق  
 الحضانة ولو كان المباشم لها عنده  
 غيره لاحتمال اتصاله بالمحضون  
 فيحصل له الضرر وأما المسن الذي  
 له من يحضن فانه يستحق الحضانة  
 (قوله لان الذكر لو كان مسنا الخ)  
 وعلى هذا فالانثى اذا كانت مسنة  
 تسقط حضانتها الا انك قد علمت  
 ان الصواب خلافه وبعد هذا  
 كله اذا تاملت تجد كلام الشارح  
 صحيحا وذلك لان شأن الحاضنة  
 الانثى انها التي تباشر الصبي وقد  
 اشترطنا في الذكر ان يكون عنده  
 من يحضن فحينئذ لا حاجة لاشتراط  
 ان يكون الذكر فيه الكفاية بل  
 ولو كان عاجزا لان الحاضن حقيقة  
 المرأة التي تحضن (قوله أي نفس  
 مسنة) هذا جواب ثان والمناسب  
 ان يأتي به على نسق انه جواب ثان  
 فيما تقدم فيقول وانما اقتصر على  
 الانثى لانها الاصل أو ان المراد

وما يليق بهم من التكلف في المعاملات وملا بسنة الاقدار وتحمل الدناءة انتهى شرع  
 في صفاتها المحصلة لذلك بقوله (ص) وشرط الحاضن العقل (ش) أي وشرط الشخص الحاضن  
 ذكرًا كان أو أنثى العقل فلاحق في الحضانة لمجنون ولو غير مطبق ولان به طيش وانما اقتصر  
 على الانثى في قوله (لا كمسنة) لكونها الاصل في باب الحضانة قال في التوضيح لمن يستحق  
 الحضانة شروط أولها العقل الخ ومن من صيغ العموم وبهذا سقط ما قبل انه اقتصر  
 على الانثى لان الذكر لو كان مسنا وعنده من يحضن كما هو الشرط فيه لا يسقط حقه وأدخلت  
 السكاف العمى والخرس والصمم ومن شرط الحاضن أيضا عدم القسوة فن علم منه ذلك قدم  
 عليه الابدع والاجنبى (ص) والكفاية (ش) يعني انه يشترط في الحاضن أيضا ان يكون فيه  
 كفاية للقيام بالطفل وبأموره فالعاجز لا يكون حاضنا ولهذا قال (لا كمسنة) يعني ان من بلغت  
 من السن مالا تقوم معه بأمور المحضون لا يشقة كبرت ستين سنة فصاعدا فان حقها يسقط  
 فقوله لا كمسنة عطف على مقدار أي ثبتت الحضانة للقادر لا كمسنة أي أقعد هال السن والافلها  
 الحضانة وقوله لا كمسنة أي نفس مسنة ليشمل الذكر (ص) وحز الميكان في البنت يخاف  
 عليها (ش) أي ومما يشترط أيضا في حق الحاضن ان يكون الميكان الذي يسكن فيه بالنسبة  
 الى البنت حرزا مصونا ان كان يخشى على البنت الفساد فالصبي والبنت التي لم يبلغا سنًا يخاف  
 عليهما الفساد لا يشترط فيهما ذلك قوله يخاف عليهما حال من البنت ثم يحتمل ان يكون حالا  
 مقارنة وان يكون حالا مقدرة منتظرة وقوله يخاف عليهما أي الفساد اذا بلغت حد الوطء أو  
 سرقة مالهام مثلا فلا بد من الامن على النفس والمال ولا خصوصية للبنت بذلك بل وكذلك  
 الصبي حيث يخاف عليه كما استقرأه ابن عرفة من كلام المدونة وأولا وآخر (ص) والامانة (ش)  
 يعني ان الحاضن من حيث هو ولو كان أباً أو أمًا يشترط فيه ان يكون مأمونا في نفسه فرب أب  
 شريب يذهب يشرب ويترك ابنته ويدخل عليها الرجال فيأخذها منه الابدع (ص) وأثبتها (ش)  
 يعني ان الحاضن اذا ادعى عليه انه غير مأمون وانه يخشى على المحضون منه الفساد وقال  
 الحاضن بل أنا مأمون ومن أهل الخير والدين والصيانة فعليه ان يثبت ذلك لانه صار مدعيا

بقوله لا كمسنة أي نفس مسنة فتشمل الذكر والانثى (قوله لا يشترط فيهما ذلك) أي ولا يشترط ذلك الا اذا بلغا حد الفساد (قوله  
 وان يكون حالا مقدرة منتظرة) الاولى اسقاطه لانه على ما تقدم مما قلناه من المعنى لا تكون الحال الامتقار وقوله اذا بلغت الخ هذا  
 يناسب كونه حالا منتظرة ومقدرة هو معنى منتظرة وقد تقدم ما فيه وقوله أو سرقة مالهام معطوف على الفساد (قوله والامانة) أي في  
 الدين فقط لا دنياه وان كان ذلك حقيقة مثلا يصير قوله ورشدنا (قوله شريب) أي كثير شرب الخمر (قوله وأثبتها) هذا  
 يدل على حمله على عدم الامانة واليه ذهب ابن الهندي وغيره ذهب الى حمله على الامانة وهو الراجح قال المتيطي الواجب ان يحمل  
 على الامانة فلا يكف بینه بها حتى يثبت عليه غير ذلك أي عدم الامانة (قوله لانه صار مدعيا) أي مدعيا للامانة وقوله جريا على  
 القاعدة أي لاجل الجريان على القاعدة هي من شأن المدعى ان يثبت ما ادعاه وقوله اذا الاصل في الناس الجرحه تعيل بقوله فعليه ان



ثبت الخ أي إنما كان عليه ان ثبت ما ذكر لان الأصل الخ وان المدعى من ادعى خلاف الظاهر ومدعى الأمانة مدعى خلاف الظاهر (قوله اذا الأصل في الناس الجرحه) هذا أحسن مما في عب وحاصل ما فيه ان الأصل في الناس الأمانة ما لم يدع عليهم بخلافها فيكون الأصل فيهم الجرحه فعليهم اثباتها (قوله أي ثبت كل شرط نوزع فيه) أي الا العقل ومثله يقال في الشرط الأتية ان نوزع في شيء منها (قوله مضر) أي رؤيته أو يرحمه ولو كان عنده من يحضن لاحتمال اتصاله بالمحضون (قوله والجرب الدام والحكة) والفرق بينهما كما في شرح شب ان الجرب يدعى والحكة لا تدعى اه (أقول) فعليه يكون قوله الدام وصفا كاشفا (قوله جميع العاهات) الشاملة للبرص وغيره من كل عاهة يخشى حدوثها بالطفل (قوله والمراد به هنا نفع منه) حاصله ان الرشد ينقسم قسمين الاول حفظ المال مع البلوغ الثاني حفظ المال فقط والمراد (٣٥٢) به هنا نفع مخصوص الذي هو حفظ المال فقط وقوله وان كان الواو للحال

ولو قال والمراد أي نوع وجد كفي لصح المعنى ثم ما ذكرنا من ان الرشد ينقسم قسمين والمراد نوع منه وهو حفظ المال فقط بعلم ان قولهم الرشد حفظ المال مع البلوغ أي بحسب الاغلب وهو اذا الشارح انه لو عرف حمل الرشد على الفرد الكامل وهو حفظ المال مع البلوغ مع انه ليس بشرط (قوله لان الصغير قد يكون معه حفظ) أي للمال وقوله يحضن أي ان الذكر البالغ يحضن المحضون الصغير مع حضائنه للصغير ذي الحفظ فيكون الاعلى والمتوسط مشتركين في حضائنه الاسفل حضائنه الكبير من حيث الحفظ للذات والصغير من حيث حفظ المال (قوله وبهذا الخ) أي بما تقدم من ان المراد نوع من الرشد \* (تنبيه) \* شمل كلام المصنف الاثنى فيشترط فيها الرشد فلا حضائنه لسفيهة وحاصله ان السفيه اذا كان له ولي فانه يحضن وأما اذا لم يكن له ولي فلا حضائنه له (قوله وضمت ان خيف)

جريا على القاعدة اذا الأصل في الناس الجرحه ولو أراد جميع شروط الحضائنه كما قال البساطي لآخره عن الجميع ولكن الحكم ان لا بد ان يثبت جميع الشروط أي يثبت كل شرط نوزع فيه منها (ص) وعدم كذا مضر (ش) يعني وما يشترط في الحاضن ان يكون سالما من البرص المضر بالمحضون وان يكون سالما من الجذام المضر بالمحضون خفية هالما لا يمنع وبعبارة أدخلت السكاف البرص المضر والجرب الدام والحكة وذكر صاحب اللباب ما فيه ان المراد بقوله كذا مضر جميع العاهات التي يخشى حدوث مثلها بالولد وظاهر قوله وعدم كذا مضر ما اذا كان بالمحضون ذلك أيضا اذ قد يحصل بانضمامها زيادة في جذام المحضون وبرصه وتقدم في بحث العيوب ما يفيد (ص) ورشد (ش) تقدم انه قال وشرط الحاضن العقل وعطف هذا عليه اذ يصح عطف الشكره على المعرفة أي وشرط الحاضن أيضا رشد والمراد به هنا نفع منه وهو حفظ المال وان كان غير بالغ لانه كالبالغ في انه له الحضائنه على الراجح كما ذكره أبو الحسن لان الصغير قد يكون له حفظ ويكون من يحضنه يحضن معه المحضون الصغير ولهذا انكره ولم يعطفه معروفا كالشروط السابقة وبهذا يسقط قول الجاوي كان الاولى تعريفه كالشروط التي قبله لتلايس سبق للنظر انه عطف على كذا مضر من غير تأمل (ص) لا اسلام وضمت ان خيف لمسلمين وان مجوسية أسلم زوجه (ش) يعني ان الحاضن لا يشترط فيه أن يكون مسلما بل يصح ان يكون كافرا قال في المدونة وللذمية اذا طلقت أو المجوسية يسلم زوجه أو ثأبي هي من الاسلام فيفرض بينهم ما من الحضائنه مالم يسلمه ان كانت في حرز وتؤمن أن تغذيهم بخمر أو خنزير وان خيف ان تفعل معهم ذلك ضمت الى ناس من المسلمين ولا ينتزعون منها الا أن تبلغ الجارية وتكون عندها في غير حرز وبعبارة وضمت أي الحاضنه بطريق الاصاله أو العروض كأن يكون الحاضن جدا مثلا وعنده أنثى تحضن في الحقيقة ليست الحضائنه الا للاثنى لانه يشترط للذكر ان يكون عنده من يحضن من الاثنا وبهذا سقط الاعتراض عليه بانه أنثى الصغير تبع للمدونة (ص) ولذا كرم من يحضن (ش) يعني ان الحاضن اذا كان ذكرا فانه يشترط في حقه ان يكون له أهل يتولون المحضون من سرية أو زوجة أو مستأجرة أو متبرعه بذلك لان الذكر لا يصبر على ما تصبر عليه النساء من أحوال الاطفال كأم

أي الضم وقت الخوف عليه لاقبله والجمع ليس شرطا بل يكفي ان يضم لمسلمة واحدة (قوله وان مجوسية) ويشترط مبالغة في استحقاق الحضائنه لافي الضم اذ لا تأتي المبالغة ابن عرفة فيها للام الحضائنه وان كانت مجوسية (قوله من الحضائنه) بيان لما من تقديم البيان على المبين بفتح الياء (قوله الا أن تبلغ الجارية) أي تبلغ حد الوطء (قوله بطريق الاصاله أو العروض الخ) حاصله انه اعترض على المصنف في قوله وضمت بان الاولى وضمت الحاضن أعمن من كونه ذكرا أو أنثى فأجاب تبانه انما أنثى الصغير تبع للمدونة وحاصل جواب شارحنا انه انما أنثى الصغير بالنظر لان يراد الحضائنه أصالة أو عروضا وهي الثأبة عن الذكركان يكون الحاضن جدا وعنده أنثى الخ (قوله بانه انما أنثى) متعلق بمحذوف والتقدير يسقط اعتراض المجاب عنه بانه انما أنثى الصغير الخ (قوله ولذا ذكر الخ) في العبارة حذف والتقدير وشرط للمحضن الذكركروا لاثنى العقل وشرطه للذكر أي بالنسبة لما اذا كان الحاضن ذكرا من يحضن أي وجود من يحضن عنده (قوله من يحضن) أي يصلح للحضائنه وقوله من مربية الخ أي مستوفية للشرط



(قوله ولو في زمن الحضانة) أي ولو صار محرماً في زمن الحضانة بعد أن كان قبل ذلك غير محرراً (قوله وللا نثي الخ) محل كلام المصنف أن لم يكن في نزعها ضرر عليه والام تسقط (قوله بل يطلب الذكراً غيرها) الكلام فيما إذا كانت التي تحضن للذكراً أجنبية وتزوجت فلا ينافي أن زوجته تحضن له إلا أن يقال حيث كان يطلب الذكراً غيرها فقط سقطت حضانتها أي العارضة (قوله وتسراً لامة كالدخول) فإذا كانت الحاضنة أمة ثم أن سيدها وطناً بعد طلاق زوجها أو موته فإن حضانتها تسقط بخلافه هذا الكلام يفيد أن الحضانة حق للمحضون ويأتي أن المشهور أنها حق للحاضن كذا كره بهرام عند قوله وللحاضن الخ (قوله إلا أن يعلم من انتقلت له الولاية) أراد بالولاية الحضانة وإن كان خلاف المتبادر (قوله فلا تسقط حضانتها) بل تكون الحضانة لها قال بعض الأشيخ وهو مشكل كيف وقد قلنا أن قوله وللا نثي الخ يفيد أنه حق للمحضون وكون ذلك حقاً له يقتضي الانتقال لمن كان بعد السكينة كالوأسقطتها بالكلية لأنه إذا أسقط من له الحضانة حقه انتقل (٣٥٣) لمن بعده وهو الذي به العمل والنقل يتبع وإن أشكل وقد نقل ذلك تحت

ويشترط في الحاضن الذكراً أن كانت المحضونة أنثى تطبق الوطاء أن يكون محرماً لها ولو في زمن الحضانة بأن يتزوج أم المحضونة في زمن اطاعتها والافلا حضانة له في زمنها ولو كان مأموماً إذا أهل عند مالك وأجازة أصبح ذكراً في الذخيرة (ص) وللا نثي الخ لو عن زوج دخل بها (ش) أي ومن شروط الحاضنة إذا كانت أنثى أن تكون خالية عن زوج دخل بها وانما سقط حقها حيث دخل بها الزوج لاستغفارها بالزوج عن الطفل ولهذا اشترط في السقوط الدخول إذ قبله لم يحصل اشتغال عن الولد فليس الدعاء للدخول كالدخول وهذا في الأنثى التي تحضن لاستحقاقها الحضانة وأما من تحضن للذكراً فإن الحضانة لا تسقط فيها بذلك بل يطلب الذكراً غيرها وتسراً لامة كالدخول بالزوجة كما مر (ص) إلا أن يعلم ويسكت العام (ش) مستثنى من المفهوم أي فإن لم تحل عن زوج دخل بها سقطت حضانتها وانتقلت لمن يليها في المرتبة إلا أن يعلم من انتقلت له الولاية بدخول الزوج ويسكت العام فلا تسقط حضانتها وبعبارة أي إلا أن يعلم من له الحضانة بعد المتزوجة كذا كره أبو الحسن وت وجعل الشارح ضمير يعلم للولي وفيه نظر والمراد بعلمه علمه بالدخول وبالحكم فلو جهل واحداً منهم لم يسقط حقه والعام محسوب من يوم العلم المسقط (ص) أو يكون محرماً أو لا حضانة له كالخال (ش) يعني أن الحاضنة إذا تزوجت بشخص هو محرر للمحضون فإن حضانتها لا تسقط وسواء كان هذا المحرم ممن له حضانة كالم والجد للاب أو كان ممن لا حضانة له كالخال والجد للام فقوله وإن بكسر هـ جزء أن مبالغة في المحرم أي فلا يسقط حقها إذا تزوجت به فن باب أولى في عدم الاسقاط إذا تزوجت بمحرر له الحضانة (ص) أو وليا كابن العم (ش) أي وكذلك تبقى حضانتها إذا تزوجت بولي حضانة وإن لم يكن محرماً بأن تكون له حضانة ولو بعد كد كابن العم تزوجه حاضنة غير الام والجدة ممن لا يصير دخوله محرماً والمحضون ذكراً وليس له حاضنة أقرب إليه منها فارغة من زوج والمراد بالولي من له ولاية على الطفل ولاية مال أو ولاية حضانة \* ولما فرغ من الكلام على بقاء الحضانة مع الزوج القريب محرماً وغيره شرع في

والاشيخ وهو مشكل كيف وقد قلنا أن قوله وللا نثي الخ يفيد أنه حق للمحضون وكون ذلك حقاً له يقتضي الانتقال لمن كان بعد السكينة كالوأسقطتها بالكلية لأنه إذا أسقط من له الحضانة حقه انتقل (٣٥٣) لمن بعده وهو الذي به العمل والنقل يتبع وإن أشكل وقد نقل ذلك تحت

(٤٥ - خرشي ثالث) الشيخ سالم وقال عجب لافرق بين كون المحضون ذكراً أو أنثى لكن يشترط فيها إذا كانت أنثى مطبقة أن يصير بتزوج الحاضنة محرماً لها كابن عم لها فيتزوج أمها بخلاف خالتها الحاضنة فتزوج ابن عم لها فيمنع منها قاله اللخمي ويكون حاصل ذلك أن قوله أو يكون محرماً أي بالاصالة ويكون قوله أو ولياً أي ليس محرماً بطريق الاصالة بل تارة تعرض له المحرمية كما لو تزوجت الام بابن عم المحضون وتارة لا كما لو تزوجت خالته بابن عم المحضون (قوله وليس له حاضنة أقرب الخ) وأما لو كان له حاضنة أقرب الخ فتستحق كما إذا كانت أم الام متزوجة ابتداء حين تزوجت الام ولم تحضن الولد واستحققت الحضانة الخالة حيث لا جدة فتزوجت بابن العم فتأيت الجدّة فإن الحضانة تنتقل لها ولا يعارض هذا قوله الآتي ولا تعود بعد الطلاق لأنه فيمن يقرر لها حق فيها أو سقط بالنكاح كما يشعر به لفظه الآتي لافين لم يقرر لها حق فيها ابتداء (قوله على بقاء الحضانة) أي للحاضنة المتزوجة لأن الحاضن الزوج كما قد تبوهم (قوله محرماً وغيره) أي المشار إليه بقوله أو ولياً كابن العم



(قوله صوابه أن يقول عند بد لها) بل إنما قالت المرضعة أرضعه عندى أو عند أمه فالمدار على كون المرضع لم يرض بالرضاع عند من انتقلت لها الحضانه فان الحضانه تستمر للام (قوله اذ فى هاتين الصورتين الخ) نقول وفرض المصنف فيما اذالم تنتقل الحضانه عن الام فهذا التعديل لا يفيد شيئا ويجب بأن المراد لم تثبت شرعا لغير الام أى وفرض المصنف تثبت شرعا لغير (قوله أو عاجزا) أى أو غائبا نعم نصح وكالته اذا كان ذكر لمن (٣٥٤) يباشرها فيما يظهر وهل الاثنى كذلك أولا لانه من الاعمال البدنيه (قوله ولا

ينترع منها) أى لان بقاءه مع أمه ولو مستزوجه أرفق به وأصلح من كونه عند أبيه العبد لان العبد لا يملك نفسه فكيف يحضن (قوله وظاهره الخ) الا أنه وان كان ظاهره ذلك يقيدها اذا لم يكن العبد قائما بأمر ماله فان كان كذلك فان حضانه ولده تنتقل اليه بتزويج أمه كما يفيد كلام الشارح (قوله ثم نعم كلام اللخمي سادسه المسائل) اعلم أن أولها قوله أو لا يقبل الولد غير أمه وآخرها قوله وفى الوصيه قولان فان قلت انها سبعة قلت ان اللخمي لم يذكروا المصنف أو كان الاب عبد او هى حرة قدبر (قوله سادسه المسائل الخ) هى ما أشار لها اللخمي فى التبصره بقوله ويصح بقاء حق المرأة فى الحضانه وان كان الزوج أجنبيا وذلك فى ست مسائل أن تكون وصيه على خلاف فى هذا الوجه أو يكون الولد رضيعا لا يقبل غيرها أو يقبل غيرها وقالت الظاهر لا أرضعه الا عندى لان كونه فى رضاع أمه وان كانت ذات زوج أرفق به من أجنبية يسلم اليها وان كانت الظن ذات زوج كان أبين أو كان من اليه الحضانه بعدها غير مأمون أو عاجزا عن الحضانه أو غير ذلك من الاعذار أو يكون

الكلام على بقاءها مع الزوج الاجنبى وهو كما قال اللخمي يصح بقاء حق المرأة فى الحضانه وان كان الزوج أجنبيا فى ست مسائل أولها قوله عاطفا على المستثنى من قوله الا أن يعلم الخ (ص) أو لا يقبل الولد غير أمه (ش) يعنى أن الام اذا تزوجت برجل أجنبى من المحضون ولم يقبل الولد غير أمه فانها تبقى على حضانتها ولو قال أو لا يقبل غير الحاضن لكان أشبه ل (ص) أو لم ترضعه المرضعة عند أمه (ش) مراد المؤلف بهذا ان الحضانه اذا انتقلت عن الام بتزويجها بأجنبى مثلا لغيرها والمحضون رضيع وأب المرضع أن ترضعه عند من انتقلت الحضانه لها وقالت لا أرضعه الا فى بيتي ورضيت الام بأن ترضعه فى منزلها أو قالت المرضع أنا أرضعه فى بيت أمه ولا أرضعه عند من انتقلت لها الحضانه فان الحق فى الحضانه للام فان قلت كلام المؤلف لا يفيد هذا وانما مفاده ان الام اذا تزوجت وانتقلت الحضانه لمن بعدها وأب المرضع أن ترضعه عند أمه فان حضانتها لاهمه ولورضيت المرضع أن ترضعه عند من انتقلت الحضانه لها وليس كذلك أجيب بأن فى كلام المؤلف حذف مضاف أى عند بدل أمه لكنه لا دليل عليه فعبارة غير صواب ولذا قال ابن غازى صوابه أن يقول عند بدل لها فيعود الضمير على الام المتقدمه والمراد بيد لها من انتقلت لها الحضانه بعدها بتزويجها كما فرضها اللخمي ولا يصح حمل كلام المؤلف على ما اذالم تنتقل الحضانه عن الام بتزويجها لعدم وجود حاضن أو لوجوده متصفا بما منع اذ فى هاتين الصورتين لا تنتقل الحضانه عن الام بحال وأيضا حمله عليها يؤدى الى تكراره مع قوله أو لا يكون للولد حاضن الخ (ص) أو لا يكون للولد حاضن أو غير مأمون أو عاجزا (ش) يعنى ان الحضانه لا تنتقل عن الحاضنه بتزويجها لمن يسقط حضانتها حيث لم يكن للولد بعد حاضن شرعى حاضر أو يكون له لكن غير مأمون أو عاجزا منع به (ص) أو كان الاب عبد او هى حرة (ش) يعنى ان أبا المحضون اذا كان عبدا أو أمه حرة وتزوجت برجل أجنبى من المحضون فان الولد يبقى عند أمه ولا ينترع منها وظاهره سواء كان هذا العبد قائما بأمر سيده فيه كفايه أو لا وهو ظاهر كلام المؤلف هنا وفيما يأتى من قوله وأن لا يسافرولى خ الخ وقوله أو كان الاب عبدا أى والحضانه بعد الام للاب لكونه ليس هناك من يستحق الحضانه قبله فان كان ثم من يستحق الحضانه قبله انتقلت الحضانه له ثم نعم كلام اللخمي سادسه المسائل وهى قوله (ص) وفى الوصيه روايتان (ش) يعنى ان الام أو غيرهما من الحاضنات اذا كانت وصيه على الاطفال وتزوجت برجل أجنبى من الاطفال فهل ينترعون منها التزويجها بأجنبى كغيرها أو يبقوا عندها فى ذلك روايتان عن مالك قال حرة يبقوا عندها ان جعلت لهم بيتا يسكنوا فيه ولما فاطوا معا وما يصلحهم الا أن يحشى عليهم زادى رواية محمد ولو قال فى ايصائه ان تزوجت فانزعوهم فلا ينزعون لانه لم يقبل فلا وصيه لها وقال حرة ينزعوا منها لان المرأة اذا تزوجت غلبت على جل أمرها حتى تفعل ما ليس بصواب وعلى القول بعدم

الولد لا قرابة له من الرجال ولا من النساء قول سخنون فيترك مع أمه اه وأما قول المصنف أو كان الاب عبدا وهى حرة فزادها غير اللخمي (قوله أو غيرهما من الحاضنات) الذى فى النقل خصوص الام فقط فلا يتم ما قاله الشارح وكل من يوافقه (قوله أو يبقوا عندها) الحاصل أن يبقوا عندها فى الموضوعين وقوله يسكنوا فيه وقوله ينزعون آمنه كلها بلفظ المضارع بمحذوف النون فى نسخته جاريا على لغة من يحزم المضارع بغير جازم (قوله غلبت) أى كثرت (قوله وعلى القول الخ) المناسب حذفه وذلك لأن هذا الخلاف جار على القولين وذلك لان المعنى اذا أوصى رجل لأجنبيه فلها الحضانه ثم اختلف فقيل فى مرتبة الاب فهى بعد

السقوط



الحالة ونحوها أو في مرتبة الام فتقدم على الجدة (قوله فهمي في مرتبة الاب) هو اظاهر لانه الذي اوصى بها (قوله وعكس كلام المؤلف الخ) أقول العكس من حيث ان كلام المصنف في حاضنة وصية تعلقت بغير وصي وهو زوجها التي تزوجت به وهذا العكس في حاضنة غير وصية تعلقت بوصي وهو زوجها الذي تزوج بها ثم نقول وهذا الكلام أصله لتت فقال محشيته هذا وهم منه رحمه الله لان كلام ابن القاسم في فرض المصنف لا في عكسه ونحوه قول ابن عرفة سمع ابن القاسم في الوصايا ان تزوجت الام الوصي وجعلت الولد في بيت بنفقتهم وخادمهم لم ينزعوا وروى محمد ولوقال في ايصاله ان تزوجت فانزعوهم لانه لم يقل فلا وصية لها وروى أشياخي الا ان يخاف ضيعتهم اه فانه في كبره استدلل بكلام ابن عرفة هذا على عكس السابقة توهم ان الوصي في كلامه مفعول تزوجت وليس كذلك بل هو نعت للام كإيدل عليه كلامه آخر اه (قوله وأن لا يسافر ولي حر) قال المصنف في توضيحه وانما سقطت الحاضنة بهذا السفر لان نظر الولي لولييه عام ونظر الام اغما هو في امور خاصة فكان تحصيل ما ينظر فيه الولي أولى من تحصيل ما ينظر فيه الام ولهذا كان الوصي مقدما على الاولياء اذا اراد سفر بالمحزون واذا كان للولد وليان وهما في التعدد سواء وسافر أحدهما فليس له الرحلة بالولد والمقيم أولى ببقاء الولد مع أمه وكذا ان لم يكن له أم لانه (٣٥٥) هو المقدم في نكاحها ان كانت أنثى وقوله وأن

لا يسافر أي يريد سفر (قوله عن ولد) أي عن موضع ولد كراو أنثى أو عن بمعنى الباء أي يريد سفره وليس ثم ولي حاضن يساويه في الدرجة فتسقط حضانه الحاضن فان وجد مساويه درجة كهم لم تسقط حضانتها لمريد السفر (قوله أي وشرط ثبوت الحضانه) أي للحاضن ذكر كرا كان أو أنثى ولا ينافيه تأنيث الضمير من قوله تسافر هي لانهم يفرضون الكلام في الانثى لما مر من ان الغالب كون الحاضن أنثى (قوله والمقدم الخ) قال عج بعد تلك العبارة ولا يخفى انه بقي من أولياء المال الحاكم قاله بعد عبارة الشارح فانها للشيخ سالم (قوله وولي العصبية) أي اذا فقد ولي المال حاصله ان ولي المال

السقوط فهمي في مرتبة الاب وقيل الام بتمه عكس كلام المؤلف لو تزوجت الحاضنة بالوصي عليهم وجعلتهم في بيت بنفقتهم وخادمهم لم ينزعوا منها قاله ابن القاسم (ص) وأن لا يسافر ولي حر عن ولد حر (ش) أي وشرط ثبوت الحضانه أن لا يسافر ولي حر عن ولد حر ولو رضيع اسفر نقلة ستة برد فان سافر الولي السفر المذكور كان له أن يأخذ المحزون من حاضنته ويقال لها اتبعي ولدك ان شئت ولا يأخذها ان سافر لغير سكنى كإتأتى والمراد بالولي أعم من ولي المال وهو الاب والوصي والمقدم وولي العصبية كانت العصبية سببا كالعتق وعصبته أو نسباً فاذا اراد المولى السفر المذكور بالمحزون فله أخذه من الحضانه واحترز بقوله ولي حر عماله كان الولي للمحزون عبداً أو اراد السفر فانه لا يكون له أخذه معه ويبقى عند أمه لان العبد لا قرار له ولا مسكن واحترز بالولد الحر من الولد العبد اذا سافر وليه لا يأخذه معه لان العبد تحت نظر سيده سفره وحضره وقوله ولد لا مفهوم له أي عن محزون وقوله (وان رضيعا) مبالغة في المفهوم أي ان سافر الولي الحر عن الولد الحر السفر المذكور سقط حقها من الحضانه ويأخذها وليه معه ولو كان الولد رضيعا على المشهور بشرط أن يقبل الولد غير أمه ومثل الام غير هاهن له الحضانه (ص) أو تسافر هي (ش) يعني وكذلك يشترط في حضانه الحضانه أن لا تسافر عن بلد الولي الحر عن المحزون الحر فان سافرت السفر المذكور سقطت حضانتها (ص) سفر نقلة لا لتجارة (ش) هذا راجع لسفر الحاضن وسفر الولي أي وشرط سفر الحاضن المسقط حضانتها أو سفر الولي الموجب لأخذ الولد من حاضنته أن يكون سفر نقلة وانقطاع فان كان سفر تجارة ونزعة فلا تسقط حضانه الحاضن بسفره بل تأخذه ان قرب الموضع

الاب والوصي والمقدم فقط وأما هنا فشمّل ما ذكره وشمّل ولي المحضونه وما قاله الشارح قول الشيخ سالم وهو صواب ففيها ثم العممة ثم بنات الاخ ثم العصبية والاولياء هم العصبية ومن هؤلاء الاولياء الجد والاخت وابن الاخ والعمة وابن العم ومولى النعمة ثم قالت وكل من خرج من بلده منتقلا سكنه بلداً آخر غير بلد الام من أب أو أحد من الاولياء الذين ذكرنا فله الرحلة بالولد ثم قالت وليس للام أن تنقل الولد من الموضع الذي هو فيه والدمهم وأولياءهم الا ما قرب كالبريد ونحوه فقول الجهوري وما قاله من مخالف للمنقول عن سند فلا يعول على ما قاله اه في غاية القصور وكلام سند الذي نقله لاجه له فيسه فلا نظيل بذكره محشي نت (قوله عماله لو كان الولي للمحزون عبداً) أي سواء كانت الحضانه حرة أو أمه (قوله ولو كان الولد رضيعا) وحديث من فرق بين والدته وولدها بخصوص غير هذا وبغير سائر المسقطات (قوله على المشهور) ومقابله قولان الاول لا يأخذه الا بعد الفطام والاستغناء عن أمه والثاني لا يأخذه حتى يشغر (قوله السفر المذكور) أي ستة برد ويكون السفر سفر نقلة (قوله بل تأخذه ان قرب الموضع) أي كبريد ونحوه كما فاده محشي نت والحاصل انه ان قرب الموضع كالبريد ونحوه تأخذه لان بعد فلا تأخذه وان كان الاخذ لا يسقط الحضانه ولذا قال هج أفاد بقوله لا لتجارة ان الحضانه لا تسقط بذلك ولو بعد السفر وأما حكم السفر ابتداء فيجوز للولي ولا يجوز لها حيث كان بعيدا فعلى هذا فليس للحاضن أن يسافر بالمحزون السفر البعيد سواء كان لنقله أم لا ونص المدونة وليس للام أن تنقل بالولد من الموضع



الذي فيه والدهم وأولياؤهم الا ما قرب كالبريد ونحوه مما يبلغ الاب والاولياء خبرهم ثم ان لها أن تقيم هناك اه وأفاد أولا ما ذكره  
عب ونصه لا تجارة أو نزهة أو طلب ميراث أو نحو ذلك فلا تأخذه ولا يسقط حق الذات الحاضنة بسفرها للتجارة بل تأخذه معها ولو  
بعد باذن أبيه فيها ووصيه في البعيد فان لم يكن أب ولا وصى سافرت به ان خيف بتركها له ضيقة قال ح بل الظاهر وان لم تخف  
عليه اه وحاصله انه ليس للحاضنة أن تسافر الاباذا في القريب والبعيد وله أن يمنعها فان سافرت فلا يسقط حقها والوصى  
كالا ب في البعيد وأما القريب فلها أن تسافر بغير اذنه (أقول) وبعد هذا كله الذي من جلسته التقييد بقرب الموضع فظاهر المصنف  
خلافه وذلك لان مفاد المصنف انه متى كان السفر للتجارة فلها السفر ولو ستة برد بغير اذن وليه أب أو غيره وانه اذا كان أقل من ستة  
برد يجوز لها السفر بغير اذن الولي ولو خمسة برد على غير ظاهر المدونة الا أن نص المدونة المذكور يتبع قنأمله (قوله وحلف) أي  
الولي وان لم يثبت قصد استيطان وكذا الذات الحاضنة تحلف انها تريد سفر تجارة ونحوها يبقى يسدها (قوله وظاهرها الخ) ضعيف  
وقد علمت لفظها (قوله أي مسافة بريدن) أي (٣٥٦) كائنة مسافة بريدن لان مسافة طرف وهو متعلق الخبر ويصح جعل الخبر

ولا يأخذ الولي من حاضنته وقوله (وحلف) أي الولي انه يريد بسفره النقلة وسواء  
كان متهما أو غير متهم وهو راجع للمفهوم أي فان سافر أخذه وحلف وقوله (سته برد) ظرف  
منصوب على الظرفية عاملة يسافر وتسافر فهو شامل لسفر الولي وسفر الحاضنة فالسفر  
الذي يقطع الحاضنة من الولي أو من الحاضنة هو ما كان مقدار ستة برد فأكثر على المشهور  
لا أقل كما يأتي (ص) وظاهرها بريدن (ش) يعني أن ظاهر المدونة أن سفر البريدن يكون  
كافي في قطع الحاضنة اذا سافر الولي أو سافرت الحاضنة والمشهور الاول وقوله بريدن على  
حذف مضاف أي مسافة بريدن فحذف المضاف وبقي المضاف اليه مجرورا والا كان  
الواجب أن يقول بريدان بالالف وأصله وموجب ظاهرها بريدان (ص) ان سافر لا من  
وأم في الطريق ولو فيه بحر (ش) الضمير في قوله ان سافر يعود على الولي والمعنى أنه يشترط في  
السفر الذي يسقط الحاضنة أن يكون الولي سافر بالمحزون الى بلد مأمون وأن تكون  
الطريق مأمنة يسلك فيها بالمال والحريم وسواء كان في الطريق بحر أم لا على المشهور لقوله  
نعالي هو الذي يسيركم في البر والبحر ويقيده هذا بما اذا لم يغلب عطب البحر كما مر في الحج عند  
قوله والبحر كالبريد الا أن يغلب عطبه فقوله ان سافر الخ شرط في مفهوم أن لا يسافر ولي أي فان  
سافر أخذه ان سافر الخ (ص) الا أن تسافر هي معه (ش) أي الا أن تسافر هي أي الحاضنة  
معه أي مع المحزون فلا تسقط حضانتها ولا تمنع من السفر معه ولما كان الضمير في سافر  
وأم من مفرد ما ذكرنا عائد على الولي أبرز الضمير العائد الى الحاضن للمغايرة بين الضميرين وان  
لم يحش اللبس ثم ان الاستثناء من مفهوم أن لا يسافر ولي أي فان سافر سقطت حضانتها الا  
أن تسافر هي معه ولما كان قوله سفر نقلة لا تجارة ستة برد راجعا لسفرهما كان قوله (لا أقل)  
من ستة برد على الاول أو بريدن على الثاني راجعا لهما أيضا فلا يأخذه الولي ولا تترك الحاضنة  
اذا سافر واحد منهما الا أقل مما ذكر (ص) ولا تعود بعد الطلاق (ش) يعني ان الحاضنة اذا

مسافة ويكون نصبه على المخالفة  
على طريقة ابن جني ومن تبعه  
على ما قيل في زيد عندك هكذا  
كتب بعض الشيوخ وفيه نظر  
لان مسافة متصرف فهو مفعول  
به (قوله وبقي المضاف اليه مجرورا)  
هذا خلاف الكثير لان الكثير  
لا يبقى المضاف اليه على جره الا  
اذا كان المحذوف مما لا لهما  
كان معطوفا عليه فنحو  
ولم أر مثل الخير بتركه الفتي  
ولا الشعر بانيه امرؤ وهو طاع  
أي ولا مثل الشعر وهنالا عطف  
لان هنا جملة مستأنفة نحو تريدون  
عرض الدنيا والله يريد الآخرة  
بالجر لان مفهوم الشرط صادق  
بصورتين احدهما عدم مماثلة  
المحذوف للمعطوف عليه وثانيهما  
أن لا يكون معطوفا أصلا كافي  
الآية والمصنف (قوله وأصله  
وموجب) بفتح الجيم أي مقضى

ظاهرها بريدان أي قلت بريدن أو بريدان فقوله بريدان أي أو بريدن على لفظ المصنف ثم أقول سقط  
لا حاجة للفظ موجب لان المعنى الظاهر منها أن المراد بريدان (قوله ان سافر لا من الخ) أي تغلب السلامة في كل من الطريق  
والبلد ولا يشترط القطع بذلك والالم ينزعه الولي وهذا ان الشرطان يعتبران أيضا في سفر الزوج وزوجته ويزاد عليهما كونه مأمونا  
في نفسه وغير معروف بالاساءة عليهما وكون البلد المنتقل اليه قريبا لا يخفى على أهلها خبرها وكونه حرا ونظام الاحكام فيها (قوله على  
المشهور) ومقابلته يشترط في السفر أن يكون برا أو ما اذا كان بحرا فلا يسافر به (قوله هو الذي يسيركم في البر والبحر) وجه الدلالة ان  
السفر في البر والبحر كائنا من الله فلا فرق بينهما (قوله ويقيده هذا الخ) لا حاجة لهذا مع قول المصنف وأمن في الطريق (قوله ولما كان  
الضمير في سافر الخ) روح الاخبار قوله عائد على الولي أبرز الضمير العائد الى الحاضن وحاصله انه لما اختلف الفاعل أبرز فلا يقال كان  
الاولى للشارح أن يقول العائد الى الحاضنة بالتاء (قوله ولا تعود بعد الطلاق) أشعر لفظ العود أن الحضانة كانت واجبة لمن حدث  
لها الطلاق والتزوج وهو كذلك فلو لم تجب لها ابتداء لم يقدم غيرها عليها شرعا وبتمورد ذلك في غير الام ثم طلق تلك الخبر كانت لها



الحضانه حيث أفضت النوبه لها (قوله واذا أراد رد المحضون) أي لمن انتقلت عنه الحضانه أي اذا أراد من انتقلت الحضانه له رد المحضون لمن انتقلت عنه كذا يستفاد من بعض الشراح (قوله كما يدل عليه الخ) فاذا كانت الحضانه انتقلت للجدده لكون الام تزوجت ثم طلقت الام ثم ماتت الجدده فان الحضانه ترجع للام (قوله ويقيدها أيضا بما اذا لم تزوج الحضانه) أي كالمات كانت الحضانه ثابتة للجدده ثم تزوجت باجنبي وانتقلت الحضانه للخاله ثم طلقت الجدده فنقول الحضانه ثابتة للخاله ما لم تزوج باجنبي العمة مثلاً فاذا تزوجت ببن العمة فترجع الحضانه للجدده ومفهومه لو تزوجت بالعم فان الحضانه لا تنتقل عنها للجدده وحاصله انها لو تزوجت الجدده وانتقلت الحضانه للخاله فادامت الخاله لا تزوج أصلاً فلا ترجع الحضانه للجدده ولو طلقت أي الجدده ولو تزوجت الخاله باجنبي سقطت حضانتها ولو تزوجت ببن العمة فلا تسقط حضانتها هذا كله ما لم تطلق الجدده فاذا طلقت الجدده وتزوجت الخاله ببن عم للمحضون فترجع الحضانه للجدده وأولى لو تزوجت باجنبي (قوله لا يقران عليه) كان مختلفا في فساد أو ممتقا على فساد وكان وطؤه يدرأ الحد والاعادت (قوله فانها لا تعود) لان حق الغير قد تعلق به فبغ من العود فلا (٣٥٧) يقال الحد يدر مع العلة وهي هنا اشتغالها بالزوج

وجود أو عدمها فاذا وجد الاشتغال سقط حقها من الحضانه بسبب تزويج كافر وانتقل الحق لمن بعدها ثم طلقت أو مات زوجها فان الحضانه لا تعود لها سواء كانت أم أو غيرهما بل الحق فيها باق لمن انتقلت له واذا أراد رد المحضون فان كان للام فلا مقال للاب في ذلك لانه نقل لما هو أفضل وان كان لاخته فلا بل المنع من ذلك ثم ان قوله ولا تعود الخ أي جبراً على من انتقلت له بتزويجها ما لو سلم لها الحضانه من يستحقها بعدها فانها تعود لها ويقيدها قوله ولا تعود الخ بما اذا لم يموت من بعدها كما يدل عليه قوله أو لموت الجدده والام خالية ويقيدها أيضا بما اذا لم تزوج الحضانه بعدها من تزوجه لا يسقط الحضانه حيث كان غيباً محرم كبن العم على ماض (ص) أو فسخ الفاسد على الاربع (ش) أشار به هذا الى ان الحضانه اذا سقطت حضانتها بالتزويج ثم ظهر ان النكاح فاسد لا يقران عليه وفسخ لذلك وقد دخل بها فانها لا تعود لان فسخ نكاحها كطلاقها من النكاح الصحيح قال ابن يونس وهو الصواب وعبر عنه المؤلف بالاربع جرياً على قاعدة فقوله على الاربع خاص بهذه المسئلة فقط (ص) أو الاسقاط (ش) يعني ان المرأة اذا أسقطت حقها من حضانه ولدها من غير مانع قام بها ثم أرادت أخذه بعد ذلك فليس لها ذلك على المشهور وقوله أو الاسقاط عطف على الطلاق والمراد بالاسقاط السقوط بدليل الاستثناء بعده (ص) الالكمرض (ش) أي الا ان يكون السقوط لعذر كمرض لا تقدر معه على القيام بالمحضون أو عدم لبن أو وجع الفرج أو سفر زوجها بغير طاعة أو رجوع الولي من سفر النقلة فلها أخذه ممن هو بيده بعد زوال هذه الأعذار بان يحث أو رجعت من سفرها أو عاد لبنها بقرب زوالها الا ان تتركه بعد السنة ونحوها فلا تأخذه ممن هو بيده الا بعد موته وانتقاله الى غيره للخصم أو يكون الولد ألف من هو عندها وشق نقلته (ص) أو لموت الجدده والام خالية (ش) يعني ان الام اذا تزوجت ودخل بها زوجها فأخذت الجدده الولد ثم فارق الزوج الام فان للجدده رده اليها ولا مقال للاب

فالنزاع به العمل انه ينتقل لمن يلي مرتبة المسقط ولا يكون الحق لمن أسقط له (قوله والمراد بالاسقاط السقوط) هذا غير مناسب وذلك لان الموجب لعدم أخذها حقها الاسقاط الذي هو فعل اختياري الا ان يجاب بأن المراد بالاسقاط السقوط أعم من أن يكون ناشئاً عن الاسقاط وهو الباقي بعد الاستثناء أو ناشئاً من الله تعالى وهو المستثنى واذا كان السقوط لوحظ من حيث انه ناشئ عن الاسقاط صح ان يقال لان له اختياراً فيه باعتبار سببه الذي هو الاسقاط (قوله أو سفر زوجها) أي وكان تزويجها بذلك الزوج لا يسقط الحضانه لمقتضى من المقضييات المتقدمة (قوله أو رجوع الخ) هذا غير مناسب لان سياقنا في نفس الأعداء من حيث ذاتها وأيضاً لا يناسب قوله بعد زوال هذه الأعذار (قوله بقرب زوالها) مر تبط بقوله بعد زوال هذه الأعذار أي بعد هذه الأعذار بقرب زوال هذه الأعذار أي بان تتركه سنة فأقل فقوله الا ان تتركه مفهوم قرب زوالها (قوله الا ان تتركه بعد السنة) أي فان زالت هذه الأعذار ومكثت سنة وأرادت الرجوع فليس لها ذلك (قوله ونحوها) عبارة عب الا ان تتركه بعد زوال جميع ماض سنة ونحوها في الكثرة اه فاذا علمت ذلك فقوله ونحوها مفهوم بالاولى فلو حذف ماض (قوله أو يكون الولد ألف غيرها) معطوف على تتركه أي الا ان تتركه أو يكون ألف غيرها



(قوله أو تزوجت) إذا كان كذلك فكان الأولى للمصنف أن يقول أولكم موت الجدة وتكون الكف مراعى دخولها على الموت وعلى الجدة وعلى الأم فينفذ ما أشار به بقوله ولا مفهوم الخ فان قلت يمكن تسليط الكف في قوله لكم مرض على ذلك يجعل قوله أولكم موت معطوفا على مرض قلت لا يصح عطفه على مرض لاعادة اللام في تنبيهه على اعتراض المصنف بان المعتمد عدم العود للام عند موت الزوجة (قوله وبعضهم أجاب الخ) حاصله انه اعترض على المصنف بان قوله قبل علمه يفهم منه انه لو كان بعد علمه لاستمر لها الحضانة مع انه تستمر لها الحضانة بعد (٣٥٨) العلم ومضى عام وقد علمت الجواب (قوله فلا فرق بين العام وأقل) أي انه متى

وكذلك اذا ماتت الجدة أو تزوجت والأم خالصة من الموانع فهي أحق من الأب ولا مفهوم للجدة ولا للام ولا للموت بل تزوج الجدة وبقية الموانع المسقط للحضانة كذلك فلو قال أو لكم موت من انتقلت له الحضانة وقد خلى من قبله لكان أشمل (ص) وأولنا بما قبل علمه (ش) يعني ان الحاضنة اذا تزوجت ودخل بها الزوج ثم طلقها أو مات عنها قبل علم من انتقلت الحضانة اليه فانها تستمر للحاضنة ولا مقال لمن بعدها ومفهوم قبل علمه انه اذا علم من بعدها لا مقال له من باب أولى بشرطه وهو مضي عام كإمري عند قوله إلا أن يعلم ويسكت العام فيقيده مفهوم كلامه هنا بما مر وبعضهم أجاب بان ما هنا المانع زال فلا فرق بين العام وأقل وما مر من ان العام مسقط فيما اذا لم يزل المانع وهو أولى (ص) وللحاضنة قبض نفقته (ش) يعني ان الحاضنة أما كانت أو غيرها لها ان تقبض نفقة المحضون وجميع ما يحتاج اليه من أبيه وهو مخاطب بذلك ابتداء بشرطه المتقدم وان أبي فان قال الأب لمن لها الحضانة تبعثي الى المحضون يأكل ويشرب عندي ثم يعود اليك لم يجب لذلك لان في ذلك ضررا على الولد وعلى من هو في حضنته لان الاطفال لا ينضب الوقت الذي يكون فيه وأكلهم متفرق وذلك يؤدي الى الاخلال بصيانتهم واذا قلنا بان للحاضنة قبض ما يحتاج اليه المحضون ثم ادعت تلفه فهل يقبل قولها في ذلك أم لا ومذهب ابن القاسم انها ضامنة إلا أن تقوم بينه على التلف كما مر عند قوله كنفقة الولد الا لينة على الضياع لان الضمان هنا ضمان تامة يقتضي باقائه الينة لا ضمان اصاله (ص) والسكنى بالاجتهاد (ش) اعلم ان مذهب المدونة ان أجرة المسكن كلها على أبي المحضون وعند سحنون انها على الحاضن وأبي المحضون باجتهاد الحاكم بمعنى انه يوزعها عليهم ما فيجعل نصف أجرة المسكن مثلا على أبي المحضون ونصفها على الحاضن أو ثلثها مثلا على أبي المحضون ونصفها على الحاضن أو ثلثها مثلا على أبي المحضون وثلثها على الحاضن أو بالعكس واذا تم هذا فعلى المؤلف الدر في اختياره مذهب سحنون لانه على مذهب المدونة انها على أبي المحضون فلامعنى لقوله بالاجتهاد ويمكن تشبته على مذهبا يجعل قوله بالاجتهاد راجعا لقوله وللحاضنة قبض نفقته وانه غير مرتبط بقوله والسكنى وحينئذ ينبغي تقديمه على السكنى ومعنى الاجتهاد في قبض نفقة المحضون أن الحاكم ينظر في حال الحاضنة وما يليق من اقتضاها كل يوم أو شهر أو جمعة أو نحو ذلك وقوله والسكنى عطف على قبض نفقته وعليه فيحتاج الى حمل قوله (ولا شيء لحاضن لاجلها) على انه لا نفقة للحاضن ولا أجرة حضانة فلا ينافي أن له أجرة السكنى واحتراز بقوله لاجلها عما لو كان هناك سبب غيرها كما اذا كان الولد موسرا وهو محضون لانه الفقيرة فلها أجرة الحضانة لانها تستحق النفقة في ماله ولو لم تحضنه والله أعلم

علم من استحق الحضانة وترك ولم يأخذ بحقه وتأيم من قبلها فترجع الحضانة له ولو أقل من عام ويكون قول المصنف قبل علمه له مفهوم ونقول وهو انه اذا بادر لاخذ حقه فلا تسقط وان لم يبادر تسقط وتثبت لمن زال عنها المانع (قوله وهذا أولى) بل المتعين ووجه الاولوية كما افاده بعض شيوخنا ان الذي انتقلت له لماعلم يحصل المسقط وسكت ولم يأخذ بحقه فهو معرض عن حقه فتستمر الحضانة لمن كانت له اه (قوله وللحاضنة قبض نفقته) اللام بمعنى على أي وعليها قبض نفقته (قوله وجميع ما يحتاج اليه) هو نفس نفقته (قوله وهو مخاطب بذلك) أي بما ذكر من النفقة ابتداء وأما اذا فقد اليسار فلا يطالب بالنفقة أصلا لا ابتداء ولا انتهاء بل على بيت المال (قوله بشرط المتقدم) وهو اليسار (قوله ومذهب ابن القاسم انها ضامنة) ومقابلته لا تضمن (قوله لا ضمان اصاله) أي لانه لو كان ضمان اصاله لضمنته ولو اقامت بينة كالمقترض والمشتري بعد الشراء اللازم (قوله ان أجرة المسكن الخ) الخلاف

و اعلم

انما هو فيما يخص الحاضنة من المسكن وأما السكنى فيما يخص المحضون فعلى الأب اتفاقا (قوله

وانه غير مرتبط بقوله والسكنى) بل يصح وان كان مرتبطا بقوله السكنى من حيث قر به منه وبعده وأجرته التي يعرفها فاذا علمت ذلك فنقول ذكر محشى نت كلاما حاصله اعتماد كلام سحنون قائلا لانه تفسير للمدونة كما عند المؤلف في توضيحه فانه قال والمشهور أن على الأب السكنى وهو مذهب المدونة خلافا لابن وهب وعلى المشهور فقال سحنون تكون السكنى على حسب الاجتهاد ونحوه لابن القاسم في الدمياطية وهو قريب لما في المدونة أي ان على الأب ما يخص الولد من أجرة المسكن بالاجتهاد به قرر كلام المؤلف وهو صواب (قوله فلها أجرة الحضانة) تسمع لانه اذا كان الولد موسرا هو فقيرة فنفقته لازمة له من حيث كونها أمه لا من حيث كونها



أجرة الحضانه كانت قدر أجرة الحضانه أو أكثر أو أقل والله أعلم (قوله تجاذب الحضانه الخ) أى سببتهما وسببها أى طلبتهما وطلبها هذا حقيقة اللفظ وليس مراد الان الواقع أن النكاح طالب لها لا المطلوب لها والبيع بالعكس فاذن أراد به التعلق والمعنى ولما تعلق بالحضانه أمران ولما تبين من ذلك أن النكاح سبب فيها ناسب تقديمه عليها وان البيع مسبب عنها ناسب تأخيرها (قوله قوامه) بالفتح فى القاموس والقوام بالفتح ما عاش به انتهى ويصح ان يقرأ بالكسر والمعنى يتعلق بهما نظام العالم كإستيفاد من بعض كتب اللغة والمعنى عقدان يتعلق بهما معاش العالم وفيه إشارة الى ان النكاح من باب القوت (قوله اذا كانت عينا) أى النفقة بمعنى المنفق وقوله ونحوها أى كالعروض (قوله وهو) أى مابه قوامه ولا يصح ترجيح الضمير للتخصيل (قوله على طريقة المتأخرين من أهل المذهب) وأما طريقة المتقدمين فبالعكس (قوله فى الربع الثانى) وأما الربع الاول فهو ربع العبادات الصلوة وتوابعها والزكاة والصوم وتابعه والحج (قوله والبيع وتوابعه فى النصف الثانى) أى فى الربع الاول من النصف الثانى والاجارة وتوابعها فى الربع الثانى من النصف الثانى وانظر ما وجه كون الوديعة والعارية والمساقاة ونحو ذلك من توابع البيع دون الاجارة والحدود والوقف والهبة والقضاء والشهادة ونحو ذلك من توابع الاجارة دون البيع (قوله وعرفه أحكامه) توضيح لما قبله (قوله لعموم الحاجة) أى الاحتياج اليه أى كثرة الاحتياج اليه (قوله والبلوى) هى نفس الحاجة وكان التعبير عنها بالبلوى إشارة الى مشقة حصوله ومعنى عموم (قوله اذ لا يخلو المكلف الخ) أى وأما الصبي وغيره من المجنون (٣٥٩) فحاجتهما متعلقة بغيرهما ومن غير الغالب يخلو عن البيع والشراء تجرده للعبادة

\* واعلم انه تجاذب الحضانه أمران أحدهما النكاح لانه منشؤها والاخر البيع لان الحاضن عليه حفظ المحضون وله قبض نفقته وتخصيل مابه قوامه بالنفقة اذا كانت عينا ونحوها وهو انما يحصل بالبيع فلذا وضع البيع متصلا بالحضانه فقال

\*(باب) ذكر فيه البيع \*

وهو أول النصف الثانى من هذا المختصر حرى مؤلفه على طريقة المتأخرين من أهل المذهب فى وضعهم النكاح وتوابعه فى النصف الاول وفى الربع الثانى منه والبيع وتوابعه فى النصف الثانى وهو مما يتبعين الاهتمام به وعرفه أحكامه لعموم الحاجة اليه والبلوى به اذ لا يخلو المكلف غالباً من بيع أو شراء فيجب أن يعلم حكم الله فيه قبل التلبس به والبيع والنكاح عقدان يتعلق بهما قوام العالم وقول من قال يكفي ربع العبادات ليس بشئ لان الله خلق الانسان محتاجاً الى الغذاء مقتراً للنساء وخلق له مافى الارض جميعاً ولم يترك سدًى يتصرف كيف شاء باختياره فيجب على كل أحد أن يتعلم ما يحتاج اليه ثم يجب على الشخص العمل بما علمه من أحكامه ويجتهد فى ذلك ويحترز من أهمله له فيمتولى أمر بيعه وشراءه بنفسه ان قدر والا فغيره بمشاورته ولا يتكفل فى ذلك على من لا يعرف الاحكام أو يعرفها ويتساهل فى العمل

عن البيع والشراء تجرده للعبادة وطرحه الدنيا ورضاه بما يسوقه الله من الرزق (قوله فيجب أن يعلم حكم الله الخ) وكذا كل شئ يريد التلبس به لا بد أن يعلم حكم الله فيه فان فعل متفقاً على تحريمه من غير علم آثم من جهة القدوم والفعل فان كان مختلفاً فيه فقال القرأى هل نؤمّه بناء على التحريم أو لا بناء على التحليل لم أر أصحاً بنا فيه نصاً وكان عز الدين بن عبد السلام يقول انه آثم من جهه انه قدم غير عالم (قوله قوام العالم) أراد عالماً مخصوصاً وهو النوع الانسانى

والنوع الجنى لان لهم مالنا وعليهم ما علينا (قوله ليس بشئ) أى نظر الظاهر اطلاقه والا فيمكن حمل كلامه على أهل التجريد الموصوفين بما سبق حكى عن أبى بكر الكتانى انه كان اذا بلغه عن فقير انه مشى خطوة فى طلب الرزق هجره ويقول انه خرج عن الطريق وانما شأن الفقير ان يتبعه الدنيا انتهى (قوله الى الغذاء) مثل كتاب ما يغذى به وهو ما تقوم به بنيه (قوله مقتراً للنساء) معنى محتاجاً وعبر به دفعا للثقل الحاصل بالتكرار اللفظى وهذا يدل على أنه من باب القوت (قوله وخلق له مافى الارض جميعاً) إشارة الى قوله تعالى هو الذى خلق لكم مافى الارض جميعاً أى تنتفعون به فى غذاء وغيره وقوله ولم يترك الخ معطوف على خلق أو أنها جلة حاله (قوله سدًى) أى هملاً (قوله يتصرف) تفسير لسدًى (قوله باختياره) متعلق بقوله يتصرف أى يتصرف بارادته كيف شاء أى على وجه شاء (قوله فيجب الخ) أى اذا كان الله خلق له مافى الارض جميعاً وجعله محتاجاً للغذاء مقتراً للنساء ولم يترك سدًى يجب عليه الخ (قوله على كل أحد) أى انصف بالتكليف (قوله ثم يجب على الشخص) أظهر فى محل الاضمار لان قصده مزيد الايضاح فلا يبالى بمثل ذلك (قوله من أحكامه) أى أحكام ما يحتاج اليه (قوله ويجتهد فى ذلك ويحترز من أهمله) ألفاظ بمعنى (قوله فيمتولى) أى فيبتأ كد عليه أى يندب له ذلك ندباً كيداً قال صاحب المدخل ينبغي للعالم بل يجب عليه اذا اضطر الى قضاء حاجته فى السوق أن يباشر ذلك بنفسه فانه السنة ويرأ من الكبروان عاقه عائق استناب من له علم بالاحكام فى ذلك انتهى المراد منه وأراد صاحب المدخل بقوله يجب أى يتأ كد (قوله والا) أى بان لم يقدر فغيره بمشاورته أى من يعرف الاحكام ولا يتساهل (قوله ولا يتكفل الخ) مر تبط بقوله والا فغيره أى وان لم يقدر بان عاقه عائق فقير بمشاورته ولا يتكفل بالعبارة صحيحة



(قوله لغلبة الفساد) هذه العلة لا تظهر لان ما قاله في قوله لا يتشكل الخ ظاهر وثابت سواء غلب الفساد أم لا (قوله وعمومه) بمعنى غلبته (قوله في هذا الزمان) أراد به زمانه وما شابهه مما قبله من الازمنة التي اختل نظام الدين فيها (قوله وذلك مفضل) أي والوصول على وجه الرضا مفضل (قوله والمقاتلة) مغيران أريد بالمنازعة المخالفة بالأقوال (قوله والحيل) كان يكرمه لاجل أن يبيع له بغبن فاذا كان كذلك فقوله وحكمته أي حكمة البيع الشرعي والبيع مع الحيل يبيع غير شرعي (قوله وغير ذلك) أي كالغصب (قوله وهو لغة) أي في اللغة (قوله مصدر باع) أي مدلول مصدر باع وهو الاخراج والادخال (قوله يطلق على البيع والشراء) أي يطلق على الاخراج والادخال على طريق الاشتراك اللفظي والشراء بمدو يقصر كافي كـ ولو عبر به لكان أولى لان البيع عنده شامل للادخال والخراج (قوله كالقراء الخ) أي فهو مشترك لفظا بين الضدين وهما الحيز والطهر (قوله وهي أفصح) أي من الأولى وعلى تلك اللغة فليس البيع من الاضداد (قوله تقريرا للفهم) بخلافه على اللغة الأولى فليس فيه تقريب للفهم لاحتياج المشترك في فهم المراد منه من أحد معنييه أو معانيه الى قرينة (قوله وأما شرعي فيستعمل بمعنى باع) ذوق العبارة يقتضي أنه يستعمل بمعنى اشترى وهو الاصل وبمعنى باع وهو خلاف الاصل ولو أراد أنه لا معنى له الا باع لعبر بقوله وأما شرعي فهو بمعنى باع وفي القاموس ان شرعي يستعمل بالمعنيين (قوله كافي قوله تعالى وشروه أي باعوه) أي لان الضمير لا خوة يوسف الواقع منهم البيع لا الشراء والحاصل ان ضمير باعوه للاخذين ليوسف والواقع منهم البيع لا الشراء والاخذون له اخوته من السيارة الذين أخرجه واردهم حين أدلى دلوه وقال اخوته هو غلامنا سرق منا ولم يتكلم خوفا منهم ثم باعوه (٣٦٠) للسيارة فلو جعل ضمير شروه للسيارة لم يلتم مع قوله وكانوا فيه من الزاهدين اذ

بمقتضاها لغلبة الفساد وعمومه في هذا الزمان وحكمة مشروعيته الوصول الى ما في يد الغير على وجه الرضا وذلك مفضل الى عدم المنازعة والمقاتلة والسرقة والخيانة والحيل وغير ذلك وهو لغة مصدر باع الشيء أخرجه عن ملكه أو أدخله فيه بعوض فهو من أسماء الاضداد يطلق على البيع والشراء كالقراء للطهر والحيز وللزناقي لغة قريش استعمال باع اذا أخرج واشترى اذا أدخل وهي أفصح واصطلاح عليها العلماء تقريرا للفهم وأما شرعي فيستعمل بمعنى باع كافي قوله تعالى وشروه بخمس أي باعوه ففارق بين شرى واشترى وأما معناه شرعا فقال ابن عبد السلام معرفة حقيقة ضرورية حتى للصبيان وقال ابن عرفة ومأقوله ابن عبد السلام نحوه للباجي ويرد بان المعلوم ضرورة وجوده عند وقوعه لكثرته تكرره ولا يلزم منه علم حقيقة ثم قال البيع الاعم عقد معاوضة على غير منافع ولا متعة لذة فتخرج الاجارة والكراء والنكاح وتدخل هبة الثواب والصرف والمراطلة والسلم والغاب عرفا أخص منه بزيادة ذومكايبة أحد عوضيه غير ذهب ولا فضة معين غير العين فيه

الزاهدون فيه اخوته لا السيارة وان جعل ضمير شروه للسيارة وضمير كانوا اخوته لزم تشبث مرجع الضمير اه (أقول) لا مانع من أن السيارة يتصفون بانهم زاهدون فيه لا شترائهم له بثمن بخس يظن منه انه لا يدوم لهم ثم وجدت ذلك في بعض التفاسير (قوله وفارق بين شرى واشترى) أي من حيث ان اشترى للادخال لا غير وأما شرى فهو للاخراج على ما تقدم لا أنه يرد ذلك قوله تعالى

بشئنا اشترى (قوله وأما معناه شرعا) كانه يقول امام معناه لغة فقد عرفته (قوله معرفة حقيقة) أي معرفة فخرج معناه الشرعي (قوله ضرورية) أي لا تحتاج للنظر ولا للاستدلال فلا تحتاج لتعريف (قوله وجوده عند وقوعه) فيه ان وجوده عين وقوعه وثبوته فكانه قال وجوده عند وجوده أو وقوعه عند وقوعه ولا يخفى ما في ذلك من الركة فلو حذف عند وقوعه لكان أحسن (أقول) ولو قال ان المعلوم حقيقة على الاجمال لا على التفصيل لكان أحسن (قوله ولا يلزمه منه علم حقيقة) أي بالجنس والفصل (قوله البيع الاعم) الاعم صفة البيع على حذف مضاف أي وحدا البيع الاعم مبتدأ وخبره عقدا الخ مثل قولك الانسان حيوان ناطق وقد فرقوا بين الانسان حيوان ناطق وقولنا حد الانسان حيوان ناطق فيتعين حذف المضاف (قوله ولا متعة لذة) أي تحصيلها أو تركها لشمع الخلع ولا تظهر فائدة زيادته الا على القول بان المنافع لا تطلق على متعة اللذة وهو الكثير في كلامهم وأما على مقابله فلا حاجة له (قوله فتخرج الاجارة والكراء) أي بقوله على غير منافع لان الاجارة شراء منافع الحيوان العاقل والكراء شراء منافع غير العاقل وقوله والنكاح أي بقوله ولا متعة لذة (قوله وتدخل هبة الثواب) وكذا تدخل المبادلة والتولية والشركة في الشيء المشتري أعني تولى البعض والقسم على القول بانهم يبيعون الشر في الاموال والاخذ بالشفعة ولا تدخل الشفعة نفسها لانها استحقاق الشرى بل أخذ حصه شريكه التي باعها بثمن قاله الخطاب (قوله والصرف) هو دفع أحد النقيدين من الذهب والفضة في مقابلة الآخر كدفع ذهب في مقابلة فضة وبالعكس وقوله والمراطلة بيع بذهب بذهب بالميزان بان يضع ذهب هذا في كفة والاخر في كفة حتى يعتدلا فيأخذ كل واحد منهما مذهب صاحبه (قوله والغالب عرفا) أي في عرف الشرع كما أفاده في كـ (قوله معين) بالرفع صفة لعقد فانه مضاف لنسكرة فلا يتعرف فصيح وصفه بالنسكرة وقوله غير العين نائب فاعل معين وفيه متعلق بمعين



(قوله فتخرج الاربعة الخ) أعنى هبة الثواب بقوله ذومكاسة اذ لا مكاسة أى مغالبة فيها والصرف والمراطلة بقوله أحد عوضيه غير ذهب ولا فضة والسلم بقوله معين غير العين فيه لان غير العين في السلم هو المسلم فيه ومن شروطه أن يكون ديناً في الذمة فتشمل المعين الغائب المبيع بالصفة ونحوه لا الحاضر فقط حتى يرد أن البيع قد يكون لغائب بشرطه ولا يرد عليه سلم عرض في مثله لان غير العين وهو العرضان معاً يتعينان بل أحدهما وهو رأس مال السلم فصديق انه لم يتعين فيه غير العين أى جميعه بل بعضه فلم تدخل هذه الصورة في التعريف الاخص واعترض بأنه غير مانع لدخول بعض أنواع الصلح فيه كصلح عن دين ذهب أو فضة بعرض يساوى ذلك أو يقاربه بزيادة أو نقص والسلم في حائط معينة مع أنه سلم انتهى وأجاب بعض الفضلاء بالتزام دخول الاول فيه لانه يبيع كيا بئى من أن الصلح على غير المدعى يبيع وعن الثاني بان التعيين في ذلك انما هو بالنسبة للعائط لا العين المشتري وهو الثمن ولا يلزم على هذا الجمال في قوله معين لان المتبادر من التعيين عند الاطلاق هو السكامل أو ان تلك الصورة نادرة والتادير لا حكم له ألا ترى ان لها شروطاً تخصها غير شروط السلم في غيرها أو ان في اطلاق السلم عليها تجوزا انتهى وفي الاول نظر لمنعه من تسمية الصلح المذكور بيعاً في غالب العرف لان الصرف والمراطلة وما معها أقرب الى الدخول فيه منه بحيث أخرجت فهو أخرى وكونه بيعاً انما هو بالمعنى الاعم والمكاسة المغالبة ثم لا يخفى ان كلام ابن عرفة يصدق بما اذا كانت العين معينة أو غير معينة وقال ابن عرفة ودفع عرض في معلوم قدر ذهب أو فضة غير مسكوك لاجل سلم لا يبيع لاجل لانه لو استحق لم ينفسخ بيعه ولو كان يبيع معين لا ينفسخ بيعه بالاستحقاق انتهى والعين عند ابن عرفة خاصة بالمضروب فالذهب والفضة اذ لم يكونا مسكوكين من غير العين فتصير هذه الصورة كسنة عرض في عرض وفي القاموس ما يفيد اطلاق العين على الذهب غير المضروب والضمير (٣٦١) في قول ابن عرفة لانه لو استحق عائد على السلم فيه والمما كسة قريب منها كما قال

فتخرج الاربعة الخ ولعل المؤلف تبع ابن عبد السلام فلم يتعرض لحده بل تعرض لاركانه وشروطه بقوله (ص) ينعقد البيع بما يدل على الرضا (ش) اعلم ان البيع أركاناً ثلاثة الصيغة والعاقدة وهو البائع والمشتري والمعقود عليه وهو الثمن والمثمن وهى في الحقيقة خمسة وبدأ بالاول اما لقلته أو لكونه أولها في الوجود وبعده يحصل تقابل العوضين والمعنى ثبت وتوجد حقيقة البيع بسبب وجود ما يدل على الرضا من العاقد من لفظ أو إشارة أخرى غير أسمى عربى أو أعجمى وفي الذخيرة اذا كان آخرس أسمى منعت معاملته ومنما كتبه لتعذر الإشارة منه وبعبارة بما يدل على الرضا من قول من الجانبين أو فعل منهما أو قول من أحدهما أو فعل من الآخر أو إشارة منهما أو من جانب وقول أو فعل من الآخر ودخلت فيه الدلالة المطابقة كسنة واشترت والتضمنية كتذوهات والالتزامية كعواضلك هذا وهذا والعرفية كالمعاطاة

في المحكم عما كس المتبايعان تشاحا انتهى (قوله ولعل المؤلف الخ) هذا الترجيح ضعيف وذلك لان شأن المصنف ان لا يتعرض للحقائق ولو كانت نظرية (قوله بل تعرض لاركانه وشروطه) أما التعرض لشروطه فهو ما أشار له بقوله وشروط للمعقود عليه طهارة وأما الاركان فلم يذكر منها الا الصيغة

(٤٦ - خرشى ثالث)

المشار إليها بقوله بما يدل على الرضا بقوله وبدأ بالاول يقتضى انه يذكر بعد البقية صريحاً مع انه لم يذكر (قوله وبه يحصل تقابض العوضين) أى وبه يحصل المقبوضان أى اللذين شأنهما القبض والافقد يتأخر قبض المثمن وقبض الثمن وتوجد حقيقة البيع (قوله ثبت وتوجد الخ) جواب عما يقال البيع عقد فلا يصح التعبير بيقعدها فيه من تحصيل الحاصل فاجاب بما حاصله أن المراد بالانعقاد الثبوت والوجود وعطف توجد على ثبت عطف مرادف (قوله وتوجد حقيقة البيع) ثم أقول وبعده في الكلام شئ وذلك لان البائع بوصف كونه بائعاً والمشتري بوصف كونه مشترياً أو الثمن بوصف كونه ثمناً والمثمن بوصف كونه مضمناً انما يكون بعد تحقق البيع كيف وقد جعلت من أركانها والحاصل أنك اذا نظرت لذات هذه الاشياء فتجدها متقدمة على العقد المسمى بكونه بيعاً وان نظرت لها باعتبار وصفها المذكور فتجدها متأخرة فلا يظهر عدها أركاناً لذلك العقد نعم لو جعلت أركاناً على ضرب من التسامح أى ان وجود حقيقة تتوقف على ذوات هذه الاشياء لكان ظاهراً (قوله ان كان آخرس أسمى) أى لان شأن الآخر من عدم السماع والا فلو وجد السماع ما منعه وأما ما علل به بقوله لتعذر الإشارة فلا ينتج المنع لوجوده في الاعمى فقط وقوله منه من معنى اللام في الحقيقة العلة مجموع الاخرين تعذر الإشارة له (قوله أو فعل) أى غير إشارة كالكتابة وذلك لان الإشارة فعل والحاصل ان ما قبل المباغة ست صور غير صورة المعاطاة وهى قول أو فعل أو كتابة من الجانبين أو أحدهما (قوله المطابقة) أى الصريحة (قوله كسنة واشترت) أى ان حصول اللفظتين احدهما من البائع والاخرى من المشتري يدل مطابقة على العقد المذكور وقوله والتضمنية لم يرد بها اصطلاح أهل المنطق دلالة اللفظ على جزء المعنى بل أراد بها الالتزامية وان كانت عبارة حيث عطف عليها قوله الالتزامية تنافي ذلك والحاصل ان التضمنية والالتزامية في المقام شئ واحد ثم أقول لا يخفى ان البيع العقد المذكور المتوقف حصوله على الإيجاب والقبول وهذا مفهوم مطابقة في كل هذه الصور اذ لا يفهم من قوله خذ هذا أو أنت بهذا الا العقد المذكور فكيف



يقول مطابقة وتضمنية والتزامية إلا أن يقال أراد بالمطابقة ما دل دلالة ظاهرة من حيث العنوان وهو بيع واشترى وأراد بالتضمنية ما دل دلالة ظاهرة إلا أنها أخفى من الأولى وأراد بالدلالة الالتزامية ما دل دلالة إلا أنها أخفى من التضمنية لأن المعاوضة وإن دلت دلالة ظاهرة أظهر من خدوها إلا أنها بحسب العوام فيها خفاء هذا غاية ما يتحمل في المقام والله يلهنا الصواب (قوله واشترى) يدل بمطابقة على الرضا بالادخال (قوله وهو أولى الخ) وأما النكرة فقد تدل على العموم (قوله وان بمعاطاة) منهما أو من أحدهما بان يكون فعل من أحدهما ومن الآخر قول فاستعمل اللفظ في حقيقته ومجازة ولو قال وان اعطاء كان أولى أى وان كان الدال على الرضا اعطاء (قوله زائدة) لا يخفى أن زيادة الباء في خبر كان نادرة كقوله النحويون ويمكن أن يقال ليست بزيادة مع تقدير كان وذلك لأن المعنى وان كان ما يدل على الرضا المتبسا بمعاطاة من التباس العام بالخاص وقال بعض هذا غير متعين إذ يصح أن يكون التفسير وان حصل بمعاطاة يعود الضمير على الرضا بل هذا أولى مما ذكر ويصح أيضا ان يكون ضمير كان عائدا على الدلالة المستفادة من يدل أى وان كانت الدلالة بسبب معاطاة (قوله وهو أن يعطيه الثمن الخ) أى أو يعطيه المثلون فيعطيه الثمن (ثم أقول) وظاهر هذا انه لا بد ان يعقب (٣٦٣) اعطاء المثلون اعطاء الثمن وانه اذا لم يحصل تعقيب لا تصح المعاطاة وليس كذلك

وذكروا كلاما عما قد ذكره لك لاجل أن تعلم الحكم في هذه المسئلة وغيرهما نصه والذي يتحصل من كلام أهل المذهب ان من أجابه صاحبه في المجلس من غير فاصل لزمه اتفاقا وان رآه القبول عن الإيجاب عن المجلس لم يلزمه البيع اتفاقا وكذا الوصل يقتضى الاعراض بحيث لا يعده العرف جوابا للكلام السابق لم ينعقد البيع ولا يضر الفصل بكلام أجنبي عن العقد كما يقوله الشافعية من انه يضر ولو كان يسير انتهى انظر تمة ذلك في الشراح (قوله من غير إيجاب) أى من البائع وهو قوله بيع وقوله ولا استيجاب أى من المشتري وهو قوله واشترى ولا شأن بالمعاطاة ظاهرة في

وقوله ما أى بشئ أو بالشئ الذى يدل على الرضا ففسر بنكرة أو بعرفة وهو أولى لأنها تدل على العموم أى بكل شئ يدل على الرضا والباء في قوله (ص) وان بمعاطاة (ش) زائدة أى وان كان ما يدل على الرضا والدال عليه معاطاة وهو أن يعطيه الثمن فيعطيه المثلون من غير إيجاب ولا استيجاب فالمعاطاة المحضة العارية عن القول من الجانبين لا بد فيها من حضور الثمن والمثل أى قبضهما والا فهو غير لازم فنأخذ ما علم عنه لا يلزم البيع الا بدفع الثمن وكذلك من دفع ثمن رخيص مثلا لشخص فانه لا يلزم البيع حتى يقبض الرخيص وأما أصل وجود العقد فلا يتوقف على قبض شئ من ذلك فنأخذ ما علم عنه من مالكه ولم يدفع له الثمن فقد وجد بذلك أصل العقد ولا يوجد لذومه الا بدفع الثمن ولو توقف وجود العقد على دفع الثمن لكان تصرفه فيه بالاكل ونحوه من التصرف فيما لم يدخل في ملكه هذا ما يفهمه كلام ابن عرفة (ص) وبمعنى فيقول بيعت (ش) أى وكذا ينعقد البيع بالمعاطاة ينعقد بتقديم القبول من المشتري بان يقول بعنى على الإيجاب من البائع بان يقول بعثت خلافا للشافعية في هذه وفيما قبلها ولهذا أتى بهذه عقب قوله وان بمعاطاة لدخولها معها في حيز المبالغة ولما كان المطلوب من انعقاد البيع ما يدل على الرضا عرفا استوى لفظا الامر مع الماضي فقول المشتري لمن سلعتني في يده بعنى سلعت بكذا ليس صريحا في إيجاب البيع من جهة المشتري لاحتمال أمره به أو التماسه منه فيحتمل رضاه به وعدمه لكن العرف دل على رضاه به ومثله قول البائع اشتري هذه السلعة أوخذها أو دونكها فيقول المشتري قبلت أو فعلت فلو قال المؤلف وبكعنى لكان أحسن (ص) وباعت أو بعثت ويرضى الآخر فيهما (ش) أى وكذا ينعقد البيع أيضا بقول المشتري

الفعل منهما وسيصرح بما اذا وقعت من أحدهما بقوله وباعت أو بعثت ويرضى الآخر فيهما إلا أن ظاهر هذا ابتعت التعريف للمعاطاة يقتضى انه لا يوجد العقد في بيع المعاطاة الا باعطاء الثمن فيعطيه المثلون وكلام ابن عرفة يفيد أن الذى يتوقف على ذلك انما هو لزوم بيع المعاطاة لا أصل العقد وان كان مراده بيع المعاطاة اللازم كان قاصرا اذ قول المصنف ينعقد البيع الخ شامل للصحيح غير اللازم ولا بدليل تفصيله بعد (قوله لا بد فيها) أى في لزومها اذا علمت ذلك فنقول أراد المصنف بالمعاطاة ما كان من الجانبين أى التى هى الصور اللازمة وان كان كلامه في مطلق الصحة وقول الشارح والمعاطاة المحضة أى المعاطاة لا بالمعنى المتقدم بل بعنى الاعطاء لا بد في لزومها الخ (قوله لا يلزم البيع الا بدفع الثمن) وله رده وأخذ بدله بعد قبضه قبل دفع الثمن وليس فيه بيع طعام بطعام (قوله ليس صريحا في إيجاب البيع) أى في الرضا به بدليل آخر العبارة وان كان يتبادر من العبارة ان المعنى في انعقاد البيع وقوله لاحتمال أمره به أى اذا كان أعلى من المسئول وقوله أو التماسه أى اذا كان مساويا أو دعائه اذا كان أدنى منه فقول لا احتمال أمره أى مجرد الامر من غير رضا كل لكن العرف دل على رضاه به أى وهذا الاحتمال موجود في صيغة الماضي أيضا فيقال انه يحتمل مجرد الاخبار بالرضا لكن العرف دل على رضاه له (قوله فلو قال الخ) أجيب بانه يفهم من المصنف بالاولى لانه اذا انعقد بصيغة الامر في القبول مع تقدمه على الإيجاب فالولى اذا كان الإيجاب بصيغة الامر وهو في محله كاشترى (قوله أى وكذلك ينعقد الخ) فيه إشارة



الى ان قوله وباعت معطوف على قوله بما يدل على الرضا من عطف الخاص على العام ولو حذفه لكان أحسن لعلم حكمه من قوله وبيعني  
(قوله أو بقول البائع بعثت) اعترض على المصنف بأنه لا فائدة لذكر قوله أو بعثت بدفع توهم شيء يوجب خلافا في العقد كما في قوله  
وبيعني (قوله ولو قال البادي منهم ما بعد الخ) بل ولو قبل الاجابة كما يأتي قريبا في كلام ابن رشد (قوله أو أنا اشتريها الخ) وكذا لو  
أسقط أنا وقال اشتريها بلفظ المضارع وإنما أتى بنا لا لاجل ان لا يتوهم الاتحاد في فاعل أبيه كما هي فيكون القائل في الموضوعين واحدا  
وهو البائع فليس حشوا (قوله ثم قال البائع لا أرضى الخ) أي ففعل الحلف في الصورتين حيث لم يرض بعد رضا الآخر كما قررنا كان عدم  
الرضا قبل رضا الآخر فله الرد ولا يعين وهذا القيد يفهم من كلام المصنف لأنه قبل رضا الآخر لا يبيع ولا يخالف هذا ما لا ابن رشد من  
أنه اذا رجع أحد المتبايعين عما أوجبه لصاحبه قبل أن يجيبه به الآخر لم (٣٦٣) يفده رجوعه اذا أجابه صاحبه بعد بالقبول

لأنه في صيغة يلزم بها الإيجاب أو  
القبول كصيغة ماض ومال للمصنف  
هنا صيغة مضارع كما هو لفظه  
فان أتى أحدهما بصيغة ماض  
ورجع قبل رضا الآخر لم ينفعه  
رجوعه كما اذا أتى بصيغة ماض  
(قوله كما مر) أي عند قول المصنف  
وباعت أو بعثت ويرضى الآخر  
فان الشارح قال يلزم البيع ولو  
قال البادي منهم ما بعد اجابة صاحبه  
لا أرضى (قوله ما لم يكن في الكلام  
تردد) سحنون عن رواية ابن  
نافع من قال لحمل نية دانه  
بكذا فيقول لا لا بكذا فيقول  
أنقصني دينارا فيقول لا فيقول  
أخذتها يلزم البيع لدلالة تردد  
الكلام على أنه غير لاعب (قوله  
فانه سوى بينهما الخ) وعلى هذا  
فمحل انعقاده بذلك ان استمر على  
الرضا به أو خالف ولم يحلف فان  
حلف لم يلزمه الشراء كما يدل عليه  
كلام المصنف الآتي في قوله  
وحلف والالزم الخ لأنه اذا كان  
يحلف مع المضارع فن باب أولى

ابتعت ويرضى البائع بأي شيء يدل على الرضا من قول أو ففعل أو إشارة أو بقول البائع بعثت  
ونحوه ويرضى المشتري بأي شيء يدل على الرضا مما مر ولو قال البادي منهما بعد اجابة صاحبه  
لا أرضى إنما كنت مازحا أو مريدا خبره عن السلعة وهو ما نقله ابن أبي زمنين عن ابن القاسم  
من التفرقة بين صيغة الماضي والمضارع وقوله ابن بونس وأبو الحسن وابن عبد السلام  
والمؤلف وابن عرفة وغيرهم والضمير في فهم ما راجع الى الصورتين والآخر البائع في الصورة  
الاولى والمشتري في الثانية (ص) وحلف والالزم ان قال أبيه كما بكذا أو أنا اشتريها به (ش)  
يعني أن البيع يلزم من لفظ المضارع ابتداء من بائع أو مشتري ثم قال لا أرضى بعد رضا الآخر  
ان لم يحلف فان حلف أنه لم يرد البيع وإنما أراد الوعد أو المنزح لم يلزم فاذا قال البائع أبيه هذه  
السلعة بكذا فرضى المشتري ثم قال البائع لا أرضى وإنما أردت الوعد ونحوه أو قال المشتري  
للبيع أنا اشتريها بكذا بلفظ المضارع فقال صاحبها خذ ونحوه فقال المشتري لا أرضى وإنما أردت  
الوعد ونحوه حلف البائع في الاولى والمشتري في الثانية فان نكل من توجهت عليه اليمين  
لزمه البيع في الاولى والشراء في الثانية ولو كان بلفظ الماضي لم يقبل ممن نكل به أولا يعين  
كما هو واليمين لا تنقلب لانها عين تامة وكل هذا ما لم يكن في الكلام تردد ولا فلا يقبل منه  
عين ويلزم من نكلهم بالمضارع أولا اتفاقا لان تردد الكلام يدل على أنه غير لاعب وأما المتكلم  
بالأمر فلا يقبل منه عدم ارادة البيع أو الشراء وهو قول مالك في كتاب محمد وقول ابن القاسم  
وعيسى بن دينار في كتاب ابن مزين واختاره ابن المواز وبجسه أبو اسحق واقتصر عليه وهو  
ظاهر ما مر للمؤلف في قوله وبيعني فيقول بعث ولكنه خلاف قول ابن القاسم في المدونة فإنه  
سوى فيها بينهما وبين مسئلة التسوق الآية مع أن المشهور ومذهب المدونة كما يدل عليه كلام  
التوضيح قاله بعضهم وكلام المؤلف هنا يفيد الحلف في الأمر بالاولى لان المضارع دلالة على  
البيع والشراء أقوى من دلالة الأمر لأنه يدل على الحال بخلاف الأمر فإنه لا يدل عليه اتفاقا  
(ص) أو تسوق بها فقال بك فقال بئنا فقال أخذتها (ش) أي وكذلك يخالف صاحب السلعة  
اذا أوقف سلعته في السوق المعدلها للبيع كثر التسوق أم لا فقال له شخص بك هي فقال بئنا  
فقال أخذتها فقال البائع لا أرضى فيحلف ما أراد البيع ولا يلزمه وان نكل لزمه قاله

مع الأمر ويجوز في قوله فيقول الرفع على الاستئناف والنصب بعدفاء السببية في جواب الأمر (قوله وكلام المؤلف الخ) لا يخفى  
أنه بهذا يكون المصنف جارا على مذهب المدونة مع ان ظاهر المصنف خلافه كما أشار لذلك أولا بقوله وهو ظاهر ما مر للمؤلف في  
قوله وبيعني الخ فهو جواب عن المصنف وكأنه يقول وظاهر المصنف وان كان ظاهرا في خلاف مذهب المدونة الآن آخر  
كلامه وهو الكلام في المضارع يفيد الحلف بالأمر بالاولى فلا اعترض على المصنف (قوله كثر التسوق أم لا) وان كان ظاهر  
العبارة يشعر بالتكرار لدلالة صيغة الفعل عليه فاذا كان كذلك فالمناسب أن يقول كثر الوقوف في سوقها المعدلها للسوم أو لا تقدر  
نبيه كلام الخطاب يفيد ان التسوق وعدمه سواء فإنه قال مفهوم تسوق مفهوم موافقة فحكم ما اذا تسوق وما اذا لم يتسوق  
سواء وهو اذا قامت قرينة تدل على عدم ارادة البيع فالقول قول البائع بلا يعين فيه ما اذا قامت قرينة تدل على ارادة البيع فلا  
يلتفت لقول البائع كما اذا حصل تماكس في الثمن أو سكنت مدة تدل على الرضا ثم قال لا أرضى فلا يلتفت لقوله وان لم تقم قرينة



بواحد منهما ما قاله قول البائع يمينه وانظر هل من القرينة الدالة على عدم ارادة البيع ما اذا ذكر البائع ثمنًا قليلا فيما يكثر ثمنه فاذا قال له بكم فقال بمائة وهي تساوي مائتين ثم قال لم ارد البيع فهل لا يحلف وهو الظاهر أم لا حرر (قوله عائد على البيع المفهوم من السياق) الاولى على البيع المتقدم في قوله ينقصد البيع وقد يقال لما بعد المرجع جعل الضمير عائدا على ما يفهم من السياق (قوله صحة عقد الخ) أشار الشارح الى أن في كلام المصنف مضافين محدوفين يدل عليهما ما سيأتي في قوله ولزومه ولأن الذي يتصف بالصحة العقد لا العاقد (قوله التمييز) ولا ينضبط بحد (قوله وهو اذا كالم الخ) لا يخفى ان التمييز ليس هو اذا كالم فيحتاج لتقدير مضاف أي وهو اذا كالم الخ أي هو حالة مصاحبة لما ذكر من أنه اذا كالم شيء من مقاصد العقلاء الخ (قوله اذا كان) أي وأما اذا كان مع مثله فلا ينقصد (قوله واستدل بأشياء) أي كقولها من جن في أيام الخيلار نظره السلطان وبسماع عيسى ابن القاسم ان باع مريض ليس في عقله فله أولوارثه الزام المتباع ابن رشد لانه ليس (٣٦٤) يبيع فاسدا كبيع السكران واعترض دليله الاول بطوره بعد العقد فهو قياس

مع الفارق ولعل دليله الثاني فيمن عنده تمييز كالمتعوه واعترض ذلك محشى تت بانه خلاف الظاهر وان كلامه هو المعتمد (قوله فلا يتأتى له قوله الخ) وذلك لانه اذا كان مستثنى من المنطوق يكون المعنى الا ان كان التمييز مع السكر ومن المعلوم ان التمييز الذي مع السكر نوع منه لا التمييز التام وان كان مستثنى من المفهوم يكون المعنى فلا يصح بيع ما لا تمييز عنده فلا يريد التمييز التام يكون المعنى فلا يصح بيع ما لا تمييز كامل عنده أي وعنده أصل التمييز وهذا لا يصح (قوله فلا خلاف في انعقاد بيعه) لا يخفى أن القول الاول من الخلاف جعله كالمجنون وقال فيه لا يلزمه بيع ولا عتق ولا طلاق فيؤذن بحكمته من المجنون أي وهو كذلك على ما ذهب اليه ابن رشد والباجي فقول الشارح أي لا يصح اتفاقا عند ابن رشد والباجي

في المدونة ومفهوم تسوق مفهوم مخالفته فان غير الموقوفة للسوم يقبل قول ربها انه كان لاعبا بلاعين وقول ابن رشد بين ضعيف والموقوفة في غير سوقها المعد لها حكمها حكم غير المتسوق بها وظاهر قوله فقال بكم انه اقتصر عليه فلو قال بكم تبيعها لي فينبغي لزوم البيع (ص) وشرط عاقده تمييز (ش) الضمير المضاف اليه عاقدا عائدا على البيع المفهوم من السياق والمراد بالعاقد البائع والمشتري والمعنى ان شرط صحة عقد عاقد البيع وهو البائع والمشتري التمييز وهو اذا كالم شيء من مقاصد العقلاء فهمه وأحسن الجواب عنه فلا ينقصد من غير تمييز لصبا أو جنون أو انجاء منه ما أو من أحدهما عند ابن شاس والمؤلف وابن رشد وقال ابن عرفة عقد المجنون حال جنونه ينظر له السلطان بالاصح في اتمامه وفي نسخه ان كان مع من يلزمه عقده واستدل بأشياء ثم اعلم ان العقد يمكن أن يكون لازما من جهة دون جهة كعقد رشيد مع عبد وأما كونه صحيحا من جهة دون جهة فلا يتصور شرعا اذا لا يمكن اتصافه بالصحة والفساد في آن واحد وانما لم يعرف التمييز بالالف واللام لئلا يتوهم ان المراد التمييز التام فلا يتأتى له قوله (ص) الا بسكر فتردد (ش) اعلم ان الذي يتحصل في بيع السكران وشرائه على ما يظهر من كلامهم ان كان لا تمييز عنده أصلا لانه لا ينقصد أي لا يصح اتفاقا عند ابن رشد والباجي وعلى المشهور عند ابن شعبان وأما ان كان عنده تمييز أي نوع من التمييز فلا خلاف في انعقاد بيعه وانما اختلفت الطرق في لزومه فحكى ابن رشد الخلاف في ذلك فقال وقول مالك وعامة أصحابه انه لا يلزمه وهو أظهر الاقوال وأولاها بالصواب وعزاه في المعلم لجمهور أصحابنا اذا علمت هذا فلو اسقط المؤلف قوله الا بسكر فتردد لكان أخصروا وافق المعتمد وسلم مما يرد عليه وذلك لان الاستثناء ان كان من المنطوق فالبا حجة تدفعني مع والمراد بالسكر حينئذ نوع منه لا غيبوبة العقل المتنافية للتمييز أي الا أن يكون التمييز مع سكر فتردد فقد علمت أنه لا خلاف في انعقاد بيع السكران ان المميز أي حكمته وانما الخلاف في لزومه والكلام هنا في انعقاده فلا تصح حكاية التردد فيه لانه خروج عما الكلام فيه وان كان

الاستثناء

السكران

فيه نظر بل الحق الموافق للنقل ان لابن رشد والباجي قولين بالصحة من غير المميز كالمجنون والسكران أي من غير لزوم والحاصل ان قول المصنف لا بسكر فتردد ظاهره التردد في الانعقاد وعدمه وهو ما عليه ابن الحاجب وابن شاس لذكرهما الخلاف في ذلك والذي نقاط عليه الطرق ان الخلاف في اللزوم وعدمه مع الاتفاق على الصحة هذا الذي عليه ابن رشد والامام المازري والباجي وعياض واللتحى كما قاله محشى تت (قوله وهو أظهر الاقوال الخ) عبارة صريحة في ان المسئلة ذات اقوال وهو كذلك وقد بينا ابن رشد بقوله السكران المختلط الذي معه بقية من عقله اختلف أهل العلم في اقواله وأفعاله على أربعة اقوال أحدها انه كالمجنون فلا يحد ولا يقتص منه ولا يلزمه بيع ولا عتق ولا طلاق ولا شيء من الأشياء وهو قول محمد بن عبد الحكم وأبي يوسف واختاره الطحاوي والثاني انه كالصحيح لان معه بقية من عقله وهو قول ابن نافع انه يجوز عليه كل ما فعل من بيع وغيره وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة والثالث يلزمه الافعال ولا يلزمه طلاق ولا عتق وهو قول الليث والرابع يلزمه الجنائيات والعتق والطلاق والحدود ولا يلزمه الاقوال والعقود وهو مذهب مالك وعامة أصحابه وهو أظهر الاقوال وأولاها بالصواب لأن ما يتعلق بالله حق



من الاقارات والعقود اذ لم يلزم السفيه والصبي نقصان عقلهما فاحرى ان لا يلزم السكران نقصان عقله بالسكر وما سوى ذلك مما يتعلق به حق الله يلزمه ولا يسقط (قوله وان كان القول بالحكمة فيها ضعيفا) أى في طريقة ابن شعبان (قوله لانه لا يلزم الخ) فيه نظره لان طرفي التردد طريقة الباجي وابن رشد وطريقة ابن شعبان وهذا التردد غير القسمين اللذين أشار لهما المصنف بقوله وباتردد الخ أى فهو من غير الغالب والغالب ما تقدم وكان المصنف يقول لا بسكر فطر يقنان (قوله والمراد بالسكر الحرام) المراد به مطلق الحرام المغيب للعقل حتى يشمل المفسد والمردق لا خصوص ذهول العقل مع نشأة وطرب (قوله أو غيره) كإباحة حامض وكذا المرقد والمخدر وقوله حيث كان راجع للخمر وغيره (قوله عالما) حال لازمة لان المتعدي عالم وقوله وأولتداوى أى في غير الخمر والحاصل انه قد ذكر المناوى مانصه والاصح عند الشافعية حل التداوى بكل نجس الا الخمر والخبر موضعه اذا وجد دواء ظاهر يغنى عن النجس جمع بين الاخبار انتهى والخبر هو قوله في حديث الجامع ولا تداوى بحرام فاذا علمت ذلك فقول الشارح أولتداوى أى مقلد من يرى الجواز للتداوى (قوله ولزومه تكليف) وبقي شرطان للزوم أحدهما في العاقد وهو كونه مالكا كاملا كما نال ما باعه أو وكيله عنه بدليل قوله الا تى وملك غيره على رضاه وثانيهما في المعقود عليه وهو ان لا يتعلق به حق للغير بدليل والعبد الجاني على مستحقها (قوله وهو الرشيد الطائع) يعنى مع البلوغ أو أراد بالرشد ما يشمل البلوغ ويكون قوله (٣٦٥) لان أجبر عليه الخ يخرج من أحد المفهومين وهو الطواعية وفيه انه جل له على

الاستثناء من المفهوم وعليه درج الشارح ومن وافقه أى فلا يصح بيع غير المميز الا ان يكون عدم التمييز بسبب سكر فتردد وقد علمت ان بيع غير المميز غير صحيح اما اتفاقا عند الباجي وابن رشد أو على المشهور عند ابن شعبان فالمناسب للاختصار والمطابق لما تجب به الفتوى الجزم بعدم صحته وترك ذكر التردد وان كان ذكره صحيحا على أنه مستثنى من المفهوم لانه أشار به لطريقة الباجي وابن رشد وطريقة ابن شعبان وان كان القول بالحكمة فيها ضعيفا لانه لم يلزم فيه صحة كل من طريقه والمراد بالسكر الحرام وهو الخمر أو غيره حيث كان متعديا عالما اما ان شر به غير عالم أولتداوى فكالمجنون (ص) ولزومه تكليف (ش) عطف على عاقده وفي الحقيقة على الحكمة المقدرة في قوله وشرط عاقده لان اللزوم لا يقابل العاقد فيعطف عليه وانما يقابل الحكمة فلذلك صح العطف والمعنى ان شرط لزوم البيع ان يصدر من مكلف وهو الرشيد الطائع فان صدر من غيره كصبي أو سفيه أو مكراه لم يلزم وان صح (ص) لان أجبر عليه جبر احراما (ش) يريد ان المكلف انما يلزمه ما عقده على نفسه اذا كان طائعا واما اذا جبر على البيع أو على سببه وهو طلب مال ظلما فباع شيئا لو فاته فلا يلزمه واحترز بالجبر الحرام من الجبر الشرعى كجبر القاضى المديان على البيع لوفاء الغرماء أو المنفق للنفقة والخراج الحق فليس من ذلك بل هو جائز لازم وجائز شرعا لانه لكل أحد الا أن يكون معسرا فيجأ الى بيع ما يترك للمفلس فكالاكراه الظلم والمسلم والذي في ذلك سواء ومن الاكراه الحق الجبر على بيع الارض للطريق أو لتوسيع المسجد والطعام اذا احتج اليه وللمكراه كراه احراما ان يلزم

غير معناه المشهور وأجاب بعضهم بان في الكلام حذف الدليل فقوله ولزومه تكليف أى ورشد وطواعية يدل على الاول قوله في باب الجبر ولولى رد تصرف مميز وهو شامل للسفيه وعلى الثانى قوله الا تى لان أجبر عليه جبر احراما لانه مفهومه (قوله لان أجبر عليه) أى ولا يلزم فقوله لان أجبر عطف على مقدر دل عليه المقام أى فكل رشيد يلزمه البيع ان طاع شرعا لان أجبر وقولنا ان طاع شرعا يدخل فيه من أكره بحق (قوله أو على سببه) أى ولولى يجبر على البيع وفيه إشارة الى ان في العبارة حذفاً أو يقال عليه أى على البيع حقيقة أو حكماً (قوله والمسلم والذي

الخ) لكن حرمة المسلم أشد واذا ثبت الجبر لم يلزم سواء علم به المشتري أم لا وان لم يثبت لزومه البيع وله أن يحلف المشتري انه ما علم بجبره وسواء باع المضغوط أى المظلم بنفسه أو باعه قريبه أو غيره باذنه أو مالباع قريبه أو وز وجته مال نفسهما لتخليصه ولو من العذاب فليس بيع مضغوط لا اختيارهما في ذلك الا الوالدين اذا عذب ولدهما فباعا أو أحدهما شيئا من متاعهما فانه أكره سواء أخرج للبيع مقبوضا عليه أو مسرحا كقيل أو دونه لانه ان هرب خلفه الظالم الى منزله بالاخذ والمعرفة في أهله وسواء كان له مال غير ما باعه أو لم يكن ولّى البيع أو وكل عليه ولا يفتى ببيع المضغوط تداول الاملاك ولا عتقه ولا هبته وكذلك تسليف المضغوط ماضط فيه من رجل فانه لا يلزمه ما تسلفه على المشهور (قوله لتوسيع المسجد) أى مسجد الجمعة (قوله والطعام اذا احتج اليه الخ) حاصل ما في المسئلة انه اذا اشترى طعاما من سوق بلده وأضر ذلك بالناس في وقت الشراء فانه يمنع من ذلك ولكن يشترى فيه الناس بالثمن الذى اشتراه به سواء كان أهل سوقه أو غيرهم ولا يشترط وجود شرط شرك كالجبر الا تبة فان لم يعلم ثمنه ففسر يومه أى يوم البيع وفي وقت الضرر وأما ان كان وقت الشراء لا ضرر في الشراء ثم اضطر له بعد ذلك فانه يجبر على بيعه وقت الضرورة بعروقه وأما ان احتكر ما زرعه أو جلبه من بلد آخر فقال الباجي لم يمنع من احتكاره كان ذلك ضرورة أو غير هاروى محمد يبيع هذا متى شاء ويمسك اذا شاء ولو بالمدنية وظاهر العتبية وقول ابن رشد اذا وقعت الشدة أمر أهل الطعام باخراجه مطلقا كان من زراعة أو جلب خلاف ما قال الباجي فالخالف أن في



المجلوب والمزروع قولان بالجبر على اخرجه وقت الضرورة وعدمه والمعتمد ما افاده ابن رشد (قوله ويرجع المشتري على الظالم أو وكيله) أي في الدفع للظالم ان كان دفع للظالم وان دفع لوكيل الظالم فان شاء يرجع المشتري على الوكيل وان شاء يرجع على الظالم حيث ثبت انه دفعه للظالم وان الظالم أوصاه بقضه والا فيرجع على الوكيل ولا يلتفت لقول الوكيل كنت مكرها وخفت على نفسي ومحل كلام المصنف اذا علم ان الظالم قبضه أو وكيله (٣٦٦) من المضغوط أو من المشتري أو جهل هل قبضه الظالم أو وكيله أو رب المتاع

أو ثبت ان رب المتاع قبضه لكن لم يعلم هل دفعه للظالم أو أصره في مصالحه أو بقي عنده أمواله علم أن المكروه أصر في الثمن في مصالحه أو بقاه أو أنلفه باختباره في غير مصالحه لم يرد عليه إلا بالثمن (قوله في العلم الخ) أي فيضمن التلف ولا غلة وأما ان لم يعلم فلا ضمان وله الغلة فالفرقة بين العلم وعدمه لا من حيث هي بل من حيثية شئ آخر وهو ان مع العلم الضمان ولا غلة ومع عدمه لا ضمان وفيها الغلة (قوله ومضى الخ) بل بيعه مطلوب ثم طلب السلطان بالبيع حيث احتاج له فان غصب العامل أعيانا باقية علم ربهاردت له (قوله في جبر عامل) إضافة جبر إلى عامل من إضافة المصدر للمفعول (قوله سواء ضرب على يديه) أي الزم باقليم أو بلد شئ يدفعه (قوله شرع في شرط الجواز) أي جواز البيع وقوله ودوام الملك معطوف على الجواز وقوله مع صحته هذا لازم لدوام الملك فان قلت ان المصنف لم يقل الا ومنع الخ فأن شرط الجواز وشرط دوام الملك قلت انه لما افاد منع بيع المسلم للكافر لم يزم منه انه يشترط في جواز بيع المسلم أن يباع لمسلم وقوله ويجوز شراء القريب الخ لما كان يتوهم من عدم

المشتري منه ما اشتراه بالثمن الذي باعه به ولا كلام له فيه فهو منحل من جانب المكروه بالفتح (ص) ورد عليه بلاثن (ش) يعني ان المكروه على سبب البيع وهو المال اذا قدر على خلاص شئته الذي باعه فانه يأخذه ممن هو بيده بلاغرم عنه ويرجع المشتري على الظالم أو وكيله وسواء علم المشتري بانه مكروه أم لا والمشتري منه كالمشتري من الغاصب في العلم وعدمه والضمان والغلة وعدمهما والحذان وطئ ولو أجبر على البيع دون المال فيرد اليه بالثمن الا أن تقوم بينة بتلفه وهل يصدق ان ادعى التلف كالمودع أم لا خلاف على حد سواء فكلام المؤلف هنا فيما إذا أجبر على سبب البيع وهو المال لا على البيع فقط فلذا قال بعض في كلام المؤلف حذف والتقدير لا ان أجبر عليه أو على سببه وقوله ورد عليه بلاثن راجع للثانية وقوله ورد عليه ان كان قائما أو قيمته ان كان مقوما أو مثله ان كان مثليا ان فات (ص) ومضى في جبر عامل (ش) يعني ان السلطان اذا جبر العامل على بيع ما بيده لم يوفى من ثمنه ما كان العامل ظلم فيه غيره فان ذلك البيع ماض وسواء دفع السلطان للظالم حقه أم لا لان اغرام السلطان العمال ما ظلموه للناس حق فعله لكن ان رد المال إلى أربابه فقد فعل ما وجب عليه والا فقد ظلم والمراد بالعامل من يأخذ المال ظلما سواء ضرب على يديه أم لا كما يؤخذ من كلام نت \* ولما أتت في الكلام على شرطي الصحة وال لزوم شرع في شرط الجواز ودوام الملك مع صحته ويجوز شراء القريب الذي يعتق على المشتري وان لم يدم ملكه بقوله (ص) ومنع بيع مسلم ومصحف وصغير لكافر (ش) يعني انه يحرم على المالك أن يبيع للكافر مسلما صغيرا أو كبيرا أو مصحفا أو جزاء وهذا لا خلاف فيه لان فيه اثمتهان حرمة الاسلام بملك المصحف واذلال المسلم واستيلاءه عليه وقد قال الله تعالى وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وكذلك يحرم على المالك أن يبيع للكافر كافرا صغيرا أو مجوسيا جبر الا على الاسلام على المشهور والثاني اتفاقا واء كان مع الصغير أبوه أم لا كان على دين مشترية أم لا على المذهب والتأويلان الآتيان في قوله وهل منع الصغير اذا لم يكن على دين مشترية أم مطلق ان لم يكن معه أبوه ضعيفان ومفهوم صغير وهو البالغ فيه تفصيل فان كان يجبر على الاسلام كالمجوسي لم يجز بيعه كان على دين مشترية أم لا وان كان لا يجبر كالنكابي الكبير جاز بيعه ان كان على دين مشترية اذا قام به وبعبارة المراد بالصغير هنا من يجبر على الاسلام وهو المجوسي مطلقا والنكابي الصغير وكلامه في الكافر الذي يتعلق به البيع وهو انما هو في عكس الكافر الذي تحت الذمة لا يراد هنا والمراد بالمجوسي المسيحي وأما المجوسي الذي ثبت على مجوسيته بين ظهراني المسلمين فلا يجبر على الاسلام قاله في سماع أصبغ وقبله ابن رشد ومثله يقال في النكابي الصغير الذي يجبر على الاسلام والمراد بالكبير من المجوس أو من أهل الكتاب من عقل دينه سواء بلغ أم لا كما يفهمه كلام ح و يلحق بمنع بيعه للكافر بيع آل الحرب للحربي والدارلن

يتخذها

استقرار ما ملكه على من يعتق عليه عدم جواز البيع فنص على الجواز (قوله أو مصحفا أو جزاء)

ومثله كتب الحديث والعلم وكذلك بيع التوراة والانجيل من أهل الكتاب لانهم ما منسوخان مع انهم بدلوهما وغيرهما (قوله يحرم على المالك) أي مسلما أو كافرا لان الصحيح ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وعوقب ان لم يعذر بجهل ومثل البيع الهبة والصدقة خلافا لت (قوله ان قام به) في بلدنا أي خوفنا ان يرجع لو ذهب لبلد جاسوسا (قوله وكذا يقال في النكابي الخ) المراد به المسيحي (قوله والمراد بالكبير الخ) هذا يخالف ما في العبارة الاولى من أن المراد بالكبير البالغ الا ان كلام الخطاب يرد قول المصنف



فيما يأتي وله شراء بالغ الخ (قوله لا غير لهم) يفتح الغين كافي المصباح (قوله والمملوك ممن) أي لمن يعلم منه الفساد أي فالمشتري يعلم منه الفساد في الاولاد (قوله وأجبر على اخراجه) فلو مات العبد قبل اخراجه من تحت يد الكافر فلا يلزمه قيمة على المعتمد خلافا لما ثبت (قوله وتعقب مذهبها) ووجه التعقب ان الدين قبل فيه بالفسخ ولم يقل يجبر فيه على بيعه والعبد مثلاً قليل فيه فانه يجبر على بيعه ولا يفسخ في الدين يفسخ وفي العبد لا يفسخ (قوله بتعذر بيع الدين غالباً) أي (٣٦٧) من حيث انه يشترط فيه شروط قل وجودها أي

فكان أصله المنع فنفع في الجزئية المذكورة قديقال وموجودة في غيرها (قوله ترد الشهادة) والعامّة لا تردّها لانه يجوز للمسلم أن يشهد على الكافر وأما الكافر فلا يشهد والحاصل أن العداوة الخاصة أشد من العداوة العامة وهي تزول بالفسخ (قوله وتر كد لوضوحه) أي لما جرت به العادة من أن الغالب أن الاخراج يكون بالبيع إلا أن الكافر لا يتولى البيع بل يبيع الامام عليه أو جماعة المسلمين ان لم يكن الامام أي وتولى الكافر العتق والهبة والصدقة ليس كتولية البيعة في اهانة المسلم ومثل البيعة هبة الثواب (قوله ان رضى بحكمنا) مفاد هذا انه لا بد في القضاء من الامر من من البيئونة والرضا بحكمنا فلا يكتفي أحدهما وكان الظاهر الاكتفاء بالرضا بحكمنا (قوله والمعنى ان الكافرة الخ) وكذلك الكافر فذكر الكافرة فرض مسئلة أولاً لانه الكثير الغالب في الخارج وأما ولد مسلم وأبوه كافر فقليل (قوله خلافاً لابن مناس) محتجاً بعدم الاكتفاء في حليلة إحدى الاختين بهيمة الأخرى لمن يعتصرها منه وفرق ابن يونس بأن مالك الاختين مسلم له الاعتصار والكافرة ممنوعة منه فان اعتصرت أجبرت على

يخذها كنيسة والخشبة لمن يخذها صليبا والعنب لمن يعصره خرا والنحاس لمن يتخذها ناقوسا وكل شيء يعلم ان المشتري قصده بشرائه أمر الايجوز كيبيع الجارية لاهل الفساد الذين لا غير لهم أو يطعمونهم من حرام والمملوك ممن يعلم منه الفساد والحكم الجبر على الاخراج في الجميع كما قاله المؤلف بقوله (وأجبر) من غير فسخ على مذهب المدونة (على اخراجه) أي اخراج ماذ كرم من ملكه وقيل يفسخ ان علم البائع بكفر المشتري ولو أجر الكافر عبده الكافر لكافر فأسلم العبد فسخت الاجارة وبيع عليه ولا يؤاجر لمسلم وتعقب مذهبها بفسخ شراء عدو دين على عداوته والجامع العداوة في الحاملين وأجيب بتعذر بيع الدين غالباً ولان الأولى عداوة عامة والثانية عداوة خاصة والخاصة أقوى الأثرى انما ترد الشهادة \* ولما كان المقصود عدم دوام ماذ كرم في ملك الكافر للاذلال في المسلم وخشبة الامتنان في المعفف كفي فيه ما يحصل ذلك امام من يبيع وتر كد لوضوحه أو بعثت ناجز أو هبة أو صدقة وقرنه الهبة بالعتق يدل على أن المراد بها هبة غير الثواب أي الهبة لوجه الله وأما هبة الثواب فهي يبيع وقوله بعثت ويلزمه العتق لانه حكم بين مسلم وذمى بخلاف ما اذا اعتق الكافر عبده الكافر فانه لا يلزمه ذلك الا اذا بان عنه فيقتضى عليه به ان رضى بحكمنا وقوله (بعثت) متعلق بمحذوف أي والاخراج بعثت الخ لا بكتابة ورهن وانما احتجنا الى ذلك لان الكلام يقتضى بظاها أنه لا يجبر بالكتابة ونحوها ولا يلزم من عدم الجبر عدم الكفاية مع أن المقصود عدم الكفاية وبالتقدير المذكور اندفع ما يقتضيه الظاهر (ص) أو هبة ولولولها الصغير (ش) أي المسلم والمعنى ان الكافرة اذا اشترت من تجبر على اخراجه ووهبته لولدها المسلم ولوصغيرا فانه يكتفي بذلك ويتصور كون ولدها الصغير مسلماً بأن يكون من زوجها المسلم أو من زوجها الكافر وأسلم لان المذهب صحة اسلام الصغير المميز ولولم ينفر من أبويه وأولى لولدها الكبير الرشيد وقدرتها على الاعتصار ليست مانعة من الاكتفاء بهما في الاخراج عند ابن الكاتب وأبي بكر بن عبد الرحمن واختاره ابن يونس كما أشار له بقوله (على الأرجح) خلافاً لابن مناس وقوله (لا بكتابة) أي فلا يكتفي قبل بيعها وأما بعده كما هو الواجب فتكتفي وقد ذكر المؤلف ما يفيد وجوب بيعها فقال ومضت كتابة كافر لمسلم وبيعت ولذلك قال بعض أي فلا يكتفي الاخراج بجمع بقاء الحال على حاله من كون الكافر يتولى أخذ الكتابة بل تباع كما يأتي فلا يقال قد كفت الكتابة في الاخراج ولو قال لا بكتابة ليس دخل التدبير والاستيلاء لكان أولى فان التدبير لا يكتفي أيضاً بقاء الحال على حاله كما قلنا في الكتابة بل بوجله (ص) ورهن وأتى برهن ثقة ان علم حرتهه باسلامه ولم يعين ولا يعمل (ش) يعني ان النصراني اذا رهن عبده الكافر بعد ما أسلم العبد عنده فانه لا يكتفي بذلك وبياع ويجعل للمرتهن حقه الا أن يأتي برهن ثقة لكن قيده بعض القرويين بأن لا يقع عقد المعاملة على رهن بعينه فان وقع عقد المعاملة على رهن معين فلا بد من تجليل الحق وقيسده ابن محرز

الاخراج (قوله من كون الكافر يتولى أخذ الكتابة) بنفسه أو بواسطة (قوله والاستيلاء الخ) صورته ان تسلم أمته القن فيطوؤها بعد اسلامها فتجمل منه فينجبر عتقها عليه الا أن يسلم هو قبل عتقها وكذا ان أولدها قبل اسلامها أي وطئها وهي قن فحملت منه ثم أسلمت كارجع اليه مالك فيها وتباع خدمة معتق لاجل فيكتفي بذلك لا بمجرد العتق لاجل (قوله بل يؤاجر له) أي شيئاً فشيئاً لان المدة مجهولة (قوله ورهن) أي لتحقق بقاء ملكه عليه فيؤخذ الرهن ويباع



(قوله وعلى هذا) أي على ما قررنا من أن قول المصنف أن علم مرتبه الخ ليس مراده أن وجود الشرطين متفق عليهما بل الشرط الأول لابن محرز والثاني لبعض القرويين وبه يتم ما ذكره المؤلف أي وأما لو قلنا مراده أن وجود الشرطين متفق عليهما لما علم لانه ليس في الواقع هكذا (قوله وكلام المؤلف محله الخ) هذا قيد في قوله والاعجل تركه المصنف وتركه قيد آخر في قوله وأتى برهن ثقة بان محله حيث أراد الرهن أخذ الثمن الذي يباع به العبد الذي لم يكتف برهنه فان أراد تجميل في الدين فله ذلك كفي الشيخ أحمد فظاهره ولو كان دون الدين لان ثمن الرهن يقوم مقامه (٣٦٨) ثم يتبعه بباقي ما عليه وأما في الصور التي يلزم فيها تجميل الدين فليس له أن يلزم

المرتحن بقبول ثمن الرهن من العبد حيث كان دون الدين بل للمرتحن جبره على تجميل الدين كله (قوله في الصور كلها) لا يظهر رهننا الا صورتان التعيين وعدمه ولا يعقل العلم وعدمه (قوله وضمانه كضمانه) أي بأن يكون الثاني مما لا يغاب عليه كالاول والقاعدة ان الرهن الذي لا يغاب عليه لا ضمان اذا ادعى المرتحن ضياعه (قوله والدين مما يجبل) بأن كان عينا مطلقا أو عرضا من قرض فان كان عرضا من بيع فسيأتى الشارح بنبه عليه (قوله من بيع) راجع لقوله طعاما وقوله عروضا (قوله وما نحن فيه كذلك) أي قول المصنف والاعجل يجري فيه ذلك والحاصل أن هذه الاقوال في المسئلة المشبهة بها المشار لها بقوله كعتقه وقوله وما نحن فيه أي من قول المصنف والاعجل ثم لا يظهر القول الاول لما فيه من استيلاء الكافر على المسلم وفي شب مثل ما في الشارح على ما في النسخة الصحيحة والذي في عجم عن ابن عرفة وتبعه الشيخ عب أنه في مسئلتنا بخير المرتحن في قبول التجميل وفي ابقاء ثمن العبد الذي

بما اذا علم المرتحن باسلامه فان لم يعلم المرتحن باسلامه فلا بد من تجميل الحق وعلى هذا فبتم ما ذكره المؤلف والا فلا وذلك لان بعض القرويين اناط التجميل بتعيينه وابن محرز اناطه بعدم علم المرتحن باسلامه فان وجد فيه علم المرتحن باسلامه وعدم تعيينه فانما يتفقان على الاتيان برهن ثقة وعلى عدم تجميل الدين وهذه الصورة هي منطق المؤلف وان وجد فيه عدم علم المرتحن باسلامه مع تعيينه فانما يتفقان أيضا على تجميله وهذه الصورة هي مفهوم القيد في كلام المؤلف وان وجد فيه تعيينه وعلم المرتحن باسلامه محل الحق عند بعض القرويين ولم يجبل عند ابن محرز وان وجد فيه عدم تعيينه وعدم علمه باسلامه فانه يجبل الحق عند ابن محرز وبأتي برهن ثقة عند بعض القرويين فالصور أربع صورتان فيما اذا علم المرتحن باسلامه وهما أن يكون معيناً أم لا وصورتان فيما اذا لم يعلم باسلامه وهما كونه معيناً أم لا وعلم ما قررنا ان قوله والاعجل يدخل تحته ثلاث صور وهي ما اذا لم يعلم المرتحن باسلامه وعين وهي يتفق فيها ابن محرز والقرويون على التجميل وما اذا لم يعلم المرتحن باسلامه ولم يعين وما اذا عين وعلم باسلامه وكلاهما يختلف فيه فلو قال وأتى برهن ثقة وهل ان علم مرتبه باسلامه أو ان لم يعين والاعجل كعتقه تأويلان لطابق ما في كلامهم وكلام المؤلف محله اذا أسلم العبد الرهن قبل رهنه وأما ان أسلم بعذر رهنه فلا رهن أن يأتي برهن ثقة في الصور كلها اتفاقا العذر الرهن وعدم تعديده والمراد بالثقة أن تكون قيمته كقيمته فخر يارضمانه كضمانه ومحل قوله والاعجل حيث كان موسرا والدين مما يجبل يفهم ذلك من المسئلة المشبهة بها بقوله (كعتقه) أي كعتق الراهن مسلماً أو كافر للعبد الرهن قبل قبضه أو بعده إلا في قوله ومضى عتق الموسر وكتابته وجبل والمعسر يبقى فان كان الدين مما لا يجبل بأن كان طعاماً وعروضاً من بيع فقال ابن يونس في باب الرهن انظر هل يبقى رهننا أو يغرم قيمته وتبقى رهننا أو يأتي برهن مكانه أقوال اه وما نحن فيه كذلك كاهوا الظاهر وفي ابن عرفة إشارة اليه (ص) وجازرده عليه بعيب (ش) أي اذا بيع على الكافر العبد المسلم فانه يجوز لمشتريه اذا وجد به عيباً أن يرده على الكافر بناء على أن الرد بالعيب نقض للبيع من أصله وهو المذهب وقيل لا يجوز ويتعين الرجوع بالارش بناء على أن الرد بالعيب ابتداء ببيع (ص) وفي خيار مشتر مسلم عهل لانقضائه (ش) يريد ان الكافر اذا باع عبداً كافراً المسلم بخيار للمشتري فأسلم العبد قبل انقضاء أمد الخيار فان المسلم عهل الى انقضائه خياره لسبق حقه على حق العبد فان كان الخيار للبائع الكافر أو كان المشتري الذي له الخيار كافراً استجمل باسئلامه عند من رد أو أمضاء لئلا يدوم ملكه على مسلم ولا يهمل واليه أشار بقوله (ويستجمل الكافر) منهما (ص) كبيعه ان

أسلم رهننا وفي الاتيان برهن مكانه ولا يخير في بقاء العبد رهننا لان فيه استمرار ملك الكافر للمسلم ولا يجوز المرتحن على بقاء دينه بالرهن لان نعدى هذا أشد من التعدي في مسئلة عتق الراهن الموسر الرهن والدين مما يجبل أقول وهو ظاهر (قوله وجازرده بعيب الخ) لا يقال على جواز رده لا يتولى البيع الا السلطان وبيعه ببيع براءة لا نأقول ببعده ليس ببيع براءة في هذه المسئلة بل في مال المفلس (قوله وفي خيار) خبر مقدم مبتدؤه عهل لانه مستعمل في الحدث فقط أولان ان حذف وارفع الفعل فان رده المسلم لباعه أجبر على اخراجه أو ان المبتدأ محذوف التقدير وفي خيار مشتر الخ (قوله منهما) أي الكافر من المشتري أو البائع اعلم أن ظاهر العبارة أن المراد بالكافر المشتري لانه أخذ مقابلاً للمسلم الذي هو المشتري الآن الاولي التعميم كالفعل



الشارح فان قلت ما وجه الاستحجال فيما اذا كان البائع هو المسلم والمشتري كافرا والخيار له فالجواب ان المشتري يحتسب العبد بالاستخدام فقيه استخدام الكافر المسلم وهو اعاف لمن يقول ان المالك له في ايام الخيار (قوله وبعدت) الواو والعمال أى وامان قربت كتب اليه لئلا يكون قد أسلم قبل بيع العبد سواء أسلم قبل اسلام العبد أو بعد اسلامه وقبل بيعه أو لاجل أن يقضى بعق قبل بيع العبد أى قبل بيع العبد ولو تأخر اسلام السيد (قوله وجهل محل السيد كبعده) وهل يتلوم للسيد في البعده والمجهولة ان ربحي قولان (قوله على الوجه المذكور) وهو ما اذا أثبت السيد انه أسلم قبل بيع العبد (قوله يمنع من الامضاء) مبتدأ على ما تقدم وفي آخر الشارح ما يفيد أن قوله يمنع من الامضاء خبر لمبتدأ محذوف وقوله في البائع خبر مقدم وانظر اذا كان الخيار في هذه الصور كلها الغير المتبايعين فلو كان الخيار لكل واحد منهما مسلم ثم لما استجمل الكافر قضي بشئ وقضى المسلم بخلافه في مدة امهاله فالعبرة بما قضى به المسلم فيما يظهر فلو كان كل منهما كافرا والخيار لهما وقضى كل منهما بخلاف (٣٦٩) ما قضى به الاخر فالظاهر انه يعمل بما قضى

به البائع لقوة تصرفه لكونه مالكا كما وانظر اذا لم يقض أحدهما بشئ في الاقسام المذكورة وانظر اذا كان كل مسلما والخيار لهما فهل يعمل بما قضى به البائع أو يتنظر حتى يتفقا على أمر فان لم يتفقا فانظر ما الحكم (قوله رفع تقريره) بدل من ما أخبر مبتدأ محذوف أى وهو رفع تقريره أو مفعول لفعل محذوف أى لا فرق بين ما يبدد المسلم والحاصل ان السلعة اذا بيعت على الخيار فاذا قلنا يبيع الخيار منبرم فالذي يبدد البائع رفع تقريره أى البيع بان يرد البيع وأمان قلنا ان يبيع الخيار منحل فالذي يبدد أى البائع ابتداء تقريره بان يقضى البيع وكأنه يقول قلنا الذي يبدد هذا أو هذا فيمنع من الامضاء بجماع تملك الخ ويصح وجه آخر بان يقال المراد برفع تقريره أى رفع تملكه أى ملكه بناء على ان يبيع الخيار منبرم وقوله وابتداء تقريره أى وابتداء تملكه أى بناء على انه

أسلم وبعدت غيبة سيده (ش) يريد ان العبد اذا أسلم وسيده الكافر غائب غيبة بعبد كعشرة ايام مع الامن واليومين مع الخوف فان السلطان يستجمل بيعه ولا يهمل الى محي سيده والتشبيه في استحجال بيعه وجهل محل السيد كبعده فلو يبيع ثم قدم سيده وأثبت انه أسلم قبل العبد نقض البيع ولو أعتقه المشتري نقض العتق ولو حكم فيه لان الحكم لم يصادف محلا انظر أيا الحسن الا أن يكون الحكم من مخالف يرى أن بيعه على الوجه المذكور لا ينقض (ص) وفي البائع يمنع من الامضاء (ش) يريد ان المسلم اذا باع عبده الكافر من كافر على أن الخيار للبائع المسلم ثم أسلم العبد في أحد الخيار فان المسلم يمنع من امضاء البيع لان يبيع الخيار منحل على المعروف من المذهب قال في توضيحه بل ولو قلنا بانبرامه اذا لفرق بين ما يبدد المسلم ورفع تقريره وابتداء تقريره بجماع غلبت الكافر للمسلم في الوجهين وخرج المازري ان له امضاءه على انه منعقد فقوله وفي البائع الخ أى والحكم في خيار البائع المسلم يمنع من الامضاء وأما لو كان كافرا فلا يمنع مما ذكر بل يستجمل كما يعلم مما قبله (ص) وفي جواز بيع من أسلم بخيار تردد (ش) يريد ان الكافر اذا أسلم عبده وقلنا يجبر على بيعه فهل يجوز له أن يبيعه على خياره أو للمشتري لما فيه من طلب الاستقصاء للكافر في ثمنه وفي العدول عنه تضيق على الكافر ولا يدفع ضرر بضرر ولا يجوز لبقاء المسلم في ملك الكافر من الخيار تردد للمازري وحده لعدم نص المتقدمين ولم يتعرض ابن الحاجب لهذه المسئلة وقد ذكرها في التوضيح بصيغة فرع فقال قال المازري الخ وهل الخيار هنا ثلاثة ايام لاجتماعه لان المقصود الاستقصاء في الثمن وهو يحصل بالمدد المذكورة أو بجمعة مثل الخيار في اختبار حال المبيع طريقتان والثانية هي ظاهر المؤلف في باب الخيار فان قيل القول بجواز بيعه بالخيار يخالف قول المؤلف ويستجمل الكافر يجب بانه لما وقع البيع على الخيار فقد حصل الاستقصاء في الثمن فلا مضرة عليه في الاستحجال ولو منع ههنا من البيع على الخيار ابتداء لفات الاستقصاء في الثمن فيحصل له الضرر فلذلك جرى قول بالجواز ثم ظاهر قوله من أسلم ان اسلام العبد حدث عند البائع الكافر وهو مقتضى نص المازري ويفهم منه ان الكافر لو اشتراه

(٤٧ - خرشي ثالث) منحل فكان البائع ابتداء تملكه كما أخر غير التملك الاول لان التملك الاول كان خاليا عن تعلق غيره في الجملة بخلاف هذا التملك فلغير تعلق به في الجملة (قوله وخرج المازري) أى ان المازري خرج على انه منعقد الامضاء أى وعدم الامضاء على انه غير منعقد (قوله بخيار) يتعلق ببيع والبائع معنى على (قوله تردد) وعلى القول بعدم الجواز لو باع بخيار فالظاهر رد البيع (قوله أو للمشتري) أى أولهما معا فارما نعه خلو تجوز الجمع (قوله طريقتان) انظر كيف يتأتى هذا الخلاف بالاطريقتين على أحد الاحتمالين لان المسئلة كما علمت ليس فيها نص (قوله يخالف قول المؤلف ويستجمل الكافر) فاذا لم يؤخر لانتضاء ايام الخيار مع طر و اسلامه فكيف يؤذن له في بيعه بالخيار بعد اسلامه (قوله يجب بانه لما وقع الخ) أى في المسئلة السابقة وقوله فلا مضرة عليه وحاصل ذلك ان ما تقدم قد حدثت الاسلام في ايام الخيار فقد حصل الاستقصاء باعتبار الازمنة المتقدمة قبل الاسلام فلا مضرة في الاستحجال بخلاف هذه المسئلة التي فيها التردد فلا استحجال فيها أصلا (قوله فقد حصل الخ) قد يقال ان هذا لا يتم اذا وقع الاسلام عقب البيع حالا فقوله جرى



قول أي احتمال (قوله أو مطلق) أي أو المنع مطلق واعلم ان قول المصنف اذا لم يكن ظرف مستقر متعلق باستقرار محمد بن زكريا وقوله أو مطلق بالرفع عطف على الخبر أي هل هو مقيد أو مطلق وبالنصب عطف على محل الظرف أي أو مستقر مطلقا أو معمول لفعل مقدر معطوف على اسم وهو قوله منع أي أو يمنع مطلقا (قوله فلو واقفه في الدين الخ) أي بان كان كل نصرانيامثلا الاحسن أن يفسر الدين بان يكون على معتقده الخاص لأنه موافق له في النصرانية اذ تحتها أنواع اذ يغض بعض المتصنف بأحدها المتصنف بغيره (قوله لجاز) ينبغي اشتراط اقامته به بدار الاسلام ان راق لا دونه (قوله اذا كان معه أبوه) أي أو كان عند المشتري ولا يكفي اجتماعهما في حوزة لكل واحد مالك (٣٧٠) وههنا بحث وهو انه اذا كان معه أبوه يباع لمن على غير دين مشتريه فيؤدى الى

بيع الكافر البالغ لمن على غير دينه قبحا لف قوله وله شراء بالغ على دينه وأجيب بان أباه على دين مشتريه ما والولد يتبع أباه أو ان ما هنا ضعيف والمشهور ما يأتي (قوله ووجهه أنهم مسلمون حكما) يقال والصغير الكتابي كذلك والاماصح قول المصنف فيما تقدم وصغير الكافر وهذا وجه المعتقد الذي تقدم الكلام عليه أي لأنه تقدم انه المعتمد وان حكاية هذين التأويلين ضعيف (قوله وجبره تهديد وضرب) أي جبره يكون بالتهديد والضرب فالضمير في قول المصنف وجبره عائدا على من يجبر على الاسلام وينبغي أن يكون ذلك بمجلس وان يكرر عليه ذلك وتقديم التهديد على الضرب واجب فيما يظهر (قوله وظاهره انه لا يحد بالسجن) ولعل وجهه انه يلزم على السجن امتداد الكفر والمطلوب ازالته على الفور (قوله خوفا من عوده جاسوسا) هذا التعليل يرشد الى انه فيمن طالت اقامته ببلد الاسلام وظاهره انه سدا باب الاستكشاف وانظر ممن ليس له دين كالسودان هل لاهل الذمة

مسلم أو أراد بيعه بخيار لم يجز اتفاقا لان الكافر متعد في شرائه فلم يمكن من بيعه بالخيار بخلاف اسلامه عنده لانه معدور في ذلك (ص) وهل منع الصغير اذا لم يكن على دين مشتريه أو مطلق ان لم يكن معه أبوه تأويلان (ش) أي وهل منع الصغير الكافر الكتابي فهو أخص من الصغير السابق محله اذا لم يكن على دين مشتريه بأن يكون يهوديا والمشتري له نصرانيا وعكسه لما بينهم من العداوة فلو واقفه في الدين لجاز كما تأولها بعض شيوخ عياض أو المنع مطلق واقف دين مشتريه أم لا ان لم يكن معه في البيع أبوه تأويلان وبعبارة فان كان معه أبوه جاز على أحد التأويلين كان على دين مشتريه أم لا لان الكافر لا يتمكن من اذانيته اذا كان معه أبوه كما اذا انفرد به أبوه لانه اذا أذاه رفعه أبوه للعالم ثم ان التأويلين في الصغير الكتابي وأما المجوسى فيمنع من بيعهم للكفار اتفاقا في الصغير وعلى المشهور في الكبار كما نقل عن ابن عرفة ووجهه أنهم مسلمون حكما والمسلم لا يجوز بيعه له فكذا من في حكمه كما نقله القرافي (ص) وجبره تهديد وضرب (ش) أي ان المشتري للكافر الذي يجبر على الاسلام وهو المجوسى مطلقا والكتابي الصغير يجبر على الاسلام بالتهديد والضرب وتقديم التهديد على الضرب واجب وظاهره انه لا يعتبر هنا ظن الافادة وظاهره انه لا يحد بتقديم التهديد على الضرب (ص) وله شراء بالغ على دينه ان أقام به (ش) أي ويجوز للكافر شراء الكافر البالغ من أهل دينه لا غيره لما بينهم من العداوة ومحل الجواز ان أقام به ببلد الاسلام لا يخرج به ببلد الحرب خوفا من عوده جاسوسا وبعبارة ان أقام به أي ان شرط في عقد البيع انه يقيم به فان لم يشترط ذلك لم يصح البيع ولو أقام به بالفعل كما ذكره الشيخ كريم الدين بحثا وقوله وله أي وللکافر الكتابي وقوله بالغ مفهوم صغير وصرح به لانه مفهوم وصف وهو لا يعتبره وقوله ان أقام به مفيد بما اذا كان المبيع ذكرا فان كان أنثى فيجوز بيعها لمن هو على دينها وان لم يقيم بها وينبغي ان يقيدها بما اذا لم تكن كاذرة في كشف عورات المسلمين (ص) لا غيره على المختار (ش) أي انه لا يجوز شراء بالغ على غير دين المشتري على ما اختاره اللخمي ابن ناجي وهو المشهور للعداوة التي بينهم ما ومنع الشراء مبني على خطابهم بفروع الشريعة وكذا منع البيع اذا كان البائع كافرا أو أمانا كان مسلما فظاهر (ص) والصغير على الأرجح (ش) الأولى اسقاط هذا لانه ان عطف على المشتري أي وله الشراء الصغير فصوابه المختار لان هذا قول ابن المواز واختاره اللخمي وان عطف على المنفى أي لا شراء الصغير كان نكرا راع قوله سابقا وصغير الكافر وهذا نص المدونة وليس لابن يونس فيه ترجيح ولما أنهى الكلام على ما يشترط

شراؤه واستظهر المنع لا نقيادهم للاسلام بآول وهلة (قوله بحثا) أي استظهارا

(قوله وله) أي للكافر الكتابي وأما المجوسى فليس له ذلك (قوله وصرح به لانه مفهوم وصف) أقول ولو فرض انه اعتبر مفهومه فنقول انما صرح به لاجل الشرط (قوله ان أقام به) فلو وقع البيع وأراد الخروج به فانه يجبر على اخراجه من ملكه باحد الامور المتقدمة (قوله ومنع الشراء الخ) أقول لا يخفى ان القصد من ذلك عدم التمكين من ذلك فعليه لافرق قلنا بانه مبني على ان الكفار مخاطبون أولا (قوله وأما اذا كان مسلما فظاهر) لان المسلم مخاطب بفروع الشريعة اتفاقا (قوله وهذا نص المدونة الخ) هذا اعتراض بان هذا صحيح والحاصل ان المتعين الاحتمال الثاني والصواب أن يقول على الاصح فيكون إشارة لترجيح التأويل بالمنع مطلقا كان على



دين مشترية ثم لا لان المصحح هو عياض لانه استبعد التأويل الاخر واما ابن يونس فلم يوجد له هنا ترجيح كما قاله ابن غازي وح ومن تبعهما (قوله في ركني) أي أحذر ركني وهو العاقد بناء على ان الاركان ثلاثة الصيغة والعاقد والمعقود عليه (قوله كان لبسا) على وزن كرم كما أفاده المصباح أي ملبوسا كثير اخلافا لما يتبادر من الشارح من ان الضمير عائد على المشتري وليس كذلك وقراءته بتشديد الباء مكسورة خطأ (قوله كما جزم به الخطاب) قاله استظهارا ولفظه بعد ان نقل ما نقله والظاهر وجوب التبيين ولو كان لا يفسده الغسل وان لم يكن عيبا خشية ان يصلي فيه خصوصا اذا كان بائعه ممن يصلي فانه يحمله على الطهارة اه وفي تن الصغير مانصه واما ما نجاسته عارضة ويمكن زوالها كالثوب يقع عليه النجاسة بخارز بيعه ويجب بيان ان كان الغسل يفسده أو كان مشترية مصليا وفي كلام بعض الشراح تضعيفه (قوله فهو معطوف الخ) هذا التفريع لاحكامه وقوله أي فان انتفت الخ يرجع معنى لقوله فان لم يمكن الخ وعلى كل حال لا يظهر العطف بتبنيه كما يدخل تحت الكاف (٣٧١) أيضا مصحف كتب بدوأة ماتت فيه فأرة فانه لا يصح بيعه فالاحسن ان المعطوف بلا

مقدر والعطف على ما يستفاد من معنى ما تقدم أي بشرط كون المعقود عليه طاهرا لا غيره كزبل الخ بتبنيه اشتراط الطهارة انما هو في حالة الاختيار فتخرج حالة الاضطرار فلا تشترط الطهارة كالبينة للمضطر والخبر للمغصوص على ما قاله ابن عرفة والظاهر انه يستعمل هذه الشروط فيما شمل الجمعة وما شمل الجواز فان قوله وقدره عليه شرط صحة بالارب والمثال بالا بذكر ذلك (قوله خرجه) أي خرج منع زبل غير الماء كوله وقوله عبر عنه عياض بلا يجوز أي والاصل فيه الحرمة (قوله وانتفاع) أي شرعي فيخرج آلات اللهو وقوله ولو قلت أي وسواء كانت حالا أو متربة كالمهر الصغير (قوله وأمان في السياق) أي نزع الروح للموت (قوله لان المشرف أعم) المناسب ان يقول لان المشرف مغاير لمن في السياق ويدل على ما قلنا ان السياق

في ركني البيع الاولين شرع في الكلام على شروط الثالث وذ كرها ستة بقوله (ص) وشرط للمعقود عليه طهارة (ش) يعني انه يشترط في المعقود عليه غنا أو مشمنا طهارتهما فاللام بمعنى في فان قيل اجازة بيع الثوب المتنجس ينافي اشتراط الطهارة فالجواب ان المراد الطهارة الاصلية وما عرض عليها مما يمكن ازالته منزل منزلة الطهارة الاصلية لكنه يجب تبينه عند البيع كان الغسل يفسده أولا كان ينقصه أولا كان المشتري يصلي أم لا كان لبسا أم لا كما جزم به ح فان لم يمكن ازالة النجاسة كالزيت المتنجس فلا يصح بيعه كما قاله المؤلف (ص) لا كزبل وزيت تنجس (ش) فهو معطوف على المفهوم أي فان انتفت الطهارة لا يجوز البيع كزبل وزيت تنجس وكذا يقال في نظائره ويجوز ان تكون الكاف بمعنى مثل وهي نائب فاعل فعل مقدر أي لا يباع مثل زبل أي من غير ما كوله ولو مكروها خرجه ابن القاسم على منع مالك بيع العذرة وما وقع لملك من كرهاه بيعها عبر عنه عياض بلا يجوز وأدخلت الكاف كل ما نجاسته ذاتية كالعذرة والميتة والكاف مقدرة في قوله زيت تنجس لادخال كل ما نجاسته كالذاتية وهو ما لا يقبل التطهير كعسل ومنه ونقدم جواز بيع ما نجاسته عارضة ويمكن زوالها (ص) وانتفاع لا كحرم أشرف (ش) أي ومما يشترط في صحة المبيع ان يكون مما ينتفع به ولو قلت كالماء والتراب فلا يباع محرم الاكل اذا أشرف على الموت لعدم النفع به حينئذ حالا وما لا ولا العصافير التي لا يجتمع من مائة منها أوقية لحم وقول تن يحتاج لنقل فيه نظرا لانه سلم ان يكون المبيع منفععا به والعصافير التي اذا اجتمع منها مائة لا يحصل منها أوقية لحم لا ينتفع بها واحترز بقوله محرم من المباح فانه يجوز بيعه ولو أشرف على الموت لان المنفعة به حاصلة في الحال لا مكان ذكاته واحترز بقوله أشرف مما اذا كان غير مشرف فان بيعه جائز ولو محرما كما قاله ابن عبد السلام وأمان في السياق فانه يمنع بيعه ولو ما كولا ففرق بين المشرف ومن في السياق لان المشرف أعم والذي في السياق أخص والاعم لا يلزم ان يصدق باخص معين فالذي في السياق أشد غررا من المشرف لانه ظهرت عليه علامات الموت حتى لم يبق الا زهاق وروحه حينئذ ينتفي اعتراض ابن عرفة على ابن عبد السلام (ص) وعدم

عبارة عن الحال المقطوع الحصول الموت فيها واما الاشرف فهو الحال الذي يظن الموت فيها (قوله وحينئذ ينتفي الخ) والحاصل ان المصنف تبع ابن عبد السلام في تقييده بالمحرم ونسبه له في التوضيح وقدره ابن عرفة بان ظاهر اطلاقهم ونص ابن محرز على منع بيع من في السياق ولو كان مأ كوله اللحم اه فكيف يقيده بالمحرم وحاصل الجواب عن ابن عبد السلام بان المشرف غير من في السياق أي فان عبد السلام يوافق ابن عرفة على ان من في السياق يمنع مطلقا واما المشرف فلم يأخذ في السياق فيفصل فيه بين محرم الاكل ومباح الاكل وحينئذ فالاقسام ثلاثة اذ لم يكن مشرفا يجوز بيعه مطلقا مأ كوله اللحم أولا ومن في السياق يمنع بيعه مطلقا ويفصل في المشرف الذي ذكره ابن عبد السلام أي فكيف لا اعتراض على ابن عبد السلام لا اعتراض على المصنف ورد ذلك محشى تن بان الذي ليس في السياق يباع مطلقا مأ كوله اللحم أم لا ونصه قوله لا كحرم أشرف المراد بالمشرف بلغ حد السياق كما قال ابن الحاجب وأما قبله فجوز ولو كان محرما قاله ح فقوله ج اعتراض ابن عرفة بتوجيهه على المؤلف ان فسر أشرف بن في السياق وأمان فسر عن قوي



مرضه فلا يتوجه لانه في هذه الحالة يمنع بيع المحرم دون غيره غير ظاهر اذن لم يبلغ السياق يجوز بيعه كان محرم الاكل أم لا اه (قوله  
 أي مما يشترط في المبيع) أي في صحة البيع بالنسبة للمبيع (قوله ولما كان الاذن في اتخاذه الخ) وينبغي منع قتله قيل والنص كذلك  
 وأما المنهي عن اتخاذه فيجوز قتله بل يندب كافي الخطاب في باب المباح (قوله نبه على منعه) الاولى على عدم صحة بيعه (قوله مع كونه  
 طاهرا) أي ومنتهفا به أي خفيته تغاير ما قبله وأما لابقى اللفظ على عمومه فيغنى عن قوله طهارة وانتفاع لان كلا من النجس والمحرم  
 المشرف منهى عنه والحاصل ان الاولى الاقتصار عليه كقَالَ المازري كغيره عقد البيع يشترط فيه السلامة من المنهيات كلها (قوله  
 وجازهر) والهم للمشتري ولوقال وجاز كهر (٣٧٢) لكان أشمل ليشمل الفيل لعظمه وقط الزباد لبداهه الا ان الشارح أجاب عن

ذلك بقوله والمراد بالسبع الخ  
 وقوله وقوة يفسر ما قبله وقوله  
 والعداء كذلك (قوله ذات الهر  
 وذات السبع) اضافة ذات السبع  
 اضافة للبيان (قوله وان قلنا  
 تتبعض) أي وهو المذهب كما قرره  
 شيخنا السليوني وهو ترجيح منه  
 لكلام عجم فانه جعله المذهب  
 ونقل الفيشي في حاشيته ان  
 المذهب انها لا تتبعض ويدل له  
 كلام التوضيح (قوله فلا يؤكل  
 اللحم) أي فهو ميتة (قوله والمراد  
 بالسبع ما يتسبع) أي فيشمل  
 الضبيع والغلب وغيرهما من  
 مكروه الاكل لا خصوص السبع  
 والا كان الكلام قاصرا (قوله  
 مقرب) من أقرب الحاصل اذا  
 قرب وضعها (قوله وسيأتى حكم  
 الخ) فيه نظر وذلك لان الحاصل  
 اذا بلغت ستة أشهر لا يحجر عليها  
 الا في التبرعات لا في البيع ونحوه  
 مما ليس من التبرعات (قوله  
 لا كآبق) أي وبغير شارد (قوله  
 فاسد) ما لم يقبض عليه وعلم انه  
 باق على صفته ولا خصومة فيه بان  
 كان القابض عليه غير الحاكم فانه  
 يجوز العقد لكن ان قرب موضعه

منه لا ككاتب صيد (ش) أي ومما يشترط في المبيع ان يكون غير منهى عن بيعه فلا يباع  
 كلب الصيد لانه عليه الصلاة والسلام عن غنه ولما كان الاذن في اتخاذه ولزوم قيمته  
 لقائله يؤهم صحة بيعه نبه على منعه لقول ابن رشد هو المشهور ابن رشد هو المعلوم من قول  
 مالك وأصحابه وأجاز ابن نافع وابن كتيبة بيعه وسنحون قائلنا وأج بئس منه وما لم يؤذن في اتخاذه  
 لا يباع اتفاقا فقوله وعدم منهى أي عن بيعه مع كونه طاهرا لا عن اتخاذه اذ كلب الصيد غير  
 منهى عن اتخاذه وقوله منهى أي تحريم لكله أو لبعضه فعلى هذا لا يجوز بيع مائه قلة خل مثلا  
 وفيها قلة خرو الكاف داخلة على المضاف اليه لان عادة المؤلف ادخالها على المضاف واردة  
 المضاف اليه كقوله وكطين مطر لا ككاتب كصيد (ص) وجازهر توسيع الجلد (ش) يعني  
 ان شراء ذات الهر وذات السبع لا خد جلد جازر وأما شراء ما ذكر اللحم أوله والجلد فيكروه  
 كما يفيد ما ذكره ابن ناجي وكلام المدونة واذا ذكرى للجلد لا اللحم فيؤكل اللحم على القول بان  
 الذكاة لا تتبعض وان قلنا تتبعض فلا يؤكل اللحم وأما الجلد فيؤكل على كل من القولين  
 والمراد بالسبع ما يتسبع أي كل ماله جراءة أي شدة وقوة على الافتراس والعداء (ص) وحامل  
 مقرب (ش) أي وجاز بيع حامل مقرب أي واقع عليها البيع فاضافة بيعه الى حامل من  
 اضافة المصدر لمفعوله وظاهره جواز بيعها ولو بعد مضى ستة أشهر فاكثرت لها وسيا في حكم  
 ما اذا كانت بائنة في باب الحجر في قوله وحامل ستة أي انه يحجر عليها اذا تمت الستة ودخلت في  
 السابع (ص) وقدرة عليه لا كآبق (ش) أي وشرط للمعقود عليه قدرة عليه للبائع  
 والمشتري فلا يباع ما قدر عليه مشتريه وعجز عنه بائنه ولا ما عجز عنه كآبق لقول مالك يبيع  
 العبد في اباقه فاسد وضمانه من بائنه ويقض وان قبض وتفصيل اللغوي ضعيف وقوله وقدرة  
 عليه حسبة احتراز عن الآبق والابل المهمة كقَالَ وشريعة احتراز اعما لورتب على ذلك  
 اضاءة مال كآبق في العمود وقوله عليه أي على المعقود عليه من غن أو مثن فان قلت يبيع  
 المغصوب من غاصبه غير مقدر على تسليمه مع انه يجوز بيعه فالجواب انه لما كان تحت يد  
 المشتري كان مسلما بالفعل وذلك أقوى من القدرة على التسليم (ص) وابل أهملت ومغصوب  
 (ش) يريد انه لا يجوز بيع الابل المهمة وهي التي تركت في المريع حتى توحشت ولم يقدر عليها  
 الا بعسر لعدم معرفة ما بها وكذلك لا يجوز بيع المغصوب من غير غاصبه لان كلا من البائع  
 والمشتري عاجز عن تحصيل المبيع وهذا شامل لما اذا كان غاصبه ممنوعا من دفعه ولا تأخذه  
 الاحكام مقرا أو غير مقرا وما اذا كان غاصبه منكرا أو تأخذه الاحكام وعليه بينه بالغصب

جاز النقد أبضا والا امتنع بشرط (قوله وتفصيل اللغوي) ذكره بهرام ولما كان فيه تطويل ولا فائدة في ذكره لم  
 نبيه (قوله شرعية) احتراز اعما لورتب على انه اذا لم تنتف الاضاءة بضع البيع (قوله كان مسلما بالفعل) وما تقدم من قوله فلا يباع  
 الخ فيما اذا يبيع لغير الغاصب (قوله وابل أهملت) مثل بمثابة الإشارة الى انه لا فرق بين أن يكون الحجر عن تسليم المبيع اضطراريا  
 كآلق أو أصله اختياريا كالابل المهمة (قوله ومغصوب) يظهر ان بيعه صحيح غير جائز كذا قال الشيخ سالم قال محشي نت وما قاله  
 غير صحيح لا طباق الاثمة على ان يبيع المغصوب في الوجه الذي يمنع بيعه مفسوخ ابن عرفة عن ابن رشد بيعه به وهو يريد الغاصب  
 من غيره والغاصب لا يأخذه حكم فاسد اجاعا وقال قبله وشراؤه ما غصبه وهو يبيده ان علم منعه به ان لم يبيعه فاسدا اتفاقا للشرط



التي ذكرها المؤلف كغيره كلها الصحيحة ولا تنوب أصلاً اهـ (قوله لانه شراء ما فيه خصومة) أي لان في الغاصب يطعن البينة (قوله قاله ابن رشد) علم من كلام ابن رشد أحوال ثلاثة (قوله يجري مجرى الاستثناء المنقطع) أي هو في الأصل استثناء منقطع وانما جرى مجرى الاستثناء المنقطع لان الكلام في تبين الاحكام فلا يلتفت لكون الاول اما اخرج منه شيء بل يلتفت الى تمييز الاحكام وتبينها بحيث يقال ان ما قبل الاذابيع لغير الغاصب (قوله ورجع الوج المؤلف) لا تلوج أصلاً لانه نظر للقول المصريح به ولا بالنظر لغيره (قوله أي وهل يزاد على علم العزم شرط آخر الخ) لا فائدة في ذلك فالمدار عند هذا القائل على رده ليه المدة المذكورة والرد بالفعل مستلزم للعزم على الردل به فالاحسن أن يقال وهل ان ردل به أو لا يشترط الردل به بل بفصل ويقال ان عزم على رده ليه فيجوز اتفاقاً وأو غير لازم فيمنع اتفاقاً وان أشكل أمره فقولان المشهور منهما الجواز والحاصل ان قوله تردد معناه طريقان الاولى طريقة ابن عبد السلام وهو انه يشترط الردل به والثانية طريقة ابن رشد المفصلة القائلة (٣٧٣) ان عزم على رده ليه فيجوز اتفاقاً وان عزم على

عدم الرد فيمنع اتفاقاً وان أشكل الامر فقولان المشهور منهما الجواز وهي الراجحة بتبيينه حيث قيل لا يجوز بيعه معناه انه لا يلزم البائع لانه يحرم عليه أن يأخذ ثمناً من الغاصب لانه مستخلص بعض حقه (قوله وهو المشهور) أي فالراجح من التردد القول بعدم اشتراط الرد حيث عزم على الرد وأشكل أمره (قوله نقض ما باعه) أي أو وهبه أو تصدق به ما لم يسكت ولو أقل من عام ولا يعذر بالجهل فيما يظهر (قوله لان اشتراه) أي اذا اشتراه ليحتل بذلك صنيعه أو احتمل انه اشتراه لذلك وامان علم انه اشتراه ليمتلكه فقط وقد بين ذلك قبل الشراء فله نقض بيعه والفرق بين الميراث والشراء أن الميراث هجم عليه من غير اجتهاد منه فلذلك قام فيه مقام ربه لان الحقوق تورث كما تورث الاعيان والذي اشترى ما باع هو الذي اجتبى ملك

لانه شراء ما فيه خصومة والمشهور منعه كنع الاول بلا خلاف قاله ابن رشد اما لو كان مقرباً بالغصب مقدوراً عليه فانه جائز باتفاق اذ لا يحجز من الجانبين وقوله (الامن غاصبه) يجري مجرى الاستثناء المنقطع أي لكن بيعه من غاصبه جائز بشرط ان يعلم ان الغاصب عزم على رده ليه ورجع الوج المؤلف لشرط العزم على رده بقوله (ص) وهل ان ردل به مدة تردد (ش) أي وهل يزاد على علم العزم شرط آخر فيقال محل الجواز ان ردل به بالفعل وبقى تحت يده مدة حددها بعضهم بسنة أشهر فاكثروا الا كان مضغوطاً بائعاً نجس أو لا يشترط زيادة على العزم الرد بالفعل وهو المشهور وانما يشترط العزم فقط وانما طلبت المدة المذكورة على الاول لاجل ان يتحقق انتفاء الغصب لانه لو قبضها وبقيت عنده مدة يسيرة ثم ردها الى الغاصب آل الامر الى انه كان باع مغصوباً بعدم تحقق انتفاء الغصب بخلاف ما اذا قبضها وباعها لغير الغاصب فانه يجوز له ذلك بمجرد القبض لانه حينئذ لم يبيع مغصوباً فقد ظهر لك الفرق بين المسئلتين (ص) وللغاصب نقض ما باعه ان ورثه لا اشتراه (ش) يريد ان الغاصب اذا باع ما غصبه لشخص ثم ورثه من ربه فان له نقض البيع الصادر منه قبل الارث لا انتقال ما كان لمورثه اليه وقد كان لمورثه النقض ولهذا الوعدى شيء في دار فباع جميعها ثم ورث حظ شيء فله نقض البيع في حصه غيره وأخذ حصته بالشفعة قاله في سماع سمعون من كتاب الغصب ومنه يؤخذ انه لا خصوصية للغاصب بما ذكر بل يجري ذلك في بيع كل فضولي فان تسبب في ادخاله في ملكه بأن اشتراه أو قبله بمهبة أو نحوه ما من ربه بعد ان باعه فليس له نقض بيعه الصادر منه قبل ذلك على المشهور (ص) ووقف مرهون على رضا امرئ منه (ش) هذا كلام مجمل وأشار الى بيانه في باب الرهن بقوله ومضى بيعه قبل قبضه ان فرط مرئنه والافتاء يلان وبعده فله رده ان يبيع باقل أو دينه عرضاً وان أجاز نجل فقوله ووقف مرهون أي امضاء مرهون أي يبيع بعد قبضه لاقبله ولا حاجة للتقييد بذلك لانه داخل في قوله وقدرة عليه والكلام هنا انما هو في مفهومه ولا يتأتى ذلك الا بعد القبض وحينئذ فهو نص في التفصيل الذي في باب الرهن (ص) وملك غيره على رضا هو ولو علم المشتري (ش) يريد ان

ذلك لنفسه فكانه جهد في امضائه واثباته فلم يكن له نقضه (قوله لانه انتقاله اليه ما كان الخ) ما كان بدل من الضمير في انتقاله ولو حذف الضمير في انتقاله لكان أحسن (قوله وأشار الى بيانه الخ) لا يخفى أن هذا يشير الى ان جميع ما في باب الرهن من هذا الكلام الذي ساقه بيان لهذا مع أنه سيأتي له انه محمول على ما اذا كان بعد القبض وآخر العبارة توافق صدرها في أن جميع ما يأتي تفصيل لهذا المجمل (قوله ان فرط مرئنه) أو يأخذ الرهن الثمن ولا يلزمه بدله (قوله والافتاء يلان) أي بالامضاء ويبقى الثمن رهناً وبعده ويبقى ذاته رهناً وقوله يبيع بعد قبضه ليس بالازم بل مثله ما اذا لم يقبضه ولم يفرط على أحد التأويلين (قوله ان يبيع باقل) أي من الدين ولم يكمل له أي أو بغير جنس الدين حيث لم يأت له بموافق للدين (قوله أو كان عرضاً) أي من يبيع (قوله ولا حاجة للتقييد بذلك) أي بعد القبض لاقبله وقوله لانه داخل أي التقييد أي مفهومه وهو اذا لم يقبض وقوله ولا يتأتى ذلك أي المفهوم وقوله الا بعد القبض أي قبض المرتهن للرهن (قوله وحينئذ فهو نص الخ) أي اذا كان كلام المصنف فيما بعد القبض فهو نص في التفصيل هذا معناه (أقول) ليس نصاً في التفصيل



بل متعلق ببعض التفصيل الا متى على انه ينافي قوله أو لا هذا كلام مجمل (قوله بغير اذنه) أي وبغير حضرته وأما لو كان حاضر المجلس العقد وسكت لزمه البيع ولا يعذر هنا بجمل وكان له الثمن فان سكت عاما سقط حقه من الثمن وأما ان لم يكن حاضر فله نقض البيع الى سنة فان مضت فله الثمن مالم تمض مدة الحيازة أي عشر سنين كما وقع التصريح به في كلام غيره فلا شيء له (قوله قريبا) أي يتيسر اعلامه سرعة وقوله أو حاضر أي في البلد لانه لو كان حاضر العقد وسكت لزمه البيع كما قلنا والمطالب بالثمن الفضولي لانه باجازه صار وكيل عنه وسيأتي وطول بحث وثمن فاذا فات بيع الفضولي غير الغاصب فان على الفضولي فيما باعه الاكثر من الثمن والقيمة وأما ان كان غاصبا فيجتمعل انه كذلك وهو الظاهر (قوله اذا كان المشتري غير عالم بالتعدي) لا يخفى ان ما بعده داخل فيه فالاولى أن يقول اذا اعتقد ان الفضولي مالكة أولا يعتقد شيئا أو يقول بأن كانت شبهة وغير ذلك مفهوم بطريق الاولى والحاصل أن الصور ثلاث الاولى أن يعتقد أن الفضولي مالكة الثانية اذا لم يكن عنده علم بشئ أي لا يعلم انه مالكة أو غير مالكة الثالثة اذا كان يعلم انه غير مالكة فلا بد من شبهة تنفي العداة (قوله ولو لكونه من سبب المالك) أي من جهة مالكة فتبين ان الصور ثلاث (قوله ويرزعه انه وكيل) أي يدعي انه وكيل ومقتضى أبي الحسن انه يجري هنا (٣٧٤) الخلاف الجاري في العين المشار له بقوله ان كان من ناحيته وهل ان علم

تأويلان (قوله فباع لمن هو من سببه) أي من ناحيته أي فانه يحنث أي فنزل ما كان من ناحيته مستلزما كان من ملكه ظاهرا فانه يحنث والحاصل انه اذا قال والله لا أبيع لفلان فباع لمن هو من سببه أي باع لمن هو من ناحيته وكان الذي من ناحيته يشتري لفلان فان الخالف يحنث فنزل في باب اليمين ما كان من ناحيته منزله فكذلك نزل هنا ما كان من ناحيته مثله فله المشتري الغلة اذا اشترى منه بغير تنبيهات (الاول) مثل البيع الشراء الا انه يجري فيه قوله وحيث خالف في اشتراؤه لزمه ان لم يرزعه موكله ويمكن حمل المصنف على ما يشملهما بان يريد وقف اخراج ملك غيره

من باع ملك غيره بغير اذنه فان البيع موقوف على اجازة المالك فان اجازة جاز ولو علم المشتري ان البائع فضولي وان رده رد خلا فلا شبهة في أنه لا يصح مع علمه ولو امضاء المالك وانما يلزم بيع الفضولي للمشتري اذا كان المالك قريبا أو حاضر الا غائبا بعيدا يضر الصبر الى قدومه أو مشورته وللمشتري من الفضولي الغلة قبل علم المالك اذا كان المشتري غير عالم بالتعدي أو كانت هناك شبهة تنفي عن البائع التعدي ككونه حاضرا للاطفال مثلا كالاتم تقوم بهم وتحفظهم أو لكونه من سبب المالك ممن يتعاطى أموره ويرزعه انه وكيل ثم يقدم المالك وينسكرو فخو ذلك ويدل له مسئلة اليمين أن لا يبيع لفلان فباع لمن هو من سببه (ص) والعبد الجاني على مستحقها وحلف ان ادعى عليه الرضا بالبيع ثم للمستحق رده ان لم يدفع له السيد أو المبتاع الارش وله أخذ ثمنه ورجع المبتاع به أو بثمنه ان كان أقل (ش) أي ووقف بيع العبد الجاني على اجازة المجني عليه لتعلق حقه بعينه واذا ادعى مستحق الجناية وهو المجني عليه على البائع ان يبعه رضامنه يتحمل الجناية فله تحليفه فان نكل لزمته الجناية أي ارشها وان حلف انه ما قصد بالبيع تحمل الارش كان للمجني عليه أو لوليها رد بيع العبد وأخذه في جنائته ان لم يدفع له السيد أو المشتري الارش وله امضاء بيعه وأخذ ثمنه من المشتري ثم ان دفع السيد الارش للمجني عليه فلا اشكال وان دفعه المبتاع رجوع بالارش ان كان أقل من الثمن على البائع أو بالثمن ان كان أقل من الارش وضاع عليه بقية الارش لان البائع يقول له ان كان الثمن أقل لا يلزمني الا مادفعت لي وان كان الارش أقل قال له لا يلزمني غيره فقوله والعبد الجاني أي ووقف امضاء بيع البائع العبد الجاني على رضا مستحق ارشها

وادخاله على رضا من أخرجه عنه في الاول ومن أدخله في ملكه في الثاني (الثاني) ضمان مبيع الفضولي ولا الظاهر انه من المشتري حيث أجاز به البيع وان رد كان منه الا أن يكون المشتري عالم بالتعدي فينبغي أن يجري عليه أحكام الغصب (الثالث) بيع الفضولي بلا مصلحة له به حرام وان باعه خوف تلفه أو ضياعه فغير حرام بل ربما كان مندوبا (قوله على مستحقها) فله رد بيع المالك واجازته (قوله وحلف) بالبناء للفاعل أي والبناء للمفعول مع تشديد اللام أي البائع كافي الشارح (قوله بالبيع) أي بسبب البيع وذكره لانه الغالب والافالهة والصدقة كذلك والظاهر أن العتق كذلك (قوله ان لم يدفع له السيد الخ) فالخيار للسيد ابتداء فان امتنع من دفع الارش فله مبيع دفعه لمنزله منزله لتعلق حقه بعين العبد (قوله ان كان أقل) راجع لكل من الارش والثمن أي رجوع بالارش ان كان أقل أو بالثمن ان كان أقل كان المدعي على السيد المجني عليه أو ورثته أو المشتري لان عليه ضررا في نقض شرائه فله تحليفه لاحتمال أن ينكس كل فيلزمه الارش من غير نقض لبيعته ولا ترد تلك اليمين لانها مبنية تهمة والحاصل ان قوله ان كان أقل أي المرجوع به محتمل ذلك اذا باع رب العبد الجاني وسلمه للمشتري ثم ان المشتري فدها فبرجع بالاقل من الثمن والقيمة وأما لو كان باعه للمشتري ثم قبل أن يتسلمه المشتري سلمه البائع للمجني عليه فدفع له المشتري الارش أو الثمن وأخذه منه له يكون المجني عليه أجاز البيع للمشتري وأخذ منه الثمن فان المشتري يرجع بثمنه ولو كان أكثر من الارش الذي فدها به لان



من حجة أن يقول للبائع أنت أخذت مني الثمن في مقابلة العبد مع أنك سلمته للمعنى عليه فادفع لي ما أخذته مني (قوله بها) أي بالجناية  
(قوله بعده) أي بعد ما هنا (قوله ثم انه اذا كانت عمدا الخ) هذا تفصيل في مسئلتنا لاننا قلنا لا فرق بين أن تكون عمدا أو خطأ  
(قوله كما هو ظاهر كلامه الخ) أي انه لما قال ثم للمستحق رده ان لم يدفع له السيد الارش الخ يفهم منه ان الارش للسيد ابتداء ومن  
المعلوم ان مقابلة الاسلام بالتحجير بين الامرين باعتبار ما هو معلوم من ان مقابل الارش الاسلام (قوله راجع لقوله على مستحقها)  
أي راجع لقوله ووقف على رضا مستحقها وراجع لقوله ثم للمستحق رده (أقول) لا يخفى ان كلاما من قوله ثم للمستحق رده وقوله وله أخذ  
ثمنه تفصيل لقوله ووقف امضا يسع العبد الجاني على مستحقها وحينئذ فالشرط يرجع للاول الذي هو قوله ثم للمستحق رده (قوله  
وقوله وله أخذ ثمنه راجع لقوله على مستحقها) أي مر تبط به موضح له أي ان المراد من قوله ووقف العبد الجاني على مستحقها ان له أخذ  
ثمنه ومقابله هو قوله ثم للمستحق رده أي وهو مقيد بالقيء المذكور فليكن ذلك الموضع الذي هو قوله وله أخذ ثمنه مقيد بالقيء المذكور  
وقوله ولا يحتاج لا تطابق الشرط عليه أي لان برجوعه لقوله على مستحقها يلزمه ان يطابق الشرط عليه فلا يحتاج الى أن يقال كما  
قال ابن غازي الاولى أن يؤخر قوله ان لم يدفع له السيد بعد قوله وله أخذ ثمنه لينطبق الشرط على الامر من معاوض ابن غازي لوقال ثم  
للمستحق رده أو أخذ ثمنه ان لم يدفع له السيد أو المبتاع الارش لكان أولى لينطبق الشرط على الوجهين وليتصل قوله ورجع المبتاع  
بما فرغ عليه من كون المبتاع دفع الارش للمستحق وقد كان دفع الثمن للبائع الذي هو السيد فيرجع عليه بالاقبل منهما انتهى ولا يخفى  
ما في هذا من التكلف بل جعل قوله وله أخذ ثمنه راجعا للاول دون قوله ثم (٣٧٥) للمستحق رده ترجيح من غير مرجح ففعل الاولى أن  
يقال قوله ان لم يدفع شرط في قوله  
ووقف الخ وقوله وله أخذ ثمنه  
معطوف على قوله رده وكلاهما  
تفصيل لقوله ووقف الخ وأنه  
حذف من الثاني دلالة الاول  
(قوله وهذا أحسن الخ) الاولى  
أن يقال فلا يرد اعتراض ابن غازي  
(قوله حيث لم يبينه) أي لم يبين  
البائع حين البيع فان بينه حين  
البيع بأن قال انه صدرت منه  
خيانه قبل فانه اذا اشترى بعد  
البيان لا خيار له بعد ذلك كسائر  
العيوب وبعبارة أخرى فلو كان  
عالمها وقت الشراء أو كانت خطأ  
فلا رده لانه من عوده وان لم يعلم

ولا فرق بين كون الجناية عمدا أو خطأ كما يدل عليه اطلاقه هنا وتفصيله في الرد بها بعده  
المشار اليه بقوله وللمشتري رده ان تعمد لها ثم انه اذا كانت عمدا فان كانت على النفس فانه  
يخير سيده في اسلامه أو فداؤه حيث استحياه ولي النفس وأما ان كانت على غير النفس فان  
لسيده الخيار في اسلامه أو فداؤه ابتداء كما هو ظاهر كلامه هنا يأتي في الجراح ما يدل عليه  
قوله ان لم يدفع الخ راجع لقوله على مستحقها ولقوله ثم للمستحق رده وقوله وله أخذ ثمنه راجع  
لقوله على مستحقها المقيد بقوله ان لم يدفع الخ وحينئذ لا يكون قسيما لقوله ثم للمستحق رده  
ولا يحتاج الى ان يطابق الشرط عليه وهذا أحسن من تقرير ابن غازي (ص) وللمشتري رده  
ان تعمد لها (ش) أي وللمشتري رد العبد الجاني اذا اطلع بعد الشراء على جنايته حيث  
صدرت منه الجناية عمدا اذ لا يؤمن عوده لمثلها في جنایات المدونة قال ابن القاسم لواقعته  
البائع فلا مبتاع رده بهذا العيب حيث لم يبينه له البائع (ص) ورد البيع في لاضر به ما  
يجوز ورد ملكه (ش) يريد ان من حلف بحرية عبده ليضرب به ضربا يجوز له كعشرة  
أسواط وسواء أطلق في يمينه أو أجل ثم باعه قبل ان يضرب به ان البيع ينقض ويرد العبد  
الى مالكه وينع في الحنف المطلق من البيع والوطء وفي المؤجل من البيع فان لم يضرب به  
حتى مات السيد عتق من ثلثه ولو حلف على ما لا يجوز له رد البيع وجعل عتقه بالحكم

هل صدرت منه عمدا أو خطأ جلت على العمد لان الاصل في أفعال العقلاء القصد (قوله ورد البيع) وانظر لوجهه لاثواب أو  
تصدق به (قوله في لاضر به) أي في حلفه بحرية رقيقه ذكرا كان أو أنثى صيغة حنت وقوله لاضر به أي مثلا أي قتله أحبس  
أو افعل به شيئا يجوز (قوله ورد ملكه) واستمر فيه اشارة الى انه لا يلزم من رد المبيع رد البيع لملكه المستمرا لا ترى ان ابن دينار يقول  
رد المبيع ويعتق حين رده وهذا أحسن من قول من قال ذكره لدفع توهم رده لضر به ما يجوز ثم يعاد للمشتري اه (قوله بحرية عبده)  
كذا فرضه في المدونة وأما لو كانت بالله فانه يكفر عنها وأما الطلاق فقال الزرقاني وانظر هل مثل العتق الطلاق لم يجز عليه كما هو ظاهر  
ونقل عن الجيزي انه اذا حلف بالطلاق على ضرب لا يجوز ان الظاهر انه يرد ملكه ويبحث وأورد على المصنف انه يبحث بالعزم على  
الضد واذا باعه فقد عزم على ضده وأجيب بانه لا تلازم بين البيع والعزم على الضد اذ قد يبيعه من غير عزم لنسيان أو نحوه في تنبيهه  
فهم من المصنف ان المبيع قبل رد البيع في ملك المشتري وضمانه واذا لم يبيعه السيد أو رد البيع بعد صدوره ومات قبل ان يضرب به  
عتق من ثلثه قال فضل لانه لو فسل في المرض لبرق كذا كبد عتقه في المرض ولو ضرب به في ملك المشتري ففي بره قولان (قوله وفي  
المؤجل) أي المقيد بزمان كيل من عتقه لاضر به عشرة أسواط في هذا الشهر (قوله ولو كاتبه) أي العبد الذي حلف ليضرب به  
ما يجوز فهذا من ثمة كلام المصنف لان هذا مفهوم باعه فكلام المصنف حلف ليضرب به ثم باعه وأما لو لم يبعه بل كاتبه







الاضاعة لكونه مغنيا عن قوله وأمن كسره لانه اذا لم يؤمن كسره لم تنتف اضاعة المال من جهة البائع لما علمت من أن ضمانه من بائعه حتى يقبضه المبتاع وأجيب بأنه لو اقتصر عليه لكان فاسدا وذلك لصدق الجواز بصورة الحكم فيها المنع بيان ذلك أن شرط ان مستقبل فلو اقتصر على ما ذكرنا فاد الجواز فيما اذا لم يؤمن كسره وخاطر وسلم لا انتفاء الاضاعة فيما يستقبل المستفاد من قوله ان انتفت الاضاعة (قوله وأمان انتفى الشرط الثاني فلا يصح) وظاهر المصنف ولو اشترط السلامة خلافا لقول اللخمي أنه يجوز اذا اشترط السلامة ووجه المعتمدان الغرر المانع مانع ولو اشترط فيه السلامة (قوله لا عاطفة) أي وذلك لان المعطوف على الشرط شرط ونقض البائع ليس شرطا (قوله فهو على المشتري) واقتصر صاحب الشامل أنه على البائع وعليه ضمانه من البائع والحاصل ان كلا من القولين راجح كذا ذكره بعض الشراح والظاهر منهما ما اقتصر عليه صاحب الشامل وذكر عجي مانعه والحاصل ان تخليص السيف من الحلية أي نقض ما عليه من الحلية حيث يبيع السيف على البائع كما أن بخرا الصوف الذي يبيع غفسه والثمرة التي يبيع أصلها على البائع (قوله وعلى هذا فضمن العمود الخ) فيه أنه قد تقدم أنه لا بد أن (٣٧٧) يؤمن كسره والجواب أن يقال الفرض أنه أمن كسره على ما قاله أهل المعرفة

وأما ان انتفى الشرط الثاني فلا يصح (ص) ونقضه البائع (ش) والواو استئنافية لا عاطفة على الشروط والجملة مستأنفة لبيان حكم المسئلة أي والحكم أنه اذا صح البيع وجاز ان نقض البناء على البائع فالضمير في نقضه يرجع للبناء لانه هو الذي من تمام التسليم وأما نقض العمود فهو على المشتري كما صدر به القراني وذكره صاحب النكت عن بعضهم وعزاه ابن يونس للقباسي وعلى هذا فضمن العمود في قلعه من المبتاع (ص) وهو فوق هواء ان وصف البناء (ش) يعني أنه يجوز للشخص أن يقول لصاحب أرض يعني عشرة أذرع فوق ما تبنيه فوق أرضك ان وصف متعلق البناء للأسفل وللأعلى فيصف كل بناء لا انتفاء الغرر لان صاحب الأسفل يرغب في خفة بناء الأعلى وصاحب الأعلى يرغب في ثقل بناء الأسفل ويوصف المرحاض وقناته والميزاب ومصبيه فقوله وهواء أي مقدار من هواء وأما الهواء فلا يصح بيعه وهواء بالمداين السماء والأرض وكل منخرق ممدود وأما بالقصر فهو ما تحبسه النفس قال في توضيحه وفرش سقف الأسفل بالالواح على من اشترط والأفعلى البائع على الأصح ولا يجوز لمبتاع الهواء يبيع ما على سقفه الا باذن البائع لان الثقل على حائطه اه قال بعض ويفهم منه أنه ملك ما فوق بناءه من الهواء لانه لا يتصرف فيه لحق البائع في الثقل الخ ومفهوم فوق هواء مفهوم موافقة بان يبنى المشتري الأسفل والبائع الأعلى ويحجر صاحب الأسفل على البناء ليمكن صاحب الأعلى (ص) وغرز جذع في حائط وهو مضمون الا أن يذكر مدة فاجارة تنفسخ بانهدامه (ش) هو معطوف على يبيع بعد حذف المضاف أي وجاز معاودة غرز جذع في حائط المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه أي وجازت المعاودة على موضع غرز جذع أي ادخال جذع أو جذوع في حائط لرجل ثم نارة لا يعين فيه مدة فيكون يبعوا اذا انهدم الحائط لمز البائع اعادته وأما ان حصل خلل في موضع الغرز فاصلاحه على المشتري اذا لخلل في الحائط ولو

(٤٨ - خرشي ثالث) ما شمله ويشمل المخزن الذي تجتمع فيه الفضلات (قوله مقدار من هواء) لا يخفى ان هذا انما يظهر في الفراغ أي مقدار من الفراغ فيكون المراد من الهواء الفراغ وقوله وأما الهواء فلا يصح بيعه في قوة التعليل أي انما قلنا مقدار الخ لان الهواء ذاته لا يصح بيعه أي الفراغ بتمامه لا يصح بيعه لانه لا يمكن الانتفاع به بتمامه وقد قال المصنف وانتفاع وقوله والهواء بالمداين السماء والأرض أي من الفراغ لانه المناسب لما نحن فيه وفي القاموس انه يطلق على الفراغ وفي المصباح انه المسخر بين السماء والأرض فيؤخذ من مجموع ذلك انه مشترك بينهما وقوله وكل منخرق ممدود الظاهر ان المراد وما في داخل كل منخرق ممدود (قوله ويفهم منه الخ) يرد على ذلك ان المشتري انما اشترى قدر معين من الهواء فكيف يملك ما فوقه قلت كأن البائع داخل على انه ملك المبتاع ما اشتراه وما فوقه اذ لو ملك البائع من البناء على الأعلى لضر به غالبا (قوله وهو مضمون) أي ان العقد لازم البقاء محمول على التأييد لانه يبيع حتى لو انهدم الحائط لمز به اعادته (قوله فاجارة) أي فان ذكر مدة فهو اجارة أي فالعقد يصح نصبه على انه خبر ليكون محذوف لكن على قلة لان كان لا تحذف اذا كانت بلفظ المضارع الا قليلا لانه اذا لم يذكر مدة فوضع الجذع مبيع واذا ذكر مدة فوضع الجذع مؤجر (قوله أو جذوع) اشارة الى ان جذع في المصنف يراد منه الجنس



(قوله فعيب) بخير المشتري في نقض شرائه هو لا كلام له في محل الجذع (قوله اذا كان بيعا) أي اذا كان العقد على موضع الجذع بيعا ثم أقول ان في عبارة المصنف شبه احتباك وكأنه قال وهو مضمون فلا ينفسخ وقوله فاجارة كأنه قال وهو غير مضمون فيفسخ وقوله مع ان ذلك أي موضع الجذع وقوله فالجواب حاصل الجواب ان قولك وكان المناسب ممنوع بل المناسب كون البائع بعيدا عنه لانه بمنزلة من اشترى علوا على سفلى ولو تأمل السائل لم يسأل (قوله لئلا يتوهم الخ) أي فيؤخذ من هذا بما مع أن لا فرق أن ما سبق من الشروط ليس خاصا بالجملة (قوله وينبغي الخ) أي وحينئذ (٣٧٨) فلا يقال أعاده ليرتب الخ (قوله النهي الخاص) بان ورد حديث عن النبي

صلى الله عليه وسلم بخصوص الكتاب وقوله ولم يرد في الخبر نهى خاص بل النهي عام يشمله ويشمل غيره (قوله فان كان وجه الصفقة الخ) أقول وسكت عما اذا كان النصف والحيكم أنه يخبر في التمسك بالباقي بما ينوبه من الثمن أو رد الباقي وأخذ جميع الثمن وقوله فله رد الباقي اللام بمعنى على أي فعله رد الباقي (قوله انظر لم يجعلوا ذلك) كذا في نسخة أي انظر وجه عدم جعلهم ذلك وقوله لانهم لم يدخلا كان التقدير ولعل وجهه لانهما يفهم من بعض الشراح ان هذا من كلام أبي الحسن (قوله ففرقوا بين وجه الصفقة) أي فبرد البيع (قوله ومثل هذا) أي اذا دخلا على ذلك ابتداء فيفسخ الكل والا فلا (قوله وجهل بمثل عثمان) أي كبيع برنة حمر مجهول وقوله أو عن كان يقول بعثت بما يخرج منه بسعر اليوم أو بما يبيع به فلان متاعه (قوله أي ومما يشترط الخ) ولا يحصل الفساد بالجهل الا اذا جهلا معا أو جهل أحدهما وعلم العالم بجهل الجاهل وتبايعا على ذلك وأما ان لم يعلم العالم بجهل الجاهل فلا فساد ويثبت للمشتري

بائع البائع داره بجائزته أو مات فاستظهر ح أن بناء الحائط على الوارث أو على المشتري ان علم والا فعيب وتارة يعين مدة فتكون اجارة لموضع الغرض من الحائط تنفسخ بانعدام الحائط ويرجع للمعاسية تلف ما يستوفى منه فان قيل اذا كانت بيعا فلم يلزم البائع إعادة الحائط مع ان ذلك صار مما لو كالمشتري وكان المناسب انه اذا انهدم لشيء على البائع فالجواب أن المشتري محل الجذع بمثابة من اشترى علوا على سفلى فيلزم صاحب الاسفل اعادته لاجل ان يتمكن صاحب الاعلى بالانتفاع وانما قدرنا معاودة يشمل البيع والاجارة بدليل التفصيل الذي بعده (ص) وعدم حرمة (ش) أي وشرط للمعقود عليه عدم حرمة ملكه أو بيعه بجملة وهذا مستغنى عنه بقوله فيما مر وعدم نهى وانما ذكره ليرتب عليه قوله (ولو لم يعضه) لئلا يتوهم ان الشروط السابقة خاصة بالجملة فنبه على المشهور وينبغي ان ترجع المبالغة لبيع الشروط فالحرم المالك جملة كالخبر والبيع كالكتاب وبعضا كاحدهما مع ثوب أو ان المراد هناك بالنهي النهي الخاص كالكتاب ولم يرد في الخبر نهى خاص فأتى بهذا الاخرجه أوليه علم أن المراد بالنهي السابق نهى تحريم فيخرج نهى الكراهة والذي يفيد كلام المدونة وأبي الحسن تقييد قوله ولو لم يعضه بما اذا دخلا أو أحدهما على ذلك ذلك الناصر للقاني فقال قال أبو الحسن في شرح قول التهذيب في الاستحقاق من اتباع عبيدين في صفقة فاستحق أحدهما فان كان وجه الصفقة فله رد الباقي وان كان أقله لزمه الباقي بما ينوبه من الثمن انظر لم يجعلوا ذلك أي اذا استحق العبيد بحريته كالصفقة اذا جعت حلالا وحراما لانهم لم يدخلا على ذلك وجعلوا ذلك من قبيل العيوب ففرقوا بين وجه الصفقة وغيره ومثل هذا من اشترى دارا فوجد بعضها حيا أو شاة من مذبح فوجد احداها غير مذكاة أو قتل خمر فوجد احداها خرا اه (ص) وجهل بمثل عثمان أو عن (ش) أي ومما يشترط في المبيع عدم الجهل بالمتن والثن فلا بد من كونهما معلومين للبائع والمبتاع والافسد البيع وجهل أحدهما بكليهما على المذهب وقيل بخير الجاهل وقوله بمثل عثمان أي قدرا وكيفية وكيفية وصفه وانما فصل في هذا الشرط دون ما قبله من الشروط بل أجمل فيها ليعلم منه أن كل ما اشترط في أحدهما فهو شرط في الآخر أي ليعلم ان جميع ما مر شرط فيها أي في الثمن والثمن ولو اشترى على اجماله لتوهم منه أنه خاص بالمتن فرحمه الله تعالى وأشار المؤلف بقوله (ولو تفصيلا) الى أنه لا فرق بين كون ذلك مجهولا أو تفصيلا ومن أمثله قوله (كعبد رجلين) اسكل واحد عبد أو أحدهما لا أحدهما ولا آخر مشترك بينهما أو مشترك بينهما على التفاوت كثلث من أحدهما والثلثان من الآخر أو عكسه وبيعهما صفقة واحدة (بكذا) فالثلث فاسدة

الخيار فاذا ادعى الجاهل على العالم أنه يعلم ما يجزه حلف لرد عواه فان نكل حلف المدعى وفسخ البيع الا وظاهره ان في حاشية الفيشي ضعف هذا التفصيل والمعتمد ظاهر اطلاق المصنف وهو انه يفسد اذا جهلا أو أحدهما علم العالم بجهل الجاهل أم لا (قوله وجهل أحدهما) اذا وقع البيع على البت وأما لو كان على الخيار فيجوز مع جهل المشتري كما يأتي في قول المصنف وغائب الخ (قوله وكيفية) عطف تفسير على ما قبله وقوله وصفه عطف تفسير على ما قبله (قوله ليعلم) بجامع لا فرق (قوله ولو تفصيلا) ما قبل المبالغة اذا كان مجهولا أو تفصيلا اما اذا كان مجهولا بجملة ومعلوم تفصيلا جاز كبيع الصبرة كل صاع بكذا أو يريد أخذها بتماها (قوله فالثلث فاسدة) فان فات مضى بالقيمة كما قال التونسي ثم ان هذا مقيس بما اذا لم ينتف الجاهل فان اتى جاز كما اذا سمي لكل عبد ثمن أو



فوما كلاً بانفراده ودخل على المساواة أو جعل لا أحدهما جزءاً معيناً من الثمن الذي ذكره المشتري أو قبل ذكره ثم يبيع عقد واحد (قوله على السواء) أي اتحدت حصته كل منهما في العبدين بأن يكون لأحدهما سدس كل أو ثلث كل أو نصفه وللآخر الباقي لانه لا جهل في الثمن في هذه الصور فلا تدخل في كلام المصنف وهذا تفسير مرادو الألفاظ المتبادر من كلام الشارح أن لكل واحد في كل عبد النصف (قوله ورطل من شاة) أي إذا لم يدخل على جعل الخيار للمشتري (قوله قبل سلخها) وأما بعد الذبح والسلخ فخاف (قوله وهي تدور معه وجوداً وعدمه ما الخ) أي فإذا كان الخالص كثيراً تكون الأجرة كثيرة وقليلاً قليلة ولكن الظاهر أن المنظور له أجرة علاجه وكثرة تعبته لا كثرة المخرج وقتلته وإن كان لا بد من وجود شيء (ثم أقول) لا يخفى أن المصنف لم يعلق الأجرة بالتخليص بل أتى بمقتربا بواو العطف المتبادر أنه معطوف على قوله ورده مشترطه ويفهم منه أن (٣٧٩) له الأجرة مطلقاً (قوله لطريق ابن يونس الخ) حاصل

طريقة ابن يونس أن له الأجرة ما لم ترد على قيمة ما وجدته وتوضيح ذلك أن تقول علة الأجر التخليص فالأجرة منوطة بالتخليص فإذا زادت الأجرة أي أجرة تعبته على ما خلاصه فليس له إلا ما خلاصه فإذا أخرج عشرة أرطال من الفلفل وكان تعبته خمسة أنصاف فإله الأجرة خمسة فإذا كان أخرج من الفلفل ما يساوي خمسة فضة وأجرة تعبته خمسة فضة فيأخذ الخمسة أو يعطيه ما أخرجه ومقابل له أجرة المثل في ذمة البائع ولو لم يوجد شيء ويكون في ذمة البائع وإذا كان أجرة مثله أزيد يأخذ الزائد (قوله أي يجوز بيع تراب معدن الذهب) أي جوازاً في اشتراط فيه شروطه والفرق بين جواز معدن ذهب أو فضة وبين ما قبله من منع تراب صائغ شدة الغرر في الأول دون الثاني (قوله يبيع تراب معدن الخ) أشار به إلى أن كلام المصنف على حذف مضاف أي وأما نفس المعدن فلا يجوز بيعه ففيها لا يجوز

وظاهره علم المشتري باشتراكهما أم لا فقوله ولو تفصيلاً بما لغه في المفهوم أي فإن جهل الثمن أو المثل مضر ولو كان الجهل في التفصيل ولا مفهوم لعبدين ولا لرجلين وكذا كناية عن الثمن فإن قلت كلام المصنف يصدق على ما إذا كانا مشتركين بينهما على السواء وهذه جائزة اتفاقاً فالجواب أنا لا نسلم دخول هذه المسئلة في كلامه لانه جعل العبدين مثلاً للجهول بالتفصيل وإذا حصلت الشركة على السوية فالثمن معلوم بالتفصيل ومثل جهل التفصيل جهل الصفة في أنه يضمر المشار إليه بالعطف على مجهول التفصيل بقوله (ورطل من شاة) أي إن الشخص لا يجوز له أن يشتري رطلاً أو كل رطل مثلاً من لحم شاة أو غيرهما قبل سلخها إذ يجب أم لا لانه لحم مغيب ومحمل المنع ما لم يكن المشتري للرطل مثلاً هو البائع للشاة ووقع الشراء عقب العقد فإن كان كذلك جاز ولو قبل السلخ (ص) وتراب صائغ (ش) أي ومنع بيع تراب صائغ فهو معطوف على عبيدي وهو يحتمل أن يكون مثلاً للماجهول تفصيلاً وأن يكون مثلاً للماجهول جملة لانه أن يرى فيه شيء كان مثلاً للماجهول تفصيلاً وأن لم يرفيه شيء كان مثلاً للماجهول جملة ولا مفهوم لصائغ أي أو عطار والكاف داخلة على صائغ أي وتراب كصائغ أي تراب صانع صنعة من الصنائع التي تحتلط بالتراب ويسمر تخليصها كالعطارين ونحوهم (ص) ورده مشترطه (ش) أي لأجل فساد بيع ما ذكره مشترطه بعينه أن لم تفت عينه فإن تفت فقيمه يوم قبضه على غرره أن لو جاز بيعه هذا أن لم يخلصه (و) كذا (لو خلاصه) أي بضاعه على المشهور وقال ابن أبي زيد عليه قيمته على غرره ويبقى لمبتاعه ويفهم من قوله ولو خلاصه أن هناك شيئاً مخلصاً وحينئذ فقوله (وله الأجر) أي وحصل فيه شيء لانه جاء به بعد قوله ولو خلاصه فينتقل منه إلى أنه لا يغرر ما زاد إذا كانت الأجرة أكثر من المخلص لانه قد عرفت أنه علق الأجرة على وجود شيء مخلص وهي تدور معه وجوداً وعدمه ما خلة وكثرة فيكون المؤلف لوح طريق ابن يونس وهو الراجح عندهم (ص) لا معدن ذهب أو فضة (ش) أي يجوز بيع تراب معدن الذهب والفضة هذا معنى كلامه وأما كونه يباع بصفته أو بغير صفة فشيء آخر سيأتي (ص) وشاة قبل سلخها (ش) أي يجوز بيع شاة مثلاً بعد ذبحها وقبل سلخها جزافاً لا لأنها تدخل في ضمان المشتري بالعقد وما كان كذلك فليس من باب بيع اللحم المغيب بخلاف ما لا يدخل في ضمانه بالعقد

يباع أراضي المعادن لأن من أقطع له إذا مات أقطعت غيره ولم تورث ويجوز بيع تراب الذهب بالفضة وتراب الفضة بالذهب (قوله فشيء آخر) وذلك أنه جائز إذا كان بغير صفة وأما بصفته فلا يجوز لأن الشك في التماثل كتحقق التفاضل (قوله وما كان كذلك فليس من باب بيع اللحم المغيب) أي وما دخل في ضمان المشتري بالعقد فليس من باب بيع اللحم المغيب حاصله أنه إذا كان فيه حق توفية يكون من باب بيع اللحم المغيب فلا يجوز وما لم يكن فيه حق توفية كالتى بيعت قبل السلخ جزافاً فلا يكون من باب بيع اللحم المغيب فلذا جاز بيعه جزافاً ثم نقول هذه التفرقة لا ظهور لها لأن اللحم هو المبيع على كل حال وهو مغيب على كل حال ولعل وجه ذلك أن شأن اللحم أن يوزن فيكون مما فيه حق توفية فكانه لما يبيع جزافاً خرج عن أصله فنزل منزلة غير اللحم فقول الشارح فليس من باب بيع اللحم المغيب المراد ليست من باب بيع اللحم أصلاً فلا يفسد النبي منصبا على القيد بل القيد لا يكون النبي منصبا على القيد والمعنى بل من باب بيع اللحم الحاضر لأن المنظور له الذات بجملة من حيث إنها حاضرة وهذا ليس موجوداً فيها إذا بيعت على



الوزن وذلك انها اذا بيعت على الوزن صار المنظور له كل رطل رطل لا الذات الجلمة من حيث انها جلمة وحينئذ فيكون من باب بيع اللحم المغيب فتدبر (قوله فانه من باب اللحم المغيب) أي فيمنع بيعه قبل سلخه (قوله ومثله) أي ومثل الرطل في انه لا يجوز اذا وقع البيع رطل (قوله على الوزن) لانها صارت مما فيه حق توقيفه لا يدخل في ضمانه الا بالقبض (قوله وتبين) الواو بمعنى أو (قوله وسواء الخ) لانها وأريد البعض (قوله ويشترط ان لا يتأخر) وكان القياس لا يجوز التأخير لانه يبيع معين يتأخر قبضه للضرورة في تقيسه في قول المصنف وحنطة الخ لا يعارضه ما يأتي في قوله وصرح ببيع غير بد اصلاحه ان لم يستتر فان مفهومه انه اذا استتر لا يجوز بيعه لانه محمول على بيعه جزافا أو أعلى الكيل فهو جائز كما هنا (قوله فانه ممنوع) أي جزافا (قوله ما لم يره في سنبله) فان رآه في سنبله يمكنه خزر كل من القمح والتبن وحينئذ فيظهر كون القمح جزافا وحده أشد غررا فلا يمنع بخلاف بيعه مع التبن جزافا فلم يكن غرره شديدا فلا جاز بيعه معه جزافا اذا رآه في سنبله وهو قائم (قوله ويجزؤه) فالخز يرتعلق بكل من القمح والتبن (قوله لا منفوشا) سواء كان في الاندرا وفي موضع حصده (قوله الا أن يكون رآه) (٣٨٠) قبل حصده (وقيد أيضا بما اذا كانت أطرافه بعضها البعض على جهة التخالف وأما

لا على جهة التخالف فيجوز كما قاله ابن عبد السلام (قوله أو كدس) معطوف على محذوف والتقدير أو خلط من غير أن يكدس أو كدس (قوله وأما نحو الفول والخصمما ثمرته متفرقة الخ) في شرح شب وظاهره ولوراه قبل حصده وقوله ومنفوشا حال من قف أي محذوف والتقدير لا قف في حال كونه منفوشا فيكون المعطوف محذوف والآن تجعده حالا من موصوف قف أي لا زرع قف في حال كونه منفوشا فلا يكون حالا من المنكرة ثم بعد ذلك كله فقد ناقش بعض الشيوخ بان جعله حالا يجوز الى تكرار لا كما في النعت والخبر نحو لا فيها غول لا شرقية ولا غربية فالحال والنعت والخبر تتكرر معه لا (قوله باعتبار محله) أي وهو النصب على المفعولية باعتبار المصدر المقدر والمعنى وجاز بيع زرع مقتوتا أي محذورا لا منفوشا

كالرطل من الشاة كما مر فانه من باب بيع اللحم المغيب ومثله اذا وقع البيع هنا على الوزن كما اقتصر عليه ح فقول نت بالجواز ولو بيعت وزنا غير ظاهرا فقولته وشاة معطوف على عمود وقوله قبل سلخها وأولى بعده (ص) وحنطة في سنبل وتبين ان بكيل (ش) أي وما يجوز أيضا بيع الحنطة مثلا بعد يسلمها في سنبلها وتبين بعد درسه يريد وكل ما يصل الى معرفة جودته وردائه برؤية بعضه بفرك ونحوه وجواز ما ذكره مشروط بان يكون بيعه وقع على الكيل وسواء اشترى الزرع كله كل صاع بكذا أو اشترى من المجموع كيلا معلوما ويشترط أن لا يتأخر تمام حصده ودراسه أكثر من خمسة عشر يوما واحتز بقوله ان بكيل مما لو وقع على غير الكيل فانه لا يجوز وأما لو اشتراه مع ثمنه فانه ممنوع ما لم يره في سنبله وهو قائم ويجزؤه فانه يجوز حينئذ كما يدل عليه مسألة المنفوش حيث رآه قائما (ص) وقت جزافا (ش) أي وكذلك يجوز بيع القف وهو الحزم جزافا لا مكان الحزرو وأشار بقوله (ص) لا منفوشا (ش) الى أنه لا يجوز بيع الزرع بعد حصده وتكديسه منفوشا أي مختلطا ببعضه ببعض الا أن يكون رآه قبل حصده وهو قائم لقول عياض لا خلاف انه لا يجوز بيعه اذا خلط في الاندر للدراس أو كدس بعضه على بعض قبل تصفيته ولا بد من تقييد قوله وقت جزافا بنحو القمح وأما نحو الفول والخصمما ثمرته متفرقة في ساقه فلا يجوز كما في أبي الحسن ومنفوشا حال من قف بناء على مجيء الحال من المنكرة وإطلاق القف على المنفوش باعتبار ما كان عليه ويحتمل ان منفوشا عطف على قف باعتبار محله (ص) وزيت زيتون بوزن ان لم يختلف الا أن يخبر (ش) يعني انه يجوز للشخص ان يشتري قدرا معلوما من زيت هذا الزيتون كل رطل بكذا قبل عصره بشرط أن يكون خروج الزيت من الزيتون عند الناس لا يختلف وكان العصر قريبا من عشرة أيام ونحوها ومفاد كلام المدونة انه اذا لم يختلف يجوز النقد فيه ولو شرط فان كان خروج الزيت يختلف فلا يجوز شراؤه الا بعد خروجه ورؤيته الا أن يجعل البائع للمشتري الخيار بشرط النقد بنفسه ككل يبيع خيار فقوله الا أن يخبر مستثنى من مفهوم الشرط قبله صرح به لئلا

ويكون على مذهبه من جوز في الاتباع مراعاة المحل قال ابن مالك

\* ومن راعى في الاتباع المحل حسن \* والحاصل ان لبيع الزرع القائم أربعة شروط أحدها بيعه جزافا فلا يجوز بالفدان كما لا تجوز قسمته كذلك حيث جعله معيارا الا أن خزر ما فيه من قح وتبين ثنائيا كون ثمرته في رأس الشجر كالقمح فان كانت في جميع قصبتها لم يجز لعدم امكان خزده ثالثها كون المبيع غلاته مع ما يخرج منه من تبن رابعها ان يباع بعد ديبسه لاقبله والشرط الرابع والثاني في غير البرسيم وأما بيعه قائما فلا يشترط ان فيه لعدم تأنيها وانما يشترط فيه الشرطان الآخران والذي يجوز في غير البرسيم ما يتعلق به البيع من حب وتبين وفي بيع البرسيم ما فيه من الاحمال اذا بيع على الرعي وبه ومما فيه من الحب ان يبيع ليصمد ويؤخذ حبه واذا بيع الكنان يتعلق الحزب بما فيه من البز والكنان (قوله وزيت زيتون) أشعرانه اذا اشترى زيتون على ان على ربه عصره لم يجز وهو كذلك (قوله ان لم يختلف) أي بالجوذة والرداءة (قوله عشرة أيام) أو نحوها بخمسة أيام (قوله الا أن يجعل البائع للمشتري الخيار) أي

يفهم



أي ويشترط أيضا ان يكون عصره ثوبين من عشرة أيام ونحوها كما أفاده بعض (قوله معناه ان يقول آخذ منك صاعا أو كل صاع) وأخذ جميع هذه الصبرة لا منها وأريد البعض (قوله ولا بد من شرط عدم الاختلاف) أي ختمته فالأولى للمصنف ان يؤخر قوله إلا ان يخبر بعد قوله ودقيق حنطة (قوله وينبغي تقييد طعنه بالقرب) ختمته تجرى فيه جميع شروط زيت الزيتون كما في شرح شب والقرب خمسة عشر يوما (قوله وليس معنى كلام المؤلف) لا يخفى جواز هذه الصورة وهي من اجتماع البيع والجاراة كما قال الشارح فاستخفه مالك بعد ان كرهه وكأنه يرى ان القمح عرف وجهه ما يخرج منه وجعل قوله في ذلك التخفيف والاستحسان لا القياس (أقول) إلا ان ذلك ينافي قوله ولا بد من شرط عدم اختلاف الخ وقوله وإذا أوفاه الخ أي في صورة اجتماع البيع والجاراة وأما شراء زيتون وسمسم وحب خسل يعينه على ان على البائع عصره أو زرع قائم على ان عليه حصده ودرسه فلا يجوز وكأنه ابتاع ما يخرج من ذلك كله وذلك مجهول وأما ان ابتعت ثوبا على ان يخيطه لك أو نعلين على ان يخزهما فلا بأس به (٣٨١) ومن الممتنع شراء غزل على ان ينسجه لك (قوله

يفهم الفساد مطلقا اذا اختلف وقوله إلا ان يخبر أي إلا ان يدخل على شرط الخيار (ص) ودقيق حنطة (ش) أي وجاز بيع دقيق حنطة قبل طعنها على الاشهر معناه ان يقول آخذ منك صاعا أو كل صاع بكذا من دقيق هذه الحنطة كما مر في الزيتون وهو من ضمان البائع حتى يوفيه مطحونا ولا بد من شرط عدم اختلاف خروجه وينبغي ان يقيّد طعنه بالقرب وان اختلف خروجه منع إلا ان يخبر وليس معنى كلام المؤلف اشترى منك هذا الصاع على ان تطعنه فهذا بيع واجارة وإذا أوفاه اياه حبا خرج من ضمانه (ص) وصاع أو كل صاع من صبرة وان جهلت (ش) يعني انه يجوز بيع عدد أصع من صبرة معلومة الصيعان أو مجهولتها وكذا شراء كل صاع بكذا من هذه الصبرة والمشتري جميعها سواء كانت معلومة الصيعان أو مجهولتها على المذهب وأشار بقوله (لا منها وأريد البعض) الى أنه لا يجوز شراء كل صاع من الصبرة بكذا حيث أريد البعض سواء أَرَادَهُ كُلَّ مَنَّهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا لِجَهْلِ الثَّنِ وَالْمُثَنِّ حَالًا وَمَا لَا لَانَ مِنَ التَّبَعِيضِ الصَّادِقِ بِالْقِلِيلِ وَالْكَثِيرِ وَالثَّنِ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ ذَلِكَ وَأَنْ أَرِيدَ بِهَا بَيَانَ الْجَنَسِ وَالْقَصْدُ أَنْ يَقُولَ أَيْبَعُ هَذِهِ الصَّبْرَةَ كُلَّ قَفِيزٍ بِكَذَا فَلَا مَنَعَ وَأَمَّا أَنْ لَمْ يَرُدَّ بِهَا وَاحِدًا مِنْهُمَا فَتَقْضَى مَا تَقْلَهُ الْمَوَاقِ الْمَنَعِ (ص) وشاة واستثناء أربعة أرتال (ش) يعني ان الشخص يجوز له أن يبيع الشاة مثلا ويستثنى منها أربعة أرتال أو أكثر بشرط أن لا يبلغ الثلث وهو يختلف باختلاف الحيوانات كبر أو صغرا وانما خص المؤلف الأربعة أرتال لانه فرض المسئلة في شاة ويصح في استثناء النصب على المفعول معه والرفع على فاعل جاز ولا يصح جرعه عطفًا على شاة لفساد المعنى اذ التقدير حينئذ يبيع استثناء وكذلك الحكم لو باعها ثم اشترى منها أربعة أرتال بعد العقد لان الواقع بعده لاحق له واللاحق للعقد كالواقع فيه (ص) ولا يأخذ لحم غيرها (ش) يريد ان البائع لا يجوز له أن يأخذ من المشتري عوضا عن الأرتال المستثناة عددها أرتالا من لحم غير الشاة المبيعة ولو قال ولا يأخذ بدلهما أي الأرتال لشمل أخذ بدلهما لحما وغيره وانما امتنع أخذ غير اللحم لمطلقا بناء على ان علة المنع في هذه هي بيع الطعام قبل قبضه وهذا على ان المستثنى مشتري وأما على انه مبقى فعلة المنع انه يبيع لحم مغيب وهو يمنع باللحم وغيره

يعني انه يجوز بيع عدد أصع هذه الصورة جائزة اتفاقا ولو كانت من صبرة مجهولة الصيعان وكذا يجوز ذراع أو كل ذراع من ثوب (قوله على المذهب) أي فالحكاية للخصلاف في كل صاع رداعلي ابن مسleme لجهالة الثمن حين العقد (قوله لا منها وأريد البعض) كما اذا أَوْهَمَ الْمُشْتَرِيَ الْبَائِعُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا أَصْعًا كَثِيرَةً وَمُرَادُهُ أَنْ يَأْخُذَ بَعْضًا مِنْهَا قَلِيلًا وَأَنَّمَا أَوْهَمَهُ لَيْسَ سَاهِلَ لِهَ الْبَائِعِ فِي الْبَيْعِ فَهَذَا لَا يَجُوزُ وَكَذَا لَا يَجُوزُ أَخْذُ مِنْ ثُوبٍ أَوْ شَعَةِ أَوْ شَعَةِ لَزْفَافٍ مَثَلًا وَأَرِيدَ الْبَعْضُ وَيَشْتَرِطُ فِي الْجَوَازِ رُؤْيَا الصَّبْرَةِ وَالثُّوبِ حَيْثُ اشْتَرِطَ كُلُّ صَاعٍ أَوْ ذِرَاعٍ بِكَذَا لِأَنَّهُ مَظْنَةٌ خَزَرُهُ لَا تَعْلَمُ صِفَةَ الْمَبِيعِ وَالْأَكْثَرُ يَبْعُضُهُ وَكَذَا بَقِيَّةُ شُرُوطِ الْجَرَافِ كَمَا فِي بَعْضِ التَّقَارِيرِ وَيَحْتَمِلُ عَدَمُ اشْتِرَاطِ بَقِيَّتِهَا هُنَا لِأَنَّ الْجَرَافَ هُنَا عَلَى التَّكْيِيلِ فَكَانَ غَيْرَ جَرَافٍ وَأَمَّا لَوْ اشْتَرَى ثَلَاثَهَا

أَوْ بَعْضَهَا مَثَلًا لَجَازَ (قوله حالا وما لا) فيه نظر بل يعلم ما لا حين يقف على ما يريد شراءه ويمكن الجواب بأن المراد بالمال بعد الشروع في التكيل قبل انتهاء ما يراد أخذه (قوله وان أريد بها بيان الجنس) والمعنى حينئذ ان كل صاع مشتري جنسه هذه الصبرة أي جنسا ليس مشوبا ببعض فيقول الامر الى انه اشترى هذه الصبرة كل صاع بكذا والظاهر قبول قوله حيث يدعي التسيان وخالفه الآخر لان القول ملدعي الصحة (قوله ويستثنى منها أربعة أرتال) أي بناء على ان المستثنى مبقى لا مشتري والا كان من باب بيع اللحم المغيب وما بقي بعد المستثنى هو المبيع بمنزلة من اشترى شاة قبل سلخها الا ان قضية هذا ولو بلغ الثلث (قوله بشرط أن لا يبلغ الثلث) فتي بلغه منع ولو أربعة أرتال (قوله والرفع الخ) أي وجاز الرفع لان لفظ الاستثناء يفيد المقاربة المقصودة بالتنبيه على ان عالم يجوز استثناء الثلث كالصبرة والثمرة لان موجب المنع هنا أشد كإنبه عليه الشارح قويا ومحل هذا ان يبعث قبل الذبح أو بعده وقبل السلخ فان يبعث بعده فلها استثناء ما شاء (قوله يبيع الطعام قبل قبضه) أي باعه البائع قبل أن يقبضه من المشتري (قوله مشتري) أي اشتراه البائع من المشتري للشاة والراجح أن المستثنى مبقى لا مشتري كما أفاده بعض شيوخنا نقلا (قوله انه يبيع لحم مغيب)



أى باعه البائع بهذا البدل أى غاب عن المشتري والبائع لان الفرض ان ذلك وقع قبيل الذبح أو بعده وقبل السليخ كما تقدم  
 \* (تنبيه) \* اذا حصل موت في المستثنى منه فلا يضمن المشتري الارطال للبائع بناء على ان المستثنى مبيع (قوله واستثناء قدر ثلث)  
 صورته المشتري من ذلك هذه الصبرة الا عشرة أرباب فانه جائز اذا كان ذلك قدر ثلث ومثل ذلك ما اذا باع الصبرة أو الثمرة ولم يستثن منها  
 شيئاً ثم أراد بعد ذلك أن يشتري منها شيئاً لم يحجز له أن يشتري الا قدر ما كان له أن يستثنيه وقد جعل محشى تب التفصيل اذا باع  
 ليأخذه ثم اماً اذا أخذ من حينه فيجوز مطلقاً وهو مطلع وان كان الجماعة لم يقيدوا (قوله للمشهور) فيه اشارة الى أن قول المصنف  
 واستثناء قدر ثلث أى على المشهور ومقابلته لا يجوز استثناء قليل ولا كثيراً كيلا ولا جزافاً أنظر بهرام (قوله برؤية المبيع) قضية  
 ذلك أنه يجوز ذلك ولو كان أكثر من الثلث (قوله وهو الرأس والا كارع) أى فقط (قوله اذ لا ثمن له هناك) تردداً لا يهرى فيما لو عكس  
 الحال فيه بان كان له ثمن في السفر هل ينعكس الحكم أم لا (أقول) والظاهر الاول لمقتضى تلك العلة والمعتبر سفر المشتري فيما يظهر  
 ولو كان باعه مقيماً (قوله وكرهه في الحضر) (٣٨٢) أى لان له ثمناً ووجه تلك العلة والله أعلم ان الجلد من جملة اللحم فانه يؤكل  
 ولكن لما لم يتعارف أكله نزل منزلة

الما كول في الجملة (قوله راجع لقوله  
 وجلد فقط) الصحيح ان قوله بسفر  
 راجع للجلد والساقط لا خصوص  
 الجلد فقط كما هو مفاد القول (قوله  
 لان هذا اللحم فيجوز عليه حكمه)  
 وان أطلق عليه ما سقط عرفاً فلا  
 عبرة بذلك واذا كان يجزى عليه  
 حكمه فيجوز استثناء أربعة أرتال  
 لا استثناءه ومجمله ولا (قوله وقوله  
 المشتري) لا يخفى ان هذا ظاهر  
 فيما اذا استثنى الجلد مع الساقط أو  
 أحدهما فقط وأما اذا استثنى أرتالاً  
 أو جزءاً مطلقاً فان أجرة الذبح والسليخ  
 عليه ما لانها شريكان فاما معنى  
 قوله المشتري الذبح ان رجوع  
 الضمير للذبح وما معنى قوله المشتري  
 المبيع ان عاد الضمير على المبيع وفي  
 جبر من أى الذبح قولان الا ان ابن  
 عرفه أنكر على ابن الحاجب  
 حكاية القول بالجبر (قوله فأجرة

وهذا مستفاد من كلام ح (ص) وصبرة أو ثمة واستثناء قدر ثلث (ش) أى وجزا يسع عشرة ويسع  
 صبرة جزافاً واستثناء باع كل منهما كما لا قدر ثلث منهما فأقل لا أكثر وأشعر ذكر القدر بان  
 المستثنى كيل فلو كان شائعاً جاز بكل حال كما يأتي في قوله وجزء مطلقاً وقرئ للمشهور يجوز  
 الثلث هنا ومنعه في الشاة برؤية المبيع هنا وعدمه هناك فقوله وصبرة عطف على شاة (ص)  
 وجلد وساقط بسفر فقط (ش) أى وكذلك يجوز بيع الحيوان واستثناء ساقطه وهو الرأس  
 والا كارع كما انه يجوز استثناء جلدها في السفر اذ لا ثمن له هناك وكرهه للحاضر وأبقى أبو  
 الحسن الكراهية على باهما أى ولا يفسخ ان وقع وأما الرأس والا كارع فلا يكره في سفر ولا  
 حضر فقوله بسفر راجع لقوله وجلد فقط وليس من الساقط الكرش والكبد ونحو ذلك لان هذا  
 لحم فيجوز عليه حكمه (ص) وجزء مطلقاً (ش) أى وجزا استثناء جزء شائع من شاة فافوقها أو  
 صبرة أو ثمة نصف أو أقل أو أكثر سفر أو حضر او كانه باع منه ما لم يستثن وسواء اشتراه على  
 الذبح أو الحياة ويكون شريكاً للمبتاع بقدر ما استثنى (ص) وتولاه المشتري (ش) الضمير في  
 تولاه عائد على المبيع لا على الجزء أى تولى شأنه من ذبح وسليخ وعلف وسقى وحفظ وغيره فأجرة  
 الذبح في استثناء الجلد على المشتري لانه ليس بمجبر على الذبح اذ لو شاء أعطى جلد من عنده  
 وفي أجرة السليخ قولان وأجرة الذبح والسليخ في استثناء الارطال عليه ما بالقسط وفي الجزء عليهما  
 على قدر الانصبا لانها شريكان (ص) ولم يجبر على الذبح فيهما بخلاف الارطال (ش) يريد ان  
 المشتري لا يجبر على الذبح في مسألة استثناء الجلد مع الساقط ولا في مسألة استثناء الجزء بخلاف  
 مسألة استثناء الارطال فانه يجبر على الذبح فيها لان المشتري دخل على أن يدفع للبائع الجمل ولا  
 يتوصل اليه الا بالذبح (ص) وخير في دفع رأس أو قيمته ما هوى أعيدل (ش) ولما قدم ان  
 المشتري لا يجبر على الذبح في مسألة استثناء الجلد والرأس ذكر أنه يخير بين أن يدفع مثل  
 المستثنى من جلد أو رأس أو قيمته وهي أعيدل لموافقة القواعد في أنها مقومة وللسلامة من  
 بيع اللحم بمثله وقوله في دفع رأس نائب فاعل خير أى وقع في المذهب تخييريه أو حكم بالتخير في

الذبح في استثناء الجلد) أى وحده أو مع الساقط وأما أجرة الذبح والسليخ في استثناء الساقط  
 وحده فعلى المشتري وقوله في أجرة السليخ قولان اقتصر عب على أهم على البائع في تعيينه اذ اعتماده والظاهر القول الثاني وذلك لان  
 للمشتري ان يعطى البدل (قوله ولم يجبر على الذبح الخ) لان ما ان تشاح في الذبح بيعت عليه ما ودفع لكل واحد منهما ما يخصه وانما  
 كان أجرة الذبح عليه ما في الجزء مع عدم جبر المشتري عليه لان البائع شريك في سبب الشركة كانت عليهما (قوله في مسألة استثناء الجلد  
 مع الساقط) مبنى على اعتبارهما مسألة واحدة ولو قال فيه ان كان أظهر (قوله وخير في دفع رأس) أى وبقيّة ساقط ومثل جلد فلو قال  
 كراس لكان أشمل اعلم ان الخلاف فرضه العلماء في الجلد فكان على المصنف أن يذكره في محله لان مسألة الرأس مقيمة (قوله  
 ذكر أنه يخير الخ) هذا بنا في ماسأى له من انه وقع في المذهب خلاف هل المخير البائع أو المشتري وهو الراجح ويمكن أن يقال ان  
 صدر الحل اشارة لطواب آخر وهو ان المصنف مشى أولاً على ما هو المعتمد عنده ثم حكى الخلاف (قوله في أنها مقومة) أى من جهة أنها  
 مقومة أى وشأن المقوم أن يرجع فيه للقيمة (قوله أى وقع في المذهب الخ) الباعث له على ذلك التناهي الذي هو ظاهر المصنف وذلك



لان قوله وخير في دفع يتبادر منه ان الذي يخير المشتري فينا في قوله بعد وهل التخير للبائع هذا اما اقتضاه قوله فلا ينافي الخ مع ان عدم المنافة لا يحصل الا اذا اريد من دفع مصدر المبني للمفعول أى في أن تدفع رأس (قوله يوم استحق أخذها) أى وهو يوم الذبح وقوله أو يوم الفوات أى الذى قد يكون بعد يوم الذبح (قوله هو الموافق) كذا بالاصل بدون واو والمناصب زيادة الواو (قوله أى غير لحم عنها) ظاهر عبارته انه ليس له دفع البدل وان المتعين امدفع الاصل أو قيمته لارأس أخرى مثل الرأس الاول وكذا قضية عجم فيرد انه ما الفرق حين عدم الذبح بخير بين دفع رأس أو القيمة وحين الذبح اما القيمة أو الاصل لا البدل (قوله فيفترق ما يجبر على الذبح) أى وهو الارطال (قوله وعليه فيفترق) أى في الحكم (قوله وهذه) أى المسئلة المشار لها بقول المصنف وخير في دفع رأس الخ (قوله يبيع اللحم المغيب) أى ان المستثنى باع الارطال المغيبة وفيه ما تقدم وقوله بخلاف (٣٨٣) هذه أى فان الرأس متميزة بذاتها فهي

معينة (قوله ما لم يأكلها المشتري)

أى الا أن يأكلها المشتري وهو استثناء منقطع لان الاكل لا يكون الا اذا كانت ذكاة شرعية وفرض المسئلة انها ماتت فلم تذكر ذكاة شرعية الا أن تحمل على ماذا كان بها مضطرا يباح له أكلها فأكلها المشتري محتارا أو مضطرا فيضمن مثلها وليحذر (قوله ولذا قال ابن عرفة) أى ولا جمل كونه استثنى (قوله ما يمكن علم قدره) احتراز عما لو كثر جذا فانه لا يجوز الا

ان عبارته تصدق بالعجيج والفاقد لان ما يمكن علم قدره صادق بالكثير لا جذا وصادق بالقليل الذى لا مشقة في عده وأجيب بأن مشقة العدة شرط خارج عن الماهية كافي الشرط التى ذكرها المؤلف (قوله فيما شق علمه) أى علم عده فهذا فى المعدود فلو أمكن عده بدون مشقة فلا يجوز بيعه جذا وقوله أو قل جهله أى ولم يشق علمه بأن كان يسهل كياله أو وزنه لكن قل جهله بأن لم يكن جذا فيمكن خزره فهذا فى المكيل والموزون

دفع مثل أو بدل رأس أو قيمته فلا ينافي حكاية الخلاف المشار اليه بقوله (ص) وهل التخير للبائع أو للمشتري قولان (ش) ولا بد من قولنا بدل أو مثل رأس كما قررنا لان التخير المذكور انما هو فى حالة عدم الذبح ولا يتصور فى هذه الحالة دفع الرأس ونحوها وأما حيث ذبحت فيتعين أخذها الا أن نفوت فقيمتها وهل تفت بر القيمة يوم استحق أخذها أو يوم فواتها انظر فى ذلك وما تقدم من أنه يتعين أخذها حيث ذبحت ولم تفت بقتضى انه لا يجوز أخذ شئ عنها ولو غير لحم وهذا هو الموافق لما فى مسئلة الارطال وهو ظاهر ما نقله أبو الحسن ولكن ذكر بعضهم ان الراجح أنه يجوز أخذ دراهم أو عرض أى غير لحم عنها وعليه فيفترق ما يجبر على الذبح فيه من غيره فى هذا والفرق بين الارطال وهذه ان فى الارطال يبيع اللحم المغيب بخلاف هذه ثم انه أنت قوله أو قيمتها نظر الى أن الرأس بمعنى الهامة (ص) ولومات ما استثنى منه معين ضمن المشتري جلد أو ساقط اللحم (ش) يريد بالمعين ما قابل الجزء الشائع فيه يدخل فى المعين استثناء الجلد والرأس والارطال فاذا ماتت الشاة التى استثنى منها شئ معين فان المشتري يضمن للبائع مثل الجلد والساقط وهو الرأس والا كارع لانه غير مجبور على الذبح فيها لان له دفع مثلها فكذا فيكافئها فى ذمتها ولا يضمن له مثل اللحم لتفريط البائع فى طلبه بالذبح وجبره عليه فقوله ما أى حيوان استثنى منه معين وألومات ما استثنى منه شائع فلا ضمان على واحد منهما الا آخر للشركة وقوله لا لحما لم يأكلها المشتري فيضمن مثل الارطال لانه مثلى ولما اشترط فى المعقود عليه عدم الجهل وكان الجزاف مما استثنى من ذلك تخفيفا ولذا قال ابن عرفة هو يبيع ما يمكن علم قدره دون أن يعلم والاصل منعه وخفف فيما شق علمه أو قل جهله اه ذكركه المؤلف عاطفا على عمود بقوله (ص) وجزاف (ش) أى وجزاف يبيع جزاف أى صودف جزافا وانفق انه جزاف لاما كان مدخولا عليه فلا يجوز أن تأتى للحام مثلا وعنده صبرة لحم مجزفة تقول له زدنى لان العقد وان كان انما يحصل بعد الزيادة الا انه دخل معه على الجزاف وشرطه أن لا يكون مدخولا عليه وكذا العطار فيمدفع له درهما فباعه ويجعل له شأ من الابازير أو الفلفل مثلا فى كاعداً أو يكون ذلك عنده قبل مجيئه ويذهب به من غير أن يفتحها لانه جزاف مدخول عليه بل الشرط أن يفتحها وينظر ما فيها وقول ابن عرفة دون أن يعلم أى بالفعل أى دون أن يعلم المتعاقد ان قدره حال العقد (ص) ان رى عولم يكثر جذا وجهلاه وحذرا

والخاص ان المعدود ولو قل جذا فلا يجوز بيعه جزافا والمكيل والموزون يجوز بيعه جزافا ولو قل وأما الكثير جذا فيمتنع فى الكل المعدود والموزون والمكيل والخاص ان المعدود لا بد فى الكل من الجهل القليل الذى يمكن معه الجزر (قوله وجزاف) مثلث الجيم (قوله أى صودف جزافا) قرر شيخنا السلبونى ان المصادفة جزافا انما هى فى المعدود فعليه فبقاله الشارح لا يسلم ونقل شيخنا عبد الله عن شيخه محمد بن الشيخ عب ان الحق أن اشتراط مصادفة الجزافية غير معمول به عند المتقدمين ولا عند المتأخرين وان أخذ بعضهم ذلك من قول ابن رشد (قوله لانه جزاف مدخول عليه) لا يظهر فى قوله أو يكون الخ لان حلة المنع فيه عدم الرؤية لا كونه مدخولا عليه نعم قوله بل الشرط ظاهر (قوله ولم يكثر جذا) صادق بالقليل مطلقا جذا أو غير جذا بالكثير لا جذا وهو ظاهر الا أن المعدود لا بد أن لا يكون قليلا بحيث يمكن عده بلا مشقة فلذلك احتج للتنبيه عليه بقوله ولم يعد (قوله وجهلاه) أى من الجهة التى



وقع العقد عليها كبيعها عددا وهما يجعلان عدده ويعرفان وزنه لان المبيع اذا كان له جهتان كوزن و عدد لكن جهته من الجهة التي وقع العقد عليها (قوله ولم يعد بالمشقة) أي بان عدم مشقة لان نفي النفي اثبات (قوله ولم تقصد افراده) أي الجراف بمعنى الجرف وقوله الا أن يقل عنه مستثنى من المفهوم أي فاذا قصدت افراده فلا يجوز الا أن يقل عنه (قوله أي حاضر الا غائبا) هذا يخرج اللفظ عن ظاهره فينافيه قوله أو مغيب في تنه فالاحسن أن يفسر بالرؤية على حقيقة ما لا بد منها (قوله ولو كان على كيل) أي ولو كان جرافا على كيل فعلى ما قاله لا يباع الجراف برؤية متقدمة سواء يبيع على الكيل أم لا وفي المذهب أقوال الاول يباع بها الثاني لا يباع بها ولا بد من الرؤية حالة العقد الثالث يكتب بالرؤية المتقدمة على العقد في الثمار على أصولها وفي الزرع القائم ولا يكتب بها في بيع الصبرة جرافا والذي ذكره ابن رشد ما حصله ان الجراف سواء كان حبا أو زرعاً قائماً وسواء كان فداً من أم لا يجوز بيعه على رؤيته متقدمة لا على الصفة وأما ما يبيع على الكيل فيجوز بيعه على الصفة وعلى رؤيته متقدمة والقول بأنه لا يباع الحب جرافا على رؤيته متقدمة ضعيف وان كان هو قول ابن القاسم (قوله أو مغيب في تنه) معطوف على غائب وان كان الرسم لا يباعه وكأنه قال لا غائب عن مجلس العقد ولا مغيباً في تنه الا انك خير بأن هذا مما يقضى ببقاء لفظ الرؤية على حقيقةه والاولو كان المراد بها الحضور لصح العقد على القمح المغيب في أصله اذا كان حاضراً مع أنه لا يجوز ويحتمل ان يعطف على كيل أي ولو كان مغيباً في تنه فيقتضى جوازه لانه حاضر مع أنه لا بد من (٣٨٤) رؤيته ولا يكفي تغيبه في تنه الا على شرائه جرافا على الكيل (قوله وعلى هذا) أي

على ان المراد بالرؤية الحضور وهذا كله بناء على ان المراد بالرؤية رؤيته كله (قوله لانه حاضر الخ) يقال له يضح أن يراد بالرؤية حقيقةها ويراد بها كماله أو بعضه (قوله يكفي مغيب الاصل) بأن ينزع عن الارض خلة وينظر رأسها (قوله وليس مراده الخ) هذا في غير الجراف على الكيل (قوله وقد يباع الجراف الخ) وقد يباع مع عدم رؤية شيء منه من غير ضرورة كبيع ثمرة حائط غائب جرافاً بالصفة كما ذكره ابن عرفة فقال اشتراط الرؤية في بيع الجراف مخالف لما ذكره في كتاب الغرر من المدونة في غرر

واستوت أرضه ولم يعد بالمشقة ولم تقصد افراده الا أن يقل عنه (ش) هذا شروع في شروط الجراف منها أن يكون المبيع مرئياً أي حاضر الا غائباً عن مجلس العقد ولو كان على كيل أو مغيب في تنه وعلى هذا فلا يشك جواز شراء الظرف المملوء جرافاً مع ان المرئ منه بعضه لانه حاضر وهو في موضع الصفة الجراف أي وجراف مرئياً ونما قلنا في موضع الصفة لان الجلة الشريطة لا تقع صفة وأعلم ان الجراف قد يكتب برؤية بعضه كفي مغيب الاصل وكفي يبيع مافي الظرف حيث وجد مملوءاً ولا يشترط رؤية باطنها وهذا مراد من قال يكتب برؤية بعضه في الجراف وليس مراده انه يكتب برؤية البعض منفصلاً عنها وقد يباع الجراف مع عدم رؤية شيء منه للضرورة كافي قلال الخل ان كان يفسدها الفتح لكن لا بد من كونها مملوءة أو علم ما نقص منها من ثلث ونحوه ويكفي علم المشتري بذلك ولو من البائع كما يفيد ما نقله ح ولا بد من بيان صفة ما فيها من الخل ومنها أن لا يكثر المبيع كثرة تبلغه بحيث يتعذر خروجه وأما أصل الكثرة فلا بد منه ومنها أن يجهل المتبايعان قدر المبيع من كيل أو وزن أو عدد لانه متى علم أحدهما وجهل الآخر كان الذي علم قد قصد الى خديعة الذي جهل وبعبارة احترازهما لو كانا عالمين بقدره فانه حينئذ لا يكون من يبيع الجراف ومملوء كان أحدهما عالماً فانه لا يجوز العقد سواء أعلمه بعلمه أم لا لكن ان أعلمه فسد الا فلا ومنها أن يكون المتبايعان من أهل الحزر بأن يكونا من قوم اعتادوه وان يحزرا بالفعل ومنها أن تستوى أرض المبيع من انخفاض وارتفاع

الحائط فانه قال فيها عن مالك وكذلك الحائط الغائبة يباع ثمرة كلاً أو جرافاً أي على الصفة وهي على مسيرة خمسة أيام ولا يجوز النقد فيها بشرط وان بعد جدا كافر ببيعة من مصر لم يحزرها ثمرة فقط لانها تجدد قبل الوصول اليها الا أن يكون غريباً يسأله انتهى (قوله وأما أصل الكثرة فلا بد منه) لا يظهر هذا في المكيل والموزون (قوله فانه لا يكون حينئذ من يبيع الجراف) لانه معلوم لهما والفساد انما هو اذا حصل الجهل من أحد الجانبين وهذا اذا فسر الجراف بما ذكره ابن عرفة وأما اذا فسر ببيع الشيء لا كيل ولا وزن ولا عدد الصادق بذلك جعل قوله أو جهلاً لا احترازاً عما اذا علمه (قوله سواء أعلمه بعلمه أم لا) لكن ان لم يعلمه فالحرمة متعلقة بالعالم فقط وان أعلمه تعلقت بهما معا أي بان قال له انا أعلم قدره (قوله لكن ان أعلمه فسد) بل لو أعلمه الغير بعلمه كذلك (قوله بأن يكونا من قوم اعتادوه وان يحزرا بالفعل الخ) فان لم يكونا من أهل الحزر ووكلا فيه كفي بل الظاهر انهما لو كانا من أهل الحزر ووكلا من هو من أهل الحزر كفي ذلك قال عجي قوله وخزراً أي أن يكون كل منهما اعتاد الحزر كما يفيد قول ابن عرفة اللخمي شرط الجواز كونهما من اعتاد الحزر لانه لا يخطئ الا يسيرا ولو كان أحدهما غير معتاده لم يحزروا تبعه المازري انتهى وهذا يفيد اعتبار اعتياد الحزر لا معرفته مطلقاً واعتياده أخص من مطلق معرفته وما ذكره عجي لا ينافي الاستظهار الذي قلناه وانظرا اذا كانا من اعتاد الحزر غير ان كلاً منهما أو وزنهما مختلف وكل منهما يحزرها في المبيع على قدر كبله أو وزنه كالاعراب يبيعون السم من جرافا



والبايع منهم يجوز المبيع على قدر كبله والمشتري يجوز المبيع على حكم الارطال المصرية فيها اذا كان مصر باهلاً يجوز هو والظاهر لان كلا منهما عالم بالمبيع واختلافهما اغماهي في التسمية أم لا وحز من باب ضرب وقتل قاله في المصباح عجم (قوله وأن يكشف الغيب) الاولى حذفه لان العبرة باعتقاد الاستواء حال العقد فقط أي فهو الذي يشترط في جواز العقد فقط (قوله لم يجوز) أي ويكون فاسداً لانه مقتضى عدم الجواز (قوله وان كشف الغيب) أي بعد ذلك (قوله فهو شرط في الجواز) تفريع على قوله لم يجوز (قوله ويخير) لا يخفى ان هذا اغمايأتي فيما اذا كشف الغيب لافي حالة علمه عدم الاستواء حال العقد لدخولهما على الغرر ولا يعقل عدم جواز حيث اعتقدا حال العقد انه مستو وقوله وأما ما قبله من الشروط قد علمت مما قررنا انه شرط أيضاً في الجواز والصحة باعتقار الاعتقاد حال العقد (قوله لافي المبيع خرافاً) أي لافي صحة بيع المبيع خرافاً (قوله بخلاف الكيل والوزن الشرعيين) لتوقفهما على آلة تسميأتي ما يوضحه (قوله فالضهير راجع للفرد الخ) لا يظهر التفريع فالاحسن أن يقول الآن يقل ثمن فرد الشيء الجزاف فالضهير الخ وقوله والا كان أي وان لم يقل الضهير عائد على الفرد بل عائد على الافراد كان الواجب عليه أن (٣٨٥) يقول غنها ويوافق ذلك قول بعض الشراح الضهير في غنها راجع للفرد الذي

فهم من افراده أي لا جملة الجزاف كما هو المأخوذ من كلام المواق عن ابن بشير أي بان يكون التفاوت بين الافراد يسيراً وان كانت جملة الثمن كثيراً انتهى (قوله راجع لما يليه) أي لمفهوم ما يليه (قوله الا أن يقل عن ما قصد افراده) أي عن فرد ما قصد افراده فيوافق العبارة السابقة التي هي قوله فالضهير الخ (قوله فلا يضر فيه قصد الافراد) أي فلا يضر في بيعه خرافاً وقوله ويجوز الاولى التفريع أي فيجوز بيعه خرافاً (قوله بان يكون) تفسير لقلة الثمن أي بان يكون التفاوت بين الافراد يسيراً وان كانت جملة الثمن كثيراً أي ولو بكثره ثمن كل فرد والحاصل ان ما يباع خرافاً اما أن يعد بمشقة أم لا وفي كل اما أن قصد افراده أم لا وفي كل

في ظن المتعاقدين حال العقد وأن يكشف الغيب عن الاستواء فان علماً أو أحدهما عدم الاستواء حال العقد لم يجوز ان كشف الغيب عن عدم الاستواء فان كان في الارض علوة فالخيار للمشتري وان كان فيها حفرة فالخيار للبائع فهو شرط في الجواز فان انتفى لا يجوز المبيع ويخير من عليه الضرر منهما وأما ما قبله من الشروط فهو في الجواز والصحة فان قيل الاستواء شرط في الجزر لافي المبيع خرافاً قلنا شرط الشرط شرط ومنها ان يعد بمشقة فان انتفت المشقة عدولاً لبيع خرافاً وأما ما يكل ويوزن فيجوز بيعه خرافاً ولو لم يكن في الكيل أو الوزن مشقة لان الكيل والوزن مظنة المشقة وبعبارة لان العدد متيسر لكل أحد بخلاف الكيل والوزن الشرعيين ومنها أن لا تقصد افراد الشيء الجزاف كالجوز وصغار السمك فان قصدت الافراد كالتياب والعيبد فلا يجوز بيعه خرافاً الا أن يقل عن افراد الشيء الجزاف فالضهير راجع للفرد المفهوم من افراده والا كان الواجب غنها وبعبارة الاستثناء راجع لما يليه أي ان ما قصد افراده لا يباع خرافاً ولا بد من عدده كالتياب والعيبد الا أن يقل عن ما قصد افراده كالبطيخ والارز والمان والقمح والموز فلا يضر فيه قصد الافراد ويجوز بيعه خرافاً وبعبارة بان يكون التفاوت بين الافراد يسيراً وان كانت جملة الثمن كثيراً والظاهر ان القلة بالعرف عند معتاد ذلك ثم صرح بمفهوم الشرط لما فيه من التشعب فقال (ص) لا غير مرمي وان مل، ظرف ولو ثانياً بعد تقريره (ش) غير بالجر عطف على محل ان رى، لان محله جر لانه صفة جزاف لانه في معنى مرمي لا غير حاضر فلا يصح بيعه خرافاً وظاهره ولو وقع على الخيار ولعله كذلك للخروج عن الرخصة والاجل اشتراط الرؤية لا يجوز اشتراء مل، الظرف الفارغ على أن يملأه أو ملاءه ثانياً بعد ان اشتراه أولاً وفرغه وذلك بان يكون مملواً فيشتري ما فيه مع ملئه ثانياً بعد تفريغ ما فيه بدينار او كل واحد دينار لان الثاني غير مرمي بخلاف ما لو وجد

(٤٩ - خرشي ثالث) اما ان يقل غنه أم لا فحقه عدم المشقة لم يجوز خرافاً قصدت افراده أم لا قل غنها أم لا ومتى عدم مشقة فان لم تقصد افراده جاز بيعه خرافاً قل غنها أم لا وان قصدت جاز خرافاً قل غنها ومنع ان لم يقل فالمنع في خمسة والجواز في ثلاث فاذا علمت ذلك فأقول قال ابن بشير المعدودات ان قلت أغماها جاز بيعه خرافاً وان كثرت أغماها واختلقت آحادها اختلافاً بينا كالتياب والجواهر وما في معنى ذلك لم يجوز بيعه خرافاً ونقل كلامه صاحب الجواهر وان عرفة وغيرهما أقره فأقول اذا علمت هذا ففاده ان البطيخ والارز مما قل غنسه يجوز بيعه خرافاً ولو اختلفت الافراد اختلافاً بينا وأما أكثر غنسه فيفصل فيه فان اختلفت افراده اختلافاً بينا كالتياب لم يجوز بيعه خرافاً الا جاز في الصور أربع فاذا علمت ذلك فليس المراد بقلة الثمن ما قاله الشارح ولا ما قاله شب بل كونه في حد ذاته غناً قليلاً والحاصل ان هذا التفصيل هو المعول عليه ولا يلتفت الى ما عداه وقضية هذا أنه لو فرض أن التفاوت في افراد التياب والعيبد قليلاً يصح بيعه خرافاً ولا ظن جواز ذلك وقضيته انه لو وجد تفاوت كثير بين افراد البطيخ لا يجوز بيعه خرافاً وهو مافي تب حيث قال ان الارز يجوز بيعه خرافاً أي لانه يقل غنه ولعل المراد الارز الذي كله كبير أو كله صغير وأما ما بعضه صغير وبعضه كبير فلا وكذا يقال في البطيخ انتهى (قوله لا يجوز اشتراء مل، الظرف الفارغ) بقصد ما اذا كان الظرف مكياً لا يجوز ولا



ولهم مكيبال معروف غيره والاجاز لانه يجوز شراء حاضر ببادية بمكيالها لعدم مكيبال معلوم له ما ومن جواز شراء ببادية بمكيالها لعدم مكيبال معلوم للبدي نعم شراء ما في المكيبال المجهول جزافا جائز بشرطه لا على انه مكيبال به مع ندم معلوم (قوله كسلة تين) ومثل سلة التين قرية الماء وراوتيه وجراره مما جرى العرف ببيع الماء فيه وبيع الماء من باب بيع الجزاف ولكن جرى العرف بضمان بائعه اذا انشق ظرفه قبل تقريغه واذا اختلفت المياه تعين فتحه عند الشراء والافلا (قوله والعنب) فيه اشارة الى ان المصنف ادخل الكاف على سلة ومرة المضاف اليه (قوله وعصافير حية) أي وسائر ما يتدخل من الطير لا يباع جزافا لانه يجوز ويدخل بعضه تحت بعض فيخفى خزه (قوله وحمام برج) أي وفرض المسئلة ان البيع وقع عليها وهي في البرج لانها طائفة في الهواء لان هذا لا يقول أحد يجوز بيعه ومحل كون الذي (٣٨٦) في البرج لا يجوز بيعه اذ لم تحط به معرفة قبل الشراء والاجاز والمراد

بالاحاطة به معرفته بالخزرجردا عن برجيه أي وأما مع البرج فجاز لكونه تبعا (قوله ويدخل الفلوس في النقد) أي حكمها حكم النقد وذلك لان الفلوس ليست من خزائن النقد (قوله ولا يرجع الخ) وجه الاقتضاء انه اذا دخل تحت الانبي الشراطين أي ان لم يسئل ولم يتعامل به عددا بل وزنا فيفيد ان المسكوك المتعامل به وزنا لا يجوز بيعه جزافا مع انه جائز فعلم ان غير المسكوك يجوز بيعه جزافا تعومل به عددا أو وزنا كالمسكوك المتعامل به وزنا والمراد بالتعامل به وزنا ما يوزن بصنجه وينقص صفره بنقص وزنه من غير مراعاة عدد وان تعومل به ما معا كدنانير مصر وقروشها روعي العدد ودرهم مصر تارة يقع التعامل بها وزنا وذلك في حالة المناذاة على عدم التعامل بالمقصود منها وتارة يقع التعامل بها عددا في حال التعامل بالمقصود منها (وأقول) وبعد هذا كله فنقول لا اقتضاء وذلك لان المعنى ان عدم الجواز مقيد باجتماع

مملوا فاشترى بدينار فلا بأس به لانهم لم يقصد ادفيه الى الغرر وفي قوله املا له ثانيا بدينار قصدا الى الغرر في الثاني اذ ترك أن يشترى بمكيال معلوم فاشترى بمكيال مجهول (ص) الا في كسلة تين (ش) أي الا ان يقع ذلك في سلة تين أو عنب أو نحوهما فلا بأس بشراء ملئه فارغا أو ملئه ثانيا بعد تقريغه بدرهم لان التين والعنب غير مكيل وكثيرا يكيل الناس لهما بالاسل فجرى ذلك مجرى المكيبال لهما والقصح مكيل فللغرامة منه مكيبال مجهول لان الغرامة ليست بمكيال له ثم عطف على غير محرم في مشاركتي المنع وهو ثلاثة أشياء بقوله (ص) وعصافير حية بنقص وحمام برج وثناب (ش) يعني انه لا يجوز بيع العصافير المحبوسة في قفس وأولى غير المحبوسة لدخول بعضها في بعض فلا يمكن الحزروان كانت مذبوحة فيجوز بيعها جزافا لعدم التدخل وكذلك لا يجوز بيع حمام الابراج مجردا عن برجيه جزافا على ما في الموازية بناء على عدم امكان عدوها وخزرها ولان القاسم قول يجوز بيعه في الشامل بناء على امكان خزرها ونقله ابن عرفة عن محمد بن القاسم فقال لا بأس ببيع ما في البرج من حمام أو بيعه بحمامه جزافا ومنع ابن القاسم في العتبية ببيع الخشب الملقى بعضه على بعض جزافا لخفة مؤنة عدده كالغنم ولا بأس بشراء صغاره جزافا انتهى وكذلك لا يجوز شراء الثياب والرقيق أو الحبوبان غير الحوت الصغير جزافا لقصد افرادة كرمفهوم الشرط الاول بقوله لا غير محرم وما بعده والاخير بقوله وثناب وسكت عن مفهوم غيرهما للوضوح (ص) ونقد ان سئل والتعامل بالعدد والاجاز (ش) هذا محترز قوله ولم تقصد افراده أيضا والمعنى ان النقد المسكوك لا يجوز بيعه جزافا اذا كان التعامل بالعدد ودخل الفلوس في النقد وان كان التعامل بالوزن جاز بيعها جزافا لعدم قصد الا حاد فهو وكغير المسكوك فقوله والاجاز راجع لقوله والتعامل بالعدد فقط ولا يرجع لقوله ان سئل أيضا والاقتضى ان المسكوك المتعامل به وزنا لا يجوز بيعه جزافا وليس كذلك ومثل النقد الفلوس والجواهر وانما نص على النقد لكثرة الغرر لحصوله بجهة الكمية وجهة الاحاد لانه يرغب في كثيرها ليسهل الشراء بها ولا يعجل بكثرة الثمن لئلا يرد الجواهر واللؤلؤ وشبهها (ص) فان علم أحدهما بعلم الآخر بقدره خير (ش) هذا وما بعده تفصيل في مفهوم قوله وجه الاموال المعنى ان أحد المتعاقدين اذا علم بعد العقد بأن الآخر كان عالما حين العقد بقدر المبيع فان الجاهل منها يخير كعيب دلس فيه ومحل التيسير اذا كان

القيدين وقوله والا أي بان لم يجمع القيدان صادق بنفسهما ونفي أحدهما غير ان شيخنا السلموني

العلم

قرر ان المعتمد انه اذا كان غير مسكوك ويتعامل به عدد لا يجوز بيعه جزافا (قوله ومثل النقد الفلوس والجواهر) لا يخفى ان جعل الجواهر مثل ذلك مما يقوى ما قاله شيخنا المذكور لان الجواهر لا يتعلق بها سكة (قوله لحصوله) أي الكثرة وذكر لاكتسابها التذكير من المضاف اليه أو باعتبار المذكور والمعنى لحصول الغرر الكثير (قوله بجهة الكمية) أي بالنظر لجهة الكمية أي جهة هي الكمية وقوله وجهة الاحاد تفسير لما قبله وقوله لانه يرغب الخ لتعليل لحصول كثرة العدد بجهة الكمية وقوله في كثيرها أي الاحاد ليسهل الشراء بها أو اما الشراء بالجواهر فلا يسهل الشراء بها وكذا الجدد وحاصله أنها لما كانت افراد النقد يتيسر البيع بها ولا يتوقف في البيع بها بخلاف ما عداها من فلوس وجواهر يكثر وقوع الغرر بتعاطي الناس ذلك كثيرا (قوله ولا يعجل) أي الغرر وقوله بكثرة الثمن أي



القيمة (قوله بأن العيب إذا علم به البائع المشتري) أعلمه حال العقد أو بعده وقوله لتعاقدهما الخ علمه لقوله فسد أي فسد العقد لدخولهما الخ والخطر من ادفع للغرر بخلاف إذا لم يدخلا على ذلك فلا تعاقد على غرر (قوله وبه يجب) أي بقوله لتعاقدهما على الغرر غير أنك خبر بأن كلام الشارح يقتضي أن هذه العلة من كلام المستشكل فكانه يقول له في كلامك أيها المستشكل ما ينبغي أشكالك وهو قولك لتعاقدهما على الغرر فإن كان الواقع هكذا فالأمر ظاهر والإفكان الواجب أن يقول الشارح ويجب عن الإشكال المذكور بأنه إنما فسد هنا وخولفت القاعدة لتعاقدهما على الغرر والخطر والحاصل أنه يلزم من عدم الفساد عند الإطلاع بعد العقد عدم الفساد عند الإطلاع حين العقد ولم يكن ذلك هنا والجواب أنه إنما يلزم ذلك وخولفت القاعدة لتعاقدهما على الغرر والخطر بخلاف العيب في غير هذه المسئلة فليس في الإطلاع فيه عليه حال العقد تعاقد على غرر وخطر (قوله كون الشيء) هو علم أحدهما بعلم الآخر حالة العقد (قوله إذا قارنه) أي العقد وقوله بعد ذلك أي بعد العقد وقوله لدخوله على الغرر أي أنما فسد عند المقارنة لدخوله على الغرر ولم يفسد بعد لعدم دخوله على الغرر (قوله عبارة الموضح) أي عبارة (٣٨٧) التوضيح وقوله وفيها خرازة أي ركة لا يفهم

المعنى بها (قوله محشى التوضيح) هو الناصر للقائي والحاصل أنهما جوابان فإن قلت هل فرق بين الجوابين قلت فرق بينهما لأن حاصل الأول ادعاء الملائمة إلا أنها ليست كقيمة تنقضي في بعض الأحوال عند وجود الغرر وحاصل الجواب الثاني لا نسلم الملائمة أصلاً وإن كان مرجعها بعد ذلك لشيء واحد وهو الدخول على الغرر في الأول دون ما بعده (قوله كما قال سحنون الخ) هذا يقتضي دخول الكاف على المشبهة به وآخر العبارة يقتضي أنها داخل على المشبهة كما هو القاعدة (قوله وغناء العبد الخ) لعل وجهه مع كون المنفعة غير شرعية فيه أيضاً أنه لا يخفى من غنائه تعملق الناس به عادة أي شأنه ذلك بخلاف الجارية \* (تمه) \* هي أنه حيث حكم بتغيير المشتري في الجزاف الذي علم

العلم والجهل من الجهة التي وقع البيع عليها كتمكيل علم أحدهما بكيله وجهه لا آخر أمالو جهلاً كيله وعلم أحدهما وزنه أو عدده فلا خيار لاستوائهما في جهل الجهة التي وقع البيع عليها واستشكل ابن القصار كون علم أحدهما عيباً بأن العيب إذا علم به البائع المشتري لا يفسد البيع بل للمشتري الرضا وهذا لو أعلم العالم الجاهل بعلمه فسد كما أشار إليه بقوله (وان أعلمه) أي أعلم أحدهما الآخر بعلمه (أولاً) حين العقد ودخلا على ذلك (فسد) العقد على الأصح لتعاقدهما على الغرر والخطر وبه يجب عن الإشكال المذكور وأبأنه لا ملازمة بين كون الشيء يفسد به العقد إذا قارنه ولا يفسد به إذا أطلع عليه بعد ذلك لدخوله على الغرر في الأول دون الثاني قلت هكذا عبارة الموضح ومثله للشارح وفيها خرازة فلذا قال محشى التوضيح صوابه لا منافاة كما قال سحنون فحين باع أمة وشرط أنها مغنية فسد البيع ولو أطلع عليه بعد العقد خير كما أفاده بقوله (كالمغنية) فلا يصح بيعها إن بين غناءها وقت العقد والشيخ وينبغي تقييمه بما إذا كان القصد بالتعيين زيادة الثمن لا التبري ويخير المشتري إذا أطلع عليه بعده وغناء العبد ليس كالامة فلا يوجب خياراً ولا فساداً لقوله كالمغنية تشبيه تام ولما كان الغرر المانع من صحة العقد قد يكون بسبب انضمام المعلوم إلى المجهول لأن انضمامه إليه يصير في المعلوم جهلاً لم يكن وكان في ذلك تفصيل أشار إليه المصنف تبعاً لصاحب المقدمات بقوله فيما يأتي وجزاف حب فإذا اجتمع شيان في صفقة فأما معلومان أو مجهولان وسبباً ثبات وإمام معلوم ومجهول وهو أربع صور لأنه إما أن يكون أصلهما معاً البكيل كصبرة حب جزافاً وأخرى منه كإيلاً أو أصلهما معاً الجزاف كارض جزافاً وأخرى منها ذراعاً أو أصل ما يبيع جزافاً البكيل وأصل ما يبيع بالبكيل الجزاف كصبرة جزافاً وأرض ذراعاً أو بالعكس كارض جزافاً وصبرة كإيلاً فالثلاث الأولى ممنوعة لخروجهما أو أحدهما عن الأصل كما أشار إليه عاطفاله بالجزر على غير مرئي بقوله في الأولى (و جزاف حب مع مكمل منه) وفي الثانية بقوله (أو) جزاف حب مع مكمل

البائع بقدره ففات ذلك لزمه الأقل من الثمن وقيمة الجزاف وحيث حكم بفساد البيع ففات الصبرة ففيها القيمة بالغه ما بلغت وإن أراد المتبايع أن يصدق البائع في المكيلة ويردها أي مثله لا ينبغي أن لا يجوز على أصولهم في الاقتضاء عن ثمن الطعام طعاماً بقي حكم بتغيير البائع حيث علم المشتري بقدره وفات واستظهر أنه يكون للبائع أكثر من الثمن أو القيمة وهل له أن يعطيه عن ذلك طعاماً لا وهو الظاهر لأن العلة واحدة وهي الاقتضاء عن ثمن الطعام طعاماً اه (قوله لأن انضمامه) أي المعلوم إليه أي المجهول (قوله إما أن يكون أصلهما معاً البكيل) قال في المقدمات أعلم أن من الأشياء ما الأصل فيه أن يباع كإيلاً ويجوز بيعه جزافاً كالحبوب ومنها ما الأصل فيه أن يباع جزافاً ويجوز بيعه كإيلاً كالأرضين واليابس ومنها ما لا يباع كإيلاً ولا جزافاً كالعبيد وسائر الحيوانات انتهى المراد منه فقوله إما أن يكون أصلهما معاً البكيل هذه الأولى في المصنف وقوله أو أصلهما معاً الجزاف الثالثة في المصنف المشارها بقوله وجزاف أرض وقوله أو أصل ما يبيع جزافاً هذه هي الثانية في المصنف المشارها بقوله أو أرض (قوله بقوله في الأولى) أي في المصنف لا في الشارح وكذا يقال في قوله الثانية والثالثة (قوله مع مكمل منه) أي كاشترى مثلاً هذه الصبرة التي لم يعلم قدرها وهذه الصبرة



المعلومة القدر كونها عشرة أراذب ابتداء وكذا يقال فيما يأتي ومثل المكييل الموزون والمعدود كافي المواق (قوله فأرض بحجور الخ)  
وقال الشيخ أحمد معطوف على موصوف مكييل أى مع حب مكييل وحينئذ فلم يلزم العطف على الصهير المحفوض من غير إعادة الخافض  
وصفة أرض محدوفة أى مكييلة (قوله ثن) كقوله اشترى منك هاتين الصبرتين بدينار وقوله أو عشرين كاشترى منك هاتين الصبرتين  
هذه بدينار وهذه بدينارين وقوله كانا على الأصل أى كاشترى منك هذه القطعة الأرض وهذه القطعة الأرض بدينار أو هذه بدينار  
وهذه بدينارين وقوله أو على خلافه كما مثلنا من قولنا كاشترى منك هاتين الصبرتين وقوله أو خالف أحدهما كاشترى منك هذه القطعة  
الأرض وهذه الصبرة بدينار أو هذه بدينار والثانية بدينارين والفرض ان المبيع في الصور كلها جزاف كما قال المصنف ويجوز  
جزافان (قوله وان اختلف الثمن) أى بان يقول صبرة القمح بدينار وصبرة التمر بدينارين (قوله ثن واحد) وكذا عشرين وقوله ويجوز  
كمكان صورتهما أن يقول اشترى مكييلين (٣٨٨) عشرة أراذب وعشرة أراذب مثلاً أو شعيراً أو شعيراً كل أراذب

بكذا اتفق الثمن في المكملين  
أو اختلف اتفقت صفة المكملين  
أم لا (قوله وجزاف مع عرض)  
أي جزاف على غير الكيل  
بدليل قوله الآتي ولا يضاف  
لجزاف الخ (قوله كصبرة) مثال  
لما إذا كان على غير أصله وقوله  
أو قطعة أرض مثال للبدى كان  
على أصله وقوله كعبد وثوب  
أي مما لا يباع كبلا ولا جزافا  
وان كان العرض في الأصل ماعدا  
الذهب والفضة كافي الصحاح  
الآن هذا المصمم ليس مرادا  
وبعد في التمثيل بالثياب نظر  
لان الأصل في الثياب أن تباع  
جزافا ويجوز أن تباع كـ لا فان  
كان ذلك الثوب جزافا فهو من  
أفراد جزافين وان كان كـ لا  
فهو من أفراد جزاف مع كـ مل  
(قوله ان النخذ الكيل) أي  
المكيل وبين الشارح انه لا مفهوم  
له لاختلاف ثمن الكيل وذلك  
لانه قد وقع الدينار في مقابلة الثلاثة

(أرض) مما أصله أن يباع جزاء فخر جاعن الاصل فأرض مجرور عطف على مجرور من من غير إعادة الجار كقوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام وفي الثالثة بقوله (وجزاف أرض) مما أصله أن يباع جزافا (مع مكبيله) بتسديد كبير الضمير العائد على الأرض نظر الجنس زائداً يشبه متوناً صفة لأرض محذوفاً أي مع أرض مكبيلة لخروج أحدهما عن الاصل فيجتمع الجمع في هذه فيما أصله الجزاف (لا) ان اجتماع جزاف أرض (مع) مكبيل (حب) مما أصله المكبيل فلا يمنع لحيثهما على الاصل وأشار الى القسمين السابقين الاولين بقوله (ويجوز جزافان) على أي حال ثمن أو ثمنين كانا على الاصل أو على خلافه أو خالف أحدهما لانهما في معنى الجزاف الواحد من حيث تناول الرخصة لهما القول اللغوي لا بأس ببيع صبرتي قح وغير جزافا وان اختلف الثمن ويجوز بيع ثمر الحائطين جزافا وان اختلف ثمرهما بثن واحد (و) يجوز (مكبلان) كذلك صفة واحدة (ص) وجزاف مع عرض (ش) أي ويجوز جزاف على أصله أو غير أصله كصبرة أو قطعة أرض مع عرض كعبد أو ثوب (ص) وجزافان على كبل ان اتحد الكبل والصفة (ش) أي ويجوز جزافان في صفة على كبل أو وزن أو عدد ان اتحد ثمن الكبل والصفة اتفاقاً كصبرة ثمر وأخرى مثلها كل أردب بدینار وان اختلفا معاً لم يجز اتفاقاً وان اتفقت الصفة واختلف عن الكبل كصبرتي طعام واحد اهما ثلاثة بدینار والاخرى أربعة بهلم يجوز لا اختلاف الثمن أو اختلفت الصفة واتفق الثمن كصبرتي قح وشعير كل منهما ثلاثة بدینار لم يجز عند ابن القاسم ولو قال ان اتحدت الصفة وثن الكبل لا فاد المراد وعله المنع مع الاختلاف انه يصير جزافاً على كبل معه غيره وهو لا يجوز كما أشار اليه بقوله (ص) ولا يضاف لجزاف على كبل غيره مطلقاً (ش) يعني ان من باع جزافاً على ان كل قفيز بكذا وعلى ان مع المبيع سلعة كذا من غير تسمية ثمن لها بل ثمنها من جملة ما اشترى به المكبل فان ذلك لا يجوز لان ما يخص السلعة من الثمن حين البيع مجهول ومعنى مطلقاً كان الغير من جنس المبيع أو من غير جنسه مكبلاً أو موزناً أو موزناً وعبارة وسواء سمي للغير ثناً أم لا لانه مع التسمية قد يساوى أكثرها غفراً لاجل هذا ومع عدمها لا يدري ما يخصه من الثمن وعلى هذا

فصار كل اردب بثلاث دينار واذا كان أربعة دينار يكون كل اردب ربعة دينار فقد  
 ظهر اختلاف الثمن والحاصل ان المعلوم من كلامه وكلام عجم ان الشرط الاتحاد في نفس الكيل وفي ثمنه ايضا وان حصل الاختلاف  
 في واحد منهما واولى هما منع (قوله وثن الكيل) أي المكيل (قوله انه يصير جزافا على كيل) أي بغير جزاف على كيل معه غيره (قوله  
 عند ابن القاسم) أي وعند أشهب يجوز كما أفاده بهرام (قوله ولا يضاف لجزاف على كيل) أي أو وزن أو عدد صرح في المقدمات بأن  
 حكم الموزون والمعدود حكم المكيل وصرح القباب بان اللبن أصله الكيل والزبد أصله الوزن (قوله وبعبارة الخ) هذه عبارة مغارة  
 للاولى (قوله وسواء سمى للغير ثمنا) بان قال أخذ من هذه الصبيرة كل دينار بكذا وهذا الثوب بدینار (قوله لانه مع التسمية) أي  
 لان الغير مع التسمية وقوله فاعتقر لاجل هذا الجزاف والمعتقر البائع وانما أثر ذلك في المنع لانه صار بمثابة الذي لم يسم له لان التسمية  
 بهذا الاعتبار كالتسمية (قوله وعلى هذا) أي على قول المصنف ولا يضاف لجزاف الخ



(قوله بارضه) أى مع أرضه بان يملك الأرض المشتري (قوله وجاز برؤية بعض المثلى) أى يبيع البت وأولى الخيارات وجاز البيع ولو جاز افروءية البعض كافيته في الجراف أيضا فيما اذا كان حاضر في غرارة ونحوها ولا يختلف المكمل من الجراف الا ان الجراف لا بد من حضوره والمكمل يكنى رؤية بعضه غائبا (قوله والصوان) عطف على المثلى لا على بعض خلاف الزرقاني في شرح شب والظاهر تعيين كلام الزرقاني (قوله كما قال في التوضيح) عبارة بعض الشراح اقتصروا عليه في عقده (قوله على ما قبله) أى الذى هو المثلى (ثم أقول) فيه نظر لان الصوان ليس من المثلى لان المثلى هو داخل الصوان (قوله وعلى هذا ففيه التعبير الخ) وعلى هذا نسخة الباء ليس فيه ذلك لان المعنى وجاز بيع الشئ بسبب رؤية الصوان فالصوان على حقيقة فليس فيه تجوز أى وفي بعض النسخ وجاز رؤية بعض المثلى أى وجاز رؤية بعض المثلى في البيع اذا اكتمل فيه ولا يحتاج لتقدير حرف الجر والحاصل ان عبارته تفيد انه على نسخة الباء فيه التعبير بالمحل أى باسم المحل عن الحال وأما على حذفها فليس فيه ذلك وليس كذلك بل على كل حال ليس فيه التعبير باسم المحل عن الحال (قوله وعلى البرنامج) بفتح الباء وكسر الميم وقيل بفتحهما (٣٨٩) وقيل بكسرهما قال الزرقاني الظاهر ان البائع اذا

حفظ ما في العدل وصفته كان كافيا وان لم يكن برنامجا (قوله صفة ما في العدل الخ) هذا يفيد ان المبيع لو كان ثوبا واحدا مطويا كالساج المدرج أى الطيلسان المطوى في وعاء من الجلود وقيل الثوب الرفيع لم يبيع على صفة ولا بد ان يرى ما تعلم به صفة اذ لا مشقة في نشره وطيه والعدل عن ذلك مع امكانه غرر كثير رأى وأما ان كان يحصل بنشره فساد فيجوز بيعه على الصفة قطعا (قوله والشراء) أى يجوز للمشتري أن يشتري السلعة ولا بد أن يكون الوصف له السلعة غير البائع كاهو قضية كلام حاولوا الا أن يمكن علم المبيع بغيره فيجوز بالوصف كالمس في الشاة اذا أخبر بسنها والذوق والشم في الادهان والمسك (قوله الا يبيع الجراف الخ) ظاهره ولو وصفه له اثنان عدول (قوله ولا يجوز معاملة الاعمى الاصم) أى تعذر

لا يجوز بيع الزرع جرافا على كمال بأرضه (ص) وجاز برؤية بعض المثلى والصوان (ش) أى وجاز البيع برؤية بعض المثلى مكمل كقصر وموزون كقطن وأخرج المقومات فلا يكنى رؤية بعضها على ظاهر المذهب كما قال في التوضيح وقال ابن عبيد السلام الروايات تدل على مشاركة المقوم للمثلى وعطف الصوان بكسر الصاد وضمة هاء على ما قبله من عطف الخاص على العام وهو ما يصون الشئ كقصر الرمان والبيض والجوز وفيه لغة صيان وهكذا في عدة نسخ بجوز رؤية الباء وعلى هذا ففيه التعبير بالمحل عن الحال لان المبيع واقع على ما هو داخل الصوان فيكنى في الجواز رؤية خارجته عن رؤيته داخله (ص) وعلى البرنامج (ش) أى وجاز البيع أو الشراء معتمدا فيه على الاوصاف المكتوبة في البرنامج والمراد به الدفتر المكتوب فيه صفة ما في العدل وكان الاصل منه لكنه أجيز لما في حل العدل من الخرج عن بانه من توليته ومؤنه شدة ان لم يرضه المشتري فأقيمت الصفة مقام الرؤية فان وجد على الصفة لزوم والاخير المشتري (ص) ومن الاعمى (ش) أى وجاز البيع والشراء وجميع المعاملات الا يبيع الجراف وشراءه من الاعمى غير الاصم للضرورة على المذهب وسواء ولد اعمى أو طرأ عمه في صغره أو بعد كبره خلا فاللازم يرى في منعه بيع من ولد اعمى وفي معناه من تقدم ابصاره في صغره بحيث لا يتقبل الالوان والخلاف فيما لا يدرك الابصار لا مانع فيما يدرك بغيرها من الخواص ولا تجوز معاملة الاعمى الاصم بخلاف الابكم الاصم (ص) وبرؤية لا يتغير بعدها (ش) عطف على معنى ما مر من قوله برؤية بعض المثلى أى وجاز البيع برؤية بعض المثلى وبرؤية لا يتغير بعدها وظاهره سواء كان غائبا عن مجلس العقد أو حاضرا به ولا تشتط الغيبة الا فيما يبيع على الوصف ومفهوم لا يتغير أنه لو كان يتغير بعد الرؤية لم يجز بيعه أى على البت وأما على الخيار فيجوز (ص) وحلف مدع يبيع برنامج أن موافقته للمكتوب (ش) يعنى ان المشتري على البرنامج اذا ادعى بعدم قبض المتاع وغاب عليه عدم موافقة المتاع أو بعضه لما في البرنامج وقد تلف البرنامج أو بقي وادعى البائع فيما ادعى فيه المخالفة ان المبتاع غير ما أتى به فانه يخلف

الاشارة له بخلاف الابكم الاصم فتمكن الاشارة له وانظر هل يصح شراء الاعمى ما لا يصح شراء البصير له في ليل ولو مقمرا لانه يعتمد في شرائه على الوصف الذى علمه بالسمع أم لا واعلم ان البيع للاعمى على الصفة والبيع على البرنامج وبيع الساج المدرج وقلال الخ ملطبة مستثنى مما يأتى من ان شرط البيع على الصفة أن لا يكون حاضر بالمجلس (قوله عطف على معنى ما مر) لا حاجة لذلك بل معطوف على لفظ ما مر وهو برؤية الخ ويمكن الجواب بان هذا على نسخة ورؤية بدون الباء (قوله ولا تشتط الغيبة) أى عن مجلس العقد (قوله لبيع برنامج) أى في مسئلة بيع برنامج (قوله ان موافقته) أى العدل المبيع للمكتوب في البرنامج حاصلة فهو معمول حلف أو تنازع فيه كل من حلف ومدع وخبران مخدوف ثم لا يخفى انه وان كان مدعيا للموافقة الا انه في المعنى مدعى عليه لان المدعى عليه من زج قوله بجمع هو دأو اصل وهو صادق بالبائع هنا وبذلك اندفع ما يقال القاعدة ان الذى يخلف هو المدعى عليه (قوله ان المبتاع المشتري) تنبيه فان نكل البائع غرم مجرود نسكو له في دعوى الاتهام وبعدين الاتخرف في دعوى التحقيق وأما لو وافقه ان المبتاع



مأثى به في نظر فان كان موافقا لزم البيع والاثبت الخيار للمشتري (قوله هو معطوف على بيع الخ) الا ان الكلام باعتبار المعطوف عليه بمعنى في وباعتبار المعطوف زائدة للتقوية (قوله ولو اختلف النقاد في الرداء والجودة الخ) أى اذا اختلف وكان ذلك قبل القبض لم يلزم رب الدين الاما تنفق الشهود أى الصرف على جودته وأما اذا أخذ منه ثم رجع عليه فقال له بدله لاني وجدته زائفا فلا يلزمه أن يبذله الاما تنفق الصرف على ردائه (قوله الا أن يحقق كأمس) لا يخفى ان المتقدم في الغش لقوله جوادا وما نحن فيه نقص الوزن وأيضا التحقيق في الاول متعلق بكونه (٣٩٠) لا يعلمها من دراهمه فقط ويمكن الجواب على بعد بان التشبيه في مطلق التحقيق

وان كان موضوع المسئلةين مختلفا فتدبر (قوله فان قرب ما بين الرؤيتين) ومصرح ذلك لاهل المعرفة (قوله فقول ابن القاسم) أى خلافا لا شهب (قوله فحيث قطعت الخ) وهل يكفي في ذلك واحد من أهل المعرفة أولا بد من اثنين قولان والمناسب انه يكفي لانه من باب الاخبار بتبنيه محمل كلام المصنف اذا كان المبيع مما لا يضمه المشتري بالعقد اذا ما دخل في ضمانه بالعقد لا ينظر فيه ما بين الرؤيتين قطعا فان قلت ما ذكرته فيما اذا بيع على الصفة من انه يكون القول للمشتري في حالة الشك مخالف لما في مسئلة البرنامج من ان القول قول البائع على ما وصف فالجواب أن المشتري في مسئلة البرنامج لما كان قادرا على الوقوف على المبيع بعينه وترك ذلك كان كالمصدق للبائع بان المبيع على ما وصف في البرنامج بخلاف الغائب المبيع بالصفة فاقرقا فان قلت في مسئلة الرؤية المتقدمة القول قول البائع في حالة الشك بيمين وأما ما بيع على الصفة ففي حالة الشك القول قول المشتري ما الفرق قلنا الفرق ان البيع في مسئلة الرؤية متعلق على بقاء صفة المبيع والاصل بقاؤه فان ادعى الانتقال فهو مدع وهو المشتري بخلاف البيع على الصفة فان الاصل عدمها وهو موافق لقول المشتري وأما لو تنازعا في عين السلعة المبيعة على

البائع أن ما في العدل موافق للمكتوب (ص) وعدم دفع ردى أو ناقص (ش) هو معطوف على بيع من قوله لبيع برناج أى وحلف مدع عدم دفع ردى أو ناقص ومعه ان من صرف دراهم أو نانيه من صرف أو أخذها من مقرض أو مدين أو نحو ذلك وقبضها المدفوعة له بقول الدافع انها جيايد وغاب عليها الاخذ ثم ردها أو ردها شيئا منها وادعى انه ألفاه ردياً أو ناقصاً وأنكر الدافع لها أن تكون من دراهمه أو نانيه فانه يحلف مادفعت الجيايد في على ابن يونس ولا يعلمها من دراهمه الا أن يحقق انها ليست من دراهمه ولا نانيه فحلف على البت ولو اختلف النقاد في الرداء والجودة لم يلزم رب الدين الاما تنفق على جودته كانه لا يلزم الدافع في البذل الاما تنفق الشهود على ردائه فقوله وحلف الخ لكن يحلف في النقص على البت وفي الغش على نفي العلم ونقص الوزن يحلف فيه على نفي العلم الا ان يحقق كأمس وهذا كله اذا تنفق على أنه قبضها على المفاصلة أو اختلفا لان القول قول الدافع بيمين انه على المفاصلة وان اتفقا على انه قبضها ليرى ما قال القول قول القابض ان ما قبضه ردى أو ناقص بيمينه (ص) وبقاء الصفة ان شك (ش) يعنى انه اذا اشترى شخص شيئا غائبا على رؤية متقدمة ثم تنازع هو والبائع في ان هذه هي الصفة التي وقع العقد عليها أو تغيرت فان قرب ما بين الرؤيتين بحيث لا يتغير المبيع فيه فالقول للبائع وان بعدت بحيث لا يسبق على حاله فالقول للمشتري في انه تغير عما هو عليه حال العقد وان أشكل الامر فقول ابن القاسم ان القول قول البائع بيمينه والاصل عدم الانتقال على الصفة فحيث قطعت أهل المعرفة لاحدهما فالقول له باليمين وان رجحت لواحد منهما فالقول له بيمين وان أشكل الامر فالقول للبائع بيمين وأما ما بيع على الصفة فانه في حالة الشك يحمل على عدم بقاء الصفة فيكون القول قول المشتري فكلام المؤلف فيما اذا بيع على رؤية متقدمة كما صرح به حاولو فقال في قوله وبقاء الصفة ان شك هذا من تبنة قوله وبرؤية لا يتغير بعدها انتهى (ص) وغائب ولو بلا وصف على خياره بالرؤية (ش) أى وكذلك يجوز بيع الشيء الغائب ولو لم يوصف للمشتري فوعه ولا جنسه لكن بشرط أن يجعل له الخيار اذا رأى المبيع ليخف غره على المعروف وأما على اللزوم أو على السكت فيفسد في غير التولية وأما هي فان السكوت فيها لا يضر لانها معروفة فقوله على خياره بالرؤية راجع للمبالغ عليه لا لما قبله والبيع منخل من جهة المشتري قبل الرؤية وبعدها لازم من جهة البائع عند ابن محرز خلافا لعبد الحق انه منخل من جهتهما معا (ص) أو على يوم (ش) عطف على ما في حين المبالغة ليفيد ان فيه خلافا باللزوم يعنى ان ما يبيع على الصفة على اللزوم يكفي أن يكون على مسافة يوم ومنعه ابن شعبان لسهولة احضاره في اليوم وبما قررنا علم ان كلامه في بيع الغائب على الصفة على اللزوم لا فيما يبيع على الصفة بالخيار ولا فيما يبيع على خياره بالرؤية ولا

بخلاف البيع على الصفة فان الاصل عدمها وهو موافق لقول المشتري وأما لو تنازعا في عين السلعة المبيعة على فيما الرؤية فالقول للمشتري مع يمينه اتفاقا (قوله وغائب) معطوف على عمود (قوله لكن بشرط الخ) في المبالغ عليه وهو الذي لم يوصف وأما الذي وصف ولو كان على اللزوم فيجوز فلا حاجة الى الشرط (قوله على المعروف) أى ولو لم يوصف للمشتري فيجوز على المعروف ومقابله لا بد من الوصف (قوله فان السكوت فيها لا يضر) عبارة شب فالسكوت فيها كشرط الخيار انتهى فيفهم منه ان له الخيار (قوله أو على يوم) أى ذهبا فقط (قوله لا فيما يبيع الخ) أى فلا يشترط كون ذلك على يوم (قوله لا فيما يبيع على الصفة بالخيار) أى الخيار المصطلح



عليه كئلثة أيام في الثوب مثله وغير قوله بعد ولا فيما يبيع على خياره بالرؤية لان قوله على خياره بالرؤية مغناه انه حين يراه يثبت له الاختيار (قوله فكان حقه) تفرع على قوله ان كلامه في بيع الغائب على الصفة على اللزوم لان قوله ولم تمكن رؤيته بالامسقة مفروض في بيع الغائب على الصفة باللزوم والى الكلام قبل وان كان في الغائب الا انه في الغائب مطبقا كان على الوصف أولا \* (تنبيهه) \* اعترض على المصنف باقتضائه انه لا بد من احضار حاضر البلاء مع ان الذي يفيد النقل ان حاضر مجلس العقد لا بد من رؤيته الا فيما فقه ضرر وفساد وغير حاضر مجلس العقد يجوز بيعه بالصفة ولو بالبلاء (٣٩١) وان لم يكن في احضاره امسقة (قوله اطالت العبارة)

أي بحرف واحد (قوله أو وصفه غير بائعه) \* (تنبيهه) \* يشترط في المبيع على الصفة أن يكون المشتري ممن يعرف ما وصف له (قوله من ان ذلك شرط في النقد) أي وصف غير البائع (قوله ان لم يبعد) جدا أي بحيث يعلم أو يظن انه يدرك على ما يرى أو وصف (قوله تكراسان من افر يقية) أي من كل ما يظن فيه التغير قبل ادراكه \* (تنبيهه) \* اذا اجتمع المبيع على رؤية متقدمة وعلى خياره بالرؤية فالحكم للثاني (قوله وأما ما يبيع على الخيار) في الصورتين ومثل ذلك اذا باعه على خياره بالرؤية ومن غير وصف ولا تقدم رؤية فيجوز ولو بعد جدا (قوله وأما على الخيار) أي أو على خياره بالرؤية (قوله أي فلا يشترط فيه رؤية ثانية) أي بالنسبة لقوله أو على رؤية سابقة (قوله معطوف على قوله وجاز) أي فاعل جاز (قوله ومع الشرط في العقار) سواء يبيع مدارعة أو جزافا على المعتمد ومقاله أشهر من انه لا يصح النقد فيه ان يبيع مدارعة ضعيف أفاده محشى نت فانظره وذكر أيضا ما حاصله انه يكتبني بالوصف ولا يشترط الذرع لافرق بين الارض البيضاء والدار

فما يبيع على رؤية متقدمة فكان حقه أن يأتي بهذا بعد قوله ولم تمكن رؤيته بالامسقة كما فعل ابن الحاجب وابن عرفة ولعله انما قدمه لجمعه مع نظيره في الخلاف اذ لو قال ولم تمكن رؤيته بالامسقة وهو على يوم لم يفدان فيه خلافا لو قال ولم تمكن رؤيته بالامسقة ولو على يوم اطالت العبارة (ص) أو وصفه غير بائعه (ش) وصف مصدر مجرور معطوف على وصف من قوله بالا وصف والضمير في وصفه عائدا على المبيع وغير بالرفع فاعل المصدر أي ولو بالا وصف المبيع غير بائعه واذا انتفى وصف غير البائع ثبت وصف البائع وحيداً فيكون مفيد للخلاف والحق مع وصف البائع على المشهور ووصف غير بائعه جائز اتفاقاً وفي الموازية والعينية لا يباع بوصف بائعه لانه لا يوثق بوصفه اذ قد يقصد الزيادة في الصفة لا اتفاق سلعة وتناول بعضهم المدونة عليه وهو خلاف ما ارتضاه ابن رشد والجمهور من ان ذلك شرط في النقد فقط (ص) ان لم يبعد تكراسان من افر يقية (ش) شرط في المبيع على اللزوم كان على وصف أو رؤية متقدمة للخططرة والغرر وأما ما يبيع على الخيار فلا يشترط فيه ذلك بل يجوز ولو بعد على ما عند ابن عبد السلام خلافا لظاهر المؤلف في توضيحه وقوله ولم تمكن رؤيته بالامسقة (المنق) بالامسقة شرط في الغائب المبيع على وصف بالزام وأما على الخيار أو على رؤية سابقة فيجوز ولو كان حاضر ابن يدي المتعاقدين بأن يكون بينه وبينه ما حائل كدار أو في صندوق مثلاً فلا منافاة بين كونه غائباً وكونه حاضراً أي فلا يشترط فيه رؤية ثانية (ص) والنقد فيه (ش) هو معطوف على قوله وجاز والضمير المجرور عائداً على الغائب أي وجاز النقد تطوعاً في المبيع الغائب عقاراً كان أولاً حيث يبيع على اللزوم قرب أو بعد فان يبيع على الخيار لم يجز النقد فيه ولو تطوعاً كما يأتي في باب الخيار في قوله ومنع وان بالشرط في مواضعه وغائب بخيار وانما قيدنا النقد بالتطوع بدليل قوله (ص) ومع الشرط في العقار (ش) اذ هو معطوف على المقدّر المذكور أي وجاز النقد بشرط في العقار بشرط أن يباع على اللزوم وأن لا يباع بوصف البائع وانما جاز اشتراط النقد في العقار وان بعد لانه مأمور لا يسرع اليه التغير بخلاف غيره ولذا اذا قربت مسافة غيره ولو حيواناً كالبيومين جاز اشتراط النقد فيه أيضاً لانه لا يؤمن بتغيره غالباً واليه أشار بقوله (ص) وفي غيره ان قرب كالبيومين (ش) أي وجاز اشتراط النقد في غير العقار ان يبيع بغير وصف بائعه ويبيع على اللزوم ولم يكن فيه حق توفية وقرب مكانه كالبيومين ذهاباً عند ابن القاسم وعن مالك القرين ما كان على يوم ونحوه ابن شاس وقيل نصف يوم في الايمان بالكاف مع اليومين نظراً وانما منع النقد مع الشرط في غير العقار مع البعد لتردد المنقود بين الثمنية والسلمية وهو جهل في الثمن (ص) وضمنه المشتري (ش) أي ضمن العقار المشتري جزافاً اذا

خلافاً لمن يقول ان الدار لا بد فيها مع الوصف من ذكر الذرع فانه ضعيف وذكر النص المفيد لذلك فلا رجوع (قوله بشرط أن يباع على اللزوم) وأما ما يبيع على الخيار فانه يمنع ولو تطوعاً (قوله وأن لا يباع بوصف البائع) أي وأما بوصف البائع فلا يجوز النقد فيه ولو تطوعاً لكثرة وقوعه (قوله وان لم يكن فيه حق توفية) ما فيه حق توفية ما كبل أو وزن أو وعدوا لظاهر ان هذا القيد انما هو على كلام أشهر الذي يقول بعدم جواز اشتراط النقد في العقار ان يبيع مدارعة لا على الاطلاق الذي هو معتد (قوله وعن مالك القرين الخ) يمكن أن يكون كلام مالك هو عين كلام ابن القاسم بأن يراد من نحو اليوم يوم آخر (قوله في الايمان) ليس هناك ما يقتضي التفرع نعم لو قال وقرب مكانه وهو اليوم ان قال الكاف استقصائية كافي عب الحسن (قوله أي ضمن العقار المشتري جزافاً) وأما اذا يبيع مدارعة



فالضمان من البائع كذا في عب ولكن الراجح ان الضمان من المشتري مطلقا كما افاده محشئ نت (قوله الا لشرط) كان في صلب العقد أولا (قوله الاحسن الخ) أي وخلاف الاحسن رجوعه للاول واذا تأملت لا تجد المناسب لحل اللفظ الارجوعه للاول ويكون قاصر على ما اذا كان الضمان من المشتري اصاله (قوله وقبضه على المشتري) وشرطه اياه على بائعه مع كون ضمانه منه يفسد لانه لما شرط عليه المتباع الاتيان به صار كوكيل المتباع فاتفق عنه الضمان فشرط الضمان عليه موجب الفساد وان كان ضمانه من اتيانه من مبتاعه بخا تز هو يسع واجارة (٣٩٢) (قوله والخروج) عطف سبب على مسبب (قوله وموكله) بضم الميم وسكون الواو وهو

دافع الزيادة والا - كل هو قابض الزيادة (قوله ولو جنسين) يرجع للنقود والطعام وأما قوله ولو غير ربوي في الطعام وحده (قوله فكلام المؤلف هنا مجمل) جواب عما يقال ان ظاهر المصنف ان وبالفضل يدخل النقد مطلقا والطعام مطلقا وليس كذلك (قوله أو ان هذا كالترجة) لا يخفى ان الترجمة مجملة لكن لا ينظر فيها للاجمال بل النظر فيها من حيث كونها ترجمة وان لزما الاجال بخلاف الجواب الاول نظرها للجمال واعتراض المصنف أيضا بأن قوله وربا افضل يشمل الفضل في الصفة مع ان الحرمة خاصة بزيادة العدد والوزن وأجيب بأن قوله الا في عاطفا على ما يجوز وقضاء قرض بمساو أفضل صفة يفيد قصر قوله هنا فضل على فضل العدد والوزن دون الصفة (قوله لان النقد خاص بالمسكوك) هذه طريقة ابن عرفة وطريقة غيره وهي صريح قول المصنف فيما تقدم ونقدان سلب نعم المسكوك وغيره ومفاده ان العين لا تختص بالمسكوك - هذا ما يفيد القاموس وفي ابن عرفة ما يقتضي ان العين خاصة بالمضروب وبوافقه قول المصباح ولفظه والعين ما ضرب من الدنانير انتهى فعلى هذا

أدركته الصفة سالما المشتري بالعقد بعد مكانه أو قرب وسواء يسع بشرط النقد أم لا وهذه المسئلة مقيدة لقوله فيما يأتي والا الغائب فيما قبض (ص) وضمنه بائع الا لشرط أو منازعة (ش) أي وضمن غير العقار سواء يسع بشرط النقد أم لا بائع وقوله الا لشرط راجع له - ما أي الا لشرط من المشتري في العقار على البائع وفي غيره من البائع على المشتري فيعمل بالشرط وينتقل الضمان عن كان عليه الى من اشترط عليه وقوله أو منازعة الاحسن رجوعه لما كان ضمانه من المشتري اما اصاله في العقار أو بالشرط في غيره أي ان محل كون الضمان في العقار اصاله أو في غيره بالشرط على المشتري اذ لم يحصل منازعة من المتبايعين في ان العقد صادف المبيع هالكا أو باقيا أو سالما أو معيبا فان حصلت منازعة فيما ذكر فالقول للمشتري والضمان على البائع بناء على ان الاصل انتفاء الضمان عن المشتري وعزاه في توضيحه لابن القاسم في المدونة وفي كلام تنظر (ص) وقبضه على المشتري (ش) أي وقبض الغائب والخروج للاتيان به على المشتري \* ولما انتهى الكلام على ماهو مقصود بالذات من أركان البيع وشروطه وموانعه العامة شرع في الكلام على موانع مختصة ببعض أنواعه فمنها الربا مقصورا وهو ربا افضل أي زيادة ونساء بالمدمهم وزهو التأخير فقال (ص) وحرم في نقد وطعام ربا افضل ونساء (ش) أي وحرم كتابا وسنة واجماعا وصح رجوع ابن عباس عن اباحه ربا الفصل لقوله تعالى وحرم الربا وقوله عليه الصلاة والسلام في الصحيح لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده وقال هم سواء في ذهاب أو فضا من أي نوع مضروب أو غيره أو طعام وشراب ومصلحة ربا افضل أي زيادة ونساء أي تأخير لكن ربا الفضل يمنع فيما اتحد جنسه من النقد واتحد من الطعام الربوي ولا بأس به في مختلف الجنس فيه ما يد ابي - دور ربا النساء يحرم في النقود والطعام ولو جنسين ولو غير ربوي فكلام المصنف هنا مجمل ويأتي تفصيله في باب الربويات أو ان هذا كالترجة لما بعده وكانه قال باب حرمة النقود والطعام الا انه كان الاولى أن يقول في عين لان النقد خاص بالمسكوك والحرمة لا تختص به وبدأ المؤلف بالكلام على الصرف وهو كما قال ابن عرفة يبيع الذهب بالفضة أو أحدهما بفلوس لقولها من صرف دراهم بفلوس والاصل الحقيقة فقال (ص) لادينار ودرهم أو غيره بمثلها (ش) لادينار بالرفع عطف على مقدرا أي فيجوز الصرف الخالي عن المانعين ربا الفضل والنساء لادينار ودرهم أو غير الدرهم ككشاة مثالا ويبيع الدينار والدرهم أو الدينار والشاة أو الدينار والثوب بمثلها - ما فالدينار هو أحد الطرفين وقد صاحبه درهم أو شاة أو ثوب وفي بعض النسخ كدينار ودرهم وغيره - ما بمثلها - ما يجرد دينار بالكاف وعطف درهم بأو وعطف غيره - ما بالواو فغير مثله - ما يعود على دينار وغيره في صورة وعلى دينار ودرهم في أخرى أي فالدينار هو أحد الطرفين في صورة والدرهم طرف بدله في أخرى

لا أولوية (قوله أي فيجوز الصرف الخ) فيه ان تلك المسئلة ليست من الصرف وكلامه يقتضي انها من الصرف وذلك وقد لان المعنى لادينار الخ فلا يجوز لانه صرف لم يخل عن المانع والجواب ان الصرف يطلق تارة بالمعنى الاعم الشامل للمراطة والمبادلة وتارة بالمعنى الاخص وهو ما قبل المراطة والمبادلة وعليه يأتي قول التوضيح اعلم ان العين ان يسع بعين مخالف فهو الصرف وبماثل وزنا مراطلة وعددا مبادلة انتهى أفاد ذلك محشئ نت (قوله كدينار ودرهم الخ) انما صوروا النقد بالتعدد من الجانبين لانه اذا اتحد



العوض من الجانبين بان كان دينار من جهة ودينار من الجهة الاخرى فانه يجوز ان كانت الرغبة قد توجد الا انها ضعيفة (قوله خشية الخ) الحاصل اننا اذا تحققنا تساوى الدينار والدرهم مع مقابلتهما فيجوز والمضرب الشك وهو مطلق التردد الشامل للوهم فأحرى التحقق كما قررره شيخنا السلموني وقوله المجتمع مع النقدين تعليل ثان وكانه قال ولان المجتمع مع النقدين أو مع أحدهما كالشاة الخ ثم لا يخفى أن هذا يقتضى أيضا المنع فيما اذا كان من كل جانب دينار ودرهم ولو تحققنا مساواة الدينارين لان القاعدة ان القرض المصاحب للدينار يقدر ذهباً فتأتى المفاضلة ولو مع مساواة الدينارين والحاصل انه اذا كان دينار ودرهم من كل جانب وتحققنا المساواة في الطرفين فان ذلك جائز وأما اذا كان من كل جانب دينار وثوب فيمتنع ولو تحققنا مساواة الدينارين لتقديرنا العرض ذهباً باعتبار تلك العلة (قوله فلا ينافى قوله الآتى) أى مفهوم قوله الآتى وحاصله ان قول المصنف أو غاب نقد أحدهما وطال يقتضى انه اذا لم يطل يجوز فيه ما فى قوله هنا ولو قرر بيا فأجاب الشارح بان ما هنا محمول على المقارفة (٣٩٣) (قوله على الخلاف) أى لمافى المدونة (قوله لردده) أى لرد رجل ابن رشد (قوله خلافا

وقد صاحب واحد منهم ما غيره كشاة فهو مثال لربا الفضل ووجهه على كلا النسختين خشية أن تكون الرغبة فى أحد الدرهمين أو الدينارين أكثر فيقال به من الجهة الاخرى أكثر من درهم أو أكثر من دينار والمجتمع مع النقدين أو مع أحدهما كالشاة مثلاً كالنقد فيؤدى ذلك الى التفاضل بين الدينارين أو الدرهمين فاذا منع ذلك فى التفاضل المتوهم ويسمى التفاضل المعنوى فأحرى التفاضل المحقق الحسى كدينار أو درهم باثنين (ص) ومؤخر ولو قريبا (ش) يعنى انه يحرم التأخير فى الصرف ولو كان التأخير منهما أو من أحدهما قريبا على مذهب المدونة مع مفارقة المجلس والانتقال الى حانوت أو دار فلا ينافى قوله الآتى أو غاب نقد أحدهما وطال لانه محمول على عدم المقارفة كاستقراره ممن يجانبه من غير بعث ولا قيام بل كحل الصرة ومقابلته المشار اليه بلومذهب العينية جواز التأخير القريب وقيد بما اذا عادت المقارفة بمصلحة على الصرف كتقليب وحملها للخمى على الخلاف وجمها ابن رشد على الوفاق بحمل ما فى المدونة على المقارفة لغير ضرورة وأشار المؤلف لردده بقوله عطف على ما فى حيز لو (أو) كان التأخير (غلبة) الباسجى وهو ظاهر المذهب خلافا لما فى الموازية والعينية عن مالك قوله ومؤخر معطوف على دينار أى ولا يباح صرف مؤخر وحينئذ فى كلامه لف ونشر مرتب فقوله لا دينار الخ راجع لقوله بافضل وقوله ومؤخر الخ راجع لقوله ونساء وقوله أو غلبة معطوف على صفة قريبا أى ولو كان قريبا اختياراً أو غلبة وفى المبالغة شئ لان الخلاف فى البعيد كالقريب وهى توهم الاتفاق على المنع فى البعيد (ص) أو عقد ووكل فى القبض (ش) معطوف على مدخول لو فهو منخرط فى سلك الاغيا أى وكذلك يبطل الصرف اذا تولى قبضه غير عاقده بان عقد شخص ووكل غيره فى القبض وعكسه بان يوكل فى العقد ويتولى القبض لان شرط صحة الصرف كون العاقد هو القابض لانهم لما أجزوا التوكيل مظنة التأخير فأجرى عليه حكمه ومحل المنع ما لم يقبض الوكيل بحضرة الموكل والاجاز على الراجح وما فى الشامل من المنع مطلقا مشكلا وظاهر كلام المصنف يشمل ما اذا كان الوكيل شريكا للموكل فيما وقع فيه الصرف فيمنع ان لم يقبض بحضرة الموكل والاجاز وهو المعتمد من الاقوال (ص) وغاب نقدا أحدهما وطال (ش) معطوف أيضا على مدخول لو أى وكذا يفسد

(٥٠ - خرى ثالث) بعض أحدهما فيضى فيما وقع فيه التناجز واختلاف فى مضى ما يقع فيه التأخير انظر عجم (قوله أو غلبة) كقول سبل أو اخذ ادم بناء وسواء غلبا أو أحدهما كهروب صاحبه فاصد النقضه والمراد من تعلق الحرمة بالتأخير تعاقبها باتمام العقد الذى وقع فيه الصرف غلبة لان المغلوب على شئ لا اتم عليه (قوله لان الخلاف فى البعيد الخ) تقدم ان المخالف الموازية والعينية والمسئلة مقيدة فى كلامهما بالقرب نعم ظاهر النقل ان من يقول بجواز التأخير غلبة لا يقيد بالقرب فاذا كان هذا هو اد الشارح فلا يظهر عطف قوله أو غلبة على اختيار المحذوفة بل معطوف على قريبا أو فوزع فى المبالغة والمعنى هذا اذا كان بعيدا بل ولو كان قريبا هذا اذا كان اختيارا بل ولو كان غلبة (قوله أو عقد ووكل الخ) وأما لو وكل فى العقد والقبض فلا يمنع (قوله بان عقد شخص) وهو رب العوض (قوله ومحل المنع) أى فى المصنف وعكسه (قوله وهو المعتمد من الاقوال) وذلك لان المسئلة ذات أقوال ثلاث الاول يجوز أن يذهب ويوكل من قبض فى المسئلتين الثانى لا يجوز الا أن يقبض بحضرة فى المسئلتين الثالث الفرق بين أن يكون أجنبيا فلا يجوز



الآن يقبض بخصرته وبين أن يوكل شريكه فيجوز بعد ذهابه (قوله كالأول استقرضه) أي بدون طول أي والثاني لم يستقرض بان كانت الدراهم معه (قوله بان قام) الأولى حذفه لان الموضوع أنه لم يحصل مفارقة بدن فان قلت يحصل على ما اذا انتصب قائما فقط قلت كذلك الأولى حذفه لانه يؤهم الجواز ان لم ينتصب وليس كذلك فافهم والحاصل ان المدار على البعث الى الدار قام أو لم يقم وقوله بعد من غير قيام مقابل قام وقد تقدم أن الأولى حذفه فيكون ذلك كذلك لان الفرض انه لم يحصل مفارقة بدن وتبين من مجموع العبارتين ان الطول يفسر بطول المدة ولا قيام من أحدهما ولا من رسولهما وبالقيام من رسولهما مادة ولولم يحصل طول (قوله كحل الصرة الخ) ظاهره ان ذلك من الغيبة وليس كذلك لانه يقتضي أن الحضور كونه مشاهدا فإيراد ذلك حل الصرة من المقرض بكسر الراء والحاصل ان حل الصرة من الطرفين لا يضر والأولى للشارح أن يقول فان كان أمر اقرضا بان استقرض الخ وعبرة الخطاب في التهذيب وان اشترت من الرجل عشرين درهما بدينار في مجلس ثم استقرضت أنت دينار من رجل الى جانبك واستقرض هذا الدراهم من رجل الى جانبه فدفعت اليه الدينار وقبضت الدراهم فلا خير فيه ولو كانت الدراهم معه واستقرضت أنت الدينار فان كان أمر اقرضا كحل الصرة ولا يبعث وراءه ولا يقوم لذلك (٣٩٤) جازا انتهى فاذا علمت نصها فقول شارحنا لم يفسد مع الكراهة وقوله آخر العبارة

كرهه فقط فيه نظربل ذلك جائز (قوله من غير بعث) أي الى داره وقوله ولا قيام بان يقوم ويذهب الى داره مثلا وقوله كحل الصرة أي صرة المأخوذ منه (قوله هي مسألة الصرف على الذمة) الحاصل كافي شب ان مسألة الصرف على الذمة مفروضة في استقراض أحدهما أو كليهما وأما الصرف في الذمة فهي في الدين المتقدمة على عقد الصرف (قوله على الذمة) أي المترتب على مافي الذمة لا على مافي اليد (قوله من غير انشاء عقد) أي بعد ذلك أي بل جعلها نفس العقد وأما لو أراد أن يعقد بعد ذلك فلا ضرر كان يقول له سرينا الى السوق بدراهمك فان كانت جيادا تصارفتنا أي أوقعنا عقد الصرف بعد ذلك وبواقفه الاسترخ

الصرف اذا غاب نقد أحدهما عن المجلس وطال أي ولم تحصل مفارقة أجسام فان لم يطل كالأول استقرضه من رجل بجانبه لم يفسد مع الكراهة وبعبارة وطال بان قام وبعث الى داره فان كان أمر اقرضا كحل الصرة أو استقرض من رجل بجانبه من غير قيام ولا بعث كرهه فقط (ص) أو نقداهما (ش) أي وكذا يفسد الصرف اذا غاب نقداهما معا عن المجلس ولو قرب لان ما ذكره مظنة الطول بان تسلف الدنانير من رجل من جانبه وتسلف الآخر الدراهم من رجل من جانبه وقوله أو نقداهما هي مسألة الصرف على الذمة والمسألة المشار اليها بقوله أو بدین الخ هي مسألة صرف مافي الذمة (ص) أو بوعادة (ش) أي وفسد عقد الصرف الناشئ عن مواعدة من غير انشاء عقد كاذب بنا الى السوق بدراهمك فان كانت جيادا أخذتها منك كذا وكذا بدينار قال فيها ولكن يسير معه على غير مواعدة انتهى وجعلنا الباء بمعنى عن متعلق بفسد وفاعله عقد الصرف أدل على المراد من تعلقها بحرم الا يلزم منه الفساد ولذا قال بعض ليس هنا عقد معلق والعقود لا تعلق انتهى ابن شاس ويجوز التعريض هنا لانه اذا جاز في النكاح في العدة فهنا أولى ابن يونس كالأول اني لمحتاج الى دراهم أصرفها ونحو هذا القول قال بعض وعلى ما أجازوه في النكاح اني أحب دراهمك وأرغب في الصرف منك انتهى وانظر ما معنى التعريض لانه ان جعله عقد فاسد الصرف وان لم يجعله عقدا بل أنشأ عقده بعد ذلك جاز وحينئذ لا فرق بينه وبين المواعدة في الجواز (ص) أو بدین ان تأجل وان من أحدهما (ش) عطف على مافي حيز المبالغة أي ولو كان التأخير بسبب دين يمتنع ان تأجل وان من أحدهما أو الباء لاملازمة ويحتمل أن تكون للظرفية أي وفسد الصرف الواقع بدین أو في دين ومعناه أنه يمتنع اذا كان لكل منهما على الآخر دين أحد الدينين ذهب والاخر فضة

فقط اراجهما

فلا ضرر فيه والحق ان المراد المواعدة بدون عقد والعقد بعد ذلك والمسألة ذات خلاف فقد قيل

بالكراهة وقيل بالجواز وفرقوا بينه وبين المواعدة في العدة بان مواعدها حفظ للنسب خوف كونها حاملا (قوله على غير مواعدة) أي على غير عقد صرف فلا ينافي ان هناك اتفاقا على الصرف عند الدخول في السوق (قوله أدل على المراد) هذا يقتضي ان في التعبير بحرم دلالته على المراد لكن لا أدلية وهو كذلك لان الشأن من انه متى كان حراما كان فاسدا (قوله ولذا قال بعض) أي ولا جمل كونه لا يلزم من الحرمة الفساد (قوله قال بعض) أراد به البساطة عبارة البساطة بعد ان قرر هذا التقرير وقال وعندى ان هذا ليس بمواعدة وانما هو عقد معلق فالمنع اما لان العقود لا تعلق على مذهبه أولا لانه عقد تضمن الطول وتأخير القبض انتهى فاذا علمت هذا تعلم مافي كلام الشارح وظهر من ذلك ان قوله والعقود لا تعلق أي لا يجوز تعليقها وحينئذ فلا معنى للاسكلام في حد ذاته لان المعنى ليس في المواعدة التي هي حرام عقد معلق لان العقود لا يجوز تعليقها ولا صحة له نعم لو كان المعنى المواعدة جائزة وليس فيها عقد معلق لان العقود لا يجوز تعليقها الصريح قد بر (قوله جاز) وحينئذ لا فرق الخ غير ظاهر لما قلنا بل فرق وذلك لان الذي يقول بالمنع هنا في المواعدة يجعله مثل النكاح وكما تحرم المواعدة في العدة تحرم المواعدة في الصرف الا أنه يرد على هذا الخلاف في القسح وعدمه



لا أنصبغ بقول بالفسخ ان وقع وقال ابن القاسم في سماع أصبغ ويحيى لا يفسخ إلا أن يقال ان حرمة المواعدة تؤثر خلافاً في العقد (قوله لانه في الوجهين صرف مؤخر) وذلك لانه باع كل منهما ماله في ذمة الآخر بماله عليه في ذمته مع تأخير كل منهما أو من أحدهما والصرف يفسده التأخير من الجانبين أو من أحدهما (قوله لان من عجل ما أجل) أي في وقوع عقد الصرف صار كل منهما مباحلاً لما في ذمته قبل أجله في عدم مسلفا وقوله فاذا حل الاجل اقتضى من نفسه لنفسه أي فاذا جاء الاجل يأخذ من نفسه أي الذي سلفه لنفسه أي في مقابلة الدراهم وهنا تحقق الصرف المؤخر وأما لو كان الدين من جهة فقط وأراد أن يصارفة عليه فانه يجوز ان حل ودفع العوض ساعته (قوله فلا تكون في دينين من نوعين) كذهب وفضة وقوله ولا في صنفين نوع كإبراهيمي ومحمدي (قوله بمائل صنف ماعليه) أي ان صنف ماعليه مائل الذي له على طالبه وقوله فيما ذكر متعلق بقوله (٣٩٥) متاركة أي تاركة من الذي ذكر عليهما أي

في الذي ذكر في حالة كونه كائناً عليهما ويحتمل لفظ ابن عرفة ترك مطلوب بالذي مائل صنف ماعليه ماله على طالبه ولا يخفى ما فيه من الركة لان مدخول الباء هو الذي عليه ويضطر إلى جعل إضافة صنف لما بعده للبيان ولو قال متاركة مطلوب بشئ بمائل ماله على طالبه في الصنفية فيما ذكر أي تاركة في الذي ذكر لكان أحسن (قوله حيث رضى بذلك) راجع لقوله أو قبله أي رضى بالصرف ويبقى دينه بلا رهن (قوله المبتاع أي الذي هو المرتهن (قوله خلافاً للخمى) أي فانه يجوز ذلك عند الشرط (قوله اما لحصول المناجزة بالقبول) أي فيمجرد قوله أعطيتك صرف الرهن المسكوك وقبل الرهن حصلت المناجزة في الصرف (قوله اذ هو على الضمان) أي المسكوك أي لم تقم قرينة بتلفه أي اذا ادعى المرتهن تلفه فانه يضمن ثم انك خير بأن ذلك موجود في غير المسكوك (قوله لان نقلا به قرضاني العارية) (

فتطارحاهما كل دينار بكذا ان تأجلاً أو أحدهما لانه في الوجهين صرف مؤخر لان من عجل ما أجل عدم مسلفا فاذا حل الاجل اقتضى من نفسه لنفسه وان حلا معاجز ولا يقال هذا مقاصدة لا صرف لانا نقول قد تقرر ان المقاصدة انما تكون في الدينين المتحدى الصنف فلا تكون في دينين من نوعين ولا في صنفين نوع واحد كما يفهمه قول ابن عرفة في تعريفها متاركة مطلوب بمائل صنف ماعليه لانه على طالبه فيما ذكر عليهما (ص) أو غاب رهن أو ودعة (ش) أي وكذلك يفسد عقد الصرف اذا صار من مهن مع رهنه بعد وفاء الدين أو قبله حيث رضى بذلك أو مودع مع مودع وغاب رهن مصارف عليه أو ودعة كذلك عن مجلس الصرف ولو شرط الضمان على المبتاع بمجرد العقد خلافاً للخمى وأما ان كان الضمان من البائع فانه يمنع اتفاقاً وأشار بقوله (ولو سئل) المصارف عليه على المشهور لعدم المناجزة لدر رواية محمد جواز صرف المرهون المسكوك الغائب عن المجلس اما لحصول المناجزة بالقبول وللانفتان الى امكان التعلق بالذمة فأشبهه المغصوب اذ هو على الضمان ان لم تقم قرينة ومفهوما ان غاب أنه لو كان حاضراً في المجلس فلا يمنع وظاهر كلامه أنه لا خلاف في حرمة المصوغ وانما هو في المسكوك فقط وليس كذلك بل الخلاف في الجميع كفي التوضيح وانما لم يقل ولو سكب بالمطابقة لان العطف اذا كان بأو يجوز عدم المطابقة نحو واذا رأت تجارة أولها وانفصوا اليها (ص) كاستأجر عارية (ش) تشبيهه فيما قبله في المنع ان غاب عن مجلس الصرف والصحة ان حضر لا فيهما وفي سئل لعدم تأني المسكوك فيهما على المذهب لان نقلا به قرضاني العارية ولعدم جواز اجارته (ص) ومغصوب ان صبغ الآن يذهب فيضمن قيمته فكالدين (ش) هو بالجر عطفاً على المشبه قبله أي ويجوز صرف الشيء المغصوب من غاصبه ان حضر مجلس الصرف حيث كان الشيء المغصوب مصوغاً كحلي لان غاب عن مجلسه لعدم المناجزة الا أن يكون تلف عند الغاصب أو تعيب عنده واختار به قيمته فيجوز حينئذ المصارفة عليها كصرف مافي الذمة عند حلوله واحتراز بالمصوغ من المسكوك والتبرو المسكوك فالتنصوص جواز صرفه غائباً وبعبارة وفي معنى المسكوك ما لا يعرف بعينه كالمسكوك والتبر لا يتعلق بالذمة قاله ابن بشير فان قلت لم امتنع صرف المصوغ مع غيبته وجاز صرف ماعده مع الغيبة قلت لان المصوغ اذا هلك تلزم فيه القيمة وقبل ذلك يجب رد عينه فيحتمل عند غيبته انه هلك ولزمته

بحيث لا يلزمه رد عينه وهل قرض حرام حيث تلف به بالعارية ظاهراً عبارة الشارح انه ليس بحرام وذلك لقوله بعد ولعدم جواز اجارته والظاهر انه حيث كان يتزين به في الاعراس لا حرمة وان انقلاب قرضا (قوله ولعدم جواز اجارته) لتزين خافوا مثلاً (قوله فيضمن قيمته) لان المثلي اذا دخلته صفة تلزم فيه القيمة لانه صار من المقومات ومحل الحكم قوله فكالدين الا أنه أشار بذلك لما قلناه من ان المثلي الخ (قوله أي ويجوز الخ) هذا بيان للمفهوم والافانطوقا الحرمة عند الغيبة عن مجلس العقد (قوله من غاصبه) وأما من غير غاصبه فيجوز ان كان مقر أو تأخذه الاحكام (قوله واختار) راجع لقوله أو تعيب الخ (قوله فيجوز حينئذ المصارفة عليها) حاصله أنه اذا كان المصوغ ذهباً فقيمه فضة فيقع الصرف على الفضة بذهب أو بفلوس (قوله كصرف مافي الذمة عند حلوله) كان يكون لك عليه دينار حل فمأخذ منه صرفه عاجلاً (قوله لا يعرف بعينه) أي بقصد لذاته



(قوله فيؤدي للتفاضل) توضيحه أنه لو دفع صرف المصوغ وكان فضة يعطيه صرفه ذهباً عشرة دنانير مثلاً ومن الجائز أن يكون تلف فلزمته قيمته ومن المعلوم أن قيمة الفضة ذهب فيجوز أن يكون قيمته اثني عشر مثلاً فيقول الحال إلى بيع عشرة دنانير باثني عشر وهذا تفاضل بين الذهبين (قوله بتصدق فيه) سواء وقع في عدد الدراهم أو وزنها أو وجودها (قوله أو طعامين) وبيعاً كيلاً أو خزافاً على كيل أو أحدهما مكيل والآخر خزافاً على كيل لاجزأين على غير كيل إلا لا يتصور فيها تصديق (قوله فيدخل التفاضل) أي في التصدقين والطعامين المتحدى الجنس وقوله أو التأخير أي مطلقاً (قوله ومقرض الخ) يعني الطعام المقرض ففيه ما ولا تقرض لرجل طعاماً على تصديق في كيله وكذا فرضها أبو محمد والقاسبي وابن يونس محشى تن (قوله ومبيع لاجل) فرضها المازري في شرح التلقين في الطعام المبيع نسبة وكذا في (٣٩٦) ابن يونس وأبي محمد القاسبي محشى تن (قوله ورأس مال سلم) المعتمد جواز التصديق

في رأس مال السلم وذلك لأن تأخير رأس المال رخصة (قوله ومجمل قبل أجله) ليس بمستغنى عنه بقوله ومقرض لأن التججيل قبل الأجل ليس سلفاً حقيقة بل يجزى عليه حكمه (قوله ومجمل قبل أجله) مفروض أيضاً في الطعام قال المازري في شرح التلقين قال أبو القاسم ابن الكاتب في الطعام المسلم فيه لو قوعه قبل الأجل ينهى عن التصديق فيه لئلا يقع في ضع وتجل والذي في ابن يونس عن ابن الكاتب في الذي أخذ من غريم الطعام على التصديق يحتمل أن لا يجوز تصديقه قبل حلول الأجل لما يدخل ذلك من أنه انما صدقه من أجل تججيله قبل أجله فيدخل سلف جرنفعاً وهو معنى ضع وتجل انتهى فلم يجز بمنع واعلم أن هذه المسائل سردها المؤلف في توضيحه كما مردها في مختصره من غير عزو ولا بيان ما الراجح وقد علمت أن الراجح في رأس مال السلم الجواز أو مبادلة الطعام بالطعام لا ترجيح في أحدهما على الآخر انتهى

قيمه ومادفعه في صرفه قد يكون أقل أو أكثر فيؤدي إلى التفاضل وأما غيره فمجرد غصبه ترتب في ذمته فلا يتأتى في صرفه في غيبته الاحتمال السابق وهذا واضح في المسكوك وقد علمت أن المسكوك والتبر في معناه (ص) وبتصدق فيه (ش) معطوف على في نقد والباء للملابسة أي وحرم الصرف في حالة كونه ملتبساً بتصدق فيه من وزن وعدد وجوده والعلة في الجميع أنه من أكل أموال الناس بالباطل ثم شبه في منع التصديق فروعاً خمسة بقوله (ص) كبدالة ربو بين (ش) أي من نقدين أو طعامين متحدى الجنس أو مختلفيه لئلا يوجب جد نقص فيدخل التفاضل أو التأخير فالمراد ما يدخله الربا فضلاً أو نساء فيشمل الطعامين سواء كانا مبيعات ويدخر أم لا (ص) ومقرض ومبيع لاجل ورأس مال سلم ومجمل قبل أجله (ش) يعني أنه يحرم التصديق في هذه المسائل وانما حرم التصديق في الشيء المقرض بفتح الراء لاحتتمال وجدان نقص فيعقره المقرض لحاجته أو عوضاً عن معروف المقرض فيدخله السلف بزيادة وفي المبيع لاجل لئلا يغتفر أخذه نقصاً فيه لاجل التأخير وكذلك يقال في رأس مال السلم وفي المجمل قبل أجله لئلا يغتفر فيه نقصاً فيصير سلفاً جرنفعاً لأن المجمل مسلف ولا فرق في رأس المال بين أن يجله قبل أجله المرخص فيه أو في آخر جزء منه لئلا يجحد نقصاً فيقتضى تأخيرها أكثر من الأجل المرخص فيه فيؤدي إلى فساد السلم ولا يقال رأس مال السلم يدخل في قوله ومبيع لاجل لئلا يقول ذلك أعم وهذا أخص وأما المسلم فيه فسيأتي أنه يجوز التصديق فيه بعد الأجل ثم ان الذي يفيد كلام حواشي الغرياني أن الحكم في التصديق في القرض الفسخ على ظاهر المدونة وأن الحكم في التصديق في المبيع لاجل عدم الفسخ على ظاهرها كما قاله عبد الحق أنه لا شبه بظاهرها وحكى عن أبي بكر بن عبد الرحمن أنه يفسخ ثم ان الظاهر أن رأس مال السلم كالمبيع لاجل وان المجمل قبل أجله يردو يبقى حتى يأتي الأجل وان الصرف يردو وكذا مبادلة الربو بين (ص) وبيع وصرف (ش) أي وحرم جمع بيع وصرف في عقد وفساد العقد على المشهور وذلك بان يبيع ثوباً ودينارين بمائتي درهم مثلاً على المشهور وأجاز ذلك أشهب وأكر أن يكون مالك كرهه قال وانما الذي كرهه الذهب بالذهب معهما سلعة والورق بالورق معهما سلعة ابن رشد وقول أشهب أظهر وعلل المشهور بتنافي الأحكام لجواز الأجل والخيار في المبيع ودونه ولا نه يؤدي لترتب الحل بوجود عيب في السلعة أو

محشى تن (قوله ذاك أعم) أي قوله ومبيع لاجل وقوله وهذا أخص أي رأس مال السلم لكن يقال له سلم المغيرة لتأديته ولكن ذكر الخاص بعد العام لا بدله من نكتة ويحجب بان النكتة الرد على المقابل لأن المسئلة ذات خلاف وان كان المعتمد خلاف ما ذهب إليه وأجيب بأنه لما كان الأصل طلاحاً على أن المبيع هو المسلم فيه وثمة رأس المال جرى على ذلك ثم انك خبير بأن المبيع لاجل في رأس مال السلم المسلم فانه باع رأس مال السلم للمسلم اليه بثمن لاجل وهو المسلم فيه (قوله الفسخ على ظاهر المدونة) ومقابله عدم الفسخ في المسئلة قولان (قوله وأن الصرف يرد) وكذا مبادلة ربو بين أي فكل منهما يفسخ (قوله وأجاز ذلك أشهب) نظر إلى أن العقد اشتمل على أمرين كل منهما جائز على انفراده فلا يمنع (قوله وأكر أن يكون مالك كرهه) أي حرمة (قوله معهما سلعة) أي مع كل واحد منهما سلعة لأن السلعة المصاحبة للنقد تقدر نقداً (قوله بتنافي الأحكام) أي وتنافي اللوازم يدل على تنافي الملتزمات وقوله



لاحتمال الخ لا يقتضى التأخير انما يقتضى الجهالة (قوله سئد) هذا مقابل لما قبله رداله أى لا نسلم انه يؤدى الى الصرف المؤخر هذا ما افاده بهرام (قوله على المذهب) ومقابله يفسخ ولو فانت ذكره بهرام (قوله وسواء تبع البيع الصرف) أى بأن يكون البيع الثلث (قوله على مذهب المدونة) ومقابله لا يجوز الا أن يكون البيع تابعاً للصرف أو العكس والتابع الثلث فادون وقال عبد الوهاب لا يجوز الا فى اليسير مثل أن يصرف ديناراً بعشرة دراهم فيجوز الدرهم أو النصف فيدفع له عرضاً بقدره للضرورة ولابن القاسم فى كتاب ابن الموزان انما يجوز اذا كان الصرف فى الدينار الواحد تابعاً للثلث فأقل ومنع عكسه وهو ما اذا كان البيع تابعاً لهذه أربعة أقوال (قوله ولا فرق على المشهور الخ) متعلق بالمسئلة الثانية وقوله وحكى عن (٣٩٧) بعض الاشياخ فى المسئلة الثانية وقوله باسم الذات وهو الدينار (قوله قياساً على

مرعاة الثلث فى الاتباع) أى فى اتباع العلماء الثلث لما هو أكثر كما فى قوله فيما سياتى وان حل بهما لم يجز باحدهما الا أن تبعاً الجوهر ولوقال فى التبعية لكان أوضح وهو ما اذا كان البيع تابعاً وقوله عن اسم المعنى وهو الجميع وانما كان الجميع اسم المعنى لان الجميع البيع والصرف والبيع والصرف معنيين (قوله لا يجوز اجتماعه مع القرض الخ) وذلك أن البيع يختص باحكام يخالف ما اختص به غيره فتأنيداً (قوله الادره من) أى فدون وكان الاولى التنبية على هذا التلايه واهم ان مادونهما يجوز استثناءه من غير شرط لحقة أمره (قوله لانه يبيع وصرف تأخر عوضه) اولاً لانه صرف مستأخر فى الدرهمين ومقابلهما من الدينار ودين بدين فى السلعة ومقابلها من الدينار ان كانت السلعة غير معينة وان كانت معينة فبيع معين تأخر قبضه (قوله وهى معينة) وأما اذا لم تكن معينة فلا يجوز لانه ابتداء دين بدين (قوله فلم يكن صرفاً مستأخراً) ولا يرد على ذلك

لتأنيته الى الصرف المؤخر لا احتمال استحقاق فيها فلا يعلم ما ينوبه الا فى ثانى حال سند هذا من باب الجهالة لا النسبة فان وقع فسخ مع القيام ومضى مع الفوات على المذهب قاله ابن رشد (ص) الا أن يكون الجميع ديناراً أو يجتمعاً فيه (ش) يعنى ان أهل المذهب استثنوا صورتين من منع اجتماع البيع والصرف لليسارة المسئلة الاولى أن يكون البيع والصرف ديناراً واحداً كشاة وخمسة دراهم بدینار وسواء تبع البيع الصرف أو العكس فيجوز على مذهب المدونة لداعية الضرورة اليه الثانية أن يجتمع البيع والصرف فى دينار كشاة وعشرة أبواب وعشرة دراهم باحد عشر ديناراً وصرف الدينار عشر دراهم فلو ساءى الشباب مائتى درهم وأعطاه معها عشر دراهم لم يجز ولا فرق على المشهور بين تبعية البيع للصرف أو متبوعيته وحكى عن بعض الاشياخ يعتبر فى البيع أن يكون تابعاً بان يكون ثمن العرض ثلث الدينار فدون فيجوز قياساً على مرعاة الثلث فى الاتباع وقوله الجميع أى ذو الجميع وانما قدرنا ذلك لتلايه لم يلزم الاخبار باسم الذات عن اسم المعنى بتنبية كما لا يجوز اجتماع البيع مع الصرف لا يجوز اجتماعه مع القرض والشكاح والشركة والجعل ومنه المغارسة والمساقاة والقراض ولا يجوز اجتماع واحد مع الآخر (ص) وسلعة بدینار الادره من ان تأجل الجميع أو السلعة أو احد النقيدين بخلاف تأجيلهما أو تجميل الجميع (ش) معطوف على فاعل حرم والمعنى أنه يحرم بيع سلعة لشخص بدینار الادره من حيث تأجلت السلعة والدرهمان من البائع والدينار من المشتري لانه يبيع وصرف تأخر عوضه أو تأجلت السلعة فقط الا الى مثل خياطتها أو بعث من يأخذها وهى معينة أو تأجيل أحد النقيدين الدينار أو الدرهمان وبجعل السلعة والنقد الآخر لان تقديم أحد النقيدين يدل على الاعتناء به فى الصرف وانه مقصود عند المتعاقدين فلم تحصل فيه مناجزة وتأجيل بعض السلعة كتأجيلها كلها وكذلك تأجيل بعض أحد النقيدين كتأجيل أحدهما وأما ان تجعل السلعة فقط فانه لا يتبع لان السلعة لما عجلت علم أن المقصود البيع فلم يكن صرفاً مستأخراً لكن حيث كان الاجل فى النقيدين واحداً وقوله الادره من أى فدون وأما أكثر من درهمين فلا بد من تجميل الجميع لان الصرف حينئذ هو احدى الدرهمين فانها نقلتها مع ما سوغ فيها وعلم أن الصرف غير مرعى فأجيز مع تأجيل النقيدين مع الاجل واحد وتجميل السلعة وإذا جاز تجميل السلعة فقط كما تقدم فأولى بالجواز مع تجميل الجميع وانما ذكره المصنف لتفهيم أقسام المسئلة كما هو (ص) كدراهم من دنانير بالمقاصة ولم يفضل (ش) تشبيهه فى الجواز مطعماً أى حال التأجيل وحال النقد يعنى

بيع ما اذا تجمل النقيدين وتأخرت السلعة لانها لما كانت كالجزء من النقيدين كان تأجيلها تأجيلاً لبعضها ولو تقدم ما مع تأجيلها من بيع معين يتأخر قبضه (قوله حيث كان الاجل فى النقيدين واحداً) أى فان اختلف الاجل فلا يجوز لانه يصير دخالاً فى قوله أو أحد النقيدين فائدة قول المصنف وسلعة الخ فى قوة الاستثناء والتقييد لقوله الا أن يكون الجميع ديناراً أو يجتمعاً فيه فسكانه لما استثنى من القاعدة الكلية قوله الا أن يكون الخ قيل له فهل هذا على إطلاقه فأجاب بأن فى افرادة تفصيلاً (قوله وأما أكثر من الدرهمين الخ) وأما بيعها بدینار الاربعه أو ثلثه أو نصفه فهو جائز نقداً ومؤجلاً لانه ليس الا ببيعاً محضاً (قوله كدراهم من دنانير بالمقاصة) أى بشرط المقاصة ولا يحتاج لجعلها بمعنى على لانه أمكن بقاؤها على معناها الاصلى فالاولى عدم العدول عنه قاله الشيخ



أحمد ثم في مقابلة الجمع بالجمع في قوله دراهم من دنانير نقض انقسام الأحاد على الأحاد وقد مثل ابن رشد المسئلة بذلك وعلى هذا في نظر  
لواستثنى من كل دينار درهمين أو ثلاثة أو نحو ذلك ودخل على المقاصة ولم يفضل شيء هل الحكم الجواز أو لا لكون المستثنى كثيرا كذا  
في حاشية الفيشي وفي عجم الجواز لأنه قال حيث كانت الدراهم المستثناة قدر صرف دينار أو دينارين أو أكثر سواء كان حالا أو مؤجلا  
(قوله وهو في فضل الدرهمين الخ) أي والحكم في فضل الدرهمين كائن مثل مسئلة دينار أو درهمين في الأقسام الخمسة وذلك حيث  
دخل على المقاصة لأن فرض المسئلة كذلك ويمكن أن يقال إن الكاف اسم مبتدأ والخبر ما قبل ذلك أي ومثل مسئلة دينار أو درهمين  
كائن في فضل الدرهمين (قوله كالبيع والصرف) المدخول عليه وبه يندفع ما أورد عليه من أن هذا بيع وصرف حقيقة فكيف شبهه  
الشيء بنفسه (قوله أي على شرطها) لا حاجة لجعل الباء بمعنى على (قوله للدين بالدين) أي لا ابتداء الدين بالدين لأن كل واحد له في ذمة  
الأخر شيء (قوله فيجوز أن كانت الدراهم المستثناة) أي لا المقاضاة الدرهم الخ مثال الدرهم كالأوباعه عشرين ثوباً بعشرين ديناراً إلا  
نصف عشر درهم من كل دينار وكان صرف الدينار عشرين درهما ومثال الدرهمين كالأوباعه عشرين ثوباً بعشرين ديناراً إلا عشر  
درهم من كل دينار فالمستثنى درهمان وظاهر (٣٩٨) هذا إمكان المقاصة في ذلك إذا كان المستثنى الدرهمين وفي عجم أنه لا يمكن

ذلك (قوله نقداً أو إلى أجل) قال  
في حاشية الفيشي في بيان ذلك  
وقوله نقداً وإلى أجل أي سواء  
كانت الدراهم المستثناة نقداً  
أو إلى أجل هذا مقتضاه ولقائل  
أن يقول قد تقدم أنه إذا تأجل  
أحد النقدين المنع فينبغي هنا المنع  
حيث كانت الدراهم مؤجلة فقط  
ويمكن أن يقال في جواب ذلك لما  
كان هذا القدر ليس مستثنى من  
دنانير صار كالعدم فسوخ فيه  
التجمل والله أعلم انتهى وهو مخالف  
لما في عجم من جريانه على مسئلة  
وسلعة فانه قال ومفهوم قوله  
بالمقاصة أنهم إن شرطان ففيها  
منع مطلقاً فيما يظهر للدين بالدين  
وان سكتا عنهما جاز مع تجميل الجميع  
أو السلعة أن كان المستثنى درهما  
ودرهمين وان زاد على ذلك ونقص

إذا تعددت السلع والدنانير والدراهم المستثناة ووقع البيع على شرط المقاصة بمعنى أنها  
دخل على أن كل ما اجتمع من الدراهم المستثناة قدر صرف دينار تقاضاه أي أسقط ما يقابلها  
من الدنانير فإن ذلك جائز حيث كانت الدراهم المستثناة قدر صرف دينار أو دينارين أو أكثر  
بحيث لا يفضل من الدراهم شيء وسواء وقع البيع حالا أو مؤجلا كالأوباعه عشرين ثوباً بكل  
ثوب دينار إلا درهما على شرط المقاصة وصرف الدينار ستة عشر درهما فيكون ثمن الأثواب  
خمس عشرة ديناراً فإن فضل بعد المقاصة المدخول عليها درهم أو درهمان جاز أيضاً أن تجمل  
الجميع أو تجمل السلعة فقط مع تأخر النقدين إلى أجل واحد إلا أن تأخر السلعة فقط أو مع  
أحد النقدين أو تأجل الجميع وهو معنى قوله (ص) وفي الدرهمين كذلك (ش) أي وفي فضل  
الدرهم أو الدرهمين كمثل ثوب في المثال المتقدم بد دينار إلا درهما ونصف ثمن درهم أو إلا  
درهما ونصف درهم ومعنى كذلك أي كمسئلة سلعة بد دينار إلا درهمين فجري على تفصيلها كما مر  
وان فضل بعد المقاصة أكثر من درهمين كمثل ثوب بد دينار إلا درهما وربع درهم فيجوز أن  
تجمل الجميع وهو المراد بقوله (ص) وفي أكثر كالبيع والصرف (ش) أي والحكم في فضل  
أكثر من درهمين كائن كالبيع والصرف فيجوز مع التجميل لا مع التأجيل فقوله بالمقاصة أي  
على شرطها وكلام المؤلف يشمل ما إذا دخل عليها أولاً وحصلت وليس كذلك ولذا قال  
الشارح ولا تنفع المحاسبة أي المقاصة بعد البيع إذا لم يقع البيع بينهما على ذلك انتهى وأما لو  
شرطان ففيها فيمنع للدين بالدين وأما لو سكتا عنهما فيجوز أن كانت الدراهم المستثناة الدرهم  
والدرهمين نقداً أو إلى أجل ويجوز أن كانت كثيرة دون صرف دينار أن كان نقداً أو لا  
يجوز إلى أجل وان كانت أكثر من صرف دينار أي أو صرف دينار فلا يجوز نقداً أو إلى

عن دينار جاز نقداً فقط وان كان ديناراً أو أكثر امتنع مطلقاً انتهى (قوله ويجوز أن كانت كثيرة دون صرف الخ) كالأوباعه أجل  
عشرين ثوباً بعشرين ديناراً إلا ربع درهم من كل دينار فالمستثنى هنا خمسة دراهم وهي أقل من صرف الدينار لما فرضناه من أن صرف  
كل دينار عشرين درهما مثلاً (قوله أن كان نقداً) أي الدراهم نقداً وظاهره وان لم تكن الدنانير نقداً والمقادير عجم لا بد من تجميل  
الجميع لأنه يجري ذلك على مسئلة وسلعة بد ديناراً وأما على كلام الفيشي فانه لا يجري ذلك عليه كآتين وقوله وان كانت أكثر من  
صرف دينار أي المشار له بقوله وفي الدرهمين كذلك الخ وقوله أي أو صرف ديناراً وهو المشار له بقوله كدراهم من دنانير بالمقاصة  
ولم يفضل والحاصل أن عجم يجري ذلك فيما إذا كان المستثنى درهما أو درهمين أو أكثر وكان أقل من صرف دينار على مسئلة وسلعة  
بد دينار الخ وما ذكره عن الفيشي لا يجري عليه والظاهر قول عجم لأنه الموافق لابن عرفة فعلى كلام عجم إذا كان المستثنى الدرهم  
والدرهمين لا بد من تجميل الجميع أو السلعة وان كان أكثر ولم يصل إلى دينار لا بد من تجميل الجميع والأحسن حمل عبارة شارحنا  
عليه فنقول نقداً أي الجميع وقوله أو إلى أجل أي الدنانير والدراهم أي مع تجميل السلعة وقوله أن كان نقداً أي الجميع نقداً وقوله فلا



يجوز نقدا ولا إلى أجل لما تقدم من أنه قوله كدراهم من دنانير الخ لا بد فيها من المقاصة فالسكوت يضر (قوله تفسيره) أي للمعاقدة بمعنى المعاطة (قوله امتنع الصورة الأولى) أي لما فيه من رب النساء وقوله جازت الثانية أي لا خلاف الجنس وكونه يدا بيد ومعلوم أنه لا يقال إعطاء زنته (قوله ليأخذ قدر ما يخرج منه) هذا يأتي على صورتين الأولى تبيين (قوله وبرز البكائن) فيه نظر لأنه ليس بطعام (قوله ان كان يوفيه من زيت ما يعصره) أي والفرض انه يجمع ذلك مع غيره ويعصر الجميع فالجائز انما هو عصره له وحده سواء كان بأجرة أولا (قوله والا) أي بأن لم يوف له من زيت حاضر عنده أي بل من زيت ما يعصره من غير زيتونه تحقيقا وقوله فالمنع لما ذكر أي وهو عدم تحقق المماثلة (قوله بخلاف تبر) ومثله مسكوك سكة لا تروج بحال الحاجة للشراء بها كسكة غرب عصر والجواز فيما يظهر (قوله دار الضرب) أي أهل دار الضرب والظاهر لا مفهوم له خلافا لمن تردد في ذلك وبعد كتي هذا رأيت شب قال مانصه ولا خصوصية لأهل دار الضرب وأما المصوغ يريد أن يعطيه ويريد بدله نقدا (٣٩٩) فاستظهر المنع لان الأصل حرمة التفاضل بين

الذهبين خرجت مسئلة التبرع  
المسافر لضرورة سفره فهي  
كالخصصة لا يقاس عليها اه  
والظاهر أن المصوغ يجوز  
للضرورة (قوله وذى الحاجة)  
عطف تفسير أي ان المراد من  
المضطر وذو الحاجة قال شب  
وظاهره ولولم تشدد حاجته وهو  
ظاهر قول ابن رشد خففه مالك  
في دار الضرب لما ذكر (وأقول)  
ويانم من جواز ذلك للمسافر جواز  
فعل أهل دار الضرب معه ذلك  
(قوله والصواب أن لا يجوز الخ)  
ضعيف قرره شيخنا السلفوني رحمه  
الله (قوله روى أشهب) أي عن  
مالك (قوله والسكة واحدة وأما  
اليوم ففي كل بلد سكة) هذا يدل  
على ان العبرة بتعدد السكة وأما  
النقش فلا فائدة فيه فلو قال حيث  
كانت السكة واحدة لكان أوضح  
ويمكن أن يقال معناه وأما اليوم  
ففي كل بلد سكة أي بنقش أي

أجل على مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك وهذا التفصيل هو المعقول عليه انظر  
شرحنا الكبير (ص) وصائع يعطى الزنة والأجرة (ش) هذا عطف على فاعل حرم وفي  
الكلام حذف مضاف أي وحرم معاقدة صائغ وقوله يعطى الزنة والأجرة تفسيره وكلام  
المؤلف صادق بصورتين أحدهما أن يشتري الشخص من الصائغ فضة بوزنها دراهم  
ويدفعها له يصوغها ويريد الأجرة عن صياغته كانت نقدا أو غيره الثانية أن يرطبه الشيء  
المصوغ بجنس من الدراهم ويريد الأجرة والحكم في الأولى المنع وان لم يرده أجرة لما فيه  
من رب النساء وأما الثانية فالحكم الجواز ان لم يرده أجرة فلو وقع الشراء بنقد مخالف لنقد  
الصائغ جنسا امتنع الصورة الأولى وجازت الثانية (ص) كزيتون وأجرته لمعصره (ش)  
أي كما يمنع دفع زيتون وأجرته لمعصره ليأخذ قدر ما يخرج منه زيتا وذلك لان المماثلة هنا  
غير محققة ولولم يختلف نحوه وأدخلت السكاف السهم وبرز الفجل وبرز البكائن ولا  
مفهوم لقوله وأجرته لمعصره اذا المنع حاصل وان لم يدفع أجرة لما فيه من بيع طعام بطعام غير  
يد بيد ان كان يوفيه من زيت ما يعصره ولعدم تحقق المماثلة حيث كان يوفى له من زيت حاضر  
عنده عاجلا والا فالمنع لما ذكر وللنسيئة في الطعام (ص) بخلاف تبر يعطيه المسافر وأجرته  
دار الضرب ليأخذ زنته (ش) أي يجوز ان يدفع لأهل دار الضرب تبرا ليأخذ منهم زنته  
مضروبا بن القاسم لمشقة حبس ربها وخوفه أراه خفيفا للمضطر وذى الحاجة ابن رشد  
خففه مالك في دار الضرب لما ذكر والصواب ان لا يجوز الا لخوف النفس المبيع لاكل الميتة  
والى تصويب ابن رشد المنع أشار بقوله (ص) والظاهر خلافه (ش) محمد روى أشهب انما  
كان هذا حين كان الذهب لا نقش فيه والسكة واحدة واليوم في كل بلد سكة زالت الضرورة  
فلا يجوز (ص) وبخلاف درهم بنصف وفلوس أو غيره في بيع وسكاو اتحدت وعرف الوزن  
وانتقد الجميع كدينار الادرهمين والا فلا (ش) هذا مما أجزى للضرورة وهو أن يدفع الشخص  
درهما لا تخليا أخذ منه بنصفه طعاما أو فلوسا والنصف الآخر فضة وذكر الجواز ذلك

مختلف في السكة والمعنى وحيث كانت السكة متعددة فان لم يتيسر له الضرب في هذه البلد يتيسر له في البلد الذاهب اليها (وأقول)  
وحينئذ اذا كان في السفر يحتاج لذلك وليس هناك موضع يتيسر له فيه الضرب أنه يجوز له ذلك (قوله بخلاف درهم) أي شرعى  
أو ما يروج رواجه زاد وزنه عنه أو نقص كمن ريال اذ ليس عندنا بمصر درهم شرعى يتعامل به في شراء الحاجة والحاصل ان  
الشرط سبعة كون المباع درهما والمرد نصفه وفي بيع وسك واتحدت وعرف الوزن وانتقد الجميع وفي عب فالانتقاد  
فيه في الجواز (قوله أو غيره) أي غير الفلوس أي كلهم وذكره مير لعوده على جمع التكمير وهو يعود عليه الضمير مفردا  
مذكرا أو مانعة خلوا لجمع شب (قوله وعرف الوزن) لم يذكر ان عرفه هذا الشرط والذي قبله ونحوه في المواق وكانهم لم يرتضيا  
الشرطين (قوله كدينار الادرهمين) هذه النسخة ليست بحكيمة لأنه لا يجوز في مسئلتنا هذه الا ان يجعل الجميع ومسئلة كدينار الخ  
يجوز عند تجميلها أو تجميل السلعة فلذلك صوب المصنف بعض الاشياخ فقال والا فلا كدينار درهمين أي وان لم تتوفر الشروط فلا  
يجوز كالا يجوز الردي الدينار ولا في الدرهمين بصورة الردي الدينار ان يدفعه ويأخذ نصفه ذهبيا بنصفه غيره والردي الدرهمين



ظاهر (قوله لكونه يبيع بعضه ببعض مع أحدهما سلعة) مبيعة بالنصف الآخرى والسلعة تقدر من جنس ما صاحبه فيؤدى  
للتفاضل (قوله ومنها ان يكون فى (٤٠٠) يبيع الخ) ويمكن ان يريد المصنف بالبيع أعم من بيع الذات وبيع المنفعة (قوله

وانما اشترط أن يكون الخ) أى  
أن يكون الدرهم وعمل الصانع  
نصفه بعد استيفاء العمل أى ولم  
يدخل فى أصل العقد على دفع  
الدرهم قبل تمام العمل والالم  
يجز (قوله أو مملكة واحدة) وان  
تعدت فيها السلاطين واحدا بعد  
واحد (قوله ولو كان الوزن مختلفا)  
أى وزن كل من النصف والدرهم  
مختلفا أى بأن يكون الدرهم  
يتفاوت فى الوزن وكذا النصف  
ولكن الزواج واحد (قوله ولو زاد  
الوزن) أى فى بعض جزئيات  
الدرهم أو نصفه (قوله لاسيما عند  
جهل) راجع لقوله ولو زاد الوزن  
لم يضر ولا يرجع لقوله وكذا لو  
تفاوت فى الجودة (قوله حيث تجوز  
الخ) فيه إشارة الى أنه تشبيه بقوله  
كدينار الادرهمين الخ أى فى صورة  
فقط وهو ما اذا انتقد الجميع (قوله  
وظاهر ان النقدين) أى من قوله  
وانتقد الجميع (قوله وهو يريد) أى  
الاخر (قوله على ان يرد) أى  
الاخر (قوله وردت زيادة) اعلم  
أنه لا فرق بين كون تلك الزيادة  
نقدا أو الى أجل فى الجواز ولا ينقض  
الصرف فتلك الزيادة كالمهبة  
لا من جهة الصرف ولا صرف  
مستأنف (قوله بعده الخ) فهم  
من قوله بعده انما لو كانت فى العقد  
ترد لعيبه وعيبه ما هو كذلك (قوله  
ومعنى ايجابها أن يدفعها له) بعد  
قوله له نقصتني عن صرف الناس  
فردنى) أى وان لم يقل له نعم ازيدك

شروطا والا الاصل المنع فى الرد فى الدرهم لكونه يبيع بعضه ببعض مع أحدهما سلعة فن  
الشروط ان يكون المردود النصف قد دون ليعلم ان الشراء هو المقصود ومنها ان يكون ذلك  
فى درهم واحد فلو اشترى بدرهم ونصف لم يجز ان يدفع درهمين ويأخذ نصفاً وكذا لو اشترى  
بدرهمين ونصف ويدفع ثلاثة ويأخذ نصفاً ومنها ان يكون فى بيع أو مافى معناه من اجارة  
أو كراء بعد استيفاء العمل لا قبله كدفعه له نعل أو دلو يصلحه ودفع له درهما كبيرا ورد عليه  
صغير أو ترك شيأ عنده حتى يصنعه وانما اشترط ان يكون بعد استيفاء العمل لان من شرطه  
انتقاد الجميع ولا يكون ذلك الا بعد تمام العمل ومنها ان يكون المأخوذ والمدفوع مسكوكين  
ومنها ان تكون السكة متحدة بأن يقع التعامل بالدرهم والنصف المردود وان كان التعامل  
بأحدهما أكثر من التعامل بالآخر احترازاً من ان يدفع أو يرد عليه من سكة لا يتعامل بها  
فلو قال وتعمل بهما الا فاد المراد بلا كلفة وليس المراد باتحادهما كونهما سكة سلطان واحد  
أو مملكة واحدة ومنها ان يكون الدرهم والنصف قد عرف الوزن فيه ما بأن يكونا فى الزواج  
هذا درهم وهذا نصفه ولو كان الوزن مختلفا لان أصل الجواز فى المسئلة الضرورة فحيث  
جرى النفاق هكذا ولو زاد الوزن لم يضر وكذا لو تفاوت فى الجودة لاسيما عند جهل الاوزان فى  
بعض البلاد ومنها ان ينتقد السلعة المشتراة بنصف الدرهم أو الفلوس المأخوذة بنصفه  
والدرهم الكبير والنصف المردود كمسئلة دينار الادرهمين حيث تجوز مسئلته اذا انتقد فيها  
الجميع وظاهر ان النقدين اذا تأجلوا تجلت السلعة ان ذلك لا يجوز بخلاف مسئلة سلعة  
بدينار الادرهمين كما هو فرقى بينهما بأن الاصل فى هذه عدم الجواز وانما اُجيزت بالشروط  
للضرورة ولذلك لم تشترط هذه الشروط فى تلك المسئلة فان فقد شرط مما هو فلا تجوز مسئلة  
الرد بان وقع الرد فى أكثر من درهم أو رد أكثر من نصف أو فى غير بيع ومافى معناه كفى قرض  
كان يدفع له عن درهم عنده نصف درهم وعرضاً مثلاً وهذا عند الاقتضاء ومثاله عند الدفع  
أن يدفع شخص لا آخر درهما وهو يريد ان يقتض نصف درهم على أن يرد الا أن نصفه فضة  
أو غير ذلك ويكون الباقي فى ذمته بوقت يتراضيان عليه ويفهم من كلامه المنع فيما اذا دفع  
شخص لا آخر درهم على ان يكون له نصفه صدقة ويدفع له نصفه فضة وهو ظاهر أو لم يسأل  
أحدهما أو لم يتحدسكتهما أو لم يعرف الوزن على ما مر (ص) وردت زيادة بعده لعيبه لا لعيبها  
وهل مطلقاً أو الا أن يوجبها أو ان عينت تأويلان (ش) يعنى أن الزيادة بعد الصرف لا ردها  
أخذها لاجل وجود عيب بها ويردها مع الاصل لاجل وجود عيب به لكن اختلف هل الزيادة  
لا ترد لعيبها سواء عينت أم لا أو جبال الصير فى على نفسه أم لا وهو ظاهر المدونة بناء على ان  
ما فيها خلاف لما فى الموازية عن مالك ان له الرد أو لا ترد الزيادة لعيبها الا أن يوجبها الصير فى  
على نفسه فترد لعيبها فهو وفاق للموازية وعليه تأويلها القابسى ومعنى ايجابها على نفسه ان  
يدفعها له بعد قوله له نقصتني عن صرف الناس فردنى أو نحو ذلك أو لا ترد الزيادة لعيبها ان  
عينت كهذا الدرهم وان لم تعين كازيدك درهماً ردها فهو وفاق أيضاً للموازية فقوله أو ان  
عينت عطف على مطلقاً ولو قدمه على قوله أو الا أن يوجبها السكك أنظره اذ كلامه يقتضى انها  
ترد اذا كانت معينة وليس كذلك ولو قال لا لعيبها وفى الموازية له ذلك وهل وفاق أو خلاف

تاويلان

وأولى اذا اجتمع طلب الزيادة مع قوله أنا ازيدك وعدم ايجابها كان يقتصر على دفعها عقب

قول الاخر نقصتني عن صرف الناس من غير نطق بطالب زيادة ولا نطق الاخر بازيدك (قوله عطف على مطلقاً الخ) ولعل الاخسن  
عطفه على أو الا أن يوجبها من حيث المناسبة من انها إشارة لوافق وكان المصنف يقول وهل مطلقاً أو لا مطلقاً بل يفضل فيقال محل



ذلك إلا أن يوجبها أو يحل ذلك أن عينت (قوله بالحضرة) الباء بمعنى في بخلاف الباء في قوله بنقص وزن فلم يلزم تعلق حرفي بحر متحد في اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله بنقص وزن) أي أو عدد والاولى قدر ليشملهما وأوجب بانه لما ذكر الوزن وقابله بالرصاص والنحاس والمغشوش عين انه كنى بنقص الوزن عن النقص الحسي فشمّل نقص العدد وبالرصاص وشبهه عن النقص المعنوي (قوله أو رضى الخ) فيكون من عطف الجمل لاختلاف الفاعل هنا مع ما قبله (قوله صح) أي صح العقد والجبر وعدمه شيء آخر أشار لبيان بقوله وأجبر عليه (قوله وان طال) قسم قوله بالحضرة أي حضرة العقد وسبأني للشرح يفسر الطول بان اطاع عليه بعد مفارقة بدن وان لم يحصل طول أو بعد طول ولولم تحصل مفارقة بدن بمجلس العقد (قوله أو رصاص أو نحاس) أي أو قزدير ولا يخفى أن هذه الثلاثة المشار لها بقول المصنف أو بكرصاص (قوله بعد المفارقة) أي بمجلس العقد وان لم يحصل طول وقوله أو الطول وان لم يحصل مفارقة بمجلس العقد (قوله في الجميع) أي جميع ما تقدم من المغشوش والنحاس وغيره ونقص العدد والوزن (قوله الا في نقص العدد) الفرق بينه وبين غيره ان غير نقص العدد قبض وهو العوض بتمامه فكان له الرضا به مطلقا كسائر (٤٠١) العيوب بخلاف نقص القدر فان العوض بتمامه لم يقبض فلذا اشترط في الرضا به الحضرة (قوله بخلاف غير المعين) أي فيؤدي للصرف المؤخر ثم لا يرد على هذا الفرق ان غير المعينة تتعين بالقبض أو بالمفارقة فقد افترقا وليس في ذمة أحدهما للآخر شيء لا نأقول التعمين في المعين بذاته أقوى من تعين غيره بالقبض وقوله المعين من الجهتين وأما لو كان معينا من أحدهما فالراجح النقض ان قام به والا فلا فيكون من افراد قوله وان طال نقض ان قام به وقوله ففيه طريقان فيه إشارة الى أنه أراد بالتردد الطرق على حد سواء (قوله فقوله وان رضى واحد العيب بالحضرة الخ) ينافي ما تقدم له من أن المراد بالحضرة حضرة العقد وحاصل ما هنا ان بعضهم جعل الحضرة في الموضوعين حضرة العقد وقال انما أعاده لتلايتوهم اختصاصها

تأويلان لكان أظهر فأشار بقوله وهل مطلقا الى التأويل بالخلاف وان مذهب المدونة عدم رد الزيادة ليعين على أي حال وأشار للوافق بوجهين أحدهما بقوله إلا أن يوجبها وثانيهما بقوله وان عينت والمذهب الاطلاق ولما تسكّم على ما ينقص الصرف من افتراق المتصارفين اتبعه بالكلام على ما يطرأ على الصرف من عيب أو استحصال فقال (ص) وان رضى بالحضرة بنقص وزن أو بكرصاص بالحضرة أو رضى باتمامه أو بمغشوش مطلقا صح وأجبر عليه ان لم تعين وان طال نقض ان قام به كنقص العدد وهل معين ما غش كذلك أو يجوز فيه البديل تردد (ش) حاصل هذه المسئلة ان العيب اما نقص عدد أو وزن أو رصاص أو نحاس أو مغشوش فان اطلع على ذلك بحضرة العقد من غير مفارقة ولا طول جاز الرضا به وبالبديل في الجميع ويجبر على اتمام العقد من أباه منهما ان لم تعين الدراهم أو الدنانير فان عينت فلا جبر وان كان اطلع على ما ذكر بعد المفارقة أو الطول فان رضى به صح في الجميع الا في نقص العدد فليس له الرضا به على المشهور فلا بد من النقض فيه سواء قام به أو رضى به وألحق اللخمى به نقص الوزن فيما يتعامل به وزنا وان قام به نقض في الجميع الا في المغشوش المعين من الجهتين كهذا الدينار بهذه العشرة الدراهم ففيه طريقان طريقة ان المذهب كله على اجازة البديل لانهم لم يفترقا وفي ذمة أحدهما شيء فلم يرل مقبوضا الى وقت البديل بخلاف غير المعين فانهما يفترقان وذمة أحدهما مشغولة والطريقة الثانية انه كغير المعين فيكون فيه قولان والمشهور منهما النقض فقوله وان رضى أي واجد العيب بالعيب بالحضرة أي حضرة الاطلاع والمراد بالحضرة ما لم يحصل مفارقة بدن ولا طول والنكاف في كرواص اذ خلت النحاس والحديد والقزدير وانما لم يقتصر على ذكر الحضرة في إحدى المسائلين لتلايتوهم اختصاصها به والضمير في قوله أو رضى باتمامه لاحد المتعاقدين أي أو رضى أحد المتعاقدين سواء كان واجد العيب أو غيره باتمام العقد فيشمل تبديل الرصاص ونحوه والمراد بالاتمام الازالة

(٥١ - خروشي ثالث) به ويرده انه كان المناسب ان يذكره في قوله أو رضى باتمامه وفي قوله أو بمغشوش ويحاج بانه لما ذكرها ثانيا اذن بانها مطلوبة في الشكل اذ لا فرق وبعضهم جعل الاولى حضرة الاطلاع ولما ورد عليه انها قد تبعد من حضرة العقد احتج الى أن يقول بحضرة العقد وكانه يقول حضرة الاطلاع لا بد ان تكون بحضرة العقد (قوله والمراد بالحضرة) هذا يأتي سواء فسرنا الحضرة بحضرة العقد أو حضرة الاطلاع (قوله اختصاصها) أي الحضرة وقوله به كذا في نسخته والمناسب بها أي باحدى المسائلين (قوله سواء كان واجد العيب) احتراز عما لو أراد نقض الصرف وقوله أو غيره أي رب المعيب احتراز عما لو قال لا تبدل المعيب (قوله فيشمل تبديل الخ) أي حيث أردنا بالاتمام اتمام العقد يشمل تبديل الرصاص وأما لو كان الضمير عائدا على العدد لم يشمل تبديل الرصاص وقوله والمراد بالاتمام الازالة أي أو يرجع الضمير للعيب ويفسر اتمامه بازائه فيشمل تبديل الرصاص فينبغي ان يكون قوله فيشمل الخ عن الامرين وذلك لان حاصل البحث ان المصنف قاصر والجواب من وجهين ثم لا يخفى ان أحد المتعاقدين شامل لرب السليم ورب المعيب وهو ظاهر على الاول وأما على الثاني فنقول كذلك وذلك ان قوله بان يبذل له النقص شامل لرب العيب وهو ظاهر ورب السليم



بان المعنى رضى رب السليم ان يبدل له المعيب النقص احترازاً عما لو أراد فسححه (قوله بان يبدل له الناقص والرصاص والمغشوش) يشير الى أن الاولى له مصنف أن يقدم والمغشوش على قوله أورضى باتمامه لانه وقسيمه متعلقان به أيضاً أى كنقص العدد والوزن والنحاس وشبهه (قوله أى سواء كانت الدراهم أو الدنانير) أو مانعة خلو فيشمل تعينهما معا ولذا قال الشيخ سالم وعج سواء كان معيناً من الجانبين أو من أحدهما أو غير معين (قوله أى ان لم (٤٠٢) يقع العقد الخ) لا يخفى ان منطق المصنف صادق بصورتين وهما اذا لم يعينا

أو عين السليم دون المعيب ومفهوما صورتان أيضاً ان يعينا عند العقد كهذا الدينار بهذه العشرين درهما أو يعين ما وجد به العيب (قوله والمغشوش) هو ما خلط بغيره وهو كامل فلم يدخل في واحد منهما تقدم وقوله لانه خلاف الموضوع أى لان الموضوع انه بالخضرة (قوله تشبيهه في النقض) أى ان نقص العدد بعد الطول أو المقارفة موجب لنقض الصرف وان لم يقم به وظاهره ولو كانا مغلوبين على النقض أو أحدهما كما اذا وقع نسيان أو غلط أو سرقه من الصراف وظاهره أيضاً لافرق بين أن يكون النقض سيرا كدراهم ودانق أو كثيراً (قوله وحيث نقض) الصرف أى بعضه لا كله لعدم التمامه مع قوله فاصغر دينار (قوله وكانت السكة متحدة في النفاق والراج) عطف ٣ النفاق على ما قبله تفسيراً مختلف صاحبها وزمنها كسليم وسليمان أو اتفق أحدهما كسكة عثمانى وتترجمت اتفق وواجههما بمن واحد ومحل واحد أو اتفقا كسكتي سلطان بمملكة (قوله لان الصغیر استحق النقض) توضيحه مثلالو كان دفع له محبوباً ونصف محبوب وبسدياً وقد صرف في المحبوب بمائة ونصفه بخمسين والبندق

بأن يبدل له الناقص والرصاص والمغشوش ويكمل له العدد ومعنى قوله مطلقاً أى سواء كانت الدراهم أو الدنانير معينة أم لا وهو راجع للجميع لا بالخضرة أو غيرهما لانه خلاف الموضوع وقوله ان لم يعين أى وأجبر لا يتبى للاتمام عليه أى على الاتمام المذكور أى ان لم يقع العقد على عين كل من العوضين أو على عين ما وجد به العيب منه وما وقول من قال ان تعين أحد العوضين كتعيينهما غير ظاهر اذ قد يصدق بما اذا كان التعيين في العوض الذي لم يوجد فيه العيب مع انه يجبر في هذه الصورة على البديل فاذا وقع الصرف على عين الذهب ولم تعين الفضة ووجد العيب في الفضة فانه يجبر على بدل العيب من أى بدله وهو خلاف مقتضى قول هذا القائل وقوله وان طال أى ما بين العقد والاطلاع أو حصل افتراق ولو بالقرب وقوله نقض هو كلام مجمل بأى تفصيله في قوله وحيث نقض فأصغر دينار الآن يتعداه فأكبر منه وقوله ان قام به أى ان قام واحد العيب به أى بالعيب أى بحقه في العيب وهو تبديل ناقص الوزن والنحاس والمغشوش وتقيم العدد الناقص أى وان رضى به صرح في الجميع وظاهره أن مجرد القيام بنقض الصرف وليس كذلك بل لا ينقض الصرف الا اذا قام به وأخذ البديل بالفعل وأمان أو رضاه بشئ من غير ابدال فان الصرف لا ينقض وقوله كنقص العدد تشبيهه في النقض بعد الطول لا بقيد القيام وقوله وهل معين ما غش أى من الجهتين وأمان كان التعيين من احدهما خفي حكمه حكم المغشوش غير المعين فينتقض ان قام به والا فلا (ص) وحيث نقض فأصغر دينار الآن يتعداه فأكبر منه لا الجميع (ش) أى حيث حصل النقض للصرف وكان في الدنانير الصغیر والكبير وكانت السكة متحدة في النفاق والراج بديل ما بعده فينتقض الصرف في الاصغر ولا يتجاوز الاكبر منه الا أن يكون موجب النقض تعدى الصغیر ولو بدرهم لا كبر منه فينتقل النقض اليه وهكذا لان الدنانير المضروبة لا تقطع لانه من الفساد في الارض ولا يجوز أن يصطلح على ابقاء الاصغر ونقض الاكبر ويكمل له لان الصغیر استحق النقض فيؤدى الى بيع ذهب وفضة بذهب وقوله لا الجميع مفهوم من قوله فأصغر دينار لكن صرح به لاجل قوله (ص) وهل لو لم يسم لكل دينار تردد (ش) أى وهل الحكم المذكور وهو فسح أو صغر دينار الآن يتعداه فأكبر منه دون فسح الجميع سواء سمي لكل دينار عددان الدراهم أو لم يسم أو انما ذلك مع التسمية وأمان لم يسم لكل دينار عددان الدراهم بل جعلوا السك في مقابلة الكل فينتقض الجميع تردد أى اختلف المتأخرون في نقل المذهب في ذلك وقد علمت ان كلام المؤلف في السكة المتحدة النفاق فان اختلفت فيه فأشاره بقوله (ص) وهل يفسح في السك أعلاها أو الجميع قولان (ش) الاول لا يصح وجهه ان العيب ان كان من جهة دافع الدراهم المردودة فهو مدلس ان عيب بالعيب أو مقصر في الانتقاد ان لم يعلم فأمر برد أجود ما في يده من الدنانير

بمائتين فوجد صاحب الدنانير دراهم زبوفاً خمسين فينتقض النصف محبوب فقط لانه الذي استحق النقض فلو أراد والثاني

دافع الذهب رد المحبوب اليه ويدفع لدافع الدراهم خمسين نصفاً ويبقى نصف المحبوب بيد دافع الدراهم فانه لا يجوز لانه آل الامر ان دافع الذهب باع نصف المحبوب والخمسين فضة التي ردها بذهب وهو المحبوب (قوله فأكبر منه) أى فينتقض أكبر منه وقوله فينتقل الخ فيه حذف أى فينتقل النقض الخ فهو نفسه لما قبله (قوله سواء سمي أو لم يسم) هذا هو المعتمد شيخنا سلموني (قوله في نقل المذهب في ذلك)

٣ (قول المشي عطف النفاق) صوابه الرواج اه



أى الحكم في ذلك (قوله والثاني لسخنون) قال الخطاب ظاهر ابن يونس والباحي وابن رشد ترجحه (قوله كانت الاغراض مختلفة) لان كل واحد منهما يؤيد أن يكون بيده الراجح الذي يرغب في التعامل به كحبيب في زمانه مع زنجري فان المحبوب يرغب فيه دون الزنجري (قوله فلا يتأتى الجمع في واحد) وهو الراجح (قوله وشرط للبذل جنسية) لا يخفى انه ليس شاملا لان تمام النقص ولعله أطلق البذل على ما يشمله (قوله جنسية) أى نوعية وذلك لان جنس الذهب والفضة واحد وهو النقد (قوله للسلامة من التفاضل المعنوي) وذلك لان دافع الذهب اذا أخذ عن الدرهم الزائف قطعة ذهب فقد خرج من يده ذهب أخذ في مقابله ذهباً وفضة وذلك تفاضل معنوي لان الفضة التى مع القطعة الذهب تعد ذهباً فقد باع هذا الاعتبار صاحب الدنانير (٤٠٣) ذهباً بذهب أكثر منه ومافاله المشرح من

كونه تفاضلاً معنويًا صحيح بدل عليه كلام محشى نت وأما التفاضل الحسى فأمره ظاهر (قوله ولا يشترط اتفاق النوعية) الاولى ولا يشترط اتفاق الصنفية (قوله سئل) يؤخذ منه ان الدراهم والدنانير يمكن استحقاقها والشهادة على غيرها وهو نص المدونة (قوله أو مصوغ مطلقاً) لقائل ان يقول كون غيره لا يقوم مقامه ظاهر بالنسبة الى عدم لزوم المستحق منه غيره وأما ان تراضيا بالخضرة على غيره فلم لا يقال بجوازه وكان الصرف وقع عليه والجواب ان أخذ عوض ما وقع عليه بعد استحقاقه بمثل من عقد وكل في القبض (قوله ينقض على المشهور) أى اذا لا يلزمه غير ماعين ومقابله انها لا تتعين وهذا الخلاف في المعين (قوله كان استحقاقه بخضرة العقد الخ) فيه نظر كيف يتأتى عدم التعيين في المصوغ اذا لا بد من تعيينه وتدل عليه عبارة ابن عرفة أفاده محشى نت (وأقول) وكذا قول شارحنا والمصوغ يراد بعينه (قوله وقيل غير مقيدة الخ) وذلك لان استحقاقه نادر الوقوع فلذا خير بخلاف العيب في المعين اذا الضرر فيه على البائع أقوى

والثاني لسخنون وجهه أنه اذا كانت السكة مختلفة كانت الاغراض مختلفة فلا يتأتى الجمع في واحد لا اختلاف الاغراض فوجب فسخ الجميع ولو زاد ما فيه العيب من الدراهم عن صرف الاعلى وهناك متوسط كبير وأدنى صغير فانه يفسخ المتوسط دون الأدنى لانه أعلى من الأدنى وهذا على القول الاول تنبيهه ينبغى ان يكون محل الخلاف حيث لم يشترط شئ ولا العمل به ويجرى مثل ذلك في قوله وحيت نقض فأصغر دينا والخ (ص) وشرط للبذل جنسية وتجييل (ش) يعنى انه يشترط للبذل حيث أجيز أو وجب على ما مر في قوله وأجبر عليه ان لم تعين الجنسية والتجييل وانما اشترطت الجنسية للسلامة من التفاضل المعنوي فلا يجوز أخذ قطعة ذهب بدل درهم زائف رده لانه يؤل الى أخذ ذهب وفضة عن ذهب ولا أخذ عرض عنه لانه يؤدى الى دفع ذهب في فضة وعرض الا أن يكون العرض يسيراً فيغتفر اجتماعه في البيع والصرف واشترط التجييل للسلامة عن ربا النساء ولا يشترط اتفاق النوعية فلا بأس أن يرده عن الدرهم الزائف أجود منه أو أردأ أو وزن أو أنقص لان البذل انما يجوز بالخضرة ويجوز فيه الرضا بأنقص وأردأ ولما كان الطارئ على الصرف عيباً واستحقاقاً وأنهى الكلام على ما أراد من الاول شمع في الثاني بقوله (ص) وان استحق معين سئل بعد مفارقة أو طول أو مصوغ مطلقاً نقض والاصح وهل ان تراضيا بتردد (ش) يعنى ان الصرف اذا وقع بمسكوكين أو بمسكوك ومصوغ فاستحق المسكوك والمراد به ما قبل المصوغ فيشمل التبر والمسكور بعد مفارقة من أحدهما للمجلس أو بعد الطول من غير افتراق أبدان فان عقد الصرف ينقض على المشهور سواء كان المستحق معيناً حين العقد أو لا وان كان المستحق مصوغاً تنقض عقد الصرف كان استحقاقه بخضرة العقد أو بعد مفارقة معيناً أم لا لان المصوغ يراد بعينه غيره لا يقوم مقامه وان كان المستحق مسكوكاً بخضرة العقد صح عقد الصرف سواء كان المستحق معيناً حال العقد أم لا الا أن غير المعين يجبر على البذل من أبى منهما وأما محبة العقد في المعين فمقيدة كما قال ابن يونس ان تراضيا بالبذل ومن أبى منهما لا يجبر وقيل غير مقيدة كغير المعين كما أطلقه أبو عمران وأبو بكر بن عبد الرحمن فلم يماقر رنانا قول المؤلف معين لا مفهوم له وانما قيد به لاجل قوله وهل ان تراضيا بتردد فان التردد فيه وأما غير المعين فيجبر من أبى والقول لمن طلب اتمام العقد من غير تردد (ص) وللمستحق اجازته ان لم يخبر المصطرف (ش) أى وللمستحق للمصوغ مطلقاً وغيره بعد المفارقة أو الطول اجازة الصرف والزامة للمصطرف وله نقضه ان لم يخبر من استحق من يده بأن من صارفه متعدياً لانه

تنبيهه ما ذكره المصنف في استحقاق الكل وأمان استحق البعض فيجبر على استحقاق بعض المثل الآتى في قوله وحرم التمسك بالاقبال المثللى وينقض ما يقابل ذلك (قوله وأما غير المعين) رده محشى نت فقال ان المحبة عند ابن القاسم بالخضرة مطلقة في المعين وغيره وكذا التردد في قوله وهل ان تراضيا فتخصيص له بالمعين وأن غير المعين لا يشترط فيه التراضى فيه نظر لمخالفته لكلامهم (قوله والزامة للمصطرف) هذا هو المعتمد وقوله الآتى لكن المستحق الخ الذى هو مناف لذلك فضعيف وقوله لما علمت الخ علة مما يؤيد ضعف ذلك (قوله وله نقضه) حذف المصنف هذا الشئ وهو عدم الاجازة لظهوره ولان القيد وهو ان لم يخبر المصطرف خاص باجازته واذا أخذ عينه وطلب دافع المستحق اعطاء بدله فهو ما مر من قوله وهل ان تراضيا تنبيهه فمعد الا اجازة في المدونة بحضور الشئ



المستحق وقبض الثمن الذي يأخذ هذه المستحق مكانه وسواء افترق المتصارفان أم لا بل لو أمضاه في غيبته البائع ورضى المبتاع بدفع ثمنه ليرجع به على البائع جاز (قوله بناء على ان الخ) تعليل لقوله أي ان للمستحق للمصوغ اجازته الخ (قوله بأحد النقيدين) تنازع فيه ببيع المقدر ومحلى وفاعل يخرج صهير مستتر عائدا على المحلى المفهوم من محلى (قوله أي وجاز ببيع محلى الخ) فيه إشارة الى حذف في عبارة المصنف (قوله حيث كان يخرج منه شيء) ظاهره (٤٠٤) ان فاعل يخرج محذوف مع انه ليس من المواضع التي يحذف فيها

الفاعل فالانساب ان الضمير في يخرج عائدا على المحلى المأخوذ من محلى (قوله ان سبيل) أي أحرق بالنار (قوله ويكون كالمجرد منها) فيبيع بما فيه نقد او الى أجل لانه كالمستحق فهو كالعدم ولا يعتبر قدر الذهب (قوله كالمهر) أي من المصحف وغيره (قوله فان كانت محرمة) أي كدواة و سرج وركاب (قوله بمسامير الخ) الاحسن ان المراد بالتمهير ان يكون في زرعها فساد وغرم دراهم كانت مسمرة أو مخيطة أو منسوجة أو مطرزة أو مخزولك (قوله سواء كانت الحلية تبع للجواهر الخ) المناسب ان يقتصر في تفسير الاطلاق على قوله سواء كان المبيع بصنفة أم لا وأما قوله سواء كانت الحلية تبعا للخ فلا يظهر لانه لا يلائم قوله وبصنفة ان كانت الثلث الخ (قوله وهل يعتبر الثلث بالقيمة) وهو المعتمد (قوله جاز على الثاني دون الاول) الثاني الذي هو الوزن أي الوزن تحريا فان لم يمكن التحري فالقيمة اتفاقا أفاده بعض الشراح وذلك لانه اذا اعتبر الوزن يكون الثلث لانه اذا ضم عشرون لاربعين ثلث المجموع ستون ونسبة عشيرين لستين الثلث وأما لو اعتبر بالقيمة لكان ثلاثون مضمومة لاربعين والمجموع سبعون وليست الثلاثون ثلث السبعين بل أكثر وعلم مما قررنا ان

ابن القاسم وهو المشهور ببناء على ان هذا الخيار جاز اليه الحكم فليس كالشرطي وأما ان أخبر بتعديده فليس للمستحق اجازته لانه كصرف الخيار الشرطي وهو ممنوع والمصرف بكسر الراء اسم فاعل وهو يطلق على كل من أخذ الدراهم وأخذ الدنانير والمراد به هنا من استحق منه ما أخذته وجعلنا كلامه على الحالة التي ينقض فيها الصرف تبع للشارح وأما في الحالة التي لا ينقض الصرف فيها بأن يكون بالحضرة في غير المصوغ فبالاولى من ان للمستحق الاجازة لكن للمستحق منه ان لا يرضى باجازة المستحق في الحالة التي ينقض فيها الصرف وأما في الحالة التي لا ينقض فيها الصرف فلا كلام له ويجوز على ذلك لما علمت من ان يبيع الفضولى لازم من جهة المشتري (ص) وجاز محلى وان ثوبا يخرج منه ان سبيل بأحد النقيدين ان أبيحت وسهرت وعجل مطلقا وبصنفة ان كانت الثلث وهل بالقيمة أو بالوزن خلاف (ش) أي وجاز ببيع محلى بذهب أو فضة كالمصحف وسيف حلى بأحدهما وثوب طرز بأحدهما أو نسج به حيث كان يخرج منه شيء بالسبيل بشرط تأتي فان كان لا يخرج منه شيء ان سبيل فانه لا عبرة بما فيه من الحلية ويكون كالمجرد منها كما قاله ح الشرط الاول ان تكون الحلية مباحة كالمهر فان كانت محرمة فلا يجوز بيع ما هي فيه لا يجنس ما حلى به ولا يغيره بل بالعروض الا أن تقل عن صرف دينار كاجتماع البيع والصرف ثم ان يبيع المحلى بالحلية المباحة يجوز بصنفة وبغير صنفة وان لم يكن الجميع دينارا والا اجتماعه فيه لاتصالهما فهو أوسع من المنفصلين كما مر في قوله وبيع وصرف الا أن يكون الجميع دينارا أو يجتمع فيه الشرط الثاني ان تكون الحلية مسمرة على الشيء المحلى بمسامير يؤدي زرعها الفساد كالمصحف وسهرت عليه أو سيف على حافته أو حائله فلا باحتها والمشقة في زرعها لم يحاذيها اجتماع الصرف والبيع فان لم تسهر فاما الاتباع بصنفتها ولا يغيره من النقد الا على حكم البيع والصرف وأما بغيره من العرض فتباع وبيع كل واحد من الحلية وما هي فيه على انفراد جاز ومن يبيع الحلية المسمرة يبيع عبده انف من نقد أو اسنان منه الشرط الثالث ان يباع مجعلا من الجانبين وعند اجتماع هذه الشروط يجوز البيع سواء كانت الحلية تبعا للجواهر أم لا وسواء كان المبيع بصنفة أو بغير صنفة وهو مراد المؤلف بالاطلاق فلو حصل تأخير فسخ مع القيام ان كان تبعا ولا فيتنقض ولو فات ويراد على هذه الشروط ان يبيع بصنفة بشرط رابع ان تكون الحلية ثلث ما هي فيه فدرون على المشهور وهل يعتبر الثلث بالقيمة أو بالوزن في ذلك خلاف قال في توضيحه فاذا كان وزن الحلية عشرين ولصياغتها تساوى ثلاثين وقيمة النصل اربعين جاز على الثاني دون الاول انتهى ومرادنا بالاول والثاني في كلام المؤلف (ص) وان حلى بهما لم يجز بأحدهما (ش) أي وان حلى بالذهب والفضة معا لم يجز بيبعه بأحدهما كانا متساويين أم لا اذا لم يكن أحدهما تبعا للاخر لانه اذا امتنع ببيع سلعة وذهب بذهب فأحرى ببيع فضة وذهب بذهب وبالعكس فان كان أحدهما تابعا لم يجز بيبعه بصنف الا كثر وهو المتبوع وفي بيعه بصنف التابع قولان

المنسوب اليه المجموع من قيمة المحلى أو وزن المحلى وقيمة الحلية أو وزنها والمنسوب قيمة الحلية وحدها أو وزنها مذهب

وحدها (قوله في كلام المؤلف) أي الذي هو ابن الحاجب ومحل الخلاف اذا وجد من يعلم صفته وقدر ما فيه من الذهب فان لم يوجد من يعلم ذلك نظر الى قيمة الحلية قطعا (قوله وبالعكس) مفاد العبارة ان العكس يبيع الذهب بفضة وذهب وليس كذلك بل القصد ان المراد ببيع فضة وذهب بفضة (قوله فان كان أحدهما تابعا) والفرض عدم المتبوعة للجواهر



(قوله الا ان تبعا) بفتح همزة أن لوقوعها بعد الاستثناء أي اذا تبعا الجوهر فيجوز بيعه بأحدهما ولا ينظر لكون أحدهما أكثر من الآخر كذا في شرح شب وهل التبعية بالقيمة أو بالوزن خلاف قاله في الشامل وهذا انما يأتي في صنف ما يبيع به وأما غيره فلا يتصور اعتبار وزنه بل قيمته وهل تعتبر قيمة وزنه أو قيمته على ما هو عليه وقد يقال انه يتصور في صنف لم يبيع به أيضا على ضرب من التجوز وهو ان يراد بالقيمة قيمته على ما هو عليه وبالقيمة قيمة وزنه (قوله لم يختلف في المحلى الخ) ظاهره ان المحلى ثوب وقد حلى بالذهب والفضة واللؤلؤ والجوهر والتبعية بالنظر للؤلؤ والجوهر وقيمة الثوب لا تدخل لها في ذلك وليس كذلك بل المراد بالجوهر كافي شرح شب الذات التي ركبت عليها الحلية ثوبا كانت أو معكفا أو سيفا أو نحو ذلك لا للؤلؤ انتهى ويوافق ما في عب حيث قال الا أن تبعا الجوهر الذي هو فيه وهو ما قبل النقد انتهى ثم قوله اشارة فيه بحث لأن ظاهر المصنف أنهم ما متى تبعا الجوهر انه يجوز بأحدهما مطلقا كان تابعا أولا وهذا خلاف ما قاله اللخمي وقول صاحب الالكامل (قوله وقول صاحب الالكامل) معطوف على لقول اللخمي (قوله وعند ابن حبيب الخ) ظاهر المصنف وكلام شب يفيد اعتماده وقد تقدم (٤٠٥) وفي كلام بعض انهم ما قولان لم يرجح واحد منهما

(قوله مبادلة) هذا شرط وقوله القليل أي النقد القليل والنقد لا يكون الا مسكوكا والمتبادر من كونه مسكوكا أن تكون السكة واحدة الا أن المعتمد انه لا يشترط اتحاد السكة أفاده محشى نت وغيره (قوله دون سبعة) حال من القليل أو نعت له أو بدل أو عطف بيان \* (تنبيه) \* كلامه يقتضى جوازا فيما اذا زاد على الستة ولم يبلغ سبعة وكلامهم يقتضى منع ذلك (قوله وأن تكون دون سبعة) الاولى الاقتصار عليه وعدم ذكر القلة لان دون السبعة يستلزم القلة (قوله وأن يكون على قصد المعروف) كذا في نسخة بمثناة تحمية أي ان يكون المزيد على قصد المعروف الخ (قوله وجاز العقد معبر عنه الخ) لا يخفى أن هذا لا يفيد لفظ المصنف والالزم عليه وجوده في المراطلة مع انه

مذهب المدونة المنع به أخذ ابن القاسم وفي الموازية جوازه نقدا وبه أخذ أشهب فقوله لم يجوز بأحدهما أولى بما وقوله (الا أن تبعا الجوهر) اشارة لقول اللخمي لم يختلف في المحلى يكون فيه ذهب وفضة ولؤلؤ وجوهر والذهب والفضة الثلث فأقل واللؤلؤ والجوهر الثلثان فأكثرانه يباع بالأقل من ذلك كالسيف ولقول صاحب الالكامل فان كان فيه معا عرض وهما الأقل يبيع بأقلهما قولوا واحد انتهى والمراد بالجوهر ما قبل النقدين فحلى بنقدين وفيه لؤلؤ فاللؤلؤ فيه من جملة العرض وعند ابن حبيب في الواضحة يجوز بيعه بأحدهما حيث تباع الجوهر سواء يباع بأقلهما أو بأكثرهما وهو خلاف ما مر وقوله الا أن تبعا الجوهر فيجوز بأحدهما وأما بما قاله في ذلك والذي يقتضيه قواعد المذهب المنع لانه يبيع ذهب بذهب وفضة بفضة نقد بفضة وذهب بذهب \* ولما كان يبيع النقد بنقد غير صفته صرفا وبصفته اما هو اطله وهى يبيع نقد بمثله وزنا كما يأتي واما مبادلة وهى كما قال ابن عرفة يبيع العين بمثله عددا فقوله بمثله يخرج الصرف وقوله عددا أخرج به المراطلة وقد أشار المؤلف الى نوع من المبادلة وهو ما اذا كان بين العوضين تفاضل ولشرطه بقوله (ص) وجازت مبادلة القليل المعدود دون سبعة (ش) أي وجازت المبادلة جواز ما استوى الطرفين بشرط أن تقع بلفظ المبادلة وأن يكون التعامل بها عددا لا وزنا وأن تكون قليلة وأن تكون دون سبعة وأن تكون واحدا أو احدا لا واحدا باثنين وأن تكون على قصد المعروف لا على وجه المبايعه وأن تكون مسكوكة وأن تتخذ السكة فقوله وجازت مبادلة أي جاز العدم معبر عنه بهذه الصيغة فلا بد أن تقع بينهما المعاقدة بهذا اللفظ وأشار المؤلف لما يتضمن موضوع المسئلة مع الشرط الثالث بقوله (ص) بأوزن منها بسدس سدس (ش) أي تكون الزيادة في كل دينار أو درهم سدسا سدسا على مقابلة من الجانب الآخر وهو دائق لا يزيد لانه الذي تسمح به النفوس غالباً ومقتضى النظر منعه

لا يشترط لفظ المراطلة (قوله لما يتضمن موضوع المسئلة) وهو المبادلة بأوزن وقوله مع الشرط الثالث أي الذي هو كون الزيادة السدس وهذا باعتبار عدد القليل شرطا أول وقوله دون سبعة بيان للقليل والمعدود بشرط ثان والثالث هو أن المزيد السدس لا يزيد كذا أفاده بعض شيوخنا (قوله بأوزن منها) الضهير عائد على اعتبار ما تقدم أي مبادلة ستة فأقل بأوزن منها (قوله بسدس سدس) كرر لفظ سدس لثلاثي توهم ان الزيادة سدس في الجميع ومثله اذا كانت الزيادة في كل دينار أو درهم أقل منه كما يرشد له التعليل وكذا لو كانت الزيادة في بعضها السدس والبعض الثاني دون السدس وأما لو كانت الزيادة في بعضها أقل من سدس وفي البعض الآخر أكثر منه فانه يمتنع وسدس الثاني معطوف على سدس الاول بحذف العاطف وهو جائز في النثر على أن السيد عيسى الصفوى قال في حاشيته على مختصر الشيخ سعد الدين ان المختصرات تنزل منزلة الاشعار وحذف المصنف الواو وماعطفت في أربع بعد الثاني المذكور حتى يكون المتعاطفان على الاول بقدر ما فيه المبادلة ويكون حينئذ من مقابلة الجميع بالجميع المقتضية لا تقسام الاحاد (قوله بسدس سدس) ثالث وهذا بقطع النظر عما قاله قبل بل بالنظر لظاهر لفظ المصنف (قوله أو درهم) ظاهره أن ذلك لا يجري في ستة ريات أو وزن منها بل ما يجري الا في الدرهم والظاهر انه كنى بالدرهم عن قطعة الفضة الشاملة للريال والكتاب (قوله لانه الذي تسمح به النفوس)



و بما يقتضي منعها في دينار غير شرعي كجوز فان سدسه كثلث الشرعي وكذا درهم كبير ويحتمل اغتفار ذلك (قوله بانفراده) بل وكذا مع غيره فالاولى حذف قوله بانفراده وحينئذ نقوله الا ان الخ ظاهر (قوله صار النقص اليسير غير منفع به) أي بخلاف لو كان التعامل بالوزن كان النقص اليسير منفعاً به من حيث انه اخذ في مقابلة ما هو ازيد (قوله بخري مجرى الرداء الخ) أي وابدال الاجود بالارداء مع الموافقة في الوزن جائز وقوله فقد زاده معروفاً كالتعميل المحذوف وكانه قال وحينئذ لا ضرر في ذلك لانه قد زاده معروفاً أي والمعروف يوسع فيه أي مع ملاحظة ما ذكر (قوله بخلاف التبر وشبهه) مرتبط بقوله غير منفع به وكانه قال صار النقص اليسير غير منفع به بخلاف التبر وشبهه فان النقص اليسير يتفع به ليكون التعامل فيه بالوزن لا بالعدد (قوله وهذا يقتضي الخ) ولا يعمل بهذا المقتضى لانها رخصة فيقتصر فيها على ما ورد ولو لا أن الوارد كون ذلك في المسكوك ما ذكرناه فالمعول عليه ما تقدم من أنه لا بد من أن يكون مسكوكاً ولا يشترط اتحاد السكة (قوله والنقد الاجود جوهرية) فيه إشارة الى أن المصنف حذف في الاول جوهرية وأثبت نظيره في المعطوف الذي (٤٠٦) هو سكة وحذف من المعطوف أنقص وأثبت مثله في المعطوف عليه ففيه شبه

احتمال وفيه إشارة الى أن جوهرية حال من الاجود الذي هو المبتدأ ولا يخص ذلك بذهب سيبويه بل على قول الجمهور أيضاً لان محمل الخلاف في مجيء الحال من المبتدأ اذا لم يكن المبتدأ صالحاً للعمل ولا يحتاج لعله حالاً من الضمير المستتر (قوله وكذلك يمنع النقد الاجود سكة الانقص وزناً) أي والجوهرية مستوية ومثل ذلك لو قابل الاجود سكة وأنقص جوهرية ووزن ردى السكة وكامل وزناً وجوهرية وكذلك لو قابل الاجود سكة الاجود جوهرية فقط لدوران الفضل من الجانبين مع اتحاد الوزن (قوله وحينئذ فلا اشكال) أي وحيث قدرنا حذف الحال الذي هو نقص الاشكال في الاخبار بالامتناع وحاصل ذلك ان المصنف حذف من الاول التمييز

لطلب الشرع المساواة في النقود المتعددة الجنس وقصد المعروف بانفراده لا يخصص العمومات الدالة على منع ذلك لان ذلك من حق الله تعالى لا من حق الادعى الا أن التعامل لما كان بالعدد صار النقص اليسير غير منفع به بخري مجرى الرداء والزيادة مجرى الجوده فقد زاده معروفاً والمعروف يوسع فيه ما لا يوسع في غيره بخلاف التبر وشبهه انتهى وهذا يقتضي أن ما يتعامل به عدداً من غير المسكوك حكمه حكم المسكوك والشروط المذكورة لا تعتبر الا اذا كانت الدراهم أو الدنانير من أحد الجانبين أو وزن فان كانت مثله في الوزن جازت المبادلة في القليل والكثير ولا يشترط فيها شرط من شروط المبادلة ولما كان السبب في الجواز المعروف شرط تحضه وحصوله من جهة واحدة ومنع دورانه من جهتين كما أشار لذلك بقوله (ص) والاجود أنقص أو اجود سكة ممنوع (ش) أي والنقد الاجود جوهرية حالة كونه أنقص وزناً ممنوع ابداله بآرداً جوهرية كاملاً وزناً اتفاقاً لدوران الفضل من الجانبين لان صاحب الاجود يرغب للادنى له كماله وصاحب الاردا الكامل يرغب للناقص لجودته وكذلك يمنع النقد الاجود سكة الانقص وزناً بآردى السكة الكامل الوزن لدوران الفضل من الجانبين فقوله أو اجود سكة مرفوع عطفاً على الاجود وحذف حاله أي الاجود أنقص دلالة الاول عليه وحينئذ فلا اشكال في الاخبار بقوله ممنوع عنهما (ص) والاجاز (ش) أي وان لم يكن الاجود جوهرية أو سكة أنقص بل كان مساوياً أو أوزن جاز لتمحض الفضل من جانب واحد ثم كراطلاة وهي بيع النقد بمثله وزناً بقوله (و) جازت (مراطلاة عين بمثله) ذهب أو فضة بمثله ولو قال يبيع نقد بمثله ليشمل المسكوك وأصله لكان أحسن وذكر الضمير في قوله بمثله العائد على المؤنث باعتبار ان العين نقد وبعبارة وقوله بمثله من كونهم ماذهين أو فضتين فلا بد من دخول الذهب مع الفضة ثم ان ظاهر

وهو جوهرية وذكر الحال الذي هو أنقص وحذف من الثاني الحال الذي هو أنقص وذكر التمييز الذي

هو سكة ففيه شبه احتمال لا احتمال نعم لو كان المحذوف من الاول سكة لكان احتمالاً كافياً لمقدار الحال في المعطوف لاشكال الاخبار بالامتناع وذلك لكون الفضل من جانب واحد ولما قدر الحال ظهر الفضل من الجانبين فظهر الامتناع (قوله عنهما) فان قلت ان اجود مكررة فكيف يعطف على المبتدأ وعطفه على المبتدأ يصير ممتداً وأجيب بان عطفه على ما يجوز الابتداء به مسوق للابتداء بالنكرة فان قلت كان الاولى ان يقول ممنعان والجواب أنه انما يقل ذلك لان العطف بأو (قوله والاجاز) يؤخذ منه جواز مبادلة الكلاب بالريالات والبنادقة بالمجديفة لاتحاد الوزن فالفضل من جانب واحد كما يجوز مراطلاة الريالات بالكلاب والبنادقة بالمجديفة لتمحض الفضل من جانب واحد كما ذكرنا فاده بعض الشيوخ (قوله بل كانا مساوياً) أروا وزن هذه أربع صور (قوله وهي يبيع النقد بمثله وزناً) لا يخفى انه على ذلك يخرج الفلوس وتدخل زيادة أو فليس بمثله عدد الاوزان في آخر سلمها لا يصلح فليس بفلسين نقداً ولا مؤجلاً والفلوس في العدد كالدنانير والدراهم في الوزن (قوله ليشمل الخ) هذا بناء على ان العين خاصة بالمضروب كما عند ابن عرفة تقدم ما يفيد ان العين تطلق على ما يبيع المسكوك وغيره عند بعضهم وقوله فلا بد من دخول الذهب مع الفضة أي لا من كل جانب ولا أحدهما



من جانب والاخر من الجانب الاخر (قوله ثم ان ظاهر الخ) هذه العبارة تفيد إطلاق العين على ما يشمل المسكوك وغيره خلاف العبارة الاولى (قوله ويدل عليه) أي على التعميم من قوله اتحدت السكة أم لا (قوله الانصاف مع البكار) أي كانصاف الحاييب مع الحاييب (قوله أو كفتين) أو إشارة لقولين كفي نت لا للتخيير اذا كان كذلك فقوله على وجهين أي باعتبار القولين (قوله وظاهر هذا) أي قوله لحصول المساواة (فان قلت) أي غرض حينئذ في هذا الفعل (أقول) يمكن الغرض باعتبار الرغبة في الانصاف دون البكار أو بالعكس فيما اذا كانت المراتلة بين كبار وصغاراً وعند الاختلاف بالجودة (٤٠٧) فيرغب في ذهب صاحبه لكونه جيداً مثلاً

وقوله اعتدل الميزان أم لا أي كانت المكفتان في ذاتهما متساويين في الرتبة أو كانت احدهما أثقل من الاخرى (قوله وبالسين) هي أفصح وقوله بالصاد أي المفتوحة (قوله وكسرها) الفتح قليل والكسر أشهر وعبارة تؤذن بخلافه (قوله اسم لكل ما استدار الخ) ظاهر عبارته أن كفة الميزان من أفراد الكفة وان من أفراد الكفة المطبق المستدير والظاهر لا وان هذا التعميم باعتبار أفراد كفة الميزان (قوله الا بعد معرفة وزن كل نقده الخ) لا يخفى أن هذا يصدق بصورة غير مرادة فيما يظهر من ان يعرف كل وزن ذهبه ولم يعرف صاحبه فالاولى أن يقول ولولم يعرف الوزن بدليل التعليل بقوله لئلا يؤدي الخ (قوله الا بعد معرفة وزن كل) فيه تقديم وتأخير والاصل الا بعد معرفة كل وزن نقده (قوله اذهو الذي يمنع فيه الخراف) ظاهره الاطلاق وليس كذلك لما تقدم نعم يشترط أن يعد مشقة (قوله أو بعض احدهما أجود من بعض الآخر) الاولى حذف بعض ويقول أجود من كل الآخر (قوله أدنى من بعض الآخر) الاولى أن يقول أدنى

كلامه حينئذ سواء كانا مسكوكين أم لا اتحدت السكة أم لا وسواء كان التعامل بالوزن أو بالعدد وهو كذلك ويدل عليه تمثله بالمغربي والسكندري والمصري وحينئذ يشمل الانصاف مع البكار بخلاف المبادلة لانها لا بد فيها أن تكون واحداً بواحد لا واحداً باثنين وأشار المؤلف الى أن المراتلة على وجهين بقوله (ص) بصفة أو كفتين (ش) يعني ان المراتلة اما أن تكون بصفة توضع في احدي الكفتين والذهب أو الفضة في الاخرى فاذا اعتدلتا أزال الذهب أو الفضة ووضع ذهب الاخر أو فضته واما أن تكون بكفتين يوضع عين أحدهما في كفة وعين الاخر في الاخرى وهذه منصوبة للمتقدمين والوجه الاول هو الراجح عند المتأخرين لحصول التساوي بين النقيدين اعتدل الميزان أم لا وظاهر هذا عدم اغتفار الزيادة في المراتلة وهو كذلك انظر المواق والصنجة بالصاد وبالسين والكفة بفتح الكاف وكسرها اسم لكل ما استدار ككفة الميزان وقوله (ص) ولولم يوزن على الارجح (ش) راجع لقوله أو كفتين وهو إشارة لدقول القابسي بعدم جواز المراتلة الا بعد معرفة وزن كل نقده لئلا يؤدي الى بيع المسكوك خرافاً وبعبارة ولولم يوزن أي النقدان المتماثلان الكائنان في الكفتين وهذا في المسكوكين اما غيرهما فلا نزاع فيهما وبفهم من التعليل أن محل الخلاف حيث كان التعامل بالعدد اذهو الذي يمنع فيه الخراف فيحمل كلام المؤلف على ذلك انظر التوضيح (ص) وان كان أحدهما أو بعضه أجود (ش) أي تجوز المراتلة وان كان أحدهما النقيدين كله أجود من جميع مقابله كدنانير مغربية تراطل بمصرية أو سكندرية أو بعض أحدهما أجود من بعض الآخر وبعضه مساو لمغربي ومصري تراطل بمصري كله (ص) لا أدنى وأجود (ش) أي لا ان كان أحدهما بعضه أدنى من بعض الآخر وبعضه أجود كدراهم مغربية وسكندرية تراطل بمصرية لان في فرضهم ان في المغربية أجود والسكندرية أدنى والمصرية متوسطة قرب المصرية يغتفر جودتها بالنسبة لداءة السكندرية نظراً لجودة المغربية وبجانبية المغربية يغتفر جودتها بالمصرية بالنسبة للسكندرية فلا يجوز لدوران الفضل من جانبين وظاهر كلامه ولوقل الردي الذي مع الجيد وهو ما عليه ابن رشد والاكثر وما ذكر ان دوران الفضل من الجانبين يحصل بالجودة ذكر دورانه بالسكة والصياغة بقوله (ص) والاكثر على تأويل السكة والصياغة كالجودة (ش) أي والاكثر من الشيوخ على فهم المدونة ان السكة كالجودة في باب المراتلة فيكما لا تجوز مراتلة جيد ناقص برى أكامل لا تجوز مراتلة ردي مسكوك بجيد تبر وكذا لا تجوز مراتلة دنائير سكة واحدة بدنانير سكتين أدنى وأجود من المنفرد ولا مسكوك بتبرين أو تبر ومسكوك والاكثر أيضاً على فهم المدونة ان الصياغة في

من الآخر ويسقط لفظ بعض (قوله في فرضهم) أي عرفهم (قوله فيكما لا تجوز مراتلة) المناسب أن يقول فيكما لا تجوز مراتلة جيد وردي أو بمقوسط لا تجوز مراتلة ردي مسكوك الخ (قوله ردي مسكوك الخ) أي فلو جعل السكة كاعدم جاز (قوله سكة واحدة) يحمل على ما اذا تساوى جودة ورداءة واحدة السكتين أعلى من المنفردة والاخرى أدنى منها (قوله ولا مسكوك بتبرين) يجعل أحدهما أجود من المسكوك والثاني مساوياً وانما قلنا ذلك لانه لو كان الثاني أردأ أجود من المسكوك لدار الفضل ولولم ينظر للسكة وقوله أو تبر ومسكوك يحمل على ما اذا كان التبر أجود من المسكوك المنفرد والمسكوك المصاحب للتبر مساوياً للمسكوك المنفرد اذ لو كان أدنى منه لا يمنع ولولم ينظر للسكة وفي شرح شب وكذا لا يجوز مراتلة دنائير سكة واحدة بدنانير سكتين أجود وأدنى ولا مسكوك بتبرين



أحدهما أجود والآخر أدنى أو تبرا أجود ومسكولاً أردأ انتهى فيكون كلام شارحنا وتفسير اللهمراد منه لكن قد علمت أنه لو جعل تفسير اللهمراد منه لازم ما قلنا اقتدبر (قوله فلعل صوابه) المناسب حذف لعل كما هو ظاهر (قوله شرع في بيع المغشوش) كان على وجه المرافلة أو المبادلة أو غيرهما أي كذهب فيه فضة قال الشيخ أحمد وظاهره تساوى الغش أم لا وهو ظاهر كلام ابن رشد وغيره خلاف قول ابن عبد السلام لعله مع تساوى الغش وإن جعله في الشامل قيد إلا أن ابن عبد السلام لم يجزم به ولعله غير تحقيق ذلك (قوله والظاهر خلافه) ضعيف (قوله وليس بقيد في بيعه مراطلة) هذا يأتي على حل تل الذي قصر قول المصنف ومغشوش على خصوص المرافلة وقد تقدم أن الأولى التعميم (قوله على أي وجه) أي سواء كان مراطلة بخالص غيره أو مبادلة أو يبيع بعرض (قوله والافلا يد من تصفيته) أي أو ضربه فلا دة مثلاً أي والأبأن كان يغش به فلا بد له أي لصاحبه من تصفيته أي أو ضربه فلا دة (أقول) ولا حاجة لقوله ولا يغش به بعد الكسر لأن قوله لمن (٤٠٨) يكسره أي ويبقيه مكسوراً بديله لـ قوله أو لا يغش به (قوله ولذا قال

الخ) أي ولا جمل العموم الذي ليس متبادراً من المصنف (قوله فهو أعم الخ) أي وإن كان قول المصنف ومغشوش في خصوص المرافلة والمبادلة فيكون ذكره بعد من ذكر العام بعد الخاص والحاصل أن كلام المصنف لا يشمل البيع بعرض ولا الصرف بل قاصر على المرافلة كما قاله الشارح أو المبادلة كما هو ممكن وقوله في بيع أو صرف أو مراطلة وكذا هبة وصدقة فقوله أو غيره شامل لما عدا البيع مما تقدم (قوله يكون معطوفاً على جملة الخ) أي فيكون من عطف الجمل عطف جملة وجازت معاقدة مغشوش على جملة وجازت مراطلة ولو جعله من عطف المفردات لصح بأن تعطف معاقدة على مراطلة (قوله لمن يكسره) أي ويبقيه مكسوراً بديله قوله بعد وقوله أو لا يغش به بأن يصفيه الخ (قوله أو يبقيه) أي يبقيه بذاته ولا يعمل به أحداً (فإن قيل) إيمان أو العطف يدل على الجواز فيما سبق بالشرط مع أنه لا بد من الشرط فالجواب أن

المرافلة كالجودة فما قيل في السكة يجري في الصياغة فقوله كالجودة محذوف من الأولى لدلالة الثاني واستظهر هذا في توضيحه ويقال له تأويل الأقل عدم اعتبارهما وإنما يعتبر فيهما الوزن واختاره ابن يونس لأن الشرع اعتبر المساواة في القدر وعرف في توضيحه عن ابن عبد السلام الغناء هما اللذان أكثر عكس ما هنا فلعل صوابه على هذا أن يقول ليسا كالجودة ولما انتهى الكلام على بيع النقد الخالص يجنسه وبغير جنسه شرع في بيع المغشوش بمثله وبغيره بقوله (ص) وجاز بيع مغشوش بمثله وبخالص (ش) وجعله في الشامل المذهب ابن عرفة وهو اختيار ابن محرز واستظهر ابن رشد منعه واليه أشار بقوله (ص) والظاهر خلافه (ش) وأنه لا يجوز بيع المغشوش بالخالص والخلاف إنما هو في المغشوش الذي لا يجري بين الناس كغيره والافيحوز اتفاقاً كما يظهر من كلام التوضيح وظاهر كلام ابن رشد دخول الخلاف فيه أيضاً وإنما أعاد العامل في قوله وبخالص لأجل قوله والظاهر خلافه فإن خلاف ابن رشد إنما هو في الثانية (ص) لمن يكسره أو لا يغش به (ش) ليس بقيد في بيعه مراطلة بخالص بل هو قيد في بيعه على أي وجهه ولو بعرض أي أن شرط جواز بيع المغشوش مطلقاً أن يباع لمن يكسره ولا يغش به بعد الكسر والافلا بد من تصفيته ولذا قال ابن غازي ومن يكسره كذا هو بواو العطف في أوله فهو أعم من أن يكون في بيع أو صرف أو مراطلة انتهى وعلى نسخة ابن غازي يكون معطوفاً على جملة ومراطلة عين بمثله أي وجازت مراطلة عين بمثله أي وجازت معاقدة مغشوش لمن يكسره أعم من أن يكون في بيع أو غيره وقوله أو لا يغش به بأن يصفيه أو يبقينه ولا يعمل به أحداً أو يغير ضرب الدرهم ويضربه فلا دة مثلاً انتهى قال ز أي ويجوز العقد على المغشوش لمن يكسره أو لا يغش به سواء كان بيعاً أو غيره وقد حكى ابن رشد الاتفاق على جواز البيع حينئذ (ص) وكره لمن لا يؤمن وفسخ من يغش (ش) أي وكره بيع المغشوش لمن لا يؤمن أن يغش به المسلمين كالصيارفة ولا يفسخ فإن باعه ممن يعلم أنه يغش به وجب عليه أن يسترده و يفسخ بيعه إن كان قائماً فإن لم يقدر على رده لذهب عينه أو تعذر المشتري وهو المراد بقوله (ص) إلا أن يفوت (ش) أي لم يقدر على رده ففي تعبيره يفوت إيهام خلاف المراد ثم أشار إلى الخلاف في ثمنه حيث فات بقوله (فهل يملكه) أي يملك الثمن ويندب له التصديق به (ص) أو يتصدق بالجميع (ش) أي بجميع العوض وجوباً (أو) يتصدق (بالزائد) حيث كان

ماسبق من جملة هذا وما اشترط في الأخص (قوله ويضربه فلا دة مثلاً) أي يغير سكوته ويضربه (على) فلا دة بأن يجعله حياً كحب المرجان (قوله قال الزرقاني الخ) هذا يوافق ما قاله ابن غازي (قوله أو غيره) صرفاً أو مبادلة أو مراطلة أو صدقة أو هبة (قوله كالصيارفة) أي في بعض بلاد يشك في غشهم وفي بعض البلاد يتحقق غشهم فيدخل ذلك في قوله وفسخ من يغش (قوله لذهب عينه) لا تغير الأسواق خلافاً لما يفيد آخر العبارة فإنه لا يعمل عليه (قوله إيهام خلاف المراد) أي لأنه لا يشمل تعذر المشتري مع أن المراد شموله (قوله أي يملك الثمن) أي يستمر مال كاله أو لا يستمر مال كاله بل يلزمه التصديق بملكه ففسق ما يقال هو ملكه فكيف يقال وهل يملكه (قوله أو يتصدق بالزائد) هذا القول لا عدل إلا لم يخرج عليه إلا فيما وقع به التعدي وهو الذي تميل إليه



اليه النفس ويوافق قوله في الاجارة وتصدق بالكرامه وبفضله الثمن على الارحج فهو أرحمها وانظر هل يعتبر الزائد يوم البيع او الاثن  
 كذا في شرح شب (قوله ويراد أو تعذر الخ) تقدم له أنه جعل المصنف شاملا لهذه الصورة فلا يرد ذلك بل يردان فوات العروض يكون  
 بحواله السوق فيفيد كلامه هنا انه من المقوت وليس كذلك فالاحسن ما تقدم (قوله وبمساو) كريال عن مثله كان التعامل به وزنا  
 أو عددا أو وزنا حل الاجل أم لا وكارب قبح عن مثله صفة وقدر أو قوله وأفضل صفة كريال عن كلب لا تحاد وزنها وأفضل  
 صفة الـ كريال حل الاجل أم لا لان الاجل في العين من حق من هي عليه وكقضاء قبح جديد عن مثله كيلا قد يم لانه حسن قضاء وقيد  
 القضاء بالأفضل بقيد من أحدهما أن لا يشترط ذلك عند القرض والامنع وفيد كاشتراط زيادة العدد والعادة كالشرط الثاني أن  
 يتحد فوعهما أو يختلف ولكن حل الاجل فان لم يحل منع كقضاء ارب قبح عن شعير لان فيه حط الضمان وأزيد كما يمنع عكسه قبل  
 حلوله أيضا لما فيه من ضع وتجل (قوله صفة) منصوب على التمييز ولا تصح الاضافة اذا فضل نكرة والواقع بعده صفة وموصوفه في نحو  
 هذا ان كان ذاتا متنع اضافة اسم التفضيل كما هنا اذ لا يقال زيد أفضل صفة لانه يقتضى ان زيدا بعض الصفات وأمان كان صفة فانه  
 يتعين اضافته له كان يقال العلم أفضل صفة اذ العلم من بعض الصفات واسم التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله قبض مافي ذمة)  
 انتقص بقبض الكتابة لا طلقها على قبض أحد الشريكين في الكتابة اقتضاء (٤٠٩) وقبض منافع معين لا طلقهم اقتضاء منافع  
 معين من دين وليس في ذمة فيقال

قبض ماوجب منفعة أو غير معين  
 في غير ذمة قابضه ولم يتعرض  
 لتعريف القضاء ولعله لغلبة كثرة  
 استعمال الاقتضاء ولا يمكن  
 أخذه من حده هنا فيقال فيه  
 دفع ماوجب منفعة أو غير معين في  
 غير ذمة قابضه (قوله أشار به الخ)  
 ليس فيه إشارة فالاولى أن يقول  
 أراد بالقبض ما يشتمل الحسى  
 والحكمى (قوله أخرج المقاصة  
 بقوله غير القابض) وذلك لان  
 المقاصة قبض مافي ذمة القابض  
 أى قبض مافي ذمته لنفسه (قوله  
 المعين اذا قبضه) أى كسالة معينة  
 اشتراها منه أو ودعة أخذها منه  
 (قوله فلم يتهموا) تفرع على قوله

(على) فرض بيعه م (من لا يغش أقوال) ثلاثة ويستحب على هذا التصديق بغير الزائد  
 والظاهر أن القوات ان كان مصوغا ما تقوت به العروض وان كان مسكوكا بما تقوت به  
 المثليات ويراد أو تعذر المشتري وسبأ ما تقوت به العروض والمثليات في كلام المؤلف \* ولما  
 أنهى الكلام على العقد المجرى مرة للذمة شرع فيما تخالو به الذم وبد بالقضاء فقال (ص)  
 وقضاء قرض بمساو وأفضل صفة (ش) وعرف ابن عرفة الاقتضاء بقوله هو عرف قبض مافي  
 ذمة غير القابض قوله قبض أشار به الى أنه حسى وحكمى ولذلك أخرج المقاصة بقوله غير  
 القابض وأخرج بالذمة المعين اذا قبضه ومعنى كلام المؤلف أنه يجوز لمن عليه دين من قرض  
 أن يقضيه بالمساوى لما في الذمة لدخولها عليه وبالأفضل صفة اذ هي زيادة لا يمكن فصلها فلم  
 يتم ما بسبب زيادتها وسواء حل الاجل أم لا ولان في الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام رد في  
 سلف بكربا عيا وقال ان خيار الناس أحسنهم قضاء ولا يقال ذلك رخصة لا يقاس عليها لانا  
 نقول انما تسكنا بعموم النص وظاهر قوله وأفضل صفة في الطعام وغيره وهو المذهب (ص)  
 وان حل الاجل بأقل صفة وقدر (ش) يعنى ان الشخص يجوز له قضاء ما عليه بأقل صفة  
 وقدر مما عليه وأولى بأقل صفة فقط أو قدر فقط حيث حل الاجل أو كان حالا في الاصل لانه  
 حسن اقتضاء وانما اشترط الحلول لان ذلك قبل الاجل مجتمع اذ يدخله ضع وتجل وظاهر  
 كلامه ان ذلك يجري في النقد المتعامل به عددا أو وزنا وكذا هو ظاهر كلام المواق فقوله بأقل  
 صفة متعلق بيجاز المقدر والعامل في قضاء من قوله وقضاء قرض (ص) لا يزيد عدد أو وزنا (ش)

(٥٢ - خرشي ثالث) اذ هي زيادة الخ قد يقال ان موجب الاتهام اختلاف الاغراض والاغراض تختلف بذلك فالاحسن أن يجعل  
 موجب ذلك رخصة رخصها الشارع فيقتصر عليها (قوله ولان في الصحيحين) استدلال ثان بالدليل النقلى بعد ان استدلل بالدليل العقلى  
 والاولى العكس (قوله رد في سلف بكربا الخ) البكر من الابل ما دخل في الخامسة ومن بقرو غنم في الثانية وضأن ما تم له عام والرباعية  
 بالتخفيف وهو من الابل ما دخل في السابعة (قوله ان خيار الناس الخ) فان قيل ان ظاهره جواز الزيادة في الوزن والعدد أو أحدهما (قلت)  
 أجيب بانهم لعلهم رأوه مصادا لدلة منع الربا وهي قوية جدا فقصروا هذا الحديث على جواز الزيادة في الصفة جمعاً بين الأدلة ولان  
 من القواعد التي انبنى عليها المذهب سد الذرائع فلما جازوا الزيادة في الوزن والعدد لوجدوا كلة الربا طريقا للدخول على الزيادة من أول  
 الامر ويقولون لم نقصد ذلك فيكثر الباطل فاجعلوا هذه المادة بقصر الحديث على زيادة الصفة قصد التقليل الربا ما أمكن وحماية الجانب  
 الربا (قوله ولا يقال ذلك رخصة) لا يقاس عليها ما كان أفضل صفة في غير البكر والرباعي بل يقتصر على ما ورد وقوله انما تسكنا بعموم  
 النص أى الذى هو قوله ان خيار الناس أحسنهم قضاء (قوله وهو المذهب) أى خلافا لمن منعه في الطعام اذا كان أفضل صفة (قوله  
 وظاهر كلامه ان ذلك الخ) كذا في عجب بذاته (قوله متعلق بيجاز المقدر) فيه نظر بل متعلق بقضاء المقدر لان التقدير وجاز القضاء بالاقبل  
 صفة وقدر (قوله لا يزيد عددا) أى كعشرة انصاف فضة عن غانية وكقرش كلب مع عشرة انصاف عن قرش ريال لانه سلف بزيادة



(قوله كرجحان ميزان) ادخلت المكاف التكيل وهذا في القضاء وأما في المقضى عنه فيجوز أن حل الأجل لأن لم يحل لما فيه من ضع وتبخل  
(قوله عند ابن القاسم) وأما أشبه فيجوز أن زيادة اليسيرة بدون التقييد بجدا وعند ابن حبيب تجوز الزيادة ولو مع كثرة الزيادة (قوله  
خفيث كان الخ) كالحاصل لما ذكر (قوله وجاز أن يقضيه ذلك العدد) أقول الحاصل أنه أن قضاء ذلك العدد في المتعامل به عدد جاز  
أن يقضيه ذلك العدد كان مثل وزنه أم لا حل الأجل أم لا فهي ستة (قوله ولا يجوز أن يقضيه أزيد عددا) حل الأجل أم لا فهي ستة  
(قوله كان مساويا له في الوزن أو أقل أو أكثر) أما إذا كان أقل فلدوران الفضل من الجانبين وسواء اتفقا في الجودة والرداءة أم لا وأما  
إذا لم يكن أقل فلأنه إذا امتنع القضاء بالأوزن حيث كان التعامل وزنا للسلف فيمتنع القضاء بالأزيد عددا حيث كان التعامل بالعدد  
لأن زيادة العدد في المتعامل به عدد بمنزلة زيادة الوزن في المتعامل به وزنا وهذا على ما ذهب إليه ابن يونس ومن وافقه لا على ما ذهب  
إليه ابن رشد والليثي وصوبه ابن عرفة من جواز قضاء الأزيد عددا على الأقل عددا حيث لم يكن الأقل أجودا ولا امتنع لدوران  
الفضل من الجانبين وظاهر هذا ولو كان (٤١٠) الزائد عددا أزيد وزنا في عبارة عجب ما يفيد (قوله فإن كان وزنه مساويا)

يعني أنه لا يجوز قضاء أزيد عددا عن أقل عددا حيث كان التعامل به ولا أزيد وزنا عن أقل  
وزنا سواء كان التعامل به أو به وبالعدد بناء على إلغاء العدد حيث اجتمعا إلا أن تكون الزيادة  
يسيرة جدا (ص) كرجحان ميزان (ش) على ميزان فتجوز عند ابن القاسم خفيث كان التعامل  
بالعدد جاز أن يقضيه ذلك العدد كان مثل وزنه أو أقل أو أكثر ولا يجوز أن يقضيه أزيد  
عددا كان مساويا له في الوزن أو أقل أو أكثر وإن قضاؤه أقل من العدد فإن كان وزنه مساويا  
للعدد أو أقل جاز ولا يمنع وأما أن كان التعامل بالأوزن فيجوز أن يقضيه ذلك الوزن زاد على  
العدد أو نقص أو ساوى أما إذا كان التعامل بهما ألغى الوزن وهو صريح المدونة وعليه  
جملها أبو الحسن ونقل الباكي أنه يلغى العدد وقد علمت أنه خلاف ظاهرها (ص) أودار  
فضل من الجانبين (ش) عطف على المعنى أي لأن زاد العدد أودار فضل من الجانبين  
أو عطف على مقدار فيما قبله أي لأن قضاؤه أزيد عددا أو وزنا أودار فضل من الجانبين  
كعشرة يزيدية عن تسعة خمسية فلا يجوز لأنه انما ترك فضل عدد الزيدية بطويدة المحذية  
ومثله عشرة وازنه رديئة عن تسعة ناقصة خمسية من فوعها ثم إن هذا يجري في قضاء  
القرض وفي غيره كمن المبيع سواء كان عينا أو غيره (ص) وثن المبيع من العين كذلك جاز  
بأكثر (ش) أي يجري في قضاء ثمن المبيع حيث كان عينا ما جرى في قضاء القرض من  
التفصيل فيجوز قضاؤه منها بالمساوى وأفضل صفة قبل الأجل وبعده وأقل صفة وقدر  
أن حل الأجل لا قبله لأنه هنا يجوز القضاء عن ثمن المبيع من العين بأكثر عددا أو وزنا  
كقضاء عشرة عن تسعة عن تسعة بخلافه في القرض لأن علة المنع في القرض وهو  
السلف بمنفعة معدومة في ثمن المبيع وسواء حل الأجل أم لا على المعتمد لأن العين لا يدخلها  
حط الضمان وأزيد لأن الأجل فيها لمن هي عليه واحترز بقوله من العين مما لو كان  
ثمن المبيع غير عين فإن فيه تفصيلا نظرا لتخصيصه في شرحنا الكبير (ص) ودار الفضل

أي حل الأجل أم لا وقوله أو أقل  
جاز أي أن حل الأجل وإن لم يحل  
منع فهذه أربع وقوله ولا يمنع  
أي بأن قضاؤه بأزيد وزنا فإنه يمنع  
حل الأجل أم لا فهذه ستة أيضا  
فالجملتان عشرة صورة (قوله  
فيجوز أن يقضيه ذلك الوزن) أي  
حل الأجل أم لا فهي ستة وإذا زاد  
في الوزن امتنع في ستة أيضا فإن  
قضاؤه أنقص وزنا جاز أن حل  
الأجل في ثلاثة وامتنع أن لم يحل في  
ثلاثة أي الزيادة في العدد والنقص  
والمساواة (قوله وهو صريح المدونة)  
الأولى أن يقول وهو ظاهر المدونة  
(قوله ونقل الباكي أنه يلغى العدد)  
وهو المعتمد قرر بعض شيوخنا من  
تلامذة الشارح (قوله أودار فضل  
من الجانبين) من ذلك أن يعطيه  
عشرة انصاف مقصودة عن  
ثمانية جيار وقوله ثم إن هذا أي  
قول المصنف أودار فضل الخ وقوله

بسكة

سواء كان عينا أي سواء كان ثمن المبيع الخ وأما كلام المصنف الآتي فهو في

خصوص العين (قوله لأن العين لا يدخلها الخ) أي خلافا للبراجي فهو مقابل المعتمد (قوله فإن فيه تفصيلا) حاصله أنه تارة يكون  
حالا وتارة يكون مؤجلا فإن كان مؤجلا فلا يجوز أن يقضيه قبل الأجل الا مثل صفته وقدره لأن فيه أن كان أكثر حط الضمان  
وأزيدك وإن كان أقل ضع من حقه وتبخل وإن كان بعد ما حل الأجل جاز أن يقضيه أكثر عددا وأجود صفة في الطعام والعرض  
فإن قضاؤه بعد الأجل أقل قدرا فإن كان ما عليه عرضا جاز من غير شرط فإن كان طعاما جاز بشرط أن يكون الأقل في مقابلة  
قدره ويرثه مما زاد فإن جعل الأقل في مقابلة الجميع لم يجوز لما فيه من يسع الطعام بالطعام مفاضلا وإن قضاؤه قدره وأردأ  
جاز والحال أنه يجري في قضائه ما جرى في قضاء المؤجل بعد حلوله وفيه نوع مخالف للمبايعة في السلم في قوله وجاز قبل زمانه قبول  
صفته وكل ذاتي قضائه بجنسه فإن قضاؤه بغير جنسه جاز أن كان الثمن المأخوذ عنه خلاف جنسه غير طعام وأن يباع المأخوذ بالمأخوذ

بجنه مناجزة وإن يسلم فيه رأس المال



(قوله بسكة وصياغة مع جودة) أي وأما اقتضاء المسكوك عن المصوغ وعكسه فحائز (قوله وأما في باب الخ) والفرق ان المراطلة لم يجب لاحد هما قبل الاخر شئ قبلها فبهم في ترك الفضل لاجله وهنا قد وجب له ذهب مسكوك أو مصوغ في أخذه عنه تبرأ جودته لترك الفضل فيه مما لا جمل الجوده انتهى (قوله أو غيرهما) كسكاح (قوله وقت اجتماع الخ) المعتمد أن القيمة تعتبر يوم الحكم وعليه فانظر اذا لم يقع تحاكم هل يكون الحكم مامش عليه المصنف أو تعتبر قيمته يوم حياولها ان كانت مؤجلة ويوم طلبها ان كانت حالة أو يقال طلبها بعزلة التحاكم (قوله ثم قطع التعامل بها) أي (٤١١) بطل التعامل بها وقوله أو تغير طلبها ان كانت حالة أو يقال طلبها بعزلة التحاكم

بعضها والمعنى وقع التغير فيها أولم يعهما بالتحيت أو النقص وكان الاولى أن يزيد أو عذمت رأسا لاجل أن ينطبق على قوله بعد فان كانت باقية الخ وقوله فلو كان انقطاع الخ الاولى أن يقول فلو كان عدمها أول الشهر الفلاني الخ (قوله أو تغيرت) أي بأن قصت (قوله لانه ظالم) فان قلت ما الفرق بينه وبين الغاصب الذي يفهم المثل ولو بغلام مع أنه أشد ظلما من المماطل أو مثله فالجواب أن الغاصب لما كان يغرم الغلة في الجملة خفف عنه ولا كذلك المماطل (قوله لان العرض ينقسم) أي فارد بالعرض ما قابل العين والفلوس فيدخل في العرض المكيالات والموزونات والمعدودات (قوله بالكسر) ظاهره ان غشا بالكسر مصدر وليس كذلك بل هو من باب قتل والاسم الغش بكسر الغين (قوله أي ليس على ستمنا) لما كان انظاره غير مراد بالاجماع أوله بما يقرب من الاصل وهذا الذي يقرب الحرمه لانها قريبة من الكفر فاراد بالسنة الطريقة الشاملة للواجب الذي هو المراد (قوله وتصدق وجوبا) كذا في تن

بسكة وصياغة وجودة (ش) الواو في وصياغة بمعنى أو وفي جودة بمعنى مع أي ودار الفضل في باب الاقتضاء بسكة أو صياغة مع جودة أي يقابلان الجوده فلا يجوز قضاء عشرة تبراطية عن مثله اريد بسكة أو مصوغة ولا العكس وأما في باب المراطلة فلا يدور والفضل على مذهب الاكثر الا بالجوده خاصة لا بالسكة والصياغة ولما كانت النقود وما في حكمهما مما يجري به التعامل كالفلوس مثليات تضمن بمثلها شرع في الكلام على قضائها اذا ترتبت في الذمة من بيع أو قرض أو غيرهما ثم حصل خلل في المعاملة بها بقوله (ص) وان بطلت فلوس فالمثل أو عذمت فالقيمة وقت اجتماع الاستحقاق والعدم (ش) يعني ان الشخص اذا ترتب له على آخر فلوس أو نقد من قرض أو غيره ثم قطع التعامل بها أو تغيرت من حالة الى أخرى فان كانت باقية فالواجب على من ترتبت عليه المثل في ذمته قبل قطع التعامل بها أو التغير على المشهور وان عذمت فالواجب على من ترتبت عليه قيمتها بما تتجدد وظهر وتعتبر قيمتها وقت ابعده الاجلين عند تخالف الوقتين من العدم والاستحقاق فلو كان انقطاع التعامل بها أو تغيرها أول الشهر الفلاني وانما حل الاجل آخره فالقيمة آخره وبالعكس بأن حل الاجل أوله وعذمت آخره فالقيمة يوم العدم ولو آخره أجلا ثانيا وقد عذمت عند الاجل الاول فالقيمة عند الاجل الاول لان التأخير الثاني انما كان بالقيمة وبعبارة ولو آخره بها بعد حلول أجلها وقبل عدمها ثم عذمت في أثناء أجل التأخير فانه يلزمه قيمتها عند حلول أجل التأخير كما يفيد كلام أبي الحسن ويفهم منه انه اذا تأخر عدمها عن الاجل الثاني ان قيمتها تعتبر يوم عدمها وكلام المؤلف مقيد بما اذا لم يحصل من المدين مطل والواجب عليه ما آل اليه أي من المعاملة الجديدة لا القيمة لانه ظالم فان قيل اذا كان حكم النقد حكم الفلوس فلم يقتصر عليها فالجواب ان الفلوس محل التوهم فيها كونها كالعرض أي فيها القيمة كذا قيل وهو غير ظاهر لان العرض ينقسم الى مثلي ومقوم فالمثلي يلزم فيه المثل والمقوم يلزم فيه القيمة والعبرة بالعدم في بلد المعاملة أي في البلد الذي تعامل فيه ولو وجدت في غيرهما ولم يأتى الكلام على أنواع البيع ومعلقاته شرع في الكلام على شئ من متعلقات الغش لوقوعه غالبا في البياعات وهو ضد النصيحة يقال غشه يغشه غشا بالكسر واستغشه ضد استغشه وهو حرام بالاجماع لخبر من غشنا فليس منا أي ليس على ستمنا ولا على هدينا وبأمن أحكامه بقوله (ص) وتصدق (ش) وجوبا (ص) بما غش (ش) أو بالغاش لا يعود (ص) ولو كثر (ش) فيتمصدق به كله وبعبارة وتصدق بما غش أي عن البائع اذا عدم وبتبعه المشتري بتمنه ان وجده وأما لو كان البائع موجودا فهو وقوله وفيخ من غش الخ فلا تكرار وقوله وتصدق بما غش ولا يطرأ في الارض

واعترضه محشيه لان ما لكاعنده التصديق جائز لا واجب وابن القاسم لا يتصدق بالكسر كذا في عبارة اللخمي الذي كلام المؤلف منسلخ منه كما قال ابن غازي فلا سلف له في التعبير بالوجوب (قوله ولو كثر) هذا قول مالك ورد على ابن القاسم لا يتصدق بالكسر بل يؤدب صاحبه ويترك له حيث يؤمن أن يغش به ولا يبيع ممن يؤمن (قوله اذا عدم الخ) أي فقد وقوله موجود أي غير مفقود (قوله فلا تكرار) المناسب فلا تنافي ثم لا يخفى أن هذا الحل للقاني ولا يناسب لانه عين قول المصنف الا أن يكون اشترى كذلك فالمناسب أن يحمل كلام المصنف على من أحدث فيه الغش واعده ليغش به الناس كما قاله الشيخ كريم الدين ويفهم منه انه لو أحدث فيه الغش لا يبيعه أو لبيعه مبيعا غشه ممن يؤمن أنه يغش به أو شئ فيه انه لا يتصدق به عليه انتهى والحاصل ان كلام المصنف فيما اذا لم يبيعه أصلا أو يبيع



ورد عليه بالفسخ وأما إذا تعذر الرد عليه فهو المصارف بقوله المصنف إلا أن يكون اشترى كذلك (قوله وفعل عمر) أي من طرح اللبن (قوله فلا ينزع منه) أي وتعذر ردّه على بائعه (قوله لا يمكن من بيعه) أي على الإطلاق وأما لو أراد أن يبيعه وبين غشه لمن لا يغش به فلا بأس (قوله لمن يغش به) أي أو يبيعه غير مبين غشه وأما لو اشترى وأراد أن يبيعه لمن لا يغش به فلا (قوله ان لم يبيعه) أي أو باعته وأمكن ردّه قال عجمي ظاهر إطلاق المصنف وإطلاق غيره أنه متى باعه من يعلم أنه يغش به فإنه يفسخ بيعه إذا لم يقف سواء اشترى أو اشترى وهو عالم بغشه به أم لا (قوله فإن باعه المشتري) أي وتعذر ردّه تصدق بثمنه كذا في بعض الشراح وفي كذا وأما إذا كان عالماً حين الشراء بغشه واشترى ليغش به بأن يبيعه ولا يبين غشه فإنه يجب عليه التصديق به أن لم يبيعه وبثمنه أن باعه انتهى وقوله يجب عليه التصديق به أي إذا تعذر ردّه على بائعه وفي عب يجرى (٤١٢) فيه ما جرى في بائعه من الأقوال لأنه لما كان عالماً بغشه واشترى ليغش به

كان بمنزلة من أحدث فيه الغش وهو الذي يعول عليه (قوله وأما إذا اشترى من يكسره) أي من يريد كسره (قوله والافله ردها) أي فيخبر في الرد والبقاء ولو علم أن أصل النشا والصمغ فيه لأنه قد يخفى عليه قدر ما فيه فيبيع الغش صحيح (قوله وردى) أي مع ردّي، وكذلك الفضة ويكسران خيف التعامل به (قوله وفيه) أي ففيه إصلاح ومنفعه أي من حيثية تميز اللحم عن الجلد وتيسر السليخ وعبارة شب ففيه بالفاء فيظهر المراد (قوله وبالعضير) ظاهره ولا بأس بخياط اللبن بالعضير ليتجمل تخليقه أي ليتجمل كونه خيلاً والظاهر أن المراد ولا بأس بخياط الماء بالعضير (قوله وكذلك التبن يجعل تحت القمح) أي فإذا صار القمح مختلطاً بذلك التبن فلا يكون ذلك حراماً لأنه فعل لإصلاح (قوله وجوه الربا) هي الزيادة في العدد أو الوزن محققة أو متوهمة والتأخير على ما تقدم تفصيله (قوله على كونه) أي كون الربا أي حرمة (قوله وعلى أنه معلل) في

إذا كان لبناً وفعل عمر مذهب صحابي أي فليس مذهبنا وقوله وتصديق بما غش أي على من يعلم أنه لا يغش (ص) إلا أن يكون اشترى كذلك إلا العالم ليبيعه (ش) يعني أن الشخص إذا كان اشترى شيئاً أو وهبه فوجده مغشوشاً فلا ينزع منه ولا يتصدق به لكن لا يمكن من بيعه إلا أن يكون المشتري عالماً بغشه واشترى ليبيعه لمن يغش به فإنه يتصدق به عليه أن لم يبيعه حيث فات عنده بأن تعذر ردّه له وبالأفصح بدليل قوله فيما مضى وفسخ من يغش إلا أن يفوت فإن باعه المشتري تصدق بثمنه وفي تصديق البائع له بثمنه أو بالزائد وعدم تصديقه الأقوال السابقة وأما إذا اشترى غير عالم بغشه أو عالماً بغشه ولكنه لم يشتره ليغش به بل ليكسره فإنه لا يتصدق به عليه وللغش وجوه كثيرة أدخل ما لم يذكره فيما ذكره بالكافي في قوله (ص) كبذل الخمر بالنشا (ش) لقوله في سماع ابن القاسم لا خير في خمر تعمل من الخمر وترش بخمر مبذول لتشتد وتصفق وهو غش ابن رشد لأن المشتري أن شدتها من صفاتها فإن علم مشتريها أن شدتها من ذلك فلا كلام له والافله ردها فإن فاتت ردت للأقل من الثمن والقيمة (ص) وسبيل ذهاب جيد بردى ونفخ اللحم (ش) ابن رشد لا يجوز خلط الجيد بالردى وللمشتري الرد إلا أن يدين مقدراً الجيد من الردى وصفته ما قبل الخلط وقوله ونفخ اللحم ابن رشد بعد السليخ لأنه يغش بطعم اللحم ويظهر أنه سمى فان علم بذلك المشتري فله الرد وأما نفخ الذبيحة قبل السليخ فلا كراهة فيه لأنه يحتاج إليه وفيه إصلاح ومنفعة ولا بأس بخياط اللبن بالماء لاستخراج زبدته وبالعضير ليتجمل تخليقه للإصلاح وكذلك التبن يجعل تحت القمح لكن إضافة المؤلفات للحم يخرج نفخ الجلد فلا يحتاج كلام المؤلف إلى أن يقال فيه بعد السليخ للاستفادة ذلك من كلامه \* ولما انتهى الكلام على وجوه الربا في النقود لم يتكلم على كونه تعبداً أو معللاً وعلى أنه معلل هل علمه غلبة الثمنية أو مطلق الثمنية وينبغي على ذلك دخول الفلوس النقاس فتخرج على الأول دون الثاني شرع في الكلام على علمه في الطعام وعلى متحد الجنس ومختلفه لحرمه التفاضل في الأول دون الثاني وحرمه ربا النساء فيهما كما أشار إلى ذلك كله إجمالاً بقوله وحرم في نقد وطعام وفضل ونساء فقال

فصل \* في بيان ذلك تفصيلاً واعلم أن علمه ربا النساء مجرد الطعم على غير وجه التداوى كان مدخراً مقمناً تأملاً لا كرتب الفواكه نحو تفاح ومشمش وكالحضر نحو بطيخ وكالبقول نحو

العبارة حذف والتقدير ولم يتكلم على كونه تعبداً أو معللاً مع أنه معلل واختلف على أنه معلل هل علمه غلبة الثمنية وهو المشهور وقوله أو مطلق الثمنية وهو خلاف المشهور وقوله فتخرج على الأول الخ إلا أن جل قول مالك فيها الكراهة للتوسط بين الدليل وهي محمولة على بابها لا على الحرمه عند الجمهور (قوله والفلوس النقاس) أي التي من النقاس وهو وصف كاشف وقوله بقوله أي ببعض قوله الخ وهو قوله وطعام (قوله الطعم) بالضم الطعام أي مجرد كونه طعاماً (قوله أم لا) صادق بما انتفى عنه الأمران أو أحدهما (قوله نحو تفاح ومشمش) لا يخفى أن التفاح لا بدخراً لأنه يفسد بالتأخير وهل هو مقنات تقوم البنية به وقوله ومشمش لا يخفى أن بعض البسلايد دخراً وبعضها لا وهل هو مقنات أو لا والظاهر أنه ليس بمقنات (قوله وكالحضر) من المعلوم أنها ليست مقنات وقد تدخر كالمخيمسة والبامية قائمها قد يدخران (قوله كالحضر والبقول) الفرق بينهما أن البقول ما يقطع من أصله بخلاف الحضر



ما يتناول منه شيء بعد شيء كالإمامية والمؤنسية في بعض البلاد (قوله وهذا) بكسر الميماء وفتح الدال وقد تكسر مقصورة وقد بقلة معروفة نافعة للمعدة والكبد والطحال أكله والسبعة العقب ضماداً باصولها قاله في القاموس وهي موجودة في القيطان يعرفها الناس (قوله علة طعام الربا) إضافة طعام إلى الربا من قبيل إضافة الموصوف إلى الصفة أي الطعام الربوي أي علة حرمة الخ <sup>في فائدة</sup> الطعام قال ابن عرفة ما غلب اتخاذها لكل آدمي أو لصلاحه أو لشربه اهـ فيدخل الملع والمخ والقافل لا الزعفران وماء الورد والمصطكى والصبر والزواريع التي لا زيت لها والحرف وهو حب الرشاد وقوله أو لشربه عطف على أكل فيدخل فيه اللبن لأنه غلب اتخاذها لشرب الآدمي ويخرج الماء لأنه غلب اتخاذها لغير شرب الآدمي لكثرة من يشربه من الدواب ويرد على هذا زيت الزيتون فإنه طعام ولا يغلب اتخاذها للشرب ولا للطعام بل الغالب فيه الوقيد والادهان ونحوهما ولم يغلب اتخاذها لصلاح الطعام أيضاً ويحجب بان أصل اتخاذها للطعام ولا صلاحه وما عداه عارض والعارض لا يعتبر ثم إنه قد يكون الشيء طعاماً في عرف وغير طعام في عرف فان ابن عرفة قال اللبون طعام والنارنج غير طعام <sup>وكان</sup> أنه أحرأه على عرف بلده تونس أن اللبم يصبر للادام والنارنج انما يصنع للمصبغات ونحوها ولا يؤكل الا نادراً ولو عكس أوجرى مجرى اللبم في بلد لكان طعاماً اهـ وانظر على أن كلا طعام هل هما جنسان أو جنس واحد لتقارب منفعتهما وهو الظاهر والظاهر أن المصطكى يختلف باختلاف العرف من استعمالها كالقافل أم لا (قوله اقتيات) وفي معنى الاقتيات اصلاح القوت فيدخل (٤١٣) الملع والتوابل (قوله وهل لغلبة العيش الخ) وهل يقتصر في العلة على ما سبق أو يشترط معها كونه متخذاً للغلبة العيش أو أن اللام بمعنى مع (قوله المراد بالعلة العلامة) وليس المراد بالعلة المؤثرة لأن المؤثر في الاشياء هو الله تعالى على أن الحكم قديم فلا يعقل فيه تأخير (قوله الطعام الربوي) هذا يؤذن بان إضافة طعام إلى الربا من إضافة الموصوف للصفة يمكن بالتأويل لان الصفة الربوي لا الربا أي علة حرمة الربا في الطعام الربوي إلا أن في الكلام ركة باعتبار أنه يفسر الربوي بما

خس وهذا ما علة ربا الفضل فهو ما أشار إليه المؤلف بقوله (ص) علة طعام الربا اقتيات وادخار وهل لغلبة العيش تأويلان (ش) المراد بالعلة العلامة أي علامة الطعام الربوي الذي يخرج فيه ربا الفضل الاقتيات وهو قيام البنية به وفسادها بعدهم والادخار وهو عدم فساده بالتأخير ولا حمله على ظاهر المذهب وانما المرجع فيه للعرف وحكي التادلي حده بسنة أشهر فأكثر وهل يشترط مع الوصفين اتخاذها للعيش غالباً أو لا يشترط زيادة على الاقتيات والادخار تأويلان وتظهر فائدة الخلاف في ربوية التين والبيض والجراد والزيت وقد اقتصر المؤلف في البيض والزيت على أنه ما ربويان بناء على أن العلة الاقتيات والادخار وكفي الجراد والخلاف في ربويته بناء على الخلاف في العلة الاقتيات والادخار وكفي العلة الاقتيات والاخر وكونه متخذاً للعيش غالباً ثم ان نخالة القمح طعام بخلاف نخالة الشعير وظاهره ان حرمة ربا الفضل في الطعام ولو في قليل فلا تباع حبه قمح بحبتين وهو الصحيح (ص) كعب وشعير وسلت (ش) مثال لما وجدت العلل فيه وجوداً واضحاً وليمان اتحاد جنس الثلاثة أشار بقوله (ص) وهي جنس (ش) أي الثلاثة جنس واحد يحرم التفاضل بينها الاتحاد منفعتاً أو تقاربها في القوة خلافاً للسيوري وتلميذه عبد الحميد الصائغ في أن القمح والشعير

يحرم فيه الربا لأنه يصير التقدير علة حرمة الربا في الطعام الذي يحرم فيه ربا الفضل (قوله وهو قيام البنية به وفسادها بعدهم) أي ذوق قيام البنية به (قوله وهو عدم فساده بالتأخير) أي إلى الامد الممتد منه أي الزمن الذي يراد له عادة (قوله ولا حمله على ظاهر المذهب) بل هو في كل شيء بحسبه وقوله وانما المرجع فيه للعرف والعرف في كل شيء بحسبه ثم انه لا بد أن يكون الادخار على وجه العموم فلا يلتفت لما كان ادخاره نادراً وحينه إذ فيحوز التفاضل في الخبز والمان كما هو نص المدونة ومشهور المذهب وكذا في البطيخ والتفاح ولو كان يدخر في بعض الاقطار من مخرج شب (قوله اتخاذها للعيش غالباً) أي أن يكون الغالب استعماله في اقتيات الآدمي بالفعل كقمح أو أن لو استعمل كدخن وليس المراد بالغلبة الاكثرية بالفعل (قوله بناء على أن العلة الاقتيات الخ) هذا يقتضي أن الزيت تقوم البنية به وحده أن لو اقتصر عليه (قوله على الخلاف في العلة) فان قلنا هي الاقتيات والادخار وغلبة العيش فليس ربوي وان قلنا الاقتيات والادخار فقط فربوي وهو المعتمد (قوله وذكر ان التين ليس ربوي) هذا ضعيف لان المعتمد كقوره بعض شيوخنا ان التين ربوي (قوله بخلاف نخالة الشعير) أي فليست بطعام الحكيمة <sup>في تنبيهه</sup> في سكت المصنف عن حرمة ربا النساء وهي مطلق الطعمية على وجه الغلبة لا التداوي (قوله كعب الخ) أي بر وأطلق انكالا على شهرته وعلى قوله وهي جنس فسقط الاعتراض عليه بأن الحب شامل للقمح والشعير والسلت (قوله العلل) لا يخفى انها علة واحدة فتسبح في التعبير فأطلق على اجزاء العلة عللاً أو أل للجنس المتحقق في واحدة (قوله في القوة) راجع لاتحاد المنفعة أو تقاربها فاتحاد المنفعة ناظر للقمح مع السلست وقوله أو تقاربها ناظر للشعير (قوله خلافاً للسيوري وتلميذه عبد الحميد الصائغ الخ) فان لا ان منفعتهم مما متباعدة ورد بأن



تقارب منفعة ما يصيرهما جنسا واحدا (أقول) لا يخفى ان قوله في الحديث البر بالبر وباو الشعر بالشعر ربا الى أن قال فاذا اختلفت هذه الاجناس الخ مما يقوى كلام عبد الحميد الصائغ ويفهم من هذا انه يوافق على كون السلت مع القمح جنسا واحدا وهي احدى الثلاث التي حلف عبد الحميد انه لا يفتي بقول مالك الثانية خيار المجلس الثالثة التدمية البيضاء (قوله وهي أجناس) أي الثلاثة الاخيرة وانما خصها بما ذكر لانها تختلف فيها اهل هي جنس أو أجناس وهو المشهور وأما العلس فخارج عنها اذ لم يقل أحد انه جنس منها وانما اختلفوا اهل هو ملحق بالقمح والشعير والسلت أو جنس بانفراده وهو المشهور ومحشى تت (قوله وهو قمح السودان) أي كالمقمح بالنسبة للسودان فلا يرد ان يقال ان السودان لا يطلقون عليه قمحا (قوله كرسنه) بكسر الكاف وتشديد التون قال تت قريبة من البسلة وفي لون احمر وقال الماجي هي البسلة (قوله المشهور الخ) ومقابلته مارواه ابن وهب من أنها جنس واحد (قوله والخص) بتشديد الميم مفتوحة ومكسورة مع كسر الحاء فيهما والعدم بفتح الدال وسميت قطاني لانها تقطن بالمكان أي تمكث به (قوله والبسلة) هي المعروفة عندنا بالبسلة (قوله وهي الماش) (٤١٤) تفسير للشئ بانطاهر في بعض البلاد كالعراق لاني بلادنا (قوله المجانسة

العينية) أي المناسبة العينية (قوله بخلاف البيع) أي فيعتبر فيه المجانسة العينية ولا يعتبر فيه تقارب المنفعة هذا معناه الا أنه يرد هذا ما تقدم في الشعر (قوله وكسرها) والكسر أشهر والطاء ساكنة وقوله وتسهيل الباء أي تخفيفها ويقيده محشى تت وحكى صاحب المشرق والمطالع انها بكسر القاف وفتحها وتخفيف الباء وتشديد ها وحكى فتح الطاء والقاف أيضا (قوله وهو جنس الخ) ان قلت لم يقل المصنف وهي أجناس فالجواب أنه لو قال ذلك لتوهم أن المراد أن التمر أجناس والزبيب أجناس وهكذا وهذا لا يصح (قوله ولو اختلفت مرته) كان حقه ان يؤخر هذا عن قوله وذوات الاربع ليكون راجعا لها ولما هنا وبينهما لانه خاص بذوات الاربع ولعله لم يؤخره لئلا يتوهم رجوعه لما بعد الكاف فقط

جنسان والسلت حب بين القمح والشعير لا قشر له (ص) وعلس وأرز ودخن وذرة وهي أجناس (ش) يعني ان هذه الاربعة أجناس يجوز التفاضل فيما بينها ايد وهي العلس حب مستطيل عليه زغب جثمان منه في قشرة قريب من خلفة البرطعام أهل صنعاء والارز معرووف والدخن قريب من حب البرسيم وهو قمح السودان والذرة بالذال المججمة وتسمى البشنة وفي عرف أهل الطائف بالاخيرش (ص) وقطنية ومنها كرسنه وهي أجناس (ش) المشهور ان القطاني في باب الرويات أجناس يجوز التفاضل فيما بينها ايد وهي العدس واللوبيا والخص والترمس والفول والجلبان والبسيلة وهي الماش والكوسنة ولم يختلف قول مالك في الزكاة انها جنس واحد يضم بعضها البعض وذلك وانته أعلم ان الزكاة لا تعتبر فيها المجانسة العينية وانما يعتبر فيها تقارب المنفعة وان اختلفت العين بخلاف البيع الا ترى ان الذهب والفضة جنس واحد في الزكاة وهما جنسان في البيع والقطنية بضم القاف وكسرها وتسهيل الياء واحدة القطاني كل ماله غلاف كما مر من الامثلة (ص) وتمر وزبيب ولحم طير وهو جنس (ش) أي وكل واحد من التمر برني وصيحاني وعجوة جديد أو قديم عالي وأدني والزبيب أجره وأسوده صغيره أو كبيره أو قشمش وهو زبيب صغير لا يحجم له ولحم الطير يرى أو يحورى من دجاج واوز وغربان ورخم جنس واحد فقوله وهو جنس راجع للتمر وما بعده على سبيل التوزيع أي كل واحد من هذه الثلاثة جنس وليس المراد ان الثلاثة جنس ولحم الطير كله جنس واحد (ص) ولو اختلفت مرته (ش) كفي المدونة والمطبوخ كله صنف واحد ولو اختلفت صفة طبخه كقلية بعسل وأخرى بخل أولبن اللخمى القياس اختلافه لتباين الاغراض وبعبارة وان طبخ في امر اق مختلفه بابرار أم لا ولا يخرج ذلك عن كونه جنسا واحدا وماسياتي من قوله وطبخ لحم بابرار غير هذا لان ذلك في نقله عن اللحم التي (ص) كدواب الماء (ش) أي انها جنس واحد ويدخل في دواب الماء آدمى الماء وفرسه وغير ذلك من تماسح

(قوله كفي المدونة) ظاهر العبارة ان المدونة قالت ذلك وليس كذلك فالمناسب ان يقول كما قال غيره قال وسيلخفاة في المدونة والمطبوخ كله صنف واحد الخ فاذا علمت ذلك فنقول كلام المدونة عام في المطبوخ ولو لم يكن من لحم طير فالاستدلال بكلام المدونة من حيث انه اذا كان المطبوخ من جنس واحد كله صنف واحد وان اختلفت صفة طبخه فليكن كذلك لحم الطير كله جنس واحد وان اختلفت صفة مرته لانه من افراد المطبوخ فتدبر (قوله والمطبوخ كله صنف) أي من غير اللحم أي أنواع المطبوخ من عدس وحش ونحو ذلك (قوله كقلية) لعسله أراد قعما ملبيا مثلا مطبوخا بعسل أو بخل وانظر ذلك وقوله بعسل أي ملتبسة بعسل (قوله اللخمى الخ) هذا مقابل للحم صنف فهو ضعيف (قوله القياس) اختلافه رد المصنف عليه بلوكا هو مفاد بهرام (قوله بابرار أم لا) لا يخفى انه اذا كان هناك ابرار يحصل الاختلاف وأما اذ لم يحصل ابرار فأين الاختلاف قلت الاختلاف يكون بغير ابرار كالمزفانه لم يكن من ابرار قطعا (قوله وماسياتي) جواب عما يقال كيف يصح قوله أم لا مع انه سياتي للحم صنف ولحم طبخ بابرار لجواب ان ماسياتي في اخره عن اللحم التي وما هنا ليس في ذلك بل في بقائها على انها جنس واحد (قوله غير ذلك) أي من كلبه وخنزيره



(قوله بالخيل) أي الحية (قوله وأما بالهر) الباء زائدة أي وأما الهر والشعلب والضبع أي الأحياء (قوله لا اختلاف العجاجة في أكلها) أي بالتحريم وعدمه وقضيه ما يأتي كما بينه أن بعضهم يقول بالجواز (قوله لا اختلاف العجاجة في أكلها) أي بالحرمة وعدمها الصادق بالجواز والكره وقوله ومالك جواب عما يقال وأي شيء ذهب إليه الإمام أجاب بقوله ومالك الخ (قوله وهو يفيد) أي كلام أبي الحسن (قوله وإنما كره التفاضل الخ) جواب عما يقال مقتضى المخالفة في الجنسية جواز التفاضل فأجاب بأنه أغماحكم بالكره مراعاة للخلاف أي مراعاة لمن يقول بجواز أكلها المقتضى لاتحاد الجنس (٤١٥) وتحصل أن الأقوال ثلاثة الحرم والكرهية والجواز وقوله أن الكراهية أي

وسلخفة وحوت وبيض حيا وميتها (ص) وذوات الأربع وان وحشيا (ش) يعني أن ذوات الأربع كبقرة وغنم وابل ولو وحشيا كغزال وحمير وحش جنس واحد يمنع التفاضل بينها وهذا في مباح الأكل قال في المدونة وذوات الأربع الأنعام والوحش كلها صنف واحد انتهى قال ولا بأس بلحم الأنعام بالخيل وسائر الدواب فقد أؤمؤجلا لأنه لا يؤكل لحمها وأما بالهر والشعلب والضبع فذكره بيع لحم الأنعام بها لا اختلاف العجاجة في أكلها ومالك بكراهة أكلها من غير تحريم انتهى ولم يذكر أبو الحسن أن الكراهية على التحريم وهو يفيد أن مكروهه الأكل من ذوات الأربع ليس من جنس المباح منها والأحرم ببيع لحم المباح منها بالمكروه متفاضلا وإنما كره التفاضل في بيع لحمها بلحم المباح مراعاة للخلاف في حرمة أكلها وعدمها ولكن في الذخيرة ما يفيد أن الكراهية على التحريم وعليه فهم جنس واحد وانظر هل يجري مثل ذلك في مكروه الأكل من الطير كالوطواط مع مباح الأكل منه وهو الظاهر أم لا وكذلك يقال في مكروه الأكل من دواب الماء ككباب الماء وخنزيره على القول بكراهتهما (ص) والجراد (ش) يعني أن الجراد طعام لكن اختلف هل طعام ربوي أو طعام غير ربوي وإليه أشار بقوله (ص) وفي ربه يسه خلاف (ش) فقوله والجراد بالرفع أي والجراد طعام وعلى جره عطف على حب أو دواب يصير فيه نوع تكرار مع قوله وفي ربه يسه خلاف لأن الحبر ربوي ودواب الماء ربوي (ص) وفي جنسية المطبوخ من جنسين قولان (ش) أي وفي كون المطبوخ من جنسين بآزار في قدر أو قدر وكلهم طير وكلهم حوت أو لحم من ذوات الأربع جنسا واحدا يحرم التفاضل بينهما كما قاله في الجواهر وعدم كونه جنسا بل هما جنسان على حالهما أو اختاره ابن يونس قولان وأما أن طبخ أحدهما عما ينقل بان طبخ بآزار والآخر بغيرها أو طبخ كل منهما بغير آزار فإنهما جنسان قطعاً وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا بيع أحدهما بالآخر فإنه يمنع التفاضل بينهما أن قلنا أنهما جنس واحد ويجوز أن قلنا أنهما جنسان وأما مع لحم آخر فإن لم يكن مطبوخا بناقل جاز بيعه بهما أو بأحدهما ولو متفاضلا سواء كان من جنسهما أم لا وإن كان مطبوخا بناقل جرى فيه الخلاف بينه وبينهما هل يصير معهما جنسا واحدا أو يبقى كل على ما كان عليه (ص) والمرق والعظم والجلد كره (ش) يعني أن المرق إذا بيع بمثله أو بلحم أو مرق ولحم بمثلهما كاللحم وسواء انفقت المرق أو اختلفت وتعتبر المماثلة بين المبيعين من ذلك كله وكذلك العظم المختلط باللحم ولو غير ما كول كالأكارع إذا بيع بمثله أو بلحم بعد العظم كانه لحم وهذا أن لم ينفصل وأما أن انفصل عنه اللحم فإن كان مأكولا فله حكم اللحم وإن كان غير مأكول فيباع باللحم متفاضلا كالنوى بالتمر وكذلك الجلد كاللحم ولو كان الجلد منفصلا عن اللحم فتباع شاة مذبوحة بأخرى ولا يستثنى الجلد لأنه لحم بخلاف الصوف فلا بد من استثنائه

كرهية ببيع لحم الأنعام والحاصل أننا قلنا الكراهية على التحريم يكون مباح الأكل ومكروهه جنسا واحدا وإن قلنا على التنزيه يكونان جنسين (وأقول) قول المدونة وذوات الأربع الأنعام والوحش يقتضي أن الكراهية على التنزيه لأن الأنعام لا تشمل الهر والشعلب والضبع (قوله على القول بكراهتهما) سيأتي أن المعتمد الجواز (قوله يصير فيه نوع تكرار) أغماقال نوع تكرار لأن التكرار أغما هو على أحد القولين والأحسن أن يقال أن المصنف ذهب أولا إلى المعتمد عنده من كونه ربويا ثم حكى الخلاف بعد ذلك كما هو عادته (قوله في قدر الخ) هذا لا يظهر إلا بالنسبة لخصوص اللحم والظاهر كما عبان مرق كل لحمه ولكن لا تظهر ضرورة الخلاف بالنسبة للمرق إلا إذا طبخ كل منهما في إناء على حدته (قوله وإن كان مطبوخا بناقل الخ) أي والفرض أنهما جنسان (قوله إذا بيع بمثله أو بلحم) أي وبهما فأومانة خلوتجوز الجمع فهذه ثلاث صور (قوله أو مرق الخ) معطوف على الضمير في

بيع والتقدير يعني أن المرق إذا بيع مرق ولحم بمثلهما أي أو مرق أو بلحم فهذه صور خمس (قوله كاللحم) خبر أن أي أن المرق في تلك الأحوال يعد كاللحم (قوله انفقت المرق) بأن كان يخل وقوله أو اختلفت كالأكل كان أحدهما بعسل والآخر بلبن (قوله فإن كان مأكولا) أي كالقرقوش (قوله فيباع باللحم متفاضلا) ولا ينظر لما في المنفصل من المنخ كذا كتب بعض المشايخ واستظهر أنه لا بد من إخراج ما في العظم من الدهن (قوله وكذلك الجلد) أي إذا لم يكن مذبوحا وأما لو كان مذبوحا فيصير كالعروض (قوله فتباع شاة مذبوحة بأخرى) أي وزناو كأنهم لم يلتفتوا لما في داخل بطنها من الفضلات المحتملة لتفاوتها



وقوله لانه عرض مع طعام أى ولا يجوز بيع العرض مع الطعام بطعام ولا بعرض وطعام لان العرض المصاحب للطعام يعد طعاما والشك فى التماثل كتحقق التفاضل وكانهم لم يلتفتوا الوزن العرض لان شأنه أن لا يوزن وحرر (قوله بعد ان يستثنى صاحب) فليس المراد استثنى الشارع وان لم يذكر ذلك صاحب البيض فيصير بينهما فضل أى لانه ينزل العرض منزلة البيض (قوله أى اذا بيع الخ) وأما اذا بيع بدرهم مثلا فلا حاجة للاستثناء وعلى رب البيض أجرة كسره ومثل بيض النعام يبيع غسل بشعته بمشله أو يغسل بدون شعته فيجوز ان يستثنى الشمع والا فلا (٤١٦) وان يبيع بدرهم أو نحوها جاز مطلقا (قوله لانه اذا كانت زيوتها أجناسا

أى مع اتحاد الصورة وقوله كانت أصولها أجناسا بالاولى أى لاختلاف الصورة (قوله تأمل) وجه البعد وذلك لان النشأ أنه ان يتفقع به فى تحسين الثياب ونحوها فقد خرج لغير الاكل (قوله ولا يلزم الاخبار الخ) فيه انه اذا كان الزيت عطفًا على ذوق المخبر عنه متعدد وهو ذوق زيت وزيت والجواب انه وان كان خبرا عن ذلك المتعدد لكن المعنى ان الخبر متعدد والتقدير وذوق زيت أصناف والزيت أصناف (قوله مسكوت عنه) تقدم ما يفيد درده وهو انه لا فائدة فى الاخبار حيث لم تكن ربوية (قوله لا على وجه التداوى) قيد ثان فالاول قوله غالباً والثانى قوله لا على وجه التداوى وقوله فلا يرد أكل ناظر للاول فهو محترزه وقوله ولا ما يؤكل ناظر للثانى فهو محترزه غير أنه خير بأنه اذا كان الطعمية ينظر فيها للعرف ان يكون زيت السكك ان اذا استعمل كزيت الزيتون ان يعطى حكمه (قوله لان هذا من غير الغالب) أى فليس بطعام على المعتمد هذا مراده لكن ما قلناه برده (قوله أى الاحمر) أى ان الفجل نفسه أحر لا أن مراده زره أحر (قوله الابيض) صفة للفجل أى أن

لانه عرض مع طعام (ص) ويستثنى قشر بيض النعام (ش) المازرى انما يجوز البيض بالبيض بشرط تحرى المساواة واتحاد قدره وان اقتضى التحرى مساواة بيضة ببيضة ابن يونس يجوز بيض النعام بيض الدجاج تحرى بعد ان يستثنى صاحب بيض النعام قشره لانه قدرا من الثمن فيصير البيض بالبيض بينهما فضل وقوله ويستثنى قشر بيض النعام أى اذا بيع ببيض غيره أو ببيض نعام لئلا يلزم حيث لم يستثنه يبيع عرض وطعام بطعام أو بعرض وطعام (ص) وذى زيت كفجل (ش) يعنى ان ماله زيت كبزرا الفجل والسلمج والجملان والقرطم والزيتون ربوى ولكنه أصناف كما يستفاد من قوله (ص) والزيت أصناف (ش) لانه اذا كانت زيوتها أجناسا كانت أصولها أجناسا بالاولى فان قلت ومن أين يستفاد ان الزيتون ربوية قلت من حكمه عليها بأنها أصناف أى أجناس اذ لا فائدة لذلك حيث لم تكن ربوية وأيضا الحكم على أصلها بالربوية يقتضى ذلك لا يقال يرد النشا لانه فرع القمح وليس ربوى لانا نقول الكلام فى فرع قريب من أصله والنشا بعينه منه تأمل وقوله وذى بالجر وهو معطوف على حب وفى بعض النسخ وذو زيت بالرفع وهو مبتدأ خبره أصناف والزيت معطوف عليه ولا يلزم الاخبار بالجمع عن المفرد لان ذو شامل لم تعد لكن نسخة الجذر أولى لانها تفيد فائدين احدهما ان أصول الزيتون طعام ربوى والاخرى انها أصناف لا يقال انه لم يذكر انها أصناف لاننا نقول يلزم من كون زيوتها أصنافا أن تكون كذلك ونسخة الرفع لا يستفاد منها كونه ربوى او انما يستفاد منها ان الزيتون أصناف وكونه ربوى يأولامسكوت عنه ويقيد قوله وذو زيت بما يؤكل زيتة غالباً على وجه التداوى فلا يرد أكل بعض الاقطار كالصعيد لزيت بزرا السكك لان هذا من غير الغالب ولا ما يؤكل على وجه التداوى كدهن اللوز وقوله كفجل أى الاحمر وأما حب الفجل الابيض فليس بطعام كفى المدونة لانه لا زيت له (ص) كالعسول (ش) تشبيه فى كونها أصنافا وأما كونها ربوية فسيذكره بعده بقوله وعسل وقيد يقال ان جعلها أصنافا يفيد كونها ربوية وتقدم ما يفيد ذلك أى ان العسول المختلفة الاصول من نحل وقصب ورتب وعنب يجوز التفاضل بينها (ص) لا الخلول والانبذة (ش) يعنى ان الخلول كلها جنس واحد وكذلك الانبذة كلها لان المبتغى من الخلول الخبز ومن الانبذة الشرب فقوله لا الخلول وما بعده معطوف على مدخول الكاف أعنى قوله العسول فهو مجرور بالكاف وما عطف عليه كذلك لكنه أخرجه بلا فهو مخالف لحكم ما عطف عليه فحكم المعطوف عليه انه أصناف وحكم المعطوف مخالف له فهو صنف (ص) والاخبار (ش) هو وما بعده بالجر عطف على الانبذة وآل للعموم ومنها الكاج أى كلها صنف واحد (ص) ولو بعضها فظنية (ش) كقول ونحوه

الفجل أبيض كما عندنا بمصر (قوله لا الخلول والانبذة) المعتمد انها جنس وهو الذى يظهر من ابن عرفة ويمكن حمل المصنف على ذلك والمعنى لا الخلول والانبذة فكلها صنف واحد فلا من يقول الخلول صنف والانبذة صنف وكأن سر العسول عن ذلك التعبير بالجمع والا كان يقول لا الخلول والانبذة (قوله يعنى ان الخلول كلها جنس واحد) أى يقول المصنف لا الخلول أى ان الخلول ليست أصنافا بل صنف واحد وكذا يقال فى الانبذة

على

المعتمد انها جنس وهو الذى يظهر



(قوله على المشهور) ومقابل المشهور قولان قيل هي أصناف وهو قول البرقي وقيل خبرنا قطاني صنف وخبر غير هاصنف (قوله) اعتبر المماثلة في وزنها) وذلك لانه لو نظر لدقيقها لجاز التفاضل فقطع النظر عن ذلك ونظر لصورتها (قوله ومنافعهما) أي منفعة الخبز غير منفعة السويق (قوله ان الخبز أشد) أي فلما كان الخبز أشد تباعد الخبز عن أصله وقطع النظر عن أصله وصار المنظور له صورته وهي متحدة وقوله لان الخبز لا يتيسر لكل أحد بخلاف الطبخ فيتيسر فلما لم يتيسر لكل أحد ويتعذر على بعض الناس تباعد عن أصله وصار النظر له فتدبر (قوله لان كلا منهما يحتاج) لا يخفى ان أمور الخبز أكثر على ان كان تقول انما كان الخبز لا يتيسر لكل واحد والطبخ يتيسر لكثرة الامور التي يحتاج لها الخبز (قوله الا الكعك بآزار) أي قابل ومثل الكعك غيره واعله انما خصه بالذكر لان شأنه ذلك (قوله أي أوادهان) أي أوسكره والظاهر انه اذا كان بآزار مختلفة بحيث يختلف الطعم انه يصير بمنزلة الخنسين ومثل الجبن بالآزار التلطيخ بها كالكعك بالسهم بمصر لا وضع حبة سوداء على بعض رغيف (قوله كالاسفنجية) الكاف للتشبيه بالتمثيل (قوله) ويجوز التفاضل بينهما) أي بين ما فيه آزار وما لا آزار فيه (قوله والظاهر ان الكعك بآزار الخ) الظاهر خلافه وهو مقتضى نقل المواق واعلم ان مثل الآزار السكر فالكعك به ناقل عما بدونه وعن (٤١٧) خبزنا نظره لما كان بسكر مع ذى الآزار صنف أو صنفان وكذا انظر في الكعكين

على المشهور ومثل الاخبار الاسوقة ثم انها ان كانت من جنس واحد اعتبر المماثلة في دقيقها وان كانت من أصناف اعتبر المماثلة في وزنها كما يأتي في قوله واعتبر الدقيق في خبز بثلثه ويجوز التفاضل بين السويق والخبز لاختلاف طوعهما ومنافعهما فان قيل لم كان الخبز كله جنسا واحدا على المشهور وجرى في المطبوخ خلاف فالجواب ان الخبز أشد من الطبخ لاحتياجه لامور سابقة عليه بخلاف الطبخ لان الخبز لا يتيسر لكل أحد بخلاف الطبخ وهذا أولى لان كلا منهما يحتاج لامور سابقة عليه كتحصيل الحطب والشار مثلاً (ص) الا الكعك بآزار (ش) أي أوادهان كالاسفنجية وهي الزلايسة فانه ينتقل عما لا آزار فيه ولا دهان ويجوز التفاضل بينهما والآزار جمعها آبارير وواحدة بزر بكسر في الافصح ويقع والجمع ليس بمقصود انما معن بزر واحد كذلك والظاهر ان الكعك بآزار والكعك بدهن صنف واحد (ص) وبيض وسكر وعسل (ش) عطف على حب والمعنى ان البيض وما معه ربوى والسكر كله صنف واحد وبعبارة والعسل ربوى وفيه نوع تكرار باعتبار الحكم مع قوله كالعسل لانها لا تكون أصنافاً الا وهي ربوية لكن لما لم يكن صريحاً في أن العسل ربوى قال وعسل ولوقال وعسل وهو أصناف كفاء وهل يدخل في البيض بيض الحشرات أم لا وهو الظاهر بل ظاهر ما ذكره ابن عرفة في تعريف الطعام انه ليس بطعام كما ان ظاهره ان الخبز كذلك وبختم الشيخ كريم الدين بان الخبز ربوى لا يظهر (ص) ومطلق لبن (ش) أي فانه ربوى على المعروف لانه مقنات ودوامه كادخاره وهو صنف واحد من بقر وغنم وأدمي حليب ومخيض وغيرهما والمخيض ما يمتخض بالقرية والمضروب ما يضرب بالماء لاجزائه واللبن من جنس اللبن لانه أصله وهو أقرب من الشعير للقمح اللذين هما جنس واحد (ص) وحلبة وهل ان اخضرت تردد

(٥٣ - خري ثاثة) أصلاً (قوله كفاء) أي عن قوله كالعسل وقوله وظاهر ما ذكره ابن عرفة في تعريف الطعام) فانه عرفه كما تقدم بقوله ما غلب اتخذه لا كل آدمي أو صلاحه أو شربه انتهى أي كاللبن ولا يدخل الماء فانه يصلح لشرب غير آدمي (قوله وبختم الشيخ) مبتدأ وقوله لا يظهر خبر (قوله فانه ربوى على المعروف) أي من المذهب ومقابله ما أجاز للخنمي من التفاضل بين المخيض والمضروب (قوله ودوامه كادخاره الخ) أي ولان ادخار ما يخرج منه من سم وجبن بمنزلة ادخاره (قوله من بقر الخ) أي فلا يشل مكرهه الاكل بل ليس بطعام فيما يظهر لعدم صدق حده عليه (قوله واللبن) أي خلاف لبن يقول انه من غير جنسه لاختلاف الاسم والقصد فلا يخرج منه سم ولا يؤكل الا مطبوخاً (قوله لانه أصله) أي لان اللبن أصل اللبن لعله أراد بالاصالة كونه أول شيء يخرج من ثدي البقرة واللبن يتبعه في الخروج أي يأتي بعده والا فاللبن الذي يأتي بعده لم يكن لباً وانقلب لبناً فتدبر (قوله وهل الخ) حاصله انه يختلف في الحلبة فقيل طعام وهو مذهب ابن القاسم في الموازية أو دواء وهو قول ابن حبيب أو الخضرة طعام واليا بسة دواء وهو قول أصبحت في الموازية ورأي بعض المتأخرين ان هذا القول الاخير تفسير وأن المذهب على قول واحد ورأي بعض ابقاء على ظاهرها والى هذا التوفيق والخلاف أشار بالتردد فقول الشارح وهل مطلقاً اشارة لتأويل الخلاف وقوله أو ان اخضرت اشارة لتأويل الوفاق وقوله



وليست الخ كلام مستأنف أي أنهم انفقوا على أنهم ليست ربوبية لا خضرة ولا يابسة (قوله بل هو ملحق به) أي في الحكم (قوله ان المصلح في معنى المقنات) أي وحينئذ فيصح التفرع في قوله فليس الغرض الخ وقوله بل وما في معناه أي اما بان تكاف حذف الواو وما عطف أي اقتنيات واصلاح أو بالتجوز في الاقتنيات بان يراد به ما يشمل الاصلاح أي ويراد بالطعام من قوله علة طعام الربا اقتنيات ما يشمل الطعام حقيقة وحكما ليشمل المصلح أو تقدر في العبارة عاطفا ومعطوفا وانه قال علة الطعام الربوي ومصلحه اقتنيات وادخار الخ وتأمل (قوله وبصل وثوم) هما جنسان والثوم بضم الشاء (قوله وكزبرة) ربوبية ان كانت يابسة لا خضراء ان لم يكن عرف يجعلها كالسلق من المصلح كما يقتضيه ابن عرفة (قوله وأظنه معربا) أي الفتح أي استعماله العرب أي فالفصح طارئ باستعمال العرب (قوله أصله كروي) كذا في عبارة الشيخ سالم ونقله الفيشي ولفظه قوله كرويا أصله كروي في فعول وكز كريا وتيميا انتهى المراد منه وعبارة عج وكرويا بوزن زكريا في رواية بوزن (٤١٨) تيميا انتهى فعلى كلام الشيخ سام فيه ثلاث لغات اما بوزن زكريا وتيميا فظاهرا وأما

(ش) يعني ان الحلبة بضم الحاء طعام وهل مطلقا أو ان اخضرت وأما اليابسة فدواء وليست ربوبية مطلقا فيجوز التفاضل فيها (ص) ومصلحه (ش) عطف على حب والضمير عائدا على الطعام وهو ما يتوقف الانتفاع بالطعام عليه أي مصلحه ربوي وعبارة بالرفع مبتدأ خبر محذوف أي ومصلحه كذلك وأما جرحه عطفا على حب ففيه شيء اذ ليس من أمثلة الطعام بل هو ملحق به فالجواب أن المصلح في معنى المقنات وحينئذ فليس الغرض من قول المؤلف فيما تقدم اقتنيات الاقتصار على ذلك بل وما في معناه من الاصلاح ومثل للمصلح بقوله (ص) كالج و بصل وثوم (ش) الاخضر واليابس يمنع فيه التفاضل (وتأمل) بفتح الموحدة وكسر هاء ومثله بقوله (كفلقل) بضم الفاءين وزنجبيل (وكزبرة) بضم الكاف وزاي أو سين بدلها وضم الباء الجوهري وقد تفتح وأظنه معربا انتهى وتأمل مفرد توأبل بفتح أوله وكسر الباء الموحدة بعد الالف (ص) وكرويا وأنسون (ش) أصله كروي في فعول وكز كريا وتيميا (وشمار) بوزن صحاب معروف (وكونين) أبيض وأسود وهي الحلبة السوداء وقوله (وهي أجناس) أي كل واحد من هذه جنس والكمونين جنس واحد \* ولما ذكر ما فيه علة الربا أخرج منه ما ليست فيه فقال (لا خردل) بدال مهملة كافي التنزيل وجاء أعجمها فلا يدخله بالفضل لكن سياق ابن الحاجب انه ربوي باتفاق واستظهر في توضيحه ربويته وكذا ربوبية التين فكان ينبغى له هنا عدهما من الربويات والمشهور أيضا ان السمن لا ينقل خلافا لما مشى عليه المؤلف فيما يأتي بقوله وسمن وقوله لا خردل معطوف على حب وماعطف عليه فهو مخرج منه ولو أدخل الكاف على خردل ليدخل بزرا البصل والجزر والبطيخ والكراث والقرع والحرف وهو حب الرشاد لكان أحسن (ص) وزعفران وخضر ودواءتين (ش) يعني ان الزعفران غير ربوي وهو مصروف لانه اسم جنس لا علم وكذلك الخضر تكسر وبقيل ليس ربوي وكذلك الدواء كصبر ليس ربوي وكذلك التين ليس ربوي وقدم ان المذهب ربوبية التين كما يفيد كلام المواق والتوضيح وظاهره ولولم ييبس (ص) وموزوفا كهة (ش) يعني ان الموز ليس ربوي على المشهور وهو مذهب المدونة والموطأ وكذا الفا كهة تكو وخ واجاص وتفتح وكثري ورماني

الاول يقرأ كرويا بفتح الراء وفتح الكاف فيكون أصله كروي فيقول بفتح الكاف وفتح الراء وسكون الواو وفتح الياء الاولى فيقول تحركت الياء الثانية وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار كرويا كما يدل عليه القاموس فيما يوثق بصحته والحاصل انها على كلام شارحنا لغات ثلاث قطعا وما عدا ذلك لا يعول عليه ولم يذكر أصله على انه كز كريا وتيميا ويمكن أن يقال انه على ان وزنه تيميا أصله كروي بفتح الكاف وسكون الراء وكسر الواو تحركت الياء الاخيرة فانقلبت ألفا فصار كرويا على وزن تيميا وأما على انه وزن زكريا فنقول أولا ان زكريا فيه لغتان القصر والمد والمد أشهر كما يفيد القاموس فيجوز أن يكون ذلك على لغة القصر وان الاصل كروي بفتح الكاف وتشديد الياء الاولى فقلبت الياء الاخيرة ألفا لاستثقال ثلاثيات

ويحتمل كما فهم بعض الاشياخ ان أصله كرويا اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وعنب وتدغم الياء في الياء ويمكن ان يجري على لغة المد أيضا بان يقال وزيد ألفا فاجتمع ألفان فقلبت الثانية همزة ولجرح كل ذلك (قوله ان السمن لا ينقل) أي ان السمن لا ينقل أي عن اللبن وسيماني للشارح أن يحمل المصنف على وجه لا اعتراض فيه (قوله يعني ان الزعفران غير ربوي) بل ليس بطعام أصلا (قوله لا علم) ولو كان علما لمنع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون (قوله تكسر وبقيل) بتشيل لخضرة فظاهره أن البقل من افراد الخضر مع ان البدر فرق بين البقل والخضر فجعل البقل ماقطع بأصله والخضر ماقطع شيئا فشيئا مع بقاء أصله (قوله وظاهره ولولم ييبس) وقيل غير اليابس غير ربوي (قوله وفا كهة) في شرح شب وظاهر كلامه ان الموز ليس من الفا كهة لعطفها عليه أو هو منها وعطفها عليه من عطف العام على الخاص (قوله وهو مذهب المدونة والموطأ) أي خلافا لابن نافع (قوله وعنب) فيه نظر لان العنب وان كان من الفا كهة ربوي نص عليه ابن الموزان مالك كان يتربب أم لا لأن يحمل



على الحصرم الذي لا يراد للكل (قوله واليه أشار بقوله) أي إلى هذا التعميم بقوله ولو ادخرت أي باعتبار ما قبل المبالغة وما بعدها وذلك لأن شأن المدخر ليس ويجوز أن تكون الإشارة من حيث اليباس فقط فتكون الإشارة للمبالغة فقط لا ما قبلها (قوله ولو ادخرت بقطر) رده على ابن القاسم القائل بأن الفاكهة ربوية إذا ادخرت كما هو ظاهر عبارة بهرام (قوله وهو الذي تسميه الخ) فهو غير الخوخ المعروف عندنا بحصرم (قوله والفسق) الفاء مضمومة والتاء يفتح أن تكون مضمومة وأن تكون مفتوحة (قوله قائل بربويته) أي ما ذكر لا خصوص البندق كإدلاله عليه كلام بهرام (قوله بأن انعقدوا خضر) أي وهو صغير (قوله لأنه علف) أي وغلبة اتخاذ لا كل آدمي بحصرم نادر ثم على أنه علف يجوز بيعه بمثله وبكبير أو بسرا ورطب أو تمر ولو إلى أجل أن كان مجذوزا أو مجذوقا لا يندخل في إيراد الكل والامنع به بما ذكر إلى أجل وانما يجوز إذا لم يندخل في إيراد كل سبغ فاطلع والاعريض لا يتعلق بهما حكم بالاولى مما ذكره المصنف وما

وعنب و بطيخ وقثاء وخيار ولا بأس بالتفاضل في رطبه برطبه و يابس به يابس به واليه أشار بقوله (ص) ولو ادخرت بقطر (ش) واختار اللخمى ربوية الرمان قال لأنه يدخر وادخرت بالدال المهملة ويجوز قراءتها بالمججمة والواجب بكسر الهمزة وتشديد الجيم من غير فون بينهما أثر معروف وهو الذي تسميه أهل دمشق الخوخ (ص) وكذا البندق في عدم دخول الرابضة وكذا ما في معناه من اللوز والجوز والفسق ونحوها مما يدخر ولا يقنات على المتعمد من أن العلة مركبة من الادخار والاقنيات والقائل بالادخار فقط قائل بربويته (ص) وبلغ أن صغير (ش) يعني أن البلح الصغير ليس بربوي بل ولا بطعام والمراد بالصغير أي جدا ما لم يبلغ حد الرأخ فإن كبر كان ربويًا لكن صورة اتفاق وهو ما إذا بلغ حد الزهو وصوره على الرأخ وهو ما إذا بلغ حد الرأخ وعبارة وبلغ أن صغير بأن انعقدوا خضر لأنه علف واطلع أخرى (ص) وما يجوز بطعام لأجل (ش) يعني أن الماء ليس بربوي ولا بطعام ولا امتنع بيعه بطعام لأجل فيجوز بيع بعضه ببعض متفاضل لكن بشرط أن يكون يدا بيد فلا يجوز بيعه متفاضل إلى أجل وهو واضح أن كان المجمل هو القليل إذ فيه سلف جرنفع أو أمان كان المجمل الكثير فظاهر المدونة منعه أيضا ولعله مبني على أن تهمه ضمان يجعله فوجب المنع وهو ظاهر كلام المؤلف في باب السلم والأفلا وجه لمنعه قوله ويجوز بطعام لأجل أي يجوز كل من البلح الصغير والماء بطعام لأجل وظاهره أن ماءه مما هو من غير الربوي لا يجوز بيعه بطعام لأجل قال في الرسالة ولا بأس بالقول كذا والبقول وما لا يدخر متفاضل أو أن كان من جنس واحد يدا بيد انتهى \* ولما تكلم على الربويات المتحددة الجنس شرع فيما يكون به الجنس جنسين وما لا يكون فن الثاني قوله (ص) والطحن والجبن والصلق إلا التمرس والتبني سدا لا ينقل (ش) يريد أن الطحن لا ينقل القمح فلا يصير الدقيق جنسا غيره لأنه يفرق أجزاء على المشهور وكذلك الجبن لا ينقل عن القمح والدقيق لأنه ضم أجزاء باتفاق المتأخرين وكذلك الصلوق شيء من الحبوب لا ينقل عن أصله ولذلك لا يباع مصلوق بمثله لأنه مبول بمثله ولا يابس لأنه رطب يابس إلا التمرس فينقله الصلوق أطول أمده وتكلف مؤتمنه وقول بعض لأنه يصير بالصلق حلوا بعد أن كان مر أبيضه نظر لأنه انما يحلو بنقعه في

عدها أما بلغ صغير أو كبير أو يسر أو رطب أو تمر والمراد باليسر ما يشمل الزهو فالأقسام خمسة بهذا الاعتبار لاسية وكل واحد من الخمسة إما أن يباع بمثله أو بغيره فهي خمس وعشرون صورة المكرر منها عشر والباقي خمسة عشر وهي يبيع البلح الصغير بمثله وبالاربعة بعده وبيع البلح الكبير بمثله وبالتلاثة بعده وبيع البسر بمثله وبالتين بعده وبيع الرطب بمثله وبالتمر وبيع التمر بالتمر والجائر من هذه الصور يبيع كل بمثله وبيع البلح الصغير بالاربعة بعده ويجوز بيع البسر بالزهو والاعريض والطلع بعد انشقاق جفه عنه أي وعائه عنه والزهو البسر المملون كافي الصحاح والبلح الكبير هو القريب من البسر فقوله فإن كبر أي بأن صار رأخا وهو المقارب للزهو (قوله والطلع أخرى) أراد به ما يشمل الاعريض (قوله ولا بطعام الخ) وقوله تعالى

ومن لم يطعمه فإنه مني أي ومن لم يذقه واعلم أن الماء العذب وما في حكمه مما لا يشرب الاعتدال ضرورة جنس والاجاج الذي لا يشرب بحال جنس آخر (فإن قلت) قد ثبت أن الماء ليس بطعام وحينئذ لا يظهر ضرورة لكون العذب منه والمالح جنسين فالجواب أنها تظهر فيما إذا باع فليس له أن يبيع الكثير لأجل أن كان من جنس واحد امتنع بخلاف ما إذا كان من جنسين (قوله والخالخ) أي وإن لم نفصل مبني الخ (قوله قال في الرسالة) دليل لما قبله بطريق القياس (قوله على المشهور) أي لا ينقل على المشهور أي خلافا للمغيرة وأبي ثور (قوله باتفاق المتأخرين) أي وأما المتقدمون فقد اختلفوا (قوله وكذلك الصلوق) أي بنار لينة للقمح يسمى بلبلة لا ينقل عن أصله لعوده له إذا يبس (قوله أطول أمده) ظاهر العبارة أن المراد مدة الصلوق مع أن الصلوق ليس فيه طول أمده (ان قلت) طول أمده التمرس فلا يكون الصلوق هو الناقل بل الناقل الهمزة المجتمعة منه ومن غيره ويحجب بأنه أراد بالصلوق الناقل الهمزة المجتمعة منه ومن نفعه بالماء



(قوله ومذهب المدونة الخ) ومقابلته انه ينقل (قوله والعصير مثله) أي فالعصير غير التنبيد قال اللخمي في شأن العصير لا يجوز بيع زيت زيتون قال مالك ولو كان هذا الزيتون لا يخرج منه زيت وكذا لا يجوز بيع القصب بعصير لانه من باب بيع الرطب باليابس (قوله بخلاف القلي) أي فيذهب منه جميع ما يراد له (أقول) لا يخفى ان التدميس يذهب من الفول جميع ما يراد له فلا يتأتى زرعه ولا غيره مما يراد له فهو ناقل بل في شرح عب ان الفول الحار كذلك أي لان الفول الحار يحتاج لنا رقية فهو بمنزلة التدميس وبعض الاشياخ بحث في ذلك فتأمل (قوله عائد على التنبيد على حذف مضاف) لا يخفى انه على هذا يكون في العبارة استخدام أي بخلاف خـل أصل التنبيد بمعنى التنبيد لان الاصل ليس للتنبيد بل للتنبيد وقوله وبعبارة أي خل أصل التنبيد أي التنبيد الماخوذ من التنبيد فالضمير عائد على مقدم معنى أو نقول قوله (٤٣٠) التنبيد أي من حيث انما اردنا من الضمير التنبيد بمعنى التنبيد فيكون

آتيا على طريق الاستخدام (قوله لانه رطب يابس) فالقديد يابس بالنسبة للهشوى وكلاهما يابس بالنسبة للنبي (قوله وهذا أظهر لما وقع الخ) الحاصل ان المدونة قالت يجوز خل التمر بالتمر متفاضلا نكحل العنب بالعنب اه فقال ابن رشد يحتمل مخالفتها لما في سماع عيسى لان سماع عيسى يقتضي ان لا يجوز خل التمر بالتمر ولا خل الزبيب بالزبيب لقرب ما بينهما ما بخلاف خل العنب بالعنب لكن هذا خلاف الاظهر والاظهار ان يقال لا نسلم الاقتضاء وذلك ان يقال ان التنبيد لا يصح بالتمر لقرب ما بينهما ما ولا بالخل الامثلة بمثل لقرب ما بينهما أيضا ويصح الخل بالتمر لبعده ما بينهما ما وذلك ان الخل والتمر طرفان يبعد ما بينهما فيجوز التفاضل بينهما ما والتنبيد واسطة بينهما ما يقرب من كل واحد منهما فلا يجوز بالتمر على كل حال ولا بالخل الامثلة بمثل اه فقوله وهذا أظهر ما رأينا من

الماء بعد مدة طويلة ومذهب المدونة ان التنبيد لتمر ونحوه لا ينقل عن أصله ففيها سألت مالكا عن التنبيد بالتمر فقال لا يصلح والعصير مثله وقوله والصلق ويأتي ان القلي ينقل والفرق ان الصلق لا يذهب معه جميع ما يراد له بخلاف القلي والضمير في قوله (بخلاف خـله) عائد على التنبيد على حذف مضاف أي خل أصله وبعبارة أي خل أصل التنبيد فانه ينقل عن أصله لا عن التنبيد أي والتنبيد نشئ لا ينقل عنه بخلاف خل ذلك الشيء فانه ينقل عن ذلك الشيء فالخل ينقل عن أصل التنبيد ولا ينقل عن التنبيد وحاصل ما للباحث وابن رشد انه لا بأس بالتمر بخـله وقاس ابن القاسم عليه العنب بخـله متفاضلا ويجوز الخل بالتنبيد متماثلا لا متفاضلا لتقارب منفعتهم ما فالخل والتمر طرفان لبعده ما بينهما فيجوز التفاضل فيهما والتنبيد واسطة بينهما لقر به من كل منهما فلا يجوز بالتمر على كل حال لانه رطب يابس ولا بالخل الامثلة بمثل لانها ما جنس واحد ابن رشد وهذا أظهر لما وقع في سماع عيسى فلا يكون سماع يحيى مخالفا للمدونة ونقل هذا ابن عرفة وسلمه (ص) وطبخ لحم بابرار (ش) هذا وما بعده مجرور عطف على المضاف وهو خل لا على المضاف اليه وهو الضمير خـلافا لتت والمعنى ان اللحم اذا طبخ بابرار كانت كلفة أم لا كما اذا أضيف للماء والمخ بصل فقط أو ثوم فقط فانه ينقل عن التي فيباح التفاضل فيه بغير المطبوخ واحتراز بابرار ما لو طبخ بغير أبرار فانه لا ينقل بذلك ثم ان بعضهم قال ان التصريح بقوله بابرار ليمان الواقع لان ما خلا من الابزار يسمى صلحا ويرد هذا قول المؤلف وطبخ فانه لو كان المراد به ما كان بالابزار للزم ان لا يكون المصلح كذلك وليس كذلك (ص) وشبهه وتحفيفه بها (ش) أي وكذلك في اللحم باننا رو تحفيفه بالشمس أو الهواء بالابزار ناقل اللخمي قال ابن حبيب يبيع القديد والمشوى أحدهما بالآخر أو باني مثلا بمثل لا يجوز لانه رطب يابس وهذا اذا كان لا بابرار فيهما أو فيهما بابرار فان كانت الابزار في أحدهما جاز مثلا بمثل ومتفاضلا (ص) والخبز (ش) بفتح الخاء المعجمة أي ناقل عن الجبن والدقيق والقمح (ص) وفي قمح وسويق (ش) يعني ان قلي القمح أو غيره من جميع الحبوب ناقل لانه يزيل المقصود من الاصل غالبا وكذلك السويق ناقل والمراد به هنا الذي صلح ثم طعن بعد صلحه ولا يستفاد الحكم فيه من القلي لان هنا اجتماع أمران كل

منهما جواز بيع الخل بالتمر متفاضلا وقوله لما وقع اللام بمعنى في والتقدير وهذا المعنى الذي هو جواز بيع الخل بالتمر متفاضلا أظهر في فهم العبارة التي وقعت في سماع عيسى من غيره وهو المنع (قوله فلا يكون) اذا كان هذا المعنى أظهر من غيره فلا يكون سماع يحيى الصواب أن يقول عيسى أي وحيث ان سماع عيسى حمل على جواز ما ذكر كان سماع عيسى موافقا للمدونة وأما لو حمل على المنع لكان مخالفا للمدونة (قوله لا على المضاف اليه) أي لانه يصير التقدير بخلاف خل طبخ ولا معنى له (قوله كانت كلفة الخ) أي مشقة وهو بضم الكاف وسكون اللام أي ذات كلفة (قوله كما اذا الخ) تمثيل لقوله ام لا (قوله بصل فقط أو ثوم فقط) فيه اشارة الى ان جمع المصنف الابزار ليس شرط بل يكفي بزر واحد وهذا يقيده ان المراد بالابزار ما يشمل مصلى الطعام كاذكره في شرح عب وحاصل ما قيل ان كل ما زيد عن الماء والملح من بصل أو غيره يباح التفاضل فيه بغير المطبوخ وبالمطبوخ بغير البصل أو غيره (قوله فانه ينقل عن النبي) بل وعن اللحم الذي طبخ بغير أبرار والمراد بالابزار ما يشمل مصلى الطعام كانه قدم



(قوله فر بما يتوهم الخ) قال بعضهم وفيه بعد لانه خلاف ظاهره ويتوقف حكمه على ان اجتماع الصاق والطحن ناقل (قوله بطريق الاحروية) وذلك لانه اذا انتقل بالقلبي وحده فاحرى مع الطحن (قوله كاذ كره الخطاب) عبارة الخطاب واما السمين فنناقل بالنسبة الى لبن آخر ج زبده واما لبن فيه زبده فلا يعد ناقلًا كما نص عليه في الموازية (قوله وما في التوضيح غير ظاهر) فان فيه فان يبيع بلبن لم يخرج زبده منع للمزانية وان يبيع بما أخرج زبده جاز ذلك بشرط التماثل لاتحاد الجنس كما قررنا وأما لو لم يتم التماثل المنع واذا علمت هذا فاجتهد كلام الشارح هنا مخالفًا لقوله فيما تقدم والمشهور أيضاً ان السمين لا ينقل خلافاً لما مشى عليه المصنف فيما يأتي في قوله وسمن فلاشك ولا ريب ان حل كلام المصنف بما ذكره هنا صواب فلا يكون مخالفاً للمشهور والحاصل انه يقال ان كلام شارحنا أولاً واعتراضه على المصنف جاريه على كلام الزرقاني وكلامه هنا جار على الصواب وأما كلام الزرقاني فليس بصواب لما علمته ونص الزرقاني وسمن أى السمين ناقل عن اللبن وجعله كذلك تبعاً لابن بشير والمعول عليه انه غير ناقل عن اللبن مطلقاً ثم ينظر فان يبيع بلبن لم يخرج زبده منع للمزانية وان يبيع بما أخرج زبده جاز ذلك لكن بشرط التماثل لا اتحاد الجنس كما قررنا ولو لم يتم التماثل المنع قاله في التوضيح (قوله ولو قدم) لعدم تحقق المماثلة ولعله لم ينظر هنا للشك في التماثل لسهولة النفوس أو لان التحرى ممكن (قوله ومشوى وقديد وعفن) أى من البلع وقرره عجب على ان المراد من اللحم أى لا يباع المشوى والقديد بمثلها اذا اختلفت صفة تشبيهه وتقديده ولعل الاختلاف بين التمر القديم والجديد دون الاختلاف بين المشوى وبين القديدين واعلم ان اللبن وما تولد منه سبعة أنواع حليب وزبد وسمن وجبن واقط ومخيض ومضروب وبيع هذه السبعة بعضها ببعض من نوعه وغير نوعه تسعة وأربعون صورة (٤٣١) المكرر منها احدى وعشرون والباقي بعد اسقاطه ثمانية وعشرون الجائز

منها قطعاً ست عشرة صورة يبيع كل واحدة منها بنوعه متماثلاً كما أشار به بقوله متماثلاً وبيع المخيض بالمضروب فهذه ثمانية وبيع كل من المخيض والمضروب بحليب أو زبد أو سمن أو جبن من حليب فهذه ثمانية أيضاً فان كان اللبن لأم من حليب بل من مخيض أو مضروب امتنع بيعهما به لانه رطب يابس وأما يبيع المخيض أو المضروب بالاقط فقبيل يجوز

منهما غير مؤثر بانفراده فر بما يتوهم عدم تأثير اجتماعهما في ان اجتماعهما ناقل وليس المراد بالسويق القمح المقلى المطحون لاستفادة الحكم فيه من قوله وقلبي قبح بطريق الاحروية (وسمن) يعنى أن التسمين ناقل عن لبن آخر ج زبده وليس بناقل عن لبن لم يخرج زبده كاذ كره الخطاب والطحن فيجوز بيعه بلبن آخر ج زبده متماثلاً ومتفاضلاً وما في التوضيح غير ظاهر (ص) وجاز تمر ولو قدم بتمر (ش) لا اشكال في جواز بيع التمر بالتمر القديمين أو الجديدين واختلف في القديم بالجديد هل يجوز وهو قول مالك في الموازية أو يمنع وهو قول عبد الملك اللخمي وهو أحسن لعدم تحقق المماثلة بكثره الجفاف فأشار بالوخافة عبد الملك لمالك (ص) وحليب ورطب ومشوى وقديد وعفن وزبد وسمن وجبن واقط بمثلها (ش) يعنى وجاز حليب من أى لبن بمثلها وان اختلف الزبد المبتغى منهما وكذلك يجوز بيع الرطب من أى صنف بمثلها وهو بضم الراء وكذلك يجوز بيع المشوى والقديد بمثلها بان تحرى ما في هذا وما في هذا قبل الشئ والتقديد وكذلك يجوز بيع العفن بمثلها ان تقارب في العفن وان تباعد لم يجوز وكذلك يجوز

وعليه فلا بد من التماثل وقيل يمنع واستظهر لان الاقط مخيض أو مضروب ييس فهو من باب يبيع الرطب باليابس وكذا اختلف في جواز يبيع الجبن بالاقط ومنعه والظاهر المنع كذا قالوا وظاهره سواء كان الجبن من حليب أو من مخيض أو مضروب والظاهر المنع اذا كان الجبن من مخيض أو مضروب وأما اذا كان من حليب فالظاهر الجواز لان المبتغى منهما مختلف والصورة المتمنعة تسعة مفهوم قول المصنف بمثلها وهى يبيع الحليب بزبد أو سمن أو جبن أو اقط وبيع الزبد بسمن أو جبن أو اقط وبيع السمن بجبن أو اقط كذا في عجب (وأقول) قضية كون المخيض والمضروب يجوز بيعهما بالزبد والسمين متفاضلان الاقط يجوز بيعه بالسمين والزبد لان الاقط أصله المخيض والمضروب ولا يظهر فرق واعلم أن الصور الجائزة لا بد فيها من المماثلة في يبيع كل من الانواع السبعة بمثلها وكذا اذا يبيع المخيض أو المضروب بحليب فان يبيع بمراد أو سمن أو جبن لم تعتبر المماثلة انتهى أى جبن من حليب وأما من مخيض ومضروب فيمتنع لما فيه من يبيع الرطب باليابس قال عجب واطاهر ان الجبن من المخيض والمضروب والجبن من الحليب جنس واحد فان تساوى في الرطوبة واليبوسة جاز يبيع أحدهما بالآخر مثلاً بمثل لان التجبين من الحليب لا ينقل عنه والتجبين من المخيض والمضروب لا ينقل عنه فكانه باع حليباً مائراً فيهما التساوى في الرطوبة واليبوسة عملاً بقوله لارطبها يابسا بهما وأفاد عجب ان تجبين الحليب ينقل عن المخيض والمضروب ولا ينقل عن الحليب والتجبين ناقل بالنسبة لشيء وليس بناقل بالنسبة لآخر انتهى فاذا كان كذلك فالظاهر جواز يبيع الحليب بالجبن الذى ليس من الحليب بأن يقال التجبين عن المخيض والمضروب ناقل بالنسبة للحليب لا بالنسبة للمضروب وبعد كتبى هذا رأيت شب ذكروا نصه ثم ان التجبين من المخيض والمضروب هل ينقل عن الحليب وهو الظاهر وعليه فيكون التجبين من الحليب ناقلًا عن المخيض والمضروب والتجبين من المخيض والمضروب ناقل عن الحليب أو ليس



بناقل وعليه فيطلب الفرق في الحد (قوله مسوس ومعفون الخ) أي مسوس بسالم أو معفون بسالم كذا يستفاد من الخطاب (قوله عند مالك وابن القاسم) أي ويمنع عند أشهب فيكره في العنق ويحرم في المسوس عند سمعون فهى ثلاثة أقوال (أقول) وكلام الشارح يقتضى ترجيح الاول مع أن المسوس كالأدم فقد وجد التفاضل ولعل الجواب أنهم على صورة الطعام الحقيقي فاكتفى بالمماثلة في الكيل بخلاف الغلت فليس بطعام (قوله الآن يقل الغلت ويخف) أي بحيث يمكن التحرى (قوله وهو لبن مجفف) أي أخرج زبد (قوله يطبخ به) أي يجعل في اللحم لاجل الجوضة كما أخبر به بعض المغاربة (قوله ولحم) واعلم أن اللحم إما قديد أو مشوى أو مطبوخ أو في فميسع كل بمثله جائز وأما القديد والمشوى والمطبوخ فلا يجوز بيعه وأحد منها لو كان باقيها حيث كان الناقل بكل من العوضين أولاً ناقلهما ولو متماثلاً وان كان الناقل أحدهما (٤٢٢) فقط جاز المبيع ولو متفاضلاً وما يبيع التي يواحد من الثلاثة المذكورة

مسوس ومعفون بسالم عند مالك وابن القاسم ولا يجوز شعير مغلوث بمثله الآن يقل الغلت ويخف وكذلك يجوز بيع الزبد بمثله وكذلك يجوز بيع السمن بمثله وكذلك يجوز بيع اللبن بمثله وكذلك يجوز بيع الاقط بمثله وهو لبن مجفف مستحجر يطبخ به وقوله بمثله راجع لكل مما سار أي كل واحد منها بمثله لاجل المجموع بالمجموع فإنه فاسد لعدم معرفة تماثله للأفراد (ص) كزيتون ولحم لا رطباً يابساً (ش) يعني أن يبيع اللحم بمثله لا بد فيه من تساويهما في الرطوبة ولذا قال اللخمي وإنما يجوز إذا ذبح في وقت واحد ومتقارب وكذا يجوز بيع الزيتون بمثله ابن رشد لا خلاف في منع بيع الزيتون الغض الطري بما ذبل ونقص كيلا يكيل اه أي ولا وزن بوزن ثم في أكثر النسخ لا رطباً يابساً بضمير الثنية وهو يفيد اعتبار هذاهما لافياً قبلهما وفي بعض النسخ بضمير المؤنث العائد على أكثر من اثنين فيدخل فيه رطب الجبن يابساً والرطب بالتمر ومحل منع الرطب باليابس في اللحم ما لم يكن في أحدهما أضرار ولا فهو جنس آخر (ص) ومبلول بمثله (ش) أي ولا يجوز بيع مبلول بمثله لعدم تحقق التماثل وهذا ظاهر في الوزن وأما التكيل فبالنظر إلى أنه قد لا يماثل حالة الجفاف لكون أحدهما يشرب أكثر من الآخر فقوله بمثله أي بمبلول بمثله وقوله ومبلول عطف على رطبها (ص) ولبن بزبد (ش) أي لا يجوز بيع لبن بزبد سواء أريد إخراج زبدته أو أكله (ص) الآن يخرج (ش) بمخض أو ضرب (ص) زبدته (ش) فيباع بالزبد وبعبارة الباء للمعية أي لبن مع زبد لا يجوز بيعه بزبد أو سمن وعلى هذا التقرير فقد حذف الشق الثاني فإن قيل هل يدخل فيه اللبن أيضاً فالجواب أنه ما يخرج به وأما النقد وشبهه فخروجه واضح لا يخفى كذا قرره بعض مشايخنا وأجابه إلى ذلك إدخال مسألة السمن التي قيل إن المؤلف قد أدخل بها واحترق بقوله مع زبد مما لو كان اللبن لازد فيه فانه يجوز بيعه بما ذكره ابن الجلاب ولا بأس بلبن الابل بالزبد لانه لازد فيه (ص) واعتبر الدقيق في خبر بمثله (ش) أي واعتبر قدر الدقيق في بيع خبر بمثله وهذا إذا كان الخبران من صنف واحد أما أن كانا من صنفين فلا يعتبر

فإن كان في ذلك الواحد ناقل جاز بيعه بالتي ولو متفاضلاً وان كان الناقل به فإن كان مشوياً أو قديداً امتنع بيعه بالتي ولو متماثلاً لانه رطب يابس وان كان مطبوخاً جاز بيعه به متماثلاً فقط (قوله يبيع الزيتون بمثله) ولو كان زيت أحدهما أكثر كمع شعير ولو كان ربع القمح أكثر قاله البدر (قوله الطري) تفسير لقوله الغض كما أفاده المصباح (قوله وفي بعض النسخ بضمير المؤنث الخ) وعليه فهو فاعل لفعل محذوف أي لا يجوز رطبها يابساً أو معطوف على ما قبل الكاف والاصل في التشبيه التماثل فيه فيدفع رطب الزيتون واللحم بمثلهما (قوله وأما التكيل فبالنظر الخ) لا يخفى أن عدم تحقق المماثلة التي ذكرها في الوزن إنما هو نظر إلى أنه قد لا يماثل حالة الجفاف فإن العلة واحدة فيهما فلا يناسب أن يأتي بهذا الكلام

على هذا الأسلوب المؤذن بالمغايرة (قوله سواء أريد إخراج زبدته) أي خلافاً لمن قيد المنع بالاول (قوله فيباع بالزبد) ولو متفاضلاً (قوله أي لبن مع زبدته) أي لبن لم يخرج زبدته (قوله فالجواب أنه ما يخرج به) أي من أن اللبن بمثله جائز تماثلاً (قوله إدخال مسألة السمن) أي يبيع اللبن الحليب بالسمن (قوله لانه لازد فيه) لعله باعتبار بعض الابل (قوله أي اعتبر قدر الدقيق) أي فيعتبر قدر دقيق كل أن عرف ولا تحرى (قوله وهذا إذا كان الخبران من صنف واحد) أي ربوي (قوله وأما أن كانا من صنفين) أي مطلقاً أو واحد غير ربوي فيعتبر وزن الخبرين فقط في هذه الثلاثة والفرق بينهما وبين موضوع المصنف أنه لما كان فيه الخبران من صنف واحد امتنع فيه التفاضل وكانت المماثلة أضبط وأيسر لأن النار قد تؤثر في مخبوز أحدهما أكثر من الآخر والماء المضاف لأحدهما أكثر من الآخر وعينت المماثلة في الأصل وأما خبر الصنفين مطلقاً والواحد غير الربوي فاعلم وعينت المماثلة في وزنها دون أصله لانه لو روعيت في الأصل اقتضى الجواز حيث وجدت المماثلة فيه وإن اختلف وزنها واقتضى المنع فيه حيث اختلف وإن اتحد وزنها وليس كذلك إذ منع التفاضل خاص بالجنس الواحد الربوي واعلم أن هذا الكلام ذكره عب تبع فيه عجب وهو مشكل لأن غير الربوي لا يعتبر فيه المماثلة وإن اعتبرت فيه المناجزة ويعد غير الربوي كلام المصنف لأن كلامه في



الرويات بدليل قوله قبل والاخبار الخ والقضية ربوبية اللهم الا أن يقال يعطى الفرع وهو الخبر بما لا يعطاه الاصل من كونه ربوياً أو يقال القضية لا تقصر على الربوبية بحسب اللغة لانها سميت قضية لاقامتها أى لطول اقامتها وطول الاقامة صادق على الربوبية وغير الربوبية كخبر الحبل أو خبر الحنان أو خبرا لغا سول كما أفاده شيخنا عبد الله (قوله وأما القرض الخ) \* (تنبيه) \* هبة الثواب كالبيع (قوله فانما يعتبر الوزن) أى لصعوبة تحرى الدقيق ولانه باب معروف قل ذلك القرض أو أكثر كذا يفيد نقل المواق الا انه لا يخفى وجود العلة الاولى في البيع لكن مفاد ما نقله الطحيني عن ابن شعبان انه يكفي في القرض رد العدة ولو زاد الوزن قل العدد أو أكثر (قوله من غير تحرى بالكيل) أى لدقيقة ما وقوله ولو بالتحرى أى لذات المجمين ومقابلته لا بالدقيق (قوله وجاز قبح بدقيق) أى بشرط التماثل (قوله أو الجواز مطلقاً) أى طارحاً للقول بالمنع مطلقاً قال ابن عبد السلام وجمع (٤٣٣) ابن القصار غير صحيح لانه قسم قول مالك بما نص على خلافه وذلك لان ما لم يكتمع

الدقيق وانما يعتبر الخبر فيمنظر في المماثلة فيه بالوزن لا للدقيق وكلام المؤلف في بيع خبر مثله كما هو ظاهره وأما القرض فانما يعتبر فيه الوزن سواء كان الخبران من جنس واحد ولو ربوياً أو جنسين انظر المواق (ص) كجحين بخنطة أو دقيق (ش) تشبيهه في انه يعتبر الدقيق في المسئلتين لكن بالتحرى من الجانبين في الاولى ومن جانب الجحين في الثانية وذلك اذا كان أصلهما من جنس واحد ربوياً ولا فيجوز من غير تحرى بالكيل لدقيقهما لكن لا بد من علم قدر الجحين ومقابلته ولو بالتحرى فيما يكون فيه التحرى ليقع العقد على معلوم (ص) وجاز قبح بدقيق (ش) اعلم انه وقع لما لك في بيع القمح بالدقيق قولان أحدهما الجواز وظاهره سواء وزناً أو كيلاً والثاني المنع وظاهره سواء كان وزناً أو كيلاً فبعضهم حمل القولين على اطلاقهما وجمع ابن القصار بينهما بأن القول بالجواز محمول على الوزن والقول بالمنع محمول على الكيل والى هذين أشار بقوله (ص) وهل ان وزناً تردد (ش) أى وهل الجواز ان وزناً وهو حمل ابن القصار أو الجواز مطلقاً وهو حمل غيره (ص) واعتبرت المماثلة بعميار الشرع (ش) أى واعتبرت المماثلة الشرعية في الربوبية بعميار الشرع فلا يخرج عنها فيما حفظت فيه خشية الوقوع في الربا فلا يباع قبح مثله وزناً ولا نقد مثله كيلاً والمراد بالكيل والوزن الشرعيين ما وضعهما السلطان وليس المراد بهما عين الكيل والصنعة الموجودين في زمنه عليه الصلاة والسلام وما وقع في المدونة من اطلاق الكيل في الدراهم فالمراد به الوزن (ص) والافعال عادة (ش) أى وان لم يحفظ عن الشارع في شئ من الاشياء معيار معين فبالعادة العامة كاللحم والجبن في كل بلد أو الخاصة كالجوز والمان والارز المختلفة العادة فيه باختلاف البلدان فلا يخرج في بلد عما اعتادته ولو اعتيد به جهين اعتبر بهما ان تساوىا والافاً أكثرهما فان لم يكونا موزونين ولا مكيلين كالبيض فبالتحري وان اقتضى مساواة بيضتين ببيضة قاله المازرى (ص) فان عسر الوزن جاز التحري (ش) أى فان عسر في الموزون الوزن في سفر أو بادية جاز التحري فقوله فان عسر الوزن أى فيما اعتبرت فيه المماثلة عن الشارع وزناً وقوله (ص) لان لم يقدر على تحريه (ش) صوابه ان لم يتعد أو أسقط منه لا أى ان لم يقدر على تحريه (لكنه) جد اولو قال ان لم يتعد تحريه لكثرة لكان حسناً ولما انقضى كلامه على ما أراد من البياعات العجيبة وما يعرض لها شرع في الكلام على بيوع ورد النهى عنها فقال (ص) وفسد منهى عنه

على خلافه وذلك لان ما لم يكتمع في المدونة ببيع القمح بالدراهم وزناً لانه عدول به عن مكياله خشية الوقوع في الغرر فكيف يباع وزناً بما يمنع التفاضل بينه وبينه وهو دقيقه (قوله والمراد بالكيل الخ) حاصله كما أفاده تنص المواق ان قول المصنف واعتبرت المماثلة بعميار الشرع انه قد ورد عن الشارع ان القمح يكال والنقد يوزن فلا يغير ذلك أبداً نعم لا يشترط خصوص الآلة التي كان يكال بها في زمنه صلى الله عليه وسلم وخينئذ فلوان السلطان حكم بان القمح يوزن فلا يتبع بل لا يتبع الا في خصوص الآلة التي كان يضعها للكيل أو غيره (قوله والمراد بالكيل الخ) هذا منافي لما اقتضاه أول كلامه من ان المراد ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم والحاصل ان التقريرين متفقان معنى على ان القمح مثلاً لا يعرف قدره الا بالكيل لا بالوزن وانه لا يعتبر الآلة التي كانت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم

(قوله كاللحم والجبن) قال شب فانهما بالوزن في كل بلد (قوله أو الخاصة كالجوز والمان) كان الاختلاف فيه بالوزن أو العدد (قوله والارز) الاختلاف فيه بالكيل أو الوزن (قوله أى فان عسر في الوزن الخ) هذا قول الاكثر وفي ابن عرفة والمدونة انه يجوز التحري في الموزون وان لم يعسر الوزن ويعتبر في التحري من شروط الجواز ما يمكن منها فيه (قوله صوابه الخ) وذلك لانه لا يصح ظاهر المصنف لان المعنى عليه ان يجوز التحري لكثرة جاز التحري وهو تناقض ظاهر وخص التحري بعسر الوزن لان الكيل والعدد لا يعسران فلا يجوز التحري لجواز الكيل بغير المكيال المعهود (قوله لكثرة لكان حسناً) أى لكثرة جد او القرينة عليه توقف صحة الكلام عليه فروح الحسن هو الكثرة جد او الا قد تم المقصود بقوله صوابه الخ أى وأما ان كثر خدافاً يباع بمثله بل يباع كل على حسنة كفى كلام غيره (قوله وما يعرض لها) أى من لزوم أو عدمه أو فسخ كالمعشوش أو عدمه وغير ذلك (قوله وفسد منهى عنه) أى لذاته كالدلم أو لوصفه كالجر وهو الاسكار أو الخارج عنه لازم كصوم يوم العبد لان صومه يستلزم الاعراض عن ضيافته الله وأما الخارج عنه غير لازم



كأصلادة في الدار المغصوبة فلا يدل على الفساد (قوله الادل دليل) يدل على عدم الفساد كافي مسئلة النجس وعليه فالاستثناء من فساد المذكور وعليه شارحنا ويحتمل كونه من محذوف والتقدير وفسد منهى عنه وفسخ الادل دليل يدل على عدم الفسخ مطلقا كافي ناسق الر كيان أوفي حالة خاصة كتفريق الام من ولدها كما أشار به بقوله وفسخ ان لم يجمعا هما في ملك فالمنهى عنه ثلاثة أقسام (قوله من عقد أو عبادة) لا يخفى ان المقام في المعاملات والمبادر العقود وان كان المعنى صحيحا (قوله سلك) جواب عما يقال هذا ينافي الاختصار ثم ان هذا انما يتبع ٣ الا اذا كان قوله منهى عنه كليا مع ان المعنى وفسد كل منهى عنه فالمعنى على الكلية (قوله كحيوان بلحم جنسه) دخل تحته صور أربع كان الحيوان يراد للقبية أولا تطول حياته أولا منفعة فيه الا اللحم أو قلت (قوله أو بما لا تطول حياته) أي أو يبيع حيوان بحيوان لا تطول حياته أي من جنسه يدخل تحته أربع صور وهي يبيع حيوان يراد للقبية أولا تطول حياته أولا منفعة فيه الا اللحم أو قلت يباع كل بما لا تطول حياته (قوله أولا منفعة فيه الا اللحم) يدخل تحته أربع أيضا كالذي قبله غير انه يتكرر واحدة وهي يبيع مالا منفعة فيه الا اللحم بما لا تطول حياته فتكون الصور المذكورة احدى عشرة وقوله أو قلت يدخل تحته أربع صور أيضا كما تقدم غير انه يتكرر صورتان الاولى يبيع مالا تطول حياته بما قلت الثانية يبيع مالا منفعة فيه الا اللحم بما قلت ويبقى صورتان وهما يبيع ما قلت منفعة بما قلت منفعة (٤٢٤) ويبع ما قلت بما يراد للقبية فتكون جملة الصور ثلاثة عشر والحاصل ان المصنف يشمل ست عشرة صورة

الادل دليل (ش) أي وفسد منهى عنه من عقد أو عبادة لان النهي يقتضي الفساد شرعا الا لدليل شرعي يدل على صحة المنهى عنه فلا فساد ويكون حينئذ مخصوصا بهذه القاعدة ولما كان ذكر الجزئي بعد الكلّي أوضح وأجلى في بيانه سلك المؤلف ذلك ممثلا بقوله (ص) كحيوان بلحم جنسه ان لم يطبخ أو بما لا تطول حياته أولا منفعة فيه الا اللحم أو قلت فلا يجوز ان يطعم بالحم لا لاجل تكصّي ضأن (ش) يعني انه ورد النهي عن بيع اللحم بالحيوان كان الحيوان يراد للقبية أولا منفعة فيه الا اللحم أو قلت أولا تطول حياته وتخص مالك النهي بما اذا يبيع بلحم جنسه لانه معلوم مجهول وهو معنى المزانية وخصه ابن القاسم بالنهي فان طبخ اللحم بآزار جاز بيعه بالحيوان وعمم الاقفهسي الطبخ سواء كان بآزار أم لا لان انتقال اللحم عن الحيوان يحصل بآذني شئ وما من اشتراط الابزار انما هو في انتقاله عن اللحم التي القرية منه وكذلك لا يجوز بيع الحيوان بحيوان من جنسه لا تطول حياته كطير الماء والشارف ولا بلحم لانه يقدر مع اللحم حيوانا ومع الحيوان لحوا كما لا يجوز بيع اللحم بالحيوان كذلك لا يباع الحيوان بحيوان لا منفعة فيه الا اللحم تكصّي المعز ولا يباع بحيوان قلت منفعة غير اللحم تكصّي ضأن اذ منفعته وهي الصوف يسيرة فلو كثرت كثرت الضأن جاز بيعها باللحم لمسا فيها من لبن وأولاد ولا يجوز بيع مالا تطول حياته أولا منفعة فيه الا اللحم أو قلت بطعام من قبح أو غيره لا لاجل

وهي يبيع الحيوان باقسامه الاربعة باللحم ويبيع مالا تطول حياته بالحيوان باقسامه الاربعة ويبيع مالا منفعة فيه الا اللحم بالحيوان باقسامه الاربعة ويبيع ما قلت كذلك المكرر ثلاث تبقى ثلاثة عشر (قوله فلا يجوز ان) يجعل قوله أولا منفعة فيه الا اللحم أو قلت واحدة وقوله أولا تطول حياته واحدة ويصح أن يجعل قوله أولا تطول حياته أولا منفعة فيه الا اللحم واحدة وقوله أو قلت واحدة ولو قال فلا يجوز أي ما ذكر لكان أخصر وقوله تكصّي ضأن

الاولى تقديمه على قوله فلا يجوز ان (قوله يعني انه ورد النهي عن بيع اللحم بالحيوان) لا يخفى ان المناسب للمصنف أن يقول كل لحم حيوان بحيوان من جنسه فكل كلام المصنف حكاية للحديث بالمعنى (قوله لانه معلوم) أي وهو اللحم وقوله مجهول الذي هو الحيوان أي لانه يبيع معلوم بمجهول وهو أي يبيع المعلوم بالمجهول الخ (قوله وخصه ابن القاسم بالنهي) مقتضاه انه اذا كان مطبوخا يجوز البيع وان لم يكن معه آزار فيوافق تعميم الاقفهسي قال سيد محمد بن عبد الكريم وفي اشتراط الابزار نظر اه فيكون كلام الاقفهسي هو الراجح (قوله القرية منه) وصف كاشف (قوله لا يجوز بيع الحيوان بحيوان من جنسه الخ) لا يخفى ان ذلك يشمل صوراً أربعة كما علم مما تقدم (قوله كطير الماء) أي حيوان يرى يلزم الماء وكان المراد انه اذا بعد عن الماء يموت (قوله والشارف) هو المسنن الهرم كما أفاده القاموس أي الذي صار لا منفعة فيه الا لحمه (قوله ولا بلحم الخ) لا حاجة له فهو مكرر مع ما تقدم ولا يخفى ان مدلول العبارة لا يجوز بيع الحيوان باقسامه بلحم فهو عين قوله كحيوان بلحم جنسه الشامل للأقسام الاربعة (قوله لانه يقدر مع اللحم حيوانا) أي حيوانا فيه منفعة غير اللحم تطول حياته وذلك يتصور في ثلاث صور وهي ان يباع مالا تطول حياته أولا منفعة فيه الا اللحم فيقدر حيوانا صحيحا فيه منفعة غير اللحم فيكون من افراد الوارد في الحديث نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع اللحم بالحيوان ولا يتصور ذلك في حيوان يراد للقبية وذلك لانه داخل في الحديث دخولا بينها هذا مدلوله (ثم أقول) فيه نظر لان الثلاثة وان لم تقدر فهي داخلية في قوله لا يجوز بيع اللحم بالحيوان وذلك لانها حيوان نعم لوقال في الحديث حيوانا يراد للقبية لا حجة لذلك ولم يذكر وقوله وتقدر أي الثلاثة اذا بيعت بحيوان بالاقسام الاربعة لاجل ما يمنع لدخوله تحت قوله في الحديث لا يجوز بيع اللحم بالحيوان (قوله جاز بيعها باللحم) ظاهرا للعبارة بلحم من جنسه لانه السياق مع انه حينئذ من افراد قول المصنف كحيوان (قوله الحيوان غايته لا) لعله لا يتم الا الخ اه



بلحم جنسه فيجمل على ان المراد بلحم من غير جنسه فيجوز البيع ولو لاجل (قوله يدايد) يستثنى منه ما اذا كان للقيمة فانه اذا بيع بلحم من غير جنسه لا يشترط ان يكون يدايد (قوله لا يباع شئ منها بحيوان من جنسه) لا يخفى انه يدخل في كلامه بيع الذي يراد للقيمة بما يراد للقيمة من جنسه مع انه جائز مطلقا نقدا او الى أجل وقوله مطلقا أي نقدا او الى أجل فيخرج تلك الصورة من كلامه أيضا (قوله وكلما يجوز بيع شئ منها بلحم) أي من جنسه شامل للصورة الاربع وقوله لا يؤخذ شئ منها أي من الاربع يخرج منه صورة ما اذا كان يراد للقيمة وفيه منفعة كثيرة غير اللحم فانه يجوز كراء الارض به والحاصل ان كراء الارض لا يجوز بما لا تطول حياته ولا منفعة فيه الا اللحم او قلت وقوله ولا قضاء عن دراهم الخ صورة المسئلة أكرت الارض بدراهم ثم أراد ان يأخذ بدل تلك الدراهم واحدا من الثلاثة وأما واحد ما يراد للقيمة فيجوز وقوله لا يؤخذ في غنها الضمير عائدا على الاربع المتقدمة وصورة المسئلة باعه واحدا من الاربعه بثمن معلوم بان باعه ما يراد للقيمة وفيه منفعة كثيرة غير اللحم أو ما لا تطول حياته بثمن كدراهم ثم أراد ان يأخذ بدل تلك الدراهم حيوانا لا يراد الا اللحم فلا يجوز وقوله ولا طعام يستثنى من ذلك ما اذا كان حيوانا يراد للقيمة وفيه منفعة غير اللحم وبيع بدراهم فيجوز ان يأخذ بها طعاما (قوله أي من غير جنسه) راجع (٤٢٥) للامر من أي قوله حيوان وقوله لحم أي نقدا ومؤجلا وأما اللحم من جنسه فامنع وأما

لانه طعام عثله نسيئه ويجوز بيع ما ذكر من الحيوانات التي لا تباع باللحم بلحم من غير جنسها يدايد ولا يباع شئ منها بحيوان من جنسه مطلقا وما لا يباع شئ منها بلحم لا يؤخذ شئ منها كراء الارض ولا قضاء عن دراهم أكرت الارض بها ولا يؤخذ في غنها حيوان لا يراد الا اللحم ولا طعام اما حيوان فيه منفعة غير اللحم فيباع بحيوان أو لحم أي من غير جنسه ولو كان مشتر به يرد ذبحه وقوله كحيوان أي مأكول اللحم والاجاز بيعه باللحم لان كونه غير مأكول اللحم صيره جنسا مستقلا وقوله يخصى ضأن مثال لما قلت منفعتيه وهذا ما لم يكن اقتناء لصوفه ومثله خصى المعز المقننى لشعره كما يفيد المعنى ونسب للزقاق التعرض له وفي التبصرة ما يفيد انه كراداة الصوف وفي المواق ما ظاهره يخالفه فانظره (ص) وكبيع الغرر (ش) عطف على ما قبله مشاوك له في النهى والغرر ثلاثة أقسام ممنوع اجماعا كطير الهواء وسهل الماء وجائر اجماعا كاساس الدار المبيعة وحشوا الجبة المغيبة ونقص الشهور وكالها في اجارة الدار ونحوها واختلاف الاستعمال في الماء في دخول الحمام والشرب من السقاء ومختلف في الحاقه بالاول أو بالثاني ومنه ما أشار اليه بقوله (ص) كبيعها بقيمتها أو على حكمه أو حكم غير أورضاه (ش) يعني ان من عقد البيع في سلعة من غير ذكر ثمن معين بل على ما تساوى من القيمة عند أهل المعرفة فانه لا يصح لانه يبيع مجهول أو على ان الثمن موقوف على حكم البائع أو المشتري أو اجنبى أو على رضامن ذكر للجهل بالثمن في الجميع الا لا يرى ما يحكم به المحكم أو ما يرضى به المشتري أو على رضامن ذكر للجهل بالثمن في الجميع ويحتمل ان يعود على العاقل يبيع البائع والمشتري ويكون المراد بالغير الاجنبى وهو الظاهر والفرق بين المحكم والرضامن المحكم

حيوان من جنسه يفصل فيه ان كان مثله فيه منفعة غير اللحم آخر أو لا فلا فقوله والامنع أي والابان كان الحيوان من جنسه أو اللحم من جنسه منع تخرج منه الصورة المذكورة (قوله ولو كان مشتر به يرد ذبحه) هذا راجع لصورة الجواز أي فيباع بحيوان من جنسه ولو كان يرد ذبحه أي دفع لما يتوهم انه اذا أريد ذبحه يمنع لانه في معنى يبيع لحم بحيوان مع انه لا يمنع لانه من غير الجنس فتدبر (قوله أي مأكول اللحم) ظاهر عبارته ان هذا قيد غفل عنه المصنف مع انه لما قال بلحم جنسه يعلم منه ان ذلك اللحم يؤكل فيلزم ان ذلك الحيوان يؤكل (قوله وهذا ما لم يكن اقتناء لصوفه)

(٥٤ - خرشي ثالث) وأما اذا اقتناه لصوفه فيجوز بيعه بحيوان من جنسه يتخذ للقيمة وله منفعة كثيرة (قوله كما يفيد المعنى) وهو العلة وذلك انه اذا اقتناه بصوفه صار فيه منفعة كثيرة غير اللحم وذلك موجود فيما اذا اقتناه لشعره وقوله وفي التبصرة ما يفيد الخ الاخصر ان يقول وفي التبصرة ما يفيد (قوله وكبيع الغرر) الاضافة لا دنى ملابسة أي البيع الملابس للغرر لان الغرر مبيع والغرر هو التردد بين أمرين أحدهما على الفرض والثاني على غيره (قوله وانغر الخ) أي وبيع الغرر ثلاثة أقسام وقوله كطير الهواء أي كبيع الطير الذي في الهواء وقوله كاساس الدار أي كبيع الدار باسائها وقوله وحشوا الجبة أي وبيع الجبة المحشوة وقوله المغيبة كذا في نسخة والمناسب المغيب صفة للحشوا والمعنى المغيب حشوها وقوله ونقص الشهور وكالها في العبارة حذف والتقدير وكالا جارة المحملة لنقص الشهور وكالها وقوله واختلاف الخ أي وكبيع الماء المختلف استعماله وقوله والشرب من السقاء معطوف على دخول (قوله ويحتمل ان يعود على المشتري ٣) أي ويكون المراد بالغير الاجنبى والبائع أو اجنبى أي يجعل الضمير عائدا على الاجنبى وقوله أو غيره عبارة عن المشتري والبائع وسكت عن ترجيع الضمير للبائع ويكون المراد بالغير المشتري أو الاجنبى مع انه الاقرب (قوله أورضامن ذكر) في العبارة حذف والتقدير وقوله أورضاه معناه أورضامن ذكر



(قوله فان كان على الخيار صرح في الجميع) لا يخفى ان هذا يعارض الفرق المتقدم بين الحكم والرضا يمكن أن يقال الفرق المتقدم بالنظر للمعنى في ذاته وهذا بالنظر للحكم الفقهي (قوله ويتصور ذلك في كل منهما) أي من المولى بكسر اللام والمولى بفتحها أما المولى بالفخ فظاهر وأما المولى بالكسر فيحمل على ما إذا كان اشتراها له وكيله المفوض ولم يعرف القدر الذي اشترى به وكيله المذكور (قوله من جانبين أو أحدهما) راجع للمس والتبديل لا يخفى ان المعنى صحيح ولكن فعل الجاهلية يدل على واحد وهو البائع في المناذرة والمس في المشتري فكان الرجلان يساووان السلعة فإذا لمسه المشتري أو نبذها اليه البائع لزم البيع (قوله تبرك بالحديث) أي وهو ما ورد عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمناذرة (قوله لا تنشره ولا تعلم ما فيه) أي وبجهد مسكنا ياه مع عدم النشر وعدم العلم يلزم البيع وكذا يقال فيما (٤٣٦) بعده (قوله لا ينشر من جرابه) أي لا يخرج من جرابه الفرق بين هذا وما تقدم

ان الاول المبيع لم يكن مستورا في جرابه وهذا المبيع مستور فاذن فهذه مفهومة بطريق الاولى وهو ليس من افراد الملامسة فيكون المنع للجهالة ويحتمل أن يكون مراده وبجهد لمس الجراب يلزم البيع فيكون من افراد ما نحن فيه وقوله أو ثوب بامدرجا أي أو شراؤك ثوب بامدرجا (قوله ان تبذره ثوبك) لاحظ مخاطبا معينا والاملا احتاج لما بعد (قوله ان تبذره ثوبك) وتبذره (ايه) وجعل العقد منبر ما مجرد التبذ وقوله ويكتفي باللمس أي لمس المشتري أي يكتفي باللمس في لزوم البيع وتحققه (قوله مقمرا أو مظلم) ومثل الثوب ما لا يؤكل لحمه وكذا ما يؤكل لحمه عند ابن القاسم وقال أشهب شرا ما يؤكل لحمه بليل جائز لان الخبرة باليد تبين المقصود منه من سمى وهزال وقيل ان الدواب يجوز بيعها في الليل المقصود من غيره وأما ما يؤكل لحمه فيجوز في الليل مطلقا لمعرفة سمه باللمس وفي مختصر

برجع للالزام والخبر يعني ان الحكم يلزمهما البيع جبر اعليه ما بخلاف الرضا فانه لا يلزمهما ذلك بل ان رضيا فيها ونعمت والارجعوا وليس له الالزام (ص) أو قبلت سلعة لم يذكرها أو عنها (ش) هذا أيضا من الغرر المفسد للبيع وهو ان الشخص المشتري سلعة اذا ولاها لآخر بأن قال له وليت ما اشتريت بما اشتريت ولم يذكر السلعة له هو ولا غيره أو ذكر له لكن لم يبين له الثمن وقوله (بالزام) راجع لما بعد الكاف فان كان على الخيار صرح في الجميع والسكوت مثل الالزام الا في التولية فتصح وله الخيار ثم ان المضمر الزامهما أو الزام أحدهما في بيعها ببقيتها أو على حكم غير المتبايعين أو رضاه أو ما على حكم أحد المتبايعين أو رضاه أو رضاه فالمضمر الزام غير من له الحكم والرضا منهما أو ما في التولية فالمضمر الزام الجاهل بالثمن ويتصور ذلك من كل منهما (ص) وكلامه في الثوب أو مناذرتة (ش) المفاعلة في كلامه ليست على بابها أي وكلمة الثوب أو نبذته من جانبين أو أحدهما وانما عبر بلامسة ومناذرة تبرك بالحديث قال فيها قال مالك والملامسة شراؤك الثوب لا تنشره ولا تعلم ما فيه أو تبذره لئلا ولا تتأمله أو ثوب بامدرجا لا ينشر من جرابه والمناذرة ان تبذره ثوبك وتبذره اليه أو ثوب به ونبذته اليك من غير تأمل منك على الزام قال أبو الحسن قوله ولا تعلم ما فيه يعني وتكتفي باللمس وقوله أو تبذره لئلا أي مقمرا أو مظلم أو قوله من جرابه بكسر الجيم وعاء من جلد اه وقوله (ص) فيلزم (ش) هو كقول أبي سعيد مدرج في الحديث أما الملامسة فهي ان يمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل والمناذرة أن ينبذ كل منهما ثوبه الى الآخر بالليل أو بالنهار ولا يقبله الا بذلك ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراص المازري ولو فعل على أن ينظر اليها ويأملها فان رضى أمسك جاز من الشيخ سالم (ص) وكبيع الحصاة وهل هو بيع منهاها أو يلزم بوقوعها أو على ما تقع عليه بلا قصد أو بعدد ما تقع تفسيرات (ش) لخبر مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر قال المازري في هذا الحديث تأويلات منها ان يكون المراد ان يبيع من ارضه قدر ما انتهت اليه رمية الحصاة ولا شئ في جهله لا اختلاف الرمي وقيل معناه متى وقعت الحصاة فقد وجب البيع وهو مجهول أيضا وقيل معناه أي ثوب وقعت عليه حصاتي فهو المبيع وهو مجهول أيضا وقيل معناه ارم بالحصاة فما خرج فلك بعده

البرزى مسألة اذا كان يصل لمعرفة المبيع ظاهرا وباطنا بالمقهر مثل النهار جاز البيع اه  
والظاهر ان الحوت كهيئة الانعام وانظر الحكم في شراء الحبوب بالليل المقصود على الخلاف الاول (قوله وكبيع الحصاة) أي البيع الملبس للحصاة لان الحصاة مبيعة (قوله وهل هو بيع منهاها) كان الرمي البائع أو المشتري أو غيرهما أي بالزام فان وقع بخيار جاز بشرط علم ما يباع حيث اختار الامضاء والالم يجوز (قوله أو يلزم بوقوعها) أي من يد أحد المتعاقدين أو غيرهما (قوله ولا شئ في جهله الخ) تقدم ان محل المنع اذا كان على الالزام على ما تقدم (قوله متى وقعت الحصاة) أي ان في يد الحصاة ومتى وقعت لزوم البيع (قوله وقيل معناه) أي ثوب وقعت عليه حصاة أي بلا قصد لشيء معين فلو كان بقصد أجزاء كان من المشتري وكذا من البائع بشرط جعل الخيار للمشتري لا للبائع وهذا كما به حيث اختلفت السلع فان اتفقت جاز كان بقصد أو بغيره (قوله وقيل معناه ارم بالحصاة فما خرج) أي وقع من أجزائها المتفرقة بسبب الرمي فلك بعده دراهم أي يقول المشتري للبائع ارم بالحصاة فما خرج

دنانير



فذلك الخ (قوله ويقدر بيع كما صرح به بقوله أي أو يبيع ما يلزم الخ وإذا تأملت تجد الأولى حذف يبيع وتكون ما واقعة على يبيع (قوله أجل اشترعيا) وهو الزمن المعين للخيار وهو في كل شيء بحسبه كما هو معلوم (قوله لانه يؤدي للجهل في الاجل الخ) لا يخفى ان هذه العلة موجودة مع صورة الجواز (قوله لكن بشرط ان يكون الزمن معلوما) أي قدر زمن الخيار (قوله كما اذا قال له ان وقعت الحصة أي ان يبيد الحصة فتي أو قتها قصد ان طالع الشمس الى الزوال لزم البيع (قوله من طلوع الشمس الخ) لا يخفى ان لكل سلعة زمنا معين بالخيارها والمنوع الزيادة على المعين لا النقص عنه (قوله قصدا كان البيع الخ) هذا يفيد ان قوله قصدا راجع للمشتريين قبله وبعض الشراح رده وجعله راجعا للذي قبله بلصقه (قوله ينتج بالبناء للمجهول) أي لفظا فلا ينافي انه مراد منه البناء للفاعل وكلام المصباح يفيد ان ينتج بالبناء للفاعل قليل بالنسبة الى ينتج بالبناء للمفعول ويجرى مثل ذلك في مضارعهما واقتصر في مختصر الصحاح على الثاني (قوله بكسر النون) هذا ضبط للنووي (٤٣٧) وضبطه السكاكي بفتح النون والاول هو المختار وهو مصدر نتجت بالبناء للمفعول كذا

دناير أو دراهم فقوله وهل هو يبيع منهاها على حذف مضاف أي يبيع ذى منهاها أي صاحب منهاها أي ما بين مبدئها وبين منهاها أي ما بين الراي وبين منهاها الا ان منهاها هو المبيع كما هو ظاهر العبارة اذ لم يفسر أحد الحديث به قوله أو يلزم معطوف على منهاها أي أو يبيع يلزم بوقوعها أو معطوف على يبيع ويقدر الموصول أي أو يبيع ما يلزم بوقوعها الا ان يبيع مصدر وهو لا يشبه الفعل فلا يعطف عليه الفعل أي والثمن والمثمن معلومان وقد ضربا لذلك أجل اشترعيا وجعل الوقوع من غير قصدا انبراما للبيع فان ذلك لا يجوز لانه يؤدي الى الجهل في الاجل باعتبار وقوع الحصة اذ لا يدري في أي زمن تقع وأما مع القصص فيجوز لكن بشرط ان يكون الزمن معلوما كما اذا قال له ان وقعت الحصة من طلوع الشمس الى الظهر مثلا قصدا كان البيع لازما فانه يجوز ويلزم (ص) وكبيع مافي بطون الابل أو ظهورها أو الى ان ينتج النتاج وهي المضامين والملاقيع وحبل الحيلة (ش) ينتج بالبناء للمجهول والنتاج بكسر النون ليس الاظهر الموطا عن سعيد بن المسيب مرسل لا لاربابي الحيوان وانما نسي فيه عن ثلاثة المضامين والملاقيع وحبل الحيلة قال مالك المضامين يبيع مافي بطون اناث الابل والملاقيع مافي ظهور الفحول وحبل الحيلة يبيع الجزور الى ان ينتج نتاج الناقة فهي على اللق والنشر المرتب الاول للاول والثاني للثاني والثالث للثالث وانما خص الابل تبركا بالحديث والافلا خصوصية للابل أي مافي بطون الحيوانات وظهورها وقوله أو ظهورها أي يبيع ما يتسكون عن ضرابه كان يقول أبيه ما يتسكون من ماء خلى هذا في بطن ناقتي هذه مثلا وقوله فيما يأتي وكعسيب الفعل المعقود عليه الفعل وهو ضرابه أي تزوجه وصعوده عليها فلا تكرار وقوله وحبل الحيلة للجهل في الاجل والملاقيع جمع ملقوح وهو مافي بطن الناقة والمضامين بتخفيف الميم وغلط من شدد هاجع مضمون وهو مافي أصلاب الفحول هذا على غير مافي الموطا من اللق والنشر المشوش وما مر من انه من باب اللق والنشر المرتب على مافي الموطا تنبيهه لو أجل الثمن بمدة جل امرأه اعتبر المعظم من ذلك وهو تسعة أشهر ولو أجله بمدة حمل ناقة أو بقرة أو غيرهما اعتبر مدة المعظم من كل ذلك (ص) وكبيعه بالنفقة عليه حياته (ش) يعني ان

دناير أو دراهم فقوله وهل هو يبيع منهاها على حذف مضاف أي يبيع ذى منهاها أي صاحب منهاها أي ما بين مبدئها وبين منهاها أي ما بين الراي وبين منهاها الا ان منهاها هو المبيع كما هو ظاهر العبارة اذ لم يفسر أحد الحديث به قوله أو يلزم معطوف على منهاها أي أو يبيع يلزم بوقوعها أو معطوف على يبيع ويقدر الموصول أي أو يبيع ما يلزم بوقوعها الا ان يبيع مصدر وهو لا يشبه الفعل فلا يعطف عليه الفعل أي والثمن والمثمن معلومان وقد ضربا لذلك أجل اشترعيا وجعل الوقوع من غير قصدا انبراما للبيع فان ذلك لا يجوز لانه يؤدي الى الجهل في الاجل باعتبار وقوع الحصة اذ لا يدري في أي زمن تقع وأما مع القصص فيجوز لكن بشرط ان يكون الزمن معلوما كما اذا قال له ان وقعت الحصة من طلوع الشمس الى الظهر مثلا قصدا كان البيع لازما فانه يجوز ويلزم (ص) وكبيع مافي بطون الابل أو ظهورها أو الى ان ينتج النتاج وهي المضامين والملاقيع وحبل الحيلة (ش) ينتج بالبناء للمجهول والنتاج بكسر النون ليس الاظهر الموطا عن سعيد بن المسيب مرسل لا لاربابي الحيوان وانما نسي فيه عن ثلاثة المضامين والملاقيع وحبل الحيلة قال مالك المضامين يبيع مافي بطون اناث الابل والملاقيع مافي ظهور الفحول وحبل الحيلة يبيع الجزور الى ان ينتج نتاج الناقة فهي على اللق والنشر المرتب الاول للاول والثاني للثاني والثالث للثالث وانما خص الابل تبركا بالحديث والافلا خصوصية للابل أي مافي بطون الحيوانات وظهورها وقوله أو ظهورها أي يبيع ما يتسكون عن ضرابه كان يقول أبيه ما يتسكون من ماء خلى هذا في بطن ناقتي هذه مثلا وقوله فيما يأتي وكعسيب الفعل المعقود عليه الفعل وهو ضرابه أي تزوجه وصعوده عليها فلا تكرار وقوله وحبل الحيلة للجهل في الاجل والملاقيع جمع ملقوح وهو مافي بطن الناقة والمضامين بتخفيف الميم وغلط من شدد هاجع مضمون وهو مافي أصلاب الفحول هذا على غير مافي الموطا من اللق والنشر المشوش وما مر من انه من باب اللق والنشر المرتب على مافي الموطا تنبيهه لو أجل الثمن بمدة جل امرأه اعتبر المعظم من ذلك وهو تسعة أشهر ولو أجله بمدة حمل ناقة أو بقرة أو غيرهما اعتبر مدة المعظم من كل ذلك (ص) وكبيعه بالنفقة عليه حياته (ش) يعني ان

يصور بتصور آخر بأن يشترى شخص زوها على وجه الابدان ينزل منزلة به في ذلك بخلاف العسيب كما يأتي (قوله والملاقيع جمع ملقوح الخ) هذا غير ما صدر به أولا فوقع في كلامه التخالف والحاصل انه على الاول يكون من قبيل اللق والنشر المرتب وعلى هذا يكون من قبيل اللق والنشر المشوش وهذا لا ينحسب فابن حبيب جعل المضامين يبيع مافي الظهور والملاقيع يبيع مافي البطون (قوله وكبيعه) هو محتمل لكونه من اضافة المصدر الى فاعله والمفعول محذوف أي وكبيع البائع سلعة دارا أو غيرها أو كونه من اضافة المصدر للمفعول والفاعل محذوف أي وكبيع الشيء المبيع البائع وقوله عليه أي البائع والضهير في حياته المتبادر حياة البائع كقال الشارح ويحتمل عوده على العاقد وعلى الشخص أي شخص كان البائع أو المشتري أو غيرهما ومفهوم حياته انه لو كان بمدة معلومة جاز وهو كذلك ان كان على انه ان مات البائع قبل تمامها رجع ما بقي من المدة لورثته أو لبيت المال وان كان على انه هبة للمشتري لم يحز



(قوله او يؤجرها) أفاد به ان المصنف أراد بالبيع ما يبيع المذوات والمنافع (قوله ان كان مقوماً) أى مطلقاً مع الموم الفساد ثم لا فالصور أن يبيع بربع بالقيمة في ثلاث وبالمثل في واحدة والرجوع في الأربع بمختلف فالمقوم المعلوم يرجع بقيمته والمجهول من مقوم ومثلي يرجع عليه بقيمة ما يأكل كل يوم (قوله كالأول كان في جملة عياله) فاذن لا فرق بين ان يقول لتنفق على ما يكفيني مدة حياتي أو تدفع الى كل يوم كذا درهم أو كذا مدة حياتي (قوله ولو سرفاً) وانما يرجع بالسرف في مسألة البيع اذا كان السرف قائماً كما أفاده بعض شيوخنا فان فات لم يرجع به ولا بعوضه وأما في مسألة الاجارة فيرجع به وبعوضه ان فات والفرق ان المشتري الذات يملك فيه الغلة يملك الرقبة فلذا لم يرجع مع الفوات بالسرف والاجارة لا يملك فيها غلة لعدم ملكه الرقبة ويلزمه أجره المثل (قوله على الارح) أى الذى صوبه ابن يونس من قولين حكاهما عن (٤٣٨) بعض أصحابه أحدهما الرجوع كما قال وهو أقيس والثاني لا يرجع الا بالوسط كمن

أنفق على شيء له مال فأنما يرجع عليه بالوسط (قوله وورد الا أن يفوت الخ) يفهم منه انه ليس له حبس المبيع مع قيامه في النفقة وهو كذلك (قوله هو مفهوم من قوله ورجع الخ) حاصل ذلك انه لما حكم بالرجوع عرف ان المبيع رد وذلك انه اذا كان قائماً ترد عينه وان فات ترد قيمته وذلك انه لو كان لا يرد المبيع لم يكن هناك رجوع بالقيمة (قوله فان فات بهدم أو بناء) أى على تقدير كونه داراً (قوله مضى) لا يخفى ان المناسب ان يحدد مضى وذلك أنه متى قيل مضى فالمعنى انما مضى بالثمن والحاصل ان الاولى للمصنف ان يقتصر على قوله ورد وذلك ان الرد مع قيام المبيع بمعنى رد ذاته ومع فواته فعنه رد قيمته (قوله وكسب الفحل) بالياء يطلق على ذكر الفحل وضرا به وأما بدون ياء فلا يطلق الا على ضرا به وقوله يستأجر تفسير به أو بديل أو مستأنفة بتقدير المبتدأ وقوله عقوف أى

الشخص لا يجوز له ان يبيع سلعة أو يؤجرها بالنفقة عليه مدة حياته لانه لا يدري ما يعيش من الزمان فهو جهل بالثمن واذا وقع ذلك فسخ ورجع المشتري على المالك بقيمة ما أنفق ان كان مقوماً أو بئله ان كان مثلياً جهل قدره كالأول كان في جملة عياله وان علم رجوع بئله كالأول دفع اليه مكيلة معلومة في الطعام أو دنائير أو دراهم معلومة واختلف هل يرجع بما كان سرفاً بالنسبة للبائع أو لا يرجع الا بالمعتاد و صوب ابن يونس الاول واليه أشار بقوله (ص) ورجع بقيمة ما أنفق أو بئله ان علم ولو سرفاً على الارح (ش) وقوله (ورد الا ان يفوت) هو مفهوم من قوله ورجع بقيمة ما أنفق أو بئله لان الرجوع بذلك لا يكون الا بعد رد المبيع بعينه ان كان قائماً فان فات بهدم أو بناء مضى وقضى بقيمته يوم قبضه ويرجع عليه المتباع بقيمة ما أنفق فيتمقاصان فمن له فضل أخذه ولم يذكر الموقوف وقت اعتبار القيمة للعلم به من البياعات الفاسدة انها يوم القبض في البيع يوم قبض المبيع وفي الاجارة عليه أجره المثل وهو قيمة المنافع في أزمانها وفي النفقة عليه له قيمة ما أنفق في أزمانه الا ان يعلم فثله ثم عطف منها بعنه على مثله من قوله كحيوان بلحم جنسه بقوله (ص) وكسب الفحل يستأجر على عقوف الانثى (ش) يعنى انه ورد انتهى عن ان يؤجر فله ليضرب الانثى حتى تحمل ولا شئ في جهالته اذ قد لا تحمل فيغبى رب الفحل وقد تحمل في زمن قرب فيغبى رب الانثى والدليل على حملها غالباً ان تعرض عن الفحل وعقوف بضم العين لا يفتحها خلافاً لانتظروحه في الشرح الكبير (ص) وجاز زمان أو مرات فان أعقت انفسخت (ش) أى ولاجل ان علة الفساد الجهل بالأحوال كوام وزمنها النوعين أحدهما جاز كيوم أو يومين أو مرة أو مرات كسلافة أو كوام أى مرات وعطف بأولافادة عدم الجمع بينهما كما في الواضحة ان سمي يوماً أو شهرين لم يحزان يسمى نزوات ابن عرفة في هذا الاصل خلاف فان حصل الاعقاق أى الحمل انفسخت الاجارة في الصورتين كما ارتضاه ابن عرفة وعليه بحسب ما انتفع (ص) وكيعتين في بيعه (ش) عطف على كحيوان بلحم والنهي عنه ما في الموطأ وخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة وصححه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعه ومحله عند مالك على احدى صورتين أشار لاحدهما بقوله (ص) يبيعها بالزام بعشرة نقداً أو أكثر لاجل (ش) أى يبيع سلعته بالزام

ل (قوله ان تعرض عن الفحل) أى فاذا أعرضت عن الفحل غلب على الظن انها حملت في الحال وعدم ظهور الحمل عند ذلك أمر نادر (قوله انتظروحه الخ) وذلك ان المصادر الآتية على فاعول بالفتح خمسة وهى القبول والوقود والولوع والظهور والوضوء قاله ابن عصفور في مقر به زاد الجمال بن هشام في شرح خطبة التسهيل وما عداهن فبالضم كالدخول والخروج ويجوز النطق بالضم قياساً فيما ورد بالفتح واحترز بالمصادر من الاسماء فانها تأتي كثيراً على فاعول بالفتح كصبور وشكور وغفور (قوله فان أعقت) أى نفرت (قوله في هذا الاصل) أى القاعدة وهى الجمع بين الزمان والمرتات أى الذى هو كى ما ذكر وهو تسمية الزمان مع تسمية المرتات والحاصل ان ما ذكره الشارح جزئى من جزئيات القاعدة وهى الجمع بين الزمان والعمل (قوله كما ارتضاه ابن عرفة) أى خلافاً لابن عبد السلام فانه رجع للمرتات فقط وأما في الزمان فلا يفتح بعقوبها أوله أو انشاء بل أماناً بأنى بأتى يستوفى بها المنفعة أو يؤدى جميع الاجرة (قوله على احدى صورتين) كذا في نسخة ولعل المناسب على صورتين كما هو ظاهر



(قوله على وجه يتردد النظر فيه) احتراز بذلك عن أن يقول البائع ذلك ويقول المشتري اشتريت بكذا فإنه لا يمنع حينئذ (قوله أو للسببية الخ) أي وعلى كل حال فالمراد بالسببية العقد (قوله أو في السببية) في العبارة حذف والتقدير وفي اماباقية على الظرفية أو أنها للسببية فقوله أي بسبب بيعه راجع للسببية أي بيعتين بسبب بيعه أي بيعتين ناشئتين عن بيعه وأما قوله أي بيعه متضمنة لبيعتهين فلا يناسب السببية بل ما يناسب الإجماله للظرفية فالقول الشارح وفي اماباقية على الظرفية أو أنها للسببية أي بيعه متضمنة لبيعتهين أو بيعتين ناشئتين عن بيعه لمكان أحسن أي ويكون قوله متضمنة راجع لبقائها على الظرفية ومعنى تضمن تضمن من اشتغال الظرف على المظروف وقوله أو بيعتين ناشئتين الخ راجع للسببية (قوله والجودة والرداءة متفقة) المناسب حذفها لانه لا ينظر لذلك مع اختلاف الجنس أو الصفة وأراد بالصفة ما عدا الجودة والرداءة (قوله ولو لثن واحد) أي كل سلعة بعشرة أي هذا إذا لم يكن الثمن واحداً بان كانت هذه بعشرة وهذه بخمسة عشر بل ولو كان الثمن (٤٢٩) واحداً (قوله على اللزوم ثمن واحد) هذا

القيس معتبر فلو كان ثمنين لضر (قوله مخرج من قوله مختلفين) بل من محذوف الذي هو قوله بجميع وجوه الاختلاف (قوله فكأنهما سلعة واحدة) أي لما لم تكن الجودة والرداءة بجوهر زائفاً والسلعتان بمثابة سلعة واحدة ويقال ان الأغراض تختلف بحسب ذلك والجودة والرداءة بمنزلة جوهر زائد فالأحسن التعليل المتقدم وهو ان الغالب الدخول على الأجود (قوله والمراد بالقيمة الثمن الخ) أي ويكون المعنى هذا إذا كان اتحاد الثمن الذي بلغاه في النداء بل وان اختلف الثمن أي اختلف الثمن بالنظر لوقت النداء فلا ينافي انه بعد ذلك اتفق على ان الثمن واحد ولا يخفى ما في ذلك من التسكف (وأقول) الأقرب ابقاء القيمة على حالها وجعل الواو في قوله واختلفت للعال (قوله لا طعام الخ) لان من خير بين شيئين بعد منقلا لانه قد يختار شيئاً ثم ينتقل عنه الى أكثر منه أو أقل أو أوجد وهو تفاضل ولانه يؤدي لبيع الطعام قبل قبضه (قوله ولو اتحد جنسهما وصفتهما) أي الجودة والرداءة وغيرهما إلا أن المعتمد أنهما إذا اتحد النوع والكميل بالجودة والرداءة الجواز والوزن كالكيل وأخرى إذا اتفقا نوعاً وكميلاً وجودة ورداءة فالأقسام ثلاثة أحدهما متحدد النوع والكيل والصفة فيجوز ثانياً مختلف الثلاثة ممنوع ثالثها متحدد النوع والكيل واختلفت الصفة فيجوز وجهه عبد الحق بماضيه وليس يدخله بيع الطعام قبل قبضه لانه لو أسلم في محمولة جازان يأخذ سمره مثل الكيل بعد الاجل (قوله أو غير مثمرات) أي كلهن بل المثمر واحدة فقط وعلّة المنع لما يؤدي من بيع الطعام قبل قبضه كإتيان الحاصل انه يراد بقوله مثمرات أي كلهن أو مجموعهن ويراد أن يزد من واحدة فبأن يبيع الطعام قبل قبضه ويأتي ببيع الطعام بالطعام متفاضلاً وأما إذا كان المثمر واحدة فلا يثنى الا ببيع الطعام

على وجه يتردد النظر فيه كأن يبيعهما اماب عشرة نقداً أو بأكثر لاجل وجعلها بيعتين باعتبار تعدد الثمن فقوله في بيعه أي في عقد واحد فالمراد بالسببية العقد أو في السببية أي بسبب بيعه أي بيعه متضمنة لبيعتهين ولو عكس في مثال المصنف لجاز لعدم التردد غالباً لان العاقل لا يختار الا الأقل لاجل وأشار لثاني الصورتين بقوله (ص) أو سلعتين مختلفتين (ش) في الجنسية كتب ودابة أو الصنفية كرداء وكساء أو الرقم أي والجودة والرداءة متفقة بدليل ما يأتي وباع احدهما ولو لثن واحد بالزام ولو للاحدهما فلا يجوز للجهل بالثمن ان اتحد الثمن أو بالثمن والمثمن ان اختلف الثمن (ص) الا بجودة ورداءة وان اختلفت قيمتهما (ش) لما كان قوله أو سلعتين مختلفتين يومهم عموم الاختلاف كيف كان أخرج هذه الصورة من ذلك فانها جائزة والمعنى ان السلعتين اذا اختلفتا في الجودة والرداءة فقط مع الاتفاق فيما عداهما جاز يبيع احدهما على اللزوم ثمن واحد وان اختلفت القيمة وليس من بيعتين في بيعه لان الغالب الدخول على الأجود وقوله الا بجودة الخ مخرج من قوله مختلفتين أي مختلفتين بجميع وجوه الاختلاف إلا أن يكون الاختلاف بينهما بجودة ورداءة فيجوز ان ليست هذه الصورة من الاختلاف المندرج في النهي اذ ليست الجودة والرداءة بجوهر زائد فكأنهما سلعة واحدة والمراد بالقيمة الثمن لانه الذي يتقدم الاختلاف تارة ويختلف تارة لان الثمن يتبع الرغبات والقيمة دائماً تختلف باختلاف الجودة والرداءة فلامعنى للمبالغه حينئذ (ص) لا طعام (ش) يعني ما مر من الجواز لا اشتراء احدي السلعتين مختلفتين بالجودة والرداءة بالالزام سواء كانتا شو بين أو غيرهما من العبيد والبقر والشجر الذي لا غرضه مخصوص بغير الطعام أما اذا كانتا طعامين فلا يجوز يبيع احدي صبرتين طعاماً ولو اتحد جنسهما وصفتهما ولا يبيع أحد طعام وغيره كصبرة وثوب ولا يبيع أحد طعامين مع كل منهما أو مع أحدهما غيره كإشمل ذلك كله قوله (ص) وان مع غيره (ش) كعرض وبالغ عليه لئلا يتوهم الجواز ان الطعام تباع غير منظور اليه فقوله لا طعام بالجور عطف على مقدر أي الا بجودة ورداءة فيجوز في ذلك كله لا طعام ومثله لقوله وان مع غيره بقوله (ص) كخلة مثمرة من نخلات (ش) أي كبيع نخلة مثمرة على اللزوم يختارها المشتري من نخلات مثمرات أو غير مثمرات فلا يجوز ذلك لبيع بناء على ان من خير بين شيئين بعد منقلا فاذا اختلفت واحدة بعد انه



قبل قبضه فقط فقول الشارح نخلة مثمرة على اللزوم ليس مراده اللزوم لها بعينها بل المراد لزوم متعلق بها في الجملة (قوله أو أحدهما الخ) الاولى اسقاطه (قوله والشئ في التماثل الخ) فان قلت قضية ذلك انه لو تحققنا المماثلة لجاز مع انه يمنع على ظاهر المصنف والجواب أن يقال خلفتنا على أخرى وهي بيع الطعام قبل قبضه بختيه قال بعضهم وان مع غيره داخل في قوله ساعين مختلفتين ذكره تنصيصا (قوله ان كانا مكيلين) أي دخلا على الكيل ليكمل منهما أو أحدهما أو أما اذا كان كل منهما باجرا فلا يمنع بيع الطعام قبل قبضه (قوله أي قدر الثلث أي (٤٣٠) قدر ثلث الثمرة كيلا الخ هذه صورة خارجة عن موضوع المصنف

(قوله على اللزوم) الاولى الشيوخ (قوله فعلى البائع الضمان) أي ضماي المبيع كله ويضخ المبيع ولعل وجه الضمان انه لم يتعين للمشتري شيء فهو يشبه ما فيه حق توفيقه والظاهر انه اذا لم يتق من النخل الا قدر ما استثنى البائع أن تكون كلها للبائع المستثنى (قوله اذا كان الشرط لاستزادة الثمن) بان كان مثلهما لو كانت غير حامل تباع بأقل مما بيعت به (قوله وأجبر على ان يجمعا بينهما) أي أجبر البائع والمشتري على أن يجمعا بين المرأة وجنينها في ملك واحد فاذا كان كذلك تعلم ان البيع وقع على الاجنسة وحدها فهي غير مسئلة المصنف بهذا الاعتبار قطعا وحينئذ فلا يلزم من لزوم القيمة فيها لزوم القيمة في مسئلة المصنف وذلك لان مسئلة المصنف فيها خلاف القاعدة أن ما اختلف في فساد يفتو بالتثنية (قوله فان قصد التبري الخ) والحاصل انه متى قصد استزادة الثمن امتنع في ثمان صور عليه أو وخشا ظاهرة الحمل أم لا وطها وادعى استبراء أم لا ومتى قصد التبري امتنع أيضا ان وطئ ولم يستبرأ عليه أو وخشا

اختار قبلها غيرها وانتقل عنها الى هذه فيؤدي الى التفاضل بين الطعامين ان كانا يربو بين أو أحدهما لان المنتقل اليه يحتمل أن يكون أقل من المنتقل عنه أو أكثر أو مساويا والشئ في التماثل كتحقق التفاضل الى بيع الطعام قبل قبضه ان كانا مكيلين أو أحدهما يقرر المؤلف المنع في شراء الطعام على الاختيار لزوما وكانت العلة عند المختار مستقلا وهي موجودة فيمن باع بستانه الثمر واستثنى منه عدد نخلات يختارها أشار الى جوازها بقوله (ص) الا البائع يستثنى خسمان جنانه (ش) أي الا البائع يستثنى خسمان جنانه المبيع فانه جائز لان البائع لما كان الغالب أن يعرف جيد حائطه من رديته فلا يتوهم فيه أن يختار ثم ينتقل بخلاف المشتري ولا بد أن يكون الثمر المستثنى قدر الثلث أي قدر ثلث الثمرة كيلا فياذا استثنى الثمرة وكذا لو استثنى النخل بثمره لا بد أن يكون ثمره قدر الثلث سواء زاد المستثنى على خمس أو نقص خلافا لظاهر ما في التوضيح من أنه لا بد من اعتبار العدد المذكور بخادون والمستثنى هنا الثمرة مع الاصول لان الكلام في الطعام مع غيره وحينئذ ينبغي التكرار مع قوله سابقا وصبره وثمره واستثناء قدر ثلث لان المبيع هناك الثمرة فقط وكلام المؤلف فيما اذا استثنى البائع خسمان جنانه على أن يختارها منه أما لو استثنى خسمان مثلا على اللزوم فانه يجوز ولو زاد المستثنى على الثلث لانه لما كان له بنسبة عددا استثنى فهو بمنزلة ما اذا استثنى خرا معيينا كثلث أو نصف ولو هلك المبيع في هذه كانت مصيبة حصه البائع منه ومصيبة حصه المشتري منه سواء بقي منه قدر ما استثنى أو أكثر أو أقل ويكون بينهما على حسب ما يكل وأما لو استثنى خسمان على أن يختارها منه فعلى البائع الضمان ذكره الشارح ثم عطف جزئيا من جزئيات الغرر على قوله كييعها بقتيمها بقوله (ص) وكمبيع (ش) أمه أو غيرها من الحيوان (ص) حامل بشرط الحمل (ش) اذا كان الشرط لاستزادة الثمن لمافيها من الغرر حينئذ وهي ممن يريد الحمل في ثمنها وسواء كانت ظاهرة الحمل أم لا لانه غرر ان لم يظهر أو من يبيع الاجنة ان ظهر أبو اسحق يبيع الاجنة لا يجوز ويضخ وان قبضها ردت وان فاتت كان عليه القيمة وأجبر على ان يجمعا بينهما أو يبيعا الى آخره وبعبارة كلام المؤلف حيث قصد الاستزادة في الثمن فان قصد التبري جاز في الحمل الظاهر في العلي والوخش الا أن يطأها ولم يستبرأ وفي الخفي في الوخش فقط الا أن يطأها ولم يستبرأ أيضا فان قلت ما الفرق بين الوخش حيث جاز التبري من جملة ما مطلقا دون الرائحة قلت الفرق ان الحمل يضع من ثمن الرائحة كثيرا وذلك غرر كما أشار في المدونة فان قلت ما الفرق بين الظاهر في الرائحة والخفي فيها حيث جاز التبري من الاول دون الثاني قلت هو الغرر في الخفي لان المشتري يجوز وجوده وعدمه بخلاف الظاهر فانه يتحقق وجوده فلا غرر فيه وهذا اذا صرح بما قصد فان لم يصرح بشئ فانه يحمل على قصد الاستزادة

ظاهرة أو خفية فان لم يطأ أو استبرأ جاز التبري في ظاهره عليه أو وخشا وفي خفيته في الوخش في دون العلية (قوله الا أن يطأها) مستثنى من قوله جاز في الحمل الظاهر (قوله فان قلت ما الفرق) لا يستغنى عن ذلك بالسؤال المتقدم وجوابه لانه في الاول انما نظر بين الوخش والعلي لا بين حاتتي العلي وهذا بين حاتتي العلي بل اذا تأملت تجده يستغنى قطعا بالجواب عن السؤال الاول عن السؤال والجواب الثاني لان قوله في جوابه الاول يضع من ثمن الرائحة كثيرا وذلك غرر يدل على ذلك لانه لا يتأتى غرر ولا يقال غرر الا باعتبار الحمل الخفي لا باعتبار الظاهر



(قوله اذا كان الحمل يزيد) أي بان كانت وخشا (قوله فان كان ينقص من ثمنها) بان كانت عليه (قوله غرر يسير) فان شئ في كونه يسيرا فالأقرب المنع شرح الموطأ وأعلم انه اختلف في علة الغرر فقيل أكل أموال الناس بالباطل وقيل لما يؤدي اليه من النزاع وقيل لعدم القدرة على تسليمه (قوله واللحاف والحشواخ) الاولى أن يقول واللحاف المحشوو ويحذف قوله والحشوا المغيب (قوله أو يكون ملغى) معطوف على يتجرى وكأنه يقول ويتجرى طرفه أو يوزن ويؤخذ له ثمن أو يكون ملغى والحاصل انه يوزن الطراحة كلها ثم يوزن الطرف وحده أو يتجرى وبعد ذلك يؤخذ له ثمن أو يلغى أما الاولان فظاهروا ما الثالث فتوزن الطراحة كلها كل رطل بكذا الشامل للطراحة وما فيها وذلك لان الطرف خفيف فكأنه لم ينقص من الثمن اذا كان الوعاء زقا يكون التفاوت قليلا والحاصل أن أو اني الثمن يجري فيها هذا التفصيل ويجرى كذلك هنا هذا هو الذي تقدم له (٤٣١) (قوله اذا البيع من الامور الحاجية) رده محشى تب بقوله ثم قال أي

ابن عرفة والاتفاق على صحة بيع حبة محشوة بحشوها المجحول وفساد بيع حبة ثياب قيمتها ضعف قيمة الحبة مع حشوها الحبة دونها نصفه واحدة ولا مفرق غير الحاجة للحشوي بيعه مع حبيته وعدم مهافي بيعه مع الاثواب وبه تعلم ما في قول س وتبعه ج ولم أرهم تعرضوا لقيده الحاجة وكأنه لبيان الواقع اذا البيع من أصله من الامور الحاجية وقوله كما تقدم لم يتقدم (قوله وكذا انه الخ) بالتنوين وقوله مجحول أي بيع مجحول وهو بدل مما قبله أو عطف بيان أو خبر لمبتدأ محذوف أو بالاضافة على انها للبيان (قوله من جنسه الخ) واذا اختلف الجنس فلا نزاع في الجواز في تنبيهه تعريف المزابنة بما ذكره غير جامع لعدم تناول بيع الشيء بما يخرج منه كبيع الحب بدهنه (قوله وهو الدفع) لان كل واحد يدفع صاحبه عما يروم منه (قوله وهو الدفع) أي فتمتضي مدافعة من الجانبين منعت وهذا جواب

في جميع الحيوان غير الاتمي وكذا في الاتمي اذا كان الحمل يزيد في ثمنها فان كان ينقص من ثمنها حل على قصد التبري انتهى \* ولما كان الغرر ثلاثة أقسام متمتع اجماعا كطير في الهواء وجائر اجماعا كاساس الدار ونحوه واختلف فيه كبيع السلعة بقيمتها وقدم ما يفيد القسم الاول والثالث أشار للقسم الثاني بقوله (ص) واغترر غرر يسير للحاجة لم يقصد (ش) يعني أن الغرر اليسير يعتذر اجماعا لكن حيث لم يقصد كاساس الدار المبيعة وجاريتها مشاهرة مع احتمال نقصان الشهور وكالحبة المحشوة واللحاف والحشو مغيب والشرب من السقاء ودخول الحمام مع اختلاف الاستعمال فخرج بقيد اليسار الكثير كبيع الطير في الهواء فلا يعتذر اجماعا ومن الغرر الكثير بيع نحو الطراحة المحشوة فلا يجوز الا بالوزن ويتجرى طرفه أو يوزن أو يكون ملغى كما مر في بيع الثمن بظروفه وبقيده عدم القصد خرج بيع الحيوان بشرط الحمل وقيد الحاجة بيان للواقع اذا البيع من أصله من الامور الحاجية ثم عطف جزئيا من جزئيات الغرر عليه لورود انتهى بخصوصه بقوله (ص) وكذا انه مجهول معلوم أو مجهول من جنسه (ش) قوله مجهول عطف على معلوم أي أو بيع مجهول بمجهول وقوله من جنسه راجع لهما \* ولما كانت المزابنة مأخوذة من الزين وهو الدفع من قولهم ناقة زبون اذا منعت من حلابها ومنه الزبانية لدفعهم الكفار في النار فلو عدت المغالبة وتحققت المغلوبة في أحد الطرفين فلا منع كما أشار اليه بقوله (ص) وجازان كثر أحدهما في غير ربوي (ش) أي وجاز بيع المجحول بمثله وبالمعلوم ان كثر أحدهما كثر بينة حال كون العقد واقعا في غير ربوي أي ما يدخله ربا الفضل فيشمل قوله غير ربوي ما يدخل ربا النساء وما لا يدخله ربا أصلا فيجوز بيع الفاكهة بالفاكهة من جنسها اذا تبين الفضل لكن بشرط التقدير كيف فهم من قوله في السلم وأن لا يكونا طعامين ولو قال فيما لا ربا فضل به لكان أحسن وقوله أحدهما أي العوضين من جنس كصبرة تفاح بصبرة تفاح أو جنسين كصبرة تفاح بصبرة خوخ مثلا جزافا واحتراز بقوله في غير ربوي من الربوي فانه لا يجوز مع كثر أحدهما للتفاضل في الجنس الواحد وأما اذا اختلف الجنس فلا نزاع في الجواز ولما قيد المزابنة باتحاد الجنس فع اختلافه ولو بدخول ناقل لانه ان عطف على فاعل جاز قوله (ص) ونحاس بتور (ش) أي وجاز بيع نحاس مثلث الثوب بتور يفتح الماء المشاة الفوقية اناء يشرب فيه وقد يكون أكبر من اناء الشرب على المشهور نقد أو مؤجلا

لما (قوله من قولهم ناقة زبون) أي ان الزين مأخوذ من زبون ودائرة الاخذ أوسع أي والمنع يستلزم الدفع فخصت المناسبة (قوله ومنه الزبانية) أي ومن الزين أخذت الزبانية والاولى أن يزيد أيضا فيقول ومن الزين أخذت الزبانية أيضا أي كما أخذ منه المزابنة وان كان يصح أن يقال ومن زبون أخذت الزبانية أيضا أي كما أخذ منها الزين لما قلنا ان المنع يستلزم الدفع (قوله لكان أحسن) أي لان كلام المصنف موهم وذلك لان قوله غير ربوي لا يشمل مثل التفاح لان التفاح ربوي بانساء ولو قال فيما لا ربا فضل به شمل التفاح لانه لا ربا فضل فيه بل فيه ربانساء فقط وقوله أو جنسين المناسب حذفه لان المزابنة انما تعتبر فيما كان من جنس واحد فنقد (قوله على المشهور) ومقابله قولان يجوز نقد او ان لم تبين الفضل وعدم الجواز لاجل هذا قول الثاني المنع لاجل الجواز نقد ان تبين الفضل (قوله نقد أو مؤجلا) المناسب ان يحمل ذلك على التقدير كما أفاده بعض المحققين وأما ما كان مؤجلا



فسيأتي فيه ان صعب الصنعة تارة يسلم في أصله وتارة يسلم فيه أصله وفي كل امان يمكن عوده أم لا فإذا كان صعب الصنعة يمكن عوده اعتبر الاجل في سلمه في أصله وفي سلم أصله فيه أما الاول فبان لا يعصى زمن يمكن رجوعه فيه إلى أصله وأما سلم أصله فيه فبان لا يعصى زمن يمكن الصنعة فيه وأما اذ لم يمكن عوده اعتبر الاجل في سلم أصله فيه لاسيما في أصله ان أراد المصنف بالنحاس في قوله ونحاس بتور ما يشمل الجدد التي بطل التعامل بها ويشمل ما يكسر من أواني النحاس والنحاس الذي يأتي غير مصنوع من بلاد الروم (قوله لا يجوز بيعها بالفلوس التي تجددت) وأما بيع فلوس لم يطل التعامل بها لم يطل التعامل بها فذكر عب انه يجوز ان استوى عدد كل فان اختلف منع ولو عرف (٤٣٢) الوزن انتهى وانظره مع أنه تقدم ان المشهور لا يدخلها الربا فاعمل هذا على

لا ينتقاله بالصنعة سواء كانا جزافين أو كان الجزاف أحدهما وكذلك يجوز بيع الاواني النحاس التي يطبخ فيها بالفلوس لانها مصنوعة وانما ما يكسر من الاواني المذكورة فلا يجوز بيعه بالفلوس وكذلك الفلوس التي بطل التعامل بها لا يجوز بيعها بالفلوس التي تجددت لانها صارت نحاسا وهذه ان داخلان تحت قوله (ص) لافلوس (ش) عطف على نورأي لا يباع نحاس بفلوس اتفاقا لعدم انتقال الفلوس بصنعتها بخلاف صنعة الاناء وانظر بسط ما يتعلق بهذه المسئلة في شرحنا الكبير ثم عطف منها عنه على قوله كيموان يلجم بقوله (ص) وككالي بمثله (ش) خبر عبد الرزاق نهى عليه الصلاة والسلام عن الكالي بالكالي وهو الدين بالدين مهموز من الكلاء بكسر الكاف وهي الحفظ واستشكل بأن الدين مككوء لا كالي وانما الكالي صاحبه لان كلا من المتبايعين يكلا صاحبه أي يحرسه لاجل ماله قبله ولذا وقع النهي عنه لافضائه للمنازعة والمشاركة وأجيب اما بأنه مجاز في المفرد أطلق على المككوء لعل الاقلا الملازمة كافي اطلاق دافق في قوله تعالى من ماء دافق على مدفوق أو مجاز في اسناد الفعل ملابس به أي كالي صاحبه كعيشة راضية أي مرضية أو يقدر الاضمار في الحديث أي نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع مال الكالي بمال الكالي ويجرى مثله في كلام المؤلف \* ولما كانت حقيقة هذا البيع محتوية على ثلاثة أقسام فسخ الدين في الدين وبيع الدين بالدين وابتداء الدين بالدين وان كان بيع الدين بالدين يشمل الثلاثة لغة الا أن الفقهاء سمو كل واحد منها باسم يخصه ابتداء المؤلف بأشدها لانهر بالجاهلية يقول رب الدين لمدينه اما ان تقضي حق وامان تربي لي فيه فقال (ص) فسخ ما في الذمة في مؤخر ولو معينا يتأخر قبضه (ش) يعني ان فسخ الدين في الدين هو ان يفسخ ما في ذمة مدينه في أكثر من جنسه الى أجل أو يفسخ ما في ذمته في غير جنسه الى أجل كعشرة في خمسة عشر مؤخرة أو في عرض مؤخر أو ما لو آخر العشرة أو حط منها درهم أو آخره بالاسعة فليس من ذلك بل هو سلف أو مع حطية ولا يدخل في قوله فسخ لان تأخير ما في الذمة أو بعضه ليس فسخا اذ حقيقة الفسخ الانتقال عما في الذمة الى غيره وهو ما ذكرناه وقوله يتأخر قبضه صفة لمعين وهو مستغنى عنه بقوله في مؤخر وقوله قبضه أي ضمائه (ص) كغائب ومواضعة (ش) مثال للمعين الذي يتأخر قبضه يعني انه لا يجوز أخذ شيء غائب من المدين عما في ذمته من الدين كعقار يبيع مزارعة أو أمة تتواضع أو غار يتأخر

خلاف المشهور وروجر (قوله أي لا يباع نحاس بفلوس) محل المنع حيث جهل عدد الفلوس سواء علم وزن النحاس أم لا أكثر أحدهما كثرة تنفي المزاينة أم لا أو علم عددها وجهل وزن النحاس حيث لم يتعين فضل أحد العوضين والاجاز كما اذا علم عدد الفلوس ووزن النحاس سواء علم عدد وزنها أيضا أم لا لان معيارها الشرعي العدد فالصور ثمانية خمسة متممة وهي التي يحمل عليها المصنف وصور ثلاث جائزات وقد عرفت قول المصنف ونحاس بتور لا فلوس وسكت عن تور بفلوس فيجوز ان علم عددها ووزنه وكذا ان علم عددها وجهل وزنه لكن وجدت شروط الجزاف فيجوز ان لم يكن كثرة تنفي المزاينة لنقل الصنعة له فان لم توجد شروطه منع كالجوهل عدد الفلوس والحاصل انه لو جهل عدد الفلوس امتنع علم وزن التور أم لا وأما لو علم عدد الفلوس أخبر أن علم وزن التور فان لم يعلم وزنه أخبر أن وجدت شروط الجزاف وان لم يكن

جذها

كثرة تنفي المزاينة لنقل الصنعة له وان لم توجد منع هذا بسط المسئلة (قوله بأن الدين

مككوء) أي يككوء صاحبه فصح موافقته لقوله لان كلام الخ (قوله لان كل واحد يكلا صاحبه) هذا لا يظهر الا في ابتداء الدين بالدين (قوله الملازمة) أي ملازمة كل لا تتراذيل من الحافظ المحفوظ والعكس (قوله أو مجاز في اسناد الفعل) أي معنى الفعل لان كالي ليس بفعل بل في معنى الفعل (قوله أي مرضية) بيان لو وصف عيشة في حد ذاته لا بالنظر لخصوص ما هو فيه والافلا المناسبه ان يقول أي راض صاحبها (قوله أي ضمائه) أي وان حصل القبض بالفعل والحاصل انه ليس المراد بقول المصنف قبضه القبض بالفعل الذي هو حقيقة بل الضمان ولو حصل قبض بالفعل كالسبعة التي فيها خيار (قوله يبيع مزارعة) يصور بصورتين احدهما انه باع له العقار المذكور بالدين ودخل معه على الذراع وهذه هي المستفادة من هرام تصوير المصنف الثانية تؤخذ مما قبلها بالاولى ان يكون



شخص اشترى العقار بالذراع وقبل الذرع أحب ان يجعل له في الدين وقوله أو أمة تتواضع في شب ما حاصله انه يصح ان يرده بقوله تتواضع من شأنها ان تتواضع بأن دفع له في دينه أمة عنده تستحق المواضعة ان لو بيعت لغيره ويجوز ان تصور بأن تكون تتواضع بالفعل بأن يكون اشترى جارية شرعت في المواضعة ثم أحب ان يجعلها في الدين (أقول) وكذا يجري هذا في قوله أو سلعة فيها خيار أو عهدة ثلاث أو ما فيه حق توفيقه فحق أحب ان يجعل المصنع عنده في مقابلة الدين ويريد السكيل بعد ذلك فانه لا يجوز وبعد هذا كله فالتمت باد التصوير الاول ويكون غير مفهوم ما لا لولى (قوله أو أمة عقار يبيع جزافا الخ) ضعيف والمعتمد ولو يبيع جزافا كذا في شرح شب واعتمده شيخنا السلموني لكن يراد بالقبض هنا ما يشمل القبض الحسي والمجازي وهو الضمان فالقبض الحسي بالنسبة للعقار الذي يبيع جزافا فتدبر (قوله أو منافع عين) ظاهر المصنف أنه لا فرق بين أن يكون الدين (٤٣٣) حالا أو مؤجلا ولا بين ان تكون المنافع تستوفي قبل حلول الاجل أو معه

أو بعده بقرب أو بعد وأجاز ذلك أشبه أي لانها لما أسندت لمعين أشبهت المعينات المقبوضة وقد فعل ذلك عجم كانت أجرة دكان له عند مجلد كتب فاعطاه كتبها يجملها وقص عليه الاجرة وكان يقول هذا على قول أشبه وقد صححه المتأخرون وأفتى به ابن رشد (قوله وهذا اذا أخذ ذلك كله من الغريم) ظاهره رجوعه لما اذا كانت المنافع لمعين أو لا الا أن قضية قول الشارح الا تقي وفهم من قوله بدين الخ تخصيصه بمنافع المعين وحرر (قوله ويبيعه بدين) متحد كافي الصورة الاولى أو متعددا كافي الصورة الثانية (قوله لان الذمة لا تعم) تعليل لقوله ابتداء ولم نقل فسخ ولا يبيع لان الذمة لا تعم الخ بخلاف الامرين فالذمة عامرة قبل المعاقدة (قوله وهو أخف الخ) سيأتي توضيح ذلك في قوله والاضيق صرف الخ (قوله دين ميت) أي دين منسوب لميت من حيث انه عليه واعمال تجعل الاضافة بمعنى على لان

جذها أو سلعة فيها خيار أو عهدة ثلاث أو ما فيه حق توفيقه بكيل أو وزن أو عدد أو ما عقار يبيع جزافا فيجوز له حوله في ضمان المشتري بالعقد (ص) أو منافع عين (ش) عطف على معين وحينئذ فيستفاد منه الخلاف في المسئلة والمراد بالعين الشئ المعين أي أو منافع معين كركوب دابة معينة أو سكنى دار أو خياطة أجبر معين أو خدمة عبد معين مدة فلا يجوز عند ابن القاسم لان المنافع وان كانت معينة في الدار والخياطة والعبد فهي كالدين لتأخير أجزائها وأجاز ذلك أشبه وانما قلنا والمراد الخ وذلك لانه محل الخلاف واما منافع غير المعين فلا خلاف في المنع فيه كفسخ الدين في ركوب مضمونة أو خياطة كذلك وهذا اذا أخذت ذلك كله من الغريم ولو أخذت ذلك من غير غريم لحاز (ص) ويبيعه بدين (ش) هذا هو القسم الثاني من أقسام الكسالى والمعنى ان الدين ولو حالا لا يجوز بيعه بدين قال المؤلف ولا بد من تقديم عبارة الذمتين أو احدهما ويتصور في ثلاثة كمن له دين على شخص فيبيعه من ثالث بدين وفي أربعة كمن له دين على انسان ولثالث دين على رابع فيبيعه كل ما يملك من الدين بمال صاحبه من الدين ولا زيادة في فسخ الدين على اثنين أي ولا يتصور بيع الدين بالدين في أقل من ثلاثة ولا يرد ما أتى في بيوع الاجال المشار اليه بقوله كمتساوي الاجلين ان شرطاني المقاصه للدين بالدين فقد وجد بيع الدين بالدين من اثنين لانا نقول ليس هذا ببيع دين بدين وهو ظاهر وليس هو فسخ الدين في الدين أيضا فهو من ابتداء الدين بالدين اذ ليس للكسالى قسم رابع وفهم من قوله بدين عدم منع بيع الدين بمعين يتأخر قبضه أو عمنافع معين ولذا لم يقل ويبيعه بما ذكرنا لثبوت قوله (ص) وتأخير رأس مال السلم (ش) يعني انه لا يجوز تأخير رأس مال السلم أكثر من ثلاثة أيام وهو من أحد التقدين على ما يأتي لمنا فيه من ابتداء الدين بالدين لان الذمة لا تعم الا عند المعاقدة وهو أخف من بيع الدين بالدين الذي هو أخف من فسخ الدين في الدين \* ولما انتهى الكلام على بيع الكسالى بالكسالى شرع في الكلام على بيعه بالتقيد وانه لا يخلو من هو عليه من ان يكون ميتا أو حيا غائبا أو حاضرا فقال (ص) ومنع بيع دين ميت وغائب ولو قربت غيبته وحاضر الا ان يقر (ش) يعني انه لا يجوز للشخص بيع ماله على الغير من دين سواء كان حيا أو ميتا ولو علم المشتري تركته لان المشتري لا يدري ما يحصل له بتقديري دين آخر الا أن يكون من هو عليه حاضر بالبلد مقر او الدين مما يباع قبل قبضه لا طعاما من يبيع ويبيع بغير جنسه

(٥٥ - خرشي ثالث)

الاضافة لا تأتي بمعنى على كما هو معلوم وكذا تمنع الحوالة عليه (قوله ولو قربت غيبته) ولو ثبت الدين بينه وعلم ملاؤه بخلاف الحوالة عليه فانها جائزة (قوله وحاضر) ولو ثبت الدين بينه (قوله الا ان يكون من عليه الدين حاضر بالبلد) اشترط حضوره لعلم حاله من فقر أو غنى اذ لا بد من علم ذلك لاختلاف مقدار عوضه باختلاف حال المدين من فقر أو غنى والمبيع لا يصح ان يكون مجهولا (قوله والدين مما يباع قبل قبضه) احتراز عما لو كان طعاما من يبيع كما أفاده بقوله لا طعاما من يبيع (قوله ويبيع بغير جنسه) بأن يكون عرضا أو يبيع بدراهم أو دنانير أو بالعكس أي لانه اذا يبيع بجنسه وكان المبيع غير حال فقد يتغير سوقه بزيادة عند حوالة ففيه سلف بزيادة فبيع بجنسه ولو حالا ولم يتغير سوقه سدا للذريعة وهذا التوجيه ذكره عجم ولم يذكره عجم ولا شب وذكر بعض شيوخنا غير ذلك فقال يحترز بذلك عما لو كان حيوانا لا يجوز بيعه بلحم من جنسه كما تقدم



من انه منهي عنه ويحترز بذلك ايضا عما لو كان عليه عروض ثم باعها بأكثر منها أو أقل نقدا فلا يجوز كعشرة أبواب باعها بأحد عشر نقدا أو ثمانية نقدا فلا يجوز أيضا لما فيه من حط الضمان وأزيد في الأكثر ومن وضع وتجل في الأقل مؤلف كبير بالمعنى ولعل هذا محمول على ما إذا باعها لمن هي عليه وأما غيره فالجواز انتهى ويحتمل أن يقال ليس الوجه هكذا بل الوجه انه إذا بيع بجنسه يفصل فيه فان كان مساويا له صفة وقدرا آخر أو ان كان يأخذه بقليل ويعود عليه كثير فهو سلف جرنفعوا وان كان بالعكس فثمة ضمان يجعل وسيأتي بقول المصنف والشئ في مثله قرض الشامل للمقوم وغيره قد بذلك (قوله وليس ذهب الخ) أي والأي للصرف المؤخر (قوله وان لا يقصد المشتري اعنات المدين) ولا يستغنى عنه بما قبله وذلك لان قصد الاعنات لا يلزم ان يكون ناشئا عن عداوة سابقة (قوله فانه لا يدخل في (٤٣٤)) ذلك الرهن والجمل أي اذا اشترط عدمهما أو سكن لالدين ملك للبائع والتوثيق بالرهن والجمل حتى له وكل منهما منفصل عن الآخر والاصل بقاء مال الانسان على ملكه حتى يخرج عنه برضاه (قوله للسلامة) علة لقوله بقر (قوله هذا هو المعول عليه) أي خلافا لما أفتى به بعضهم من دخول الرهن والجمل من غير شرط (قوله العربان) اسم مفرد لاجمع ولا اسم جمع ويقال عربون بضم العين وسكون الراء ويقع العرب والراء وغير ذلك انظره (قوله ان يعطيه شيئا) بدل أو عطف بيان أو خبر لمبتدأ محذوف (قوله اذا كان يتركه لهما) أي فلا يحاسب به مطلقا كره المبيع أو أحب وأمان أعطاه على انه ان كره المبيع أخذه وان رضيه حاسبه به من الثمن فلا بأس ويحتم عليه ان كان لا يعرف بعينه لئلا يتردد بين السلفية والثمنية (قوله وكلام المؤلف يصدق) صدق فيما قال وان كان المتبادر عدم المصدق وما تقدم حل بالمبتدأ (قوله أو كافرة غير حريية) أو أما اذا كانت حريية أي بأن ظفرنا بالام دون

وليس ذهباً بفضة ولا عكسه وان لا يكون بين المشتري والمدين عداوة وان لا يقصد المشتري اعنات المدين أما ان لم يقر فلا يجوز لانه من شراء ما فيه خصومة وقوله ومنع بيع أي بالنقد وأما بالدين فقد مر في تمة من ملك ديناً بوجه من وجوه الملك ما عدا الارث وكان فيه رهن أو جمل فانه لا يدخل في ذلك الرهن أو الجمل الا ان يشترط دخولهما وبخضرا الجمل وبقر بالجالة وان لم يرض بالتجمل لمن ملك للسلامة من شراء ما فيه خصومة لكن لرب الرهن ان يطالب وضعه عنده أمين هذا هو المعول عليه بخلاف لو ملك ما ذكر بارت فانه يكون له برهنه وجمله وان لم يشترط ذلك وللراهن طلب وضعه عند أمين غير الوارث (ص) وكبيع العربان ان يعطيه شيئا على انه ان كره المبيع لم يعد اليه (ش) هذا عطف على كحيوان الجمل وقد نهي عليه الصلاة والسلام عن بيع العربان وهو ان يشتري سلعة بثمن على ان المشتري يعطى البائع أو غيره شيئا من الثمن على ان المشتري ان كره المبيع لم يعد اليه مادفعه وان أحب المبيع حاسبه به من الثمن لانه من أكل أموال الناس بالباطل وغر قال عيسى ويفسخ العقد فان كانت مضت بالقيمة ومثل قوله لم يعد اليه اذا كان يتركه لهما وكلام المؤلف يصدق بهذه ومثل المبيع الاجارة فلا فرق بين الذوات والمنافع (ص) وكفر يق أم فقط من ولدها وان بقسمه (ش) لقوله عليه الصلاة والسلام من فرق بين والدته وولدها وفي رواية من أمر بتفريق والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة وهو حسن صحيح واحترز بقوله فقط من غير الام فلا يحرم تفرقة الاب من ولده ولا الاخ من أخيه وابن أخيه ولا الجد أو الجدة من ولد الولد قوله أم أي ولادة لا أم رضاع لان الام أخبر بعصمته وأشفق وقوله أم مسلمة أو كافرة غير حريية من ولدها وان من زنا وظاهره ولوجنونا وأمه كذلك الا أن يخاف من أحدهما حصول ضرر بالآخر وقوله وان بقسمه مبالغة في المنع كما لو ورث جماعة الولد وأمه فلا يجوز زلهم ان بقسمهم ولولا بالقرعة وان اشترطوا عدم التفرقة لا فترقاها في الملك وأما بالرهن والاجارة بأن يجعل أحدهما أجرة أو بالنسكاح بأن يجعل أحدهما صداقا فيجوز ويجعلان في حوز واحد وبالغ بقوله (ص) أو يبيع أحدهما للعبد سيد الآخر (ش) لثلاثيهم ان العبد ومالك لسيده أي لا يجوز لمن ملك أم أو ولدها ان يبيع الام لرجل ولولدها العبد لرجل لاحتمال ان الرجل يعتق عبده وقوله لعبد واولى لولد سيد الآخر (ص) ما لم يشتر (ش) أي وحده منع التفرقة ما لم يشتر أي ينبت بدل

بالرهن والجمل حتى له وكل منهما منفصل عن الآخر والاصل بقاء مال الانسان على ملكه حتى يخرج عنه برضاه (قوله للسلامة) علة لقوله بقر (قوله هذا هو المعول عليه) أي خلافا لما أفتى به بعضهم من دخول الرهن والجمل من غير شرط (قوله العربان) اسم مفرد لاجمع ولا اسم جمع ويقال عربون بضم العين وسكون الراء ويقع العرب والراء وغير ذلك انظره (قوله ان يعطيه شيئا) بدل أو عطف بيان أو خبر لمبتدأ محذوف (قوله اذا كان يتركه لهما) أي فلا يحاسب به مطلقا كره المبيع أو أحب وأمان أعطاه على انه ان كره المبيع أخذه وان رضيه حاسبه به من الثمن فلا بأس ويحتم عليه ان كان لا يعرف بعينه لئلا يتردد بين السلفية والثمنية (قوله وكلام المؤلف يصدق) صدق فيما قال وان كان المتبادر عدم المصدق وما تقدم حل بالمبتدأ (قوله أو كافرة غير حريية) أو أما اذا كانت حريية أي بأن ظفرنا بالام دون

ولدها أو بالعكس فيجوز لئلا نأخذ من ظفرنا به وان لم عليه التفرقة (قوله وأما بالرهن الخ) هكذا رواضة قال القاني ولم يرضه عجب بل ارتضى انه لا بد من الجمع في الملك وهو الظاهر كما أفاده شب وفي عب اعتماده وعبارة شب وما وقع في حاشية شيخنا من جواز جعل أحدهما أجرة أو صداقا فهو غير ظاهر انتهى وهو كلام ظاهر فعلى هذا كلام شارحنا في الرهن مسلم (قوله بأن يجعل الخ) وأما لو أجزأ أحدهما أو زوج الام فلا فسخ لعدم التفرقة في الملك وأجزأ على جمعهما في حوز وليس للزوج حيث لم يعلم به الامتناع من ذلك وهذا لا يخالف قوله في النفقات مشبه في الامتناع كولد صغير لأحدهما الخ لاختصاصه بالحر (قوله أو يبيع لعبد أحدهما سيد الآخر) ولو غير مأذون له (قوله ما لم يشتر) بفتح أوله وتشديد ثانيه وهو بمنزلة مفتوحة ويجوز أيضا ضم أوله وسكون ثانيه مع المثلثة وانما قيد بالانغار لان شدة احتياج الولد لأمه وظهور أثر المحبة منها انتهى بالانغار



(قوله واظهار ان المراد نبات كلها) أي وان لم ينته نباتها كافي عب (قوله وصدق المسبية) أي هي وولدها اتحادا بينهما أو اختلاف  
صدقها السابقي أم لا الاقرينة على كذبها وينبغي حالة الاشكال ان تصدق بيمين ان اتهمت والا فبدونه كذا في شرح عب وشب  
(قوله أو دعوى الام مع قرينة صدقها) لا يخفى ان هذا يدل على انه اذا لم تقم قرينة بصدقها ولا كذبها بأن أشكل الامر انها لا تصدق  
وتجاوز التفرقة فيخالف ما ذكرناه عن شرح شب وعب ولكن ماذا كراه هو ظاهر المصنف فكأنهم ما رأياه انه المعول عليه دون  
ملا ابن عرفة (قوله وتصدق المسبية في منع الخ) هذا يفيد ان اقرار المسالكين مثل البيه في الخلوة والارث (قوله ولا توارث) أقول  
وحيث قلنا بعدم الارث فلو أوصت له مع وجود وارث يجوز جميع المال (٤٣٥) هل تصح ان يكونه كالاجنبي حينئذ أو تبطل لانه

وارث في الجملة لولا الاصل (قوله  
ان لم يكن لها وارث يحوز جميع  
المال على أحد القولين) أي ما لم  
يطل الاقرار فينتقل على الارث  
(قوله ما لم ترض) راجع للتفريق  
أي كما ان قوله ما لم يتغير راجع له  
لكن برد سؤال وهو ان يقال توارث  
هنا ظرفان وهما ما لم يتغير وما لم  
ترض لشيء واحد من غير عطف  
ومثل ذلك لا يجوز وأجيب بأن  
الاول ظرف والثاني حال والعامل  
فيه يمنع المفهوم من النهي عن  
التفرقة وكأنه قال أي يمنع  
التفريق مدة عدم الاقرار حالة  
كون الام غير راضية (قوله فان  
رضيت) أي رضيت طائفة غير  
مكرهة ولا خائفة ولا مخدوعة  
(قوله وروى عيسى الخ) وعليه  
اذا فرق بينهما بالبيع فلا يفسخ  
وهل يجبران على جمعهما في حوز  
أم لا ومفاده تضعيف كلام عيسى  
(قوله اذا كان عقد معاوضة) دخل  
هبة الثواب ودفع أحدهما صداقا  
والمخالعة به (قوله ان علما ضربا  
وجمعا) أي علما حرمة التفرقة  
لا الولدية كما أفاده في شرح شب (قوله

رواضه بعد سقوطها واظهار ان المراد نبات كلها لا بعضها ولو المعظم وانه يراعى زمن السقوط  
المعتاد حيث لم يحصل السقوط بالفعل وقيد بقوله (معتادا) ليخرج ما اذا عجل الاقرار والمراد  
بالاستئذان الراضع ما ينبت من الاستئذان في مدة الرضاع (ص) وصدق المسبية ولا توارث  
(ش) ابن عرفة وثبت البنوة المانعة للتفريق بالبينة أو اقرار مالكها أو دعوى الام مع  
قرينة صدقها انتهى وتصدق المسبية في منع التفرقة فقط لا في غيرها من أحكام البنوة فلا  
يحتل بها ان كبر ولا توارث بينهما لكن هي لا ترث من أقرت به وأما هو فيرثها ان لم يكن لها  
وارث يحوز جميع المال على أحد القولين إلا تبين في الاقرار وقوله (ما لم ترض) راجع  
للتفريق فان رضيت جاز التفريق وهذا يفيد انه حق للام وهو المشهور وقيل للولد وعليه  
فيمنع ولو رضيت ويفيد ايضا ان حرمة التفرقة خاصة بالعاقل وهو كذلك كما هو ظاهر المذهب  
عن ابن ناجي وروى عيسى عن ابن القاسم حرمتها في البهي الى ان يستغنى عن أمه (ص)  
وفسخ ان لم يجمعها في ملك (ش) أي وفسخ العقد الذي فيه التفرقة اذا كان عقدا معاوضة  
بدليل ما بعده ان لم يجمعها في ملك واحد حيث لم يفت المبيع فان لم يفسخ ويجبران على  
جمعهما في حوز واحد قاله اللخمي ابن حبيب يضرب بائع التفرقة ومساها ان علما ضربا وجميعا  
وقاله مالك وكل أصحابه ذكره تحت ظاهره سواء اعتاد ذلك أم لا وأني عند قوله في بيع الحاضر  
للبادي هل يقيد الادب بالاعتداد أم لا قولان ولعل الفرق ان منع التفرقة أشد ويحل الادب  
حيث لم يعذر الجاهل وكذا في مسألة التلق (ص) وهل بغير عوض كذلك أو يكفي بحوز كالعتق  
نأويلان (ش) يريد انه اختلف اذا كانت التفرقة بغير عوض كهبة أحدهما أو وصيته  
أو وهبهما مشتر لشخصين أو ورثا لشخصين هل هي كالتفرقة بعوض فيجبران على الجمع في ملك  
واحد يجمع التفرقة وكون ذلك بعوض وصف طردى ولا سبيل الى الفسخ بحال أو يكفي  
باجتماعهما في حوز لان السبيل لما ابتدأ بفعل المعروف علم انه لم يقصد الضرر فناسب التخفيف  
نأويلان وأما ان أعتق أحدهما فكيف يجمعهما في حوز اتفاقا وهبة الثواب كالبيع فقوله  
كذلك أي لا بد من جمعهما في ملك من غير فسخ فالتمشيه غير تام وقوله كالعتق تشبيهه في  
التأويل الثاني متفقاً عليه من انه يكفي بالحوز (ص) وجاز بيع نصفهما وبيع أحدهما  
للعق (ش) أي يجوز بيع نصفهما أو ثلثهما أو نصف أحدهما وربع الآخر مثلا  
سواء اشترى ذلك الجزء المشتري للعق أو لغيره وكذلك يجوز بيع أحدهما فقط للعق الناجز

ومحل الادب) أي في بيع الحاضر للبادي لا في مسألة التفرقة لانه قد قال ان علما وقوله وكذا يقال أي يقال بالادب فيها لكن حيث لم  
يعذر الجاهل (قوله وهل بغير عوض الخ) فاذا وجدت الام في ملك شخص والولد في ملك آخر ولم يعلم هل صار اليهما معاوضة أو لا فانهما  
يجبران على جمعهما في ملك ولا يكفي الحوز فقول المصنف وهل بغير عوض أي تحقيقا أي ذلك بغير عوض (قوله كالعتق) قال مالك في  
المدونة ومن أعتق ابن أمته الصغير فله بيع أمه ويشترط على المبتاع نفقة الولد ومؤنته وان لا يفرق بينه وبين أمه فان أعتق الام  
جازه أن يبيع الولد من يشترط عليه أن لا يفرق بينه وبين أمه (قوله أو ورثا لشخصين) هذا يعارض قوله كالأورث جماعة الولد الخ  
الآن يقال ما تقدم مرور على أحد القولين (قوله ولا سبيل الى الفسخ بحال) لان البيع اذا فسخ وجمع المشتري بالثمن على البائع وعقد  
الهبة ونحوها اذا فسخ بطل ملك الموهوب له من غير عوض بأخذه مع امكان الجمع بينهما من غير فسخ العقد والتشبيه غير تام فتدبر



(قوله وفي كلام الخطاب) ربحان بعض الشراح يفيدونه (قوله العتق الناجز) وأما لاجل فلا يجوز أن يكون وكذا الكتاب والتدبير بالاولى وينبغي ان يكون التحييس كالعق كافي شرح شب (قوله أي ويبيع الولد الخ) ليس هذا من المواضع التي يحذف فيها الفعل (قوله ويشترط عليه) أي على المشتري (قوله ويجري مثل ذلك) بمعنى انه اذا باع أحدهما للعتق لا بد ان يجمع بينهما في حوز (قوله ولمعاهد) بفتح الهاء وهو الشائع على الالسنه أي الذي عاهد المسلمون أي أعطوه عهدا وموثقا ان لا يتعرضوا له وكسرها أي الذي عاهد المسلمون أي أخذ منهم عهدا وموثقا بالامان (قوله ويجبر المشتري والبائع) أي الذي هو المعاهد أي اذا وقع ونزل فلا يفسخ لكن يجبر المشتري والبائع وقال بعض شيوخنا رحمه الله لا منافاة (٤٣٦) بين جواز البيع للمعاهد وجبره على الجمع لانه ان باع لمعاهد مثله جاز ولا جبر وان باع لمسلم كره للمسلم ذلك ويجبر ان على جميعهما عند غيرهما أو عند المسلم (قوله عند أبي الحسن) الظرف يقتضي ان المسئلة ذات خلاف وعبارة غيره قاله الشيخ أبو الحسن وهي لا يفيد الخلاف وانظره (قوله ان الذي ليس كذلك) هذا اذا كانت التفرقة في دينهم ممنوعة والافقيه نظروا بعض الاشياخ أطلق القول بغيرهم (أقول) وهو الظاهر ثم بعد كتي هذا وجد شئ يفيد ترجيح الاطلاق كما قلنا (قوله أو الامن نفر قليل) وأما ان لا يبيع من فلان أو من نفر قليل فيجوز قاله اللخمي فعلى هذا الوقال له لا يتبعها من المغاربة أو الصاعدة ومن المعلوم ان كلامهم انفر كثير وأبقى أكثر ففضية كلام اللخمي المنع وقضية كلام الشارح الذي هو قوله أو الامن نفر قليل ان ذلك يجوز فانظر ما الذي يعول عليه (قوله الى أمد بعيد) أي زائد على المدة المعلومه وهي في كل شئ بحسبه وسيأتي بيانه (قوله شرط المبتاع) أي المقليل على البائع أي المقال (قوله

والمؤجل فقوله للعتق خاص بالثانية وفي كلام ح ما يفيد ان المراد العتق الناجز (ص) والولد مع كتابة أمه (ش) بالجر عطف على نصف أي وجاز يبيع الولد مع بيع كتابة أمه وبالرفع نائب فاعل فعل محذوف أي ويبيع الولد مع بيع كتابة أمه أي اذا بيعت كتابة الام وجب بيعه معها فالمراد بالجواز الاذن الصادق بالوجوب وكذا العكس فلوقال واحد منهما مع كتابة الآخر لكان أشمل قال الشارح ويشترط عليه ان لا يفرق بينهما اذا عتقت الام الى وقت الاثغار انتهى ويجري مثل ذلك في بيع أحدهما للعتق فان لم يفعل بالشرط فهل يفسخ البيع أم لا وهو الظاهر ويجبر ان على الجمع (ص) ولمعاهد التفرقة (ش) أي ولمعاهد حربي نزل اليها بالامان التفرقة (وكره) لنا (ص) الاشتراء منه (ش) مفرقا ويجبر المشتري والبائع على الجمع في ملك مسلم غيرهما أو ملك المشتري ولا يفسخ لانه اذا فسخ رجع الى ملك المعاهد والكره محمولة على التحريم عند أبي الحسن وانظر هل يجبر ان على الجمع أيضا اذا حصلت التفرقة بغير عوض على أحد القولين السابقين أو يكتفي بجمعهما في حوز في هذا اتفاقا وفهم من معاهدان الذي ليس كذلك ثم عطف منها بما عنه على مثله بقوله (ص) وكبيع وشروط (ش) قد نهي صلى الله عليه وسلم عن بيع وشروط وحمل أهل المذهب النهي على شرط يناقض أو يخل بالثمن وذ كرهما المؤلف وأشار لاولهما بقوله (بناقض المقصود) من البيع كان لا يبيع عموما أو الامن نفر قليل أو لا يبيع ولا يخرج به من البلد أو على ان يتخذهام ولد أو يعزل عنها أو لا يجيزها البحر أو على الخيار الى أمد بعيد أو على ان باعها فهو أحق بها بالثمن ولا يناقض هذا جواز الاقالة التي وقع فيها شرط المبتاع على البائع انه ان باعها من غيره كان أحق بها لانه يغتفر في الاقالة ما لا يغتفر في غيرها تأمل وبقى شرط يقتضيه العقد وهو واضح الصحة كشرط تسليم المبيع والقيام بالعيب ورد العوض عند انتقاض البيع وهو لازم دون شرطه فشرطه تأكيد وشرط لا يقتضيه ولا ينافيه وهو من مصلحة جاز لازم بالشرط ساقط بدونه كالاجل والخيار والرهن ولا بأس بالبيع ثمن الى أجل على أن يتصرف ببيع ولا هبة ولا عتق حتى يعطى الثمن لانه بمنزلة الرهن اذا كان اعطاء الثمن لاجل مسمى (ص) الابتخير العتق (ش) الجار والمجور يخرج من جار ومجور مقدردل عليه هذا أي وكبيع وشروط ملتبس بكل كيفية من كيفية البيع والشرط الا شرط ملتبسا بتخير العتق فهو مستثنى من عموم الاحوال وعلى نسخة اسقاط الباء يكون مستثنى من قوله وشرط الا شرط بتخير العتق فهو منصوب على الاستثناء ولا شأن ان تجريد الباء أحسن واختار ان اشترط التحييس كاشترط العتق وان أقسامه أقسامه وحكمه حكمه

باع لمسلم كره للمسلم ذلك ويجبر ان على جميعهما عند غيرهما أو عند المسلم (قوله عند أبي الحسن) الظرف يقتضي ان المسئلة ذات خلاف وعبارة غيره قاله الشيخ أبو الحسن وهي لا يفيد الخلاف وانظره (قوله ان الذي ليس كذلك) هذا اذا كانت التفرقة في دينهم ممنوعة والافقيه نظروا بعض الاشياخ أطلق القول بغيرهم (أقول) وهو الظاهر ثم بعد كتي هذا وجد شئ يفيد ترجيح الاطلاق كما قلنا (قوله أو الامن نفر قليل) وأما ان لا يبيع من فلان أو من نفر قليل فيجوز قاله اللخمي فعلى هذا الوقال له لا يتبعها من المغاربة أو الصاعدة ومن المعلوم ان كلامهم انفر كثير وأبقى أكثر ففضية كلام اللخمي المنع وقضية كلام الشارح الذي هو قوله أو الامن نفر قليل ان ذلك يجوز فانظر ما الذي يعول عليه (قوله الى أمد بعيد) أي زائد على المدة المعلومه وهي في كل شئ بحسبه وسيأتي بيانه (قوله شرط المبتاع) أي المقليل على البائع أي المقال (قوله

تأمل) لعل المراد تأمل وجهه ونقول وجهه أنه باب معروف (قوله الا شرط ملتبسا

راجع

بتخير العتق) من التباس المتعلق بالكسر بالمتعلق بالفتح هذا حيث يراد من الشرط الاشرط ولو أريد به المشرط لكان من التباس الكلى بالجرى (وأقول) الاولى ان يقول الا كيفية هي تخير العتق لان المستثنى منه الكيفيات وقوله فهو منصوب على الاستثناء أي ولا يلحظ العموم في المستثنى منه وكانه قال وكبيع أي وشرط الا كذا وقوله أحسن أي لان التسكيف فيه أكثر من التسكيف في الاسقاط (قوله مستثنى من عموم الاحوال) أي فانه جائز وان كان منافضا لمقتضى العقد (قوله وان أقسامه) أي من التجيز والاهام والنمط الى آخر ما سباني (قوله وحكمه حكمه) أي من الجواز



(قوله والمراد بالتخيير ما قبل التأجيل الخ) أي فذلك الامور لا تجوز ولو قرب الاجل كالعشرة أيام خلافاً للتقييد المشد إلى له بأن لا يكون قريبا (قوله فالكلام الآن) أي لان الكلام الآن في صحة البيع وهي شاملة لجميع ما يأتي وقوله والشرط وعدمه الاول حذفه لان المصنف لم يتسكّم على الشرط أي على جواز اشتراط النقود وعدم جواز اشتراطه وقوله وما سيأتي في الجبر وعدمه المناسب لما قال وما سيأتي في الجبر وعدمه والشرط وعدمه (قوله شرط الهبة) أي وكذا (٤٣٧) الوقف كما في الشيخ سالم (قوله وفي شرط النقد) أي وفي جواز شرط النقد وعدمه

فشرط النقد يجوز في مسئلة  
الايجاب وعلى انها حرة بالشراء  
ولا يجوز في الابهام والتخيير (قوله  
ولم يقيد به بايجاب) أي ولم يقل له  
والعتق لك لازم ولا أنت بالخيار  
(قوله في رد البيع) أي فان رد بعد  
ان فات فعلى المشتري القيمة (قوله  
بخلاف ما قبلها) أي فقد قال أشهب  
وسحنون باللزوم فيها قد يقال انها  
حينئذ تفهم بطريق الاولوية نعم  
لو كانت الكاف داخلة على المشبه  
به لظهر (قوله اذ قد دخل) أي  
البائع على عدم الخيار واذا دخل  
المشتري على عدم العتق أي على  
عدم لزوم العتق (قوله تشبيهه في  
وجوب العتق) أي في ثبوت العتق  
وان كان الوجوب في الاول بالايقاع  
وفي هذه مجرد عقد الشراء (قوله  
ان كان الشرط من المشتري) لانه  
اذا كان الشرط من المشتري  
يشترها بثمن غال لانه المتسلف  
وقوله أو نقص ان كان من البائع  
لانه حينئذ المتسلف وقوله لان  
الانتفاع علة لمحدوف أي وانما لم  
يجز الخ ولا يخفى ان مفاد هذا ما غير  
لمقاد قوله يعود الخ لان حاصل  
الاول جهل في الثمن وحاصل الثاني  
جهل فيهما وقوله من جهة الثمن

راجع ح والمراد بالتخيير ما قبل التأجيل والتسديد والمكاتبه والايلاد فيشمل ما بعده من  
الاقسام من الابهام أو التخيير أو الايجاب أو على انها حرة بالشراء فالكلام الآن في صحة  
البيع والشرط وعدمه وما سيأتي في الجبر وعدمه ثم ان مثل شرط تخيير العتق شرط الهبة  
والصدق عند مالك خلافاً لما في قوله في الذخيرة ثم أشار الى ان لشرط تخيير العتق وجوها  
أربعة للخمى والبيع صحيح فيها وانما يفتقر الجواب في صدقه وقوع العتق وفي شرط النقد  
انتهى أشار لاحدهما بقوله (ص) ولم يجبر ان أبهم (ش) أي ولم يجبر المشتري على العتق ان أبهم  
البائع في شرطه العتق على المبتاع بأن قال أبيعك بشرط ان تعتقه ولم يقيد به بايجاب ولا خيار  
وشرط النقد في هذا يفسده لتردده بين السلفية والتمنية لتخيير المشتري في العتق فيتم البيع وفي  
عدمه فيخير البائع في رد البيع وامضائه وأشار لثانيهما بقوله (ص) كالخبر (ش) أي في العتق  
وفي رده لبايعه ولا يفسد البيع لتشوف الشارع للحرية فهو تشبيهي في عدم الجبر على العتق الا  
انه باتفاق هنا بخلاف ما قبلها والحكم في النقد وتخيير البائع في رد البيع وانما منه ان أبي  
المشتري العتق كما في التي قبلها هذا هو الذي يجب حمل كلام المؤلف عليه ويدل له  
التعليل بتردد الثمن بين السلفية والتمنية وليس مراده التخيير بين العتق وعدمه لانه  
لا يأتي فيه التعليل وايضا فهذا أمر له وان لم يشترط وليس للبائع في هذا خيار اذ لم يعتق  
المشتري اذ قد دخل على ذلك وأشار لثالثها بقوله (ص) بخلاف الاشتراء على ايجاب العتق  
(ش) بأن قال له البائع أبيعك على شرط ان تعتق وهو لازم لك لا تتخلف عنه فرضي بذلك  
فانه يجبر على العتق فان أبي أعنتقه عليه الحاكم وقوله (ص) كأنها حرة بنفس الشراء (ش)  
تشبيهه في وجوب العتق لافي الجبر اذ العتق هنا حاصل بنفس الملك والضمير المؤنث راجع للرقبة  
ذكرها وأنتي (ص) أو يحل بالثمن كبيع وسلف (ش) هذا عطف على يناقض المقصود  
ومعنى اخذ لاله بالثمن بأن يعود جهله في الثمن اما بزيادة ان كان الشرط من المشتري أو نقص  
ان كان من البائع كبيع وسلف من أحدهما لان الانتفاع بالسلف من جملة الثمن أو الثمن  
وهو مجهول وقوله وسلف أي بشرط وأما بيع وسلف من غير شرط فلا يمنع على المعتمد وما  
يأتي مما يخالف ذلك أول بيوع الأجل من ان الاتهام على اشتراط البيع والسلف مضر يأتي  
ما فيه (ص) وضح ان حذف أو حذف شرط التسديد (ش) أي وضح البيع ان حذف  
شرط السلف مع قيام السلعة على المشهور لزوال المانع وأما لو فات السلعة فقال المازري  
ظاهر المذهب لا يؤثر اسقاطه بعد فوته في يد مشتريه لان القيمة قد وجبت وكذلك يصح  
البيع اذا حذف كل شرط منافض كالتمديد أو غيره وانما خص المؤلف التسديد بالذكر لان  
مآله للعتق فرغما يتوهم جواز اشتراطه ولذا قال بعض ان في بعض النسخ كالتمديد بادخال  
الكاف على التمديد ولو اقتصر على قوله وضح ان حذف أي الشرط المؤثر في العقد خلافاً لكان

أي ان كان المتسلف المشتري وقوله أو الثمن أي ان كان المتسلف البائع (قوله أي بشرط) أي ولو بحسب ما يفهم من حاله فيما يظهر كما  
في عب (قوله مع قيام السلعة) أي وليس فيه الا الثمن الذي وقع عليه العقد سواء فات قبل الاسقاط أو لا (قوله لان القيمة قد وجبت  
الخ) هذا على قول في المسئلة والافسية أي المعتمدان فيه الاكثر من الثمن والقيمة أو الاقل منهما (قوله لان مآله للعتق) لا يخفى ان هذه  
علة موجودة في غير التمديد كالعتق لاجل والمكاتبه فاذن لا يتم التعليل (قوله كالتمديد) أي الصادق عليه قوله يناقض المقصود أو  
لستفاد من مفهوم قوله لا يتخير العتق وهذا ما لم يشترط انه دبر بنفس الشراء فان اشترط ذلك فان البيع بقوت بالتدبير ويكون



على المشتري الاكثر من الثمن والقيمة (قوله واحسن) أى من حيث شعوله للتدبير وغيره (قوله وهو المشهور الخ) واعتراض بان ابن  
عبد السلام انما صرح بمشهورية اسقاط السلف في غير الغيبة وأما مع القيمة فقد كراخلاف ولم يصرح بمشهوره وانما نسب الحقبة  
لا صيغ فقط وكذا فعل ابن عرفة آفاده (٤٣٨) محشى نت (قوله لتامم الربا بينهما) أى لتامم موجب الربا (قوله كالأول بعتهارهن)

أخصر واحسن \* ولما انتهى الكلام على الشرط المناقض وترك المؤلف ذكر ما يقتضيه  
العقد لوضوحه أخذ ذكر ما لا يقتضيه ولا يناقضه وهو من مصلحته بقوله مشبهه بالحكم قبله  
وهو الحقبة (ص) كشرط رهن وجيل وأجل (ش) يعنى ان البيع يصح مع اشتراط هذه  
الامور مثل ان يبيعه السلعة على رهن أو كفيل أو الى أجل معلوم أو على خيار أو نحوه وليس  
في ذلك فساد ولا كراهية لان ذلك كله مما يعود على البيع بمصلحته ولا معارض له من جهة  
الشرع أى فهو تشبيه في الحقبة لا بقيد حذف الشرط لانه لا يناقض ولا يخل أى كما يصح البيع  
مع شرط رهن الخ وقوله (ولو غاب) مبالغة في صحة البيع اذا أسقط مشروط السلف شرطه  
أى اذا ارد السلف الى ربه والسلعة فأعاده صح العقد ولو بعد غيبة المتسلف على السلف غيبة  
يمكنه به الانتفاع ولو قدمه عند قوله وصح ان حذف كان أولى وهو المشهور وقول ابن القاسم  
وتأول الاكثر المدونة عليه (ص) وتوالت بخلافه (ش) وهو قول سحنون وابن حبيب وهو  
ان البيع ينقض مع الغيبة على السلف ولو أسقط شرط السلف لتامم الربا بينهما وعليه  
تأولها الاقلون ولولا قوله وتوالت بخلافه لا يمكن رجوع المبالغة من قوله ولو غاب الى الرهن  
والجمل أى انه يصح اشتراط رهن وجيل غائبين فامشروط الرهن الغائب فقيم انه جائز كالأول  
بعتهارهن وتوقف السلعة الحاضرة حتى يقبض الرهن الغائب وأما على شرط جمل غائب  
فقيم انه جائز ان كان قريب الغيبة ولم يتقدم من ثمن السلعة شيئاً أبى يونس وفرق بين بعد الغيبة  
في الرهن والجمل انتهى والفرق هو ان الجمل قد يرضى بالجملة وقد لا يرضى فلذلك اشترط فيه  
القرب ثم ذكر المؤلف ما اذا فاته المبيع في العقد المشتمل على البيع والسلف بشرط سواء  
أسقط شرط السلف أم لا بعد الفوات اذا اسقاط حيث لا يوجب الحقبة بخلافه قبله كما مر  
بقوله (ص) وفيه ان فاته أكثر الثمن أو القيمة أن أسلف المشتري البائع والافالعكس (ش)  
أى وفي المبيع بشرط السلف ولو أسقط الشرط حيث فاته الاكثر من الثمن أو القيمة أن كان  
المسلف هو المشتري فاذا اشتراها بعشرين والقيمة ثلاثون أو بالعكس لزمه ثلاثون لانه لما  
أسلف أخذها بالنقص فعومل بنقص قصده وان كان المسلف هو البائع فعلى المشتري للبائع  
الاقل من الثمن والقيمة لانه أسلف ليزداد فيكون له في المثال المذكور عشرون هذا مذهب  
المدونة نص عليه في كتاب الأجل وينبغي كافي ح ان يقيد أى السلف من البائع بما اذالم  
يغب المشتري على السلف مدة يرى انها القدر الذي أراد الانتفاع بالسلف فيه فان وجد ذلك  
كانت فيه القيمة بالغه ما بلغت كما يؤخذ من كلام ابن رشد الا ترى في شرح قوله في فصل العينة  
وله الاقل من جعل مثله أو الدرهمين (ص) وكالتجش يزيد ليغور (ش) هذا عطف على قوله  
كجس وان يلزم بخسسه والمعنى انه ورد النهى عن التجش وفسره المؤلف تبعاً لابن الحاجب  
تبعاً للمازرى بان الذي يزيد في السلعة ليقتمدى به غير ما بن عرفة وهذا أعم من قول مالك  
التجش ان تعطيه في سلعته أكثر من ثمنها وليس في نفسه ان اشتراها ليقتمدى بل غيرك  
لدخول عطاءك مثل ثمنها أو أقل في قول المازرى وخروجه من قول مالك وابن العربي الذي  
عندى ان بلغها به الناجش قيمتها ورفع الغبن عن صاحبها فهو ما جور ولا خيار لمبتاعها

أى بعتهارهن مؤجل على أن تأخذ  
منه رهنا وقوله وتوقف السلعة  
أى لا تعطى للمشتري (قوله حتى  
يقبض الرهن الغائب) أى على  
الثمن (قوله وأما على شرط جمل  
غائب) قال عجم لعله في الجميل المعين  
انتهى وهو متعين (قوله ان كان  
قريب الغيبة) لم يبين قرب الغيبة  
ولعله القرب المبيّن في غير هذا  
الموضع (قوله ولم يتقدم من ثمن الخ)  
أى ولم يشترط ان يتقدم من ثمن  
السلعة شيئاً وأما لو شرط نقد بعضه  
فلا يجوز لردده بين السلفية  
والثمنية لانه يحتمل ان يرضى بالجملة  
وان لا يرضى فانه ان رضى بالجملة  
كان ثمتاً وان لم يرض كان سلفاً  
(قوله وفرق) يحتمل قراءته بالبناء  
للمفعول والمعنى وفرق أهل  
المذهب بين بعد الغيبة فأجيز  
في الرهن ومنع في الجمل ويحتمل  
قراءته بالبناء للفاعل أى وفرق  
الامام وابن القاسم بين بعد الغيبة  
الخ فان كان كلام ابن يونس هذا بعد  
كلام المدونة فالمناسب التفريع  
بالفاء ويكون مبنياً للفاعل ويحتمل  
ان يقرأ بالمصدر أى وفرق ظاهر الخ  
ويكون هو ما أشار له بقوله والفرق  
الخ (قوله أكثر الثمن أو القيمة) أى  
يوم القبض أى ان القيمة تعتبر يوم  
القبض هذا يقيد أنه في المقوم وأما  
المثلى فاما فيه مثله لانه كعينه  
فلا كلام لواحد منهما بمنابة ما اذا  
كان قائماً ورد به عينه (قوله على  
مذهب المدونة) ومقابله عليه

القيمة بالغه ما بلغت كان السلف من البائع أو المشتري (قوله وينبغي كافي ح الخ) اعترض عليه محشى

نت بان ذلك قول في المسئلة مقابل لمادرج عليه المؤلف كافي ابن عرفة (قوله بانه الذي يزيد) ظاهر العبارة ان التجش عند المصنف  
هو نفس الرجل الذي يزيد وليس كذلك بل التجش هو الزيادة



(قوله وكان بالكتيبين الخ) تقوية للذي قبله قال بعض الشراح والظاهر ان مسألة الرجل المستفخ بالكتيبين جائزة على كل قول نظرا للمعنى اذ المعنى الذي اوجب النهي في النجش منتف في مسألة الرجل المذكور بل وتفسير مالك والمازري لا يشملهما وهو عين ما يفعله مشايخ الاسواق بمصر العارفون باثمان السلع يقتضون الدلال دون ثمنها ليدنى على (٤٣٩) ذلك من كان له غرض فيها لانهم اغما يفعلون ذلك مخافة ان يقتضج جاهل باكثر

من ثمنها فيضر غيره (قوله فيمن لم يزد على القيمة) أي بل يساوي القيمة (قوله ويرشحه) أي يرشح ان المراد بالثمن الذي بلغه في النداء قوله ليغر الذي معنى هو قوله ليقتدى بك غيرك لانه الواقع في كلام مالك (قوله لان هذا من جملة البياعات) المناسب حذف هذا لان المحكوم عليه بالحرمه التجش في حد ذاته وهو ليس فيه بيع فتدبر (قوله فالقيمة) تصيد بما اذالم ينقص عن الثمن الذي كان قبل النجش (قوله قال المواق) هو معتمد شيخنا السلموني (قوله وجاز كف عني) هذا اذا كان السؤال بغير عوض أو بعوض من غير السلعة المبيعة كما لو قال كف عني ولك دينار ويلزمه الدينار اشتراها أولا ويحجرى مثل ذلك فيمن اراد ان يزوج امرأته أو يسعى في رزقه أو وظيفة أو مالو كان بعوض من السلعة كما لو قال كف عني ولك بعضها فان كان على وجه الشركة جاز وان كان على وجه العطاء مجازا لم يحجز انظر عب (قوله وكلام تت ظاهر) ووجهه انه قال خير البائع الخ فالامضاء حينئذ يكون في حالة القيام لانه حالة التخيير ويكون حينئذ قول الشارح أولا زادت الخ أي بعد الامضاء فتدبر (أقول) والامضاء كما يتحقق مع القيام يتحقق مع الفوات كما

وكان بالكتيبين بتونس رجل مشهور بالصالح عارف بالكتب يستفخ للدالين ما يبنون عليه في الدلالة ولا غرض له في الشراء فهو جائز على ظاهر تفسير مالك واختاره ابن العربي لا على ظاهر تفسير المازري ثم حصل فيمن لم يزد على القيمة المنع لظاهر قول الاكثر والحوال دليل قول مالك والاستحباب لابن العربي واستبعده ابن عبد السلام ان كان لا يريد الشراء لا تلافه مال المشتري والافلاس بناجش انتهى زاد بعض وهذا من ابن عرفة حل لقول مالك ان تعطيه في سلعة أكثر من ثمنها بان المراد بالثمن القيمة كما هو في كلام ابن العربي ولو حله على ان المراد بالثمن الذي بلغه في النداء لا تنفق مع كلام المازري كما حله عليه في توضيحه ويرشحه قوله ليغر ولا يبقى في المسئلة سوى قولين قول مالك مع المازري وقول ابن العربي تأمل انتهى وبعبارة المراد بالزيادة مجرد العطاء الذي ينشأ عنه غرور الغير كان الغرور مقصودا بها أو لم يكن مقصودا بها فاللام في ليغر للعاقبة والمآل للتعليل فقوله وكالتجش أي وكبيع التجش لان هذا من جملة البياعات المنهية عنها والنهي يتعلق بالبايع حيث علم بالنجش وان لم يعلم به تعلق بالنجش فقط (ص) وان علم فلمشتري رده وان فات فالقيمة (ش) أي وان علم البائع بالنجش ولم يسكره ولم يزره فلمشتري رد المبيع مطلقا فان كان المبيع قائما بذاته وان فات فله دفع القيمة يوم القبض وله التماسك به بالثمن أي عن النجش وحينئذ فقوله وان فات فالقيمة ليس المراد منه انها متخمة بل ان ارادها لانه لا معنى للتخيير مع القيام وتختم القيمة مع الفوات وفي كلام ابن حبيب ان القيمة حيث شاء ذلك قال المواق وينبغي ان يقيد كلام خليل بذلك (ص) وجاز سؤال البعض ليكلف عن الزيادة لا الجميع (ش) أي وجاز لحاضر سوم سلعة يريد شراءها سؤال البعض من الحاضر ين السوم ليكلف عن الزيادة فيها ليشترىها السائل برخص وليس له سؤال الجميع أو الاكثر والواحد الذي كالجاعة من كونه مقتدى به كالجميع فان وقع سؤال الجميع ومن في حكمهم وثبت بينه أو اقراره بالخبر البائع في قيام السلعة في ردها وعدمه وان فات فله الاكثر من القيمة أو الثمن على حكم الغش والخديعة في البيع فان أمضى بيعها فهم فيها شركاء بتواطئهم على ترك الزيادة زادت أو نقصت أو تلفت ومن حق المبتاع منهم ان يلزمهم الشركة ان نقصت أو تلفت ومن حقهم ان يلزموا ذلك ان زادت وكان فيها ربح وظاهره سواء كان هذا في سوق السلعة أو في غيره ارادها للتجارة أو لغيرها كان من أهل تلك التجارة أو لا قاله تت أي وليست كمسئلة شركة الجبر المشترط فيها ان يكون الاشتراء بالسوق لا بالبيت وغيره حاضر ساكت لم يتسكك من تجارده الخ ولعل الفرق استواء الجميع هنا في الظلم اذ السائل ظالم بسؤاله وغيره ظالم باجابه بخلاف مسألة شركة الجبر وكلام تت ظاهر في ان الاشتراك اغما هو في حالة قيام السلعة واجازة البيع وأمان فانت ولزم المشتري الاكثر من الثمن أو القيمة فانه لا اشتراك بينه وبينهم ويختص بها المشتري (ص) وكبيع حاضر لعمودي (ش) عطف على قوله كيموان بلهم أي نهى عن بيع حاضر لعمودي شيئا من السلع التي حصلت لهم بلاغن من حطب وسمن وغيرهما وسواء كان جاهلا بالاسعار أم لا ما في سلع نالوها ثمن أو كسب أي عمل فذلك جائز ومحل النهي في سلع ليست مأخوذة للتجارة ولا فيجوز تولي بيعها له وليس النهي عن البيع

يفيده قوله سابقا بل ان ارادها لانه لا معنى الخ فاذا علمت هذا فقوله وان فانت فله الاكثر الخ يرجع في المعنى للتخيير بين الرد والامضاء فدفع القيمة يرجع للرد ودفع الثمن يرجع للامضاء (قوله وكبيع حاضر لعمودي) أي وكان المبيع لحضري وأمالو كان المبيع لعمودي فلا منع (قوله بلاغن) أي وبلاعمل شق (قوله جاهلا بالاسعار أم لا) المعتمد شرط الجهل بالاسعار (قوله أي عمل) الظاهر انه عمل فيه مشقة فلا ينافي أنه مثل السمن والحب ونحو ذلك لا يكون الا بالعمل فيه وقوله ومحل النهي الخ



لا حاجة له لان المأخوذ للتجارة انما يكون فيمن اشترى بثمن (قوله أي وهل النهى مخصوص الخ) اعتمده بعض الاشياخ ومحل الخلاف اذا جهل القروي السعر كالبادي كإمر والاجاز قطعاً وخرج بالقروي المدني فيجوز بيعه له على أحد قولين والآخر كالقروي وكأن المصنف ظهرياً ترجيح الجواز (قوله المراد بالقري خلاف المدن) ظاهره شموله للقريّة الصغيرة والكبيرة خلافاً لما في عب فانه قيد بقوله ساكن قرية صغيرة (قوله هل يقسم) أي حيث يمكن قسمه وسكت عن حكمه ما لا يمكن قسمه وحكمه المنع لان القاعدة ان درء المفساد مقدم على جلب المصالح كذا أفاده الشيوخ (قوله تأمل الخ) أي تأمل ماهوا الظاهر منها وماوا الظاهر الاول (قوله والا فلا شيء فيه) أي وعرضي في حالة الفوات بالثمن (٤٤٠) وقيل بالقيمة (قوله حيث علم) أي كل (قوله وهو الظاهر) لقول المصنف وعزر

الامام لمعصية الله (قوله اذا لم يكن الشراء بسلع الخ) الباء زائدة أي اذا لم يكن الثمن سلعة (قوله وكتلني السلع) ظاهره قرب أو بعد وهو أحد أقوال وقيل حدثتني المنهي عنه الذي اذا زاد عليه في البعد لا يتناول النهى ميل وقيل فرسخان وقيل يومان وفي المواق عن التمهيد ان جملة قول مالك ان كان التلقي على رأس الستة أميال فانه جائز اه وهو يقتضي ترجيحه واستيفيد منه ان ما كان خارجاً عن الستة يجوز تلقيه بالاولى (قوله من صاحبها المقيم في البلد) أي وصل اليه خبرها أو الذي قدم البلد قبل وصولها (قوله فهل الحق لاهل البلد) أي فاذا أجازوا ذلك جاز (قوله أو للجالب) فاذا رضى بذلك جاز لكن انظر فانه اذا كان الحق له يبيعه لمن يلقاه باختيار منه فهو رضى بذلك فإما معنى كونه ينهي عنه لحقه والجواب انه وان كان باختياره لكن رعيما يجوز ان يكون بالسوق أزيد وهو يعتقد المساواة فعلى هذا لو علم بسعر السوق يجوز وليراجع مذهبه (قوله أولهما) انظر هذا مع ما لابن القاسم لم يختلف

للعهودي خاصاً بما اذا توجه العهودي بمتاعه الى الحضري بل ينزل منزلة ذلك ما اذا وجه العهودي متاعه مع رسول الى الحضري لبيعه له واليه أشار بقوله (ص) ولو بارسالة له (ش) و يفسخ ان وقع خلافاً للابهرى في جواز البيع في هذه الحالة لانها أمانة اضطر اليها وبعبارة ولو بارسالة أي ولو بارسال العهودي للحضري السلعة فحذف المفعول لانه لا حاجة اليه والضمير في بارسالة للعهودي وهو من اضافة المصدر الى فاعله (ص) وهل لقروي قولان (ش) أي وهل النهى مخصوص بالبادي لا يتعداه لاهل القرى التي لا يضار قراها أهلها أو متناول له ولقروي قولان وبعبارة المراد بالقري خلاف المدن وانظر حكم المشترك بين حاضر وبادي يقسم حيث يمكن قسمه ويجرى كل على حكمه أو يصبر الحاضر حتى يبيع البادي حصته تأمل (ص) وفسخ وأدب (ش) أي واذا وقع بيع الحاضر لمن يبيعه له فانه يفسخ ان كان المبيع قائماً والا فلا شيء فيه وبؤدب كل من الحاضر والمالك والمشتري حيث علم ولا أدب على الجاهل وهل الادب مطلقاً وهو الظاهر أو ان اعتماده قولان (ص) وجاز الشراء له (ش) أي وجاز للحاضر الشراء للعهودي أو للقروي على أحد القولين يمنع البيع له ومحل الجواز اذا لم يكن الشراء بسلع نالها بغير ثمن والا فلا يجوز لان العلة التي في منع البيع له تأتي حينئذ (ص) وكتلني السلع أو صاحبها كأنه في البلد بصفة (ش) يعني انه ينهي عن تلقي السلع الواردة لبلده مع صاحبها قبل وصول سوقها أو البلدان لم يكن لها سوق أو تلقى صاحبها بعد ان وصلت السلعة ولم يصل صاحبها أو تقدم صاحبها عاينها ولم تصل فيلقاه رجل فيشتري منه ما سيصل بعد كما يمنع أخذ السلع في البلد بصفة من صاحبها المقيم في البلد واختلاف هل النهى عن التلقي بعد أو معقول المعنى وعليه فهل الحق لاهل البلد وهو قول مالك أو للجالب وهو قول الشافعي أولهما وهو قول ابن العربي اه (ص) ولا يفسخ (ش) أي لا يفسخ البيع الناشئ عن التلقي ابن الموارز واختلف قول مالك في شراء المملوك فروي عنه ابن القاسم ينهي فان عاد أدب ولا ينزع منه شيء المازري وهذا هو المشهور عرياض عن مالك وأكثر أصحابه عرضها على أهل السوق فان لم يكن سوق فأهل المصر فيشتركون فيها من شاء منهم ثم تنبيه على لم يذكر المؤلف في هذه انه يؤدب وقدم انه ينهي فان عاد أدب وهو يقتضي انه لا أدب عليه في فعله ذلك ابتداء ولو فعله عالمًا بتحريره وهو يخالف ما يأتي للمؤلف من قوله وعذر الامام لمعصية الله أو لحق آدمي ثم ان ما يأتي لا يعني عن النص على الادب هنالكان قد علمت انه هنأ في حالة خاصة فقول من قال استغنى المؤلف عن ذكره هنا بما يأتي غير صحيح (ص) وجاز لمن على كسسته أميال أخذ محتاج

أهل العلم في ان النهى عن بيع الحاضر للبادي انما هو لمنع الحاضرة ولا فرق بينه وبين التلقي في المعنى قاله الشيخ سالم (قوله عياض الخ) اذا كان كذلك فتكون المسئلة ذات خلاف مشهور كل منها والمصنف ينفحتمل لكل من القولين (قوله وهو يخالف الخ) أي فتستثنى من المصنف الا في هذه المسئلة واذا علمت ذلك فالمناسب أن يقول وحينئذ قيا يأتي لا يعني الخ (قوله في حالة خاصة) أي وهي حالة العود (قوله وجاز لمن على كسسته الخ) الذي اعتمده المواق وينبغي ان يكون به الفتوى انه يمنع الاخذ مطلقاً لمن منزله بالبلد والسلعة سوق قبل هبوطها للسوق ويجوز مطلقاً لمن منزله بالبلد ولا سوق لها اذا وصلت للبلد ولا يخرج له في الحالتين ويجوز لمن منزله خارج البلد والسلعة سوق أن يأخذ لقوته للتجارة وأما ان لم يكن لها سوق فبأخذ لقوته للتجارة اه لكن يقيد قوله في



منزله خارج البلد والسلعة سوق أن يأخذ لقوته لا للتجارة بما إذا كان على مسافة يمنع التلقي منها أو ما لو كان على مسافة لا يمنع التلقي منها فإنه يجوز له الأخذ ولو للتجارة ولا شأن في مخالفة هذا الكلام المصنف لأن قوله وجاز لمن على كسسته أميال الخ أن جل على سلعة لها سوق لم يصح لأنه يجوز له الشراء قرب أو بعد دون حمل على سلعة لا سوق لها جاز قرب مكانه أو بعد كان الشراء لحاجته أو للتجارة انتهى (قوله فله ذلك بالانزع) وذلك لأن مسئلة المصنف في الانزع ومقابلته المنع قال عياض اختلف في حد التلقي الممنوع فعن مالك كراهية ذلك على مسيرة يومين وعنه إباحة على ستة أميال فانظر هذا مع كلام الشارح (قوله فهو كاحتساره الخ) خرج ابن ماجه من احتساره على المسلمين طعامهم ضر به الله بالجذام والأفلاس حديث حسن وخرج هو والخامس بسند ضعيف الجالب هرزوق والمحتسره ملعون وخرج مسلم عن معمر بن وهب عن الأختكر الأخطى (قوله ودلائلها) عطف تفسير ولكن لم يتكلم المصنف فيما تقدم على الأدلة الدالة على النهي وقوله ومحالها لا يخفى أن من البياعات الفاسدة (٤٤١) بيع الحامل بشرط الحمل وبعين في بيعه ونحو ذلك فهذه بیاعات وليس لها

محل حتى يقول ومحالها فإن قلت يصور بأن يقول البيع بشرط الحمل يبيع من البياعات والحامل محل البيع قلت الذي قد جعل بيعا من البيوعات ليس مطلق يبيع بل يبيع الحامل بشرط الحمل فالحامل قد أخذ في مفهوم البيع فلا يكون محلا له (قوله شرع في الكلام على أحكامها) من ضمان وفوات ومضى المختلف فيه بالثمن والمتفق عليه بالقيمة (قوله وما يتصل به الخ) معطوف على العقد أي ما يترتب على العقد الفاسد وما يترتب على ما يتصل به فيترتب على القبض الضمان وعدمه في الفوات غرم القيمة أو الثمن ثم لا يخفى أن هذا يقال فيه أنه ما يترتب على العقد الفاسد أي حاجة لقوله وما يتصل به الخ وقوله والمقصود مرتب فمما يظهر بقوله شرع في الكلام على أحكامها أي الأحكام المتعلقة بها وقوله فإلى الأول أشار

البه (ش) أي وجاز لمن منزله أو قريبته خارجة عن البلد المحبوب اليها السلع بعيدة عنه على كسسته أميال أخذ محتاج اليه لقوته لا للتجارة وليس هذا من التلقي المنهى عنه لأن التلقي من يخرج من البلد التي يجلب اليها وهما حرت عليه وهو في منزله أو قريبته الساكن بها ومفهوم على كسسته أن من كان على دون الستة ليس حكمه كذلك وحكمه أنه لا يجوز له الشراء المذكور وأما من على أكثر من كسسته إلى يومين فله ذلك بالانزع وأما من كان على أكثر من يومين فجائز له الشراء ولو للتجارة وليس من التلقي الخرج للبايعين لشراء ثمر الخواطر ونحوها حتى تلحق أربابها الضرورة بتفريق بيعها وكذلك شراء الطعام وغيره من السفن بالسواحل إلا أن يأتي من ذلك ضرر وفساد فهو كاحتساره \* ولما أنهى الكلام على البياعات الفاسدة وعلى مداركها ودلائلها ومحالها شرع في الكلام على أحكامها قال ابن شاس خاتمة لباب البيع الفاسد كرفها ما يترتب على العقد الفاسد وما يتصل به من قبض أو فوات والمقصود النظر في نقل الضمان وفي نقل الملك فإلى الأول أشار بقوله (ص) وإنما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض (ش) يريد أن ضمان المبيع في المبيع الفاسد لا ينتقل من ضمان البائع إلى المشتري إلا بقبضه قبضا مستمرا في العقد المنبرم لا بتمكين المشتري منه ولا بأقباضه الثمن للبائع خلافا للشهوب والمنتهى بالقبض عند ابن القاسم ضمان أصالة ضمان الرهان المفصل فيه بين ما يغاب عليه وغيره وبين قيام البيئة وعدم قيامها خلافا للسحنون لأن المبتاع لم يقبضه الا لحق نفسه على نحو ما يقبضه المالك لا لوثقة كالرهن ولا للانتفاع به مع بقاء عينه كالعواري ولا دخل على احتمال رده كما في الخيار وقيدنا القبض بالاستمرار لخبرنا بما إذا اشتري سلعة شراء فاسدا فقبضها المشتري ثم ردها إلى البائع على وجه أمانة أو غير ذلك كما لو استثنى ركوب الدابة فهل يكتسب بيد البائع فان ضمانها من البائع وقبض المشتري لها كالا قبض لأنه يقول كان لي أن أردّها عليّ وها هي في يدي وقيدنا أيضا العقد بالمنبرم احترازاً من بيع الخيار فان الضمان من البائع لأنه لو كان صحيحا كان الضمان فيه فأحرى الفاسد ولا غلة فيه للمشتري ولو كان صحيحا وانما ينتقل ضمان الفاسد من ضمان البائع لا ملكه

(٥٦ - خرشي ثالث) بقوله أي وإلى الثاني أشار بقوله فان فات الخ (أقول) قصر المقصود على ذلك فيه شيء بل من جملة المقصود أن الفوات يكون بكذا وكذا على ما يأتي فيه من التفاصيل (قوله إلا بقبضه) أي المشتري ووكيله كهو ولا بد من أن يكون المبيع منتفعا به شرعا فيخرج شراء البيئة وإن كان قبضه المشتري بل ولو ألقاه فلا ضمان عليه لأنه لا قيمة له شرعا ويرجع على البائع بالثمن أن كان أقبضه له (قوله خلافا للشهوب) أي فاشبه يقول يضمن المشتري المبيع باحد ثلاثة أسباب اما بقبضه كما قال ابن القاسم واما بتمكين المشتري منه واما بأقباضه الثمن للبائع (قوله المفصل الخ) أي وذلك أن الرهن يضمنه المرتهن أن كان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاك البيئة والأفلا ضمان والعارية كالرهن في الضمان والفرق انما هو من حيث التوثيق والانتفاع (قوله خلافا للسحنون) أي سحنون يقول لا يضمن المشتري إلا إذا كان المبيع مما يغاب عليه ولم تقم على الهلاك البيئة (قوله كالواستثنى الخ) وكالامة المتواضعة إذا بيعت بغير فاسد أو قبضها المشتري قبيل قبضها ولم يقبضها بعد وضعها عند أمينة



وبعد حيزها فان ضمانها من البائع لان قبض المشتري لها السابق على المواضعة ليس مستمرا (قوله على المعروف من المذهب) كأن مقابله يقول ينتقل بالقبض وانظره (قوله فنه الخ) أي والذي يكون ضمانه بالعقد المبيع الحاضر مما ليس فيه حق توفية من كمال أو وزن أو عدد كجوان وكتان والذي يكون ضمانه بالقبض ماقية حق توفية بما ذكر وكغائب ومواضعة الى آخر ما سيأتي مفصلا (قوله ورد) ثم ان كان جمعا عليه لم يحتج فسخه لحاكم وان كان مختلفا فيه فلا بد من فسخ السلطان أو من يقوم مقامه من محكم والعدول يقومون مقام الحاكم ان تعذر الحاكم لعدم أمانته أو عدم اعتنائه بالأمور فاذا غاب أحد المتبايعين رفع الآخر الى الحاكم وفسخه أو العدول على ما تقدم فان لم يجد خفيئذ ينظر هو في ذلك بما يخلص به نفسه من تباعه الغير قاله القبا (قوله ولا غلة) حاصله انه لا يرجع على البائع بالنفقة حيث زادت الغلة على النفقة أو ساوت فان أنفق على ما لا غلة له يرجع بما أنفق فان أنفق على ماله غلة لا تنفي بالنفقة يرجع برأئد النفقة (قوله ولو في بيع الثمن الممنوعة) (٤٤٣) أي الممنوع البيع المضاف لها صورته أن يبيع سلعة على ان البائع متى أتى بالثمن الى مدة كذا ردت عليه السلعة والمشهور أن البيع والشروط باطل ولو أسقط المشتري شرطه لانه تارة يباع وتارة سلفا بخلاف الثمن الجائزة وهى أن يتطوع المشتري للبائع بعد عقد البيع أنه ان جاءه بالثمن الى أجل كذا فالبيع عانده انظر عجم وشب (قوله على الراجح) وقال الزرقاني انها فيه للبائع على المشهور ووفق بعض مشايخه بينه وبين غيره من الفاسد ان غيره دخل المتبايعان فيه جزما على انه للمشتري وأما هو فانها دخلت فيه على أنه يرد للبائع حيث أتى بالثمن فلم يكن كغيره (قوله موقوفا على غير معين) سواء كان البائع من غير المعين أم لا وقوله وقف على بائعه أي المعين (قوله ويستغله عالما) فان لم يكن عالما فيفوز (قوله انه وقف على بائعه) أي أو على غيره بائعه والموقوف عليه رشيد عالما باستغلاله له سائما

متفق عليه أو مختلفا فيه بالقبض ولا ينتقل فيه الملك الا بالقوات على المعروف من المذهب وفي مفهوم الفاسد تفصيل فنه ما ينتقل ضمانه بالعقد ومنه ما ينتقل ضمانه بالقبض والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به (ص) ورد ولا غلة (ش) الضمير في رد عانده على المبيع والوار واو الحال أي وردوا الحال انه لا غلة تحجبها فالغلة للمشتري فلا يقال كلام المؤلف بحتم له أو عليه والمعنى ان الغلة في البيع الفاسد تكون للمشتري الى حين الحكم برد المبيع ليكون في ضمانه الى ذلك الوقت لان الخارج بالضممان ولو علم بالفساد ولو في بيع الثمن الممنوعة على الراجح كانه ح عند قوله كبيع وشرط يناقض الا أن يشتري موقوفا على غير معين ويستغله عالما بوقفيته فيرد الغلة بخلاف ما اذا ظهر انه وقف على بائعه فان المشتري يفوز بالغلة ولو علم بشرط ان يكون البائع رشيدا (ص) فان فات مضى المختلف فيه بالثمن (ش) أي فان فات المبيع يباع فاسدا كله أو أكثره بمفوت مما يأتي مضى بالثمن ان كان مختلفا فيه بين الناس ولو كان الخلاف خارج المذهب كمن أسلم في غمرا الحائط بعينه وقد أزهى ويشترط أخذه غمرا فيفوت بالقبض ومن أمثلة المختلف فيه ما يأتي للمؤلف في بيع العينة بخلاف اشتريها الى بائني عشر لاجل وأخذها بعشرة نقد اقتلزم بالمسمى أي الاثنى عشر لاجلها الى أن قال وان لم يقل لى فهل لا يرد المبيع اذا فات وليس على الأمر الا العشرة أو يفسخ الثاني مطلقا الا أن يفوت فالقيمة قولان والغرض منه وان لم يقل الخ لكن لا يخفى ان القول الثاني مخالف لقول المؤلف هنا فان فات مضى المختلف فيه كما انه يخالفه أيضا وقوله في بيع الوع الا جال وصح أول من يبيع الا جال فقط الا أن يفوت الثاني فيفسخ ان فم يعض بالقوات بالثمن مع انه مختلف فيه وقد ذكر المواق هنالك أن ما ذكره المؤلف من الفسخ هو المشهور وان القول بالامضاء بالثمن ضعيف ومن أمثلة المختلف فيه ما يأتي للمؤلف في قوله ومضى يبيع حب أفرك قبل يسه بقبضه ومن أمثلته أيضا جمع الرجلين سلعتيهما في البيع (ص) والاضمن قيمته حينئذ ومثل المثلى (ش) أي والا يختلف فيه بل كان متفقاً على فساد وفات المبيع ضمن المشتري في المقوم القيمة حين القبض وفي المثلى مثله فان تعذر المثلى فالقيمة كثر فوات ابانه بخلاف القاصب اذا لم يوجد المثل

متى أتى بالثمن الى مدة كذا ردت عليه السلعة والمشهور أن البيع والشروط باطل ولو أسقط المشتري شرطه لانه تارة يباع وتارة سلفا بخلاف الثمن الجائزة وهى أن يتطوع المشتري للبائع بعد عقد البيع أنه ان جاءه بالثمن الى أجل كذا فالبيع عانده انظر عجم وشب (قوله على الراجح) وقال الزرقاني انها فيه للبائع على المشهور ووفق بعض مشايخه بينه وبين غيره من الفاسد ان غيره دخل المتبايعان فيه جزما على انه للمشتري وأما هو فانها دخلت فيه على أنه يرد للبائع حيث أتى بالثمن فلم يكن كغيره (قوله موقوفا على غير معين) سواء كان البائع من غير المعين أم لا وقوله وقف على بائعه أي المعين (قوله ويستغله عالما) فان لم يكن عالما فيفوز (قوله انه وقف على بائعه) أي أو على غيره بائعه والموقوف عليه رشيد عالما باستغلاله له سائما

عنه (قوله فان المشتري يفوز بالغلة) فاذا أخذ المحبس عليه الحبس من هو في

يده بشرأرجع من كان بيده بشرأ على بائعه بثمنه فان أعدم استوفى من غلة الحبس فان مات المحبس عليه قبل استيفائه ضاع عليه باقي ثمنه ورجع الحبس الى مستحقه بعده والظاهر أنه يجري مثله في البيع الفاسد (قوله كله أو أكثره) وأما نصفه أو ربعه أو ثلثه فيفوت منه فقط كما سيأتي في قوله وفاتت بهما جهة هي البيع الخ (قوله ولو كان الخلاف خارج المذهب) لاشك أن معرفته ذلك نشق الابنص من أهل المذهب ان المسئلة ذات خلاف (قوله كمن أسلم الخ) مثال لما اذا كان الخلاف خارج المذهب فان غير المذهب يقول يجوز له ومثل ذلك اجتماع البيع والصرف (قوله كمن أسلم في ثمر) أي أسلم في قدر معلوم من ثمر حائط معين والفساد انما جاء من اشتراط أخذه غمرا (قوله لكن لا يخفى الخ) والجواب أن قوله مضى المختلف فيه بالثمن أكثرى لا كلى (قوله قبل يسه) متعلق بقوله يبيع (قوله جميع الرجلين سلعتيهما في البيع) أي بدون تقويم على ما تقدم من التفصيل في تلك المسئلة (قوله ضمن قيمته) وهذا أيضا أكثرى اذا

يصبر



قد تكون القيمة يوم البيع كما يأتي في قوله وفي بيعه قبل قبضه مطلقاً أو يلان من أنه على القول بالقوات يضمن القيمة يوم البيع وقوله ضمن مثل المثل إذا بيع بكيل أو وزن ولم يجهل ذلك بعد وجد المثل والاضمن القيمة يوم القضا عليه بالرد ومحل القيمة في الجراف حيث لم تعلم مكيته بعد فان علمت وجب رد مثله (قوله وعلى القول بالقيمة الخ) ظاهره ان هناك مقابلاً يقول يلزم المثل ويصبر (قوله أى حين اذ) الاضافة لليسان (قوله وأجرة المقوم الخ) أجرة المقوم على المتبايعين في الفاسد والاستحقاق والشفعة وهو ظاهر المدونة وقال اللخمي على البائع لانه الطالب ولا يجوز في المقوم رد عينه بعد فوته بتراضيهما على ذلك الا بعد معرفة قيمته لانه يبيع مؤثناً بالقيمة التي لزمت المشتري فان لم تعرف القيمة كان بيعاً بثمن مجهول (قوله بمعنى واحد) أى ما نسبنا معنى واحد وهو ان البيع متوقف تحصيله على كل منهما (قوله والقيمة كالفرع) انظر ذلك فان المصنف حكم بأنه عند القوات يضمن المثل لا القيمة وقد حكم بأن المثل يضمن فيه المثل بالقوات وحيث حكمنا بأن تغير السوق لا يفيته فلا يكون مفاده الا رد عينه بالخصوص وأما لو قلنا بفوته فيرد مثله فلا معنى لاعتبار القيمة (قوله وفي كتاب السلم الخ) اشارة الى أن قول المصنف وفيها شهر (٢٤٣) اشارة للقول الاول وانه ينبغي السكوت على قوله وفيها

شهران وقول المصنف وشهران معناه وفيها شهران أى والثلاثة ليست بفوت وكان المصنف قال وفي حد الطول قولان والمشهور الاول وكان ينبغي للمصنف أن يقول بعد قوله شهر وفيها ثلاث ليست بفوت ويستفاد منه الشهران بطريق الاولى اذ ما ذكره يدل على ان الثلاثة فوت باتفاق المحلين وليس كذلك فان قلت ما الدليل على ان المعنى والشهران ليسا بفوت قلنا ذكر الشهران بعد الشهر اذ لو لم يكن المعنى كذلك لما كان لذلك فائدة وأيضا قوله واختار انه خلاف لانه لا يعقل خلاف الابهذا المعنى فتدبر (قوله ولا الثلاثة بفوت) فالاربعة فوت قطعاً (قوله واختار اللخمي انه خلاف) فعنده ان القول الاول مطلق سواء كان الحيوان كبيراً أو صغيراً (قوله فان

يصبر لوجوده لانه هناك دخل على ملكه فله شبهة ملك وابعاه له بانه وعلى القول بالقيمة مع التعذر تعتبر يوم التعذر لانه وقت اجتماع العدم والاستحقاق فقوله حينئذ أى حين القبض فحينئذ من الظروف التي تضاف للجمل أى حين اذ قبض أى وقت قبضه وأجرة المقوم في ذلك ان كان لا يقوم الا بأجرة عليهم ما جميعاً لانهم اذ خلا في البيع بمعنى واحد (ص) بتغير سوق غير منطوق وعقار (ش) يعني ان القوات المذكور يكون بتغير السوق في العروض والحيوان دون العقار والمثل فان تغير السوق لا يفيتهما على المشهور وظاهره ولو اختلفت الرغبة فيهما باختلاف الاسواق لان غالب ما يراد له العقار القنينة فلا يطلب فيه كثرة ثمن ولا قلته وبأن الاصل في ذوات الامثال القضا بالمثل والقيمة كالفرع فلا يعدل اليها مع امكان الاصل فقوله بتغير الخ متعلق بفوت ولا يحتاج الى تقدير عامل (ص) وبطول زمان حيوان وفيها شهر وشهران واختار انه خلاف وقال بل في شهادة (ش) يعني ان مجرد الطول يبدد المشتري من غير ضحية نقل ولا تغير في بدن أو سوق مفيت للحيوان لان الطول مظنة التغير وان لم يظهر واذا فات مع المظنة فمع التحقق أولى والحيوان يشمل الآدمي وقوله وفيها شهر وشهران واختار انه خلاف وقال بل في شهادة بيان لطول الزمان الذي حكم بأنه فوت أى والطول الذي هو مظنة التغير شهر كما في كتاب التدليس وفي كتاب السلم الثالث ليس الشهران ولا الثلاثة بفوت الا أن يعلم التغير واختار اللخمي ان ما في الكتابين خلاف حقيقي بقوله والثاني أحسن الا أن يكون المبيع صغيراً فان المدة اليسيرة بتغير فيها وينقل وقال المازري ليس بين الموضوعين خلاف حقيقي وانما هو اختلاف لفظي في شهادة أى مشاهدة أى حضور رأى ان مالكا تكلم على حيوان بحسب ما شاهدته وعائنه منه فرة رأى ان بعض الحيوانات يفيته الشهر لسرعة تغيره لصغر ونحوه ومرأى ان بعض الحيوانات لا يفيته الشهر والشهران

المدة اليسيرة بتغير فيها) أى فيكتفى بالمدة اليسيرة التي هي مظنة التغير وظاهره ان المدة اليسيرة تختلف أيضاً باختلاف صغر الحيوان (قوله ونحوه) أى كالكبير (قوله ومرأى الخ) حاصله ان الحيوان يختلف فته ما يفيته الشهر ومنه ما يفيته الشهران وهكذا (ثم أقول) وفي المقام أمران الاول ان اللخمي حيث قال الآن يكون المبيع صغيراً فان المدة اليسيرة بتغير فيها لا يخفى ان مصدر المدة اليسيرة الشهر فثبت نظر لذلك فكانت نظر الى أن المدة التي يظن فيها تغير الحيوان فقد رجع في المعنى لكلام المازري فيكون الاختلاف فيكون منافياً لجعله اختلافاً حقيقياً وهذا كله بالنظر لما أفاده المصنف وحل به شارحنا الثاني والحاصل ان الذي فهمه المصنف ان اللخمي حمل المدونة على الخلاف وان المازري رد عليه حملها على الخلاف بل انما اختلف قولها لمشاهدة حيوان صغير كالغنم الشهر فيه مظنة التغير فقال بفوته ومشاهدة حيوان كبير كبقرة وابل ليس الشهران والثلاث مظنة لذلك فقال بعدم فوته والحكمان المختلفان لاختلاف محلهما ليسا مختلفين حقيقة انما اختلفا في الحقيقة ما لم يتحد محله ونحوه لابن عبد السلام والذي فهمه ابن عرفة وهو الظاهر ان الشيخين متفقان على حملهما على الخلاف فان لفظ اللخمي اختلف في الطول في الحيوان في كتاب التدليس الشهر فوت وفي السلم الشهران والثلاثة ليست بفوت الا أن يعلم أنه تغير وهو أحسن ولفظ المازري اختلف في مجرد طول الزمان على



الحيوان ولم يتغير في ذاته ولا في سوقه فذكر ما في الكتابين ثم قال اعتقد بعض أشياخي أي وهو اللخمي أنه اختلاف قول على الإطلاق ولو وجد التغير وليس كذلك انما هو اختلاف في شهادة فتغيره في ذاته أو سوقه معتبر أي اتفاقا وانما الخلاف في قدر الزمان الذي يستدل به على التغير انتهى فانت ترى الشيخين صرحا بالخلاف ولو فهم المصنف ما فهمه ابن عرفة لقال واختار وقال انه خلاف وانما اعتراض المازري على اللخمي بقوله اعتقد بعض أشياخي الخ أنه فهم أن اللخمي يقول بجعل المدونة على الخلاف في حد الطول ولو تحقق التغير وليس كذلك من اللخمي انما الخلاف في مظنته من غير تحقق وعند وجوده لا خلاف وأشار ابن عرفة للتعقب على المازري في رده على اللخمي فقال في رده على اللخمي تعسف واضح لان حاصل كلامه أن الخلاف انما هو في قدر الزمان الذي هو مظنة التغير لا في التغير وهذا هو مقتضى كلام اللخمي لمن تأمل وأنصف (أقول) فإذا كان الحال هكذا فراجع كلام اللخمي في المعنى لكلام المازري قد بر في المقام (قوله (٤٤٤) الخوف طريق) أي أو مكس أقاده شب (قوله لتعلق القلب بالامه الموطوءة)

أي فرجا يترتب عليه اختلاسه  
أو الزنا فيها وفي بعض الشراح لتعلق  
الامة الموطوءة به أي فلا يتفجع بها  
غيره ثم هذا التعليل والذي بعده  
يدل على أن الواطئ بالغ وهي  
مطقة لا يصغر لعدم تعلق قلبها  
بوطئه غالبا إلا أن يفتضها وهل  
يشمل وطء البالغ بدبرها فيفت  
لأنه قد قيل به وان كان ضعيفا جدا  
أولا لعدم ظهور التعليل بتعلق  
القلب وانما هو الأول وذلك لان  
الانثى محل للوطء في الجملة وأما وطء  
الذكر فليس بمفيت قطعافيا يظهر  
لأنه معدوم شرعا وهو كالمعدوم  
حسا (قوله عند ابن القاسم الخ)  
مفاد بهرام أن المقابل يجعل الغيبة  
على الوحش فوئا (قوله ولكن  
تستبرأ) فإذا وطئها لم تستبرأ رأت  
بولد فيكون ابن شبهة هذا هو  
السبب فيما يظهر (قوله فأولى اذالم  
يذكر شيئا) أي فأولى في الاستبراء  
(قوله وتوجيهه الشارح) أي لانه  
قال ووجهه أن يفتقر إلى إيقافها

أي والثلاثة لعدم ذلك فيه فالمراد بالشهادة هنا ما قابل الغيب وهو الحضور بقوله تعالى عالم  
الغيب والشهادة (ص) وبقيل عرض ومثلي لبلد بكلفة (ش) يعني أن نقل العروض كالحبوان  
والثياب والمثلي كفتح من موضع إلى آخر مفيت اذا كان بكلفه من كراء أو خوف طريق أو  
مكس فيرد قيمة العرض ومثل المثلي في محلها واحترز بكلفة من الحيوان الذي ينتقل بنفسه  
فإن نقله لا يفتيه إلا في خوف طريق ولا مفهوم لبلد لنقل من موضع إلى موضع ببلد واحد  
فالحكم كذلك فالمدار على قوله بكلفة والمراد ما شأنه الكلفة ولو نقله بعيده ودوابه مثلا (ص)  
وبالوطء (ش) أي ومن المفوت وطء المشتري للمبيع بكر أو ثيبا ربيعة أو وحشا لتعلق القلب  
بالامة الموطوءة ولا يستلزم الوطء المواضعة المستلزمة لطول الزمان المفوت في الحيوان وفهم  
منه أن الغيبة عليها ليست فوئا وهو كذلك عند ابن القاسم في الوحش والاستبراء فيها ان ادعى  
عدم الوطء سواء صدقه المانع أو كذبه وأما الربيعة فان ادعى عدم الوطء وصدقه فلا نفوت  
ولكن تستبرأ وان كذبه فانها نفوت وان قال وطئها صدق في الرائة والوحش وان لم يذكر شيئا  
فهو على عدم الوطء فيها أي فلا تستبرأ الوحش ولا نفوت وأما الرائة فلا نفوت ولكن تستبرأ  
لما علمت انه اذا غاب وادعى عدم الوطء وصدقه المانع فانها لا نفوت ويجب استبرأؤها فأولى اذالم  
يذكر شيئا وتوجيهه الشارح يفيد أن المفيت هو وطء البالغ الذي يوجب الاستبراء في المطيعة وأما  
غيره فلا إلا أن تكون بكر أو يفتضها لانه من تغير الذوات (ص) وتغير ذات غير مثلي (ش)  
أي كعقار بذهاب عينه واندراسه والدور يهدمها وبنائها والارض بغرسها وقلع الغرس منها  
وأما المثلي فلا يفتيه ذلك لقيام مثله مقامه ومن تغير الذات تغير الدابة بالسمن والهزال بخلاف  
سمن الامة وأما هزال الامة فمفيت بخلاف الاقالة فليس بمفيت فيها كسمنها (ص) وخروج عن  
يد (ش) أي ومما يفتي المبيع خروجه عن يده مبتاعه بهية أو صدقة أو عتق أو بيع صحيح أو  
حبس من المشتري عن نفسه وقيدنا بالمبيع بالصحح احتراز من الفساد فانه غير مفيت وقيدنا  
الحبس بكونه من المشتري عن نفسه احترازافهما اذا أوصى الميت بشراء دروبستان وان

للاستبراء (قوله وأما غيره) أي غير البالغ فلا يوجب وطؤه شيئا إلا أن تكون بكر أو يفتضها والحاصل أن  
الاقتضاء مفيت مطلقا كان الواطئ بالغاً أو لا كانت الموطوءة مطيعة أم لا (قوله كعقار بذهاب عينه) هذا لا يتأني في الارض  
مع أنها من جملة العقار (قوله لقيام مثله مقامه) أي فلما كان مثله كأنه هولم يحكم بكونه فوئا وقيل فوت ورجمه عجب ووجهه ظاهر وذلك  
لأنه قد تقدم أن المثلي اذا فات فيه المثل وتغير الذات مفيت ولا فرق بين المثلي وغيره فلا وجه للفرقة وكون المثلي يقوم غيره مقامه لا  
ينفي ذلك ألا ترى أن قيمة الشيء تقوم مقامه (قوله بخلاف سمن الامة) فإن قلت ما الفرق بين سمن الدابة جعله مفوتا بخلاف سمن الامة  
قلت لان سمن الامة تختلف فيه الاغراض اذ كثير من الناس من لا يرغب في سمن المرأة بخلاف سمن الدابة فاتفقت العقلاء على الرغبة  
في سمنها (قوله فليس بمفيت فيها) أي لها أي ان الهزال ليس بمفيت للاقالة ففي معنى اللام ونبه المصنف على ذلك في العيب (قوله وخروج  
عن يد) يحرم على المشتري فاسدا تصرف فيه وكذلك يحرم على من علم بذلك شراؤه منه وقبول هبته ونحو ذلك واعلم ان الخروج عن  
اليد بمفيت بعد القبض وأما قبله ففيه تفصيل يأتي في قول المصنف وفي بيعه قبل قبضه (قوله بهية) ولو وهبه لبايعه أو نصه بصدق به عليه



أو يجرى فيه القولان كالبيع له (قوله فالذي يظهر على ما يأتي في الرد بالعيب) وذلك لأنه سبأني في الرد بالعيب من أن الوقف مفيت للرد بالعيب إذا كان عن نفسه وأما إذا كان عن الغير لكونه وصياً عنه فلا يفوت بذلك لأنه لم يخرج عن ملكه كالاول وتظيره الشراء بعين لنفسه يلزم واغيره لا يلزم (قوله لا يحصل بها فوت) وجه كون التولية لا يحصل بها فوت كالمشتري في البيع ان المولى بمنزلة نفس البائع بيعاً فاسداً ينبغي تقييد الشركة إذا كانت فيما تنقسم والا كان فوتاً (قوله وفي الاقالة تنظر) ينبغي ان تكون فوتاً لأنها بيع كذا في شرح شب (قوله وفي الاقالة تنظر) أي هل هي مفقوتة أولاً أي اقالة المشتري لبائعه السلعة بيعاً فاسداً فعلي أنها مفقوتة يلزم المشتري القيمة فعلي تقدير أن تكون أزيد من الثمن يرجع البائع عليه بقيمة القيمة مثلاً لو كان اشتراها بعشرة ثم تقايلاً والقيمة عشرون فالبايع يرجع عليه بعشرة وان تساوت القيمة مع الثمن لا يرجع لاحتوائها على الآخرون كان الثمن أكثر من القيمة كالأو كانت القيمة عشرة والثمن عشرون وقد رجعها الصاحب بالاقالة فان المشتري يرجع على البائع بعشرة وبعد هذا كله فينبغي أن تكون فوتاً لأنها بيع هكذا ظهر لي ثم قرره شيخنا السلموني عليه الرحمة فإذا علمت ذلك فإذ كره بعض شيوخنا من ان المراد الاقالة بزيادة أو نقص فيه نظر لا يخفى وما ذكره أيضاً بعض شيوخنا من التوقف وذلك لان (٤٤٥) المطلوب في البيع الفاسد رده على صاحبه

وحيث حصلت الاقالة فقد حصل المقصود فلا وجه للنظر لا محصل له والحمد لله (قوله وتعلق حق) هذا في رهن واجارة بعد القبض لا قبله فيأتي في قوله وفي بيعه قبل قبضه الخ (قوله بتراض) هذا في الوجيبة مطلقاً وفي المياومة مع نقد أجرة معينة (قوله أو مياومة) أي إذا لم يحصل قبض والحاصل ان الوجيبة لازمة بمجرد العقد حصل قبض أجرة أم لا والمشاورة ويقال لها مياومة ومساواة ما صرح فيها بالفظ كل ككل يوم أو شهر أو سنة بكذا فلا يلزمه الا قدر ما قبض والوجيبة اسم للمدة المحدودة كما كررنا هذه الدار عشر سنين بكذا (قوله أو كونها مياومة) معطوف على قوله بتراض والمياومة لقب للمدة غير المحدودة ككل يوم بكذا أو كل شهر

يحبسوا واشترى ذلك الوصي شراء فاسداً وحسبه فالذي يظهر على ما يأتي في الرد بالعيب انه يفسخ البيع الفاسد تأمل ثم ان بيع البعض فيما لا ينقسم وان قل كبيع الكل وأما فيما ينقسم فان بيع أكثره كبيع كله وأكثره ما زاد على النصف والافيوت منه ما وقع فيه البيع والتولية والشركة لا يحصل بها فوت وفي الاقالة تنظر (ص) وتعلق حق كرهته واجارته (ش) أي ومما هو مفيت للمبيع الفاسد تعلق حق غير المشتري كرهته ولا يقدر على خلاصه والالم يكن فوتاً واجارته ولا يقدر على فسخها بتراض أو كونها مياومة واخذامه مدة معينة كالاجارة والكراء الفاسد بقيته الكراء الصحيح ويكون الرجوع في الكراء الصحيح للمكترى كراء فاسداً كالغلة في البيع الفاسد ولا يرد لها المكترى في المدة التي اكترى اليها على ما صوبه ابن الموارزقة له ابن يونس عنه خلافاً لظاهر المدونة في ان المكترى كراء فاسداً الا غلة لأنه لا ضمان عليه والخراج بالضممان بخلاف البيع فان ضمانه من مشتريه ولم يدخل في الأرض فيما يفوت بتغير ذاته كما قدمنا تكلم على ما يفيت ذاتها فقال (ص) وأرض بئر وعين وغرس وبناء عظيمي المؤنة (ش) يريد ان الأرض تفوت بحفر بئر فيها وأجرأ عين اليها أو فتنق فيها أو غرس شجرة زاد ابن شاس أو قلعه منها أو بناء ويشترط كون الغرس والبناء عظيمي المؤنة كما يشترط ذلك أيضاً في البئر والعين فان لم تعظم المؤنة لم يفيت منها شيء ورد جميعها وأفهم كلامه ان الزرع لا يفيت وهو كذلك قاله المحقق ففسخ البيع ثم ان كان الفسخ في الابان فعلى المشتري كراء المثل ولا يفلح زرعه فان كان بعد فواته فلا كراء عليه واشترط عظم المؤنة في الغرس والبناء لان شأن غيرهما من البئر والعين عظم المؤنة ورجعهم من التعليل خروج بئر الماشية وهو كذلك وبعبارة وحذف قوله عظيمي المؤنة من الاول دلالة الثاني فلما كان الثاني أدل على المراد أخره وذكره معه (ص)

بكذا أو كل سنة بكذا وهي غير لازمة من الجانبين ما لم يحصل قبض أجرة فتلزم بقدره (قوله واخذامه مدة معينة كالاجارة) أي لان في رده ضياع حق الغير الا أن يراضى على الفسخ قال بعض انظر لو كان الاجل غير محدود هل حكمه كذلك أو ليس بفوت وهو الظاهر انتهى ما قاله بعض الشراح (قوله ويكون الرجوع الخ) هذه ثمرة الفوات (قوله خلافاً لظاهر الخ) لا يخفى انه على ظاهر المدونة لا يكون الكراء الصحيح مفقوتاً للكراء الفاسد (قوله وأرض بئر وعين) ولو كانت البئر والعين بدون ربعها (قوله عظيمي المؤنة) أي والالم يفيت شيئاً والفرض أنه أحاط بها كلها ولم يكن معظمها وأما ان كان معظمها فمفيت ويحمل على أنه عظيم المؤنة وان لم يكن عظيمها وأولى ان وقع بكليهما (قوله واجراء عين اليها) أي بالحفر في الأرض (قوله أو فتنق فيها) أي أو فتنق عين فيها أي اخراج عين فيها (قوله أو قلعه منها الخ) ويشترط أن يكون القلع عظيم المؤنة (قوله كما يشترط ذلك في البئر والعين الخ) ظاهره بالفعل ثم هذا يناقض مقتضى قوله لان شأنهم الخ وذلك لان مفاد هذا التعليل ان البئر والعين بقيتهما مطلقاً عظمت مؤنتهما أم لا لان شأنهما عظيم المؤنة كما أفاده بعض من شرح (قوله في الابان) أي زمن زرع الأرض (قوله وحذف قوله الخ) قضية ذلك ان البئر والعين يشترط فيهما عظم المؤنة بالفعل وقد تقدم ما فيه والحاصل ان الرجوع ان العبرة بالشأن في البئر والعين غير بئر الماشية



(قوله لا أقل) أي من الربع فلا يفت شيئا منها ولو عظمت مؤنته (قوله وله القيمة قائما) أي على التأيد لشبهه بمن بنى في ساحة فاستحققت (قوله على ما عليه ابن عرفة) مقابله ما لا يبي الحسن إلا في آخر العبارة وكلام أبي الحسن هو الموافق للقواعد (قوله راجع لقوله جهه) وليس راجعا لقوله الربع نعم قوله لا أقل مراده لا أقل من الربع فهو محترزه (قوله وانظر صفة التقويم الخ) أي بان تقوم الجهة المبنية والمغروسة ثم تقوم غيرها فان كانت قيمة الجهة وحدها مائة وقيمة الباقي مائتان أو ثلثمائة فانت تلك الجهة فقط وفسخ البيع في الباقي فظهر انه لم يمتنع (٤٤٦) في ذلك المساحة الارض بل نظر للقيمة وتعتبر القيمة يوم القبض والحاصل ان

وفانت بهما جهة هي الربع فقط لا أقل وله القيمة قائما على المقول والمصحح (ش) ما مر حيث كان البناء والغرس محيطين بالبيع وتسكام الا أن على ما اذا كانا على حدة من غير احاطة والمعنى ان الغرس والبناء اذا وقع في جهة من المبيع فاسد فان كانت قيمة تلك الجهة منفردة ربع أو ثلث قيمة الجميع فان تلك الجهة تفوت فقط دون غيرها من باقي الارض الذي لا غرس ولا بناء فيه فيرد للبائع وان كانت قيمة تلك الجهة الواقع فيها البناء أو الغرس من قيمة الجميع أقل من الربع فلا يفوت شيئا منها ويرد جميعها الى البائع وعلى البائع قيمة بناء وغرس المشتري قائما يوم الحكم على ما عند المازري وعند ابن محرز حيث قال الصواب ان له قيمة غرسه وبنائه قائما لانه فعل يشبهه وعند ابن رشد القيمة مقبولة يوم جاء به واذا علمت ما قرنا ظهر انه لا مفهوم للربع في فوات الجهة بل ومثله الثلث وأما النصف فن قبيل الا كثيرا دليل انهم جعلوا الثلث حد السير فما زاد عليه كثير على ما عليه ابن عرفة وانما اقتصر المؤلف على الربع لاجل قوله لا أقل لانه لو قال هي الثلث فسد قوله لا أقل لدخول الربع في الأقل فيوهم انه لا يفوت شيئا وقوله فقط راجع لقوله جهة أي انما تفوت الجهة فقط دون غيرها من باقي الارض الذي لا غرس ولا بناء فيه فانه يرد للبائع وليس راجعا لقوله هي الربع لايها من ان ما فوق الربع ليس كالربع وقد علمت ان مثله الثلث بل والنصف على ما يفيد كلام أبي الحسن وانظر صفة التقويم في شرحنا الكبير \* ولما أنهى الكلام على المفوت باتفاق أوعلى المشهور ذكر ما فيه الخلاف على السواء بقوله (ص) وفي بيعه قبل قبضه مطلقا وأو يلان (ش) يعني انه جرى في بيع أحد العاقلين الشيء المشتري فاسدا بيعا صحيحا قبل قبض أحد البائعين له ممن هو بيده منهم ما بان يبيعه المشتري وهو يبدأ بعه أو يبيعه البائع وهو يبدأ بالمشتري وأو يلان أحدهما انه فوت وعليه فان كان البائع له المشتري قبل قبضه من البائع فانه يلزمه قيمته لبا بعه يوم يبيعه وان كان البائع له البائع بعد ما قبضه المشتري وقبل رده منه فان يبيعه يضي ويكون يبيعه نقضا للبيع الفاسد من أصله ويرد الثمن للمشتري ثانيهما ان يس بقوت وعليه فان كان البائع له المشتري فانه لا يجب عليه قيمته ويستمر يبدأ بعه ويجب عليه رد ثمنه لانه ان كان قبضه منه وان كان البائع له البائع فانه يكون بمنزلة ما اذا باعه بيعا فاسدا وقبضه المشتري ولم يحصل من بائعه فيه بيع بعد قبض المشتري له وضمائه ان حصل فيه ما يوجب الضمان منه ولا فرق بين كون المشتري ثمر فاسدا وبيع بيعا صحيحا قبل قبضه ممن هو بيده مما يفتيه حواله الاسواق أم لا كان البائع له المشتري أو البائع وهذا معنى قوله مطلقا ولا يصح تفسير الاطلاق بقول بعضهم سواء كان البيع صحيحا أو فاسدا اذ لا يحصل الفوات بالبيع الفاسد اتفاقا (ص) لان

حفر بئر غير المشايمة واجراء العين بالارض يفتيهما ولو كانت بدون ربعها ولا يراعى فيها معظم المؤنة لان ذلك شأنهما وأما الغرس والبناء فان كان أحدهما بأكملها أو بجزءها فانه يفتيهما وان لم تعظم مؤنته سواء أحاط بهما أم لا لان ذلك شأنه بهذا المحل وكذا ان كان بدون جملها وأحاط بهما لکن ان عظمت مؤنته ولو كان محله دون الربع وان كان دون الجمل ولم يحيط بهما فان كان محله الربع أو الثلث فان عظمت مؤنته فانت محله والالم يفت شيئا وان كان النصف فهل يجزى فيه ما جرى في الثلث والربع وهو مفاد كلام أبي الحسن أو بأكملها فيفتيهما كلها بحمله على انه عظيم المؤنة وان كان محله دون الربع أو لعمد عظم مؤنته فيما يعتبر فيه عظمها فان للمشتري قيمته قائما على التأيد (قوله المفوت باتفاق الخ) أي كتغير السوق ونقل عرض ومثلي وقوله أو على المشهور أي كطول الزمن فالمشهور أنه مقيت الحيوان ومقابله أنه ليس بمقيت (قوله وفي بيعه الخ) محل التأيد يلان في بيع المشتري فقط خلافا لشارحنا كما هو مفاد النقل وان كان الخلاف جاريا في بيع

البائع وبتقرير الشارح يعلم أن التأيد يلان شاملان للصورتين المذكورتين وهما بيع المشتري له أو البائع وبقيت ثالثة هما فيها أيضا وهي أن يبيعه البائع بيعا صحيحا بعد ما باعه فاسدا قبل قبض المشتري فاسدا له ولكن كان ممكنه من قبضه وأما قبل تمكينه فيبيعه ثانيا صحيح ماض اتفاقا فلا تدخل هذه الاربعة في كلامه قال ح وانظروا من القولين فيما اذا باعه مشتريه قبل قبضه من بائعه الامضاء قياسا على العتق والتدبير والصدقة في المدونة عتق المشتري بالواعه وهبته قبل قبضه فوت ان كان المشتري مليا بالثمن فان كان معد ما رد عتقه ونقض بيعه ورد لبائعه (قوله يوم يبيعه) أي بيع المشتري هذه تخصص بها تقدم من أنه يضي بالقيمة يوم القبض (قوله فان يبيعه يضي) ويكون معنى تفوته أي تفوته على المشتري قصد



(قوله فلا يعضى) بل يفسخ وجوبا (قوله أما لو لم يعلم قصده) أى المشتري إلا أن المناسب أموال لم يواطئه وكأنه أراد أن يفسر به المراد من المواطأة أى أن المراد من المواطأة الموافقة لا الاتفاق ففرق بينهما (قوله أى المشتري اتفاقا) أى الذى يبعه مضميت اتفاقا أى حقيقة أو حكما الأول إذا باعه المشتري بعد أن قبضه الثانى إذا باعه قبل قبضه فان الرجاء الافاقته كما تقدم (قوله والبائع على أحد القولين) أى الذى يبعه مفوت على أحد القولين المتقدمين وقوله لأن يده قوية تعليل لأحد القولين وهو القول بالتفويت هذا ما يدل عليه عبارة شب حيث قال ومثل المشتري البائع على القول بأن يبعه مضميت اتفاقا انتهى وبعبارة عج وانظر إذا قصد البائع بالبيع الافاقته على القول بأن يبعه فوت فهل يكون كالمشتري فى ذلك انتهى ولكن على هذا الذى قلناه (٤٤٧) وان كان ليس متبادرا ارتكبهناه لتصحيح العبارة والافاقته متبادران الاتفاق وعدمه فى

حال قصد الافاقته يعنى أنه إذا قصد الافاقته فالمشتري لا يفتى اتفاقا والبائع على أحد القولين وانما جرى القولان فيه لأن يده قوية أكثر من المشتري والحاصل انه انما اجل على غير المتبادران المتبادر لم يوافقته النقل (قوله وينبغى أن تكون فوتا الخ) لا يخفى لأنه لا يناسب ذكره ههنا انما يناسب ذكره فيما تقدم اذ لم يقصد الافاقته والحاصل أن الأولى له أن يحذف قوله وأما التولية الخ لأنه إذا قصد الافاقته فالاقالة ليست مضميته قطعا فيكون هذا الكلام عند عدم قصد الافاقته ومن المعلوم أنه قد ذكر ذلك بعينه فيما سبق الذى ليس فيه قصد الافاقته قد بر (قوله ولم يحكم القاضى) أى فلو حكم الحاكم فلا رد قطعا (قوله ثم زال الموجب ارتفع المضميت) المناسب أن يقول ثم زال الموجب بان عاد المبيع الى حاله الاول ارتفع عدم الرد أى وثبت الرد (قوله وارتفع المضميت) هو الموجب فالمناسب أن يقول ثم زال الموجب بان عاد المبيع الى حاله فانه

قصد بالبيع الافاقته (ش) أى لان علم المشتري الفساد فباعه قبل قبضه أو بعده وقصد بالبيع الافاقته فلا يعضى ولا يفتى اتفاقا معاملة له بنقيض قصده ابن عبد السلام انما يتم الاتفاق اذا واطأه المشتري على ذلك أما لو لم يعلم قصده فلا يبعد أن يختلف فيه وبعبارة لان قصد أى المشتري اتفاقا والبائع على أحد القولين لأن يده قوية ولا مفهوم للبيع بل والهبة والصدقة لا العتق فانه فوت لشوف الشارع للحرية وأما التولية والشركة فليست بفوت وفى الاقالة نظر وينبغى أن تكون فوتا لانها يبيع وظاهره ولو كان العتق لأجل وانظرا ههنا القول وقوله فى دعواه قصد الافاقته أو عدمه بيمينه حيث لم يقدم دليل على كذبه واذا حصل المضميت فى البيع القاسد ووجبت القيمة فى المقوم والمثل فى المثل ولم يحكم القاضى بعدم الرد ووجوب الغرم على المشتري ثم زال الموجب ارتفع المضميت ان عاد المبيع الى حاله كان عوده اختياريا كسواء أو ضروريا كارت وصار كأنه لم يحصل فيه مفوت ورد الى بائعه فقوله (وارتفع المضميت ان عاد) أى ارتفع حكمه وهو عدم الرد ان عاد المبيع لا المضميت أى ان عاد المبيع فاسد حالته التى كان عليها ولا يتأق فى طول الزمان ولا فى العتق الا أن يعتق وهو مدين ويرد الغرماء ما اعتقه ولا فى الموت ولا فى اذهاب العين نعم يتأق فى تغير ذات وفى نقل العرض وفى الهبة والصدقة والمبيع وأشار بقوله (الا بتغير سوق) الى أن المضميت اذا كان تغير السوق فيما يفتى فيه تغير السوق ثم عاد السوق لما كان عليه فانه لا يرتفع بذلك حكم الفوت ووجب على المشتري

ما وجب من غرم فى مثلى وعقار لانها لا يفتى ما تغير السوق لان تغير

السوق ليس من سببه فلا يفتى فيه بخلاف غيره فى الغالب

ولان تغير السوق لما كان لا ينضبط لسرعة

تقايسه وغيره من باقى المفوتات

ينضبط كان ارتفاعه

كالمعدم

تم الجزء الثالث ويليهِ الجزء الرابع وأوله ولما أنهى الكلام على البياعات

يرتفع عدم الرد وثبت الرد (قوله ولا فى الموت) أى موت المبيع (قوله وفى الهبة والصدقة والبيع) أى هبة المشتري وبيعه له وصدقته (قوله حكم الفوت) أى وهو عدم الرد أى لا يرتفع عدم الرد بل عدم الرد باق (قوله لان تغير السوق ليس من سببه) أى تغير السوق الذى أوجب الفوت أى واذا كان ليس من سببه فارتفعه لا يوجب الرد بخلاف غيره من المفوتات كالمبيع من سببه فيتم فيه على قصد الفوت فلذلك قلنا اذا رجع له فانه يرد المبيع على بائعه قطعا (قوله لان تغير السوق) علة لقوله فلا يرتفع بذلك (قوله ليس من سببه) لا يرد أن تغير الذات فلا يكون من سببه لان الغالب حصوله عن تفریطه فى صونه والقيام له ويحمل غير الغالب عليه وصار كأنه من سببه (قوله فلا يفتى فيه) أى لا يفتى فى كونه قصده الافاقته بخلاف بيع المشتري لها أو هبته مثلا فيتم على قصد الافاقته (قوله لما كان لا ينضبط) قد يقال مقتضى عدم انضباطه أنه لا يحصل به فوت من أول الامر



صحيحة

باب النكاح	٢
فصل فى الخيار لاحد الزوجين	٧٣
فصل فى تمام الكلام على أسباب الخيار	٨٨
فصل فى الصداق	٩١
فصل فى حكم تنازع الزوجين	١٣٢
الولاية	١٣٩
فصل فى القسم للزوجات	١٤٢
فصل فى الخلع وما يتعلق به	١٥١
فصل فى طلاق السنة	١٦٧
فصل فى أركان الطلاق	١٧١
فصل فى التوكيل فى الطلاق وغيره	٢٠٩
فصل فى الرجعة	٢١٩
باب الإيلاء	٢٣٨
باب الظهار	٢٤١
باب اللعان	٢٦٣
باب العدة	٢٧٦
فصل فى المفقود	٢٨٨
فصل فى الاستبراء	٣٠٣
فصل فى تدخّل العدد	٣١٢
باب فى الرضاع	٣٥٦
باب النفقة	٣٢٣
فصل فى نفقة الرقيق والدواب	٣٤١
الحضانة	٣٤٧
باب البيع	٣٥٩
فصل فى الربا	٤١٢

(صواب الفرة ٣١٦)











COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0055267823



